



المجلد الثاني من الداماد

باب الاقالة				
كتاب البيوع	باب الخيارات	فصل مطلق البيع	فصل قبض المشتري	فصل لا يصح البيع
فصل يدخل البنا	فصل من اشترى مالم يره	باب البيع الفاسد	باب المراجعة والتولية	المنقول قبل قبضه
باب الربوا	فصل البيئجة	باب المسام	كتاب الصرف	فصل ولو دفع
باب الحقوق والاستحقاق	متعديه	مسائل شتى	كتاب الكفالة	الاصل للمال الكفيلة
باب كفالة الرجلين والعين	كتاب الحوالة	فصل واذا ثبت الحق للمدعى	فصل اذا شهدها	فصل ويجوز
	كتاب القضاء	عند القاضي	قضاء المرأة	في غير حد
فصل ولو حكم الخصمان	مسائل شتى	كتاب الشهادة	باب شهادة من يقبل	فصل من يقبل
	فصل مات نظري	فصل يشهد بكل ما سمعه	شهادته	ومن لا يقبل

باب الاختلاف	باب الشهادة على الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة	كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء
فصل لا يصح عقد الوكيل	باب الوكالة بالحضومة وقبض	باب عزل الوكيل	كتاب الدعوى	باب التحالف
فصل قال ذواليد	باب دعوى الرجلين	فصل في التنازع بلا يد	باب دعوى النسب	كتاب الأقرار
باب الاستثناء وما في معناه	باب اقرار المريض	كتاب الصلح	فصل يجوز الصلح	باب الصلح في الدين
فصل ان يصالح احدهما الذي	كتاب المضاربة	باب المضارب يضارب	فصل ولا يتفق المضارب	كتاب الوديعة
كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع منها	فصل ومن هب امة الاحبار	كتاب الاجارة
باب ما يجوز من الاجارة ومالا	باب الاجارة الفاسدة	فصل الاجير المشترك	باب فسخ الاجارة	مسائل منشورة
كتاب المكاتب	باب تصرف المكاتب	فصل واذا ولد المكاتب	باب كتابة العبد المشترك	باب العجز والموت

كتاب الولاء	فصل ولاء المولاة سببه	كتاب الاكراه	كتاب الحجر	فصل يحكم ببلوغ الغلام
١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٧٠	١٧٣
كتاب المأذون	فصل تصرف الصبي	كتاب الغصب	فصل وان غتر ما غصبه	فصل وان غيب ما غصبه
١٧٣	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٨٠
كتاب الشفعة	فصل وان اختلف الشفع	باب ما يجب فيه الشفعة ومالا	فصل وتبطل الشفعة	كتاب القسمة
١٨٢	١٨٤	١٨٥	١٨٧	١٨٩
فصل وينبغي للقاسم	فصل ويجوز المهاداة	كتاب الزراعة	كتاب المساقاة	كتاب الذبايح
١٩٠	١٩١	١٩٣	١٩٤	١٩٥
فصل ويجوز لكل اكل ذى ناب	كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	فصل في الاكل	فصل في الكسب
١٩١	١٩٩	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣
فصل في اللبس	فصل في النظر	فصل في الاستبراء	فصل في البيع	فصل في المنفقات
٢٠٤	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٩	٢١٠
كتاب احيا الموات	فصل في الشرب	فصل وكري الانهار	كتاب الاشربة	كتاب الصيد
٢١٣	٢١٤	٢١٥	٢١٧	٢١٩
كتاب الرهن	باب ما يجوز ان يرهنا والرهن به ومالا	باب الرهن بوضع على يد عدل	باب التصرف في الرهن وجنانية الجنابة عليه	فصل رهن عصيرا
٢٢٥	٢٢٦	٢٢٩	٢٣٠	٢٣٣

كتاب الجنایات	باب ما يوجب القصاص ومالا	باب القصاص فيما دون النفس	فصل ويسقط القصاص	فصل ومن قطع يدرجل ثم قتل
٢٣٥	٢٣٦	٢٣٩	٢٣٩	٢٤٠
باب الشهادة في القتل واعتبار حاله	كتاب الذیات	فصل في النفس الذیة	فصل لا قود في الشجاج	فصل ومن ضرب بطن امرأة
٢٤١	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦
باب ما يحدث في الطريق	فصل ان مال حائط الطريق العامة	باب جنابة البهيمة وعليها الرقيق وعليه	باب جنابة	فصل دية العبد
٢٤٨	٢٥١	٢٥١	٢٥٤	٢٥٦
فصل وان جنى مدبرا وام ولد	باب غضب العبد والصبي والمذنب والجنابة في ذلك	باب القسامة	كتاب المعاقل	كتاب الوصايا
٢٥٧	٢٥٧	٢٥٨	٢٦٢	٢٦٤
باب الوصية بثلاث المال	باب العتق في المرض	باب الوصية للذقارب وغيرهم	باب الوصية للجنينة والسكنى والعترة	باب وصية الذق
٢٦٦	٢٦٩	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣
باب الوصي	فصل شهد الوصيان ان الميت وصي	كتاب الخنثى	مسائل شتى	كتاب الفرائض
٢٧٤	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٤
فصل والعصبة بنفسه	فصل حجب الحرمات	فصل واذا زادت سهام الفريضة	فصل ذوالرحم قريب ليس بعصبة	فصل والغرق والهدى
٢٨٦	٢٨٨	٢٨٩	٢٩١	٢٩٢
	فصل المناسحة	حساب الفرائض	فصل وتدخل المدين	
	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	

T. C.
MILLI KUTUPHANESİ
RAGİP P. 5
MÜHÜR NO: 416/2
SERİ: 416/2

RAĞIP P.
Ka. N.

524



57A

كتاب البيوع

وجه المناسبة بينه وبين ما قبله اي ما قبله ازالة الملك لا الي ما لك وتبين
ما قبله فنزل الوقف في ذلك منزلة البسيط من المركب والبسيط مقدم علي
المركب في الوجوه تغذمه في التقليل وهي جمع بيع بمعنى كضرب الامير والبياع
اصناف مختلفة واجناس متغايرة اوجع المصدر لاختلاف انواعه اما باعتبار
البيع لانه اما بيع سلعة بسلعة ويسمى بيع مقايضة او بالثمن وهو البيع هو
المشهور او بيع ثمن بثمن وهو الصرف او دين بدين وهو السلم واما باعتبار الثمن
لان الثمن الاول ان لم يعتبر يسمى مساومة او اعتير مع زيادة فهو المراكمة او
بدونها فهو التولية او مع النقص فهو الوضعية او اريد به الحاصل بالمصدر
كعلوم في جمع علوم وهو من الاضداد يقال علي الاخراج عن الملك والادخا فيه
قال عليه الصلاة والسلام لا يخطب الرجل علي خطبة احية ولا يبيع علي بيع اخيه
اي لا يشتري علي شرا احية لان المني عنه هو الشرا لا البيع ويقع غا لباع علي اخراج
المبيع علي الملك قصد او يتقدي الي المفعول الثاني بنفسه وبالخرق كوابعه
الشئ وباعه منه ورهما دخلت اللام فيقال بعث الشئ وبعث لك فهو فائدة
وابتاع زيد اذ بعثني اشتراها وباع عليه القاصي اي من غير رضاه وكذا الشرا قال
الله تعالى وشروه بئمن بخسر اي باعوه ويقع غا لباع علي اخراج الثمن عن الملك قصد
ثم البيع لا ينفقد الا بصور ركنه من اهل مضافا الي محل قابل لحكمه كسائر العقود
وهذا كما في الحسان فانه يحتاج ايجاد السرور الي الحاجة وهو مثل العاقد في
مسئلته والي الالة وهو مثل قوله بعث واشتريت والي الخ وهو مثل اخراج
هذا القول علي سبيل الاشوا الي المحل وهو المبيع وهذا معنى قول اهل الحكمة
ان العلة علي اربعة اقسام البينة كالغاسر ومحلية كالخشب وقا عليه كالجارية
وما لبث كالخمر وعلي هذا يخرج مسابيل البيوع وغيرها من العقود عند دخول المقصد
من حيث الماهل ومن حيث المحل او غيره فان بذلك تختلف الامور فان العقد لا ينفقد اصلا
اذا لم يكن العاقد اهلا وينفقد موقوفا عند توقف الاعلية وكذا لا ينفقد عند وفوات
المحل ومشروعية البيع بقوله تعالى واحل الله البيع وبأحسنه وهي كثيرة
وباجماع الامة وبالمعقول البيع في الشرع مبادلة مال بمال لم يقل بالتراضي لئلا
يبع المكره فانه منعقد وان لم يلزم قال يعقوب باشا وغيره ينبغي ان يزاد قيد
بطريق الاكتساب كما وقع في الكتب لاجرا مبادلة رجلين مالهما بطريق العينة بشرط
المعوض فانه ليس بيع ابتداء وان كان في حكمه بفار انتهى وبينه كلام لان قوله ليس
بيوع ابتداء يقتضي ان تكون العينة بشرط المعوض في ابتداء العقد تبرعا محض لا مبادلة

خراج

فخرج بقوله المبادلة فلا حاجة الي هذا القيد وكذا لا حاجة الي قيد علي وجه التملك
كما قيل لانه يفهم من المبادلة ايضا وينفقد البيع اي يحصل شرعا باليجاب هو كلام اول
من يتكلم من المتعاقدين حال انشا البيع سمي باليجاب مبالغة لكونه موجبا اي
مقتبنا للاخر خيار القبول وقبول اي معنى ايجاب وقبول او سببها وهو كلام ثاني
يتكلم منها في تلك الحال فعلم ان هذا بين اللفظين اركان من الثمن انهما خارجان
عن حقيقة البيع وينبغي ان تكون الواو بمعنى العاقبة لولا كانا معالما ينفقد
والا للاق شاملا لنوعه الاربعة الجائز والفاسد والموقوف والباطل كما في
الفتاوى الثانية وفيه اشارة الي انه لا ينفقد بالوكيل من الجانبين الا ان الب
فانه يتولي الطرفين في مال الصغير وفي الخاتمة الواحد لا يتولي العقد من الجانبين
الا في مسابيل منها الاب اذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه او باع ماله من ولده
فانه يكتفي بلفظ واحد اذا كان بلفظ يكون اصلا في ذلك اللفظ بان باع ماله
فقال بعته هذا من ولدي فانه يكتفي بقوله بعث اما اذا اتي بلفظ لا يكون هو اصلا
في اللفظ بان اراد ان يبيع ماله من ولده فقال اشترى به هذا الماله لولدي لا يكتفي
بقوله اشترى به ويحتاج الي قوله بعث ومنها الوصي اذا باع ماله من اليتيم او يشتري
مال اليتيم لنفسه وكان ذلك خير اليتيم ومنها الوصي اذا اشترى مال اليتيم لنفسه
ومنها العبد يشتري لنفسه باطل فلا يملك كالا يملك تزويج اليتيم من نفسه بلفظ
المالني كبعث واشتريت لانه انشا في جميع العقود فينفقده ولا الماصي ايجاب
وقطع والمستقبل عدة او امرا وتوكيل فلهذا انعقد بالمالني وفي الغنية ينفقد
بلفظين مستقبلين ثم قال لا ينفقد وبين التوقيف بين القولين بانه اذا اراد بالمضا
الحال ينفقد وان اراد به الاستقبال والوعد لان المضارع يحتمل الحال والاستقبال
وفي التحفة باللفظين الماصيين ينفقد بدون النية واما بصيغة المستقبل لا الا
بالنية قال صاحب الغنية وهذا اقرب للغة وهو ان الشرع جعل ايجاب والقبول
علامة الرضي والاجبار عن الحال اذ علي الماضي وقت العقد الماضي مقول العداية
ولا ينفقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل محله ما اذا خلا عن النية او مراده المستقبل
المصدر وسوق فانه لا يخلو غيره فلا يرد علي كلام العداية شي كما في المحل وفصل المولي
سعد بن ابي في المحل في حاشيته فليطالع وفي المحيط سمع المتعاقدين ايجاب
والقبول شرطا لانفاذ ولو سمع اهل المجلس وقال البايع لم اسمعه ولم يكن به صم وقام بصرف
وما دل علي معناه اي معنى ايجاب والقبول كقول البايع اعطيت او بذلت او رضيت او
جاءت لك هذا بكذا فانه في معنى بعث والمشتري اخترف او قبلت او فعلت او اجرت او اخترف
وقد يقوم القرض مقام القول كما لو قال بعثك هذا بدينهم فقيضه المشتري ولم يقل شيئا ينفقد
البيع كما في الخاتمة وينفقد ايضا بالنفاق لا جوارزه باعينا الرضي وقد وجد حقيقة ومع
الثمن واخذ الثمن عن فراض منهما والمجاسر كما لو قالوا وهو ينفذ انه لا بد من الاعطاء الجانبين
وعليه الاكثر كما ذكره الطرسوسي واقتى الحلواني وفي البرازية انه المختار في الشور ويكتفي

عان

لغ

ملاحية راية عن النبي صلى الله عليه وآله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيع واحد لان الاحوال
ثلاثة اقسام قسم لم يوجد فيه ركن ما وهي حالة العينة وقسم وجد فيه ركنان
وقسم وجد فيه احوال دون الآخر فيقول هذا الاسم وهو كونهما متبايعين قبل
صور الركنين وبعده بطريق الجواز بلعنا وما يملك في الاول وباعتبار ما كانت
في الثاني وبما اذا وجد احدهما دون الآخر بطريق الحقيقة فيكون مراد اذ يحتمل
ان يكون مراد ان يجعل عليه والفرق بينهما ان احدهما مراد والآخر محتمل لارادة
وتما في العينة وقسم البيع في العوض المشار اليه مبيعا كان او مضافا كان
عوضا عن الآخر والعلم المذكور مشترك بينهما ولذا قال في العوض ولم يقل في الثمن
كما في الاصلاح وقال سعد بن ابي وقرة في الشريعة صريح في ان المراد بالاعراض
فما مل من الشريعة بلا معرفة قدره وصفه لان الاشارة القوي اسباب التعريف وجملة
الغزو والوصف منها لبعض المنازعة فلا تمنع الجواز ان العوضين حاضرين والاموال
البربرية مستثناة من هذا الحكم فان بيع الخطبة بحسبها مثلا لا يجوز بالاشارة هو
لاحتمال الربو او كذا السلام فان معرفة قدر راس المال شرط عند الامام اذا كان فيما ينطبق
العقد على مقدار ما سياتي ان شاء الله لا يبيع البيع بغيره اي في غير المكان واليها
معرفة قوة عشرة وكذا وصفه كونه مصر يا اود مستغنيا عن جهلها ففني
الى النزاع المانع من التسليم والتسليم في العقد عن المقصود وكل جهالة مارة
صفتها تمنع الجواز هذا فيما يحتاج الي التسليم وفيما لا يحتاج اليه كما اذا اقر لفلان
متاعا عنده فاشتراه منه ولم يعرف مقدار ما جاز في الزاهدي وبيع البيع بمثل
حال وموجب لطلاق قوله تعالى واحل الله البيع باجل معلوم معناه اذا بيع بخلاف
حسبه ولم يجهلها قدره لانه لو بيع بحسبه وجمعها قدر لم يجوز تاجيله كما في المبيع
فقد معلوم لان جهالة الاجل تقضي الى المنازعة فالبايع يطلب في مائة قريصة
والشترى ما يراها فاباحه فسد فان اختلف في الاجل فالقول قول من يتعينه وكذا لو
اختلف في قدره فالقول للمدعي الاقل والبيضة بيضة المشتري في الوجهين وان اتفق
على قدره واختلفا في مضيه فالقول للمشتري ان لم يميز والبيضة بيضة ايضا
كما في الجوزة وقيد بالثمن لان المبيع اذا كان مبيعا لا يبيع الاجل فان شرط فيه الاجل
فالبيع فاسد كذا التاجيل في الاعيان لا يبيع وفي المبيع لو باع موحلا انصرف الى شهر
لان المعروف في الشرع في السلم واليمن في التقضين ريبه اجلا وفي شرع الجميع اومان
البايع لا يملك الاجل ولو باع المشتري حلا للمال فان في حصة التاجيل ان ينجح
فيؤدي الثمن من ثمن المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لغيره الذين
لم يبيعوا التاجيل ولو اشتري باجل سنة غير مضمون البايع المبيع ولم يسلمه
حتى مضت السنة ثم سلم المبيع فله اي فله المشتري اجل سنة اخرى عند الامام
لان التاجيل للتصرف في المبيع وايضا الثمن بواسطة وكان على سنة مجهولة على
سنة مبدؤها فبعض المبيع عرفا محصلا بوزن التاجيل خلافا لما كان عند الاقل

بعد سنة علمه اجله وقد مضت فصار كما لو قال الي رمضان وفي البحر عليه الف درهم
جعله الطالب نجوما ان اخل بنجم حل الباقي قال من شرط ان اطلق الثمن والمراد
من الاطلاق ان يكون مطلقا عن قيد البلد وعند قيد وصف الثمن بعد ان يسمي
قدره بان قال بعته بعشرة دراهم مثلا فان استوت ما لية النفوذ بان لا يكون
بعضها افضل من بعض من تفاوت افواهما ورواها صبح البيع ولزم ما قدر
من عشرة وغيره من اي نوع كان اي الاحادي او الثاني او الثاني لان الواحد
من النوع الاول والثاني والثالث من الثالث مفسا ويات في المالبية
والرواج فالمشتري يبيع اي نوع يريد اذ لا نزاع عند تفاوت المالبية وهو المانع
في الجواز وان اختلفت رواها منه الرواج اي ارجح النفوذ في البلد ان
المتعارف بين الناس المعاملة بالنقد الغالب فالقيد بالعرف كالقيد بالنصر
فيعتبر مكان العقد فلو باع شيئا من رجل ببيعة بكذا من الدنانير فلم ينفذ الثمن
حتى وجد المشتري نجما راجب عليه الثمن بغير ربيعة كما في الخزانة وان استوي
رواها لا ما ليتها بان يكون بعضها افضل من بعض فسد البيع للجهالة المفضية
الى النزاع ما لم يبين انه من اي نوع فاذا بين تعدد دفع الجهالة المانعة من التسليم فيجب
فالحاصل ان المشتري لا يبيعها ما ان يستوي في الرواج والمالبية معا او يكتفي
فيها او يستوي في احدهما والعقد في صورة واحدة وهي الاستواء في الرواج والاختلاف
في المالبية والصحة في ثلاثة صور فيما اذا كانت مختلفة في الرواج والمالبية فيجب
الي الرواج وفيما اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية في المالبية فينبصر الى
الرواج ايضا وفيما اذا استوت فيهما واما الاختلاف في الاسم كالمصري والدمشقي
فيجب للمشتري في دفع ايها شاء كما في المبيع وبيع البيع في الطعام وهي الخطبة
ودفعها وكذا اسائر الجوز كالعقد من اللحم وغيرهما وقال بعض المشايخ ما يقع
في العرف على ما يمكن الله من غير ادم كالحم المطبوخ والشوي وكخوة قال الصدوق
الشهد وعليه الفتوى وكل مكيل وموزون كيلا في الكيل ووزن في الوزن وما
ورد الشرع بكياله فهو كيلا ايد او ما ورد بوزنه فهو وزن في ايد او ما لم يرد فيه
شيء يعتبر العرف فيه وكذا يبيع الكيلبي والوزن في جزافا وهو البيع بالخز والظن
بلا كيل ولا وزن اذ يبيع بغير حسبه مما رفته فانه لا يبيع لاحتمال الربا اذا كانت
تقليلا وهو ما دون نصف الصاع لعدم المعيار الشرعي وهو نصف الصاع وبيع بيع
الكيلبي باثنا عشرين او بيع الوزن في بوزن في حجر معين كرمها لا يدري قدره اذ المحتمل
الما التفتان والحجر الثقتان كان يكون من خشب او حديد فان احتملها لم يجوز وكذا
اذ باعه بوزن في شيء ينفذ اذ جف كالحيار والبطيخ لان الجهالة لا تقضي الى المنازعة
لان البيع يوجب التسليم في الحال وهلاكه قبل التسليم ناد وربه اذ في ما رواه حسن
من عدم الجواز للجهال كما في المبيع وغيره لكن التقليل يفي المبيع حاله فلا يفسد الثقتان
والجفاف في الحال فينبغي ان يجوز مطلقا سواء احتمل الثقتان والجفاف او لا في السلم

عشرة اسهم بشر كالم له تسعون سهما فلا يورث الي المنازعة لا يصح بيع عشرة اذرع
من مائة ذراع منها اي من الارض عند الامام لان البيع معين فذرا ومجهول بمحلل لثقل
جواب الدار في القيمة وقصار كبيع بيت من بيوت الدار غير نفيين وذكر الخصائص
الفساد عنده اذا لم يعلم جملة الارضان واما اذا علم جملة فيجوز عنده والصحيح
انه يجوز عنده مطلقا وعندهما يصح البيع بينهما اي في الاسهم والا ذرع اذا كانت الدار
مائة ذراع لان عشرة اذرع من مائة ذراع منها عشرة اشهر عشرة اسهم من مائة سهم فخصم
الجواز باحدهما تحكم ولو باع عدل الشئ بغير العين مثله من جنسه في معداره
ومن عدل الجمل على انه عشرة اذرع بغيره درهم او اقل واكثر فاذا اقل من
المسمى او اكثر من المسمى فسند البيع في الصور في عدم العلم بالثمن المعلوم المتفاوت
في الاقل فيؤدى الي النزاع وجب له البيع في الاكثر ان ما زاد غير معلوم فيما بين الجملة
فلا يمكن الرد لو وقع المنازعة والنفارض فيما بينهما فيفسد وفي البيع ولو اشتري ارضا
عليه ان فيها كذا ان خلاصتها فوجد فيها ثمن لا يتم فسد وفي التنوير لو باع عدلا او ثمنها
واشتري واحد اغير عنده فانه فاسد ولو بعينه جاز البيع ولو فضل الثمن ثبات
قال بفضلك هذا العدل على انه عشرة اذرع كل ثوب بدرهم فكذا بنفسه البيع في الاكثر
فيما اذا كان احد عشر مثلاً من العقد ثبنا وال عشرة مغلوبة المشتري و الثوب الزايد
وهو مجهول لا احتمال لونه جيد او رديا ولما لم يصر البيع ايضا مجهولا فيفسد
وبصح البيع في الاقل كجسته يعني اذا كان ثمنه مثلاً لان حصته المعلوم معلومة
وهو درهم لكل ثوب فيكون حصته الباقي معلومة ايضا ويجوز المشتري ان يتاخذ
الموجود بحضنه من الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه وان باع ثوبا على انه
عشرة اذرع وكل ذراع درهم اخذه اي الثوب المشتري بعشرة دراهم ولو كانت
الثوب عشرة ونصف بلا خيار لحصول النفع الخالص وبأخذ الثوب المشتري
بثمنه درهم لو كان الثوب تسعة ونصف بخيار لعوات العرف الموعود فيه
وهذا عند الامام لان الذرع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقلد بالشرط وهو
مقتد بالذراع فعدده عاد الحكم الي الاصل وعند اي يوفق بخير المشتري
في اخذه باحد عشر من الاول وبشرة في الثاني فيما اذا وجه تسعة ونصف لانه
لما اقر ذراع ببدله نزل كل ذراع منزلة ثوب على حدة وقد انتقص عشر
مجهول في اخذه من الاول اي فيما وجده عشرة ونصف بعشرة ونصف وفي الثاني
فيما وجده تسعة ونصف بتسعة ونصف لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم
مقابلته بصفه بصفه قبل هذا في ثوب بغير القطع واما الكرياس الذي لا يفرقه
القطع ولا يتفاوت جوابه فلا يطيب للمشتري ما اراد على المشتري وما **فصل**
فيما يدخل في البيع تبعا بغير تسمية وما لا يدخل والاصل ان كل ما هو متناول اسم البيع
غيره او كان منفصلا بالبيع اتصالا فزارا وكان من حقوق المبيع ومراقبه يدخل في المبيع
بلا ذكر صريح ونعني بالقرار الحال الثاني على معنى ان ما وضع لان يفصله البشر بالاحرة

ليس

ليس بانفسه لقرار وموضع لان يفصل منه فهو اتصال قرار ثم فرع على هذا الاصل
فقال يدخل البناء والمناجاة في بيع الدار بلا خلاف البناء متصل بالارض اتصالا قرارا يدخل
في البيع تبعا وكذا امتحاج غلق منفصل بباب الدار بخلاف المنفصل وهو الغلق ومقتضاه
لا يدخلان والبناء في الاصل بمعنى المبنى ويدخل فيه الباب والسلم ولو من خشب ان كانت
منصلا به بخلاف المنفصل والسربك السلم وفي التبيين ينبغي ان يدخل السلم مطلقا في
عرف اهل مصر لان بيوتهم طبقات لا ينفص بها بدون وفي المني ويدخل الحجر الاسفل من الرحي
وكذا الاعلى استحضانا اذا كانت في مركبة في الدار لا المنقولة وفي الحاشية لو اشتري
بيت الرحي بغير حقه هو له او بطل قليل او كثير هو فيه ذكر محمد في الشرط انه له الاعلى هو
والاسفل وكذا لو كان فيه قدر نحاس موصول بالارض وقيل الاعلى لا يدخل وتدخل
الاشجار في صحتها والبستان فيها صغيرا او كبيرا وان كان خارج الدار لا يدخل وان كان له باب
في الدار وقيل ان كان صغيرا من الدار ومفتحة فيها يدخل وان اكبر ومثله لا وكذا تدخل
البير الكائنة في الدار والبكرة على البير لا يدخل الدار والحبل المعلقا عليها الا اذا
قال بمراقبتها وفي التبيين وثياب الغلام والجارية يدخل في الثمن ان يكون ثيابا غالبة
اذ عرف جار على ثياب البذلة ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى الذي عليه وان شاء اعطى
التي عليه غيره وخطام البير والحبل المشدود في عنق الجارية والبردة والا كاف
يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة والحامها والحبل المشدود على قرن البقرة والحبل ونصيلة الشاة
وفوق الرملة وخشخشة الختان والعقول والحمل ان ذهب بدمه الاكام الى موضع البيع دخل
فيه للعرف والا فلا وكذا يدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر مائة كانت الاشجار واعلى الاصم
اذا كانت موضوعة في الارض للغرا وتدخل تبعا صغيرة كانت او كبيرة الى الياسنة فانها
على شرف القلع فهي كخطيب الموضوع وتقدرنا بكونها موضوعة في الارض لانها لو كانت فيها
اشجار صفار تحول في فصل الربيع وثياب فانها ان كانت تقطع من اصلها تدخل في البيع وتكون
المشتري وان كانت تقطع من وجه الارض فهي للبايع الا بالشرط وفي البيع ارضا فيها
قطن لم يدخل الثمر واما اصله فمهم من قال لا يدخل على الصحيح واما الكراث وما كان
مثله فما كان على ظاهر الارض لا يدخل وما كان معينا في الارض من اصوله اختلفوا فيه
والصحيح انه يدخل وفي الكرخي والاصل ان ما كان لقطعه مدة معلومة فهو كالثمر
فلا يدخل وما ليس لقطعه مدة معلومة يدخل كالشجر وشجرة الخلاق وكذا كل ما كان له
ساق ولا يقطع اصله حتي كان سجرا واصل السجرا والزعفران للبايع والغضب في الارض
كالتمر واما عروقها فتدخل في البيع واما قوائم الخلاق والبادجان تدخل في البيع ذكره
السرخسي والامام الفضل جعل قوائم الخلاق كالتمر بلغ او انقطع او لا وبه يعني ولو
شرا شجرة اي لم يبيع بان شراها للقطع او للغرا تدخل مكانها اي مكان الشجرة من الارض
بمقدار غلطها في البيع عند محمد وهو المختار لمقتضاه القرار اذا الشجر اسم المشتري على
الارض ولا قرار بدونها فينقذ ريقها كما لو اقر بالسيح لفلان تدخل ارضها وما كان
انفسها وقيد ينفذ ريقها وقيل ينفذ ريقها عند الزوال وقيل ينفذ ريقها العظام

اطلق

هذا اذا لم يبين قديرا فان عين يدخل المعين خلا فلا يبيح فانه يدخل عينها لا غير كذا في الشر
 للقطع اذا ارض اصل والشجر تبع فلو دخلت الارض بغير اصل تبعها بالاطلاق لانه
 لو اشترى ارضا للقطع لا تدخل الارض اتفاقا وان اشترى ارضا للقطع لا يدخل ما تحت الشجرة
 من الارض بقدر غطتها دون ما تنتمي اليه العروق اتفاقا ولا يدخل الزرع في بيع الارض
 بلا ذكر الاجماع لانه متصل به للفصل فاشبه المتاع الموضوع في البيت ولا يدخل
 الثمر في بيع الشجر الا ما شتره اي با شتره المشتري بدخوله الزرع في بيع الارض
 ودخول الثمر في بيع الشجر لقوله عليه السلام من باع نخلا او شجرة فيه ثمر فثمرته
 للبايع الا ان يشترط المتاع اي يقول المشتري اشتريت مع زرع او مع ثمره فيدخل
 والا فلا مطلقا وعند الامامية الثلاثة لو كانت مبيعة يدخل والا فلا وان وصليته ذكر
 الحقوق والمراقف لانها ترجع الي مثل المسيل والمشرى والطريق كذا في الزرع والشجر
 فلو قال بفتحها بكل قليل او كثير هو له فيها ومنها من حقوقها او من مراقفها لا يدخل وان اقبل
 من حقوقها ومراقفها دخل اتفاقا لانه يكون من المبيع بخلاف الثمر المجزؤ او الزرع هو
 المحصور حيث لا يدخل الا بالتفصيل عليه ويقال للبايع على نقد بغير عدم الدخول
 اقلع اي الزرع او اقطع اي الثمرة وتأنيت الصمير لما ان المسم الذي يعرف بيده وبين
 واجده التايد كرويوث وسلم المبيع فان التسليم لازم عليه وذلك لا يكون بالقبلة
 وعند الامامية الثلاثة للبايع تركها حتى يظهر صلاح الثمر ويستخصد الزرع وكذا لا
 يدخل في بيع الارض حب بدو رماض مجهول صفة حب ولم يثبت بعد او ثبت وصار
 له قيمة وتعرف قيمته بتقوم الارض مبدورة وغيرها فان كانت قيمته مبدورة الشر
 علم انه صار متقويا وان ثبت البذر ولم يصر له قيمة بعد دخل في البيع وقيل لا يدخل
 وصرح في التجنيس بان الصواب الدخول كانه عليه القدر في الاستيعاب وفي فصل
 في الزخيرة في غير النابت بين ما اذا لم يخصص او لا فان غصن فهو للمشتري لان الغصن
 لا يجوز بيعه على الافراد فصار كجزء من اجزاء الارض وفي البحر وصح في السراج عدم
 الدخول الا بالترك وصح في المحيط دخول الزرع قبل البناء فالصواب دخول ما لا قيمة
 له فاختلف الترجيح فيها لقيمة له وعليه هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له ومن باع ثمرة
 بدو صلاحها او لم يبد من البدو الصمان والتشديد الظاهر صحيح لانه مال متقوم اما كونه
 منتفعا به في الحال او في المال وقيل لا يجوز قبل بدو صلاحه وهو قول الامامية الثلاثة
 وانما قيد بدو صلاحه لان بيعها قبل البذر لا يصح اتفاقا وقيل بدو صلاحه بشرط القطع
 في المنتفع به صحيح اتفاقا وبعد ما تناهت صحيح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط الترك
 فغنيه اختلاف سياسي في مضار محل الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو صلاحه مطلقا اي لا يشترط
 القطع ولا بشرط الترك فعند الامامية الثلاثة لا يجوز وعندها يجوز ولكن اختلفوا فيما اذا
 كان غير منتفعا لان الاكل والعلف للدواب فقيل بعدم الجواز ونسبه قاضيان لعامة شايخنا
 والصحيح الجواز كذا في البحر وفي القمح والحبلة في جواره باقفاق المشايخ ان بيع الحبوب
 ما يخرج مع الارزاق فيجوز فيها تبعها للاوراق كانه ورق كانه وان كان ينتفع به ولو علفا

للرواب فالبيع جائز باقفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقا وفي الثمن
 وانما الخلاف في تفسير بدو صلاحها فعندنا على ما في الميسر وهو ان يامن العاصية
 والعساد وعلى ما في الخلاصة من الترخيد ان يكون منتفعا به وعند الشافعي هو طهره والفتح
 ومباري الخلاوة ويقطعها المشتري للمال تغريفا لملك البائع واجرة القطع على المشتري
 وان شرط تركها اي الثمرة على الشجر يفسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو مشغل
 ملك الغير او لا نه صفة في صفة لانه اجارة في بيع ان كان للمنفعة حصته من
 الثمن او اجارة في بيع ان لم يكن لها حصته من الثمن كما في اكثر المعنيات قال في البحر
 ويعقوب في البناء انكم قلتم ان كلام الاجارة والاعارة غير صحيح فليق يقال انه
 صفة في صفة وجوابه انه صفة قاسرة في صفة صحيحة ففسد تاجمعا
 انتهى هذا مسلم ان كانت الاجارة قاسرة وان باطلة فلا ماسيا في ان اجارة التخليل
 بالطة والباطل عبارة عن المعلوم والمصحح والمعلوم لا يصلح منتفعا فيلزم من
 هذه الصورة ان لا توجد صفة في صفة فلا يرفع الاشكال تامل ولو وصليته
 اي ولو كان بعد تناهي عظمها عند التخييل وهو العباس لان ما زاد حدث من الترك
 في ملك البائع مضمون عند البيع وهو مجهول خلافا لمحمد فانه قال لا يفسد في المتنا
 استحسن لانه شرط متعارف وهو قوله الامامية الثلاثة وفي البحر نقلا عن الاسرار
 الفتوي علي قول محمد وبه اخذ الطحاوي وفي المنتقى ضم اليه ابا يوسف وفي الخفة
 والصحيح قولهما لان النفاذ لم يكن بشرط الترك وانما كان بالاذن بالترك من غير شرط
 وكذا ابي عبد الله الزرع بشرط الترك لما قرنا وانما تركها اي الثمرة الغير المتناهية
 على الشجر باذن البائع بلا اشتراط تركها حالة العقد طاب له اي للمشتري الزيادة
 الحاصلة في ذان الثمرة بالترك لانه حصل بطريق مباح وان تركها اي الثمرة بغير اذنه
 اي البائع ففسد بما زاد في ذانها لخصوله بطريق مخطو يعرف مقوله ان الزايد
 بالتقويم يوم البيع وبين الادراك وما تناهت بينهما يكون زائدا وان تركها اي
 الثمرة بعد ما تناهت بغير اذنه الي ان تدرك لا يفسد المشتري بشي لان الثمرة
 اذا صارت بهذه المتأينة لا يتحقق زيادة فيها وانما هو تغير وصف وهو اثر الشمس
 والحر والكلو كذا في استاجار المشتري الشجر الى وقت المدراك بطلت الاجارة اي لم
 اشترها مطلقا عند الترك والقطع ثم استاجل الشجرة الى وقت الادراك بطلت
 الاجارة وطابت الزيادة لان الاجارة بالطة لعدم النفاذ وعدم الحاجة
 في الاذن معتبر فتطبيب وان استاجر المشتري الارض لترك الزرع الي ان يخصص
 مشوق الاجارة لجهالة المرة فقد يتقدم الادراك اذا انجلى الحرق وقد يتأخر
 اذا طال البرد ولا تطيب الزيادة الحاصلة فيها للجهل والحاصل ان الاذن في الاجارة
 الباطلة صار صلاحا اذا الباطل عبارة عن المعلوم والمصحح والمعلوم لا يصلح منتفعا
 مضارا الاذن مفسودا ولا لذلك في القاسرة لان القاسر ما كان موجودا باصله
 قاتبا بوضعه فامكن جعله منتفعا للاذن ومسا طمنت بقتضيه فساد ما في الضم

هبة

فيفسد الذن فيمكن الحبث وفي العناية كلام فليطالع ولو اتمت الشجرة ثم
آخر بعشراء الموجود قبل القبض بتخليئة اليايع بين المشتري وبين الثمرة ضد البيع
ان لم يجلد له اليايع لنقد التسليم بسبب الاختلاط وعدم التميز هذا اذا لم يفرق
الحادث بالموجود فلا عرف في العقد صحيح على حاله وكذا اذا حلل له اليايع كما في الكافي
ولو اتمت الشجرة ثم اخرج بعد القبض اي بعد قبض المشتري المبيع بالتخليئة فلا
يعتد بالاختلاط ولكنها يشتركان فيه باختلاط ملك احدهما للاخر والقول في قدر
الحادث للمشتري مع مبيته لكونه في يده وفي التبيين وكذا في الباذخان والبطيخ هو
فخاضله ان هذه المسئلة ثلاث صور احدها اذا اخرج الثمار كله فانه يجوز بيعه
اتفاقا وثالثها ان يخرج بعضها دون بعض فانه لا يجوز في ظاهر المذهب وقيل يجوز
اذا كان الخارج اكثر ويجعل المعلوم تبعا للموجود استخسانا لتعامل الناس هو
والضرورة وكان شمس الائمة الحلواني وابو بكر بن الفضل يفتيان به وقال شمس
الائمة السرخسي والاصح انه لا يجوز وفي البحر وهو ظاهر المذهب لكن في الفتح
ان الناس تعاملوا ببيع الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزع
الاشجار كان الورع لا يخرج جملة ولكن تلاحق البعض ثم جوز البيع في المالك هذا الطريق
وهو قول مالك والمخلص ان يشتري اصول الباذخان والبطيخ والريضة ليكون ما يحدث
عليه ملكه وفي الزرع والتخيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر مدة معلومة
يعلم منها غايبة الادراك وانقضا الفرس فيها بياتي الثمن وفي ثمار الاشجار يشتري
الموجود ويجل له اليايع ما يوجد فان خاف ان يرجع بفعل كما قال ابو الليث في الاذن في
ترك الثمر على انه متى رجع عن الاذن كان ما ذوقا في الترك ما ذوقا جدي فجل له على
مثل هذا الشرط انتهى ولو باع ثمرة على شجرة واستثنى منها اي من الثمرة الطبيعة المجردة او
غيرها ارطا لا معلومة مع ان البيع والمشتنان في ظاهر الرواية وهو مذهب مالك لان
المشتري معلوم بالعبارة والمبيع معلوم بالاسارة وجهان في قدره لا يمنع الجواز ان يترى
ان يبيع مجاز فتجوز اصل ان ما جاز يبعه ابتداء يجوز استثناءه كبيع صبرة الاقيل
وقيل صبرة بخلاف الجمل او اطراف الجيران حيث يجوز استثناءه لانه لا يجوز بيعه ابتداء
وقيل لا يصح وهو رواية الحسن والطاوي وهو قول الشافعي واحمد لجهة الباطن وهو
اقرب مذهب الامام في مسئلة بيع صبرة طعام كل فقير بذرهم فانه ضد البيع بجهالة
قدرا لم يبيع وقت العقد وهو لازم في استثناء ارطال معلومة على الاشجار وان لم تقض الحب
المنازعة فالخامس ان كل جهالة تقضي الى المنازعة مبطله قيس يلزم ان ما لا يقضي
اليها يبيع معها بل لا بد من عدم الاقضاء اليها في الصحة من كون المبيع على حدود الشرع الا
تري ان المتابعين قد تراصوا على شرط لا يقضيه العقد وعليه البيع باجل مجهول لا يتغير
ذلك المقتضي كما في الفقه وفي المصنف وقد يفهم من كلامه ان رواية عدم الجواز هي رواية
الحسن وحده وليس كذلك بل هي رواية ابو يوسف ايضا عند الامام ونماه فيه فليطالع

ثم

ثم حمل الخلاف ما اذا استثنى جزء المبيع او ثلث فانه صحيح اتفاقا وكذا لو كان الثمر مجزوا
واستثنى منه ارطال اجاز وقيل بالارطال لانه لو استثنى رطلا واحدا واتفاقا لانه استثناء
القليل من الكثير لانه لو استثنى رطلا واحدا واتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف
الارطال الجواز ان لا يكون ذلك فيكون استثناء الكل من الكل ويجوز بيع البر والشعير والعرس
حال كونه في سبيله ان يبيع بغير حبسه وان يبيع بحبسه لا يجوز بغيره الربا وكذا يجوز بيع
الماتلا هو القصر والعشود او بالمد والنفقة الحب المعروف في قس هو المرو والسمسم
وكذا يجوز بيع اللوز والعشيق بغير الماء والتاوي وكون السمين والجوز في قسرها الاول في
الجوز وانما قيد بالاول هو الماعلي تنصيصا على موضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز بيع ذلك
كله ولا يبيع المسئلة قولن وعمرنا يجوز ذلك كله وعلى اليايع تخليصها وتسليمها الى المشتري
هو المختار وفي الكافي وغيره وللشافعي ان البيع مستور بشي لا منفعة له فصار كتراب
الصاغة اي كبيع تراب الغضنة بتراب الغضنة او بالفضة ولنا في نه عليه السلام نه عن
بيع التخل حتى يرهق وعن بيع السبل حتى يبيض ربا من الغاية وحكم ما بعد الغاية بخالف
ما قبلها فظاهره يقتضي الجواز بعد وجود الغاية وعنده لا يجوز حتى يخرج من قسره الاول
انتهى لكن المصنف لا يفرق بين الغاية لا يجوز عندنا لانه يقال انه مبني على الزام الشافعي
بمذهبه في المعلوم وان لم يكن معتبرا اعتدنا فيكون جوابا الزاميا على مذهبه ويسمي جولا فلي
هذا يذهب به اعتراض صاحب الغاية فلا يلزم عليه ما قال صاحب الدررنا مله جاز الكيل
في مثل البر الكيل وبعد المبيع اي اجرة العدم في مثل القم للعداد وروى في ارجح الوزن
في مثل القسل للوزان ودرجته اي اجرة الزرع في مثل الارض للذراع على اليايع فيما يبيع
بشرط الكيل والعدو والوزن والزرع لانه من تمام التسليم وتسليم المبيع عليه وكذا ما كان
من ثماره فليد الكيل لئلا يصيب الخطئة في الوعاء على المشتري وكذا اخراج الطعام من الضيقة
وكذا اقطع الحب المشتري جزا فاعليه وطه الكيل بجمعه جزا كما تقوم واليصل بالجزر
اذ اخلي بينهما وبين المشتري وكذا اقطع الثمر اذا اخلي بينهما وبين المشتري كما في البحر وغيره
لكن في الفقه وصحابي وعام المشتري على اليايع ايضا هو المختار واجرة نقد الثمن اي تمميز
جده عن رديه وروى نه على المشتري لانه يحتاج في تسليم الثمن الي تعيين قدره وصفته
فتكون موصوفة عليه وكذا موصوفة الجيد عن غيره هو العجيج كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية
كما في الخافية وبه يعني كما في الزاهدي وغيره الا اذا قبض اليايع الثمن ثم جاء برده ببيع
الربا فانه فاقه على اليايع واما اجرة نقد الدين فانه على المدين ان يدفعه الى الدين
ثم ادعى عدم التقدي لا جاز على الدين كما في البحر وفي بيع سلعة ثمن اي بدراهم ودينار
هو سلم هو ولا اي سلم الثمن قبل المبيع اذا وقع المنازعة بينهما في تسليم المبيع والثمن
قبل للمشتري ادفع الثمن اول لان حقا لمشتري بيقين في المبيع فيقدم دفع الثمن لتعجيل
حق اليايع بالقبض لما انه يتعين بالتعيين تحقيقا للمساواة في تعيين حق المداخر منها
خلاف الشافعي في قوله اذا كان المبيع حاضرا وان غايبا فلم يسلم حتى يجهل اليايع للمبيع
على حال الواهت مع المرتفع وفي المزارية باع بشرط ان يهدى المبيع قبل نقد الثمن فلو ابيع

لانه لا يقضي العقد وقال محمد لا يصح بيعها لانه لا يملكه لم يكن البيع موقفاً فانه لو كان
 موقفاً لم يكن التسليم او لا يصح تسليم البيع فانه وان اسقط البايع حقه بالتأجيل
 فلا يسقط حق المشتري في قبض المبيع وفي بيع سلعته بسلعة هذا البيع المتأبضه علي
 ما مر او ممن يمتن ويسمي بيع الصرف سلفاً معاً تنسوبة بينهما في الغيبة والذرية فلا
 ضرورة في تقديم احدهما بالدفعة لكن لا بد من معرفة التسليم والتسليم الموجب للبرائة وفي
 التجزئ تسليم المبيع ان يجلي بينه وبين البايع عاي وجه يتكمن من قبضه من غير جابل
 وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر من صحة التسليم ثلاثة معان ان يقول خلعت
 بينك وبين البيع بحضرة المشتري علي صفة يتنا في منه التقل من غير مانع وان يكون
 مفزاع غير مشغول بحضرة غيره وعن الوبري المتنازع لغير البايع لا يجمع ثلواذ لم يقبض المتنازع
 والبيت صح وصار المتنازع ودية عنده وكان الامام يقول القبض ان يقول خلعت بينك
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري وهو عند البايع قبضته فلو اخذه براسه
 وصاحبه عنده ففاده فهو قبض دابة او بعير وان كان غلاماً او جارية فقال المشتري
 تعالي مني او امشي فخطي معه فهو قبض وكذا الوارسله في حاجته وفي الثوب ان اخذه
 بيده او خلي بينه وبينه وهو موضوع علي الارض فقال خلعت بينك وبينه فاقبضه
 فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع الفاسد بالتخلية ولو اشترى خطنة
 في بيت ودفع البايع المفتاح له وقال خلعت بينك وبينها فهو قبض وان لم يقل غنياً لكون
 قبضاً ولو باع داراً غريبة فقال سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضاً وان كانت
 قريبة كان قبضاً وهي ان يكون بحال فغير علي اغلاقها او اقفالها في بيعة وشماه في البحر
 فليطالع وفي التوزيع وجد البايع الثمن زبوا ليس له استرداد السلعة وجسها به
 قبض بدل الجباد زبوا ثم علمها بردها وبشرد الجباد ان قايمة والا فلا اشترى
 سكيناً وقبضه ومات مغلساً قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للعرما ولو لم يقبضه فالبايع
 احق به اتفاقاً **باب الحياوات** وفي المستصغر العقل
 بوعان عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسواد مع الاسود ولو ذلك قال
 الشيخ ابو بصير العلة العقلية ما اذا وجب الحكم به وشريعة كالبيت للحي والاوقا
 للصلاة والبيع للملك وفي هذه العلة يجوز تراخي الحكم عن علمته لانه يجوز تخلف
 الحكم عن العلة المعلي قول من يجوز تحصيل العلة واعلم ان المتنازع انواعاً مانع يمنع
 انعقاد العلة كما اذا اضاف البايع الي حرو مانع يمنع تمام العلة كما اذا اضاف الي مال الغير
 ومانع يمنع ابتداء الحكم خيار الشرط ومانع يمنع تمام الحكم خيار الروية ومانع يمنع لزوم
 الحكم خيار العيب يقدم خيار الشرط علي انواعه وهذا وفي المحيط الجبار ان في البيعة لا تنص
 في الثلاثة بل في ثلاثة عشر خياراً خيار الشرط خيار الروية خيار العيب خيار الفين خيار
 الكمية خيار الاستحقاق خيار كسف الحال خيار زعفران الصفة بهلاك البصر قبل القبض
 خيار ارجارة عقد الفضول خيار فوات الوصف المشروط المستحق بالعقد خيار القيمين
 خيار الحياثة في المراجعة خيار نقد الثمن وعمره صح خيار الشرط اي الاختيار للعنسخ

او الاجازة بسبب شرطه ولو بعد المبيع فالخيار اسمن من الاختيار والاضافة من قبيل
 اماتة الحكم الي علمته وسببه وهي بين القضي والفقهاء وشايعة فلا حاجة الي
 ما قيل انه لو قال صي بشرط الخيار لكان او ليل ان الموصوف بالصحة بشرط الخيار لا يفسر
 الخيار بتوزيع الحكم من العاقد من اي الجانب وللمتخير بينه وبينها معا اي صي الخيار للبايع
 والمشتري جميعاً في مبيع او بعضه صرح في السراية حيث قال اشترى مكيلاً او
 معزاً او عبداً او شرط الخيار في نصفه او ثلثه او ربعه جائز كما في البيعة الثلاثة ايام
 بالنسبة علي الظرف او بالرفع علي الاثر والخبر هو الظرف المتقدم ويجوز ان يكون
 هو مبتدأ علي نحو قوله تعالي ومنهم دون ذلك فيكون من قبيل التخاذل كما في
 الغنمين اني كنت في القمح والصواب ان بقدر رصته ثلاثة ايام فما دونها لا أكثر
 من ثلاثة ايام عند الامام ومثله في الشافعي لقوله مع الحبان بن منقذ يطين فيه
 البيعات اذ ايا بعته فقل لا خلاية ولي الخيار ثلاثة ايام وجهه ان شرط الخيار
 مخالف لعنقن المرة المذكورة لانه فوقها وفي البحر وجهه ان شرطه جعلناه داخل
 علي الحكم ما قلنا لتقليد العلم بقدر الامكان ولم نجعله داخل علي اصل البيع النهائي
 عن بيع بشرط البيع الذي شرط فيه الخيار يقال فيه علمته اسماً ومعنى الحكم والخيار
 علمته اسماً ومعنى الحكم ان اجازاً اي لم له الخيار في الثلاثة يعني لا يجوز الخيار
 اكثر من ثلاثة ايام لكن لو ذكر اكثر منها واجازاً في الثلاث بانسقاط خيار الاكثر جائز
 عن الامام ولا اعتبار ولا اوله لرواها المعتمد في قوله فاقبضه فاقبضه فاقبضه
 العقد فقبيل انعقد ما سدد اسم بهود صحيحاً والالمسود في عام الرواية وهو قول العراقيين
 وقيل موقوف علي اسقاط الشرط فيمن جز من يوم الرابع بعينه فلا يتقلب صحى وهو
 محتار والرخي ويحق الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر وعنده من رواة الشافعي بعينه
 من اول الامر ان شرط الزيادة علي الثلاث ولو ساعة فلا يتقلب جائزاً كالحكم بغير شروط
 حيث لا يتقلب صحى بالاشهاد وعندهما يجوز اكثر من الثلاث ان بين مدة اي مدة كانت
 طوبى او قصيرة لما روي عن ابن عمر انه اجاز الخيار الي شهرين وان الخيار شرع للتروية
 لرفع العيب وقد تمت الحاجة الي الاكثر فتشابه التأجيل في الثمن قيد معلوم لان الخيار
 اذا كان مجهولاً بان قال اشترى علي ابنه بالخيار اياماً او قال موبداً فانه غير جائز اتفاقاً وفي
 الخلاصة ولو اشترى الخيار ولم يذكر وقتاً فله الخيار مادام في المجلس وان اشترى شخص شيئاً
 علي انه لم يقدر الثمن الي ثلاثة ايام فلا بيع صح البيع استخساناً اذ انقضى في الثلاث
 هو القياس وهو قول زفر والايمة الثلاثة لا يجوز بيع شرطه فيه الاقامة الفاسدة
 والصحيحة فيما بعثه فالفاسدة اولى ولنا ان ابتدع رضي الله عنهما باع مائة سمداً
 السوط ولم يكر عليه احد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكان في معنى شرط الخيار فلا
 بعثه فقبضه فلو ان الثلاثة لانه لم يبين الوقت اصلاً او يذكر وقتاً مجهولاً فالبيع فاسد
 اتفاقاً وان اشترى علي انه لم يقدر الثمن الي اربعة ايام لا بيع البيع عند الامام لان
 هذا في معنى الخيار حيث المقصود منهما التكرار شرط فوق الثلاثة معتمد فكذا هذا

وعنه اي يوصف روايتان واصحهما انه مع الامام ان ينفذ في الثلاثة اي اشترى على ان
 لن ينفذ في الثمن الي اربعة او اكثر فنفي في الثلاث جاز بالاجماع كما في شرط الخيار ولو
 المفسد وعند محمد يجوز اي اربعة ايام واكثر كما في خيار الشرط جاز على اصله واي يوصف
 كان مع محمد في هذا المصطلح لكن خالفه في هذه المسئلة عملا بالهي الوارد عن البيع بشرط
 الا ان النقص ورد في شرط الخيار فنفي الحكم في المسئلة على مقتضى النهي للترشيد
 قول اي يوصف بتجوز الزيادة على شهرين لعدم الاقرب في الزيادة مع التجوز تامل وخيار
 البايع يمنع خروج المبيع عن ملكه وان قبضه المشتري باذن البايع لان وجهه انما يكون
 برضا البايع والخيار فيه فيبقى بغيره البايع في المبيع في مدة الخيار فبذلك الملك من
 الهبة والعتق والعطي وغيرها ويصير فسخا للبيع فيخرج الثمن عن ملك المشتري اتفاقا
 لكنه لا يدخل في ملك البايع عند الامام وقال ابو حنيفة ان قبضه اي المبيع المشتري سواء باذن
 البايع او فسخه عنده في مدة الخيار حتى لو هلك عند البايع بفسخ البيع ولا شيء للمشتري
 لزم قيمته اي قيمة المبيع على المشتري لان خيار البايع لا ينقطع عن المالك فيبقى
 المالك على ملكه فيفسخ البيع لعدم امكان الرجوع اذ لو لم يلزم للمالك وذا لا يجوز لعدم
 العمل فكان مضمونا لا يقبض على سبب الشراء لان بطلان العقد لا يبطل المساومة فوجب
 الضمان بالقيمة ان قيمها او بالمثل ان مثليها كما ذكره البعض الكتاب في الاصل في الضمان فبينا
 في مدة الخيار لانه لو هلك بعد تمام المدة يجب عليه الثمن لا الضمان لان العقد فسخ لم يعد
 تمامها وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البايع اتفاقا للزوم البيع في جائد
 ويمنع خروج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان يدل الذي من جانب من له الخيار
 لا يخرج عن ملكه فان هلك المبيع في يده اي المشتري لزم الثمن لان المبيع اذا قرب من الملاك
 يكون مضمونا لا يمكن الرجوع فيلزم العقد الموجب الثمن المسمى خلافا للشافعي فان عنده تجب القيمة
 وكذا لزم الثمن لو قبض في يد المشتري اطلقه فتمل ما اذا عيبه المشتري او اجنبى او قبض
 باقة سماوية ولكن باقيا على الملاقاة وانما المراد عيب بلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده واما
 جواز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره وان زال المرض في الايام الثلاثة واما اذا مضى
 والعيب فليزم المبيع لقدر الرد كما في البحر وغيره وانما لم يقل عيبا ليرتفع كما قال بعض الفضلاء
 لانه اذا كان العيب نظيرا لهلك يفرم ان يكون العيب مما لا يرتفع الهلاك لان الكلام فيما يمكن
 رده على وجه قبضه او لا تامل الا انه اي البيع اذا خرج عن ملك البايع فيما اذا شرط الخيار
 للمشتري لا يدخل في ملك المشتري عند الامام كيلا يجمع البول والميدل منه في ملك شخص
 واحد خلافا لما فان عندهما يدخل وهو قول الحية الثلاثة لانه لما خرج البيع عن ملك البايع
 وجب ان يدخل في ملك المشتري كيلا يصير سائبة بغير مالك قبده يكون المبيع في يد المشتري
 لانه لو هلك قبض القبض فلا شيء عليه اتفاقا ولم يذكر حكم ما اذا كان الخيار لها فخر الشر
 المختارات لا يخرج شي من المبيع والثمن من ملك البايع والمشتري اتفاقا فلو اشترى زوجته
 بالخيار هذا اقرب لما قبله لا يفسد النكاح عند الامام لانه لا يملكها باختيارها ولا يفسد
 عندهما لانه يملكها وانوطها اي الزوجة المشتري بالخيار فله اي الزوج المشتري ردها

عند الامام لانه اي الوطى بالخيار اي حكم ملك النكاح لبقاءه لا يحكم ملك المهر لعدم وعندها
 ليس له ان يرد هاتين الا في الكفر فانما لا ترد اتفاقا لان الوطى ينقضها عنده وعندهما الوطى يملك
 المهرين وظاهره انه لو بقى بها وهي ثيب فالحكم كذا كما في البحر ولو لم يولد تلك المشرقة او حبلت وموت
 اي مدة الخيار بالنكاح لا يفسد تلك المشرقة ام ولد اي الزوج عند الامام خلافا لما في
 عندهما يصير ام ولد له لو ادعى الولد لانه ولو الفرائض منقضي كما في الاصلاح لكن الكلام في التامل
 من المشتري بالنكاح فلا حاجة الي قيد الدعوة تدبر ومحل ما اذا كان قبل القبض اما بعده
 سقط الخيار اتفاقا ويصير ام ولد للمشتري لانها تنقبت عنه بالولادة فعلى هذا القول
 ولو ولد في موته ما ملكه قبل القبض كما في اکثر المعنرات لكان او لم يولد ولو اشترى بغيره
 اراد به ذارحم محرم منه اي بالخيار واشترى عبدا او امته بعد قوله ان ملكك عبد فهو حر
 لا يفتا في موته عند الامام لعدم الدخول خلافا لما اذا اقال ان اشترى بغيره لانه
 يصير كالمشتري للعتق بعد الشراء فسقط الخيار فبقيت عندهم جميعا ولا بعد حبس الجارية
 المشرقة بغيره بالخيار اذ اصاصت في موته اي مدة الخيار من الاستبراء عند الامام خلافا لما
 ولا استبراء على البايع ان ردت الجارية بغيره اي بالخيار عند الامام سواء كان قبل القبض او بعده
 لانه لم يدخل في ملك غيره وعندها ان كان الرد قبل القبض لا يجب على البايع الاستبراء
 استبراءا والعتق اس ان يجب لغيره الملك وان كان بعده يجب تبا سوا استبراءا واجمعوا
 في البيع البات بفسخ باقائه وغيره لان الاستبراء واجب على البايع ان كان الفسخ قبل القبض
 وبعده قياسا واستحسانا كما في العارية ولو قبض المشتري به اي بالخيار المبيع باذن البايع
 او عنه اي اودع المشتري المبيع عنده اي البايع فملكه في يد البايع في المدة او بعدهما انما على
 البايع عند الامام ولا شيء على المشتري لا ارتفاع العتق بالرد لعدم الملك فلا يفتى المراءى بل
 يصير رد ورفع العتق فيقع الهلاك قبل قبض المشتري وهو يبطل البيع وعندهما يملك على
 المشتري ويلزمه الثمن لانه ملكه فصار مودعا ملك نفسه فعلا له في يد المودع كهلاكه في
 يد المودع هذا لو كان الخيار للمشتري ولو للبايع فسلم المبيع الي المشتري فارتفع البيع
 بطل البيع عند الكل ولو كان البيع باقيا قبض المبيع باذن البايع فملك عنده بطل البيع
 عند الكل ولو كان البيع باقيا قبض المبيع باذن البايع او بغيره اذنه ثم اودعه البايع فملك
 كان على المشتري اتفاقا لصحة الايداع في البحر ولو اشترى العبد المأذون شيئا به اي بالخيار
 قابله بايعه عن ثمنه في المدة يبقى خياره عند الامام لانه لم يملكه كان الرد امتناعا عن الملك
 وله اي المأذون الرد بالخيار لانه اي المأذون باي عدم الملك كما وهبت له هبة فامتنع عن
 العتق وعندهما يبطل خياره لانه ملكه فكان الرد والعنف منه عليهما اي البايع بل لا بد وهو يرد
 والمأذون لا يملكه وهذا يقتضي صحة البراءة لكن لا يصح عند اي يوصف قياسا ويصح عند محمد
 استحسانا ولو اشترى ذمي من ذمي خروجه اي بالخيار واسلم في موكبه بطل شراؤه عند الامام
 كيلا يملكها اي الحر مسلما بالاجازة وعندهما يبطل الخيار لانه ملكها فلا يملك ردها وهو مسلم هذا
 في اسلام المشتري اما لو اسلم البايع فلا يبطل بالاجماع وصار المشتري على حاله خلافا لما في الجبيع
 اي في جميع المسائل المذكورة من قوله فلو اشترى اليها وقد ذكر قولها ووجهها عقيبا مسئلة

وقدر اذ بعض الشارحين على ما ذكره مسابلهما ما اذا تم العصري في بيع مسلمين
في مدته عند البيع عنده لعجزه عن ملكه وعندها يتم لعجزه عن رده ومنها لو اشترى
دارا على انه بالخيار وهو ساكنها بالجارة او اعادة فاستدام سكنها قال السرخسي
لا يكون اختيارا وهو كابتدائها السكني وقال زاده استدامتها اختيارا وعندها ملك العجز
وعنده ليس بالاختيار ومنها حلاله اشترى طبيا بالخيار فقصه ثم احرم والطبي في يده
فيقتض عنده ويرد الي البايع وعندها يلزم المشتري ولو كان الخيار للبايع فيقتض
بالاجماع ولو كان للمشتري فاحرم للمشتري ان يردده ومنها اذا كان الخيار للمشتري
وقضى العقد فالزواج يرد على البايع عنده لانها تختص على ملك المشتري وعندها
للمشتري لا تهاجرت على ملكه كما في البيع ومن له الخيار سوا كان بايعا او مشتريا او اجنيا
فله ان يفسخه وله ان يحجزه وان اراد الاجارة يحجز المبيع بحضرة صاحبه وبغيره
في مدته بالقول او الفعل وان لم يعلم صاحبه بالاتفاق لكونه راضيا وقت اثبات الخيار له
ولا يفسخ البيع في مدته الا بحضرة والمراد بالحضرة علم صاحبه او علم من يقوم مقامه
عند المدين لان الفسخ تصرف في حق صاحبه وذو الجور يردون علمه كالموكل اذا عزل
الوكيل لا يثبت حكم عزله في حقه ما لم يعلم بالخيار فان علمه خلافا لابي يوسف وهو قول
نحو الآية الثلاثة فانه يقولون يفسخ بغيره ايضا لانه مسلط على الفسخ من طرف
صاحبه فلا يتوقف على علمه وكذا لا يشترط رضاه وفار كالوكيل بالبيع هذا اذا كان
الفسخ بالقول ولو كان بالفعل كالاتفاق والبيع ولو لم يعلمه بالاتفاق لانه
حكمي ولا يتوقف العلم في الحكمي وذكر الكرخي ان خيار الروية على هذا الخلاف وفي خيار
العيب لا يفسخ بغير علمه بالاجماع لانه لا يثبت الا بالاتفاق فان فسخ من له الخيار
بغيره صاحبه وعلم به الاخر في المدة انفسخ البيع لحصول البيع به والاي وان لم يعلم
به الاخر في المدة بل علم بعد مضي المدة ثم العقد لوجود الرضى دلالة حيث لم يتم الفسخ
لا يقال ان في شرط العلم ضررا لمن له الخيار اذ يجوز ان يفسخ صاحبه فلا يميل اليه الخبر
في مدته لا فاقول يمكن تداركه بان اخذ منه كفيلا بحضرة في المدة او وليا يثبت به حتى
اذا ابداه الفسخ رده عليه وقال بعضهم لو رضى الامر الى الحاكم ففسخ من يخاصه صح
الردي عليه وبهم العقد ايضا يثبت من له الخيار ولا ينتقل الى الورثة وقال الشافعي
يبورث عنه لانه حق لازم له في البيع فيرث فيه الارث لخيار العيب وبه قال مالك ولنا ان
الفرض منه التامل لفرض نفسه وقرب تلك اهلية التامل بخلاف خيار العيب لان المورث
استحق المبيع سليما فكذا الوارث لانه ورث خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهرت ان
خيار التفريق وهو ما اذا اخرج البايع المشتري او بالعكس ورفع البيع بينهما فاشترى
لا يورث لانه محقق ثبت للبايع والمشتري كما في خيار الشرط كما في المني وقيد بموت من له
الخيار لان الخيار لا يطل بموت من عليه الخيار اتفاقا وكذا ابيهم العقد ويبطل لمضي
المدة فان اعني عليه او مات او نام او سكر بحيث لا يعلم حتى مضت المدة الصحيح انه
يسقط الخيار بخلاف خيار خلافا لملكه ويتم بالآخر شفعة بسبب البيع بشرط الخيار

يعني

يعني لو اشترى دارا على انه بالخيار فبيعت دارا اخرى فبيعت دارا اخرى فبيعت دارا اخرى
الشفعة فهذا الطلب رضى بملك الدار الاول لان طلب الشفعة بها يقتضي ابطال
الخيار واجازة الشرط سابقا اذ الشفعة لا نصير الا بالملك وقيدنا بشرط الخيار لان
طلبها لا يسقط خيار الروية والعيب ولو قال وبطلب الشفعة لكان اولى لان طلبها مسقط
وان لم يخذها كما في المراج فلهذا اقلنا في تصويرها طلبها بطريق الشفعة ويتم بكل
ما يدل على الرضى من قبيل عطف العلم على الخاص كالرطوبة لغير الاختيار ابي الامتحان
فلو ركب دابة لينظر الي سيرها لم يدل على رضاه كما لو ركبها ليردها او ليس فيها او ليعلمها
وعنه اشعار بان لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم اخبر فان كان من نوع واحد
فهو رضى والا فلا وكذا الوليصة مرة كما في اكثر الكتب فلي هذا يكون في عموم قوله
لغير الاختيار نظر كما في الفراريد لكن يمكن ان يقال انه اعم من الاختيار او مما في حكمه
فبيد مع به النظر في روى الوطي والقبيل والتمس بشهوة والنظر الي العجز بشهوة
والاعتناق ونوابه ابي نوابه الاعتناق والتزوير والمكافئة وكذا كل تصرف لا ينفذ
الا في الملك كالبيع والاجارة والمساكن والمرة والبناء والتخصيص والعدم ويرعى
الماشية وجلب البقرة ومعالجة الدابة وكري الامهارة لان هذه التصرفات دليل على
الملك هذا كله اذا كان الخيار للمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الخيار
للبايع وفعل هذه الاشياء انفسخ البيع وان شرط المشتري الخيار لغيره عاقدا او غيره لم يور
الغير جاز الشرط عندنا وثبت لها الخيار والقياس ان لا يجوز وهذا قول زفر لانه موجب
العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كالثمن وجه الاستحسان انه يثبت له ابتداء
ثم لغيره بناية فصح انفسخه والتقييد بالمشتري اتفاق لان البايع لو شرط الخيار
جاز ايضا كما في اكثر الكتب فلهذا القول وان شرط احد المتقاربين الخيار لاجنبي لكان
اولي لشمل البايع والمعتزلي ويخرج اشتراط احدهما للاخر فان قوله لغيره صادق بالبايع
وليس بمراد كما في البيع وفي النوازل لو شرط الخيار لانه ان عداهما جاز والا فلا وايها اياي
من المشتري والغير او البايع اجاز او فسخ مع وان اجاز البيع واخذ من شرط الخيار له من
المتقاربين والاجنبي وفسخ الاخر البيع اعتبر السابق ردا كان او اجازة لوجوده في
زمان لا يبرأ حقه فيه احو ويصرف الاخر بعده لغو وان كانا اي اللقطة وهما الاجارة
والفسخ معا اي مجتمعين بان اجاز واحد وفسخ الاخر اخرج الملامان معا فالفسخ اي
فالعبرة للفسخ في رواية لان الخيار شرعي للفسخ فهو تصرف فيها شرعي لاجله لكان اولى كما
في الاختيار وصححه قاضي خان وقال الزبلي وهو الاصح ويحرم المصم وكثير من المنوف
تكان هو المذهب وقيل يرجح تصرفه العاقد نقضا او اجازة لان الصادر عن بناية لا يبيع
معارض المصاوير عن اصالة وفي البيع لو فاسخا ثم تراضيا على فسخ الفسخ وعلى اعادة
العقد بينهما جاز فلو باع شخص عبدين مسميين بالقبيل والمقبول على انه بالخيار في احدتهما
اي في احد العبدين ثلاثة ايام فاني عينه اي عيني محل الخيار بان قال علي اني بالخيار في القبيل
مثلا او فصل تحت كلامهما بان قال القائل بالقول والمقبول بالقبيل ففسخ البيع لان الذي فيه الخيار رده

كالحارج عن العقد كان الداخل فيه غيره كما لم يكن ذلك الداخل معلوما ومثله معلوما
 لا يجوز ان يجعله المبيع والثمن معسودا ولو كان معلوما بالقبض والقبض لا ياب
 وان لم يقصد الثمن ولم يعين محل الخيار او ان يقصده ولم يعينه او ان لا يقصده ويعينه
 فلا يصح البيع لجهالة الثمن والمبيع او احدهما فعنه اربعة انواع وامابعه عليه انه
 بالخيار من نصفه فما يزيد لا تفصيل لان النصف من الواحد لا يتفاوت وكذا الحكم في بيع
 شي من الكلب او الوزين بالخيار من نصفه لان ثمن الكلب اذا كان معلوما يصير نصف الثمن
 معلوما والشيوع لا يمنع الصحة والحوار ولا فرق ان يكون الخيار للمبايع او للمشتري كما في
 العيني ويجوز خيار التقيين للمشتري وهو بيع احد الشيئين او ثلاثة اشياء على ان ياخذ
 المشتري ما يشاء من الاثنين او الثلاثة والقياس الفساد لجهالة المبيع وهو قول زهر
 والثاني وجه الاستحسان انه في معنى شرط الخيار لا ختيار الناس في اختيار من
 يتقدمه او اختيار من يتخيره لا حله ولا يملك البايع من الحمل اليه المبيع فكان في معنى
 ما ورد الشرع به والجهالة لا توجب الفساد بغيرها بل لاقتضاها الى المنازعة ولا مانعة
 في الثلاثة لتعين من له الخيار ولا يجوز في الثمن ثلاثة اشياء لعدم الحاجة اليها لاشتمال
 الحاجة على الجيد والروبي والوسط فاموتها باق على التماس لان موت الرخصة بالحاجة
 تندفع بالثلاثة وفي البيع ويجوز خيار التقيين في جانب البايع كما يجوز في جانب المشتري
 ويتقدم تخيره بمرور خيار الشرط على الاختلاف بين الامام وصاحبه يعني ثلاثة ايام
 عنده وبمزة معلومة عندهما ثم قبل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار
 التقيين وهو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الائمة هو الصحيح وقيل لا بشرط كما
 يشعر به كلام المصنف وهو المذكور في الجامع الكبير والميسوط قالوا ووضعها في الجامع
 الصغير مع خيار الشرط اتفاق لانه شرط قال في الاسلام وهو الصحيح والمبيع واحد
 من الشيئين او الثلاثة في هذه الصورة والباقي امانة في يد المشتري ثم فرغ عليه
 فقال فلو قبض المشتري لانه لو لم يقبضه ففقد بطل البيع الكلي فلهذا في يده واحدا وهو
 نقيب في يده واحد لزم البيع بالثمن فيه اي في العائد او المقتبض لا متاع الرد بالهلال
 او بسبب الغيب الذي يحدث فيه عنده وتعين الباقي للامانة في يده لان الداخل تحت العقد
 احدهما والذي لم يدخل تحت العقد فبقيته يارن ما لك لا عليه سوم الشرا ولا يطهر بيف
 الوثيقة وكان امانة في يده في يده وان هلك الكلي في يده لزمه اي المشتري تصفحت
 كل ان كان شيئين او ثلاثة ان كان ثلاثة لشيوع البيع والامانة مع عموم الاولوية
 ولا فسوق بين ان يكون اليمين متفقا او مختلفا وكذا لو كان للعقد على التقاطع
 ولم يرد الاول بخلاف ما اذا اقبضا ولم يعلما حيث يبيع خياره عليه كونه ان يرد
 احدهما لان المقتبض محل لا يندو الغيب ولا التقيين بخلاف الهلال فانه ليس محل
 لا يردا فيه فليس لتعيينه ولكن ليس له ان يردهما وان كان فيه خيار الشرط لانه الغيب
 يمنع من الرد وخيار الشرط كما في المصحح وليس له اي المشتري بخلاف التقيين خيار
 الشرط فحينئذ له رد الكلي موقته لانه امانة في احدهما فيرد به بحكم الامانة الا ان ضم

اليه

اليه خيار الشرط وفي الاخر مشترك بشرط الخيار لنفسه يتمكن من رده واذا مضت
 الايام بطل خيار فلا يملك ردها ويقي له خيار التقيين فيرد احدهما ويورث
 خيار التقيين يعني لو مات من له خيار التقيين فلو ارث رد احدهما لان المورث
 كان محضو صا بتقيين ملكه الماحوظ برضا صا فكذا وارثه حيث انتقل الملك
 اليه ملحوظا بملك الغير ويورث خيار الغيب لان المورث استحق المبيع غير معين
 فكذا الوارث فله رده انه معين وهذا معنى الارث منها فلا ينافي ما قيل انهما
 لا يورثان اي بنفسهما كيق والارث فيما يقبل الانتقال لا يورث خيار الشرط وخلاف
 الرواية لانهما يثبتان للعاقبة بالنصر والوارث ليس بعاقبة وقال الشافعي يورث
 خيار الشرط لا الوارث ورث الملك عليه وجد التوفيق كما كان فله خيار الشرط هو
 والاسبب ذكر مسيلة الارث وعدمه في اخر الخيارات كالا يخفى تدبر وكوا اشتريا
 اي الرجلان شيئا وتعالى انهما بالخيار فربما يبيع بالبيع بان اسقط خياره لا يبرد
 الاخر عند الامام خلافا لهما فانها لا لاه ان يردده وهو قول الائمة الثلاثة لانه
 لو لم يملك فسخه كان الزام عليه لا برضاه وفيه ابطال لما ثبت من حقه ان كلام من
 الاجارة والعنق حقه وله ان رد احدهما دون الاخر بوجوب عيبا في المبيع لم يكن
 عند البايع اعني عيب الشركة وحصة في البيع بها اذا كان يملك القبض اما قبله
 فليس له الرد يعني اتفاقا فان قلت ببيعه منهما رضي منه بعيب التبعيض قلت
 اجيب بانه ان سلم فهو رضي به في ملكها لاني ملكه نفسه كما في المصحح قيد بالمشتريين
 لان البايع لو كانا اثنين والمشتري واحد وفي البيع خيار شرط او عيب مرد المشتري
 نصيب اخرهما دون الاخر بحكم الخيارا اتفاقا كما في شرح المجمع وعاء هذا الخلاف
 خيار الغيب يعني لو اشترياه فربما يبيع احدهما بعيب فيه والاخر وخيار الروية يعني
 لو اشتريا شيئا لم يرباه ثم راه احدهما ورضي لا الاخر قال في المصحح ويلزم البيع
 لو اشتري عبدان رجلين صفقة واحدة علمت ان الخيار للبايعان فربما يبيع احدهما
 دون الاخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او ردا فعند الامام كما في الحاشية ولو
 اشتري عبد اعلى انه خيار وفي المراج قوله علي انه خيار اي عيب حرقته هذا
 لانه لو فعل هذا الفعل احيا نا لا يسمى خيارا او كانت فظهر العبد بخلاف
 ما ذكره بان كان عبدا خيارا او غير كائت اخذه اي المشتري بكل الثمن المسمى ان نشاء
 لان الوصف لا ينافي بله شي من الثمن كما اذا اشتري دارا او ارضا علمت ان فيها كذا امر
 وكذا بيتا او نخلة موجودة فافضة جازا لبيع وله الخيار او تركه اذ امكن وهو قول
 الشافعي لان هذا الوصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط ويثبت بقواته الخيار للمشتري
 لانه لم يرد بالعبود وانه وهذا الاختلاف نوع لا اختلاف جسد لثقله والتفاوت
 بعقد العقد بعد مصادره شرائه شاة علي انها حاملة او تحلب كذا رطلا او عبد
 بكنيت كذا وكذا حيث بعده البيع في ظاهر الرواية لان هذا شرط مجهول لا وصف
 مرغوب حتى لو شرط انها حلوبة او لبون لا بعده لانه لا يدركه على سبيل الوصف دون

الشروط كما اذا اشترى فرسا على انه هلالج او كليا على انه صيود او اشترى جارية
 على انها ذكاة لبن وهو رواية عن الامام و به قال الفقيه ابو الميث والصدور الشهيد
 وعليه القوي فيد بان امكنه ان تغذ الرود بسبب من الاسباب رجوع المشتري
 على البايع في ظاهر الرواية وهو الاصح وفي المخرج لو قال احد المتبايعين شرطنا الخيار
 واكثر الاخر فالقول قوله كما في دعوى الاجل والمضي فان القول للمتلكر اشترى
 جارية باختيار فغيرها بديلها قايلا بانها المشتراة فتنازع البايع والمشتري
 فقال البايع غيرت والطبيعة ليست كذلك وانكر المشتري التغيير وليس للبائع
 بعبئة فالقول للمشتري مع البايع وجاز للبائع وطبها ولو قال البايع عند رده كان
 بحسن ذلك لكنه مني عن ذلك فالقول للمشتري مع البايع وجاز للبائع وطبها ولو
 قال البايع ولو اشتراه من غير اشتراط كتبه وخبره وكان بحسن ذلك ففسخه في يده
 البايع وعليه **فصل** في خيار الروبة من اشترى مالم يره حاش
 اي صح البيع عندنا وعند الشافعي في القول الجديد لا يصح وفي الكفاية الخلاف مما اذا
 كان المبيع قايما بين يديه موجودا كما اذا اشترى زينا في زقا او برا في جوالق او ثوبا
 في كم او شيئا صمير موصوفا او مشار اليه او الي مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم حتى
 لو لم يكن كذلك ولم يشر اليه او الي مكانه لا يصح البيع اتفاقا وضع الخلاف في المبيع اذا
 لا خلاف في الثمن الدين واما الثمن العيني ففيه الخيار عندنا انه بمنزلة البيع له ان المبيع
 اذا اختلف في الثمن المدين مجهول الوصف وجهاته تمنع الجواز ولنا قوله عليه السلام من
 اشترى مالم يره فله الخيار اذا رآه وفي البحر وادبالم يره مالم يره وقت العقد وقبله
 والمراد بالروبة العلم بالمقصود من باب عموم الجواز فصارت الروبة من افراد المعين هو
 المجازي ليشمل ما اذا كان المبيع مما يعرف بالشتم كالمسك وما اشتراه بعد روية فوجره
 متغيرا وما اشتراه المسمى من العينة اشترى ما يذاق فذاقه ليدل ولم يره سقط خياره
 وله اي المشتري رده اي الشيء الذي اشتراه ولم يره اذا رآه مالم يوجد من المشتري
 ما يبطله اي الخيار وفي البحر اختلفوا هل هو مطلق او موقت فقبل موقت بوقت
 امكان الفسخ بعدها حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط خياره وان لم توجد الجازة صريحا
 ولادالة وقيل يثبت الخيار مطلقا فيكون له الفسخ في جميع عمره مالم يسقط بالقول او ما
 يدل على الرضي وهو الصحيح لاطلاقه النص والعبارة لعين النص للمعناه وان وصلية
 رضى قبلها اي له الرد اذا رآه وان قال قبل الروبة رضى فيه لانه خيار ثبت شرعا فلا
 يسقط باستقاطها بخلاف خيار الشروط والعيب وفي شرح المجمع ثم ان اجازة بالقول
 قبل الروبة لا يزول خياره لانه ثبت عند الروبة فلا يبطل قبل وقتها وان اجازة باللفظ
 بان يتصرف فيه يزول كما سيجي واما الفسخ بالقول كما يزول الروبة لعدم لزوم العقد
 لان اللزوم يفيد تمام الرضي وتامه بالعلم باوصاف مقصودة وهو غير حاصل قبل الروبة
 ولا خيار لمن باع مالم يره لان البائع اشترى الخيار في الشرطي البايع وهو قول الامام
 اخراج البايع في قوله الاول له الخيار اعتبارا بالمشترى لخيار العيب ويبطل من الاطلا

خيار الروبة ما يبطل خيار الشروط من صريح ودلالة وضرة فما يفعل للاستحسان هو
 ما يبطلها ان لم يتكرر كما في اكثر المعثورات لكن فيه كلام لانه قيد يحتاج اليه التكرار اذا لم
 يعلم بالمرة الاولى قد بر من تعيب او تعيب في يده قبل الروبة بعيب لا يرتفع لقطع البايع
 لانه اخذه سليما فيمتنع ان يرده معيبا وتغذ ومصدره معطوف على قوله تعيب وبعضه
 بسبب هلاك بعضه لانه لو رده بعضه الباقي لزم تفريق الصفقة ونصرف من المشتري
 لا يفسخ كالاتفاق وتوابعه من التغيير والاستبدال او تصرف من المشتري بوجوب حقا
 للغير كالباع المطلق اي كالباع بغير قيد الخيار والرهن والاجارة والعهد بتسليم قبل الروبة
 ويعد لها لان هذه الحقوق تمنع الفسخ فيلزم البيع بطلان الخيار يعني البطلان قبل الروبة
 خروجه عن صلاحيته ان ثبت له الخيار عند الروبة وما اي التصرف الذي لا يوجب حقا
 للغير كالباع بالخيار والمساومة اي العرض على البيع والعهد بتسليم يبطل خيار الروبة
 بعدها اي بعد الروبة لم قبلها لان هذه التصرفات لا تترتب على صريح الرضي فانه لا يبطل
 قبلها بل بعدها وهذا لا يوجد الا الالة على الرضا المجرد بخلاف المفعول السابقة فان
 فيها يوجد مع الرضي حقيقة رابطة فيبطل بعدها وقبلها ثم اعلم ان قوله يبطل خيار الروبة
 ما يبطل خيار الشروط غير منعكس فلا يقال ما لا يبطل خيار الشروط لا يبطل خيار الروبة اتفاقا
 بالقبض بعد الروبة فانه يبطل خيار الروبة والعيب لا الشروط وهلاك بعض المبيع لا يبطل
 خيار الشروط والعيب ويبطل خيار الروبة واورد صاحب البحر على الكفر والعهدانية في هذا
 المحل فليطالع وكفت روية وجه الرقيق في سقوطه سواء كان امنا او عبدا لان المقصود
 في الرقيق وجهه لا سايرا لاعتناء روية وجهه الدابة ولعلها اي لا يسقط الخيار من روية
 وجهها حتى يبطل الكفها لانه موضع مقصود منه كالموجود هو الصحيح كما في المحيط والقي
 محمد بالنظر الي وجهها اعتبارا بالادمي وشروط بعض العلماء روية القوايم وعن الامام في البردوش
 والنعال والحمايكفي ان يري شيئا منه الى الحافر والذنب والناصية كما في البحر في شاة اللحم
 اي الشاة التي لحمها مقصود من الحبس وهو اللحم باليد لانه يعرف به اللحم المقصود
 وفي شاة العتية هي التي تحبس لاجل التفاح لا يدوم روية الصريح لانه هو المقصود منها ويجب
 الجوهره لو اشترى بقرة حلوى فزاي كلها ولم ير صنعها فله الخيار لان الصريح هو المقصود لكن
 في البحر لا يدوم النظر الي صرحها وساير جسد ها فلحقها فان في بعض العبارات ما يورم الاختصار
 على روية صرحها انتهى فعليه هذا القول لا يدوم روية الصريح مع جميع جسد ها كما في الاختصار لان
 اولي تدوم روية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافيته لان بر وبتعلم يعلم حال البقية اذا لا
 تتفاوت اطراف الثوب الواحد الا يسيرا وروية علمه كافيته ان كان معلما لان ماله يتفاوت
 بحسبه علمه اطلق في هذا المكن في المحيط مقيد بما اذا كان مطوبا هذا اذا لم يكن باطن الثوب
 ظاهره اما اذا اختلفا فلا يدوم روية الباطن قيل هذا في غير ثوبها لم يرا الباطن لا يفسخ
 لا يسقط خياره لانه ليس بمثل فلا يعرف محله بدون نشره ولا يدوم وهو قول زفر وفي المبسوط
 الجواب على ما قال زفر وهو المختار كما في اكثر المعثورات فعليه هذا ينبغي للمص ان يذكر قوله
 زفر ويرجمه فامل روية داخل الرار كافيته وان وصلية لم يشاهد بدونه عند المتنا الثلاثة

ضد

وعند من لا بد من مشاهدة البيوت وعليه اي علي قول زفر الغنوي اليوم قال في التبيين
 وغيره وفي عامة الروايات اذ اراي محسن الدار او خارجها يسقط خياره لكن هذا
 الموضع مبني علي عادة اهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت علي غلط
 واحد لا تختلف وذلك يظهر بروية خارجها فاما في زماننا اليوم فلا بد من التمسك
 الي داخلها لتفاوت بيوتها ومراقبتها قال بعض مشايخنا فقتر روية ما هو المقصود
 في الدور حتى لو كان في الدارين بيتان شتويان وبيتان صيفيان فشرط روية الكل
 مع روية المحسن فلا تشتت روية المطبخ والزبلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا
 وبعضهم اشتراط روية الكل وهو الظاهر والاشبه كما قال الشافعي وهو المعتمد
 في ديارنا وفي الخزانة ان الغنوي في بيت القلة علي انه يكفي روية خارجة ولا بد
 غير متفاوت ويكفي في البيوتان من رويتها هو وباطنه وفي الكرم لا بد من روية
 عتب الكرم من كل نوع شيئا وفي الرمان لا بد من روية الحلو والحامض ولو اشترى
 ذهبا في راجحة فرويته من خارج الزجاجة لا تكفي حتى يصبه في كفه عند الامام
 لانه لم ير الذهب حقيقة لوجود الحابل وكذا لو اشترى سمكا في ماء يمكن اخذه
 من غير اصطياد فراه في الماء فرويته لا تكفي علي الصحيح وان راى بعض البيع فله
 الخيار اذ اراى باقية لانه لو لم يره يكون الزمانا للبيع فيما لم يره وان خلاص النص
 وكذا الحارة في البعض لا يكون اجارة في الكل ولا تقع الحارة الا في البعض ورد
 الباقي كما في الاختيار وما يعرض بالتموزج كالكيل والموزون فرويته بعضه كروية
 كله وفي الاختيار والمصل اذا كان المبيع اشيا ان كان من العوديات وان كان مكيدا
 او موزونا وهو الذي يعرض بالتموزج او معدودا متقاربا كالجوز فرويته بعضه يعطل
 الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلته وعليه التقاضي ان يحده
 اودي من التموزج فله الخيار وان كان البيع مقيبا تحت الارض كالبصل والثوم بعد
 المبات ان علم وجوده تحت الارض جازوا فلا فاذ اباعه ثم قلع منه جوزا وجده
 به فان كان مما يباع كيدا كالبصل او وزن كالثوم بطل خياره وعليه الغنوي
 للحاجة وجريان التقابل به وعند الامام لو وان كان مما يباع عدد كالنخل فرويته
 بعضه لا تسقط خياره لما تقدم وفيما يطعم ليد من الزوق لانه الموقوف للمقصود وان
 كان مما يشتم فلا بد من شمه كالسك وفي الوالوجبة اشترى نائحة مسك فاجر في المسك
 منها ليس له الرجوع اليه والروية والعيب لان الاخر ايجد بطل عليه عيبا ظاهرا حتى لو لم يدخل
 كان له ان يرجع اليه العيب والروية جميعا كما في البحر ونظر الوكيل بالشر او القبط اي
 قبض المبيع كما في نظر الرسول وفي الدور اعلم ان هذا وكيدا لا يقبض ورسولا صورة
 التوكيل بالشر ان يقول الموكل كن وكيل عني بشر اذ او صورة التوكيل بالقبض ان
 يقول كن وكيل عني قبض ما اشتريت وما رايته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا
 عني قبضه فروية الوكيل الاول يسقط الخيار بالاجماع لان حقوق العقد ترجع اليه
 وروية الوكيل الثاني تسقط عند الامام اذ اقتضيه بالنظر اليه في ليس له ولا الوكيل

اذ برده

ان برده الامر عيب واما اذا قبض مستورا ثم رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط
 لانه اذا قبض مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا
 لصبر ورؤية اجنبيا بل للموكل الخيار بروية الرسول لا تسقط الخيار بالاجماع
 وعندنا وهو قول الائمة الثلاثة هو اي الرسول كالوكيل وفي الغزالي هذا هو
 من قلم الناسخ والصواب ان يقال وعندنا الوكيل بالقبض كالرسول في عدم اسقاط
 روية الخيار لان عدم اسقاط روية الرسول الجنا ومتفق عليه انما الخلاف
 في الوكيل بالقبض اذ اقتضيه كالموكل مع الروية بخلاف الرسول لانه غير نائب
 لان الوكيل بالقبض وكيل بان تمام العقد وثم ما به تمام الصفقة وثم ما يسقط
 خيار الروية فصار قبضه كقبض الموكل مع الروية بخلاف الرسول لانه غير نائب
 عن المشتري وعندنا لا يسقط بروية الوكيل بالقبض لانه وكيل بالقبض من
 لا يسقط الخيار فلا يملكه ما لم يصير وكيدا به وبعبارة المص لا تقبل الاصلاح اصلا
 ولا يمكن ان يدعي من باب القلب علي معنى ان الوكيل بالقبض كالرسول وهو اظهر
 من ان يجني فلا يصار اليه انتهى هذا اظاهر كانه يمكن ان يقول وعندنا كالوكيل
 بالقبض عنده اي مما سواه في عدم اسقاط روية الخيار تامل وسمع الاعني
 وشراوه صحيح وعند الشافعي في قوله لا يصح لكن لا وجه له اذ يلزم ان يموت
 جوعا لو لم يجد وكيدا بشر ما يطعم به وله اي للاعني الخيار اذا اشترى بماله
 اشترى ما لم يره ومن اشترى ما لم يره فله الخيار اذ اراى بالحديث كما في الهداية
 وفي العناية فيه نظر لانه قوله مالم يره سلب وهو يقتضي مقصودا لا يجاب
 وهو انما يكون في البصر فالاولي ان يستدل بمعاملة الناس المعيار من غير
 تكليف فان ذلك اصل في الشرع بمقالة الاجماع انتهى لكن ان اراد بنظر الاجاب
 وقوعه غير لازم اذ غاية كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكه ويكفي فيها
 امكان الروية بان يكون من شأنه وذلك يتحقق بالادمية وان لم يره ذاتها
 فتدفع به النظر ويسقط ~~بجمله~~ اي بجمله الاعني المبيع ان كان مما يعرف
 بالحس كالغنم مثلا او شمه اي ان كان مما يعرف بالشم كالسك او ذوقه ان
 كان مما يعرف بالذوق كالعسل فيما يعرف بذلك اي بالحس او بالشم او بالذوق
 علي سبيل البذل لان هذه تقييد العلم كالصبر فيقوم مقام الروية وبوصف
 العقار له اي للاعني لانه لا سبيل الي معرفته اليه حتى يسقط خياره بعد ذلك
 وعن ابي يوسف انه اشترط مع ذلك ان يعرف في مكان لو كان بصيرا رآه منه وقال
 الحسن بوكلا وكيدا لا يقبض له وهو رآه وهو اشبه بقول الامام وقال بعض ائمة
 بالي يسقط خياره بحس الحيوان والاشجار مع الوصف وان ايسر بعد الوصف وبعد
 ما وصده منه ما يدل علي الرمي فلا خيار له لان القدرتم ولو اشترى البصر ثم عسي
 قبل الروية انتقل الي الوصف لوجود العي قبل العلم هذا كله اذا وجده المذكور
 من الشم والذوق والجسد وكما هو الاعني قبل تحرايه ولو وجده بعده ثبت له الخيار

ت

بالمذكورات ما لم يدل على الرمي من قول او فعل في الصحيح ومن راي احد التوبين فشرها
ثم راي اي التوب الاخر فوجد معيبا فله اخذها او ردها اي رد التوبين ان شاء الله
روية احدها لا يكون روية الاخر للنفقات في الثياب فبقى الاخر فيها لم يردده لا راد احدها
اي لا رد المعيب وجده وكذا لا يكون تفرقا للصفحة قبل التمام على البايع لان الصفحة
لا تتم مع خيار الروية قبل القبض وبعد ان قبضه مستورا وهذا يتمكن من الرد بغير
قبض او ارضاء فيكون قسما من الاصل ومن راي شيئا قاصدا للشرائه عند رويته
عالمًا بأنه مربيته وقت الشرائع ثم شره بعد زمان فوجده متغيرا فغيره لان تلك
الروية لم تقع معلومة باوصافه فكانه لم يره والا اي وان لم يتغير عن الصفقة التي
راها عليها فلا يتغير لان العلم بالمبيع قد حصل بالروية السابقة وقدره فيهما ما دام
عليه تلك الصفقة وانما قيدنا عالمًا بأنه مربيته وقت الشرائع لانه لو لم يعلم عند العقد
انه راه من قبل لم تثبت له الخيار لعدم الرضا به كما في الهاربة فعلى هذا ان المصير لو
قيد هذين القيدين كما قيدنا كان او لم يكن تاملا وان اختلفا في تغييره فقال المشتري
فوتغير وقال البايع لم يتغير فالقول للبايع مع عيبه وعلى المشتري البيعة لان
التغير حادث بسبب اللزوم ظاهر هذا اذا كانت المرة فربية اما اذا كانت
بعيدة فالقول للمشتري لان الظاهر شاهد له وبني الحق ولا يصدق في دعوى التغير
المحجة الا ان تطول والشهر طويل مادونه قليل وفي الفتح الشهر قليل وان
اختلف في الروية فقال البايع لم رايته قبل الشراء وقال المشتري ما رايته او قال
لم رايته بعد الشرائع رصيت فقال رصيت قبل الروية فلم يمتد في اي فالقول
للمشتري بغيره فقال له وبني الحق لو اراد المشتري ان يردده فانكر البايع كون الرد
معيبا فالقول للمشتري وكذا في خيار الشرط لانه انفس العقد يردده وبقي ملك
البايع في يده فيكون القول قول القابض في تعيين ملكه امينا كان او ضمنيا
كالودع والقاصب ولو اختلفا في الرد بالعيب فالقول للبايع ومن اشترى عذرا
رضي ولم يره وقبضه والعدل المثل والشرط جيل من الهند ينسب اليهم الثياب من
الزطية تباع منه اي من العدل ثوبا او ذهب لآخر وسلم فله ان يردده اي للمشتري
ان يرد ما بقي بعيب لا بخيار روية او شرط لانه تغذر الرد فيها خرج عن ملكه وفي رد
ما بقي تفرق الصفقة قبل التمام لان خيار الروية والشرط يمنعان تمامها بخلاف
خيار العيب لتمامها معه بعد القبض وكلاهما من عاد اليه ذلك التوب فيفسخ
وعلى خياره لزوال المانع وهو تفرق الصفقة وعن اي يفسخ لا يعود بغير سقوط
لخيار الشرط وعليه اعتمد القذوري وصححه قاض خان **فصل**
في جيل العيب اخرا خيار العيب لانه يمنح اللزوم بعد التمام واصنافه الخيار الى العيب
من قبيل اصنافه الصفقة الى موصفها والتقدير البيع المطلق من شرط البرائة من كل
عيب يقتضي سلامة المبيع عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهو وصف مطلوب
مردود عادة وعرفا والمطلوب عادة كالمشروط نصا فلهذا وجوبه في مشتريه فبقي الميم

وكسر الراء

هو

وكسر الراء اسم مفعول من الشراعيها كان عند البايع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند
القبض او راه ولكن لم يعلم انه عيب عند التجار فقبضها وعلم بذلك في نظر ان كان عيبا
بيننا لا ينجي على الناس كالغور لم يكن له ان يردده وان كان ينجي يردده رده مبتداه اخر
خبره قوله فلهذا او اخذه اي اخذ المشتري المبيع المعيب بكل ثمنه لانه ما رضى عند
العقد الا بوصف السلامة بدلالة الحال فعند فواتها يتخير له امساكه ونقص ثمنه
اي لا يتخير بين امساكه وبين اخذ نقصان الثمن لان الاثمان لا تقابلها شي من
الاثمان الا برمي بايحه اي بامسالك المشتري المبيع المعيب ونقص ثمنه والمراد
عيب كان عند البايع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل
على الرمي به بعد العلم بالعيب وكما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب
العيب ما يخلو عنه اصل الغطاة السليمة ودر المص صابغة كمنه بها الغيوب
الموجبة للخيار وعلى سبل الاجماع فقال وكل ما اوجب نقصان الثمن في عداوة
التجار فهو عيب لان النظر بنقصان المالبة بانقصان القيمة فالنقصان بانقصان
القيمة يرجع في معرفته عرض اقله كما في العناينة فالاباق كالكتاب لغة الاستيفاء
وشرعا استيفاء العمد او الجارية من المولى ثمرد او لوصلية اليه ما دون السقر
من صغير يعقل هو ياكل ويشرب عيب لغزازه عن العمل الخبث وفيه اشارة الى ان
اباق الصغير الذي لا يعقل ولا يميز ليس بعيب لانه صالح لعبه لا ينفذ وفيه
العقسناني وليس باباق لوفر من محلة الى محلة او قرية الى بلد واما العكس فاباق
انهم لكن الاشبه ان كانت البلد كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا كما في التبيين وكذا
السرقة واللام للعهد اي سرقة صغير يعقل عيب وان لم يكن عشرة دراهم وقيل
دون درهم ليس بعيب وبني غير عاقل لانها صادرة بلافكر ولا فرق بين ان يسرق من
مولاه او غيره لكن سرقة الماكول من المولى ليست بعيب والبول في الفراش من
صغير يعقل عيب لكونه من داء وبني غير عاقل لا بعد عيبا الظهور من ضعف الثالثة
ولعدم التدارك وبني اي الاباق والسرقة والبول في الفراش في الكبير عيب اخر ثم
فرعه بقوله فلو ايف او سرق او بال في الفراش في صغره عند البايع ثم عاوده
كل واحد منهما عند المشتري فيه اي في الصغير رده اي رد المشتري بكل واحد
منها على البايع ان شاكوا عيبا قديلا اتحاد السبب وهما مسيلة عجبة وهي
ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش ونقص عنه بعيب اخر كان له
ان يرجع بنقصان العيب ثم لير البايع ان يسترد ما اعطى من النقصان لرد العيب
بالبلوغ وان ايف او سرق او بال عند البايع في صغره ثم عاوده عنده اي عند المشتري
بعد البلوغ لا يرد بكون يرد به لان ما عاوده بعد البلوغ يكون عيبا اخر لا خلاف
السبب والجنون المطبق قبل اكثر من يوم وليلة وقيل من ساعة عيب في الغلام والجارية
مطلقا سواء كان في حال صغره او كبره فلو جنبه في صغره عند البايع وعاد عند المشتري
فيه اي في صغره او في كبره رده لان الثاني عين الاول اذ معدن العقل هو القلب وشاع

وشعاعه في الدماغ والحيون انقطاع هذا الشعاع وهو لا يتجلى باختلاف السقيل
بغير في الردجونه عن البايغ فقط لكن الصحيح انه لم يرد دون المعاودة وعليه الجمهور
والتي يقتضين والحاء المعجمة تنقن راجحة الفم وفي البرازية تنقن راجحة الانق والذفر
بفتحتين والذال المعجمة شدة البرج طيبة او خبيثة ومرادهم تنقن الابط وبالرأل المعجمة
مصدر ذفر اذا حبت راجحة وبالسكون اسم منه كما في المطبوعة وغيره ومن الظن ان
في المغرب مرادهم منه حدة الراجحة منقشة او طيبة بانه قال اراد منه الصنان بضم
المهملة وهو تنقن الابط علي ان الراجحة الطيبة من العيوب عيب لا يخفى علي عاقل كما في
الفتشتان والزنا والنوا لو منه اي من الزنا كل من هذه الاربعة عيب في الجارية
لان ذلك يخل بالمعصود منها فالجنا والذفر يخل بالقرب للخدمة والزنا بالاستغواش
والنوا لو من الزنا يطلب الولد لا في الغلام اي لهذه الاشياء عيبا في العبد لا
المطلوب منه الاستخدام من بعد وهذه الاشياء لا تخل به الا ان يكون البني والذفر
من داء وهو استثنائا من مقدر تقديره ان المذكور لا يكون عيبا في الغلام في كل الاحوال
الا ان يكون البني والذفر قاحشا بحيث يمنع القريب من المولود او يكون الزنا عادة له
بان يكثر الزنا من مرتين ولا يشترط المعاودة عند المشتري في الزنا كما في اكثر الكتب فعلى
هذا الوجه لا بعد او يكون الزنا عادة له لكان اولى بقيل ان البني عيب في الامر وهو الاصح
كما في الخلاصة وفي العمادية لو كان الغلام بلا طية مجانا فهو عيب وبالاخر ليس بعيب وعند
الائمة الثلاثة ان ما ذكر عيب في العبد ايضا والاستحاضة عيب لان استمرار الدم علامة
الراو وكذا عدم حيض بنت سبع عشرة سنة لا اقل فتر سبع عشرة سنة لانه اقضي من
البلوغ عند الامام وعندهما خمسة عشرة سنة لان الحيض هو الاصل في نبات ادم وهو
دم صحت فاذا لم تخض فالظاهر انه عن داءها وكذا قالوا لا تشع دعواه بل غلط عه
الا اذا كرسببه مما داء او جليل ان انقطاعه بدونها لا بعد عيبا والمرجع في الجبل
الي قول السادة وفي الراي قول طيبيين عدلين ويعرف ذلك اي المذكور من الاستحاضة
وعدم الحيض يقول الائمة لانه لا يعرف غيرها ولكن لا يرد بقولها فتر الائمة اذا انصم
البيه اي الي قول الائمة تكول البايغ قبل القبض وبعده يعني اذا قالت الائمة وانكره
البايغ يستخلف فان تكول سواء كان قبل القبض او بعده نزل عليه بنكوله في ظاهر الرواية
وهو الصحيح وعند اي يوجب نزل بلا يمين البايغ بضعف المبيع قبل القبض حتى يملك المشتري
الرد بلا قضاء ولا رضا وصح الفسخ للفقهاء الضعيف بحجة ضعيفة قالوا في ظاهر الرواية
لا يقبل قول الائمة فيه ذكره الكافي ولو ادعى النكاح في مرة فقبضه لم يشع واقلها ثلاثة
اشهر عند الثماني واربعة اشهر وعشر عند الثالث وانقطاعها من وقت النكاح وحاصله
انه اذا صح دعواه سبيل البايغ فان صدقته ردق عليه والام يكلف عند الامام بملئاني
وان اقره وانكره كونه عنده حلف فان نكل ردق عليه ولا يقبل البينة علي ان الانقطاع
كان عند البايغ للبينة بكثرهم بخلاف الشهادة علي الاستحاضة كما في العم وغيره والكفر عيب
فيها اي في الغلام والجارية لعدم اليقين علي المصالح الدينية وعند الشافعي ليست بعيب

وان

وان اقره ما ذكره الزبلي رواية عن الشافعي انه لو اشتراه علي انه كافر فوجده
مسلم يوده حيث يكون الاسلام عيبا ولا يكون الكفر عيبا وكذا الشيب بالشيبين
المعجمة عيب وكذا الشتم اختلاط البياض بالسواد في الشعر لانه يغير اوانه دليل
الداء وفي اوانه دليل الكفر فيصير عيبا علي التقديرين وكذا الصهوية بضم
المهملة حرق الشعر اذا خشت بحيث تضرب اليه البياض والدين لان ما ليس به
تكون مشفولة بمواظفة ما معدوم علي المولى اطفقة فشمول دين العبد والجارية
وما اذ كان مطالبا به للحال او ينجوا الي ما بعد العتق ما ذونا او محجورا وليس
كذلك بل المراد الدين الذي يطالب به في الحال بسبب الاذن لا الدين الموجهل
الي العتق ولا المحجور لان دينه لا يطلب الا بعد العتق فلا يكون عيبا كما في البحر
وعينه فليعلم هذا الوفدية يهون في القيد من كان اولين فامل والسعال القدم يبرمه
الطبا واما السعال الحادث فليس بعيب لانه يزول والشعر والماء في العين لانهما
بضعفان البصر وبورثان العمى ولا خصوصية لهما بل كل مرض بالعين فهو عيب
ومنه السبل وكثرة الدمع والغزب في العين والعشى وهو ضعف البصر بحيث
لا يبصر في الليل والعشى والشتر والحول والخوض وهو نوع من الحول والجرب
في العين وغيرهما وقد ذكر المصنف اولا ضابطا لعيب ثم ذكر عود امن العيوب
المشتركة بين العبد والامة الشلل والشمم والصم والخرس والعرج والسنن
الساقطة والشايبية والسودا والخضر وادي الصفرة خلاف وجعها والاصبع
الزائدة والناقضة والظفر الاسود والمنقصر للمثنى والعسر وهو العمل باليسار
عجن او التولول والحال ان كانا فيجب منقصبين والكذب والهمهمة وترك الصلاة
وغيرها ومن المنقصة بالعبد العنة والحصى بخلاف ما لو وجد في المشتري علي
انه حضي والعتق طردة وعدم الختان اذا كان كبيرا والرعونة واللين في
الصوت والتكسري في المشي ان كثر فان قل لا ومحلق اللحية او منقوفا اذا
اشترى امرءا والتخت بالعمل القبيح وشرب الخمر ومن المنقصة بالامة الرنق
والقرن والعقل والجبل والمغبنة وعدم رجعي والولادة عند البايغ او قبله
وتقب في الاذنين ان واسعا ومنقصة الوجه لا بد من جسمها من فمها بخلاف
ما اذا كانت ذميمة او سوداء وفي البرازية وان اشترها علي انها جميلة
فوجوها قبيحة ترد وكالعيب يملك المشتري من ازالته بلا مشقة لا يرد به كاحرام
الجارية ومنها ما في الجوارات من الحروق والحرب والجحج والدع والصكك والعجم
والمنشش والرخن وخلع الرسن والحما هو الصدق والشرق والعشر والغزل
وقلة الاكل ومصلبها جميعا وعدم الخلب ان كانت مثلها تستوي للخلب وان الخمر
لا وما يمنع القبيحة في المصنعي ومما في غيرها العشم والحرق والعفونة وكون الخطبة
مسوسة وصنق احد الحقين لا كلاهما والنفق الكبير في الجدار وكثرت بيوت النمل في الحرم
او كان فيه ممر الغير وسيل الغير والغرور والسبح وكونا الالة ساقطة او الخطا في المعصن وغيره

مسبل في الدار وعدم الشرب في الارض او مرتفعة ونجاسة ما ينقصه الفصل
 وذكر قاضي خان ان موات المشروط بموت العيب فان ظهر عيب قد يم اي كاي عند
 البايع بعد ما حدث عند المشتري عيب اخرج بالانقصان لان نقدر الرد بسبب
 العيب الحادث وطريق معرفته ان يقوم وبه بعد العيب ثم يقوم وهو سالم فاذا
 عرف التقاوت بين العيتين يرجع عليه بخصته من الثمن كقول شراة تقطعه اي
 الثوب فاطلع اي المشتري على عيب فليس له الرد بل يرجع بالنقصان كما بيناه انما
 الا ان يرضى البايع استثناء من المسبطين باخوه كذا في اي معيبا او مقطوعا فلكم
 اي للمشتري ذلك اي الرد لان الامتناع كحقها سقط حقه بالرضي حتى لو باع
 المشتري بعد ما حدث عيب اخرج سقط رجوعه بالنقصان لانه صار حاسبا له
 بالبيع اذ الرد غير ممكن بالقطع برضا البايع فكان موقفا للرد بخلاف ما اذا خلع
 ثم باع حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصح حاسبا له بالبيع لا امتناع
 الرد قبله بالخطا من غير علم بالعيب وبعد امتناع الرد لا تأثير له فان خاطره
 المشتري بعد ما قطع الثوب او صبغه اخرج قديره لتكون الزيادة في البنية ثابته
 اتفاقا لانه لو صبغه اسود يكون نقصا ناعته كالقطع ونال يكون زيادة اولت
 السويق بسمه اي لو كان المبيع سويقا فخلطه بسمه ثم ظهر عيبه رجوع علي البايع
 بنقصانه لنقد الرد بسبب الزيادة وحاصله ان الزيادة نوعان منفصلة وهي قسمان
 متولدة عن الاصل كالحبال حيث لا يمنع الرد في ظاهر الرواية وغير متولدة منه كالبصغ
 فانه يمنع ومنفصلة وهي ايضا نوعان متولدة من المبيع كاللؤلؤ والثمن فانه يمنع الرد اذا
 حدث بعد القبض واما اذا حدث قبل القبض فلا وغير متولدة منه فانه لا يمنع الرد
 بالعيب والعيب فاذا اضيق فسلم الزيادة للمشتري وليس لبايعه ان ياخذه قطعا لحق
 الشرع وان يرضى به المشتري لوجود الربا حتى لو باع اي للمشتري الثوب المخطط والمصبوغ
 بالحم او السويق المملوق بالسمن بعد روية عيبه لا يسقط الرجوع لانه الرد متمنع اصلا
 قبله فلا يكون بالبيع حاسبا للمبيع وعليه هذا ان من اشترى ثوبا فقطعه لباسا لولده
 الصغير وخاطه ثم طلع عليه عيب لا يرجع بالنقصان بخلاف ما لو كان الولد كبيرا لان التمثيل
 حصل في الاول قبل الخياطة وفي الثاني بعدها بالتسليم اليه وهذا معني ما في الفوايد
 الظهيرية من ان الاصل ان كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري يملكه
 الرد برضا البايع فاخرجه عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما
 على ملك المشتري يملكه الرد برضا البايع ولا يملكه الرد وان قبله البايع فاخرجه
 عن ملكه ثم يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما على كاي البني ولو اعقب
 المشتري المبيع بلا مال او دبر او استولد قبل العلم بالعيب لانه بعد العلم لا يرجع
 العيب رجوع بنقصان العيب اما الاعناق فالقياس فيه ان لا يرجع وهو قول واجد لان امتناع
 الرد بفعله فصا كالفكر وفي الاستحسان يرجع وهو قول الشافعي واجد لان العقد
 انما هو الملك لان الادبي ما خلف في الاصل محلا للملك وانما يثبت الملك فيه على خلاف

الاصل موقفا الي الاعناق فكان انها كالموت وهذا ان الشئ يتقرر بانها بيع فيجعل
 كان الملك باق والرد متعذر ولهذا يثبت العولا بالعقد وهو من اثار الملك فتاوه لنفاذ
 الملك والتدبير والاستنباط بمنزلة لهما وان كانا لا يربطان الملك الا ان المعلن هما يخرج
 عن ان يكون قابلا للنقل من ملك الي ملك فقد نقدر الرد مع بقاء الملك فيرجع بالنقصان
 لانه استحق المبيع بوصف السلامة فصا كما تعيب عنده وكذا يرجع بنقصان العيب ان
 ظهر عيب قد يم بعد موت المشتري لان الملك يفتي به والامتناع حكمي لا يفعله وان اعتق
 المبيع علي ماله او قبله لا يرجع بشئ لانه حبس بدله في الاعناق علي ما لو حبس البذل
 كحبس المبدل وعن الامام وهو قول ابي يوسف والشافعي انه يرجع لان البذل والمبدل
 ملكه فصا كالاعناق مجانا والكتابة لا الاعناق علي ما لو حبس العوض منها واما الفتل
 فلا لانه لا يوجد الامتنوع واما بسقط هنا باعتبار الملك ان لم يكن مديونا فان كان مديونا
 ضمنه السيد فصا والمستفيد به عوضا بخلاف الاعناق لانه يوجب الضمان لا سيما هذه
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع لان المقول ميث باجله فانه ما في حقه انفسه
 وكذا لا يرجع لولا كل الطعام بالنقصان عند الامام خلافا لهما فانه يرجع بالنقصان
 عندهما وفي المني ثم قال ابو يوسف يرد ما بقي ان رضي البايع لان استحقاق الرد في البعض
 دون الكل فينتوق علي رضاه وقال محمد يرد الباقي مطلقا لانه رده ممكن حيث لا يضره
 التبعيض ورجع بالنقصان فيما اكلمه لنقد رده وعند الامام لا يرجع بشئ وقد اعتمد
 صاحب الكنز وغيره قال في النهاية وقال لا يرجع استحسانا في الاكل ثم قال وعليه هذا
 الخلاف اذ ليس الثوب حتى يتخلف وعنهما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى
 وفي البعير القوي عليه قولهما في الرجوع بالنقصان كاي الخلاصة وفي المختني وكل بعض
 الطعام يرجع بنقصان عيبه ويرد ما بقي عنده وبه يفتي وان باع نصفه لم يرجع ويرد
 ما بقي وبه يفتي ايضا ولو اشترى طعاما فاطعمه ابنه او امراته او مكاتبه او صبغه
 لا يرجع وان اطعم عبده او مديره او ام ولده لا يرجع لان ملكه باق ولو اشترى سمنا
 ذابيا والكله ثم اقر البايع انه كان وقعت فيه فارة رجع بالنقصان عندهما وبه يفتي
 كاي البني وفي القنية ولو كان غرة ففسخه او قتلها ففعلها برسمها ثم ظهر انه كان رطبا نف
 وانفقته ثم رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع وان اشترى بيضا او جوزا او بطيخا
 او قتا او خيا را ففسخه قديره لانه لو طلع قبل كسره فانه يرد فوجده فاسدا بان كان
 منتفا او مرافا كان ينتفع به في الجملة بان صلح لكل بعض الناس او الرواب رجوع
 بنقصانه دفعا للضرر بقدر الامكان ولا يرد لان الكسر عيب حادث الا ان يقبله البايع
 مكسورا ويرد الثمن وقال الشافعي يرد له الا اي وان لم ينتفع به اصلا فبكله ان يرجع
 بجميع الثمن لانه ليس بحال فكان البيع باطلا ولا يقبض في الجوز صلاح فشره علي ما قيل لان
 ما لبيته باعتبار اللب بخلاف بعض النعمامة اذ اوجده فاسدا بعد الكسر فانه يرجع به
 بالنقصان لان ما لبيته باعتبار القشر ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد والاسب
 في المايه صح البيع استحسانا لعدم خلوه عادة ولو خيرا له كالتراب في الحنطة لانه يرد

الناس عينا فلما ورد والا اي وان لم يكن قليلا بل كثيرا فسد البيع في الكل ورجع
 بكل منه عند الامام لجمعه في العقد بين ماله قيمة وما لا قيمة له وعند ما يجوز
 في حصة الصبي منه وقيل يفسد العقد في الكل اجماعا ولو قال المم فوجه
 معينا مكان فاسد المكان او في لان من عيب الجواز قلة له وسواه نوبس
 وفي القبح لو اشترى دقيقا فحضر بعضه وظهر انه سرور ما بقي ورجع بنقصان
 ما خسر وفي البحر اشترى عددا من البطيخ او الرمان او السفرجل فكسر واحد
 واطلع على عيبه رجع بحصته من الثمن لا غير لما يرد الباقي الا ان يبرهن ان
 الباقي فاسد ولو وجد في المسكر صام صاميه وورده بحصته قل او اكثر ومن باع
 ما يشراه باخر فرد عليه اي باع ما يشراه بعيب اي بسبب عيب بعضه بعد قبضه
 باقراره ومعين القضا بالافترار انه انكر الاقرار فثبت بالبينة كمان العداية وانما
 الاول هذا لانه لو لم ينكر الاقرار لا يحتاج الي القضا بل رد عليه باقراره بعيب
 فاذا ارد به بلا قبض لا يرد عليه باي عيب كافي اكثر الشروح لكن لا حاجة الي هذا
 التاويل لانه لا يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فيرد بالقضا فلا يكون
 بيعا لعدم الرضا كافي التسهيل او نكول عنه اليه او بعينه رده على باي عيب
 الاول لانه بالقضا فسخ من الاصل فجعل البيع كان لم يكن غاية الاضرار انكر
 قيام العيب لكنه صار ملكا باشرعا بالقضا كافي العداية ومنهم من جعله قول
 اي يوسق وعند محمد ليس له ان يجا صر باي عيب لتناقضه وغايته على انه ان سبق
 منه جحد نصا بان قال بعته وما به هذا العيب وانما حوت عند ذلك ثم رد عليه
 بعضا ليس له ان يجا صر باي عيب ومنهم من جعلها على ما اذا كان سالكا والبينة تجوز
 على الساكت ويسقط الساكت ايضا لتزويله منكر كافي البحر ولو قبله برضاه
 لا يرد عليه اي على باي عيب الاول وقيل يوجب لا يثبت مثله كالاصح الزايرة
 يرد للبينة بعنده البايع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل كافي الرمر هذا
 اذا كان الرد بعد القبض اما قبله فله ان يرد على باي عيب الاول وان كان بالتراضي
 في غير العقار كافي المنع وغيره ومن قبض ما يشراه ثم ادعى عيبا لا يجبر على المشتري
 دفع منه الي باي عيب لاحتمال ان يكون صادقا في دعواه بل يبرهن المشتري اي يقيم
 البينة لاثبات العيب بانه وجد بالمبيع عند المشتري لانه ان لم يوجد عنده
 ولم يبرهن ان يبرده وان كان عند البايع لاحتمال انه زاد فاذا برهن انه وجد عنده
 يحتاج ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان به عند البايع لاحتمال انه لم يملكه
 انه وجد عنده يحتاج ان يبرهن ان يثبت عند المشتري او يثبت باي عيب على قولهما
 لانه ان اقر به لزمه فاذا انكره يثبت باي عيب يبري وان نكل ثبت قيام العيب للحال
 ثم يثبت ما يثبت على ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان حلف بربي وان نكل فسخ القاضي
 العقد بينهما فان قال الظاهر بالواو يبرهن في عيب جمع غايب دفع الثمن ان حلف باي عيب
 لان في الانتظار ضرر بالبائع وليس فيه كسر ضرر على المشتري لانه متى اقام البينة

وعليه المبيع واخذ ثمنه ولمزم العيب ان نكل البايع لان التلويح فيمكلاف
 المحر ويؤدي عبارة البعوضة هنا كلام فليراجع شرحها وان ادعى المشتري اياق
 مشروبه اي اياق الرقيق الذي اشتراه فأنكر البايع يبرهنه المشتري او لا انه اي الرقيق
 ابق عنه ثم تبعه بعوا بعد ذلك ثم جلف باي عيب على البناث مع انه فعل العير ويقال
 في البيعة الخليف بالله لغز باعه وسلم ما ابق قط وفي المنع هذا هو الاحوط انتهى
 لكن في هذا الوجه ترك النظر للبائع لانه قوله وما ابق قط شامل للابق من الغاصب
 اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يفر على الرجوع اليه ليس بعيب او بالله ماله حق
 الرد عليه من الوجه الذي يرد على المشتري او بالله ما ابق عندك قط كافي اكثر الكذب
 لكن قال المناظرين فيه ترك النظر للمشتري لانه لا يثبت له الا باق من المورد والمتاجر
 والمستغفر والغاصب لا الي منزل مولاه مع الغزاة على الرجوع اليه مع انه عيب جلف
 بان يقال بالله لغز باعه وما به هذا العيب لان العيب قد جحد بعد البيع قبل التسليم
 وهو موجب للدوبه ينصر المشتري او لغز باعه وسلم وما به هذا العيب اذا يمكن
 ان يول البايع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا عند البيع والتسليم معا فينصر
 المشتري وفي اياق الكلبواي اذا كانت الدعوى في اياق الكلب جلف بالله ما ابق
 منو بلغ مبلغ الرجال لان الاياق في الصغر لا يوجب الرد وفي الذر يبيغي ان يكون الحكم
 في البول في الغزاة والسرقة ايضا لذلك لا يشترط في العلة والبيد اشار في الغاية
 بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة وعند عدم بيته المشتري
 على اياقه عنده اي المشتري جلف البايع عند ما يعلم انه ما يعلم انه اي العبد ابق عنه
 اي المشتري لان الدعوى صحيحة حتى ترتب عليها البينة فكذا اليه واختلفوا
 على قول الامام فقبل جلف وقيل لا وهو الاصح لان الحلف يترتب على دعوى صحيحة
 ولا تنقض الامر خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فان نكل البايع عن البيين
 على قولهما ثبت اياقه عند المشتري حلف ثانيا للرد كما مر فان نكله ثبت العيب عند
 المشتري هذا في العيوب التي لا تظهر للقاضي ولا يعرف اياها جاذة عند المشتري ام لا
 واما العيوب التي لا يثبت مثلها كالاصح الزايرة والنافضة والعي فان القاضي
 يقضي بالرد من غير حلف لبيته بوجوده عند البايع الا اذا ادعى البايع رضاه
 واثبت بطريقه ولو قال باي عيب بعد التقاضي اي بعد قبض المشتري المبيع والبائع
 الثمن بعملة هذا مع اخر وقال المشتري لا يثبت هذا وحده فالقول له اي للمشتري
 مع البيه لان القول للقاضي امينا كان او ضمنيا كافي الوديعه والعصب وكذا يكون
 القول للمشتري لو اتفقا في قدر المبيع واختلفا في المغنوس ما بيناه من ان القول
 للقاضي ولو اشترى عبيد بين صفقة اي في عقد واحد وقبض احدها ووجد بالمقبوض
 او بالآخر عيبا ودعا اي العبد بين جميعا او احدهما جميعا ولا يرد المبيع وحده اي ليس
 للمشتري ان يبرده وحده لان فيه تفرقة الصفقة قبل التمام وعند اي يوسق انه يبرد
 المغنوس خاصة لان الصفقة فيه تمت لتساويها فيه والاصح الاول لان تمام الصفقة

ابق عنه يعني لا يسمع دعوى
 المشتري هذه حتى يثبت وجود العيب
 عنه فان اقام البينة انه صحيح

متعلق ببعض المبيع وهو اسم للكل الا اذا ظهر العيب بعد قبضها لانه تعريق بعد
التمام فلا يمنع الرد وحده خلافا لغيره ووضع المسئلة في عيوبه لكونه مما يمكن الانتفاع
بأحدها لانه لو لم يكن كما اذا اشترى حقيقتين ووجد في احدهما عيبا لا يرد المبيع خاصة
اتفاقا لهما في المعنى والمنفعة كشي واحد والمعتبر هو المعنى ولهذا قالوا لو اشترى
زوج ثوبا وقبضه ثم وجد باحدهما عيبا وقد القى احدهما الاخر بحيث لا يعمل بوجه
لا يملك رد المبيع خاصة ولو كان المبيع كلياً او من بينا من نوع واحد ووجد بعض
الكلي او الورق في مبيع بعد القبض رد كله او اخذه اي اخذ كله بعينه لانه كالشي
الواحد فليس له ان يأخذ البعض سوا كان قبل القبض او بعده كالشوب الواحد
اذا وجد بعضه عيبا بخلاف العبدين وقوله بعض القبض اتفاق ولو تركه لكان
اولي تدبر وقيل هذا اي الخيار بين رد الكل او اخذه ان لم يكن في وعاءين فهو كالعبدين
حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب ووجه ولو استحق بعضه اي الكلي او الورق
بعد القبض ليس له رد ما بقي بخلاف الشوب قال صاحب المنهاج استحق بعض المبيع هو
فان كان استحقاقه قبل القبض خير في الكل لتعريف الصفقة وان بعد القبض خير
في العيب كالشوب عيب بخلاف المثلي وقال طهيري الذين اذا استحق بعض الوار
شايها فالمشتري بالخيار عندئذ ان شاء رد ما بقي ورجع بجميع الثمن وان شاء امسكه
ما بقي ورجع على البايع بثمن المستحق وان استحق منها موضع بعينه ان كان قبل
القبض فهو بالخيار وان بعد القبض فلا خيار له ورجع بثمن المستحق وقال الخصاصي
له ان يرد الكل ويرجع بالثمن ويشرح الطحاوي اذا اشترى شيئا ثم استحق بعضه
فان كان شيئا لا يمكن تمييزه الا بضر كالدار والارض والكرم والعبد يخير المشتري والا
فلا وان قبض المشتري احدا لم يبيع فيها اذا وقع البيع على سبيل حكمه حكم ما قبل
قبضها فثبت الخيار للمشتري سواء رد الاستحقاق على المقبوض او غيره لتعريف
الصفقة قبل التمام ومداواة المشتري المعيب بعد روية العيب وركوبه اي ركوب
المعيب بعدها وكذا الاجارة والرهن والكتابة والعرض على البيع واللبس والسكنى
رضا لانه دليل الاستيفاء وفيه اشارة الى ان الاستخدام بعد العلم لا يكون رضا
استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار كما في البيع وفي البرازية ان
الاستخدام رضا العيب في المرة الثانية على الصحيح الا اذا كان في نوع اخر وفي التنوير
اشترى جارية لها لبن فارضعت صبياً له ثم وجد بها عيباً كان له ان يردّها كما لو
استخدمها وفي الغور اشترى جارية ولم يبرأ من عيوبها فوطئها او قبلها او طسها
بشهوة ثم وجد بها عيباً لم يردّها مطلقاً ورجع بالنقصان الا اذا رضي البايع ولو ركب
لرده على البايع او سقبه او شرا علفه ولا بد له منه فلا اي لا يكون بهذه الاشياء رضا
بالعيب فلا حنجا اليه قبل الركوب للرد لا يكون رضا كبق ما كان وفي البيع ادعى عيباً
في جارية ركبها لرده فخرج عن البيعة فركبها جارية فله الرد ولو ركب لينظر الي سيرة اخوه
رضا وفي الفتي وجوبها صبياً في السفر وهو حيان على حمل حملها وبرد بعد انقضاء سفره

ويومعزور ولو قطع العبد المبيع بعد قبضه اي المشتري او قتل بسبب متعلق بقطع
وقتل علي التنازع كان عند البايع رده واخذ منه في صورة القطع يعني اشترى عبدا
قد سرق عند البايع ولم يعلم به وقت الشراء او القبض فقطعت يده عند المشتري له
ان يرده ويأخذ منه عند الامام وكذا اذا قيل بسبب كان عند البايع لكن في القتل
لا رد بل اخذ الثمن وقال لا يرد بل رجع بفضل ما بين لونه سارقا وغير سارق
او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم المشتري بالعيب عند الشراء والا اي وان علم المشتري
بالعيب عند الشراء فلا والحاصل لانه بخلاف الاستحقاق عنده وبمؤلة العيب عندها
لان الموجود في يد البايع سبب القطع والقتل وهو لا ينافي المالية فيقيد العقدين
لكنه متعيب فيرجع بمقتضاه لتعذر الرد وله ان يسبب الوجود حصل في يد البايع
والوجوب يقضي اليه الوجود فيضيق الوجود الى السبب السابق وقوله ان لم يعلم
بالعيب يعني علي قوله لان العلم بالعيب رضا به ولا يبعد علي قوله في الصحيح لان العلم
بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما في البحر وغيره وطاهر كلام المؤلف انه ليس بمنع من سبب
امسكه والرجوع بنصف الثمن وليس كذلك بل هو بمنع من امسكه وله اخذ نصف الثمن
لان مؤلة الاستحقاق لا العيب حتى لو مات بعد القطع حتى ان رجع بنصف الثمن
عنده كما لا يستحقا قيد يكون القطع عند المشتري لانه لو قطعت عند البايع ثم باعه
فمات عند المشتري بدتم يرجع بالنقصان عنده اي عينا وبالقبض لانه لو اشترى مريضا فمات
منه عند المشتري او عياد ارضي عند البايع فمات عند المشتري فمات رجع بالنقصان عنده
اي عينا وكذا الزوج امته البكر ثم باعها وقبضها المشتري ولم يعلم النكاح ثم وطئها الزوج لا
يرجع بنقصان البكارة وان كان زوالها بسبب كان عند البايع كافي في العيب ولو نزلت اوله
يعني بعد وجوب سبب القطع في يد البايع لورث اولته اليه اي بالبياعات ثم قطع في سبب
المشتري الاخير رجع البيعة جميع بايع واصله ببيعة علي وزن نصة بعضهم علي بعض عند
الامام كما لا يستحقا وعندهما يرجع المشتري الاخير علي بايعه لا يرجع بايعه اي بايع المشتري
عليه بايعه كما في العيب لان المشتري الاخير جازا المبيع حيث لم يبعه ولا كذلك الاخر
فان البيع يمنع الرجوع بنقصان المبيع ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان
وصلية لم يرد العيب عندئذ لان المبيع لا يرد الا تقضي الى التزاع وان تضمن التملك لعدم
الحاجة الي التسليم وقال الشافعي لا يجوز له الا برأ عن الحقوق المجهولة لا يجوز له ان يرد حتى
التملك وهو يعود الي التملك المجهول ويحذفه قال احمد وعند زرارة البيع جازي والشروط فاسد
اذا كان مجهولاً يعني اذا ذكر العيوب وعدها صحت البراءة عنها كان ان يرد اي يرد يقول
لا تصح البراءة من العيب في التسمية ما لم يرد المشتري وقد جرت هذه المسئلة بينه وبين الامام
الاعظم في مجلس ابي جعفر الدواني فقال له الامام اريد لو باع جارية في موضع المائي منها
عيباً وغلا ما في ذكره عيباً كان يجب علي البايع ان يرد المشتري ذلك الموضع منها او منه
ولم يزل يعمل به هكذا حتى اتهم وصحك الخليفة مما صنع به وبطل في البراءة عن العيوب
العيب الحادث قبل القبض عند ابي يوسف وذكره مع الامام في المبسوط وفي الخالية انه ظاهر

مذهبهما لان المراد لزوم العقد باسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن
 الموجود والحادث خلافاً لما ذهب اليه من ان لا يدخل فيه الحادث اذا لم يتصور هو البراءة عن
 العيب الموجود ولا على العموم فلا يدخل المعلوم واجمعوا على انه لو ابراه من كل
 عيب بما لا يدخل الحادث ولو قال ابراهك من كل عيب وما يحدث لم يصح اجماعاً
 فاستشكل على قول ابي يوسف لانه مع التخصيص لا يصح تقييداً بصحة ويدخله بـ
 تفصيل ولكن هذا على رواية الاسيبجاني واما على رواية المبسوط فيصح
 الاشتراط باعتبار انه معتمد السبب وهو العقد مقام العيب الموجب للرد وفي التنوير
 ابراه من كل داء فهو على ما في الباطن في العادة وما سواه مرض اشترى عبداً
 فقال لمن ساومه اياه اشتراه فلا عيب به فلم يتفق البيع فوجده عيباً على ما به
 ولا يحميه من الرد على اقراره السابق ولو عينه بان قال لا عورية لا يرد لاحتاطة
 العام به قال عدي هذا ابق فاشتراه مني وباع من آخر فوجده الثاني ابق
 لا يرد بهما سبق من الاقرار ما لم يبرهن انه ابق عنده باع عبداً وقال اليابيع
 للمشتري يريته اليك من كل عيب به الا ابقى فوجده ابقاً فلم يرد ولو قال لا يرد لاحتاطة
 فوجده ابقاً لا يشتري لغيره او امته قال اعني البايع او دبراً او استولد الامه او هو
 حر الاصل واكثر البايع حلف فان حلف فقبض على المشتري بما قاله لا قراره بما ذكره ورجع
 بالعيب اذ عام به حتى لو قال باعه وهو ملك ففلسه فلان واخذه لا يرجع
 بالنقصان ورجع المشتري بمشتريه عيباً واراد الرد فامطلى على ان يرد على البايع
 ان راعى الي المشتري جاز وعلى العكس لا يصح رضا الوكيل بالعيب لزم الموكل ان
 كان المبيع مع العيب ساوي الثمن والاظهر عيب بمشتري الغائب عند القابض فوجده
 المبيع عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى بالرد على باعه واللعلم
 بالبيع **البيع الفاسد** اخره عن الصحيح لكونه عقراً مما لفا
 للدين لانه معصية يجب دفعها وعنوانه بمران ذكر فيه الباطل باعتبار كونه
 انواعاً وغيره بذكر فيه بطريق الاستقرا قال بعض الفضلاء الفاسد كما يذكر في مقابلة
 الباطل وجهه لتدبر واعلم ان البيوع على انواع صحيحة وهو المشروع باصله ووصفه
 كبيع ثوب وعيد باحر النقدين وكونهما وعيد الحكم بفسده اذ اخبر عن الموانع وباطل
 وهو غير مشروع اصل كبيع الخمر والخنزير والميتة وفاسد وهو مشروع باصله دون
 وصفه كبيع ثوب بخمر والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وهو عيد الحكم اذا اتصل به العقد
 وموقوف وهو المشروع باصله ووصفه وتقييد الملك على سبيل التوقف ولا يقيده تمامه
 لتعلق حق الغير ببيع ما ليس له والبيع اي بيع الشريعة اي جعله ثمناً بادخاله الباعث
 كان يقول بعت هذا الثوب بغيره الميتة مثلاً باطل كالمسحوق والميتة التي ما نشت
 حتى انما لان المختصة وامثالها ما عند اهل الزمة والخمر لا تعد من ركن البيع وهو
 مبادلة المال بالمال لان هذه الاشياء لا تعد ما عند اهل الزمة والخر لا تعد من ركن البيع وهو
 الكسب لكن الحر مال في شريعتنا يعقوب بـ م حتى استغرق السارق على ما قالوا فلا ينبغي

ان يقال ان لم يكن ما لا عند احد كما في القفستانية وكذا يبطل بيع ام الولد والمدير
 المطلق اذ لا يقض القيام المالية ولذا فله فصله بقوله وكذا كما في الاصلاح وفي البحث
 ونفاذ القضاة ببيع ام الولد ضعيف وفي قضاء الزاوية الاظهر عموم النفاذ لك
 صحيح في القفستانية بقضاء القاضي فويرقيد بالامطلق لان بيع للمقيد جاز اتفاقاً وعند
 الائمة الثلاثة ببيع المدير جاز مطلقاً وكذا يبطل بيع المكاتب لانه استحق يد اعلى
 نفسه بعقد الكتابة فلا يملك المولى من نفسه وفي بيعه ابطال لذلك الاستحقاق
 الا ان م في حق المولى فلا يجوز له ان يحيزه المكاتب فقيه واما ان اظهرها الجواز
 لمن وصاه من ضمنه تعجز نفسه وكذا يبطل بيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير بالثمن
 وهو الدرهم والدنانير حلالاً او موقلاً لان المقصود في البيع عين المبيع لانها هو
 المنتفع بها لا عين الثمن لانها جعلت وسيلة اليه ولهذا يجوز ثبوته في الزمة فاذا
 جعلت الخمر مبيعة تكون مقصودة وفيه اعزاز والشرع امر باهانتها ولهذا يبطل
 بيعها وكذا قن ضم وذكية صحت الي ميتة ماتت تحت انقضاء وان وصلية بين ثمن
 كل عند الامام لان الحر غير داخل في المبيع اصلاً لكونه غير مال وبضمه الي القن جعل
 شرط القبول وجعل غير المال شرطاً لقبول المبيع يبطل الميتة وكذلك وعندنا يصح
 البيع في العبد والذكية ان بين الثمن لان الصفقة متعددة معني بتفصيل الثمن
 والفساد بقدر المقصود فلا يتعداه كما لو جمع بين اخته واجنيبة بالنكاح لكن
 التنظير ليس بحله لان النكاح لا يبطل بالشروط المعسرة ولا كذلك البيع فامل وصح
 البيع في قن ضم الي مملوك له من ماله مطلق او مقيد او كانت او ام ولد فالمملوك
 اعم او اخص الي قن غيره اي غير البايع بالخصه اي صح بصحته من القن في الصورتين
 وان لم يبيح الخصه لان بيع المدير وام الولد جاز بالقضاء وبيع المكاتب برضاه كما بيناه
 فيصير محلاً للبيع فدخلوا ابتداء في العقد ثم خرجوا عنه لاستحقاقهم انفسهم باتصال
 الحرية بهم من وجه ففاجتمع العبد مع كل منهم بمزلة ببيع عبيد من استحق احوالاً وبيع
 قن الغير يجوز موقوفاً فيصير محلاً للبيع وفي الخفايف الجمع بين العبد ومعتق
 البعض كالجمع بين العبد والخمر وكذا صح البيع في ملك ضم الي وقف في الصحيح بالنظر
 الي اصله الذي هو حسب العين على ملك الواقف في يجوز بيع الملك المضموم اليه
 فلهذا لا يصح بيع قرينة لم تشتتن منها المساجد والمقابر انتهى وفيه كلام لا سه
 يصح في الملك يصرف الكلام الي الاستثناء المعنوي وهو الاصح كما في المحيط تدبر وبيع
 العرض فاسد في العرض فيملكه بالقبض فيجب قيمته لوجود حقيقة البيع وهو
 مبادلة المال بالمال فان اخرج عند البعض ماله ولا يملك الخمر لبطان البيع في الحر جني
 لو هلك عند المشتري لا يصح لانها غير متقومة عند الشروع وكذا ببيع اي بيع العرض
 بالخمر برفاسد في العرض باطل في الخنزير كما في الخمر ولم يذكر بيع الخنزير بالعرض وفي
 التفصيل وعبره مسد لوقوله جازاً وخنزيراً وشعيرة بعين سواء بعت به او بيع بها
 اذا امكن جعل العين مقصوداً انتهى فعلى هذا لو قال بيع العرض بالخمر او الخنزير

اي غير الثمن بالخمر او بالعكس
 اي والاولى وبالعكس بالواو ببيع
 الخمر بالعرض

وبالعكس لان اخضر واولي تدبر ولا يجوز بيع طير في الهواء وعنه ان باخذ صيداً من قبله
من يده ثم يبيعه وانما قيدناه بذلك لان بيع الطير في الهواء قبل ان باخذه باطل كما في
البحر هذا اذا كان الطير بطير ولا يرجع اما اذا كان له وكرعنه بان يطي من في الهواء
ثم يرجع اليه جازي بغيره والجار اذا علم عودها وامكن تسليمها جازي بغيره لا في مقود
التسليم كما في النسيب وغيره فعليه هذا الوقيف به بقوله لا يرجع كان اولي تدبر ولا يجوز
بيع سمك لم يصد لانه بيع ما لا يملكه كما في الثمر الكلب وهذا التقليل بغير بطلانه
لما تقر من ان بيع ما لا يملكه باطل لا فاسد لكن محل وقوعه فاسد ان كان بالعرض
لانه ما لم ينتقم لان التقوم بالاحراز والاحراز كما في المنع وفيه كلام لانه ينبغي ان
يبطل لان السمك الذي لم يصد ليس بماله اصلاً والبيع باطل فيه مطلقاً كما قال بعض
الفضلاء او صيد والقي في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة فانه فاسد للعجز عن التسليم
او دخل اليها اي مسوقاً اليه الخطيرة بنفسه ولم يصد من قبله فانه لا يجوز بيع
الزاهري اذا اجتمعت بنفسها ببيعها باطل كيف ما كان لعدم الملك وان صيد والقي
فيها اي في الخطيرة وامكن اخذه اي السمك بلا حيلة صح ببيعها لكونه مقدور التسليم
لكن اذا سلمه اي الي المشتري فلم خيار الروية قيل هذا اذا لم يبيح الخطيرة او الاصل
للاصطلاح اما اذا هيأها له بملكها بلا خلاف ولا يجوز بيع الحمل والنتاج وفي الدور جعل
بيع النتاج باطلا وبيع الحمل فاسد لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني مشكوك
فيه انتهى لكن في البحر وغيره والحمل يسكن الميم يعني الجنين والنتاج حيلة الحيلة
والبيع فيها باطل لنهي عليه السلام عن بيعها تدبر ولا يجوز بيع اللبن في الضرع
فاسد للغير لا احتمال لكونه انتفاعاً ولا تنازع في كيفية الحلب وركابها في مختلف
المبيع بغيره كما في المنع لكن فيه كلام لانه في صورة كونه انتفاعاً يقتضي ان يكون
بيعه باطلا لانه مشكوك الوجود فلا يكون ما لا تأمل قال يعقوب باشا وعليه هذا
ينبغي ان لا يجوز بيع الشيء الموصوف الموصوف لانه يمتثل ان لا يوجد شيء او وصفه
المذكور مع انهم صرحوا بجوازها انتهى وفيه كلام لان عدم وجود الوصف المذكور
لا يقتضي كون الاخذ ان لا يكون مالا او الشيء يقتضي المالمية والانتفاع ليس بماله والقياس
عبر جازي تدبر وكذا لا يجوز بيع اللؤلؤ في الصوف فانه فاسد للغير وهو مجهول لا يعلم
وجوده يقتضي ان يكون ببيع باطلا تأمل والصوف عليه ظهر الغنم لورود الهني عنه
ولا نه يزد من الاسفل بغير انتفاع فيختلف الغير بالمبيع وفي شرح الوقاية ويعود صحيحا
ان قلح انتهى لكن في السراج لو سلم الصوف بعد العقد لم يجر ايضا ولا يتقلب صحيحا تأمل
خلافا لابي يوسف فيها فانه يجوز بيع اللؤلؤ في الصدف لتيسير التسليم ولا ضرر في الكسر
لان الصدف لا ينتفع به الا بالكسر ولا يجر لعدم الروية وكذا لا يجوز بيع الصوف في ظهر
الغنم لقدرة التسليم ولا يجوز بيع اللحم في الشاة لاحتمال ان يكون هذا او سمينا يقتضي
الي التزاع ولا يجوز بيع ضرب القاص وهو بالقاص والنون الصايد يقول بعثك ما يخرج
من القاص هذه الشككة بكونه او قيل بالغين والباقي في تغذيب الارزهرى نهى عن ضرب القاص

وهو القاص بان يتغذيه اغوص غوصته فما اخرجته من اللالي فهو لك بكونه هو بيع باطل
لعدم ملك البائع المبيع قبل العقد فكان غزلا او لجهالة ما يخرج ونظامه في البحر فليراجع
ولا يجوز بيع جنوع يعني الجنوع للعين لان غير المعين لا يبيع وصحها كما في الاصلاح في سقف
ودراع من ثوبه ويضو التبعيض كالقميص وان وصليته ذكر قطعية لانه لا يمكن تسليمه
الا بصرفه وقيدنا بالضرر لانه لو كان مما لا يضمن التبعيض كالكر باس فيجوز وقول الطهاري
في جزء من حائط ودراع من كرا باس او دبراج لا يجوز ممنوع في الكرا باس او مجهول علي
كرا باس يتعيب به وما لا يتعيب فيه فيجوز كما في البحر فلو قطع الجنوع او قطع الزراع
وسلم قبل الفسخ عاد صحيحا لزال المفسد قبل التفرير بخلاف ما اذا باع جمل الحيوان
وفسخ وسلم حيث لا يعود صحيحا وبخلاف ما اذا باع بذرا في بطيخ ونحوه حيث لا يبيع
وان شقعه واخرج المبيع ولا يجوز بيع المزمنة ولو فيها دون خمسة اوسق خلافا
لشافعي وهي بيع الثمر والشاة المثلثة علي التخييل يتم بالثالث المثلثة محذو ذاب مقطوع
والمزمنة في روستا التخل بالتمر من المذنب وهو الرقعة كما في البحر مثل كيله خرصا اي
حرر او ظنا لا حقيقيا لانه لو كان مثله كيلا حقيقيا لم يبق ما علي الراس ثم ابل ثم اجدو
كالزمن يقابل من الجوز وانما لم يحن لنهي عن بيع المزمنة لان الجهالة في
المماثلة تخفي الي الرابا وبيع العنب بالزبيب علي هذا وفي المنع وفيه كلام لانه
فسر المزمنة بما سمعت من بيع الثمر بالمثلثة علي راس التخل بتمر من المماثلة وهو
خلاف التحقيق لان الثمر بالمثلثة حمل الثمر وطبا كان او سيرا او غيره واذا لم يكن
رطبا جاز لا اختلاف الجنس والاولي ان يقال بيع الرطب بتمر ولا يجوز بيع الحماقصة
وهي بيع البري سيلة بر مثل كيله خرصا لنهي عليه السلام عنها ايضا ولا فيه
بائع مكيل لا يملك من جنسه فلا يجوز الخمر كالوكا موضوعين علي الارض ولا يجوز
البيع بالملاسة والمناذرة والقاد الحين بان ينسأ وما سلعة فيلزم البيع لو طسها
اي السلعة المشتري وهذا بيع الملاسة او وضع المشتري عليها خمر وهو البيع
بالقاي الحرج او ينسأ اي السلعة اليه اي الي المشتري البائع وهذا البيع بالمناذرة
هذا البيوع كانت في الجاهلية فنهى عنها وقال صاحب الغرايو لو اخر قوله او وضع عليها
خمر عن قوله او ينسأ لكان التشرع علي ترتيب الف لكنه جعله مشوشا ولم يست
تلكته انتهى والتكلمة المناسبة بان اللحم والوصف من قبل المشتري والمناذرة من قبل
البائع ولو اخره للزم الخلط والتفصيل تدبر ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين جهالة المبيع
الا بشرط ان ياخذ المشتري ايها شاء فيجوز لا شراط خيار التخييل كما بيناه في موضعه
ولا يجوز بيع المرامي جمع المرامي ولو افر دكا افر البعوض لكان اخضر والمراد بالمرامي الكلاء
النابت في ارض غير مملوكة او في ارض البائع بدون نسب منه قيدنا به لانه لو نسب
في ذلك بان سقي الارض او هيأها للابيات جاز له بيع كلاهما لانه ملكه حتى لو احتشبه
انسان بغيره لانه كان له استرداد وقيل لا يجوز بيعه لانه ليس بملكه لان الشركة فيه
تابت بالنصر وهو قوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار

ذا

ولا اجازتها اي لا يجوز اجازة المرامي التي هي الكلا ولا ان اجازتها تقع علي استعماله عيس
غير مملوكة ولو عقود علي استعماله اعين مملوكة بان استاجرة بقرة ليشرب لبنها لا يجوز وانما
ضربا المرمي بالكل وجعلناه من اطلاق اسم المخل علي الحال لانه بيع رتبة الارض واجازتها
جائزة بالاجماع كما في الشئ وفي العقستاني المرامي بكسر العين جمع المرمي بفتحها وهو الرمي
بكسر الراء الكلا وطبا او باسما كما في المعاج وغيره فمن الظن انه من ذكر المخل واردة الحال
تتبع ولا يجوز بيع المخل بفتح النون وسكون الحاء المهملة حيوان كحيث منه العسل بلا
كوارات جمع كواراة بضم الكاف وتشديد الواو ومسل المخل اذا سوي من طين وهذا عند
الشيخين مكنونه من الهوام فلا يتفقد بعينه بل بما يخرج عنه فلا يكون نفسه مالا مقنونا
والشي انما يصير مالا لكونه منتقاه به حتى لو باع كواراة فيها عسل ما ينها من المخل يجوز
تبعاله كذا ذكره الكرخي كما في الهداية وفي التبيين لو باعه مع الكواراة مع تبعا
لها ذكره القنوري في شرحه وذكر الكرخي انه لا يجوز بيعه مع العسل والفتاوى
من المتن جواز بيع المخل اذا انضم مع الكوارات وان لم يكن فيها عسل مع ان جوازه
اذا كان فيها ذلك عند الشيخين علي ما في التبيين بما ذكره القنوري قد رخصنا المجلد
فيجوز بيع نفسه بلا كواراة اذا كان مخرزا اي مجموعا وهو قول الائمة الثلاثة لانه
حيوان منتفع به حقيقة وشرا ولا يجوز بيعه دون الغر ويضد عند الامام لانه
من الهوام وعند اي يوسف يجوز البيع في الورد اذا كان مع الغر اذا ظهر منه الغر
يجوز البيع تبعا وفي البض عنه اي عن اي يوسف قوله ان في قول يجوز بيعه
مطلقا المكان الضرورة وهو مع محمد وفي قول لا يجوز وهو مع الامام فيه وعند محمد
وهو قول الائمة الثلاثة يجوز بيعهما مطلقا لكونه منتقاه به وهو المختار للفتوي
وفي البحر ولكن برده عليه ان الفتوي علي قول محمد في بيع المخل ايضا كما في الزحيرة
والخلاصة وغيرهما فلم اختاره في قوله في الورد دون المخل بلا ترجيح فذهبوا ويجوز
بيع الابن لورود النهي وعجزه عن التسليم الامم ثم نعم انه اي الابن عند
فاته حينئذ يجوز لان المني عنه بيع اي في حق المشتري ولانه لغني العجز لكونه
مقبوضا وصرح بغيباد هذا البيع في الورد وغيره لكن في البحر صرح بطلانه ان الهوام
المحلية ولو باعه ثم عاد من الابان لا يتم ذلك العقد هكذا قال فان عاد قبل
الفسخ لا يتقلب صحبا وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي ابو عبد الله البجلي لكونه
وقع باطلا وقيل يتقلب صحبا ويتم العقد المزبور علي القول بالفساد وهذا
روايت عن الامام لرواها المانع عن التسليم كما اذا ابق بعد البيع هكذا روي
عن محمد كما في الهداية ورجع في الفسخ القول بالفساد ولا يجوز بيع لبن امرأة
سوا كانت حرة او امه ولو اوصل بعد الطلب لانه جزء الادمي وهو كحبيبه
اجزائه مكرم مصون عن الامتدال بالبيع واما بيع نفس الامة فحلال هو
لا خضاضه له ولا حياة في لبنها وقال السافعي يكون اللبن محلا للبيع لكونه
مشروبا ظاهرا وعند اي يوسف يصح في لبن الامة اعتبار البيعه في الهوائيه
وغيرها

وغيرها ولا يشرى في ظاهرها رواية بسين لبس الحرة والامة وعن اي يوسف
انه يجوز بيع لبن الامة انتهى فعلي هذا ينبغي للمص ان يقول وعن اي يوسف
لان قوله عند اي يوسف انه يجوز بيع لبن الامة انتهى فعلي هذا ينبغي للمص ان يقول
وعن اي يوسف لان قوله عند اي يوسف يقتضي الظاهرنا مل وبي التسهيل
واختلج المشايخ في حمل الامة لوشراها بابها جلي مع عن البعض لا عند البعض
وصح بان الطبيعة حلوب ولا يجوز بيع شعر الخنزير لانه محرم فيبطل لهجاسته
ولكن بياح الانتفاع به اي شعر الخنزير للخرز وكوه الضرورة الخرز يفتق
الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها ز او معجمة مصدر خرز الخف
فغيره فيستعمله الخفاف في زمانهم وكذا تستعمله النسوان لفتونة الكتاب
لان غيره لا يعمل عمله وعلي هذا قيل اذا لم يوجد الا بالبيع جاز بيعه
لكن الثمن لا يطيب للبايع وقيل هذا اذا كان منتونا فالمقطوع هو
يكون ظاهرا ويعتد شعر الخنزير الماء القليل عند اي يوسف وهو المختار
لا يعتد عند محمد لان اطلاقه الانتفاع به بدليل طهارته ولا في يوسف لان
الاطلاق للضرورة فلا يظهر في حالة الاستعمال وحالة الوقوع فغايرها
ولا يجوز بيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه لان الادمي
مستذل فلا يجوز ان يكون بشئ من اجزائه مهما مبتدلا وقد قال ع م لعن الله
الواصله والمستوصله الحريث وانما يبرخص فيما يتخذ من العنبر خنزير
في خروجه الشا وذواهن وعن محمد انه يجوز الانتفاع استذلا بما روي
انه عليه السلام حين خلق راسه قسم شعره بين اصحابه رضي الله عنهم
ولا نوا يتركون به ولو لم يكن الانتفاع به لما فعل لكن فيما فيه تتبع ولا
يجوز بيع حلود المينة قبل الدباغ لانها غير منتقاه بها وليست بمال لهجاستها
فيبطل بخلاف الثوب والدهن المنتقاس فانها عارضة ويجوز بيعها بعد
اي يعو الدباغ ويتفقد به اي بالجلد المدبوغ الدال عليه الخلود فلا يبرد
ما قبل من ان الظاهر ان يكون المنبر موقشا وانما يتفقد به لكونه ظاهرا بعد
وبياع عظمها اي المينة ويتفقد به اي بعظمها وكذا اعصها وقوتها وصوفها
وشعرها وصورها لظاهرة هذه المذكورات اذ لحياة فيها حتى يجل الموت
بها القرن عن الوبر ولو قدم الصوف كان اقرب وكذا لو قدم الشعر علي
الصوف كان اسب وكذا ايباع عظم الغنم عند التبيين فانه عندهما بمنزلة
السياء حتى يباع عظمه ويتفقد به قالوا هذا اذا لم يكن علي العظم واشياءهم
رسومة اما اذا كانت متوجس خلافا لمحمد فانه يحس العين عنده كالخنزير
حرمه وصورة والختار قولها ولا يجوز بيع علوسقط اي يبطل بيع العلوس
بعد سقوطه سوا سقطت بهت السفلا ولا اذا بعد انقضاء ما لا يبقى له الا حق
الغلي وهو ليس بمال لان المال يمكن احرازه فالبيع لم يبرأ فمحله فيكون لقوا

مختلف الشرب حيث يجوز بيعه تبعاً للأرض باتفاق الرقابان ومقصود أي رواية
وانما قدونا بعد سقوطه لان البيع قبله يجوز قطراً الى البناء القائم فيه وان
سقط العلو بعد البيع قبل التسليم يبطل البيع لعلو البيع قبل التسليم ولا
يجوز بيع المسيل ولا هبته لان رقبته المسيل مجهول ولا مقدراً ما يشغله الماء
من الأرض فينقل بقله الماء وكثرته حتى لو بيع حروبه وموضعه جاز وان اريد
بالمسيل المسيل فان كان على السطح كان له حق التخلي وقد مر بطلانه وان كان
على الأرض كان مجهولاً لجهة المجل وصحاً أي البيع والمهية في الطريق كانت
رقبة الطريق معلوم وان لم يبين مقدار بعض باب الدار فيجوز فيه البيع
والمهية في بيع حق المرور وان كان وجه البطلان انه ليس بمال ووجه المهية
الاحتياج اليه وهو حق معلوم متعلق ببعض باق وصح بيع حق المرور للأرض
بالاجماع ووجهه في رواية ولا يجوز بيع شخص علي اذ هو عيب وكذا
عكسه استخسانا والقياس جوازها وهو قول زفر لان الاختلاف بالذكورة
والانوثة اختلاف بالوصف لانهما وصفان في الحيوان واختلاف الوصف بوجوب
الخيار لا العناد كما في الهائم وجه الاستخسان ان الذكر والاُنثى من بني آدم
جنسان مختلفان لتفاوت في المقاصد فان المقصود من اللعب
الاستخدام خارج الدار ومن الامة الاستخدام داخل الدار كما استقر اش
والاستخدام وغيرهما فاختلاف المقاصد صار جنسين مختلفين ولو بلغ كبشا
قاراً هو نحية صح ويجوز وجه الصحة لانه لا تفاوت في المقصود فان
المقصود منه اللحم والجلد والركوب وكذا في الاُنثى والذكر يصلحان لذلك
كما في جنس واحد متعلقه العبد بالمشار اليه اعلم ان مختلفي الجنس يتعلق
العقد بالمسمى اذ اختلف المسمى والمشار اليه لان التسمية ابلغ في التعريف
من المشار لان المشار لا يشارك في تعريف الذات والتسمية لاعلام الماهية وهو امر
لا يدعي اصل الذات فكان ابلغ في التعريف ويحتاج في مقام التعريف الى ما هو
ابلغ فيه فكانت المشاركة او كونه بالاعتبار في متعدي الجنس لان المسمى موجود
في المشار اليه ذاتاً فالوصف تنفع قامته الجمع بينهما بان يجعل المشاركة للتعريف
والتسمية للتعريف ثبت له الخيار عند فوات الوصف المرغوب فيه بخلاف
مختلفي الجنس لان المسمى فيه مثل المشار اليه وليس يتابع فلا يمكن ان يجعل
احدهما تنفعاً للاخر فيعتبر الاعتراض عند فوات الجمع بينهما وهذا هو الاصل في
العقد كلها كالاجارة والنكاح والصالح عن دم العبد والخلع والعنف عليهما كما في
التبيين ولا يجوز ان يباع البايع او وكيله من سلعة او غيرها باقل مما يباع من
الثمن قبل نقد كل الثمن الاول باقل مما يبيع فاسد عندنا وقال الشافعي يجوز
وهو القياس لان الملك فيه قد تم بالقبض فيجوز بيعه باي قدر كان من الثمن كما اذا
باعه من غير البايع او من ثمن الثمن الاول او اكثر او بعضه او باقل بعد النقد

وانما

وانما معنى جوازها استدل لا بقول عائشة رضي الله عنها تلك المرأة وقد باعت
بستياينة بعد ما اشترت بثمنها بية بليس ما شريته وبليس ما اشترت بية بليس
ارقم ان الله ابطل حجة وجهها دة مع رسول الله عليه السلام ان لم يثبت ولا
الثمن لم يدخل في ضمانه فلا وصلة اليه البيع وقعت المقاصد بية له فضل بلا عونه
بخلاف ما اذا باع بعرضه لان العقد انما يظهر عند المجامعة وانما ترك فاعلم الشر
ليشبهه شراء من لا يقبل بثمنها فقه البايع كالاصول والعروض ومكانته هو ان يبيع
بثمنه شراء البايع عند الامام خلافاً لما في غير العبد والمكاتب واذا الحكم له ببيعة
وكالة من غيره او اشترايه بطريق الوكالة لغيره اذ كان هو البايع ومحل كلامه
شراء الكلا او البعده وخرج شراء وارث البايع ووكيله عند الامام لهما واما شراء
البايع ممن يشتري من مشتريه او الموهوب له او الوصي له فجاز اتفاقاً وقد يبايع
لان المبيع اذا انتقص وتغير بغير جاز ولا بد من عدم الجواز من اتحاد جنس الثمن
فان اختلف جازاً ومطلقاً والاولى والثاني جنس واحد وهذا وكذا شراءه اي لا يجوز
شراء ما يباع البايع او وكيله حال كونه ما يباع مع غيره بثمنه الاول قبل نقده ويصح
في العهر حصته صورته باي جارية يخسما بية وقبضها المشتري ثم اشترها وجارية
اخرى بطل قبل نفس الثمن بخسما بية فان التواخي التي لم يبيعها منه صحح وفي الاخرى
وهي التي باعها منه فاسد لانه لا بد ان يجعل الثمن بمقابلته التي لم يبيعها منه فيكون
مشترياً للاخرى باقل مما يباع ضرورة ولا يبرى العباد لضعفه لانه مجتهد فيه فيقتصر
عليه بحله فلا يبيعه كما في الجمع بين عبيد ومدير ولا يجوز شراء بيت اي دهن الزيتون
عليه ان يرفقه بغيره اي بشرط وان يشرط عنه اي من الزيت لك طرف مقول
معين بخسب رطلان هذا شرطاً بقبضه العقد ان مقتضاه انه يبرج عنه وان
الطرف فاذا طرح مقدار حسيين رطلاً مثلاً يجهل ان يكون اكثر من الطرف او اقل
الاذا عرف وزنه حسيون فيجوز وان شرط طرح مثل وزن الطرف يصح
لانه شرط بقبضه العقد وان اختلفا في البايع والمشتري في الطرف وقدره
فقال المشتري الطرف هذا وهو عشرة ارطال وقال البايع الطرف غير هذا
وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري مع كمينه لانه ان اعتبر خلافاً في تعيين
الطرف المقصود كما هو الظاهر وقدر الزيت فالقول له لانه قابض والقول
للقابض اميناً كان او ضمنياً وان اعتبر خلافاً في قدر الثمن فكذا القول له
لانه يتكر الزيادة ولا يتجافان لان اختلافهما في الثمن ثبت تبعاً لاختلافهما
في الرق والاختلاف في الرق لا يوجب التخلي لانه ليس بمعقود بغير معقود
عليه فكذا الاختلاف فيما ثبت تبعاً لان حكم البيع لا يخالف حكم الاصل ولو
امر مسلم ومبياً ببيع حمار او شراها صح اي يجوز تركيل المسلم ذمياً ببيع
الحمار وشراها عند الامام لان الوكيل فيها وكل به بغير نص في الاصل لا يثبت
للبائنة وانتقال الملك اليه الامر الحاسم فلا يمتنع بسبب الاسلام كما اذا ورثها

خلافا لما لا يوجبها الا يجوز ان لا يوجبها نايب عن موكله فما تصرف فيه عايد اليه
 بما شره كباشرته وذال يجوز فيما نحن فيه اذ لا ولاية للمسلم في بيعها ولا في شرا
 والتوكيل مدين على الولاية وكل به غيره وعليه هذا الخلاف الخنزير وقد رغب
 عن الامام بكر استمد ما يكون من الكراهة ثم ان كان حراما لغيرها وان خنزيرها
 يلبسنة وكذا على هذا الخلاف لو امر الميرم غيره ببيع صبيحة الذي اصطاده قبل
 الاحرام يجوز التوكيل عند الامام خلافا لما لو اشترى كافر عبدا مسلما او
 مصحفا صح ويحرم عليه اخراجها من ملكه اي ملك الكافر فعدا للذل من جهة
 وقال الشافعي لا يجوز اذ لا من جهة ملكيتها للكافر فقيدها بالشرا اذا الكافر
 اذا استباح مسلما للخدمة جاز اتفان وليكن يكره والبيع بشرط يقتضيه العقد
 صحيح بشرط كون الملك للمشتري بشرط تسليم المشتري الثمن وبشرط تسليم البايع
 المبيع لان مثل هذا الشرط لا يزيد شيئا بل يوجب موجب العقد وكذا يصح بشرط
 لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد من المتعاقدين والمبيع المستحق للنفع بان
 يكون ادنيا بشرط ان لا يبيع الولاية المبيعة بان قال بعث هذه العارية منك
 علي ان تبيعها او تشيها في الميرم لان هذا الشرط لا يورث الي التزاع ولا يخل
 الربا لعدم النفع الزايد فيصير العقد ويبطل الشرط وهو الظاهر من المذهب
 وعما ان يورث انه يقتضيه البيع قبل هذا مثال لعدم النفع للعاقدين مع منفعة
 للمعقود عليها لان لم يثبت من اهل الاستحقاق ولو ابيع بشرط ملزم للعقد بشرط
 ان يرهقه المشتري شيئا معين او يعطيه كغيلة معينة لان هذا لا يقتضيه بل يورث
 وان كانا غير معينين يقتضيه ان للمنازعة وكذا يصح بشرط لا يلازم العقد لو رور
 النفع على جوارحه كالحيار والاحل رخصة وتفسيره ولو كان البيع بشرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع لاحد العاقدين اي للبايع والمشتري او لم يبيع بشرط لا يقتضيه
 بان يكون ادنيا هو اي هذا البيع فاسد لما فيه من زيادة عريضة عن العوض
 فيكون ريبا وكل عقد بشرط فيه الربا فيكون فاسدا وفي شرح المجمع انما يقتضيه
 البيع بشرط اذا ذكره بكلمة علي واما اذا ذكره بحرف الشرط كما اذا قال بعثت
 ان كنت نقيضتي كذا فالبيع باطل كبيع عبد علي ان يقتضيه المشتري او يديره
 او يباينه او يبيع امة علي ان يستولوها المشتري لان هذا شرط لا يقتضيه
 العقود وفيه منفعة للمعقود عليه فيفسد به فلو اعتقه اي العبد المشتري
 بعد ما اشتراه بشرط العتق محاد البيع صحيحا استخسا فان يلزم المشتري
 الثمن عند الامام وعندها لا يعود صحيحا فلزم علي المشتري القيمة وهو القياس
 لان العقد فسد بالشرط اعتق او لم يفتق فلا يعود صحيحا كما اذا تلف بوجه آخر
 وهو رايه عن الامام وجه الاستحسان ان الشرط وان لم يلزم العقد لذاته
 لكن بشرط العقد من حيث الحكم بلامه لا نه منه للملك والشيء بانها يته بتقدير
 ولهذا لا يمنع العتق الرجوع بنقصان المبيع فاذا تلف بوجه آخر لم يتحقق

الملازم فيقتصر الفساد اذا وجد العتق تحققت الملازمة في جميع حالات
 الجواز فيعود صحيحا ومن الحقايق الخلاف فيما اذا اعتقه المشتري بعد القبض
 واما قبله فلا يبيع الاعتاق وكشرط ان يستقدمه اي العبد البايع شهر او
 يسكن بالدار المبيعة او لا يسلمه اي المبيع الي راس الشهر متعلق بيسلمه
 ولا يسلمه عليه بشرط التنازع او يعرضه المشتري ورعا او يجدي له اي للمشتري
 حرية هذه امثلة بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبايع او بشرط ان
 يقطع البايع الثوب ويحيطه ثوبا او يقيصا او يجره والفعل يعني لو اشترى
 جادا علي ان يجره البايع فعلا للمشتري يقال حوا الي فعلا اي عملها او يشره
 اي الفعل من الشره وهو وضع الشرا على الفعل وهو السير الذي يلبس القوم
 هذه امثلة لا يقتضيه العقد وهو نفع للمشتري فيفسد به وان كان يقتضيه الثمن
 بمقابلة العمل المشروط هي اجازة مشروطة في بيع وان لم يلبس في مقابلة شيء
 فهو اجازة مشروطة وفيه وقد ورد في من صفقة في صفقة في الفعل استخسا
 للتأمل لان التماثل يرجح على القياس لكونه اجماعا على القياس عمل الجواز وهو
 قول زفر ولا يجوز بيع امة الا حلالا لان ما لا يصلح افرادة بالعقد لا يصح استثناءه
 من العقد والمحل من هذا القيد ونحوه في الهواية ولا يجوز البيع الي الكافر وهو
 اول يوم من ثرول الشمس في برج الحمل وابتداء ربيع والمهرج ان اول يوم من ثرول
 الشمس من الميزان وابتداء خريف وصوم النصارى وفطر اليهود ان لم يعلم العاقد
 مقداد ذلك المذكور من البيروني والمهرج ان وصوم النصارى وفطر اليهود لان
 البيروني والمهرج ان لا يثبتان الا يظن ومما روي عن النجوم فربما يقع الخطاء
 فيكون مجهولا فيؤدي الي التزاع وكذا صوم النصارى وفطر اليهود يكونان مجهولا
 لان النصارى يبينون ويصومون خمسين يوما فيفطر من بينهم صومهم مجهول
 وفطرهم مجهول لا خلافا فيهما باختلاف عدة شهر هذا اذا لم يعرف العاقد ان هذه
 المجالة وكذا اذا لم يعرف احدها اما اذا كان ذلك معلوما عندهما فيجوز البيع
 لعدم التنازع ولا يجوز البيع الي الحصاد بعينه الحاء المهملة وكسرها وقت
 قطع الزرع والدياس بكسر المهملة وقت وطى الدواب الخطة وغيرها واللفظان
 بكسر القاف والفتح لقاة فيه وقت قطع العنب من اللرم والجزاز بكسر الجيم
 وفتحها وقت جزا الصوف من ظهر الغنم وقبل جزا النخل وفي الهداية بالزراي
 وذكر الزيلعي انه بالذال المعجمة عام في قطع الثمار والمهملة خاص في النخل
 وقدوم الحاج اي وقت مجي الحاج وانما لم يجر البيع الي هذه المذكورة لان لعدم
 تيقن اوقاتها لانها تقدم وتناخر ونقص الكفاية الي هذه الاوقات للثوب
 الجاهلة بسيرة لان الكفاية تتجهل الجاهلة بسيرة في اصل المدة اذ يجوز الكفاية
 في مال غير معين في الوصف او في التسهيل وفي التذرع في الجاهلة ولو فاضته
 بخلاف البيع فانه لا تتجهلها في اصل الثمن فكذا في وصفه قيد هذه الاوقات لا تسد

نا

ن

اية المبيع البايع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه ايمت المبيع الى المشتري لان المبيع مقابل
 به يتصور مجبوسا لا رهن فاذا اتم البايع بعد فسخ المبيع فالمشتري احق به اي
 يحبس ما اشتراه حتى ياخذ ثمنه وليس للورثة ولا للفرع ما وجب المثل حتى ياخذ
 المبيع ذكر المثل مقام القيمة لان عدم الفساد بالفسخ ولا يدخل المبيع في شئ
 غويا البايع لان المشتري مقدم حال حياته وكذا يقدم بعد وفاته على التجهيز
 والفرع ما ياخذ المشتري دراهم المثل بعينها لو قايمة وياخذ مثله لو هالكه
 ولو مات المشتري فالبايع احق من ساير الفرع وطالب للبايع ربح ثمنه من دراهم
 المبيع او دنا فيه بعد التقاضى اي اشتراك البايع والمشتري في قبض المبيع
 والمثل لملكه ولم يطالب قلبه لعدم تملكه لا اي لا يطالب للمشتري ربح مبيع
 فيصدق المشتري به اي بالربح وجوبا والفرع ان المبيع مما يتعين فعلق العقد
 به فيتملك المثل فيه والمبيع مما لا يتعين في العقود فلم يتعلق العقد الثاني
 بعينه فلم يتمكن المثل فلا يجب التصديق وهذا في المثل الذي سببه فساد
 الملك اما المثل بعد الملك كالغضب عند الطرفي يشمل النوعين لتعلق
 العقد فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به سلامة
 المبيع وتقدر بر المثل وعند فساد الملك تغلب الحقيقة شبهة والشبهة
 تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعتبرة دون النازل عنها
 وقال ابو يوسف يطيب له الربح مطلقا لان عدة شرط الطبيب الثمان وقد
 وجد وعند الضرر الشافي لا يطيب في الكل كما في الهداية وغيرها وقال صديق
 الشريعة فان قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة ثم اذا كانت دراهم المثل
 قايمة ياخذها المشتري بعينها لانها تتعين بالقيمين في البيع الفاسد وهو
 الاصح لانه بمنزلة الغضب فهذا ايضا قد ما قلتم من عدم تعين الدراهم قلنا يمكن
 التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتان شبهة الغضب وشبهة البيع فاذا كانت
 قايمة اعتبر شبهة الغضب سعيها في رفع العقد الفاسد واذا لم تكن قايمة فاشترى
 بها شيئا يعتبر شبهة البيع حتى لا يفسد الفساد الي بدله كما ذكرنا من شبهة الشبهة
 انتهى وفي الدوران ما ذكره صدر الشريعة لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية
 وانما يفيد دليلا للمسئلة لا يرد عليه ما يرد على الهداية فالوجه ما قال في الهداية
 انما استقيم على الرواية الصحيحة وهو انه لا يتعين لابي الاصح وهو ما مر انما
 تتعين في البيع الفاسد انتهى لكن يكتفى بالرفع بوجه اخ بان المراد في العقود
 العقود الصحيحة لان المطلق ينصرف الى الكاملة فحينئذ عدم التعيين سواء كان
 في المعصوب او في المبيع بالبيع الفاسد انما هو في العقد الثاني فلا يغير تعيينه
 في الاول فعلى هذا ينبغي ان يكون جواب صاحب العناية بلا حصر تدبر وفي
 الغرايد كلام صدر الشريعة يفيد دفع التناقض لان حاصل التناقض ان صاحب
 الهداية قال فيما سبق المثل في البيع الفاسد يتعين بالقيمين وفي هذه المسئلة

لا يتعين وحاصل الرفع ان التعيين بالقيمين في حالة قيام المثل وعدم التعيين في
 حالة عدمه ولا يتحقق التناقض الا اذا اختلفت الحقائق انتهى هذا وجه لكنه خلاف
 ما صرحوا به لانهم قالوا ان كانت دراهم المثل قايمة ياخذها بعينها لانها تتعين
 بالقيمين عليه ورواية ابي سليمان وهو الاصح ورواية ابي حنيفة لا يتعين كما في
 العناية وغيرهما فهذا اعلم ان التوجيه ليس بدافع قد يرطاب ربح مال ادعاه
 فحقني ايمتني المودع عليه ذلك المالا ثم تضادنا اي المودع والمودع عليه عليه عروجه
 اي عدم وجود المال المودع فرد المالا بعد ما ربح فيه المودع لان المال المودع يكون
 يرد الربح الذي هو حق المودع باقرار المودع عليه اذ المودع اقره حكما فيبيع
 المودع باقراره منه بما اقره اذ تضادنا عليه عدم الربح صار المودع كانه استحق الربح
 فيلزم ان يكون الربح ملكا بالبيع الفاسد لان المبيع هنا فاسد في حق البطل وهو
 غير قائم فلا يورث الحث فيما لا يتعين بالقيمين فانما ياء المشتري ملا اشتراه شرا
 فاسدا صح ببعده لا يبيع ما دخل في ملكه بالقبض فينفذ فيه نقره فينبذ صاحب
 التوجيه بها بانما صحها ولغيرها ببعده لانه لو باعه فاسدا لا يبيع النقص كالبيع
 الذي فيه الحياة لانه ليس بلازم ولا لانه لو باعه من يملكه كان نقضا للبيع هذا في العقد
 الذي فساد له لانه لا يكره لانه لو كان بالاكراه كان تصرفات المشتري كلها ينفذ
 وقيل المصير بالشر الفاسد احترازا عن الاجارة الفاسدة لما في جامع الفصولين
 قيل ليس للمحتاج اجارة فاسدة ان يواجره من غيره اجارة صحيحة وقيل يملكها
 بعد قبضه كمشترى فاسدا له البيع جائز وهو الصحيح لان للمواجر الاول
 نقض الثانية لانها نقضت بالاعذار وكذا لو اعتقه اي اعتق المشتري شرا فاسدا
 العبد بعد قبضه صح وكان الاول له ولذا توابع الاعناق من التدبير والاستنباط
 والكتابة الا انه يعود حق الاسترداد لعين المالك او وبعده وسلمه اي اقام
 وهذا المشتري وسلمه ارفع الفساد صح وسقط بكل من البيع والاعتناق والهبه
 بالتليم حق الفسخ الذي كان للبايع لان المشتري ملك المبيع بالقبض فنقد فيه
 نقره فانه المذكورة وينقطع بحق البايع في الاسترداد لانه تعلق به حق العبد
 والصحة بحق الشرع وما اجمع حق الله وحق العبد المودع غلب حق العبد حاجته
 وعنا الله تعالى وعليه اي يحل المشتري قيمته لما مر انه مضمون بالقبض والرهن
 لا يبيع لانه لا يملك فثبتت عن الرد العين فنلزمه القيمة الا انه يعود حق الاسترداد
 بملكه وكذا الواو ص بالمبيع المشتري ثم ما سقط الفسخ فنلزمه القيمة ولو يبيع
 المشتري في دار اشتراها فاسدا او قوس منها فعليه قيمتها اي قيمة الدار والارض
 وينقطع حق الاسترداد عند الامام رواه يعقوب عنه في الجامع الصغير ثم شك
 يعود ذلك في الرواية وقال لا ينفذ المشتري الدار والقرس ويرد الدار والقرس
 على هذا الاختلاف كما ان حق الشفع اصنف من حق البايع حتى يحتاج فيه الى
 القضاء ويطلب بالتأخير بخلاف حق البايع ثم اصنف الحثي لا يطلب بالبناء فاقوا

وشيئا من غير عقد البيع غير السام فانه ليس ببيع في الاقالة بل بغيره احدهما مستقبل
 هذا بيان ركنيهما وهو الايجاب والقبول المدة الان عليها وشروط ان يكون بغيره ما يبي
 او احدهما مستقبل والاخر بما هو كالتالي فقال اقله عند الشيخين كالساج حلا ما لم
 فان عنده يستلزم ان يكون من المبيع من الحائز ذكروه قوله محمد قوله الامام
 حيث قال ولا يقع الاقالة بغيره بل بغيره في قولها لكن في الجوهره وبغيرها قد جعلوا
 قول الامام مع اني يوسف قلهم اعول عليه المص في الممن وتوقف الاقالة على قبول
 في المجلس كما يصح قبولها في مجلسها مضابا لقبوله يصح قبولها دلالة بالقبول كما في الشر
 اقله في هذا القول ولو قلنا كما في التفسير لكان اولي ثوبا كما يصح قبولها لو قبل الاخر
 بعد ذلك والمجلس او ما بعد ما صرح به فيما يدل على الاعراض كما سبق في البيع
 لا يتم الاقالة وهي اية الاقالة ببيع جديد في حق غيره قد بين اجماعا فيجب الاقالة
 لا يستبرأ في الجارية لو كان المبيع جارية وتقالا فانه حق الله تعالى لانها بيع
 جديد في حق غيره وهو الله تعالى وتجب الشفعة في العقار لكونها بيعا جديدا
 في حق غيره وهو الشفعة ويجب التقاضي لو كان البيع السابق صرا ولا يسقط
 الزكاة اذا اشترى بعروض التجارة عينا للخدمة بعد الحول ثم رد بالذهب بغير
 قضاء فاسترد العروص فذلك في يده ببيع في حق الغير كما في القهستاني وغيره
 صاحب للمخ فقال اذا باع المشتري المبيع من اخر تقايلا ثم اطلع عليه عيب كان في
 يد البائع فارد ان يرد عليه البائع ليس له ذلك لانه بيع في حقه كما انه اشتراه
 من المشتري منه وكذا اذا كان موهوبا فباعه الموهوب له ثم تقايلا ليس له ان يرد
 في هبته لان الموهوب له في حق الراعي كالمشتري من المشتري منه واذا اشترى
 شيئا فقبضه ولم ينفذ الثمن حتى يبعه من اخر الي المشتري بما اشتراه منه قبل فقد
 كونه باقلا من الثمن جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشر او جديدا من المشتري الثاني
 وفي حقها ابي في حق العاقدين بعد القبض في العقد ان امكن عند الامام لانها
 تقضي عن العقب والرفع والاصل في الكلام ان يجعل على حقيقة فلا يجعل على البيع
 لانه صحتها هي عبارة عن الرفع والزالة والبيع عن الثبات فتعين البطلان
 في الجمل على البيع واما كونها بيعا في حق غيرها فتعني اذ يثبت به حق البيع
 وهو الملك فيلزمه الثمن الاول جنسا ووصفا وقد راو بطل ما شرطه من
 الزيادة والنقصان والتأجيل ولا يبطل بالشروط العاسرة بخلاف البيع ويصح
 ان يبيع منه قبل استرداده والمبيع ولو كانت بيعا لبطل ويصح استرداده والمبيع
 بلا اعادة الكيل والعرض وجاز هبه المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض فان
 تقدر جعلها شيئا بان زادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة او هكذا المبيع
 في غير المتعاقبة بطلت الاقالة عنده لتقذر العقب هذا اذا كان تقايلا بعد
 القبض وان كانت قبل القبض في حق الكل في غير العقار وعند ابي يوسف
 والشافعي في القديم وما لك هي بيع في حق المتعاقدين قلوا اذن المبيعة بعد القبض

زيادة

زيادة منفصلة يجوز الاقالة عنده لانها تمليك من الجانيين لعوض مالي وهو البيع
 والعبرة للمعاينة دون الالفاظ المجردة فان تقدر جعلها بيعا بان كانت قبل القبض في المنقول
 او كانت بعد ذلك احد العوضين في المتعاقبة فقبض لانها موصوفة له او قبضه فان
 تقدر جعلها شيئا وبيعا بان كانت قبل القبض في المنقول بالثمن الاول او بانك منه
 ويحبس اخر او بعد ذلك السلعة في غير المتعاقبة بطلت الاقالة عند ابي يوسف ويبقى البيع
 الاول على حاله لان البيع المنقول قبل القبض لا يجوز العقب يكون بالثمن الاول وقد
 سميا خلافا وعند محمد والشافعي في الجريد وقرئ في ان كانت بالثمن الاول او باقل
 لان اللفظ موضع للعقب والرفع يقال اللهم اقلني عتري في عمله بمقتضاه فان تقدر
 جعلها شيئا بان تقايلا بعد القبض بالثمن الاقل بعد الزيادة المنفصلة او تقايلا بعد
 القبض بخلاف جسد الاول فيبيع جلا على محله ولما اصاب بيعا في حق غيره العدم
 ولا يتم عليه فان تقدر جعلها بيعا وضمما بان تقايلا في المنقول قبل القبض على خلاف
 جسد الاول بطلت الاقالة ويبقى البيع الاول على حاله لان العقب لا يكون على خلاف
 الثمن الاول والمبيع لا يجوز قبل القبض وبالاقل من الثمن يكون مضمنا عنه بالثمن
 الاول لانه سكو عن بعض الثمن وهو لم يسكت عن الكل كان شيئا فكذا اذا سكت
 عن البعض وفي النهاية الخلاف فيما ذكر العقب بلفظ الاقالة ولو ذكره بلفظ المضافة
 او المتارة او الرد لا يجعل شيئا اتفاقا اعمالا لا يقتضي موصوفه اللغوي والاقالة
 قبل القبض في التلقين وغيره ابي في المنقول والعقار عند الطرفين وعند ابي
 يوسف في العقار ببيع جديد لا مانع في جعلها بيعا فيه وهي تمليك من الجانيين كما مر
 ثم ذكر بعض القرويين بقوله فلو شرط فيها ابي في الاقالة اكثر من الثمن الاول او خلاف
 الحبس بطل الشرط ولزم الثمن الاول عند الامام لان الاقالة فيج وهو يكون
 الاعلى الثمن الاول فيصير ذلك الشرط قاسدا ولغوا دون الاقالة لما مر ان الاقالة
 لا تقصد بالشرط القاسد بخلاف البيع وقال صاحب المنهج ونفع الاقالة بثلث الثمن
 الاول ويصح بالسكوت عن الثمن الاول ويجب الثمن الاول بخلاف الا اذا باع المتوكل
 او العوض للوقف او للصغير شيئا بالثمن او اشترايا شيئا للوقف او للصغير
 حيث لا يجوز الاقالة وان كانت بثلث الثمن الاول رعاية لحايب الفرق وحق الصطبر
 وعندهما يبيع الشرط لو كانت الاقالة بعد القبض ويجعل الاقالة ببيع جديد لان الاصل
 هو البيع عند ابي يوسف وعند محمد ان تقدر العقب تجعله بيعا مكن فاذا اراد ان يشرط
 خلاف الحبس كان قصد البيع وان شرط اقل من الثمن الاول من غير تعقيب عند المشتري
 لزم الثمن الاول ايضا عند الطرفين وعند ابي يوسف يجعل بيعا ويصح الشرط لان البيع
 هو الاصل عنده وان تعقب المبيع عند المشتري بشرط اقل من الثمن الاول بناء على العيب
 صح الشرط اتفاقا فيجوز الاقالة من الثمن الاول فيجعل الخطا بان فانه بالعيب ولا يقع
 الاقالة بعد ولادة المبيعة عند الامام لما مر ان المبيعة اذا زادت زيادة منفصلة
 تكون الاقالة باطله عنده اما المنفصلة قبل القبض والمنفصلة بعد القبض فلا تقع

الاقالة عنه خلافا لهما لان البيع هو الاصل عند ابي يوسف وعند محمد الاصل
 اذا نفذ وجعلها متجرا فجعل بيعا ولا ينعى اي الاقالة هلاك الثمن بل ينعى هلاك
 المبيع لانها رفع البيع والاصل حبه البيع ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض
 يبطل البيع بخلاف هلاك الثمن وهلاك بعضه اي بعض المبيع يمنع الاقالة
 بقدره اعتبرا للبعض بالكل وفي التنوير اذا هلك احد البدين يجب
 المقايضة صحت الاقالة في الباقي منها وعليه المشتري قيمة الهالك ان
 قيمها ومثله ان مثليا تقا يلاقى بقا البدين يد المشتري ويجوز تسليمه
 تبطل وان اشترى عيدا فقطعت يده واخذ ارضها ثم تقا يلاقى صحت الاقالة ولو
 جميع الثمن ولا شيء للبايع من ارضه اذ اعلم وقت الاقالة وان لم يعلم بخير
 بين الاخذ بجميع الثمن وبين التزك ونقص اقالة الاقالة فلو تقا يلاقى المبيع ثم
 تقا يلاقى اي الاقالة ارتفعت وما عرفت الاقالة لا اقالة المسلم فانه لا يصح
 ما **المراجه والتولية** لما عرفت مما يتعلق بالاصل وهو
 المبيع من البيوع اللازمة وغير اللازمة وما يرفعها شرع في بيان الانواع التي
 تنقل بالثمن من المراجه والتولية وغيرهما المراجه بيع ما يشتره ويرى الدور
 بيع ما ملكه لم يقبل بيع المشتري للتناول ما اذا ضاع المعضوب عند الغائب
 وصحت قيمته ثم وحده حيث جاز له ان يبيعه مراجه وتولية على ما ضمن وان لم
 يملكه منه شرعا يبيعه اي يملك ما قام عليه كما في الدور ثم قال ولم يقل بثمنه
 الاول لان ما ياحذه من المشتري ليس بثمنه الاول بل يملكه فلهذا اعلم ان في عبارة
 المصم تسامحا ويرى ياد على ما قام عليه وان لم يكن من خيسه وسبب جواز البيع
 مراجه تعامل الناس بلاكبير واحتياج العبي الى الزك من ان العرض من المبيعات
 الاسترجاع والتولية مصدرة ولي غيره اذ جعله والبايع في الشرع ببيع اي
 ببيع ما ملكه بعد اي يملك ما قام عليه وفي عبارة المصنف تسامحا ايضا لان ما
 يشتره وهو الثمن الاول صار ملكا للبايع فلا يملكه البيع به وفيه ايضا استنباه
 لا يبيع من اجرة الصبي وغيره فتم الى الثمن الاول فلا يكون الكافي مثلا له في
 المقام او فيكون المراد بثلث الثمن الاول بما قام عليه كما في شرح المجمع فعلم هذا
 لو قال المصم كما قال صاحب الدور كان اولي فلا يجزى له هذا التكلف تدبر مثلا
 زيادة ولا نقص والمراد كما قال صاحب بقوله يبيعه بيع العرض لان المراجه
 والتولية لا يجوز ان يبيع العرض وعلمه جواز البيع فولية ما روي ان ابا بكر
 رضي الله عنه اشترى بغيره فقال له النبي عليه السلام ولني احد مما ابي
 بعه بالتولية والوصية ببيعه با بعض منه اي بما قام عليه ومبناها على الامانة
 لان المشتري باثمن البايع في حيزه معتمد على قوله فيجب على البايع الغزوة عن
 الحيانة والخيانة عن الكذب لبلاب بيع المشتري في عورده يصح ذلك اي كل من
 التولية والمراجه والوصية ما لم يكن الثمن الاول مثليا كما لو راى والد فاني

والكيلي

والكيلي والوزير لانه لو لم يكن مثليا كما شيئا متقاوتة كالحيوان والجواهر
 يكون مراجه بالقيمة وفي مجهولة لان معرفتها لا يمكن حقيقة فلا يجوز بيعه
 مراجه ولا تولية الا اذا كان المشتري مراجه من يملك ذلك البذل من
 البايع بسبب من الاسباب ومن ثمة قال او كان في ملك من يريه الشرا ويكون
 الرجح معلوما بالابتفاء والجهالة وعبارة المجمع لا يصح ذلك حتى يكون
 العوض مثليا او مملوكا للمشتري والرجح مثلي معلوم انني وفي البحر وتقيد
 الرجح بالمثلي اتفاقا لجواز ان يراى عليه من قيمة مشار اليها ولذا قال في الفتح
 او يرجح هذا الثوب وقيد بكونه معلوما للاحتراز عما اذا باعه ده يارده اذ يرجح
 مقدار درهم على عشرة دراهم فان كان الثمن الاول عشرين كان الرجح درهماين
 وان كان ثلاثين كان ثلاثة دراهم لا يجوز له باعه براس المال وبعض قيمته لانه ليس
 من ذوات المال مثال كما في الهداية وغيرها ويجوز ان يضم الي راس المال اجرة القطار
 والصبي سوا كان اسود او غيره والطارز يفسر الطارز بالرا المملكتين واخره راء
 معجمة علم الثوب والقتل بفتح الفاء ما يصنع بالطمق الشايب كبري اولتان والحمل
 اي اجرة حمل المبيع من مكان الى مكان يراى كبري وسوق الفهم والسهمسار لان العرف
 جاز بالحق هذه الاشياء براس المال في عادة التجار والاصل فيه ان كل ما يريه
 المبيع او قيمته كالصبي والخلو يلحق به وما لا فلا وقيد بالاجرة لانه لو فعل شيئا من
 ذلك بيده لا يضم وكذا الوتطوع منطوع بهذه او باعارة وكذا يضم تخصيص الراى
 وطلي البير وكري المنهار والفتاة والمسناة والكواب وكشم الكروم وسقيها والزرع
 وعرس الاشجار وفي البحر نقل عن المحيط يضم طعام المبيع الى ما كان سرقا وزيادة فلا
 يضم وكسوته وكراه اجرة المحزن الذي يوضع فيه واما اجرة السمسار والاول اقل
 الذي يلي ان كانت مشروطة في العقد يضم والمنا كثرهم على عدم الضم في الاول وانضم
 اجرة الدلال بالاجماع انتهى هو تسامح فان اجرة الاول تضم في ظاهر الرواية وفي الاول
 قيل لا يضم والمرجع العرف كما في الفتح لكن يقول بعد ضم اجرة هذه الاشياء قام على
 بقوله لا يقول شريته بالاجماع خيرا عن الكذب وكذا اذا قوم المورث وكحه يقول
 ذلك وكذا اذا رقم على الثوب شيئا وابعه برقمه كذا ولا يضم نفقة اي نفقة نفسه
 اي البايع ولا يضم اجرة الراعي والطبيب والمعلم وبيت الحفظ لعدم العرف بالحاقه
 اطلق في القليم فمثل تعليم العبد صناعة او قرانا او شعرا او عروبة وفي الميسر
 اصناف تضم المصنف في القليم الي انه ليس فيه عرف ظاهر حتى لو كان في ذلك
 عرف ظاهر يلحقه براس المال كما في الفتح ولذا لا يلحق اجرة الراعي والبيطار
 والعراقي الحياطة وجعل الطريق لمرورته والحياطة والختان لعدم العرف ولا يضم مهر
 العبد ولا يحيط مهر الامه لزوجها والذي يوحى في الطريق بطريق الظلم يضم اليه
 في موضع جوف به العادة فان ظهر للمشتري حياثة البايع في المراجه اما بالبيضة
 او باقرار البايع او بتكوله عن اليدين وهو المختار وقيل لا يثبت الا بالقراره خيسر

المشتري في اخذه بكل ثمنه وهو المسمى او تركه اي المبيع ان امكن الترك وان ظهر الحيانة
في التولية بحيث اي المشتري من ثمنه قدر الحيانة عند الامام وهو اي الخط القياس
في الوضعية اما اذا كانت حيانة توجد الوضعية معها فهو بالخيار وهذا قياس
قول الامام لانه لو اخبر ما سماه من الثمن لما بقي تولية لانه من ايد علي الثمن
الاول فتقلب مرا حجة بخلاف المراجعة لانه لو اخبر منه المسمى لم يلزم الانقلاب
بل مرا حجة كما كانت فاعتبر المسمى مع الخيار في حيانة المراجعة لقوات الرض
ولم يعتبر في حيانة التولية لبل لا تتقلب مرا حجة فتبين الخط في حيانة التولية
وعند اي يوسف بحيث فيها اي في المراجعة والتولية قدر الحيانة مع حصتها اي
حصنة الحيانة من الرزح في المراجعة مثلاً اذا قال اشتريت هذا الثوب بعشرة
مبايعه بخمسة عشر ثم ظهر ان البايع كان اشتراه بثمنه بحيث قد اخذ الحيانة وهو
درهمان ويحيط من الرزح ما يقابل قدر الحيانة وهو درهم واحد فيأخذ الثوب
بثمن عشر درهماً اذ لفظ التولية والمراجعة اصل جيني علي العقد الاول
لتحقق الاصل الذي هو التولية والمراجعة وعند محمد جيني اخذه بكل الثمن
وتركه جنيها اي في المراجعة والتولية اذ الثمن المبتني علي شرايه مجهول والثمن
المسمى معلوم والمعلوم اولي من المجهول فاعتبر منها المسمى الى انه جنيهاً من
معرفة الرض فلو هلك المبيع بقدر ظهور الحيانة في المراجعة قبل ازالة البايع او
امتنع الفسخ بخلاف ما ينعى الرزح كل الثمن المسمى ويسقط بالخيار اتفاقاً قال حبيب
العداينة يلزم جميع الثمن في الروايات الظاهرة لانه مجرد خيار العيب لانه مطالبته
بتسليم الغائب فيسقط ما فيها بله عند مجرته انتهى وفي الكافي عند محمد ان المشتري
يرد قيمة المبيع ويرجع علي البايع ثمن سلمه اليه با علي اصله في اقامة القيمين
مقام المبيع في الخالف انتهى علي هذا ان قوله اتفاقاً ليس في محله تدبير
ومن اشترى شيئاً بعشرة مبايعه بخمسة عشر ثم اشتراه هو الثوب ثانياً بعشرة
بر اربعة عشر يعني يبيعه مرا حجة علي خمسة ويقول قام علي خمسة وان اشتراه
ثانياً بخمسة ابر اربعة يعني اذا استغرق الرزح الثمن لا يبيعه مرا حجة اصلاً عند
الامام وعندهما بر اربعة علي الثمن الاخير مطلقاً سواء استغرق الرزح الثمن كما في الثانية
او كما في الاولى لان الاخير عقد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز ثانياً المراجعة
عليه كما اذا اختلف ثالث بان باعه المشتري من اجنبي ثم باعه لاجنبي من البايع ثم
اشتراه الاول منه فانه يبيعه مرا حجة علي الثمن الاخير وله ان يشتمه حصول
الرزح الاول بالعقد الثاني فاقبته لانه فياكرهه بعد ما كان علي شرف الزوال بالظهور
علي عيب والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطاً وهذا لا يجوز المراجعة
فيما اخذه بالصالح لشبهة الخطيئة فيه كما في التبيين وفي الوجه نقله عن المحيط
ان ما قاله الامام اوثق وما قاله ارفق وان اشترى ما دون موبون بعشرة
وبايع من سيده بخمسة عشر مرا حجة السيد في الاولى والعبد في الثانية علي عشرة فيقول

المولى بعشرة وبايعه من
بالرهن بخمسة عشر
قوله المادون المشتري

قام

قام علي بعشرة فان هذا العقد وان كان صحيحاً في نفسه فيه شبهة العدم لان العدم ملكه
وما في يده لا يحلوا من حقه فاعتبر بما في حق المراجعة وبقي الاعتبار للمبيع الاول فيصير
لان العبد اشتراه المولى في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول والمكانت كما اذا دون لوجود
الثمن بل كل من لا تقبل شهادته كالاصول والفروع واحداً الزوجين واحداً المتقاضيين
كذلك وحالاه فيما عدا العبد والمكانت وتقييده بالمر بون اتفاقاً ليعلم حكم غيره بالولي
لوجود ملك المولى في اكسابه كما في الحجر وفيه كلام لان التقيد ليس بانعاني بل لتحقيق الشرا
قال الفقيه ابو الليث فان كان العبد لا دين عليه فالشرا الثاني باطل لان العبد اذا
كان لا دين عليه فماله لمواه كما في اكثر الكتب فدير هذا اذا لم يدين اما ان يدين انما اشتراه
من غيره المادون او مكانته او يدين انما اشتراه من المولى يجوز بيعهم مرا حجة كما في
التقاضي فعلي هذا القول انما اذا يدين لكان اولي والمصارف بالنصف لو اشترى
بمال المصارفة شيئاً بعشرة وبايع من ربه المال بخمسة عشر بر اربعة المال علي اثني عشر
ونصف فيقول قام علي باثني عشر ونصف هذا عندنا لان كل واحد منهما يستفيد ملك
العبد بهذا العقد وان لم يستند ملك الرقبة فيعتبر العدم مع شبهة العدم لان المصارف
وكيل علي ربه المال في البيع الاول من وجه يجعل البيع الثاني ما في حق نصف الرزح وعند
زفر لا يجوز بيع ربه المال من المصارف ولا يبيع المصارف منه لان قدم الرزح لان
الرزح يحصل اذ يبيع من الاجنبي اذ البيع يملك مال بال غيره وهو يشترى ماله
بماله ويراي من يربد المراجعة بل لا يبان اي من غير بيان انما اشتراه سليماً بكذا من
الثمن فتقيد عنه اما بيان نفس العيب القائم فلا بد منه ليل يكون غاشاً لا لحيث
الصحيح من عشنا فليس منا كما في البحر لواعورث المبيعة باقة سماوية او بضع المبيعة
او وطيت وفي الحال انها تيب ولم ينقصها الوطي سواء كان الوطي مولاها او غيره
ولذا اني بصيغة المجهول او اصاب الثوب قوصه فاري قطع فاد او حرق ناراً لان جميع
ما يقابل له الثمن قائم اذ الغائب ونصف فلا يقابل منه من الثمن اذا كانت بلا صفة
ولذا الوقفات في يدي البايع قبل المشتري لا يسقط باعتباره شيء من الثمن لان المشتري
بالخيار وان شا اخذه بكل الثمن او تركه وكذا امساق البضع لا يقابلها الثمن وعند
زفر وهو قول الشافعي ورواية عن ابي يوسف يجب البيان لاجل نقصان في
صورة الاعور اذ ما في صورة وطيت الشيب فلا خلاف وقال ابو الليث ونقول زفر
احوط وبه تأخذ ورجحه في الفتح وعند محمد انه ان نقصه قدر الاتفاقات الناس
فيه لا يبيعه مرا حجة بل لا يبان ودل كلامه انه لو نقص يتغير سعره بامر الله يجب
عليه ان يبين بالاولي انه اشتراه في حال عيابه وكذا لو اضر الثوب لطول ملكته
او توسخ كما في البحر وان فقيت عيبها بما يشتره الغير سواء اقضاءها المولى او الاجنبي
بامر المولى او بدونه لو وطيت وفي يده سواء كان الوطي مولاها او غيره او تكسر
الثوب من طيته ونشره لزم البيان ان يبيعه مرا حجة بشرط ان يبين العيب حيث
احتسب عمده جز بعض المبيع وهو العذرة والدين لان ازالة العذرة واخراج العين

عن كونها في ملكه فلا يملك بيع الباقي بغير التمسك وتولية اذ الاوصاف اذا اصاب
مقصودة بالانطلاق صار لها حصنة من التمسك بلا خلاف اما اذا افتقرها الاجنبي فيجب
البيان اخذ ارشها او لانه لما افتقر الاجنبي اوجب عليه ضمان الارش وجوب ضمان
الارش بسبب اخذ الارش فاخذ حكمه مما وقع في العداية من التمسك بقوله واخر
المشتري ارشها اتفاقا كما في الفتح وانما قلنا بما شرة الغير لانه اذا افتقر بفعل
نفس المبيع فهو بمنزلة ما لو تقيب بافتة سما وبنه وان اشترى بنفسه ولا يح
بلا بيان خير المشتري ابي من اشترى بعشرة نسبية وباعه بربح واحول ولا يبين
ذلك فعلم المشتري خيانته يصير بخيرا ان شاء رده وان شاء قبله لان الاجل
مشبه بالمبيع المقرى انه يزداد في الثمن لاجل الاجل في الشهادة في هذا لم يفت
بالحقيقة احتياطيا وصار كانه اشترى شيئين وباع احدهما مراكبة بثمانها فان
انكف المشتري المبيع فمعلم لزم كل ثمنه المسمى اذ ليس له الا ولاية الرد ولا رد
مع الانطلاق ولو عبر بالتلف كان اولى لان حكمه في خلاف يعلم من حكم التلف بالاولي
بمخلاف العكس كما في البيع وكذا التولية يعني لو اشترى نسبية وركاه بلا بيان
ثم علم المشتري الحيانة خيرا لان الحيانة في التولية مثلها في المراكبة لا يقتلها
على الثمن الاول كما في الغراب وغيره لكن ينبغي ان يعود قوله وكذا التولية
الي جميع ما ذكره للمراكبة فلا بد من البيان في التولية كما في البيع ولو اشترى
توبين صفقة كذا خمسة كره بيع احدهما مراكبة بلا بيان اي من غير بيان انه
اشتراه بخمسة مع ثوب اخر لان الجيد قد يطمح الي الردي لزوجيه وهذا
عند الامام وقال لا يكره قيد توبين لان المشتري لو كان مما يكال او يوزن او
يعد يجوز بلا كراهة اتفاقا وقيد بقوله صفقة لانه لو كان بصفتين يجوز
ايضا اتفاقا وقيد بكلا خمسة اذ لو بين ثمن كل واحد منهما لا يكره اتفاقا
وقيد بخمسة لانه لو باعه بزيادة يجوز اتفاقا وقيد المراكبة ليس للاخرا
عن التولية لانها في الحكم كذا لا يملك لانه لو باعه مطلقا لا يكره اتفاقا ومن
وي ابي يبيع شيئا بالتولية بما قام عليه اي بما اشتراه ولم يعلم مستثنيه قدره
بكم قام عليه في المجلس فشهد البيع لجهالة الثمن وكذا المراكبة وان علمه ان
علم قدره في المجلس خير بين اخره وتركه لان العسا لم يتقرر فاذا حصل
العلم في المجلس قبل ما يتقرر العقد وصار كذا خير العتول الي اخر المجلس فان
علم بعد التوقف يتقرر العسا وفي التوبين لا رد بعينه فاحش في ظاهر الرواية
ويعني بالرد ان عوزه والا لا وفرضه في بعض المبيع غير مانع منه **فصل**
في بيان البيع قبل قبض المبيع والنصرف في الثمن بالزيادة والنقصان وغير
ذلك وجه ابراهيم هذا الفصل هنا ظاهر لان المسائل المذكورة فيه ليست من باب
المراكبة ووجه ذكرها في بابها الاستطراد باعتبار تقييدها بقيد رايه على البيع
المجبى ولا يصح بيع المنقول قبل قبضه لانه عليه السلام عن بيع ما لم يقبض ولا قبله

عمر

عمر انفساخ العقد على اعتبار العداية بخلافه فبعضه والمصدق به واقرضه قبل القبض
من غير البيع فانما يصح عند محمد على الاصح خلافه لا يبي يوسف واما كناية العبد المبيع
قبل القبض موقوفة للبايع حبسه باليمن وان نفذه نفذت كما في المتيين ولا خصوصية
لها بل كل عقد يقبل القبض فهو موقوف واما تزويج الجارية المبيعة قبل قبضها
فكما يزيد ليل صحة تزويج الايف واما الوصية به قبل القبض فتصح انما اقامه
والطلاق البيع شامل للاجارة والصالح لانه بيع وقيد بالمنقول لانه لو كان مهورا
او ميراثا او بول الخلع او العتق على ما لا او بول الصالح عن دم العبد يجوز
بيعه قبل القبض بالاتفاق والاصل ان كل عوض ملك يملكه بنفسه بملكه قبل
قبضه فالنصرف فيه غير جائز وما لا يجازي كما في البيع ويصح في القفاي يبيع ببيع
عقار لا يجزئ هلاكه قبل قبضه عند الشيخين خلافا لمحمد وهو قول زينو الشافعي
عملا باطلاق الحديث واعتبارا بالمنقول ولهما ان ركن البيع صدق من اهله في
محلته ولا عر ركنه لان الهلاك بالعقار نادرا حتى اذا انفور هلاكه قبل القبض
لا يجوز بيعه بان كان عابى ثمنه البيع او كان المبيع علوا فبقي هذا الوقت سدا
يجزئ هلاكه قبل القبض كما قيدنا كان اولى تدبر بخلاف المنقول والقر والملي
عمر انفساخ العقد والحديث معلول به عملا بدلالة الجواز وانما عبرنا بالصحة
دون النفاذ والمزوم لان النفاذ والمزوم موقوفان على نقد الثمن او رضي
البايع والا فليبايع ايضا له بخلاف ما لا يقبل القبض كالعتق والتدبير والاستيلاء
كما في البيع ومن اشترى كيليا كيليا اي بشرط الكيل لا يجوز له اي للمشتري بيعه
ولا الكله حتى يكيله فانما لقوله عليه السلام اذ انتفت كالثلث فاذ ابعث
يكل ولا خيال القطط في الكيل الاول اذ ربما ينقص او يزداد فالزيادة للبايع
ينصير النصرف في مال العيو حراما فيجب الاحتراز عنه لكونه راي خلافت
ما اذا اشترى حجارة لان الكله ولم يترك مسادا البيع ويصح في الجامع
الصغير على مساده وفي الفتح نقلا عن الجامع الصغير لو اكله وقد قبضه لملك
كيل لا يقال انه اكل حراما لانه اكل ملك نفسه الا انه اشترى ما امر به
من الكيل وكان هذا الكلام اصلا في سائر المبيعات بغير فاسد اذ اقتصر ما قلها
وقد تقدم انه لا يكل الكله ما اشتراه فاشترى وهذا ايدي انه ليس له مال يكل
الكله اذ الكله لا يقال انه فيه اكل حراما وكفى كيل البايع بعد العقد بخصه
اي بخصه المشتري لان المبيع صار معلوما به وتحقق التسليم هو الصحيح رد
لما قيل غرط كيلات كيل البايع بعد العقد بخصه المشتري قبل القبض فبعضه
قيد بعد العقد بخصه المشتري لانه اذا كاله قبل العقد مطلقا وبعد في غيبة
المشتري لا يكون كما في البيع ومثله اي مثل الكيل العرفي والعدد يجب
غيره والهم والوفا بغير اي لا يبيعه ولا يملكه حتى يرضه او يرضه ثانيا ويبلغ ان
رضه او عوده بعد البيع بخصه المشتري وفي المجتبى لما اشترى المحدث وعدا كالمزود

د

طرحت الزيادة عليه هذا عند الامام في اظهر الروايتين وعنه انه كما لو روج وهو قول
 لانه ليس في الروايات فعليه هذا يلزم المصنف المتفصيل تدبر وانما يريدنا بغير الدراهم والروا
 لا بها يجوز العرف فيها بعد القبض قبل العين كما في الابضاح هذا كله في غير بيع
 القاطن اما هو فلا يحتاج اليه وان المشتري ثانيا وان صار بيعا بالقبض بعد العين
 وفي الخلاصة وعليه الفتوى لا المذروع اي كجهم بل يجوز بيعه والتصرف فيه
 قبل إعادة الذراع بعد القبض لان الزيادة له اذ الزرع وصف في الثوب واحتمال
 النقص انما يوجب خياره وقد استقطب بيعه بخلاف القدر وفي التبيين هذا اذا لم
 يسلم للذراع ثوبا وانما سمي فلا يحل التصرف فيه حتى يذرع وصح التصرف في الثمن
 ببيع وهبة واجارة وصنية وتمليك ممن عليه يعوض وعبر عوض قبل قبضه
 سواء كان مما لا يتعين كالنفود او مما يتعين كالكيل والموزون حتى لو باع ابلا
 بدراهم او بكر من حنطة جاز ان ياخذ بدل شيئا اخر لان المطلق للتصرف وهو
 الملك قايما والمائع وهو غرر الانفساخ بالهداك لعدم تعيينها بالتعيين فيكون
 الدليل اخذ من المربي تدبر والخط عنه اي خط اليا بيع بعض الثمن ولو بعد هلاك
 المبيع لانه بحال يمكن اخراج البديل عما يقابل له تكونه استقطا واستقاط لا يستلزم
 بثوب مقابلته فثبت الخط في الحال ويحقق باصل العقد استنادا وفيه اشارة
 الى ان خط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا وصح الزيادة منه اي في الثمن حال
 قيام المبيع ان قيل البايع في المجلس حتى لو اراده فلم يقبل حتى يفرق بطلت الزيادة
 كما في الزاوية وغيرها فعليه هذا الوعيد به لكان اولى لانه مما لا بد منه لا بعد
 هلاكه اي المبيع في ظاهر الرواية اذ لو هلك المبيع او تغير بتصرف المشتري فيه
 حتى خرج عن اطلاق اسمه عليه كبرطخت او خرج عن محليته البيع كعبد بر
 لا يجوز الزيادة اذ ثبوتها ملحوظ في مقابلة الثمن وهو غير باق على حاله فلم يقص
 التقابل منه وكذا صح الزيادة في المبيع ولزم البايع دفعها ان قبل المشتري ذلك
 لانه تصرف في حقه وملكه ويلحق بالعقد فيصير حصته من الثمن حتى لو هلك
 الزيادة قبل القبض تستقطب حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع
 حيث لا يسقط شيئا مما قبل القبض مستحقة وكذا اذا اراد في الثمن عرضا كما
 لو اشترى بهيمة وثقا بضمائم راد المشتري عرضا قيمته خمسون وهذا العرض
 قبل التسليم ينقض العقد في ثلثه ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع فتصح
 بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن كما في البيع وقال يعقوب باشا وهذا كلام
 وهو ان الظاهر من الكافي ان الزيادة بعد ثلث المبيع سواء كانت في الثمن او في
 المبيع ببيع في رواية ولا يبيع في ظاهر الرواية لان الزيادة تغير العقد من
 وصف الى وصف فتستدعي قيام العقد وقيامه بقيام المبيع وذكر في بعض سروج
 الجامع الصغير ان الزيادة في المبيع او الثمن انما يجوز اذا كان المبيع قايما ولا يجوز
 لكان المبيع هالكين هذا ويبي ما ذكر من اعادة ثمنه في التوفيق ويتعلق

الاستحقاق

نشر

الاستحقاق بذكر ذلك اي استحقاق البايع والمشتري بكل الثمن والمبيع والا يرد
 والمزيد عليه فالزيادة والخط بل يتحقق باصل العقد عند اقال صدر الشريعة
 ويمكن ان يرد انه اذا استحق المبيع او الثمن فالاستحقاق ينطبق بجميع
 ما يقابل له من المريد والمزيد عليه فلا يكون الزيادة صلتا مبتدأة كما هو منصوص
 رفر والشافعي واعترض عليه صاحب الرواية لا يمكن ذلك لان مداره هو
 الاستحقاق على الدعوى والبيضة فان ادعى المستحق مجرد المريد عليه واثنى
 اخذه وان ادعاه مع الزيادة واثنى اخره وكذا ان ادعى الزيادة فقط لم يحكم الا في
 نظري القولية والمراجعة فليتنا مل يبرأ ويروي هذا فقر ببيع علي صحة الزيادة هو
 والخط وعليه الحاقها باصل العقد على الكل ان زيد وعليه ما هي ان خط لان كلامي
 الزيادة والنقصان ملحق باصل العقد فتعتبر المراجعة والتولية بالنسبة اليه
 والتفريع باخذ بالاقدم الفصلين اي فصل الزيادة على الثمن وفصل الخط عنه
 وان كان مقتضى الحاقها باصل ان ياخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقه تعلق
 بالعقد الاول وفي الزيادة ابطاله وليس له ابطاله ومن قال ببيع عيود من غير ابطال
 عليه اني ضامن كذا اي ببيعة مملوكة من الثمن سواء اقال اي مولى العبد الا ان
 من يرد الزيادة منه اي من الضامن لان الزيادة المشروطة جعلت في الاصل المقابل
 للمبيع فكأنه التزم ببيع ما ورده عليه العقد من الثمن فيؤخذ منه وان لم يقبل من
 الثمن والمصلحة كالحاقها لا لعلي يرد له ثمن العبد واشي عليه من الثمن على
 التقابل لانه لم يرد فان قيل فكيف لا شي عليه ومبارته صريحة في الضمان فليست
 مبني الكلام عليه انه قال ببيع عيود من يرد بالف علي اي ضامن من سوي الضمان
 فالضمان اذن متعلق بالثمن فلا شي عليه من الثمن هذه المسئلة من نفاذ بيع
 زيادة الثمن وفي ذكرها فائدة جوازها من الاجنبي ايضا ولهذا ذكرها المصنف
 في هذا الباب فقد اصاب ولم يذكر صاحب الهداية بل اوردتها بعد السلم وكل دين
 احد باجل معلوم صحيح جليله وان كان حالا لان المطالبة حقه فله ان يؤخره سواء
 كان ثمن ببيع او غيره فبسيروا عليه الا في رواية يملك ابراء مطلقا فكذا انما
 ولا بد من قبول من عليه الدين ولو لم يقبله بطل التاجر فيكون حالا وصح تقابل
 التاجر بالشرط كما في البيع من الغرض استثنائا من قوله وصح تاجيله اي فلا يبيع
 تاجيله لكونه اعادة وصلة في الابتداء ومما وضعت في الاثنا فلي اعتبار الاثنا
 لم يلزم للتاجر فيه كما في الامارة اذ لا جبر في التبرع وعليه اعتبار الاثنا
 لا يبيع لانه يبيع بيع الدراهم بالروايات يبيته وهو ربا وفي الظاهرية الغرض
 المحجور وجوز تاجيله وقيل صاحب التذوق مسئلة الغرض فكثر الاحتجاج اليها
 في المعاملة فقال الغرض وهو عقد محصور بربد علي دفع مال مثلي لرد مثله
 وصح في مثلي لا يبيته فيصح استقراره رايهم والروايات ولو ابا باله او بوزن
 او بعد استقراره فيصح استقراره من جوه وبغيره لم يستقر صطاعا بالعراق فاخذه

ان ص ق

صاحب الغرض بكمه فعليه قيمته بالعراق يوم اقتر منه عند ابي يوسف وعند
محمد يوم اختفى وليس عليه ان يرجع معه الى العراق لياخذ طعامه ولو استقرض
الطعام في بلد غيره الطعام رخيص فله فيه المقرض في بلد غيره الطعام عال فاحذره
الطالب بحقه فليس له ان يجلس المطلوب ويؤجر المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى
يطلبه طعامه في البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا من الفواكه كبدل او زينة
فلم يقبضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب الغرض على تاجيره الي محلي الخريف الا ان
يترافقيا على القيمة ويملك المستقرض الغرض بنفس الغرض عند الشئ من خلاف الا ان
يوسف اقترض صبييا محجورا فاستهلكه الصبي لا يضمن وكذا المعنوه ولو عبرا
محجورا لا يبرأ خذ به قبل العتق وهو كالودعة استقرض من اخر دراهم فاشاء
المقرض بها فقال المستقرض انها في المال قالها قال محجور لا يبرأ على المستقرض من الغرض
لا يتعلق بالخارج من الشروط فالفاسد فيها لا يبطله ولكنه يلتزم بشرطه وشرط
اخر قلو استقرض من الدراهم الخمسة على ان يوري صحيحا كان باطلا وعليه
مثل ما قبض المربي الوصية فهو استغنى من المستثنى يعني اذا اوصى ان يقرض
من ماله الف درهم فلا قال الي سنة تجوز من الثلث ويلزم ولا يبطل حتى يضمن
المدة لانه وصية بالتبرع والوصية بنفسها هي فيها نظر الموصي في ان ياتى بها تجوز
بالخدمة والسكنى ولا يصح التاجيل الي اهل مجهول متفاحس الجاهل كقصور
الزينة ونزول المطر مثلا ويصح في المنقار كالحصاد ونحوه كما جازد الشئ الكفاية
باب الربا وجه مناسبتة للمراعاة ان في كل منهما زيادة
ان تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الاصل في الاشياء فمقدم ما يتعلق
بتلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والربا يكره الراو الفضل اعم من الربا بالفضة
والسكون قلامه واولوا قيل في النسبة روي وفيها خطأ وفي المصباح الربا
الفضل والزيادة وهو مفسور على الاشتهار وليس المراد مطلقا الفضل بالاجماع
وانما المراد فضل مخصوص فلذا عرفه شرعا بقوله هو فضل مال ابي فضل احد
المحتاجين على الاخر بالمعيار الشرعي ابي الكليل والوزن ففضل فقير في شعير
على فقير برك يكون ربا حال ذلك الفضل عن عوض فقير به ليجوز بيع كركي وشعير
بكرين بركي شعير فان الثاني فضلا عن الاول لكنه غير خالص عن العوض بصر
الجس الى خلاف جسه بان يباع كركي بركي شعير وكركي شعير بركي شعير بركي شعير
فعليه صفة الفضل مال ابي بشرط ذلك الفضل لاحد المتفاعلين ابي البايعين
او المقرضين او الراغبين للاحتراز عما شرط لغيرها وفي الاصلاح في احد البدلين
ولم يغلح احد العاقلين لان العاقد قد يكون وكيل وقد يكون مضمونا والمفتبر
كون الفضل للبايع او للمشتري لكن عقد الوكيل عقد للموكل وعقد المضمون يتوقف
على قبول المالك منصرف العاقد حقيقة الموكل او المالك فلا حاجة الى التحويل تدبر
في معاوضة مال بالقياس بها للاحتراز عن هبة بعوض رايد ويدخل فيه ما اذا شرط

فيه من الانتفاع بالرهن كما لا يستخرا والركوب والزراعة واللبس والكل الثمرات
الكل رباحا كما في القصد في رهنه لوجوب المماثلة التي يلزم عند فواتها الربا
وفي اصطلاح اهل المصولة العلة ما يضاف اليه ثبوته والسبب والعلامة وعلامة
العلة لانها بلا واسطة القدر لكونه شيئا مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان
وبشرط التساوي في المعيار الشرعي الموجبة للمماثلة الصورية وهو الكيل والوزن
والجس اي مع اتحاد الجنس في العوضين فالعلة مجموع الوصفين عند تامل الاصل
فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا بمثل يابيد
والفضل ربه وعد الاشباه الستة الحنطة والشعير والتمر والمليح والذهب والفضة
اي بيعوا مثلا بمثل او بيع الحنطة مثلا بمثل حذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقاصد
واخرى باعرا به ومثله خيره وما كان الامر للوجوب والبيع مباح صرفه الوجوب
الى رعايته المماثلة كما في قوله تعالى فربان مقبوض منه حيث صرف الحجاب الى القفد
وصار شرطا للرهن والمماثلة بين الشئين تكون باختبار الصورة والمعنى معا والقدر
يسوي الصورة كما بيناه والجنسية تسوي المعنى فيظهر الفضل الذي هو الرابح ولا
يعتبر العوض لقوله عليه السلام جيدها ورديها سواء تحرم تفرع على كونه العلة
القدر والجس بيع الكلي والوزن يخلص كبيع الحنطة بالحنطة والذهب بالذهب
مثلا متقاصلا لوجود الربا في ذلك او لشيئية ابي باجل لما في ذلك من كونه الفضل
اذ التقدير ولو وصليته بمبرم معلوم خلافا للشافعي فان علة الربا عند الطعم
في المعلومات والشمسية في الاثمان والجنسية شرط العمل العلة عملها حتى لا تعمل العلة
المذكورة عند المحدث وجود الجنسية كالحصن من المكليات والحديد من الموزونات
والطم غير معتبر وحل بيع ذلك متا تلاء مع التقاض او متقاصلا غير معتبر اي
بغير معا وكفنة بحقتين لا تتفاخريان الكيل وما دون نصف صاع فهو في حكم
الحنة لانه لا تقدير للشرع بما دونه واما اذا كان احد البدلين يبلغ حد نصف
الصاع او اكثر والآخر لم يبلغه فلا يجوز كما في العناية وبيعته ببيعتهين وثمره
بثمرتين وحاصله ان ما لا يدخل تحت المعيار وهو الكيل والوزن اما ثقلته
كالحنطة والحنطين والتمر والتمرين واما الكون عددا لبياع بالمعيار الشرعي
كالبيض والبيضتين والجوز والجوزتين يخل البيع متقاصلا لعدم جريان
القدر والمعاير فلا توجد المساواة فلم يميز الفضل وبقي على ما هو الحال
عندنا خلافا للشافعي لوجود علة الحرمة وهي الطعم مع عدم الخالص وهو
المساواة فيجوز لان الاصل يحرمه الحرمة فان وجد الوصفان ابي الكيل والوزن
مع الجس حرم الفضل كفقير بركي فقير بركي منه وحرم النساء ولوم النساء
كفقير بركي بفقير بركي منه اوحدها او كلاهما نسبية لوجود العلة الموجبة للحرمة
اذ الاصل الجواز والحرمة بعاد من يجوز ما لم يثبت فيه دليل الحرمة وان عرما
مبني للمفول اي القدر والجس معا خلافا لابي الفضل والنساء وان وجد احدهما فقط

حل التفاضل كما اذا ابيع بغير حنطة بغير ربيع او بغير ربيع بغير حنطة فان احدث في
العلمة وهو الكيل موجود هناك دون الجزا الاخر وهو الجنية وان يبيع خمسة اذرع
من الثوب العروي بستانة اذرع منه يد ايدحل ايضا لان الجنية موجودة دون
القدر لا النساء اي لا يحل النساء في هاتين الصورتين ولو بالنسابة وذلك لان جزء
العلمة وان كان لا يوجب الحكم لكنه يوجب الشهادة في الربا والشبهة في باب الربا
ملحقة بالحقيقة لكنها ادون من الحقيقة فلا يد من اعتبار الطرفين ففي الناحية
الاولى معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى مرجحا لتلك الشهادة
فلا يحل في غير الشهادة لم تقبل النسبة لما قلنا ان الشهادة ادون من الحقيقة
علي ان الخبر المشهور وهو قوله عليه السلام اذا اختلفت النعمان في بيعه اليك
شتم بعد ان يكون يد ايد يد يد ما قلنا وعند الشافعي ان الجنس بانفراد لا يحرم
النساء كما في شرح الوفاية ثم فزع بقوله فلا يبيع سلم هروي في هروي لوجود
الجنس والنسابة في المسلم فيه ولا مسلم يربي في شتم لوجود القدر مع النساء بشرط
التقنين والتفويض في المجلس في الصنف لقوله عليه السلام الغصة بالغصة بها
وها معناه خذ يد ايد يد والمراد به القبض كمن يها عنه لانها الله وشرط التقنين
فقط في غيره اي في غير عقد الصرف من الرقيات ولا يشترط التفويض في بيع
الطعام بمثل عينا حتى لو باع برابري عينيها وتفرقا قبل القبض جاز عند اخلاقنا
للشافعي وانما قلنا بمثل اذا التفاضل لا يجوز اتفاقا وانما قلنا عينا اذ لو لم يكن
معينا لا يجوز اتفاقا اما عندنا فلعدم الغيبة واما عنده فلعدم القبض
وللشافعي قوله عليه السلام الطعام بالطعام يد ايد ولانه لو لم يقبض
في المجلس يتعاقب فوجده في القبض الاول مزبنة فتتحقق شبهة الربا ولنا
انه مبيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالثوب وهذا لان القابضة المطلوبة
انما هي التمكن من التصرف فيه فينتزح ذلك على التقنين بخلاف الصرف لان
القبض فيه يتحقق به ومعني قوله عليه السلام يد ايد عينا بعين لما رواه
عبادة بن الصامت كذا ونعاقب القبض لا يعتبر تفاوتا في مال عرفا بخلاف
المقدور والاجل وما نص على صيغة المجهول على تختم الربا فيه كيلا فهو كليا
ابدأ كالبر والسعير والتمر والمخ او ان نص على تختمه اي تختم الربا فيه وننا
فهو ون في ابدأ كالذهب والفضة ولو وصليته تفور بخلافه لان التصرف قاطع وهو
اقرب من العرف والاقوى لا يترك بالادني وما لا نص فيه اي في كونه كليا او زنيا حمل
على العرف كغير السنة المذكورة من البراي الغصة لان الشريح اعتبر عادة الناس لقوله
عليه السلام ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقال الشافعي هو مجهول على عادة
اهل الجاهل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ذلك في نصاب الزكاة والكفا
لان الامنة اخففت على خلاف ذلك في البياعات وعن ابي يوسف انه يعتبر الصرف
على خلاف المصوم عليه ايضا لان التصرف على ذلك بمكان العرف وقد تناول حكمه

وقال

رات

وقال المولي سعد بن استشرى من الورا هم عودا وبيع الرقيق وننا على ما هو المتعارف
في من ما تنا يبغي ان يكون مبيعا على هذه الرواية ثم فزع بقوله فلا يجوز بيع البر بالبر
متما تلا وننا لمن البر كليا يغرر لا وننا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب متما تلا كيلا لان
الذهب وننا لا كليا وان تفاوتا ذلك لا احتمال الغنل على ما هو المعيار فيه وجاز بيع
فلسه عين بغير عين معين عند الشافعي خلافا لمحمد ببيع الفلن بغيره متفاضلا محتمل
وجوها الاول ان يكون كلاهما في البيع معين الثاني ان يكون المبيع معين والثالث
غير معين الثالث علس الثاني الرابع ان يكون كل منهما غير معين والكلم فاسد
سوي الوجه الاول له ان الثمنية ثبتت باسقاط الحكم فلا تنبطل باسقاطها
واذا ثبتت الثما لا تنقضي فضا كبيع الدرهم بالدرهم ولها ان الثمنية في حتمها تثبت
باسقاطها اذا لا ولاية للغير عليها وتنبطل باسقاطها واذا اطلت تقين بالتقنين
بخلاف النقود لانها الثمنية خلقه ويجوز بيع الكراباس بالقطن وكذا بالقر كليف ما
كان لا خلافا بينهما جنسا لان التوجه لا ينقض لبيع غير لا او قلنا والكراباس الثياب من
الملحمة والجمع كراباس كما لو باع القطن بقر له فانه يجوز كليف ما كان لا خلافا في جنس وهو
قول محمد وقال ابو يوسف لا يجوز للمنسأ ويا وقول محمد الظهري في الجاهلي وهو الاصح
ولو باع قطنا غير محلول بمحلول جاز اذ اعلم ان الخالص الكثر ما في الاخر والا لا يجوز
ولو باع القطن غير المحلول يجب القطن فلا بد ان يكون الحب الخالص الكثر من الحب الذي
في القطن ويجوز بيع اللحم بالجوان عند الشافعي وعند محمد وهو قول الشافعي لا يجوز
بيع ما يبيع اللحم بجوان جنسه حتى يكون اللحم الكثر ما في الجوان ليكون اللحم بمقابلة
ما فيه والباقي من اللحم بمقابلة السخط كالحلوى والكرش والامع والطحال لانها جنس
واحد وهذا لا يجوز بيع احدها بالآخر مسيئة فكذا متفاضلا كالزيت والزيتون
وهو القياس ولها ان الجوان ليس لحمه بمال ولا يقتنع به انتفاع اللحم وما البته معلقة
بالذكاة فيكون جنسا اخر بخلاف الزيت والزيتون وهو الاستحسان فتد بالحم لانه
لو باع احدهما لثانيه المذبوحتين الغير المسلوختين بالآخر جاز اتفاقا بان يجعل
لحم كل منهما بجلد الاخرى ولو كانتا مسلوختين يجوز اذا تساوى بازننا ولو اشترى
شاة حية بثناة مذبوحة يجوز اتفاقا موضع الخلاف ببيع اللحم من جسد ذلك الجوان
ويجوز بيع الرقيق بالرقيق متما تلا كيلا لا متفاضلا لان اتحاد الاسم والصورة واللعين
وبه ثبتت المجاسسة من كل وجه ولا يعتبر احتمال التفاضل كما في البر بالبر وقبض
ابن الفضل بها اذا كانا مكسوسين والا لا يجوز خلافا للشافعي لعدم الاعتدال في دخول
الكيل لانه مكتسب محتلي جوا وقوله كيلا اخترا عن الزين لان فيه واثنتين وعن
الجزان واشارة اليه في قول الشافعي لا يجوز بيع الرقيق بالسويق اي اجزا حطة
مقلية والرقيق اجزا حطة غير مقلية اصلا اي لا متفاضلا وامنساو باعند
الامام لانه لا يجوز بيع الرقيق بالمقلية ولا ببيع السويق بالحنطة فكذا ببيع اجزاها
لقيام المجاسسة وبيع المقلية بالسويق متساويا جاز لان اتحاد الاسم خلافا لما اي

قال يجوز كيف ما كان لا اختلاف الجنس ولكن يدايد لان القدر يجمعها ويجوز بيع الرطب
بالرطب متما خلافا للشافعي وكذا يجوز بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متما خلا
عند الامام لان الرطب والتمر متجانسان بالذات لا بالصفات فيدخل تحت قوله عليه
السلام التمر بالتمر مثلا بمثل وان لم يتجانس علي نعم المتخالفة يجوز ايضا الرخول تحت
قوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم بعد ان يكون يدايد وكذا
يجوز بيع البرطيا بفتح الراء وسكون الطاء او ميلولا بمثله او باليابس وبيع التمر والزبيب
منقوعين من الانتفاع بمثلها منسا ويا حال من الجميع يعني يجوز بيع البرطيا او
ميلولا بمثله او باليابس وبيع التمر والزبيب منقوعين بمثلها عند الشافعي لان
حال الجميع معتبر وقت العقد فيعتبر التساوي فيه اختلفت الصفة او لم تختلف خلافا
لمحمد في جميع ذلك لانه اعتبر التساوي في الحال والماله وترك ايدوي في اصل الذي
هو تحقق التساوي حال العقد في بيع الرطب بالتمر وكان مع محمد الحديث النبي عليه السلام
انه سيل عن الرطب بالتمر فقال النبي عليه السلام او يبيع اذا اجني قبيل نعم قال اذا
جنني الباني علي القياس ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان غير حبسه متفاضلا نقدا
وكذا اللبن وعن الشافعي انها جنس واحد لا تخاد المقصود فلا يجوز الممتسا ويا
ولنا ان الاصول مختلفة حتى لا يضمن بعضها الي بعض في الزكاة فكذا اجزاؤها وقيد بالزكاة
لان بيعه نسيئة غير جائز بالانتفاء والجاموس مع البقر جنس واحد وكذا المعز مع
الصان والنجع مع العراي فلا يجوز بيع لحم البقر بالجاموس متفاضلا لا تخاد الجنس
بدليل الضم في الزكاة للتكميل فكذا اجزاؤها ما لم يختلف المقصود وكشعر المعز وصف
الصان فانها جنسان فان قلت لم جائز لحم الطير بغيره ببعض متفاضلا
مع انه من جنس واحد ولم يندل بالصفة قلت انما جاز لانه غير مؤنن
عادة فلم يكن مقدرا فلم توجد العلة فخاص به ان الاختلاف باختلاف الاصل
او المقصود او بتول الصفة وفي الفتح ينبغي ان يستثنى من لحوم الطير الرجاء
والاوان لانه يؤزن في عادة اهل مصر لفظه ويجوز بيع خل العنب بخل الرطل نقدا
متفاضلا لانها جنسان متفاضلان كاصلهما وكذا شحم البطن باللية او بالحم
اي يجوز بيعها متفاضلا وان كانت كلها من الصان لانها اجناس مختلفة لا اختلاف
الاسما والصور والمقاصد ويجوز بيع الخبز بالبر او الرقيق او السويق
متفاضلا لعدم التجانس لان الخبز وزين او عروبي والبركلي بالنص ولم يجمعهما
قدر وكذا بيع الخبز بالرقيق او السويق متفاضلا ما ذكرنا من عموم التجانس
فلم توجد علة الربا هذا اذا كانا نقدين واما اذا كان احدهما نسيئة سوا كان
خبزا او بر او رقيقا فيجوز في صورة كون البر نسيئة عند الامام لانه اسلم
موزونا في مكيل يمكن ضبط صفته ومعرفة مقواره قبل بيعه ويجوز في صورة
كون الخبز نسيئة عند اي يوسق لانه اسلم في مؤنن وقيل يفتي به وعن هذا قال
وان وصليته كان احدهما نسيئة يده يفتي بالتقامل وفي الحاي ويجوز بيع اللبن بالخبز

ولا يجوز

ولا يجوز بيع الجيد بالروبي اذا تولى بجنسه مما فيه الربا الممتسا وبالقوله عليه
السلام جيدها وروبيها سواء وكذا يجوز بيع العسر بالتمر لاطلاق التمر علي العسر
ولا يجوز بيع البر بالزبيب او بالسويق او بالخالة مطلقا اي لا ممتسا ويا ولا
متفاضلا لانهما جنس باقية من وجه باعتبار انهما اجزا الخطة ولا يجوز بيع
الزيتون بالزيت والسهم بالشبرج حتى يكون الزيت في صورة بيع الزيتون
به والشبرج في صورة بيع السهم به كثرهما في الزيتون والسهم وغيره اللق
والنشر المرتب وهو ان يرجع الاول للاول والثاني للثاني لتكون الزيادة بالخير
يقع الثالث المثلثة تغل كل شيء بعض اعلم ان البيع لا يجوز في ثلاث صور الاول
ان يعلم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر لتحقيق الفضل من الدهن والنقل الثانية
ان يعلم التساوي ليخلو النقل عن العوض الثالثة ان لا يعلم انه مثله او اكثر
او اقل فلا يبيع عندنا لان الفضل المتوهم كالتحقق احتياطا وعند فرجار لان
الجواز هو الاصل والعسار لوجود الفضل الحالي فما لم يعلم لا يفسد ويجوز البيع
في صورة بالايجاع ان يعلم ان الزيت المنفصل اكثر ليكون بالفضل وكل شيء قد
لنقله قيمة اذ ابيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون الخالص منه اكثر كبيع العيون
بدهنه واللبن بسمنه والتمر بنواه كما في البحر ولا يستقرض الخبز اصلا ولا وزنا
ولا عدد عند الامام للتفاوت الفاحش من حيث الطول والعرض والغلظ
والرقة ومن حيث الجوار والتور وعند اي يوسق استقرضه من ناله مكان
النساوي في الوزن لا عدد للتفاوت في احاده وبه يفتي وبه جزم صاحب
الكنز وعند محمد التقارض يجوز حال كونه عددا وذلك ان الزبيبي ان الفتوى
علي قول محمد وفي الفتح وانا اري قول محمد احسن لكونه ايسر وادق وكما ربا
بين السيد وعبد لانه وما في يده ملكه اطلقه وقيد بعض الفضلاء بما اذا
لم يكن ذين مستغرق لرفقته وكسبه واما اذا كان مستغرقا فيجزي الربا بينهما
اتفاق لعدم الملك عنده للمولي في كسبه كما كانت وعندها لنقل حق الغير
لكن اذا لم يكن ما معه لولاه بان كان مديونا سوا كان الدين له ولاه كما كانت
او لغيره لمولاه كما كانت او لغيره فيتقرر البيع بينهما فيصير الحكم حكم ساير
البيوع ولذا لم يحصل تدبر وفي البحر ولا يبين المتقاضين وتشركي العنان
اذ اتبايعا من مال الشركة وان كان من غيره جري بينهما ولا يبين المسلم والحري
في دار الحرب عند الطرفين خلافا لاي يوسق والشافعي اعتبار بالمستأمن ومن
منهم من يدارها ولهما قوله عليه السلام لا يبيع المسلم والحري في دار الحرب ولا
ما لهم مباح في دارهم فباي طريق اخذه المسلم اخذ ما لمباحا اذا لم يكن عدو
بخلاف المستأمن منهم لان ماله صار موطورا بغيره الا ان قال في التمهيد وغيره
يجوز الربا عند الامام بين المسلم ومن آمن ثمة لعدم العصمة في مال من اسلم
ثمة فصار مال الحري ويجوز للمسلم اخذ مال الحري بوضاه ولها انه ربي جري بين

مسلم من محرم وفيه كلام وهو ان عدم الصحة ممنوع ان التزوي ان الغائب لم يملكوا
ما في يد من اسلم ثمة اذ اظهروا عليهم واخروا ما في يد من اسلم ثمة من اذ اظهروا
فهر الا بالرضا فاخترقا نذير باب **الحقوق والاستحقاق** كانت
محقق مسابيل الحقوق ان تذكر في الفصل المنضبط باوله البيوع الا ان المصم التزم
ترتيب العداية كما التزم صاحب العداية ترتيب الجاه مع الصغير ولان الحقوق
توابع فليق ذكرها بعد ذكر مسابيل الاستحقاق في باب اخذ والمصنف ذكرها في
باب وليك شعري لم تترك اسلوبه والحقوق جمع حق وهو خلاف الباطل وهو
مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذ اوجب وثبت ولهذا يقال لموافق الودار
حقونها ونماه في البحر فليراجع يدخل العلو والكتيف في بيع الودار وان لم يترك
بكل حق هولها وكوه لان الودار اسم لما يدار عليه المهرود من الحايط ويشتمل علي
بيوت ومنازل وصحن غير مستنف والعلو اجزائه فيدخل فيه من غير ذكر
وكذا الكتيق داخل فيما اطلق عليه وان كان خارجا مبنيا علي الظلة لانه بعد
منها عادة وكذا يدخل بغير الماء والاشجار التي في صحنها والبستان الداخل واما
الخارج فان كان اكبر منها او مثلها لا يدخل الا بالشرط وان كان اصغر منها لا يدخل فيه
بعد من الودار عرفا والكتيف المستراح كما في البحر وفي العناية الودار لغة اسم لقطعة
ارض ضربت لها الحدود وميزت عما يجاورها يادارة عليها فبني علي بعضها دون
البعض ليبيع فيها مراقق الصلح للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان وغير
ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الابنية بالما والنراب او بالحياض والقباب
لا تدخل الظلة في بيع الودار الظلة المساباط الذي يكون احوطر فيه علي الودار
والطرق الاخر علي دار اخري او علي المسطوانات في السكة ومغنيها في الودار
المبيعة كما في الفتح وفي البحر وغيره وفي الصحاح الظلة بالضم كهيئة الصفة
وفي المغرب قول الفقه بالظلة الودار يريدون السدة التي تكون فوق الباب فقد
وهم اتهمي لا يذكر كل حق هولها اي للودار او بمراققها اي بذكر مراققها وهي
حقوقها اي بيعها لك بمراققها او بكل حق قليل وكثير هو فيها او منها فحينئذ
تدخل الظلة في بيعها عند الامام وعندهما فتدخل اي الظلة من غير ذكر شيء
مما ذكرنا ان كان مغنيها في الودار لانها من توابع الودار وله ان الظلة تابعة
للدار من حيث ان اقرار احوطر فيها علي بنا الدار وليست تابعة لها من حيث
ان قرار طوعها الاخر علي غير بناها فلا تدخل بل ذكر الحقوق وتدخل بذكرها عملا
بالشبهين ولو كان مبنيا علي الظلة يدخل في بيع الودار بل ذكر الحقوق لانها تعد
من الودار عادة وفي الحائفة ويدخل الباب الاعلى منها اذ اباغ بيتا او دارا لمراققها لان
الباب من مراققها ولا يدخل العلو في شراء منزل لا يذكر كل حق الا ان يقول بكل حق هول
او بمراققها او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان المنزل بين الدار والبيت اذ بنايتي
فيه مراقق السكني بنوعه فصور بان تنقل الدواب فيه فليشبهه بالودار يدخل العلو

فيه

فيه تبعاعه وذكر الحقوق والشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه ولا يدخل العلو في شرايته
وان وصليته ذكر بكل حق وكوه ما لم يصر عليه لان البيت اسم للبيات فيه والعلو مثله
والشيء يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه وفي الثاني ان هذا التفصيل
مبني علي عرف اهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت او
المنزل او الودار والحكام يفتي علي العرف فيعتبر فيه كل اقليم وفي كل عصر وعرف
اهله ولا تدخل الطريق في بيع ماله طريق ولا يدخل السبل في بيع ماله مسيل
ولا يدخل الشرب في بيع ماله شرب الا بذكر كل حق لان هذه الاشياء تابعة
من وجه باعتبار وجودها بدون المبيع فلا يدخل الا بذكر كل حق وفي القسطنطيني
واللام للعهد اي مسيل الماء والمهر في ملك خاص وشرب الارض وما بها وينبغي
ان لا يدخل الشرب اصلا في موضع يتعارف بيع الارض بلا شرب وطريق الودار وعرفه
عرض اليباب الذي هو مداخلها وطوله منه الي الشارع او هو اعم ومن طريق خاص في
ملك انسان وقت البيع فلو سدد الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق الي الشارع
العام والي سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في الحويط لكن في الخلاصة ان الاخوة
لا تدخل الاما ذكر خلاف الطريق النافذة لا تدخل اصلا وان كان له حق المرور كان
قيل الشر لا تدخل هذه الاشياء في الاجارة بدون ذكر كل حق اذ لم ينفذ المهر
يدونها ومثلها في الرهن والصدقة الموقوفة وقال العيني ولا تدخل مسيل ماء الشرب
اذ امان في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه **فصل** في بيان احكام الاستحقاق
البينة حجة متقدمة الي الغير تظهر في كافة الناس لان البينة لا تصير حجة لا بقضا
القاضي وله ولاية عامة فيبتعد قضاؤه في حق كافة كما في النبيين وظاهره ان
معني التقديس انه يكون القضا عليها قضاء علي كافة الناس في كل شيء فبني به بالبينة
فليس كذلك وانما يكون القضا علي كافة في عتق وكوه كما مر تحقيقه والاقرار
حجة قاصرة فلا يتوقف علي القضا والمقر ولاية علي نفسه دون غيره فيقتصر عليه
والتناقض يمنع دعوي الملك لا يمنع التناقض دعوي الحرية والطلاق والنسب
لان القاضي لا يمكنه ان يحكم بالكلام المتناقض اذ احدهما ليس باولي من الاخر مستقلا
غير ان الحرية والطلاق والنسب مبناه علي الحقا فيعذر في التناقض لان النسب
يبنى علي العلوق والطلاق والحرية يغير دبرها الزوج والمولي فيخفي عليهم كما في
النبيين فلو ولدت اممة مبيعة تغريب علي كون البينة حجة متقدمة والاقرار
حجة قاصرة يعني لو اشترى اممة فولدت منه من غير موته وفي الثاني ولدت
لما استبلا دقا مستحق ببينة يبيعها ولدها في كونه مستحقا ومالك لم يره
ان كان في يده اي في يد المشتري وقضي به اي بالولد ايضا وهو الاصح لان محمد اقال
اذ قضى القاضي بالاصل المستحق ولم يكن الزايد او في يده وهو غائب لم تدخل
الزوايد تحت القضا لنعضا لها عن الاصل يوم القضا فعليه ان يقيده بان كانت
في يده اولي وقيل يلغي القضا بالام لانه تبع لها فيدخل في الحكم عليها وان اقر المشتري

بها اي بالامنة الطبيعية لرجل لا يتبعها ولو لها فباخذ المقر له الامنة ولو لها والفرق
 ان البينة تثبت الملك من الاصل والولد كان متصلا بها يومئذ تثبت بها الاستحقاق
 فيها والافترار حجة قاصرة بثبت به الملك في المصلحة ضرورة صحة الحيثية وما
 ثبت بالضرورة بقدر رتبة الضرورة لم يذكر النكول لانه في حكم الافترار ومب
 البحر نقلا عن النهاية انما لا يتبعها الولد في الافترار اذا لم يدعه المقر له اما اذا ادعاه
 كان له ان الظاهر انه له ولخصه صبيحة للولد بل زواجر المبيع كلها على التفصيل
 انتهى لكن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق كما قاله المولي سعد بن وحي الزاوية
 واستحقاق الجارية بعد موت الولد لا يوجب على المشتري شيئا كزواجر المقتوب
 وان قال شخص لا خراي لرجل يطلب شرا عبد اشتريه فاقا عبد لفلان هو
 فاشتره اي الرجل العبد بناء على كلامه فاذا هو حرا اي ظهر انه حر واذا
 هنا للمفاجات فان كان البايع حاضرا او غائبا كان مكانه معلوما لا يضمن
 العبد الا من لوجود من عليه الحق وهو البايع والاي وان لم يكن البايع
 حاضرا او لم يكن مكانه معلوما ضمن اي رجوع المشتري على العبد بالثمن
 عند الطرفين لان المغرب بالعبودية ضمن سلامة نفسه والمشتري اعتمد
 على امره وافتراره انه عبد اذا القول فوالله في الحرية فيجعل ضامنا للثمن
 عند تغرر رجوعه على البايع دفعا للغرر والضرر ورجوع العبد على البايع
 بالثمن اذا حضر له قضا دينا عليه وهو مضطر فيه فلا يكون متبرعا وعند
 اي يوسف ابراهيم المشتري على العبد بشي لان ضمان الثمن بالمعاوضة او
 بالثمن فلم توجد منهما كما قال المشتري او قال انا عبد ولم يزد علي ذلك فانه
 لا رجوع عليه بشي بالاتفاق كما قال في الفتح لكن في الغناينة ما يجالعه فليظن
 كنه وان قال ارضه فانا عبد فانه فاذا هو حر فلا ضمان اصلا سواء كان البايع
 حاضرا او لا وسواء كان مكانه معلوما او غير معلوم لان الرهن لم يشترع معاوضة
 وموجب الضمان هو الغرر في المعاوضات ومن ادعى حقا مجهولا في دار فانكر
 المدعي عليه ذلك مضوم من الحق المجهول على شي كائنه درهم مثلا فاخذه
 المدعي فاستحق بعضها اي بعض الدار فلا رجوع عليه اي المدعي بشي من
 البذل لجواز ان يكون دعواه فيما بقي وان قل في ادم في بده شي لم يرجع ولو
 استحق كلها اي كل الدار التي ادعاه رد المدعي كل العوض للثمن بانه اخذ
 بما لا يملكه من بده ومنه اي من المذكور صحة الصلح عن المجهول على معلوم
 ومنه ايضا عدم اشتراط صحة الدعوي لصحة الصلح ومن المني استغنى
 مما تقدم من الحكم شيان احدهما ان الصلح عن المجهول جائز لانه لا يقضي اليه
 المنازعة الثاني ان صحة الصلح لا يتوقف على صحة الدعوي لصحته هو دعواه
 حتى لو ثبت لم تقبل الا ان ادعى اقرار المدعي عليه قيد بالمجهول لانه ادعى قدرا
 معلوما كدعواه لم يرجع ما دام في بده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجح حساب

ما استحق

ما استحق والمصنف اقتصر بالاولي فقد خسر تدبير ولو كان المدعي ادعى كلها اي
 كل الدار مضوم على شي كائنه مثلا ثم استحق شي منها رد اي المدعي صحة ما استحق
 ولو كان المستحق بعضا من الدار لان الصلح على ما يوقع عن كل الدار فاذا استحق
 منها شي فبين انه المدعي لا يملك ذلك فهو يحاسبه من العوض كما في اكثر المقتررات
 فعلى هذا ان الواو في ولو زائدة لان المعنى لو كان المدعي ادعى كلها فصوله على
 التي ثم استحق الكل رد المدعي حصته ما يستحق وليس كذلك بل يرجع كل
 العوض كما مر انفا بل المراد هنا رد المدعي حصته ما يستحق ولو كان المستحق
 بعضا تدبر ثم ذكر احكام العوضي بلا فصل فقال ولكن باع مقنوني هو نسبة
 الي العوض لجمع الفضل اي الزيادة وفي المغرب وفزع غلب جمعة على ما اخبر
 فيه قيل مقنوني بلا فصل ثم قيل لم يستقبل بها لا يضمنه مقنوني وهو في اصطلاح
 الفقهاء من ليس يوكيل وفتح الفاظها كما في البيع ملكه مقنوني باع ان يضمنه
 خير مو من خبره لمن وله اي المالك ان يجيزه يعني ينفق بيعه موقوف على
 اجازة المالك بالشرائط الاربع كما في البيع وبينها بقوله بشرط بقاء العاقبة
 اي وله ان يجيزه ان شاء بشرط بقاء البايع والمشتري اما بشرط بقاء البايع
 فلا حقوق العقد لم يلزم منه حال حياته فلا يلزم بعد وفاته واما بقاء المشتري
 فلا ان الثمن لم يلزم منه في حال فاقب لزمه بعد وفاته وبشرط بقاء المقنوني عليه
 اي المبيع والمراد يكون المبيع قايما ان لا يكون متغيرا بحيث بعد شيئا اخر لان
 الملك لم ينتقل اليه بالعقد فلا ينتقل بعد هلاكه وفي البيع ولو لم يعلم حال المبيع
 وقت الاجازة من بقاءه وعدمه جاز البايع في قول اي يوسف اول وهو قول
 محمد لان الاصل بقاءه ثم رجع وقال لا يبيع ما لم يعلم بقاءه وبشرط بقاء المالك
 الا ولانه بموته يبطل العقد الموقوف فبعد ذلك لا يفيد اجازة الوارث وانما
 جاز بيع المقنوني عند ثلث ان ركن النضر صدر من اهله مضافا الي محله ولا
 ضرر في انعقاده موقوف فانه ينفق وليس فيه ضرر على المالك لانه محبر فاذا
 راي المصلحة فيه لغوه والافسحه يملك له فيه منفعة حيث يسقط عنه
 مونة طلب المشتري وفرا الثمن ويسقط رجوع حقوق العقد اليه فتثبت
 للمقنوني القدرة الشرعية اجترار هذه المفاضة على ان المذن له كايته دالة
 لان كل ما قل يرضى ينصرف بحصل له به النفع خلافا للشافعي ومعه نضر فانت
 المقنوني بالملكية كلها وقيد المص بالاول مستندرك لما يملك تحتة نفع ولو ا
 بشرط بقاء الثمن ان كان الثمن عرضا لان العرض يتغير بالتغيرين فصار المبيع
 يتغير بقاءه ويحد اي فهم ان الثمن ان كان دينا يجتنب الي اربعة اشياء وان كان
 عرضا يجتنب الي خمسة اشياء فلا وجه بالحصر الي اربعة كما قيل تدبر واذا اجاز
 المالك عند قبلم الحصة المذكورة جاز البايع قال الثمن العرض ملك المقنوني اي
 ان كان الثمن عرضا كان مملوكا للمقنوني واجازة الملك اجازة نقد لا اجازة عقد

لانه لما كان العرض متغيرا كان شراءه من وجه والشراء لا يتوقف بل يتوقف على المباشرة
ان وجد فغدا وقبله ملكا له وبإجازة المالك لا يتوقف اليه بل تأخيره اجازته في
التفدي في العقد وعليه اي يجب على العضوي مثل المبيع لو كان مثليا والافتقار
لانه صار البذل له صا ومشتريا لنفسه بما لا الغير مستقر ضاله في ضمن السراء
فيجب عليه رده كما قضى دينه بما لا الغير واستقر اضطر غير المثالي جاز ضمنا وان لم يجز
تقصد او غير العرض يعني ان كان الثمن في بيع العضوي دينه غير عرض كالوراثه
والدناير والعلوم والكلي والورثي بغير عيها فاجاز المالك البيع حال بقائه جاز
البيع والتمن ملك للمجهز امانة في يده العضوي بمنزلة الوكيل لا يضمن بالهلاك
في يده سواء هلك بعد الاجازة او قبله لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة
وللعضوي ان يفسخ قبل اجازة المالك دفعا للحقوق عن نفسه لان حقوق البيع
يرجع اليه بخلاف العضوي في النكاح حيث لا يكون الفسخ له قبل الاجازة لا يرجع
اليه وصح اعتناق المشتري اسم مفعول او فاعل صلته من الغاصب اذ اجيز البيع
يعني لو غصب عبد ابناءه ثم اعتقه المشتري من الغاصب ثم اجاز المولي البيع
صح العقد استخسانا عن المشتري عند الشيعيين خلافا للمجهد وزفر وهو رواية
عن ابي يوسف وهو القياس لانه عتق بدو المملك وجه الاستخسان ان الملك يثبت
موقوفه تصرف مطلق موضوع لا فائدة للملك ولا ضرر فيه فيتوقف الاعتناق مرتبا
عليه ويتوقف بفاذه ولا يصح بيعه اي بيع المشتري من الغاصب غير اجازة المقتوب
منه البيع الاول لان الاجازة يثبت للبائع ملك بات فاذا اطرا على ملك موقوف
ابطله لاستحالة الملك البات والمملك الموقوف في محل واحد ولو قطعت يده اي يد
العبد الذي باعه العضوي عند المشتري فاجيز اي اجاز المالك البيع فارسته اي ارش
يد العبد له اي لمشتريه لان الملك ثبت له من وقت الشراقتين ان القطع
ورده على ملكه وعلى هذا كل ما جردت من البيع كالسب والولد والعرق قبل
الاجازة يكون للمشتري وكذا الحكم في ارش جميع جراحاته فذكر اليرضال
وهو لا يخص كما لا يخفى وفيه سوال جوابه في الملح فليطالع ويتصدق المشتري
بما زاد من ارش اليد على نصف ثمنه اي ثمن العبد وجوبا لان فيه شبهة عدم
الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وارش اليد الواحد في الحر نصف
الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل فيها هو كان بمقابله ثمن فما زاد
على نصف الثمن لشبهة عدم الملك فيتصدق به وجوبا فاورد وجوب التصديق
بالزائد كما هو ظاهر ما في الفتح وقيدهما زاد لا يتصدق بالكل وان كان فيه شبهة
عدم الملك لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد وورد في الكافي فقال ان لم يكن
مقبوضا فبما زاد ربح ما لم يضمن وان كان مقبوضا فبغير شبهة عدم الملك
كما في البر من اشترى عبدا من غير سيده ثم اقام المشتري البيعة بعد البيع
عليه البائع انما او قبل البيع باي ابيع بغير امر موله او علي المولي انه اقترع عدم

امر البيع على اقتراد البائع العضوي او السيد بعدم الامر واراد رده اي لعده لا
تقبل بيئته لبطان دعواه بالتناقص اذ اقترادها على العقد اعترا في منها
بمحمته ونفاذه لان الظاهر من حال المسلم العاقل مباشرة العقد الصحيح النافذ
والبيعة لا تقتضي الاعلى دعوى صحيحة فاذا اطلت الدعوى لا تقبل كما لو اقام البائع
البيعة انه باع بلا امر او برهن عليه اقتراد المشتري بذلك فانها لا تقبل ولو اقر
البائع العضوي بذلك اي بعدم ام وبالعبد عند القاضي فله اي للمشتري الرد ان
لم يلب المشتري بذلك لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة للمشتري ان
يساعده فينقضان فينقض في حقها وهو المراد ببطان البيع في عبارته لا في حق رب
العبد ان كثر بها وادعي انه كان امره فاذا لم ينفسخ في حقه يطالب البائع بالثمن
عندهما لا فصوله وليس له مطالبة المشتري لبرائه بالفارق وعند ابي يوسف
انه يطالبه فاذا ادعي رجع به على البائع بناء على ابراء الوكيل وتماسه في البيع
فليراجع ولو اشترى دارا من عضوي وادخلها المشتري في بنايه فلا ضمان على العضوي
عند الامام وهو قول ابي يوسف اخرا خلافا للمجهد وهو قول ابي يوسف او لا وفي البحر
يعني اذ اقتر البائع بالعقب واكثر المشتري لان اقراره لا يصدق عليه المشتري
ولا بد من اقامة البيعة لا اليه فلو البائع لان الغاصب لا يجوز بيعه فعليه هذا يعلم
ان قوله وادخلها المشتري في بنايه اتفاق وانما ذكره ليعلم حكم غيره بالاولي واراد
بالدار العرصة بقرينة ادخلها في بنايه **باب** السل لما كان من انواع
البيع ولكن شرط فيه القبض كالصرف اخرها وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف
قبضها وفي السلم قبض اخرها فهو بمنزلة المعرد من المركب وهو في اللغة عبارة عن
نوع بيع يجعل فيه الثمن قبل في اصطلاح الفقهاء هو اخذ عاجل باجل تحريفي وفي البحر
تقل عن الفتح ليس يصح لمصدق على البيع بثمن موجد وعوفه او ابيع اجل بعاجل
والظاهر ان قولهم اخذ عاجل باجل تحريفي من النسخ الجهلة فاستمر النقل على هذا
التعريف انتهى وعن هذا قال هو بيع اجل بعاجل لكن يجوز ان يقال المراد اخذ ثمن عاجل
باجل بقرينة المعنى اللغوي اذ الاصل عدم التعريف الا ان يثبت بدليل كما قاله بعض
الفضلاء وفي الدرر وهو مشروع بالكتاب وهو قوله تعالى اذا ائتمتم بين الامة
عاجلها فتم السلم والبيع بثمن موجد وتاجيله بعد الحلول والسنة وهي قوله عليه
السلام من اسلم منك فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والاجماع
وبما ياه القياس لانه بيع معدوم لكنه ترك لما ذكره ولم يستدل بما روي انه عليه
السلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورضي السلم لان محمد بن الغفر الخنفي
قال في حواشي الهداية هذا اللفظ هكذا لم يروى من احد من الصحابة في كتب الحديث
وكانه من كلام واحده من الفقهاء انتهى ويصح السلم فيما يمكن ضبط صفته اي جودته
ورداوته ونحو ذلك ومعرفة قدره اي مقداره اعم من الكيل والوزن والذرع لانه لا يفتقر
الي المنازعة وفي البحر السلم في الغب الفلاني في وقت كونه حيا لا يبيع السلم في القحاح

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما لا يبيح من اللحم
وهو ما لا يبيح من اللحم من غير ما لا يبيح من اللحم
وهو ما لا يبيح من اللحم من غير ما لا يبيح من اللحم

الثاني قبل الادراك يبيح لانه يبيح في غير ما لا يبيح من اللحم
قدرة لا يبيح السلم فيه لانه يبيح في غير ما لا يبيح من اللحم
مسائل السلم كما في الفرائد لكن لما كان المصنف شرع في تبين الفصائل بالقاء
فالاولي ان تكون تفصيلية تدبر في المكمل كالبر والشعير والموزون كالغسل
والزيت سوي التقديرات الدراهم والدينانير لهما موزونة ولكنهما غير متبينين
فلا يجوز السلم بينهما ويصح في العودي المتقارب وهو ما لا يتفاوت احاده كالجوز
والبيض عودا وكبلا لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت
يهدر عرفا ولا خلاف في جواز عودا وانما الخلاف فيه كبلان فعودا يجوز ومنعه زفر
كبلا ومنعه عودا ايضا للتفاوت وانما جاز كبلا عندنا لوجود الضبط فيه فغير
بالتقارب ومنه الكثيري والمشمش والنبث لان العودي المتفاوت لا يجوز السلم
فيه وما تفاوت ما لينة متفاوت كالبطيخ والفزع والرمان والسفجل وغيرهما
فلا يجوز السلم في شي منها عودا للتفاوت الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العود كطول
وغلط وغير ذلك كما في البحر وغيره لكن في شرح الجمع وذكر في المختلف يجوز السلم
في الجوز والبيض عودا وكبلا ووزنا وقال زفر يجوز كبلا ووزنا ولذا ذكر في المبسوط
وفي فتاوي الفسطاط اجمعوا على ان السلم يجوز في الجوز كبلا وفي البيض ووزنا
انتهى فعلي هذا يظهر مخالفة ما في البحر وغيره من انه منعه زفر كبلا تدوير وكذا
الفلوس ابي يبيح السلم فيها عودا لان الثمنية فيها ليست خلقية وانما الجواز فيها
بالاصلاح فلما قدرين ابطالها خلافا لمحمد لانها اتمان وفي البحر وظاهر الرواية
عن الكل اذا بطلت تخلفها لا يخرج عن افعال الوزن للعرف الا ان يهرده اهل
العرف كما هو في ديارنا وقد كانت قبل هذه الاعصار عديدة في ديارنا ايضا انتهى
فعلي هذا يكون اختيار المصنف غير الظاهر فلهذا قال خلافا لمحمد لكن الاول ان
يقول وعن محمد تدبر في اللبن بفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب العتيق وشرط
في الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه اللبن والاجز بضم الجيم وتشديد الراء مع
المدهو اللبن اذا طبخ اذا سمي ملبن بكسر الميم وفتح الباء قالهما معلوم لان
التفاوت ح يكون اقل ويصح السلم في الموزون كالثوب ان يبين طول له وعرضه
ورفعته اي غلظه ورفقه وفي المطبخ وصفته اي من قطن او كتان او مركب
منهما وهو الملمح او حرير وكذا ذلك وصفته كعمل الشام او الروم لانه يصير
معلوما بذكر هذه الاشياء فلا يوردي الي النزاع قيل هذا اذا كان غير الحرير
اذا لو كان حريرا لم يدا بديان من بيان وزنه ويصح في السمك المليح اي القديد
بالمليح ووزنا ونوعا معلومين لانه لا ينقطع وهو معلوم يمكن ضبطه بديان
قدره بالوزن وبيان نوعه وكذا الطري في حينه فقط اي يبيح في سمك طري حين
بوجوده غير مفيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا
وزنا ونوعا ولا يجوز السلم فيهما اي المليح والطري عودا للتفاوت احاده بالكبر

والصفر

والصفر وعن الامام اذا سمك لا يبيح لانه يبيح في غير ما لا يبيح من اللحم
والصفر من الذهب اذا سمك الصغار يجوز السلم فيه كبلا ووزنا وفي الكبار روايتان
ولفرق بين الطري والمليح ويصح السلم في الحيوان طائرا او غيره لتفاوت احاده خلافا
لشافعي اذ عنده يجوز اذا كان موصوفا لمكان الضبط بموزنة النوع واللون والوصف
والسن والطرفه كالرود والاربع ولا يخلو عودا لكون التفاوت في الصفر والكبر
وعند مالك يجوز في الروس والحلود عودا للتفاوت وفي العناية ولا يتوهم انه يجوز وزنا
لغيره عودا لان معناه انه عودي بحيث لم يجز عودا لم يجز وزنا بالطريق الاولي لانه لا يكون
عودا وفي الذخيرة ان بين الحلود من با معلوما يجوز لا تتفاوت المنازعة ويصح في الحلبة
حزما ولا الرطبة جزا لان هذا مجهول لا يعرف طول له وغلظه حتى اذا عرفت ذلك بان
بين الحلبة الذي يشده الحطب والرطبة وبين طول له وضبطه ذلك بحيث لا يوردي
الي النزاع جاز ولو قدر الوزن في الكلام صح ما في الفتاوى ويصح في الجوهر والخز بالتي يذ
الذي يتكلم لتفاوت احاده الاصغار واللؤلؤ لو كانت تباع وزنا فيجوز السلم فيها
وزنا لان الصغار انما يعلم به ولا يبيح في اللحم طريا عند الامام وقال يبيح اذا وصف
موضع معلوم منه بصفة معلومة وفي البحر وقال يجوز اذا بين جنسه ونوعه
ونسبه وموضعه وصفته وقدره لانه موزون مضبوط الوصف كالبقرة والشحم
بخلاف لحم الطيور فانه لا يقدر على وصف موضع منه وله ان يختلف باختلاف كبر
القطم وصغره فيوردي الي المنازعة وفي منزه العظم روايتان والا يصح عوده ولذا
اطلقه في الكتاب وفي الحقايق والعيون الفتوى علي قولها وهذا علي الاصح من
ثبوت الخلاف بينهم وقد قيل لا خلاف في منع الامام فيما اذا اطلق السلم في اللحم وقولها
فيما اذا بينا واذا حكم الحاكم بجوازه مع اتفاقا ولا يجوز السلم بكيل او ذراع معين
لا يوردي قدره اي قدر ذلك الصاع او الذراع لاحتمال الضياع فيقع النزاع بخلاف
البيع به حاله لا يقدر قدره لانها لو كانت معلومي المقدار جاز ولا يجوز
في طعام قربة او تمر مخلطة معينة اذ ربما نفرصها افة فلا يمكن التسليم فيدبرية
لانه لو سلم في طعام ولا يبيح بوزن وصول الحقة لطعام كل الولاية ناديه
وهذا اذا نسب الي قربة ليوردي من طعامها واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام
قال السلام جاز كما في شرح الجمع ولا يجوز فيما لا يبيح في السواق والبيوت من حين العقد
الي حين المحل بكسر الحاء المهملة مصدر قولهم حل الدين الي حين حلول المحل لو كان
منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او بالقسا ومنقطعا فيما بين ذلك لا يجوز
لقوله عليه السلام لا تسلفوا في الاثمار حتي يبيعوا صلاحها واحتمال موت المسلم
اليه بعد العقد قيل ان يبلغ المحل اذ يحل الاجل ويلزم التسليم والاحتمال في هذا
العقد ملحق بالحقيقة خلافا لشافعي اذ عنده يجوز ان وجد وقت الحول فلا يلزم
الاستمرار وشرطه اي شرط جواز السلم تسعة اشياء ذكر المصنف منها ثمانية الاول بيان
الجنب كبر او شعير والثاني بيان النوع كسقية بعم السين وتشديد الباء اي مستقيمة

ج

وهي تنسقي سيجاً أو خمسة بفتح الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة وهي تنسقي
بالمطر نسبة إلى الخمس لأنها مخرجة الخط من الماء بالنسبة إلى السبع عالمياً والثالث
بيان الصفة كجيد أو ردي والرابع بيان القدر نحو كذا رطلاً أو كيلاً بما لا يتغير
ولا يفسد فلا يجعل مثل الزنبيل كيلاً لا ختم الزيادة والنقصان ويجعل مثل
قربة الماء كيلاً عند أبي يوسف للتعامل والخامس بيان أجل معلوم إذا السلام
لا يجوز الموجه عندنا وعند الشافعي أجل ليس بشرط لأنه عليه السلام
رحمهم مطلقاً ولنا قوله عليه السلام في آخر الحديث إلى أجل معلوم لأنه
شرع رخصة للعقار فلا بد من مدة ليفقد على التمهيل والتميم والإبصار
والقسيم وأقله أي أقل الأجل في السلام شهر في الأصح روي ذلك عن محمد وعليه
الفتوي لأن ما دونه عاجل والشهر وما فوقه أجل بدليل مسيلة إلى من خلق ليقضي
دينه عاجلاً فقصاه قبل تمام الشهر بر وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام
وقيل أكثر من نصف يوم وقيل الصدر الشهيد والصحيح ما رواه الكرخي
أنه مقدور بما يمكن فيه تحصيل العلم فيه وفي الفتح وهو جدير أن لا يصح لأنه لا ضابط
بتحقق فيه وكذا من رواية أخرى عن الكرخي أنه ينظر إلى مقدار السلم فيه وإلى
عرف الناس في تأجيله مثله كل هذا تنفتح فيه المنازعات بخلاف المقدار المعين
من الزمان انتهى وفي البحر هو جدير أن يصح ويعول عليه فقط لأن من الشيا ما لا
يمكن تحصيله في شهر فيؤدي إلى التقدير به إلى عدم حصول المقصود في الأجل
وهو القدر على تحصيله انتهى هذا مسلم إن كان التقدير مخصوصاً بالشهر
لأن الزيادة فليس كذلك لأن ما نحن فيه أقل بيان الأجل لا أكثره حتى يرد عليه
قوله أن من الشيا ما لا يمكن تحصيله أي أجراً لأنه إن حصل في الشهر منها وإن لم
يحصل فيه وانفتحاً على زيادة عليه جازيلاً مانع تدبر والسادس بيان قدر
رأس المال إن كان كلياً أو زائداً أو معدولاً أي وشروطه بيان قدر رأس المال
إن كان العقد يتعلق على مقداره وإن كان مشاراً إليه عند الإمام فلا يجوز
في جنس بل ببيان رأس مال كل منهما يعني إذا أسلم مائة درهم في براوكر
شعير ولم يبين رأس مال كل منهما لا يصح عنده لأن إعلام قدر رأس المال شرط
فتقسم المائة على البر والشعير باعتبار القيمة وهي تعرف بالظن فتكون مجهولة
حتى لو كان من جنس واحد يصح لأن رأس المال يتقسم على ما علي السؤال ولا يجوز
السلام بتقديرين ببيان حصص كل منهما من المسلم فيه كما في الوقاية يعني إذا أسلم
أسلم عشرة دراهم وعشرة دنانير في عشرة أفقرة برلم يجوز عنده لأن الدراهم
والدنانير المذكورة إذا لم تعلم وزن كل واحد منهما دون الآخر حيث يلزم بطلان العقد في
فيه وكذا إذا علم وزن كل واحد منهما دون الآخر حيث يلزم بطلان العقد في
في صحة ما لم يعلم ويطلب في حصص الآخر للجهالة وتكون الصفة واحدة وعرض
بأن هذا المنصور إنما يستقيم على عبارة الهداية وغيرها حيث قالوا أو أسلم

جنس

جنس ولم يبين مقدار واحد منهما فعلى هذا يكون غير المبيع رأس المال وأما في عبارة
الوقاية فتكون الظاهر أي غير المبيع هو حصص رأس المال من المسلم فيه وبينهما مخالفة
ظاهرة انتهى وأجاب بعض الفضلاء والحق أنه لا مخالفة لأن بيان الحصص من المسلم
فيه بيان رأس المال كما لا يخفى تأمل والسابع بيان مكان أبقائه أي أبقاها المسلم فيه
أن كان له حمل بفتح الحاء وموثة كالحنطة وقيل ما لا يحمل إلى مجلس القضاء مما لا يحمل
ما لم يكن رفعه بيد واحدة هذا عند الإمام وعندهما لا يشترط معرفة قدر رأس المال
أن كان معيناً له ما روي عن مالك بالاشارة كما في الثمن والأجرة وله أن جهالة قدر
رأس المال قد يغني عن الجهالة المسلم فيه بأن يتفق بعضه ثم يجد الباقي بحسب ما
يتروك ولا يتفق له الاستبدال في مجلس العقد فيفسخ العقد في الردود ويستحب
في غيره ولم يذكر في قدره فيغني عن الجهالة المسلم فيه فيجب التخيير عن مثله والمقوم
في هذا العقد كما لم يتحقق لشرعه مع المناقبة في البحر والأول أن يعمل بالإمام بأنه
رأس المال بقدر علي المسلم فيه فيحتاج إلى رد رأس المال فيجب أن يكون معلوماً
وأما ما ذكره فيندفع بما قدمناه من أن لا تنقش شرط بخلاف ما إذا كان رأس المال
ثوباً لأن الذرع وصف فيه لا يتعلق بالعقد على مقداره ولا يشترط بيان مكان الأبقاء
ويوجب في مكان عقده عند المان التسلیم وجب بالعقد فتبين مكانه له وإنه
لا يبرأ منه مكان آخر فيه فيصير نظير أول أوقات المكان في الأول امر وصار كالعقار
والعصب وللإمام أن التسلیم غير واجب في الحال فلا يتغير بخلاف الفقهاء من هو
والعصب وإذا لم يتبين فالجهالة فيه تغني عن المنازعة لأن قيمة الشيا تختلف
باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار جهالة الصفة وعن هذا قال من قال من
المشايخ أن الاختلاف فيه عنده بوجوب التخيير كما في الصفة وقيل على عكسه لأن
تعيين المكان فضيلة العقد عنده كما في الهداية ومثله أي مثل المسلم فيه في الخلاف
في اشتراط تعيين مكان الأبقاء الثمن الموجه الذي له مائة كما إذا باع ثوباً بمدر
حنطة موجهة فإنه يشترط بيان مكان أبقائها الحنطة عنده في الصحيح وعندهما يتبين
للأبقاء مكان في الثمن وقيل لا يشترط في الكل والأجرة كما لو استأجر داراً أو دابة
بحد بمكيل أو موزون موصوف بالزمنة فإنه يشترط بيان مكان الأبقاء عنده
خلافاً لها ويتبين في إجارة الوار موضع الدار للأبقاء وموضع تسليم الرابة في
إجارة الدابة والقسمة بأن اقتسام داراً وجعلها مع نصيب أحدهما شياً له حمل
وموثة فعنده لا يشترط بيان مكان الأبقاء وعندهما يتبين مكان العقد وما لا يحمل
له لا موثة كالمسك والكافور وكهوها يوفيه حيث شاء في الأصح اتفاقاً قال صاحب
الهداية وما لم يكن له حمل وموثة لا يحتاج فيه إلى بيان الأبقاء بالإجماع لأنه
لا يختلف قيمته ويوجب في المكان الذي أسلم فيه وهذه رواية الجامع الصغير
في السبع وذكر في الإجازة يوفيه في أي مكان شاء وهو الأصح لأن الأماكن كلها
سواء وجوب في الحال ولو عين مكاناً قيل لا يتغير لأنه لا يفيد وقيل يتغير لأنه لا يفيد

سقوط خطه الطريق التي فعله هذا قول المص في الاصح احتراز عن رواية الجامع
الصغير وقوله اتفاقا فيد لعمري الاحتياج الي بيان اللفظ وبعبارة اذ لم يكن
له حمل وموت فلا وجه لما قيل من ان قوله المص يوجب حيث شاء في الاصح
وان ذكر بعضهم انه مختلف فيه وليس الامر كذلك بل هو بغير شك اذ امكن
الايضا في موضع العقد اذ لو كان العقد في جهة البيع او قلة الجبال يوجب
في اقرب الماكن من مكان العقد وفي التنوير اليقيني مودعة فكل
محلها سواء في اللفظ حتى لو اوفاه في محلة منها بري وانما هي فبعض
راس المال ولو غير نقد بالتخلية قبل التفرق الواقفين بالبدن لان السلم
اخذ اجل يعاجله وذلك بالقبض قبل الافتراق فلا يضر القبض بعد مشيها
فرضها او اكثر او يومها والافتراق يتوارى احدى عن عين صاحبه
حتى لو ادخل رب السلم بدينه لاجل الدراهم ولم يبق عن عين صاحبه
لا يكون افتراقا شرط بقاءه اي بقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاده
فبعضه صحيحا بدونه ثم يفسد بالافتراق بلا قبض فلو ابي المسلم اليه
من قبضه في المجلس اجبر عليه وفيه اشارة الي ان شرط الخيار مفسد
للمسلم لانه يمنع تمام القبض والشرط التاسع الذي لم يذكره المص هو
القدرة على تحصيل السلم فيه وزاد صاحب البحر شتما اخر فليطالع
فلو تفرع علي قوله وقبض راس المال سلم رجل الي اخر ما ية تقرا
وما ية دين علي المسلم اليه في كرم بطل السلم في حصة الدين فقط
سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك ما في درهم في كرم خبطة ثم
جعل ما ية من راس المال قضا ما بالدين او مقبدا بان اسلمت اليك
في ما ية دين لي عليك وسواء اضيف الي دراهم بعينها او لا وذلك لغفران
القبض وانما قال دين علي المسلم اليه لانه لو كان الدين علي الجاني
فهو غير صحيح في حق الكرم حتى لو نقد الكرم من ماله في المجلس لم يتقلب
جائز الخلاف ما اذا كان الدين علي المسلم اليه فانه بالتفرد في المجلس
يتقلب الي الجواز وعند فخر السلم باطل في الكرم لربان الفساد ولا يجوز
التصرف في راس المال والمسلم فيه قبل قبضه اي قبل قبض المسلم اليه
راس المال وقبل قبض رب السلم فيه بشركة وتولية لان المسلم فيه
بيع والنقص فيه قبل القبض لا يجوز ولو راس المال شبه بالمبيع
فلا يجوز التصرف قبل القبض ففي التولية مملوكة بعوض وفي الشركة
مملوكة بعوض فلا يجوز وصورة الشركة فيه ان يقول رب السلم اخذ
اعطني نصف راس المال ليكون نصف المسلم فيه لك وصورة التولية ان يقول
اعطني مثل ما اعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك وانما خصها بالذكر
لانها الشروعا من غيرها ولا يجوز لرب السلم شراء شي من المسلم اليه

اي قبل تفرق

براس

براس المال بعد التقابل في عقد السلم الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم
الاتفاق استخسا قال قوله عليه السلام لا تأخذوا الا السلم او راس مالك اي لا تأخذ
المال اسلمت فيه حال قيام العقد او راس مالك بعد الانقضاء فنزل القياس
على وجه لان النبي عليه السلام جعل حق رب السلم اخذ المسلم فيه قبل الاتفاق
واخذ راس المال بعده ثم لا يجوز الاستبدال قبل الاتفاق بالمسلم فيه لئلا
يصير قابضا حق غيره فكذا ايوها براس المال وعند فخر وهو قول الايمية
الثلاثة يجوز استبدال رب السلم بشي من المسلم اليه قياسا باعتبار راس
الدين ولو اشترى المسلم اليه كرا او امر رب السلم بقبضه اي بقبض الكرا
الذي اشتراه ولم يقبضه من البايع قضاء اي لاجل القضاء عليه من الكرا المسلم
فيه لم يصح لانه اخذت صفتان السلم وهذا الشرا فلا بد ان يجري فيه
الكيلان ولو امر مقررصة بذلك صح يعني لو كان الكرا قرضا سلميا فاشترى
المشتري كرا من غيره وامر المقررصة بقبضه قضاء لحقه فانه يصح وان لم يعد
الكيل لان القرض اعادة وكان المقبوض عين حقه تقديرا فلم يكن استبدال
وكذا لو امر المسلم رب سلمه بقبضه بقبض الكرا منه له اي لاجل المسلم
اليه ثم انما له لنفسه صح لا اجتماع الكيلين ولو اختلف المسلم اليه في طرف
رب السلم بامر اي بامر رب السلم وهو في الحال انه غائب لا يكون قبضه لان
في السلم لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه في الدين في العين قاصره
لم يها دف ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استفاضة من رب السلم قيد
بغيره لانه لو كان حاضرا وكاله المسلم اليه بخصه وخلي بدينه وبين الطعام
يصير قابضا لان التولية تسليم ولو اختلف البايع كذلك يعني لو اشترى من اخر
طعاما ودفع المشتري الي البايع ظرا وامره ان يلبسه ويجعله في الكرم ففعل
البايع والمشتري غائب كان قابضا لانه كان مالكا للعين بالشرا فامر صادف
ملكه فيكون قابضا بوضعه في ظرفه وكان البايع وكيله في امساك الظرف
فجعل في يد المشتري حكما لان التولية في القبض كما لو كان بخلاف ما لو اختلف البايع
في ظرف نفسه لان المشتري صار مستغبرا لظرفه ولم يقبضه فلم يصح العارية لانها
تبرع فلا يتم بلا قبض ولا يصير الواقع فيه واقفا في يدي المشتري او اختلفا له
في ناحية بدينه اي بين البايع لان البين ونواحيه في يده فلم يصير المشتري
قابضا ولو اختلفا العين والدين في ظرف المشتري بان اشترى رجل من اخر
كرا بعقد السلم وكرا معينا بالمبيع عند حلول اجل السلم ثم امر المشتري البايع
بان يجعل الكرا من طرف المشتري ان بداء البايع هو المسلم اليه بالعين كما
المشتري هو رب السلم قابضا لهما اما في العين فالصحة الامر فيه واما في الدين
فلا نقض له ملك المشتري لانه استقرض حنطة وامره ان يزرعها في ارضه ولم يزرع
الي صابغ كائنا وامره ان يزرع من عنده نصف دينارا وان يزرع البايع بالدين فلا

يكون قابضا لها عند الامام واما في الدين فله عدم صحة الامر فيه واما في العين
 فلا فله خلط بملكه قبل التسليم فصارت مستهلكا عنده فينتقض البيع مع ان الخلط
 غير مريض به من جهة الامر لجواز ان يكون مراده باليد اية بالعين فلا يتحقق
 وضاه حتى يكون شريكا له وعندها صح قبض العين فان شاء رضى بالتسليم
 في المجهول وان شاء فسبح البيع لان الخلط ليس باستهلاك عندهما كما في
 الهداية وخصه قاضي خان بقوله محمد اما عند ابي يوسف اذا بدا الدين يصير
 قابضا لها كما لو بدا بالعين ضرورة انفصاله بملكه في الصور بين اذ الخلط
 ليس باستهلاك وقال محمد يصير قابضا للعين دون الدين فيشتري كان فيه ولم يبرأ
 عن الدين وكذا لو استقرت رجل ودفع اليه عزابه كليله فيها ففعل وهو
 غائب لم يكن قابضا كما في المتع ومن اسلم امه في كرم من بر مثلا ابي جعل امه راس
 المال في اشتراك بعقد السلم وقيضت الامه اي قبضها المسلم اليه ثم تقابل
 عقد السلم فانت ابي ثم ماتت الامه في يد المسلم اليه قبل ردها اي الامه الي رب
 السلم يعني التقابل علي حاله ولم يبطل بطلانها ويجب علي المسلم اليه قبضها
 اي الامه يوم قبضها اي الامه ولو ماتت الامه قبل الاقالة ثم تقابلت مع التقابل
 اي الاقالة بعد موتها ويجب علي المسلم اليه قبضها يوم القبض لان شرط الاقالة
 بقا العقد وهو بقي بقا المقصود عليه وهو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم
 اليه بعد هلاكها فاذا انفسخ العقد وجب عليه ردها وقد عجز بموتها فيجب عليه
 قيمتها كما لو تقابلت تقايلا بعد هلاك احدها او هلاك احدها بعد الاقالة
 وانما اعتبر يوم القبض لانه سبب الصمان كالغصب وكذا المقايضة وهي بيع
 سلعة بسلعة في الوجهين هو الموت بعد التقابل والتقابل بعد الموت لان كل
 واحد منهما مبيع من وجه ومقت من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعة وفي الهلاك
 التمنية بخلاف الشرا بالتمن فيها اي اذا اشترى امه بالف ثم تقابلت فانت في يد
 المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها فالاقالة باطلة لان المقصود عليه
 في البيع انما هو الامه ولا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تنص الاقالة ابتداء ولا يبقى
 انتفاء لانعدام محلها كما في الهداية وفي التنوير البيع في عديمها بق من يد المشتري
 فان لم يقدر المشتري علي تسليمه الاقالة والبيع بحاله ولو ادعي احداهما في السلم
 ببيان الاجل او ادعي اشتراط الرد او انكر الآخر يعني لو قال احدهما شرطا
 التاجيل وقال الآخر لم تشتط شيئا او قال احدهما شرطا طعاما رديا وقال الآخر لم تشتط
 فالقول لمعنيهما ابي لمعني الاجل والرداء مطلقا سواء كان مدعيهما رب السلم او مسلم
 اليه عند الامام لان المدعي يدعي الصحة فكان القول له وان انكر خصمه اذ الظاهر
 شاهد له لان العقد القاسم معصية والظاهر من حال السلم التي رعيته وقا
 لا للمتكلم ان كان المتكلم رب السلم في الصورة الاولى اي القول لرب السلم عندها
 اذ ادعي المسلم اليه التاجيل لانه يتكلم حقا عليه وهو الاجل او كان المتكلم المسلم اليه

التاجيل

التاجيل لانه يتكلم حقا عليه وهو الاجل او كان المتكلم المسلم اليه في الصورة الثانية وهي
 الرداء لانه يتكلم حقا عليه والاصل ان من خرج كلامه تقفنا فالقول لصاحبها بالاتفاق
 وان خرج خصومة بان يخرج يتكلم ما يضره مع اتفاقهما عليه عقودا والقول للمدعي الصحة
 عنده وعندهما القول للمتكلم سواء انكر الصحة او غيرها وفي التنوير ولو اختلفا
 في مقدار القول للطالب مع يمينه وان برهن قبل وان برهن فبينة المطلوب
 وان اختلفا في معنية القول للمطلوب لانه انكاره توجه المطالبة وان برهن فبينة
 ببينة المطلوب والاستنصاع لغة طلب العمل مستعديا لمفعولين وشرعا ببيع
 ما يصغه عينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستطاع
 كان اجارة لا استنصاعا وكيفيته ان يقول لصانع كخاف مثلا اصنع لي من مالك
 حقا من هذا الجند هذه الصفة بعشرين باجل معلوم كان يقول شهر مثلا مسلم
 فيعتبر فيه شرطا بطله فيصح فيما امكن ضبط صفته وقدره تقورق الاستنصاع فيه
 اول عند الامام لان السلم باجل ثابت بالكتاب والسنة والجماع مطلقا
 والاستنصاع بالاجل في عرفهم فلا يحمل عليه وعندهما ان ضرب الاجل فيما تقورق
 فهو اصطناع لان اللفظ حقيقة فيه فيحفظ علي مقتضاه وان ضرب فيما لا تقورق
 فيه فهو سلم لتقورق جعله استنصاعا ويحمل الاجل فيما فيه تعامل علي الاستعمال
 هذا اذا كانت المدة علي سبيل الاستعمال اما اذا كانت علي سبيل الاستعمال
 بان استنصع علي ان يخرج عنه عدا او بعد عند لا يصير سلما بالاجماع وحكي عن الهند
 انه ان ذكر المستنصع فليس سلم وان ذكره الصانع فسلم وقيل ان ذكر ادني
 مدة تمكن من العمل فاستنصاع وان كان اكثر فسلم براعي شرائطه والاستنصاع
 بلا اجل معلوم يصح استنصاعا فيما تقورق فيه كخف وطشت وقمعة وغير ذلك
 من الاواني وهو بيع والقياس ان لا يصح لانه بيع المعلوم وبه قال زكريا الائمة الثلاثة
 وجه الاستحسان ان المستنصع فيه المعلوم يجعل معدتها موجودا حكما لها مارة
 المعذور ونزول منزلة الجماع للتعامل من زمن المبيع م الي يومنا هذا وهو من
 اقوي الحجج وقد استنصع رسول الله خاتما وصبرا فصار كخول العام باجل
 قائم جاز استنصاعا للتعامل وبأي القياس جوازه لان مقدار الملك وما يصيب
 من الماء مجهول وكذا لو قال لسقاء اعطني عربة ماء بفلس او اتي باجل لا عبدة
 كما ذهب اليه الحاكم الشهيد قايلا اذا جاء مغرغاعه بنفق بالمقايض وكذا
 يثبت الخيار للكل واحد منهما لكن الصحيح من المذهب جوازه ببيع لان محمد اذكر
 فيه القياس والاستحسان وهما لا يجريان في المراجعة وفرض كونه بيبا بقوله
 فيجبر الصانع علي عمله ولو كان عبدة لم يجبر ولا يرجع المستنصع عنه ولو كان
 عبدة لما رجعوه والطبيع هو العين لا عمله اي عمل الصانع وقال البردعي عمله
 نظرا الي الاستنصاع مشتق من الصنع وهو العمل والاول اصح لان المقصود
 هو العين وذكر الصنعة لبيان الوصف والاحسن ويكون المبيع هو العين لانه

في

معطوف علي ما بعد الفاء لا العمل وفع علي كونه العين بقوله فلو ان الصانع بما صنعته قبل
 العقود غيره او بما صنعته هو قبل العقود فاحذر المستصنع العين صح ولو كان المبيع
 عمله لما صح بيعه ولا يتبين المستصنع بفتح النون للمستصنع بكسر النون بلا اختياره
 برضاه فيصح بيع الصانع له اي للمستصنع بفتح النون قبل رويته ولو تعين
 له ما صح بيعه وله اخذه وتركه اي للمستصنع بكسر النون بعد الروية بالخيار ان
 شاء اخذه وان شاء تركه ولا خيار للصانع فيجب علي العمل وعن الامام ان له الخيار
 دفعا للمضر عنه والصحيح الاول وعن ابي يوسف انه لا خيار لو احدث منها ولا يصح
 الاستصناع بلا اجل فيما لم يتعارف هو فيه كالنوب يعني لو اصرح بكا ان يبيع له
 شيئا بالقرل من عنده يدورهم لم يكره فيه المقام فيبقى علي اصل القياس الا اذا شرط
 فيه الاجل وبيع شرائط السلام فحينئذ يجوز بطريق السلام وفي البيع دفع مصحفا الي
 مذهب ليذهب به مذهب من عنده واره الذهاب نحو زجاء من الاعشاء والاحماس
 وكاوس الابرو او ابل السور فامر رب المصنف ان يذهب كذلك باجرة معلومة
 لا يصح وفي الخاتمة رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع
 لم تفعل ما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما علي الاخر ولو ادعي
 الصانع علي رجل انك استصنعت الي في كذا كذا او انكر المدعي عليه لا يخلو مسابيل
 شتي خبر مبتدأ محذوف اي هذه مسابيل شتي جمع شئت وغيره في الهداية
 مسابيل متشورة وغير في التنوير بالمتفرقات والمضن واحدا وحاصلها ان المسابيل
 التي تشذ علي ابواب المتقدمه فلم تذكر فيها اذا استدرجت سميت بها متفرقات من
 ابوابها او متشورة علي ابوابها يصح بيع الكلب والعهد وسائر السباع علمت الكلب
 والعهد والسباع او لا عند الحصول الانتفاع بهم حراسة او اصياد او عن ابي يوسف
 لا يصح بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الصحيح من المذهب وهكذا
 يقول في الاسود اذا كان يقبل التعليم ويهاد به انه يجوز بيعه وان كان لا يقبل
 التعليم والاصطبا به لا يجوز والعهد والباري يقبلان التعليم فيجوز بيعه علي كل حال
 انتهى واجيب بانه يلتفت بجلده لانه يظهر بالبراع ويكون المتلف ضامنا لان النبي
 ع م قضى في كلب باربعين درهما من غير تخصيصه لنوع وقال الشافعي لا يصح بيع الكلب
 مطلقا وهو قول احمد وبعض اصحاب مالك واما اقتنا الكلب للمسد او لحفظ الزرع
 او المواشي فيجوز بالاجماع كما في الشامي واختلف الرواية عن الامام في القرد وكرهه
 عند ابي يوسف وجاز عند محمد والقبيل كالهرة في جواز بيعه وفي المزانية وشرا هـ
 الساجاد وبر وحمل لا يبيع القيل جاز وفي التجنيس ان المختار للفقهي جواز بيع لحم
 المذبح لا يمتنع العين وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع هوام الارض
 كالحيه والقرب ودواب البحر غير السمك كالسفودع والسرطان لان جواز البيع بدور
 مع حل الانتفاع وحرمه الانتفاع بها وقال بعضهم ان يبيع الحية يجوز اذا انتفع بها
 للادوية ولا يجزي ان هذه المسئلة مستدركة بما مر في البيع الفاسد كما في القفستان في

لكن

لكن في البيع وبيع غير السمك من دواب البحر وان كان له ثمن كالسقفور وجلود الحمير
 ونحوها يجوز والا فلا والذي في البيع كالمسلم لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم
 بمعنى ان ما يجل لنا يجل لهم وان ما يحرم علينا يحرم عليهم في العقود لقوله عليه
 السلام ما علمهم ان لهم ما للمسلمين فاعلمهم ما علي المسلمين بعد اداء الجزية الا ان
 في بيع الحرقاتها اي الحر في حقه اي في حق الذم كالحمل في حقا والاي في الحر في حقه
 في حقه كالشاة في حقا وفي البيع لا يمنعون من بيع الحر والخنزير اما علي قول البعض
 مشايخنا فانه يباح الانتفاع به شرعا لم تكن له مال في حقه وعن البعض حرمتها
 ثابتة علي العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار مخاطبون بالشراييب في
 الحرمان وهو الصحيح من مذهب اصحابنا فكانت الحرمة ثابتة في حقه فكيف لا
 يمنعون عن بيعها لهم لا يعتقدون حرمتها وينتولونها وقد امرنا بتركهم وما يربون
 ومن روي من عنده الاخر فيل فبعضها جاز لثبوت الولاية عليه بالشرا لانه سبب
 الملك فيحصل التصرف بالتزويج في البيع المتقول قبل القبض كالمعتاق والمتر بغير
 في عدم الانفساح بخلاف التصرف بمثل البيع قبل القبض اذ هو يفسخ بملاك المبيع
 قبل قبضه فان وطئت اي ان وطئها زوجها كان الزوج قابضا كمالا ان وطئ الزوج حصل
 بتسليم المشتري فصار مضموبا اليه كانه تعلم بنفسه والاي وان لم يطأها الزوج
 فلا يكون قابضا اذ مجرد التزويج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق وهو رواية
 عن ابي يوسف لانه تعين بحكمي فيعبر بالتمسك الحقيقي وجه الاستحسان ان في
 الحقيقي استيلاء علي الحمل وانه يصير قابضا وكذلك الحكم فافترقا في التنوير فلو
 انتقض البيع بطل النكاح في المختار ومن اشترى شيئا مثقولا فغاب المشتري
 قبل قبض المبيع ونقد الثمن غيبة معروفة بان علم مكانه فاقام بايعة بينة انه
 باعه منه كاياع ذلك الشيء في دين بايعة اي لم يبعه القاضي في دين البايعة
 لانه يتوصل الي حقه بالذهاب اليه فلا حاجة الي بيعه لان فيه ابطال حق
 المشتري في العين وان لم تكن غيبة معروفة بان لم يعلم مكانه وطلب بيعه
 بثمنه يباع فيه اي في الثمن اذ ابرهن انه باعه منه اي الغائب اذا لم يكن
 المشتري قبضه الغائب لان القاضي يصب الحكم من غير عن النظر ونظرهما في بيعه
 لان البايعة يصل الي حقه ويبرأ من ضمانه والمشتري ايضا تبرأ منه من دينه
 ومن توالم نفقته فاذا انكشف الحال عمل القاضي بموجب اقراره فلا يحتاج الي
 خلع حاضرا وانما يحتاج ان كانت البينة للنفقة لان البينة نعم البينة للنفقة
 علي الغائب وانما هي لنفي التهمة وانكشف الحال وهذا لان الشيء في يده وقد اقر
 به للغائب علي وجه يكون مشقولا بحقه فيظهر الملك للغائب علي الوجه الذي
 اقر به ولا يقدرا البايعة ان يصل الي حقه كالمراهن اذا مات مفسدا قبل القبض فان
 فضل شيء من الثمن بمسك للغائب وان نقص يرجع البايعة علي المشتري اذا طفر
 وقيد ثانيا لمقتول اختار اعم الفقهاء فان القاضي لا يبيعه كما في النهاية وان غاب

قوله فتنوا ان يبيعوا
الارض بغير ثمن
او بغير ثمن
او بغير ثمن

احد الشريكتين بان اشتراه رجلان فقاب احدهما والمسيلة كمالها قلنا من دفع كل الثمن
وقبض المبيع وحسبه اي حبس المبيع عن شريكه اذ احضر الغايبة صفقة واحدة
وله حق الحبس ما بقي منه شيء والمضطر يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان
له الحبس عند الظن ان يستوفي حقه ولو حبس لا يصير غاصبا وعكرا اي
يوسف كان مقطوعا فيما ادعي عن صاحبه لانه قضى دين غيره بغير امره فلا يرجع
عليه وليب له الحبس ويصير غاصبا به فملك بالفتنة قيل هذا اذا كان الثمن
حالا اما اذا كان موجلا فليس للحاضر دفعه وان حل الاجل وان اشترى شيئا بالقبض
متقال ذهب وفضة فهما اي الذهب والفضة لانهما اصفان المتقال اليهما علي السوية
من الذهب وجمسية متقال من الفضة لانهما اصفان المتقال اليهما علي السوية
ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف ما لو قال من الدراهم والروبا فيبر
فانه لا يحتاج الي بيان الصفة ويصرف للجيا ووان قال بالغ من الذهب والفضة
فمن الذهب وجمسية متقال ومن الفضة وجمسية درهم وزن سبعة ابي كل عشرة
منهما وزن سبعة مثاقيل لاضافة الالف اليهما فيصرف الي الوزن المتعارف
المعروف في كل واحد منهما وفيه اشارة الي انه لو قال لغلان علي كرحنطة وشعير
وسمسم فانه يجب من كل جنس ثلث الكرو وهكذا في المعاملات كلها كما في البحر وفي
الفتح في الدراهم ينصرف الي الوزن المعروف ويجب كونه هذا اذا كان المتعارف
في بلد العقد في اسم الدراهم ما يوزن سبعة والمتعارف في بعض البلاد الدلت
كالشام والجزيرة ليس كذلك بل وزن ربع وقيوط من ذلك الدراهم واما في عرف مصر
لفظ الدراهم ينصرف الي وزن اربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس لان
يقيد بالفضة فيصرف الي درهم بوزن سبعة فان ما دونه اتقل واخف يسمى
نصف فضة ومن قبض رطلها بول جيد غير عالم به اي بزيغ فانفق او هلك فهو
قضاء ويرى ولا رجوع عليه يعني عند الطرفين لان ايجاب رب الزيف لاحد الجيد
ايجاب له عليه بالنسبة الي شيء واحد ومثل هذا التكليف غير معروف في الشرع لان
الزيف بعد الاتفاق والهدايا يتوبه من باب حصة الجيد وقال ابو يوسف يرد مثل
الزيف ويقتضي الجيد لان حق صاحب الدين براجي من حيث الوصف لكن
لا يمكن رعايته بايجاب الضمان في الوصف اذ لا قيمة له عند المقابلة بحسبه
فيلزم الرجوع الي الردي مثل زيغ وذكروا في السلام وغيره قولها قياس
وقول اي يوسف هو المستحسن فظاهره ترجيح قول اي يوسف وقيل
قوله النسب للفتوي وفي الاصطلاح ومحمد في القول الاول مع اي يوسف وقيل
بالاطلاق لانه لو كان قابلا يردده ويسترد الجيد عندهم وقيل بغير عالم به لانه
لو كان عالما به عند القبض سبغت حقه بالاخلاق وان خرج طيرا وباض في ارض
متعلق بهما او نكس طيرا فيها اي استنثر ومعناه دخل في الكناس وهو موضع
الطير وفي بعض النسخ او لكسراي وقع في الارض فنكس رجل ويجوز به عما لو

كسره

ان

كسره رجل فيها فهو يكون لكاسر لا للاخذ فهو اي المالك من الفرج والبطن والظن
لانه اخذه لانه مباح سبقت يده اليه فكانه اولى به الا اذا هيا ارضه لذلك
فهو له او كان صاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر عليها اخذه لومو يده
فهو لصاحب الارض كما في البحر وغيره فعليه هذا الوقيده كما قبحناه لكان اولى
تدبر وكذا صيد تغلق بتبليكه مضبوطة للجفاف لا للاصباذ يعني يكون
هو للاخذ او دخل الصيد دارا يكون ايضا للاخذ ودرهم او سكر تشرفوق
اي الدرهم او السكر علي ثوب احد فان اعمده اي الثوب صاحبه اي صاحب
الثوب لذلك اي لو فزع الدراهم او السكر عليه او لفته اي جمع الثوب الي نفسه
بعد السقوط عليه وان لم يعد له او غلق باب الدار بعد الدخول ملكه اي صار
له بهذا الفعل وليس للغير اخذه اذ بالاعداد والكف يظهر انه طالب الاخذ
فكان مستحقا وفي البحر نقلنا عن الاخيرة ان غلق الباب علي الصيد ولم يعلم به
لم يصير اخذ ما لك له حتي لو خرج الصيد بعد ذلك فاخذه غيره ملكه كما لو غسل
الخل في ارضه اي جعل غسله في ارض رجل او بنت فيها شجر او اجتمع تراب
يحيي ان الماء فهو لصاحب الارض علي كل حال وان لم تكن ارضه معدة لذلك لانه
من ازال الارض حتي يملكه تبعا ولهذا يجب في الغسل العشر اذ اخذ من ارض
العشر ثم انه مهد هنا قاعدة كلية فقال ونما الذي لا يصح تغليفه بالشرط
وتبطله الشرط الفاسد اربعة عشر شيئا علي ما ذكره المصنف تبعا لصاحب
الكترا الاول البيع فاذا باع عبدا وشرط استخدا منه شيئا مثلا فالبيع فاسد
والاصل ان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح تغليفه بالشرط الفاسد للزهي
عن بيع وشرا وما كان مبادلة مال بغير مال او كان من التبرعات فانه
لا يبطل به لان الشروط الفاسدة من باب الربوا وهو مختص بالمعاوضات
المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات وتبطل الشرط فقط واصل لخران
التعليق بالشرط المختص لا يجوز في التمليكات ويجوز فيها كان من باب الاستفاد
المختص كالطلاق والعناق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز
تغليفه بالشرط الملايم وكذا التبرعات كما في البحر والثاني الاجارة بان
اجر داره بشرط ان يقرضه المستاجر او يهدي اليه او اجه اياها ان قدم في يد
منه فاسدة لانها في معنى البيع والثالث الغشمة بان كانت للميت دين علي
الناس فاقسموا التركة من الدين والعين علي ان يكون الدين لا حقه والعين
للباقيين وهي فاسدة لانها في معنى البيع من حيث اشتها العا علي الاقرار والمبا
والرابع الاجارة بان باع عضوا لغيره ونقد فقال اخبرته بشرط ان تقرضني
او تقدي الي او علقها بشرط ان يبيع معنى كما ذكره العيني ولا خصوصية لاجارة
البيع بل كان ما يصح تغليفه بالشرط اذا انقضى موقوف لا يصح تغليف اجارته
بالشرط حتي النكاح والخامس الرجعة بان قال مطلقته الرجعية راجعتك علي

دلة

ان تقع مني كذا او ان قدم زيد لانها اسد امه الملك فتكون معتبرة بانذاره
لا يجوز تعليقها كما ذكره العيني قال في البحر وهو سهو ظاهر وخطا صريح وسياتي
ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وان كان لا يصح تعليقه وفصل كل التفصيل
فليبرأ جمع لكن يفرق بين النكاح والرجعة بانه لا يشترط فيها رضي الزوجين
ولا شهود ولا مهر وبما يجوز عود الامه على الحره التي تزوجها بعد ما طلق
الامه بخلاف النكاح تدبر والسادس الصلح على مال اي مال بان قال صلحتك
علي ان تسكنني في الدار سنة مثلا لانها معاوضة مال بمال فيكون بيعا
والسابع الميراث عن الدين بان قال ابرأك من ديني علي ان تخومني شهرا او
ان قدم فلان لانه تملك من وجه حتى يرتد وان كان فيه معنى الاستقاط
فيكون معتبرا بالتلكات فلا يجوز تعليقه بالشرط اذا علق بكاي كما اذا
قال المديون دفعته الي فلان فقال ان كنت دفعت اليه فقد برأتك صح لانه
تعليق بامر كاي وفي البحر حاصله ان التعليلات يموت الدارين صحيح الا اذا كان
المديون وارثا وعلق في مرض موته فيكون مختصا بالطلاق والكتاب والثامن
عزله الوكيل بان قال لوكيله عزلك علي ان تهدي الي شيئا وان قدم فلان
لانه ليس بالاجل فلا يجوز تعليقه بالشرط الفاسد كما ذكره العيني وفي
البحر وتعليقه يقتضي عدم صحة تعليقه واما كونه يبطل بالشرط الفاسد
فلا دليل عليه من هذا وعندني ان هذا خطأ ايضا فان عزل الوكيل ليس من
قبيل ما يبطل بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد وانما هو من قبيل ما لا يصح
تعليقه بالشرط لكن لا يبطل بالشرط الفاسد انتهى وفيه كلام لانه اذا لم يصح
تعليقه بالشرط الفاسد فقد بطل بذلك الشرط الفاسد يعني انه اذا وجد
ذلك الشرط لم يترتب وجوده عليه كما قال بعض الفضلاء وهو جواب بعينه
كما يورد في غيرها تدبر والتاسع الاعتكاف بان اعتكف ان شفي الله مريضني
او ان قدم زيد فلان ليس مما يخلف به لعزل الوكيل وفي المخرج نقل عن البحر وعندني
ان ذكره في هذا القسم خطأ من وجهين من كونه يبطل بالشرط الفاسد ومن
كونه لا يصح تعليقه اما الثاني فقال في الغنية لله علي اعتكاف شهرا ان دخلت
الدار ثم دخل فعليه اعتكاف شهر عند علمي انا فاذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل
بالشرط الفاسد لكنه ذكر ايجاب الاعتكاف من جملة ما يصح تعليقه بشرط ويبطل
بفساده وذكر في البرازية من هذا القسم فقال وتعليق وجوب الاعتكاف هو
بالشرط لا يصح ولا يلزم وقد افقض الكمال كلامه فانه جعل ايجاب الاعتكاف هو
الواجب هو المندوب ونحوه او تعليقا وهو من جملة صحة التعليق به وتسام
تحقيقه في البحر فليبرأ جمع لكن لما لا يصح تعليقه وما لا يصح هو مع الشرط الفاسد
هو الاعتكاف نفسه لا التدبر به بل التدبر به يصح تعليقه بالشرط ويترب لزمه
علي تحقق الشرط فلا يفسده كالتدبر سائر العبادات التي يصح التدبر بها بخلاف الوضوء

وعيادة

وعيادة المريض كما عرفت في محله وقد ذكرنا بعيد هذا ان الوقت لا يصح تعليقه بالشرط
ويصح تعليق التدبر فاقترانا تدبر والعاشر الميراث بان قال زارعتك ارضي علي
ان تقر مني كذا او ان قدم فلان لانها اجازة فلا يصح تعليقها بالشرط ويصح تعليق
التدبر فاقترانا تدبر والعاشر الميراث بان قال زارعتك ارضي علي ان تقر مني كذا او ان قدم فلان لانها اجازة فلا
قال ساقيتك سحري او كرمي علي ان تقر مني كذا او ان قدم فلان لانها اجازة فلا
والثاني عشر الاقرار بان قال فلان علي كذا ان اقضيه كذا او ان قدم فلان
لانه ليس مما يخلف به بخلاف ما اذا علق بموته او بحيي الوقت فانه يجوز ويحمل
علي ان فعل ذلك الاحتراز عن الجحود او دعوي الاجل فيلزم له الحال والثالث
عشر الوقت بان وقعت داري ان قدم فلان لانه ليس مما يخلف به ايضا وفي البحر
والوقت في رواية قطعه ان في صحة تعليقه روايتين وفي الفتح وشرطه ان
يكون غير معلق ولو قال ان قدم ولدي فداي صلحة موقوفة علي المساكين
فجاء ولده لا يصير وقفا والرابع عشر كذا التكليم بان يقول المحكم اذا اهل
شهر او قال لعبد او كافرا اذا اعتقت او اسلمت فاحكم بيننا عند اي يوم سوف
خلافا لمحمد فانه لشرط واصافته الي زمان كالوكالة والعقار به ان التكليم بولية
وصالح معني فباعنيار انه صلح لا يصح تعليقه واصافته وباعتبار انه توكلية
يصح بالشك والاحتمال وفي الخاتمة الفتوي علي قول ابي يوسف ولم يقرض
فيه لقول الامام وقد قال بعض شارحي الكثر فانه لا يصح عنده وعليه الفتوي
لم يقرض لقول الاماميين وما اي والذي لا يبطله الشرط الفاسد وهو
سبعة وعشرون شيئا علي ما ذكره المصنف الاول المفروض بان قال اقضيتك
هذه المائة بان تخومني شهرا مثلا فانه لا يبطل بهذا الشرط وذلك لان
الشرط الفاسد من باب الربا وانه مختص بالمبادلة المالية والقود كلها البينة
معاوضة مالية فلا يورث فيها الشرط الفاسد ومنه البرازية تعليق القرص
حرام والشرط لا يلزم من الثاني الهية بان وهبت لك هذه الجارية بشرط ان
يكون حملها لي والثالث الصدقة بان قال تصدقت عليك علي ان تخومني جمعة
مثلا والرابع النكاح بان قال زوجتك علي ان يكون لك مهر كذا في موضع
والخامس الطلاق بان قال طلقك علي ان تزوجيني عمري والسادس الخلع
بان قال خالعتك علي ان يكون لي الخيار مدة سهاها بطل الشرط ووجه الطلاق
وجوب المال والسابع العتق بان قال اعنتك علي ان بالخيار والتامن الركن
بان قال رهنك عندك عمري بشرط ان استخذه والتاسع الايضا بان قال
او صيت اليك علي شرط ان تزوج ابنتي والعاشر الوصية بان قال او صيت
لك ثلث مالي ان اجاز خلافا ذلك وقال في البحر وفيه نظر لانه مثال تعليقها
بالشرط والكلام المن في انها لا تبطل بالشرط الفاسد انتهى لكن فيه كلام لان
الشرط الفاسد يبيد مع عدم صحة التعليق به وهذا يجوز ولم يقد تدبر الحادي

عشر

الشركة بان قال شاركتك علي ان تعديني كذا والثاني عشر المضاربة بان قال
 ضاربتك في الغن علي النصف من الربح ان شاء فلان او ان قدم من يد وذكره العيني
 وفي البيع وهو مثال لتعلقها بالشرط وهذا الذي وقع في العيني دليل علي
 كسله وعدم تصح كلامه فانه لو اتي بالامثلة التي ذكرها في الابواب كانت
 النسب التي لكن فيه كلام قد قررناه في الوصية تدبر والتا عشر القضا بان
 قال الخليفة ولينك امانة الشام مثلا علي ان تتركب والخامس عشر القالة
 بان قال لقلت غنمك ان اقرضتني كذا ذكره العيني وفي البيع وهو مثال لتعلقها
 بالشرط انتهى والجواب قد مر تدبر والسادس عشر الجعالة بان قال احلتك
 علي فلان بشرط ان ترجع عليه عند الهوي والسابع عشر الوكالة بان قال
 وكنتك ان ابرأتني عن مالك عن كذا ذكره العيني وفي البيع وهو مثال لتعلقها بالشرط
 انتهى وقد مر الجواب تدبر والثامن عشر القالة بان قال اقلتك عن هذا البيع
 ان اقرضتني كذا ذكره العيني وفي البيع وهو مثال لتعلقها بالشرط
 بالشرط وتقدم اليها في قبلا باقل من الثمن الاول او يحبس اخبرم بغسدر وجب
 الثمن الاول وهو مثال انها لا تبطل بالشرط واما ما ذكره العيني في مثال لتعلقها
 انتهى وحينئذ كلام قد مر مرارا والتاسع عشر الكتابة بان قال المولي لعبد كاشك
 علي الف بشرط ان يخرج من البلد او علي ان لا يتايل فلانا او علي ان يعمل في نوع
 من التجارة فان الكتابة علي هذا الشرط نصح ويبطل الشرط وذلك لان الشرط
 غير داخل في صلب العقد واما اذا كان داخلا بان كان في نفس البلد كالكتابة
 علي حر وكونها قاتنا فغسله به علي ما عرف في موضوعه والعشرون اذن العبد
 في التجارة بان قال المولي لعبد اذنت لك في التجارة علي ان تنجز لي شهر او سنة
 او نحوها لانه ليس بعقد بل هو اسقاط والاستقاطات لا تنوق والحادي والعشرون
 دعوة الولد بان يقول المولي ان كان لهذه المنة حمل فهو مني لان النسب مما
 يكلف ويختلط في ثبوته والثاني والعشرون الصالح عن دم العهد بان صالح ولي
 المقتول عهدا لقاتل علي ثمن بشرط ان يغرضه او يهدي اليه شيئا فان الصالح
 صحيح والشرط قاسد ويبطل الدم لانه من الاستقاطات ولا يجتمل الشرط وكذا
 المبرأ عنه ولم يذكره القابلة والثالث والعشرون الجراحة بان صالح عنها
 بشرط افراض شي او اهدائه وقيد صاحب الدور بالتي فيها القضا فان الصالح
 اذا كان عن الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول والرابع والعشرون
 عقد الدومة صحيح والشرط باطل كما في البيع وهو كما لا يخفي مثال لتعلق عقود الدومة
 بالشرط والعجب انه اعترض العيني مرارا فغفل عنه تأمل والخامس والعشرون
 تعليق الرد بعيب بان قال ان وجدت بالمبيع عيبا اردت عليك ان شاء فلان مثلا
 او بخيار الشرط وهو السادس والعشرون اي وتعليق الرد به بان قال من له خيار
 الشرط في المبيع رددت المبيع او قال استغثت بخياري ان شاء فلان فانه يصح ويبطل

لعله
العقد

الشرط

في مذهبنا
في مذهبنا
في مذهبنا

الشرط كما في البيع وفيه كلام لان تعليق الرد بالعيب باطل وله الرد بالعيب وفي خيار
 الشرط صحيح ما شرط ومثل في الخلاصة للاول بقوله بان قال ان لم ارد هذا الثوب
 المبيع اليوم عليك فقد رصيت بالعيب والثاني بقوله لو قال ابطلت خياري اذا
 جاء عيبا انتهى ومقتضاها انه اذا قال ذلك بطل خياره واذا جاء عيبا نقول صاحب
 البيع يبطل الشرط فليس بظاهر تدبر والسابع والعشرون عزه القاضي بان قال
 الخليفة للقاضي عزتلك عن القضا ان شاء فلان فانه ينفع ويبطل الشرط كما في البيع
 لكن يرده عليه بان هذا مثال لتعلق الشرط بالشرط كما مر انفا والمصنف لم يذكر ما يصح
 اضافته الي المستقبل وما لا يصح واقتصر من القاعدة علي ما ذكره لكن قال في التنوير
 والغرر وما يصح اضافته الي المستقبل اربعة عشر المجازة وضيقها والمزادعة
 والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايها والوصية بالمال والقضا واجازته
 وصحة والعقبة والشركة والعبة والنكاح والرجعة والصلى على مال والايرا
 عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز لصاقتها الي الزمان كما لا يخفى
 تعليقها بالشرط لما فيه من معنى القادر **كتاب** **الشرط** وجب
 المناسبة بالبيع وتأخير ظاهر هو لغة النقل والزيادة وشرعا هو بيع تمت ام
 ما خلق للمثنية تجا لساكيب العضة بالفضة والذهب بالذهب او كبيع الذهب
 بالفضة او بالعكس ودخل تحت قولنا ما خلق للمثنية بيع المصوغ بالمصوغ او بالقد
 فان المصوغ بسبب ما انفصل به من الصنعة لم يبق ثماضه وما ولغذا يتعين في العقد
 ومع ذلك بيعه صري لان خلق للمثنية وشرط فيه اي في الصرف اي شرط تفاوه علي
 الصحة لا شرط اتفاقه وهو الصحيح المحتج وكما في البيع المتعاقب قبل الفرق بالايدان
 حتى لو قاما وذهبا معا فترسما مثلا في جهة واحدة ثم تعاقبا قبل الافتراق
 صح وكذا لو طال تفودهما في مجلسي الصرف او قاما او اعني عليهما بنية تعاقبا بخلاف
 خيار المخبرة اذا التخيير فملكك فيبطل بما يدل علي الرد والقيام دليله والمعتبر
 افتراقهما اي القاعدتين حتى لو كان لكل من الرجلين علي صاحبه دين فارسله
 رسولا فقال بعتك الدنا بغير التي عليك بالدراهم التي لك علي وقال قبلت منه
 بالطل لان حقوق العقد تعلق بالرسول لا بالرسول وكذا لو نادي احدهما صاحبه
 من وراء حمار او ناداه من بعيد لم يجز لانها متفرقان بايديهما كما في البيع وصح
 بيع الحيت بعينه بعينه بالذهب بالفضة او بالعكس مجازة وبفضل اي تعاقبا
 في المجلس لان المستحق هو العقب قبل الافتراق دون التسوية فلا يضر الافتراق
 ولو افتراق قبل العقب بطل لغوا الشرط والمراد بالعقب بالبراجم لا بالالحقة
 لا يبيع اي لا يبيع الجنس بحسه لا بمجازة ولا بفضل الامتساويا لما مر في الرد
 لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلا يمثله يد ويد والفنل
 ربحا وفي المجازة احتمال الربا فلا يجوز وان وصليته اخلافا جودة وصياغة
 لان المماثلة في الاوصاف ليست بشرط لقوله عليه السلام جودها وديها سواء

ولا فرق بين ذلك ان يكون مما يتعين بالتعيين كالمنوع والشرايط يتعينان كالمنع
او يتعين احدهما دون الاخر وفي الجواز اباغ درهما كبيرا بدرهم فيض او درهما
جيدا بدرهم ودي يجوز لان لهما فيه غرض واحد في قوله فان بيع الجنس
بالجنس مجازة ثم علم التساوي قبل التفرق جاز والافلا والقياس ان لا يجوز
لوقوع العقد فاسدا فلا يتقلب جازا لكنهم استحسنوا جوازه لان ساعات
الجلس كساعة واحدة وقال زفر اذا عرف التساوي بالوزن جاز سواء كان في المجلس
او بعده وانما قلنا بيع الجنس بالجنس لان وضع المسئلة فيه قال في البحر وغيره
لو باع الجنس بالجنس مجازة فان علمنا متساويهما قبل الاختراق صح وبعبارة
لا على ان مسئلة اختلاف الجنس قد تقدمت انفا فلا حاجة اليه التكرار فغلب
هذا اظهر فساد ما قيل في تفسير قوله فان بيع اي الذهب بالفضة مجازة
ثم علم التساوي قبل التفرق جاز باختلاف الجنس تدبر ولا يجوز التصرف في بدل
الصرف قبل قبضه اذ كل واحد منهما من وجه وهذا القدر يكفي في سلب
الجواز لان الشبهات ملحقه بالحققة في باب الحرماة ثم فرعه بقوله
ولو باع ذهبا بفضة واشترى بها اي بالفضة ثوبا قبل القبض فسد بيع
الثوب لغوات القبض الواجب في بدل الصرف ولان الثمن في الصرف بيع من وجه
لعدم الاولوية والنسبة في المبيع قبل القبض لا يجوز قبل لانه عدم الاولوية
فان ما دخله الباء او في التثنية واجب بان ذلك في الاثنان الجمليتين
لا في الاثنان الخلفيتين والقياس يقتضي جوازه كما نقل عن زفر ولو اشترى امة
تساوي الفاع طوق من فضة قيمته الف بالعين متعلق بالمشتري وهذا المختار
من الثمن الفاع هو من الطوق لان قبض من الصرف واجب حقا للشراء وقبض
من امة ليس بواجب فالظاهر هو الاثنان بالواجب ولو اشترى اها اي الامة
التي معها طوق بالعين الف نقد والقياسية فالنقد من الطوق لان التأجيل
في الصرف باطل وفي البيع جاز فيصرف الاجل الى الامة دون الطوق اذ المباشرة
علي وجه الصحة لا عليه وجه البطلان ولو اشترى اها بالعين نسبة فسد في الكل
فيجب تأجيل البعض لانه لو اجمل الكل فسد البيع في الكل عند الامام وقال
لم يفسد في الطوق دون الامة كما في البيع ومن اشترى سيفا حليته خمسون
اي تساوي خمسين درهما بمائة متعلق بالمشتري ونقد حليته فهو حصة الحلية
وان وصليته لم يبيح المشتري حصة الحلية لان حصة الحلية يجب قبضها
في المجلس والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فيعمل عليه وان لم يبيحه
ولم يبيعه او قال هو من ثمنها لا معنى لنزول المشتري خذ هذا من ثمنها خذ بعضها من
ثمن مجموعها وثنى الحلية بعض ثمن المجموع فيعمل عليه طلبا للجواز وقيل معناه
خذ هذا اعلى ثمن كل منهما وليس له الحال كذلك فيكون من قبيل ذكر الاثنان واردة
الواحد كما قال الله تعالى سبأ حوتها وقال تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجبات

والمراد

والمراد احدهما بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به للامكان وهذا صورتان احدهما
ان يبين ويقول خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف والثانية
ان يجعل الكل من ثمن السيف وجزءها يكون المقنوض من الحلية لانهما شي واحد
فيجعل من الحلية لمصوب مراده هكذا ذكره الزبلي وفي البيع معزيا الى المبسوط
لو قال خذ هذه الخمسين من ثمن السيف خاصة وقال المخرنم او قال له ونفقا
عليه ذلك انقص البيع في الحلية لان الترجيح بالاستحقاق عند المساواة في العقد
او الاضافة والمساواة بعد تفرق الواقع فيكون المخرج من ثمن السيف خاصة في العقد
في ذلك قوله لانه هو للملك قال القول له في بيان جهة وفي السيف لو قال هذا الذي
محلته من السيف كان من الحلية وجاز البيع لانه السيف اسم للحلية ايضا لانها
لا تخل في بيعه تبعها ولو قال خذ هذا من ثمن الفضل والفضة خاصة فسد البيع
لانه من وجه بذل وازال الاختلاف فلم يكن حمله على الصحة ويمكن التوفيق بان يجعل
ما ذكره الزبلي عليهما اذ اقال من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق ما في السراج وما
ما في المبسوط وانما قال خاصة وحج كانه قال خذ هذا من الفضل فليتنا مل انتهى
وقيد بقوله بما يثبت لانه لو باع خمسين او اقل منها لم يجز للريو او ان باعه بفضة
لم يدور ورنها لم يجز ايضا لثبوت الريو اخلافا لفرق ثلثة اوجه لا يجوز البيع
وفي واحد يجوز وهو ما اذا علم ان الثمن اريد مما في الحلية لكون ما كان قدرها
مقابلا لها والباقي في مقابلة الفضل خلافا لثبوت الثلاثة هذا اذا كان الثمن من
جنس الحلية فان كان من خلتها يجوز كيف ما كان لجواز التفاضل ولا خصوصية
للحلية مع السيف بل المراد اذا اجمع المرف غير فان النقد يخرج عن كونها
بانضمام غيره وعليه هذا بيع الزركش والمطرز بالذهب او الفضة وفي المبسوط
وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بجنسه ويمنع اخذ خصال الزيادة والاولي ببيع
بخلاف جنسه وان تفرقا اي المتفاضلين بلا قبض شيء هو البيع في السيف دونها
اي دون الحلية ان تخلص السيف عن الحلية بلا ضرر لانه امكن افراده بالبيع
فصار كالطوق والامة والا اي وان لم يتخلص بلا ضرر بطل البيع فيهما اي في السيف
والحلية لان حصة المرف يجب قبضها قبل الافتراق فان لم يقبضها حتى افتراقا
فيه لفقد شرطه وكذا في السيف ان كان لا يتخلص الا بضرر لنقد تسليمه بدون
الضرر كالجوز في السقف وفي المرف فقبيل فليبراجع وان باع انا فضة اي بفضة او
ذهب وقبض بعض ثمنه فافتراق قبل قبض الباقي صح فيما قبض فقط لوجوه شرطه
وهو القبض قبل الافتراق وبطل منها لم يقبض لعدم وجود الشرط لاننا مشغول بغيرها
لان عقد المرف وقع على كله ولا ثم طرا العسار علي ما لم يقبض وهو لا يشيع على ما جرد
فيه القبض فحصلت الشركة في الكلام بالتماضي ولم يلزم نفوذ الصفة قبل التمام
لان صفة المرف تمت بالتقاضي ولو في القبض ولا خيار للمشتري بخلاف هلال احد
العبد بين قبل القبض كما في البيع وان استحق بعضه اي بعض الاثنا او المشتري

ما بقي حصته او رده لان الشركة عيب في الانارة لان التفتيش يضره وكان ذلك
 بغير صنعه فيختص بخلان ما كان لان الشركة وقعت بصنعه وهو الاثر اقل قبل نقد
 كل الثمن فان اجاز المستحق قبل تسخ المالك العقد وكان الثمن له باخذه البائع
 من المشتري ويملك اليه اذ لم يقترقا بعد الاجازة ويصير الفاقدا وكذا لا يجوز
 فتعلق حقوق العقد دون المبيع اطلق في الحيا وشتمل ما قبل القبض ويعبر
 كما في الجور لو استحق بمثل قطعة نفقة وهي القطعة المذابة من الذهب والفضة
 اشتراها اخذ المشتري الباقي حصته بلا حيا لان الشركة ليست بعيب في النفقة
 اذ لم يلزم الانتفاض بالتبعض فلم يضر للمشتري بالشركة منها هذا لو كان الاستحقاق
 بعد قبضها اما لو كان قبل قبضها فله الخيار لتفرق الصفقة عليه قبل المام كما في
 البيع والورهم والدينار بدينارين ودرهم استخسا فاعندنا الصرف الجسر الى خلافه
 فتقابل الدرهم بالدينار والدينار بالدرهم وقال زفر والائمة الثلاثة
 لا يجوز هذا العقد اصلا وصح ايضا بيع كروبر وكروبر بدينارين بدينارين
 يجعل كروبر بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين بدينارين
 وفي البحر تفصيل غا ليطالع وصح بيع احدى عشر درهما بعشرة دراهم ودينارين
 يجعل العشرة بثلثها والدينارين بثلثها بثلثها بثلثها بثلثها بثلثها بثلثها بثلثها
 وان كانت قد علمت مما قبلها لبيان انه لا يسقط ان يكون الجنسان بغير بين بل كانا
 في طرفين واحد فذلك وصح بيع درهم مبيع ودرهم غلة بدينارين مبيعين
 ودرهم غلة للفساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة وفيه خلاف زفر
 والائمة الثلاثة ايضا وفي الاصلاح قد ذكر صاحب الوفاة هنا مسايل من مسايل
 الربا وردناها الى بابها انتهى ويحك الجواب بان يقال قد شرط التماثل في
 الصرف فراد من الفضل المودي الى الربا فذكر مسئلة ببيع درهمين ودينارين
 وبيع كروبر وبيع درهم مبيع في الصرف لان مبناه في الجواز لا في باب الربا لكون
 مبناه على عدم الجواز وصح بالاجماع بيع دينار بعشرة هي اية العشرة عليه
 وتقع المخاصمة بنفس العقد لان الدين لم يجب بالعقد بل كان ثابتا قبله وسقط
 باضافة العقد اليه ولا ريب في دين سقط او بعشرة مطلقة اي صح استخسا ناه
 عندنا ان باع الدينار من عليه عشرة دراهم ولكن لم يصف العقد الى ما في ذمته
 بل اية عشرة مطلقة غير مفيدة بكونها عليه ان دفع الدينار ويتقاصان العشرة
 بالعشرة والقياس عدم الجواز وهو قول زفر والائمة الثلاثة لكونه استناده لوجه
 الاستخسا انهما لما تقاصا انفس الاول وانقد صرف الاخر مضافا فثبتت
 الاضافة انتضا كما لو جدد البيع بالثمن الاول قبل هذا اذ كان الدين
 سابقا اما اذ كان لاحقا فذلك يجوز في اصح الروايتين وذلك بان باع دينارا بعشرة
 دراهم ثم باع المشتري الدينار ثوبا منه فعشرة وتقاصا ثم الظاهر ان قوله ويتقاصا

معطوف

معطوف على قوله ان دفع فيقتضي سقوط ثمن الثمن ان يقال انه استيفاء لكنه
 بعيد ولو قال وتقاصا بصيغة المضي كما وقع في سائر الكتب كان اسلم تعديروا
 عما ليه الفضة او الذهب فهو فضة وذهب له وذهب له وشتر مرتب حكم اذ الحكم للمقابل
 لان الغنى القليل لا يخرج الورهم عن الدرهمية والدينار عن الدينارية لان العقود
 المستعملة بين الناس لا تخلو عنه ثم فرع بقوله فلا يجوز بيع الخالص به اي بقالب
 الفضة او بقالب الذهب ولا بيع بعضه ببعض الخالص او بقالب استثنائا من
 مجموع ما في جز قوله فلا يجوز ولا يجوز استثنائا من الخالص او بقالب
 عليه الغنى منهما فهو في حكم العوض ببيعته بالخالص على وجه حلية السيف
 لانه اذا كانت زيادة الخالص معلومة يجوز البيع لو تقابضا قبل الافتراضات
 او تكون الفضة بالفضة والزيادة في مقابلة الغنى هو الغنى هو الغنى على مثال
 بيع الزينون بالزيت اما اذا كانت الخالص مثل ما في المغشوش او اقل او لم يعلم
 ايها اقل فلا يجوز كما هو حكم حلية السيف على ما بيناه في موضعه ويصح بيعه
 اي ببيع الذي عليه غشه كبشعة متقاصلا صرفا للجنس في خلافه بشرط التقابض
 في المجلس في الصور ثلث لوجود الفضة من الجانبين ومتى شرط القبض في الفضة
 اعتبر في الخامسة لعدم التميز عنه الا بصره فكذا اذا عرف ان الفضة تجتمع عند
 اذ اينة المغشوش ولا تخترق اما اذا عرف انها تخترق وتلك كان حكمها حكم النجاس
 الخالص ولا يجوز بيعها بجنسها متقاصلا وصح التبايع والاستقرار بغير عود
 منه اي من الذي غلب غشه من الذهب والفضة ومن ثا ان كان يروج ورا ناو عودا
 ان كان يروج عودا او بهما اي بكل منهما ان كان يروج بهما لان الاعتبار فيما لا يفسد فيه
 العادة ولا يتبعين بالتعيين مادام يروج لكونه ثما بالاصطلاح فان ذلك قبل
 التسليم لا يبطل العقد بينهما ويجب عليه مثله ولو اشترى به اي بالذي غلب
 غشه وهو ناقص فليس قبل العقد يبطل البيع عند الامام لان الثمن ثبت له
 بعرض الاصطلاح فاذا اكسرت رجعت الى اصلها ولم تنق ثما فيبطل البيع لتفائه
 بالثمن ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قايما ومثله او قيمته ان كان هالكا
 وقالا لا يبطل البيع لان الثمن متعلق بالزومة والكساد عرض على الاعيان دون
 الذممة ولما لم يتمكن من تسليم الثمن لكساده يجب قيمته ومن هذا قال ويجب قيمته
 اي قيمته الذي غلب غشه يوم البيع عند اي يوسف لانه مضمون بالبيع فتعتبر قيمته
 في ذلك الوقت كالمضمون وفي الزخيرة الفتوي على قول اي يوسف وقيمته اخر
 ما تقوم به عند محو اي قيمته يوم ترك الناس المعاملة لان التحول في رد السعي
 الي قيمته انما صار بالانقطاع فيغير يومه وحدا لكساد ان ترك المعاملة بها في جميع
 البلاد وان كانت تروج في بعض البلاد ولا يبطل لكنه ينبغي فيجب البايع وحوا الانقطاع
 ان يوجد في السوق وان وجد في يد الصيارفة او في البيوت كما في اله ولم يذكر فيها
 نقصت قيمتها قبل القبض او علمت وفي التنوير ولو نقصت قيمتها قبل القبض بالبيع على خاله

بالاجماع ولا يتخير البائع وعكسه لو غلب قيمتها وادت فذلك البيع على حاله والمشتري
 يطالب بنقد ذلك العيان الذي كان وقت البيع لا يروج منه اي من الذي غلب غنمه
 كالرصاصه والمستوفية يتعين بالتعيين لزوال المقتضى للمتممة وهو الاصطلاح
 ويتعين للمشتري ان يذ كر عقبه قوله ولا يتعين بالتعيين لكونه ثمننا كما وقع في
 سائر الكتب تتبع والمتساوي الغش مغلوبه في المتبايع والاستفاد فلا يكون
 البيع به ولا اقراضه الا بالوزن بمنزلة الدراهم ولا ينتقض العقد لان الخالص
 فيه موجود حقيقة ولم يصر غشوشا فيجب الاعتبار بالوزن بشرعا واذا بطل
 في المبالغة كانه بيان الغش وصفه ولا يبطل البيع بهلاكه قبل القبض ويعطيه
 مثله لكونه ثمننا لم يتعين كما في البيع وكذا في الصرف يعني المتساوي الغش مغلوبه
 في الصرف ايضا حتى لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ولو باعه بالفضة الخالصه
 لم يجوز حتى يكون الخالص اكثر مما فيه الفضة لانه لا غلبة لخرجه على الاخر فيجب
 اعتبارها ويجوز البيع بالقلوس الناقصة وان وصلية لم يتعين لانها احوال
 معلومة وصارت اثمانا بالاصطلاح تجازيها البيع فوجب في الذمة كالقديس
 ولا يتعين وان عيبتها بخلاف ما اذا باع فلسا وفلسين يا عيبتها حيث يتعين من
 غير تقدير لانه لو لم يتعين لعقد البيع وهذا على قولهما وعلى قول محمد لا يتعين وان
 صرحا واصله ان اصطلاح العامة لا باصطلاحها على خلافه عنده وعندهما يبطل
 في حقهما كما في البيع كان كسوت اي اشترى بها شيئا فكسوت قبل التسليم فالخلاص
 كما في كساد المغشوش يعني يبطل البيع عند الامام خلافا لما ذكره القذوري والخللا
 والذي في الاصل وشرح الطحاوي والاسرار البطلان من غير ذكر الخلاص سوجب
 خلاص في رتبة كما في اكثر شراح الهداية لكن في الفتح جوابا لمخالفة وافرقت بين
 كساد المغشوشة وكساد القلوس اذ كل منهما سلعة تجب الاصل ثمن
 بالاصطلاح فان حاله الغش الحكم فيها للغالب وهو الخاسر مثلا فلم يبطل
 على الخلاف في القلوس وجب الحكم به ولو استقرضها اي القلوس فكسوت يرد
 مثله اذ كانت هائلة عند الامام واما اذا قايمة بغير عيبتها بالاجماع لان المراد
 في القرض جعل عين المقبوض حكما والابلزوم مبادلة جنة بجنس سبيبة وانه
 حرام فلا يشترط فيها الرواج وعند اي يوجب قيمتها اي قيمة القلوس يوم القبض
 وعند محمد يوم الكساد وقول اي يوسف اسير للمفتوي لان يوم القبض يعلم
 بلا ملة وقول محمد انظر في قول المستقر من ان قيمتها يوم الانقطاع اقل وكذا
 في حق المقرض بالنظم الى قول الامام لا الي المقتني به لان يوم الكساد لا يعرف الا
 بحجج ولا يجوز البيع بغير الناقصة ما لم يتعين لانها سلع فلا بد من تعيينها وكذا
 اشترى بفضة درهم قلوس او دانت بفضة النون وكسرها سدس الدرهم بحتمل
 ان يكون عطفها على درهم او على نصف وهو الظاهر قلوس او قيراط وهو نصف الدانت
 قلوس جازا البيع عندنا وكذا اثلث درهم او ربعه وعليه اي على المشتري ما يباع بنصف

درهم او دانت او قيراط منها اي من القلوس فتقوله من القلوس يباع لا يبيع لان المتبايع
 بهذا الطريق متعارف في التقليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي الى النزاع
 واقتصر المصنف على ما دون الدرهم لانه لو اشترى درهم قلوس او درهمين قلوس
 لم يجوز وعند محمد لعدم العرف وجوه ابو يوسف للعرف وهو الاصح كما في الثاني ولودع
 الي صيرته وهو من تميز الحيرة من الرداة لهما وقال اعطيت بنصفه قلوسا هو
 ونصفه نصف اي ما ضرب من الفضة ما يساوي وربع نصف درهم الاحبة لتخفف
 الرب لانه باع الفضة بالفضة متفاضلا لان الحبة تفسر في الي البض الاخر وهو
 القلوس لانه اذا الصفقة وعندهما صيغ البيع في القلوس وبطل فيما يقابل الفضة
 يتكرر عنده يتكرر اللفظ اذا العقد يتكرر عنده يتكرر اللفظ بتفصيل الثمن حتى
 قال اعطيت بنصف قلوسا واعطيت بنصفه نصف الاحبة جازا البيع في القلوس بطل
 فيما بقي عندهما كما في البحر وعن هذا قال ولو كرر اعطيت صيغ في القلوس اتفاقا لانه
 لما كرر صار عقدين وفي الثاني يجوز وفساد احوال البيعين لا يوجب فساد الاخر
 وفي الملح قال ابو الفرج الا قطع هذا غلط من الناسخ لان العقد فيه قاسم عند
 الامام وعندهما جاز في القلوس قاسم في قدر النصف الملح على اختلافهم في
 الصفقة الواحدة اذ تضمنت الصحيح والفاقد وفي الفتح اعترافا وجواب
 فليطالع ولو قال اعطيت به اي بالدرهم نصف درهم قلوس وقال المولى سعد بن
 قال ابن الهيثم يجوز في قلوس الجر صفة لدرهم والنصف صفة لنصف ويجوز
 عليه وانما الجواز ان يكون صفة للنصف والجر على الجواز ونصف الاحبة صيغ في
 الكل والنصف والاولى بالقاء التقرير في حجة الاحبة مثله والقلوس بالاجاز لانه
 ذكر الثمن ولم يقسمه على اجزاء الثمن فيكون النصف الاحبة في مقابلة مثله
 وما بقي من نصف حبة في مقابلة القلوس وفي التنوير والاموال ثلاثة ثمن
 بكل حال وهو التقدير ان صحبته الباء او قول بجنسه او لم يبيع بكل حال هو
 كالتياب والرواب وثن من وجه مبيع كالمثليات قلها انا انضمتها اليها من
 ثمن والامبيع واما القلوس فان كانت راجعة الحقة بالثمن والمقابلة بسلعة
 ومن حكم الثمن عدم اشتراط وجوده في ملك العاقد عند القاذ وعدم بطلان العقد
 بهلاك الثمن ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم وحكم البيع خلاص الثمن والكل
 كذا **الفصل في عقبة البيوع** يذكر الكفالة لانها تكون في
 المبيعات على لبا ولها اذا كانت بامر كان فيها عين المعارضة انهاء ناسب وكرها
 عقبة البيوع التي هي معاوضة وهي اللغة النصف قال الله تعالى وكفها ذكر بار اي
 ضمها الي نفسه وقري يقضو بها القاء ونصب زكريا اي جعله كائلا لها وضامنا لمصلها
 وفي الشراء صم ذمة الي ذمة كغير الي ذمة اي الي ذمة اصيبل في المطالبة اي في حق
 المطالبة وفي الملح واصله ان الكفيل والمكفول عنه صارا مطلوبا للمكفول له سواء
 كان المطلوب من احوالها هو المطلوب من الاخر كما في الكفالة بالمال ولا كما في الكفالة

منه البيع في الكل صح

بالمال او كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب من الاصيل المال دون الكفيل بحضور
النفس ولحق المطالبة باطلاقة ينظمها هذا على رأي بعضهم وجزم مسكين في شرح
الكفر بان المطلوب منهما واحد وهو تسليم النفس فان المطلوب عليه تسليم النفس
والكفيل قد التزمه اذ علمت هذا ظهر لك انتهى لكن فيه كلام لان صاحب الدرر
في المطالبة بالنفس او المال او التسليم لان المطالبة تشمل ذلك انتهى لمن فيه كلام
لان صاحب الدرر قال بعده وانما اختلفت تغريفا صحيحا متناولا لجميع الاقسام
صريحاً واضحاً فيما نقل صاحب المنة المسكين بل على طريقة الشمول والنصريح
اولي من التعريف تدبر لا في الدين كما قال بعضهم لكنه هو اي يكون ضم ذمة الي ذمة
في المطالبة الاصح ان الكفالة كما تفصح بالمال تفصح بالنفس ودين ذمة وكما تفصح
بالدين تفصح بالايمان المضمومة بنفسها ولا نه لما ثبتت الدين في ذمة الكفيل
ولم يبرأ الاصيل صار الدين الواحد ديني وهو قلب الحقيقة فلا يصار اليه
الا عند الضرورة كما في العناية وغيرها لكن فيه كلام لان معنى قلب الحقائق
عند المحققين لا تقاب واحد من الواجب والممتنع والممكن الي الآخر والدين
فعل واجب في الزمة وهو هنا عليك ما لا به لا عن شيء كما في الغشتاني وقال
المولي اخي في حاشيته تفصيل صاحب العناية به على عدم صحة الثاني مع ان
مقتضى صيغة التفصيل صحة الهم الا ان يلغي معنى الفضلية فيها كما صرح
به في شرح المفتاح فكانه قال الصحيح الاول فادفع ما ذكره صاحب الدرر
انتهى هذا احتمال الاصطلاح الفقهاء وانهم لا يستعملون الاصح في معنى الصحيح حيث
تقاربه الصحيح تدبر ولا يصح الكفالة الا ممن يملك التبرع لا ثم عقد تبرع ابتداء
فلا تفصح عن القيد والصبي والمجنون لكن العبد طالب بعد العتق كما في الخلاصة
هذا بيان اهلها واما ركنها فاجاب وقبول بالاغلاظ الانية ولم يجعل ابو يوسف
في قوله الاخر القبول ركناً محطاً بنتم بالكفيل وحده في المال والنفس وشرطها
كون المكفول به مقدوراً لتسليم من الكفيل وفي الدين كونه صحيحاً وحكمياً لزوم
المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفساً او مالاً او المرحى مكفول له والمولى عليه
مكفول عنه والنفس او المال مكفول به والمكفول عنه والمكفول به بالنفس احد
وهو اي الكفالة ضرر بان كفاية بالنفس وكفاية بالمال خلافاً للشافعي في الكفالة
بالنفس اذ عنده لا يجوز الكفالة بالنفس في قول لا نه غير قادر على تسليم المكفول
به حيث لا يتقادر بل بما نعه ويوافقه بخلاف الكفالة بالمال فقدرة على مال
نفسه ولنا قوله عم الزعيم قارم وجه الاستدلال به انما جلا قد يفيد مشروعية
الكفالة بتوعيه لا يقال لا عنم في كفاية النفس لا فانقول العزم لزوم ضرر عليه
ومنه قوله تعالى ان عذابها كان عذاباً وما يكن العمل بوجوبها بان تجلب بينه وبينه
علي وجه لا يقدر ان يمنع عنه او بان يستعجن باعوان القاضي على تسليمه
ويتقادره وايضا الزام النبي على نفسه به وان كان لا يقدر على المكفر عليه

غالباً

غالباً كما لو قدر ان يحج العجبة يلزمه ذلك وان كان لا يعيش الف سنة فالاولى
في الكفالة بالنفس يتفقد بطلان نفسه وبرقته ونحوها اي كوال رقبة مما يقدر
به عن جميع البدن عرقاً كالبدن والجسد والروح والوجه والعنق والعين والعصب
اذ كانت امرأة بخلاف المجد والرجل او بجزء شايع منه كقصه او عظمه او ثلثه
او ريعه او نحوها لان النفس الواحدة تحق الكفالة لا يتجزى فكان ذكر بعضها شايها
كذكر كلها وفي السراج ولواضاف الجزاء اليه بان قال الكفيل لقتل لك نفسي او ثلثي
فلا يجوز ويتفقد بصحته اي بقوله صحت لك فلا تالاه تفترج بمقتضاه او هو
عليه لان كلمة علي لا التزام فكانه قال انا ملتزم تسليمه او اليه لان المعني على قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا تلو رثته ومن ترك كلاً اي يتيمها
او عيالاً فالي من وصي علي كونهما معني او انا وعيهم لان الكفيل يسمى زعيماً قال الله
تعالى كفاية عن صاحب يوسف وانا بزعيم اي كفيل او قبيل به اي قفلا لان
الكفيل هو الكفيل ولهذا سمي الصك قبالة لانه يحفظ الحق لا يتفقد بالاضامن
لمعرفة لانه التزم معرفته دون المطالبة وقال ابو يوسف يصير ضامناً للعرف
وقال ابو الليث هذا القول عند ابي يوسف غير مشهور والظاهر ما عمنها وظاهر
الرواية بقيت كما في الكفر والكتب وفي التوفير ويتفقد بقوله انا ضامن حتى يحقها او يطبقها
ويكون كفيلاً الي الغاية وقيل لا يتفقد لعدم بيان المضمون هل هو نفس او مال
فتدبر المعرفة لانه لو قال انا ضامن توفيره او علي توفيره ففيه اخلاق المشايخ والوجه
اللزوم تمام الدين ولو قال انا ضامن لوجهه فانه يوجب له ولو قال انا اصرحه
لا يكون كفيلاً وكذا لو قال انا كفيل لمعرفة فلان ولو قال معرفة فلان علي قالوا يلزم
ان يدل عليه كما في الحاشية ولو قال فلان اشتاقت او اشتاقت صار كفيلاً
بالنفس عرفاً به بقيت كما في المعمرات وصح اخذ كفيلين والكفران حكم الكفالة نه
استحقاق المطالبة وهو يحتمل العقد التزام الاول لا يمنع الثاني علي انه المعقود
منها التوقف واخذ كفيل آخر واخر زيادة في التوقف فصح الثانية مع بقا
الاولي وكذا الثانية في قوتها ويجب فيها اي في الكفالة بالنفس على الكفيل احضار
المكفول به وهو النفس اذ اطلبه المكفول له وهو المرحى وقاربها التزمه فان لم
يجزه اي ان لم يحضر الكفيل للمكفول به بعد الطلب يفترج جس على صيغة المبيع للمكفول
اي عيسته الحاكم لا متناعه عن ايها ما وجب عليه ولكن لا يجيبه اول مرة حتى يظهر
مطله لانه جزا الصلح وهو ليس بظالم قبل المطلب هذا اقرباً لكفالة بالنفس اما اذا انكر
وثبت بالبينة عند الحاكم فيجلسه اول مرة في ظاهر الرواية وقال الخصام لا يجيبه
اول مرة ولو ثبتت بالبينة وقيدنا بغير عجز بل انه ان عجز فلا حبس بل يلزمه الطالب
وان عجز اي الكفيل وقت تسليمه اي المكفول به لزمه اي الكفيل ذلك اي احضاره
المكفول به فيه اي في الوقت الذي عينه اذ اطلبه المكفول له في ذلك الوقت او بعده
لانه التزمه كذلك فان سلمه اليه قبل مجي ذلك الوقت برب الكفيل وان لم يقبله

اقرع

الملكول له لانه التزم تسليمه الامرة وقد اتي به وفي المنج اذا كفل الى ثلاثة ايام كل كفيل
يعد الثلاثة ولا يطالب في الحال في ظاهر الرواية وبه يقتضي واذا قال ان الكفيل بنفسه
قلان من اليوم الى عشرة ايام صار كفيل في المال فاذا مضت العشرة خرج عنها ولو قال
ان الكفيل بنفسه الى عشرة فاذا مضت العشرة خافا برمي قال ابن العنقل لمطالبة عليه
بما لا يجرها ولا يعدها وقال ابو الليث القنوي عليه انه لا يصير كفيل وهذا حيلة
لمن منه الكفالة ولا يريد ان يصير كفيل وفي الروايات القنوي عليه انه يصير
كفيل كما في البرهان كتاب الملكول به وعلم مكانه امهله الحاكم مودة ذهابه ورايه
وهو مقتضى ما اذا اراد الكفيل السفر اليه فان ابي حنيفة للمحال من غير امهال كما
في البرازية فان مضت المدة ولم يحضر حنيفة الحاكم كما ذكرناه وان غاب الملكول
به ولم يعلم مكانه لا يطالب لانه عاجز فعليه هذا اذا التجأ الى باب الجايز ينبغي
ان لا يطالب به لتحقيق العجز كما في الراعي وفي الجحش لا بد من ثبوت انه غائب
لم يعلم مكانه وقال الطالب تعرفه فان كان له حجه معلومة للتجارة في كل وقت
فالقول للطالب ويوم الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع والا فالقول للكفيل
لتسليمه بالاصل وهو الجهل ولو علم ان الملكول به ارتد وكفى بدار الحرب بوجيل
الكفيل ولا تبطل بالحقاق بدار الحرب وهو مقتضى ما اذا كان الكفيل قادرا على
رده بان كان يبتاع ويبيعهم موعودة اثم يردون اليها المرتد وكل موضع قلنا
انه يوم مر بالذهاب اليه للطالب ان يستوفى بكفيل من الكفيل حتى لا يغيب الاخر
وتبطل الكفالة بالنفس بموت الكفيل لحصول العجز من الكفالة عن التسليم بعد موته
وارثه لا يقوم مقامه في ماله ولا في ما عليه بخلاف الكفالة بالمال كما في الهبة
وعينها لكن في السراج تغلق عن الكرخي لا تبطل بموت الكفيل ويطالب وارثه باحضار
وتبطل بموت الملكول به لا منقاع التسليم ولو كان الملكول به عبدا انما قال
لنؤتم ان العبد مال مطالب به وكفل بنفسه رجل اما اذا كان المرحوم به نفس
العبد لا يبرأ وصنف فبموته دون الملكول له بل يطالب وارثه او وصيه الكفيل
اي اذ مات الملكول له لم تبطل وبسليم الكفيل اليه ورثته فان سلمه احدهم
الوصيف يبري في حقه وبلاخر مطالبته وفي منظومة ابن وهبان انها تبطل
بموت الطالب والمخروف في المذهب خلافة كما في الجحش وبراء الكفيل بالنفس اذا
سلمه اي سلم الملكول به الي الملكول له حيث يتمكن مما صحت كما اذا سلمه
في مصر سوان قبله الطالب او لا وان وصليه لم تقبل اذا دفعته اليه فانما يرجع
لان موجب الدفع اليه البراءة فتبطل وان لم يصب عليها كالموتون اذا سلم الرثين
وفي اطلاقه شامل ما اذا قال سلمته اليك بحجة الكفالة او لا ان طلبه منه واما
اذا لم يطلبه منه فلا بد ان يقول ذلك ويبرأ بتسليم وكيل الكفيل او رسول القياها
مقامه بتسليم الملكول به بنفسه من كفالة هذا قيد في الجميع يعني لا يبرأ الكفيل
حتى يقول الملكول سلمت نفسي اليك من الكفالة والوكيل والرسول كالمكفول لا بد من

التسليم

التسليم عنها والا يبرأ كما في المنج فعليه هذا ظهر صحت ما قيل من انه متعلق بتسليم
الملكول به بنفسه قد برهنا اذا كان بغير طلب اما اذا كان بعد طلبه فلا يشترط
ان يقول سلمته يحكم الكفالة كما مرنا في قبلي لصاحب المنج التفضيل فامل فتيد
بالوكيل والرسول لانه لو سلمه اجنبي بغير امر الكفيل وقال سلمت اليك عن الكفيل
فان قبله الطالب يبري الكفيل وان سكت لا فان شرط تسليمه في مجلس القاضي
فسلمه في السوق اي في سوق المصر قالوا ببراء الحصول المعقود بظنة اعوان الحاكم
والمختار ربي ما نانا لانه لا يبرأ سوا كان في سوق ذلك المصر او في سوق مصر اخر
وهو قوله زفر وبه يقتضي في زماننا لثنا ون الناس في اقامة الحق ولما وثقة القسقة
علي الخلاصة منه والعوارق لتقيد بمجلس القاضي مقيد وهذه احوي المسائل
التي ينبغي بقول زفر وان سلمه في مصر اخر لا يبرأ عدا لانه قد يكون شهوده فيما
عينه سلطان او قاض وكان غير مقيدة بمصر كما كان احضاره الى مجلس القاضي
وفي الجحش تغلق عن القفبة لقل بنفسه في البلد وسلمه في الرضا بيقض في ان كان
فيها حاكم وقال العلامة التاجري والبدوي الظاهر انه لا يصح قال وجوابهما
احسن لان اغلب قضاة رسا بيقض خوارزم طلبة فلا يقدر علي مما كتبه عليه وجه
العدل اقرني هذا في زمانهم اما في زماننا فكثر قضاة مصر مثل قضاة رسا بيقض
خوارزم اسلمهم الله باطفه وكرمه وان سلمه في برية او في السواد او في القرية
التي ليس لها حاكم لا يبرأ لعدم حصول المعقود وهو القدره علي الحاكم وكذا
لا يبرأ ان سلمه في السجيت وقد حنيفة غير الطالب قيل هذا ان كان في سجن حاكم
اخر لعدم الامكان علي المتخامة واما اذا كان في سجن قاض وقع مما صحت
بني يديه فيبرأ علي الكفالة سوا كان مسجونا له او لغيره لان الحاكم قادر
علي الاحضار والمقصود ثم يعيده الي السجيت فان كفل بنفسه علي انه ان لم يبرأ
به اي الملكول بنفسه يقال واغاه اي اتاه من الرضا عدا موضوعا من لما عليه
فلم يبرأ به عدا مع قدرته عليه لزمه اي الكفيل بالنفس ما عليه من المال بعد رنا
لتحقق الشرط وهو عدم الموافقة اذ الكفالة تشبه العذر لا يبرأ باعتبار الالتزام
اذ لا يتا بله وتشبه البيع اتمها باعتبار الرجوع فيكون مبادلة المال بالمال فان
علقا الكفالة بغير ملايم مثل هيوب الريح لم يضر كالباع وان بلايم متعارف مثل
عدم الموافقة في وقت صحيح كذا ندمع ان هذا التعليل ليس في وجوب المال بل
في وجوب المطالبة وقال الشافعي لا نفي لاضايجاب المال بالشرط فلا يجوز وان وصليه
مات الملكول به في الوقت قبل الحصول بيمين الكفيل امال اذا اثبت بموته عزم
الموافقة به ولو مات الكفيل قبل الحصول بيمين وارثه المال ولو مات الملكول له يطالب
وارثه ولا يبرأ الكفيل من كفالة النفس بوجود الكفالة بالمال في هذه المسئلة لانه كانت
ثابتة قبلها ولا تنافي كما لو كفلها وانما قلنا مع قدرته عليه لانه اذا عجز لا يبرأ اذا
عجز بموت المطلوب كما في المنج وفي التثوير ولو اختلفا في الموافقة فالقول للطالب

او يبرأ ذلك القاضي جازئته
قد يبرأ بالتسليم في مصر اخ
ويبرأ عند الامام ان كان فيه صم

والحال انهم على الكفيل ومن ادعى على اخر مائة دينار بينهما اي بين صفته على وجه
 نصحي الدعوى بانها سلطانية او افرجية او لم يبينها فكفل بنفسه وجعل على انه ان لم
 يوافق به اي بالكفيل به عند افعليه المائة فلم يوافق به عند الزم المائة عندهما
 لتحقق الشرط لان الكفيل لما عرف المال باللام حيث قال فعليه المائة كعمل على الاصل
 وهو الهد فبصر الى المال الذي على المدعي عليه فيمنع عن احتمال مال الرشوة لان
 المدعي لم يبين مال المدعي في غير مجلس القضاة تحراز عن حيلة خصمه فان بين قبل
 الكفالة فحكمة ظاهر وان بين بعد ها يلحق الى الجمل فصار كما كان المال حينئذ عند
 المدعي قبل الكفالة فحينئذ تبين صحة الكفالة خلافا لمحمد فبطل عدم الجواز عنده
 بناء على انه اطلق المال ولم يقبل المال الذي على المدعي عليه فعلى هو الفرق بين
 بيان المدعي المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لم يبين المدعي المدعي لم نصح الدعوى
 فلم يستوجب احضاره المدعي عليه الى مجلس القاضي فلم نصح الكفالة بالنفس فلا
 يجوز الكفالة بالمال لا بتفليها عليها فعلى هو ان بين تكون الكفالة صحيحة
 ونقل في الفقه عن قول ابي يوسف اختلاف في طاعة ولا يجبر على اعطاء الكفيل بالنفس في حد
 وقصاص بعين لو طلب مدعي القصاص او حد القذف من القاضي ان ياخذ كفيلا هو
 يتكس المدعي عليه حتى يحضر البينة فالقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل كسائر
 الحدود وعند الامام مطلقا لقوله عليه السلام لا كفالة في حد من غير فصل ولان
 مبني الحد وكلها على الراي بالشبهة فلا يجبر على استيفائها بالكفالة فان سمحت
 به نفسه اي لو تبرع عليه المدعي عليه باعطاء الكفيل بلا طلب في حد القذف والقصاص
 صح بالاجماع لان تسليم النفس واجب عليه للطلب فيجوز اعطاء الكفيل بتسليم نفسه
 له وقالا يجبر في القصاص لان القالب فيه من العبد وحد القذف لان فيه حق العبدان لم يفرق
 على الاعطاء بامر معه لا حبس وهو المراد بالجره هنا عندها والحق العفد والسرقة
 بها بخلاف سائر الحدود وكلها خالصه لله تعالى ومنذ رأت بالشبهات فلا حاجة الى الجبر على
 اعطاء الكفيل للاستيفاء في حقه تعالى بالاتفاق ويجب في دعوى القتل بالخطا على الاعطاء
 والحق به لان موجبا للمال وكذا يجبر في القذف وان شهد عليه اي على المدعي عليه مستوفات
 اي غير معلوم ههنا وهي حد او قود وحس وكذا يجبر ان شهد عدل واخبر به القاضي
 بالعدالة لان الحبس هنا للثمة والهمة تثبت باحد شرطي الشهادة وهو العدوي للمستوف
 والعدالة في الواحد بخلاف الحبس في الاموال لا تحاطة عقوبة فيها فلا يثبت الاخذ بكلمة
 ولا لم يقدر الموعى على اقامة البينة بما ادعاه ولا على اثبات الهمة حتى قام القاضي
 من مجلس القضاة على سبيله خلافا لما في رواية في هذه المسئلة عنهما ورايتان في رواية
 يجبر ولا يكفل كما بيناه وفي رواية يكفل ولا يجبر لعدم ثبوت القذف او القود بالجملة القائمة
 وصو الرهن والكفالة بالحق ارجأ الامام مطلقا الى وقت معين على ما يراه بدلا عن منفعة حقه
 المال فبصر ديني الامة ويجوز فيه الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة بالحق ارجأ هو المال بخلاف
 ديني الامة ويجوز فيه الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة بالحق ارجأ هو المال بخلاف الرقابة

لأنها

لأنها ليست من الدين المطلقة لسقوطها بالموث ثم شرع في الكفالة بالمال فقال والكفالة بالمال
 صحيحة ولو كان المال مجهولا اذ كان ذلك المال دينيا صحيحا وصحتها بالاجماع وصحت مع
 جهالة المال لبيانها عليه التوسع فانها ترفع ابدا فيمنع منها جهالة المال بعد ان كان دينيا
 صحيحا والدين الصحيح دين لا يسقط الا باداء او الا بوار وهو احتراز من بدل الكفالة
 وسياتي وفي الاصلح والمراد من الا بوار ما يعي الحكمي وهو ان يفعل فعلا يلزمه سقوط الدين
 فلا يرد النقص بدين المهر لان سقوطها بمطوعتها لمن من وجها من قبيل الا بوار بالمعنى
 المذكور وفي المخرج وما يشك على هذا الاصل الكفالة بالنفقة للمنفقة غير المستدانة فانها
 صحيحة مع ان دين النفقة ليس صحيحا لانها تسقط بموت احوالها وبالطلاق ولم ارجح اجاب
 عن هذا او الظاهر انه اخذ فيه بالاستحسان للحاجة اليه لا بالقياس وقيل بجواز الكفالة
 للاحتراز عن جهالة الاصيل والمكفول له لانه ما نفعه ونما منه في البين فليطالع بتكلفت متعلق
 بقوله صحيحة عنه اي بين فلان بالقدرهم هذا انطوى ما كان معلوما او بما لا عليه اي بالذي
 ثبت له عليه اي خلاف هذا انطوى ما كان مجهولا او بتكلفت بما يدركه اي بالحق في هذا
 البيع من ضمان الدولة وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع او ضمان المبيع ان كتمه فانه المكفول
 به مجهول لاحتمال استحقال المبيع او البعوض فيمنع الكفيل الكل او البعوض وفي السراج فاذا
 استحق المبيع كان المشتري ان يحضر المبيع او لا فاذ اثبت عليه استحقاق المبيع كان له ان
 ياخذ الثمن من ايها شاء وليس له ان يجامع ايها شاء وليس له ان يجامع ايها شاء
 وكذا يصح لو علمت اي الكفالة بشرط ملايم اي بشرط موافق وهو ان يكون الشرط بالاجابة
 ويجوز عنه بالشرط مجازا الشرط وجوب الحنف نحو ما بايعته فلان اي بعته شيئا من فلان فان
 ضامن الثمن لاما اشتريته فان ضامن المبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز فاشترطت ما بعته
 وهذا من امثلة الكفالة بالمجهول وفي الميسوط ولو قال اذ ابعت شيئا من علي وباعه متاعا
 بالقدر ثم باعه بعد ذلك بالقدرهم لزم الكفيل الاول دون الثاني لان حرق اذ لم يقضي
 الشكر او بخلاف كلما وما ومثل اذ امتني وان ولو رجع الكفيل عن هذا الصهان اي بيا بعه
 ونما عن مبايعته ثم باعه ذلك لم يلزمه شي وانما قال ما بايعته لانه لو قال بايع فلانا علي
 انما اصابك من خسران فعلي لم يصح او ما عصبك اي ان عصب منك فلان فعلى هذا امر امثلة
 المجهول ايها وفي البين لو قال ان عصب فلان ضيعتلك فانما ضامن لم يجز عند الشيخين وعند
 محمد يجوز بناء على ان عصب العتق لا يتحقق عند خلافه او ما ذاب اي ثبت او وجب
 من الذوب لك عليه اي على قلبي شبه فعلي وان استحق المبيع فعلى جواب الجميع اي ان
 استحق المبيع المستحق فعلي الثمن فانه استحقاق المبيع شرط وجوب الحق في ذمته وجاز التقليل
 لملايمته الشرط وكشرط امكن الاستيفاء من قدم من يوفى عليه وهو يبريد المكفول عنه
 فان خذومه سبب موصل للاستيفاء منه فيدركون زيدا مكفولا عنه لانه اذ كان اجنبيا
 كان التقليل به كما في هيوب الزك ونما منه في البين فليطالع وكشرط نغذرا الاستيفاء نحو ان
 ثاب زيدا المكفول عنه عن البين فعلى ما عليه لان غيبته سبب لنغذرا الاستيفاء فغذره

ل

الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها ثم المصلحة ان الجملة في المال المكفول بصله من صحة الكفالة وجعالة المكفول له او المكفول عنه يمنع حتى لو قال من عصبته من الناس او يا بعلك او قتلته فانما كفيلا له عندك لا يجوز ان اذ كانت الجملة في المكفول عنه بصفة مشبهة ان يقول كلفت لك بما لك علي احد هذين فحينئذ يجوز فالنفيين الى صاحب الحق كما في النبيين وان علقها اي الكفالة بحد الشرط اي بالشرط المخرج عن الملازمة كعقوب الزبح ويجوز المظهر بطل التاجيل فنفس الكفالة ويجب المال علي الكفيل حاله في العارية ولا يصح التعليق بحد الشرط لقوله ان هبت الزبح او جال المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا الا انه نص في الكفالة ويجب المال حال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعقار وفي النبيين هذا سهو فان الحكم فيه التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم وقصار كما علقه بوجوه الدار ويحرم مما ليس بملائم ذكره قاضي خان وغيره واجاب بعض الفضلاء عنه كذا لا يجوز عن النكاح بل اذا قلنا من هذا التامل ظهر ان السؤال باق عليه حاله ولا يندفع التمسك الا ان يقال يمكن الجواب بان قوله ان الكفالة نص في الكفالة ويجب المال حاله بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا فقط فاحصله لا يصح التعليق بحد الشرط ولا تنص الكفالة ايضا وكذا لا يصح التاجيل اذا جعل واحدا منهما اجلا فانه نص في الكفالة ويجب المال حاله لا يقال انه متفرض بقوله لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لانه اراد بالتعليق بالشرط التاجيل مجازا اي باجل متعارف فلا يلزم المحذور وتندفع الاشكال تدبر والطالب مطالبة اي شأ من كفيله واصيله اي يثبت الخيار في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل وان شاء طالبا لهما لانه موجب الكفالة اذ هي تفيد عن العلم كما مر ذلك فيقضي قيام الزمة الاولى بالبرائة الا اذا شرط برائة الاصيل فتكون حوالة كما ان الحوالة بشرط عدم برائة الكفيل كقالة لان العبرة في العقود للمعايير المجازات والاتفاق والمباين ولو طالب الطالب احدهما كان له مطالبة الآخر بخلاف العقب منه اذا اختار احدا العاصيين لان اختيار احدهما يقتضي التمسك منه عند قضاء القاضية بصدقه بملكه التمسك من الآخر بعد واما المطالبة بالكفالة لا تقتضي مالم يوجد منه حقيقة الاستيفاء فان كفل بماله عليه فبرهن الطالب علي ان لم يرضه اي لزم المالك الكفيل لانه الثابت بالبرائة كالثابت عينا فان يكون قول الطالب حجة عليه كما لا يكون حجة علي الاصيل لانه مدرج وان لم يبرهن الطالب صدق الكفيل فيما اقربه مع يمينه اي بالقول للكفيل فيما يقربه مع يمينه علي نفي العلم لا علي التمسك كما في الايضاح وصدق الاصيل في اقذاره بالكثر مما اقربه الكفيل علي نفسه خاصة لا علي الكفيل لانه اقرا علي الغير وقيد بماله عليه لانه لو كفل برأب اي حصل لك علي فلان اي بما ثبت فاقرا المطلوب بما لزم الكفيل اما لو ابرأ الاصيل من الدين فالزمة القاضية فلم يلزم الكفيل لان الكفول ليس باقرا كما في الدين فان كفل بداره اي المكفول عنه لا يرجع الكفيل عليه

اي علي المكفول عنه بما ادي عنه لانه متبوع بادائه بغير رجوع خلافا لما لك وان وصليته اجازها اي الكفالة المكفول عنه بعد العلم لان الكفالة لزمته ونقدت عليه بغير امر غير موجب للرجوع فلا تنقلب موجبة له هذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز في المجلس فانها تقير موجبة للرجوع كما في العارية وان كفل بامره رجع عليه بما ادعي عنه لانه تقضي دينه بامره معناه اذا ادعي ما ضمن اما اذا ادي خلافة فان كان الدين المكفول به حيدا ادا دي رديا او بالعلم فان رجوعه بما ضمن لا بما ادي لانه ملك الدين بالاداء فتكون منزلة الطالب ومعني الامر ان يستعمل كلامه علي لفظة عين كان يقول الكفيل عني او ضمن عني فلان ولو قال ضمن المالك الذي لعن علي لم يرجع عليه عند الاداء ليجوز ان يكون العقد يرجع او لطالب التبرع فلا يلزم المال كما في الدين والمقاردين الامر من يبرأ امره شرعا فلا رجوع علي الصبي والعبد المحجورين اذ ادي كفيلاهما بالامر لقوم صحته منهما ولكن يرجع علي العبد بعد عتقه فلا رجوع علي الصبي مطلقا ولا يطالب به اي لا يطالب بكفيل اصيلا بمال قبل الاداء الي المكفول له لان الموجب للمطالبة هو التمسك ولا تمسك قبل الاداء ويجعله يبرأه يرجع فان لو لم يكفل من جهة الطالب قلم اي للكفيل ملائ منه اي ملائمة المكفول عنه حتى يحصل له وهو مقيد بما اذا كانت الكفالة بامره وان حبس الكفيل فله حبسه اي للكفيل ان يحبس المكفول عنه لان ما حقه كان لا جله قلم ان يعامله بمثلته هذا اذ لم يكن علي الكفيل المطلوب دين فله والافلا يلازمه ولا يحبس كما في السراج ويرأ الكفيل باداء الاصيل لان برائة الاصيل توجب برائة له ليس عليه دين ديني الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين كما ذكره الزليقي تبعا للهداية وظاهر ان القابل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ باداء الاصيل وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لان نفوذ الدين عند القابل به حكم فيسقط باداء واحد كما في الدين وان ابرأ الطالب الاصيل وهو المطلوب او اخر الطالب الطالب عنه اي الاصيل بان اجل دينه يبرأ الكفيل في الصورة الاولى وتاخر الدين عنه اي عن الكفيل يعني تباخر حقه ايضا لا تمل عليه المطالبة وهي تتبع للدين فيسقط مسقوطه وتباخر تباخره بخلاف ما ان الكفيل بشرط يبرأ الاصيل ابتداء حيث يبرأ الاصيل دون الكفيل وفي السراج ويشترط بقول الاصيل البرائة فان ردها او نفوذ وهل يعود الدين علي الكفيل فيه فلو كان وموته الاصيل كفتوله وفي الفتية برائة الاصيل انما توجب برائة الكفيل اذا امانت بالاداء لو بالاداء فان كانت بالخلف فلا وان ابرأ الطالب الكفيل واخر الدين عنه اي عن الكفيل لا يبرأ الاصيل ولا تباخر عنه اي عن الاصيل اذ الاصيل فيه ان الاصول لا تتبع التفرع في الرصف والا يلزم عكس الموصوع فان كفل بالدين الحال موحلا الي وقت اي الي شهر مثلا تباخر عن الاصيل ايضا لانه لمطالبة

علي الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف الاجل الاجل الي العين كما في التبيين ولو صالح
الكفيل الطالب عن التي عليه مائة برياً لا يملك مبيعاً ولا كفيلاً انما اضاف الصلح الى الاصل
الدين علي الاصيل منبراً عن شهادته براءة توجب براءة الكفيل ثم يراجعها
عن الماينة باداً او الكفيل ورجع الكفيل بها اي بالمائة فقط علي الاصيل ان كفل
بأمرة اذا بالاداء يملك ما في الذمة الاصيل فاستوجب الرجوع بخلاف الادراء
لان بالاداء يسقط الدين فلا يملك الكفيل فلا يرجع وان صالح الكفيل الطالب
عن الاصل بجنس آخر كما توب وعينه ورجع الكفيل علي الاصيل بالالف كلفه
هذا الاصل يكون مبادلة بتبديل الف بمائة الف فالتوب في ذمة الاصيل يرجع
بكماله عليه وتوضيحه ان الاصل في الاصل في ذمة الاصيل ثم استقل عنه وثبت في ذمة
الكفيل حين اخذ الطالب منه فبيع تملك الطالب الدين الف من الكفيل لكونه
تمليك الدين من عليه الدين وكذا يصح التملك من الكفيل بالبيعة اذا اذن له
بالقبض فصار كما انه اخرج من الكفالة وملكه بالقبض فقبضه ثم وهبه فيصير
تمليك الدين من عليه الدين من الكفيل مسيطراً علي الدين في الجملة وان صالح
الكفيل عن موجب الكفالة فهو المطالبة علي شي بشرط ابراء الكفيل خاصة بركي
هو اي الكفيل فقط دون الاصيل لان ابراء الكفيل عن الكفالة يصير فسخاً للكفالة
لا اسقاطاً للاصل الدين وان قال الطالب للكفيل بالامر بريت الي من المال رجع
الكفيل علي الاصيل لان البراءة التي ابتزها من المطلوب وانتهى بها الي الطالب
لا يكون الا بالايضا فيرجع فصار كما قراره بالقبض منه او الدفع اليه واستفيد
منه براءة المطلوب للطالب لا قوله كالكفيل كما في المني وكذا هي رجع الكفيل
علي الاصيل في قول الطالب بريت دون التي عند اي يوسد خلافاً للمجهول
البراءة فتكون بالاداء والبراءة فيثبت الدين وهو الابراء ولا يرجع الكفيل
للمشك وفي قول الطالب للكفيل ابراءك لا يرجع الكفيل الي الاصيل لانه ابراء
لا يفتقر الي غيره وذلك بالاستغناء فلا يكون اقراراً بالايضا وقبل جميع ما ذكرنا اذا
كان الطالب قابلاً وان كان الطالب حاضراً يرجع اليه في البيان في الكفالة هو المجهول
حتى في بريت الي الاحتمال لا الي ابراءك مماز او ان كان بعيداً في الاستغناء كما في
النهاية فيد بقوله بريت لانه لو كتب في الصك بريت الكفيل من الاداء التي
كفل بها كان اقراراً بالقبض عندهم جميعاً لقوله بريت الي يقضيه العرف بين الناس
ان الصك يكتب علي الطالب بالبراءة اذا حصلت بالايضا وان حصلت بالاداء
لا يثبت الصك عليه فعملت الكفالة اقراراً بالقبض عرفاً ولا عرف عند الاداء
كما في المني ولا يصح تعليل البراءة عن الكفالة بالمال بالشرط مثل اذا اجازت فانت
بريت من الكفالة بالمال في اخذ لا يبرأ عنها اذ شرطه بالحل وكفالة جارية كسائر
البراءات لان الاداء معني التملك والتملك لا تقبل التعليل بالشرط لكونه
تأرا هذا اظهر علي قوله من يقول ثبوت الدين علي الكفيل وعلي قوله غير ان تملك

في

المطالبة

المطالبة كتمليك الدين لان وسيلة اليه وكذا يجوز تعليل براءة الاصيل وعلي
تول غيره ان تملك المطالبة كتمليك الدين لانها وسيلة اليه وكذا يجوز تعليل
براءة الاصيل لان معني التعليل فيه ظاهر اذ المال واجب عليه بخلاف تعليل البراءة
من الكفالة بالتقاضي ليس معني التملك لانه مجرد اسقاط وهو يبيع لانه
عليه المطالبة دون الدين في الصحيح وكان اسقاطاً محضاً كالطلاق ولهذا لا يبرأ
ابراء الكفيل بالرد بخلاف الاصيل كما في الهراية وعن هذا قال والمختار والصحة
اي صحة تعليل البراءة عن الكفالة قبل المراء بالشرط بشرط المحض الذي لا ينفق
للمطالب فيه اصلاً كرجوع الدار ورجي الغدر غير متعارف اما اذا كان متعارفاً
فانه يجوز كما في تعليل الكفالة لما في الايضاح الكفيل بالمال والنفسه لو قال ان
واختلك عدواً قاتل يري المال فرفاه عدو ابراء من المال ففقد جواز تعليل البراءة
عن الكفالة بالمال وكذا اذا اعلق البراءة باستيفاء البعض يجوز او علق البراءة
عن البعض بتسليم البعض يجوز كما في مبسوط شيخ الاسلام فعلم ان فيه اختلاف
الروايتين فترأية عموم الجواز محمول علي ما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز
محمول علي ما اذا كان متعارفاً كما في البحر ويجوز الكفالة بما تقدر استيفاء
شريعاً من الكفيل كالحود والقصاص مطلقاً بالاجماع لعدم امكان ايجابهما
علي من تكفل لعدم جريان النيابة في العقوبة بخلاف الكفالة بقبض من عليه
الحود والقصاص كما مر فعلي هذا يلزم الاستدراك بما مر من قبل ويجوز الكفالة
بالاعيان المضمونة بغيرها كما مبيع في البيع في المبيع الصحيح بعينه قبل القبض
والمرصون بعد القبض ويجوز الكفالة بالامانات كالوديعة والمستغفار
والمستاجر بفتح الجيم ومال المضاربة والشركة لان من شرط صحة الكفالة ان
يكون المكفول به مضموناً علي الاصيل بحيث لا يملكه ان يخرج عنه الا بدفعه او
دفع يذله لتحقيق معني الضم فيجب علي الكفيل والبيع قبل القبض ليس بمضمون
بنفسه وانما هو مضمون بالثمن الا يري انه لو هلك لا يجب عليه شيء بل ينفسخ
البيع وكذا ذلك الرهن غير مضمون عليه بنفسه وانما يسقط دينه اذا هلك فلا
يكن ايجاب الضمان علي الكفيل وهو ليس بواجب علي الاصيل وكذا الامانات
لعبت بمضمونة علي الاصيل لا عينها ولا تسليمها فلا يمكن جعلها مضمونة علي الكفيل
خلافاً للكفالة بها ولا يجوز الكفالة بدين غير صحيح كبدل الكتابة لانه في معرض
الزوال فلا يكون ديناً صحيحاً ككفالة ابي بالدين او عبد وانما الدفع ثبوت الكفالة
العبد به يعني ان تصح لانه يجوز ثبوت هذا الدين عليه لان العبد محل الكتابة
نفسه وكذا يدل السعاية عند الامام لانه المستضي كالمكاتب عنه فلا تصح
الكفالة ببذلها وعندها تصح لانه المستضي حر يد يورث عنها ولا يجوز الكفالة بالحل
علي الدابة معينة مستأجرة للحل او تحطه مئة عبد معين مستأجر للخدمة للجهز
الكفيل عن تسليم الحل الحل علي دابة معينة لانها ملك العبد ولو جعل دابة اخرى

ان

لا يستحق الاجر اذ لو حمل الموجه على الدابة الغير المعينة لا يستحق الاجر فثبت
البحر في هذه الصورة بالضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف غير المعين لعدم البحر عن
تسليم الحمل اذ يملكه المملوك على ابدية كانت لان المستحق هو الحمل لا العبد والفرق هو
البحر ولا يجوز الكفالة عن ميت مفسد يعني اذ امانت من عليه دين ولم يترك شيئا
فكفل عنه العرف ما وجد لم يصح عند الامام لانه كفيل بدين ساقط في حق احكام الدنيا
بالضرورة اذ لم يترك شيئا ففعل عنه العرف ما وجد لم يصح عند الامام لانه كفيل بدين
ساقط في حق ما لا يترك كفيلة به والكفالة بالساقط لا تجوز وجواز التزيم محمول
عليه ان الدين باق في حق الدين خلافا لما كان عندهما تجوز الكفالة لان الدين
لما كان ثابتا في حياته لا يسقط الا بالاداء او بالابراء ولم يوجد شيء منهما فبقى
عليه وكذا يطالب به في الآخرة حتى من تبرع بقضائه يجوز طاردي انه عليه
السلام اني بخيانة رجل من الاضار فقال هل عليه دين قالوا نعم درهمان
او دينار فامتنع من الصلاة فقال صلوا علي احيكم فقام ابو قتادة فقال يا علي
يا رسول الله فصل عليه ولا تجوز الكفالة فلا يقول الطالب في المجلس اي في
مجلس عقد الكفالة سواء كفل بالنفس او بالمال عند الطرفين وقال ابو يوسف
يجوز مع غيبته اي غيبة الطالب اذ ابلغه خبر الكفالة فلا جاز كسائر تصرفات
القضوي وفي بعض نسخ الميسوط لم يشترط الجازية وهو الظاهر عنه لانه تصرف
التزام فثبت به الالتزام ولما ان فيه معنى التملك وهو تملك المطالبة منه
فيقوم بهما جميعا والموجوب بشرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس اذ ان يصل
عن الطالب مضوي فانه نفع ويتوقف على اقراره والكفيل ان يخرج نفسه
عنها قبل اقراره كما في الحقايق وغيره وبه علم ان قول الطالب بخصوصه
انما هو شرط التقاض واما اصل القول في مجلس الاحجاب فشرط الصحة فعلى
هذا ان المصنف لو ترك قوله الطالب لكان اولي كما في الاصلاح وفي الدور الفتي
علي قولها وفي نصوص الشيخ قاسم والمختار قولها عند المجوب والمنفي وغيرها
ولهذا قدمه المصنف قد يرد بالاشارة لانه لو اخرج عن الكفالة حال غيبة الطالب
يجوز اجماعا فان قال المريض لو اقرته تكفل عني ففعل الوارث مع غيبة العرفا
جاز اتفاقا وان كان القياس ان لا تجوز لان الطالب غائب ولا يتم الصمان الا
بقوله وجه الاستحسان ان ذلك وصية في الحقيقة ولهذا نفع وان لم يسم
المكفول لم ولهذا قالوا انما نفع اذ كان له مال او يقال انه قائم مقام الطالب
لحاجته اليه فترفع لزمته وجه نفع الطالب فصار كما اذا حضر بنفسه وانما
نصح بهذا اللفظ ليشترط القول لا يبرأ به التحقيق دون المسامحة فاعلموا
في هذه الحالة ولو قال له اي المريض هذا احببي اختلف فيه المشايخ فمنهم من
قال بالجواز تغز بلا لزم من منزلة الطالب ومنهم من قال بعدمه لان الاجنب
غير مطالب بنقضه بلا التزام وكان المريض والصحيح سواء الاول وجه

بما على

كما في المنع ونهاية في البحر فليطالع ويجوز الكفالة بالايمان المضمونة بنفسها
عند تخلها للشافعي في قول في الرعيان لكن المناسب للمص ان يذكر عقيب
قوله ولا تجوز بالايمان المضمونة بغيرها كالمضمونة على سوم الشراوي على
طلبه بعد تسمية الثمن لانه مضمون عليه حتى اذ اهلكه عنه يجب الصمان عليه
اذ القيمة تقوم مقامه فامكن ان يحايد على الكفيل والمقصود لانه مضمون بعينه
فان كان المضمون عينها فاما قبل زم الصمان احضارها وتسلمها وتبينها ان هلك
وان كان المضمون مستهلكا فالمضمون قيمته والمبيع ببعائه سدا لان المضمون في
المبيع الفاسد مضمون عليه حتى اذ اهلكه يجب عليه قيمته وتجوز الكفالة بتسليم
المبيع اليه المشتري والمهرهون اليه الرهن والمستاجر بفتح الجيم اليه المستاجر بكسر
الجيم لان تسليم العينة واجب على المصيل فامكن التزامه بتسليمه والتكفيل
بالنفس لانه ما دام قائما يجب عليه تسليمه وان هلك يبرأ وفيل ان كان تسليمه
واجبا على المصيل كالعارية جازت الكفالة بتسليمه وان كان واجبا على المصيل
كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تجوز الكفالة بتسليمه كذا في التبيين وتجوز
الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على المشتري كسائر الديون **وفصل**
ولو دفع المصيل المال الى كفيله ليدفعه اليه الطالب قبل دفع الكفيل اليه الطالب
لا يسترده اي لا يسترد المصيل المال المدفوع منه اي من الكفيل لانه تعلق به حق
القاضي على احتمال فضايله الدين فلا تجوز المطالبة ما بقي عند الاحتمال من
عجز زكاته ودفعها اليه الساعي وانما ينقطع بعد الاختيار اداء المصيل بنفسه
فاذا ادى بنفسه يسترد من الكفيل ما اخذه لانه ملكه بالقبض وفي اطلاقه
شامل ما اذا كان الدفع على وجه الرسالة بان قال خذ هذا المال واعط الطالب
فلا يسترد لكنه لا يملكه بالقبض لخصه اما ان يده وان دفعه على وجه
القضاء بان قال له اي لامن ان ياخذ الطالب حقه منك فانما اقبضك المال
المعروف قبل ان توديه لم تكن رسالة والعرق بينهما انما هو من جهة ملك
المرتفع للقابض وعدمه واما قاله القاضل ان الشيخ في شرح الوقاية من انه
لو دفع على وجه الرسالة فلم ان يسترد لانه محض امانة في يده محال فلا كسر
المعتبرات فالحال في تدويره ان الكفالة صا للكفيل على المصيل دين
لوكفل بامر له وهذا الواو الكفيل منه وهنا قيل ان يودي عنه جاز ولو ابراه
الكفيل او وهبه قبل الاداء عنه صح حتى لو ادى عنه لم يرجع فثبت ان له ديننا
عليه لانه وجوع له قبل الاداء كما في البحر وما روي فيه الكفيل فله اي للكفيل يعني ان
الزوج الذي حصل في هذا المال بما ملته الكفيل حلال الطيب له ولا يصدق به لما ذكر
انه حصل على ملكه وله فرق بين ان يكون فضا الدين هو او فضا المصيل كما في البحر
وهو مفيد اذ اقبضه على وجه الاقتضاء واما اذا قبضه على وجه الرسالة فانه
له ملك له فلا يطيب له الزوج على قولها وعند اي يوسف يطيب له وانه اي روي

الي المطلوب احب ان كان المدعى شيئا يتعين كالبر يعني اذا كانت الكفالة بغير مقرر
 الكفيل من المكفول عنه وباعه وزج منه فالزج للكفيل لكن يستحب له ان يرد عليه
 المكفول عنه ولا يجب عليه عند الامام في رواية الجامع الصغير وهذا اذا قضى
 الاصيل الدين خلافا لما اياه ولا يرد وهو رواية عن الامام وعنه
 انه ينصرف به فبما يتعين لان زج ما يتعين لا يستحب رده علي المطلوب وهل
 يطيب للاصيل اذا رده الكفيل عليه قال في العناية ان كان الاصيل صغيرا لم
 له وان كان عتيا فعليه رويان والاشبه ان يطيب لانه انما يرد عليه انما حقه
 ولو امر الاصيل الكفيل ان يتعين عليه اي يشتري ثوبا بطريق العينة بغير العين
 تفعل الكفيل والتوب للكفيل والزج الذي حصل للمبايع يكون عليه اي الكفيل لا الامر
 بيا انه ان الاصيل امر الكفيل بان يشتري له ثوبا اكثر من القيمة ليقتضيه به دينه
 بطريق العينة مثل ان يستقرض من ثاجر عشرة دنانير عليه ويبيع منه ثوبا يساوي
 عشرة بخمسة عشر مثلاً شيئاً في الزيادة لبيعه المستقرض عشرة ويحل خمسة
 سبعة ما فيه من الامراض عن الدين الي العيني وهو مكره لما فيه من الامراض عن
 ميرة الاقراض مطاوعة لموم البخل ثم قيل هذا ضمان لما يجسر المشتري نظرا
 الي قوله علي وهو فاسد وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان المبيع غير
 المتعين وكذا الدين غير معين لجهالة ما زاد علي الدين وكيف ما كان فالمشتري
 للمشتري وهو الكفيل والزج اي الزيادة عليه لانه العاقد كما في الهداية وفي
 العناية ومن الناس من صور للمعينة صورة اخرى وهو ان يجعل المقرض والمستقرض
 بينهما ثلثا في الصورة التي ذكرها صاحب الهداية فيبيع صاحب الثوب الثوب
 باثني عشرة من المستقرض ثم ان المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة ويسلم الثوب
 اليه ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض بعشرة ويأخذ منه عشرة ويرفعه الي
 المقرض فنقد حاشته وانما فوسط ثلث احترازاً عن شراء ما باع باقل
 مما باع قبل نقد الثمن ومنهم من صور بغير ذلك وهو مزموم اختاره اكله
 الربا وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اذا تبايعتم بالعينة
 واقتعتم اذ الغاب البعد للنم وظهر عليكم عروكم وقيل واياي والعينة قايها
 العينة التي لكن هذا مخالف لما في الحاشية حيث قال بعد تصويها يقول
 رجل له علي رجل عشرة دراهم فاذا ان جعلها ثلثة عشر الي اجل فالواشترى
 من المديون شيئاً بثلثة عشرة فيقبض ثم يبيع من المديون ثلثة عشر الي مستقرض
 منفع الخرج الحرام ومثل هذا مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم قال بعد تعدده الصور الاخر وهذه الحيل هي العينة التي ذكرها محمد قال
 مشايخنا يبيع العينة في زمانناخير من البيع التي في اسواقنا التي الخبز
 او لبن ومن لعل لاخر بما ذاب له علي غير ما يوافقني له به عليه فقايد العزم فيبرهن
 الطالب علي الكفيل بان له علي الغريم الفان قيل بربها له علي الكفيل حتى يحضر

المكفول

المكفول عنه فيقتضيه عليه لان المكفول به مال مقتضي اذا لم لا يقتضيه لا غير لان ذاب
 بمعنى وجب ولم يجب هنا الطالب علي الغائب ما لم شرعاً ولذا اقر الكفيل لم يلزمه
 المال لان بالاقترار لا يثبت الوصف المذكور بل بالقضاء وهو منتف اذا لم يتقرر
 الطالب لقضاء الغائب بالمال في دعواه ولا في اقامته حتى لو فرض وقال قومت
 المطلوب بعد الكفالة الي فلان القاضي واخذت عليه دينه بالقضاء وقضيه عليه
 بذلك يقتضي بالوعلي الكفيل وعلي الغائب حتى لو اقر الكفيل لم يرد له الف في
 هذه الصورة ولو برهن الطالب ان له علي زيد الغائب الف وهذا الفيله اي يملكها
 المال بامره فتقي به عليهما اي علي الكفيل والاصيل ففي المسئلة فيود معتبرة الاول
 ان الكفالة معتبرة بهذا المال والثاني ان هذا المال المكفول به غير معتد به تضي
 به علي المكفول عنه بعد الكفالة بل هو مال مطلق وهذا المقدر مختار هذه
 الكفالة المسئلة عن المسئلة السابقة اذا المكفول بها معتد بقضاء القاضي الثالث
 ان هذه الكفالة معتبرة بانها مال الاصيل اذا امر بقبض الاقراض بالمال منصير
 مقتضيا عليه واما اذا لم يكن بامره من لا يقتضي الاقراض فبالقضاء علي الكفيل لا
 يقتضي القضاء علي الاصيل والي هذا اثنان وبقوله ولو بلا امره فقي علي الكفيل
 فقط لا علي الاصيل فليس للكفيل حق الرجوع علي الاصيل بخلاف الكفالة بامره
 فان له حق الرجوع عليه بعد اداء المال خلافاً لثبوتها انما كان زعمه ان
 هذا الحق غير ثابت بل المديون كما لم يملكه يكون له ان يظلم غيره قلنا الشرع كونه
 فبطل زعمه وفيه تنبيه علي ان القضاء علي الغائب جائز اذا كان الزبائن علي
 الحاضر متضمناً له فكم من شيء يثبت ضمناً ولا يثبت اصالته اذا التقدي الي الغائب
 في ضمن القضاء وبالا مريض وروي وقال في الكفالة قال مشايخنا وهذا طريق من
 اراد اثبات الدين علي الغائب ثم قال وكذا كل من ادعي علي اخر حقاً لا يثبت عليه
 الا بالقضاء علي الغائب كان الحاضر خصماً عن الغائب ومما ان الدرر للمشتري عند
 البيع تسليم اي فصد بيق من الكفيل بال المبيع ملك البايع يبطل من الابطال
 دعوي الضامن علي المشتري المبيع مقبول دعوي يعود ذلك لان هذا الضامن
 ترعيب للمشتري في الاثبات والترعيب بمنزلة الاقرار بملك البايع فلا تضع
 دعوي الملكية لنفسه يعود ذلك للتناقض حتى لا يسمع طلب الشفعة منه
 ولو فرض صحة دعواه لرجع المشتري عليه حكم الكفالة فلا يفيد وكذا يكون
 تسليمه ولا يصح دعواه بعد هذا لو كنت شهادة علي البايع وختمه اي وضع خاتم
 علي عاوة السلف علي الصك متعلق بكتبته وختم علي سبيل التنازل لكتبة صفة
 صك باع ملكه او باع ببيعاً باتاناً فذا اذ البايع علي هذا الوجه يكون له في ملكه
 فالدعوي لنفسه بعد الاقراض لغيره تناقض فلا تضع وانما قلنا علي عادة السلف
 انه كانوا يجتمعون بعد كتابة اسماهم علي الصك خوفاً من التغيير والتزوير
 والحكم لا يخلو بين ان يكون الصك مختوماً او غير مختوم وفي الموضع الختم امر كافي

زمانهم وليس هذا في زماننا فبقره باع ملكه او باع بيبا بالماله لو كتب
شهادته في صك بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذا باقيا لا يكون تسليم
بل شفع بعده دعوى الملكية وكونه نافذا باقيا لا يكون ما يدل
عليه اقراره بالملك للبايع لان البيع قد يصدر من غير المال ولعل كتب
الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم فانه مفيد بما ذكره كاي المني بخلاف
ما لو كتبها اي شهادته علي اقرار القاددين فانه لا يكون تسليم اذ لا يتعلق
به حكم وانما هو مجرد اخبار ولو اخرج ان فلانا باع شيئا كان له ان يدعيه
وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل يعني اذا باع رجل لرجل كويا بامر
ثم ضمن الثمن عن المشتري للامر لا يصح وكذا ضمان المصارف الثمن لرب المال
باطل يعني اذا باع المصارف مال المصارفية ثم ضمن الثمن لرب المال لا يصح
لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليها فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه
اذ حقوق العقد ترجع اليهما فلا يعيد ضامنا بخلاف ما ترجع اليه الحقوق
كالوكيل بالتزويج ان ضمن المهر والمأمور ببيع الغنایم من قبيل الامام ان ضمن
الثمن والرسول بالبيع ان ضمن الثمن لان كل واحد منهما سفيف ومعير فيصير ضامنا
وكذا الوكيل بقبض الثمن ان ضمن الثمن عن المشتري للموكل يصح وكذا ضمان
احد الشريكين حصته بشركته من ثمن ما باعاه صفقة واحدة باطل يعني لو باع
رجلا كويا من رجل صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن
باطل الصمان لانه لو صح مع الشركة يصير ضامنا لنفسه فلو صح في نصيب صاحبه
لا يبي الى قسمة الدين قبل قبضه وذا باطل وصح ضمان احد الشريكين لو تصفقت
لان الصفقة اذا انعقدت فواجب لكل منهما بعقد يكون له خاصة فلا يري ان
المشتري لو قبل نصيب احدهما ورد الاخر صح وضمان الدراك صح لان ضمان
الثمن عند ورود الاستحقاق لانه المضمون فيما بين الناس فكان المضمون معلوما
وهو القادد وكما لو قاربها التزم فصح وضمان الكراج صح كما مر انه دين مطالب
من جهة العباد بخلاف الزكاة وفي البيع اطلقه فشمع الكراج الموظف وخارج
المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الزمة ولعن الضمان بخراج
المقاسمة لانه لم يكن دينيا في الزمة والرهن كالكفالة كما مع الموثق فيجوز في كل
موضع يجوز الكفالة فيه كما في الربيع وهو منقوض بالدراك فان الكفالة جائرة
دون الرهن انتهى لكن التخصيص واجب بقونية قوله او رهن به فانه لا يصح الرهن
بخراج المقاسمة تام ولو اختلفت بينهما سبق بقوله وصح الرهن وضمان القسمة
صح خبره من ضمان الدراك والكراج والقسمة قبيل النوايب بعينها وحصه
منها فبالحديث النوايب الاثنية مسند ركة تدبر وقيل هي الثابتة الموظفة الراتبة
الدعوية في كل شهر او سنة والمراد بالنوايب غير انب بل بالحقه احيا لا يخل
ان يقع وقيل المراد بالقسمة باجرة القسام وقال ابو جعفر معنا اذا طلب احد

الشريكين

الشريكين القسمة من صاحبه تضمنها انسان لانها واجبة عليه وقبل معناها
اذ اثنيتا ثم منة احوها قسم الاخر كما في شرح القسمة وكذا ضمان النوايب وفي الصلح
الثابتة المصيبة واحدة نوايب الرهن وفي اصطلاحهم قيل ارادوا بها ما يكون
بحق وقيل المراد بها ما ليس بحق وعن هذا قال سوا كانت بحق كدري الهن المشتري
واجرة الحادس والمال الموظف ليجوز الجديس وهذا الاسري فان الكفالة بها جائزة
بالاتفاق لانه كفل بما هو مضمون عليه الاصيل او بغير حق كالجبايات التي في زماننا
باجرة الظلمة بغير حق ففي جوازها اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة
منهم صدر شيخ الاسلام علي بن زدي لا يراها ضم ذمة الى ذمة في المطالبة او الدين
وهذا لمطالبة ولا دين شرعيان فلم يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز منهم في
الاسلام علي بن زدي لا يراها في المطالبة مثل ساير الديون بل فورها والعبرة
المطالبة لانها شرعت لا لزامها في المطالبة الحسبة كالمطالبة الشرعية ولذا
قلنا من قام بتزويج هذه النوايب علي المسلمين بالعدل يوجروا وان كان المخذ
ظالما وقلنا من قضى نايبة غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو
الصحيح لمن قضى دين غيره بامر رجوع عليه في البيع وفي الاصلاح والفتوى علي
الصحة فانها لا تدبرون الصحيح حتى لو اخرج وهو اختيار المصنف من الاكار
فله الرجوع علي مالك الارض وضمان العهدة باطل لا يشبه المراد بها
لا طلاقها علي الصك القديم وعلي العقد وعلي حقته وعلي خيار الشرط فنقروا
العمل بها قبل البيان فنبتل للجهالة وكذا ضمان الخلاص باطل عند الامام خلافا
لما ابي قال في صحة بنائه علي تفسيرها بتخليص المبيع لا بماله ولا قدر عليه
لان المستحق لا يمكنه منه ولو ضمن بتخليص المبيع اورد الثمن جاز لا مكان
الوقار به وهو تسليمه اذ جاز المستحق اوردته ان لم يجره والخلاف راجع الي
تفسير كما في البيع والخلاف لغطي فقط ولو قال الكفيل ضمنته الي شهر وقال الطالب
بل ضمنته خلافا لقول الكفيل وفي الاقرار يعني من قال لا خير لك علي ما يث
الي شهر فقال المقر له حاله فالقول للمقر له والصرف ان الكفيل لم يقر بالدين
فلا دين عليه في الصحيح بل اقر بغيره والمطالبة بعد الشهر والمطالبة بوجوب عليه
المطالبة في الحال وهو يتكررها لقوله والمقر اقر بالدين ثم ادعيه حق لنفسه هو
ناخير المطالبة الي شهر فلا يقبل قوله بلا دينه وقال الشافعي القول للمقر في
العصمين وكذا يروي عن ابي يوسف ولا يجوز ضمان الدراك ان استحق
المبيع ما لم يقض بئنه علي بايعه لان المبيع لا ينفق بغيره والاستحقاق علي
ظاهر الرواية ما لم يقض بالثمن علي البايع فلا يجب رد الثمن علي الاصيل فلا
يجب علي الكفيل وعن ابي يوسف وهو قول الاثنية الثلاثة انه يرجع رد الثمن
علي الاصيل فلا يجب علي الكفيل وعن ابي يوسف بغيره الغضار بالاستحقاق وفي
التنوير قال لا بأس سالك هذا الطريق فانه آمن وسلك واخو ماله ما لم يقض

ولو قاله ان كان مخوفوا واخذوا لك فافاضا من با كفالة
 الرجلين والعبد بين الما فزع من ذكر كفالة الى واحد ذكر كفالة الاثنين بعد الواحد
 طبعافا خروضا بين عليهما اي علي الاثنين آخر بان اشتركا منه ثوبا وكفل كل
 واحد من الاثنين عن صاحبه جاز العقد لعدم المانع اذ يكون كل واحد منهما في النصف
 اصيلا وهي النصف الاخر كقبلا فما اداه احوها اي فما ادي احوها من الدين نصفه
 لا يرجع به اي بما ادي علي الاخر اي علي شريكه وان عين عن نصيب صاحبه
 لان وقوع الماد كما هو عليه اصاله اولى من وقوعه كفالة اذ الاول دين
 مع المطالبة والثاني مطالبة فقط ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان
 لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المودي نائبا كما دابة فيودي الى الدور لانه
 اذ ازا ادي النصف فينصف الى ما عليه كفالة فيرجع علي شريكه ان كفل بامره
 ولو كفل اي الاثنين بما له عن رجل بالتعاقب وكفل كل واحد منهما به اي بجميع
 المال عن صاحبه بعينه اذ اكان علي رجل الف درهم مثلا فكفل عنه اثنان كل منهما
 بجميعه علي الاخر اذ اتم كفل كل منهما عن صاحبه بما له من كفالة اذ الكفالة
 بالكفيل جازية فما اداه كل منهما رجوع بنصفه علي شريكه قليلا كان المودي
 او كثيرا اذ الكفالة فلا رجوعان للكل من الكفالتين علي الاخر بالمطالبة
 ثم يرجعان علي الاصيل ورجوع هو بكمه اي بكم ما اداه علي الاصيل ابتداء
 لو كفل بامره اذ كفل كل منهما بالجميع في المودي الى الدور وهذا اذا كفل كل منهما
 عن صاحبه بالجميع واما اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل صاحبه مني كالمستلمة
 الاولى في العييج وكذا لو كفل عن الاصيل بالجميع ثم كفل لان الدين ينقسم عليهما
 نصفين فلا يكون كقبلا عن الاصيل بالجميع او كفل كل الجميع متعاقبا ثم كفل
 عن صاحبه بالنصف لمقايرة جهة الصمان كما في الدور وغيره ولو ابرأ الطالب
 احوها اي احو الاثنين فله اي للطالب اخذ الكفيل الاخر بكمه اي بكل المال لان
 كلاهما كفيل بالكل عن الاصيل فيأخذه بكونه تحت المفاوضة اي لو اشترى
 احد المفاوضين شيئا ثم فسخته المفاوضة بينهما فله ان يبرأ من شئ
 من شريكهما اي شريك المفاوضة لان شريكه العنان لا يواخذ عن شريكه لانها
 لا تنضم الكفالة بل الوكالة كما مر في الشركة وما اداه احوها لا يرجع به اي
 بما ادي علي الاخر ما لم يرد به علي النصف لما بيناه انفا واذا كوثب العبد
 بعقد واحد بان قال المولي كاتسما علي الف وقبلا وكفل كل من العبدتين عن صاحبه
 صح العقد ورجع كل منهما علي الاخر بنصف ما ادي والقبلا بان لا يصح لان نصيبه
 كفالة المكاتب والكفالة ببطل الكتابة وكل منهما بافراده باطل وعقد الاجتماع
 اولى فصار كما اذا اتفقت كتابتهما فانه باطل ولقد اتفقوا بعقد واحد وجه الاستحسان
 ان تصرف الانسان بغيره بقدر الامكان وقد امكن هنا بان يجعل كل المال علي كل منهما
 في حق المولي وحق نفسه وعقد الاخر معلق بادا به لان معنى قوله كاتسما بالالف ان

في حق المولى وحده نفسه وعقد الاخر معلق بادا به لان معنى قوله كاتسما بالالف ان

ادبها

ادبها القدرهم فانما حران فكانه قال لهما ان ادبها الف فانتحر فيكون عقد
 كل واحد معلقا باداء الف ولا يحصل عقده باداء نصفه اذ الشرط يقابل الشرط
 جملة ولا يقابلها اجزاء فيطالب المولي كل منهما بجميع المال حكم الاصل لا الكفالة فابهما
 ادبها عقد وعقد الاخر فبطلت كما في ولو المكاتب فما ادي احوها رجوع علي الاخر
 لم يستوي بهما ولو رجوع الكل لم يرجع بشي انتفى المساواة كما في الدور فيد بقوله
 وكفل لانه لو كانتا معا ولم يزد علي ذلك لزم علي كل واحد منهما حصته بعقد باداء
 حصته فلو زاد علي انما ان ادبها عقد وان يحجز اربي الرق ولم يذكر كفالة كل منهما
 عن صاحبه فعقدوا واحد منهما ما لم يحصل جميع المال الي المولي خلا للزفر فانه
 قال بعقد باداء حصته وان اعقد السيد احوها قبل الاداء اي احو العبد بين
 المكاتبين فيما اذا كانتا وشركا كفالة كل منهما عن صاحبه مع عقده لمصادقته ملكه
 ويرجع النصف لانه ما وصي بالتزام المال الى لكون المال وسيلة الى العقد وما بقي
 وسيلة فيسقطه ويبقى النصف علي الاخر لان المال في الحقيقة متقابل لرقيتهما
 وانما جعل علي واحد منهما احتيا لا ليقضي الصمان واذا جاء العقد استغنى عن
 الاحتيا لفاعتبر متقابلا برقيتهما فلهذا يتنصف كما في العداية وله اي للمولي الخيل
 ان شاء ان ياخذ حصته الاخر منه اي من الاخر اصاله او ان شاء من المعق كفالة
 ويرجع المعق بما ادي علي صاحبه اي اخذ المولي حصته الاخر لانه يودي عنه بامره
 فان اخذ الاخر لم يرجع علي المعق بعينه لانه ادي عن نفسه فيقال اخذ المعق بالكفالة
 يعني الكفالة بميل الكفالة وهو باطل لان كل واحد منهما كان مطالبا بالجميع الا ان
 والباقي صد ذلك فيبقى علي تلك الصفة لان البقاء يكون علي وفق الثبوت كما في الملح
 ولو كان علي عيدين مال لم يجز عليه صفة مال اي علي العبد الميرثته وهو دين لم يظهر
 في حق موته بل في حقه يورث بعد عقده كما لزمه باقراض او استقراض واستهلا
 رد بعة فكفل به اي بذلك المال رجل كفالة مطلقة عن قيد الحلول او التاجيل لزم
 الكفيل حال لان المال حال علي العبد لوجود السبب وقبول ذمته الا ان المطالبة
 تأخرت عنه بعسرته اذ هذه الديون لا تنقل برقيته لعدم ظهورها في حق المولي
 وصار كما لو كفل عن غائب او مقلنس بخلاف ما اذا كفل بدين موحل حيث يلزم
 الكفيل حال لا بل موحلا وان ادي الكفيل ما علي العبد لا يرجع العبد الميرثته
 ان كان بامره لان الطالب كان يرجع عليه بعد العقد فلكل الكفيل لانه قائم مقام
 ولو ادي رتبة عيدين فكفل به رجل فمات العبد الملقول برقيته قبل التسليم الي المودي
 فيرهن المودي اي اقام بديلة انما هي العبد لانه اي ملكه ضمن الكفيل فتمت اي تمت
 العبد لانه كفل عن ذي اليو بتسليم رتبة العبد لانه المودي يدعي غضب العبد والكفالة
 بالاعيان المصنوعون بنفسها جازية فيجب علي الكفيل رد العين فان هلكت تجب عليه
 قيمتها بخلاف ما اذا شئت الملك له باقراض ذي اليد ويكفر له لان اقرار الاصيل ليس بحجة
 في حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقر به الكفيل بنفسه ولو كفل سيد عن عبده بامره او كفل عبد

لته

غير مديون فيدبره تصحيحا للكفالة فان كفاية المديون عن مولاه لا تصح لانها لا تشق
ابطال حق العزماء عن سيده يامره فتعق العبد قاي من السيد او العبد ادب
الحال المكفول به لا يرجع عليه الاخر لان الكفالة وقعت بغير موجبة لان احدهما
لا يستوجب ديناً عليه الاخر وقال زفران لانت الكفالة بالامر يرجع كل منهما
عن صاحبه لان المانع وهو الرق قد زال قلنا وقعت بغير موجبة للرجوع
فلا تغلب موجبة بعد ذلك **كتاب الحوالة ذكرها**
بعد الكفالة لان كلاهما عقد التزام ما علي الاصيل للتوثيق الا ان الحوالة
تضمير براءة الاصيل براءة معتبرة بخلاف الكفالة فكانت كالمركب مع المنفرد
مقدم وهي في اللغة الثقل والتحويل وحررها كغيرها فركبت دارة علي معني
الثقل والزوال وقيل اي اسم معني الاحالة يقال احلت زيدا ما له علي
فلان وكذا قيل لمديون محيل ومحتال ولد ابن محال ومحتال ولم تقبل
الحوالة محال عليه ولدين محال به ومحتال به لكن ترك عند الاستعمال
محتال في محيل فزارا عن التباسه المعقول من باب به وفروق البعض بالخاف
له الي المعقول وقال محتال له قيل هو لغو لعدم الحاجة الي الصلة وفي اصطلاح
التقاضي هي اي الحوالة نقل الدين من ذمته الي ذمته اي من ذمته المحيل الي ذمته
المحتال عليه واختلف المشايخ في انها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة
جميعا او عن المطالبة دون الدين والصحيح من المذهب انها توجب البراءة
من الدين كما في المني وتصح الحوالة في الدين لا في العينة اما الصحة فبالاجماع
وبما روي البخاري ومسلم وابي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مطل الغني ظلم واذا اتبع احدكم علي مئتي فليتيه اي اذا حيل احدكم علي مئتي
فليجمل والامر بالاقتناع دليل الجواز واما اختصاصها بالدين فلان الحوالة
نقل حكمي والدين وصف حكمي ثبت في الزمة فجاز ان ينقل ذلك الدين
اما العينة كالنوب تحسني فلا ينقل الثقل الحكم بل يحتاج الي الثقل الحسي
فلا بد ان يكون للمحتال دين علي المحيل ولذا قال في القنية احال عليته
بما ينة من الحنطة ولم يكن للمحيل علي المحتال عليه شيء ولا للمحتال علي المحيل
فقبل المحتال عليه ذلك لا شيء عليه يرصني متعلق بتصح المحتال لان الدين
حقه والدين متفاوتة فلا بد من رضاه لا اختلاف الناس في البقاء وهو
بالاجماع والمحتال عليه لان الدين يلزمه فلا بد من التامه والاصح من مذهب
الشافعي ان الحاجة الي رضاه اذا كان المحتال به دين المحيل وهو قول مالك
واحمد فان الحق للمحيل فله ان يستوفيه بنفسه وبغيره فبغير رضاهما لا يصح
لا يصح مع اكرهه احدهما واراد من الرضي القبول في مجلس الاحتياج لكن في
البرازية لما حال علي ثياب فقبل بعد ما علم صحتها ولا يصح في غيبة المحتال
الا ان يقبل حاله الحوالة وقيل لم بد من رضي المحيل ايها كما لا بد من رضي المحتال

والمحتال عليه وفي البحر رضي المحيل ليس بشروط علي ما ذكره محمد في الزيادة وشروط
العقود وري وانما شرطه للرجوع عليه فلا اختلاف في الروايات وفي الغنائية
وذكر في الزيادة ان الحوالة تقع بدون رضاه لان التزام الوين من المال عليه
تصرف في حق نفسه والمحيل لا ينصرف به بل فيه نفعه لان المال عليه لا يرجع عليه
اذا لم يكن يامره قبل وعليه هذا يكون فائدة اشتراط الرجوع عليه اذا كانت يامره
وقيل لعل موضوع ما ذكر في الغزوري ان يكون للمحيل علي المحتال عليه دين مقدور
بقدر ما يقبل الحوالة فانها تكون اسقاطا لمطالبة المحيل علي المحتال عليه فلا
تصح الا برضاه والظاهر ان الحوالة قد تكون ابتداء او هاما من المحيل وقد تكون من
المحال عليه والاول احالة وبقي ثقل اختياره لا يفرض بدون الارادة والرضي
وهو محيل وجه رواية الغزوري والثاني احتيال يتم بدون ارادة المحيل براءة
المحال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادة وعليه هذا فاشتراطه مطلقا
كما ذهب اليه الايمة الثلاثة بناء علي ابقاء الحق فله ايقاوه من حيث شاء من غير
فرض عليه بتعيين بعض الجهات وعدم اشتراطه مطلقا كما ذهب اليه بعض الشارحين
علي رواية الزيارات ليس علي ما ينبغي انتهى واذا تمت الحوالة يبري المحيل من
الدين بالقبول اي يقبل المحتال الحوالة علي المحتال عليه وقال زفران ببراءة اعتبارا
بالكفالة اذ هو واحد منهما معقود يوثق بحقه ولنا ان الاحكام الشرعية تنفي عن
وفق المعاني للعبودية فمعني الحوالة الثقل والتحويل وهو لا يتحقق الا براءة ذمته
الاصيل بخلاف الكفالة قوله من الدين وعليه يقول انه يبرأ عن المطالبة لا عن
الدين وقد تبين بيا انه انما مراده انه يبرأ موقته ومقتضى ما ذكر من براءة المحيل
ان المشتري لو حال اليابغ بالثمن علي رجل لم يملك حيس المبيع وكذا لو حال الزاهد
المركن لا يحبس الرهن ولو حال الزوج المرأة بصدقاتها لم تحبس نفسها بخلاف
العكس في الثلاثة وبصرح في البحر قال ولكن المنقول في الزيادة ان عكسه وقوله
بالقبول متعلق بقوله اذا تمت الحوالة فلا ياحد المحتال من تركه اي ترك المحيل
الدين اذا مات المحيل لكن ياحد كقبلا من الورثة او العرما من ذمة الموي اي
الهلاك ولا يرجع عليه المحتال الا اذا توفي حقه فحينئذ يرجع عليه لما روي انه
عليه السلام قال اذا مات المحتال عليه مفلسا عاد الدين وكان براته معتبرة
بسبب ما حققه له فيرجع عليه عند عدم السلامة وقال الشافعي لا يرجع عليه عند
التوفي باي طريق كان لان الساقط لا يعود في البحر ومراده اذا ماتت الحوالة باقية
اما اذا امتنعت الحوالة فان للمحتال الرجوع بدينه علي المحيل ولذا قال في البدائع
ان حكمها ينتهي بنفسها وبالتوفي وقوله وبالتوفي مقيد بان لا يكون المحيل هو المحتال
عليه تأمينا كما في الوضعية رجل احال رجله عليه وبين علي رجل ثم ان المحتال عليه
احال علي الذي عليه الاصل يبري المحتال عليه الاول وهو يموت المال عليه مفلسا
بان لم يترك مالا عينا ولا دينا ولا كقبلا او انكاره اي انكار المحال عليه الحوالة متعلق

اي المجال عليه ولا يثبت للمجال والمحيط عليها اي على الحوالة وهذا اعترا الامام
 لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد وهو التوحي في الحقيقة وعندها
 يتفليس القاضي اياه اي المجال عليه ايضا لانه عجز عن الاخذ منه بتفليس
 الحاكم وقطعه من ملازمته عند عجز العجز عن الاستيفاء بموته مغلسا بالحوالة
 فتدبر بان لم ينزك كغيره لان وجود التكفل يمنع موته مغلسا على ما في الزاوية
 وفي الخلاصة لا يمنع ولو ان المجال لو ابرأ التكفل بعد موت المجال عليه مغلسا
 فله ان يرجع بدوئته على المحيط وفي البرازية اخذ المجال من المجال عليه
 بالمال كغيره ثم ما قد المجال عليه مغلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيط سواء
 كفل بامره او بغير امره واللفظة حالة او رهن به وهذا ثم ما قد المجال عليه
 مغلسا عاد الدين الى ذمة المحيط ولو كان مسلطا على البيع وشاعه ولم يقبض
 الثمن حتى مات المجال عليه مغلسا بطلت الحوالة والتمس لصاحب الرهن ولو
 اختلفا في كونه مغلسا فالقول للمجال مع يمينه على العلم ونصح الحوالة بالاراهم
 المودعة بعين اذ اورد رجل رجلا الف درهم واحال بها عليه اخر صرح لانه اقر
 على التسليم فكانت اولى بالجواز وببراء المجال عليه عن الحوالة بطلت الهاه
 كالوكالة المفيدة بالنصاب لان المجال التزم الاداء من هذه الدراهم وهي قد
 هلكت امانة وايضا ببراء المودع عن الحوالة اذ استتمت الدراهم المودعة
 فنعود الدين على ذمة المحيط وبالمعصوب اي نصح الحوالة بالاراهم التي
 عنصها المجال عليه من المحيط ولا يبرأ بطلت الهاه اي لا يبرأ القاصب بطلت المعصوب
 لانه لا يتطل الحوالة لانها كانت الى خلق وهو الضمان والخلق يقوم مقام الاصل
 وكان المعصوب قائما معني فلا يتطل واما اذا استحق المعصوب بطلت الحوالة
 بالدين ولو ربيعة او الغصب لا يطالب المحيط المختار عليه اي لا يطالب المحيط
 من المختار عليه ما عنده او عليه من الدراهم المودعة او المعصوبة او الدين
 لان الحوالة المفيدة تضمن توكيل المختار بقبض ما على المختار عليه وما
 عنده ويضمن تسليم المختار عليه ما عنده او عليه بامر المحيط فلا يطالب
 المحيط ذلك من المختار لتعلق حق المختار كالمراهن لا يملك مطالبة لتعلق
 حق المرتهن حتى يضمن المختار عليه المختار ان دفع الى المحيط مع ان المختار
 اسوة لغرماء المحيط بعد موته اي بعد موت المحيط يعني ان هذه الاحوال اذا
 تعلق بها حق المختار كان ينبغي ان لا يكون المختار اسوة بغرماء المحيط بعد
 موته كما في الرهن مع انه اسوة بهم لان العين التي بيد المجال عليه للمحيط والتمس
 له عليه لم يصح مملوكا للمجال بفقو الحوالة لا يبرأ وهو الظاهر ولا رتبة لم يرب
 الحوالة ما وضعته للمحيط بل للنقل فيكون ما بين الغرماء والمرتهن فيملك المرهون
 ببراءة وجبنا فيثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعا ولم يثبت لغيره فلا يكون
 لغيره وان يشاركه فيه وقال في المختار احق به من الغرماء لان الدين صار له

لان المعصوب وصل
 الى مالكه فهو يوجب
 براءة الضمان واذا قيدت
 الحوالة صح

بالحوالة

بالحوالة كالمراهن بالرهن بعد موت الراهن وان لم يتقيد الحوالة بشي من التكررات
 فله اي للمحيط المطالبة من المختار عليه بالعين او الدين وفقد المختار عليه
 ان دفعها الى المحيط او لا تعلق لحق المجال بما عنده او عليه بل حقيقة في ذمة المختار
 عليه وفي ذمة سعة نقاية ما يجب على المختار عليه اذ لو رهن المختار من مال
 نفسه ولا يتطل الحوالة سواء كانت مقبوضة او مطلقة بخذه اي للمحيط ما على المجال
 عليه من الدين او عنده من الوديعه والغصب ما في المطلقة فانها لم تعلق بغيره
 الاشياء لعدم الاضافة اليها واما في المفيدة فلان المختار عليه قد دفع ما تعلق
 به حق المختار اليه من ليد به حق الاخذ فيضمنه للمختار ويرجع الى المحيط
 بما دفع اليه فلا يتطل الحوالة واذا طالب المختار عليه المحيط بمثل ما احاله به
 فقال احلت ديني لي عليك لا يقبل بلا حجة اي لا يسمع قول المحيط للمختار عليه احلت
 ديني لي عليك حين طلب المختار عليه من المحيط مثل ما احاله المبينة اذ المختار
 عليه انكر الدين لان اقراره بالحوالة وقبوله لا يكون اقرارا ولا ليلاعليان عليه
 له دين اذ الحوالة تجوز بدون الدين على المختار عليه بل يسمع طلب المختار عليه
 لوجود نسبته هو اذ الدين بامره ولو طالب المحيط المختار بما احاله فقال
 احلتي ديني لي عليك لا يقبل بلا حجة اي لا يسمع قول المحيط للمحيط احلتي ديني
 لي عليك حين طلب المحيط من المختار ما قبضه المبينة لان المحيط انكر الدين
 اذ اقراره بالحوالة واقدا مة عليها لا يكون اقرارا بالدين لان الحوالة يسعمل
 في الوكالة بمعنى نقل التصرف بل يسمع طلب المحيط كطلب الموكل من الوكيل ما قبضه
 وفي التوحي اذ المال في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار ان شاء رجع على القابض
 وهو المختار وان شاء رجع على المحيط فلا يصح تاجيل عقد هاه وتكره السفحة
 بضم السين والتاء عند سيبويه وبفتح التاء عند الاخفش قريب سفت
 ومعناها المحكم وهي الاقراض اي يقرض الي تاجر مثلا قرضا ليدفعه اليه بدينه
 في يلهوا لسقوط خطر الطريق وانما كرهت لورود النبي عن فرض جرفقا وانما
 ذكرت المسئلة في هذا الباب لان هذا الاقراض في معنى حوالة الصديق على المستقر
 او لانه حوالة خطر الطريق اليه او لان المقرض يجيله بالاداء الي الصديق

كتاب الغضا

والديون عفتها بما يقطعها وهو قضا القاضي اصناف الكتاب الى الغضادون والارب
 نظرا الى بيان القضا مقصود وبيان الادب متبوع والغضائي اللغة له معان يكون
 بمعنى الاقنان والاحكام ففي المصباح انه مصدر قضيت بين الخصمين وعليهما حكمته
 والجمع الا قضية وقضي اي حكم ومنه قوله تعالى وقضي ربك الاقضاء والاباه هو
 ومعني الفراغ ومعني الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا الي بني اسرائيل
 في الكتاب وقضينا اليه ذلك الامر اي انهيته اليه وابلفناه ذلك ومعني الصلح
 والنقد ومنه قوله تعالى وقضنا هه سبع سموات في يومين ومنه الغضا والقذا

وقال استغنى بلانا اي اصبره قاصيا وفي الشرح هو قطع الخصومة او
قول ملزم صدر عن ولاية عامة وفيه معاني اللغة جميعا فكانه الزم بالحكم
واجتره به وفرغ عن الحكم بينهما وقد رما عليه وماله واقام قضاء مقام
صلحهما وتراضيهما لان كل واحد منهما قاطع للخصومة وهو مشروع بالكتاب
والسنة والاجماع ومحاسنه لا تخفى على احد ولولا ذلك لفسد العباد
وخرب البلاد وانتشر الظلم والفساد والحاكم نايب الله تعالى في ارضه في
انصاف المظلوم من الظالم وايصال الحق الي المستحق والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وبه امر كل نبي قال الله تعالى انا انزلنا التوراة فيها هدي ونور
يحكم بها النبيون وقال الله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهلهم
ولا حله بعث الرسل والانبيا وكان عليه الخلفاء والعلماء ولقد اقال القضاء
بالحق من اقوي الغرائض وافضل العبادات بعد الايمان بالله تعالى ثم هو
على خمسة اوجه واجب وهو ان يغيب له ولا يوجد من يصلح له غيره لانه اذا لم
يفعل اي الي تضييع الحكم فيكون قوله امر بالمعروف والنهي عن المنكر وانصاف
المظلوم من الظالم ومستحب وهو ان يوجد من يصلح له غيره لكن هو اصالح
واقوم به ومخير فيه وهو ان يستوي هو وغيره في الصلاحية والقيام به
ومكروه وهو ان يكون صالحا للقضاء لكن غير اصالح واقوم به وحرام وهو ان
يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه في باطنه من اتباع الهوى كما يعرفه
ثم اعلم ان رزقه وكفايته وكفاية اهله واعوانه ومن يؤتمرون به بيت
المال لانه محبوس لحق العامة فلول الكفاية بها يطعم في اموال الناس وان
عمر رضي الله عنه اعطى شريكا كل شهر مائة درهم واعطاه علي كل شهر خمسين
درهم واهله اي القضا اهل الشهادة لان كلا منهما من باب الولاية لان تنفيذ
القول على الغير ولا كلاهما الزام اذ الشهادة ملزمة على القاضي والقضا
ملزم على الحكم بشرط اهليته اي القضا بشرط اهليته اي الشهادة من العقل
والبلوغ والاسلام والحرية وغيرها مما سذكره في كتاب الشهادة والقاسق
اهل له اي للقضا ويصح تقليد اي تقليد القاسق اي المسلم الذي اقدم على كبيرة
او امر على صغيرة وفيه اشعار بان قضاء المستور صحيح بلا حجة كما في القسطنطينية
العدالة بشرط الاولوية وهذا ظاهر الرواية وفي النواذر وعن اصحابنا انه لا يجوز
قضاؤه كما في الاختيار وهو قول الايمة الثلاثة ويجب ان لا يقبل القاسق القضا
اذا لم يكن عليه قلة مبالاة بواسطة فسقه حتى لو قلد كان المقلد انما
كما يصح قبول شهادته اي شهادة القاسق حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما
لكنه ينفذ وفي الدرر هذا اذا غلب على طنه صدقه وهو مما يحفظ ويجب ان لا
يقبل شهادته وفي الشهي اجزاء هذه الشرايط من الاجتهاد والعدالة وغيرهما

في عمرنا

في عصرنا لخلو العصر عن المجتهدين والعدالة فالوجه تنفيذ قضاء كل من والا له سلطان وشوكة
وان كان جاهلا فاسقا قال قاضيخان ويصح تقليد نقيب القضا والامانة بالشرط
وكذا الاضافة الي وقت في المستقبل وتقليد عزل القاضي بالشرط الصحيح كتقليد
الوكالة ولو كان في المحر فاميان كل على محله على حدة فالعبرة بالمهدي عند اي يوسف
والهدى عليه عند محمد وهو الصحيح ولو فسق القاضي العدل باخذ الرشوة او غيرها
من الزنا او شرب الخمر يستحق العزل اي يجب على السلطان عزله كما في البرازية وفي
المسراج يجوز عزله لوجود سبب الاستحقاق ولا ينفذ في ظاهر المذهب وعليه مشايخنا
وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الواضحات وقال بعض المشايخ اذ اقلد القاسق ابتداء
يصح ولو قلد وهو عدل ينفذ بالعنف وهو قوله الايمة الثلاثة وفي الاصلاح وعليه
الفتوى لكن في البحر وهو عزيب ولم اره والمذهب خلافه ونحوه منه فليطالع وفي
البرازية لو شرط في التقليد انه متى فسق ينفذ انفذه وفي نوادر ابن هشام
قال محمد لو فسق القضا في ثم قاب فهو علي قضايه كما اذا عي ثم اصر وكذا اذا ارتد
العباد بالله ثم اسلم قيد بالعصا لان العسف لا يمنع الامانة بلا خلاف ولا ينفذ
بالعسف وفي البحر العوالي اذ افسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولو حكم الوالي
بنفسه لم يصح لانه لم يفوض اليه ولو اخذ اي القاضي القضاء بالرشوة لا يصير
قاصيا اي بما لا دفعه لتوليته وهو الصحيح ولو فني لم ينفذ به يعني اذ الامام
لو قلد برشوة اخذها هو واقومه وهو عالم به لم يجوز تقليده وكذا لا يقبل وان
برهنه كقضا به برشوة كما في البحر وغيره ولم ار حكم ما لو اخذ قومه وهو غير عالم
به هل يجوز تقليده ام لا ويصفي ان يجوز تقليده لان مفهوم قوله وهو عالم
به حمل بجواز تقليده لا يقتضي جوازه اذ لم يعلم كما اذا ارتشى بنفسه وان بغير
علمه ينفذ قضاؤه وعلي المرتشي رد ما قبضت يده بالتولية لانه لو اخذ
القاضي الرشوة وقضي لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى بالاجماع وحكي في الفصول
فيه اختلاف فقيل لا ينفذ فيما ارتشى وينفذ فيما سواه وهو اختيار شمس الايمة
وقيل لا ينفذ بينهما وفي البحر قضي ثم ارتشى او ارتشى ثم قضي او ارتشى ولده لانه
لما اخذ المال او ابنته يكون عاملا لنفسه ولا ابنته وان كتب اليه يسمع الخصومة
واخذ اجرة مثل الكتاب ينفذ لانه ليس برشوة لما في فتاوي السنغي يجل للقاضي
اخذ الاجرة على كنيته السجلات والمحاضر وغيرها المالك في درهم خمسة دراهم
وان كان اقل من الالف لكن كفته من المشقة مثل ذلك ففيه خمسة ارباب
الحرانة وما قيل في العلم من الثمن خمسة لا نقول به ولا يليق ذلك بفتنه اصحابنا
واي مشقة للكتاب في اخذ الثمن وانما اخذ مثله ينفذ ومثله ينفذ وعمله
في صنفته ايضا كما بينا جرح والتعاب وباجر كثير في مشقة قليلة واجرة كنيته
القبالة على ريب الدين واعلم ان ما دفعه اما للتودد وهو حلال من الجاهلين
واما لصيرورته قاصيا وهو حرام منها وما حوون على نفسه او ماله وهو حرام

عليه الاخذ خلال الدافع وكذا اذا طمع في ماله فربما يبيع المال واما لبسوي امره
عند الوالي فان كان ذلك الامر حراما فخرام عليه الجائز وان حلالا فخرام عليه الاخذ
ان اشترط وحلال للدافع ان لم ينسأجوه مدة معلومة بما يدفع اليه فانه حلال وان
لم يشترط وطلب منه ان يسوي امره واعطاه بعد ما سوي اخلفوا قال بعضهم لا يحمل
له الاخذ وقال بعضهم يحمل وهو الصحيح لانه يراه مجازاة الاحسان فيحمل كما في الفرر
والرشوة لا تملك وكذا يلزم المستردا والقياس يصلح مغبيا لانه مجتهد جزرا
عن النسبة الى الخطا وقيل لا يصلح لانه من امور الدين وخبره غير مقبول في الدياتا
ورجحه صاحب البحر فقال وظاهر ما في الخبر ان لا يحمل استغناؤه اتفاقا فانه
قال الاتفاق على حمل استغناؤه من عرف من اهل العلم بالاجتهاد والعدالة او رآه متفصلا
والناس يستفتونه معظمتهم وعليه اعتناؤه ان ظن عدم احواله فان جهل اجتهاده
دون عدالته فالمجتاز منع استغناؤه بحلاف المجبول من خبره اذ الاتفاق على
المنع وتعامه فيه فاليطالع ويكتفي بالاشارة من المفتي لمن القاضي او لا بد للقضاء
من صيغة مخصوصة حكمت والزمت او صحت عندي او ثبتت او ظهر عندي او علمت
عليه الصحيح ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا من الغطاطة وهي خشونة القول غليظا
اي تشديدا في الكلام متفاحشا جارا اي متكلما مقبلا بفضيلة عندي اي مخالفا
للحق لان القضاء دفع الفساد وهذه الاشياء بعينها فسادا ويبيح ان يكون
القاضي موقوفا به اي معتمدا عليه في ربه بالاحترار عن الحرام وعقابه لانه
ملاك الدين وعقله لانه مدار التكليف وملاحه لانه في صدره الفساد وقسمه
ليعلم الفساد والحضومة وعلمه بالسنة والمراد بالسنة ما ثبتت عن رسول الله
صلي الله عليه وسلم قولا وفلا وتقديرا عند امر بعبادته والاثار وهي ما روي
عن الاصحاب رضي وجوه الفقه ابطم فقه وقال مسلم بن ان الفقه عند عامة العلماء
اسم لعلم خاص في الدين لا العلم وهو علم بالمعاني التي تعلق بها الاحكام من
كتاب وسنة واجماع ومقتضياتها واشارتهما ويبيح ان يكون شوبوا من
غير عرف لان القضاء من اهم امور المسلمين فكل من كان اعرف واقدر وارجح
واهيب واصير علي ما يصيبه من الناس كان اولي ويبيح للسلطان ان يتفحص
في ذلك ويولي من هو اولي منه لقوله عليه السلام من قلدا انسانا عملا وفي رعيته
من اولي منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وفي الاشياء فقه
ظلم مرتين باعطاء غير المستحق ومنع المستحق لكن في زماننا نوجب القضاء الي
المستحق غير ممكن لقلته او لما يقع بينه حتى ابتليت بان اولي القضاء من قبله
الامر فلم اقدر ان اولي الاحق والاولي تجاوز الله عن وعن سائر المسلمين بحرمته
سيد المرسلين صلوات الله علي نبينا وعليهم اجمعين وكذا المفتي بعين يبيح ان
يكون موصوفا بالصفت المذكورة والاجتهاد بشرط الاولية في القاضي والمفتي
الاجواز هو الصحيح فيسيرا وشهيدا خلافا للائمة الثلاثة وفي الفقه واعلم ان ما ذكر

ت

ت

في القاضي في المفتي والموافق في الاجتهاد وقد استقر عليه الاصوليين علي ان
المفتي هو المجتهد واختلفوا في المجتهد فقيل انه يعلم الكتاب بما فيه والسنة
بطريقها والمراد بعلمها علم يتعلق بها الاحكام منها من العام والمشارك والمؤمل
والنصر والتاسخ والمستوح ومعرفة الاجماع والقياس ولا يشترط حفظه لجميع
العران ولا بعضه عن ظهر القلب بل ان يعرف سلطان احكامها في ابوابها من
غير اجها وقت الحاجة ولا يشترط في هذه العلوم ولا بد من معرفة لسان
العرب لغة اعرابا والاعتقاد فيلغية اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها
عليه طريق المتكلمين واوليهم لانهما صناعة لهم ويدخل في السنة اقوال الصحابة
فلا بد من معرفتها لانه قد يقيس مع وجود قول الصحابي ولا بد من معرفة عرف
الناس وهو معنى قولهم لا بد ان يكون صاحب فريضة فاما غير المجتهد من حفظ
اقوال المجتهد فليس بمعني والواجب عليه ان يذكر قول المجتهد كما في حبيقة علي
جهة الحكاية فعرف ان يكون في زماننا من فتوي الموجودين ليس بفتوي
بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد
احدا الامر ان يكون له سند فيه او باخذه من كتاب معروف قد اوتى به
الايدي كوكبت محمد بن حسن وكوها من النضايف المشهورة للمجتهدين
لانه بمنزلة الخبر الموثق او المشهور ونظامه في البحر فاليطالع وفي الخزانة
ان اختله في ائمة الهدي توسعة علي الناس فاذا كان الامام في جانب
وهما في جانب خير المفتي وان كان احدهما مع الامام اخذ بقوله الا اذا اصاب
المسائح علي قول الاخر فيفتيهم كما اختار الفقيه ابو الليث قوله في ربه سابل
وصح في السراج ان المفتي يفتي بقول الامام علي الاطلاق ثم يقول ابي يوسف
ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد ولا يجوز اذالم يكن مجتهدا واذا اختلف
مفتيان يبيع قول الاثمة وفي المنع وان خالف ابا حبيقة صاحبه فان كان
اختلفا فيهم اختلفا في عصرهم وان كانا في القضاء وظهر العدالة ياخذ بقول صاحبه
لتغير احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة وكوها يجتاز قولهما ويجوز من
للشباب الفتوي اذا كان حافظا للروايات واقفا علي الروايات محافظا علي
الطاعات مما نال المشهوران والعالم كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان
كبير اضمح تقليد الجاهل عنه فان كان المعتمد من القضاء اصيل الحق الي مستحقه
وفي ذلك يحصل بالعمل بفتوي غيره ويختار المقلد الا قد روي في ذلك خليفة
رسول الله عليه السلام في القضاء وفي الاصلاح وعبد الشافي لا يصح تقليد
الفاستق والجاهل وما قاله كان احوط في زماننا الاحتياط فيما قلنا
لان في اشتراط العلم والعدالة سد باب القضاء انتهى وكوه التقليد لم يوافق
الحيف والبحر عند القيام به ابي كوه فتقول تقليد القضاء الجور وعدم اقامة
العدل لعنه تعالى هذا القول لم يوافق الحيف او البحر لان اولي لان احدهما يلغي

سما في البحر ولا بأس به اي بالتقليد لمن يثق من نفسه باداء فرضه لان كبار الصحابة
 ولما بينهم حضور الله عليهم اجمعين تغلوه وكفي بهم قذوة وقيل لا يجوز الرخول
 مطلقا بلا اجبار لقوله عم من اتى بالقضاء فكأنما ذبح بعير مسلين وقد روي ان
 الامام دعي للقضاء وملا شمرات فابي حتى حبس وجعل كل مرة ثلاثون قال له ابو
 يوسف لو تغلوت لنتعت الناس فظفر اليه بشبهه المعصية فقال لو امرت ان اقطع
 اليك سباحة كنت اقدر عليه فقال ابو يوسف (يعني عيبك والسفينة وثيق والعلام
 عالم فقال الامام كاني بك قاضيا وذكر البراري في مناقبه اقوالا حاصلة ان الامام
 لم يقبل القضاء ومات علي النوري اوانه حس بموته وسجد فخرجت روحه ساجدا
 سنة خمسين ومائة روح الله ورحمة وزاده في اعلي الجنات فتوجه ومن غريب
 ما وجد انه جبري كاشا رقه فادحم الناس فلم يقدروا علي دمه الا بعد العصر واستمر
 الناس يصلون علي قبره الشريف عشرون وخمسون عليه خمسون الف وخم
 العذابة والكافي والصحيح ان الوحول فيه رخصة طهرا في اقامة العدل بحيث
 عدل ساعة خير من عبادة سنة والترادف عزيمة لانه ما مور بالقضاء بالحق ورسما
 بطن في الا ابتداء انه يقضي بالحق ثم لا يقدر عليه في الانتهاء لانه لا يمكنه القضاء بالحق
 الا باعانة غيره ولعل غيره لا يعينه ومن تفدي له اي القضاء او تفدي القضاء له
 فرض عليه صيانة الحقوق العباد ودفع الظلم الظالم وفي البحر انه من عيب
 ان تفدي للاهل وفرض كفاية عند وجود غيره يعني ان كان في البلد قوم صالحون
 له فامتنعوا عنه امثالهم ان لم يقدر السلطان علي فصل القضاء ولا يطلب
 القضاء ولا يساله اي من صلي للقضاء يعني ان لا يطلب بقلبه ولا يساله بلسانه
 لما روي انه عم قال من سأل القاضي وكل الي نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك
 يسدده ويلهمه الرشدة ويوفقه للصواب وكذا الامام في الامارة ويجوز نقله
 من السلطان الجابر الي الظالم لان علماء السلف تغلوه والقضاء من الحاج مع انه
 ظلم زمانه ومن اهل البقي وهم الذين خرجوا عن طاعة الامام لان الصحابة
 تغلوه من صواعيق في توبة علي رضي الله عنهم وكان الحق بيوعلي وقد قال علي
 رضي الله عنه احواننا بقوا علينا قال ايوا للبيت المنقلب اذ اولي رجلا وقضاء
 بكرة وقضي ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رجع الي قاض اخر فان ارتق رايه
 امضاه وان خالف ابطله وهي بمنزلة حكم الحكم وفي العادة النقل من اهل البقي
 يصح ويجوز استيلاء البايع لا ينعزل قضاة العدل ويصح عزل البايع لم حتى لو انهم
 البايع بعد ذلك لا ينفذ قضاياهم بعد ذلك ما لم تغلوه سلطان العدل قائما لم
 البايع صا وسلطانا بالقر والقلبة اما اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق استثناء
 من قول الجابر واهل البقي اي يجوز تقليده الا اذا لم يملكه الجابر واهل البقي من
 القضاء بالحق تخيير لا يجوز لان المفسود لا يصالح بالتقليد بخلاف ما اذا كان يمكنه
 واذا تغلوه احد القضاء بعد عزل الاخر يسال ديوان قاض قبله وهو الخراج التي فيها

السجلات

السجلات والمحاضر وغيرها من الصكوك وكتاب نصب الاولياء وتقدير النفقات
 لان الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يدهم له ولاية القضاء وهذا
 لان القاضي يكتب شخصين احدهما في يد الخصم والاخر في ديوان القاضي اذ ربما
 يحتاج اليها المعني من المعاني وبما في يد الخصم لا يوم من عليه من الزيادة والنقصان
 فان كان الورق من بيت المال فلا ان يحال في وضعه في يد القاضي الجريد وكذا من
 مال الخصوم لو من مال القاضي في الصحيح لانه اخذته تدبيل لا تمولا ويبعث القاضي
 الجريد اثنين من ثقباه وهو احوط والواحد يكتب بقبضاتها اي الخرايط حصرة
 المعزول او امينه وببساط لانه شيئا فشيئا للكشف لا لالزام علي الغير ويجعلون
 في كل نوع في خريطة علي حدة فما كان فيها نسخ السجلات فيجعلان في خريطة وما كان
 من نصب الاولياء فيجعلان في خريطة وما كان من نسخ الاوقاف فيجعلان في خريطة
 وما كان من الصكوك فيجعلان في خريطة ليكون اسهل للتناول وينظر القاضي الجريد
 في حال الجبوسين لانه نصب نائب المسلمين والمراد الجبوس في سجل القاضي
 فيبعث القاضي ثقتهم في السجيت ويكتب اسماءهم واخبارهم وسبب
 حبسهم ومن حبسهم من اقر حقا او اقامت عليه به اي بالحق بيته الزمة لان كلامها
 حجة يلزمه وليس المراد الزمة الحكم عليه وانما المراد الزمة الحبس اي اداء حبه
 وتما في البحر فليطالع ولا يعمل بقوله المعزول فلو قال حبيسته حقا عليه لا يقبل
 قوله وكذا العرفا لكانت حكمته عليه لقلا بكونه اعلمه في الدور بانه صار لمراد
 من الرعايا وشهادة الواح لست حجة خصوصا اذا كان فيه نفع لنفسه ولا
 يتادي عليه ايا ما قلناه حصة احدى وفي وهو انكاره استواء الحكم بينهما والا
 فادعي في ذلك ايا ما علي حسب ما يري القاضي ثم يجلي سبيله اي ان لم يحضر احد
 بعد التدا لكن بعد ما استظهر في امره وفي الاختيار وان لم يحضر لا يجلي حبي
 يستظهر في امره فياخذ منه كفيلا بنفسه علي الصحيح اتفاقا فان قال لا يقبل
 لي مبادي شهر اقامه لم يحضر احد الملقه ويعمل اي يعمل القاضي الجريد في الودائع
 وعلاات الوقوف التي وضعها المعزول في ايدي الامناء بالبيضة او باقرار ذي اليد
 لان اقرار غيره غير مقبول قيد بعلان الوقت لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في اصل
 الوقت اذ اجمده الموارث ولا بيضة ولوقا المعزول ان هذا وقت فلان بين
 فلا تة سلمته الي هذا اقراره واليد وكوبه الموارث لم يقبل قوله القاضي وذو اليد
 ان لم تقم عليه البيضة كما في البحر لا يقول المعزول الا اذا اقر وذو اليد بالتسليم منه
 اي من المعزول اذ باقراره ثبت ان اليد كانت للمعزول سابقا فصح اقرار المعزول
 كانه في يده حالا لان من كان بيده حقيقة يقبل اقراره بهذا اذا كان في يده مودعه
 لان يدكيد المودع الا اذا اداء صاحب اليد بالاقرار لغيره ثم اقر بتسليم القاضي
 اليد والقاضي يقر به لغيره فيسلم الي المعزول الاول ويضمن المقر قيمته للقاضي
 بالاقرار وجعل صاحب الغاية وغيرها هذه المسئلة علي حصة اوجه فليراجع

ويجلس القاضى للحكم جلوسا طاهرا في المسجد بصفته يعلم الناس انه جلس لفصل
الخصومات لا لعبارة اخرى لان النبي صلى الله عليه وسلم جلس فيه للحكم وقال انما بنيت المساجد
لذكر الله والحكم فتسوي بينهما فكان القضاء عبادة فلا يمنع حضور المستر في غيره لان
تجاسسه في اعتقاده لا يظا هرة والمحابض تمنع عن الدخول لكن تقطع حضورها
في باب المسجد والجامع او في من المسجد لا نه يجوز في علي العرياء وغيرهم هذا اذا
كان الجامع وسط البلد والافتحار والوسط منها وقال الشافعي يكره الجلوس للفقا
في المسجد لانه يحضر المشرق وهو يجلس في داره واذن الناس في الدخول
فيها اذا ناعاما ولا يمنع احد الان لكل احد صفا في مجلسه فلا بأس به لان الحكم عبارة
فلا يخص مكان لكن الاول ان تكون الدار في وسط البلد ويجلس معه من كان معه
في المجلس ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة ويبعد عنه الامعان لانه اريب ولا
يجلس وهو ماش او قائم او مشغول بشي اخر ويجوز ان يجلس وهو متكئ ولكن القضاء
مستوي الجلوس افضل تقطعا لمر القضاء ويستحب ان يقدم معه اهل العلم ان لم
يكن عالما باحوال القضاء لكن لا يشاوره عند المصومة بل يحرم او يبعد عنهم ثم يتاور
ويبقى للقاضي ان ينفذ للحق في عليه ريبين له وجد قضا به ليكون ذلك ادفع
لشكا يته الناس ونسبته الي انما جاز عليه ومن يسمع بجل فتر ما تفسد العامة غرضه
يري وينبغي للقاضي انه اذا اختص اليه اخوان او بوا الامام ان لا يجلس بالقضا يعلم
فقد اعظم قليلا كي يصطلموا لان القضاء ولو جاز ربما يكون سببا للعدواة وفي البرازية
قضي القاضي يحق ثم امره ان يبتا دف القضية كما يبا محضر من العلل لا يرض ذلك
علي القاضي ولا يقبل اي القاضي هدية ولو قليلة لان قبولها يورث الي مراعاة
المهدي فان كان المهدي يتا ذبي بالر ديقيلها ويوطيه مثل قيمتها كما في الخلاصة
الان له ان لا يبردها من مربيته وهو ذوالرحم المحرم لان في ردها عليهم طيبة رحم
وهي حرام او ممن حوت عاداتها داته احصومة ولم يزد علي العادة في الثاني
وقد نه في الاسلام بان لا يكون مال المهدي قد زاد فنقد وما زاد ما له بل يقبله
وفي البر والقاضي ان يقبلها من السلطان ومن حاكم بلده واقصر في الثاني خاتبة
عن مولاه وفي الخاتبة ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوي الخاصة
ويجهر الدعوة العامة لكونها للقضا الا اذا كان صاحب العامة احوال الخصمين الخاصة
لانها جعلت لاجله ولم يفصل في الخاصة بينه ان يكون من القريب او من غيره وبين
ما اذا جرت له عادية بها او لم تجز في الثاني وان كان بين القاضي وبين المصنف
قراية يحميه بالاخلاق كذا ذكره في الحصار وذكر الطحاوي انما قولهم لا يجب
الدعوة الخاصة للقريب وعلي قولهم يجب وهي اي الدعوة الخاصة ما لا
يتخذ ان لم يحضر القاضي فان علم المصنف ان القاضي اذا حضرها لا يتركها فقامت وقيل
ان جاوز العشرة مقامه والافخاصة وقيل دعوة العرس والختان عامة وما سواها
خاصة ويشهد الجارة ويعود المربي لان هذا محقق المسلم علي المسلم في الحديث

للمسلم

ان لم يكن
للمسلم

للمسلم علي المسلم ستخوة اذا دعاه يحميه واذا مرض يعوده واذا مات يحضره والالقبة
يسلم عليه واذا استنصحه ينفذ واذا عطس يشتمه وهو لا يقطع بالقضا لكن لا يملك
في ذلك المحل هذا اذا لم يكن المربي احوال الخصمين وان كان احوالهم ينبغي ان لا يعزله ويخلف
مؤجها وما يتبعه لانه معرفة بالقضا ويجلس بناحية عند القاضي حيث يراه حتى لا يندفع
بالرشوة ويسوي القاضي بين الخصمين جلوسا اي في حيث الجلوس بينهما وبين غيره
ولا متعيبين ولا محبين ويكون بين القاضي وبينهما قدره لا عين من غير ان يرفعا صوتهما
وتقف احوال القاضي بين يديه وينفوا الناس عن التقدم لطلق المستوية بينهما تشمل
السلطان والشريف والوصييع والاب والابن والصغير والكبير والزمي والعبد والحر وانما
قلنا بين يديه لانه لو اجلسها في جانب واحد كان احدهما اقرب الي القاضي فتفوت
الستوية وكذا لو جلس احدهما عن يمينه والاخر عن يساره لان جانب اليمين افضل ويري
البحر تغلا عن الفتاوي الكبير في خاص السلطان مع وجل يجلس السلطان مع القاضي في
مجلسه ينبغي للقاضي ان يقوم من مقامه ويجلس خضم السلطان فيه ويقعد هو علي
الارض مستقيم يفض بينهما وحكي ابو يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لا اصيل الي
احد الخصمين حتي القلب الذي حصومة الفرائي مع الرشيد ولم اسوي بينهما وفضيت
علي الرشيد ثم بكى واقبل لا وفظرا لقوله ع اذا ابتلي احدكم بالقضا فليسا بينهم في
الجلوس والنظر والامارة ولا يرفع صوته علي احد الخصمين دون الاخر لان في عدم
الستوية كسر قلب الاخر ولا يسا راحدها ولا يشير اليه اي لا يتكلم القاضي احد
الخصمين سرا ولا يشير اليه بيده ولا يرأسه ولا يعينه ولا يجابه ولا يهينه احد
الخصمين دون الاخر وفيه اشارة الي انه لو اضا فمها معا فلا بأس ولا يفتك اليه
اي الي احدهما ولا يخرج معه اي مع احدهما ولا يتلطى به ولا يلفته حنطة لان هذه الاشياء
كلها تهمة وعليه الاحتراز عتها ولان فيه كسر القلب الاخر ويكره لفتته اي تلقين
القاضي الشاهد قوله اشتهر بذلك لان الشاهد يستفيد من قول القاضي زيادة
علم فتوجد اعانتة هي تهمة واستحسنه اي التلقين ابو يوسف في غير موضع
التهمة لا قد يقول اعلم ما كان اشتهر لها به المجلس وهو نوع رخصة عسره
رجع اليه بعد ما نولي القضاء والعزيمة فيها فلا لانه لا يكون نوع تهمة وفي الفتخ
وظاهر الجواب ترجيح ما عن ابو يوسف وفي القنية الفتوي علي قول ابو يوسف
فيما يتعلق بالقضا لزيادة تجنيته واما افتا القاضي فالصحيح انه لا بأس به في مجلس
القضا وغيره لكن لا ينبغي احوال الخصمين فيد بالاشاهد لانه لا يلقن المومني بالاولي
وفي الخاتبة فان امر القاضي رجلين ليعلمان الدعوي والخصومة فلا بأس به علي قول
ابو يوسف ولا يبيع القاضي ولا يشتر في مجلسه اي في مجلس القضاء والفتنة في
البحر فقال ولا في غيره هو الصحيح لان الناس يتجهون لاجل القضاء هذا اذا كان
يلقي المونة من بيت المال ويعامل من يجانبه والا لا يكره ولو باع مال المديون
او اطلب لا يكره ولا يمازج لانه لا يه به عيبه القضاء فان عسره اي للقاضي عسر

او ناس او غضب او جوع او عطش او حاجة حيوانية كن عن القضاء قال ع م
 لا يقضي القاضي وهو غضبان وفي رواية وهو شبعان ولا نه يحتاج الي التفكير
 وهذه الاعراض يمنع صحة التفكير فلا يؤمن علي الوقوع في الخطا ويكره له صوم
 التطوع يوم القضاء لانه لا يخلو عن الجوع ولا يقب نفسه بطول الجلوس
 ويقعد طوي النهار واذا طبع في ارضه الخصوم ودمها مرة او مرتين وان لم يطبع
 انقض القضاء بينهما فان تلخيره بعد ما ثبت ظلم وفي القيين وغيره القضاء واجب
 علي القاضي بعد ظهور دعواه الشهود حتى لو امتنع باسم ويستحق العزل ويعزل
 ويكره ان لم يعتقد اقتراض القضاء بعد توفير شرائطه واذا تقدم اليه الخصمان
 كان شاقا لهما اي الخصم من مالهما وان شاء سكت والسكوت احسن لئلا يكون
 تهما للخصومة وقد تعد لقطعها واذا تكلم احدهما اسكت الاخر لانها اذا تكلم
 جملته لا ينكر من الغم **فصل** في الحبس لما كان الحبس من احكام القضاء
 ونعلق فيه احكام اقروه في فصل علي حدة وهو مشروع بالكتاب والسنة واجماع
 الامة واذا ثبت الحق للموعى وطلب المدي حبسه فان ثبت بالاقرار بحبسه
 اي لم يجعل حبسه ولم يعرف كونه مما طلا في اول الوهلة فلعلمه طبع في الامهال
 فلم يستصعب المال الا اذا امره بالاداء فاني بحبسه لظهور الماطلة واذا ثبت
 اي الحق الذي ادعاه ولود انق بالبينه حبسه قبل الامر بالاداء ان طلب الخصم
 حبسه لظهور الماطل بالانكار وقال سترحب حبسه من غير طلبه وقيل لا اي لا حبسه
 قيل الامر بالرفع لانه اذا ثبت بالبينه ربما تغفل به ويقول ما علمت بل الساعة
 بخلاف الاقرار لكن الاول مختار صاحب الهداية وهو المذهب وصفة الحبس ان يكون
 الموضع ليس به فراش ولا طاق ولا يمكن احدا ان يدخل عليه للاستنباس او اقرنه
 وجيرانه ولا يملكون عنده طويلا ولا يجزى الجمعية وعيد ولا جماعة ولا محضر
 ولا حضور جنازة ولا كفيل كما في التبيين لكن في الخلاصة يخرج بالكفيل الجنازة الاصول
 والفروع وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوي ولا يخرج بموت قريبه الا اذا لم يوجد
 من يغسله ويلبسه فيخرج حبسه لقرابة الولد وفي رواية يخرج وان وجد من
 يجهزه ولا يصحب المحبوس لاجل الدين الا اذا امتنع من الاتفاق علي قريبه
 فبضر ولا يقيد الا اذا خيف دها به فيقيد ولا يخرج ولا يقام بين يديه صاحب
 الحق اهانة وتقيين مكان الحبس للقاضي الا اذا طلب المدي مكانا اخر فأت
 ادعي الغفر حبس في كل ما لزمه بول ما لا ولا يلتفت الي قوله كالتن والعرض
 فتأمل الاجرة الواجبة لانهما تمت المنافع وشمل ما علي المشتري وما علي اليايع
 بعد شئ البيع بينهما باقالة او خيار وشمل راس مال المسلم بعد الاقالة
 وما اذا قبض المشتري المبيع او لا كما في البحر والعرض لتبوت غنايه بحصوله المال
 في الصورةين اولهما بالترامه كالمهر المجل قيد بالمجل لانه لا حبس في الموجد ويصدق
 في الاعسار وعليه الفتوي وفي الاصل لا يصدق في الصدوق ولا فصل بين موجه

ومعجمله

ومعجمله كما في البرازية والكفالة اذا الاقدام عليه الا التزام دليل البسار في الصورة
 ويتكفل المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثر وفي الثانية رجع
 الاقتصار علي الاول فقال وقال بعضهم ان الوفاء واجبا بدلا عما هو مال كالفقره ومكن
 المبيع فالقول قول مدعي البسار وفي ذلك عن الامام وعليه الفتوي وهو خلاف
 ما احتجوا به المصنف قبحا للهداية وذكر في انفع الوسائل انه المذهب المعتمد
 فقد اختلف الاقناع فيما التزمه بعقده ولم يكن بدل والعمل علي ما في المتن لانه اذا
 تفارض ما في المتن والفتاوي فالمعتمد ما في المتن وكذا يقدم ما في الشروح
 علي ما في الفتاوي وقيل القول للمدعيون في الكل وقيل للرايين في الكل وقيل بحكم
 الفقهاء والعلوية كما في البحر لا فيما عدا ذلك ايم لا حبس للمدعيون فيما سوى ذلك من
 المذكورات كيدل الغضب وصحان المتلفات وارش الجنايات والسرقة والنفقة
 واعتناق الاماء المشتركة وبدل الكتبات ان ادعي المدعيون الفقر لان الاصل
 في الزمي العسرة والمدي يدعي امر اعارضا وهو لفتاء فلم يقبل منه الا اذا برهن
 خصمه ان له مالا ويحبسه اي القاضي المدعيون ح مدة يقبل علي طه لانه لو كان
 له اي للمدعيون مالا لا ظهره وهو الصحيح وذلك لئلا يخلط باختلاف الشخص والزمان
 والمكان والمال ملا معي لتقديره وما جاء من التقدير شهرين او ثلاثة والصحيح
 الاول لما بيناه ولوقال المدعيون خلفه انه ما يعلم اني معسر حبسه القاضي الي ذلك
 ويخلفه انه ما يعلم اعساره فان خلف حبسه بطلبه وان كفل لا حبسه والمراد
 من الفتا قدرته الان علي قضاء الدين فلو كان للمحبوس مال في بلد اخر يطلعه بكفيل
 وان علم القاضي عسرته لكن له مال علي اخر يتقاضي عن ماله فحبسه عن ماله
 لا حبسه كما في البرازية وفي البحر وظاهر كلامهم ان القاضي لا حبس المدعيون ان له
 مالا قريبا او محبوسا موسرا وانه يطلعه اذا علم احدهما ثم يسأل القاضي عن
 المحبوس بعد حبسه بقدر ما يراه من جبراه فان قامت علي اعساره اطلعه
 ولا يحتاج الي لقط الشهادة وشرطه في الصغير والعدل الواحد يكتفي والاثنان احوط
 وكفييته ان يقول المخير ان حاله حال المعسرين في نفقة وكسوته وقد اختلف حاله
 في السر والعلانية ولا يشترط يساهم في حصصه رب الدين فان كان غائبا سمعها
 واطلعه بكفيل كما في البرازية وان لم يظهر له اي المحبوس مال بعد سؤاله عنه
 خلفه سبيله اي خلي القاضي سبيل المحبوس ان عسرته تثبت عنده فاستحق
 النظر الي المبصرة الالية فحبسه بعدد يكون ظم الا ان يرهت خصمه علي يساره
 بشهادة عدلين انه موسر فادع علي قضاء الدين ولا يشترط تقييد المال فيو حبسه
 ولا يسمع البينة علي اعساره قبل حبسه عليه عامة المشايخ هو الصحيح لان البينة
 لا ثبات للنتي الا اذا قام المدعي عليه بعد ما ان علي العسرة فتقبل لان الاعسار بعد
 البسار امر عارض انما في حبسه القاضي لا كفيل الاي مال البتيم ومال الوقف ومال الغائب
 فلا يطلعه الا بكفيل كما في المنج وفي البرازية الملحق القاضي المحبوس لا خلاسه ثم اعجز

او اربعة او خمسة او ستة
 او شهر او اثنائي او ثلثة او
 حتما وقيل حبس شهرين او
 ثلاثة او خمسة

ما لا وادعي انه مؤسر لا يجب حتى يعلم غناه ويجبى الرجل لنفقة زوجته لانه ظالم
بالامتناع عن الاتفاق فلا يجب في النفقة الا اضيقه تنقطع يمضي الزمان ولهم تنقطع
بان حكم الحاكم بها او اصطاح الزوجان عليها فلا يثبت بهل عن مال ولا لزمته بعقد
لا وادعي دين ولده اي لا يجب اصل في دين فرجه لانه لا يستحق العقوبة بسبب
ولده سوا كان مؤسرا او مسرا لكن ينبغي ان يقيد به شي وهو انه اذا كان مؤسرا
وامتنع من قضاء دين ولده وظلنا لا يجب بالقاضي يقضي دينه من ماله ان كان
حبيسه والى باعه للقضاء كبيع ماله المحبوس الممتنع عن قضاء دينه والمحبس
عندهما بيع عقاره كمنقوله ولو قال المديون ابيع عرضي واقضي ديني اجله القاضي
ثلاثة ايام ولو لم عقار حبيسه وبيعوه ويقضي الدين ولو لم يملك ليل يدين الولدان
الولد يجب يدين اصله ويجب القريبه بدين قريبه كما في الرحم الا ان ابي الوالد
من الاتفاق عليه اي علي الولد فانه يجب لان النفقة لحاجة الوقت وهو بالبيع
تقصدا هلاكه فيجب دفع العلاك عنه وكذا المولى لا يجب بدين عبده المأذون ان لم
يكن علي العبد دين ولا يجب العبد لدين المولى والمولى يجب بدين مكاتبه اذا لم يكن
من جنس يول الكتاب وان كان من جنسه لا يجب ولا يجب المكاتب بدين الكتاب
ويجب بدين اخر عليه ولو مرض المحبوس في الحبس لا يخرج من الحبس ان كان له
من يخدمه في اي في الحبس لانه شرع لتفريق قلبه فيسارع الي قضاء الدين وبالمرض
يزداد ضرره والا اي وان لم يكن له من يخدمه فيه اخرج من الحبس بكفيل ليل
يملكه كالمؤمر مرضا أصنا وهو مروي عن محمد وعليه الفتوى وعن ابي
يوسف لا يخرج من العدا في السجن وغيره سوا ولا يمكن المخرج من
استقاله بالحرفه فيه اي في الحبس هو الصحيح وقيل لا يمنع نفقته ونفقة
عبياله عسي يكون من ذلك وفي الغنم ساني ولا يواجره في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف لو كان له عمل اخر وادى دينه بما سوي قوته وقوت عياله
وتمكن من وطير جاريته ان كان فيه اي في السجن خلوة قال الربيعي وغيره اذا اجاب
من الجامع لا يمنع من دخول امراته او جاريته عليه ان كان في السجن موضع
سفرة لان اقتضاء شهوة الفرج كافتضاء شهوة البطن وقيل يمنع لان الوطى
من مقنول الحوائج التي فعلي هذا ان المناسب للمصنف ان لا يقضي علي الجارية
لانه لا يمنع من دخول امراته كذلك تدير وادامت المرأة المحبوس علي الاختلاف
ولم يظهر له مال خفي سبيله هذا انكرار لكن ذكر توطئة لقوله ولا يجوز بدينه
وبيني غرمائه بعد خروجه من الحبس عند الامام بل يلازمونه لاهم منتظرون
الزمان قدرته علي الايفاء وذلك ممكن في كل ساعة قبل ان يموت لانه لا يجف
لانه قد يكتشف فوق حاجته الزايدة فيأخرون منه فضل كسبه ولا ينفقون
من الضرر والسفر فيفسد للملازمة يعني انهم يدورون معه انما اذا كان ينفق
من الضرر والسفر كما في الغنابة ويجوزون فضل كسبه بلا اختياره هو واخذه

القاضي

القاضي ويقسم بينهم بالمقصود لا استوا حقهم في القوة لكن المديون لو اقر احد الزمسا
علي غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك والملازمة ان يدور معه حيث دار فان
دخل داره لا يدخلون معه وجلسوا علي الباب ان يخرج لان الانسان لا يدان بكونه
موضع خلوة ولو كان الدين لرجل علي امرأة وامسكت بها لابلانها لما فيه من
الخلوة بالاجنبية بدينه امرأه امينة تلازمها وقالوا اذا فلتسه الحاكم اي اذا حكم
بافتلاسه يجوز بدينه وبيني غرمائه اي بامرهم ان يتركوا ملازمته الا ان يرهقوا ان له
ما لا لزم القضاء بالافتلاسه عند ما يصح ان ثبت العسرة وعند الامام لا يتحقق القضاء
الربا بالافتلاسه وفي قوله الم ان يرهقوا آية اشارة الي ان يفته البسلة تخرج علي يمينه
العسرة لانها اكثر اثباتا **فصل** في كتاب القاضي وانما اخره عن الحبس
لان ما كان لا يتحقق في الوجود الا باضامين كان مركبا بالعبية الي ما قبله والبسيط
ثقل المركب وترك قوله الي القاضي كما في اكثر الكتب لان هذا الفصل غير مختص به بل يبين
فيه السجل والمحضر والصلح والوثيقة اذا شهدوا عند القاضي علي خصم حاضر حكم اي
القاضي بها اي بشهادتهم لوجود الحجة وشرط يحكم وهو حضور الخصم والمراد بالحكم الحاضر
من كان وكلا من جهة المروي عليه او مستخرا وهو من رضيه القاضي وكلا عن الغائب
يسمع الدعوي عليه والادوار بالخصم المروي عليه لم يبق حاجة الي الكتاب الي القاضي
الي الاخر لان الخصم حاضر عند القاضي وقد حكم عليه كما في البحر وغيره لكن لا يجزى ما فيه
من التكلف والاحسن ان يقال ان هذا توطئة لقوله وان شهدوا وعليه غائب لا يحكم
وليس بمقصود بالذات كما في الدور وكتب القاضي بالحكم ليل يبين الواقعة علي طول
الزمان وليكون الكتاب مذكرا لها والافتلاسه يحتاج الي كتابة الحكم لا تقدم بحضور
الخصم بنفسه او من يقوم مقامه وهو اي كتاب الحكم السجل الحكم لانه سجله اي احكمه
بالحكم وفي المصباح السجل كتاب القاضي وسجل القاضي بالتشديد فقي حكم واشتد حكمه
في السجل وفي البحر بالسجل الحجة التي فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وامام عرفنا
السجل كتاب كبير فضبط فيه وقايع الناس وما يحكم القاضي وما يكتب عليه وان شهدوا
علي الخصم الغائب كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسيرة
السفر وعن ابي يوسف يجوز عيالا يرجع في يومه وفي السراجية وعليه الفتوى بالحكم
لعدم جواز القضاء علي الغائب عندنا ولو حكم به حاكم بري ذلك وهو مقيد له من
قولهم ان القضاء علي الغائب ينبغي في اظهر الروايتين اذا كان القاضي شاهدا كما سياتي
بل يكتب القاضي بها اي بالشهادة الي قاض يكون الحكم في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه
علي وجه الخصم كيلا يكون قضاء علي الغائب وهو كتاب القاضي الي القاضي ووجه
التمنية بنظره والكتاب الحكم مسوب الي الحكم باعتبار ما يؤول اليه وهو تفصل
الشهادة في الحقيقة لان الكاتب لم يحكم بها وانما نقلها للمكتوب اليه ليحكم بها وهذا
يحكم المكتوب اليه براه وان كان مخالفا لابي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس له ان
يخالفه ويقض حكمه اذا كان في فصل مجتهد فيه او متفق عليه كما في البحر وبالمبسوط

وغيره والقياس يابى جواز العمل بكتاب القاضي الى القاضي لان القاضي المكاتب لو حضر
بنفسه مجلس المكتوب اليه وعبر بلسانه عما في الكتاب لم يعمل به القاضي فكيف بالكتاب
ومنه شبهة التزوية اذ الخط يشبه الخط والخاتم يشبه الخاتم الا انه جواز استحسانا
لحاجة الناس اليه لا روي ان عليا رضي الله عنه جوزه له ذلك وعليه اجمع الفقهاء
ويقبل في كل ما لا ينفك بالشبهة احتراز عن الحدود والقود لانه فيه شبهة البدلية
عن الشهادة فيصير على الشهادة لان ميثاقا علي الاسقاط وفي قوله سعي في اثباته
قبل فيه شبهة التبديل والتزوير وهما ينفكان بالشهادتين كما لو كان يعرف بالقول
والوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة والمعارفاته ايضا يعرف بالحدود والنكاح
سواء ادعي الزوج والزوجية وكذا الطلاق اذ ادعت علي الزوج والسبب من قبل
الحي والميت لانه يعرف بذكر الاب والجد والقبيلة والعصب اذ فيه يلزم القيمة
وهي دين والامانة والمصارعة المحجوزة لانهما كالعضوين حكما فيدهما بالموت
لان الغير المحجوزين لا يحتاجان الى كتاب القاضي وكذا الشفعة والوكالة والوصية
والوفاة والورثة والقتل الذي يوجب المال لان البعض منهما يعرف بالقول والوصف
والبعض الآخر يعرف باحدهما ولا يقبل الكتاب في العين المنقول كالنوب والعبد
والامة ونحوها في ظاهر الرواية للحاجة الى الاشارة عند الدعوى في الشهادة
وروي عن ابي يوسف القاضي ان يقبل في العبد لان الا باق يقبل منه في الامة
وعنه ايضا ان يقبل في الامة كالعبد وروي عن محمد بن قيس في كل ما ينقل وعليه
المختارون وروي البرازية والمتقدمون لم يلحظوا بقول الامام الثاني وعمل الفقهاء
اليوم على التخيير في الكمال للحاجة ربه يعني كما قال الامام السجاني وهو مذهب
الامة الثلاثة وله يدان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان ويذكر نسبهما
بان يقول من فلان بن فلان بن فلان وفي العناية ويشترط فيه المعلوم
الخمس وهو ان يكون من معلوم الى معلوم اي الموعي المعلوم عليه معلوم اسم
الموعي عليه فان شاء قال بعده اي بعد ان يقول الى فلان بن فلان والكل من يصل
اليه الكتاب من قضاة المسلمين حتى لا يكتب المطلوب اليه علي ما سيجي ان شاء الله
نغالي ونعبراه اي القاضي المكاتب الكتاب علي ما يشهدون عليه ليعرفوا ما فيه لانهم
يشهدون عند المكتوب اليه ويعلمهم ما فيه اي في الكتاب ان لم يعرفوا اذ لا شهادة
بدون العلم وتكون اسماءهم اي اسماء شهود الطريق وكذا انسابهم داخل في كتابه
وفي التبيين وغيره ويكتب فيه اسم الموعي والموعي عليه وجه يقع به التمييز
وذلك بذكر جدها وبذكر الحق فيه وبذكر شهود الاصل واسماهم والنسب لهم لاجل
التمييز ان شاء الله تعالى الكفر به كرسايتهم هذا اذا كان غير مشهور واما اذا
كان مشهورا يكتب باسمه المشهور ويكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كانت
علي الظاهر لا يقبل قبل هذا في عرفهم اما في عرفنا العناوين يكون علي الظاهر فيعمل
به وفي الدور يكتب تاريخ الكتاب ولعمري يكتب فيه التاريخ لا يقبله وحجته اي الكتاب

محضرهم

محضرهم اي بحضرة الشهود ويجعلوا اي الشهود ما فيه اي في الكتاب لانهم يشهدون به
وسلم اليه الكتاب اي اليهم اي الشهود فيها الخطبة التفسير وهذا عند الطرفين وابويوسف
لم يشترط شيئا من ذلك المذكور بسويهم انما كتبه ما اتفقوا عليه وهو قول
ابي يوسف اخر اقبل اذ كان الكتاب في يد الموعي يعني بان الختم شرط وان كان في يد
الشهود يعني بان لا يشترط واختار الامام السرخسي قوله اي قوله ابي يوسف اخر
وليس الموعي بالعاين يعني ان ابا يوسف قيل ان اقبل بالقضا وعابن ما فيه قال فيه
مثل ما قاله ولما اقبل بالقضا وعابن ما فيه قال جميع ذلك ليس بشرط تشهيد علي الناس
وان كان الاحتياط فيما قاله واذا وصل الكتاب الى القاضي المكتوب اليه نظر الى ختمه
ولا يقبله الا بحضرة الختم اي لا يخذ الكتاب الا وقت الكتاب حضور الختم لانه لا لازم
كافي الاحتياط لكن في الزخيرة وغيرها ان حضوره شرط بقول البيهقي علي الكتاب
لا شرط قبول الكتاب والاشهادة رجلين ورجل وامرأتان لان الكتاب قد يورث فلا
يثبت الا بختم قامة وايضا كتاب القاضي ملزم اذ يجب علي المكتوب اليه ان يقر عليه
ويعلم به ولا الزام البيهقي انه كتاب فلان بن فلان القاضي والجملة مفعول قوله شهادة
وحجته اشهر بانه يسلم الكتاب الى الموعي كما ذهب اليه ابو يوسف فراه علينا واخبرنا
به وختمه وسلمه البيهقي مجلس حكمه كل خير بعد خبره وفيه اشارة الى مذهب
الطرفين وعنه ابي يوسف يعني بشهادة انه كتاب فلان القاضي وختمه ولا يشترط
ان يقول قراه علينا وسلمه البيهقي مجلس حكمه وعنه اي عن ابي يوسف ان الختم ليس
بشرط فيكفيهم ان يشهدوا انه كتاب فلان القاضي لكن لا بد من اسلام شهوده وانما
لومي علي ذي لانهم يشهدون علي فعل المسلم وانما يحتاج اليهم اذ انكر الختم كونه
كتاب القاضي اما اذا اقر فلا حاجة الي الشهود فاذا شهدوا سوا علي ما قاله او علي
ما قاله عند القاضي المكتوب اليه فحجته اي المكتوب اليه الكتاب بعد ثبوت عدالة
الشهود كما في الهداية وهو الصحيح وفي العناية اذ الاصح ما قاله محمد بن محبوب
الفتح عند شهادة الشهود بالكتاب والختم من غير ضرورة عدالة الشهود وفي التبيين
لو وجد في الكتاب ما يخالف شهادتهم رده وقراه الختم والزعم ما فيه لانه ثبت
عنده ما في الكتاب اما ان يقول الختم لست بفلان الذي شهدوا به واقام البيهقي
ان في هذه القبيلة اثنين هذا الصحيح كما في القفصاني ويطلب الكتاب بموت القاضي
الكتاب وعزله قبل وصول الكتاب الي الثاني او بعد وصوله قبل ان يقرأه عليهم
وكذا اخبر وجه عن الاهلية كالحجوف والعسق لان الخرج كالعزل والاخراج حكما
لكونه واحدا من الرعايا فكما فيه لا يقدر الخطا به لانقاء الولاية الشرعية وانما قلنا
بعد وصوله قبل ان يقرأه عليهم لانه لو مات او عزل بعد ما قراه الكتاب لا يبطل في ظاهر
الرواية ويحكم به المكتوب اليه علي الصحيح وقال ابو يوسف لا يبطل مطلقا سواء مات
الكاتب او عزل قبل الوصول او بعده بل المكتوب اليه يقضي به وهو قول الامة الثلاثة
ويبطل بموت المكتوب اليه وعزله اذ اكتب بعد اسمه اي بعد اسم المكتوب اليه والكل

والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين في لا يبطل لان الغير صار بقا للمعرف
 العين بخلاف ما اذا كتب استدا الى كل من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لعدم
 الترتيب واجاز ابو يوسف حتى ابتلي بالقضا وفيه الخلاصة وعليه عمل الناس
 لا يبطل بموت الخصم بل يتعد على وارثه اي وارث الخصم المتوفي لانه قاييم
 مقامه وكذا يتعد على وصيه سواء كان تارخ الكتاب قبل موت الخصم او
 بعده اطلق الخصم فشميل المدعي والمدعى عليه واذا علم القاضي بشي من حقوق
 العباد في زمن ولا يته ومحلها جاز له ان يقضي به من غير شي حتى اذا علم القاضي
 ان زيد اعصب شياء من المدعي ياخذ من زيد ويدهه الى المدعي وهذا جواب
 رواية الاصول وفي شرح الوقاية لا يملك الكارم وهل يقضي القاضي بعلمه في
 حقوق العباد اذا علم في مصر حال قضائه وعن محمد انه رجع عن هذا قال لا يقضي
 بعلمه وفي حدود بين حق الله كد الزنا والشرب لا يقضي بعلمه وفي الغضاض وحد
 القذف يقضي به واذا علم بحقوق العباد قتل قضائه او في غير مصر فخص مصر
 ثم رفع الحادثة اليه ففقد الامام لا يقضي بذلك العلم وعندهما يقضي واختلق
 المشايخ على قوله سواء كان قاضيا على الرستاق او لم يكن ولو علم بحادثة
 في مصر ففقد ثم اعيد فتدبر لا يقضي وعندهما يقضي **فصل في** قال في النهاية
 قد ذكرنا ان كتاب القاضي اذا كان سجلا افضل به قضا وموجب على القاضي المكتوب
 اليه امضا وه اذا كان في محل مجتهد فيه بخلاف الكتاب الحكمي فان الراي له في التنفيذ
 والرد فلذلك احتاج الي بيان فقد اجمال الاجتهاد بذكر اصل جميعها وهذا
 الفصل لبيان ذلك وما لحق به ويجوز قضا المرأة في جميع الحقوق لكونها من
 اهل الشهادة لكن يا تم المولي لها الحديث لم يفلح قوم ولوا امرهم امراة في غير
 حدود وقد اذ لا تجزي فيها شهادتها وكذا قضا ومعا في نظام الرواية فلو قضت
 في حد وفود فرفع الي قاض اخر فامضا ليس بغيره ان يبطله كما في الخلاصة
 واما قضا الخنزير فممنع بالاولي وينبغي ان لا يصح في الحدود والقود لشبهة الاثوثة
 كما في البحر ولا يستخلف قاض على الغضا ولا يتعد قضا خليفته ولو مرضا وقال
 الطحاوي انه نافذ ولا يبطله حاكم اعتبارا بالحكم الا ان يفوض اليه ذلك الاستخلاف
 بان قيل من قبل المقلد ولي من شئت وفيه اشعار بانه يستخلف بالاذن دلالة كما في
 الغفستاني فلو جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف ثم وثم فلو استخلف المامور
 بالاستخلاف رجلا فغضى للقاضي الذي استأبه او له مستديمه جاز قضاؤه ويقضي
 التائب بما شهدوا به عند الاصل وعكسه كما في التتوير لكن في البرازية لا يقضي
 القاضي بالحرمة القليطة بكلام الناييب ويقض بكلام القاضي اذا اخرج بخلاف
 المامور بالجمعة فانه يستخفى لكونه على شرف الفوات لتقويته فكان الامر
 اذا نافي الاستخلاف دلالة ولا كذلك القضا واذا استخلف المفوض اليه الاستخلاف
 قضاية لا يتعد بعزله اي بعزل المفوض اليه لانه صار ناييبا عن الاصيل والاد

فوض اليه ذلك بان قال له من قبل السلطان استبدل من شئت فمبيد يجوز له القول
 ولا يتعد بعزله اي بموت المفوض اليه بل ونايب الاصيل حقيقة وفيه اشارات الى ان
 نايب القاضي انفع من بعزله بخلاف موت الخليفة حيث لا يتعد القاضي كما لا يتعد
 امر او موحي القوا له بالبرية وقايب القاضي في من مامنا يتعد بعزله وموته فانه
 نايبه من كل وجه وفي المحيط اذا عزل السلطان انفع نايبه بخلاف ما لو مات
 القاضي حيث لا يتعد نايبه هكذا قيل لا يتعد القاضي اذا انفع السلطان ما لم
 يصل الخبر اليه كالوكيل ولا يتعد بعزل نايب القاضي والقاضي اذا قال عزلت نفسي
 او اخرجت نفسي وسمع السلطان بعزله والا وقيل لا يتعد اصله لانه نايب من الهامة
 فلا يملك بعزله وغير المفوض اليه الاستخلاف ان فقي نايبه بحضرته او فقي بعينته
 واجاز الاصيل عند استماعه جاز قضاؤه اذا كان المستخلف اهلا للقضا لانه المفوض
 حصول راي الاول وقد وجب في الوكالة اي كالوكيل بالبيع والشرا اذا وكل بعينه
 قيا مشروك ليله بحضرته او بعينته فاجاز بحله جاز واذا رفع الي القاضي حكم قاض اخر
 في امر اختلف فيه في المصدر الاول قيل هو من مان الصيانة والتايبين وقيل المراد ما
 يقع من الصيانة والقضاة المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين في الاصح امضا
 القاضي المرفوع اليه سواء كان موافقا لرايه او مخالفا لانه القضاة من لا يمجتهدا
 فيه يتعد ولا يقضي باجتهاد اخر لان اجتهاد الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجمه الاول
 بالقضا ولا يفتق بمادونه ان لم يخالف الكتاب كالقضا محل متروك التسمية
 محمد او هو مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه كما في المنع
 وغيره لكن الاحسن ان يمثل بتقديم الوارث عن الوين فان الاول نافذ عند الطرفين
 كما في الغفستاني او السنة المشهورة كالقضا محل المطلقة الثلاثة بنكاح الثاني
 بلا وطى اذ هو مخالف للحديث المشهور وهو حديث العسيلة او الاجماع كالقضا
 محل منعة النساء لا تقاوم علي فسادوه ويشترط ان يكون القاضي عالما باختلاف
 الفقهاء حتى لو فقي بفسل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك وانفق وقوع قضائه في
 موضع الاجتهاد لا يجب على الثاني تنقيده وقال شمس اليمية هذا هو ظاهر المذهب
 لكن يفتي بخلافه انما ينبغي ان يعمل بما في الخلاصة في زماننا لان قضاة زماننا
 غالبيا لا معرفة لهم بمذاهبهم فضلا عن علمهم بمذاهب بقية المجتهدين وفي البحر
 تفصيل فليراجع وملا جمعة عليه الجمهور لا يفتي بخلاف البعض كالحكم بجواز
 بيع درهم بدرهمين لان هذا حكم ابن عباس رضي الله عنه لكن الصيانة رضى
 الله عنهم لم تتركوا وروا عليه قيل في اصول الفقه بغير اختلاف الاقل في مخالفة
 اتفاق الاكثر لانه واحدا من الصيانة ومخالفة الجمع الكثير ولم يقولوا نحن
 اكثر منكم يقال لا مخالفة بين القولين لان المذكور في الكتاب خلاف وفي الاصول
 اختلاف فافترقا وذلك ان واحدا منهم اذا خالفهم ان جوزوا له يكون اختلافا وان
 لم يجوزوا يكون خلافا وفي المنع تفلا عن شرح المدب لو فقي في موضع الاختلاف يجوز

وفي موضع الخلاف لا يجوز اراد بالاول ما كان فيه خلاف معتبر كالخلاف بين السلف و اراد
 بموضع الخلاف ما لم يكن معتبرا ولم يعتبر خلاف الشافعي وقيل الخلاف عبارة عن القول
 الجمهور لكونه متباين القول الجمهور وقيل الخلاف قول بلا دليل معتبر والاختلاف
 قول بلا دليل معتبر وقيل الخلاف من آثار البدعة والاختلاف من آثار الرحمة والغضا
 محل او حجة يتخذ ظاهر ابي فيها بيننا وباطنا ابي فيها عند الله عند الامام
 ولو وصليته بشهادة زور اذا ادعى بسبب معين من العقود والعصود كالنكاح
 والطلاق والبيع والشر والاقالة والرد بالغييب والسبب وفي العبة والصرة
 روايتان وعندهما لا يتخذ باطنا بشهادة الزور وان كان يتخذ ظاهرا وهو قول
 زفر وهو قول الامة الثلاثة ثم فرع بقوله فلو قامت بينة زورانه تزوجها
 وحكم به حل لها فكيف ابي اذا ادعت المرأة علي الرجل انه تزوجها فاقامت
 علي ذلك بينة زور وقضي القاضي بها حل له وحل لها فكيف من الوطى عند
 الامام لما روي ان عليا كرم الله وجهه قضي بالكاح بين رجل وامراة بشهادة
 الشاهدين فقالت له يا امير المؤمنين ان لم يكن بد فزوجهني فقال شاهدك
 زوجك ولم يلتفت لقولها من تجد يد النكاح مع كون الشهود زورا بل لانه
 العضة بناء علي ان حكم القاضي بمنزلة انشاء عقد صحيح ولان القاضي مكلف
 بحسب الواسع فيجب التعديل عليه اذ الوقوف علي حقيقة الصدق متعذر بخلاف
 الحكم بشهادة الكفار والعبيد والحكم علي نكاح المتكويحة والمختصة اذ الوقوف
 علي هذه الاشياء يمكن ولا يلزم الايجاب والقبول في انشاء القاضي بالحكم وكذا
 لا يلزم حضور الاثنين في حضور النكاح كما قيل لان ما ثبتت في ضمنه صحة
 القضا ثبتت اقتضاها لا صحتها فلا تراعي شرابطها خلافا لما لان شهادة الزور
 حجة في الظاهر فيكون القضا بقدر الحجة ولا يكون حجة في الباطن فلا يجعل له
 ذلك عندهما وقال ابو الليث القتيبي علي قولها وانتم الشاهدان انما عظيم
 ولا يدعي المسئلة من زيادة قيد وهو ان لا يكون في المحل مانع لاشنا العقد لان
 قضاها فيما ليس له ولاية الضابط لا يفيد الحل بالاجماع وفي الغهستان
 اذا قضي القاضي بشهادة زور مطلقا مطلقا فلا تاشتم تزوجت له بعد العدة
 فانه يجعل له الوطى ظاهرا وباطنا عند الامام وان علم ان الزوج لم يطلقها لم يجعل
 للاول ظاهرا وباطنا واما عندهما فيجعل له ولا يجعل الثاني اذ اعلم وعرف
 ابي يوسف انه يجعل للاول سرا وعن محمد له ما لم يدخل بها الثاني وفي الاملا
 المرسله اي المطلقة وهي التي لم يذكر فيها سبب معين لا يتخذ باطنا اتفاقا لعدم
 احتمال الاشتباه بنفس الملك بدون السبب كما في الصحيح لمن ادعى امه لانها ملكه
 مطلقا ولم يقل اشترتها مثلا واقام علي ذلك بينة زور وقضي القاضي بها
 لا يجعل له وطى بالاجماع والقضا فيه يجهل فيه بخلاف واية والباقي قوله خلاف
 متعلق بالقضا ناسيا او عامدا لا يتخذ عندهما لانه قضا بما هو خطأ عنده وبي

يعني

يعني كما في الجهاد والهداية وعند الامام يتخذ لو قضي ناسيا وفي العدة روايتان عند في رواية
 لا يتخذ وفي رواية يتخذ لانه ليس بخطا ويقتضي القضاية اظهر الروايتين عن الامام
 نقلا عن قضايه وعليه القنوي وفي القنح فقد اختلف في القنوي والوجه في هذا الزمان
 ان يقتضي عقولهم ان التارك عمد لا يفعل الا لهوي باطل لا لغرض جميل واما الناسي
 فلان المتكفل انما ولا له ليعلم بذهب الامام فلا يملك المتكفل فليكون معزولا بالنسبة
 الي ذلك الحكم كما لو امر السلطان بعدم سماع الدعوي بعد خمسة عشر سنة يجب
 عليه سماعها ولو سمعها وقضي لا يتخذ لانه لا يصير قاضيا بالنسبة الي تلك
 الحكومة كما في المخرج واصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضيه في عصر ثم اجمع
 العلماء علي احد القولين في عصر اخر هل ترفع الخلاف المتقدم ام لا فنده يرفع
 وعندهما لا يرفع فيكون الخلاف باقيا علي حاله ولا يقضي القاضي ابي لا يصح قضاؤه
 علي غايب ولا يقضي له عند فالحان القاضي بالبينه وهو لم يعلم الا اذا سلمت خلافا
 للشاخي وفي النزاهة قضي للغايب او عليه لا يصح الا ان يكون عندهم حاضر قال
 صاحب التمهيد ولذا انصرفا بعدم الصحة والاولي ان يفسر بعدم النفاذ لقولهم اذا نذر
 قاض اخر يراه فانه يتخذ واختلف المصنفين في نفاذه فقيل لا يتخذ وقيل يتخذ ورجح
 الاول في القنوي وانه لا بد من امضاء قاض اخر لان الاختلاف في نفس القضا قال صاحب
 الدين في نفاذ القضا علي الغايب روايتان وكذا نفي بعدم النفاذ كيلا ينظر قوا الي
 ابطال مذهب اصحابنا والقابل بان القنوي علي النفاذ خواهر زاده لكن اشتبه
 علي التبر ان قولهم القنوي علي النفاذ اعم من كونه القاضي شافعي يراه او حنفي
 لا يراه والظاهر انه انما هو في حق من يراه لا جاع الحقيقة علي انه لا يقضي علي غايب
 كما ذكره الصدور ولو كان اعم لزم هدم مذهبنا لا يحضره ناسيا استثناء من قوله
 لا يقضي علي غايب ابي لا يصح قضاؤه علي الغايب دلالة ان يحضره يقوم مقامه
 حقيقة لو كلفه واية ووصي الميبي ومتولي الوقف وفيه اشارة بان القاضي
 انما يحكم علي الغايب وعلي الميبي ويكتب في السجل انه حكم علي غايب بحضور وكيله
 وعلي الميبي بحضور وصيه او شرعا عطف علي قوله حقيقة ابي باقامة الشرع عنه
 كوصي نفسه القاضي كما اذا كان المدعي عليه ميتا وله صغير قد نصب له وصيا
 او حلما لم يقوم مقامه حيث الحكم بان كان ما يدعي علي الغايب سببا لان ما لم
 يدعي علي الحاضر من نحو الملك كما اذا ادعي دارا علي حاضره انه اشترها من الغايب
 فانه ان صدقه الحاضر لا يسلمها القاضي الي المدعي فانه قضاؤه علي الغايب وهذا
 حيالة لدفع دعوي الخارج وان انكره الحاضر فاقام بينة عليه قضي القاضي بها
 عليه وهذا اقضا علي الغايب ايضا ولذا الوجه وانكر لا يحتاج الي اعادة البينة
 فال حاضر ينصب خصما عنه وكذا الوادعي علي الحاضر شفعة دار بشرائه من الغايب
 او ادعي عليه الكفا لانه بان له علي فلان الغايب كذا وهذا كقول عنه بامره يقضي
 القاضي علي الحاضر والغايب ولم يقل بامره لا يقضي علي الغايب وكذا الوادعي والقنوي

عليه فاذنه فقال القاذف انا عبد وقال المقذوف اعتقك هو لا او ادعي الشهود
عليه ان الشاهد عبد لقلان برهني المدعي ان المالك الغائب اعتقه يقبل
ويقضي عليهما وهي حيلة اثبات العتق علي الغائب ولو قال القاذف ان ام المقذوف
امته قلات وقد ذفه بابت الزانية فاقام المقذوف بيينة علي ان امته بنت
قلاان الغرضية فعرضي القاضي بالحد وهو قضا بالنسبة ايضا كما في الترتيب ورج
لكن لا يجزي ان يكون امته بنت قلاان الغرضية لا يثبت كونها امته لكونها ان امها
امته فتكون امته تبعاً للام تدبر وفي البحر والمخيط بكثره فليراجع فيها
فان كان ما يدعي علي الغائب والاولي وان بالواو مشروطا بوجوبه علي الحاضر
لا يصح ولا يكون الحكم علي الحاضر حكما علي الغائب هذا قول عامة المشايخ
وبعض المتأخرين علي ان الشرط كالسبب الجامع للتوقف واطلق ذكر الشرط
كما في العداية لكن في القاضي ان الاصح هو ان الشرط ان يتضمن ضرر الغائب لا يعطي
له حكم السبب قال قاضي خان وهو الصحيح كما اذا قال امه ان طلق قلاان
زوجته فانت طالق فقامت بيينة ان قلاان طلق زوجته لا تقبل بيئتها
في الاصح وان لم يتضمنه وفي المخيط واما حيلة اثبات طلاق الغائب المذكورة
في الفصول وغيره فكلها علي الضعف من ان الشرط كالسبب ثمها حيلة الكفالة
بمهرها معلقة بطلاقه ومنها دعواها كالفالة بتقوّة العرة معلقة بالطلاق
ومع هذا الوجوه بالحكمة تغذ لا اختلاف المتأخريين ويقضي القاضي ما لا يتيسر
وكذا مال الوقف والغائب لقدرته علي استخراج مئة شاء مع حضور منقوّة
الحفظ لكونه مضمونا علي المستقر ومن يكتب ذكر الحق اي يكتب الصك لذكر الحق
مخافة النسيان لكثرة استغاله قال المولي سعد بن عدي في اشارة الي انقضاء
ذكر الحق لكونه مضمونا له يكتب وعندي ان قوله ذكر الحق علم للصك ولا
يجوز ذلك اي الاقرار للقاضي بالانقضاء لعدم قدرته علي الاستحصا لحتى لو
اقرض يضمن ولا للاب في الاصح وفي المخيط وفي الاب روايتان اظهرهما كالوصي
وهو الصحيح كما في الخاتبة وفي الخلاصة والخزانة الصحيح ان الاب كالقاضي
تقد اختلف الصحيح والمعتد ما في المتن ويستثنى من عدم جواز اقرار القارب
والوصي علي المعتد اقراره للصورة لخرق وتكذب فيجوز اتفاقا وفي المتن وير
ولو قضي القاضي بالجور والعزم يكون علي القاضي فيما له ان قضي بذلك معتبرا
واخرجه ولو قضي خطأ فغاي المقتضي له **فصل** في التكليم هذا من
فروع القضا واخبره ادني مرتبة من القاضي لا تقتضي حكمه علي من رضي
بحكمه وعموم ولا ينفذ القاضي وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع ولو حكم
من باب التفصيل الخصمان من يصلح قاصيا بكونه اهلا للشهادة فلو حكم
عبد او صبيا او ذميا او مجردا في قذف لم يصح ويشترط اهله وقب
التكليم ووقت الحكم فلو حكم عبد افترق او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم

لا ينفذ

لا ينفذ حكمه ولو حكم الزماني فمياحز لانه من اهل الشهادة في حقهم ويشترط
ان يكون الحكم معلوما فلو حكم اول من يدخل المسجد لم يجز اجماعا للجملة التكليم
بينهما صحيح الحكم لانها الترتيبا وصيا به لولا انها علي انفسها ونفذ حكمه اي
حكم الحكم عليهما بيينة او اقرار او تولد او اخباره باقرار احوال الخصمين بان
قال لاحدهما قامت عليك بيينة فعذلت عندي تحكمت كذلك حال ولا يثبت اي بقاء
تحكيم لان الاخبار لا اقرار والعدالة مفيدة لوقوعه قبل قوله حكمت مثلا فيصير
الاخبار قبل الانعزال بالحكم ونقوم مقام شهادة رجلين قيا سا علي سائر القضاة
بخلاف اخباره حكمه لا نقضاء ولا يثبت كالقاضي المعزول وكل منهما اي من الخصمين
ان يرجع قبل حكمه لانه مقلد من جهتهما فكان الحكم منهما عزله وهو من الامور الخافضة
فتنجز واحد ما ينقضه كما ينفرد احد القاضين في مضاربة وشكرك وكالسة
اذ لم تكن الوكالة بالتماس الطالب لا بعده اي لم يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر
عن ولا يتعللها كالقاضي اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه واذا رفع حكمه اي حكم الحكم
الي قاض امضاء ان وافق فذهب لعدم القابلية في نقضه ثم فائدة هذه الامضاء
ان لا يكون القاضي احريري خلافاً لنقضه اذا رفع اليه لان امضاء بمنزلة قضايه
والا اي وان لم يوافق مذهب نقضه ان لم يضمنه لانه حكم لم يصدر عن ولاية
عامة فلم يزل القاضي اذا خالف اليه ولا يصح التكليم في حد اذ فيه حق الله وقوله
لانها لا يمكن اباحة دمه فلا يجوز حكم الحكم فيها التوقف حكمه علي صحة حكمه
وقيل ان حكمه بمنزلة الصلح فلا يجوز فيه الاستيفاء ما يصلح واستيفاء الحد
والقود يعبر مشروعا بالصلح فلا يجوز التكليم فيها ويصح التكليم في سائر الجهات
وبغيرها الذي هو الثابت بالكتاب والسنة والاجماع بالطريق الاول قالوا اي
مشايخنا ولا يعفي به اي بالتكليم دفعا لتجاسر العوام وفي البحر واعلم ان معنى
قولهم لا يعفي به لا يكتب علي القوي ولا يجاب باللسان بالحل وانما يسكت المغني
كما افاده في الفتاوي الصغرى بقوله ليكن هذا الفصل ولا يعفي به وظاهر
الهداية ان معناه ان المغني يكتف بالجل فليتناه مل فيه انتهى ولو حكمه في دم
خطأ يحكم بالدية علي العاقلة لا ينفذ لان حكم الحكم لا ينفذ في حق غير الحكمين
ولا ينفذ اذا قضى في حق العاقلة لانهم ما رضوا بحكمه ولو حكمه في عيب
مبيع فعرض برده ليس للبايع ان يرده علي بايعه الا ان يرده البايع الاول
والثاني والمشتري بتكليمه فبذلك يكونها علي العاقلة لانه ينفذ فيه علي
القائل من ماله اذا اقربا لقتل خطأ وان لم يقر به لا ينفذ الحكم عليه بها
لكونه مخالفا للصلح وهو قوله عليه السلام لا وليا فوفوا فذوه ولا يصح
حكم المحكوم المولي اي القاضي من جهة السلطان لا بويده وان علاه ولده
وان سفل ومن وجبه لانه ينفذ حكمه بهم ويصح حكمه عليهم كالشهادة حيث
لا يجوز لهم ويجوز عليهم ويصح لمن ولاه وعليه من جاز شهادته له وعليه جاز

ان قال لاحدهما قد اقررت هذا
بلذا وقضيت عليك ونفذ
اخباره بعدالة الشاهد مع

فتناوله له وعليه مسایل شتى جميع شتى اي متفرقة من قضاء القضاء وهو
هنا مرفوع علي الوصفية المسایل والمسایل خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه
مسایل شتى فاذا قلت جاني القوم شتى يكون نصبا علي الحال اي متفرقين
ليس لذى سفلى عليه اي علي السفلى علوه غيره ان يذو اي لا يذو ونحو اي سفلى
او يقب كوة بضم القاف وتشديد الواو وهي الطاقة وفي الديوان بالفتح
وهي الروضة وفي البحر بالفتح نقب البيت وجميع كوي وقد نظم الكافي
المفرد والجمع ويستعار لمفاتيح الما علي المزارع والجداول وفي الصحيح ان
الجمع يمد ويقصر بلا رضى ذي العلو ولذي العلوان يبنى عليه او يضع جزءا
لم يكن قبل او يحد كنيفا بلا رضى ذي سفلى عند الامام تكونه من اسباب
الضرر فيمنع القاضي ويحرمها لكان منها اي لكان من اصناف السفلى والعلو فكل
ما لا ضرر فيه بلا رضى الاخر اذ هو تصرف في ملكه وقيل قولها تفسير لقوله
اي لقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر وما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهما
وقيل بل بينهما خلاف وهو في محل وقوع الشك فيها لا شك في عدم ضرورة كون
مسما رصغير يجوز اتفاقا وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي ان يمنع اتفاقا
وما ينبغي في الضرر به كدق الرق في الجدران او السفلى فتدبرها لا يمنع لان
الاصل هو الاباحة لانه تصرف في ملكه وهو يقتضي الالطلاق والاصل عنده
الخطر لانه تغلق به حق محترم للغير والاطلاق بعارضه الرضى فاذا اشكل
لا يزول المنع علي انه لا يبري عن نوع ضرر بالعلو من توهين المبنى او نقصه فيمنع
عنه ولذا لا يمنع صاحب السفلى ان يهدم كالجدران والسفلى فكذلك انقصه وقول
الامام قياست وهو يمنع صاحب العلو من الضرر في العلو اختلف المشايخ علي
قول الامام قال الصدر الشهيد المختار انه اذا اشكل انه يضار بالاملاك
واذا علم انه لا يضار يملك وفي البحر لو اقدم السفلى بغير صنع صاحبه لا يحبر
علي البناء لعدم التقديري ولما احتاجت العلوان يبنى ان شاؤ ويبنى عليه علوه
ثم يرجع بقيمة البناء عليه ويمنعه من الانتفاع والسكني حتى يرفع اليه قيمته
يوم البناء لكونه مضطرا في ذلك وليس لاهل رابعة اي سكة مستطيلة صفة
الرابعة اي طويلة تنسحب اي تنقذ منها اي من الزاوية المستطيلة هو
مستطيلة غير نافذة الي موضع اخر ولا طريق غير طريق الزاوية المستطيلة
فتح باب في حايط وراهم في السكة المنشعبة لان فتحه للمرو وليس لهم حق
المرو بل هو مختص باهل السكة المنشعبة لانها ملك لها باجزائها فمن اراد من
اهل السكة الاولى فتح باب فقد اراد ان يتخطى بقاها ملك الغير ويحرق نفسه
حق الشفعة فيها فيمنع من قبل القاضي الا ان يكون صغيرا للزجر والضوء
فلا يمنع وفي النافذة المنشعبة والمستديرة التي لزوجها يعني سكة فيها
اعوجاج حتى بلغ عوجها راس السكة والسكة غير نافذة لهم اي لاهل السكة

الاولي ذلك اي فتح باب في المنشعبة اما النافذة فلان المرو رجع العامة وهو
من جملتهم واما المستديرة التي يصل طرفاها بها فلاها سكة واحدة من اولها
الي اخرها فكان الصحن مشتركا بين جميع اهل السكة حتي لو بيعت دار في المشرق
تكون الشفعة لجميع اهل السكة قبل هذا اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل
اما اذا كانت اكثر من ذلك لم يفتح اهل الاول بابا فيها لكونها سكة علي حدة
ومن ادعي هبة في وقت يعين ادعي رجل شيئا في يد رجل انه وهبه له وسلمه
اليه في وقت كذا استقبل ببيته اي فساله القاضي ببيته لانكار المدعي عليه
فقال المدعي جدي المدعي عليه الهبة فاشترىته منه ولم يقل المدعي ذلك
اي جدي الهبة فبرهن علي الشراء بعد وقت الهبة بقيل برهانه في الفصلين
لان المدعي في الحقيقة هو الشراء بعد الهبة ولو برهن علي الشراء قبله اي
قبل وقت الهبة لا يقبل برهانه كما لو ادعي اولا انها اي الارض مثلا وقت الهبة
ثم ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه فانه لا يقبل بخلاف
ما لو ادعي الملك او لا ثم ادعي الوقف او غيره فانه يقبل والفسوق ان التوفيق
في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التناقض لجواز ان يقول وهب لي منه شهر
ثم جدي الهبة فاشترىته منه منذ اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن
التوفيق فيتحقق التناقض لان دعوى الهبة اقتران بان الموهوب ملكه
الراهب قبل الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الهبة وفي التبيين
ولولم يذكر لها تاريخا او ذكر لاحولها ينبغي ان يقبل ببيته لانه يمكن التوفيق
بان يجعل الشراء متأخرا وفي البحر ان قوله جدي الهبة اشار الي انه لا بد من
توفيقه ولو ادعي ان زيدا اشترى جارية فاشترى بها زيدا وتزوجها اي المدعي هو
حصوله حل له اي للمدعي وطبها اي وطئ الجارية وكان الظاهر ان لا يجوز
لا قراره بملك الغير وجه الجواز ان المشتري لما جدد الشراء كان يجوز البيع
فمنها من جهته اذ العسخ رفع العقد من الجود انكار العقد من الاصل وبهذه
المشابهة جعل الجود مجازا عن العسخ كما في التوفيق جود ما عدا النكاح فسخ
فلو جدد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهه يقبل برهانه بخلاف البيع ومن اقرو
قبض عشرة دراهم من رجل وادعي انها اي القشرة زبوف او مهر جده صدق مع
يمينه لان الدرهم يقع عليهما اطلقه فشمع ما اذا بين ذلك موصولا او مفصلا
لا يصدق ان ادعي انها مستوفة لان الدرهم لا يقع عليها وقال صاحب المنع ولو
ادعي انها مستوفة لا يصدق ان كان البيان موصولا وصدق ان كان البيان
منه موصولا ولا يصدق ان اقتر بقبض الجباد او حقه او الممن او بالاستيفاء
لان الاستيفاء عبارة عن قبض الجباد والحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت
دراهم جباد لا يصدق في دعواه الزبوف مطلقا سواء كان موصولا او مفصلا
وفيها اذا اقترانه قبض الممن او حقه او استوفى ثم ادعي انها كانت زبوفانظر

فان كان معصولا لا يصدق وان كان موصولا يصدق لا مكان التاويل فالخا صل
انه كان موصولا صحيح في الكل والتفصيل في المعصول والعرق ان في المسائل
الثلاث اقتر بقبض العذر والجودة بلغظ واحد فاذا استثنى كان استثناء
البعض من الكل فصح موصولا لغزله علي الى اماية اما اذا اقتر بعشر فجاد
تقد اقتر بكل منهما بلغظ علي حرة فاذا قال اما انهما يوقن فقد استثنى الكل
في حق الجودة لغزله علي مائة درهم ودينار الادينا وان كان باطلا وان كان موصولا
كما في البرهنة فاعلم ان النهاية تعلي هذا يلزم للمصنف التفصيل تدوير الزيق ما
يرده بيت المال للمعصول في الجودة الى انه مقبول بين التجار والبرهنة
ما يرده التجار ايضا اي كما يرده بيت المال للرداة ومقولة عند البعض الناس
والستوتة ما غلبت عليه اي طاهرها فتنه ووسطها نحاس او رصاص وهي
معرب ستوتية فيد بدعوي المقر لانه لو اقتر بقبض دراهم معينة ثم مات فادعي
وارثه انما يوقن لم تقبل وكذا اذا اقتر بالودعة او المضاربة او الفصب ثم زعم
انما يوقن لم يصدق الوارث وفي التثوية اقر بدين ثم ادعي ان بعضه قرض وبعضه
ربا ويؤمن عليه قبل برهانه ومن قال لمن اقر له قال ليس لي عليك شيء او فلا هو لك
او اعلان ثم قال له في مجلسه ذلك نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة لان الاقرار قد
ارتد بد المقر له والثاني دعوي فلا يد من الحجة او قصود في الخصم بخلاف ما لو ادعي من
قال له اشتريت مني هذا ثم صوته فانه يصح لان احد العاقلين لا ينفرد بالفتي فلا
ينفرد بالقصد والمعني انه حقهما فيقي العقد فعمل التصديق اما المقر له ينفرد بالافتراء
فاقتر كما في الهداية لانه او رد بقبض باشي في حاشيته سواء اوجوا بان في هذا العمل
فليطالع ومن قال لمن ادعي عليه ما لا مكان له علي شيء قط فبرهن عليه به فبرهن هو
اي المدعي عليه علي القضا او الامير قبل برهانه وقال زعم لا يقبل لان القضا يكون
بعد الوجود وكذا الامير او قد انكره فيكون منافضا ولنا ان التوفيق ممكن لا يتغير
الحق قد يقضي ويبرأ منه يقال فني باطل وقد يصح الي علي شيء فيثبت طاهرا ثم يقضي
كما يقبل برهانه لو ادعي العصاص علي انكر فأنكر المدعي عليه علي ادعاه من العصاص ثم
برهن المدعي عليه عن العفو او الصلح عن العصاص علي مال وكذا في دعوي الرق بان ادعي
عبودية شخص فانكر فاقام المدعي بينة علي دعواه ثم ادعي المدعي عليه اعتاقه واقام
بينة تقبل وان ادعي انكاره لا اعرك ولا رايك اي لاجبي بينتي وبينك معاملة او
مطالبة او ما اجتمعت معك في مكان فلا يقبل برهانه في القضاء والابراء لتقدير التوفيق
بين كلاميه لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة وقال القوي يقبل لا مكان
التوفيق لان المحجب والمخدرة قد يودي بالتشغب علي باه فيا مريض وكلايه
بارضايه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق وفرع عليه في النهاية بان المدعي
عليه لو كان ممن يتولي الاعمال بنفسه لا يقبل لان في الاصلاح كلام يمكن جوابه فتنسج
ولو ادعي علي اربع امته منه واراد ردها اي رد الامه بعيب فانكر الاخر البيع فبرهن

المدعي

المدعي علي البيع منه وبرهن المنكر علي البراة من كل عيب لا يسمع برهانه المنكر
لان اشتراط البراة تقضي للعقد بين افتضاء وصف السلامة الي غيره فيقضي وجود
العقد وقد انكره وهو ظاهر الرواية وعنا يوسع انها تقبل لا مكان التوفيق بان باعها
وكيله وابراه عن العيب وفي البرهنة تفصيل فليطالع وفي التثوية اقر بدين ثم ادعي
ثم جرده صح وذكر ان شا الله في اخر صك اي من كتب صك المشتري مثلا وذكر في اخره
ما ادرك فلا تامين درك فعلي فلان خلاصه ان شا الله تعالى قال وذكر ان شا الله ولم
يقبل وكتب لان كتب المجر وليس كالذكر في الحكم او كتب ذكر اقرار علي نفسه وذكر في اخره
من قام بهذا الامر فهو ولي ان شا الله تعالى يبطل كله اي كل الصك عند الامام قياسا
لان الكل كشي واحد فالا استثناء بغيره الي جميعه يحكم العطف في اثنايه اما لو ترك فرجة
فقال لو لم يلتحق به ويصير كفاصل السكوت وعندنا يبطل اخره اي ما يليه فقط وهو
استحسان لان الاستثناء ينصرف الي ما يليه اذ الصك للاستثنا في كل عيب الي الكل
يكون للابطال وفي البرهنة والحاصل ان الشرط اذ انقضى جملا متطابقا متصلا بها فانه
للكل وما للاستثنا بالافالي الاخير **فصل** في القضا بالمواريث ذكرهنا مسالتي
تعلقت باستصحاب الحال وهو الحكم بثبوت امر في وقت بناء علي ثبوته في وقت اخر
مات نصراني فقامت زوجته اسلمت بعد موته ولي استحقاق الميراث وقال وارثه
بل اسلمت قبله اي قبل موته ولا ميراث لك قال لقول له اي للوارث لا قولها بغير
بينة وعنوز من القول قولها لان الاسلام حادث فضايف الي اقرب الاوقات ولنا
ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى تحكما للحال كما في جريان ما الطاعة
والطاهر بلا هيبة يصلح للرفع لا للاستحقاق وكذا الوفاة مسلم تغالب وجهه الفرائية
اسلمت قبل موته ولي استحقاق الميراث وقال الوارث بل اسلمت بعده وليس لك
الميراث يعني يكون القول للوارث ايضا ولا يحكم الحال لان الطاهر لا يصلح حجة للاستحقاق
ومحتاجا اليه اما الورثة منهم الوافون وشهد لهم طاهر الحوادث ايضا كما في الهداية
والقبير بالاستصحاب احسن من التغيير بالطاهر فان ما ثبت به الاستحقاق كثر اما يكون
ظاهر الاخبار الاحاد كثيرا ما يوجب استحقاقا كما في الفتح وان قال المدعي بفسخ
الوال هذا ابن مودعي بكسر الالاء الميت لا وارث له غيره اي غير هذا الابن قديمه لانه
لو قال له وارث غيره فلا ادري امانات ام لا يدفع اليه شيء حتى يقيم المدعي بينة بقوله
لا تعلم له وارثا غيره دفع الود بجهة اليه اي الي الابن لان ما في يده ملك الوارث
خلاصة عند الميت قيد باقراره بالبنوة لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا وارث له غيره
وهو يدعيه فالقاضي يتبين في ذلك والعسرق ان استحقاق الاخر بشرط عدم الابن
لانه وارث علي كل حال وقيد بالوارث احترازا عما اذا اقر انه وصيه او كفيله او مشترى
منه فلا تامل يدفعها اليه كما في البرهنة وان قال المدعي لآخر بعد اقراره للاول هذا ابنه ايضا
وكونه الاول وقال ليس له ابن غيري فني للاول لا الثاني لانه لما صح اقراره للاول
لكونه خاليا عن الكذب انقطع يد المقر عن الود بجهة فلا عبرة لاقراره للثاني لكونه

ق

علي الغير ولم يذكر ضمان المودع الثاني في الغاية انه لا يعزم للابن الثاني شيئا
 باقراره له وفي النهاية فان قيل ينبغي ان يضمن المودع هاهنا للمقر له الثاني
 كما تضمن في مودع القاضي المعزول اذ ابداه بالاختار بما في يده لا سيما ان
 بان القاضي المعزول سلمه فانه يضمن للقاضي فلتأخذ ايضا يضمن ايضا نصيبه اذ
 دفع الي المودع الاول بغير رضى القاضي وهذا هو الصواب كما في الفتح ولو قسم الميراث
 بين الورثة او الغرماء شيئا لم يقوله اي الشهود فيها اي في هذه الشهادة
 لم يعرف له وارثا اخر او غيرهما لا يؤخذ منهم اي من الورثة او الغرماء لا قبل وهو
 اي اخذ القليل من قبل القاضي كما فعله البعض احتياط فلم اي مصل على سواء
 الطريق وهذا يكشف عن مذهب اي المجتهد بطلان ويصيب على ان الامام سفي
 الامة ما صحابه يبرأ عن مذهب الاعتراف حيث قالوا كل مجتهد نصيب وقام
 في التخييل ليعتد بها يؤخذ لان في التخييل نظر القاي على تقدير وجوده
 وللإمام ان وجود اخر موهوم فلا يؤخر التايب طعنه اطلاقه بشيئا ما اذا ثبت
 الدين والمرتبة بالبينه او بالاقرار والحلا في الاول ولا خلاف في احد التخييل في الثانية
 وهي واردة على اطلاقه وسئل ما اذا اقال الشهود ولا نعلم له وارثا غيره وهذا
 لا يؤخذ للتخييل اتفاقا وتقدم التخييل لان القاضي يتكلم ولا يدفع اليه
 حتي يغلب على ظنه انه لا وارث غيره ولا عزم له اتفاقا ومن ادعى شخص علي
 اخر عقارا قال له اي لنفسه ولا حية القاي ويرهن الميراث عليه اي ما اذا
 دفع اليه اي الميراث نصفه اي نصف ما ادعاه مشاعا غير مقسوم وترك
 اي ترك نصفه الباقي وهو نصيب القاي مع ذي اليد بلا اخذ قليل منه اي من
 ذي اليد ولو كان ذو اليد جاحدا او عواه عند الامام هذا ظاهر في صورة الاقرار
 وايضا في صورة الجحود لان الحاضر ليس خصم عن القاي في استيفاء نصيبه
 وليس للقاضي التوصل بلا خصم كما اذا راي شيئا في يد انسان يحكم انه لغيره
 لا يبايعه بلا خصم وقد ارتفع جحوده بقبض القاي اذ القضية صارت معلومة
 فلا يجد بعده نصيب جحوده قبل ذلك للاشتباه لا مرفلا يكون خائبا به ولا ان
 ولا يذ الجاحد بضمنان ويد الغير بامانة قاله الاول للحفظ اولا وقال
 ان لم يكن جاحدا فكذا وان كان جاحدا اخذ اي القاضي النصف الاخر منه اي
 من ذي اليد ووضع عند امين لئلا ينفذ جحوده فلا نظر في تركه وفي المنقول
 يؤخذ منه اي من ذي اليد بالاتفاق ان كانت الدعوى في المنقول فقبل
 يؤخذ ويوضع عند عدل الي حضور صاحبه اتفاقا في المصالح لا مكان كتمان
 المنقول بخلاف العقار لانه محفوظ بنفسه ولذا يملك القاضي بيع المنقول
 علي الكبير القاي ودوا بيع العقار وقيل هذا اعلى الخلاف يعني عند
 الامام يترك نصفه الباقي مع ذي اليد ولا يستوفى نفسه بقبيل وعندهما
 يؤخذ منه ويوضع علي يد عدل وقيل يؤخذ القليل بالاتفاق لجحوده واجمع

ه
 باقية

انه لا يؤخذ مقر كما في اليه واذا حضر القاي دفع اليه اي القاي نصيبه
 بدون اعادة البيعة لهدم الحاجة الي اعادة ثمنها والي القضاء لان احوال الورثة
 يقتضيه حصما عن الميراث فيثبت الملك للميت ثم يكون لهم بطريق الميراث عنه
 وكذا يقوم الواحد مقامه فيما عليه دين او عينا فيقوم مقام ساير الورثة
 في ذلك كما في التبيين وفي اليه ولم يذكر فيه اختلافا وذكره في العضولين وصح
 انه لا يحتاج وكذا يقتضيه احوالهم فيما عليه مطلقا ان كان دينيا وان كان دعوي
 بين قلا بدكونها في يده ليكون قصاصا علي الكل وان كان البقية في يده نفذ
 بقدره وظاهر ما في الهداية والنهاية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوي
 الدين ايضا وصرح في الفتح بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره سهوا انتهى
 ومن اوصي بتلك ماله فهو اي الثلث يقع علي كل مال له كانهما تحت الميراث بحري في الكل
 وكذا هي ولو قال مالي او ما مملك صدقة فهو يقع علي مال الزكاة كالنقدين ومال
 السوايم واموال التجارات بلغ المضاب او لا رسوا كان عليه دين مستوفى لان
 المعبر جنس ما يجب فيه الزكاة لا قدرها ولا شرائطها هذا عندنا وهو استحسن
 والقياس استواءهما وهو قول زفر لان اسم المال يتناول الكل وجه الاستحسان
 انما وجبه العبد لنفسه معتبرا بحاجب الله تعالى لغيره اذ الشرع صرف الصدقة
 الي المال الذي فيه الزكاة لا الي كل المال وكذا ينصرف ايجاب العبد اليه بخلاف
 الوصية لانها تقتصر بالميراث فتجري في جميع الاموال وتدخل فيه اي في التركة
 ارض العشر عند ابن يوسف لكونها مضمرة في الزكاة خلاف لمحمد فانه قال لا تدخل
 ارض العشر لما فيها من معنى الموت وكذا وجب العشر في ارض الصبي والمكاتب
 والاوقاف ومنهم الامام اليه في النهاية ولا تدخل الخارجية لتمتصها للموت فان لم
 يكن له اي لهذا الشخص مال غيره اي غير ما دخل تحت ايجاب امسك منه اي من
 غير ذلك المال قدر قوته اي قوت نفسه وعياله لا حياجه اليه فاذا اصاب بعد
 ذلك ما لا تصدق بمثل ما امسك ليكون موتا اوجبه ولم يقدر شيئا لا خلاف
 احوال الناس وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصاحب العلة لشهر وصاحب
 الصنایع لسنة علي حسب التقاون في مدة وصوله الي المال فيد المال والملك من
 غير تعيين شي لا احتراز عما اذا قال الف درهم من مالي صدقة وهو لا يملك الحماية
 لا يلزمها الا بقدرها يملك وان لم يكن له شي لا يجب عليه شي كما في اليه ومن اوصي اليه
 ولم يعلم الوصي بالارضا فهو وصي جني باع شيئا من التركة دعوى الوصي بغير علم جني
 بيعه وهو ظاهر الرواية وعند ابن يوسف انه لا يصح بلا علمه بخلاف التوكيل اي يصح
 بدون علم التوكيل بذلك وكذا الوبايع شيئا من متاع التوكيل لا يجوز بيعه والفرق ان
 الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الوصي فلا يتوقف علي العلم بغير الوصي
 واما التوكيل فانما في ماله وليس في استخلاف ليقا ولاية الموصي
 عنه فلا يصح بلا علم من يثبت له الولاية وقيل في الاخيار بالتوكيل خبره وان كان

نقطة

ذلك الفرد فاستقام اي لا يشترط لصحة التوكيل خبر عدل بل يثبت خبر الواحد سواء
كان عدولا او فاسقا او عبدا او صغيرا اميرا او ليس فيها الزام كسائر المعاملات
لان التوكيل ان شاء يستوي لا يقبل في العزل منه والظاهر ان العبد راجع
الي التوكيل لكن لا معنى له بل الاول ان يترك قوله منه والبقى في العزل
اي لا يقبل في عزل التوكيل فغير الاحير عدل اي لا يقبل خبر فاسقين وقته اشعار
بانه لا يشترط لفظ الشهادة او مستورين وظاهر قوله لا يقبل خبر الفاسقين
وهو ضعيف والصحيح بقوله وثبت هذه الاحكام ان تأثر خبر الفاسقين انوي
من تأثر خبر العدل بوليل انه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة
فاسقين فنفذ كما في البحر وهذا عند الامام وعندهما هو اي العزل كالاول اي
التوكيل في انه يقبل في الاخبار بالعزل خبر فرد ولو كان فاسقا كالاخبار بالتوكيل
وعند الامامة الثلاثة شرط في العزل والعصب عدلان وكذا الخلاف بين الامام
وصاحبيه باخبار السيد كناية عنه يعني لو اخرج به فاسق للسيد بان عبده
جني خطا فباع او اعطى لا يصير مختارا للعدو او عندهما بصير والشفيع بالبيع
يعني الشفيع اذا سكت بعد ما اخرج فاسق بالبيع لا يكون نارا للشفيع عنده
وعندهما يكون والبلر البالغ بالتزويج يعني اذا اخرج فاسق للبر البالغ بالثا
تسكت لا نصير راضية بالتكاح عنده خلافا لهما ومسلم لم يهاجرا الشرايع
منطلق باخبار معتدراي من اسلام في دار الحرب فاجوز بالسر اربع فاسق لا يجوز
عنده خلافا لهما لان كل واحد منهم من جلس المعاملة فلا يتوقف علي احد
وصعي الشهادة وله ان فيها الزام من وجه ووجه فيشتر احد شرط
الشهادة اما العود او العرالة فلا يثبت خبر المرأة والعبد والصبي وان وجو
العود والعرالة ههنا معتدبان يكون غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه
العدالة لو اخرج الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول
يعمل بحبه وان كان فاسقا اتفاقا صوته او كونه كاذبا لا سيما في كل
في المني تفصيل فليطالع ولو باع القاضي او امينه عبدا للرجل للفرمان اي
لاجل ديونكم واخر الما الى اخو القاضي او امينه المني وضاع عنه
القاضي او امينه واستحق العبد ونزع من يد المشتري لا يصح القاضي
ولا امينه المني للمشتري لان القاضي او امينه بمنزلة الخليفة والواحد
منهم لا يلزمه الصمان كيلا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة فيلزم
تفصيل مصالح المسلمين وفي البحر ان امين القاضي هو من يقول له القاضي
جعلتك امينا في بيع هذا العبد ايا اذ قال مع هذا العبد ولم يزد عليه
اختلف المتأخرين والصحيح انه لا يلحقه عهدة ويرجع المشتري علي العرمان
البيع وقع لم تكن العهدة علي من ينفذ وجعلها علي العاقد كما جعل العهدة
علي الموكل عند نفي وجعلها علي الوكيل وان كان صبي او عبدا او مجورا اعلم به

ولو

ولو باعه اي العبد العربي لا يلزم اي لاجل الفرمان باع القاضي له بالبيع ونفي
عنه واستحق العبد اوقات قبل قبضه اي قبضه المشتري من الوصي وضاع الما
اي يثبت العبد رجع المشتري بالتمن علي الوصي لانه عاقد نيابة عن المني فترجع
الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته وكذا الوصي الذي نصبه القاضي لان نصبه
ليكون قائما مقام المني وهو اي الوصي يرجع علي الفرمان لانه عامل له ومن عمل
عملا لغيره ولحقه بسببه ضمان يرجع به من يقبل له العمل وفي البحر والتقييد بامر
القاضي اتفاقا وليعلم حكمه بغير امره بالاولي ولهذا قال الامام الحصري وامر
القاضي وعدم امره سواء ففي التنوير اخر القاضي الثالث للفقهاء لم يعطهم اياه
حتي هذا كان الهلاك من مال الفقهاء والثلاثان للورثة ولو قال ذلك فاضر محمول
عالم قضيت عليه هذا بالرجم او القطع او الضرب فافعله وسوء فعله ولا يلزم عليه
عنده منقالي لا نطاعة او لي الامور واجبة ونصوبه طاعة له وقول مثل هذا
القاضي حجة وقال محمد اخر وهو مذهب مالك والشافعي لا يقبل قوله حتي يعاين
الحجة لان قول القاضي يحتمل الغلط والنزاع لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به
وفي غير المواهب وفي غير نقض القضاة زمانا وفي البحر تفصيل فليراجع
وكذا وسوء فعله في القاضي العدل غير العالم ان استفسر فاحسن تفسيره اي
لو قال قاض جاهل عادل يلزم ان نساه عنه سببه فان احسن تفسيره قضايه
علي مقتضى الشرح بان قال استقصيت المقربة كما هو المعروف وحكمت عليه
بالرجم بيع له فعل ما امر به والا اي وان لم يحسن تفسيره فلا يبيع له فعل ما امر به كطايه
بسبب الجرم ولا يعمل بقول غير العدل مطلقا سواء كان عالما او جاهلا لثمة الجناية
يعسقه ما لم يعاين سبب الحكم اي يعاين سببا شرعيا للحكم فحينئذ يعمل بقوله
لان ثمة الزمة ولو قال قاض عدل لشخص اخذت منك الفاد ونفها الى خلاف
قضيت بها اي تلك الاث علىك او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال ذلك هو
الشخص بل اخذتها اي تلك الاث علىك او قال قضيت بقطع يدك في حق فقال
ذلك الشخص بل اخذتها اي تلك الاث او قطعت يدي ظلمنا من هلك باخوت وقطعت
علي التنازع واعتز ذلك الشخص بل اخذتها اي تلك الاث يكون ذلك اي
الاخذ او القطع حال ولا يثبت اي ولاية القاضي صوق القاضي ولا يبي عليه لان
الموحي اقر يكون المخو في حال قضايه فكانه رضي بشهادة الظاهر وهو ان القاضي
لا يظلم في قضايه كدونه امينا منها فوصا ليه ويقبل قوله بلا يمين لانه لو لم يمين
اليمين يصير خصما ونفقا الحضم لا ينفذ فتعطل امور الناس ولو قال ذلك الشخص
للقاضي فعله قبل ولا يثبت او بعد ذلك وادعي القاضي فعله في زمان ولا يثبت بالقول
له اي لاقتاضي ايضا هو الصحيح لانه متى اعترف انه كان قاضيا صحت اصابته
الاخذ الي حالة الغضا لان حالة الغضا معودة وهي مائة للصمان وضامن
القاضي بالامانة الي تلك الحالة مستر الصمان تكان القول له كالمال طلق او عقت

وانما يجوز وجوبه كان مهورا وقوله وهو الصحيح احتراز عما قاله السرخسي اذا علم
 المرعي ان القاضي فعله ذلك بعد العزل كان القول قول المرعي لان هذا الفعل حادث قبضان
 الى اقرب اوقاته ومن ادعى تأخرها ما نقلنا لا يصح لان الاصل مني وقعت المنا
 في الاستاد بحكم الحال والقاطع او الاخران كانت دعواه كدعوى القاضي ضمن القاطع
 او الاخر ههنا اي فيما قال المرعي فعلته قبل ولا يتكلم او بعد عزله لا يصح في الاول
 اي فيما اعترف المرعي بكون ذلك حال ولا يشهد اي اذا اقر القاطع او الاخر بما اقر به
 القاضي لم يصح لان قول القاضي حجة ودفعه صحيح فصا واقراه به كقوله معاينا ولو
 اقر واحد منهما في الفصل الثاني بما اقر به القاضي يصح لانه اقر بسبب الصمان وقول
 القاضي مقبول في دفع الصمان عن نفسه لاني ابطال سبب ضمان علي غيره بخلاف الاول
 لانه ثبت فعله في قضائه بالمصادق وفي التثريب صحت شخص هذا لسان عند
 الشهود وقال الصاب كان الوهن نجسا وانكره المالك قال القول للصاب ولو قيل شخص
 رجلا وقال قتلته لردته او لقتلته لم يقبل قوله والله اعلم

كتاب الشهادات اخرها عن القضاء لانها كالرسمية وهو
 المخصوص بشرطها كثيرة تأتي في اثبات المسائل حتى قال صاحب البيان شرابطها احد
 وعشرون شرطا شرابط التجدد ثلاثة وشرابط الاذارسبعة عشر منها عشر شرابط عامة
 ومنها سبعة شرابط خاصة وشرابط نفس الشهادته ثلاثة وشرابط مكانها واحد وسبب
 وجوبها مطلب وبها الحق او خوق فوجه فان من عتده شهادة لا يعلمها صاحب
 الحق وخاف فون الحق يجب عليه ان يشهد بل يطلب انتهى هذا ليس بمسألة لا يجب
 ان يشهد بدون الطلب مطلقا بل يجب عليه ان يعلم صاحب الحق بانه يشهد له فان
 ادعاه وجب عليه والا فلا يجب بل هو مفيد بان يكون ادعى عند القاضي ولم يجز هذا
 يتم به موعاه وذلك ان حاضرت ان يشهد فهو اتمه طلب حكمي لان المرعي ادعى
 عند الحاكم الا وهو يطلب من يشهد له بحقه حكما ذكره المقدسي وركتها استعمال لفظ
 الشهادة وحكمها وجوب الحكم عن القاضي بما ثبت بها في الميسر والقياس ما في كون
 الشهادة حجة ملزمة لانها تحتمل الصدق والكذب والتحتمل لا يكون حجة لان هذا
 القياس نزل بالمصوص والاجماع والشهادة في اللغة خبر قاطع وقد شهد كعلم
 وكرم وقد فسكن تاوه وشهده كسمعه شهودا حضره فهو شاهد وقوم شهود
 اي حصوي وشهد له بكذ الشهادة اي ادعاه عنده فهو شاهد والجمع شهود ونما
 في الجمع فليطالع وفي التبيين هي اخبار عن شهادة وعيان لا عن تخمين وحساب
 هذا في اللغة قلها قالوا انها مشتقة من الشهادة التي تفيد عن المعانيات
 الاداء شهادة الملاقاة اسم السبب على المسبب انتهى وهو خلاف الظاهر وانما هو
 معناها الشرعي اي بما كما في البحر عن هذا قال هي اي الشهادة اخبر شرعي جف
 ارببال او غيره للغير اي حصل لغير الجبر من كل الوجوه كما هو المناد فيخرج عنه
 الاثبات فانه اخبار به لنفسه في دية وكذا دعوى الوكيل فانه ليس باخبار للغير

من كل الوجوه كما ظن كما في القهستاني عليه الصبر يخرج الاقرار ان هو اذ اعرض نفسه
 وتدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوها عن مشاهدة لمع نظر واليه الانتساب
 المصطفوية حيث نكل اذا راي مثل الشمس فاستشهد والا فخرج من العناية ولا اصلا
 اهل القعة عياره عن احيا وصاد فخرج الكاذبة وبعده يخرج الاخبار الصادقة
 غير الشهادات انتهى ويرد عليه قول القائل بل في مجلس القاضي استشهد به وبه لو البعض
 العرفيات والاولي ان يزاد لا شئ حق كما في القتي ومن يفتي لتجمل اي الشهادة بان
 لا يوجد غيره ممن هو اهل الشهادة لا يسعه ان يفتي منه اي من التجمل اذا طلب
 لان في الامتناع من التجمل من تخصيص الحقوق وان لم يفتي للتجمل بان يوجد غيره فهو
 مجبر ويخرج من ادائها اي اذا الشهادة بعد التجمل اذا اطلبت الشهادة منه ارب
 من الشاهد لقوله تعالى ولا يجزيك الشهاد او اذا ادعاه وقوله تعالى ولا تلتزموا
 الشهادة ومن يكتننها فانه اثم عليه وهذا وان كان نكها عن الاباء والكنان لكن
 الهزيمة الشئ يكون امرا بصدقه اذا كان له ضم واجلان الاثبات لا يكون الا بالاشتغال
 به فكان اداء الشهادة فرضا قطعاً لفرصته ان تنها عن الالتمان فصار كالامر به
 بل اكره لهذا الاستدلال في الالة التي وقع بها الفعل وهو القلب لما عرفت ان
 استناد العقل الى محله اقوي من الاستناد اليه فله نقوله ابصره بعيني اكره من
 قولهم ابصره واستناده الى اشرف الجوارح دليل على انه اعظم الجوارح ايم بعد الكفر
 ثم ادرك الشهادة انما يجب اذا كان موضع الشاهد قريب من موضع القضاء وان
 كان بعيدا بحيث لا يمكن ان يجي الى القاضي ويرجع بعده في يومه هذا الى منزله
 لا ياتم بتركها ولو كان شها كبيرا لا يفقد على المشي يجوز له الركوب على مركب
 المرعي والا فلا وفي البحر لو شهد عند الشاهد عدل ان المدعي يفتق بينه او ان
 الزوج طلقها ثلاثا او ان المشتري اعترف العبد او ان الولي عني عن القاتل لا يبعد
 ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل اما ان يقوم الحق بغيره بان يكون في الصك
 سواه ممن يقوم به الحق فحينئذ لا يفتقر لان الحق لا يضيع بامتناعه ولا نها
 فرض كفاية وفي الدور كنهانها انما ياتم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته فقبلت
 لا ياتم وان ادعى غيره ولم تقبل شهادته ياتم من لم يرد اذا كان ممن تقبل شهادته لانه
 امتناعه يودي اليه تفويض الحق قال الشيخ الاسلام لو اقر الشاهد الشهادة بعد
 الطلب بلا عذر وظاهر ثم ادعى كالتقبل وسترها اي ستر الشهادة في الحدود افضل
 من ادائها يعني انه خير منه ان يظهرها لما فيه ازالة الفساد او قلته وبين ان يسترها
 وهو احسن لقوله عليه السلام للذي شهد عنده لو سترته يتوب ذلك كان خيرا للذي
 الحديث من ستر علي مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة ونوصي ان النبي عليه
 السلام لعن المقر بالزنا لوداعه الحود عنه فيشهد وكن به فخره ولذا نقل عن الخلفاء
 الراشدين واما قوله تعالى ومن يكتنها فانه اثم عليه فذلك في حقوق العباد وفي البحر
 تفصيل فليطالع ويقول الشاهد في شهادة السرقته اشهد انه اخذ ماله ليليل لم تزل

ع

نزع

الواجب لا سرفه لا تخفى زعم وجوب المد وضياح المال لان القطع والضمان لا يجتمعان
فما اعتبر في السرقة السرقة المستزعة الشهادة وحكي عن هارون الرشيد كان جمع جماعة الفقهاء
وفهم ابو يوسف فادعي رجل علي اخو ماله من بنيه فاقربا بالاختصاص الفقهاء
فاقتوا بقطع يده فقال ابو يوسف لا لانه لم يقر بالسرقة وانما اقربا لا اخو فادعي
المدعي انه سرق فاقربا فاقنوا بالقطع وقال لهم ابو يوسف فقالوا له لم قال لانه
لما اقربا بالاختصاص الضمان عليه وسقط القطع فلا يقبل اقراره بغيره بما سقط
الضمان عنه فمحبوا منه وشرط للزنا اربعة رجال من المشهود لقوله تعالى
واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله
تعالى ثم لم ياتوا بربعة شهداء فاعطوا اربعة نص في العود والركوب كما في البحر
واراد انكم لا تقولوا بالعموم فان ايت لكم عدم جواز الاقل فاجاب الزيلعي
انه بالاجماع واراد المعارضة بين هذه وبين قوله فاستشهدوا واشهد بين
الاية واجاب في الفقه بانه مبيح وتلك مانعة والتقديم للمانع هو
لا بشرط ان الله تعالى يجب الاستمرار على عياده والوعود بالعدا من احب اشاعة
القاحشة على المؤمنين وفي اشتراط الاربع ووصف الذكورة تحقيق معنى السر
وشرط الخصاص وبقية الحدود وكذا اسلام كافرة مسلم ذكر في التثوير
رجلان لقوله تعالى واستشهدوا واشهد بين من رجالكم فلا تقبل شهادة النساء
لقول الزهري مضت السنة من لون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو
والخليفةين من بعده ان شهادة النساء في الحدود والخصاص والشبهة بالولية
لا تهاق بمقام شهادتهن والمحال ان الحدود والخصاص تنعوي المشبهات
وشرطت للولادة واليكارة وحبوب النساء لا يطالع عليه الرجال امرأة
حرة مسلمة لقوله عليه السلام شهادة النساء فيها لا يستطیع الرجال النظر
اليه والجمع المحلي باللام واللام براديه الجنس فتنها اول الاول وهو الواحد
وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع وهو قول عطاء بن علي ان كل امرأتين
مقام رجل واحد وعليه ما لا في اشتراط امرأتين وهو قول الثوري بانه كما
سقط اعتبار الذكورة بقي العود معتبرا فيه اشارة الى ان الرجل لو شهد
لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال نعمت النظر اما اذا شهد بالولادة
فاجابها فانفق نظري عليها تقبل شهادته اذا كان محولا كما في المبسوط هذا
اذ اتايد الشهادة بالاصل لانها لو قالت هي بكر بوجع القاضي في العيين سنة
لان شهادتها تاييد بالاصل هي اليكارة ولو قالت هي ثيب لا تقبل لانها تجردت
عن المويدي وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط اليكارة فان قلت انها ثيب
يجلف البايع ليضم تكوله الي قوله والعيب يثبت بقوله فيجلف البايع كما
في الهراية فان قلت لو ثبت العيب بقوله لا يجلف البايع بل تزد عليه
الجارية فكيف يكون تخلف البايع نتيجة لثبوت العيب وانما هو مثبت للرد

للتخليف قلت معناه العيب ثبت بقوله في حق سماع الرعي وجب التخليف هو
حتى انتهى لو لم تعين انها ثيب لبس للمشتري في الاية التخليف وكذا شرط شهادة
امراة واحدة لاستملاك المولود في حق الصلاة عليه بالاجماع لانها من امور الدين لا في
حق الاوت عند الامام لانه مما يطالع عليه الرجال وعندها في حق الارث ايضا كما يقبل
عندها وتنها لذي في حق الصلاة لانه صوت عند الولادة ولا يحضرها الرجال عادة فصار
كشها وتبين على نفسه الولادة ويقولها قال الشافعي واحد وهو ارجح كما في الفقه وشرطه
لغير ذلك المذكور من الحدود والخصاص وما لا يطالع عليه الرجال رجلا او رجلا هو
وامراتان ما لا كان الحقت او غير ما لا كان الحكم والرضاع والطلاق والوكالة والوصية
والرجعة واستملاك حبيبي للارث والعقاق والنسب وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء
مع الرجال الا في الاموال وقوايعها كما لا جدر شرط الجواز لان الاصل عدم قبول شهادتهن
لنقصان العقل ونقص الولاية ولتخلل الضبط ولكن قيلت في الاموال ضرورة باعتبار
كثرة وجودها وقلة خطرها فيقتصر عليها وفيه قال مالك واحمد في رواية ولنا ما روي ان عمر
وعلي بن ابي طالب اجازا شهادته النساء مع الرجال في النكاح والفرقة والاصل قبول
شهادتهن لوجود ما يقتضي اهلية الشهادة وهي المشاهدة والضبط والاداء ما يقتضي
لهن من قلة الضبط بزيادة النساء يجبر يضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة
ولهذا لا تقبل فيما يتدبر به بالشهادتين وهذه الحقوق ثبتت بالشهادتين وانما لا تقبل شهادة
الاربعة من غير رجل ليدل على خروجهن كما في الهراية وقال صاحب العناية ولم يذكر
الجواب عن قوله لنقصان العقل ونقص الولاية والجواب عن الاول انه لا نقصان
في عقلهن فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك ان النفس الانسانية اربعة مراتب الاول
استعداد العقل ويسمى العقل الهيولي وهو حاصل لجميع افراد الانسان في مبداء ظهوره
والثانية ان تحصل اليد بكمالات باستعمال الحواس في الجزئيات فيتهيأ للكتساب
الفكرات بالمفكرة ويسمى العقل بالملكة وهي مناط التكليف والثالثة تحصيل النظر فان
المعروف عنهما متى نشاء من غير اقتدار الي اكتساب ويسمى العقل بالفعل والرابعة ان
يستحضرها وليقتات اليها مشاهدات ويسمى العقل المستفاد وليس فيها هو مناط التكليف
وهو العقل بالملكة فمن تافضات بمشاهدة حاله في تحصيل اليد بكمالات باستعمال الحواس
في الجزئيات وبالقنية ان شئت فقل لو كان في ذلك نقصان كان تكليفه دون تكليف
الرجال في الاكارة وليس كذلك وقوله عليه السلام تافضات عقل المرأة العقل بالفعل ولذلك
لم يصلح للولاية والخلافة والامارة وهذا ظهر الجواب عن الثاني ايضا فتم اصل انتهى
وشرط الكمال الحرية فلا تقبل شهادة العبد والاسلام فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم
وما في الفقه من ان الذي اهل المشاهدة في الجملة محمول فيما اذا شهد الكافر على مسلم
والعدو له وهي كون حسنة الرجل الكثر من سيئاته وهي الاحتراز عما يقتضيه حراما في دينه
وهذا يقتضي الاحتياط من الكبار ويقتضي الاحتراز عن الصغار وعن ابي يوسف الفاسق
اذا كان وجهها امرأة تقبل شهادته والاول اصح الا ان القاضي لو قضي بشهادته الفاسق يصح

محمدا خلافا للشافعي ولما ان العدة شرط وجوب العمل بالشهادة لا بشرط اهلية الشهاده
لأن القاسق اهل للقضاء والشهادة الا ان يمنع الخليفة من القضاء بشهادة القاسق في
لا ينفذ القضاء بشهادة القاسق وبشرط لفظ الشهادة اي لفظ اشتهر به جميع ما تقدم
لورود عبارة النص كذلك وكونه من العاقل اليه وكان الامتناع عن اللزب بهذا اللفظ
اشهر ولا تقع الشهادة لو قال اعلم او اتقن مكان اشتهر بخلاف ما نطق به الكتاب
واعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت وهذا رمضان
لا يكون العرافة فيه من قبيل الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار ولا يساوي ذلك
فأما عن شهادته كيف هو بلا طعن الخصم عند الامام معلنا بظاهر عدالة المسلم لقوله
عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محمودا في قدس فان طعن الخصم
يسأل القاضي في السر ويذكر في العلانية الا في حود فودقائه يسأل القاضي في السر
ويذكر في العلانية ان طعن الخصم او لا بالاجماع لا يحتاج لاستقاطها فيشترط الاستقضا
فيها وعندهما يسأل في سائر الحقوق سرا وعلمنا وان لم يطعن الخصم لا ينافي القضاء
عليه الحجة وهي شهادة العدول فيلزم هذا الاختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان
لان عصره مشهور بالخبر في الحديث كونه قرضا كالثا وعصرها مسكوت عنه كونه
قرضا رابعا اذ نشأ فيه الكذب لتغير احوال الناس وبه اي يقول الامام من ينبغي
في زماننا ان العتاد في هذا العصر اكثر كما في اكثر المعتبرات تقلل عن الملتقط من
القاضي اذ عرف المشهود بخرج او عدالة لا يسأل عنهم ويجزي الاكتفاء بالسري في زماننا
تخرا عن الفتنة والتركيب في المستر ان يبعث القاضي امينا الى العدول العدول
ويكتب اليه كتابا فيه الشاهد ونسبه ومحلته ومسجده فيسأل عن خبره واصرفا به
فاذا عرفهم بالعدالة يكتب هو عدول فاذا عرفهم بالعنف يكتب والله اعلم او يكتب شيئا
احترارا عن كشف المستر واذ لم يعرفهم بالعدالة او بالعنف يكتب هو مستر ويرد
الي القاضي سرا كيلا يظهر فيجوز والتركيب في العلانية ان يجمع بين العدول والشهاده
في مجلسه ليقتضي شهرته فقد بلغه وبقي للتركيب ان يقال هذا عدول في الاصح لان من
نشأ في بلاد الاسلام يترامنا كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا يسأل
القاضي عن حرية الشاهد واسلامه ما لم يبارعه الخصم وقيل لا يوجب قول عدل جابر
الشهادة لان العبد والمجور في قدس اذا تاب قد يكون عدولا مع انه لا يجوز شهادة
كل واحد منهما ولا يصح نقول الخصم بقوله هو عدول لكن احط بالشهادة او بسبب كيفية
الواقعة هكذا قال الامام يعني نقول المدعي عليه الشهود لا يصح ومراة هو قول
من يري السؤال عن الشهود واما علي فقول من يراه فلا ينافي ذلك لانه لا يري السؤال
عن الشهود ونظيره المزارعة فانه لا يراه ها مع هذا اقرع عليها علي قول من يري
وعنها انه يجوز تركيته وهو قول الامة الثلاثة لكن عند محمد لا يري ضم اخر اليه لانه لا يجوز
نقول الواحد عنده ووجه الظاهر ان في زعم المدعي وشهوده ان للمدعي عليه ظالم كاذب
في المجور وتركيبه الكاذب القاسق لا يصح والطلق الخصم ولم يقبله لكن قبيد صاحب المنح

بها اذا كان لم يرجع اليه في النقول لانه اذا كان مما يرجع اليه في النقول صح قوله كما
في البرازية فعلى هذا الوعيد كما قيد صاحب المنح لكان اولي فان قال الخصم هو عدول
اي عادل صادق ثبت الحق اي حق المدعي لانه اقر ومنه يثبت الحق بخلاف ما لو قال هم
عدول ولم يرد عليه حيث لا يلزم شي لانهم مع كونهم عدولا يجوز ضمهم اليه في الخطا فلا يلزم
من كونه عدولا ان يكون كلامه صوابا كما في الدور ولكن في البور نقل عن الصدور الشريعة انه
يكون مقرا بقوله صدقوا فيما شهدوا به علي بقوله هم عدول فيما شهدوا به علي وليفي
الواحد تركيبة السر والفرجة والرسالة الي المذكر بعين صريح الواحد ان يكون تركيا
للشاهد ومترجم عن الشاهد ورسولا من القاضي الي المذكر عند الشئتين لرب
التركيب من امور الدنيا فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز التركيب من العدول والبراه
والاعمال والمجور وفي العتق الثاني لان غيرهم مقبول في الامور الدينية والايمان
احوط لان فيه زيادة اطمينة وعند محمد لا يوجب الايمان وهو قول الامة الثلاثة
لان التركيب في معنى الشهادة لان ولاية القاضي يقتضي علمه بظهور العدالة فيشترط
فيه العدول كما يشترط العدالة وحمل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركيبه الواحد فان رض
تجاوز اجماعا هذا في تركيبة السرا في تركيبة العلانية يشترط جميع ما يشترط في الشهادة
من الحرية والبرهان وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها الظاهر
ولو ان الخصم يجلس القاضي وعنه هذا قال ويشترط الحرية في تركيبة العلانية دون
السر وكذا يشترط العدول فيما علي ما قلناه الخصم ويشترط في تركيبة شهود الزنا اربعة
ذكره علي محمد كما في الهراية **فصل** في ما يخرج من ذكر مراقب الشهادة شرعا
في بيان ما يجزله الشاهد وهو نوعان الاول ما ثبت بنفسه بلا اشهاد والثاني ما
يثبت بنفسه بل يحتاج اليه اشهاد ينشر في الاول وقال يشهد بكل ما سمعه من
المسئولين او رآه من المصنفات كالبيع والاقرار وحكم الحاكم مثال ما كان من المسموعات
كما في الغوايد لكن يمكن ان يكون مقالا كما في البور والعصب والقتل مثال ما كان من
المصنفات وان وصليته لم يشهد من الافعال مبني للمفعول عليه اي علي ما ذكر من جانب
المدعي لا من كل واحد منهما ثابت الحكم بنفسه ويقول اشهد انه باع او افترسه عاين
السبب فوجب عليه الشهادة به كما عين وهذا اذا كان البيع بالعقد فظاهر وان كان
بالتقاضي فكذا الا حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون
عليه البيع بل علي الاخذ والاعطال لانه بيع حكمي وليس يبيع حقيقي كما في التبيين لكن
في البرازية ولو شهدوا لبيع جاز ولا يدين ببيان التمثيل في الشهادة علي الشراء
لان الشراء بالتمتع مجهول لا يصح لا يقول اشهد بي فيما لا اشهاد فيه لانه غير واقع
فيكون كذا وبني التبيين ولو سمع من وراء الحجاب لا يبيعه ان يشهد لاحتمال ان يكون
غيره اذ التهمة تشبه التهمة الباطنة اذا كان في الداخل وجوه وعلم الشاهد ان ليس
فيهم غيره ثم يجلس علي المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يبرأ
لانه جعل به العلم وينبغي للقاضي ان انصر له ان لا يقبله وقالوا اذا سمع صوت

امارة من وراء الحجاب ليجوز ان يشهد عليها الا اذا كان برى شخصاً وقت الاختار قال
الفتية ابو الليث اذا اقرت امرأة من ورا حجاب وشهد عنده اثنان انها فلا تنة
بنت فلان فلا يجوز لمن سمع اقرارها بروية شخصها لاروية وجهها قال ابو بكر
الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انها فلانة بنت فلانة بن فلان وفد
وهبت لزوجها مهر يوفى فان الشهود لم يحتاجون الي شهادة عدلين انها فلانة بنت
فلان بن فلانة مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير اليها فان ماتت فحينئذ
يحتاج الشهود الي شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كما في الدرر
ثم شرع في النوع الثاني فقال ولا يشهد علي شهادة غيره اذ اسمع اذ اوعا اي
لا يشهد علي شهادة شاهد من سمع الشهادة سوا سمع من مجلس القاضي وغيره
لان هذه الشهادة غير ثابتة الحكم بنفسه بل بالقاضي فيستلزم التخييل مع انه
لم يتخله حيث لم يشهد عليه او اشهاد الغير عليها اي لا يشهد علي شهادة شاهد
مع سمع اشهاد علي الشهادة مالم يشهد هو اي الشاهد الاصل عليها اي
علي الشهادة فتوضيحه قال شاهد لشخص اشهد مني ان فلانا اقر عندي بكذا
فسمع اخر هذا القول لا يجوز للسامع ان يشهد لان كلام الشاهد والشهاد
غير ثابت الحكم بنفسه بل بالنقل الي مجلس القضاء وذا يستلزم التخييل
والثابت وهو لم يوجد لانه ما حمله بالاشهاد وانما حمله غيره فيل ان سمع عند
القاضي ان الشاهد يشهد بشهادة حلة للسامع ان يشهد ولا يعمل شاهد ولا
قاضي ولا روي خطه مالم يذكر اي لا يعمل للشاهد اذ اري خطه ان يشهد الى ان
يتذكر ولا للقاضي اذ اوجد في ديوانه مكتوباً بشهادة شهيد ولا يحفظ الزعم
شهدوا بذلك او قضية قضاه ان يحكم بتلك الشهادة ولا ان يفتي تلك القضية
ولا للراوي اذ اوجد مكتوباً بخطه او بخط غيره وهو موثق قراء علي فلان
وكنه ان يري حتي يتذكر الشهادة والقضية والرواية قليل هذا عند الامام
لان الشهادة والقضاء والرواية لا تحل الا عن علم ولا علم هنا لان الخط يشبه
الخط وعندهما يجوز كل من الشهادة والقضاء والرواية ان كان الخط محفوظاً
في يده وان لم يتذكر الحادثة لوقوع الامور من الزيادة والنقصان فيكون
الخطان حينئذ فيما اذا كان محفوظاً في يده فعنده لا يجوز سوا كان الخط محفوظاً
في يده او لم عندهما يجوز مطلقاً لان الظاهر انه خطه والعمل بالظاهر واجب
لكن في البحر وغيره يجوز محمد في الكل وجوز ابو يوسف للراوي والقاضي
دون الشاهد قال شمس الامية الحلواني يفتي ان يفتي بقول محمد وحزم
في النزائية بانه يفتي بقول محمد وفي السراج وما قاله ابو يوسف هو المعول به
وفي المنى وقولهما هو الصحيح فعلي هذا ينبغي للمصنف التفضل ولا يشهد احداً لم
يعاينه بالاجماع لما لولوا ناه انما النسب بان فلان بن فلان او اخوه وللموت
بان فلان فلان مات والنكاح بان فلان تزوج فلانة والحوال بان فلان تزوج فلانة

ودخل

ودخل به ولو لا بية القاضي بان فلان قد ثوب القضاء من جهة فلان الامام واصل الوقف
بان فلان وقف هذه الضبعة مثلاً هذا اذا لم يستند الي الملك كما قررناه في اخر الوقف
والعباس ان لا يجوز الشهادة بالسامع في المسائل المذكورة ايضا ووجه الاستحسان
ان هذه الامور تخص بمهاينة اسبابها خواص من الناس وتعلق بها الاحكام
فلو لم تقبل الشهادة فيها بالسامع لتقطعت احكامها بخلاف البيع وكونه اصل
الوقف احتراز عن شرايطه لان في النزائية وفي الوقف انها تقبل بالسامع علي
اصله لا علي شرايطه وهو الصحيح وكما يتلطف بجهة الوقف وتوقف عليه فهو
من اصله وما لا تتوقف عليه الصحة فهو من الشرايط وفي العصور العمادية المختار
ان لا تقبل الشهادة بالشهادة علي شرايط الوقف وفي المختار ان تقبل كما
بيناه في اخر الوقف وظاهر التقييد بما ذكر من الاشياء الستة بول علي عدم قبولها
به في غيرها من الولاء والعقود واختلاف في نقل الاختلاف في العتق فنقل السرخسي
عدم قبولها فيما جمعا ونقل الحلواني انه علي الاختلاف المنقول في الولاء فعن ابي
يوسف الجوزي منهما ومن ذلك المهر وظاهر التقييد انه لا تقبل من يمايه ولكن في النزائية
والطهيرية والحزائنة ان فيه روايتين والاصح الجوزي وتامه في البحر فليعلم
اذا اخبر بها اي فله ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره من يثق من عدلين او
عول وعدلنا لان اقل مصاب يعيد نوع العلم الذي مبني الحكم في المعاملات
توله اذا اخبره بول علي ان لفظ الشهادة ليست بشرط في الكل واما الذي يشهد
عند القاضي فلا يدم لفظها بشرط في العناية لفظ الشهادة علي ما قلناه والاعتماد
باحيار حليته او رجل وامرأتين قولها اما علي قول الامام فلا يجوز الشهادة
مالم يسمع ذلك من العامة بحيث يقع في قلبه صدق الخبر وفي الموت بلغ عول
ولو كانت اثني هو المختار كما في العتق وغيره لان الناس يكرهون تلك الحالة فلا
يجزوه غالباً الا واحد عول او واحدة عدلة وفي التبيين انه لا يدم خبر عدلين
في الكل الا في الموت وصح في الطهيرية ان الموت لغيره وانما تشترط العدالة في
الخبر في غير المتواتر فلا تشترط العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وفي البحر
وعبره وفي الموت مسئلة عجيبه هي اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند
القاضي لا يقضي بشهادته وحده ما اذا يصنع قالوا لا يجوز ذلك عولاً مثله والاصح
منه حل له ان يشهد علي موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضي بشهادتهما
ويشهد من راي جالساً مجلس القضاء حال كون الجالس يدخل عليه المقصود انه
قاضي اي يحل ان يشهد الراي علي ان ذلك الجالس قاضي وان لم يعاين تقليد الامام
ايانه لان ذلك علامة ظاهرة له ويشهد من راي رجل وامرأة يسكنان معاً في بيتيهما
النسب الا اذا راجعتهما وجبته اي حل له ان يشهد بذلك وان لم يعاين عقد النكاح وظاهر
الاتفاق بالروية لكن ذكر غيره انه لا يدم من الاحياء وانما راجعته كما في التبيين ويشهد من
راي شيا سوي المدمي في يد منصرف عن بوجهه واسمه ونسبه فيه نص الملاك انه

أجمد لك الشك له أي المنصرف أن وقع في قلبه أي ذلك أي كونه له وإن لم يعان
أسباب الملك لأن اليد اقضي ما يستدل به على الملك أذهي مرجع الدولة في الأسباب
كلها فيلحق بها وفي البحر قوله أن وقع في قلبه ذلك رواية عن أبي يوسف قالوا ويحتمل
أن يكون هذا انفسار الاطلاق محمدي الرواية وفي القصة قال الصدر الشهيد وسه
ناخذ فهو قولهم جميعا انتهى ومن ثم فنده بوقوعه في القلب فلوراي درة في يد الناس
أوكتا با في يد جاهل لا يشهد بالملك له كبحر ديرة كما في البرازية والأدبي أي لوراي
شيئا وهو ادعي أن علم رفته أو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه أي لا يكون حيزا فكل ذلك
يعني يحل للرأي في يد منصرف فينصرف المالك أن يشهد بالملك الذي اليد لأن الرقيق
لا يكون في يده نفسه وكذا الصغر الذي لا يعبر عن نفسه لا يدل فيثبت يد المولي
عليه حقيقة فصار كالمحتاج وأنا كان صغيرا وكبير يعبر عن نفسه ولم يعلم رفته
لا يحل للرأي أن يشهد بالملك الذي اليد لأن لما يد ادعي لنفسها تدفع يد العير
عنهما فاقدم دليل الملك وعن الامام أنه يحل له أن يشهد فيهما ايضا باعتبار الثبات
وأما يشهد بالملك لغير اليد بشرط أن لا يجبره عولان بأنه لغيره فلو أخبره لم يكن له
الشهادة بالملك كما في الخلاصة وفي البحر أن القاضي إذا راى عينا في يد رجل فانه
يجوز له القضاء بالملك كما في البرازية وغيرها وبعبارة أن قول الزبيلي في تقدير
أن الشاهد إذا حضر للقاضي أنه عن سماع أو معاينة يدل بقبوله لأن القاضي يجوز
له أن يحكم بسماع نفسه ولو نوافر عنه ولا يرويه نفسه في يد انسان سهو
انتهى وفيه كلام لأن الزبيلي قال أن القاضي لا يقضي به قضاء محكما صريحا بحيث
لو ادعي الخصم لا يقبل منه بدليل أنه صرح بقبول هذا بأنه يقضي به قضاء ترك يعني
أنه يترك في يد يد اليد ما دام حصصه لأجته كما ذكره المقوسي تدبر ولو فسر
الشاهد للقاضي أنه بالتسامع في موضع يجوز فيه أن يشهد بالتسامع باز يقول إلى
اشهد علي هذا بالاستماع أو بما بينة اليد بان يقول اشهد به كإني رايته في يده
لا يقبلها أي لا يقبل القاضي شهادته إلا في الوقت والموت تقبل لو حضر للقاضي
أنه أخبره من يثق به علي الأصح قال يعقوب باشا وذكر في بعض الشروح أن الشهادة
في الوقت وأن فسرها تقبل وفي النسب والنكاح ايضا وأن فسرها في الأصح وفي
الموت أن كان مشهورا وأن فسرها بأنه سمعه وأن لم يعان تقبل انتهى لكن إذا
استداليين يوثق به كما في البحر وفي الزاهد في شهادتها يصح بالشهرة وقال لم يعان
ولكن اشتر عندنا تقبل ومن شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت شهادته
بالاتفاق وهو أي حضور دفن زيد أو صلاته عليه عيان للموت حكما حتى لو حضر
للقاضي قبل أن يشهد إلا بما علم فوجب قبولها باب من يقبل
شهادته ومن لا تقبل لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع شرع في بيان
من يسمع منه الشهادة ومن لا تسمع قدم ذلك علي هذا لأنه محل الشهادة والمحال
شروط الشروط مقدمه علي الشروط كما في الغاية لكن المشروط هو الشهادة لا أن تسمع

منه الشهادة تامل وفي البحر يقال تقبلت القول جملية علي الصوق كذا في المصباح
والمراد من يجب قبول شهادته علي القاضي ومن لا يجب له من يصح قبولها ومن لا يصح
جملتها ما ذكره تحت لا يقبل القاضي القاضي ويقول لو حضر شهادته صح بخلاف العبد والصبي
والزوجة والولد والأصل لكن في خزانة المفتين إذا أقضي بشهادة الأعمى أو المجنون
في القذف إذا تاب أو بشهادة آخر الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الوالد لولده
أو عكسه نفذ حتى لا يجوز للثاني إبطاله وإن ادعى إبطاله انتهى فلما راعى عدم القبول
عدم حله انتهى لا تقبل شهادته الأعمى عن الطرقتين سواء كان فيما تسمع أو لم يكن إلا إذا
يقع في القيد بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الأعمى بينهما
إلا بالنقطة وهي غير معتبر لشهادتها بنقطة أخرى وقال زكريا عن رواية عن الامام تقبل
فيما يجوز فيه التماسع لأنه في السماع كالصبي وفي البحر واختاره في الخلاصة وعرضا
في المصباح جاز ما من غير حكاية خلافاً انتهى لكن لم يذكر في الخلاصة أنه مختار وإنما قال
وفي المصباح شهادته الأعمى لا يجوز إلا في النسب والموت وما يجوز الشهادة فيه
بالشبهة والتسامع فكان ينبغي أن يقول وجزم به في المصباح من غير ذكر خلافاً كذا
المقوسي في الويت والقار خلافاً لأبي يوسف والشافعي فيما إذا أحكمها بصيرا وإنما
قبولنا بالويت والعقار لأن المنقول لا تقبل شهادته اتفاقا لأنه يحتاج إلى الإثارة
والويت يعرف ببيان الجفت والعصف والعقار بالتخوير وكذا في الحدود ولا تقبل اتفاقا
فيقول أنه إن أحكمها بصيرا لأنه إن أحكمها أعمى لا تقبل اتفاقا كما في شرح الجمع وغيره
لكن المراد اتفاق غير ما ذكره ولا يعتمد مقوله فبما ساعلي قبول روايته تدبر وفي
الرواية ولو عجم بعد الاداء بمقتنع القضاء عند الطرقتين لأن قيام اهلية الشهادة هو
شروط وقت القضاء لصبره من حاجته عنه وصار كما إذا خرس أوجب أن يصدق بخلاف ما إذا
ما نوا أو غابوا لأن الاهلية بالموت انتهت وبالعينة ما بطلت وعند أبي يوسف لا يمنع
القضاء لأنه لا اثر في نفس قضاء القاضي للغير العارض للشاهد بعد ادائه شهادته فيكون
الاداء عنده حجة ولا تقبل شهادته المملوك سواء كان قنا أو مديرا أو مكاتبا أو وام ولد
أو معتق البعث والصبي لأن الشهادة من باب الولاية ولا ولاية لها إلا أن يعقل أي
الشهادة حال الرق والصغر وأدبا بعد العتق والبلوغ لأنهما أهل للعقل لأن العقل
بالشهادة والسماع يبقى إلى وقت الاداء بالضبط وهما إيمانان ذلك وهما أهل
عند الاداء وأشار إلي أن الكافر إذا أحكمها علي مسلم ثم أسلم فاداهما تقبل قوله الزوج
إذا أحكمها لمرة فإياها ثم شهد بها وفي الخلاصة متى روت الشهادة لعلته
ثم روتها لعلته فشهدت بذلك الحادثة لا تقبل الطرقتين أربعة العبد والكافر علي المسلم
والأعمى والصبي وفي المصباح إذا شهد المولي لعبد فرددت ثم شهد بعد العتق لا تقبل
والمراد من الصغر أن يكون صاحب تمييز لأن مطلق الصغر ليس بأهل للعقل الشهادة فعلي
هذا القول والتمييز مكان الصغر كما في التنوير المكان أولى وفيما قاله يعقوب باشا من أنه
لا يجوز للقاضي أن يقبل شهادته المملوك وحكم به وإن حكم لا يصح لأنه غير مجتهد

حينئذ كلام لانه صاحب الكافي قال وتزد شهادة المملوك والصبي خلافا لما لاك فيها تكون
مجتهدا فيها تنقب ولا تقبل شهادة المحم ودي قذوف اي لغزوه وان وصلية تائب
عندنا لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ايد او قوله تعالى الا الذين تابوا انشأ
منفصل لان قوله تعالى اولئك هم الفاسقون كلام مبتدأ ليس من جملته الاول لا
ينصرف الا مستثنا الموكور اليما قبله وحي البحر والاوجه انه متصل وتماصه
في العتق فليراجع وان رد شهادته من تمام حده وفيه اشارة الى ان الشهادة
قبل الحد تقبل وفي المبسوط لا تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب تمام الحدود وعين
الامام سقوطها بضرب الاكثر وعنده ايضا سقوطها بضرب واحد وعنده الائمة الثلاثة
تقبل اذا تاب لغزوه تعالى الى الذين تابوا اذا استنابا بقبول كلمات معطوفات
ببضرب الى جميع ما تقدم ولان الموجب لرد شهادته فسقه وقذارته بالقبول
لكن رد الشهادة قبل ان يجل انه حوله للعنف ولهذا الواقام اربعة بعد ما حذر علي انه
ربني تقبل شهادته بعد التوبة في الصحيح انه لو اقامها قبله لم يجد فكذلك الا ترد
شهادته كما في التبيين فعلى هذا الوعيد بقوله ان لم يتم بينة علي صدق مقالته كان
اولي توبه الا ان حوكا فرائض اسلم تقبل علي الكافر وعلي اهل الاسلام ضرورة
لان هذه الشهادة شهادة اخرى حدثت بعد الاسلام ولم يلحقها رد بسبب الحد
بخلاف العبد اذا حدثت عتق حيث لا تقبل شهادته لانه لا لشهادة للعبد اصلا
في حال رقه فيتوقف الرق علي حركتها فاذا حدث كان رد شهادته بعد العتق
من تمام حده ولا تقبل الشهادة لاصله وان وصلية علسوا كان الحد
صحيا او فاسدا او فرعه وان سقط لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولو
لواله ولا الوالولوه ولان المنافع بينهما علي وجه الانفصال فلا يخلو من ثمن
الهمة ولهذا تقبل علي اصله وفرعه الا اذا شهد الجوع علي ابنه لابن ابنه فانها
لا تقبل اطلق الفرع فشميل الولو من وجه فلا تقبل شهادة ولد الملا عن لاصوله
او حوله او فرعه لشوته من وجه وتقبل شهادة الولد من الرضاع له ويجوز شهادة
الرجل لامر زوجته وابنها ولزوج ابنته وامرأة ابنه وعنده اي ولا تقبل شهادة
المولي لعبده سواء كان للعبد دين او لم يكن لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة
المولي لعبد ولا شهادته من نفسه من وجه ومكانه لكونه عبدا رتبة ولا
تقبل من احد الزوجين للاح لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة المرأة لزوجها
ولا الزوج لامرأته وقال الشافعي يجوز بلافق وفي الحائض ان تشهد الرجل
لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته ولو شهد لامرأته وهو عدل ولم ير الحاكم
شهادته حتى طلقها باينا وانقضت عدتها روي ابن شجاع ان القاضي ينعذ
شهادته ويبيع علم ان الزوجية انما تمنع منها وقت القضاء لوقت المداورة
وقت الحمل كما في البحر وفي كلام الحائض اشارة الى ان القاضي لا ينعذ شهادته
في العدة لما في القتيب تطلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا شهادته له

انتهى

لشركته

انتهى فعلى هذا الوعيد بقوله ولو في عوة من ثلاث كان اولي توبه ولا تقبل شهادة الشريك
فيما هو من شركته لما لانه مروج لنفسه ولو شهد بما ليس من شركته تقبل لانقاذ الهمة ولا
تقبل شهادة الخنزير الذي يقبل الردي لا تركا به المعصية والمراد بالخنزير هو الذي
يتشبه النساء واختياره في الاقوال والافعال واما الذي في كلامه بين وفي اعضائه
فليس خلقه فهو مقبول الشهادة وفي البحر الخنزير بكسر النون ونحوها فان كان الاول
فهو يعني المتكسر في اعضائه المتلين في كلامه تشبها بالنساء وان كان الثاني فهو
الذي يعمل به لواطه ولا شهادة الناحية في مصيبة غيره ولو بدلا اجر وللغنية
لانكاهما الحرام فانه عليه السلام نهى عن الصوتين الحقين الناحية والمغنية
فقدنا بمصيبة غيرها لانها لو ناحت في مصيبتها تقبل وكذا المراد بالتقني بين الناس
فقد التقني لا يسقط العدالة كما في القفستائي ولا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا
عليه عذوة لان العداوة لاجل الدنيا حرام فيظهر بالشهادة عليه عداوته اما اذا
شهد لمصلحة فقبل لعدم ظهور فسقه من عداوته فيقول علي تركها في القنينة
ان العداوة بسبب الدنيا لا يمنع ما لم يفسد بسببها او يلجب بها منفعة او يدفع بها
عن نفسه مضرة وما في الوقفات وغيرها اختيارا لمناخري واما الرواية المصونة
في خلافا فانه اذا كان عدو لا تقبل شهادته وهو الصحيح وعليه المعنى ادومعه
في البحر فليطالع ومن من الشرب علي الله وسوا شرب الخمر والمسكر من المحرمات
اذا بالادمان والاعلان اظهر فسقه هذا اذا شرب علي الله وما اذا شرب للتزوي
خلا تسقط العدالة لكون الحرمة مختلفا فيها وفي اكثر المعتبرات قالوا انما شرط
الادمان ليكون ذلك ظاهرا منه عند الناس لان من اهتم بشرب الخمر في بيته لا
تبطل عدالته وان كان كبيرة وانما تبطل اذا اظهر ذلك او خرج سكران فيستخرج
منه الصبيان لان مثله لا يجوز عن الكذب فينبغي ان يكون المراد من الادمان الادمان
في النية من يشرب ومن نيتته ان يشرب بعد ذلك اذ وجد كما في النهاية لانه لا يظهر
الشرب منه كما لا يخفى وقيل المراد من من شرب علي الله غير شارب الخمر لان
شاربها مردود الشهادة ولو قطرة فلا حاجة لابطال شهادته الي الادمان ولا الي
شربها علي الله وقال الصدر الشهيد ان الحضان يسقط العدالة بشرب الخمر من غير
ادمان ومحمد شرط الادمان لسقوطها وهو الصحيح وتام التحقيق في البحر فليطالع
ومن يلعب بالطيور لشدة غفلته واصارده علي نوع له ولا نه غالبا ينظر الى العوا
في السطور وغيرها وهو فسق واما اذا امسك الحمام للاستئناس ولا يطيرها
فلا تروى عدالته لان امساكها في البيوت مباح او يلعب بالطيور لكونه من الله
والمراد من الطيور كل لهو يكون شيئا من الناس احتراز عما يمكن شيئا كقرب
القنينة فانه لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان يرقصون به جند خلد في حد التباير
او يفني الناس لانه يجمع الناس للكبيرة كما في الهداية وظاهره ان القنينة وان لم
يكن للناس بل لاسماع نفسه للوحشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بعموم المنع

ن

ت

والامام السرخسي انما منعه ما كان علي سبيل الله ومنهم من جوز له سماع نفسه دفعا
 للوحشة وهو الصحيح كما في اكثر المطبوعات ومنهم من جوز له في عرس اوله ومنهم من
 جوز له ليستفيد بتعلم القواني وفضاحة اللسان ومنهم من كرهه مطلقا ومنهم من اباحه
 مطلقا او بليغ بالتردد من شرط المقامرة او تقويت الصلاة او بقاء مربيا لشطر من
 نفوته الصلاة بسببه او بسبب الشطر من الظهور العسق بترك الصلاة وكذا بالمقامرة
 اما بغيرها لا يمنع العدالة لان للاجتهاد فيه مساعا القول ما لا والشاغي باباحه
 وهو مردوي عن ابي يوسف واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الزهني واختار
 ابو زيد جليسي في النوار السجل ابو القاسم عن من يتطير اليه لا عبه من غير لعب
 يجوز فقال لن يصير فاسقا وقد سوي بين التردد والشطر في اكثر فقال او
 بقاء مربيا للتردد والشطر وليس كذلك والحاصل ان العدالة انما تنقطع اذا وجد
 من خمسة القار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به علي الطريق
 او بذكر عليه فسقا والا فلا بخلاف التردد فانه سقط مطلقا كما في البحر وانما لم يذكر
 الثلاثة الخيرة لانها معلومة فلا يشاغل في تركها ليرتكب ما يوجب الحر
 اي ياتي نوعا من الكبار الموجبة للحمل لوجود تقاطعها بخلاف اعتقاده وذا
 دليل قلة ديانته فلعلمه بجبري علي الشهادة زور كما في الكافي وفي الدرر هذا
 مخالف لما نقلناه عنه في شرط الحر سر الركن التوفيق بينهما ان المراد بارتكاب
 ما يجزبه ليس ارتكاب ما من شأنه ان يجزبه بل ارتكاب ما يجزبه بالفعل ولا يكون
 ذلك الا باظهاره والاطلاع بالشهود وعليه وفي البحر الا عانة علي المعاصي والحث عليها
 كثيرة ولا تقبل شهادة يبيع الاكفان ويقتد السرخسي بما اذا قصد ذلك العمل وال
 تقبل لعدم تقييد الموت والطاعون ولا تقبل شهادة الصكاكين لانهم يلبسون
 بخلاف الواقع والصحيح فيقول لها اذا اغلب عليهم الصلاح ولا تقبل شهادة الطفيل
 والوصاص والمجاز في كلامه والمسيح في بلا خلاف ولا تقبل شهادة من يشتم اهله
 ومما ليك كثيرا احيانا وكذا الشتم للجمع وان لا تقبل شهادة الخيل والذئب
 اخر العرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصلاة والصوم ولا تجوز شهادة
 تارك الجماعة الا بتاويل ولا تارة الصلاة وكذا تارك الجمعة بغير عذر ولا تقبل
 شهادة اهل السج بغيرهم علي بعض ذكرايت وهما ان لا تقبل شهادة الاشراق
 من اهل العراق لانهم قوم يتغصبون وفي البحر فعلي هذا كل منغصب لا تقبل شهادته
 انما يتبين ان لا تقبل في زماننا شهادة العلماء بعضهم علي بعض لانهم متغصبون
 او ياكل الربا لانه من الكبار ابي ياخذ القدر الزايد والمراد بالاكل الاخذ وشرط
 في المبسوط ان يكون مشهورا بالكل الربا لان التجار قلما يتخلصون عن الاسباب
 المعسرة للعقد وكل ذلك ربا فلا بد من الاستشهاد كما في الدرر او يدخل الحمام
 بلا اذن لان كشف العورة حرام ومع ذلك يقول علي عدم المال ان او يفعل ما
 يستحق به كالبول والكل علي الطريق لانه تارك المروة وكذا الكل من بالكل غير السور

في السوق بين الناس والمراد بالبول علي الطريق بحيث يراه الناس وكذا غيرهما في
 الصباحات القاذرة في المروة تصحبة الا ذال والاستخفاف بالناس واخره المرح
 والخرق الدينية من نحو الدابة والحيالة والحجامة بلا ضرورة كما في الغفستاني لكن
 في البحر الصحيح القبول اذا كان نوعا من الخسوف او من الخسوف والذلالون او يظهر سب
 واحد من السلف وهم الصحابة والعلماء المجتهدون رضوان الله عليهم اجمعين
 لان هذه الافعال تدخل علي فصور عقله ومروته ومن لم يمتنع عنها لا يمتنع عن
 الكذب كما في الدرر وزاد في الفتح العلماء ولو قال او يظهر سب مسلم كان او لم يكن
 العدالة تنقطع بسبب مسلم وان لم يكن من السلف كما في الهداية وغيرها فيهد
 بالاطهار لانه لو كتمه تقبل كما في الهداية وتقبل الشهادة لاحيه وعمه ولساير
 القارب غير الولد ومحمد رضا او مصاهرة كام امراته وزوج بنته وامرأة
 ابيه او ابنته لان الاملاك ومنافعها متميزة بينهم ولا بسوطة لبعضهم في مال لبعض
 فلا يتحقق التهمة وتقبل شهادة اهل الاهل الا هو اطلاقا سواء كان علي اهل السنة
 او لبعضهم علي الكفر اذا لم يكن اعتقادهم موديا الي الكفر كما في الخيرة وهم اهل
 القبلة الذين يعتقدهم غير معتقد اهل السنة في بعض الامور كالجبرية والقرية
 والروافض والخوارج والمعتلة والمشبهة وكل منهم اثني عشر فرقة علي ما هو
 مذکور في الكتب الكلامية وقال الشافعي لا تقبل شهادة كل ما لا اشتد اذ قسمهم
 ولنا ان قسمهم كان من حيث الاعتقاد ولم يوقعهم في هذا الهوي لا تدنيهم نصا
 لكن يشرب المثلث وبكل من ترك التسمية عامدا مستتبعا لذلك خلافة العسق
 من حيث التقاطع الى الخطا بية هم قوم من غلاة الروافض يعتقدون الشهادة لكل
 من خلق عمنهم وقيل برون الشهادة لشيعتهم واجبة فتمكن التهمة في شهادتهم فلا
 تقبل وتقبل شهادة الذي علي مثله اي علي ذي اخوان وصليبه اختلفا ملته كاليهود
 والنصارى اذا كفر ملته واحرة وقال ابن ابي ليلى لا تقبل ان خالفا اعتقاد او في الفر
 وتقبل من كفر علي عبدا كافرا مولاه مسلم او علي كافر موكله مسلم بلا عكس وتقبل
 شهادة الذي علي المستامن لان الذي اعلا حلالا منه لكونه من اهل دارنا ولهذا
 يقبل المسلم بالذي لا بالمستامن دون عكسه اي لا تقبل شهادة المستامن علي الذي
 لغضوره لا يتم عليه لكونه ادني حاله منه وتقبل شهادة المستامن علي مثله ان كان
 من دار واحد حتي لو كان من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم
 تنقطع بخلاف المتقربين بعد الاجابة في النوارث بينهم وقال الشافعي وما لا تقبل
 شهادة اهل ملته علي اهل ملته اخرى وتقبل شهادة عدو بسبب الدين اي بامر
 ديني لانه لا يلدب لدينه كاهل الا هو وهذا انقضى بما علم ضمننا لانه يفهم من قوله
 ولا تقبل شهادة العدو بسبب الدنيا وتقبل شهادة من الم بصغيرة اي ارتكب صغيرة
 بلا اصرار عليها ان اجتنب الكبار اي كل من من افراد الكبار كما في اكثر الكتب
 لكن في الغفستاني نقلا عن الخلاصة المختار اجتناب الاصرار علي الكبار ولو لو

اذنك كبيرة مراقة قبل شهادته واختلفوا في الكيفية والصحة ما كان شيعيا
بين المسلمين وفيه هناك حزمة الله والدين وغلب صوابه على خطائه اثيرت
حسناته بالنسبة الى سياقه ممن اجتنب الكبار وفي الاختيار ولا بد ان
يكون صلاحه اكثر من فساده معتادا للصديق مجتنباً عن الكذب صحيح المعاملة
في الدينار والدرهم سوديا لا مائة قليل الله والهديان في قول عمر رضي الله
عنه لا يفر لكم طمطنة الرجل في صلته انظر الى حاله عند ربه ودينار
اما الامام معصية لا يمنع قبول الشهادة كما في اعتبار ذلك من سد باب
الشهادة انتهى وقبول شهادة المقلق لا طلاق التصور عن قيد الختان
لكونه سنة عندنا اطلقه تبعاً لما في الخبر لكن فيه قاضي خان وغيره ما ذكره
لعذر كالبكر او جوق الهلاك اما اذا تركه علي وجه الاعراض عن السنة والاعتقاد
بالدين فلا تقبل فالامام لم يقدر بعوق وغيره من وقت الولادة الى عشر سنين وقيل
وقيل الى اثني عشر وقيل شهادة الحضي فان عمر رضي الله عنه قبل شهادته
علمته الحضي ولانه قطع منه عضو ظمأ كالقطة بوجه ظمأ وكذا لا قطع اذا كان
عدلاً لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك
يشهد فتقبل شهادته كما في المنع وولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق
الولد خلافاً لما لاك والخشي ان لم يكن مشكلاً وان كان مشكلاً يجعل امره في حق
الشهادة احتياطاً ويقتضي ان لا تقبل في الحدود والقصاص كالنساء والاموال والمعاد
هم عمال السلطان الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عن الجمهور
لان نفس العمل ليس يعسق تقبل الا اذا كانوا اعواناً علي الظلم فلا تقبل
كما في البحر وقيل العامل اذا كان وجهها في الناس ذامرة لا يجازي في كلامه
تقبل والحاصل انهم ان كانوا عدولاً تقبل والا فلا وقيل اراد بالعمال الذين
يعملون ويعجزون انفسهم للعمل لان من الناس من يرد شهادة اهل الصناعات
الحسيسة فظهر هذه المسئلة لاظهار محالهم وفي البحر وذكر الصدر الشريفي
ان شهادة الربيب لا تقبل وكذا الجابي والمراد بالربيب العتيق وهو
المجسم في بلادنا شيخ البلد ومثله المعروفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصا
وتمان الجهات في بلادنا لا هم لهم اعوان علي الظلم كما في فتح القدير وتقبل شهادة
المعتق بفتح التا لمعتقة لانه لا ائمة وقبول شهادته قنبر وهو غير جد
سيمويه لعلي رضي الله عنه وكان عتيقه وفيه اشعار بان العتق لو كان منهم
لم تقبل وكذا في الخلاصة ولو شهد العبد ان بعد العتق علي التمسك كذا عند
اختلاف البايع والمشتري لا تقبل لانها يحبان لانفسهما نفعاً بائناً العتق
لان لو اشهادتهما لخالقا وفسخ البيع المعتق لا يبطال العتق وفي المنع ولا يباح
ما في الخلاصة لو اشترى غلامين واعنتهما فشهد المولا علي انه قد اسودني
التمسك جازت شهادتهما لانها لا يحبان بهما نفعاً ولا يبدعان مكرماً وشهادتهما

بان البايع ابراء المشتري من التمسك كشهادتهما بالايفاء كما في الخلاصة والمعتق حال
الشاهد وقت الاداء لا وقت التمسك كما بيناه ولو شهد ابناء الميت ان اباها اوصي
الي بن يداي جعله وصياً ويريد بغيره الي الا يصح وقال المولي سعد بن المراد بن قوله
والوصي يبري اي الوصي يبري انتمى لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر الملتزم
وارادة الانتماء تقبلت شهادتهما وان ائتمرك ذلك الوصي فلا اي لا تقبل شهادتهما لان
القاضي لا يملك اجبار احد علي قبول الوصية ولو شهد ان اباها القايض وكله
اي زيد الغنيض دينة او وكله بالخصومة لا تقبل وان وصليته ادعاه لان القاضي لا يملك
نصب الوكيل عن القايض بقبيعتها فشهادتهما تقبل لتغيرها اذ يمكن ان يتوافتا مع
الوكيل علي اخذ المال فلا تقبل للتمتة بخلاف مسئلة الوصية لان القاضي يملك نصب
الوصي عند الطلب والحاجة فشهادتهما او يوهو استخسان والقياض يمنع الجوان
لانها مقصودان يقوم باحيا حقهما فلا تقبل للتمتة والظاهر ان الصمير في قوله
وان ادعاه يرجع الي الوكالة اي وان ادعي الوكيل الوكالة فعليه هذا القول ولو
ادعاه بالتأنيث كان اظهر ولو شهد داينا ميت اي لو شهد عن يمان لم علي
الميت دين انه اي الميت وصي الي يداي جعله وصياً ويريد بغيره اي الا يصح
قبلت شهادتهما كما اذا شهد ابي بن علي الميت لرجلين ثم شهد الشهود للمشاهورين
يدين علي الميت تقبل شهادتهما عند الطرفين لان كل فريق يشهد بالدين في الزمة
ولا شركة له في ذلك وانما تثبت الشركة في المقبوض بعد الغنيض وقال ابو يوسف
لا تقبل لان احد الفريقين اذا اختص من التركة بدينه لبشره الغريب الاخر قصار
كل شهادته لنفسه كما في المنع وكذا لو شهد مدني بميت ان الميت اوصي الي زيد
وهو يدعيه قبلت شهادتهما استخساناً والقياض يمنع الجوان في الصورتين
لان الواهين مقصودان يوديان حقهما والمديونين مقصودا البراة بالوفع اليه فلا تقبل
للائمة او شهد من اوصي لها بان الميت قد اوصي الي زيد وهو يدعيه وشهد ربيبا
بان الميت قد اوصي الي زيد وهو يدعيه قبلت استخساناً والقياض يمنع الجوان
في الصورتين لانها اراد ان نصب من يوصل حقهما في الاولي ونصب من عينها علي الغريب
في مال الميت في الثانية فالنفع يرجع اليهما فلا تقبل لا يقال بان الميت اذا كان
له وصيان فالقاضي لا يحتاج الي نصب احد لانه يملكه لاقرارهما بالتمسك عن القيام
بامور الميت بخلاف ما اذا كان الوصي جاحداً في جميع هذه الصور لان القاضي لا يملك اجبار
احد علي قبول الوصاية كما مر انفا ولا يد من كون الموت معروفاً وفي البحر ولو شهد
الغنيض في الكل اي ظاهره الي في مسالة الغريبين للميت عليهما دين فانها تقبل
وان لم يكن الموت معروفاً في البحر ولو شهد الوصي بعد العزل للميت ان خاصم تقبل
ولا تقبل كما لو شهد الوكيل بعد عزله للوكيل ان خاصم لا تقبل والا تقبل ثم قال نقلاً
عن النزاهية واما شهادة الوصي بحق الميت علي غيره بعدما اخبره القاضي عن
الوصاية قبل الخصومة او بعدها لا تقبل وكذا لو شهد الوصي بحق الميت بعد

او ج

ما أدركت العوضية لا تقبل ولو شهد الوصي لبعض الورثة على الميت إذا كان المشهود
 له صغيرا لا يجوز اتفاقا وإن بالفاقد لا ينعونه وعندهما يجوز ولو شهد لكبير على
 اجلي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غير مبررات لم تقبل
 ولو شهد الوصيان على اقرار الميت بشي معين لوارث بالغ تقبل انما لم تقبل في
 الشهادة حال كونها مشتملة على جرح ابي جارية بجمدة ابي لم يقرب عليه ما يتو
 على الجرح من دفع الخصومة على المشهود عليه ولذا يقال له الجرح المردود وهو
 ابي الجرح المردود ما يفسق به شاهده المدعي المعول فان الحكم لم يجز قبل التعديل
 لاسيما اذا جرح وعند الشافعي تسمع ويحكم به وكذا نقل عن الخصائص من غير الجواب
 حق للشرع لو جوب الحد او للعبد لو جوب المال فلو اوجبه تقبل كونه يشهد وهو
 اي الشاهد قاسق او الكل ربا او انه استأجرهم او شارب خمر في وقت او زمان في وقت
 او على اقرارهم انهم شهدوا بوزره او ان المدعي ميطل في هذه الدعوى او انهم لم يشهدوا
 لهم على المدعي عليه في هذه الحادثة وانما لم تقبل هذه الشهادات بعد التعديل
 لان العوالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا باثبات حق الشرع او العبد وليس في شي مما
 ذكر اثبات واحد منها بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الرفع من
 القواعد المقررة ان الرفع اسهل من الرفع وهو السر في كون الجرح المردود مقبولا
 قبل التعديل ولو لم يرد واحد ولا قيد بما المعول وغير مقبول بعده بل يحتاج الى
 نصيب الشهادة واثبات بحق الشرع او العبد كما في الدرر فاعلى هذا القول ولا تقبل
 الشهادة بعد التعديل بل كما في العروة كان اولى وتقبل الشهادة على اقرار المدعي
 بعقوبتهم اي بفسق شهوده لانهم ما اظهروا الفاحشة بل حكموا عنه والاقرار مما
 يدخل تحت الحكم فهذه الشهادة مع انه لا يدخل تحت الحكم لان فيه هتك للسنة
 وبه يثبت العسف فلا تقبل وتقبل على انهم اي الشهود وعبيد او احدهم عبيد
 او انهم محبوسون في قزق او انهم شارب خمر او احرار لم يقبلوا في العهد ولو كان
 متقادما لا تقبل كما مر ولذا تقبل على انهم سرقوا مني كذا او زنا الفسوة بكذا
 تقادم ما لم يزل الريح في الخبز ولم يمض شهر في الباطي او انهم قذفة لفلان وهو
 يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في العبد والحد في الباقي او انهم
 شركاء المدعي شركة مغاوضة والمدعي ما لو وجد الزهمة كما اذا شهدوا للمدعي او
 او انه اي المدعي استأجرهم كما اي للشهادة بكذا او اعطاهم ذلك اي الاجر كما في
 عنده اي من الشبي الذي عنده فيكون ما موصولة وفي بعض النسخ من مالي عنده
 اي من مالي الذي عنده لان المدعي عليه خصم في ذلك فثبت الجرح بناء عليه او انهم
 على انهم صالحتهم بكذا من المال ودفعته اي المال اليهم اي الي الشهود على ان لا يشهدوا
 على هذا الباب فشهدوا فاعلم ان يردوا المال على لانهم اخصام في ذلك ومن شهد
 ولم يبرح اي لم يزل عن مجلس القاض حتى قال او همت بعض شهادتي مقصود علي نزع
 الخافض اي في بعض شهادتي قبل ان كان عدولا والمراد قبول قول شهادته لا قبول قوله

مجرد

كان

او همت

او همت لان في الهداية فان كان عدلا جازت شهادته ومعني قوله او همت اي خطأت
 سببان ما كان يجب عليه ذكره او بزيادة كانت باطلة ووجهه ان الشاهد قد يبالي
 بمثلته لمهاية مجلس القضا فان كان العذر راضحا فيقبل اذا اقراره في اوان المجلس
 وهو عدل بخلاف ما اذا قام عن مجلسه ثم عاد وقال او همت لانه يومهم الزيادة من الموعود
 بتبليس وحيا لا توجب الاحتياط ولان المجلس اذا اتخذ حق باصل الشهادة فصار
 كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف المجلس وعليه هذا اذا وقع الغلط في بعض الحدود او في
 بعض المسبب وهذا اذا كانت موضع شبهة فاما اذا لم يكن فلا بأس باعادة الكلام اهلا
 مثل ان يدعي لفظ الشهادة في غير محله فيكون ذلك وان قام عن المجلس بعد ان يكون عدلا
 وعن الشك في انه يقبل قوله في غير المجلس اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه انتهى في
 الدرر واذا ذكر لفظا بعد ما شهد في شهادته فذكره يقبل اذا لم يكن فيه منافقة
 والظن في الجامع الصغير والمحيط انه اذا لم يبرح عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدلا
 ولم يمتنع عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكر الزاهري باب
 الاختلاف في الشهادة فاختار الاختلاف في الشهادة عن اتفاقها مما يقتضيه الطبع
 لكون الاتفاق اصلا والاختلاف انما يعارض الجهل والكذب فاخره وضعا للتناسب
 كما في العناية بشرط موافقة الشهادة الدعوى لانها لو خالفها فقد كذبتا والدعوى
 الكاذبة لا يعتبر وجودها والشرط موافقتها في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى المدعي
 العصب فشهد احوها على العصب والآخر بالاقرار المدعي عليه بذلك تقبل كما في
 اكثر الكتب وما في الوقاية من انه شرط من موافقة الشهادة الدعوى كاتفاق الشا
 لفظا او معناه مخالف لما في اكثر الكتب تدويره فقل فلو ادعى دارا شرادا او اثارا
 وشهد اي الشاهد ان يملك مطلقا ردت شهادتهما لانها شهدا بالشيء اذماه
 المدعي لانه ادعى ملكا حادثا وهما شهدا بملك قديم وهما مختلفان فان الملك في
 المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق بزيادته ولا كذلك في الملك الحادث ويرجع
 الباعثة بعضهم الي بعض فيه فصارا غيرين وفي عكسه اي ادعى ملكا مطلقا وشهدا
 بملك سبب معين كالشرا والادب تقبل الشهادة لانها شهدا باقل مما ادعاه
 فلم يخالف شهادتهما الدعوى المطابقة معين وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنا
 لان القضاء لا يجوز المحجة وهي شهادة المشي فها لم يتفق فيها شهدا بانه ثبت المحجة
 مطلقا والموافقة المطابقة باللفظ والمعنى وهذا عند الامام وقال الاتفاق في المعنى
 هو المعنى لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على اعادة المعنى
 بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل بياض دونهم فشهدوا بدهم وادعى
 بدهم وادعى بياضه وادعى بارية واحب بجمدة لم تقبل عنده لعدم الموافقة لفظا
 وعندهما بغيره بارية لان اتفاق الشاهدين الاخيرين فيها معنى ثم قرعته فقال
 فلا تقبل الشهادة لو شهدا احوها باللفظ او بما بانه او طلقه وشهد الاخر باللفظ او
 بما بين وبين اللفظين او ثلاث عند الامام لعدم الاتفاق لفظا وكون الدلالة على الاقل

هدين

بالمشقة غير معتبر الميرى انه لو شهد احدهما بانة قال لامرأته انت خلية وشهد الآخر
انه قال انت بريئة لا يثبت شي وان اعتق المصنف كالوادعي عضبا او قتل فشهد احدهما
به والاخر بالاقرار به حيث لا تقبل وكذا في قول جمع مع فعل لا تقبل كالوادعي عليه العا
شهد احدهما انه دفع لهذا المودعي عليه العا وشهد الآخر على الاقرار المودعي عليه
بها لا تجمع لان هذا قول وفعل وذكر انه لا يجمع بين القول والفعل كما في المخرج وعندهما
والايمنة الثلاثة تقبل على الاقل اي على الالف او المائة او المطلقة عند دعوى الاكثر
لانفاقهما على الاقل معني من غير فسخ ولو ادعي الاقل لم يثبت شي عندهم لان المردعي
مكتوب لشاهد الاكثر وفي النهاية ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل
كما لو شهد احدهما على العيبة والاخر على العيبة لان اللفظ ليس بمتصور في الشهادة
بل المعنوي ما صار اللفظ علما عليه فاذا اوجدت الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة فيما
سواها وكذا اذا شهد احدهما بالكلام والاخر بالترويج تقبل ذكره في المحيط ولم يذكروا
منه خلافا وفي البحر تفصيل فليطالع ولو شهد احدهما بالالف والاخر بالف ومائة
والمودعي يدعي الاكثر اي الفا ومائة قبلت بشهادتهما على الالف اتفاقا لانفاقهما على
الالف لفظا ومعني وقد انفرد احدهما بالف ومائة بالعطف والمعطوف غير المعطوف
عليه فيثبت ما اتفقا عليه فيدعي دعوى الاكثر لانه لو ادعي الاقل بان قال لم يكن الا لالف
او سكت عن دعوى المائة الزائدة لا تقبل لظهور تكذيبه الشاهد في الاكثر الا اذا
ادعي التوفيق بان قال كان اصل حق الفا ومائة لكن ابرأت المائة عنها او اسوكت
قبلت للتوفيق وكذا مائة ومائة وعشرة يعني لو شهد احدهما بمائة والاخر بمائة
وعشرة والمردعي يدعي الاكثر تقبل على مائة اتفاقا وكذا المطلقة وطلقة ونصق اي
شهد احدهما بطلقة والاخر بطلقة ونصف تقبل اتفاقا على طلقة ان ادعي الاكثر
بكل الف عشرة وخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب كالالفين اذ ليس بينهما عطف
وفي البحر شهد احدهما على خمسة عشر والاخر على عشرة وخمسة والمردعي يدعي خمسة عشر
والاخر على عشرة وخمسة والمردعي يدعي خمسة عشر فيقبل ان تقبل ولو شهدا بالالف
او بغيره الف وقال احدهما اي احد الشاهدين قضى منها اي من الالف كذا في الجسامة
قبلت بشهادتهما على الالف لانفاقهما على وجوب الالف لا تقبل على الغضا لانه شهادة
مرد ما لم يشهد به اي ان لم يشهد معه اخر وعن اي يوسق انه يقضي جسمانية
لان شاهد الغضا مضمون شهادته ان لا دين الا جسمانية ويبيغي ان يجب لمن علمه
اي علم قضا بعضه ان لا يشهد بالالف كلها حتى يقر المردعي به اي بما اقتضى ان لا يكون
معينا على الظلم ولو شهدا بقتله اي بقتل شخص زيد ايعوم التي بمكة وشهد اخر
بقتله اي بقتل ذلك الشخص اياه اي زيد اياه اي في يوم التي بمكة وشهد اخر
بالاجماع لان احدهما كاذبة بيغيي ولا مجال للترجيح لان القتل من باب الفعل والفعل
لواحد لا يتكرر وكذا لو اختلفا في الزمان او الالة التي قتل بها ردتا ايضا فتبدي
ليكون المشهور به القتل لانه لو شهدوا على اقرار القاتل بذلك في وقتين او مكانين

تقبل

ان

تقبل كما في البحر فان قضى باحدهما اي باحد الشهادتين او لا بطلت الشهادة الاخيرة
بالاجماع لان الاول ترجحت على الاخرى باتصال القضاها فلا تنقضي بالتايسة
ولو شهدا بسرقة بقرعة واختلفا اي الشاهدان في لونها اي في لون البقرة اطلق اللون
فشم جميع الالوان وهو الصحيح اي قال احدهما احمر والاخر صفرا او قال احدهما سودا
والاخر بيضا قطع اي قبلت شهادتهما وقطعت يد السارق عند الامام لانها اختلفا
فيها ليس في صلب الشهادة ولو اوسكتا عن ذكر اللون تقبل شهادتهما مع ان
التوفيق ممكن بين اللونين لان السرقة تكون في اللبالي عاليا ويكون القتل فيها
من بعيد فيقتضي بعلمهما اللونان او يجتمعان بان يكون السواد من جانب فاحدهما
براه واللبا من جانب والاخر براه وفي الاصلاح ويرد عليه انه اجتناب في الجاب
الحود والاصل خلاف ذلك وما قيل في دفعه انه صيانة الحجة على التظليل وانما
يجب الحضور مرة ضعيف كما لا يخفى ولو قيل ثبت المال لمكان التوفيق وسبب الحود
لمكان الشهادة لكان اوفق للاصول اقرب الى العقول وان اختلفا في الزكورة
ولم توتق اي قال احدهما سرقة ذكره والاخر قال انني لا يقطع اتفاقا لعدم تطابق
الشاهدين في المعنى لا خلافا في جنس متباينين لا يقطع اتفاقا وعندهما وهو
قول الايمنة الثلاثة لا يقطع فيهما اي فيما اختلفا في لونها وفيما اختلفا في الزكورة والافو
لان البقرة البيضاء غير السوداء كما سرقتين مختلفتين ولم يتم علي واحدهما بالشها
دتهما كما لا خلافا في الزكورة والافو فقبل هذا الاختلاف فيما اذا ادعي سرقة بقرعة
فقط من غير تقييد بوصف فاذا ادعي سرقة بقرعة فقط من غير تقييد بوصف فاذا ادعي سرقة
بقرعة سودا او بيضا فاختلف الشاهدان ان لا تقبل اجماعا كما لا تقبل عند اختلافهما
في المروي والهروي في سرقة الثوب لان المودعي كذب احدهما وفي الغصب يعني لو
شهد بعض بقرعة واختلفا في لونها لا تقبل اتفاقا لان التمثل فيه بالتمثيل على
قرب منه فلا يشبه عليهما وفي التوفير وفي الغيب تقبل ولو شهدا واحدا لشراء
او الكتابة بالف متخلف بهما وشهد الاخر بالشر او الكتابة بالف ومائة ردت
شهادتهما لان المعنوي اثبات السبب وهو العقد فالبيع بالف غير البيع بالف
ومائة فاختلف المشهود به لا خلاف الممن تلم يتم التصاب علي واحدهما واخر
بين ان يكون المودعي هو البائع او المشتري وبين ان يدعي اقل المالين او التمام
سعيي وكذا لو اختلفا في مقدار بول الكتابة لا تقبل شهادتهما لما قرناه وكذا
العنف على مال والصالح على ثوب والرهن والخلع ان ادعي العبد في الصورة الاولى
والقاتل في الثانية والراهن في الثالثة والمرأة في الرابعة لانه لا يقصدون
اثبات المال بل اثبات العقد فلا تقبل وان ادعي الاخر اي المولي في العنف على مال ذولي
المقتول في الصالح عن خود المرتكف في الرهن والزواج في الخلع بان يدعي مولي العبد
اي اعتقك علي التومانية وقال العبد علي اودعي ولي القضا من صانعة علي
الف ومائة وقال القاتل علي الف وكذا الباقيات كان كودعي الدين فيما ذكر من الوجوه

تد
دة

من انما تقبل علي الاقل اذا ادعي القوامية بالاتفاق واذا ادعي العينية لا تقبل عنده خلافا
لها وان ادعي الاقل من المالكين فغير الوجه الثلاثة من التوثيق والتكليف والمكسوت
عنهم لانه ثبت المعقود العتق والطلاق باعتراض صاحب الحق فبقي الدعوي في الدين
وفي الرهن ان كان المدعي هو الرهن لا تقبل لعدم الدعوي لانه لو لم يكن له ان يسترد
الرهن قبل قضاء الدين كان دعوا غير معقودة فكانت كانت لم تكن وان كان هو المدين
كما في منزلة الدين بقضي باقل المالكين اجماعا وفي العارية والدر وكلام فليطالع والاجاز
كالبيع عند اول المدة يعني اذا كانت الدعوي في الاجارة في اول المدة قبل استيفاء
المعقود عليه واختلف الشاهدان لا تقبل كما لا تقبل عند الاختلاف في البيع للحاجة
الي اثبات العقد سواء ادعي المودع او المستاجر وسواء كانت الدعوي باقل المالكين
او اكثرهما وكالدين بعدها اي بعد المدة فثبت ما اتفق عليه الشاهدان وهو
الاقل اما اذا كان المدعي هو الاجرة فانه لا حاجة جليل الي اثبات العقد وما
اذا كان المستاجر فلان ذلك منه اعتراف بما لا الاجارة فيجب عليه ما اعترف
به من غير حاجة الي اتفاق الشاهدين او اختلافهما وهذا ان ادعي الاكثر دون
الاقل لا تقبل شهادة من شهد بالاكتر لان المدعي يكذب به وفي بعض الشروح فان
كان الدعوي من المستاجر فهو دعوي العقد بالاجماع وهو في معنى الاول لان الدعوي
اذا كانت في العقد بطلت الشهادة فيؤخذ المستاجر باعتراضه كما في العارية
وفي النكاح تقبل الشهادة بالاكتر اذا اختلف الشاهدان في قدر المهر بان شهد احدهما
بالنكاح بالاكتر والاخر بالقل وماية عند الامام استحسانا لان المال في النكاح تابع
ومن حكم التابع ان لا يغير الاصل وكذا ان تبطل بنفيه ولا يفسد بفساده وكذا
لا يختلف باختلافه اذا اتفق علي الاصل وهو للمالك والحل فيلزم القضاء بمتيقني
المهر ما لا منفردا وقضي باقل المالكين ولا فرق فيه بين دعوي الاقل والاكثر وهو
الصحيح وبينكون الدعوي من الزوج والزوج وهو الاصح لان المتطوع اليه هو
النكاح وهو لا يختلف باختلاف المهر لكونه غير معقود فله زوج الكراه شاهد
الاكثر عند دعوي الاقل لا يضر في ثبوت النكاح وقيل الاختلاف فيما اذا كانت
المرأة هي الموعبة فان كان المدعي هو الزوج لا تقبل اجماعا وقالا وهو قوله الآية
الثلاثة ردت الشهادة فيه اي في النكاح ايضا اي كما في البيع ولا تقضي بشيء من
المعقود من الجائدين اثبات السبب اذا النكاح بالغير النكاح بالقل وماية وذكرني
الامالي قول ابي يوسف مع قول الامام فالعمل بالاستحسان او لا وفي الشبهة وغيره ولو
اختلف الشاهدان في الزمان والمكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة
والوصية والرهن والدين والقرض والبراة والوكالة والقذف لا تقبل ولو
اختلفا في الخبايا والعتق والقتل والنكاح لا تقبل وفي البيع تفصيل فليراجع
ولا يد من الجور في شهادة المورث يعني اذا ادعي الوارث عينا في يد انسان انما مبررات
ايبعد شهد ان هذه كانت لابييه لا يقضي له حتى يبرأ من ادعائه بان يقول الشاهد

مات وتترك ميراثا للمدعي او حكما كما اشار بقوله او مات وهذا ملكه او في يده وقصر فيه
اما ان قال انه كان له بنيه لا تقبل شهادته لعدم الجرح حقيقة وحكما هو عند الطرفين خلافا
لابي يوسف فانه قال تقبل شهادته بلا جرح لان ملك المورث ملك الوارث لكون الورثة
خلافه ولهذا يرد بالعيب ويورد عليه به نصرة الشهادة بالملك للمورث شهادة به
للوارث ولها ملك الوارث فيجوز في الاعيان وان لم يجز في حق الديون ولهذا الجرح الاستبراء
علي الوارث في الجارية الموروثة ويجب للوارث القضي ما كان صدقة علي المورث الفقير
والنكاح يحتاج الي النقل لئلا يكون استصحاب الحال مقبلا لكن يكتفي بالشهادة علي
قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال حينئذ ضرورة وكذا الشهادة علي
قيام بده لان الايدي يحتو الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذا الظاهر من حال
المسلم في ذلك الوقت ان يستوي اسبابه وبينه ما كان من العودايع والعصوبة فاذا لم
يبين قال الظاهر من حاله ان ما في يده ملكه يجعل اليد عند الموت دليل الملك كما في الهبة والميراث
وقال صاحب المنج ولا بد من الجرح المذكر من بيان سبب الورثة واذا شهدوا انه اخوه
فلا بد من بيان ان اخوه له بنيه وامه او لاحدهما ولا بد من قول الشاهد لا وارث له غيره
ولو قال له لا وارث له بغير ذلك لا تقبل عنده خلافا لهما وذكر اسم الميت ليس شرط حتى
لو شهدوا انه جد ابي ابيه ووارثه ولم يسم الميت تقبل به وان سم الميت فان قال
الشاهد كان هذا الشيء لي المدعي اعارة من ذي اليد او ادعاه اياه قبلت الشهادة
بلا جرح لان يد المستعير والمودع والمستاجر يد الميت فصار كأنه شهد بان اياه مات
والمتزول في يده وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعي منذ كذا والحال انه لم يدره
عند الدعوي ردة شهادتهما وعنوانه يوسف انهما تقبل لان اليد مقصورة كالمالك
ولو شهدا انه كان ملكا تقبل وكذا هذا وصار كما لو شهدا بالخذ من المدعي رجعه
الظاهر وهو قول الطرفين ان الشهادة قامت بمجرد قول فان اليد مضمومة الي يد ملك
وضمان فلا يملك القضاء بالشك بخلاف الاصول فانه معلوم وحكمه معلوم وهو صحيح
الزوج بخلاف الملك لانه معلوم غير مختلف وعن هذا قال وان شهد انه كان ملكا قبلت
شهادتهما لما مر ولو اقر المدعي عليه انه كان في يد المدعي امر بالرفع اليه اي الي المدعي لان
الجها لفي المعربة لا تمتع صحة الاقرار وكذا ابو يوسف لو شهدا باقراره اي اقراره
المدعي عليه بذلك اي بانه لو كان في يد المدعي لان الاقرار معلوم تنفع الشهادة به
باب الشهادة علي الشهادة لا يخفى حسن فالحق شهادة
الفرع عن الاصول تقبل الشهادة علي الشهادة استحسانا في جميع الحقوق كالا اموال
والعرف علي الصحيح احياء له وصرفا عن انه واسمه كما في البحر وفي الاختيار هذا رواية
عن ابي يوسف وعن الامام انهما لم تقبل في قضاء القاصي وكذا في كافي الثانية في غير جود
وان وصليته تكرر مرتين او مران اي يجوز في درجات ثم يتم كما يجوز في درجة وكان
العتاس ان لا يجوز لان الشهادة عبادة بدينية والبيان لا يجري فيها وجه الاستحسان
لان الحاجة ملحة اليها اذا شاهد الاصل قد يعجز عن ادائها لبعض الغوارض فلو لم تكن لادبي

لا يوجب الي نداد الحقوق ولقد اجوزت وانه كثر اي وان بعدت لان فيها شبهة
من حيث البدلية او من حيث ان فيها زيادة احتمال وقد امكن الاحتراز عنه
بحسن الشهور فلا تقبل فيما يتدبر بالشبهات كالحدود والخصاص وعند الامة
الثلاثة تقبل فيما يسلط بها ايضا بشرط ان لا يكون له الشهادة نفع وحضور الاصل
اي اصل الشاهد عليه القضية لا ياربها باحد من المسباب الثلاثة موت اي موت
الاصل كما في الهداية وغيرها لكن في القهستان نقلا عن الهداية ان الاصل
اذا مات لا تقبل شهادته فرعه فلتستط حيا الاصل او مريض اي يكون مريضا
لا يستطيع به حضور مجلس القاضي وفيه اشعار بانها لا تقبل اذا كان الاصل
معدومة وهي التي لا تخالط الرجال ولو خرجت لعناء الحاجة او للحج كما في القنية
وكذا اذا احبس الاصل في سجن الوالي واما في سجن القاضي فغيره خلاف كما في
السراج فغيره ان ذكر الثلاثة ليس بحصر او سفر شرعي في ظاهر الرواية عليه
الفتوي لان جوازها عند الحاجة وانما عمن عن غير الاصل وهذه الاشياء لا تحقق
العجز بلامرئة فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل لمجلس الحكم امكنه البتة
في منزله لم تقبل وعند اكثر المشايخ وهو قول الامة الثلاثة تقبل وعليه الفتوي
كما في السراجية والمضمرات قالوا الاول احسن والثاني اوفق وعن محمد بن جعفر كيف
ما كان ولو كان الاصل في المعسر وشروط ان يشهد عن كل اصل اتمل لان شهادته واحد
على شهادة واحد ليس بحجة خلافا لما لاك ولا يشترط تقابل فرعي الشاهد بل يكفي
الفرعان للاصلين فتشهد رجلان على شهادة اصل واحد ثم تشهد هذا لشاهدان
على شهادته اصل اخر في جادته واحدة تقبل عندنا لقول علي رضي الله عنه لا يجوز
على شهادة رجل الا تشهادة رجلين ذكره مطلقا من غير تعيين بالتقابل ولم يغيره
خلافاه فحل محل الجماعة خلافا للشافعي بل بدعيه ان يكون شهود الفرع اربعة لان
كل فرعين قانما مقام اصل واحد فصا وكما اقبل وذكر في الكفران تشهد رجلان
على شهادة شاهد من اتهم وظاهره ان يكون ذلك بشرط فلا تقبل شهادة العبد على
الشهادة كما قاله المقدسي في الحاشية وليس كذلك بل هو سهو وواقع في الكفران انما في
لانه يجوز ان يشهد عليها رجل وامرأتان لتمام النصاب وكذا لا يشترط ان يكون
المشهدو على شهادته رجلا لان للمرأة ايضا ان تشهد على شهادتها رجلين او رجلا
وامرأتين ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كما في المتيقن
وبغيره وصحتها اي الشهادة على الشهادة ان يقول الشاهد الاصل اي اصل كل
من الفرعين عند التعميل مخاطبا للفرع اشهد عند الحاجة امر من ان يشهد ب
فلو اشهد رجلا وهما ارجلا يسمعه لم يجز له ان يشهد على شهادتي فلو لم يترك
لم يجز خلافا لابي يوسف فانه معلوم كما في المحيط اني اشهد بكذا اي بان فلان
ابن فلان اقر عني له بالغدرهم والجملة يدل من الخبر ورويد بقوله على شهادتي
لانه لو قال اشهد على بكذا لم تجز له الشهادة وقيد بعاني لانه لو قال يشهد بكذا لم تجز

له كما في التبيين قيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة
وان لم يشهد بها القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلافا بين الامام وابي يوسف
فيما اذا سمعاه في غير مجلس القضا وشارع عدم اشتراط قبوله الي سكون الفرع
عند تحمله بغيره لكن قال لا قبل بغيره ان لا يصير شاهدا كما في القنية ولا يقبل ان يشهد
الشاهد على شهادة من ليس بعدل عنده ويقول الشاهد الفرع عند ادائه اشهد
على صيغة المتكلم ان قلنا ان الشاهد في ماض من الافعال على شهادته بكذا او قال لي
اشهد امر من الثلاثي على شهادتي به اي بكذا الا لا يد من شهادته الفرع وذكر
الفرع شهادة الاصل وذكر التعميل ولها لفظ اطول من هذا بان يقول الاصل اشهد بكذا
وانا اشهد على شهادتي فاشهد على شهادتي ويقول الفرع عند القاضي وقت الاداء
اشهد ان فلانا قاتل فلان فلان على فلان كذا واشهد على شهادته وامر من
بان اشهد على شهادته انا اشهد على شهادته او اقرض منه بان يقول الاصل اشهد
على شهادتي بكذا او يقول الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا ذكره محمد بن السير
الكبير وهو محتار والفقهاء ابي جعفر وابي الليث والرخسي وهو اسهل والسير
لكن الحمص لصار الاوسط لما قالوا خبر الامور واساطها ويصح تفديل الفرع اصله وهذا
ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في البصر لانه الفرع ما قل عبارة الاصل الى مجلس القاضي
فيا للقل ليقضي حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح تفديله والمراد ان الفرع معروف
بالعدالة عند القاضي فعذله الاصول وان لم يعرفه فلا بد من تفديلهم وتفديل
اصولهم كما في الملح وفيه ايماء الي انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو خرس او فسق
او اعمى او اورد لم تقبل شهادته فرعه كما في الحاشية واليه انه لو غاب لمدة سنة ولم يعلم
بقاؤه عليه عدالة قبلت شهادته فرعه ان كان الاصل رجلا مشهورا كما في الخبره ويصح
تفديل احد الشاهدين الفرعين الذي هو عدل عند القاضي الفرع الذي لم تقام عداوته
لانه من اهل التولية وقيل لا تقبل لانه بعدل لا يصير مقبول الشهادة وهي منقوعة لنفسه
فيهم ولا يخفى انه معني عن السابق او شامل لتفديل الاصل فرعه اذا حضر وقدم ذلك كما
في القهستان فان سكت اي الفرع عنه اي عن تفديل الاصل جاز ونظر اي نظر القاضي في حاله
اي حال الاصل كالو حصر الاصل بنفسه ومياله عن عدالة الاصل غير الفرع تكون الاصل
مستعد او ان ثبت عدالة تقبل عن شهادته فرعه عند ابي يوسف وهو المختار لان ما راجع
على الفرع هو النقل لا التفديل اذا يخفى عليه عدالة وقال محمد بن شهادته لانه لا يشهد
الا بالعدالة واذا لم يعرف الفرع عدالة الاصل لا يجوز تفديله فرعه وشهادة الفرع على شهادته
وتفديل شهادته الفرع فيل الحكم بانكار الاصل الشهادة اي الاشهاد بان قالوا لم تشهد
على شهادتنا فما قرأوا وما اشهد الفرع لم تقبل لان التعميل لم يثبت المتعارض بين
الخبرين وتقرير الاصل على شهادته شرط له تحتها بخلاف ما لو اشهد على شهادته ثم
نهاه عنها لم يصح نهيه كما في التنوير فخير بالانكار لانه لو سئل فسكت لم يبطل الاشهاد
وقيدنا بقيل الحكم لانه لو انكر بعد الحكم لم يبطل كما قال يعقوب باشا في حاشيته ومراده من

د

بطلان شهادة الفروع عدم قبولها ولما الحكم الواقع قبل الامار فلا يبطل وان شهد علي
 شهادة اثنين علي ثلاثة بنت فلان الغلانية انها اقرب لفلان بكذا او قال اي الفرعان اخبرنا
 اي الاملان انها يعرفانها اي الغلانية وجا المدعي بامرأة منكورة لم يدري اي الفرعان
 انها اي هذه امرأة هي اي الغلانية ام لا قيل له اي قال القاضي للمدعي قد ثبت لك الحق
 علي ثلاثة بنت فلان الغلانية وهذا لانها مقلا كلام الاصول كما تجلوا وقولها لا نوري
 اي هذه ام لا وجب جرحا في الشهادة لانها لم يعرفها فقد عرفت ان الاصول لانها غير نامة
 لكنهما عامة اذ عدد من لا يحصل ولو اتا له هاتين شاهدين انها هي لان التقريفي بالنسبة
 قد تحقق بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة وهي منكورة فلا بد من اثبات
 انها هي وكذا في نقل الشهادة وهو كتاب القاضي الي القاضي لانه في معنى الشهادة ان
 ان القاضي كمال ديانته ووفور ولايته فير دبا لنقل وانما صورها في المرأة مع ان الحكم
 كذلك لعلبة عدم المعرفة في المرأة فان قال اي الشاهدان فيهما اي في الشهادة والنقل
 ثلاثة بنت فلان التميمية لا يجوز قولها لان مثل هذه النسبة غير نامة في التقريفي لكونها
 عامة مع كونها في امرأة حتي ينسبها الي اخوها وهي القليلة الخاصة يعني عدم ذكر
 الجود هو لان التقريفي لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة كالنسبة الي بني يتيم
 فقط لانهم قيايل كثير ون لا يجزى عنهم ويحصل بالنسبة للفخذ لانها خاصة والتقريفي
 يتم بذكر الجود او الفخذ او بنسبة خاصة ثم يبينها بقوله والنسبة الي المص والمجدة الكهيرة
 عامة الي النسبة الصغيرة خاصة وفي الجود والحاصل ان التقريفي بالاشارة الي الحاضر
 وفي الغائب الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسبة الي الاب لا تكفي عنده المطر فحين
 ولم يدر ذكر الجود خلافا للثاني فان لم ينسب الي الجود ونسبه الي الاب الاعلى كقيم او تجاري
 او الي الحرفة او الي القباية والجود لا يكفي عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة بكني
 وان نسبها الي زوجها بكني والمقصود الاعلام وتامه فيه فليطالع **باب**
 الرجوع عن الشهادة وجه المناصفة قبله وتاخير طاهر لان الرجوع عن الشهادة
 يقتضي سبقه وجودها وهو امر مشروط مرغوب فيه ديانته لان فيه خلاصا عن عقاب
 الكبيرة وتزجيم له بالباب تبعا للكثر مخالفا للهراية اذ ليس له ابواب متعردة وهو
 وان كان رعا للشهادة لكنه داخل تحتها لدخول التوافق في الطهارة قيل ركنه
 قول الشاهد رجوع عما شهد به او شق بزوجها منه بتهمة به او كونه في شهادة
 فلو اقرها لم يكن رجوعا بشرط ان يكون عند القاضي وعن هذا قال لا يصح الرجوع
 عنها اجمعين الشهادة المستوفضة سواء كان هذا القاضي الاول او غيره لان الشهادة
 تختص بجلس تقيض الرجوع بما يختص به الشهادة وهو مجلس القاضي فلو ادعي
 المشهود عليه رجوعهما الي رجوع الشاهدين عن غيره اي غير القاضي بل يجلان
 اي الشاهدان اذا اراد المشهود عليه التخليق ولا يقبل برهانه اي برهان
 المشهود عليه اي علي رجوعهما لانه ادعي رجوعا باطلا بخلاف ما لو ادعي المشهود
 عليه وقوعه اي وقوع الرجوع عن قاض اخر غير الذي كان مقضا بالحق وتضمينه

عطف

عطف

عطف علي قوله وقوعه اي تقيضه الوحي المال اياها اي الشاهدين وان قام بنية تقبل
 بيئته وكيفان ان اقر لان السبب صحيح كالموافق عند القاضي انه رجوع عن غير القاضي فانه
 صحيح وان اقر رجوع باطل لانه يجعل انشا للمال كما في المني وفي المحيط ولو ادعي رجوعهما
 عند القاضي ولم يدع القضا بالرجوع والصمان لا تسمع منه البيعة ولا يجلف عليه لان الرجوع
 لا يصح ولا يصير موجبا للصمان بل بافضال القضا بغير رجوع اي الشاهدان عن الشهادة
 قبل الحكم بها ليحكم القاضي بشهادتهما اذ لو قضا بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لعدم
 الاتفاق لكن يغير والشاهد والطلاقة شامل لما لو رجعا عن بعضها كما لو شهدا بواحد
 وبناهما او باقوان ولو شهدا ثم رجعا في البناء والولولم يحكم بالاصل لان الشاهد قد قسم
 وشهادته الفاسق ترد كما في جامع العتق لغيره وان رجعا بعده اي بعد الحكم لا ينقض القاضي
 حكمه لان الكلام الاول قد تكرر في القضا فلا يناقض الثاني وطلالته شامل لما اذا كان
 الشاهد وقت الرجوع مثلهما شهد في العدة او دونه او افضل منه كما في التز لمعتبر
 لكن في خزانة المعتبين يعرف الي المحيط ان كان الرجوع بعد القضا ينظر الي حال الرجوع
 فان كان حاله عند الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة في العدة مع رجوعه في حق
 نفسه وفي حق غيره حتي وجب عليه التقدير وينقض القضا ويرد المال علي المشهود
 عليه ولا يجيب الصمان علي الشاهد اذ رجوع بعد الحكم في هذا التقصيل عدم تضمينه
 مطلقا مع انه في نقله متناقض لانه قال اول الباب بال ضمان موافقا للمذهب انتهى
 لكن في الخلاصة مثلهما في الخزانة لكنه قال وهذا قول الامام الاول وهو قول
 استاذهم حماد ثم رجوع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه في حق غيره علي كل حال حتي
 لا ينقض القضا ولا يرد به علي المشهود عليه وهو قولهما انتهى فغاي هذا ما قاله صاحب
 الجرح انه غير صحيح عند اهل المذهب ليس يسوي بل الصواب ان يقول هو رجوع عنه
 تامل وجهما اي الشاهدان الرجوعان للمشهود عليه ما اتاه بهما اي بالشهادة
 الاقرارهما علي انفسهما بالصمان وقال الشافعي لا يضمنان لانه لا عيرة بالسبب بخير
 المباشرة قلنا نقول بحاجب الصمان علي المباشرة وهو القاضي لانه كالمجالي الي القضا
 وفي الجواب بصره القاضي من نقله وقد استنبطناه من الحديث لان الحكم ماض فاعتبر
 التنسيب وانما يضمنان اذا قبض المدعي مدعا بهما كان او عينيا لان الاتفاق بالقبض
 يتحقق ولو لم يمتثل بين اخذ العدي والزام الدين وقد تبع المص واللتز والهرامية
 في تقييده وهو مختار السرخسي وصاحب المجمع وخالف اصحاب القنوي في اختلافهم
 وقد صرح في الخلاصة والبرازية وغيرهما بان الصمان بعد القضا قبض المدعي المال
 او لا قالوا وعليه القوي وفي الخلاصة انه قول الامام الاخر وهو قولهما انتهى
 وظهر ان اقتراح العتق مرجوع عنه كانه في فرق شيخ الاسلام بين العتين
 والدين فقال ان كان المشهود به عينيا فله مشهود وعليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع وان لم
 يقبضها المدعي وان كان دينيا فليس له ذلك حتي يقبضه وفي الجرح تقصيل عدم اخصار تضمين
 الشاهد في رجوعه فلو ارجع فان رجع احدهما اي احدهما الشاهدين عن شهادته في دعوي حق

ت

بعد الفضا ضمن الرجوع نصفها اذ يشهدا دة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقا واحدا
 علي الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب علي الرجوع ضمان لم تنق الحجة فيه وهو
 النصف وعن هذا قال والعبرة في باب الفضا نكح بقى من الشهود وعند الاجتهاد
 الثلاثة العبرة لمن رجع الا في رواية عنهم لا من رجع هذا هو الاصل فان بقي اثنان
 يبقى كل الحق وان بقي واحد يبقى النصف كما مر انفا ولو افرغ عليه المسائل يقال
 فان شهد ثلاثة كحق ورجع واحد عن شهادته لا يضمن الرجوع شيئا لبقا وهو
 نصاب الشهادة فان رجع آخر بعد رجوع واحد من الثلاثة فعليه هذا القاضي
 قوله فان رجع يعقبيه ضمنا اي الرجوعان نصفان المقبوض لبقا نصف نصاب
 الشهادة وهو واحد من ثلاثة فيبقى نصف الحق فان قيل ينبغي ان يضمن
 الرجوع الثاني فقط لان الثلث اصيب اليه اوجب بان الثلث مضاعف الي
 المجموع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره لما في وهو بقا الشاهد من طارال
 ذلك لما في رجوع آخر ظهر اثره وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة منهما
 ضمن الرجعة ربعا بالاجماع لبقا ثلاثة ارباع الحق بقاء رجل وامرأة
 وان رجعتا اي المرأتان ضمن نصف لبقا نصف الحق بقاء الرجل وان شهد
 رجل وعشر نسوة فرجع ثمان منهن لا يضمن علي صبغة الجمع المورث الغائبة
 شيئا لبقا النصاب وهو رجل وامرأتان من العشر فان رجعت امرأة اخرى بعد
 رجوع الثمان من العشر دون الرجل ضمن صبغة جمع مورث غائبة نصف بالاجماع
 لبقا نصف الحق بقاء الرجل قيل ينبغي ان يقول وان رجعت في الجملي وكذا
 لا قوله ضمن التسع ينبغي ان يقول وضمنت فتقول يجوز في مثله لان الله
 تعالى قال في نكحة يوسف وقال نسوة في القاسير فليطالع وان
 رجع الكل اي الرجل والنساء فعلي الرجل سدس اي سوس الحق وعليهن اي
 علي النساء خمسة اسداس عند الامام لان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد فشر
 نسوة خمسة من الرجال كالشهود به ستة من الرجال ثم رجعوا فان الصمان عليهم
 يكون اسداسا فعلي الرجل عزم السوس هو خمسة اثنين من العشر وعليهن
 عزم خمسة اسداس وعندهما عليه اي علي الرجل نصف وعليهن اي علي النساء
 نصف لان العشر من النساء يمتن مقام رجل واحد فيكون نصف النصاب كما ان الرجل
 الواحد يكون نصف النصاب ولهذا لا تقبل شهادتهن الا باقتحام رجل فيكون الغرم
 علي المناصفة وفي التبيين نقلا عن المحيط لورجع الرجل وثمان نسوة منهن فعلي
 الرجل نصف الحق ولا شيء علي النسوة لانه وان كثر يمتن مقام رجل واحد وقد
 بقى من النساء من ثبتت شهادتهن نصف الحق فيجعل الرجوعان كانهن لم يشهدوا
 ثم قال وهذا شهيد بل يجب ان يكون النصف اخا ساعته وعندها ايضا فارة كسر
 الاسيحا في لورجع واحد وامرأة كان النصف بينهما اقلنا ولو كان كما قال لم يجب عليها
 شي انتهى لكن ذكر الاسيحا في عقيب هذه المسئلة اختلافا لانه قال لو شهد رجل

ضمن النسوة
 التسع ربعا لبقا
 ثلاثة ارباع الحق
 بقا رجل وامرأة
 كما مر وان رجعت
 النسوة العشر

وثلاث نسوة ففرضي به ثم رجع رجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة
 شيئا في قولهما وفي قياس قول الامام نصف المال اقلنا فعلي الرجل وثلاثة علي المرأة
 فعلي هذا ان صاحب الكافي اختار قولهما فلا سهو تدوير وان شهد رجلان وامرأة
 ورجعوا فالغرم علي الرجلين خاصة لان الواحدة ليست بشاهدة بل هي بعض الساهد
 فلا يضاف اليه الحكم ولا يضمن رجوع شهيد نكاح ح بمهر مسمى عليها اي علي المرأة
 او عليه اي علي الزوج الاصل المشهود به ان لم يكن مالا بان كان قضا صا او نكاحا او نحو
 لم يضمن السهود عنونا خلافا للشافعي وان كان مالا فان كان الاطلاق يعوض بغيره
 فلا ضمان علي الشاهد لان الاطلاق يعوض كالاطلاق وان كان يعوض ليعادله فيقدر العوض
 لضمان بل فيما وراءه وان كان الاطلاق بلا عوض اصلا وجب ضمان الكل اذ انقروا فاقول
 ادعي الرجل علي امرأة نكاحا وهي واحدة واقام علي ذلك بينة ففرضي بالنكاح ثم رجعا
 علي شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سوا كانه المسمى بقدر مهر مثله او اكثر او اقل لانهما
 وان اقلها البضع عليها يعوض لا يعده ولكن البضع لا يتقوم علي المتلف ولما يتقوم
 علي التملك ضرورة التملك فان ضمان الاطلاق بقدر التملك لا بما نكح بين البضع والمال
 واما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوما اظهرها والخطبة كما في الدور المعاراد
 علي مهر المثل يعني ان كان مهر مثله المسمى او اكثر لم يضمن شيئا لانهما اوجب
 المهر عليه يعوض بغيره او يزج عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وقد بينا ان الاطلاق يعوض بغيره لا يوجب الضمان وان كان مهر مثله ما
 اقل من المسمى ضمنا الزيادة للزوج لانها اقلها قدر الزيادة بلا عوض وكذا لو
 شهدا عليهما بقبض المهر او بغيره ثم رجعا بعد الفضا ضمنا لهما ولا يضمن بطلاق
 بعد الدخول لان المهر تاكل بالدخول فلا اطلاق ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف
 المهر ان كان مسمى او المتقنة ان لم يكن مسمى لانها اكد ضمانا علي شرف المسقوط الا ان
 انها لو طاعت بنت الزوج او ارتوت سقط اظهر وان الفرقة قبل الدخول في معنى المخرج
 فيوجب سقوط جميع المهر ثم يجب المهر ابتداء بطريق المتقنة وكان واجبا بشهادتهما
 كما في الهداية والتفصيل الاول للمنفذ مبنين والثاني للمناخريين وفي التبيين تفصيل
 فليراجع وفي التتوير ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخر ان انه طلقها واحدة قبل الدخول
 ثم رجعا فضمن نصف المهر علي شهود الثلاثة لا غير ولو كان ذلك بعد وطء او خلوة
 فلا ضمان علي واحد وفي البيع يضمن ما نقص عن قيمة المبيع وفي المني ولو شهدا علي
 البايع به بمثل القيمة او اكثر فلا ضمان لانه اطلاق يعوض وان شهدا باقل من قيمته
 ضمنا النقصان لانه يغير عوض ولو شهدا علي المشتري فلا ضمان ولو شهدا بشرايه بمثل
 القيمة او اقل فان كان بالكثر ضمنا ما زاد عليها كذا صرحوا فعلي هذا القول ولا في البيع
 الا ما نقص من قيمة المبيع ان ادعي المشتري ولا في البيع الاول لما زاد علي القيمة
 من الثمن ان ادعي البايع كما في الفرق كان اظهر واو في تدوير وفي التتوير ولو شهدا
 علي البايع بالبيع بالعين الي سنة وقيمتها الضمان شامتا الشهود بغيره حال او ان

من شهد

اخذ المشتري الي سنة و اياها اختار يرب الاخر وي العتق بيمينه القيمة يعني اذا
 اذا شهد عليه عتق عتق ثم رجعا فمنا قيمة العبد مطلقا اي سواء كان موسرا بين
 او معسر بين لانها مال لية العبد عليه من غير عتق ولا يجوز ان يقول الولا اليها بالمال
 لان العتق لا يحتمل العتق فلا يجوز بالضرورة اذا الولا لم اعترف اطلق العتق فان
 لم العتق فلا مال فلو شهدوا انه اعترف عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق عتق
 ثم رجعا ان شاء ضمنه الشاهد بين الالف ورجعا علي العبد بيمينه وولا العبد
 لا يولي كافي اليه وفي التنوير وفي التذبير ضمن ما يقتضيه وفي الكتابة بيمينه فمنا
 ولا يعترف حتي يودي ما عليه اليها وفي العتق من ان الولا للذين شهدوا عليه
 بالكتابة سهو والصواب للذي كانه كافي اليه وفي الاستيلاء بيمينه ان نقصان
 قيمة الامنة فان ما في المولي عتقت وضمنه الشاهد ان قيمتها للورثة وفي القصاص
 بيمينه الربة فقط يعني اذا شهدوا ان زيدا قتل بكم افاقتضوا يد ثم رجعا فمنا الربة
 عتق ولا القصاص لان القتل وجوب اختيار الولا لانه ليس بمقتضى له فتارة
 علي العقوبتين لم يكونا سببا بالقتل فلهذا راجحة السببية وفقت الشبهة وهي
 مانعة عن العود لاعت الربة لان المال ثبت مع الشبهة بخلاف المكرة لانه ما شتر
 فيه فيكون سببا بضاف اليه القتل فيقتض عن الشاهد يقتض ان لوجود القتل
 سببا للمكرة وبضمن الفرع اي بضمن شهود الفرع بالرجوع عن شهادتهم لان
 الشهادته في مجلس القضاء صورته عنهم وكان التلف مضافا اليهم لا اصل ان قال
 الاصل ما شهدوا اي الفرع علي شهادتهم اي لا يضمن شهود الاصل بعد الحكم بقولهم
 شهد الفرع علي شهادتنا بالاجماع لان الحكم لم يصف اليهم بل الي الفرع ولا يبطل
 القضاء بعد الحكم للتعارض بينه الخبر بين قصار الرجوع الشاهد ولو قال الاصل
 اسهوت اي الفرع وغلطت ضمنه عند محمد لان الفرع ونقلوا شهادته الاصل وكان
 لم اصل حضر مشرعه عند محل القاضي ثم لا يضمن عندهم لان الحكم لم يقع بشهادته الاصل
 بل بشهادة الفرع وقوله غلطت اتفاق اذ لو قال رجعت عنها فلا ضمان ايضا عندها
 وان رجع الاصل والفرع جميعا بعد الحكم ضمنه الفرع فقط عند الشيخين لان الاطلاق يحصل
 بعد القضاء والقضاء بشهادة الفرع فيضاف التلف اليه بعد رجوعه والضمن على التلف
 وعند محمد بضمن المشتبه وعليه اي الفرع يعني عن الاصل والفرع سواء اي ان للشهود
 عليه بين بضمن الفرع والاصل عنده لان القضاء وقع بشهادة الفرع من وجه وشهادته
 الاصل من وجه فيجوز بينهما والجهتان متساويتان ولا يجمع بينهما في القيمين وقول
 الفرع كذب فعل ماض اصلي او غلط ليس بشي يعني بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى
 من القضاء لا ينفذ بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما
 شهدوا علي غيرهم بالرجوع وان رجع المولى عن التولية ضمن اي ضمن المولى بالرجوع
 عن توكية الشاهد بعد ان رآه عند الامام لان قبول الشهادته عند القاضي بالتركية
 يكون علته معلنة معني فيضاف الحكم الي علة العلة خلافا لها فان عندها لاضمان

علي

علي المركبين لانهم اتوا علي الشهود فضا و الشهود الاحضان فالحلاف فيما اذا
 قالوا فمنا او علمنا ان الشهود عبيد مع ذلك فكيفنا اما اذا قال المولى اخطأت
 فيها فلا ضمان اجماعا كافي اليه وغيره فعليه هذا الوعيد مع علمه بكونهم عبيد كان اولى
 وقيل الحلاف فيما اجماعا لان العبد قد يكون عولا ولا يضمن شاهد الاحصان برجوعه
 لانه شرط محض فلا يضاف الحكم اليه ولو رجع شاهد اليه وشاهد الشريط ضمن شاهد
 اليه خاصة يعني اذا شهد انه علق عتق عبده بشروط وشهد اخر ان الشرط
 الذي علق به العتق وحده فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم بضمن شهود اليه يمينه
 العبد لانهم اتوا زال المانع والحكم بضاف الي العلة لا الي زوال المانع ولو رجع
 شاهد الشريط وحده اختلف المشايخ قال بعضهم بضمن شاهد الشرط والصحيح
 ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نصر عليه في الزيادات واليه مال شمس الابنة
 السرخسي والي الاول مال من الاسلام علي البردوي كافي في التبيين وغيره ومن
 علم انه شهد زورا بان اقر علي نفسه او شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته
 فحاجبا او شهد بروية الهلال مخفي فلا ثبوت يوما وليس بالسما علة ولا البر الهلال
 شهر فقط ولا يبرر وعند الامام وعليه الفتوى كافي السراجية وعندها يوجب
 ضرها ويحبس وفي الكافي اعلم ان شاهد الزور يبرر واجماعا افضل القضاء بشهادتها
 اولا لانه اقل كبرية افضل ضرها بحسب الاثرهم اختلفوا في كيفية تقريره
 فقال الامام تقريره تشهيره فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لان عمر
 رضي الله عنه ضرب شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه وله ان يشري القاضي
 في زمن عمر وعلي رضي الله عنهما يشهران بيمينته الي سوته او الي قومه لا قساقبا
 وبعد التشهير لا يجزي علي الصمامة رضي الله عنهم ولم ينكر عليه احد منهم فحل محل
 الاجماع وكان هذا من الامام احتياجا باجماع الصمامة لا تقليد الشيوخ ولانه
 لا يبري تقليد المشايخ وحديث عمر رضي الله عنه محمول علي السياسة بدلالة
 التبليغ الي الاربعين والتشهير كتاب الوكالة مناسبها للشهادة
 من حيث ان الانسان يحتاج الي معاشه الي التفاضل والشهادة منه ولو الوكالة
 وهي لغة بفتح الواو ولسرها اسم للتوكيل من وكل بكذا اذا فوض اليه الامر فيكون
 التوكيل بمعنى المفعول لانه موكول اليه الامر وقيل هي الحفظة ومنه التوكيل في اسمها
 استغالي فيكون معني الفاعل والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع وشريعا
 هي اي الوكالة اقله الغير مقام نفسه في التصرف والمراد بالتصرف ان يكون معلوما
 كافي الشرائع المعتبرات وقال وهو مشكل لانهم اتفقوا علي ان توكيل الصبي العاقل صحيح
 وقرق العقب البشير من العاقل لا يطلع عليه الا بعد الاستئصال بعلم القصة
 فلا وجه لاستثناؤه في صحة التوكيل انتهى لكن المراد من الصبي العاقل هو
 المميز مطلقا لا بمرتبة بل انه اذا لم يكن معلوما ثبت ادبها النضافة وهو الحفظ
 فيما اذا قال وكنتك بالي فلو قال في تصرف جابر معلوم كان اولى لان التصرف مطلقا يشمل

دنه

حده

دنه

الجائز والمعلوم وغيرهما كما في المنع لكن يمكن ان يجاب عنه بان اللام للعهد فلا حاجة الي
 رابعة تدبر بشرطها اي الوكالة كون الموكل اسم فاعل من يدك التصرف لان الوكيل
 يستغنى عن كونه التصرف من الموكل فلا بد للمفيد من ان يملكه ويقدره وقيل هو
 علي قولها وامام علي قوله فالشروط ان يكون التوكيل حاصل ما يملكه الوكيل فلو كان
 الموكل مالكا لذاته التصرف الذي يملكه الوكيل ليس بشرط اذ يجوز توكيل المسلم
 ذميا ببيع الخبز بغير عهده مع ان المسلم لا يملك هذا التصرف بنفسه انتهى لكن
 الشروط ان يكون الموكل مالكا للتصرف نظرا الي اصل التصرف وقادر عليه وان امتنع
 في بعض الاشياء عارض النهي فلا يلزم ما قيل تدبر بشرطها ايضا كون الوكيل محم
 بفعل العقد ويعرف البيع سالب للبيع وجالب للثمن والشرع عكسه ويعرف الثمن
 القاشش واليسير ويقصده اي يقصد الوكيل ثبوت العقد وحصول الزرع حتي
 لو تصرف في البيع بطريق الهزل فلا يقع عن الموكل كما في اكثر الكتب لكن ليس فيما نحن
 فيه لان الكلام في صحة الوكالة في صحة بيع الوكيل وعدمه وعدم وقوعه عن الموكل
 ولذا تركه في الكبير الا ان يقال ان قوله يقصده تأكيد لقوله بفعل والعطف على
 تفسيره انه بالقصد يعلم كمال العقل تدبر وفيه من علي ان المعنوية بصلح ان يكون
 وكيله لانه بفعله ويقصده وان لم يبرح المصلحة علي المعنوية والي ان علم الوكيل
 لم يثبت خلاف المحم فلو وكل ببيع عبده وطلقاته امراته ففعل الوكيل قبل العلم جائز
 خلافا له كما في الغنمستان في نقله عن المحيط ثم فرعه بقوله فيصح توكيل الحر الي بالغ ينبغي
 ان يقيد بالعقل ليجتز عن المجنون كما في التنوير فلا يصح توكيل مجنون وصبي بالعقل
 مطلقا وصبي بفعل بطلان وعنف وهبة وصوفه من التصرفات الصادرة وصح توكيله
 بما ينبغي بلا اذن له وليه بفعل العبد وانما ترد بين ضرر ونفع كبيع ولجارة ان
 ما دونها والاقوف علي اجازة وليه او المادون والماد بالما دون المصبي العاقل الذي
 اذن له الولي والعبد الذي اذن له المولي اي يصح توكيل كل منهما حرا مفعول توكيل
 بالغا او ما دونها لان الموكل مالكا للتصرف والتوكيل اهله او توكيلها صبيها عاقل
 او عيب المجنون قيد للمصبي والعبد لان المصبي اهل للعبارة حتي ينقذ نفسه
 باذن المولي فكذا العبد حتي يصح طلاقه واقراره في الحدود والعقاص ولكن لا يرجع
 حقن العقد اليهما بل الي موكليهما اذ لا يصح منهما التزام العقد فالصبي لغرض الاهلية
 والعبد لحق المولي بخلاف المادونين بحيث تلزمهما العهدة استحسانا وفي التمهني
 وعن ابي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحاله اليابغ ثم علم انه صبي مجنون او عيب مجنون
 له خيار الفسخ وان كانا مادونين لزمهما الثمن ورجعيه عاين الامر استحسانا
 بكم ما موصوفه اول من الموصولة والطرف متعلق بالتوكيل اي يصح التوكيل لكل
 عقد بعقده هو اي الموكل بنفسه اي مستند بنفسه او بولاية نفسه غير الغير
 كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيرها لان الانسان قد يبيع عن المباشرة بنفسه
 فيحتاج الي توكيل غيره فلا بد من جواز دفع الحاجة وفي الغنمستان في ولا يشك توكيل

عليه

المسلم

المسلم والذي ذميا او مسلما ببيع الخبز او شيئاها وبالتوكيل ببيع المسلم والاستقراض
 كما نحن قان الكفالة كاحية للاوليين والثالث مستثنى بقية الا في الرابع يختلف فيه
 انتهى ويمكن دفعه بوجه اخر كما بين اتفاقا وصح التوكيل بايقاع حق وباستيفاءه كان
 الموكل قد لا يفتدي الي طريق الايقاع والاستيفاء محتاج الي التوكيل بالصحة وروا المراد
 بالايقاع مع ما عليه والاستيفاء الفرض الذي هو كقوف او كسرة وقصاصه اي يصح
 التوكيل باستيفاءهما مع عينية الموكل عن المجلس كما اذا قال الموكل وجبا علي فلان
 حرا او مفضل من النفس او الطرف فوكلتك ان تطليه منه تقبل فان استيفاءهما
 بدون حضور الموكل باطل لسقوطها بالشبهة وعند حضوره يجوز اجماعا وانما قلنا لا
 يصح التوكيل باستيفاءهما لانه صح التوكيل بايقاعهما وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل
 باثباتهما وقوله محمد مطلق والظاهر انه مع الامام في نفسه التوكيل وكذا الخلاف في التوكيل
 بالحوار من جانيبه له الحد والقصاص وفي شرح الطحاوي يصح التوكيل باستيفاء التصرف
 وعند الامة الثلاثة يصح في العقود وان غاب الموكل الا في رواية عن احمد وقوله من
 الشاغي ويصح التوكيل بالخصومة في كل حق لان كلاهما لا يفتدي الي وجوده
 الخصومات فيحتاج الي التوكيل بالصحة بشرط رضي الخصم فلو رضي قبل سماع الحاكم
 الدعوي ثم رجع جاز رجوعه وان بعده لا وفي العناية اختلف الفقهاء في جواز التوكيل
 بالخصومة بدون رضي الخصم قاله الامام لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضي الخصم سواء
 كان الموكل هو المروي او المروي عليه وقال لا يجوز بغير رضي الخصم وهو قول الشافعي لكن
 في الرواية والظاهرية وغيرهما لا خلاف في الجواز بل انما الخلاف في اللزوم وهذا
 الصحيح وعند هذا اقاله للزم منها مقتد الامام لا يلزم التوكيل بداري الخصم فترت
 الوكالة ببرد الخصم الا ان يكون الموكل مريضا لا يمكنه مع وجود المهر من حضور مجلس
 الحاكم وكذا المجلس الدعوي او غايبا مسافة سفر اي مدة ثلاثة ايام فصاعدا او مريضا
 للسفر يعني اذا قال اي ان اردنا السفر يلزم منه التوكيل بداري الخصم طالبا كان الموكل
 او مطلوبا فلا بد من توكيل الخصم لانه لو لم يلزم يلحقه الحرج بالانقطاع عن مصالحه لكن لا
 يصدق بغير قوله بل ينظر القاضي في حاله وعدة سفره او مريضا او غايبا او يكون
 الموكل امرأة مخدرة غير محادة الخروج الي مجلس الحاكم سواء كانت بكر او ثيبا وعليه
 الفتوي كما في الحقايق لانها لو حضرت لا يمكنها ان تنطق بحقها لجهلها فلم يوكليها ولو
 اختلفا في كونها مخدرة ان كانت المرأة من بنات الاشراف فالقول لها بكر او ثيبا
 لانه الظاهر من حالها وان كانت مملوكا لا وسلا فالقول لها لو كانت بكر او ثيبا
 الا ساعدا فلا سواء كانت بكر او ثيبا لان الظاهر غير شأهولها كما في المنع ومن الاعذار
 الحيض اذا كان الحكم في المسجد والجسد اذا كان من غير القاضي ثم نقوا اليه كما في المتيين
 وفي المنع وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير واما اذا رضي به فلا يكون عذرا واما
 حبس الطالب فهو عذر مطلقا والنفاذ كالحبس انتهى وفيه كلام فانه يجوز للقاضي ان
 يخرج للمسجد ويسمى الخصومة او يرسل نائبا ليرفع الخصومة كما قررناه في كتاب القضا

فلا وجه لعدده من الاعذار ويجوز منه ايضا ان بعد الجناية والكفر من الاعذار مع
انهم لم يذكروها منها تامل وعندها وهو قول الائمة الثلاثة لا يشترط رضي الخصم
فيلزم بطلان رضاه مطلقا لان التوكيل نص في حاله فلا يتوقف على رضا وغيره
كما للتوكيل بقضاء الديون وله ان التوكيل قد يكون استرحاضا ورضا وادراكا
فيلزم منه حصة فلا يجوز بغير رضاه كالحالة بالدين بخلاف الوكيل بالقبض فانه
لا يتوقف والمختار للختوي ان القاضي ان علم من الوكيل قصد الاضرار بخصمه
يعمل بقوله الامام وان علم من خصم الموكل النية في الاضرار من قبول التوكيل
يعمل بقوله الامام وان علم من خصم الموكل النية في الاضرار من قبول التوكيل يعمل
بقول صاحبه وهو اختيار شمس الائمة السرخسي كما في الدرر وغيره وحقوق
عقد بصفه الوكيل الى نفسه كبيع فانه يقول بعث هذا الشيء منك ولا يقول
بعثته منك من قبلك لان وكذا غيره واجارة واستيجار وصالح عن اقرار دون انكار
كما سياتي تتعلق به اي بالوكيل دون الموكل بلافق بين كون موكله حاضرا او غائبا
لانه اصل في العقد انه يقوم بكلامه وكايب عن الموكل في حق الحكم فراعينا جهة
اصالة في تتعلق الحقوق حتى لو شرط عدم حقوق العقد بالتوكيل فهو مخلوقا
للمشافي فانه قال تتعلق بالموكل لان الحقوق تابعة لحكم التصرف وهو الملك يتعلق
بالموكل فكذلك انما اعتبره بالرسول والوكيل بالنكاح ان لم يكن الوكيل صيا او عمدا
محمورا اشارة الى ان العبد الماذون والصبي الماذون يتعلق بهما الحقوق وتلزمهما
العهدة مطلقا وليست كذلك بل منه تفصيل كما في شرح المجمع نقلنا عن الزخيرة الماذون
له ان كان وكيله بالبيع فله من الحقوق سوا بابه حالا او موقلا وان كان وكيله بالشر
فان كان بمن حال لزم منه ايضا انه يملك ما شره حكما ولهذا يجسه بالتمن ليسنوقبه
من الموكل وان كان بمن موكل فله من الحقوق لانه لم يملك ما شره حقيقة ولا حكما
ولو لم يمتنع العهدة لكان مستلزما لا في ذمته مستوجبا مثله على موكله وهو
في معنى الكفالة فانه لا يصح منه ان يترجم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلم الوكيل
المبيع الى المشتري في الوكالة بالبيع وببسمه اي يقبض للمبيع عن البايع في الوكالة
بالشر ويقبض الثمن اي من مبيعه في البيع وببالب بفتح اللام به اي بالتمن في الوكالة
بالشر فلا يشترط ويرجع على صيغة المبني للمفعول به اي بالتمن عند الاستحقاق
اي استحقاق ما باع وبجاء على صيغة المبني للمفعول في عيب مشرويه ويرد اي الى
بايعه به اي بالعيب فانه ذلك كله من حقوق العقد فيتعلق بالوكيل ان لم يسلمه
الى موكله وبعد تسليمه لا يرد له باذنه اي باذن الموكل وبجاء على صيغة المبني
للمفعول في عيب مبيعه وبجاء في شفعة اي في شفعة ما باع ان كان المبيع في يده
بخلاف ما اذا سلم المبيع الى المشتري فان الوكيل لا يجازي في الشفعة وكذا شفعة غيره
يعني بجاء الوكيل في شفعة ما اشترى بالوكالة ما دام في يده والملك يثبت للموكل ابتداء
اذا اشترى الوكيل لان الموكل يخلف عن الوكيل في حق الملك كما ان الرق يذهب ويصطاد اذا

الموكل

الموكل يخلف عنه العبد من قبوت الملك اليه ابتداء وهو الصحيح كما في العدة وقيل ببيت
الملك لا وكيل فيتعلق الى الموكل بلامه ثم فرعه بقوله فلا يعتق قريب وكيل شره
ولا يعتد نكاح منكوحه شره لان الملك يلزم الموكل فعليه العقوبة لا يملك الوكيل
قريبه ومنكوخته لعدم تقرر ملكه لان العتق وفساد النكاح يقتضيان تقرر الملك
كما في اكثر المتأخرين لكن لم يظهر في هذا التفرع اثر الخلافة لان القريب لا يعتق لا تعاق
قالوا ان تفرع عليه ما ظهر فيه اثر الخلافة تدرج وحقوق عقد بصفه الوكيل الى موكله
مراده انه لا يستغني عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح والمراد من
قريبه السابق انه يصح اضافته الى نفسه ويستغني عن اضافته الى الموكل لانه شرط
ولهذا الواصف الوكيل بالشرار الى موكله صح بالاجماع فلتعاق الاضافة واحدا والمراد
مختلف كما في الاصلاح تتعلق بالموكل لنكاح وخلع لان الوكيل بينهما سفيرا اي طاعة
حكاية غيره فلا يلزم عليه شيء حتى لو اضاف النكاح الى نفسه فان قال تزوجتها بغير
للكيل وصلى عن انكار لانه قد ايمى للموكل فلا بد من الاضافة اليه كما في الاصلاح
هذا الصلح لا يصح اضافته الى الوكيل بل لا بد من اضافته الى الموكل بخلاف الصلح عن اقرار
فانه يصح اضافته اليه من انما وقد عرفت اختلاف المراد من الاضافة في الموضوعين
فاقترب الصلحان في الاضافة انتهى فعليه هذا القول لصدر الشريعة واما الصلح فلا عرق
منه بين ان يكون عن اقرار او انكار في الاضافة محل نظر كما في حاشيته لعقوب باشا
والدرر تتبع او صلح عن دم عمد لانه استغنا محض والوكيل اجنبي سفير ولنا بفتح
وعتق عليه مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقرار ولم يذكر الاستغنا
لما مر انه لا يصح التوكيل به وعليه القنوي وشركة ومضاربة فان الوكيل بصفه هذه
العقود الى موكله في عرف اهل المعاملة فتتعلق حقوق العفو ومنها الى الموكل دون
الوكيل ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا يبايع بفتح اللام وكيل الزوج بالمهر من قبل
الزوجة ولا يبايع قبل الزوج وكيل المرأة بتسليمها اي تسليم المرأة الى الزوج ان
يلزم سقوط ما يكتسبها بقصد النكاح والساقط يتلاشي مع انهما خلقت محلا للنكاح
فلا تخلو عن المالكية لنفسها ولا يبايع وكيل الخلع ببدل الخلع لما مر انه سفير فيه
وللمشتري منع الثمن عن الموكل يعني اذا وكل رجلا ببيع شيء فباعه ثم ان الموكل طلب
من المشتري الثمن له منعه لان الموكل اجنبي عن العقد والوكيل اصل في الحقوق ولذا
له ان يوكل الاخر بكنهه الحقوق وان لم يكن له حق التوكيل والمراد من الموكل موكل وكيل
مبيع ليس عبدا ولا صبييا محجورا بل امر في الحجر ولو كان الموكل دفع الثمن الى الوكيل
فاستلمه وهو معسر كان للبايع حيس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم يقدر
الموكل الثمن الى البايع باع القاضي الجارية بالتمن اذا رضيا والا فلا فان دفعه اي ان
دفع المشتري الثمن اليه اي الى الموكل صح دفعه ولو مع نفي الوكيل لانه ملكه لا في الصلح
الا اذا كان الموكل حاضرا عند عقد الصلح فالعقد ينصرف اليه بحضوره ولا يبايعه الوكيل ثانيا
لان نفس الثمن المعقوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا حاجة في الاخذ منهم دفعه اليه

ض

وما نأقوله الى المشتري الي هنا في هذا الموضع ان يكون من قريبات القيم
 الاول توطئة لما بعده وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة به اي
 بتمت المبيع الذي يباعه الوكيل للموكل بحجر العقد لوصول الحق اليه بطريق
 التقاصر وهذه حيلة للوصول الي دين لا يوصل اليه وكذا تقع المقاصة به ان
 كان له اي للمشتري على الوكيل دين عند الطرفين لكونه يملك المبراة عندهما
 خلافا لاي يوسق لان عنده لا يجوز المبراة وتقع المقاصة ولكن بضمه للوكيل
 للموكل في فصل المقاصة عندهما كما يضمنه في فصل المبراة وان كان دينه اي دين
 المشتري عليهما اي علي الموكل والوكيل فالمقاصة بين الموكل دون الوكيل لان المبيع
 ملك الموكل لا غير بار **الوكالة بالبيع والشراء** او دها باب
 علي حدة للثقة الاحتياج اليهما وقدم البيع في الترجمة وقدم الشراء لانه يبين عن
 اثبات الملك والبيع يبين عن ازالته والى ازالة بعد الثبت لا يصح التوكيل بشراء
 شي يشمل اجناسا كالرقيق والثوب والراية للجهالة الفاحشة فان الراية اسم
 لما يرب علي وجه الارض لغة وعرفا للخيول والبغل والمارق قد يقع اجناسا وكذا الثوب
 لانه يتناول الملبوس من الطلس الي الكسا ولذا لا يقي تسميته مبرا وكذا الرقيق
 لانه شامل للذكور والانثى المختلفين في بني ادم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء
 له كما في النهاية او بشر شي يشمل ما هو كالجناس كالوار وان وصلية بين الثمن
 لانه يتعدر لامتثال امر الموكل لان بذلك الثمن يوجد من كل جنس ولا يبرر مراد
 الامر لتفاحش الجهالة والمراد هنا بالجنس ما يشمل اصنافا وبالنوع الصنف كما
 اصطلاح عليه اهل المنطق فان سمي نوع الثوب كالعربي مثلا جاز وكذا ان سمي نوع
 الراية كالفرس والبغل جاز سوا سمي ثمن او بالاجماع او بين ثمن الوار والمحلة
 يعني ان وكل بشراء دار بين ثمنها ومحلها جاز فتوافر في هذا المحل وقد
 جعل صاحب الكفر الوار كالعيد موافقا لقاضي خان لكن بشرط مع بيان الثمن ببيان
 المحلة وجعلها صاحب العراية كالثوب فقال وكذا الوار يشمل ما هو في معنى
 الجناس لانها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الاعراض والجيران والمرافق والمحال
 والبلدان فتعدر لامتثال وان سمي ثمن الوار ووصف جنس الوار والثوب جاز
 معناه نوعه انتهى وفي الاصلاح والاراء مختلفة بالجنس من وجه لانها مختلفة للغة
 والمرافق وكثيرتها فان بين الثمن الحق بجهالة النوع وان لم يبين الحق بجهالة الجنس
 والمتاخر ونقلاوي ديارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لانها تختلف باختلافها قال
 في البحر وفي المعراج ان ما في العراية مخالفا لرواية الميسوقا قال والمتاخر ونقلاوي
 نقلاوي ديارنا لا يجوز لبيان المحال انتهى وبه يحصل التوفيق فيجعل ما في العراية
 علي ما اذا كانت تختلف في تلك الوار اختلافا فاحشا وكلام غيره علي ما اذا كانت
 لا تتفاضل انتهى والمصنف اختار قول المتأخرين في الوار ولهذا اعطى بالوار فقال
 او بين ثمن الوار والمحلة والحاصل ان جهالة الوار جهالة الجنس عند المتأخرين

وجهالة النوع عند المتقدمين فليجعل عبارة كل من الكفر والهداية علي كل من المرفهين
 تتبع او بين جنس الرقيق كالعيد ونوعه كالتركي يعني اذا وكل بشرا عبد تركي مثلا
 يصح لان العبد معلوم الجنس من وجهه لكن من حيث منفعة كانه اجناسا مختلفة
 فان بين نوعه كالتركي يصح التوكيل او بين ثمن ثمين نوعا اي نوع العبد بالقلعة
 والكثرة يصح لان ذكر الثمن ذكر النوع في تعليل هذه الجهالة وان لم يبين شيئا منها
 لم يصح التوكيل ويلحق بجهالة الجنس لا منشاء الاضطلاع لكن الاحسن ترك الصفة
 وهو قوله يعني نوعا لان النوع صار معلوما بحجر تقدير الثمن كما في الهداية وفيه
 اشارة الي انه لو كان معلوم الجنس من وجهه كالشاة والبق يصح وان لم يذكر الثمن
 والى ان جهالة وصفه غير مانعة كما في القهستاني والاطلاق شامل لما اذا كان ذلك الثمن
 نوعا او وجهه او نوع ما في الجوهر حيث قال وهذا اذا لم يوجد لهذا الثمن من كل
 النوع اما اذا وجد فلا يجوز عند بعض المشايخ كما في المعنى او نعم فقال انبع لي اي اشترى
 ما رايت وفي العرايد وفي عطف قوله او نعم صوابه لانه لا يناسب كونه معطوفا علي
 قوله او بين جنس الرقيق ولا كونه معطوفا علي قوله فان سمي نوع الثوب جاز
 وفصله كما قاله لوبيده بطريق الاستئناس بان يقول الم ان يعبر لكان اسلم واظهر
 ويدل علي ما ذكرنا قول صاحب العراية ومن وكل رجلا بشرا شي فلا بد من تسمية
 جنسه وصفته او جنسه وبلغ ثمنه لبصير العفل الموكل به معلوما فيمكنه
 الاتيان بالان بولكه وكالته عامة فيقول انبع لي ما رايت لانه موصوف الامر الي رايه
 فاني شئني بشريه يكون ممثلا انتهى لكن يمكن ان يكون معطوفا علي ما يفهم من السابق وهو
 قوله فان سمي الي هنا اي ان خصص جاز عند البيان او عم جاز وان لم يبين او ان يكون
 او يعني الكفر لانه لم يترك او تعطيني اي الم ان تعطيني حق ولو وكله بشرا الطعام
 فهو يقع علي البرود قبقة يعني دفع الي اخر درهم وقال اشترى طعاما بشريه
 البرود قبقة والقياس ان يشترى كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في البيه علي الاكل
 اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستئناس ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء حمل علي ما
 ذكر عرفا واطرف للاكل فيبقى علي الوضع وفي العناية هذا في عرف اهل الكوفة فان
 سوق الحنطة والرفيق عندهم سمي سوق الطعام اما في عرفهم فيبقى في كل مطعم
 وبه قالت اللجنة الثلاثة وقال بعض المشايخ الطعام في عرفنا يفرق الي ما يمكن الكله يعني
 المقادير للاكل كاللحم المطبوخ والمشوي اي ما يمكن الكله من غير اداء دون الحنطة والخبز
 وقال الصور الشهيد وعليه الفتوى كما في الوخيرة وانما قلنا دفع الي اخر لانه له امر بلا
 دفع له لا يصح التوكيل كما في القهستاني والملف فشم ما اذا كثرت الدراهم او قلت وقيل
 يقع علي البرج كسبر الدراهم ويقع علي الخبز قليلها ويقع علي الرفيق في وسطها فيقل
 القليل مثل درهم الي ثلاثة والمتوسط مثل اربعة الي خمسة او سبعة فالسبعة علي هذا
 لم يكن من الكسبر كما في القهستاني وفي متحد العولمة اي طعام العرس والمتخذ بالفتية اسم وان
 يقع علي الخبز بكل حال سواء كثرت الدراهم او توسطت او قلت لان موارد الامر في الكسب العرف

وصح التوكيل بشرطين اي متى بعينه لم يبيح له اي الموكل علي الوكيل يعني لو قال رب الرب
 للمدبرين اشترى هذا العبد مثلاً بالالف الذي لي عليك فاشتره يكون ملكاً للمدبرين
 لو كان في يد الوكيل بملك علي ملك الامر علي الوكيل لا ياتي بغيره المبيع بغيره البايع بملك
 بقبضه بيده من المدبرين او لا لاجله بقبضه لنفسه فلا يوجد تملكه الرب من غير من
 عليه الرب وكذا الامر شخص يدونه بالصدق بما عليه صح كما لو امر الاجر المستاجر
 بمرقة ما استاجر به مما عليه من الاجرة وفي غير العينة اي لو قال رب الرب للمدبرين اشترى
 بالالف عليك عبيداً غير معينين فالوكيل بالملك حتي ان اشترى به ملكاً في يد الوكيل فملكه
 اي علي الوكيل لان الشراء نفذ عليه لا علي الموكل وان قبضه الموكل فهو له اي للموكل هذا
 عند الامام وقال الاصول لم الموكل ايضاً اي كما هو لازم له في المعين سواء قبضه الموكل
 او لا وهكذا اي المبيع عليه اي علي الموكل اذا قبضه الوكيل لان الدراهم والدرنا نبر
 لا يتبعان في المعاوضات ديناً كانت او عيناً او ثوباً لانه لو تبايعا عيناً بدين شمر
 فضاوفاً لا دين لا يبطل العقد فصار الاطلاق والقييد فيه سواء يصح التوكيل بغير
 الامر لا يدرك الوكيل كبره وله انما يتبع في الوكيل لا في ثوبه انه لو قيد الوكالة بقبض العينة
 منها او الرب منها ثم استعمل العينة او اسقط الرب عن المدبرين بالابراء مثلاً تبطل
 الوكالة لا لعدم المحل لتصرف الوكيل ولم يلزم عليه اعطاء مثل الرب لان الاستعمال هو
 والاستقاط في حكم المخذول والاستيفاء هو المظهر في الاستعمال كظاهر ولذا اوجب
 صاحب المداينة بالاستعمال وما في تغيب صاحب النهاية بان بطلان الوكالة مخصوص
 بالاستعمال دون الهلاك مخالف لما في شروح الجامع الصغير في هذه المواضع حيث قالوا
 لو هلك الدراهم المسلمة الي الوكيل بالشرا بطلت الوكالة وتماه في العناية فليطالع
 واذا انقضت كافت هذا التملك الرب من غير من عليه الرب من غير ان يملك بقبضه وذلك
 لا يجوز لانه تملك الوصف وهو الوجوب في الذمة والوصف عرض لا يقبل التملك
 وعلي هذا الخلاف اذا امره اي الموكل الوكيل ان يسلم ما عليه او يصرفه يعني لو قال
 اسلم مالي عليك الي فلان في كذا صح اتفاقاً ولو قال الي من شئت ففلي الخلف وكذا
 اذا امره ان يصرف ما عليه والحاصل انه ان عين المسلم اليه ومن ينفذ عقد الرب
 صح بالاتفاق وفي العناية وانما خصهما بالذكر لرفع ما عسى ينوهم ان التوكيل بهما الاجر
 لا شرائه العنق في المجلس انتهى لكن فيه فامل ولو وكل عبداً بشرا بغير نفسه اي نفسه
 العبد المأمور له اي للموكل من سيده بان قال فلان لغيره اشترى لنفسك من سيدي بالالف
 مثلاً فان قال العبد المأمور لسيده يعني فلان بالالف فباع السيد هو اي العبد له اي
 للموكل من سيده لان العبد يصاحبه ان يشترى نفسه لنفسه ويصاحبه وليه عن غيره
 في شرائه نفسه لكونه اجنبياً عن نفسه في حكم المالية فاذا اضاف العقد الي الامر صالح
 شراؤه لا مثلاً فينبغي للامر وان لم يقل العبد فلان عتق العبد لان المطلق يحصل
 الوجهين احدهما هو الامتثال للامر والاخر هو التصرف لنفسه فلا يقع امتثالاً بالشك
 فيقول التصرف واقفاً لنفسه ثم اذا كان الشراء للامر فلا يرد من قبله العبد بعد قول الموكل

بعثه وان وقع للعبد بملك يقول الموكل بعث بصرفه يعني نفسي لان الواحد يتولي
 طرفي العقد من العتق في البيع والتمن علي العبد منها لعل علي الامر وان وكل العبد
 غيره ليشترى من سيده فان قال الوكيل للسيد اشترى بيده اي ذلك العبد لنفسه فباع
 السيد علي هذا الحكم عتق العبد علي السيد ولا يراه اي ولا العبد له اي السيد ان
 بيع نفس العبد منه اعتاق ونفرا العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل والمأمور صغير
 عنه اذ لا ترجع اليه الحقوق فصار كما انه اشترى بغيره وبغيره والوكيل للموكل وان لم يقل من
 لنفسه عند اشترائه فهو اي العبد للوكيل لكون قوله مطلقاً فيقع التصرف لنفسه وعليه
 اي عليه المشتري منه اي ثمن العبد لكونه عاقداً وما اعطاه العبد للوكيل لجل الثمن
 للموكل لانه كسب عبده واذا قال الوكيل لمن وكله بشرا عبداً اشترى بيده لغيره اتمات
 اي العبد عندي وقال الموكل لا بل اشترى بيده لنفسك قال لقوله للموكل ان لم يكن اي ان لم يوجد
 دفع الثمن الي الوكيل لانه يدعي الثمن علي الموكل وهو يتكبره قال القول للموكل والاي وان وجد
 دفع الثمن للموكل اي قال القول للموكل لانه امين قال القول للامني مع اليدين وقد اجماع المصنف
 في هذه المسئلة فلا يرد من القبول قال صاحب المنج وغيره ان العبد ان كان معينا وهو حي
 قال القول للمأمور لانه اشتراه لموكله لا لنفسه اجماعاً سواء كان الثمن منقوداً او لا لانه اخبر
 عن امره بملك استينافه والخبر به في التحقق واليقين يستغني عن الاشارة فيصدق وان كان
 ميتاً والحال ان الثمن منقود فذلك الحكم لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعي الخروج عن
 عمدة الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له وان لم يكن الثمن منقوداً قال القول
 للموكل لانه اخبر بما لا يملك استينافه لان الميت ليس بمحل للاشياء والعقد به وعرضه
 الرجوع بالثمن والامر متكرر فالقول له وان كان غير معين وهو حي يقال للمأمور اشترى
 لك قال الامر بل اشترى بيده لنفسك قال القول للمأمور ان كان الثمن منقوداً لانه اخبر
 بما يملك استينافه وان لم يكن الثمن منقوداً قال القول للامر عند الامام وعند جما القول
 للمأمور لانه اخبر بما يملك استينافه وفيه كما في العين وله ان موضع ثمنه بان اشتراه
 لنفسه فاذا ادعي الصفقة خاسرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقوداً
 لانه امين فيقبل قوله كما في المنج وغيره قوله هذا عبارة المصنف قاصرة فالاولي ان
 بفصل تدبير الوكيل بالشرا طلب الثمن من الموكل اذا اشترى بغيره المبيع وان
 وصلياً لم يرد قوله اي الثمن الي البايع اذ يجزى بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية
 ولعمري لو اختلفا في الثمن من موكله سواء دفعه الي بايعه او لا وجب له المشتري لاجله
 اي للوكيل بالشرا محض ما اشتراه من موكله لان بقبضه من المبيع وان لم يدفع
 الثمن الي بايعه لما علم ان المبادلة الحكمية تجزى بينهما وقال زفر ليس له الحبس لان
 الموكل صار قابضاً بعبده بحق الحبس يسقط وفي التوزيع ولو اشتراه الوكيل بغيره لجله
 البايع كان للوكيل المطالبة حالاً فان هلك قبل قبضه هلك علي الامر اي انه هلك المشتري
 في يد الوكيل قبل ان يجسه من موكله بملك علي مال الموكل لا الوكيل ولا يسقط منه الرب
 كمن المبيع عن الموكل فيرجع الوكيل عليه لان يده كيد الموكل فاذا لم يجس بغير الموكل

قابضاً بيده وان هذا المشتري في يد الوكيل بعد حبسه اي حبس الوكيل اياه سقط الثمن
 عند الطرقة لانه بمنزلة اليا بوع منه وكان حبسه للاستيفاء الثمن فيسقط بعهده وعنه اي يوجب
 هو كالمشتري لانه مضمون بعهده ولا ينفي اصل العقد قلنا ينفي في حق الموكل والوكيل
 كما اذا رده الموكل بغير وصي الوكيل به والحاصل ان عهدهما يسقط الثمن بعهده وعنه
 اي يوجب بعهده بالاقبل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بعهده
 الفضل على موكله وعنه فريضة قيمته وليس للوكيل بشر او غيره من ثراوه لنفسه ولا لموكل اخر
 لانه يورث اليه بغير الامر من حيث انه اعتمد وان قيمته عزله لنفسه ولا يملكه الا بحضر الموكل
 كما في العداية والتفليل الاول بغير عدم الجواز بمعنى عدم الحل كما في البيع وصحة الزبلي
 بانه لا يتصور ثراوه لنفسه وهو مناسب للتفليل الثاني ولو اشتراه لنفسه عند عيبه
 الموكل نالوا او منلفظا وقع للموكل الا اذا باه شرعاً وجه الخافعة فان وقع للوكيل وعنه
 هذا قال فان شراه بخلاف حبس ماسمي من الموكل له من الثمن او بغير التقدير بان شراه بالعرض
 او بالجواز وقع الشراء له اي للوكيل لانه خالف امره فنقد عليه وظاهر قوله بخلاف
 الحبس يقتضي ان لا يكون مخالفاً كما اذا سمي له ثمناً فزاد عليه او نقص عنه لكن ظاهر ما في
 الكافي للحاكم ان يكون مخالفاً فيما اذا زاد فيها اذا زاد فيها اذا انقص عنه لانه قال وان
 سمي ثمناً فزاد عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان انقص عنه لانه قال وان سمي ثمناً فزاد
 عليه شيئا لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وهي
 له ثمناً فاشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز وكذا يقع الشراء للوكيل ان
 امر الوكيل بغيره وشراه الغير اي الوكيل الثاني بغيره اي بغيره الوكيل الاول بخلافه
 امر الامر لانه مأمور بان يحضر رايه ولم يتحقق ذلك في حال عيبه وان شراه اي الوكيل
 الثاني بغيره اي بغيره الوكيل الاول فلم يملك اي يقع شراهه للموكل لانه يحضر رايه
 حينئذ فلا يكون مخالفاً بخلاف الوكيل بالطلاق والعناق اذا وكل غيره فطلق الثاني
 او اعتق بغيره الاول حيث لا ينفذ وان حضر رايه في غير العيب هو اي الشراء للوكيل
 يعني لو اشترى الوكيل بشرا شي غير معين شيئا يكون الشراء للوكيل اذا الاصل ان يعمل
 لنفسه الا ان اضاف العقد الي مال الموكل بان قال اشترى بكذا الف وهو مال الامير
 او اطلق العقد بان قال اشترى بكذا ونوي الشراء اي للموكل فيكون للموكل في الصورة
 وفي العداية هذه المسألة علي وجهه ان اضاف العقد الي دراهم الامكان للامر وهو المأمور
 عندي بقوله او يشترى به مال الموكل دون النقص ماله لان فيه اي في النقص تفصيلاً وخلافاً
 وهذا بالاجماع وهو اي الجواب مطلق لا تفصيل فيه وان اضافته الي دراهم نفسه كان
 لنفسه محلاً حال الوكيل علي ما يحل له شرعاً او بفعله عادة اذا الشراء لنفسه باضافة
 العقد الي دراهم غيره مستكر شرعاً وعرفاً وان اضافته الي دراهم مطلقه فان ثراوه للامر
 فهو للامر وان ثراوه لنفسه فله نفسه وبمعنى الامر في هذا التوكيل وان ثراوه في البينة
 يحكم النقض بالاجماع لانه دلالة ظاهرة علي ما ذكرنا وان ثراوه علي انه لم يحضر البينة
 قال محمد هو للعاقلة لان الاصل ان كان احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت

وعنه

وعند اي يوجب يحكم النقض لان ما اوقعه مطلقاً يحتمل الوجهين فيبقى موقوفاً لمن اي الما ليس
 نقد نفوذ من ذلك المحتمل لصاحبه وكان مع نقضها قد تمثل البينة للامر وفيما تظناه حمل
 حاله علي المصالح كما في حالة النكاح والوكيل بالاسلام في الطعام علي هذه الوجوه
 انتهى ونفتي في السلم والصرف مفارقة الوكيل لا الموكل فيبطل عقدهما بغير الوكيل
 صاحبه قبل القبض لوجوه الافتراق من غير قبض ولا يبطل بمفارقة الموكل اذا القبض للعاقلة
 وهو ليس بعاقلة وما قيل من انه اذا حضر الموكل مجلس العقد لا تعتبر مفارقة الوكيل ضعيف
 لكون الوكيل اصلاً في الحقوق في البيع مطلقاً كما في البيع قيد بالوكيل لان الرسول فيهما
 لا تعتبر مفارقتهم لان الرسالة في العقد في القبض وينتقل كلامه الي المرسل فصار قيمته
 الرسول قبض غير العاقلة فلم يصح ولو قال الوكيل بالشرا يعني هذا الزيد اي لاجله فباع
 ختم انكر المشتري كون ثراوه بعد اقراره بقوله لزيد فزيد اخذه اي اخذ المبيع جبراً
 ان لم يصدق انكاره اي المشتري لان قوله الوكيل يعني هذا الزيد اقراره منه بالوكالة فلا
 يلتفت الي انكاره للتناقض فان صدقه اي بذكر انكاره بان قال لم امره بالشرا لا ياخذ ثراوه
 جبراً لان اقرار المشتري او قدومه فان سلمه المشتري اليه اي الي زيد مبيع لان البيع يوجد
 بينهما حكماً لان الوكيل ولو قوض ليا كاليا بيع والموكل كالمشتري فصار بيعاً بالنقطة ومن وكل
 بشرا وطل كهم بدوهم فمقربوهم مما اي من الهم الذي يبيع رطل بدوهم لزم في هذا
 البيع موكله من الهم رطل بنصف درهم عند الامام فيدعيهما يبيع رطل بدوهم لانه لو اشترى
 مما لا يبيع رطل بدوهم بل اقل يكون الشراء واقعا للوكيل بالاجماع وعنه وهو قول
 الايمية الثلاثة لزمه اي الموكل الرطلان بالدرهم لانه امره بصرف الدرهم في الهم وفعل
 المأمور وزاده خيراً فصار كما اذا وكله ببيع عبده بالدينار فباعه بالدينار وله امره
 بشراء رطل مقدور وليس بما مور بشرا الزيادة فنقد شرا رطل عليه وشراء رطل علي الموكل
 بخلاف ما استشهدوا به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فتكون له قبل ان يجرها
 مع الامام في قول قبيد بالمعروفات لان في القهيان لا ينفذ شي علي الموكل اجماعاً كما في
 البيع وفي البرازية امره بان يشتري بدينار ثراوه ثراوه بما يتي درهم وقيمة الدراهم
 مثل الدنانير لزم الموكل بخلاف المجهول وزفر ولو يبيع ثمنها مثل الدراهم لم يلزم الامر اجماعاً
 ولو وكل بشرا عبدين بدينار فباعتهما بدينار ثراوه ثراوه لهما امر احدهما اي احد العبدين
 بغيره او بنقصان جاز من الامر بالاجماع لان التوكيل مطلق فيجوز علي اطلاقه وقد
 لا ينفذ بغيرهما في الشراء لهما لا يتعاقب الناس فيه وهو العبد الفاحش لان التوكيل
 بالشرا بالمعقار والمعارف فيما يتعاقب فيه الناس ولهذا قلنا بغيره او بنقصان وكذا
 ان وكل بشرا اي بشرا عبدين بدينار فباعتهما بالالف قيمتهما سوا ثراوه لهما امر احدهما اي
 احد العبدين بدينار بدينار اي بنصف الف او اقل من نصف الف جاز لانه قابل للالف لهما
 وقيمتهم سوا فينقسم بينهما نصفين دلالة فكان امر الشراكل واحد منهما بدينار ثم الشراكل
 موافقة وبقيل منها مخالفة الي خير نوقع عن الامر وان شري بالكثر من نصف الف لا يجوز
 اي لا يقع عن الامر بل عن المأمور لانه مخالفة الي شر قلت الزيادة او كثر وهذا عند الامام

وقال يجوز الشراء بالثمن ايضا كما يجوز نصفه لو اقل ان كان شراؤه بما يتفان الناس فيه
وقد بيني ما يشترى بمثل الاخر لان التوكيل مطلق فيحمل عليه المتعارف كما بيناه وتلك لا بد
ان يبقى من الالف باقية يشترى بمثلها الباقي لئلا يكتفى بغيره الا ان كان شراؤه التوكيل العبد
الاخر باقية من الثمن قبل وقوع المصروفه بينهما جاز اتفاقا لحصول المصروف وهو شرا
العبد بالثمن فان قال التوكيل بشرع عبد غيري اي غيري بالثمن وادهم شريته العبد
بالالف وقال التوكيل بل شريته بنفسه اي بنفسه بالالف وهو جسمانية وليس لها برهان
فان كان قد دفع التوكيل اليه اي التوكيل الالف صدق التوكيل ان ساوي قيمة العبد الالف
لانه امكن وقد ادى الخروج عن عمدة الامانة والتوكيل يدعي مكان نصف ما دفع اليه وهو
مكروا وان لم يساوي قيمة العبد الالف بل يساوي نصفه صدق التوكيل بالاحلف لانه امره بشراء
عبد بالالف والمأمور اشتري بعينه فاحشرو الامر بتناول ما يساوي نصفه من المأمور جسمانية
وان لم يكن دفعها اي دفع التوكيل الالف اليه التوكيل وباقي المسألة بما لها فان ساوي قيمة العبد
نصفها اي نصف الالف صدق التوكيل بالالف لان المأمور خالف الامر وان ساواها اي ان
اشلوه بغيره قيمته الالف خالف لان التوكيل هنا كالبائع والتوكيل كالمشتري وقد وقع الاختلاف
في الثمن فيجب التالف ويصير العقد والعبد للمأمور في الصورتين وكذا في معنى لم يسسم
له ثمن فشره واختلفا في ثمنه يعني اذا قال له اشتري هذا العبد لي ولم يسم ثمنه فاشتره
المأمور ثم اختلفا في ثمنه فقال المأمور اشتريته بالالف وقال الامر بل بخمسة اية وليس لها
برهان يلزم التالف كما في المسألة الاولى فان تكلموا بالتوكيل وان كلفا لهما فلم تكن ولا غيره
لتصدق بقاء البائع المأمور في الظاهر لان البائع ان استوفى الثمن فهو اجنبي عنهما وان لم يستوف
فهو اجنبي عن الامر فلا مدخل له وهذا اقول الامام اي متصور في الهداية وهو ظاهر في الكافي
وهو الصحيح لا قيل لا يخالف هنا لا ارتفاع الخلاف بتصدق البائع اذ هو حاضر فيجب ان
يتم له ان يشار العقد وفي المسئلة الاولى هو ما يبايع فاعتبر الاختلاف في الالف الفقه
ابو الحلبي وقاله قاضي كان وهو لم يصح وفي التنوير ولو اختلفا في مقدار الثمن الذي يعبه
له فقال الامر امر تلك بشرائه بما ية وقال المأمور بالالف قال القول للامر مع يمينه والعبد
للمأمور فان برهنا قدم برهان المأمور ولو امره بشراء اخيه فاشترى التوكيل فقال الامر
ليس هذا باخي قال القول للامر مع يمينه ويكون التوكيل مشتريا لنفسه وعنف العبد علي
التوكيل لزمه انه اخو التوكيل وعنف علي موكله فيؤخذ بذلك في البحر **فصل**
في بيان احكام من يجوز لتوكيل ان يعقد معه ومن لا يجوز لا يصح عقد التوكيل بالبائع والشراء
مع من ترد شهادته له كاصله وشرعه وزوجه وسببه وعنده ومكانه
وشريكه فيما يشترى عنه الامام وقال لا يجوز العقد بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب
لان التوكيل مطلق ولا يتم اذ الاملاك متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد الذي
لا دين عليه لانه بيع من نفسه لان ما في يد العبد للموكل وكذا للموكل في كسب المكاتب
ويقلب حقيقة البعير ولان مواضع النعمة مستثناة عن التوكيل وهذا موضع النعمة
يؤيدل عدم قبول الشهادة لان كل واحد منهم يقتنع بحال الاخر عادة فضا ربيعا من نفسه ووجه

ودخل

ودخل في البيع الجارية والصنف والسلف فهو علي هذا الخلاف اما اذا اطلق الموكل بان قال له
بيع من شئت فيجوز بيعه من عوله الموكورين بمثل القيمة كما يجوز عقده معهم بالكسر
من القيمة بلا خلاف كما في المنع وفي النهاية وان كان باقل منها بعين فاحشرو بجوز الاجماع
وان كان البيع بغيره يسير لا يجوز عند الامام ويجوز عندها وان كان بمثل القيمة كما يجوز
عقده معهم بالكسر من القيمة بلا خلاف كما في المنع وفي النهاية وان كان باقل منها بعين فاحشرو
لا يجوز بالاجماع وان كان البيع بغيره يسير لا يجوز عند الامام ويجوز عندها وان كان بمثل
القيمة عند الامام والبيان والتوكيل بالبيع يجوز بيعه من غير عوله بما قل من الثمن ولو غشنا
فاحشرو لان البيع بالعين الفاحش معتاد عند الاحتياج اليه القدر والكثير من القيمة او اثر
وانما ذكره لبيان كل بدل فان العلة امر اضاعي فلم يكن ذكره استلزاما كما قيل وكذا يجوز بيعه
بالعرض سواء قل او كثر من القيمة عند الامام لانه بيع مطلق وقد وجد به خلافا عن القيمة فيجوز وقال
لا يجوز بيعه بمثل القيمة وبالفقار لا يجوز بيعه من غير عوله لا يفتان الناس
فيه ولا يجوز بالاجماع والبرهان لا بد من عوله لان مطلق الامر يتقيد بالمتعارف لان
التفاوت لدفع الحاجات تنقيد بموافقة الحاجة والمتعارف اليه ثمن المثل وبالفقار لا بد
يتقيد التوكيل بغوا العجم والجور والاصحبة في زمان الحاجة لان البيع بعين فاحشرو بيع من وجد
هبة من وجه ولد الوصير من المربيع يعتبر من الثلث وكذلك المقايضة فلا يتناول اسم
البيع قال ابو المحاسن وبيع المتعارف والمقايضة وشريك العنان بعين فاحشرو علي هذا الخلاف
واما بيع الموكل كالا ب والجور والوصي لا يبيع بالاقل الا بما يتفان فيه بالاعتقال كما في الهادي
ويجوز بيعه بالنسيئة ان كان ذلك التوكيل بالبيع للتجارة عند الامام وان كان الاجل عسير
متعارف لما هو ان يبيع مطلقا خلافا عن القيمة فيجوز وعندها لا يجوز الا بالاجل المتعارف لان
المطلق يضر في المتعارف وعند الائمة الثلاثة يجوز بمثل المثل وينفذ اليه حاله فان كانت
النفقة من ممتلكة يعتبر الاعلى وانما قيل بالتجارة لانه لو لم يكن لها بدل كان الحاجة لا يجوز
كالمرأة اذا دفعت غزلا الي رجل لبيعه لها ويتقيد بالنقد وفي المنع وبه يعني موكور في الكفاية
وكثير من المعنويات لان الموكل قال بعه فاني محتاج الي ثمنه وهو لو صرح بذلك لم يجوز بيعه
نسبة كل في الشئ ويعني ان يكون الحكم كذلك في كل موضع قلت الدلالة علي الحاجة انتهى وفي
البحر لو قال بعد الي اجل فباعه بالنقد قال السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع ويجوز بيع
نصف ما وكل يبيعه كالعبد والفرس عند الامام لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع والافتراق
فيحمل باطلاقة وعندها والائمة الثلاثة لا يجوز لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف
الاخر قبل ان يفتنهما لا ترفع الضرر قبل نفق العقد الاول ويحذر اظهر ان الخلاف في الذي
ينظر بالتقريف والتقسيم والجور كالبر والشعير اذ ليس في تغيره ضرر اصلا كما في الاصلا
ولذا قلنا كالعبد والفرس ويجوز اخذه اي اخذ التوكيل بالبيع بالثمن لغيره او ردها
للاستيفاء خلافا بين التوكيل الثمن للموكل والقيمة للرهن ان نوي اي عدله ما علي التوكيل
من الثمن او ضاع الرهن في يده اي التوكيل لان التوكيل اصل في الحقوق ونقص الثمن منها والكفاية
توثيق به والارزقان وثيقة في الجانب الاستيفاء فكلها بخلاف التوكيل يقتضون ان لا يفعل بياينة

2

وقد اناب في قبض الدين ودون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع بقض اصالته ولما
لا يملك الموكل حرة عن قبض الثمن كما في الهواة وفي المنيح وهو مخالف لما في الخلاصة من ان الوكيل
بقبض الدين له احوال الكفيل فيجعل كلام الهواة على اخذ الكفيل بغير البراءة فهو حواله
لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها كما صرح به في البرازية والبراد بعدد الثمن عزمه للموكل
والا فالدين قد سقط بطلاق الرهن اذا كان مثل الثمن بخلاف الوكيل بقبض الدين اذا اخذ
وهنا قضاه فانه لا يسقط من دين الموكل شي ولا ضمان على الوكيل انتهى ولو وهب الوكيل
الثمن من المشتري او ابراء او حط منه اي قبض الثمن جاز عند الطرفين وبهذه الوكيل
الثمن كل موكله في الحال وعند ابي يوسف لا يجوز كل من الهبة والابراء والحط اذا لم يملك له
ولا امر له فيما فعل ولم يجز ولما ان حقوق العقد راجعة الي العاقد وهذه النصرة من حقوقه
فيملكها ودفع الضرر حاصل بنضمينه في الخلاص وجه الكمال وكذا الخلاف لو امله اي الثمن
او قبل به اي بالثمن حواله قال قاضي خان ولم يذكر التاجيل في الاصل قبل يجوز التاجيل
في قول ابي يوسف ايضا كما لو باع بثمن موجب وفيه لا يجوز واختاره المصنف فلذا قال وكذا
الخلاف لو امله ولو اقاله الوكيل البيع صح عقده الاقالة وسقط الثمن عن المشتري ولزم
الثمن الوكيل عند الطرفين لانه عاقد فبهم نصه فيضمن الثمن للموكل فيد بالبيع لا ب
الوكيل بالشر لا يملك الاقالة اتفاقا وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم اقال لا يصح وكذا
اذا كان على الوكيل دين لرجل قاله عليه المشتري ليا خفا الثمن ثم قال لا يصح كما في شرح
المجمع وعند ابي يوسف لا يسقط عن المشتري لانه اضر للموكل فيبقى الثمن للموكل في ذمة
المشتري الا ان الاقالة ما كانت عنده بيعاها والوكيل مشتريا من المشتري المبيع فكان
الوكيل مودونا للمشتري مثل الثمن الاول كما في شرح المجمع والوكيل بالشر لا يجوز شراره
بمثل القيمة وباقل منها وهو ظاهر لا يحتاج الي البيان ويجوز بزيادة ثيفا بدها وهي الزيادة
التي يتقارب بها ما يقوم به مقوم بان فومسه عمل مثلا بعشرة وعمل اخر بتسعة فاشتره
بعشرة يدخل تحت تقويم مقوم وقد روي في العوض بزيادة نصف في العشرة وفي الجوان
بدرهم وفي العقار بدورهمين فهو العين اليسير فليزم الموكل ومن هذا قوله وقد روي في العوض
ده يمين وفي الجوان ده يارده وفي العقار دهم واردة هذا ان لم يكن له قيمة معلومة
كالعبد والدواب وغيرهم واما ما له قيمة معلومة كالخنز وغيرهما فلا يحتاج الي تقويم مقوم
خلا يدخل تحت حتى اذا زاد الوكيل شيئا قللا كالقلس لا يفيض على الموكل لظهور المخالفة
وبه يفتي كما في البحر وغيره فعلى هذا الوكيل قوله وهو ما تقدم به مقوم بان لم يعرف سعره
لكان اولى بتدبر لا سيما في ثيابها اي لا يجوز شر الوكيل بالعين الفاحش جواز استراجه
لنفسه ثم بغيره بغيره على الامر وهذه الهبة لا توجد في الوكيل بالبيع المطلق
فتمثل ما اذا كان وكيل بغيره شي بعينه فلا يملك الشر ان يبيع فاحش وان كان لا يملك الشر
لنفسه لانه بالحق العنة يكون شر بالنفس ولا الهبة باقية كما في التبيين لكن في الهواة
خلافه فانه قال حتى لو كان وكيل بغيره شي بعينه قالوا بغيره على الامر لانه يملك شره لنفسه
وفي العنانية ان ما في الهواة قول عامة المشايخ وبعضهم قال لا يفيض عليه الامر تتبع ولو وكل

بيعه

بيعه عبد فباع نصفه جاز عند الامام لما قرأه انفا وقال لا يجوز بيعه بما يتعيب
بالشركة كالعبد لما يتعيب كالبرقائه يجوز بالاتفاق كما مر ان باع العاقد
قبل الخصومة اي قبل الخصام الي القاضي ونقض القاضي البيع فبيد يجوز
لعوده الي الوفاق وهو اي جواره وان باع الباقي قبل الخصومة استحسن عنهما
وانما ذكر هذه المسئلة مع من ذكرت فيما تقدم بقوله وبيع نصف ما وكل ببيعه جاز
توطية لقول الاماميين والمسئلة التي قبلها وهو الموكل بشر عبد كان المسئلة الاولى
تذكر بلا خلاف فينبوهم انها متفق عليها فذكرها لرفع التوهم لكن المراد ان يتركها
فيما سبق وذكرها هنا جميعا كما وقع في الهواة فذكر وان وكل بشر عبد فاشترى نصفه
لا يلزم الموكل لما فيه من ضرر الشركة الا ان اشترى بيا فيه قبل الخصومة اتفاقا لا ب
شوري البعض قد يقع وسبيلة الامتثال بان كان مورقا بين اثنين فينفذ على الموكل
بالاتفاق والعقد للامام بين البيع والشر ان اللعربي البيع صادق ملكه فاعتبر
اطلاقه بخلاف الامر بالشر او قال زفر يلزم الوكيل مطلقا الملقه فشميل ما اذا كان
العبد معينا او لا لانه خالفه بشره نصف فلا يلزم الموكل له بعد شراره في هذا
ظاهر عدم صحة ما قيل بقي في ان لا يتوقف شر النص اذا كان التوكيل بشر اشترى بعينه
تأمل ولو رد المبيع اي رد المشتري المبيع على الوكيل يعيب بقضاء اي بقضاء القاضي
رده الوكيل عليه امره مطلقا سواء كان بسبب البيعة من قبل المشتري او بتكول الوكيل
حتى ترجع عليه اليه او اقرار الوكيل عند القاضي فيما اي فيما عيب لا يجوز مثله
لان البيعة حجة مطلقة والوكيل مضطر في التكول ليعود عنه باعتبار عدم ممان
البيع فلزم الامر وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله لان القاضي يتقن حدوث العيب
في يد البائع فلم يكن فضاوه مستندا الي هذه الحجج ثم ان اشترطها فيها كان تأخر البيع
مشتريا على القاضي او كان العيب مما لا يعرفه الا النساء او الاطباء فان قولهم وقول الطبيب
حجة في ترجع الخصومة لاي الرد فيفتقر الي احدي هذه الحجج لرد حجة او علم القاضي
تأخر بيع البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الي شي منها كما اذا كان العيب مما لا يجوز اصلا
كما صرح في ابدية الاحاطة الي الحجج وانما قال بقضاء لانه ان كان الرد بغير فضا ليس له
الرد على الموكل ولا الخصومة معه كما في عامة روايات المبسوط وكذا اورد الوكيل
على الامر فيما يعيب حدوث مثله في هذه الحدة ان كان قضا القاضي ببيعة او تكول
عن يمين لما تقدم انفا وان كان قضا القاضي باقرار الوكيل فلا يرد عليه امره ولزم الوكيل
لان الاقرار حجة قاصرة فيظهر حق المقر دون غيره والوكيل غير مضطر اليه لانه يملك
السكوت والتكول ولكن له ان يجاسم الموكل كان الرد عليه بقضاء فيلزم ببيعة او تكول
وان كان يغير فضا ليس له ان يجاسم الموكل لانه صنف للبيع بالراضين فيكون مبيعا جوديا
في حق غيره ولو باع الوكيل ببيعة الي اجل وقال الموكل امرتك بالنقد وقال الوكيل لا
بل اطلعت امرتي بالبيع من غير تعيب بالنقد صدق الموكل مع اليه لان الامر
مستفاد مما الامر ولا مساعدة بدلالة اللفظ على ما قاله الامام وروي المصنف

المضارب لاد الاصلي في المضاربة العموم والاطلاق فيعتبر قوله مع اليقين بخلاف ما اذا
ادعي رب المضاربة في نوع والمضارب في نوع اخر حيث يكون القول لرب المال ولا يصح تصرف
احد الوكيلين وجوه فيما وكلاهما لعدم رضى الموكل الا برضاها معا وفي المخرج اطلقه فمحل
ما اذا كان احدهما حرا بالفا عاقلا والآخر عبدا او صبيبا محجورا عليه لكنه مفيد ما اذا وكلها
بكلهم واحدا ما اذا كان توكيلهما على التعاقب فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضى برأي
كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله بخلاف الوصية اذا اوصى اليك كل منهما بكلام على
حصة حيث لا يجوز لاحدهما ان ينفرد على الاصح انتهى لكن في الشبهة خلاف ما في المخرج لانه
قال الرباع احدهما والاخر حاضر يجوز ولو كان الاخر غائبا فلما لم يرض عند الامام خلافا لابي
يوسف ولو كان احدهما صبيبا او عبدا محجورا فالاخر ان ينفرد بالتصرف ولو مات احدهما او زال
عقله ليس له ذلك تتبع وفي الثانية رجل قال لرجلين وكل احكما بشرا وجارية لي بالغ
دروهم فاشترى احدهما ثم اشترى الاخر فان الامر يكون مشترك بينهما ولو اشترى كل واحد
منهما جارية ووقع مشراوهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل وعليه التقويم
كما في الهى الى في خصوصية فان لاحدهما ان يخاصم وحده لان الاجتماع فيها منقوض لا قضاء
الشك في مجلس القضاء خلافا لغيره والشايعي وظاهره انه اذا خاصم احدهما لم يشترط حصة
الاخر وهو قول العامة لعدم الغالبة بسماعها وهو سالت كما في التبيين وغيره وبه
ظهر انما ذكره بن الملك من اشتراط الحصة ضعيف كما في الهى لان ما يرد من مبادئة رأي
الاخر حتى لو باشر احدهما بدون رأي الاخر لا يجوز عندنا كما ذكره العيني فعلى هذا يمكن
حمل ما في بن الملك على الزاي فيكون موافقا لقول العامة وهو اول من حمل الصنف
تدريج في رد ودبعة وفي الهى ولو قال وردين كان اولي فانه لا فرق بين رد ودبعة
والعارية والمضاربة والبيع الفاسد كما في الخلاصة لكن يمكن بان رد عارية وعصب
داخل في رد ودبعة حكما والبيع الفاسد في حكم العصب فالتنبي بذكرها تدبر فتدبر
بالرد احتراز عن الاستدراك فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه وقضاء دينه بطلاق
وتحقق عوض فيهما وكذا انقلب بمشبهة الوكيلين وتدبر وتسليم بقية كما في التنوير
لانه مما لا يحتاج اليه الرأي ويعتبر المثنى فيه كالواحد هذا اذا كان التوكيل بطلاق واحدة
معينة وعنف معين لانه لو وكلها بطلاق واحدة بغير تعيينها اعتق عبد بغير تعيينه لا ينز
احدهما كما في السراج لانه مما يحتاج اليه الرأي فتبدل عوض فيهما لانه لو كان الطلاق
والعتق بعوض لم ينفرد احدهما اذا اجازته الموكل والوكيل وفي الهى ان الوكالة هي
والوصاية والمضاربة والفضا والتولية على الوقف سواء قلبي لاحدهما الا انفراد وكي
للكوكل ان يوكل غيره لانه عوض البه التصرف دون التوكيل بما اذا رضى برأيه دون
رأيه بغيره لوجود التقاوت في الاداء الا باذن موكله لتحقيق رضاه او بقوله اي يقول
الموكل اعلم برأيه لا طلاقا لتقويض اليه واما في صاحب التنوير من الاستثناء
الاول فقال الا في دفع زكاة وفي قبض دين عن عياله وعند تدبر المثنى من التوكيل لعل
فان تصرف وكيل الوكيل بدون الاذن جاز فيها فان اذن الموكل بالتوكيل فكل الوكيل بغيره

كان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا الثاني ثم قرعه بقوله فلا ينفرد الوكيل الثاني بقوله
اي ينفرد الموكل الثاني ولا ينفرد بموثة اي يموت الموكل الثاني قال المولى سعيدي ينفذ ان
يملك عزله فيما اذا قال الموكل اعلم برأيه انتهى وفيه كلام لان الوكيل مأمور باعمال رابحة
وقد عمل بان يوكل غيره فتم الامر فلا يملك العقل لان العقل الرجوع عن الرأى الاول وليس
في قوله اعلم برأيه ما يدل على خلاف ما اذا قال اصنع ما شئت لانه فيه ما يدل على
العموم فيملك العقل تدبر وينفرد اي الوكيل الاول والثاني يموت الموكل الاول لان الموكل
عامل لنفسه فينفرد وكيله بموثة لطلان حقه وان وكل الوكيل غيره بلا اذن من الموكل فقد
الوكيل الثاني بحضرة اي بحضرة الوكيل الاول جاز عقده لانه المعصوم بحضرة رايه وقد
حضر وظاهر العبارة الاكتفاء بالحضرة من غير توقف على الاجازة وهذا قول البعص والعامية
عليه انه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل الاول لا تليق والطلاق في عبارات
مجموع على الاجازة كما في النثر المتبركة فاعلى هذا القول فاجازه مكان قوله بحضرة لكان اولي
تدبر وكذا الوعد الوكيل الثاني بعينه اي ببقية الاول فاجازه اي اجاز الوكيل عقده
جاز ولو التقي بقوله نفقد الثاني بحضرة او بعينه فاجازه جاز لكان احضره لان الحكم
بينهما موقوف على الاجازة ملية قول العامة كما بين قبيله تدبر قيد بالعقد احتراز عن
الوكيل بالطلاق والعتاق اذ لو وكل غيره وطلق الثاني بحضرة الوكيل الاول وطلق الاخير
فجاز الوكيل فانه لا يقع وكذا الايراد والخصوصية وقضا الدين كما في المخرج ان الوكيل الاول
قد فقد التمس الثاني نفقد الثاني بعينه جاز لان الاحتياط فيه الى الرأى اي لتدبر
التمس وقد حصل كما في العارية والاجور لغيره او كانت التصرف في مال طفله ببيع او بشراء
ولا تر ويجوز لان تقاضا ولا بينهما بالرق وكذا الكاف في حق طفله المسلم لا نقض ولا تبطل بالقر
والاصول ان من لا ولاية له على غيره لم يجز تصرفه في حقه يقال حكم المستامن والحري هو
والمرتب يعلم بحال الزمي ودلالة ولذا بمن حاله دون غيره من الكفار وقيل تصرف الممرتد
موقوف بالاتفاق لتردد الملة في حقه فان اسلم نفذ وان قتل لا يا
الوكالة بالخصوصية والقبض اخر الوكالة بالخصوصية عن الوكالة بالبيع والشرا والخصوصية
تقع باعتبار ما يجب استيفاءه ممن هو في ذمته وفي المثنى الاغلب يكون لطابقة المبيع
والشرا والخصوصية تقع باعتبار ما يجب او التمس للوكيل بالخصوصية القبض عند اتمت
الثلاثة لان من ملك شيئا ملك اتمامه واتمام المصومة وانتهى بها بالقبض خلافا لغيره لان
القبض غير المصومة فلا يكون الوكيل ببيع وكلاهما ان يجتاز الموكل للقبض من الناس هو
والخصوصية الحج الناس والقصور البيوع على قوله اي على قول زفر وهو قول الامامية
الثلاثة لان من يضمن على المصومة لا يضمن على المال لظهور الحيانة في الوكالة في هذا
الزمان اتمت بذلك الصمد الشهيد وكثير من مشايخ بلخ ومهم فمهم وغيرهم ولذا اشار الاخلاف
زفر عندنا بمقتضى الثلاثة لقوة قوله في هذا المقام وفي التنوير التوكيل بالخصوصية اذا ارب
لا يجز عليها الا اذا كان وكيل بالخصوصية يطلب المصلحة عليه بخلاف القليل ومثله اي مثل
الوكيل بالخصوصية التوكيل بالتقاضي يعني ان الوكيل بالطلب يحمل الوكيل بالخصوصية فانه

بذلك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضعا يقال ان قبضته فانه
مطلوب فبذلك ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقوي على ان لا يملك كذا في الرواية
وفي الغاية ان الوكيل يتقاضي الدين بملك القبض اتفاقا في جواب كتاب الوكالة لكن
فتوي المشايخ على ان لا يملك لفساد الزمان انتهى فعلى هذا اظهر عدم فهم ما قيل من انه
قال صاحب الاختيار والوكيل بالتقاضي بملك القبض بالاجماع لانه لا فائدة للتقاضي
بدون القبض فيلزم التام في قوله بالاجماع لان الخلاف مصرح في سائر الكتب لان
ما قاله صاحب الاختيار على رواية الاصل والقوي لفساد الزمان فلا خلاف
بالاتفاق على رواية الاصل لما في السراجية الوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض في
ظاهر الرواية والقوي على انه ينظر ان كان التوكيل بذلك في بلد كان العرف يبين
التجار ان المتقاضي هو الذي يقبض الدين كان توكيلا بالقبض والا فلا تدبر وفي
التنوير ورسول التقاضي بملك القبض لا الخصومة اجماعا ولا يملك الخصومة
والقبض وكل الملائمة كما لا يملك وكيل الصالح وكذا علمه والوكيل يقبض الدين بالقبض
قبل القبض عند الامام خلافا لما هو قول الائمة الثلاثة ورواية عن الامام لانه
ليس كل من يبيع القبض يعرف الخصومة ويختص به الي المالك فلا يحصل الرضى من الموكل
وله ان وكله باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين لا ينعقد ولذا قلنا ان الدين
تقبض بامثاله لان المقبوض ملك المطلوب حقيقة وبالقبض يملكه بولاع الدين
فيكون وكيله في حق التملك ولذلك بالخصومة ومثله ما اذا اقام الخصم البيعة
على استيفاء الموكل وادراية تقبل عنده خلافا لما قبله بقوله قبل الصفة لا ينعقد القبض
لا يكون له الخصومة اتفاقا وفي التنوير امره يقبض دينه وان لا يقبضه اجمعا
فقبضه الادب والمجرب قبضه على الامر ولا امر الرجوع على الغريم بملكه ولو لم تكن
لغيره بيعة على الايفاء فتقبض عليه بالدين وقبضه الوكيل فضاء من التوكيل ثم رهن
على الايفاء فلا سبيل للمقبض عليه على الوكيل وانما يرجع على الموكل وللوكيل باخذ
السفعة الخصومة قبل الاخر اتفاقا حتى لو اقام المشتري البيعة على الوكيل على ان
الموكل سلمها تقبل وتبطل السفعة واما بعد اخذ السفعة فليس له الخصومة
وكذا الوكيل بالرجوع في البيعة اي له الخصومة حتى لو اقام الموهوب له البيعة
على اخذ الوكيل العوض تقبل ويبطل الرجوع او بالقسمة يعني للوكيل القسمة الخصومة
حتى اذا وكل احد الشريكين وكيلان بقبضه الوكيل فضاء من التوكيل ثم رهن
الوكيل بالبيعة على الموكل فتبطل تقبل او بالرجوع على الوكيل على ان اقام
البايع البيعة على الوكيل بالرجوع على الوكيل فضاء من التوكيل ثم رهن
مباشرة يعني له الخصومة واما قبل مباشرة الشراء لا يكون له الخصومة وهذا
لان المباشرة تقبض جفت وهو اصل فيها فيكون خصما فيها وليس للوكيل قبض العيب
الخصومة بالاجماع لانه امين محض يقبض عيبه بحق الموكل من كل وجه فاشبهه الرسول
ثم قرعه بقوله تلوه رهن واليد على الوكيل يقبض عبدا وكله باعه منه لغير الوكيل

عنه

عنه ولا يقبض البيع فيلزم على ذي اليد اعادة البيعة اذا حضر الموكل او من يقوم مقامه
لان البيعة قامت على من لا يكون خصما والقياس فيه دفع العبد الى الوكيل لعدم قبول حجة
ذو اليد لقيامها عليه ليس خصم فلم يقبض وجه الاستحسان ان الوكيل خصم وخلفه بوجه
لقيامه قيام الموكل في القبض فتعقد بوجه تمام الحجة ثانيا على البيع اذا حضر الخصم كما
تعتبر يد الوكيل بنقل الزوجة والعبد يعني اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق وتمام
العبد البيعة على الفاتحة على الوكيل بنقلها الى موضع تقبل هذه البيعة استحسانا في قصص
الوكيل عتقها حتى يجبر الخصم متمكنا ولا يقبض الطلاق والعتق ولو رهنها اي المرأة والعبد عليهما
اي الطلاق والعتاق بلا حضور الموكل لما مر انهما اقامتا حجة على وكيل غير خصم ولذا وجب
اعادتهما لو حضر موكله بخلاف قصص اليد واقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي بغير الحضور
والخصام صحيح سواء كان وكلا من قبل الموعود فافتر بالقبض او من قبل الموعود فافتر بقبض
الحق وفيه اشعار بان لو اتاه ذلك الوكيل صحيح بالطريق الاول وبانه لو استثنى الاقرار
صحيحا وكلا بالانكار لو استثنى الانكار وصار وكلا بالاقرار وفي الصغير لو استثنى
الاقرار كخبرة الطالب صحيح والا لا وقال احمد انه ايضا يصح كما في القهستاني وفي البرزنجي لو
وكله غير جائز الاقرار صحيح ولم يصح للاقرار في الظاهر لو موصولا وفي الافضية ولو موصولا ايضا
لاستدعي غير القاضي اي ان كان اقراره عن غير القاضي فمستدعيه الشاهدان عند القاضي فانه
صحيح استحسانا فاعند الطريقين خلافا لابي يوسف اي يصح عند غير القاضي عنه لان الموكل
اقام مقام نفسه مطلقا وهو يقبض ان يملك ما يملكه الموكل وهو يملك الاقرار عند غير
القاضي كذا وكيله وعند زفر والشافعي وهو قول ابي يوسف ولا يصح اصلا وهو القياس
لانه ما هو بالخصومة وهي منازعة والاقرار ايضا دونه مساطحة والامر بالشئ لا يتناول
صدقه وجه الاستحسان ان التوكيل صحيح فيدخل تحته ما يملكه الموكل وهو الجواب مطلقا
فيمنع الاقرار والموكل يملك الاقرار كذا يملك وكيله عند القاضي لكونه جواب الخصم وهو
لا يكون معتبرا الا بمجلس القضاة اذ وراء مجلسه يقضي الى المحاكمة والمجادلة وهو لم يملك
بذلك فحينئذ لا يكون وكيله لو رهنه عليه اي على الوكيل هذا استدراك من قوله لا عند
غير القاضي فلهذا الوكيل يحق له السحب فوير انه اقر في غير مجلس القاضي خرج عن
الوكالة ولا يوقع اليه المال اي لا يومر الموعود عليه بدفع المال الى الوكيل لانه لا يصح بعد ذلك
للمتقاضية ولا يرفع دعواه كالا ب والوصي اذا اقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارها
ولا يوقع اليه اي الى الاب والوصي المال يعني اذا ادعى الاب او الوصي شيئا وللصغير ما نكر الوصي
عليه ويخبره الاب او الوصي ثم جاء يدعي المال فان اقراره لا يصح لانه ولاية نظرية وذلك
بان كجذب ماله ويقر في بيعة عليه الوجه الاحسن والاقرار لا يكون حقا ولا يومر الموعود عليه بدفع
المال اليه لانه لا يصح دعواه ويحبس وصي حتى يومر بدفع المال اليه لو ثبت ولا يصح توكيل له المال
لغيره بقبضه ما يملك المفقول عنه كما لو وكله بقبضه نفسه او عبده او وكل المالك الجليل بقبضه
من المالك عليه فانه غير صحيح لان الوكيل من اجل غيره ولو وجبناها صار عاملا لنفسه في ابرادته
فانعدم الركن ولان قبول قوله ملازم للوكالة لكونه امينا ولو وجبناها لا يقبل لكونه مبرا بنفسه

ل

مستفهم بان قد ام از منه كافي العارية وفي العناية سوال وجوابه فليراجع وفي التفسير الوكيل يقضي
الدين اذ الفهم وبطلان الوكالة بخلاف العكس وكذا كلما صحت كفاية الوكيل بالقبض بطلت وكالة
تقدمت كفايته او فاقته ومن صدق موحي الوكالة بقبض الدين امر بالرفع اليه لان قصد بقبضه
بمقتضى قول ان الوكيل الغائب يقبض دينه اقتران على نفسه لان ما يدفعه خالصا له اذ الوكيل تعي
باعتنا لما كان صدقة صاحب الدين اي اذ احضر الموكل وصدق الوكيل في دعواه الوكالة فلا كلام
لحصول المقتضى والاي وان لم يصدق امر بالرفع اليه امر القريم بالرفع اليه اي الى صاحب الدين اجبا
اي كما امر بالرفع اليه الوكيل لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قول مع
يحيى فيفسد الادا ان لم يكن الاستيفاء حال الغياب ورجع القريم به الى ما دفعه على الوكيل
ان لم يملك في يده اي ورجع القريم به وان كان ما دفعه اليه باقيا في يد الوكيل لان غرضه من الرفع
برائة ذمته ولم يحصل فله ان يتقضى قبضه ويأخذ ما يأخذه ولو كان بقاؤه حكما بان استهلكه
الوكيل فانه ياتى ببقاؤه وان هلك اي القبول في يد الوكيل لا يبرجعه فيما هلك لانه
يصدق به اعترافه بحقق في القبض فيكون امينا وهو لا يكون مضمينا ولا مظلوما في آخر
المركل ثانيا والمظلوم لا يظلم غيره الا اذا كان ضمنه عند دفعه فحينئذ يرجع على الوكيل
بمثل ما دفعه قبل ورجع ضمنه بالتسديد ويعد مظلوما بالتسديد الا اذا كان جعل القريم
الوكيل ضامنا يان قال عند دفعه ان حضر الغائب وانكر وكالتك واخر مني ما يباخا ننت
بهذا المال فقال انما ضامن وعدم التسديد الا اذا امان الوكيل بان قال عند دفعه
حضر الغائب وانكر التسديد واخذ منه كافي انا ضامن بهذا المال فيصير الوكيل كغيبلا
بحال ضمنه الراين المتكسر ثانيا لان اضافة الضمان الى زمان القبض جازي لا ينافي
الوكيل او لانه امانة في يده فبضا دتمها على انه وكيل والامانات لا تجوز بها الكفالة
وظاهر المتن انه لا رجوع على الوكيل حالة الهلاك الا اذا ضمن وليس كذلك بل الحكم
كذلك لو قال له قبضت منك علي ان ابرئك من الدين كما في التفسير او دفع اليه علي
ادعائه حال كونه غير مصدق وكالته سواء كان مكدبا او ساكتا فانه يرجع عليه لانه
انما دفع علي رجاء الاجازة فانقطع رجاءه ورجع عليه وفي التفسير فانه ادعى الوكيل
هناك او دفعه لموكله صدق بخلفه وفي الوجه كلها البسلة الاستدراك حتى يحضر الغائب
ومن صدق موحي الوكالة بقبض الامانة لم يبرجعه اليه لان قصد بقبضه اقتران
الغير وانه ما مور بالخط لا بالرفع بخلاف الدين فان لم يصدق لا يبرجعه اليه بالاولي
وفي المنع تفصيل فليراجع وكذا اي مثل ما ذكر من الحكم لو صدق في دعوى شرها من
المالك يعني لو ادعى انه اشترى الوديعة من مالكها وصدقته المورد لم يبرجعه اليه
لانه ما دام حيا كان اقترانه بملك الغير لانه من اهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه
ولو صدق في ان المالك مات فتركها اي الوديعة ميراثا له امر بالرفع اليه ان لم يكن على
الميت دين مستغرق فلو انكر ميراثه او قال لا ادري لا يبرجعه اليه تسليم اليه ما تم البيعة
معه المسألة وقد تقدمت في اواخر القضا فكان ذكرها هنا تكملا لذكرها في الاول
علي الوكيل بقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له اي للمدعيون علي استيفاء الدين

امر يدفع اليه اي امر القريم يدفع المال الذي عليه الوكيل لان الوكالة قد ثبتت والاستيفاء
بثبتت بمراد دعواه فلا يوجب الحق وقد جعلوا دعواه الايقاع لرب الدين جوابا للوكيل اقرار
بالدين وحكما اذا اجاب الموحي ثم ادعى القلط في بعض الجور وقائه لا يقبل لان جوابه تسليم
للجور وكما في المنع ولا يستحقه اي الوكيل لانه ما يعلم استيفاء موكله الوكيل لانه ما دفع عن الموكل
والتأجيل لا يجزي عليه الحلف بخلافه فانه قد يبيع القريم بعد ما دفع المال اليه الوكيل وفي الدين
ويستحقه اي رب الدين انه استوفى فان حلف بغير الحكم عليه حاله ولو كان لا يطل الحكم فيسترد
منه ما قبض ولو ادعى اليه عليه الوكيل الرد بالغيب ان موكله رضي به اي بالغيب لا يبرجعه
يدفع المتن قبل حلف المشتري والفريق بين هذه وما تقدم من مسالة الدين ان التوارك
ممكن هناك باسترداده ما قبضه الوكيل اذ اظهر الخطا عن نكوله وهو هنا غير ممكن لان القضا
بالقسط ما من عيان الصحة وانما ظهر الخطا عند الامام كاهو مؤتمه في الضموم والغفود ولا
يستحق المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يغير وما عند ما يجب ان يتجدد الجواب في الضموم
ولا يوجب لاد التوارك ممكن عند هذا البطلان القضا وقيل الا انه عند ابري يفسد ان يوجب
في الضموم وفي المنع فلو رد ما الوكيل على البايع بالغيب في هذه المسئلة فيخسر الموكل وصدقته
على الرمي كانه لا لا البايع عند الكل على الاصح ومن دفع اليه رجل اخر عشرة دراهم فيفترسها
علي اهله ما تقع عليهم اي على اهله عشرة آخرين عنده نهى بها اي العشرة بالعشرة لان
الوكيل بالاتفاق وكيل بالشر او حكمه كذلك فيل هذا استحسان وفي القياس وهو قول
الاية الثلاثة البسلة ذلك فيبصر من غير علم لانه خالف امره وقيل القياس والاستحسان
في قضا الدين لانه ليس بشرا واما الاتفاق فيضمن الشر اذ لا يدخله كفاية الاصلح وظاهر
كلامه انه انفق واهم مع بقا دراهم الموكل ولو اقال في النهاية هذا اذا كانت عشرة
الواحد قايمة وقت الاتفاق وكان يهتف العقد اليها او يطلق اما اذا كانت مستهلكة
او اضاف العقد اليه عشرة نفسه يصير مشهورا بقصد متبرعا بالاتفاق لان الدرهم متعين
في الوكالة وفي التفسير وصي اتفق من ماله ومال البيعة غايب في اي الوصي مظلوم في
الاتفاق الا ان يشهد عليه ان ما انفقته فرض عليه وانه يرجع عليه فلا يكون مقطوعا
وله ان يرجع باء **عزل الوكيل وجه تاجير ظاهر للموكل عزله وكيله**
عز الوكيل لانه حنفية علمه ان يبطله الا اذا اتفق به اي بالوكيل حق الغير لو كان الخصومة بطلب
الخصم فلا يملك عزله فيصير بالوكالة المشروطة في عقد الرهن ومال الوقف وفيه اشارة الى انه
لو علق وكالتهما بشرط ثم عزله قبل وجوده وعليه الفتوى كما في القضا في واليه يطل تطبيق
العزل بالشرط ويتوقف ان عزله اي انقضاء الوكيل على علمه اي علم الوكيل ثم دفعه بقوله
قتضيه اي تصرف الوكيل قبله صحيح لان في انقضاءه بغير علم اصرا اذ ما ينفق على انه وكيل
فتلحقه له العهدة وكذا لو عزله الوكيل نفسه لا يجوز بدون علم الموكل وعند الاية الثلاثة
ينعزل الوكيل بلا علم منه في قولنا عزلهم ولو وجد الموكل الوكالة فقال لم املكه لا يكون عزلا
الا ان يقول والله لا املكه بشي ويثبت العزل من الوكالة بحاشية لقوله عزله واخرجه
عن الوكالة وبكتاتبة وارساله وسولا عدلا او غير عدل حرا او غير اصغر او كبير اذا قل العزل

في مجلس القاضي الكاتب فانه دعوي صريحة حتى يكتب في الكتاب عن الاستهاد بالدعوي
 الصريحة المصادرة الي اخره مع انه اخبار بحق له على غيره وليس بحاضر وامام عدم تعيينه
 بمجلس القضاة فلا جعله شرطا وشرط الشيء خارج عن ذلك الشيء فامل والمري شرعا مسر
 لا يجبر ايا لا يكره عليه هذه الخصومة اي الخاصة وطلب الحق فلا يشك بها كان فيه خاصا
 من وجه اخر كما اذا قال قضيت الدين بعد الدعوي فانه لا يجبر عليه هذه الخصومة اذا اتركها
 والمري عليه من يجبر عليه هذه الخصومة والجواب لكونه متكررا معني ولو موعيا صورة
 ولو اقال محمد في الاصل المدعي عليه هو المتكرر وهو الصحيح اذا اعتبر المعاني فلا يشك في
 البتة فانه مدعي عليه معناه فيما اذا اجبر القاض على الخصومة للبتة كما في القهستاني
 وانما عرهما ياذ لك وعدل عما يقتضي التفرع اشارة الي اختلاف المشايخ فيها فيقول المدعي
 من اذ اترك والمري عليه خلافا وهذا حاصل ما ذكر من هذا المتن قال ابو المكارم والتفرع
 المذكور وان كان عاما صحيحا كما قال في الرواية لكنه يعرف له بما هو حكمه انتهى وقيل
 المدعي لا حاجة له عليه والمدعي عليه خلافا وهذا لو ايقال لمسلمة الكذاب مدعي النبوة
 ولا يقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل المدعي من الاستحقاق البينة والمدعي
 عليه من يكون مستحقا بلا حجة او بقوله هو لي يكون له على ما كان ما لم يثبت المدعي
 استحقاقه قبل المدعي من يثبت خلاف الظاهر وهو الامر الحارث والمدعي عليه من يثبت
 بالظاهر كعدم الاصل انتهى اذ لا بد من علم له اليه حق المدعي بحج دعواه كما لا بد من
 الوجود على عدم الاصل فلا يلزم عليه ما قال بعض الفضلاء ومنهم من قال المدعي من يثبت
 خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون امرا حادثا والمدعي عليه من يثبت بالظاهر ولا يلزم الاصل
 عدم كونه محتاجا اليه اصلا فالمدعي الذي يدعي رد الوديعة الي المدعي لا يكون مدعيا
 حقيقة وكذا لا يكون المدعي بانكاره الرد منكر حقيقة لانها نكارة يدعي شغل دمه الموضع
 معني وكذا المدعي باذعابه الرد يتكرر الشغل معني ليعرف دمه عن الصمان فيخرج عن
 الخصومة فيما اكلمه معني من الصمان لكونه مدعي عليه بنص قوله مع اليمين اذ انما
 للمعاني دون الصور كما في شرح الوفاية لابن السكينة ولا يصح الدعوي الى بدو كوشي اي
 قوله دين او عين علم جنسه في جنس ذلك الدين كالدراهم والونابر والخطبة وغيرها
 وقدره مثل كذا وكذا او درهما او دينار او كرا قيل لا بد ايضا من ذكر وصفه بان جسد او
 ردي في دعوي الدين اذ هو يعرف به لان الزام الخصم بالمجهول عند قيام البرهان منه
 وكذا الشهادة والعصا غير ممكن بخلاف العين كما سيجي وفيه اشارة اليه انه لو كتب صورة
 الدعوي بلا عجز عن تقريرها لم نسمع كما في القهستاني فان عجز عن الدعوي عن ظهر القلب
 فكتب قضيته كما في الخزانة فان كان المدعي دينيا اي حقاني الزمة ذكر المدعي انه يطالب به
 اي ان المدعي يطالب المدعي عليه بالدين لان فائدة الدعوي اخبار القاضي المدعي عليه
 على ايقاع حق المدعي وليس للقاضي ذلك الا اذا علم به فاصح وان كان المدعي عيبا
 نقليا اي منتولا ذكر المدعي انما اي العيب في يد المدعي عليه بغير الحق دفعا لاحتمال ان يكون
 مرهونا او محبوسا بالثمن في يده قال صدر الشريعة هذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه

تخصيص

تخصيص المنقول بهذا الحكم وفي حاشيته يعقوب باسما جواب عن طريق صاحب الدور واعتراض
 عليه فليطالع وانه اي المدعي بطلبه اي المدعي عليه بها اي بالعين ولا بد من احضارها اي
 بكلف احضار العين المنقولة ان امكن الاحضار لبيانها اي الي العين عند الدعوي وعند
 الشهادة او الحلف لان الاعلام باقتضي ما يمكن بشرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل
 ممكن والاشارة باليد في التفرع حتى قالوا في المنقولات التي يتعد نقلها كالرحم وكهوه
 حض الحالم عندها او بعث امينا كما في البحر وغيره لكن علي رواية والافقوله وان تعدد فيذكر
 قيمتها يعني عنه تدويري المجتبى معزوا الي الاستيعاب في مسألة المشاهدين اذ شهدوا
 علي سرقة بقره واختلعا في لونها فقبل الشهادة خلافا لما قال وهذه المسألة تدل علي ان
 احضار المنقول ليس بشرط لصحة الدعوي ولو شرط لاحضار ولما وقع الاختلاف عند المشاهدة
 في لونها ثم قال وهذه المسألة الناس عنها غافلون لكن ليس في ذلك دليل علي ما ذكر لانها
 اذا كانت غائبة لا يشترط احضارها والقيمة كافيية كما في البحر وان تعدد اي تعدد احضار
 المنقولات بان كانت هائلة او غائبة بذكر قيمتها ليعبر المدعي بمعلومها لان الغائب
 لا يعرف الا بالوصف والقيمة قال ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الزكوة والا فوته
 في الرواية هذا اذا ادعي قيمة شيء مستهلك فلا بد من بيان جنسه ونوعه واختلافوا في
 بيان الزكوة والا فوته في الرواية قال القاهدي ادعي اعيانا مختلفة الجنس والنوع هو
 والصفة وذكر قيمة الكل ولم يذكر قيمة عين علي حدة اختلف المشايخ فيه بعضهم شرط
 التفضيل وبعضهم الكفاية بالاجمال وهو الصحيح لانه لو قال ابيع مني عينا كذا ولا ادري
 انه هالك او قاييم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه لان
 الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة يتضرر به كما في الكافي فان عجز عن
 ردها كان القول في مقدار القيمة قول القاضي فلما سمع دعوي العصب من غير بيان
 القيمة قلان يصح اذ ادين قيمة الكل حمله كان اولي وفي التبيين فاذا سقط بيان القيمة
 عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولي وقيل يشترط ذكر القيمة اذا كانت الدعوي
 سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا باقما فيما سوي ذلك فلا يشترط كما في الجامع وفي
 التنوير وفي دعوي الجور لا بد من بيان مكانه سواء كان له حمل او لا وفي العصب
 ان كان له حمل وموتة فلا بأس ببيان موضع العصب والا لا وفي دعوي المتكليات
 لا بد من ذكر الجنس والنوع والصفة والغدر وسبب الوجوب وفي العقار لا يحتاج اليه
 قوله بغير حق كما يحتاج اليه في المنقول ولكن يذكر ان العقار في يده لانه المدعي عليه يكون
 حضا الا اذا كان العقار في يده فلا بد من اثباته لكن شيئا لا صدور الشريعة باق
 علي ما قاله يعقوب باسما في حاشيته وبود ما في القهستاني من قوله ويرد به في
 العقار ايضا عن بعض المشايخ كما في فاضل خان والخزانة وهو المختار عند كثير منهم
 لكن اختلف المشايخ في القوي كما سياتي فتبع ولا يثبت البداي يد المدعي عليه بوجه
 اي في العقار نصا وفيها اي لا تثبت بنصا من المدعي والمدعي عليه علي انه في يده بل يثبت
 المدعي بيمينه بان يشهد الشهود انهم عاينوا في يده حتى لو قالوا اسم هذا ذلك لم تقبل ادعيه

القاضي في يده لا حتم له كون العقار في يد غيره وقد نواصنا عليه ذلك بخلاف المنقول
 لان اليد فيه مشاهدة فلا حاجة الي البينة ولا الي العلم بل تقتضيهما في الصحيح
 احترازهما قبل ان اليد تصح بالانقرار فلا حاجة الي البينة ولا الي العلم ولا الي الشهور
 انه ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يعني بالقول قال الحلواني اختلف فيه المشايخ
 والصحيح انه لا يقبل لانه لم يثبت في يده بغير حق لا بملكه المطالبة بالتسليم ويمكن يفتي
 القتر المشايخ وقيل يقضي في المنقول لا في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق فالصحيح
 الذي عليه الفتوى انه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم وتخاصم
 فيه فليراجع وفي المنع وليس ما ذكره من اشتراط ثبوت اليد في العقار بالبينة او العلم
 مطلقا في جميع الصور بل اذا ادعى المدعي ملكا مطلقا في العقار اما دعوى العقب والشر
 فلا يشترط ثبوت اليد ولا يدعيه اي في العقار من ذكر البلد والمحلة وفي العقب وفي دعوى
 العقار لا بد ان يذكر بكرة فيها العقار ثم المحلة ثم المسكة اختيار القول محمد فان مذهبه
 ان يبداء بالاعم ثم الخاص وقيل يبداء بالخاص ثم بالاعم ولا يضمن ذكر الحد وذلك في
 الدعوى والمشهداة واسماء اصحابها اي اصحاب الحد ودونهم الي الحد لغيرهم وعن غيرهم
 لان تمام التفرع يحصل به في الصحيح من مذهب الامام هذا اذا لم يكن مشهورا وفي الرجل
 المشهور يكتفي بذكره لحصول المعصود منه فاذا ذكر كذا ثم ذكر كذا الرابع صح وقال في
 لان التفرع لم يتم ولنا ان للذكر حكم الكل علي ان الطول يعرف بذكر الحد والعرض باحدهما
 وقد يكون ثلاثة روي عن ابي يوسف يكفي اثنتان وقيل الواحد وان ذكره في الحد الرابع
 وعلمت فيه اي في الحد الرابع لا يصح لانه يختلف المرعي ولا كذا فيكون وفي المنع والمأثبات
 القلط باقرار الشاهد ان غلطت فيه واما لواعاها المدعي عليه لا تسمع ولا تقبل بنية
 وتخاصم فيه فليطالع واذا صحت اي اذا جازت وقامت دعوى المدعي برعاية ما سبق
 سأل القاضي الخصم اي المدعي عليه عنها اي عن دعواه ليقتضيه حكمة لان القضاء بالبينة
 بمالك القضاء بالانقرار ومعنى سؤاله ان يقول خصمك ادعي عليك كذا وكذا انما تقول فان
 اقر اي الخصم حكم عليه اي علي الخصم اي يحكم القاضي بالخرج عن موجب ما اقر به لانه لا اقرار
 حجة بنفسه فلا يتوقف في صدقه علي الحكم من القاضي ولا اقال في الاصلاح فان اقر
 فيها وان لم يقل حكم وان انكر الخصم انكارا صريحا وغيره من كذا اذا قال لا اقر ولا انكر فانه
 انكار صريح وما روي انه اقرار غير ظاهر فيجب حتى يقر فقل كما في العقبين ان كان
 السرخس وعند ابي يوسف يجب الي ان يجيب وفي البحر والفتوى يجب علي قول ابي يوسف
 فيما يتعلق بالقضاء في القنية والبرازية قلنا افتيت بان يجيب الي ان يجيب بتمام
 فيه فليراجع سأل القاضي المدعي البينة في دعواه فان اقامها اي ان اقام المدعي البينة
 يحكم القاضي عليه لانه تور دعواه بالبينة فهي فبطلت من البيان او البينة لا يثبت
 يظهر الحق من الباطل ويفصل بينهما والا اي وان لم يقرها بل عجز عن اقامتها حلف
 حلف القاضي الخصم والمدعي عليه ان طلبه الخصم اي ان طلب المدعي تخلف المدعي عليه لا يثبت
 عليه السلام قال للمدعي انك بينة فقال لا وقال ذلك بيمينه فقال يحلف ولا يثبت في

عليه

عليه السلام ليس لك الهذا شاهدك او يمينه فضا وحقا لا ضافته اليه بلام التملك
 قيد تخلف القاضي لان المدعي عليه لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من
 غير استخلاص القاضي فهذا ليس تخلف لان التخلف حق القاضي فلو مرهف عليه
 تقبل والا يحلف فاما عند القاضي فلا يحلف قبل طلبه عند الطرفين في جميع الاعاوي
 وكذا عند ابي يوسف الا في مسابيل في الروايع يجب الحلف المشتري باه ما وصفت بالعب
 يحلف المشتري بالله ما وصفت بالعب والتشيع بالله ما طلبت شفقتك والمرأة
 اذا طلبت فرض القنينة علي زوجها القايب تخلف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا عطاك
 للنفقة والمستحق يحلف بالله ما بعته واجهوا علي ان من ادعي دينا علي ائتمت يحلف
 القاضي بالطلب الوصي والوارث فان حلف المدعي عليه انقطع الحق من حقه فيقوم البينة
 اي اذا حلف المدعي عليه فالمدعي علي دعواه ولا يثبت حقه بيمينه الا انه ليس له ان يجام
 ما لم يقر البينة علي وقد دعواه فان اقامها بعد الحلف تقبل قال عليهما السلام اليه
 الفاجرة احق ان تزد بالبينة العادية لان طلب اليه لا بد علي عدم البينة لا حتم
 انها غايبة او حاضرة في البلد ولم تخضر لان اليه بدل البينة فاذا اقر وعلي الاصل
 بطل حكم الحلف فلا عبرة لما قاله بعض الفقهاء من ان البينة لا تسمع بعد اليه كما في
 الدور وغيره وان تكلم عن اليه مرة اي قال لا اخلع او شئت بلا افة من خسران وطش
 او غيره فان السكوت بلا افة تكول حكما هو الصحيح كما في السراج فقضي في قضي القاضي
 له عليه بالمال بالتكول اي بسبب الافتناع عنه صح ذلك القضاء لان التكول دليل قوي
 باه لا او مقر اذ لو اذ لك لا قدم علي اليه اقامة الواجب دفعا للضرر عن نفسه فتخرج
 هذا الجانب من جانب التوزيع في تكوله وعرض اليه عليه فلا تا بان يقول له في كل مرة
 الي اعرض عليك اليه فان حلفته والافتقار اليه عليه بما ادعاه ثم القضاء علي تقيير
 فكلوه احوط لما فيه من المبالغة في الاقطار ولا عبرة بعد القضاء بقوله اطلق لانه اطلق
 حقه بالتكول فلا يفتقر بما القضاء ويعتبر قوله اخلع قبل الحكم ولو بعد العرض ثلاثا وتبين
 اشتداد بانه لا بد ان يكون التكول في مجلس القاضي وان فصل القضاء به وبدونه لا يجب
 شيئا كما في البيتين وفي المحجب يشترط ان يكون القضاء علي وتكول عند بعض
 المشايخ وقال الحنفية لا يشترط حتى لو اشتهر به بعد العرض يوما او يومين او ثلاثة
 فلا بأس به وهو قول الايمه الثلاثة وفي المنع لم ارضه ترجيح ابي اليه واما المذهب فانه
 لو قضى بالتكول بعد العرض مرة واحدة وهو الصحيح والاول اولى انتهى ولا ترد يمين
 علي مدعي اذا انكر المدعي عليه عن اليه وعند الايمه الثلاثة ترض عليه عند تكوله فان حلف
 قضي له والا ولا يقضي بشاهد ويمن وقال الشافعي لو اقام المدعي شاهدا واحدا وعجز
 عن الاخر ترض اليه علي المدعي فان حلف قضي له والا لان الذي صلى الله عليه وسلم
 قضي بشاهدين ومنه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم البينة للمدعي واليمين علي من انكر
 وهذا الحديث مشهور كما في كالمواضع الطحاوي وحديث الشافعي وهو الحديث غريب واول
 من قضى به معاوية رضي الله عنه ولم يقع العمل الا زمانه لعدم الحاجة اليه حتى لو قضى الحاجب

لا ينفذ ولا يخلف في تكاثر اي نفس التكاثر او الرضيه او الامريه فلو ادعى احد الزوجين بدلا
 بينة تكاثر علي الاخر وهو منكر ويرجعه بان يدعي احد الزوجين بعد العدة علي الاخر انه
 راجعها في العدة والاخر ينكر هل ان ادعى الرجعة في العدة يثبت بقوله في الحال كما في العفتان
 وفي رواية لا يخلو كما في نسخة المصنوع لكن الاول كما في سابق الملقون وفي رواية بدون الوافي الرجوع
 في مدة الايلة بان يدعي احدهما علي الاخر بعد عدة الايلة انه فاروجع اليها في مروت
 والاخر منكر وفي العفتان فان اختلفوا قبل المدة ثبت العتيقوله واستبلا ادي طلب
 ولو بان يدعي احد من الامة والمولى والزوجة انها ولدت منه ولو احيا او ميتا كما في
 قاضي خان لكن في المشاهير ان دعوى الرجوع والمولى لم يقبل لان النسب يثبت باقراره
 ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه
 فتوى يرمي كما في العفتان وفي رواية ادعى رجل علي مجهول الحال انه رقا او ادعى للمجهول
 انه سيده وانكر الاخر ونسب بان ادعى ان هذا اول او والده او هو يدعي عليه والاخر
 ينكر ولا يسووا كان ولا العتاقة او ولا المولا بان يدعي احد من المملوك والمجهول
 علي الاخر انه معتقه او مولا فلا يخلف عند الامام في هذه الامور لان المقصود من
 الاستخلاف القضاء بالتكول والفكر جعله يدا وياحه صيانة عن الكذب المحرام
 واليدل لا يجزي وفي هذه الامور وعندها وهو قوله لا يثبت الثلاثة يخلو لان التكول
 اقرار والظاهر انه يخلف علي تقدير صدقه فاذا امتنع عليه ظهر انه غير صادق في
 اتكاره اذ لو كان صادقا لقدم عليه ولما كان الشكولة اقرارا لا قرازا كما في هذه
 الاشياء فليست علي صورة اتكاه وانكر لا علي دعوى المدعي حتي ان تكلم يقضي بالتكول
 وبه اي يقول الامام بين يعني كما في قاضي خان وهو اختيارنا في الاسلام الردي معلل
 بعوم البولي وفي النهاية قال المتأخرين ان المدعي اذا كان متعنتا باخذ القاضي بغيرها
 ومطلوما بقوله ولا يستخلف في حد اتفاقا هو خالصا لحد الله حد الزنا والمشراب
 والسرقة او مغلي حقه تعالى في الحد العرف فان حق العبد فيه مغلوب فلو ادعى علي احد
 قدومه بالزنا فأنكر لم يخلف الا اذا انصمت حقا بان علق عتقه عبده بالزنا وقال ان ثبتت
 فانت حر فادعى العبد انه قد ربي ولا بينة عليه يستخلف المولى حتي اذا انكر ثبت العتق
 دون الزنا ذكره الربيعي وصححه الحلواني خلافا للمشرضى ولا في ان ايضا بالاتفاق
 ان ادعت المرأة علي زوجها انه قد فاجب البعان وانكر الزوج لان البعان
 قائم مقام حد الزنا في جانب الزوج فلا يثبت بالتكول الذي هو اقرار مع شبهة
 والسارق يخلو بالاتفاق عند اراة اخذ المال ويقول فيه بالله تعالى ماله عليك
 هذا المال وعن محمد بن القاسم يقول للمدعي ما اذ تريد فان قال اريد القطع يقول
 في جوابه ان الحد ولا يستخلف فيها وان قال اريد المال يقول له دع دعوى السرقة
 وادع المال فان تكلم عن الخلق ضمن المال ولا يقطع لان التكول اقرار مع شبهة فيعمل
 في الصمان دون القطع كما اذا شهد رجل وامرأتان علي السرقة والمال فقبل في المال
 دون القطع ويخلو الزوج ان ادعت الزوجة طلاقا لا بينة لها عليه قبل الدخول اجماعا

لان مقصودها المال والاستخلاف يجزي في المال بالاجماع فان تكلم ضمن الزوج نصف
 المهر وانما وضع المسألة في الطلاق قبل الدخول لانه لو طلق بغير الي الطلاق الذي
 يلزم فيه المهر فاما ما يدعي امر الطلاق الذي يلزم منه نصف المهر مستند فكشفه اولي
 من ان لزوم الخلف في الطلاق بعد الدخول بطريق الاول فانه اذا استخلفه قيل كما كد
 المهر فبعد اولي وكذا يخلو في التكاثر اذا ادعت المرأة مهرها وانكر الزوج فلو تكلم يلزم
 المهر ولا يثبت التكاثر عند الامام بخلاف الطلاق وكذا اذا ادعت النفقة بالتكاثر يستخلف
 فان تكلم يلزم النفقة دون التكاثر وفي النسب اي يخلو في دعوى النسب ان ادعى حقا
 كارت ونفقة بان ادعى رجلا علي رجل انه اخوه ما كان ابوهما وترك ما لا يبيد المدعي
 عليه او طلب من القاضي فرض النفقة علي المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف علي النسب
 بالاجماع فان حكم بغيره وان تكلم فبني بالمال والنفقة لا النسب ان كان النسب نسبلا يصح الاقرار
 به وان كان نسبيا يصح الاقرار به فعلي الخلاف وغيرهما بان كان صبي في يد رجل النقطه وهو
 لا يبرأ عن نفسه فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوها تريد قصود الملقط من حق الحضنة
 وارادت استخلافه فتكلم ببيت يدها حق نقل الصبي الي جرحها ولا يثبت النسب وكذا
 العتق بسبب الملك بان ادعى عبدا علي مولا انه عتقه لانه اخوه او اراد ان الوهاب الرجوع
 في العتق فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعي عليه يستخلف علي ما يدعي بالاجماع وفي
 الغضاص اي يخلو جلد العود في النفس والاطراف بالاتفاق فان تكلم في دعوى النفس
 لم يقنع منه بل حبس حتي يبرأ فيقتض منه او يخلو فيطلق علي الحبس ولا يحبس ابدان
 تكلم فيما دونها اي النفس يقنع منه وهذا عند الامام لان الاطراف يسلك مسلك الاموال
 ولعز ايضاً قطعها للحاجة ولم يجز علي القاطع الصمان اذا قطعها بامر صاحبها بخلاف النفس فانه
 لو قتله بامر به يوجب عليه الغضاص بامر واية والدية في احري واذا اسلك بالاطراف مسلك
 الاموال يجزي فيه البدل كما يجزي في الاموال كما في اكثر المعبرات وما قاله ابوالمكارم
 من انه يتوجه عليه لزوم قطع يد السارق بالتكول وقد مر انه لا يقطع لبيد او كان
 قود الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة كالا مال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص
 حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة قطرها الفرق قد مر وعندها يثبت الارش فيهما في
 صورتي دعوى النفس والاطراف لان التكول اقرار عتقه لانه فيه شبهة البدل فيمنع في
 الطرف بما فيه شبهة الغضاص كما في النفس فيجب المال فيها لتقدير الغضاص خصوصا اذا
 كان الامتناع لمعني من جهة من عليه كما اذا اقر بالخلا والولي يدعي العمد عند الامة الثلاثة
 يقنع منهما بعد حلف المدعي عليه انه صادق في دعواه بها علي ما مر من اصلهم فان قال المدعي
 في بينة حاضرة في المصير وطلب يدي حصمه لا يخلو عند الامام وهو الصحيح كما في المصير ان وعده
 وقال ابو يوسف يستخلف لان البينة حرة بالحديث المعروف فاذا اطلب اليه بحسبه ولا امام ان يتوف
 البينة من تطلب اليه عن اقامة البينة بما روي في كلامه بوجهه دون ومحمد بن ابي يوسف فيما ذكره الخفاة
 ومع الامام فيما ذكره الطحاوي في اكثر المعبرات فعليه هذا المص ان يذكر الخلاف في توفير قريفا
 بالمصير لانها لو كانت في مجلس الحكم لا يخلو بالاتفاق وان كانت خارج المص يخلو بالاتفاق وفي الصحيح

وفردت الغيبة بمسيرة السفر وفي المنع وحضورها في المص وهو محل الاختلاف وظاهر ما في
 خزانة المغنين خلافاً فانه قال الاستغفار يجزي في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعي
 عليه ويقول المدعي لا شهود لي او شهود في عيب او مرضي وفي الجواب المدعي لا يصلح
 فانكر المدعي ولا يثبت فطلب يمينه فقال المدعي اجعل حقي في الختم ثم استخلفه فله ذلك
 في زماننا ويكفل بنفسه اي يوحى من المدعي عليه كغيب بنفسه كغيب بغيره فيضيع حقه
 استخفاً والقصاص ان لا يكفل قبل اقامة البينة وهو مذهب الشافعي ويجب ان
 يكون الكفيل معروفاً ثقة ولا يتوهم اختفاؤه بان يكون له دار وجانوت ملكا له وله ان
 يطالب وكفلا بالخصوص حتى لو غاب الاصيل بقيم البينة على الكفيل فيقتضيه عليه وصح ان
 يكون وكفلا وكفلا فان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل بنفس الكفيل وان كان المدعي متقولا
 فله ان يطالبه مع ذلك كغيبا بالعين لبعضها فلا يفيده المدعي عليه وان كان عتقارا لا
 يحتاج الي ذلك وفيه اشارة الي ان القاضي يكفله ولو لم يطالبه المدعي وهذا اذا كانت
 المدعي جاهلا بالخصوص وما اذا كان عالما فلا يكفل القاضي بل يطلبه ثلاثة ايام هذا
 مروى عن الامام وهو الصحيح كما في الكافي وغيره وصح في الخاتمة انه الى جلوس القاضي
 مجلسا اخر وقيل يعرض الي رأي القاضي وهو الاسبق برأي الامام ولا فرق في الظاهر
 بين العجيب والحقير وكذا بين القليل من المال والكثير وعن محمد ان الحكم ان كان بحيث لا يفي
 نفسه بهذا القدر لا يجبر على اعطاء الكفيل فبد بقره الي بينة حاضرة للتكفيل ومعناه
 في المصريح حتى لو قال المدعي لا بينة لي او شهود في عيب لا يكفل اذ لا فائدة فيه بل يكفل فاذا
 حضر بعد ما حلف فقيل بينة المدعي وكذا الوقال المدعي لا بينة لي وطلب يمين خصمه فحلفه
 القاضي فقال له بينة فان القاضي يقبل ذلك منه وقيل لا يقبل وفي البحر ادعي القاتل
 انه له بينة حاضرة عليها الفواجل ثلاثة ايام فان مقتضى ما يات بالبينة وقال له بينة
 غائبة يفتقر بالقصاص قياسا كالا موان ويحتمل الاستحسان بوجوب استعظام مال المرء فان
 ابي عن اعطاء الكفيل لانه مقدار مرة التكفيل ودار معه اي مع القرين حيث دار فقير
 الملازمة وفي البحر نقل عن الصوري رابث في زيادات بعض المستأخر ان الطالب لو امر
 غيره بملازمة مديون فلم يدر يور ان لا يرضى عن الامام خلافا لها وجعله في المسألة
 التوكيل بغير رضى الخصم لكن لا يجيبه في موضع لان ذلك حيس وهو غير مستحق عليه بنفس
 الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعي يدور معه واذا انتهى المطلوب الي داره
 فان الطالب لا يجمعه من الرجوع الي اهله بل يدخل المطلوب الي اهله والملازم علي باب
 داره وان كان المطلوب غريبا يكفل او يلازم قدر مجلس القاضي الي ان يقوم من مجلسه لان في
 اخذ الكفيل والملازمة رابطة علي ذلك اصرار به بمنع عن السفر ولا ضرر في هذا القول بظاهر
 فان برهن في المجلس بينها والاختلاف ان شاء او بدعه واليهين بالله تعالى لا يطلاق وعناق
 لقوله عليه السلام من كان منك حائفا فليحلف بالله او ليذرو قبل ان الخضم صح اليهين
 اي بالطلاق والعناق في زماننا قلعة المبالاة باليهين بالله تعالى كما في الهداية لكن
 لا يقتضي عليه بالتكول لانه نكاحا هو من يشرع حتى لو قضي لا يعتد وانما ان يصفية

التمهيد

التمهيد لان التمسك بما لم يجوزوه في البحر الفتوي بما يحرم التحليف بالطلاق والعناق
 وهو ظاهر الرواية وفي الخاتمة ومنهم من جوز في زماننا والتحليف ما في ظاهر الرواية انتهى
 وقيل في البين بذكر صفاته اي صفات الله تعالى مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب
 والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السرور يعلم من العزلة ما لا قلان هذا اعلمك ولا
 قبل ذلك هذا المال الذي ارمعه وهو كذا او كذا او شي منه ان شاء القاضي لان احوال الناس
 فيه مختلفة فمنهم من يمنع عن البين بالتكليف وتقيما سر عند عزمه فيكفل عليه لعله يمنع
 بذلك والاختيار في صفة التكليف الي القاضي يزد فيه ما شاء ويقتصر ما شاء الا انه يحتمل
 ويجوز من التكرار اي يجوز عن عطف بعض المسماة عليها البعض والافق واليهين ولو امره
 بالعطف فاق بواحدة وتكلم عن الباقي لا يقتضي عليه بالتكول لان المستحق يمين واحدة وقدر
 اتي بها ولو لم يكفل جاز وقيل لا يكفل علي المعروف بالصلاح وقيل يكفل في الظاهر من الملا
 دون الحقير لا يكفل بزمان علي المسلم بان يستخلف في اول الجمعة او اخرها او ليلة القدر لان
 فيه ناسخ المدعي او مكان بان يستخلف بمسجد الجامع عند المنبر لان الامر وهو اليهين بالله تعالى
 والزيادة علمها فايدة علي النص وفي الخاتمة القوسي ولا يستحب تكليف اليهين بها التوق
 وظاهر انه مباح لانه نفي الاستحباب وهو لا يستلزم في الا بادة بخلاف القس كما قال
 الزيلعي ولا يشترط تدوير وعنده الاية الثلاثة يجوز ان يكفل بها ايضا ان كانت اليهين من
 قسامة ولان مال عظيم ويحلف اليهودي بالله الذي انزل النوراة علي موسى ع م
 ويحلف النصراني بالله الذي خلق النار لهم يعطون النار عظيم العبارة فيكون كما يعتقدونه
 ليعيد قايده اليه وقيل ان المجوسي حلف بالله لا غير كما يستخلف بالله الذي خلق السموات
 والارض والله تعالى يشهد عظيمها وما ينبغي ان يعظم بخلاف الكتابيين لان كتب الله
 معظمه وعن الامام انه لا يستخلف احوالا بالله خالصا ويحلف الوثني بالله فحسب
 اذ يقر بالله انه خالق لان الكفرة باسهم يعتقدون الله تعالى قال الله تعالى وليهم
 سالهم من خلقهم ليقول الله كذا قالوا وفي المنع وغيره ويشكل عليه ان الدهرية
 منهم لا يعتقدونه ولا دلة في الاية علي ما ذكر لان الوثني يعبد غير الله ويعتقد
 ان الله تعالى خالقهم انتهى لكن يمكن ان الدهرية هم من يقوم بقدم الدهر وباسناد
 الحوادث اليه ويقولون ان صمداء المخلوقات هو الله تعالى كما قيل فلم يلزم عدم
 اعتقاد الله تعالى وعدم دلة النص لان الدهرية يعتقدون الدهر القديم وهو الله
 تعالى فلم يلزم عدم اعتقاد الله تعالى هم نامل ولا يخلعون اي الكفار في معايدهم لان غير
 تعظيم لها والقاضي ممنوع من ان يحضرها وكذا امينة لانها مجمع الشياطين لا ان ليس له
 حق الرجوع وفي البحر وقد اختلفت فقهاء مسلمة لانهم الكنيسة مع اليهود ويحلفون للذي
 عليه علي الحاصل هذه انواع اخرى كعبية اليهين وهو الحلف علي الحاصل والمسبب
 والصابط في ذلك اما ان كان مما يرتفع براءع او فان كان الثاني فالتحليف علي السبب
 بالاجماع وان كان الاول فان نضر المدعي بالتحليف علي الحاصل فله ان لا يضره رجوعه علي
 الحاصل عند الطرفين وعليه السبب عموما فيكون كاسيا فيكم في تفضيله فقال في البحر

انكر الانجيل علي عيسى عليه
 السلام فيكون اليهين بذكر
 المنزل بينهما ويحلف المجوسي
 بالله الذي صم

والنكاح يحلف بالله ما بينكما بيع قاييم في الحال اذا ادعى انه اشتراه او نكاح قاييم في الحال
 اذا ادعت الثقة فلما ادعت النكاح كان المثالي علي من بينهما في التخليف واما عند
 الامام لا يحلف بكاهن وفي الطلاق بالله ما هي بين منك الا اذا ادعت الطلاق البايين
 فلما ادعت رجعا حلف علي السبب لكنه خلاف الظاهر فانه يحلف علي الحاصل في الظاهر
 وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل آخر
 من الاعمال الحسية كما في القهستاني وفي الغصب بالله ما يجب عليك رده ابي رد المقصود
 وفي الودعة بالله ما له هذا الذي ادعاه في يدك وديعة ولا شيء منها ابي الذي في
 يدك ولا له قليل حق وفي الاختيار وحلفه في الدين بالله ما له عليك من الدين والقرض
 قليل ولا كثير لا احتمال انه ادي البعض او ابراه منه فلا يحلف في يمينه علي الجميع لا يحلف
 علي السبب نحو ان يقول في البيع بالله ما بعته لا احتمال انه باع ثم اقال لا يحلف وفي
 النكاح بالله ما نكحت لا احتمال انه نكحها ثم خالها او باعها ولا يحلف في الطلاق بالله
 ما طلقها لا احتمال انه طلقها ثم نكحها ولا يحلف في الغصب بالله ما غصبته لا احتمال
 انه غصبته ثم سلم او ملك بالهبة او بالبيع ولا يحلف في الودعة بالله ما ودعته
 هذا الاحتمال انه او دعه ثم رده او ملك في يده بغير صنعه وفي هذه الصورة لا يحلف
 عند الطرفين علي السبب فلو حلف فقهر الموعر عليه لانه لو حلف فملا علي بيع
 يكون كاذبا ولو لم يحلف يجب عليه تسليم البيع العايد الي ملكه بالاقالة وهكذا في
 في البولي خلافا لابي يوسف فان عنده يحلف علي السبب في جميع ذلك لان اليمين
 تستوفي بحق الموعر فوجب ان يكون اليمين موافقة لوعده الموعر هو السبب
 عند الطرفين الموعر عليه بان قال للقاضي لا تخلفني فان الانسان قد يبيع شيئا ثم
 ثم يحلف القاضي علي الحاصل فيلزم الي انكار الموعر عليه فان انكر السبب يحلف علي
 السبب وان اقر الحكم يحلف علي الحاصل وعليه اكثر الغنائة وقال في الاسلام يقرض
 الي راي الحاكم كما في الكافي وغيره فان كان والا نسب بالواو في الحلف علي الحاصل
 وعليه اكثر الغنائة ترك القلم للموعر حلف علي السبب اجماعا رعاية لما نسب
 كدعوى الشفعة بالجوار وشفقة التوتة والخمير ابراهيم ابي ابراهيم الشفعة بالجوار
 وشفقة التوتة بان كان شافيا فانه يحلف علي السبب بالله ما اشتريته هذا الدار
 وما هي معتدة منك اذا لو حلف علي الحاصل بالله لا تجب الشفعة عليك وبالله لا تجب
 عليك الشفعة بصدق في يمينه باعتقاده فيقول النظر في حق الموعر لا يقال ان الموعر
 عليه قد ينصرف سلطان الشفعة بتأخير الطلب لانه لا بد للقاضي من الاصل را حيا
 والاولي بالضرر الموعر عليه لانه قد تمسك بفارس السقوط والموعر بالاصل حيث ثبت
 حقه بالسبب الموجب له من الشرائع يجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل علي
 العارض وكذا يحلف علي السبب اجماعا في سبب لا يرتفع برفع شئوت كعبد مسلم
 يدعي العتق ابي العتق الواقع في اسلامه عليه ولا وهو يترك فحلف علي السبب بالله
 ما اعتقته ليعاقب اليمين الموعر وليس فيه ضرر الموعر عليه الا فيصور عوده الي الرق

لانه اذا اراد يقتل والهرب الي دار الحرب نادى الا انه وابتغى ابي يوسف في الاختيار
 ومن الاعمال الحسية ان يدعي غيره انه وضع علي حائطه خشية او بين عليه او اجره او
 علي وسطه او في داره او في ثراي ارضه او شق في ارضه ثم افادته يحلف علي
 السبب بالله ما فعلت كذا لان هذه الامتيا لا ترتفع بخلاف العبد الكافر والامة فيحلف
 علي الحاصل بالله ما هو حر وما هي حره لان الرق يتكرر علي الامة بالردة والحق والسبي
 وعلي العبد الكافر ينقض العهد والحق والسبي عن ابي يوسف يحلف علي السبب ونحوه في الخبر
 ومن ورت شيئا من غير علم ذلك يعلم القاضي او اقرار الموعر او بينة الموعر عليه فادعاه آخر ولا
 بينة للموعر وادخل علي الوارث حلف علي العلم ابي علم الموعر عليه فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا
 العبد له اهل البناات لان الوارث لا يعلم بما صنعت المورث وفيه ايماء الي انه لا يحلف وارت الاثني
 قبل وصوله اليه خلافا للخصما وفي الاول المختار وعند الفقيه فاض كان والي انه لو لم يتحقق
 كونه ميراثا حلف علي البناات ليتحقق سببه من كون العين في يده كما في القهستاني وان شره او
 وهب له فعليه البناات ابي يحلف الموعر عليه علي البناات بالله ما هو عندي والاصل فيه ان التخليف
 علي فعل نفسه يكون علي البناات ابي انه ليس كذلك والبناات القطع والتخليف علي فعل غيره
 علي العلم ابي انه لا يعلم انه كذلك بل انه اذا كان شيئا يتصل بالمال كما اذا ادعى رقة العبد او
 اياقه يحلف البايع علي البناات بالله ما ابق ما سرق في يدي وهذا التخليف علي فعل الغير
 وانما يصح لان تسليمه سالما من العيوب واجب علي البايع فالتخليف يرجع عليه ما ضمنه البايع
 بنفسه فيكون علي البناات واذا ادعى سبق الشراء يحلف خصمه علي العلم ابي انه لا يعلم
 انه اشتراه قبله كما في المني وغيره ولو اقتدي المتكبر بيمينه او صالح عنها ابي يمين علي شئ
 صح الاقتداء بالصالح اذ رضي به الخصم لان عثمان رضي الله عنه اعطى شيئا لمن ادعى عليه
 اربعين درهما واقتدي بيمينه ولم يحلف اذ لو حلف لوقع علي القول وقال اذ الناس في الضرر
 والتكذيب علي حال فاذا اقتدي صان عرضه لقوله عليه السلام ذبوا عن اعراضكم ما هو الاكم
 بمعني ارفعوا وامتنعوا ولا يحلف بعهده ابي ليس للموعر ان يحلف بعهده ذلك لانه اسقط حقه
 باخذ البذل منه وفيه اشعار بان لا يجوز ان يبيع اليمين لانها لم تكن مالا فله ان يتخلف
 بعد ذلك وفي التوبة ولو اسقطه ابي اليمة قصدا بان قال برئت من الحلف او قرأته عليه
 او هبته لا يبيع وله التخليف **باب** التخلف لما ذكر حكمه في الواحد
 ذكر حكم يمين الاثنين اذ الاثنين بعد الواحد ولو اختلفا ابي المنابعا في قدر الثمن بان قال
 المشتري اشتريت بالغرق قال البايع بعت بالعينة مثلا او في قدر المبيع بان قال البايع بعت عبدا
 وقال المشتري عبدين وكذا الحكم لو اختلفا في وصف الثمن وفي الجسك في الهواة فعليه هذا الحذف
 القدر لكان اشمل اربعينها ابي في الثمن والمبيع جميعا بان قال بان حرق القدر لكان اشمل اربعينها
 ابي في الثمن والمبيع جميعا بان قال البايع بعت عبدا بالعينة وقال المشتري لا بعت عبدين
 يالف حكمه بيمينه ابي يحكم القاضي بان اقام البينة منها لان الجانب الاخر مجرد الدعوي
 والبينة اقوى منها اذ هي متعديتة حتى يوجب الغنائة بغيرها مجرد الدعوي وان
 يرهنا ابي اقام كل منهما البينة بما ادعاه فلم تثبت الزيادة ابي يحكم بثبت الزيادة لانه
 خالص من العارض اما اذا كان الاختلاف في احدهما قطعا واما فيهما فحجة البايع في الثمن

الاكثر وجهه المشتري في المبيع الاكثر اولي في حكم بيعه بين المشتري والبايع وان عجز الي
البايع والمشتري عن اقامة البرهان قبل لهما اما ان ترضي احدهما بدعوى الآخر ولا يصح
البيع لان المقصود قطع المنازعة وهذا وجه في طريق قطع المنازعة فيجب ان لا يعجز القاضي
بالبيع كان لم يرضى والبايع بالواحد او دعوى الآخر مخالفا اي استخلف الحاكم كل
واحد منهما على دعوى صاحبه فان قال قبل القبض فهي قياس لان كلاهما منكر وامامه
فاستخسنا في فقط لان المشتري لا يدعي شيئا لان البيع سالم بقي دعوى البايع في زيادة
الثمن والمشتري ينكره فيكتفي بخلفه لكن عرفناه بالنقض وهو قوله عليه الصلاة والسلام
اذا اختلفا المتبايعان والسلعة قائمة بينهما تخالفا وتزادا كما في البحر وغيره لكن في القنينة
تقلا عن المصنف ان من ان التخالف يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري ينكر
وجوب تسليمه والقياس ان يصح لانه ملك المبيع ولا يصح بعد قبضه قياسا واستحسانا
مخالفا كما في البحر وغيره تتبع وانما قال المصنف ان لم يرض احدهما ولم يقبل وان لم يرضيا كما في الكفر
وغيره لان شرط التخالف عدم رضى واحد وعدم رضى كل منهما كما لا يخفى كما في البحر وغيره فعاب
هذا اما قاله صاحب القدر بدين انه كان المناسب وان لم يرضيا الى اخره ليس بوارد تدبر وبدي
اي القاضي يبين المشتري في الصور الثلاث لو بيع عين بدين هذا قول محمد وزفر واي يوسن
اخر وهو راي بعض الامام وهو الصحيح لانه اقوالها انكار لانه المطالب اول بالثمن فيكون
هو البايع بالانكار وكان ابو يوسف يقول اول يبيع او يمين البايع وهو قول الشافعي في
الامم وقيل يقر بينهما هذا اذا كان بيع عين بدين وان كان بيع عين بدين او ثمن بدين
فالقاضي مخير بالاستواء عن هذا قال وفي القنينة اي بيع العين بالعين يبداء القاضي
بالبائعين استواءهما في فائدة التناول وصفة الثمن ان يخلف البايع بالله ما باعه
بالق ولقد باعه بالعين ويخلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالق بضم
الاثبات الي التخييل او الاقتضاء على التخييل لان الايمان وضعت للتخييل كالبينا است
لا اثبات ومن تكل من البايع والمشتري كزم دعوى صاحبه بالفضا لان التناول اما بزل
اقراره بشبهة فيتقوية القضا يكون حجة ملزمة وان خلفا اي المتبايعان فاستخ
القاضي البيع بطلب احدهما او كليهما فلا يفسخ البيع بنفس التخالف وقيل يفسخ والا
هو الصحيح لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبقى بيع مجهول فيفسخه القاضي قطع
للمنازعة ويقال اذا لم يثبت البطل بقي بغيره بطل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في فاسد
البيع فلو كان المبيع جارية وطها ولو فسد بنفس التخالف لم يجز له وقيل بطلب احدهما
لانه لا يفسخه بدون طلب احدهما ولو فسخاه انفسخ بلا توقف على القاضي وان فسخ
احدهما لا يلغي كما في البحر ولا تخالفا لو اختلفا في الاجل سواء كان في الاجل او في غيره خلافا
لزفر والشافعي واختلفا في شرط الخيار سواء كان وجوده بان احدهما البيع بالخيار
والاخر ينكره او في مودته او قبض بعض الثمن اي لا تخالفا عند اختلافهما بان قال المشتري
بعطه او كله والبايع ينكره بخلف المنكر في الصور الثلاث لان هذا الاختلاف في ادل الثمن
لا في الثمن كما اذا وقع الاختلاف في ادل جميع الثمن بخلف المنكر بحسب بخلاف الاختلاف في وصف

الثمن

الثمن او حشده حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر من جريان التخالف لان ذلك يرجع الي
نفس الثمن لان الثمن دين وهو دين بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف ولا تخالف
لو اختلفا في قدر الثمن بعد هلاك كل المبيع في يد المشتري لانه لو هلك في يد البايع خالف عليه
القائم منهم وحلف المشتري بعن الشئ في علي الصحيح هذا اذا كان الثمن دينها واما اذا كان
عينا يتخالفان بالاتفاق لان المبيع في احد الجانبين قائم ثم يرد مثل الهالك ان كان مثله في حقه
ان لم يكن وهذا اذا هلك بعد القبض وان هلك قبله وكان الثمن مقبوضا يتخالفان اتفاقا
وعند محمد والشافعي يتخالفان فيفسخ العقد وتلزم القيمة اي قيمة الهالك يوم القبض
لان كلاهما بدعي حقا ينكره الاخر ويتخالفان ولما ان التخالف بعد قبض المبيع بخلاف القياس
ولا يتغير الي حال هلاك السلعة وفي القنينة في نقله عن الميسوط وهلاكه شامل
لن وجوده ملك المشتري او زيادة رايته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة او منفصلة
متولدة قاهما لا يتخالفان عندهما ويتخالفان عنده فيفسخ علي العيون في المتصلة المتولدة
من الاصل كالسمن وعلي العيون او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصنع والقيمة
في المنفصلة المتولدة كالثمر واما في متصلة غير متولدة منه كالسب فيتخالفان
ويفسخ علي العيون والاجماع وكذا الخلاف لو فسد الردي وهو ايد المبيع قائم بغيره لو تغير
بحر وقي المعين عنده وصار بحال لا يقدر وعليه رده مع العيب ثم اختلفا في الثمن لا يتخالفان
عندهما بل القول للمشتري وعند محمد والشافعي يتخالفان فيفسخ البيع على قيمة الهالك
وكذا الخرج للمبيع عن ملكه ولا تخالف بعد هلاك بعضه اي بعض المبيع بعد قبض الجميع
عند الامام كعبد بن ماجة احوها قبل نقد الثمن عند المشتري فقال البايع الثمن الف
وقال المشتري بل جنم اية لان التخالف بعد القبض مشروط بقيام السلعة وهو اسم لجميع
المبيع فاذا هلك بعضه فقد شرط بل يخلف المشتري لانكاره زيادة الثمن ان يرضي
البايع بترك حصه الهالك اي لا ياخذ من ثمن الهالك شيئا ويجعله كان لم يكن والعقد
كانه علي القائم فقط فيكون الثمن كله مقابلا للقائم فيتخالفان وهو قول عامة المشايخ
والاستثناء يصر في قوله لا تخالف كما هو الظاهر وهو موافق لما في الميسوط وفي الجامع
الصغير اذا اختلف بعد هلاك احدهما لم يتخالفا والقول للمشتري مع يمينه عند العام الا
ان يشأ البايع ان ياخذ حصه الجي ولا شيء له قال ابو المكارم ومعني لا شيء له علي قوله هلاك
المشايخ اي لا ياخذ من ثمن الهالك شيئا اصلا علي ما صرح في الكلامي وكان غيرهم من هذا
التفسير صرف الاستثناء الي قوله لم يتخالفا كما هو مختارهم وفيه تامل وعليه قول غيرهم
من المشايخ انه لا ياخذ البايع من الزيادة المتنازع فيها وانما ياخذ من الهالك
بعد ما اقره المشتري قال الاستثناء يصر في قوله مع يمينه فانه اذا اخذ ما اقر به
المشتري واخذ الجي فقد صدق المشتري وارفع الخصومة فلا يخلف المشتري ولا
يجزي ان الاستثناء المذكور في المتن لا يصلح لهذا التفسير اذ لم يذكر فيه اخذ البايع الجي
وفي تقديره نفس وعندهما يتخالفان ويرد البايع ان خلفا لكن اختلفا في تفسير
التخالف عند اي يوسف يتخالفان علي القياس الهالك لان العقد ورد فيه كذا في الثاني

وهذا ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشتريته القاييم حصته من الثمن الذي يوعيه
البائع يكون صادقا فيه لان من اشترى شيئين بالقران اذ حلف انه ما اشترى احدهما كان
صادقا وكذا البائع لو حلف بالله ما بيعت القاييم حصته من الثمن الذي يوعيه المشتري
يكون صادقا فيه فلا يفيد التحالف بل الوجه ان يحلف علي القاييم والهاك ويقول او بالله
ما اشترىتهما بما يوعيه البائع فله الكلمة لزومه دعوي البائع وان حلف بجلف البائع
بالله ما بيعتهما بالثمن الذي يوعيه المشتري فان تكلم لزومه دعوي المشتري وان حلف
ببعضان العقد في القاييم وتسقط حصته من الثمن وتلزم المشتري حصته الهالك من
الثمن الذي اقربه المشتري عليه القاييم والهاك لا يلزمها انما يجبه عند الانقضاء والعقد
لم يفسخ في الهالك عنه فيقسم الثمن الذي اقربه المشتري عليها علي قدر قيمتها
يوم القبض وعند محمد بن النعمان عليهما وينسخ بينهما ويرد القاييم مع قيمة الهالك
يوم القبض لان هلاك الكل يمنع التحالف عنده علي ما مر فذلك البعض اولى والقول
للمشتري مع يمينه اذا اختلفا في حصته الهالك عند ان يوسع وتلزم قيمته اي الهالك
عند محمد لما مر وينسخ قيمتهما اي قيمة القاييم والهاك في الانقسام اي انقسام الثمن
عليهما يوم القبض فان استويا يلزمه نصف الثمن الذي اقربه المشتري وان اختلفت
القيمتان يوم القبض تسقط عنده حصته القاييم بقدر قيمته وتلزم حصته الهالك
بقدر قيمته وان اختلفا في قيمته الهالك فيقال للمشتري قيمته يوم القبض خسمائة
وقيمة القاييم الفا وقال البائع علي نفسه قال القول للبائع مع يمينه لان البائع يدعوا
ببقي ما كان واجبا والمشتري يدعوا بيسقط ما كان واجبا وكان البائع متمسكا بالاصل
موجب اعتبار قوله وان يرهنا علي قيمة الهالك فرهانه اي يرهنا البائع اولى بها
اكثر اثارا ظاهر الا ثباتها الزيادة في قيمة الهالك وان اختلفا اي العاقدان في قدر
الثمن بعد اقالته اليه فقال المشتري كان الثمن الفا وقال البائع خسمائة ولا يثبت لهما
تحالف وعاد البيع الا وحتي يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كالان
قبل الا لا فلا يجيب علي واحد منهما ان يرد علي صاحبه شيئا ان لم يقبض البائع المبيع
قبل يميني ان لا يتحالفاني في اقالته اليه لان التحالف ثبت بالبائع المطلق بالحديث والاقالة
تصح في حق العاقدين فلم يتنا ولم النصر واجيب ان التحالف قبل قبض المبيع ثبت
قباسا لان كل واحد مدع ومنكر علي ما مر فصار التحالف معقولا فوجب القياس علي
المتصور عليه كما قسمنا الاجارة علي البيع قبل القبض والوارث علي العاقد والقيمة
علي العي فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ولا كذلك بعض القبض فانه علي
خلاف القياس وعين هذا ان قال وان قبضه اي ان قبض البائع المبيع بعد الاقالة ثم اختلفا
فلا تحالف عنده الشئيين ويكون القول للمتكبر بيمينه حكلا فالمهم لانه يري التحلف معقولا
بعد القبض ايضا ولو اختلفا في قدر راس المال بعد اقالته السلم لا يتحالفان قال القول
للسلم اليه فيه اي في قدر راس المال لانكاره الزيادة اعتبارا لسائر الدعوي ولا يجوز
السلم لان الاقالة في باب السلم لا تختم النقض لانه استقال فلا يعود بخلاف البيع ولو اختلفا

اي الموجر والمستاجر في قدر الاجرة بان قال المستاجر درهم وقال الموجر درهمان او المنفعة
بان قال الموجر صرة الاجارة شهر وقال المستاجر شهران او قيمتهما اي في قدر الاجرة
والمنفعة معا بان قال الموجر اجرة تلك الدار شهر او درهم وقال المستاجر استاجرتها شهرين
يدرم قبل استيفاء المنفعة تحالفا وتراد اذا الاجارة مقبوضة علي البيع لان العي المستاجر
في الاجارة قايمة مقام المنفعة في ايراد العقد وكذا الامر في نسخها فالمعقود عليه قبل
استيفاء المنفعة يكون قايما تقديرا وبدا يثبت المستاجر ان اختلفا في الاجرة لكونه متمسكا
وجوب ما يوعيه الموجر من الزيادة وتبدأ يمين الموجر لو اختلفا في المنفعة للورس
متمسكا وجوب زيادة المنفعة وفيه اشارة بان يحلف اولا من يدعي اولا ان اختلفا فيهما
وان ادعيا معا يحلف من شاء وان شاء اقترع بينهما كما في البيع وانهما تكلم لزومه دعوي
الاخر كما هو مقتضى الكلول وانهما يرهنا بغيره وان يرهنا تحفة المستاجر اولى لو
اختلفا في المنفعة وحجة الموجر اولى لو اختلفا في الاجرة نظر الي اشارة الزيادة وقبيل
حجة كل واحد منهما في فصل يدعيه لو اختلفا في الاجرة والمنفعة معا بان ادعي الموجر ان
مدتها شهر بعشرة والمستاجر ان مدتها شهران بخمسة فيقبض بعشرة الموجر وشهرين
للمستاجر ولو اختلفا بعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان اتفاقا والقول للمستاجر مع يمينه
لانكاره الزيادة هذا عند الشئيين ظاهر لان التحالف بعد قبض المبيع علي خلاف القياس
فلا تحالف في الاجارة هلك عليه اذ هلاك المعقود وعليه بالاستيفاء يمنع التحالف علي اصلها
بخلاف ما في صورة المقيس حيث وجد المعقود عليه ولو اعلي الاصل محمد لان الهلاك
انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان قيمته تقوم مقامه يتحالفان عليها ولو جري التحالف
هنا وصح العقد فلا قيمة لان للثاني لا تقوم بنفسها بل بالعقد وتبين ان لا عقد واذا
امتنع قال القول للمستاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه واختلفا بعد استيفاء البعض
اي بعض المنفعة يتحالفان فيما بقي اعتبارا للبعض بالكل ونسخ الاجارة فيما بقي من
المناقص لان مكان النسخ وهذا الاينافي ما مر ان هلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف
عند الاقام لان الاجارة تنقضي ساعة فمساء علي حدوث المنفعة فكان كل جزء من
المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي من المنفعة لمعقود عليه غير مفقود من تحالف العاقد
حقه بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع لانه لجميع اجزائه معقود واحد فاذا انقضى البعض
في بعضه بالهلاك فهو من كل ضرورة والقول للمستاجر مع اليمين فيما مضى لانه متمسك
بما يوعيه الموجر من زيادة الاجرة وان اختلفا اي المولي والمكاتب في قدر بدل الكتابة
بعد ما اتفقا علي عقد الكتابة لا يتحالفان عند الامام لان التحالف في المعاومات عند
تجاذب الحقوق والارادة وبطل الكتابة غير لازم علي المكاتب لانه ان يرضع عن
نفسه بالعبي فلم يكن في معنى البيع والقول للعبد مع يمينه لانكاره الزيادة وان
اقام احدهما بيمينه قبلت وان اقاما معا فيمينه المولي لان ثباتها الزيادة لكن يفتق
بما ذكره ما يرهنا عليه ولا يمتنع وجوب بدل الكتابة بعد عقده كما لو كان تباعا لغير
علي انه ان ادعي خسمائة عنق وكما لو استحق البطل بعد الادراك كما في العرق والاهو

قول الآية الثلاثة بين الغان وتفسخ الكتابة لا اختلافها في بدل عقد يقبل الفسخ كان بمنزلة
 البيع وان اختلف الزوجان في متاع اهل البيت والمراد بالمتاع هنا ما يبتاع به من نفسه
 او بما حصل منه كالغفار وغيره وادعى كل امة له ولا يبيته لاحد فالقول لها اي للزوجة
 بلا خلاف مع اليقين فيما صلح لها اي ما يختص بالنساء عادة كالزوج والاسورة والخمار
 والملاة والحلي ونحوها لان الظاهر شاهد لها ان يكون الزوج يبيع ما يتعلق بالنساء
 فالقول له لغارض الظاهر بين وله اي القول للزوج مع اليقين فيما صلح له كالعمامة والحلي
 والفسوسة والقباء والسلاح واللقب ونحوها لان الظاهر شاهد له الا اذا كان الزوج يبيع
 او يبيته ما يصلح له فلا يقبل قوله وفي الثانية لو اختلفا في متاع النساء واقاما البيعة
 يقتضي للزوج او فيما صلح لها اي والقول للزوج فيما اختص بهما كالمنزل والفرش والرفيق
 والاواني والعقار والمواشي والتفودلان الزوجة وما في يدها في بدل الزوج والقول
 في الرعاوي لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها فان الاختصاص اتوي من اليد وفي البحث
 وبعلم ان البيت للزوج الا ان تكون لها بيعة وفي الثانية ولو اقاما البيعة يقتضي بينهما
 لانها خارجة معني اطلق الزوجين شتم المسلمين والمسلم مع الذميمة والحري والمملوكين
 والمكاتبين كاسياني والصغيرين اذ كان الصغير يجامع وشمل اختلافهما حال بقا النكاح
 وما بعد الفقرة وما اذ كان البيت ملكا لهما او باحدهما خاصة لان العبرة للبيد لا للملك
 وفي الغنية اقترنا في بيتهما جارية ثقلها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالهم
 به ساكت ثم ادعاهما فالقول له لان يده كانت ثابتة ولم يوجد المزيل انتهى وبعلم ان سكوت
 الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يبطل دعواه كما في البحث وفيد باختلاف الزوجين للاحتراز عن
 اختلاف سائر الزوج ووجه فان امتناع النساء يدين علي السواء وان كنت في بيت واحد
 وان كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة فاما في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها علي ما وصفتنا
 ولا يشترك بعضهن مع بعض كما في خزائن الاكل هذا اذا كانا جديين وبعد موت احدهما اي
 الزوجين ثم اختلف وارثه مع الحي والجواب في غير المختل علي ما مر والقول في المختل اي فيما
 يصلح لهما الحي مع اليقين ايها كان لانه لا يد للميت فبقيت يد الحي بلا معارض وهذا عند
 الامام وعنه ان يوفق كقولك اي القول للزوج فيما صلح لهما في الزاوية علي جهار مثلها
 وفي جهار مثلها لهما اي القول للزوجة اذ كانت حية ولو اوتيتها بعد موتها اي يرفع في
 المشكل الي الزوجة او الي وارثها ما يجيز به مثلها والباقي للزوج مع يمينه او لوارثه
 عنده لان الظاهر ان الزوجة تاتي بالجهار وهذا او في من ظاهر بدل الزوج مع يمينه
 او لوارثه عنده ولو اباخر الباقي لعدم المعارض لظاهر الحياة والموت في المشكل عنده
 سوا وعنده للرجل ولو اوتيت اي ما كان للرجل هو للرجل وما كان للنساء هو للمرأة وما
 يكون لهما هو للرجل ان كان حيا ولو اوتيت ان كان ميتا لقيام لقيام الورثة في تمام الموت
 واما اختلافهما في غير متاع الحب وكان في يدهما فانهما لا يجيز به يمينهما وفي الفتان
 وعنده من الشافعي ان المشكل بينهما يمينهما ان المتاع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال
 ابن ابي ليلى ان المشكل للزوج حيا ولو اوتيت ميتا وقال ابن شبرمة ان المتاع كله له او ما علي

المراة من الثياب وقال حسن البصري ان المتاع لصاحب البيت الا ما علي الرجل من الثياب فحرمه
 مخممة كتاب الرعوي او مسبقة انتهى واعلم ان الاب لو اوتي بعد موت ابنته ان الجهار
 كان عارية لهما والزوج ان كان ملك فالقول للاب علي المختار الا اذا استمر العرق بوضع الجهار
 ملكا رعية فالقول لهما ولو اوتيتا من بعدهما ولو اختلف الاب وابنته في البيت قال ابو يوسف
 اذ كان الاب في عيال الابن في بيته فالمتاع كله للابن كماله لان الابن في بيت الاب وعياله
 فمتاع البيت للاب ولو اختلف المخرج والمستاجر في متاع البيت فالقول قول المستاجر مع
 يمينه وليس للمخرج الا ما عليه من ثياب يده ولو اختلف اسكاني وعطاري في الاق الاسكان
 والاق العطاريين وهي في ايديهما فقتن بينهما نصفين ولا ينظر اليهما بصلح واحدهما وان كان
 احدهما اي احد الزوجين مملوكا سوا كان ماذونا او مكاتب او مجبور فالملك لكل المتاع للمحرر
 في حال الحياة لان بدل الحر اتوي وللحر منهما في الموت اي موقا احدهما لان بدل الحر خالية عن
 المعارض كما في عامة شروح الجامع وذكر السرخسي انه سهم وهو الصواب انه للمحرر مطلقا لكن
 اختار صاحب العدة قول العامة فاقضي صاحب المتون اثره وهذا عند الامام وقال الامام
 والكتاب كل واحد لان لهما يد امصيرة في الخصومة حتى لو اختلفا في شئ هو في ايديهما يقتضي بينهما
 خلاف ما كان عيدا محجورا حيث يقتضي للحر والعبد وقول للملك مشير الي ان الخلاف فيما اذا
 اختلفا في مطلق المتاع ماذ ذكر في الاسلام كما في المصنف لكن في الحقايق الخلاف فيما اذا اختلفا
 في الامتعة المشككة كما في الهندسائي وفيه التنوير باعتق الامم واختار لنفسها فانه في البيت
 قبل الفتح فهو للرجل وما بعد الفتح قيل ان تختار نفسها فهو علي ما وصفتنا في الطلاق وحبل
 معروف بالفقر والحاجة صار يده مقدام وعليه غنم يدره وذلك يد ارضه قاعه ورجله وف
 باليار وادعاه صاحب الدار فهو للمعرف باليسار وكذا كيا سبي منزل رجل علي غنم قطيفة
 يقول له يادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلان في سفينة بها رقيق فادعي
 كل واحد السفينة وما فيها واحدهما يعرف ببيع الرقيق والاخر يعرف بانه ملاح فالرقيق للذي
 يعرف ببيعه والسفينة لمن يعرف انه ملاح وتامه في المعن فليطالع **فصل** في بيان
 احكام دفع الرعاوي قال ذواليد في جواب من ادعي شيئا في يده ان هذا الشيء او غنم فلان
 الغائب او اعاريه او رهنه او عضيته منه اي فلان الغائب ويره علي ذلك المثل
 انه فقد حصومة المدعي لانه اثبت الامر بين احدهما الملك للغائب وهو غير مقبول شرعا
 والاخر دفع حصومة المدعي وهذا مقبول وقال ابن شبرمة لا تسقط حصومة المدعي
 لان البيعة تثبت الملك للغائب ولا ولاية لاحد علي غيره في ذلك كما في ملكه بلا رضاءه وقال
 ابن ابي ليلى يسقط الحصومة بلا بيعة لان لا تهمه فيما اقرب علي نفسه فتيب ان يده
 يد حفظ لا يد حصومة وقال ابو يوسف فيمن عرف بالجيل جمع حيلة لا تشفع الحيلة وبه
 يوحى واختاره في المختار ان المدعي عليه ان كان صالحا فكما قال الامام وان كان معروفا
 بالجيل لا يرفع عنه لانه قد ياحو مال الغير غصبا ثم يدفع اليه يدر ان يوجب وقول
 او دعه عن يمينه الشهود وضد الا يطال حق الغير فلا تقبل بيئته هذه التهمة وان قال الشهود
 او دعه من لا يفي فله لا تندفع الحصومة بالاجماع لاحتمال ان يكون المدعي في او دعه بخلاف قولهم

او اجه نيه ص

اي قول الشهود دفعه اليه المودع بوجهه لورايته لا باسمه ونسبه حيث تنوقع الخصومة
عند الامام لان القضاء لا يقع على الغائب ليشترط العلم بنفسه ونسبه وانما يقضي على
المودع بالرفع عن ذي اليد وهم معلومان وهو ثابت ببيعة انه ليس بحكم المودع خلافا
لمحمد فانه قال لا تنوقع الخصومة مع مرفا كان بالحيطة او لا وانما تنوقع اذا عرف الشهود
ذلك الرجل باسمه ونسبه لان الخصومة توجهت على ذي اليد بظاهر يده وانما تنوقع الا
بالحوالة على رجل يمكن اقتباعه والمعرف بالوجه لا يكون معرفا فحصل هذا بمنزلة قول الشهود
لا دفعه اصله من البرازية ونقول بل الامة على قول محمد فمعه المسألة شمس خمسة
كتاب الدعوى بل شتمها على قول الامام وابي يونس ومحمد وامين ابي ليلى وامين شبرمة
كما نرى اول صورها خمس وديعة واجارة وامارة ورهن وعصبة كما في الكراكت للكن
في الملح هذا اذا ادعى المدعي ملكا مطلقا في العين كما افاده عدم تقييده ويدا عليه ما
سياتي من المسائل القابلة لهذه ومن المعلوم ان فرض هذه المسألة اقامتها المدعي البرهان
لما تقر في كلامهم من ان الخارج هو الطالب بالبرهان ولا يحتاج المدعي عليه للرفع قبله
وحاصله ان المدعي لما ادعى الملك المطلق يتباني يد المدعي عليه افكره وطلب من
المدعي البرهان فاقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكره وبرهن
على الرفع وفي البحر وكذا الحكم لو قال وكلني صاحبه بحفظه كما في الميسوط وكذا الحكم
لو قال اسكنني فيها فلا يثبت الغائب وكذا الحكم لو قال سرقته منه او ضل من ماله
كما في الخلاصة فالصور عشر وفيه يعلم ان الصور لم تنصرف في الخمس فالاولي ان يفسر الخمسة
بالاقوال ولو قال ذو اليد شريته منه اي من فلان الغائب لا تنوقع الخصومة لكون يده
بخصوصه لا اعتراؤه سبب الملك وهو الشري وكذا لا تنوقع الخصومة لكون جرحه
بخصوصه لو قال المدعي سرقته ثياب الخياط او عصيته مني فقال ذو اليد او عني
فلان الغائب وان وصل به برهن ذو اليد على ايداع الغائب لان المحقق لما قال لصاحب
اليده عصيته فصار ذو اليد حصا باعتبار دعوى الفعل عليه وفيه لا يمكن الخروج
عنها بالا لا على الغير لان اليد في الخصومة فيها ليس بشرا حتى تنفع دعواه على غير
ذي اليد ولا تنوقع الخصومة بانتهاء يده حقيقة بخلاف الملك المطلق وكذا لا تنوقع
ان قال المدعي سرق مني علي البنا المعقول عند الشك في استحسانا خلافا لمحمد
وهو القياس لانه لم يوج الفعل على ذي اليد بل على مجهول وصار كما لو قال عقيب مني
علي البنا المعقول ولما ان ذكر الفاعل يستدعي الفاعل لا محالة والظاهر انه ذو اليد
لانه لم يعينه دارا لجد عنه وصار كما قلناه له سرقته مني بخلاف العصب فانه
لحده وجه فلو قضي عليه ثم حصا الغائب فاقام البيعة تقبل له لم يضر غيبا عليه
وانما قضي على ذي اليد فقط وفي التوير لو قال في مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في
مجلسه انه وديعة عندي من فلان تنوقع من البرهان على ما ذكره لو برهن
المدعي على مقالته المولى يجعله خصما عليه لسبق افرازه ويخرج من الرفع ولو
قال المدعي ببيعة من يبرهن ان ذو اليد او عني هو ابن يوانة دفعت الخصومة بلا حجة فلهما

اعترفا

اعترفا على ان الملك في الاصل لغيرهما فيكون وصوله الي صاحبه اليد من جهة من يد البائع فلا تكون
يده بخصومة الم اذا برهن المدعي ان يبرأ او كله بقبضه بخيبيد لا تنوقع وتصح دعواه باسمه
الثبت ببيعة كونه احق باسمه او لو صرقة ذو اليد في شرا يده منه لا يلزم القاضي به
بالسليم اليه حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره وهو عجيبة وهي البحر قيد تعلق اليد
من الغائب للاحتراز عما اذا قال ذو اليد او عنيه وكيل فلان ذلك لم تنفع المبيعة لان المبيعة
تلقى اليد من اشترى هو منه لا فكر ذي اليد ولا من جهة وكيله لانكار المدعي وكذا لو اتت
بالبيعة انه دفعها الي الوكيل ولم يشهد ان المودع دفعها الي ذي اليد وتقييده بدعوى الشراء
من الغائب اتفاق في البرازية ادعي انه له عصبه منه فلان الغائب وبرهن عليه وعر
ذو اليد ان هذا الغائب او دفعه عنده اندفعت الخصومة فاتفقا على وصول العين من
غيره وان كان صاحب اليد ذلك الرجل بخلاف ما لو كان مكان دعوى العصب دعوى السرقة
فانه لا تنوقع برغم ذي اليد ايداع ذلك الغائب في الاستحسان انتهى بان
دعوى الرجلين لما فرغ من دعوى الواحد ذكر دعوى ما زاد عليه والواحد قبل ما زاد
لا تعتبر بيعة ذو اليد في الملك المطلق وهو ان يقول في دعواه ان هذا ملكي ولم يبين سبب
ملكه وبيعة الخارج فيه اي في المطلق احق بالاعتبار ودية قال احمد وقال الشافعي ومالك
بيعة ذي اليد احق لا اعتضادها باليد ولنا ان البيعة شرعت لاثبات وبيعة الخارج
اكثر اياها لانه لا ملك له على المدعي بوجه وذو اليد له ملك عليه باليد فترجحت
بيعة الخارج بكثرة ثبوتها الم اذا ادعى ذو اليد مع الملك فعلا كالقنق والتدبير
والاستيلاء وبيعة ذي اليد اولى بخلاف الكتابة كما سياتي قيد المطلق لا يستويها
في المقيد بالسبب وهذا ان وقتا ولم يوقنا باتفاق برهنا اي الخارجان على ما في يد
اخر اي لو برهن خارجان على عيني في يد ثالث منكر بعد ادعاء كل منهما ملكا مطلقا
فاقاما البيعة قضى به اي بهذا الشيء لطريق الاشتراك عندنا لقول الشارح على
المناصحة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ببقاة بيننا بنصفين لا استويهما في
سبب الاستحقاق ولم يامر عليه السلام بالقرعة لان استعمال القرعة في وقت كانت
القرار مباهاتم انتسخت بحجة القمار اذ تعليل المستحق بخروج القرعة قمارا وكذا
تعيين المستحق بخروج القرعة بخلاف قسمة المال المشترك فلهذا في طرية النقيين
بغير قرعة وانما يفرع لتطبيب القلوب وتفي تكملة المبل عن نفسه فلا يكون ذلك في
معني القمار خلافا للشافعي واحمد كما سياتي ولو برهننا على تكاح امرأة سقطا لقول
العل به لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا انها تفرق القاضي بينهما حيث لا مرجح
واذا انها تراوكان قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما كما في البحر وهذا المقيد بما اذا كان
المودعان حيين والمرأة اما لو برهننا عليه بعد موتها ولم يورثها او رثا واستويها
فانه يقضي بالتكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فان
جات بول ببيته النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من
الابن ميراث اب واحد كما في الملح وهي اي المرأة لم صرقة لان التكاح مما يحكم به بشهادة الزوجين

برها

اذ لم تكن المرأة المتنازع فيها في يد من كذبته ولم يكن دخل من كذبته بها واما اذا كانت
 في يد الآخر او دخل بها فلا اعتبار بالنقد بل انه دليل على سبق عقده كما في المصحح
 فان ارخاها في المدعيان فكاحا وكان تاريخ اخرها سابقا فالسابق احق من الآخر
 لانه لا معارض في هذا الزمان فيكون العقد السابق اذ عقد اللاحق وبرهانه باطل
 ولا يعتبر ما ذكر من كونها في يده او دخل بها ولو ارخاها فقط فانها لم تقرر له كالمر
 ارخاها ولا خلاف في كونها في اليد كما في البرار بينه وان اقرت المرأة بالزوجية لآخرها
 قبل البرهان فهي المرأة له لقصد نفقها عليه فان برهن الآخر اي الذي لم تقرر له بعد ذلك
 اي بعد الاقرار الاول فنفي له اي لبرهن لقوة البرهان فان برهن بعد الاقرار السابق
 او لو وان برهن اخرها على تكاحها فنفي له بالنكاح ثم برهن الآخر على انه تكاح لا يقبل
 برهانه اذ لا ينفق شي بمثله وهما صار الاول اقوي فنفي العقد بانه الوقت ان
 اثبت ذلك الآخر بالبينه سبقه اي سبق نكاحه اياها على نكاح الاول فحينئذ يقضي
 له لتبطل الخطا في الاول ولذا لا يقبل برهان خارج على زوج ذي يد عليها امرأة نكاحه ظاهر
 بنقلها الي بيته اولا لدخول معه الا ان اثبت الخارج سبقه اي سبق نكاحه على نكاح ذي
 اليد بالبينه فانه يقضي له كما مر وان برهن الخارج على شراي من اخر من ذي يد بتاريخ
 فلكل نصفه اي لكل واحد منهما نصف ذلك الشيء بنصف ثمنه اي ثمن ذلك الشئ ان شاء
 ورجع به على البايع بنصف ثمنه اي ثمن ذلك الشئ لو تركه اي ترك النصف ان شاء الا ان
 استويا في السبب وجب على القاضي ان يقضي به بينهما بقدر سبقه بكمه فيختار كل منهما
 لتغير شرط عقده عليه فلعلم رغبته في تلك الكثرة ورجعه وبأخذ كل الثمن وعند الشاطبي
 في قول واحد يقرع ويقرع قول اخرهما ترق البيعتان ويرجع الي تصديق البايع لان
 احدهما كاذبة يقرع قلنا ان الحمل الواحد لا يقسم وان يكون مملوكا لزيد على الكمال
 ومملوكا لعم على الكمال لان الشهود في الحقيقة هو السبب لانه المحسوس الخاط للشهود
 وكل واحد من الفريقين هناك صادق بان بيعت السبيحت رجلين ولا يعلمان سبق احدهما
 وبترك احدهما نصفه بعد ما قضى لها لا ياخذ المديعي الآخر كل لان بالقضاء النسخ العقد
 في حق كل من النصف فيد بقوله بعد القضاء انه قبل القضاء به باخذ كل لاثبات برهانه
 الشرا لكل بلا مزاحم للقضا فان كان لاحدهما يد او تاريخ فهو اي صاحب اليد والقاريخ
 او لان تمكنه من قبضه يبدل على سبق شرايه اذ قبض القابض كغيره حادثات
 ايضا فان اقر به الزمان وهو الحال مع ان قبض الشيء متأخر عن شرايه وقصار شراوه
 اقدم تاريخا من غير القابض وبالتاريخ اثبت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الآخر
 ان يكون قبله او بعد فلا يقضي له بالسك وقال صاحب البحر ولي اشكال في عبارة القبا
 هو ان اصل المسئلة معرفة في خارجة تنازع بينهما في يد ثالث فاذا كان مع احدهما قبض
 كان ذا يد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة ثم راي في المعراج ما يزيله من جوار ان يراد
 انه اثبت بالبينه قبضه فيما مضى من الزمان وهو الذي في يد البايع الا انه يشك ما ذكره
 بعده عن الذخيرة بان شؤن اليد لا حرجها بالمعاقبة انتهى والحق انها مسالة اخرى

وكان

وكان ينبغي ان ارادها اقوي وان ارخاها السابق او لو وان كان لاحدهما يد والآخر تاريخ فزوال اليد او لو
 لانه اثبت الشرا في زمان لا ينافي معه احدهما من غير ان لا يقضي بعده لغيره والآخر للملك
 منه والشرا احق من هبة مع قبض وصدقة مع قبض اي لو برهن خارجا على ذي يد احدهما
 على الشرا منه والآخر على الهبة منه كان الشرا اولي من الهبة والصدقة لان الشرا اقوي
 لكونه معاوضة من الجانبين ولانه يثبت الملك بنفسه والملك في الهبة والصدقة يتوقف
 على القبض هذا ان لم يورخا فلورخا واتخذ المملك فالسابق تاريخا منهما احتج بخلاف ما اذا
 اختلف المملك فانها سوار في صورة التاريخ وعدمه لان كلاهما خصم مملكه في اثبات
 ملكه وهما فيه مساو بخلاف ما اذا اتخذ لاحتياجهما الي اثبات السبب وفيه تقدم الاقوي
 ولورخت احدهما والمساو لاحتياجهما فانه يقضي للخارج الا ان سبق التاريخ فهو للاسبق
 وان ارخت احدهما فقط فلا ترجح لهما وان كانت في ايديهما يقضي بينهما الا ان سبق التاريخ فهي
 له كدعوى ملك مطلق كما في البيع والهبة والصدقة فيما لا يجهل القسمة كالعدو والدية صواب
 بالاتفاق فيقبض بينهما نصفين لاستوياهما في كونها تبرعا واما فيما يجهل القسمة كالورثتهما
 سوا عند البعض لان الشيوع طاري يقضي بينهما نصفين وعند البعض لا يصح لانه تنفيس
 الهبة في الشايع وصا وكاملة البيعتين عليها الارشاه وهذا اصح كما في الهداية وفي البحر
 وحاصله ان الصدقة اولي من الهبة فيما يجهل القسمة وهذا عند عدم التاريخ وفي القبض
 واما اذا ارخا قدم المسبق وان لم يورخا ومع احدهما قبض كان اولي وكذا ان ارخا احدهما
 فقط وفي الخلاصة ولو كان كلاهما هبة او صدقة او احدهما هبة والآخر صدقة فمالم يترك
 الشهود والقبض لا يصح وان ذكروا القبض ولم يورخوا او ارخوا تاريخا واحدا فهو بينهما اذا كان
 لا يجهل القسمة واما ان يجهلها فلا يقضي بينهما بشي عند الامام وعندهما يقضي بينهما نصفين
 ولو كان في يد احدهما يقضي له بالاجماع وكذا الشرا والمهر عند ابي يوسف اي ان يخصص الشرا
 اشترتة من زيد وادعت المرأة ان زيدا تزوجها على هذا الشرا فاقام البيينة ولم يترك تاريخا او
 ذكر او استوي تاريخهما يقضي لكل واحد منهما بالنصف لان الشرا والمهر سوا في اثبات الملك
 ثم للمهر نصف القيمة على الزوج والمشتري نصف الثمن المنقذ على البايع وله نصف البيع
 لتعزق الصفقة عليه وعند محمد الشرا اولي يقضي لصاحب الشرا وعلى الزوج القيمة اي
 قيمة المبيع للمرة لان البيعتان جميع الشرع ينبغي العمل بهما ما امكن وهو ممكن بان يجعل الشرا
 سابقا اذ لو تزوج علي ملك الغير صحت القسمة فتجب القيمة عند تقدر تسليم العين قيدا للشرا
 لانه لو اجتمع نكاح وهبة او رهن او صدقة فالنكاح اولي ومن المصنف اعترض عن طرف صاحب
 العوضين وجوابه عن طرف صاحب البحر فليطالع والرهن مع القبض اولي من الهبة بلا عوض
 معه اي مع القبض يعني لو ادعي احدهما رهنه فمقبوضا والآخر هبة وقبضا واما ما البيينة
 ولم يورخا لمودي الرهن اولي استحضارنا والقياس ان الهبة اولي لانها تثبت الملك والرهن
 لا يثبت فكانت البيينة للزيارة اولي وجه الاستحسان ان المقبوض يحكم الرهن محض ومن يحكم
 الهبة غير مضمون وعقد العمان اقوي فان كانت اي الهبة بشرط العوض فهي اي الهبة اولي من
 الرهن لكونها في معنى البيع انها فيكون عقدا عقدهما يثبت الملك معناه وصورة بخلاف

فانه لا يثبت له عند الملاك معنى لا صورة هذا اذا كانت الغني في يد ثالث اذ لو كانت في ايديها
يقضي بها بينهما نصفين المان بورخا وتاريخ احدهما سبق فيقضي له وان برهن خارجا
عليه ملك مورخ هذه المسئلة قد ذكرت واعادتها هنا لاجل ذكر التاريخ او شراء مورخ
من واحد متعلق بشرا وغيره في اليد اخبره هذا عما يبرهنه علي مالي يد اخرا كما مر تفصيلها
فالسابق اولي لانه اثبت ملكه في وقت لا ينافي فيه احد الا اذا تلقى الملك منه وهذا
القول متفق عليه علي تاريخ الكرخي وقول الامام علي بن يحيى صاحب المال في قول ابي يوسف
اخرا ومحمد اولي في قوله الاخر وهو قول ابي يوسف او هو بينهما كما في التبيين وان برهن
احدهما علي الشرا من زيد وبرهن الاخر عليه اي علي الشرا من بكر وانفقت تاريخهما هما سواء
حتى يكون المبيع بينهما نصفين لان كل واحد منهما اثبت الملك لبايعه وملك بايعه مطلق
للتاريخ فصا ركا اذا حضر البايع قاضي الملك المطلق فيكون بين الخارجين استواء تاريخهما
وكذا الوقت احدهما فقط لان توقيت احدهما لا يبرهن علي تقدم الملك لغيره وان يكون الاخر
اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لهما انقضا علي الملك لا يتلقى الا من جهته فاذا
اثبت احدهما تاريخا يملك به حتى يثبت انه قد شرا غيره وفي اليتم ان البيعة علي الشرا
لا تقبل حتى يثبتوا انه اشتراها من فلان وهو ملكها وتعلمه فيه فليطالع ولو برهن خارج
عن الشرا من شخص برهن خارج اخر علي البيعة من غيره وبرهن خارج اخر علي الارث من ابيه
وبرهن خارج اخر علي الصدقة والقبض من اربع فغير بينهم اربها سواء كان معهم ومع بعضهم
تاريخ اولي لكن لا يثبتون الملك للملكم وذلك لان تاريخ فيه ولا يقدم الاقوي كما في التبيين
ولو برهن خارج علي ملك مورخ وذو اليد علي ملك اقدم منه اي من الخارج فهو ابي وذو اليد
اولي عند الشيخين خلافا للمحدثين رواية وفي رواية عنهما قال لا رجوع عنه فقال لا تقبل بيعة
ذو اليد في الملك المطلق اصل لان البيعة فيه تثبت اولية الملك فثبتت فيها المقدم
والناحية فصا ركانها فامتناع علي الملك المطلق ولها ان البيعة مع التاريخ ترفع ملك غيره
في وقت التاريخ وبيعة ذي اليد علي الدفع مقبولة فلا يثبت الملك لغيره بعده الا بالتلقي
من جهته وهو لم يدع ذلك قديم سبق تاريخ ذي اليد لا له لولم يكن لها تاريخ او استنوب
تاريخها او ارجعت احدهما فقط لان الخارج اولي وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما واقاما
البيعة فصاحب الوقت الاول اولي في قول الشيخين وفي قول محمد لا يعتبر الوقت فكانها
قامتا علي مطلق الملك فيكون بينهما ولو برهن خارج وذو يد علي ملك مطلق ووقت
احدهما فقط فالخارج اولي عند الطرفين وعند ابي يوسف وهو رواية عن الامام في وقت
اولي لانه اقدم وصار كما في دعوي الشرا (ذا ارجعت احدهما كان صاحب التاريخ اولي
ولها ان بيعة ذي اليد انما تقبل لثبوتها معنى الوقوع ولا دفع ههنا حيث وقع الشك في
التلقي من جهته ولو كان المدعي في ايديهما او في يد ثالث والمسألة بحالها اي ادعي
ذو اليد والخارج واقاما البيعة وارجعت احدي البيعتين هما سواء عند الامام وعند
ابي يوسف الذي وقت اولي وعند محمد الذي اطلق اولي وعلى صاحب الهداية بان دعوي
اولية الملك بدليل استحقاق الزايد ورجوع الباعثة بعضهم علي بعض ولا يوجب ان التاريخ

يجوز

يجوز للملك في ذلك الوقت بيقين والاطلاق يحتمل غير الاولية والتزجي بالنقبي وللإمام
ان التاريخ بضمه احتمالا عدم التقدم فيسقط اعتباره فصا ركانها فامتناع البيعة
علي ملك مطلق بخلاف الشرا لانه امر حادث فيصاف اليه اقرب الاوقات فيخرج جانب
صاحب التاريخ اقل لكن صورة في المسألة الثانية وهي قوله ولو في يد ثالث واما في
المسألة الاولى وهي قوله ولو في ايديهما فذكر ان يكون نظير قوله ولو اقام الخارج وذو
اليد علي ملك مطلق الي اخره فقال في حقيقته فعليه هذا اذا كانت الدارين ايديهما انتهى قال
صاحب الايضاح وغيره في تفسيره بان دام احدهما علي ملك مورخ والاخر علي مطلق
الملك سقط التاريخ عندهما وعند صاحب الوقت اولي انتهى فهذا التاريخ يظهر مخالفة
المصنف لما في الهداية فتبع وان برهن خارج وذو يد علي المتاج اي اقام كل منهما بيعة
فدو اليد اولي لان بيتهما قامتا علي ما يدل عليه اليد استويا في الثبات وترجحت
بيعة صاحب اليد باليد فيقضي له به ولا عبرة للتاريخ لان اولية الملك تستوعب كل
تاريخ فلا يعيد ذكره من احدهما او منهما اخذ التاريخان او اختلغا مالم يذكر تاريخا
مستحيلا بان لم يوافق سن المدعي والقباس ان يكون الخارج اولي وبه قال ابن ابي
ليبلي وقال عيسى بن ابيان انها ترفق البيعتان وتترك في يد ذي اليد علي وجه القضاء
رجح الاستحسان ما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى لذي اليد ببقائه بعد ما اقام
الخارج بيعة انها ناقضة بقيها واقام ذو اليد انها ناقضة بقيها وان اليد اولي
الملك فكان مساويا في ثباتها يرفع الخارج وبيعة صاحب اليد مقبولة للدفع وكذا
لو برهن كل علي تلقي الملك من اخر وعلي المتاج عنده اي لو تلقى كل واحد من الخارج
وذي اليد الملك من رجل فكان هناك بايعان واقام البيعة علي المتاج عندهم فليمنه
فهو بمنزلة اقامتها علي المتاج في يد نفسه فيقضي به لذي اليد كان البايعان قد حضرا
واقاما علي ذلك بيعة فانه يقضي ثمنه لصاحب اليد كذلك ههنا كما في الغاية ولو
برهن احدهما علي الملك المطلق والاخر علي المتاج فهو ابي صاحب المتاج اولي لهما
كان لان بيئته قامت علي اولية الملك صريحا فلا يثبت للاخر الا بالتلقي منه والاخر لم يتلقي
منه واوليته تثبت دلالة ولا عبرة بها مع المزج وكذا لو كانا خارجين فبرهن احدهما
عليه الملك المطلق والاخر علي المتاج فبيعة المتاج اولي لما بينا ولو قضى المتاج لذي اليد
ثم برهن ثالث علي المتاج قضى له اي للثالث الا ان يعيد ذو اليد برهانه لان بيعة ذي
اليد ما قامت علي هذا الموعود وانما قضت علي الاول في غير الثالث مقضيا عليه بملك
القبضه كالو برهن المعقضي عليه بالملك المطلق علي المتاج يقبل ويقض القضاء
اي لو ادعي ذو اليد والخارج الملك المطلق وبرهنا ففقي ذي اليد بالملك ثم ان
ذو اليد المعقضي عليه اقام البيعة علي المتاج تقبل ويقض به القضاء الاول لانه بمنزلة
المضي في دلالة علي الاولية قطعا فكان القضاء والقضاء خلافه كالفناء الواقع علي
خلاف الفس وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل برهانه لصبر ورقة مقضيا عليه بالملك
كما في الغاية وفي البحر المطلق فشمع ما اثاره من الخارج فقط وقضي له ثم برهن ذو اليد بيقين له

الثالث في الدار فيجعل له ثلث الدار لان ضرب الكسور بطريق الاصناف فانه اذا ضرب
 الثلاثة في الستة مائة ثلث الستة وهو اثنان وفي البحر تفصيل فليراجع وان كان الدار
 في يد فكلها اي كل الدار لمعني الكل نصف بقضاء ونصف بلافضاء لان دعوى مدعي النصف
 منقوضة الى ما في يده لتكون يده بدخلة في حقه لان حمل امواله المسلم من علي الصحة
 واجب مدعي النصف لا بدعي شيئا مما في يد صاحب الجميع وسلم النصف لمعني الجميع بلا مشاركة
 بقي ما في يده لا على وجه القضاء او لافضاء دعوى المدعي واحتمل بينة الخارج ودي
 اليد في يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج ولو كانت في يد ثلاثة فادعي احدهم كلها ثلثها
 واخر نصفها وبرهانهم مقسومة عنه بطريق المنازعة وعندها بالعدل وببانه في الثاني
 فليطالع وان يهتد جاحان على نتائج دابة واركانهم وافق سنها تاريخه لرجائه هو
 بشهادة الحال ولا فرق في ذلك بين ان تكون الدابة في ايديهما او في يد احدهما او في يد
 ثالث لان المعنى لا يختلف وان اشكل اي سنها بان لا يوافق التاخير في لعدم العلم فليطالع
 اي يقضي لها لعدم رجحان احد البرهانين وان كانا في اي خالف الستة التاخير في معاملة
 اي البرهانان لظهور كذب كل من الفريقين فتترك الدابة من غير قضاء في يد صاحب اليد كما في
 الدابة ويغيرها وفي التبيين والاصح انهما لا يملكان يقضي بينهما ان كانا خارجين او
 كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضي بها بينهما وتماه فيه فليطالع وان برهن
 احد الخارجين على غيب شي والآخر على ودقته استويا لان المدعي اذا انكر الدابة
 بصبر غاصبا وبرهان الدابة يثبت انكار صاحب اليد **في التنازع**
بالا يدعي لما مر من بيان وقوع الملك بالمينة شرعا في وقوعه بظاهر اليد لما ان الاول اقوي
 ولعمري اذا اقامت المينة لا يثبت اليد اليه فقال لا يسألون اولي من الاخر بكمه و
 والراكب احق من الاخذ بالجام ومن في السرج احق من الرديف اي لو تنازع ثوبا احدهما
 لا يسر والاخر بكمه وبغيره من الاطراف ولا يثبت فاللايس اولي من الاخر في كونه صاحب
 يد لانه منصرف ومستعمل وكذا التنازع دابة احدهما ركب سرجها والاخر رديفها فالاول
 احق لان كونه من ذلك دليل على تقدم يده وقيل في بينهما علي السور او صاحب الحمل اركب
 ممن علق كونه عليها اي اذا تنازع دابة وعلمها حمل احدهما والاخر كوزنا لاول اولي من
 كونه زائدا لانه اكثر تصرفا فيها ولا ترجح بكثر الحمل ان كانا حلالاها وتنازعها عمرة بكثر
 الشهور واذا اقاما بينة في هذه الصور فيبينة من كان في حكم خارج اولي لما مر من اركب
 والراكبان بلا سرج او رالكبان فيه اي في السرج سواء استويا في النصف ولو كانت
 احدهما متعلقا بذنبها والاخر بمسك بالجامها قالوا ينبغي ان يقضي بها لمن حملها
 لانه لا يتعلق بالجام على الاطلاق بخلاف التعلق بالذنب وكذا في السور على سائر المتعلق
 به سواء اي اذا تنازع في سائر احدهما قاعدا عليه والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان
 لا على طريق القضاء لان الجلوس عليه ليس بعد قاستويا في عدم اليد بخلاف الركوب والليس
 لان المرء يصير بها غاصبا بالجلوس وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما ومن معه اي كذا
 ان كان ثوب في يد رجل وطرفه مع آخر حيث يهتد بينهما وان كان يد احدهما في الاكثر لان الزيادة

من جنس

من جنس الحجة فان كل واحد منهما مستمسك باليد ان احدهما اكثر استمساكا ومثل
 تلك لا يوجب الرجحان وفيه اشارة الى الفرقة بين هذا وبين مسئلة التميز من الزيادة
 لم يثبت من جنس الحجة هي اليد والزيادة هي الاستعمال كما في العناية بخلاف جالس الدار
 تنازعا فيها حيث لا يقضي بينهما لا بطريق التزك ولا بغيره لان الجلوس لا يدل على الملك
 والحايطة وهو الجدار لمن جودعه عليه اي على الحايطة او انفصل بينهما انصال التوزيع
 انصال التوزيع انصال جدار ركب ركبته بقدر اخل لبنات هذا الجدار في لبنات
 ذلك وانما سمي انصال التوزيع لانها انما يبينان لحيطة مع جدارين اخرين يمكن مزج
 وان كان الجدار من خشب والتوزيع ان يكون سلب احدهما مراكبا في الاخر واما اذا انفصل
 وادخل فلا يكون مرقعا فلا عبرة به ولا بانصال الملازمة من غير توزيع لعدم المداخل
 فلا يدل على انهما بغيره كما لم يملكه هرادي وفي خشبات توضع على الخدوع ويلق عليها
 التراب فانها غير معتبرة وكذا اليواريم لا نه لم يكن استعماله وضعا اذ الحايطة يبين
 لها بل للتشقيف وهو لا يمكن على المرادي واليواريم كما في الدور بل الجار فيه سوار
 يعني اذا تنازعا في حايطة وحدهما عليه هرادي وليب للاخر شي فهو بينهما لان
 الحايطة لا يبين لها جملها بخلاف الخدوع وان كان لكل من الرجلين عليه اي على الحايطة ثلاثة
 جودع فيبينها لا استويا في اصل القلة ولا ترجيح بالالتزم منها اي في الثلاثة يعني ولا يعتبر
 بالكثر والقلة بين ان يبلغ ثلاثة لان الترجيح بالقوة لا بالكثره علي ما بينا واشترط
 ان يبلغ ثلاثة لان الحايطة يبين للتشقيف وذلك لا يحصل بما دون الثلاث فالحايطة نصيب
 الثلاث كالتصايب له وان كان لاحدهما ثلاثة جودع والاخر اقل فهو الحايطة لصاحب الثلاث
 استخسانا وهو قول الامام والقياس وهو مروي عن الامام ان يكون بينهما نصفين لما بينا
 ان الترجيح بالقوة لا بالكثره فيستويا ووجه الاستخسان ان ما دون الثلاث حجة ناقصة
 اذ لا يبين الحايطة فيما دونه والحجة الناقصة لا تظهر بمقابلة الكاملة والاخر موضع حجة
 باتفاق الروايات لان احدهما بالحايطة لصاحب الخدوع بالظاهر وهو يصلي بالرفع لا لا تكفا
 فلا يعمر بالقلع ثم اختلف الروايات بعد ذلك في انه يملك ذلك الموضع اولاد ذكر في كتاب
 الدعوي ان الحايطة بينهما علي قدر الاجزاء لان موضع جودعه مشغول بجودعه فيكون في يده
 حقيقة باعتبار الاستعمال فيثبت لكل واحد منهما الملك فيما تحت خشبته لوجود سبب
 الاستحقاق فيه وصحة تاضيحان وفي كتاب الاقرار ان الحايطة كله لصاحب الاجزاء
 ولصاحب القليل ما تحت جودعه بريد به حق الموضع لان الحايطة لا يبين لها جودع ولا
 جودع من عادة وانما ينصب له اصطواته فلا يحكم له بالملك وفي الحايطة وهو اصح وتماه
 في التبيين فليطالع ولو كان لاحدهما جودع والاخر انصال فلزوي الانصال اي صاحب
 الانصال اولي والاخر اي لصاحب الجودع حق الموضع وهذه رواية الطحاوي وصحة
 الجرجاني لان الحايطة يبين بهذا الانصال كبناء واحد القضاء ببعضه يصير قضاء بكمه
 ثم يبقى للاخر وضع جودعه ما بينا ولا فرق بين ان يكون الانصال من جانب او من جانبين
 وقيل لذي الجودع اي صاحب الجودع اولي ورجح السرخسي هذه الرواية لان له نصرا

في الحابل ولصاحب الفضل تربية وانفلا ملائمة ومجاورة ووضع جود ومجاورة بناء
 فالواحد صاحب التزويج ثم صاحب جود ثم صاحب مجاورة وذو بيت من دارك يبيعون لها
 اي من الارض حق ساحتها اي الساحة نصفان بينهما الاستعمال وهو المروى
 فيها والتوضي وكسر الخطب وموضع الامتعة ونحو ذلك وصارت نظير الطريق بخلاف ما اذا
 تمناز عاين الشريعتين يقسم بينهما اعلى قدر ادعيا او ادعيا ارضا كل منهما يدعي انها اي
 الارض في يده وبرهان ذلك قضى بينهما لان اليد فيها غير مشاهد لتعد احصاها والبيعة
 تثبت ما عاين عن علم القاضى فان برهن احدهما فقط او كان احدهما بين يديها اي في الارض
 لمبا او بين يديها او حفر فيها قضى بيمينه اما الاول فلقيام الحجة فان البرهان مقصود واما
 في الصور الباقية فلو جود النقص والاستعمال ولو قال او قصر فادوا وكان بين يديها او بين
 او حفر لكان اشتمل واقصر ثوب في يده صبي يعبر عن نفسه اي يتكلم ويعلم ما يقول قال
 انحر وانكر صاحب اليد فالقول له ان كان يعبر عن نفسه فهو من يدين نفسه فلا يقبل صوري
 احد عليه انه عيده عند انكاره الابينة كالبالغ وان قال هذا الصبي انا عبد فلان
 وهو غير ذي اليد فهو عبد لربي اليد بالاجماع لانما اقر بكونه رقيقا فلان اقر انه ليس
 استقلال ولا فورة على نفسه فلا يعمل باقراره ويكون عبد الذي اليد لا الخارج الابينة
 لا يقال ان الاقرار بالرق ضرر وكان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي لان الرق لم يثبت بقوله
 بل يدعي في اليد لعدم المعارض وتماهى في التبيين فليراجع وكذا لا يعبر عن نفسه
 اذ هو بمنزلة المتاع فيكون ملكا لمن هو في يده ان ادعاه لعدم المعارض من يدين نفسه حقيقة
 او حكما فلو ادعي الحرية عند كبره لا تقبل بلا حجة اي لو كبر وادعي الحرية فلا يقبل قوله انه
 ظهر عليه الرق فلا يقض ذلك بل ببينة **دعوى النسب** لما فرغ
 من بيان دعوى الاموال شرع في دعوى النسب لان الاول اكثر وقوعا فكلما ذكرنا فقره
 ولدت مبيعة لاقل من نصف سنة ثم يرة من نصف سنة فادعاه اي الولد البائع اي بايع البيعة ولو
 اكثر من واحد فهو اب الولد ابنة فثبت نسبه من البائع يدعونه وان لم يصدقه المشتري
 لتيقن العلق قبل البيع في ملكه دعوة لم تبطل بالبائع والمراد من البيعة الجارية التي لا قبض
 الامرة كما هو المتبادر فلهذا اذ فرغ ما قبل كنه واجب عليه ان يقول من يبيعت وقوم ملكها
 سنتين احترازا عما اذا بيعت مرتين فلو لدت لاقل من سنة اشهر فانه حينئذ لم يتيقن ان
 العلق في ملك البائع الاول والثاني وهي اي الجارية ام ولده لان العلق وقع في ملكه
 بيقين ويقين البيع لعدم جواز بيع ام الولد فباخذ البائع المبيعة ويرد الثمن لعدم سلامة
 المبيع للمشتري وان وصليته ادعاه اي النسب المشتري مع دعوته اي البائع او ادعاه المشتري
 بعدها لان دعوة البائع دعوة استيلاء لكون اصل العلق في ملكه ودعوة المشتري
 دعوة تحرير اذ اصل العلق لم يكن في ملكه والاول اقوى واسبق هذا عندنا وهو استحقاق
 لان العلق لما انفصل بملكه كان ذلك على كونه منه شهارة ظاهرة حيث ان الظاهر عدم الزنا
 ان النسب مبناه على الخافضين بينا التناقض والقياس وهو قول زفر والامة الثلاثة
 دعوة بالملك لان البيع اعتراف منه بانها امه وبالجملة يكون مناقضا واذ اطلت دعواه

لم يثبت

لم يثبت النسب بدون الدعوة الا ان يصدقه المشتري ما لا بد له من المشتري او لا ثم ادعاه البائع
 لا يثبت النسب من البائع لان النسب ثابت من المشتري لا يثبت النقص كاعتقاده اذ يحل على ان المشتري
 تكفيها واستولوها ثم اشتراها وكذا يثبت النسب من البائع لو ادعاه اي البائع بعد موت الام او
 عنقها اي ان ماتت الام ثم ادعاه البائع وقد ولدت لاقل يثبت النسب من البائع وباخذ الولد لان
 الاصل في ثبوت النسب هو الولد لا الام ولذا انضاف الام اليه ويقال ام الولد وتنفيد الام الحرية
 من جهة لقوله عليه السلام اعقها ولوها فالثابت لها حق الحرية ولم حقيقتها والادبي ينعى الاكبر
 فلا يضر موافق النع وكذا لو ادعي البائع الولد المولود لاقل من نصف سنة بعد اعتناق المشتري
 الام يثبت نسبه ويحكم بحريته لاني حق الام فلا تغير ام الولد للبائع لان دعوته ان صححت في حق الام
 تبطل اعتناق المشتري والعنف بعد وقوعه لا يثبت البطلان ويرد حصته اي حصته الولد من الثمن
 في العلق اي يقسم الثمن على قيمتي الولد والام ويرد ما اصابه الولد من القيمة يوم القبض ويرد
 كل الثمن في الموت عند الامام لانه ثبت ان باع ام ولده وما ليتها غير متفومة عنده في العقد
 والعقب فلا يضمنها المشتري وقال لا حصته فيها اي في العلق والموت لها متفومة عندها
 فيضمنها فغاي ما ذكره يكون وحصته من الثمن لاحتسابها متفوقة عليه انما الخلاف في الموت
 لكن في الدور وغيره اذ اعتنق المشتري الام او برها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن
 عنده ويرد كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا ذكره في العارية فعليه ان الخلاف ثابت
 بينهما على ما اختاره صاحبه العارية والمصنف اختار ما ذكره في المبسوط حيث قال يرد حصته
 من الثمن لاحتسابها بالانفاق وقرق عليه في الميراث والعنف بان القاضى كذب البائع فيها
 زعم حيث جعلها متفوقة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التلذيب في فصل الموت فبطل
 بزعمه فثبت بخصتها ايضا كما في الكافي ولو ادعاه البائع بعد موته اي بعد موت الولد او امه
 ردت دعواه لعدم حاجته الي النسب بعد الموت وكذا بعد عنقه لما ذكرنا ان الولد هو الاصل
 ولو ولدت الجارية المبيعة لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين من يبيعت ان صدقه للمشتري
 الدعوة فالحكم كالاول يعني يثبت نسبه واميتها ويصح البيع ويرد الثمن عندنا خلافا
 لزمر والشافعي عليهما مالا يي وان لم يصدقه المشتري فلا يثبت النسب لاحتمال ان لا
 يكون العلق في ملكه فلم توجب الحجة فلا يدعي نفسه بقدر فاذ اصدقه فقد رضى بانسقاط
 حقه فثبت النسب وان ولدت اكثر من سنتين من يبيعت لا تقع دعوته لانه لم يوجد انفصال
 العلق بملكه وهو الاصل فان صدقه المشتري البائع ثبت نسبه اي نسب الولد وحمل على النكاح
 ولا يرد البيع ولا يثبت الولد ولا يقبل الامه ام ولد المحور والعلق بعد البيع ولا يثبت على
 ما قبله حتى لزم بطلان بيعه والامة ام ولدا يبيع بملكه نكاح بان ملكها ثم باعها فاستولوها
 بالنكاح جملا لامره على الصلاح وان باع عبد او لوعنه اي عبد البائع وكان العلق ابنا
 عنده ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه من اخر صححت دعوته ويكون هو ابنة ودرج مستتر به
 لان انفصال العلق بملكه كالبينة والبيع يحتمل النقص وما له من حق الدعوة لا يحتمل فيبقى
 البيع لاجله وكذا الحكم لو كانت امه اي الولد المشتري او كانت المشتري امه او رهن الولد او امه
 او اجر الولد او امه او رهنها اي الام ثم كانت الدعوة صححت اي دعوته ونقصت هذه الصنفات

لان هذه العوارض تحمل النقض فيتنقض ذلك كله ونفخ الرعدة بخلاف الاعتناق والتدبير لانها
 لا تحملان النقض على مامر ولو بايع احد التورمين ولما عساه فاعتقه مشتركة ثم ادعى البايع
 التورم الاخر ثبت مساهمة لانهما خلفا من ماء واحد وبطل عتق المشتري اذ ثبتت مساهمة
 فيستلزم لسيده الاخر هذا اذا كان اصل العلق في ملك البايع وان لم يكن في ملكه بقيت مساهمة
 منه عتق نصديق المشتري ولا يبطل عتق المشتري ولا يتنقض بيع البايع لان هذه دعوة
 تحت يدين فبقيت على محل ولا يثبت ومن في يده صبي لا يبيع عن نفسه لو قال هو ابن زيدا وهو
 ابن عبد فلان الغائب ثم قال هو ابني لا يكون ابني البديوان وصليته جدد زيدا
 بموته عند الامام لان النسب مما لا يحمل النقض بعد تنقيته والافراد يملكه لا يرد بالردع
 فبقيت فتمتنع دعوتهم وان صدقت زيدا ولم يرد نصديقهم ولا تكون بيعه لم تنقض دعوة المقر عندكم
 وعندكم بايع ان جدد زيدا بدينه وقم وهو ابن ذي اليد لان الاقرار اذن بالرد فصارا كانا يكن
 والاقرار بالنسب يرد بالرد وان كان لا يحمل النقض وفي الرد نقلا عن العمادية ولو قال
 لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني بيع اذ بالافراد بانه ابني فخلق حق للمقر
 والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت شبهة من رجل معين حتى يتبين كونه مخلوقا من ماء الزنا
 فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطالا حق الولد فاذا اعيد اليه المضروب يبيع ولو قال هو
 الولد مني ثم قال ليس مني لا يبيع للمعني لان النسب يثبت واذا ثبت لا يتحقق باليقين وهذا اذا
 صدقه الابن اما بغير النصديق فلا يثبت النسب لان اقرار الابن لا يملك بطل بعدم نصديق
 الابن فيثبت النسب ولو انكر الابن الاقرار فاقام الابن البينة انه اقر بالابن فيقبل والاقرار
 بانه ابن يقبل لانه اقراره على نفسه بانه جزوه اما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقراره على
 الغير ولو كان الصبي المسلم في يد مسلم وفيه فادعى المسلم رقه وادعى الكافر موته
 فهو حراين الكافر لان الاسلام مرجح ابتها كان والمرجح تستدعي التماسا ولا تغارض
 معنلان النظر للصبي واجب ونظره فيما ذكرنا او قس له ينال شرف الحرية حالا وشرف
 الاسلام مالا اذ دليل الحرة اية ظاهرة وفي حكمه الحكم بالاسلام تبعاء حرمانه عنه
 الحرية اذ ليس في وسعه التمسها وتماه في العناية فليطالع قبل مسلم ايضا حالا
 بحكم الاسلام لا عبدا لمسلم هذا اذا ادعى معاوان سبق دعوى المسلم كان عبدا وان
 ادعى النبوة كان ابن المسلم لحصول الاسلام حالا ولو كان الصبي في يد زوجه منكم الزوج
 انه امته من غيرها فزوجه انما ابنتها من غيره فهو ابني الولد لان كلامها اقر
 للولد بالنسب وهو في ايديها ثم يرد كل منهما ابطالا حق صاحبه فلا يصدق عليه والمراء
 من الصبي الصبي الغير المغير والا فهو من صدقه ولو استنزلوا مشتركة بغيره لو اشترى
 امته من لونه وادعاه ثم استخفت الامته بدعوى مستحق قال ولو حو وكذا اذا ملكها
 بسبب اخر غير الشر اي بسبب كان كالارث والهبنة والوصية وكذا اذا تزوجها على انها
 حرة فولدت له فاستخفت كما في الشر المحتبر ان فعليه هذا القول ولو ملك امته باي سبب
 كان لكان اشتمل وعلى الاب قيمته اي قيمة الولد باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولان النظر
 من الجانبين واجب فيجعل الولد حرا لاصل فيحق ابيه ورفيقا فيحق مربية نظرهما يوم الخصومة

لانه يوم المنة كولد المعصومة فانه مات الولد قبل الخصومة اذ بعد الخصومة يغير النكاح
 المنة منه فلا شيء على ابيه لا بدوم المنة وتركته له اي يكون تركته الولد ميراثا لابيها سواء
 كان قبل الخصومة او بعدها لكونه جزء الاصل اذ الولد في حياته احق بماله فيكون الاب
 احق بعد وفاته لانه خلفه وان قتله الاب غرم قيمته كتحقق المنة من الاب بقتله وكذا ان
 قتله غيره اي غير الاب فاخذ دية اي اخذ الاب مقدرا قيمة الولد لان سلامة يولد كسلامة
 ومنه يولد كمنه فيهم قيمته كما اذا كان حيا ويرجع المشتري بقيمة اي قيمة الولد التي فيها
 وبالثمن اي ثمن الجارية على بايعه لان البايع ضمن له سلامة الولد لكونه جزء المبيع اذ القدر
 يشمل سلامة جميع اجزاء المبيع لا يرجع بالعقر الذي اخذ منه المستحق لانه يدل استيفاء
 منفعة البضع وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع ضامنا لسلامته وعند
 الائمة الثلاثة يرجع بالعقر ايضا ولو باعها المشتري من اخر فاستنولها الثانية ثم استخفت
 رجع للمشتري الثاني على البايع الثاني بالثمن وقيمة الولد والمشتري الاول على البايع
 الاول بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند الامام وقال لا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا
 وفي الرد ادعى الصعوبة وبين السبب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضي الاول لم
 يقضيه ولا قساقط للنفاذ ومن عدم الاولوية برهن انه ابن عمه لانه فقط كان دفعا
 قبل القضاء بالاول ولا بعد لتأكده بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بمعصومة فرفعه ان
 يدعي قيمته قبل الحكم اقراره معقول يدعي بانه من ذوي الارحام ان يكون نجيبا بين كلاميه
 تنافرا فترتب **كتاب الاقرار** ضامنا سنده بالدعوى لان حال المدعي عليه
 د ابريق الاقرار والاقرار والاقتران اقرب لان الغالب في حال المسلم الصدق هو لغة الاثبات
 من قرأ الشي ترا اذ اقام وثبت ومته ثابت القدم لمذقرو وقال اقره اقرارا اذا اقامه
 هذا في المحي وما في القول يقال اقر بمذاظهر بالقول وشرعا اخبارا في اعلام بالقول
 فلو كتب او اشار ولم يقبل شيئا لم يكن اقرارا او يدخل فيه ما اذ كتب اليه الغائب ما بعد ظهر
 عليه كذا فانه كالقول شرعا كما في العهدة الثاني بحق اي بما يثبت ويسقط من عين وغيره
 لكنه لا يشتمل الا في حق المالبة فيخرج عنه ما دخل من حق المقرير وكونه لاحد على نفسه
 اي لغير المقرير علي المحبر اما المقسمه علي اخر فهو دعوى ولا حرج علي اخر فهو شهادة وفيما
 قاله ابو الكارم ما ان المقرير معقوض باقرار الوكيل في حق الموكل كلاما لينا بانه متابع
 شرعا والوكيل علي جيبته الكفاية والسنة واجماع الامة ونوع من المعقول بشرطه الحرية
 والعقل والبلوغ وركنه ان يقول المقر فلان علي كذا ولا يبيع الاقرار المعلوم اي المستحق
 معلوم لان المجهول لا يبيع مستحقا وفي المنع واما جهالة المقر له فمافعة من صحة ان
 تقاضيت كل واحد من الناس علي كذا او لا كذا واحد هذين علي كذا الاول لا يجيز علي البيان ولكل
 منهما ان يجلعه وحي الدور وان لم يتقاضا شر بان اقر بانه عقيب هذا العبد من هذا الوفي هذا
 فانه لا يبيع عند شتمه لائمة السرحني لانه اقرار المجهول وان لا يقيد وقبل يبيع وهو
 الاصح وتماه بینه فليطالع حكمه ايها الاقرار ظهور المقر بانه اي المقر بانه المقر للمقر
 لا انما هو اي لا اثبات المقر به له هذا اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم المقر كاذب

في اقراره ثم اخذه منه لم يجل له ديانة الى انه اخذه عن طبيب نفسه فانه تمليك مبنيا
واما لم يكتف بالاثبات عن النبي وجميع ما لفته في رد ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشا
واما المطلق الاشارة الى ان قصد بقوله لم يشرط وان اردت برده ولو صدق
ثم رده لم يصح الرد ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في القمستانى وقدره على كونه حكم
الاقرار ظهورا لمقر به لا انشاؤه بقوله فصح الاقرار بالخمس للمسلم ولو كان الاقرار انشا لم يصح
لان المسلم لا يقبل له تمليك الخ في المحيط لقرن بمسلم يصح ويوم تسليمه اذ اطلب
استردادها ولو اقر بمقتضى مستهلك لمسلم لا يصح لانه لا يجب للمسلم بول الخ لا يصح الاقرار به
بطلاق وعناق ملكها القيام دليل اللزوم وهو الاقرار ولو كان انشا لم يصح لان طلاق المهر
واعناقهم واقفان عندهما واذا اقر بمقتضى الحرة لم يصح اقراره مطلقا لان العبد المحجور
عليه يتلخ اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا الماذون فيما ليس باب التجارة كالمهر لو طي
امراة تزوجها بغير اذن مولاه الحناية الموجبة للمال الا اذا كان لا يتناول الا التجارة فلم
يكن مسلطا عليه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والفضا من مكلف لانه اقرار المحجور والمعتوه
والصبي العاقل لا يصح لانعدام اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي والمعتوه ماذون له
بالتجارة فيصير اقراره كما هو من صورا في التجارة كالودي والوديعة والعارية والمضاربة
والعصب دون ما ليس منها كالمهر والحناية والكفالة لقوله ما كان من باب التجارة تحت
الاذن دون غيره والتابع والمفوض عليه كالمجنون لعدم التمييز واقرار المسلم ان جاز مطلقا
ان امان سكره بطريق مطلق الا اذا اقر بما يقبل الرجوع كالمحور والى الصفة لله تعالى وان
سكر بطريق مباح كالشرب ملكها وكذا شرب المتخمر من الخبث والعسل عندها خلافا لجمهور
بحق معلوم او مجهول شي وحق اية قال لفلان علي شي اوجب صح اقراره لان جهالة المقر به
لا يمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزم منه مجهولا بان ائلف ما لا يدري او جرح حراة لا يدري
ارشا ولزمه فيما اقر به بول بيان المجهول حتى لو امتنع اجمعه القاضي على بيانها لم يمتنع
لانه اخبر عن الواجب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب كجدة الخلة فلا يقبل قوله لم يجل
علي الرجوع فيجب على البيان وفي المحيط ولوقال لفلان علي حق ثم عنيقت به حق الاستلا
او الحمار لا يصدق الا اذا قال ذلك موهولا لانه بيان باعتبار الوقت فلهذا لا يملك الثلاثة
والقول قوله اي قول المقر مع مجيبه ان ادعى المقر له اكثر مما بينه المقر بلا برهان لانكاره
الزيادة والقول للمتكبر وفي المحجوب فليبراجع وفي القمستانى لو انكر الاقرار بجهول
واريد اقامة البينة عليه لم يقبل لان جهالة المتهود به يمنع صحة الشهادة ونهاية
في الجواهر والخفة وفي قوله له علي مال لا يصدق في اقل من درهم لا مادونه من الاسود
لا يطاق عليه اسم المال عاده قوه هو المعتبر خلافا للائمة الثلاثة ولزم في علي مال عظيم
نصابا بين به مائة او عشرين لان النصاب عظيم يحيل صاحبه عن هذا اقول لها ورواية
عن الامام وعنه انه يصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى تقطع بها اليد ويستباح البضع
قبل الاصح علي قوله الامام ان ينظر الى حال المقر في الفقر والغنى فان التليل عند الفقير عظيم والكثير
عند الغني ليس بعظيم وهو في الشرع متعارضان فان المأبئين في الزكوة عظيم وفي السرقة والمهر

العشرة عظمية فيرجع الى حال المقر ومن الا بالحسنة وعشرون لزم في قوله علي مال عظيم
من الا بل خمس وعشرون ابل لانه اول نصاب يجب فيه الزكاة من جنسه فهو عظيم من وجه دون
وجه والمطلق ينصرف الى الكامل جيبين وفي المتن ان قال عنيقت ابل كثيرة او بقرا كثيرة او غنما
كثيرة ينصرف الى اقل نصاب يؤخر منه ما هو من جنسه عندها وهو خمسة وعشرون من الا بل
والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعنه يرجع الى بيان المقر ومن الير خمسة او سبق
لانه المقر لا نصاب عندها وعند الامام يرجع الى بيان المقر في قول المصنوع مما بينه الى عينا
لا يتلوه عن التسوية يظهر ذلك عند التامل ومن غير مال الزكاة لزم قيمة النصاب فلا يصدق
في اقل من مقدار النصاب قيمة في غير مال الزكاة كالحمار والبغل لان قدر قيمته عظيم ايضا وعند
الامام انه مقدور بعشرة دراهم كما في الاختيار ولزم في له علي اموال عظام ثلاثة نصاب من اي
مال فصره به لان اقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في اقل منه للثبوت به في درهم ثلاثة بالاجماع
اعتبار الادبي الجمع وفي دراهم كثيرة عشرة عند الامام لانها اقصى ما يشتهى اليها اسم الجمع وعندها
نصاب وهو ما يتأدروهم لان صاحب النصاب ملكه حتى وجب عليه مائة مائة بخلاف ما روي
وعلى هذا الخلاف اذا قال علي دنانير كثيرة ينصرف الى النصاب وعنه الى العشرة وكذا اذا قال
علي ثياب كثيرة فعنده عشرة وعندها يلزمه ما يساوي ما بين درهم ولو قال علي مال نفيس
او كنز او خطير او حليل قال الناطق لم اجد منه موصوفا عليه وكان الجرحان يقول يلزمه
ما يتيان ولو قال له علي كذا درهم لزم لان كذا اجمعه ودعا تفسيره وفي التهمة والخبرة
يلزمه درهمان لان كذا كتابة عن العدد واقل العدد اثنتان لان الواو حد ليس بعدد وفي شرح
المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان كذا يذكر للعدد عرفا واقل العدد غير مركب يذكر
بعده الودهم بالنسبة عشرون ولو ذكره بالخفض روي عن محمد يلزمه مائة ولو قال له علي درهم
عظيم يلزمه درهم واحد ولو قال علي درهم يلزمه درهم تام لان الضعيف قد يذكر على سبيل
الاستقلال فلا ينقص عن الودين والمعتبر هو الودين المعتاد في كل زمان ومكان ولو قال لفلان
له علي كذا كذا درهم يلزمه احد عشر درهما لان كذا كتابة عن العدد بين بالاضافة وهو
من احد عشر الى تسعة عشر فيجوز على الاقل لثبوتها وعند الشافعي يلزم درهم وان ثلثت
اي قال بلا واوله علي كذا كذا درهم فكذا لا اي يلزمه احد عشر ايضا لانه لا نظير له في الفاظ
العدد فخذ الاخير على التكرار او التاكيد ولو قال له علي كذا كذا درهم العلف لزمه احد
وعشرون درهما لانه فضل بينهما بحر العلف واقل ذلك من العدد المعسر احد وعشرون
والثلاثة تسعة وتسعون فالاول يلزمه من غير بيان والزيادة تنقضي على بيان وعند الشافعي
يلزمه درهمان وان ثلثت لفظ كذا بالواو زيد مائة اي يلزمه مائة واحد وعشرون لان
اقل ما يعبر عنه بثلاثة اعداد مع الواو وان رجع لفظ كذا مع توكيد الواو زيد على مائة
واحد وعشرون لانه اقل ما يعبر عنه بارجع اعداد مع الواو فيجوز على الاقل المتين دون
الاكثر اذ الاصل في الزم البراة ولو خمس مائة او عشرة الاف ولو كسدت مائة الف ولو
سبع مائة الف وكذا زاد عدد معطوفا بالواو زيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهي
كما في البحر وكذا كل مكيد وموزون في جميع ما ذكر من الصور ويشترط في عديدين اذا قال له

شرك في هذا العبد فهو نصف عند ابي يوسف لان الشريك يعني الشراكة وهي تنتمي عن التسوية
وعند محمد يوم بالبيان لان الشريك يعني النصيب وهو يحمل فعليه بيان بما شئنا
وفي التسهيل والغنوي علي قول ابي يوسف وقوله علي او قبلي اقرار بدين ابي لو قال له
علي او قال له قبلي فهو اقرار بدين لان علي للوجود ونقط قبلي يستعمل في الضمان
كما مر في الكفاية وفي القدرين انه امانة والا اول اصح كما في الهراية وغيرهما فان وصل
به ابي قال المقر لا تراخ هو وديعة صرة لان اللفظ يحمل مجازا حيث يكون المضمون حفظه
والحال محله فيكون من قبيل ذكر المحل وادارة الحال مجازا فيصير موصولا كما في الهراية
وغيرها وفي المنح ولكن خلاف الظاهر فلا ينصرف اليه عند الاطلاق ويجوز تفسيره بمتصل
لانه يحمل مجازا وان وصل لا يصح كالا يستثنى والتخصيص ولو قال عند ابي او قال علي او
قال في بيتي او في صندوق او كيس فهو اقرار امانة لان هذه المواضع محل للدين لا الدين
اذ الدين محله الزمة والعين تحمل ان يكون مضمونة والامانة اذناهما يحمل عليها وهذا
لان كلمة عند الطريق ومع للقران وما عداها المكان معين فيكون من خصا بغير العين ولا يحمل
الدين لاستحالة كونه في هذه الاماكن كما في المنح ولو قال لمن ادعي عليه الفا اقرتها امر
معناه خذ بالوزن الواجب لكن علي والما انت الغنوي مع ان اللان من العود واعتبار
لدراهم او انتقروها او اجليتها او قدر فضيلتها او اير اثني منها او وهبتها لي او تصرفت
بها علي او اخلتها بها فقد اقرت الا لفظ ان الهاء كناية عن المذكور في الدعوى في جميع
ذلك وصار كانه اعادة المدعي فيكون اقرارها الا اذا انضافا انه علي سبيل الاستعزاء
او شهدا الشهود بذلك اما اذا ادعي انه قال مستهزئا لم يقبل منه ويلا ضمير لا اي لا
يكون اقرارها كما اذا قال اقرت او انتقد لانه لا دليل جليل على انضاده اليه المذكور فيكون
كلاما مبتدأ فلا يلزمه شيء والاصل فيه ان الجواب ينتظم اعادة الخطأ بغير الكلام مكل
ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء فيجعل جوابا ما يصلح للابتداء لا لبيان او يصلح لها فانه
يجعل ابتداء وان ذكرها كناية بصلح جوابا لا ابتداء واذا لم يذكر الهاء الا بصلح جوابا او
بصلح جوابا وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك وفي المحيط ولو قال لي عليك الف فقال نعم يكون اقرارا ولو
او من براسة لان الاشارة تقوم مقام الكلام من غير الاخرس ولو قال لرجل لاه اعطني ثوبك يري
هذا فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والعتوب له ولو قال اعطني سرحا وابتدأ به او افنح
باب داره او حصصها فقال نعم كان ذلك اقرارا لان كلمة نعم لا يستغل فلا بد من حملها على الجواب كيلا
يصير لغوا وفي المحيط رجل قال لغيره اقرضك مائة درهم فقال لا اعود بها او قال اعود بعد ذلك
فهو اقرار ولو قال ما استقرضت من احد سواك او قال من احد غيرك او قال ما استقرضت من
احد قبلك او قال ما استقرضت من احد بعدك لم يكن اقرارا قال ليس لي عليك الف درهم فقال
المخاطب في جوابه بلي فهو اقرار له بالالف وان قال نعم لا يكون اقرارا ونحوه فيه فليراجع ولو
اقر بدين موجب لمقر له هو حال لزمه ابي المقر حال كون الدين حالا لانه اقر بحق على نفسه
وادعي لنفسه حقا فيه فيصير في الاقرار بلا حجة دون الدعوى كما لو اقر بدين يريه انه
لقد ان استاجر منه مضمونة المقر له في الملاك لا الاجارة وحلف المقر له على الاجل لكونه مثله

وعند الشافعي

وعند الشافعي في قول واحد لزمه موحلا مع يمينه وفي التوبة بخلاف ما لو قبالا لم السور
تكرره في صفتها حيث يلزمه ابي المقر ما اقر بغيره كاقراو الكفيل من موحل ولو قال رجل مائة
ودرههم فالكلام فيهم فتلزمه مائة درهم ودرهم استثنى فاعترفوا له فمعه درهم تفسير المجازية
المجسمة والقباس ان يرجع في تفسير المجازية اليه وهو قول الشافعي ولو اكل ما يكال او يوزن يعني
لو قال له علي مائة وقغير حنطة يلزمه مائة وقغير حنطة وقغير حنطة ولو قال له علي مائة
وثوب او قال له علي مائة وثوبان لزمه تفسير المائة فيلزمه ثوب واحد في الاول وثوبان في
الثانية بالاتفاق لانها مجسمة والثوب عطفا عليها لا لتفسيرها لان المعطوف لم يوضع لتفسير
المعطوف عليه ولم يكن من قبيل الاتفا كما في مائة درهم وان قال له علي ما يقدر مائة ثوب
فالكلام في ثوب ثلثه اثنان في الكلام لانه ذكره مدين مدينين وذكره عشرين مائة او مائة
اليها الاستواء في الحاجة اليه التفسير كعدد واحد بالاقراران ولو اقر بدين في موصوفة وهي
وعا من خوص وغيره ويقال وعاء للتمر مضمون من نصب وفي الجوهر القوصة بتشديد
الراء وتخفيفها وعاء التمر يتخذ من قصب وانما سمي قوصة ما دام فيها التمر والاخرى
لم يسم لزمها ابي التمر والقوصة معا لان نصب الشئ لا يتحقق بدون الطريق وكذا الطعام
في السفينة والجوالة بخلاف ما اذا قال اعصبت من قوصة او من سفينة او من جوالق لان
كلمة من فلا تتراجم فيكون اقرارا بقصب التمر وع او اقر بخاتم لزمه الحلقة والقصر لطلاق
الاسم علي جميع الاجزاء او لعدايد دخل القصب في بيده من غير تسمية او لقر سيف فالقصل
اي لزمه حذوه وكلف ابي خلافة والجميل وهي علاقة السيف لان اسم السيف يطلق
علي الكلمة او اقر بحملة بغيره في الكسوة اي لزمه الكسوة والعبد ان لا يطلق في الكل
علي الاسم عرفا لانه بيت مزين بالاسرة والنياب والمستور وقيل بيت يتخذ من حطب يد
ونياب اسمه حركاه واوقات وان اقر بدابة في اصطبل لزمه الدابة فقط عند الشافعي لان
عصبة المصطبل لا يتحقق لعدم امكان النقل لكونه محلا للغير فلا يكون تابعا لها وعلي قيام
قوله محمد بضمها لان عصبة المنقول يتحقق عنده وعلي هذا الطعام في البيت وان اقر بثوب
في متبر لزمه لان المندوب طرف للثوب وكذا ان اقر بثوب في ثوب لزمه الطرف كالمظروف لان
الاقرار بالمظروف لا يتحقق بدون طرفه وان اقر بثوب في عشرة اثنان لزمه ثوب واحد عند
ابي يوسف وهو قول الامام او لانه كلمة في تستعمل في البيت والوسط قال الله تعالى فادخلني
عباد بيبي يعني بين عيادي فوق الشك فلم تثبت الظرفية وكان القصر لكونه ظرفا لواحد
عادة والممنوع عادة كالممنوع حقيقة فيحمل علي بيان محله كالقصر اعصبت سرجا علي فسر
فانه اقرار بقصب سرج فيكون ذكر القصر بيانا للمحل ولزمه احد عشر عند محمد لانه قد يجوز
ان يبلغ الثوب النقيس في عشرة اثنان فصا رقعته حنطة في جوالق وفي النبيين ما قاله
محمد مستقوص بما اذا قال اعصبت كوابسا في عشرة اثنان خربير يلزمه الكسوة مع انه ممنوع
عرقا ولو قال له علي خمسة في خمسة لزمه خمسة وان وصلية نوي الضرب المصطلح عليه
عند الحساب لان المقر به خمسة مقصودة والخمسة اذ اضر به خمسة تكثر اجزاها لان عينها
تكثر ويبلغ خمسة وعشرين وقال زفر عشرة وقال الحسن يلزم خمسة وعشرون كما في الاصلاح

كوصية اذ كان بلفظ الصدور مساوية وان يغيرها العبيدي احرار او الهولاء (والاسلام)
 او غانما وادعواهم الكل مع الاستثناء وتفصيله في المطلق وان افترشوا واستثنى احرارها
 او احرارها وبعض الاخر بطل استثنائه يعني لو قال له علي كرحضة وكرحضة الا حضة وقبح
 شعير فاستثنى احرارها وقبح بطل استثنائه لا امام خلافا لابي ابي قال لا يصح استثناء العقبين لان كلام
 متصل لان قوله كرحضة استثناء صحيح لفظا لا انه غير صحيح واذ كان كلاما متصلا
 كان استثناء العقبين متصلا فيصح وله ان استثنى الكل باطل اجماعا فكان لغوا فكان
 قطعاً للكلام الاول فيكون الاستثناء منقطعاً وانما صورناها بتقديم الكثرة لوقوع
 العقبين بان قال لا فغير شعير وكرحضة يصح استثناء العقبين اتفاقاً لعدم العاصم
 كما في شرح الجمع وغيره فعلى هذا المطلق المص لا يربط بل يلزم التفصيل كما في وان
 استثنى بعض احرارها بان قال له علي كرحضة وكرحضة الا فغير حضة او لا فغير شعير
 او بعض كل منهما بان قال له علي كرحضة او كرحضة الا فغير حضة وقبح شعير صحيح اتفاقاً
 في الصورتين لعدم تحلل القاطع في الاول وفي الثانية ان قوله لا فغير حضة استثناء
 صحيح معيد فلا يكون قاطعاً فصيح العطف عليه فيلزم كرحضة وكرحضة الا فغير شعير
 حضة وقبح شعير كما في الاختيار ولو استثنى كلبيا او زيبيا او عدياً بامتناعاً واما
 دراهم بان قال له علي مائة درهم الا فغير درهم او الادبيل او الماينة جوز صحيح بالقيمة
 استثنى فاعند التبيين ولزمه مائة درهم الا فغير درهم او الادبيل او الماينة جوز صحيح بالقيمة
 الاستثناء اخرج البعض من المستثنى منه من حيث المعنى اذ المقدار ان جسد واحد معني
 ولو اجابنا صورته فلها تثبت في الامة ثمنا فكانت جسد واحد في حكم الثبوت
 في الامة والقياس اذ لا يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر وعن هذا اقل اهل الجهد
 لان الاستثناء اخرج بعض ما تناوله صدر الكلام علي معني انه لو لم يستثنى كان داخل
 تحت الصدور وهذا لا يتصور في خلاف الجسد ولو استثنى منها اي من الدراهم شاة
 او ثوبا او دارا بطل اتفاقاً لان ذلك الغرض لا يغير الاحتياج الجنسي بل لا بد من وصف
 التهيئة ولو معني وقال مالك والشافعي يجوز في كل واحد من الكلبين والوزن والعدد
 لتحقيق المجامعة من حيث المالمية فيطرح قدر قيمة المستثنى ولزمه الباقي وفي التثنية
 واذ استثنى عدد من بينهما اخرج الشاك كان الاقل محرراً نحو قوله علي الف درهم الماينة
 وحسين فيلزمه تسع مائة وخمسون علي الاصح واذ كان المستثنى مجهولاً بقيت الاكثر
 نحو لم علي ما يتدبرهم الاشياء او قتلها او بعضا لزمه احرار وخمسون وتمام المستثنين
 في شرحه فليطالع ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره لان التعليق بمشينة
 الله تعالى ابطال عند محمد فبطل قبل انعقاده للحكم وتعليق بشرط لا يوافق عليه عند
 ابي يوسف فكان اعدا من الاصل كما في الدرر وغيره لكن في المعنانية خلافه لانه قال
 ومن قال لعلي مائة درهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشينة الله
 اما ابطال كما هو مذهب ابي يوسف او تعليق كما هو مذهب محمد كما قرره في المطلق فظهر
 المناقاة الا ان يجعل علي اختلاف الروايتين وكذا ان علقه بمشينة من لا تفرق مشينة كالملايكة

والجن اي ان شاء الجن او الملايكة لا تفرق مشيتهم فلا يقع عليه شيء لان الاصل مائة الف
 فلا يثبت بالشك وفي المي وكذا بمشينة فلان وان شاء وكذا كل اقرار علق بشرط عالج
 ولم يتقن دعوى الاجل كذا جاء راس الشهر فلك علي كذا الرزمة الحال ويستحق المقر له
 في الاجل ولو اقره ولو استثنى بناءها بان قال هذه الدار لزيد والبناء لنفسه كذا اي الدار والبناء
 جميعاً للمقر له لان البناء داخل في الاقرار معني لا لفظاً والاستثناء نفي في اللفظ فلم يصح
 بخلاف استثناء البيت من الدار كما استثنى ثلثها من اجزاء الدار اذ اخلت تحت الدار فصح استثناء
 بعد الامانة الثلاثة يصح استثناء البناء منها ولو قال المقر بنا وهالي والفرصة اي الفرصة
 له كان الحكم او الاقرار كما قال بان يكون له والفرصة للمقر له لان الفرصة عبارة عن الفرصة
 دون البناء فصار كما قال بياض هذه الارض دون البناء فلان بخلاف ما اذا قال بناء هذه
 الدار لزيد وارضها فلان حيث يكون له البناء ايضا لان الارض كماله لارض فثبت بها البناء بخلاف ما
 اذا قال بناء هذه الدار لزيد والارض لغيره حيث يكون لكل منهما ما اقر به وقص الخاتم وتخل
 البستان كبناءها اي كبناء الدار وكذا اطوق الجارية بطل دخول النص في الخاتم فلان
 والعرض لولا الارض له والتخل لي يصح وان قال له علي الف درهم من ثمن عبد اشترته منه
 لم اقبضه اي العبد الجملنة صفقة عبد فان عينة اي المغريان ذكر عبد بعينه وصدقه المقر
 له في شرابه وعدم قبضه قبل المقر له سلم العبد الي المقر وتسلم امر من العقول اي حذر
 ثمنه منه ان شئت فان سلم المقر له العبد المعين بان يحضره بين يديه يلزم علي المقر الف
 بعد العتد لانه اقر له بالف علي صفقة فيلزمه علي الصفقة التي اقر بها وان لم يسلم العبد
 الي المقر لا يلزمه الف اجماعاً وهذه المسئلة علي وجوه احوها ما ذكرها والثاني ان
 يقول المقر له القن فذلك ما يعنه وانما بعثك فثنا غيره والحكم فيه كالاول والثالث
 ان يقول القن فثني ما بعثك وحكمه ان لا يلزم علي المقر شيء والرابع ان يقول القن فثني
 ما بعثك وانما بعثك غيره وحكمه ان يتجأ لغاليلهما اختلافاً في المبيع وهو وجوب
 التثانين وتثاناه في الدرر فليراجع وان لم يعينه اي المقر العبد ولم يصدقه المقر له فعدم
 قبضه لزمه اي المقر الف ولما قوله لم اقبضه عند الامام لانه يجوز بعد الاقرار فلا
 يصح لا موصولا ولا معصولا وبه قال زفر والحسن وعندهما ان وصل بصدق ولا يلزمه
 شيء وان فصل فان انكر المقر له سبب الوجوب لم يصدق وان صدقه المقر له لانه بيان
 تغيير موصولا لمعصولا وبه قالن الامانة الثلاثة ولو قال له علي الف درهم حبر
 او حترير بصدق عند الامام وصل او فصل لزمه الف وعندهما والامانة الثلاثة
 ان وصل بصدق في (المسئلة) ولا يلزمه الف علي ما مر اتفاقاً ولو قال له علي الف درهم حرام
 او ربا فثني لانه له احتمال ان يكون هذا حلالاً عند غيره ولو قال زفر او بطلان صدق
 المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كما في التبيين ولو قال له علي الف درهم من ثمن عبد او ثوبا
 وهي اي الاقرار بغيره او بغيره او سنوقة او رصا من ثمنه لحيات لان البيع والقرص
 يقع علي الحياد فلا يجوز التفسير بصدقه هذا عند الامام لانه رجوع عن اقراره وصل او فصل
 وقال يلزمه ما قال ان وصل ما ثم انه بيان تغيير بصدق موصولا لمعصولا وبه قالت الامانة

وه

الثلاثة وان قال له علي الغ من غضب او ودبغة وهي ريف او بنهر جنة صدق اتفاقا وصل
او فصل فيلزمه ما اقر به لان الغضب لا يقتضي السلامة وكذا الودبغة لان الشخص يغضب
بما يجده ويودع بما يملكه فلا يكون وجوبه ابل بيا للنعوذ مضوق مطلقا ولو قال له علي
الغ من غضب او ودبغة وهي مستوقفة او رصاص فان وصل صدق لانه بيان تغيير والا فلا
اي وان وصل لم يصدق لانها من جنس الوداهم ابل ان اسم الوداهم ثقتنا ولها بطريق
المجاز فكان بيانها غير اطلاق من الوصل ولو قال لغضبه ثوبا وجا بمحبب ابي يتوب
معرب صدق المقر مع الحلف ان لم يثبت الحلف سلاما مع ان الغضب غير مقتضى التسليم
كما لو دبتة ولو قال له علي الغ لانه ينقص مائة صدق ان وصل والزم الا ان كان
ان استثنى يجوز متصلا لا متفصلا ولو قال المقر اخذت منك الفل ودبغة فقلت في يدي
من حجر فذر وقال المقر له بل اخذتها مني حال كونها غضبا ضمن المقر ما اقر به لانه اقر
سبب الصمان وهو الاخذ ثم انه ادعى بما يوجب البراءة وهو الاذن بالاخذ والآخر فيكون القول
قوله مع بيمينه كذا ما اذا قال له المقر بل اخذتها مني فضا حيث يكون القول للمقر لانها اضاف
علي ان الاخذ حصل باذنه وهذا لا يوجب الصمان علي الاخذ بل باعتبار عقد الصمان مع
قال له بل يدعي عليه العقد ذلك فيكون القول قول المنكر ولو قال المقر بل اخذت اعطيني
لا يضمن المقر لانه لم يقر بما يوجب الصمان بل اخذ بالاحاطة وهو فصل المقر فلا يكون مقررا
علي نفسه بسبب الصمان والمقر له يدعي عليه بسبب الصمان وهو ينكر القول قوله ولو قال
عصيت هذا الشيء من يدي بل من غيري وهو اي الشيء لزيد وعليه اي المقر قيمته لغيره لان
قوله من يدي اقرار له ثم قوله لا رجوع عنه فلا يقبل وقوله بل لغيري اقرار منه لغيري وقد
استدل به بالاقرار لزيد فيجب عليه قيمته لغيري ولو قال له علي الغ لانه قال ان يتركه القان
استحسانا وفي القياس يلزم من ثلاثة الاف وهو قول من ولو قال عقصيت عيدا السود
لا يل البعث لزمه عيدا ابين ولو قال غصبت ثوبا هويا لا يل من روبا وماه وكذا علي
كر حطة لا يل من شعير لزمه ولو قال لغلان علي الغ درهم لا يل لغلان لزمه المالان
ولو قال له علي الغ لانه بل حنجا بية لزمه الا ان الاصل في ذلك ان الابل متى تخللت بين
المالين من حنشين لزمه وكذا ذلك من جنس واحد اذ كان المقر له اثنين فاذا كان واحد
والجنس واحد لزم المالين وقامه في الاختيار فليبراجع وفي التصوير ولو قال الدين الذي
لي علي فلان لغلان او الودبغة التي عند فلان هي لغلان فهو اقرار له وحق الغضب المقر ولكن
لو سلم الي المقر بري ولو قال لاخر هذا الذي كان لي ودبغة عندك فاحذته وقال لاخر هو لي
دفع اليه اي الي الاخر لان المقر اقر بالبلد ثم بالاخذ منه وهو سبب الصمان ثم ادعى استحسانه
عليه فلا يقبل دعواه فوجب عليه رد عينه قايما بقيته ها كما ثم بقيت البيعة علي صدق دعواه
ان قيده وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلا تاقر له اي الفرس او البسة اي الثوب ورواه
اي رد الفرس او الثوب علي وقال فلان هالي او عرته او اسكنته دارهم رد هالي الدار
عليه صدق بقي القول قول المقر في ذلك عند الامام استحسانا لان اليد في الاجارة والاحارة
ثبتت ضرورة استنباطا لما في تكون اليد عما فيها ضرورة فالأقرار له باليد لا يكون

مطلبا

مطلبا بخلاف الودبغة والعرض لان اليد منها معصودة فيكون الاقراران لها اقرارا باليد
وعندها وعند الائمة الثلاثة القول مع بيمينه لما اخذ منه وهو القياس لان المقر اعترف
بيد المقر ثم ادعى عليه الاستحسان فيقبل اقراره له دون دعواه عليه فيجب عليه الرد
ثم بقيت عليه دعواه بيمينه ان قدر ولو قال لاخر خا طوبى هذا بل انتم قبضتم منه ودعاه
الاخر اية قال الثوب ثوبي فعليه هذا الخلاف اي بصدق القاضية عند الامام لا عندهما في الصحيح اخذ
عن قول بعضهم ان القول قول المقر بالاجماع وفي الاسرار ان لم يكن الدابة او الثياب معروفة
للمقر ولو كانت معروفة كان القول قوله وفاقا ولو قال له اقتضيت اي قبضت من فلان الفاكهة
لي عليه ولو اقر منكم لقا ثم اخذتها وانكر فلان لا يقول له فله ان ياخذها منه وهذا الظاهر
لان القاضية قد اقرت له ملكه وان اخذه منه اقتضا بحقه وهو مضمون عليه اذ الديون
تقتضي بمثاله فاذا اقر بالاقضاء فقد اقر بسبب الصمان ثم ادعى عليه ما يبريه من الصمان
وهو ملكه عليه بما يدعيه من الدين مقاسمة والاخر ينكره والقول للمقر ولو قال زرع فلان
هذا الزرع او بني هذه الدار او غرس هذا الكر لم يستفت به اي بطلان فيه اي الزرع او
البناء او الغرس ذلك كله في يد المقر وادعى فلان ذلك اي قال الملك ملكي فقلت ذلك لتقتضي
لا باعانة لك ولا باجر منك كانهت قال المقر للمقر لانه ما اقر له باليد انما اقر به فعل منه
وقد يكون ذلك في ملك في يد المقر وصار كما قال خا طالي الحيا ط فبني هذا نصف درهم ولم يقبل
قبضته منه لم يكن اقرارا باليد ويكون القول للمقر لانه اقر بفعل منه وقد يخطئ ثوبا
في يد المقر كذا هذا ولو قال ان هذا الدين وهذا الصمان او هذا الجبن من بكرة فلان او هذا
الصوف من ثمنه او هذا الثمر من ثمنه وادعى فلان انه امر بالوقع اليه لان الاقرار بملك
الشيء اقرار بما يتولد منه لانه يملك بملك الاصل كما في التينين باء **اقرار من المريض**
اقره في باب علي حقه فخصاصه باحكام لبست للصحيح واخره لان المريض بعد الصحة دين
صحته اي المريض وما لزمه اي المريض في مرضه اي في مرض الموت بسبب معروف كبذل
ما ملكه بالاستقراض او بالمشراة وما بينهما الشهود واهلاك ما لا او تزوج بغير مشاهاة وانما
الناس سوا لانه لما علم سببه انقي القيمة في الاقرار به وتصار كالدين الثابت بالبيعة
في مرضه ويقدمان اي دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف علي ما اقر به في
مرضه ولو كان المقر به ودبغة كما في البحر هذا عندنا وعند الائمة الثلاثة الدين سوا
لانه اقرار له فله فله لانه ما رعن عقل والذمة قابلة للحقوق في المالين ولنا ان حق
عمر ما الصحة نقلت بمال المريض مرض الموت في اول مرضه لانه عجز عن قضاء دينه مال
اخر فالأقرار فيه صادق حق عمر ما الصحة فكان صحيحا راعنه ومدفوعا به والكل اي كل واحد
من دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الثابت بغير الاقرار فالحق الثابت
فانه اكثر استمالة الايمان في الغفلة في مقدم علي الادب وان احاط الدين بالذمة جميع ماله
والقياس ان لا ينفذ الا من التملك لكن ترك بالاثرو هو قول ابن عمر رضي الله عنهما اذا اقر المريض
بدين جاز ذلك في جميع تركه والاثر في ملكه كالحبس لانه من المقر وان فلا يترك بالقياس
فصار المقر له اولي من الوثقة ولا تضاد بينه من حواجبه الاصلية كتكفينه ولا يبرح خضيمه

اي المريض غير محرم من الغرما بقضاء دينه اي ليس للمريض ان يقضي دين بعض الغرما دون
بعض ولو اعطاه مهر وادخله في دينه ابطا الحق الباقيين الا اذا قضى ما استغنى
في مرضه او فقده ما اشترى فيه وقدم ذلك بالينة بخلاف ما اذا لم يود حتى مات
فان البايع اسوة للقرما اذا لم تكن العين في يده واذا اقر بدين ثم يدين شخصا وصل
او وصل ولو اقر بدين ثم يود بدينه خاصا وعلى القلب الود بدينه او يقراره ببيع
عبد في صحته وقبض المثل مع دعوى المشتري ذلك صحيح في البيع دون قبض المثل الا
بقدر الثلث بخلاف اقراره بان هذا العبد لفلان فانه كالدين ولو اقر بقبض دينه ان
كان دين الصحة يصح مطلقا سواء كان عليه دين للصحة او لا وان كان للدين الصحة
لمرضه ان كان عليه دين للصحة لا يصح وانفذ من الثلث الا في اقراره باستيفاء بدل
الكتابتة فثنا ذوا ابراه مديونه وهو مديون غير جائز ان كان اجنبيا وان كان
وارثا فلا يجوز مطلقا وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء صحيح قضاء في ديانة كما في
البحر وفي المني قال في بيعه ليس لي على زوجي مهر او قال في بيعه لم يكن لي على فلان شيء ليس
لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار ولو اقر الدين
في بيعه ان لب له عليه والره شيء من ثلثة امة صح بخلاف ما لو ابراه او وهبه وكذا الواقف
يقبض ما له منه ونما فيه فليطالو ولا يصح اقراره اي المريض بدين او عبد لو اقر
عند اقراره وعند الشافعي في القول الاصح يصح لانه اظهر رجحان ثابت لزوج جانب
الصدق فيه نصا ركا لاقراره اجنبيا وبود بدينه مسهلقة للوارث ولما قوله عليه السلام
لا وصية للوارث ولا اقراره بالدين لانه ضرر لبقية الورثة الا ان يصدق اي المريض
بقية الورثة لان عدم الصحة كان لحقهم فاذا صدقوه فقد اقروا بقصد ما عليهم فيلزمهم
وكذا لو كان له دين على وارثه فاقتر بقبضه لا يصح الا ان يصدق له بقية وكذا الرجوع
فيما وهبه في مرضه او قبض ما عصبه منه او رهنه عنده او استرد المبيع في البيع
الفاقد وكذا لا يجوز ذلك لعبد وارثه ولا مكاتبه لانه يقع لمولاه ملكا او حقا ولو
صدرت هذه الاشياء منه للوارث وهو مريض ثم يري ثم مات جاز ذلك كله لانه لم يكن
مرضا الموت فلم يتعلق به حق الورثة كما في الاختبار وفي التنوير بقرينه لو اقرته
يوم في الحال بقبضه اليه الوارث فاذا مات يرد به وفي القنية نص في المرض
نافذة وانما تنقضي بعد الموت وان اقر المريض لاجنب صح لعدم التهمة ولو وصليته
احاط بماله اي استغنى بما له لما بينا وان اقر المريض لاجنب ثم اقر انه ابنه ثبت نسبه
لان النسب من الحوايج الاصلية ولا تهمة فيه وبطل اقراره لان دعوة النسب تستند
الي زمان العلوق فيظهر ان النسوة ثابتة زمان الاقرار فيبطل المعتمد الشافعي
في الاصح وما لا يبطل اذ الم ينهم وان اقر المريض لاجنبية اي لامرأة اجنبية ثم
تزوجها لا يبطل اقراره لها وقال زفر يبطل لانهما وارثة عند الموت فيحصل التهمة ولما
انما اقر وليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب يحدو بعده ولعل قال في البحر وغيره
والعبارة كقولهم وارثا وقت الموت الوقت الاقرار الا اذا صار وارثا بسبب جود الاقرار

كالنزويج

كالنزويج وعقد المولات وفي التنوير بخلاف اقراره لاجنب المحرم اذ ازاجته وصار غير
محبوب فانه يبطل اقراره لانه كان له على ابنته المبنية عشرة قد استوفتها والمهر ان يملك
ذلك صح اقراره كما لو اقر لامرأة في مرضه بدين ثم ماتت قبله وتركت وارثا وقبيل
لا يصح ولو وصيها اي لاجنبية شيئا ثم تزوجها بطلت الوصية لانها تملك مضافا الي ما
بعد الموت وهي وارثة في هذا الوقت فتبطل ولو وصيها اي لاجنبية شيئا ثم تزوجها
فلا رجوع هذا بخلاف لعامة المتون والسروج حيث قالوا في هذا المجل ان العبد يكون
بالملقة كالوصية لان العبة في المرض وصية فعلى هذا القول ولو وصيها او وصيها
ثم تزوجها بطلت فكان احصر واولي العبيد المصنف قد نطق بالحق في كتاب الوصايا
حيث قال لو تبطل هبة المريض ووصيته لاجنبية فكما بعدها وغفل ههنا الى ان يقال
انه يمكن الجواب عن طرف المصنف بان المراد بقوله فلا رجوع البطلان لانه لو كانت الهبة
بالملقة لا يجري عليها الرجوع فذكر عدم الرجوع واراد البطلان وفي التنوير ولو اقر لمس
مطلقا ثلثة ثمانية اي في المرض قلها الاقل من الارث والدين هذا اذا اطلقها بسوا الهام
وان طلقها بلاسوا الهام قلها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها وان اقر رجل بفلان اي ولد
فيشمل النبت مجهول النسب في بلدها وفيها وهو المراد من مجهول النسب في كل موضع على ما
في القنية لكن في اكثر الكتب ان مجهول نسبه في مولده فان عرف نسبه فيه فهو معروف النسب
بولد صفة بعد صفة لفلان او حال منه مثله اي مثل هذا الغلام مثله اي مثل هذا
المريض بان يكون الرجل اكبر منه باثني عشر سنة ونصف كما في المهر ان انه اي ان هذا
الغلام ابنه وصدقه اي المقر الغلام ان كان الغلام معبرا لانه في بد نفسه بخلاف الصغير
لانه في بد غيره فينزل منزلة البهيمه فلم يغير هذا الشرط وعند الامة الثلاثة لا يصدق
ايضا يعتبر لو كان مكلفه بقتل نسبه اي الغلام منه اي المقر لان النسب من الحوايج
الاصلية ولا تهمة فيه ولو كان المقر في حالة الاقرار مريضا وشارك الغلام الورثة
المعروفة في الميراث لانه صار كالوارث المعروف فيثبت نسبه منه وصح اقرار الرجل
بالو الدين والولو بالشروط المتقدمة في الامن لانه اقر على نفسه وليس فيه حمل النسب
على الغير والروية اي صح اقراره بالزوجة بشرط خلوه عن زوج وعنده وبشرط ان لا
يكون تحت المقر اختها ولا رابع سواها والمولي اي صح اقراره بالمولي من جهة العقاقرة
ان لم يكن ولدا ثابتا من جهة غير المقر بشرط تصديق هؤلاء لان اقرار غيرهم لا يلزمهم
لان كلامهم في بد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا في بد المقر وهو لا يعتبر عن نفسه او غيره
لم تثبت نسبه بمجرد الاقرار ولو كان عبيد الغير بشرط تصديق مولاه لانه الحق لم
وكذا يصح اقرار المرأة بالو الدين والولد والزوج والمولي لما ذكرنا لكن شرط في اقرارها
اي المرأة بالولد تصديق الزوج ايضا كما ان تصديق الولد شرط لان الولد للفراسه
والحق له فاذا صدقها فقد اقر به هذا اذا كان لها زوج او كانت معتدة منه وادعت
ان الولد منه لان فيه تحميل النسب عليه فلا يلزمه بقولها اما اذا لم تكن لها زوج ولا
هي معتدة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره صح اقرارها لان فيه الرضا على

عليها دون غيرها فينفذ عليها أو شهادته قابلة بولادته منها لأن قول القابلة
حجة في تعيين الأول وصح تصديقهم بعدم موت المقر لبقائه الغيب وهو الموت الأنصوري
الزوج بعدم موتها أي الزوجة لأن تصديقهم بعدم موتها باطل عند الإمام لأنهما ما تت
زال التكاليف على بقائه في جانبه إذ يجوز له أن يتزوج أخرى أو يعاسوها ولا يحل له أن
يفسرها عندنا فالتصديق منه لا يفيد شيئا ولو باعتدلت أدلة عدمه وقت الأقرار
لأن التصديق إذا صح يستند إلى وقت الأقرار فلا يمكن اعتباره التصديق باعتباره
أدلة سيحرف كماله ما إذا أقر بشكاح امرأة ومات بعد موته لعدم موته لأن غايته الشكاح
باقية بعدم موته في جانبها ولا يحل له أن نفسله لكونها مالكا لها حتى ينفذ في ملكه
إلى انتفاء العدة عليها المهر والمهر من وفاتها وعندها والامة الثلاث تصح أيضا
أي كما يصح تصديقهم بعدم موت المقر لبقائه الشكاح بعدم موتها في حق الأقرار
فأبهم والكذب منه لم يوجد نص في التصديق في هذه الحالة فيثبت الشكاح هو
بتصادقهما فيثبت منها ولهذا الوفاق البينة على الشكاح بعدم موتها تقبل وإن
وإن أقر رجل بنسب غيره الولاد كاخ وعم لا يثبت النسب منه لأن فيه حمل النسب
عليه غيره فلا يجوز الإقامه البينة إلا في حق نفسه المقر حتى يلزمه الأحكام من
النفقة والحضانة والأرث إذا تضاد قاعلي ذلك الأقرار لأن إقرارها حجة عليها
وبرثه أي يرث هذا المقر من ذلك المقر إن لم يكن له أي المقر وأدركه معروف ولو كان
يعتمد أقاله مقر بشيئين بالنسب فقيه مقر علي غيره فلا يجوز وبما يستحق ما له
فقيه مقر علي نفسه فيقبل عند عدم المراجع وإن كان له وارث قريب أو بعيد لا يرث
المقر من المقر ومن مات أخوه فاقرباؤه وهو يمدونه شاركة في الأرث ولا يثبت سبطلان
الميراث حقه فيقبل فيه قوله وأما النسب ففي ثبوته تحمله على الغير فلا يقبل فيه ولو كان
لا يثبت الميراث دين علي شخص فاقرباؤه يقض إليه نصفه فالنصف الباقي للأخ والأخت
للمقر يعني أن من مات وترك ابنتين ولم علي رجل مائة درهم مثلا فاقرباؤه الابنتين أن
أباه يقض منه نصفه وكذا الأخ والأختي للمقر والمكذب نصفه لأنه اقرباؤه علي
الميراث وكذب أخوه فينفذ في حقه خاصة فوجب علي الميراث خمسون علي وعمه
والدين مقدم علي الميراث فاستغرق نصيبه وليس له أن يشارك أخاه في الخمسين
وإن تضاد قاعلي أنه مشترك بينهما لأنه لو رجع المقر علي أخيه لرجع أخوه علي أخيه
الغيري مما بقي من الدين علي وعمه ثم رجع الغيري علي المقر بما زاد علي خمسين مما أخوه
من أخيه المكذب لأن الوارث لا يأخذ شيئا من بعد قضاء الدين فيؤدي إلى الورور وقال
صاحب الورور في محررة أقرت بدين لأخ فكلها زوجهما صح في حق زوجهما عند الإمام
حتى تخمس وتلازم وعندها لا مجهولة النسب أقرت بالرق لآسان ولها زوج وأولاد
منه وكفها الزوج صح في حق المرأة لا في حق الزوج وحق الأولاد حتى لا يبطل الشكاح
وأولاد حصلت قبل الأقرار أحرار مجهول النسب حرر عبده ثم أقر بالرق لآسان
وصدق المقر له صح إقراره في حقه حتى صار رقيقا له دون إبطال العقد حتى يوقع

فإن مات

فإن مات العتيق برثته وارثه إن كان له وارث والا فالمقر له فإن مات المقر ثم العتيق
فأرثه لعصبة المقر **ثام** **الصلح** وجه المناسبة في إرادته بعد الأقرار
أن الكار والمقر سبب المحضومة وهي تستدعي الصلح هو لغة اسم بمعنى المصالحاة
وهي المسالمة خلافا للمخاصمة وأصله من الصلاح ضد الفساد وفي الشرع هو الصلح
عقد يرفع النزاع من الطرفين وسببه تعلق البقا المعذور بتعاطيه وركنه الإيجاب
والقبول المصنوعات له كما في الدور وفي العناية الإيجاب مطلقا والقبول فيما يقين
بالقبول وقال وأما إذا وقع الدعوى في الدور والمطلب الصلح علي ذلك الجنب قد يتم
الصلح بقول المدعي فقلت ولا يحتاج فيه إلى قبول المدعي عليه بشرطه العقل والبلوغ
والحرية وصح من صبي ما دون أن عمره عن ضرره ومن عبيد ما دون مكاتبه وبشرط
أيضا كون المصالح عليه معلوما إن كان يحتاج إلى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز
المعتاض عنه ولو كان غير مال كالقضاء والتفريق معلوما كان المصالح عنه أو محمولا
لا يصح الصلح لو كان المصالح عنه مما لا يجوز الاعتراض عنه كحق الشفعة وحقوق القرض
والكفالة بالمقر وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى كما في المنيح والبحر ويجوز الصلح مع
أقرار من المدعي عليه وسكوت منه بأن لا يقر ولا ينكر وأكاد وكل ذلك جائز عندنا
لقوله تعالى والقول خير من الدماء فالظاهر العموم ولقوله عليه السلام للصلح جابر
بيننا بين المسلمين الأصلح أصلح حراما أو حرم حلالا وقال الشافعي لا يجوز مع اللانكار
والسكوت لأنها صليح أصلح حراما لأنه أخذ المال بغير حق في زعم المدعي عليه فكل من رشوة
ولنا أول ما نلونا وما روينا وقاويل أخرى فالأول أي الصلح بالأقرار كالبيع في أحكامه
أن وقع عن مال يمال لوجود دعوى البيع وهو بالتراض من غير حسم ثم رجع بقوله ثبتت
فيه الشفعة أي تثبت الشفعة في الصلح عن عقار أو علي عقار كما ثبتت في البيع
فلا شفع في حق المطالبة في كل منهما والرد بالعيب إن كان بدل الصلح عبدا مثلا فوجد
المدعي فيه عيبا له أن يردده وجبا والردية بأن لم ير المصالح ما وقع عليه الصلح وقت الصلح
ثم رآه له الخيار فيه والشرط بأن تضامنا علي شي شرط أحدهما الخيار لنفسه لأنه من
أحكام البيع ويعسده أي الصلح جهالة البديل أي الذي وقع عليه الصلح لأنه بيع
وتضامنا جهالة الثمن لا تقسده جهالة المصالح عنه لأنه يسقط وجهالة الساقط لا تقضي
إليه المنازعة خلافا للشافعي وفي العناية تفصيل فليطالع وتشرط القدره علي
تسليم البديل لأن القدره عليه شرط في صحة الصلح تكون معلومة البديل شرطا
في الصحة وإن استحق في صلح مع أقرار بعض المصالح عنه واستحق كله رجع المدعي
عليه علي المدعي بكل البديل وبعض صورته ادعي زيد دارا مثلا في يد عمر وقاقر
عمر وصالح زيد علي مائة درهم فصار في المائة في يد زيد والدار في يد عمر ثم استحق
نصف الدار مثلا أو كلها يرجع عمر وعلي زيد خمسين درهم في الأولى وبما في الثانية
وفي تحرير المص من اللق والشك الغير المقر وأما تصوير صاحب الدور في هذا المحل
لا يوافق منته بل الصواب ما صونا به تتبع وأن استحق بعض البديل أو كله رجع

المردعي وهو يزعم على المدعي عليه وهو بطل المصلح عنه او بعضه لان كل واحد منهما هو
عوض عن الآخر فانه اخذ به الاستحقاق رجع بهما دفع ان كلاهما لكان ان بعضهما البعض
وان وقع الصلح عن اقرار عن ماله بمنفعة اعتبر هذا الصلح اجارة صورة تدعى على رجل
شيئا فاعتبر به ثم صالحه على سكني داره سنة او علي ركوب دابة معلومة او علي لبس
ثوبه او خدمة عبد او زراعة ارضه مدة معلومة فيكون معنى الاجارة لان العبرة
للمعاني والاجارة فتلحق بالمنفعة وهذا الصلح كذلك ثم فرعه بقوله فيشترط فيه
التوقيت لكن هذا في الاجرة الخاصة بان ادعى شيئا فوقع الصلح على خدمة العبد او سكني
سنة وفيما عدا ذلك لا يشترط التوقيت كما اذا صلح على صبغ الثوب او ركوب
الراية او حمل الطعام الى موضع كما في التبيين ويبطل الصلح بموت احدهما اي احد
المصالحين لانها كالوجه والمحتاج وكذا يبطل بفوات المنفعة قبل الاستيفاء فيعود
الى المدعي ولو كان ذلك بعد استيفاء بعض المنفعة يبطل بقدر ما بقي فيرجع في دعواه
بقدره وهذا كله قول جمهور الفقهاء لانه اجارة وهي تبطل بواحد من هذه الاشياء
وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت المدعي عليه بل المدعي يستوفي المنفعة على حاله
وان مات المدعي فذلك في خدمة العبد وسكني الدار والوارث يقوم مقامه ويبطل
فيما يتفاوت منه كلبس الثياب وركوب الدابة والخيول ان اي الصلح عن سكوت
وانكار معاوضة في حق المدعي لانه يزعم ان ما اخذه كان عوضا عما يدعيه وفداء اليدين
وقطع المنازعة في حق الاخر اي المدعي عليه لانه يزعم ان المدعي مغتر ومبطل في دعواه
وانما دفع المال اليه ليلجأ فيلغى ولتقطع الخصومة ويجوز ان يكون لشرا وحكما
مختلفان باعتبار شخصين كالنكاح موجه الحل في المشتاكين والحرمة في اصولها
فيؤخذ كل واحد منهما بما يزعم ثم فرعه بقوله فلا شفعة في دار صرح عنها اي الدار
مع احدهما اي مع سكوت او انكار صورته ادعى رجل على اخيه داره فسكت الاخر
او انكر فصالح عنها يدفع شيئا لم يجب الشفعة لان المدعي عليه ياخذها على اصل
حقه ويبطل المال دفعا للخصومة لانه يشترها ولا يلزمه زعم المدعي لان المدة لا يجوز
الانزاعه ويجب الشفعة في دار صرح عليها اي على الدار فيها ادعى مالا على اخر فسكت
او انكر فصالح يدفع الدار بدله لان المدعي ياخذها عوضا عن ماله فيؤخذ بزعمه وما
استحق من المدعي بعضا او كلا في صورة الصلح مع سكوت او انكار يرد المدعي على المدعي
عليه فيها حصته اي ما استحق من البطل لان المدعي عليه قد بطل العوض لو دفعه خصمه
المدعي فبطل الاستحقاق فظهر عدم خصومة المدعي عليه فبر ما اخذه في مقابلة الخصومة
على المدعي عليه ويرجع المدعي بالخصومة مع المستحق فيه اي فيما استحقه بعضا كان
او كلا وما استحق من البطل بعضا او كلا رجع المدعي الى دعواه في قدره اي في قدر البطل
اي رجع المدعي الى الدعوى في الكل ان استحق الكل وفي قدر المستحق ان استحق البعض
لان المدعي لم يترك الدعوى الى تسليم البطل فاذ لم يسلم له رجع بالميدل بحلله ما اذا وقع
الصلح بقطع البيع بان قال احدهما بعد هذا الذي بهما اقول الاخر اشترت جبة بربيع

المشترى

المشترى عند الاستحقاق على المدعي عليه بالمدعي ففسد لا بالمدعي كما في التبيين وهلاك
البطل اي بطل الصلح قبل التسليم الى المدعي كما استحقاقه اي كما استحقاق بطل الصلح
فيبطل به لان هلاك البطل في البيع يبطل البيع فكذا هذا اذا كان البطل مما يقين به
بالتعيين فان لم يكن كالمتقدين لا يبطل بهلاكه في الفصيلين اي فصل الاقرار وفي فصل الانكاح
والسكوت في الاقرار يرجع بطله وبعضه وفي الانكاح يرجع بالمدعي ولو صالح على بعض
دار يدعيها يعني اذا ادعى رجل على اخيه دارا صلح على قطعة معلومة منها لا يصح الصلح وهو
على دعواه في الباقي لان البعض لا يصلح عوضا عن الكل للزوم ان يكون الشيء عوضا عن
نفسه اذ البعض داخل في ضمن الكل ولان ما قبضه من عين حقه فيكون على طلبه
في باقي الدار اذ الاستحاط لا يقع عن الاعيان لكن من مخصوصا باليوبون وحيلته حوا هذا
الصلح ان يزعم المدعي عليه في البطل شيئا فيصير الزاوي عوضا عن الباقي او يبرأ بضم اوله
وفتح ثالثة اي يبرأ المدعي عليه او بضم اوله وكسر ثالثة اي يبرأ المدعي عليه
عن دعوى الباقي بان يقول المدعي ابرأك او برون من دعوى هذه الدار لان الاصل
دعوى العين جاز كما في التبيين **فصل في يجوز الصلح عن مجهول لانه**
استحاط ولا يجوز الاعلى معلوم لانه يملك جنودي الى المنازعة والصلح على اربعة اوجه
معلوم على معلوم ومجهول على معلوم ومجهول على مجهول ومعلوم على مجهول
ومجهول على مجهول ان كل ما يحتاج الى قبضه لا بد ان يكون معلوما لانها لنته
تقضي الى المنازعة وما لا يحتاج قبضه يكون استحاطا فلا يحتاج الى علمه به فانه لا يعطي
الى المنازعة وتماهه في العناية وغيرها فليطالع ويجوز الصلح عن دعوى المال الموجود
معني البيع فجاز بيع دار صلح مطلقا سواء كان عن اقرار او سكوت وانكار وعن
دعوى المنفعة كان يدعي في دار سكني سنة وصية من صلحها فجزء الوارث او اقرضه
على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز
عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس بان يصالح عن السكني على خدمة
العبد مثلا واما اذا اتحد جنسهما كما اذا اصالح عن السكني على السكني مثلا يجوز كما في
الورر وغيره وانما اخص الى هذا القصور لان الرواية محفوظة بما ائنه لو ادعى شيئا
عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز كما في السراج وغيره لكن في البيع ان الصلح عن دعوى
المال مطلقا والمنفعة جاز كصلح المستاجر مع الموجه عند انكاره الاجارة او مقدار
المدة المدعي بها او الاجرة وكذا الورثة اذا صلحوا الموصي له بالخدمة على مال مطلقا
والمنافع اذا اختلف جنسها فانه يجوز لانه اتحد انتهى ويصح الصلح عن دعوى الجناية
في النفس من القتل وفي ما دونها من كسب الراس وقطع اليد عمدا كانت الجناية
وخطا اما العمد فلو لم تغال في عين له من اخيه شي الاية اي من اعلى له بطل اخيه
المقتول شي بطريق الصلح واما الخطا فلا موجه المال فالصلح كان عن المال لكنه
لا تصح الزبارة على قدر الروية والارشر على اخذ مقدار الروية للروا الا اذا اقرضت القنا
باخذ مقدار يدعيها صلح على جنس اخر منها بزيادة جاز بخلاف الصلح عن القود حيث

صني

يجوز الزيادة فيه على قدر الرية وكذا على الأقل لأنه موجب له في المال ولو وقع الصلح
 على غير متبادر بها جاز كيف ما كان لعدم الرية لكن بشرط القبض في المجلس ليجز من ان يكون
 ديناً بدين ويصح الصلح ايضا عند دعوى الرق كما اذا ادعى على مجهول النفس انه عبده
 ثم نضالها على شيء معين وكان عتقا بما لا يفي حق الموعود وفي حق الآخر لو وقع الخصومة
 لانه امكن تصحيحه بهذا الاعتبار فصح ولا وكره له عليه لانكار العبد ان يقيم
 المدعى البينة بعد ذلك فتقبل في حق يموت الوالد عليه لا غير بقدر اذا انكر العبد
 الرق اما اذا صالحه باقراره فثبت الولاء وصح الصلح عن دعوى الزوج النكاح
 وكان خلعاً مطلقاً في زعمها ان كان باقراره فثبت العدة عليها وان لم يكن باقراره يكون
 خلعاً في زعمه وجنحاً في زعمها ولا تلزم العدة عليها فتصادفان اتمام على الزوج
 بينة بعد الصلح لم تقبل ويحكم اخذ المال عليه اي على المدعي ديانة ان كان مبطلاً
 في دعواه وهذا عام في جميع انواع الصلح الا ان يسلمه بطلب نفسه فيكون تسليمها
 على طريق الهبة كما في العتابة ولو صالحها بما لا يقر له بالنكاح جاز ويجوز زيادة
 في المهر لانها تزعم انها زوجة نفسها منه ابتداءً بالمسمى وهو يزعم انه زاد في مهرها
 ولا يجوز ان ادعت اي النكاح المرأة هكذا في بعض النسخ القدوري وهو الصحيح
 مخرج به الزاوي ولذا لا اختار المحم وجهه انه بذل لها المال لتقرا والدعوى
 فان جعل ترك الدعوى منها فقرة فالزوج لا يعطي العوض في الفقرة وان لم يجعل فالحال
 على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابل له العوض فلم يصب وقبل يجوز وجهه
 ان يجعل بدل الصلح زيادة في مهرها ولا يصح الصلح عن دعوى الخوف المحم وجهه
 اخذوا ابنا او سارقا او شاربا حراما صلحت على ما لا لا يبركه اليه بطل الصلح
 فله ان يرجع بما دفع فلهذا اذا اخذ قاذف المحصن والمحصنة فصالحه لان
 المحم وجهه الله تعالى لاحق المرافع والاعتراض من حق الغير لا يجوز كصلح
 واحد من حق العامة كما اذا صالحه عما بشره الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان
 فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وان قبل عبدا ما دون رجله عمدا
 وصالح عن نفسه لا يجوز لان رقبته ليست من تجارته ولذا لا يملك التصرف فيها
 ببيع ولا يملك استخلاصا بمال المولي الا ان ولي القتل لا يقبله بعد الصلح لانه عني
 عنه ببدله ولا يجب عليه البذل للمال ويتأخر الى ما بعد الفتح بخلاف المكاتبة
 حيث يجوز ان يصالح على نفسه بخلاف صلحه اي المأذون عن نفس عبده اي المأذون
 قتل رجلا عمدا جاز صلحه لان تصرفه في عبده من بابه التجارة فيملك التصرف ببيعها
 واستخلاصا وان صالح القاصد عن معصوب تلك بالثمن قيمته اي قيمة العبد
 قبل التقاضي بالقيمة جاز يعني ان من عصب ثوبا او عبدا قيمته الف واستهلكه
 فصالحه على الف جاز عند الامام وقال لا يطل الفضل من قيمته ان كان مما لا
 يتقاسم الناس فيه لان حقه في القيمة والزاوي عليها ردا وله ان حقه في الهالك
 باق وان يتقبل الى القيمة بالتقاضي فاذا انصبا على الاكثر كان اختياراً فلا يكون

وربوا وان صلح عنه بغير وصي مطلقاً اي سواء كانت قيمته اكثر من قيمة المعصوب او لا اتفاقاً
 لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس وانما قلنا قبل القضا لانه اذا فسخ القاض بالقيمة شمر
 صالحاً بالثمن من قيمته لا يجوز اجتماعهما كما في اكثر المعبران فعلى هذا الموقيد كما قيل ان اولي
 قتيلا يكون الصلح على الثمن قيمته بعد المصنوع اذا لو كان قبله يجوز اتفاقاً وكذا الرصالحه
 بغير جنسه وكذا الوصالي على طعام موصوف في الزمة حال لا وقبضه قبل الاقتران جاز
 بالاجتماع كما في العتابة وان اعتق موصراً عبداً مشتركاً بينه وبين اخر وصالحه الشريك
 عن باقيه بالثمن من نصف قيمته اي العبد بطل الفضل بالاتفاق اما عند المظاهرة والفرق
 للامام ان القيمة في العتق منصوص عليه وتقدير الشريك لا يكون دون تقدير القاض
 ولا يجوز الزيادة عليه بخلاف ما تقدم لانها غير منصوص عليها وان صالحه بغير وصي كيف
 ما كان لما مر انه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس عند المعتق بقوله موصراً اذا لم
 كان موصراً لم تلزم عليه قيمة نصيب شريكه بل يلزمه على العبد سماعاً بانه كما مر ويجوز
 صلح المدعي بما لا يدفعه اليه المنكر لغيره بالعين صورته رجل ادعى عينا على رجل في يده ثم
 تأكلوه فصالحه عليه مال لا يفتقر له بالعين وانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي
 كالزيارة في النكاح كما في الاختيار وبطل الصلح عن دم عمداً وعياي بغيره من يدعيه على من
 المكينات والمؤزونات يلزم ايها البطل الموكلة لا الوكيل لان الصلح عن الفدية مائة
 باستقاط الحق والصلح على بعض الدين استقاط بعض فلو قيل فيه صغير ومغير فلا ضمان
 عليه كالوكيل بالنكاح كما مر في الوكالة الا ان ضمنه اي الوكيل البطل فانه حينئذ يكون
 مواخذاً بعقد الضمان لا بعقد الصلح والاستثناء منقطع وبطل ما ابي بدل الصلح هو كبيع
 بانه كان الصلح من مال يمال مع اقرار يلزم البطل الوكيل الموكلة لان الوكيل في المعاوضة
 المالية اصيل وفي المعاوضة الاستفاضة صغير فبذلك مع اقراره انه اذا كان الصلح مع
 انكار لا يجب البطل على الوكيل مطلقاً كما في البيع وما في الاصلاح من ان يكون البطل من
 غير جنس المصالح عنه ليس بشرط كيف والصلح عن فرس بغير سائر مخالف لما ذكر في اول
 الكتاب وهو قوله صح مع اقرار كبيع ان وقع من مال يمال من غير جنسه ثم قال في تعليقه
 لانه اذا كان من جنسه فهو خطو ابراء وقبض واستيفاء او فضل وربوا بغيره وان صالح
 فضولي اي صالح عن رجل اخر بلا امر وصحت العنولي البطل او اضاف اليه مال له اي الي
 مال نفسه بان قال صالحتك على هذا العبد او على هذا الالف او اطلق بان قال صالحتك
 على الف وسلم القدر المصالح عليه اي المدعي صح الصلح اما اذا ضمن البطل فلا ان الحاصل
 للمدعي عليه ليس الا البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز ان يكون الفضولي
 اصيلاً اذا ضمن كالفضولي بالخلع اذا ضمن البطل واما اذا اضاف اليه ماله فلا يهذه
 الاضافة التزم التسليم اليه المدعي وهو قاذف وعياي لا يجب عليه تسليمه واما اذا اشار
 اليه نقد او عرض فلا يهذه التسليم بالشرط فثبت به الصلح واما اذا اطلق وسلم فلا
 التسليم اليه بوجوب سلامة العوض له فثبت له فقد حصل مقصوده وكان الفضولي متبرعاً
 لانه فعله بلا اذن المدعي عليه وان اطلق اي قال صالحتك على الف ولم يسلم فثبت

على الغي هذه او على عبدي هذا او اشد
 او قد بدلا اضافة بان قال
 صالحتك صح

اي صار الصلح موقفا على الاجازة فان اجازته المدعي عليه جاز الصلح ولزمه البذل للترا
ايه باختياره هذا اختيار بعض المشايخ وقال بعضهم انه ينبغي على المصالح ولم يتوقف
الما اذ لم يذكر البذل عينا او بدلا من المصالح وهذا هو القضي لا ولاية له على المصالح
فلا ينبغي ان يتوقف على اجازته وفي التنوير والخلق في جميع ما ذكرنا من
الاحكام كالصلح ادعي وقفيه ارض علي ارضه ولا يبيته للمدعي علي دعواه فصالحه
المسكن لقطع الخصومة عند جاز الصلح وطالب له لو نضاد في اقبل لكل صلح بعد صلح
فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشرا اقام المدعي عليه ببينة بعد الصلح عن افكار
ان المدعي قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان حق والصلح ما من علي الصحة ولو قال المدعي
بعده ما كان لي قبل المدعي عليه حق بطل الصلح والصلح عن الدعوي الفاسدة يصح
وعن الباطلة لا وقبل استراط صحة الدعوي لصحة الصلح غير صحيح مطلقا ويصح
الصلح بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة البينة وقبل لا طلب الصلح
والا بر من المدعي عليه عن الدعوي لا يكون اقرا لا يخلو طلب الصلح والابر اعن
المال صالح البايع مع المشتري عن عيب وظهر عدم ذلك العيب او زال العيب بطل
الصلح **باب الصلح في الدين** وهو الذي ثبت في الزمة الصلح
عما استحق بعقد المداينة مثل البيع نسبية ومثل الفراض علي بعض حشمة من علي ارض الف
درهم فصالحه علي حشمة اية اخذ خبر المبتد البعوض حقه واستقاط الباقية لان نصيبه تصرف
العاقلة واجب ما يمكن وقد امكن ذلك في صلح عليه لامعاوضة لافضايه الي الربوا ثم قرء
بنقله فلو صالح المدعيون دابنه عن الف حال علي ما ية حالة في ذمتها استقاطا ففضل هو
تسمية اية وعن الف حال علي الف موجد باستقاط وصف الخلول فحق الخلول تقط وهو
الصلح وكذا اصح لو صالح عن الف جيل علي ما ية زيعون باستقاط وصف الخلول تقط وهو
حق كذا لفضل صلح الصلح ما فضل واستقاط وصف الجودة معا ولا يشترط قبض البذل
في هذه الصور لكونه مداينة لامعاوضة ولا يصح لو صالح عن دراهم حالة علي دنائير
موجلة الي شهر سوا عن اقرارا وانكارا لان الرنا يبر غير مستحقة بعقد المداينة فلا
يمكن حمله علي التاخير فتبينت المعاوضة ويبع الدراهم بالرنا يبر سوا لا يجوز لكونه
صرفا او صالحه عن الف موجد علي نصه حال اذ لا يصح ايضا لان المحل خبر من الموجد
وهو غير مستحق بالقد فيكون بازا ما حط عنه وذلك اعتناء من الاجل وهو حرام
صالحه عن الف سود جمع اسوداي دراهم مضروبة من نفقة سودا خلوصه الفش
علي نصه ايضا لانه من دراهم سودا يستحق البيض فقد صالح علي ما لا يستحق
بعقد المعاوضة وكان معاوضة الالف نسبية وزيادة وصف وهو يبر بخلاف
ما لو صالح علي لدر الدين وهو احوذ كالمصالحه عن الف حال علي الف الف الموجد او
صالحه عن الف بيض علي الف السود جاز بشرط قبضه في المجلس لانه اذا كان الذي
يبينونه ادون من حقه فدر او وصفا ووقتا او في اخرها فهو استقاطا واذ
كان اريد منه معاوضة ولو صالح عن الف درهم وما ية دين علي ما ية درهم حالة

كما في الفقهناي والااي
وان لم يجزه بطل الصلح سوا
كان المدعي عليه مقرا او لا
والبدل صح

او موجلة صح لا فيجعل استقاطا للرنا يبر كلها وللوراهم المداينة وقا جيل المداينة التي بقيت فلا
يجز علي المعاوضة لان فيه سداد وان قال من له علي اخ الف ادعوا نصفه اي نصف الف
علي انك يري من باقية تفعل من عليه الف ذلك بان قبل وادي اليه في الف الف نصف يري
من النصف الباقي بالانفاق والا اي وان لم يودعها بالنصف فلا يبر اعند الطرفين خلافا
لاي يوصف قائم قال يبر وان لم يودعها بالنصف اليه النصف الساقط ابر الانصارا مطلق
لانه جعل الاداء عوضا عن المبر او فطر الي كلمة علي والاداء لا يصلح ان يكون عوضا لوجوه
عليه نصار ذكره كعدمه ولما انه ابر مقيد بشرط الاداء وان غرض صالح حوزا من الفلاس
او ليتوصل بها الي ما هو النفع من تجارة رابحة او قضا ودين او دفع حبس فان اعوم
الشرط بطله الا ابر وكلمة يجز الشرط في صلح عليه عند تغذ والمعاوضة تفصيها الكلام وعلا
باله في هذه المسئلة علي وجوه الاول ما ذكره والثاني قوله وان قال صالحه علي نصفه
علي انك ان لم تدفع نحو النصف قال الف علي لير اذ لم يدفع اجماعا يعني ان قبل وادي
اليه النصف في الغد يري عن الباقي والا فالف علي بالمعجم بالاجماع لانه اني ننظر في التقييد
فاد لم يوجد بطله والثالث قوله وان قال ابر انك من نصفه علي ان تقطين نصفه غدا
يبري جواب ان من نصفه اعطي النصف في الغدا ولم يعطون الدارين اطلق البراة في اول
كلامه ثم ذكر الاداء الذي لا يصلح عوضا بنقي احتمال كون الاداء شرطا وهو مشكوك
هنا لكونه مذكورا موحدا عند البراة فلم يتحقق كونه شرطا غير مقيد في حق البراة بخلاف
الاداء في الصورة الاولى لكونه مقيد اني البراة لكونه في اول الكلام وعند التقيد بالانقضاء
الفرق بين الصورتين والرابع قوله وكذا لو قال ادالي نصفه علي انك يري من باقية ولم
يوقت للاداء وقتا فانه يصح الا بر بالاجماع ولا يعود الدين فانه ابر مطلق لانه لم يبر
للاداء وقتا لا يكون الاداء عوضا صحيحا لان الاداء واجب علي المدعيون في مطلق الزمان
فلم يتعبد الا بر فحمل علي المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما تقدم من الاداء في الغد
عوض صحيح كما في الهراية والمعاوضة قوله ولو قال ان ادبت الي نصفه فانت يري او اذ ادبت
او متي ادبت الي نصفه فانت يري لا يصح الا بر وان وصليته ادي نصفه لانه تغليف
بالشرط صحيحا والبراة لا تختمل التغليف بالشرط لما فيها من معنى التملك كما مر من قال اي
المدعيون سر الرب دينة لا اخذ لك حتى توخره اي الدين عني او خط عني بعضه ففعل
رب الدين التاخير او الخط جاز اي التاخير والخط لانه ليس بمكروه عليه نصار فطلب الصلح
٢٠ الانكار فلا يتم من خطا لينة في الحال بعد التاخير ولا من مطالبة ما حط في الخط ابر
وان اعلن ما قاله سر الزمة اي جميع الرب لئلا يلا تاخير ان اخذ خطا ان خطا
في الدين المشترك والخارج وان صالح احوز في الدين في دين من نصفه اي الدين وهو نصيبه
علي ثوب مشتركة الخيار ان شاء ان يتبع المدعيون بنصفه اي بنصف الدين لبقا وحصة
في ذمته او ياخذ نصف الثوب من شركه لان له حق المشاركة لانه عوض عن دينه لانه ان يصح
اي الشريك له المصالح ربع الدين لان حقه في الدين لاني الثوب ولا فرق بين ان يكون الصلح
عن اقرار او انكار ثم نعم هنا قيد ان الاول ان يكون المصالح عن دينه لانه لو كان الصلح عن عيب

مشتري يختص المصالح بيد الصالح وليس لشريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه
لان المصالح عنه ما حقيقة بخلاف الدين والثاني ان يكون المصالح عليه ثوبا والمراد خلاف
حين الدين لانه لو صالحه على حصة لشاركه فيه او يرجع على المديون وليس للعاين فيه
خيار لانه بمنزلة قبض بعض الدين وان قبض احد الشريكين شيئا من الدين شاركه شريكه
فيه اي في الذي قبضه اذا لم يشاركه تلزم قسمة الدين قبل القبض وهذا غير جائز فله
ان يشاركه فيه ان شاركه عين حقه من وجه وان شاركه على الغريم كان حقه عليه
في الحقيقة وانما اي رجاء الشريك ان علي الغريم اي المديون بما بقي من الدين استوائا
في الاقتضاء ولو سلم له المقبوض واختار فضايلة الغريم ثم قوبل نصيبه بان مائة المديون
مغسما رجوع على القابض بنصف ما قبض لكن ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم
المقبوضة بل يعود الى ذمته وان لم يصالح احد الشريكين بل اشترى من الذي عليه الدين
نصيبه من الدين شيئا فالأخر مخير ان شاركه شريكه ربع الدين لانه صار قابضا
لنصيبه بالمعاصرة ولا ضرر عليه ان مبني المبيع على الكسفة والمنازعة بخلاف الصالح
لان مناه على الخطيئة والمساومة فلو الزمنا دفع ربع الدين بقدره لانه لم يتوقف
تمام نصف الدين فلو اخبرناه او اتبع الغريم ان شاركه القابض استوفى نصيبه حقيقة
لكن له حق المشاركة فله ان يشارك ومن ابراه أحدهما فمئة المديون عن نصيبه او قاس
الغريم بين سابق بان كان للمطلوب على أحدهما دين قبل وجود دينها عليه حتى صار
دينه قسما صا به لا حصص لشريكه شيئا في الصورتين اما في الاولى فلان الاداء انفاق
لاقبض والرجوع يكون في المقبوض في التلغف واما في الثانية فلانه قبض دينها عليه
ولم يقبض لان الاصل في الدين اذ التقبضا قسما ان يصير الاول مقبضا بالثاني والمشا
انما تثبت في الاقتضاء وان ابراه أحدهما عن البعض اي بعض نصيبه فسمي الباقي على ساهمه
لان الحق عاد الي هذا القدر حتى لو كان لها على المديون عشرة درهما فابراه أحدهما عن
نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة والسالك المطالبة بال عشرة كما في الدرر وان اجل
أحدهما نصيبه لا يصح التناجيل عند الطرفين خلافا لابي يوسف فانه يصح عنده اعتبارا
بالاداء المطلق ولها انه يودي الى قسمة الدين قبل القبض كما في الهداية وفي النهاية
ما ذكره من صفة الاختلاف مخالف لما ذكر في عمارة الكتب حيث ذكر قول محمد مع ابي يوسف
وذلك سهل جواز ان يكون المصم قد اطلع على رواية لمحمد مع الامام وبطل صلح أحدهما
سلم اي احد الشريكين في سلم عن نصيبه على ما وقع من راس المال وهذا عند الطرفين لانه
يتلزم جواز قسمة الدين فان حذره يجوز في الزمة وانما لا يجوز خلافا لابي يوسف
ايضا كما خالف في المسئلة الاولى فان حذره يجوز لانه دين مشترك فاذا صالح أحدهما
على حصته جاز لسائر المديون كما في شرح الكفر للعيني وانما شرط علي رفع راس المال لان الصالح
على غير راس المال لا يجوز بالاتفاق لما فيه من استدلال المسلم فيه وبما للتشوير صالح أحدهما
سلم عن نصيبه على ما وقع فان اجازة الآخر تعد عليها وان رده رد وبطلتم قال وهذه
العبارة اولي من قول الكفر وهو اختيار المصم وبطل الجاه لانه ليس بماطل بل هو موقوف

الا ان يرا ديه انه سبيل على تقدير عدم الاجازة انتهى وان اخرج الورقة اخرجهم عن عرض
التركة او اخرجوه عن عقار هي التركة بما لا اعطوه له او اخرجوه عن أحد التقديين بالآخري
عن ذهب هو التركة بفضة دفعوها اليه او عن فضة هي التركة بذهب دفعوه اليه او عن
اي عن التقديين بهما اي بالتقديين بان كان في التركة دراهم ودنانير ويدل الصالح ايضا دراهم
ودنانير صم هذا الصالح في الوجوه كلها قل البطل او كثر من الجنس بخلافه كما في البيع
لكن في الوجه الثاني والثالث يعتبر التقابض في المجلس بخلافه في الربا لانه صرف ولا يقدر
الغنا ومي والاصل في جواز التنازل ان عثمان رضي الله عنه فأنصالح تماضرا مرة عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله عنه عن ربع الثمن وكان له اربع نسوة عليهما دين الف دينار يحضر من
الصحابه رضي الله عنهم من غير نكاح وعن تقديين وهو الذهب والفضة وغيرهما اي غير التقديين
مثلا العقار والعروض اراد ان التركة ان كانت مشتملة على هذه الاجناس فخرجوا بها
التقديين يعني دفعوا اليه اما فضة او ذهبا لا يصح الا ان يكون المعطي يفتح الطاوي الذي
اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس ليكون نصيبه مثله والزيادة بمقابلة حقه من قبضة
التركة تجوز عن الربوا وذلك لان الصالح لا يجوز بطريقه الا يرا لان التركة اعيان والمر
من الاعيان لا يجوز لكن لا بد من التقابض في المجلس فيما يقابل التقديين لان صرف في هذا
القدر وان صالحوا بعض في هذه الصورة جاز مطلقا لعدم الربوا وان كان في التركة دين
علي الناس فخرجوه اي اخرجت الورقة اخرجهم ليكون الدين لهم بطل الصالح لان فيه تحريك
الدين الذي هو حصة المصالح من غير من عليه الدين وهم الورقة فيطل ثم تقدي البطلان
الي الكل لان الصفة واحدة سواء بين حصص الدين او لم بين عند الامام وبين في ان يجوز
عندهما في غير الدين اذ ابي حنيفة ثم ذكر لصحة الصالح جلا فقال فان شرطوا اي الورقة
براة العرما من نصيبه اي من الدين الذي هو نصيب المصالح صم الصالح لانه استطاع او
تمليك للدين من عليه الدين وفي هذا الوجه ضرر لسائر الورقة حيث لا يكملهم الرجوع
على المديون بقدر نصيب المصالح وقوع نفع لهم حيث لا يبيع للمصالح حقها على المديون
فاذا وجد الضرر مع النفع في محل لا بعد الضرر ضرر فصار هذه الحيلة مقبولة عند البعض
وكذا صلح الصالح ان قضوا اي يجلوا قضا حصته اي حصة المصالح منه اي من الدين تبرعا
ثم فصالحوا عما بقي من التركة ولا يخفى ما فيه من ضرورة بقية الورقة فالاول ما ذكره بنقله
او افرضوه اي اقرض بقية الورقة المصالح قدرها اي قدر حصته من الدين واحالهم الى حال
المصالح الورقة به اي بالقرض الذي اخذه منهم على العرما وهم يقولون الحوالة وصالحوه
عن غيره اي غير الدين بما يصلح ان يكون بدلا صم وفي التبيين والواجب منها ان يبيعه كفا من
تمنوا وكحوه بقدر الدين ثم يحيلهم على العرما او يحيلهم ابتداء عن غير بيع ليقبضوه له ثم
يلخذوه لانفسهم وفي صحة الصالح عن تركة عيان غير معلومة علي مكيل او مؤثر من اخلاف
قال الامام المصنف اني لا يصح لاحتمال الربا بان كان في التركة الجوهولة مكيل او مؤثر ونصيبه
من ذلك مثل بدل الصالح وقاله الغنية ابو جعفر يصح لاحتمال ان لا يكون في التركة من جسد بدل
الصالح وعلى تقدير كونه جسد ان يكون نصيبه اكثر من بدل الصالح لاحتمال الاحتمال يكون شبهة

الشبهة ولا عبرة بها هذا هو الصحيح كما في التبيين وغيره والاصح الجواز ان علم انما ابي
 التركة غير المكمل او الموزون والاولى بالاولى كما في الهداية وغيرها اذا كانت كلها اي كل
 التركة في يد البقية اي بقية الورثة هي التركة قائمة في ايديهم فليها في انفق الي
 الي النزاع لعدم الحاجة الي التسليم حتى لو كان بعض التركة في المصالح ولا يعرفه بقية
 الورثة لا يجوز وقبل لا يصح له بيع اذ المصالح عنه عين ومع الجهالة لا يصح البيع وبطل
 الصلح والغنمة ان كان علي الميت دين مستغرق للتركة لان التركة لم يملكها الوارث
 الا ان يضمن الوارث الدين بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط ابراء الميت
 وان كان الدين غير مستغرق فالاولى ان لا يصالح قبل قضائه اي قضاء الدين لحاجته
 الي تقدم القضاء ولو فعل وصالح قالوا يجوز لان التركة لا يخرج عن قبيل دين والدين
 قد يكون غايبا فنقض الورثة بالتوقف علي جميعه والدين لا ينقض لان علي الورثة قضاء
 دينه والغنمة يجوز قيا سألما من ان التركة لا يخرج عن قبيل دين فتقسم غنما للورث
 الورثة لا يجوز استخسافا وهو قول اكثر حتى لان الدين يمنع تملك الوارث اذ ما من جز من
 التركة الا وهو شغل بالدين فلا يجوز القسمة قبل قضائه وقيل لغيا سألما يتوقف الكل
 لما من ان الدين يتعلق بكل جز ومن التركة والاستحسان ان يتوقف قدر الدين ويقسم
 الباقي لرفع الضر عن الورثة وفي التنوير واذا اخرجوا واحدا حصته تقسم بين الباقي
 علي السواء وان كان اعطوه من مالهم غير المبررات المستثناة بينهم وان كان ما اعطوه له مما
 ورثوه من مورثهم فعليه قدر ميراثهم والموصي له كوارث فيما قدمناه صالحوا احدثهم ثم ظهر
 للميت دين او عين لم يعلموها هل يكون دخلا في الصلح اشهرهما اي القولين لا يكون دخلا
 فيه **كتاب المضاربة** هي معاكلة من الضرب في الارض وهو السير
 فيها قال الله تعالى واخر من يفرون في الارض يعني الذين يسافرون في التجارة وسمي
 هذا العقد بهذا لان العامل يصير في الارض غالبا لطلب الربح واهل الحجاز يسمون هذا
 معاوضة وقرا لان صاحب المال يقطع قدر ما له ويسلمه للعامل واصحابنا اختلفوا
 لفظة المضاربة تكونها موافقة للمص وحيثما هي اي المضاربة شركة في الربح بان
 يقول رب المال دفعته مضاربة او معاكلة علي ان يكون ذلك من الربح جزء معين كالنصف
 او الثلث او غيره ويقول المضارب قبلت فغنيه اشعار بان كلامه في الايجاب والقبول
 ركن والطرف للشركة بمال من جانب وهو جانب رب المال وعمل من جانب اخر وهو
 جانب المضاربة وهي مشروعة للحاجة اليها فان الناس يبيعون غني بالمال غني عن
 النصف فيه وبين مهند في النصف صغر ابد عن المال فمست الحاجة اليه شرع هذا النوع
 من النصف لتعظيم مصلحة الفني والذكي والفقير والفني وبعث النبي عليه السلام
 والناس يباشرونه فقررهم عليه ونفاهلث به الصواب رضي الله عنهم والمضاربة بين
 ابتداء وان كان قبض المال باذن ما كلفه لا علي وجه المبادلة والثبوتية والحيثية ان يصير
 المال مضمونا علي المضارب ان يقرضه من المضارب ويشترط عليه ويسلمه اليه ثم يأخذه
 منه مضاربة ثم يدفعه الي المستقر من يستوفيه به في العمل يجوز وشايع من الربح فاذا عمل

وربح كان الربح بينهما علي الشرط واخر راس المال علي انه بدل القرض وان لم يربح اخذ راس
 بالقرض وان هلك المال هلك علي المستقر وهو العامل وذكر الزبيدي حيلة اخرى في الجاهل
 فاذا اضره المضارب في المال فوكيل له منه منصرف في ملكه بامره ولهذا يرجع بها الحق من العهدة
 علي رب المال كالوكيل فان ربح فيه فشرط لرب المال انه هو المفضود من عقد المضاربة وان
 خالف المضارب بلا شرط رب المال فغاصب ولو اجاز بعده لوجود التقدي منه علي ما لا يخبره
 فصار غاصبا فيضمن وبما قالت الامية الثلاثة واكثر اهل العلم وعن علي والحسن والزهري
 انه لا ضمان كما في السهمي وان شرط كل الربح له اي للمضارب فمستقر فان استحقاق كل الربح
 لا يكون الا بعد ان يصير راس المال ملكا له لان الربح فرع للمال واشترط له بموجب تعليمه
 راس المال اقتضا وان شرط كل الربح لرب المال فمستقر حيث يكون عاملا لرب المال
 بلا بدل وعمله لا يتقوم الا بالفسمية فكانه كان وكيلامبرعا وان فسدت المضاربة شي
 فاجبر لان المضارب عامل للمال وما شرط له كالاجر علي عمله ومتي فسدت ظهر معنى
 الاجارة فلا ربح له لا يكون في المضاربة الصريحة ولما فسدت تصارت اجارة فله اي
 للمضارب اجر مثله اي اجر مثل عمله كماله حكم الاجارة الفاسدة ربح او لم يربح وبه قال
 المشافعي لانه لا يستحق المسمى لعدم المعصية ولم يرض بالعمل جانا فيجب اجر المثل وان لم يربح
 وبه قال في رواية الاصل وعن ابي يوسف لا اجر لمطارد المربح اعتبارا بالمضاربة
 المعينة ولا يزداد اجر مثل عمله علي قدر ما شرط له من الربح عند ابي يوسف لانه ربح به
 وهو المختار خلافا للمذهب فان له اجر المثل عند به بالغام بالغ وبما قالت الامية الثلاثة ولا
 تضمن المضارب المال بالعمالة فيها اي المضاربة الفاسدة ايضا اي كما لا يضمنه في المضاربة
 الصريحة لانه امين فلا يكون ضمانا وهذا اطهر الروايات وبه يعني وعن محمد انه يضمن كما في
 القسطنطيني وقال الطحاوي عدم ضمان قول الامام وعندهما هو من اذ هلك في بيرة
 بما يمكن الترخيه عنه وقال الاسيحي والاصح انه لا ضمان علي قول الكل كما في الغنابة ولا تضمن
 المضاربة الا بما لا تنفع به الشركة من التقدي والتبر والفسل النافق لكن في الكبرى
 ان في المضاربة بالتبر وايتمن وعن الشيخين انها تضمن بالفسل ولم تنفع عند محمد وعليه
 الفتوي كما في القسطنطيني وان دفعه عرضا وقال بعه واعمل في غنمه مضاربة تقبل او قال اقبض
 مالي علي فلان من الربح واعمل فيه مضاربة تقبل جاز ايضا كما تنفع به الشركة لان المضاربة
 في المسيلة الاولى اصبغت اليتمن العرض وهو ما تنفع فيه المضاربة وفي الثانية اصبغت
 اليتمن القرض والدين اقبض ما يعينها فيجوز هذا العقد بخلاف ما لو قال اعمل بالدين
 الذي في دمتك فانه لا يجوز اتفاقا وفي المنع ولو قال اقبض ديني علي فلان ثم اعمل به مصاد
 فعمل ان يقبض كله ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالوا وكان ثم للترتيب فلا يكون
 ماذونا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الفار والوا فانه يكفي قبض البعض كما في بعض
 المعتمدين ان كان في القول بان الغامالوا وفي هذا الحكم نظر لان ثم للترتيب والتراخي
 والقانقيد التفتيق والترتيب فينبغي ان لا يثبت الاذن فيها قبل القبض بل يثبت عقبه
 بخلاف العوا فانه المطلق الجمع من غير تفتيق لمقارنة ولا ترتيب وفي المجتبى لوقال اشترى

قبله

بته

عبد امينة ثم يعمد واعمل ثمنه مضاربة فاشتره ثم يعمد وعمل فيه جاز ولو قال رب المال
للقاصب او المستودع او المبيع اعلم بها في يدك مضاربة جاز وشرط تسليم المال الى المضا
رب لا بد لرب المال فيه لان تخلينه المال للعامل واجب للتمكن من التصرف فيه حتى لو شرط عمل
رب المال معه لفقدت المضاربة لان ذلك مثل بالنسبة بخلاف الشركة عاقد كان رب
المال او غيره عاقد كالصغير اذ اعقدها اي المضاربة له اي المضارب وليه اي والصغير
وشرط عمل الصغير معه فانه لا يجوز ان يد المالك ثابت له وقبالة ينع التسليم الي
المضارب واحد الشريك اذ اعقدها اي المضاربة الاخر اي اذا دفع احد المتقاضي
واحد شريك العنان المال مضاربة وشرط عمل شريكه معه فانه لا يجوز لقيام المالك بالمعبر
فيه عملا لانه لا لعاقدين لو دفع المالك والصغير مال الصغير وشرط عمل نفسه لانهما من
اهل ان يآخذا مال الصغير مضاربة باقتضاها فاشترط العمل عليهما بخلاف الماذون
لو دفع ماله مضاربة وشرط عمله معه فانه لم يجز لان اليد المتصرفه ثابتة له فترى منزلة
المالاد وفيه اشعار بان الوصي اذا دفع مال الصغير الي نفسه مضاربة جاز كما في الخبر
لكن ينبغي ان تزداد في هذه المسئلة ان الوصي لا يجعل لنفسه اكثر مما يجعل لغيره
كما قاله الطرسوسي وشرط كون الرخ بينهما مضافا اليه لان المضاربة جاز حتى يكون الرخ
مضافا بينهما بان يكون اثنان او متصفا وخبرها لان الشركة لا يتحقق الا به فلو
فعلو شرط لاحدهما دراهم مسماة بتطل فيكون الرخ لرب المال وشرط كون نصيب كل من
المضارب ورب المال معلوما تسمية او اشارة فنفسد المضاربة ان شرط احدهما
عشرة دراهم مثلا لان اشتراط ذلك مما يقطع الشركة بينهما لانه شرط بالرخ بالشرط
فاذا لم تنص بقية منافع مستوفاة بحكم العقد فيجب اجر المثل وحي التنوير ولو
ادعي المضارب فسادها فالقول لرب المال وبكسفه فله مضارب وكل شرط يوجب
جهالة الرخ كشرط رب المال علي المضارب ان يدفع اليه ارضه ليرفعها سنة او دارة
ليسكنها سنة بفقد ما اي المضاربة لانه جعل بعض الرخ عوضا عن عمله والبعض اجر
داره او ارضه ولا يعلم حصة العمل حتى تجب حصته وتسقط ما اصاب منفعة الدار وما
اي كل شرط يوجب جهالة الرخ فلا نفد المضاربة ولكن يبطل الشرط لانه لا يفي الجاهلة
حصة العمل اذ نصيبه من الرخ مقابل عمله لا غير وجهالة فيه لشرط الوضعية وهي
الخسران علي المضارب لان الخسران جزءه هالك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب
المال لانه شرط لا يوجب قطع الشركة في الرخ والجهالة فيه فلا يفسد المضاربة
لانه لا نفد بالشرط القاسية كالوكالة ولو كانت متوقفة علي القبط فلا
تبطل بالشرط كالعقد والمضارب في مطلقا اي مطلق المضاربة وهو ما لم يقيد بما
او من او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد
عليه ان يبيع ويشتري ويؤكل بهما اي بالبيع والشراء وبسا فرمال المضاربة بزا
وكمرا ولو دفع المال في يده ليس له ان يساقر به ونحو القهستاني ولا يسا فرسغرا
نحو ما يتجاني الناس عنه في قومهم ويبيع من المصانع وهو ان يدفع الي غيره

مالا يعلم فيه ويكون الرخ لرب المال ويودع ويرهن ويوثر ويوثر ويوثر ويوثر
بالتمن عليه الا بغيره لان كل ذلك من صنيع التجار ولو ابيع المضارب رب المال
صح ولا يفسد به اي بالادعاء المضاربة وقال رضى نقضه لان رب المال حينئذ متصرف
في مال نفسه وهو لا يبيع ان يكون وكيله فيه فيكون مستردا له ولنا ان التصرف في مال
المضاربة صار حقا للمضارب فيصالح ان يكون رب المال وكيله عنه في التصرف فيه وليس
له اي المضارب بل المضارب مال المضاربة لاخر المباداة رب المال اصري او يقول له
اي المضارب اعلم برأيه لان الشيء لا ينفذ من مثله فلا يد من التفويض عليه او التقوي
المطلق اليه كالوكيل لا يملك التوكيل ان يقول الاصيل اعلم برأيه بخلاف المصانع والادراج
لانها دون المضاربة في مثلهما فينضمها ولا اي ليس للمضارب ان يقرض او يستدين
بان يشتري بالرخ من مال المضاربة او يبيع او يقرض وان قيل له اعلم برأيه لان المراد
بهذا القول التقييد في كل ما هو من صنيع التجار وهذا ليس من صنيعهم اذ الرخ المقتضون عندهم
لا يحصلها الا بنفسه من رب المال علي الاقراض والاستدانة والعقد والتصرف فيجب
ملكها فخرج علي الاستدانة بقوله فان شريك بالمال اي المضاربة بزيادة المودعة
وبالزاد المعينة عند اهل الكوفة فيايب الكتان فيايب السوق والخزائن في التفتيش
المغرب وقصره اي يمسكه باخر من ماله من قصر يقصر بالقصر وقصارة او من قصر الثوب
بالفتش يد اي جمعه بنفسه كما في القهستاني او جمعه من موضع الي اخره اي اي مال المضارب
لا يملكها فهو اي المضارب متصرف فلا يرجع ماله علي رب المال وان وصليته قيل له اعلم برأيه
لانه استدانة علي رب المال بل لا بد من صريح فلو قصر بالتفتيش حكم الصبي وله اي المضارب
الخطا بماله اي المضارب والصبي بماله ان قيل له ذلك اي اعلم برأيه والمراد من الصبي
ان يبيع به احر لعدم الخلاف في كونه زيادة بخلاف السواد فانه نقصان عند الامام لكن
اطلاق المصنف يشعر انه اختار قول الامام ومن وليت عن قول الامام تتبع فلا يضر
المضارب به بالخطا ولا بالصبي فانه ما دون فيه لان قوله اعلم برأيه يقتضي فلا يكون
به متعديا ويصير المضارب شريكا لرب المال بما زاد الصبي فيه وحصته اي حصة قيمة
الصبي له اي المضارب اذ ابيع المصروع وحصة الثوب الا يبيع في مال المضارب حتى
اذا كانت قيمة الثوب غير مصبوغة الفا ومصبوغة الفا وما يتبين كان الالف للمضاربة
وما يتبادر لهم للمضارب بدل ماله وهو الصبي بخلاف العساة والحمل وتماه في الغاية
تليط الع وان قيدت المضاربة ببلد بان قال رب المال للمضارب دفعت مضاربة في الكوفة
مثلا او سلعة اي متاعا بان معي قال دفعت مضاربة في الكوفة مثلا او وقت معين
بان قال دفعت مضاربة بالصبي مثلا او معاملا معين بان قال دفعت مضاربة بالبلد
فليس له اي المضارب ان يتجاوز ما عينه للمالك لان المضاربة توكيل وفي التخصيص
لان التجار ان تخلق باختلاف الامكنة والاصناف والافاق والاشخاص وكذا ليس له ان
يدفع بضاعة الي من يخرج من تلك البلدة وقال مالك والتأخي اذا شر المالك ان لا
يشتري الا من رجل بعينه او سلعة بعينها او لا ما يبيع وجوده لانضج المضاربة كما لا يتعدي

في الشركة مما عينه الشريك الاخر شي منها فان تجاوز المضارب بان يخرج الى غير ذلك البلد فنصف فيه واشتري سلعة غير ما عينه او في وقت غير ما عينه او باع من غير ما عينه ضمن لانه صار غاصبا بالمخالفة وكان المشتري والرجل له اي للمضارب وعليه خسرانه ثم قيل بضم بنفسي الاخراج من البلد لوجود المخالفة وقيل لا بضم مالم يشتر لا احتمال عوده الى البلد قيل الشرا فان عاود زال الضمان فصار مضاربة علي حاله بالعقد الاول فان قال له اي قال المالك للمضارب بعاما مل اهل الكوفة او عامل الصبارفة فعامل في الكوفة غير اهلها اي الكوفة او صار في اي عامل معاملة الصراف مع غير الصبارفة لا يكون مخالفا فيجوز ان قايدة الاول التقيد بالمكان وقايدة الثاني التقيد بالنوع هذا هو المراد عن قائلها ورا ذلك كما في الهداية وكذا لا يكون مخالفا لو قال اشتري في سوقها اي الكوفة فاشتر في غير اي غير سوق الكوفة لان اماكن المصير كلها سواء في السعر والتقد والامن فيجوز بخلاف قوله لا تشتري غير السوق فانه حينئذ لا يجوز لو اشتراه في غيره فيضمن لانه صرح بالحرج والولاية الى المالك وفي العناية كلام طيطالع وان قال المالك للمضارب خذ هذا المال فعمل به اي بالمال في الكوفة مرفوعا او حرج وما اخذ هذا المال فعمل به اي بالمال فيها اي في الكوفة او خذ هذا المال مضاربة بالنصف فيها اي في الكوفة فهو تعيين فليس له ان يعمل في غير الكوفة لان قوله فعمل تفسير لقوله خذ والكلام الميهم اذا تفقده تفسير كان الحكم للتفسير وكذا قوله فاعمل به لانه في معنى التفسير لان الفاعل وصل والتعقيب والذي وصل الكلام الميهم وتفقده كان تفسيره وكذا لو قال خذ مضاربة بالنصف لان البال لا لصاق فتقتضي ان يكون العمل فيه ولا لو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في المظن وانما تكون البلدة ظر فاذا حصل الفاعل والفعل كما اذا قال خذ مضاربة علي ان فعمل بالكوفة لان علي الشرط فتقيد به كما في التبيين بخلاف خذ اي المال مضاربة واعمل به فيها اي في الكوفة لان فاعل في الشرط فانه ليس بتعيين حتى لا يضمن في العمل في غيرها لان الواو والعطف والشيء يعطف علي نفسه وانما يعطف علي غيره وقد تكون لا ابتداء اذا كانت بعد جملة فتكون مشهورة لا شرط لا اول والصابط ان رب المال مني ذكر عقيب المضاربة فلا يمكن التعلق به ابتداء او يمكن جعله مبنيا علي ما قبله يجعل مبنيا عليه كما في الالفاظ الثلاثة السابقة التي تذكر في المتن وان استقام الابتداء لا يبين علي ما قبله ويجعل مبنيا كما في الالفاظ الاخير والمضارب ان يبيع بالنسيئة متعارفة عند التجار كسنة او دوا مالم يكن احيلا لا يبيع اليه التجار كعشرين سنة او دواها فالم يكن احيلا لا يبيع مثلا وعند الائمة الثلاثة لا يبيع بالنسيئة الا يا دونه لان البيع بالنسيئة يعوجب قصر المضارب عن التصرف فيصير بمنزلة دفعه المال مضاربة فلا يجوز الا بالاذن ولنا ان البيع بالنسيئة من صنيع التجار وهو اقرب الي الخصيل الزخ الذي هو مقصود رب المال فانه بالنسيئة اكثر منه بالتقد ولهذا كان له ان يشتري دابة للركوب وليس له ان

يشتري سفينة للركوب ولان يشتريها باعتبار العادة التجارية كما في الهداية وان باع المضارب بتقدسم آخر من الثمن صح اجماعا اما عندهما فان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولى الا ان المضارب لا يضمن لانه لم ان يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه يملك ذلك واما عند ابي يوسف فلا يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لانه لا يملك الاقالة كما في الهداية وكذا اي المضارب ان يادق لعبد المضاربة اي للعبد الذي اشتراه من مال المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لانه ضمن صنيع التجار وعن محمد لا يملك ذلك لانه بمنزلة الرفع مضاربة وليس له اي المضارب ان يزوج عيدا او امة من مالها اي مال المضاربة لان التزويج ليس من التجارة مع ان عقد المضاربة يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملك التزويج وان كان النسيئة باجهة اخرى وعند ابي يوسف ان المضارب يزوج الامة لانه من الاكتساب اذ يستفيد به المهر وسقوط النفقة من مال المضاربة وفيما اشار اليه لايجل وطبي جارية المضاربة ربح اولاد وانتهى اولادها في النفقة ولا يجوز للمضارب ان يشتري به اي بمال المضاربة من يعيق علي رب المال سواء كان ذلك العتق بسبب القرابة كما اشترا ابن رب المال او بسبب البهنية لقوله ان ملكته فهو حر لان حصول الرخ غير منصوص بالعتق فعقد المضاربة ينشأ منه فان شري المضارب به من يعيق عليه كان الشراء له اي لنفس المضارب ويضمن دفعها للضرر لا لها اي لا يكون للمضاربة لان الشرا نافذ علي المشتري لكونه اصيلا في حق النايغ ولا يجوز للمضارب ان يشتري من يعيق عليه اي علي المضارب ان كان في المال ربح لانه يعيق نصيبه ويغير نصيب رب المال بسببه او يعيق علي الاختلاف الذي مضى بيا نه في العتق والمراد من الرخ هنا ان تكون نسيئة العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في جملة راس المال ربح او لاجية لو كان المال العا فاشتري بها المضارب عيدين قيمة كل واحد منهما الف فاعتقهما المضارب لا يبيع حقه واما بالنسبة الي استحقاق المضارب فانه يظهر في الجملة ربح حتى لو اعتقهما رب المال في هذه الصورة صح ومن نصيب المضارب منهما وهو خمسمائة موصرا كان او موصرا كما في المنع فان قلنا اي اشتري من يعيق عليه وقيمتها اكثر من راس المال ضمن اي المضارب لانه مشتري لنفسه فان لم يكن في المال ربح صح اشتراؤه لانه لا يعيق عليه اذ لا مدد للمضارب فيه لكونه مشغولا براس المال فيمكن ان يبيعه للمضاربة فيصير فان حوث ربح بعد الشرا بان كان قيمته وقت الشرا قدر راس المال او اكثر ثم ازداد قيمته حتى صار اكثر من راس المال اعتق نصيبه اي نصيب المضارب لكونه مالكا قريبا ولا يضمن رب المال شامن قيمته لعدم صنعه في زيادتها فصار كما اذا ورثه غيره بل ليس للمعتق بفتح التاج قيمة نصيب رب المال منه لانه لا يضمن راس المال ونصيبه من الرخ عنده ولو اشتري المضارب بالنصف امة بالثمن وقيمتها اي الامة الف فوطيها فولد ولدا يساوي الف اتارعا اي ادعي المضارب الولد حال كونه موصرا اي في حال يساره فصار فيه قيمة اي قيمة الولد الف ونصفه اي خمسمائة استسعا اي الغلام ان شارب المال في الف وربعه اي ربع الف وهو ما ينان وخمسون او اعتقه اي اعتق رب المال الغلام ان شاء فان قبض رب المال الف

والاصح عند الامام خلافا لهما وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضار
مفسد وكذا اشتراط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع الثاني ولو شرط بعض
المساكين او الحج او في الرقاب لم يصح ويكون لرب المال ولو شرط البعض من شئ المضارب
فان مثا لنفسه او لرب المال مع وان شاءه لاجنب لم يصح كما في البهر وتبطل المضاربة بموت
احدهما اي بموت المالك او المضارب للكونها وكالاته وهي تبطل به ولا يورث وتبطل ايضا
بالحرق وهو المالك يد الحرب حال كونه مرتدا العياذ بالله اذ حكم بالحققة من يوم ارتد
واقتل ملكه اليه ورثته فلم يترق المضارب بعد ذلك في المال الا اذا كان مثله او
عروضا فبنيعه وشراؤه فيه جائز حتى يحصل راس المال فيرد بالحققة لانه لو ارتد ولم
يلحق ففرضه موقوف فان عا ربحه لكونه مسلما فامضاربة عليه حالها كما في البهر بخلاف
الوكيل والعرف ان محل المقر يخرج عن ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل بخلاف
المضارب لكن ينبغي ان يكون هذا اذ لم يحكم بالحققة اما اذا حكم فلا نفوذ المضاربة
لانها تبطل كما هو ظاهر كلام الانقياد لكن في العناية نفوذ سوا حكم بالحاقه او لا
تبطل المضاربة بالحاق المضارب اجماعا لان تصرفات المرتد انما تنفذ عند الامام
للتوقف في املاكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة فنقض المضاربة على حالها
فان مات او قتل او لحق وحكم بالحاقه تبطل المضاربة كما في السراج ولا تبطل المضارب
بغيره اي بغير رب المال اياه ما لم يعلم المضارب به اي بالعزل لانه وكيل من جهته
فتبطل فيه العلم بغيره فان علم المضارب بغيره والمال عروضا فله اي للمضارب
ببيعها اي العروضا مطلقا لان له حقا في الربح ولا يظهر الا بالنقد فيثبت له حق البيع
ليظهر ذلك ولا ينصرف في ثمنها اي في ثمن العروضا التي باعها لان البيع بعد العزل كان
للمضاربة ليظهر الربح والحاجة اليه بعد النقد ولا يملك المالك فسخها في الحالة
لان للمضارب حقا في ما ربح كما في البهر وان كان مال المضاربة نفذا من جنس راس المال
اي مال عقد المضاربة حين علم بغيره لا يترق المضارب فيه اي النقد لعدم الحاجة
اليه وهو معزول وان كان المال من غير جنسه اي غير جنس راس المال فله اي للمضارب
فيد بغيره اي اذ كان راس المال درهم وهو معزول ومعه دنانير لم يبيعها بالدرهم
استحسانا لان الواجب للمضارب ان يرد مثل راس المال وهو يتحقق بوجده جنسه
فكان له قيد بغيره بجنسه ضرورة وفي القياس لا يبدل لان التقديرين جنس واحد
حيث الثمن ولو اقرقا اي المضارب ورب المال بالتفخي وكان في المال دين على الناس
لزمه اي المضارب الاقتضا اي مطالبة الدين شرعا ان كان فيه ربح لانه يأخذ
الاجر فعليه عمل الطلب والا اي وان لم يكن فيه ربح فلا يلزم الاقتضا لانه وكيل محض
وهو متبرع فلا جبر عليه المتبرع ويملك المضارب المالك به اي بالاقتضا لان المضارب
هو العاقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقد فلا بد من توكيله المالك في الطلب اذ
امتنع كبره بضع حق رب المال حيث لا يدفع المديون الدين اليه وانما يدفعه
اليه عند موته او اليه وكيله وكذا اي مثل الحكم سائر الوكلاء فانهم اذا امتنعوا عن

الاقتضا يكون المالك واليباع من باع الناس باجر والسماح بالفسخ لموسط بين البايع
والمشتري ببيع ويشترى الناس باجر من غير ان يشترى بغيره ان عليه اي على الاقتضا
لوجود سبب الاجبار وهو العمل باجر عادة تجعل ذلك بمنزلة الاجارة العجيبة
بحكم العادة فيجب عليها التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليها بدل عملها فصارت المضاربة
اذ كان في المال ربح وما هلك من مال المضاربة صرف اليه الربح او لادون راس المال لانه
تابع ورأس المال اصل فينصرف المالك اليه التابع كما في مال الزكاة اليه العفو فان زاد
المالك على الربح لا يضمن المضارب لكونه امينا سوا كان من عمله او لا وقيل قوله
في هلكه وان لم يعلم ذلك كما قيل في الودعية وسوا ذلك المضاربة صحيحة او فسخة
منها امانة عند الامام ومعهما ان كانت فاسدة فاما لم يصحون كما في المنع وهو قول الجمهور
لكن ظاهر الرواية عدم الصمان في المالك كما قرأناه في قوله ولا يضمن المالك فان اقتضا
اي المضارب والمالك الربح ونقضت المضاربة ثم عقدت المضاربة فلهذا المال او
بعضه في يده المضارب لا يتراد ان اي المضارب والمالك الربح المضمون لان المضاربة
الاولى قد انتهت وثبتت الثانية بعقد جديد فلهذا المال في الثاني لا يوجب انتقاض
الاول كما لو دفع اليه ما لا اخر وان اقتضا من غير وجه ثم هلك المال كله او بعضه فلهذا
اي المضارب والمالك الربح حتى يتم المقسوم راس المال ان الربح تابع خلاصه بدون سلا
الاصل فان حصل شيء من الربح يعود ما استوفى راس المال اقتضا اي ما فضل له ثم ربح
وان لم يعلم في الربح ما هلك من راس المال فلا ضمان على المضارب لانه امينة منه
في المتفرقات ولا يتحقق المضارب من مالها اي من مال المضاربة في مصر الذمير ولو فيه
او في مصر اخذ دأرا اي وطنا اذ لا يجنس فيه لعمل المضاربة بل يسكن فيه بالسكنى
الا صبي عمل اوله يعلم فبذلك وطنا لانه لو نوي الإقامة في مصر ولم يتخذ وطنا
فنفقته من مال المضاربة ولا يتحقق في المضاربة العاسدة لانه اجبر ولا نفقة له فان
سافر المضارب للتجارة في مال المضاربة فطعامه وشراؤه من مالها اي من مال المضاربة
لان النفقة يجب بسبب الاحتباس كنفقة القاض والزوج فاذ اسافر مضارب محبوسا
به فوجب موثقه المراتبة فيه خلافا للشافعي بالمعروف اي بحيث لا يبعد مثل هذا هو
الاتفاق في صريحهم اسرافا وكذا السوفى بالمعروف وركوبه شرا واستيجارا وعسفى
الراية التي يركبها في سفره وجواجه والركوب بالفتح المركوب وكذا اجرة خادمه اي
خاتمة وطائفة وعامل ثيابه وعامل ما لا يد منه اعتناء والعادة التجار وفراشهم
عليه وعسلى ثيابه مستند ذلك بقوله وخادمه الا ان يراد به ثمن ما يغسل به مثل
الحرص والمصابون كما في الكفاية وكذا الدهن يغتم الدال وسكون الهاء يعني به
الادهان في موضع يحتاج فيه اليه اي الى الدهن كالحجاز وكذا اجرة الحمام والحماق
ودهن السراج والمطبخ وانما قلنا اعتبار العادة التجر لان غسل الثياب ونحوه ليس
مما لا بد منه فكان ينبغي ان لا يكون من مال المضاربة كاجرة الحمام ولكن في عادة التجار
لا بد منه لينردا وعبارة الناس في معاملاتهم ولا يبعد لهم في اعداد المغاليس وضمن

المضارب ما كان زائدا على العادة لا يتغير الا في نفقته اي المضارب في ماله
من ماله لما صار انما جزا الاختصاص هذا فنخرج به علم ضمنا ولا ينفق المضارب من ماله في
مصره فلو اقتصر كان اخيرا كادوا وقامه من ماله في ظاهر الرواية لان الحاجة الى النفقة
ولما يتخلل في الروايات قد يميز وقد لا يميز فلا بعد من جملة النفقة سواء كان في
السفر والحضر فيكون من ماله كزوجته يكون دوا وانها من ماله وعن الامام ان الزوج
من مال المضاربة لانه لا يتكلم من التجارة الا به فيصير كالنفقة ويرد ما بقي من
كسوة وغيرهما كالمطعم ونحوه اذ اقدم من السفر الى مسكنه الى راس المال لانتها
الاستحقاق بانها السفر وما دون السفر لسوق المصر فيكون نفقته في ماله
لا في مال المضاربة ان امكنه ان يغدو ويبيع في اهله لان اهل السوق يتجرون
في اسواق المصر ويعتدون في منازلهم مع انهم وابطالهم لمصالح انفسهم للغير
والا اي وان لم يكن ان يغدو ويبيع باهله فكما لسعر فيكون نفقته في ماله المضارب
لا في مال نفسه لان ذهابه بقرصان المضاربة يقينا وليس للمستفيع الا اتفاق
من مالهما اي من مال المضاربة لانه كالوكيل فيكون متبرعا فلا تجب له النفقة ويجوز
مال نفقة المضارب من الربح او لا يريد ان المضارب اذا انفق من مال المضاربة
فربح باخذ المال من الربح مقدار ما انفقته المضارب من راس المال ليكمل راس المال
وما فضل من الربح قسم على ما شرط فتكون النفقة مصروفة الى الربح لا الى راس
المال وفيه مشاركة الى انه ان لم يربح تجب النفقة من راس المال كما في الفرائد ولو
انفق المضارب من ماله ثم هلك مال المضاربة لم يرجع على راس المال وان صاغر
المضارب بماله ومال المضاربة او خلط ماله بمال المضاربة يملك راس المال او صاغر
بما ليس لوجبه انفق بالحصة اي يوزع النفقة على قدر الحصة من المال وان باع
المضارب متاع المضاربة مرا بجهة حسب ما انفقته اي المضارب عليه اي على
المتاع من اجرة حمل ونحوه مما جرت العادة بين التجار به كالجرة السهم والقفار
والصباغ وقال في بيع المراجعة فلهذا اقال في التوبة وكذا يضم الى راس المال ما يوجب
زيادة فيه حقيقة او حكما او اعتاده النجار وهذا هو الاصل في النهاية كيجب
نفقة نفسه اي في نفس المضارب في سفره اذا باع مرا بجهة لانها لا تزيد في
القيمة ولو شري مضارب بال نصف بال نصف المضاربة بزاوية بالعين واشترى بها
عبدا فضاها اي الا لكان في يده اي المضارب قبل نفقتهما اي الالفين يفرم المضارب
ربهما اي ربع الالفين وهو جسمانية ويفرم المالك الباقي وهو الف وجسمانية لان
المال لما صار الفين ظهر الربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب
منه جسمانية فاذا اشترى بال الفين صار مشتركا بينهما فربعة المضارب وثلاثة
اربعة للمالك ثم صاع الالفين قبل النفقة كان عليهما ضمان ثمن العبد على قدر
ملكهما في العبد فربعة على المضارب وثلاثة اربعة على المالك وربع العبد

للمضارب وباقيه وهو ثلاثة ارباعه للمضارب لان نصيب المضارب خرج عن المضاربة
لان نصيبه مضمون عليه ومال المضاربة امانة بينهما تناق ونصيب راس المال على
المضاربة لعدم ما بينهما ورأس المال وهو جميع ما دفع راس المال الى المضارب الثمان
وخمسائة لانه دفع اليه مرة الف والآخر الف وخمسائة ولا يبيعه اي المضارب
والعبد مرا بجهة الفين ولا يقول قام علي بالعين وخمسائة اذ الشراء وقع بالعين
فلا يضر العينة التي وقعت بسبب العبد في يد المضارب فلو بيع العبد لم يرد
بعد ذلك اربعة الا في خمسة المضارب وثلاثة الا في بعد دفع المضارب بحصته ويحب
الا ان لا يملكها صحت ربع العبد لانه ربعه ماله خاصة فالان ربعه لكون ثمنه اربعة
الا في ثم يرفع منها راس المال وهو الثمان وخمسائة والربح منها جسمانية بينهما
اي بين المضارب والمالك فتكون حصة كل منهما خمسة ومائتين ولو اشترى راس
المال عبدا الجسمانية صباغة من المضارب ليعتق بال نصف لا يبيعه المضارب العبد
مرا بجهة الا على جسمانية ولا يقول قام علي بال نصف لانه يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه
لان وكيله فيكون بيع ماله بماله فيكون كالمعدوم وكذا لو كان بالعكس بان اشترى
المضارب عبدا الجسمانية صباغة من راس المال بال نصف يبيعه مرا بجهة على جسمانية
لان البيع الجاري كالمعدوم ولو اشترى مضارب بالنصف من مال المضاربة عبدا
يعود اليه ثمنه ويقيم ثمنه العبد فقل ذلك العبد رجلا مثلا فقام بال دفع الف
فاذا دفع العبد الى ولي المقتول انتهت المضاربة بهلاك مالها بالدفع بلا جدل وكذا
ان قد باع العبد من المضاربة ما خرج حصة المالك فليسلم الحصة منه
بعضا من العبد اخر ربع العبد عليه اي المضارب وباقيه هو ثلاثة ارباعه على المالك
لان العبد اموتة المالك فينفق رغبته وقد كان المالك بينهما ارباعا فكل العبد
واذا افوا عليه بنا الجوهول يعني اذ اذبا صار العبد لهما ولكن خرج عن المضاربة فيقي
ارباعا ويجزم المضارب يوما والمالك ثلاثة ايام بحكم الاشرار بينهما لانه بحكم الفوا
كانهما اشترياه ولو اختار راس المال الدفع واختار المضارب الفداء مع ذلك فله
العبد اتم اعلم ان العبد المشتري في المضاربة اذ احب خطا لا يدفع بها حتى يحضر
المضارب والمالك سواء كان الاشر مثله قيمة العبد او اقل او اكثر وكذا لو كانت قيمته
الف لا غير لا يدفع الا بحضرتهما والحاصل انه يشترط حضرة المالك والمضارب للدفع
دون الف والالا اذا اي المضارب الدفع والعبد وقيمته مثل راس المال فله المالك دفع
لقيمته فان كان اجرهما ثانيا وقيمة العبد دفعه فله المالك ان منطوقه كما في البحر
ود كراحي فان ان المضارب ليس له الدفع والعبد او حده لانه ليس من احكام المضاربة
فلهذا كان اليهما ولو اشترى بال نصف المضاربة عبدا وهلك الا فقل نفقه اي دفعه
الى البايع دفع المالك الثمن يعني الف اختم اذ اجهز المالك الف اخر ليدفعه وهلك
قبل التقدي دفع اليه نقد اخر وثم كذا الى ما لا يتناهي حتى يصل الثمن الى البايع
لان هلاك الامانة كهلاكها في يد المالك وجميع ما دفع المالك من الالفين والثلاثة

والأكثر راس المال لان المال في يد المضارب امانة دون استيفاء وان حكم الامانة ببناء فيه
وليس فيه تضيق حق رب المال لانه يلتحق براس المال بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنه
علاوة الثمن بعد الشراء مرة واحدة فان قبضه بعد الشراء استيفاء من قبضه مضربا عليه
فلا يرجع عليه الموكل مرة اخرى ولو كان مع المضارب القان فقال المضارب لرب المال دفع
الي القان ورجعت القان قال له المالك بل دفعته اليك لم اعينك فالقول للمضارب وقال زفر القان
لرب المال وهو قول الامام اول لان المضارب يدعي الرجوع والشركة فيه ورب المال ينكره
فالقول قول المتكسر ثم يرجع وقال القول قول المضارب وهو قولها لانها اختلفا في المقبول
والقول في بغيره وللغايب وضربا اعتبارا بما لو انكره اصلا فان القول له ولو اختلفا
مع ذلك اي مع الاختلاف في راس المال في قدر الرجوع فلهما ذلك اي فالقول لرب المال في مقدار
الرجوع فقط لان الرجوع يستحق بالشرط وهو مستفاد من جهة فإيهما اقام البينة على
ما ادعاه من فضل قيلت وان اقامها على البينة ببينة رب المال في دعواه الزيادة في راس
المال والبينة ببينة المضارب في دعواه الزيادة في الرجوع ولو قال له المضارب في راس
فيها الجملة حال او صفة الف هي مضاربه زيد وقال زيد بل مضاربه اقصته لادف القول
لزيد لان من معه الف يدعي عليه تفويت عمله او شرط من جهته او الشركة في ماله وهو
ينكر فالقول قول المتكسر كذا القول ذو اليد هي مضرب وقال زيد بل مضاربه او وديعة او
مضاربة يكون القول لزيد وهو رب المال والبينة للذي في يده المالا لانه يدعي عليه
تملك الرجوع وهو ينكر ولو كان بالعكس بان ادعي رب المال العرق والمضارب المضاربة
فالبينة ببينة المضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان وهو ينكر واهما اقام البينة
فيلت وان اقامها ببينة رب المال او لي لانها مشتقة للضمان ولو قال المضارب لرب
المال اخلقت وقال المالك عيقت نوعا من النجارة فالقول للمضارب مع بينة لان
الاصالة العموم والاطلاق والتخصيص يصير لعرض الشرط وتقبل ببينة من اقامها
فان اقامها خان وقتا وقبل صاحبها يقضي بالمتأخر فخران لم يوقتا او وقتا على السواء
او وقت احدهما دون الاخر فيضي ببينة رب المال كما في البيع ولو ادعي كل اي كل واحد من
المال والمضارب نوعا مغايرا لما يدعيه الاخر فلهما ذلك اي القول للمالك مع بينة لانها
انقضاء على التخصيص والاذن يستفاد من جهة والبينة للمضارب لاحتياجه الى انظر الضمان
ولو وضعت البينتان وقتا مضارب الوقت الاجبر اولي لان اخر الشرطين يتفق الاول
كما في البيع اية فان قلت ان البينة ملائمة لا للثمن واجيب بان اقامة البينة
على صحة نظره وليس بها نفي الضمان فاقام صاحب القراية اللازم مقام الملزوم وعي
للبيع وان لم يوقت او وقتا على السواء او وقتا احدهما دون الاخر فيضي ببينة للمالك
وان كان المالك يدعي العموم فالقول قوله قبا سا واستحسانا كما في الذخيرة **كتاب**
الوديعه لا يخفى ان اشتراكها مع ما قبلها في الحكم وهو الامانة وهي في اللغة مشتقة
من الودع وهو مطلق التزك قال عليه السلام لبنتين اقوام عن ودعم الجماعة
اي عن تركها يقال له مودع بفتح الراء ولتاركها مودع بكسرهما وفي الشريعة الودع

تسليط

تسليط المالك غيره على حفظ ماله صريحا او دلاله للمالك في المحيط لو انفق نزي رجل
فاخذته رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يصح لانه لما اخذه فقد التزم حفظه دلاله
وان لم ياخذه ولم يترك منه لا يصح وان كان المالك حاضرا لا يصح في الوجهين والوديعه
ما ينزك عند الامين للحفظ لا كان او غيره وركنها الايجاب صريحا لقوله او دغلك هذا
المال او كناية كما لو قال لرجل اعطني الف درهم او قال لرجل اعطينيه فقال اعطينك
فقد اعاني الوديعه كما في المصح او فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو
ايداع اما لو قال لم اقبله لم يصح بالهداك لان الدلالة لانفاد بالفرج والقول من
المودع صريحا لقوله قبلتها ونحوه او دلاله كما لو مسكت عند وضعه بين يديه لما قال في
الخلاصة لو وضع ثيابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذ اضاع وان اقام واحد
بعد واحد ضمن الاخير لانه نفي للحفظ فحين للضمان ولهذا لو وضع ثيابه بمرآي
التياني كان ايداعا وان لم ينكلم ولا يكون الحامي مودعا مادام الثياب حاضرا
فان كان غائبا فالحمامي مودع ولو قال لصاحب الخان امين اربطها فقال هناك
كان ايداعا وفي البرازية ليس ثوبا بمرآي الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه فاد
هو ثوب الغير ضمن هو الاصح ولو نام الحامي وسرق الثوب ان نام قاعدا لا يصح
وان مضطجعا يصح بشرطها كون المال قابلا لاثبات البينة عليه حتى لو ادع الايق
والطبر في الهوا والمال الساقط في البحر لا يصح وكون المودع مكلفا شرط لوجوب
الحفظ عليه حتى لو ادع صبيبا فاستهلكها لم يصح ولو كان عبدا محجورا ضمن
بعد الفسخ كما سياتي ولو كانت حكمها وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة
في يده وجوب ادايه عند طلب مالكه وشرعية الايداع بقوله تعالى ان الله
يا مريم ان ثودوا الممانات الي اهلها واداء الامانة لا يكون له بعدها وبالسنة
لانه عليه السلام كان يبيع و يبتوع و يلاجماع عليه ان يقول الوديعه من باب
الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى ونفا ونوا على البر والتقوى وقوله عليه السلام
والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه وفي اي الوديعه امانة العرق
بمن الوديعه والامانة لان الوديعه خاصة والامانة عامة العموم والخصوص
وحمل العام على الخاص صحيح دون العكس كما يقال الانسان حيوان ولا يقال الحيوان
انسان قال الوديعه هي الاستحفاظ قصد الامانة ما يقع في يده من غير قصد بان يثبت
الرجع بثوب انسان والفته في جوع غيره وفي الوديعه يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق
وفي الامانة لا يبرأ بعد الخلاف كما في النهاية والكفاية وقال يعقوب باشا وفيه
كلام ويعوانه اذا اعتبر في احدهما القصد وفي الاخر عدمه كان بينهما تمايز
لا عموم وخصوص والاولي ان يقال والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى
لكن يمكن الجواب بان المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونه بلا اعتبار
قصد لان عموم القصد معتبر فيها حتى يلزم التمايز بل هي اعم من الوديعه لانها
تكون بالقصد فقط والامانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر وما في العناية من انه

من انه قد ذكرنا ان الوديعه في الاصطلاح هو التسليم على الحفظ وذلك يكون بالعقد
والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الامانة مباحة للوديعه
بهذا المعنى لانها اعم منها لان التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة
عين من الاعيان فيكون متباينين والاول ان يقول الوديعه ما تترك عند الامين
كما في هذا المختصر قد برز فلا يصح ان لا يصح المودع الوديعه بغير عقد بالهلاك
سواء امكن الفرض عنه او لا هلك معها المودع شي او لا لقوله عليه السلام ليس
علي المستودع غير المظالم فان ولان شرعيتها لاجل الحاجة الناس اليها ولو ضمن المودع
المنفعة الناس عند قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح واشتراط الضمان على الامين
باطل وبه يفتي كما في اكثر المعينات وامتنع صاحب الدرر فقال ان يجوز المودع
مجهلا اي لم يبين حال الوديعه فانه حينئذ يكون متعديا فيضمن كذا الامانة اي كذا
ما في مجهلا حال الامانة فيضمن الامتوليا اخذ الغلة وما في مجهلا وسلطانا اودع
بعض الغائبة بعض العتيقة وما في مجهلا اي بلبا بين المودع وقاضيا اودع مال
اليتيم وما في مجهلا اي بلبا بين المودع انتهى لكن الاولي الموافقة لما في الخلاصة
واودع بعض العتيقة بعض الناس لكن الاخصار على التكاثر لا يليق لان الوصي
اذا امان مجهلا فلا ضمان عليه وكذا الاب اذا مات مجهلا مالا ابنه وكذا اذا مات
الوارث مجهلا ما اودعه عند مورثه وكذا اذا مات مجهلا مالا الغنم الترخ في بيته وكذا
اذا مات مجهلا مالا وصغه ما لك في بيته بغير علمه وكذا اذا مات الصبي مجهلا مالا
اودعه عنده بحجر او وكذا الوفاق احد المتقاضيين ولم يبين حال المال الذي في يده
لم يضمن نصيب شركه وتما في المتعدي فليراجع المودع ان يحفظها اي الوديعه
بنفسه في داره ومثله وحافله ولو اجاره او عارية وعياله من زوجته وولده
والديه واجبره للمساكنة سواء كان في بيته او لا ولو اخطأ الزوج في الوديعه
بزوجها وضاع عنه لا يضمن الزوجية لانه ساكن معها فلا نفقة منها والمراد من الاجير
الذي يد الخا من الذي استأجره مساهمة او مشاطرة بشرط ان يكون طامعا وكسوة
عليه وولده الكبير ان كان في عياله دون الاجير المياومة وعند الشافعي واشهر
المالك يضمن بالادفع بشرط كون من في عياله امينا فلو دفع الى زوجته وبغير امينة
وهو غير عالم بذلك او تركها في بيته الذي فيه ودايم الناس وذهب فصاعدا
ضمن كما في الخلاصة وله اي المودع السفر بها اي بالوديعه عند عدم التيقن
لما لا والحق الوديعه بالاجاز بان كان الطريق امينا لا يفسد احد يسوء غالبا
ولو قصد به يكتفه دفعه بنفسه او برفقته هذا عند الامام سواء كان له حمل وموت
او لا لان الامر مطلق فلا يفتقد بالمكان كما لا يفتقد بالزمان واما اذا اقال احفظها
في هذا المص ولا يخرجها منه فان كان سفره له بد منه ضمن وان كان سفره لا بد
منه وان كان في المص من في عياله فله ان يكتفه تركها في اهله والام يضمن ويضمن
لو سافر بها في البحر اجماعا خلافا لما في حمل وموت لانه الظاهر من حال صاحبها انه

عليه

لا يبرئ منه

لا يبرئ منه فيفتقد لكن قيل عند اي يوسف اذا كان السفر بعيدا فليس له ذلك فيما له
حمل وموتة وعند محمد ليس له السفر بها بعيدا كان او قريبا فيما له حمل وموتة وقال
الشافعي ليس له ذلك في الوجهين فان حفظها اي المودع الوديعه بغير علم اي بغير
من في عياله وضاع عنه ضمن المودع او ذلك الغير كما في العتق الثاني لان صاحبها
لم يبرئ منه بغيره والادعي يفتقد في الامانة ولكن روي عن محمد ان المودع اذا دفع
الوديعه اليه وكيله وليس في عياله ودفع اليه امين من امانيه من يثق به في حاله
وليس في عياله لا يضمن وفي النهاية والعلية الفتوى نعم قال ومن هذا في النفقة لغير
بشترط في حفظ الوديعه بالعيال الا اذا خاف المودع الحرق فان وقعت النار بالعيال والله
في داره نجا فلهلاك الوديعه او خاف الحرق كذا في ذلك فودعها اي الوديعه الي جارة
في صورة الحرق او دفعها الي سفيهة اخري في صورة الفرق فصاعدا لا يضمن لانه لا يمكنه
ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا الطريق وصار ما ذوق فيه دالة ولهذا قال في
الخلاصة امره احضرتها الوفاة وعندها ووديعه فودعها الي جارة لها فهلك عندها
ان لم يكن وقت وفاتها بحضرتها احد في عياله لا يضمن وفي التبيين هذا اذا لم يمكنه
ان يدفعها الي من هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعينها فودعها
الي الاحبيبي يضمن لانه لا ضرورة له فيه وكذا الوفاة في سفيهة اخري وهلك
قبل ان يستقر عندها ان وقعت في البحر ابتداء او بالتدريج يضمن لان الانفاق حصل
بقوله وفي المتعدي ان ادعي المودع التسليم الي جارة او الي فذلك اخر صدق ان علم
رقوعه اي الفرق ببينة وان لم يعلم لا يصدق فان طلبها اي الوديعه ربحا فحبسها
اي حبس المودع الوديعه والحال هو قاصر على تسليمها اي الوديعه صارغا صبا
فيضمن ان صاعدا لوجود التعدي بمعه وهذا لما طالع لم يكن راضيا بما سلكه
بعده فيضمنها بحبسه عنه وفيه اشارة الي انه لو استردها فقال لم اقدان احضره
هذه الساعة فتركها فهلك لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والي انه
لو استردها فقال اطلبها عند فلان كان من العتق فلهلك لم يضمن ان هلك
قبل قوله اطلبها كما في العتق الثاني والي انه لو طلب وقت العتق ولم يبردها خروفا
علي نفسه او علي ماله بان كان مودعا مع ماله لا يضمن كما في شرح المجمع وكذا يضمن
ان هلك لو طلبها صاحبها وجده ايجد عندها ماله على جزف المضائق بغير بينة
اياها اي الوديعه بان قال لم تودعني مقابله وهو قوله بخلاف جودها عند غيره
وان وصليته اقرب بعده اي بعد الجود لان بالطلب ارتفع عقد الوديعه فصا
خاصا بعده بخلاف جودها اي الوديعه عند غيره اي المودع فانه لا يضمن وقال
زفر يضمن لان بالجود صار غاصبا فيضمن ولنا ان انكاره عند غيبة المالك كان
لحفظ الوديعه خوفا عليها من طمع طامع فلا يكون موجب للضمان بخلاف حضرته
وفي اشارة الي انه لو قال له ما حال وديعتي عندك ليعلم علي حفظها فحضرها لا
ضمان عليه والي ان المودع لو ادعي ان المالك ردها منه او باعها له وانكر صاحبها

ثم عادت الي الوفاق انما يبرأ عن الصمان اذ اصدقته المالك في الوديعة فان كونه لا يبرأ
 ان يقيم البينة على العود الي الوفاق بخلاف المستجير والمستاجر للعين اذ انقضاء ازاله
 لا يبرأ الصمان لان قبضها كان لا ينفسها لا تنبها لهما المنافع عنها فان ازالة التقديري
 عن العين لم يوجد الرد الي صاحبها بخلاف المودع فان يده يد المالك حكما لكونه عاملا
 له في الحفظ خلافا لغير اعتبار بالوديعة وكذا ازال الصمان لو اودعها ابي الوديعة ثم
 استردوها لهما مردا ان انفق المودع بعضها ابي الوديعة فلهذا الباقي ضمن ما انفق فقط
 ولا يضمن كلها لان الصمان يجب بقدر الجناية وقد خان في البعض دون البعض ويعمل بقوله
 في الاتفاق يمينه وان رد مثله وخطبه بالباقي ضمن الجميع لانه خلط ماله بغيره بما اخلط
 استهلكا على الوجه الذي تقدم كما في العداية بعين عند الامام وعندهما ان شاركت
 وان شاء يضمن وعند الامامة الثلاثة يضمن ما انفق فقط قيد بالاتفاق ورد المثل لانه
 اذا اخذ بعض الوديعة لينفقه في حاجته فرده الي موضع ثم ضاع فلا ضمان عليه
 ونما في المنع فليبرأ جوع ولو تصرف فيها اي في الوديعة فخرج بصدق به اي بالرجوع عند
 الطرقي وعند ابي يوسف له الرجوع اذا ادي الصمان لو سلم عينها بان باعها ثم اشتراها
 ودفع الي ما كلفها ودليل الطرفين بين في البيع والادع اثنتان من واحد شيئا لا يدفع
 الواحد الي احدهما اي الي احد الاثنين حصته بغيرية الاخر فان دفع ضمن نصفه ان
 هلك عند الامام سواء كان مثليا او غير مثلي في المختار لان هذا الدفع يوجب الغنمة
 والمودع مأمور بالحفظ لا بالغنمة خلافا لهما في المثل لان معنى الاقرار فيه غالب كما ان
 معنى المبادلة في غير المثل غالبا ولو الا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المثلي وفيه اشارة
 الي انه لا يجوز له الدفع حتي لو خاصمه الي القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول الامام
 والي انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتي اذا هلك الباقي رجع صاحبها الي الاخر
 حصته والي انه ياخذ حصته منها اذا اقرضها والي انه لو دفع وارثك الممنوع لاه
 يضمن كما في المنع وان اودع واحد عند اثنين ما يقسم اي ما يمكن قسمة كالدراهم والنان
 اقسما المودعان وحفظ كل واحد منهما حصته لانه يمكن الاجتماع علي حفظها وحفظ كل
 واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنصف فاذا دفع احدهما حصته
 الي الاخر ضمن الواقع عند الامام وكذا المودعان والوكيلان بالتشراء اذا سلم احدهما
 الي الاخر ما يمكن قسمة لان الاصل ان فعل الاثنين اذا ائتمن الي ما يقبل التجري تناول
 البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الي الاخر ولم يرض المالك به ضمنه لا يضمن القابض
 لانه مودع المودع لا يضمن عبده وعندهما لكل واحد منهما حفظ الكل اي كل الوديعة باذن
 الاخر لا تدري ما نتمها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الي الاخر ولا يضمنه وان كان ما اودع
 عند الاثنين مما لا يقسم اي مما لا يمكن قسمة كالعبد او مما لا يقبل بالغنمة كالثوب
 حفظه اي مما لا يقسم احدهما باذن الاخر اجمالا لان المالك رضي بشيئ واحد منهما
 علي الاقرار في الكل وان يهدي المالك المودع عن دفعها ابي الوديعة الي عياله فدفع المودع
 الي من يهديها مولا كان له منه بد وعوم احتياجا اليه كدفعه الخاتم الي عبده مع ان له اهلا وسوا

ثم عادت الي الوفاق انما يبرأ عن الصمان اذ اصدقته المالك في الوديعة فان كونه لا يبرأ
 ان يقيم البينة على العود الي الوفاق بخلاف المستجير والمستاجر للعين اذ انقضاء ازاله
 لا يبرأ الصمان لان قبضها كان لا ينفسها لا تنبها لهما المنافع عنها فان ازالة التقديري
 عن العين لم يوجد الرد الي صاحبها بخلاف المودع فان يده يد المالك حكما لكونه عاملا
 له في الحفظ خلافا لغير اعتبار بالوديعة وكذا ازال الصمان لو اودعها ابي الوديعة ثم
 استردوها لهما مردا ان انفق المودع بعضها ابي الوديعة فلهذا الباقي ضمن ما انفق فقط
 ولا يضمن كلها لان الصمان يجب بقدر الجناية وقد خان في البعض دون البعض ويعمل بقوله
 في الاتفاق يمينه وان رد مثله وخطبه بالباقي ضمن الجميع لانه خلط ماله بغيره بما اخلط
 استهلكا على الوجه الذي تقدم كما في العداية بعين عند الامام وعندهما ان شاركت
 وان شاء يضمن وعند الامامة الثلاثة يضمن ما انفق فقط قيد بالاتفاق ورد المثل لانه
 اذا اخذ بعض الوديعة لينفقه في حاجته فرده الي موضع ثم ضاع فلا ضمان عليه
 ونما في المنع فليبرأ جوع ولو تصرف فيها اي في الوديعة فخرج بصدق به اي بالرجوع عند
 الطرقي وعند ابي يوسف له الرجوع اذا ادي الصمان لو سلم عينها بان باعها ثم اشتراها
 ودفع الي ما كلفها ودليل الطرفين بين في البيع والادع اثنتان من واحد شيئا لا يدفع
 الواحد الي احدهما اي الي احد الاثنين حصته بغيرية الاخر فان دفع ضمن نصفه ان
 هلك عند الامام سواء كان مثليا او غير مثلي في المختار لان هذا الدفع يوجب الغنمة
 والمودع مأمور بالحفظ لا بالغنمة خلافا لهما في المثل لان معنى الاقرار فيه غالب كما ان
 معنى المبادلة في غير المثل غالبا ولو الا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المثلي وفيه اشارة
 الي انه لا يجوز له الدفع حتي لو خاصمه الي القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول الامام
 والي انه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقا حتي اذا هلك الباقي رجع صاحبها الي الاخر
 حصته والي انه ياخذ حصته منها اذا اقرضها والي انه لو دفع وارثك الممنوع لاه
 يضمن كما في المنع وان اودع واحد عند اثنين ما يقسم اي ما يمكن قسمة كالدراهم والنان
 اقسما المودعان وحفظ كل واحد منهما حصته لانه يمكن الاجتماع علي حفظها وحفظ كل
 واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنصف فاذا دفع احدهما حصته
 الي الاخر ضمن الواقع عند الامام وكذا المودعان والوكيلان بالتشراء اذا سلم احدهما
 الي الاخر ما يمكن قسمة لان الاصل ان فعل الاثنين اذا ائتمن الي ما يقبل التجري تناول
 البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الي الاخر ولم يرض المالك به ضمنه لا يضمن القابض
 لانه مودع المودع لا يضمن عبده وعندهما لكل واحد منهما حفظ الكل اي كل الوديعة باذن
 الاخر لا تدري ما نتمها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الي الاخر ولا يضمنه وان كان ما اودع
 عند الاثنين مما لا يقسم اي مما لا يمكن قسمة كالعبد او مما لا يقبل بالغنمة كالثوب
 حفظه اي مما لا يقسم احدهما باذن الاخر اجمالا لان المالك رضي بشيئ واحد منهما
 علي الاقرار في الكل وان يهدي المالك المودع عن دفعها ابي الوديعة الي عياله فدفع المودع
 الي من يهديها مولا كان له منه بد وعوم احتياجا اليه كدفعه الخاتم الي عبده مع ان له اهلا وسوا

ض

صحت ان هلك وان دفعها الي من لا بد اي لا فراقة له من غير دفع الواجة الي عبده وكذا دفع شي
يحفظه النساء الي من وجبته لا يضمن ان هلك لان الوديعة مما يحفظ بيده او بامر عياله
في بيته من المالك بعينه ان كان الهبة معيدا والابقتير الحفظ المطلوب كما لو قال لا ترفع
الي فلان من عياله ولم يكن له عيال سواه لم يصح عليه لانه لا بد له من الدفع وان كان له
عيال غيره قد دفعه الي من يرضى عنها اليه ضمن وعند الابنة الثلاثة لو كان الاخر دون
الاول يضمن والا فكل وان امر اي امر المالك المودع بحفظها اي الوديعة في بيت معين من
دار المودع تحفظها في غيره اي يحفظ الوديعة في بيت اخر منها اي من هذه الدار وكانت
بيوت الدار مستنوبة في الحفظ لا يضمن المودع لانه لا يحل له الحفظ مع مراعاة هذا الشرط
فلم يكن معيدا فلا بعينه الشرط الا ان كان عياله في البيت الاخر فلهذا ظهر بان كانت الدار
التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي به عن الحفظ فيه مكشوف يخوف منه فان
الشرط معتبر حينئذ فيضمن للكون المعين اخر من الاخر وان امر بحفظها في دار تحفظ في غيرها
اي غير تلك الدار ضمن لتفاوت الدارين في الاغلب فيغير امره ولو ادفع المودع غيره فعلكت
الوديعة ضمن المودع الاول فقط عند الامام لان الثاني قبض المال من يد امين اذ بالدفع لا يكون
مجبنا ما لم يفرق لصورته فاذ اقرقه فقد تقرر الحفظ اللازم بالتزام فيضمن بتركه والثاني
مدوم علي الحفظ ولم يوجد منه صنع في هلاك المال فلا يلزمه الضمان وعندهما وعند الابنة
الثلاثة ضمن ابا نشاء اي يغير المالك في التضمن لان الاول خابن بالتسليم الي الثاني بغير
اذن المالك والثاني منقذ بقبضه بغير اذنه فان ضمن المالك المودع الثاني رجع الي الثاني
علي الاول لانه ما مله بامر مودع فترجع عليه بما حققه من العهدة لا يرجع بالعكس اي ضمن
المالك المودع الاول لا يرجع الاول علي الثاني لانه ملك بالضم ان ظهر انه ادفع ملك نفسه
ولو ادفع القاصب المقتضوب عند غيره ضمن المقتضوب منه ايا شاء من القاصب ومودع
اجماع لان الثاني صار مثله الاول بالتلقي منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذا انقضى مودع
القاصب ان لم يعلم ان المودع غاصب فضمن رجع علي القاصب فولا واحد وان علي فكل ذلك
في الظاهر وحكي ابو السيرة انه لا يرجع اليه اشارت شمس الابنة ولو ادفع عند عبد محجوب
لان العبد المأذون اخذ الوديعة بضمن في الحال اتفاقا شيا فاقطعه اي انفق العبد
ذلك الشيء ضمنه بعد عتقه عند الطرفين وان ادفع عند صبي يعقل فاقطعه فلا ضمان
اصلا لاحالا ولا بعد البلوغ عند الطرفين لان المالك استخف من ليس باكمل التزم الحفظ
اما الصبي فلا يصح التزامه اصلا وصار المالك كانه اذن بانقضاء واما العبد بالتزامه
لم يصح في حق المولى نظرا فلا يضمن في الحال وصح في حق نفسه لكونه مكلفا فيضمن
بعد العتق كما مر وقال ابو يوسف يضمنان اي العبد في الصبي للحال فيباع العبد
منه لان محجوب بينهما في الاقوال فقط ولهذا العواستهما قبل الابداع بضمنات
هذا باتفاقهما اما لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اتفاقا ولو تلفا ما اودع عند
الجميع الاب والمولى يضمنان اتفاقا واما قلنا عند صبي يعقل لانه اذا كان لا يعقل لا
يضمن اتفاقا كذا ذكره في الاسلام وغيره وفي المحيط ظن بعض مشايخنا الخلاف

في صبي

في صبي يعقل وليس الامر كما ظنوا قبل الخلاف في كل واحد وعلي هذا الخلاف الاقراصة والاهارة
كما في شرح المجمع وان دفع العبد الوديعة الي مثله اي الي عبد محجوب فعلمت عند الثاني
ضمن الاول اي والمالك ان يضمن العبد لو ادفع بعد العتق فلا يضمن عند الامام لانه
مودع المودع وعند ابو يوسف ضمن ايها ما للحال اي يغير المالك في التضمن لان الاول
متلف بالدفع والثاني منقذ بقبضه بلا اذن كما مر اتفاقا وعند محمد ان ضمن الاول بقصد
العتق لانه مع الامام في ابداع العبد المحجوب وان ضمن الثاني للحال لان ضمانه ضمان
فعل بقبضه ملك الغير بغير اذنه فلهذا في الحال وفي شرح المجمع محل الخلاف اذ ادفع
العبد الاول الي الثاني فانه لو امر الاول الثاني بقبضه بقبضه وديعة وضاع ليس للمالك
ان يضمن الاول قبل العتق اتفاقا وفي رواية عن محمد ان الثاني يضمن بعد العتق ومن
معهم الف درهم فادعي كل واحد من اثنين ابدعها اي الالف عنده اي عند من فكل من الحلف
لها اي الكل واحد منهما علي الاقرار بعد ان استخلفاه فبني اي الالف لها اي لاثنين وضمن
لها اي لاثنين مثلها اي مثل الالف لان دعواهما صحيحة فيجب عليه اليه اي فان حلف
لها فلا شيء لها عليه لعدم الحجة وان حلف لاحدهما فكل للاخر فبني به لمن تكلم له دون
الاخر لوجود الحجة في حقه دون الاخر وان تكلم لهما قضى بهما بينهما لعدم الاول وبني بحجبه
عليه الف اذ ربي لا قراره هنا وللقاضي ان يبدعها ايها بالتطبيق والا ولو بالقرعة وبني بالخلاف
للتاثير يقول باله ما هو له العين له ولا قيمتها لانه لما اقر بها للاول ثبت له الحق فيها له
فلا يغير اقراره بها للتاثير فلو اقرض علي الاول لكان صادقا وفي العتق لو قال او يخلها اخوها
ولا ادري ايكما فان اصطالحا علي اخوها بغير اذنها ذلك ولا ضمان عليه وليس له الامتناع
من التسليم بعد الصلح والا فان ادعاها كل واحد اخذها ليس له ذلك لان المقر له مجهول
والملك ان يستخلفه فان حلف قطع دعواهما وان لكل فكمسيلة الكتاب وكذا لو قال علي الف
لهذا ولهذا وفي التثوير دفع الي رجله الفا وقال ادفعها اليوم الي فلان فلم يرضها حتى
ضاعت لم يضمن كما لو قال له احمد الي الوديعة فقال افعل ولم يفعل حتى مضى اليوم قال
للمودع ادفع الوديعة الي فلان فقال دفعته وكذبه فلاق وضاعت الوديعة صدق المودع
مع يمينه قال لا ادري كيف ذهبت لا يضمن علي الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
ذهبت وفي المصح قال لا ادري ذهبت في دار اي او في موضع اخر يضمن ولو لم يبين مكان
الدفع لكنه سرقته الوديعة من المكان المدفون فيه لا يضمن وفي العدة اذ ادفع الوديعة
في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا ضمت وفي المغارة يضمن مطلقا كتاب
العارية اخرها عند الوديعة لان فيها تملكها وان اشتركا في الامانة هي ما حوذه من
العريضة وبني العارية المخصوصة بالاعيان ومستحقة في تلك المصالحات المتأخر ورده
المطرزي وغيره بالمشتقات استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء جزئيا وقيل
بني منسوبة الي العار وان تملكها عيب وعاره علي ما قال الجوهر في وابن الاثير ورد الراجح
وعبره بان العارية في العارية ودية علي ما مر حواظهم به وفي المغرب انها منسوبة
الي العارة اسم من الاعارة وفي الهامية ان ما في المغرب هو المهرول عليه لانه عليه السلام باشر

الاستفاضة فلو كان العار في طلبها لما باشرها وقيل هي في الاصل اسم موضع بلا نسبة
 كالوردية والكروبي والنفار وهو التناوب بلا تشديد فكانه يجعل للغير توبة لنفسه
 توبة وقيل هي اسم العين المعارة وشريطة هي اي العارية بمعنى الاعارة لا العارية
 التي هي اسم لما عير واللام يصح حمل التملك عليه فملكك متفقه من عين مع بقائها احتراز
 عن فرض كذا درهم وعن البيع والهبة بلا بدل احتراز عن الاجارة وقال الكرخي هي
 اباحة الانتفاع بذلك الغير لا تملك المنفعة وهو قول الشافعي لانها تنفقد بانقضاء الاجارة
 وتبطل بالهبة والتمليك لا يبطل به كالهبة والاجارة ولان المستعير لا يملك الاجارة
 من غيره ومن ملك المنافع ملك اجارته وان التملك عبر جاز مع الجهل بخلاف الاباح
 اذ فيها لا يشترط ضرب المدة ولنا ان العارية تنبئ عن التملك لكونها من العارية هي
 العارية من الثمار ولذا انتفقد بلفظ التملك وانما انتفدت بلفظة الاباحة لانها
 استعيرت للتمليك بلا عوض كما تنقضي الاجارة بلفظة الاباحة والهي ليس ابطلا
 للملك بعد ثبوته بل هو منعه عن التملك لانه دليل الرجوع والاسترداد وانما لا
 يملك المستعير الاجارة لما فيها من الضرر بالمعير لانه ملك المستعير المنافع على وجه
 يتمكن من الاسترداد مني شافط ملك المستعير الاجارة لم يتمكن المعير من ذلك
 والجهل فيها ليس بمضر لعدم الاضطرار الى النزاع لجواز رجوع المعير في كل ساعة وكيفية
 والمنافع قابلة للتمليك كما في الوصية بخدمة العبد بضرب المدة وهي مشروعة بالكتاب
 والسنن والاجماع وانما اختلفوا في كونها مستحقة وهو قول الاكثر واجبة وهو قول
 البعض وشروطها قابلية العين للانتفاع بها مع بقائها وسيمها ما من من النفاص
 المحتاج اليه المدين بالطبع ومحاسنها البناءة عن الحق سبحانه في اجابة المضطر
 لانها لا تكون الاحتياج كالعرض ولهذا كانت الصدقة بعشرة والغرض ثمانية عشر
 ولا تكون العارية الا فيما ينتفع به مع بقائه عينه اعلم ان الاعارة نوعان حقيقة
 ومجازة الحقيقة اعارة الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقاها كالثوب والدار والعبد
 والرابة والمجاز اعارة ما لا يمكن الانتفاع به بل باستهلاك عينه كالدرهم والدنانير
 وغيرهما من التكيلات والموزونات فتكون اعارة صورة وقرضا معني وعن هذا قال
 واعارة المكيل والموزون والمعدود قرض لان الانتفاع بها انما يمكن باستهلاك عينها
 فان قضي اعارة تملكها وذلك يكون بالهبة او الغرض لكونه ادنى ضرر لانه يوجب
 رد المثل الا ان عينه انتفاعا يمكن رد العين بعده اي بعد الانتفاع كما لو استعار درهم
 ليعاير بها ميزانا او ليعير بها دكانا صارت عارية لا قرضا وتصح العارية باعتراف
 اي جعلها عارية لكن لكونه صريحا فيها لكن في المصحات ان اذ كل منها الايجاب والقبول
 وشروطها القبض ومقتضى هذا الثوب بمعنى اعطيتك لان هذا اذا اضيف اليها
 ينتفع به مع بقائه فهو عارية اذا اصله اعطاء الشيء لآخر لينتفع به اياها ما شر
 برده فروع اصله واذا اضيف اليها ينتفع به مع بقائه فهو هبة كالدرهم
 والدنانير والمطعم والمشروب والطعام ارضي هذه لان الطعام اذا قارن الي

ما يطعم عينه

ما يطعم عينه كالبريد عليه عينه وانما قارن اليه ما لا يطعم كالارض يرايه اقول
 اطلا قال اسم الحمل على الحال وحملتك حملك دأبني هذه لانه يقال في العرف حمل فلان فلان ناعلي
 دأبني اذا عاره اياها واذا عيرها اياها فاذا عيرها اياها صحت نيته واذا لم ينو حمل علي
 الا دأبني بل يلزم الاعالي بالشك ولان الحمل هو الاركان حقيقة فكان عارية وفي الرد
 وشرح الجميع كلامه بقوله اذا لم يرد به لك اي يكره الاطعام والحمل والاخر اسم الهبة
 فاذا عيرها اياها صحت نيته وان لم يكن له نية حمل علي الا دأبني كما مر وداري السكينة
 اي من جهة السكينة لان داري مبتدأ اولئك خبره وسكينة تمييز وعن النسبة الي اللسان
 لان قوله لك يحمل التملك العين والمنفعة وقوله سكتي محكم في المنفعة وهو معنى الثاني
 بحكم التفسير فيكون عارية او داري لك عير سكتي فعمري مفعول مطلق لعقل محذوف
 تقديره اعيرتكم بالثمن عير والعمري جعل الدار لاحد مدة عمره وسكتي تمييز وتخصيص للتصريح
 علي العارية وللمعير الرجوع فيها اي في العارية المطلقة او المقيدة متى شاء لعدم
 لزومها هذا اذا لم يقبل اجارة والا فلا يرجع كما اذا استعار امته لتوضعه اياه فارضته
 قلما صار لصبي لا يأخذ ثوبا غير ما كانه لا يسترد وعليه اجور مثل خادمته اليان يعظم
 وكذا الاستعارة من رجل فرسا ليغزو وعليه قاعاره اياه اربعة اشهر ثم اغنيه بعد شهرين
 في دار المسلمين فاراد اخذه كان له ذلك وان اغنيه في بلاد الشرك في موضع لا يغزو على الكوا
 او الشراء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه لان هذا ضرر بين وعليه المستعير اجر مثل
 العرس من الموضع الذي طلب صاحبه الي ادنى الموضع الذي يجد فيه كرا او شرا ولو
 هلكت العارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان ولو بشرط الضمان فانه شرط باطل كما في الجبيل
 وفي التبيين والعارية اذا اشترط فيها الضمان يضمن عموما في رواية وفي الزارية اعترض هذا
 بان العارية تضمن مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية وفي الزارية اعترض هذا
 علي انه ان ضاع فانما ضاع من وضاع لم يضمن انتهى وبعد اذا لم يضمن انها مستحقة الغير
 فان ظهر استحقاقها ضمنها ولا رجوع له علي المعير لانه متبرع والمستحق ان يضمن المعير
 واذا ضمنه لا رجوع له علي المستعير ولا يملك والد الصغير اعارة مال ولده والعبد كالأذن
 يملك ان يعير المرأة اذا عارفت شيئا من ملك الزوج فملك ان كان شيئا داخل البيت
 وما يكون في ايديهن عادة فلا ضمان علي احد اما في القرض والشئ فيضمن المستعير او المرأة
 كما في البحر وقال الشافعي واحديهما اذا هلك في غير حالة الاستئصال لقوله عليه السلام
 العارية مضمونة ولانه في نفسه فصار كالمتقوض لسوم الشراء ولنا قوله عليه
 السلام ليس علي المستعير غير المقتضمان ولا ضمانا فانه في يده سواء هلك من استئصاله او لا
 وما رواها محمول علي ضمان الرد ولا تجوز العارية لانهما دون الاجارة والتي لا يستتبع
 فوقه ولا ترضه لان الرهن ايها وليس لما ان يوفي دينه بما يعير به فيرد له انه يرجع
 علي المقتضي به وهو المحتار وصح بعضهم عدمه كما في المخرج كالعارية اي كما لا تجوز ولا
 نزلت في الوديعة لانها امانة فلا يجوز التصرف فيها فان اجرها اي اجر المستعير العارية
 فملك اي هلكت العارية ضمن ايها مشار اي المستعير غير ان يشا يضمن المستعير لانه

واحضرك عبدك لانه اذن له
 في الاستخدام وهو العارية

صار غاصبا بتدبيره او بغيره المستاجر لانه قصد ملك الغير بغير اذنه فان ضمن اي المعبر
الموجر اي المستعير لا يرجع بها غرضه على احد لانه بالظن تبين انه اجر ملك نفسه
ويصدق بالاجرة عندها خلافا لابي يوسف وان ضمن المستاجر رجوعه على الموجر
اي المستعير ان لم يعلم المستاجر انه اي ما استاجره عارية عن موجه وهو المستعير
لكونه مغرورا من جهة موجه فبذلك لانه ان علم لا يرجع لان الموجر حينئذ لم يكن
منه عز وروما والمستاجر من الغاصب اذا كان عالما بالغصب وله اي للمستعير
ان يعبر ما استعاده اذا كان ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة والاستعمال
والسكنى والزراعة وان شرط المالك ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد فيها لا يختلف
غير معينه خلافا للشافعي لان العارية اباحة المنافع عنده فلا يملك باخذها غيره ولنا
انها تملك المنافع فبذلك ان يعبرها كما مر لا ما يختلف باختلاف المستعمل كالركوب اي
ركوب الدابة وليس الثوب ان عين المعبر مستعمله لان المعبر رضي بذلك المعبر
دون غيره لان ركوب العسكر لا يكون ركوب السوقي وليس القصار ليس كلبس الزمان
وان لم يعبر المعبر مستعملا جاز ايضا كما يجوز ان يعبر ما لا يختلف باختلاف الاستعمال
لان يكون الاعارة مطلقة حينئذ ما لم يتعين المنتفع بفعل المستعير فان تغير المنتفع
بفعله لا يجوز له ان يعبره وترجمه بقوله فلو ركبه هو اي المستعير ليس له اي للمستعير
اركاب غيره وان اركب المستعير غيره فليس له ان يركب هو يعني من استعار دابة مطلقا
كان له ان يحمل او يعبر غيره للحمل ويركب بنفسه او يركب غيره واما فعل من الحمل
او حمل الغير ومن الركوب او الاركاب فقد تعين العمل فليس بعد حمله ان يحمل غيره ولا
عكس هذا والا فمن ركز احكم الاركاب بعد الركوب وعكسه لتعين الركوب في الاول
والاركاب في الثاني وهذا الذي ذكره اختارنا من الاسلام وقال غيره له ان يركب
بعد الاركاب ويركب بعد الركوب وهو اختيار شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام
كما في العناية وان قيدت الاعارة بنوع او وقت اي قيد المعبر العارية بنوع من الانتفاع
بان شرط ان ينتفع هو بنفسه او فلان معنى اوقيدها بوقت معين بشر او جهة مثلا
او بهما اي قيد بالنوع والوقت جميعا ضمن المستعير بالخلاف في واحد منها اي بشر فقط
فلم يعثر بالخلاف الي مثل او خير كما اذا قال له احمل علي هذه الدابة هذه الخطة كان
له ان يحمل عليها مثلها او دونها في الضرر لحمله مثل الخطة شعير لان الاذن بالشئ اذن
بما يشاء وبما هو خير منه وهذا استحسنه والقباس يضمن لانه مخالف فان عند
اختلاف الجنس لا يعتبر المنفعة والضرر بخلاف ما لو قال احمل علي عشرة افقرة شعير فحمل
عليها عشرة افقرة فبرلان المعبر لم يرض بالشئ الثقيل فيضمن لوجود القدي وان اطلق
المعبر الانتفاع بهما اي في النوع والوقت فله اي للمستعير الانتفاع بأي نوع شائي اي
وقت شاعلا بالاطلاق واختلوا في ايداع المستعير فقال جماعة منهم الكرخي ليس له ذلك
نما له الباق في هذا القولا صرحوا اكثرهم علي ان له ذلك منهم مشايخ العراق وابو الليث
وابو بكر محمد بن الفضل وبرهان الائمة قالوا ظهر الدين وعليه الفتوى وفي المنع وجعل

الفتوى في السراجية ايضا لكن في الصيرفية ان القول بان العارية تزرع او لا تزرع محله
ما اذا كان المستعير يملك الاستعارة اما فيما لا يملكها فلا يملك الابداع وان اختلفا فيما حمل
عليه الدابة تزرع مساحة الركوب والحمل او في الوقت فالقول في ذلك كله للمعبر ويضمن
اعارة الارض للبناء والفرس اي غرس الشجر لانه منفعتها معلومة ويجوز اجازتها فكذا امر
اعارتها بل اولي لكونها تزرع وله اي للمعبر ان يرجع عن العارية بعد ان بني المستعير
او غرس متى شاء لانها غير لازمة ويكفها اي المعبر المستعير فلهما اي قلع البناء والفرس
عن الارض لانه مشغول ارض الغير بها فيومر بتغيره الا اذا شاء ان ياخذها بقيمتها فيها
اذا كانت الارض يستنصر بالقلع بخلاف ما اذا كانت لا تستنصر بالقلع حيث لا يجوز التزك الا
باتفاقهما كما في التبيين ولا يضمن المعبر ما نقص من البناء والفرس بسبب القلع ان لم يوقت
العارية اذا المستعير بني وغرس في محل كان لغيره حق الرجوع فاغتر بنفسه لعمدا
علي الاطلاق من غير ان يسبق من المعبر وعدوان وقت المعبر حق الرجوع في غير تلك
احتما في اعادة الاطلاق من غير ان يسبق من المعبر فمحتمل وقتا معينا رجوع قبله اي قبل
الوقت الذي عينه كره له اي للمعبر ذلك الرجوع لما فيه من خلق الوعد وضمن المعبر
للمستعير ما نقص من البناء والفرس بالقلع بان يقوم قايما غير مفلوج يعني اذا كانت
قيمة البناء الى الوقت المضروب عشرة دنانير مثلا واذا قلع في الحال تكون قيمة النقص
دنانيرين يرجع المستعير علي المعبر شيئا نية دنانير لان المعبر غره بالتوقيت وقال زفر
لا يضمن لان التوقيت والاطلاق فيها سواء البطلان التاجيل في الحفوري وقبل يضمن
المعبر قيمته اي قيمة البناء او الفرس ذكره الحاکم الشهيد ويملكه اي المعبر البناء والفرس
لان ان يشاء المستعير ان يرفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا اذا
كان في القلع ضرر بالارض فالخير ان يرد الارض كما في الداراة وعن هذا قال والمستعير
قلعه اي البناء او الفرس فلا يضمن ان لم ينقص الارضه اي بالقلع كثيرا وعند ذلك
اي عند نقصان الارض كثيرا بالقلع الخيار للمالك بين ضمان نقصانها وضمان قيمتها
للمستعير لانه صاحب اصل والمستعير صاحب نفع والترجيح بالاصل كما في الداراة
وفي المحيط يضمن المعبر قيمة البناء والاشجار قايمة علي الارض غير مفلوجة ونقصان
وان شاء المستعير قلع غرسه وبنائه ولا يضمنه اذ لم يضر بالارض وان كان القلع يضر
بالارض لا يقلع الارض صاحبها ويضمن له قيمته مفلوفا انتهى وظاهره مع ما قبله
ان القلع اذ لم يضر بالارض كان الخيار للمستعير بين قلعه وبين تضمين جميع القيمة
وان اعارها اي الارض للزراعة لا يضمنه اي المستعير استحسننا لان النظر بالمعبر
حرام حتى يجسد الزرع بل تترك في يده بطريق الاجارة باجر المثل كذا نقضت منفعة
ارضه مجانا وقت المعبر ام لا بوقت لان للزراع نهاية معلومة فكان في التزك
مراعاة الحقين وايضا في القلع ابطال ملك المستعير وفي التزك ما خبر حق نقصان
المعبر فيها والا ولا اشتد ضرر للمستعير الي الثاني واجبة رد المستعار واجبة رد المستاجر
والود بجنة والرهن والمقصوب علي المستعير والموجر والمودع والمحرر والغاصب

اما المستعار فلان رده على المستعير لانه فتنس العارية لنفسه فتكون اجرة الردي عليه
واما المستاجر فلانه قبوض المستغنى الموجر لان الاجر مسلم له فلا يكون رده واجبا على
المستاجر بل عليه الموجر فتكون مونة رده عليه واما الوديعة فلان منصفه فحفظها عابرة
له فكانت مونة ردها عليه واما الرهن فلان قبضه قبض استيفاء فكان قابضا لنفسه
واما المعصوب فلان الغاصب يجب عليه رد العين المعصوبة الي يدها كما كانت فيكون
عليه مونة ردها وهي مونة الغتاري بغيره فقد المستاجر على المعبر وكسوته على
المعبر واد رد المستعير الوديعة المستعارة الي الاصل بل ردها اي صاحب الوديعة او
هككت رد العبد المستعار او التوب المستعار الي داره بالمال الذي يري عن الضمان اذا هككت
الوديعة او هككت العبد او التوب استحقاقا والقياس ان لا يبرى لانه لم يرد له الا صاحبه
وانما ضيعه بقتيبها وهو قول الائمة الثلاثة وجه الاستحسان انه اتي بالتسليم للمعا
وهو الممول عليه بخلاف الغصب والوديعة فان الغاصب لا يبرى الا بتسليم العين المعصو
الي المالك لانه متعدي باثبات يده فيها فلا تكون ازالتهما الا بالتسليم اليه حقيقة واما
المودع فلا يبرى ايضا الا بتسليم الوديعة الي مالكها لانها للحفظ ولم يرض بحفظ غيره
اذ لو رضى بغيره او ردها عنه وان رد المستعير الوديعة مع عبده او جيره مشاهرة
او مساهمة بغيره اذا هككت قبل الوصول الي المالك لانه من عيال المستعير وله ردها
بيد من يري عياله وكذا ان ردها اي الوديعة مع اجبر ردها اي رد الوديعة مشاهرة او مساهمة
او مع عبده اي رد الوديعة بغيره عن الضمان ايضا اذا هككت استحقاقا والقياس ان لا
يبرى الا بالتسليم الي صاحبه كما ذكرناه انما قبل هذا ان يرضى ما نهى واما في زماننا فلا يبرى
الا بالتسليم الي يدها كما في الشئ فيقوم حال من اجيره وعنده لا صفة له في الجملة
تكره على الوديعة او لا يقوم وهو الصحيح لان الوديعة وان لم يكن في يده داما الا انها
تدفع اليه في بعض الاوقات فتكون رضى المالك بوضعها اليه موجودا بخلاف الاجنبي
والاجنوبي ممتعة فانه اذا ردها مع الاجنبي او الاجير مياومة لا يبرى لانه لا يعود من
العيال فلا يرضى المالك به فيضمن ان هككت قبل الوصول وبخلاف رد القيسر لعقد المالك
الي داره فانه ان هككت قبل القبض يلزم الضمان لان هذا لا يبرى تسليمها في العرف
ويكتفي مستعير الارض للزراعة قد اطعمتني ارضك لا اعترتني اي اذا عبرت الارض
للزراعة واراد المستعير ان يكتب كتابا يكتب انك قد اطعمتني ارضك ولا يكتب
قد اعترتني عند الامام لان لفظ الاطعام ادل على الزراعة لان عين الارض لا يطعمها
يطعم ما يجسد منها بخلاف الاعارة بينهما لانها تكون للبناء خلافا لهما فان عندهما يكتب
الاعارة لان لفظ الاعارة موضوع لهذا العقد والثانية بالموضوع اولى واذا عبرت
الارض سكنى للزراعة يكتب انك اعترتني ارضك بالاتفاق وفي التنوير ادع
اجبال الامانة الي مستحقها قبل قوله كما لو ادع ادعي الرد والوكيل والناظر وسوا كان
في حيوة مستحقها او بعد موته الا اني الوكيل يقضي الدين اذ ادعي بعد موت الموكل
انه منصفه ودفع له في حيوة لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقض العبد

والله اعلم

والله اعلم **كتاب** **الهيبة** وجه المناسبة بين ما قبلها وبينها ظاهر
لان ما قبلها تملكك المستغنى فلا عوض وهي تملكك العين كذلك وهي لفة التفضيل على الغير
بما ينفعه ولا يعجز ما لا يكون له تعالى يجب لمن يشاء انفاقا ويجب لمن يشاء الزكوة وفي الغاية
انها في اللة عبارة عن ايجال الشئ الي العبد بما ينفعه قال الله تعالى من له ذلك وليا
انتهى وهو يرجع الي المعنى الاول وهو يعجز اما باللام نحو وهبته له وحكي ابو عمر وهبته
كما في القاموس وقالوا يحذف اللام منه واما من نحو وهبته من له ما جاء به من الحارث
كثيرة في الصحيح كما في دقايق التنوير فظن من المطرزي انه خطأ ومن التقاضي ان عبارة
العتق كما في القنينة وفي الشريعة في تملكك عين بلا عوض هذا ان يري للهيبة المحضة
العارية عن شرط العوض فان الهيبة بشرط الهيبة بيع انتهاء فقتبت الشفعة والحكماء
كما سياتي فلا يقتضى القريب بالهيبة بشرط العوض فعلى هذا لا يلزم ما ازنك صاحب
الدور ولعترته بعض عليه تدبر والمراد بالعين عين المال العين المطلق بقوله تملكك
للمضائق اليه لان العين الذي ليس بالمال لا يعيد المالك وكذا المراد بالتملك هو التملك في
الحال لان قوله وهبته لا يشاء الهيبة حالا لا يحتاج الي قول من قال هي تملكك
مال الحال للاحتراز عن الوصية ولان العين قد لا تكون ما لا تدبر حتى جفت عن هذا القول
الاباحة والعارية والبيع وهبة الدين من عليه الدين فان عقد الهيبة
استقاط وان كان بلقط الهيبة وهي امر مذبذب وصنيع محمود محبوب قال عليه السلام
تهادوا تحابوا وتبوا لها سنة فانه عليه السلام قبل هدية العبد وقال في حديث بريرة
هو لها صدقة ولنا هدية وقال عليه السلام لو اهدى الي طعام لقلت ولو هبت
الي كرام لاجبت واليه اي الاجابة الاشارة بقوله تعالى فان طبت لكم عن شئ منه نفسا
فكلوه هنيئا اي سورا مريا اي راضيا على الاكل وهي نوعان تملكك واستقاطا عليها
الا جماع كما في الاحتياط وسميها ارادة الخير للواهب دينويها لغرضه وحسن
النشأ والحجة من الموهوب له واخرى قال الامام ابو منصور يجب على المومن ان
يعلم وله الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم التوحيد والايان اذ حب الدنيا
راس كل خطيئة كما في النهاية وشرائط صحتها في الواهب العقل والبلوغ والمالك وفي
الموهوب فان يكون مقبوضا غير ممتنع مبرأ غير مستغول وحكمها ثبوت المالك في
العين الموهوبة غير لانهم وعموم صحة خيار الشوط فيها وانها لا تبطل بالشروط القاسية
كما سياتي وركتها هو الايجاب والقبول وعن هذا قال وتنع الهيبة بايجاب وقبول
علي ما في الكافي وغيره لانها عقد وقيام العقد بالايجاب والقبول وانما حثت بهج الايجاب
فما اذا حلف لا يجب توهبه ولم يقبل لان العوض عدم اطعام الجود وقد وجد الظاهر
لكن ذكرني الكرماني ان الايجاب في الهيبة مقدم والقبول ليس بركن كما اشار اليه خلاصة
وعبرها وفي المعسوط ان العتق كالقبول في البيع ولذا الوهب الدين في العزم لم يفتقر
الي القبول وفي القنينة في ولعل الحق هذا فان في التناويات المتفرج بالهيبة عسر
لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للراعي جاز ان يري لكن يمكن

ب

الجواب بان القبول كما يكون بالقبول كما يكون بالدلالة فبكونه اخذه قبوله بالدلالة وتتم العينة
بالقبول الكامل ولو كان الموهوب شاغلا للملك الوهاب لا مشغولا به لقوله عليه السلام
لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد في الملك لا الجواز لان جوازها بدون القبض ثابت
خلافا لما لا فان عنده ليس القبض بشرط للهبة قال صاحب المصنف هبة الشاغل يجوز
به هبة المشغول لا يجوز والا اصل في جلس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك
الواهب يمنع تمام الهبة مثاله وهب جارا بابنه طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب
جازت واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط
انه لا يمنع فانه لو قال اعاد دارا من ابناء ثم ان المستفيد نصب متاعا ووضع في
الدار ثم وهب المعبر الدار من المشغول هبة في الدار وكذا لو ان المعبر
هو الذي نصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب المعبر من المشغول كانت الهبة تامة
وتمامه فيه فليخرج وفي الثانية رجل وهب دارا وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز
لان الموهوب مشغول بما ليس هبة فلا يصح التسليم ولو وهبت امرأة دارها من
زوجها وهي ساكنة فيها وزوجها ايضا ساكن فيها جازت الهبة ويصير الزوج قابضا
لداره لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وفي الخلاصة رجل وهب لامرأة
الصغير دارا والدار مشغولة بمتاع الواهب جاز ولو نقدت دار علي ابنه الصغير
والاب ساكنها لا يجوز عند الامام وعندهما يجوز وعليه الفتوى والمراد بالقبض
الكامل في المنقول ما هو المناسب وفي العقار ايضا ما يناسبه فاحذر مفتاح الراس
الموهوبه قبض كما بخلاف ما لو وهب ثيابا في صندوق مغفل ودفع الصندوق
لا يكون قبضا فلا تتم الهبة فان قبض الموهوب في المجلس اي مجلس الهبة بلا اذن
صريح من الواهب صح القبض استخسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول الشافعي
لانه تصرف في ملك الغير ولا يجوز الا باذنه وجه الاستخسان ان القبض كالقبول
في الهبة من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الايجاب منه تسليما
عليه القبض وبعده اي بعد المجلس اراد بعد الا فترافق يد من الاذن الصريح فلا يصح
القبض بعد الافتراق بلا اذن صريح لانا اثبتنا التسليم فيه الحاقا له بالقبول
والقبول يتقيد بالمجلس لان الدلالة لا تقبل بمقتضى الصريح فلهذا ادناه في القبض لا يصح
قبضه في المجلس ولا بعده وفي الفتاوى والحاصل انه اذا اذن بالقبض صح
قبضه في المجلس ولا بعده وفي الفتاوى والحاصل انه اذا اذن بالقبض صح
قبضه في المجلس ولا بعده وبذلك قياسا واستخسانا ولو نهى عن القبض بعد
الهبة لا يصح القبض في المجلس ولا بعده ولا بملكه قياسا ولو لم ياذن له بالقبض
ولم ينه عليه ان قبض في المجلس صح القبض استخسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس
لا يصح القبض قياسا واستخسانا ولو كان الموهوب غائبا قوهب وخفي فان كان
القبض باذن الواهب جاز استخسانا لا قياسا وان كان غير اذنه لا يجوز هذا لكنه مخالف
لما ذكرنا من القبول لان التوقيف بان وضع ماله في طريقه ليكون ملكا للرافع

اذن بالقبض والدلالة فلا مخالفة اصلا تدبر وتنفقدا الهبة بوجهين اي بقوله وهبت
لانه صريح وفي العوايد قال المصنف اوله ونقصه بايجاب وقبول فمال اليه ان ركن الهبة
الايجاب والقبول ثم قال وتنفقده بقوله وهبت اليه وماله اليه ان ركن الهبة الايجاب فقط
كما ان صاحب العايدية فعل كذلك لكن يمكن الجواب بان المصنفين اولا الركن فقال الايجاب
والقبول ثم اراد ان يبين الفاظ الايجاب فقال وتنفقده بوجهين اي فلا يلزم ما قاله
صاحب العايدية تدبر وتنفقدا استغناء له منه واعطيت واطفئت هذا الطعام
لان الاطعام اداء قضيت الجنا يطعم عبيده يكون هبة كما مر اطلقه فشملة ما اذا كان علي
وجه المزاج كما في الخلاصة وعبرها ولو قال هبني هذا الشيء علي وجه المزاج فقال وهبت
وسلم اليه وعن ابنت المباركة انه مر علي قوم يضرعون الطير فقال لهم هبوا هذا مني
فدفعوه اليه فضر به الارض فكسره فقالوا يا شيخ خذ عنتنا انتهى وشمله ما لو قال القوم
قود وهبت جالوتني هذه لاحكم قلبا خذها من شاة خذها رجل منهم ملكها كما في الثانية
وكذا انقول اذنت للناس جميعا في تمر تجلب من اخو شيئا منوله فبلغ الناس من اخو
شيئا يملكه كما نقله صاحب البحر عن المتنفي ثم قال فظاهره ان من اخذ ولم تبلغه مقالة
الواهب لا يكون له كما لا يخفى انتهى لكن محال لما مر انما من انه لو وضع ماله في طريقه ليكون
ملك للرافع جاز لانه مطلق سواء بلفظ المتعاقبة او لا تأمل وكسوتك هذا الثوب لمن
اللسوة يراد بها التملك وفي الخلاصة لو دفع الي رجل ثوبا وقال اليس نفسك تفعل
يكون هبة ولو دفع اليه وراهم وقال انفقها يكون قرضا واعمر ذلك هذا الشيء لقوله عليه
السلام من اعمر عري فهو للمعمر ولو رتبته من بعده ولان العري تملك للمالك فثبت الهبة
وتبطل ما اقتضاه من شرط الرجوع ولو اشرط الرجوع صريحا يبطل شرطه ايضا كما
لو قال وهبتك هذا العبد حياتك او حيوتك او اعمرتك داره هذه حياتك واعطيتها
حياتك او وهبت هذا العبد حياتك او حيوتك او اعمرتك داره هذه حياتك واعطيتها
حياتك او وهبت هذا العبد حياتك فاذا امتته مولاي او اذمتته مولاي فثبت هذا تملك
صحيح وشرط باطل وجعلت لك عري لان الام فيه التملك فصار كأنه قال ملكتك هذا
الشيء الى اخر عمره وداري لك حال كونها هبة تسكنها لان الام في ملك التملك ظاهرا
وقوله تسكنها مشورة وتبينه علي المقصود وليس بتفسير وصا وتبين قوله هذا الطعام
لك تاكله وبقيتها اي بنية الهبة في جعله عليه هذه الداية لان الجمل يتبع في الهبة مجازا
فيجعل عليها عند البنية كما في العارية وان قال داري لك حال كونها هبة تسكني كما مر ان
تسكني تميز فبصرف تفسير الما قبله لكونه حكما في تملك المنفعة فتكون عارية او اذ
لك حال كونك تسكني هبة لان في هذا تملك منفعة او داري لك حال كونها عارية على من
هبل العطية تسكني فتقد برخصتها تسكني تسكني فيعني الا بهام او داري لك حال كونك
تسكني صدقة تسكني بغير تملك المنفعة او داري لك حال كونها صدقة عارية لان العارية
تميز بغير تفسير فبصرف الما قبله او داري بعارية هبة او داري لك بطريق العارية حال كونها فيها
هبة لك لان قول العارية صريح في تملك المنفعة عارية اي تخير هذه العيارات تكون عارية

لا حاجة ولا حاجة من جود سائر الورقة بعد موته أو في يد مودعه لأن يد المودع كيد المالك
لأن كان الموهوب في يد غاصب أي لو غصب عبده مثلاً غاصب فذهب لا يضمن الصغير وهو
في يد الغاصب لا تتم الهبة بمجرد العقد لأنه ليس في يد اللاحقة حقيقة وحكم الكونه مضموناً
والضمان إنما يكون بتقويت اليد أو في يد متابع بيعاً فاسداً أي لو بيعه ببيعاً فاسداً
وسلم ثم وهبه لابنه الصغير لا يجوز أو في يد متبعت معناه لو وهبه لآخر بلا عوض
ثم وهب لابنه الصغير لا يجوز وهو الظاهر لكن في عامة المعتبرات أو في يد مرتكبت
مكان متبعت صريح يعني لو وهبت لآخر ثم وهب لطفله لا تتم الهبة بمجرد العقد تتبع هو
والصدقة في ذلك كالهبة أو المراد من الصدقة هاهنا المصدق لابنه فقط ولا يلزم
التكرار لأن المص يد كرمطلق الصدقة في آخر هذا الكتاب فعلى هذا تفسير صاحب الغرر
في هذا المجلد مطلقاً ليس بشي يتبع والام كالأب في أن هبتها لطفله تتم بالعقد عند عينية
أي الأب عينية منقطعة وتفسيرها تقدم في باب الأولياء أو موته أي الأب وعدم
وصيه إن كان الطفل في عياله لأن للام ولأبنة الخطأ إذا كان في حجرها لكن بشرط غيبة
الأب عينية منقطعة أو موته وعدم وصيه لأن عند حضور الأب أو الوصي لا يكون للام
ذلك ولو في حجرها وكذا الكل من يقول الطفل كالم والام لأن هذا محض نفع للطفل ولأنه
لما كان له قاضي به وتسلمه في حجره كان له التصرف النافع بتملكه بمجرد الهبة إذا كان
في يده كما في الأب عند عدم الأب وهبة الأجنبي له أي للطفل تتم بقبضه أي بقبض الطفل
لو كان عاقلاً أي مميزاً يعقل التحصيل ولو كان أياً حياً لأنه في التصرف النافع يلحق
بالبائع العاقل وفي البحر من وهب لصغير يعبر عن نفسه شيئاً فرده يصح كما يصح قبوله
وفي السراجية من وهب للصغير شيئاً له أن يرجع فيه ولعل للأب التقويض من مال الصغير
وفي الثانية يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته وتتم أيضاً
بقبض أبيه حال صغره أو جده أو وصي أحدهما أي بقبض وصي الأب أو وصي الجد الصبي سواء
كان الصغير في حجرهم أو لا لأن لهؤلاء ولاية علي التيمم أما الأب فظاهر وأما غيره من
الجد والوصي فلقياهم مقام الأب أو بقبض أمه إن كان الطفل في حجرها لما مر في الخلاصة
ويباح للوالدين أن يأكلوا من المأكول الموهوب للصغير فإذا كان غير المأكول لا يباح لها إلا
عند الاحتياج وأشار إلى أن ما علم أنه وهب للصغير يكون ملكاً له أما لو أخذ الأب ولهم
للختان فاعدي الناس هو أيا وصعوا بين يدي الولد فإن كانت العدة تصلح للمصبي
مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان فالعدية للمصبي ولا ينظر إن كان من أقرب الأب
أو معارفه فهو للأب وإن كان من أقرب الأم أو معارفها فهو للأم وسواء كان المهردي يقول
عند المصبي هذا المصبي أم لا وهذا إذا لم يقبل المهردي هذا أم لا ولو أخذ الولد العدة من ثوب
بنفته كما مروى في السراجية ينبغي أن يعدل بين أولاده في العطايا والعقد عند أبي يوسف
يعطيهم على السواء وهو المختار كما في الخلاصة وعند محمد يعطيهم على سبيل الموارث وإن
بعض أولاده مستغلاً بالعلم دون السلب لا بأس بأن يفضل على غيره وعلى جواب المناظرين
لا بأس بأن يعطي من أولاده من كان عالماً مثلاً أو باعياً ولا يعطي من كان فاسقاً فاجر أو قبيحاً

لا احتياجاً

لا حاجة ولا حاجة من جود سائر الورقة بعد موته أو في يد مودعه لأن يد المودع كيد المالك
لأن كان الموهوب في يد غاصب أي لو غصب عبده مثلاً غاصب فذهب لا يضمن الصغير وهو
في يد الغاصب لا تتم الهبة بمجرد العقد لأنه ليس في يد اللاحقة حقيقة وحكم الكونه مضموناً
والضمان إنما يكون بتقويت اليد أو في يد متابع بيعاً فاسداً أي لو بيعه ببيعاً فاسداً
وسلم ثم وهبه لابنه الصغير لا يجوز أو في يد متبعت معناه لو وهبه لآخر بلا عوض
ثم وهب لابنه الصغير لا يجوز وهو الظاهر لكن في عامة المعتبرات أو في يد مرتكبت
مكان متبعت صريح يعني لو وهبت لآخر ثم وهب لطفله لا تتم الهبة بمجرد العقد تتبع هو
والصدقة في ذلك كالهبة أو المراد من الصدقة هاهنا المصدق لابنه فقط ولا يلزم
التكرار لأن المص يد كرمطلق الصدقة في آخر هذا الكتاب فعلى هذا تفسير صاحب الغرر
في هذا المجلد مطلقاً ليس بشي يتبع والام كالأب في أن هبتها لطفله تتم بالعقد عند عينية
أي الأب عينية منقطعة وتفسيرها تقدم في باب الأولياء أو موته أي الأب وعدم
وصيه إن كان الطفل في عياله لأن للام ولأبنة الخطأ إذا كان في حجرها لكن بشرط غيبة
الأب عينية منقطعة أو موته وعدم وصيه لأن عند حضور الأب أو الوصي لا يكون للام
ذلك ولو في حجرها وكذا الكل من يقول الطفل كالم والام لأن هذا محض نفع للطفل ولأنه
لما كان له قاضي به وتسلمه في حجره كان له التصرف النافع بتملكه بمجرد الهبة إذا كان
في يده كما في الأب عند عدم الأب وهبة الأجنبي له أي للطفل تتم بقبضه أي بقبض الطفل
لو كان عاقلاً أي مميزاً يعقل التحصيل ولو كان أياً حياً لأنه في التصرف النافع يلحق
بالبائع العاقل وفي البحر من وهب لصغير يعبر عن نفسه شيئاً فرده يصح كما يصح قبوله
وفي السراجية من وهب للصغير شيئاً له أن يرجع فيه ولعل للأب التقويض من مال الصغير
وفي الثانية يبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في هبته وتتم أيضاً
بقبض أبيه حال صغره أو جده أو وصي أحدهما أي بقبض وصي الأب أو وصي الجد الصبي سواء
كان الصغير في حجرهم أو لا لأن لهؤلاء ولاية علي التيمم أما الأب فظاهر وأما غيره من
الجد والوصي فلقياهم مقام الأب أو بقبض أمه إن كان الطفل في حجرها لما مر في الخلاصة
ويباح للوالدين أن يأكلوا من المأكول الموهوب للصغير فإذا كان غير المأكول لا يباح لها إلا
عند الاحتياج وأشار إلى أن ما علم أنه وهب للصغير يكون ملكاً له أما لو أخذ الأب ولهم
للختان فاعدي الناس هو أيا وصعوا بين يدي الولد فإن كانت العدة تصلح للمصبي
مثل ثياب الصبيان أو شيء يستعمله الصبيان فالعدية للمصبي ولا ينظر إن كان من أقرب الأب
أو معارفه فهو للأب وإن كان من أقرب الأم أو معارفها فهو للأم وسواء كان المهردي يقول
عند المصبي هذا المصبي أم لا وهذا إذا لم يقبل المهردي هذا أم لا ولو أخذ الولد العدة من ثوب
بنفته كما مروى في السراجية ينبغي أن يعدل بين أولاده في العطايا والعقد عند أبي يوسف
يعطيهم على السواء وهو المختار كما في الخلاصة وعند محمد يعطيهم على سبيل الموارث وإن
بعض أولاده مستغلاً بالعلم دون السلب لا بأس بأن يفضل على غيره وعلى جواب المناظرين
لا بأس بأن يعطي من أولاده من كان عالماً مثلاً أو باعياً ولا يعطي من كان فاسقاً فاجر أو قبيحاً

يريد ويجز لان له عليه بداء معتبرة حتى لا يتكلم اجنبي اخر ان ينزع من يده فملك الفقه
في حق او تتم بقبض زوج الطفلة لها اي للطفلة ولو وصليته مع حضرة الاب بعد الزفاف
بعد ان زفت الصغيرة اليه في الصحيح لان الاب اقام مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة منه
ولو قبضه الاب ايضا صحيح لان الولاية له واشتراط الزفاف لثبوت ولاية الزوج لانه انما
يملكه باعتبار انه يقولها وذلك بعد الزفاف لا قبله اي لا يصح قبض الزوج قبل الزفاف لانه
لا يقولها قبله ولا يشترط ان يكون مما يجامع مثلها في الصحيح وصح هبة اثنين لواحد
لانها سلمت جلة وقيمت جلة فلا شيوع وفيه اشعار بان هبة الاثنين للاثنين لا يجوز
لا عكسه اي لا تصح هبة الواحد للاثنين عند الامام وزفر لان هذه هبة المصنف من كل واحد
ثبتت الشيوع والقبض في المشاع لا يتحقق بخلاف الرهن لان حكم الحبس للربن وهو ثابت
لكل واحد منهما كما له وقال يعقوب بن يasar رجل وهب رجلين شيئا جمل الغنمة قال هبة
فاسدة وليست باطلة عند الامام فاذا قبضنا ثبتت لهما الملاك على قوله وفيه يفتي كما في الخبر
ويعلم من هذا ان المراد من عدم الصحة الفساد البطلان كما لا يخفى فليتنامل انتهى خلافا لهما
فان عندهما يصح نظرا الي ان عقود واحد فلا شيوع كما اذا رهن من رجلين وفي السراجية
وهي من رجلين درهما صبيحا تجوز عليه القوي لانها هبة مشاع لا يقسم وانما قصد
بالصحيح لان المفسوس في حكم العوض فيكون مما يقسم فلا تصح هبة للرجلين للشيوع وفيه
نقد عشرة دراهم على فقيرين وهبتها اي هبة عشرة دراهم لهما اي لفقيرين ولا تضمان
اي لا تصح الصدقة بعشرة ولا هبتها لفقيرين هذا رواية الجامع الصغير جعل كل واحد
منهما مجازا عن الاخر حيث جعل الهبة للفقيرين صدقة والصدقة على الفقيرين هبة وزفر
بين الهبة والصدقة في الحكم حيث اجاز الصدقة على اثنين ولم يجز الهبة والجامع
بينهما ان كلامهما تليق بلا عوض فجازت الاستعارة والعرق ان الصدقة يتبنيها وجه
الله وهو واحد والفقير يبيع منه وكذلك الهبة فيكون تملكها من اثنين ولهذا الواصي
تلت ماله للفقير او صح وان كانا مجهولين لانهما وقعت للموهوب معلوم ولو اوصى به لالاغنيا
غير معينين لا يجوز وفي الاصل سوي بينهما فوجب ان يمنع في البابين فكان في المسألة
روايتان وقيل المراد بالصدقة المذكورة في الاصل الصدقة على غنيين فلا محالة تبين
الروايتين وهذا كله على قول الامام خلافا لهما فان عندهما الهبة من كل شخص جائزة
قال صدقة اولي باب **الرجوع فيها اي في الهبة فود كونها**
ان حكم الهبة ثبوت الملك للموهوب له غير لازم فكان الرجوع صحيحا وقدمت عن
ذلك مانع فيحتاج الي ذكر ذلك وهذا الباب لبيان يصح الرجوع فيها اي في الهبة
بعد القبض ولو مع اسقاط حق من الرجوع بان قال اسقطت حق من الرجوع كذا او
بعضا ما لم يمنع مانع من الموانع اللاحقة وعند الامة الثلاثة لا يصح الرجوع في الهبة
الا الوالد فيها وفيه لولده لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الوالد فيها
يعطي لولده وللعابد في هبته كالملك يعود في قبضه وفي رواية لا يجز لو اهب ان يرجع
في هبته ولنا قوله عليه السلام الواهب احق بهبته ما لم يثبت عنها اي ما لم يعود

والمراد بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبله فلهذا اقتيدنا بعد القبض وتاويل
ما روي ان الواهب لا يستبد بالرجوع من غير تراض ولا حكم حاكم الا الوالد فان له ان
ياخذه من ابنه عند الحاجة من غير رضاه ولا قضاء وكذا يراد ان ابنه ويكره اي الرجوع غير
لان الامام الزاهد قد وصف الرجوع بالقبض وكذا الحدادي وكثير من الشارحين ولا
يقال للمكره تمزيها صحيح لانه من قبيل المباح او قريب منه كما في المنع ويصح منه اي من
الرجوع حروف ومع خرقة اخذه من بيت شعره قيل فيه وهو قوله وما منع من الرجوع
في الهبة كما صاحب حرف ومع خرقة وفي خرقة العقة اثني عشر ينقطع به حق
الرجوع اذا كان الموهوب له ذراحم من ماله او كانت زوجته او كان من وجها او كان
اجنبيا وعوضها وقال خذ هذا عوض هبتك او بدل اعني او جزا عنها او مكافاة عنها
او في مقابلها او مائة اخرجها او خرج عن ملكه او زاد فيها زيادة منفصلة بان كان
عبدا صغيرا فكبر وكان مهنرا ولا ضمن او كانت ارضا فبني فيها وكان ثوبا فخاطه او صغره
صغارا يرد او غيره بان كان حنطة فطحنها او دقيقا فخبزها او سويقا فلتن يسمن او كان
لبنا فاختذه جينا او سمنا او قطا او كانت جارية فعلمها الفزان والكتانية والمنشطا
تسعة اشيا لا يقطع به حق الرجوع اذا اراد ان يهبه او ولدت الموهوبة يرجع في الام
دون الولد او اثر في الشجرة يرجع في الشجر دون الثمر او كان ثوبا فقطعه ولم يخلطه
او كان دارا فاهدم شي منها او هب لبن عمه او بني مرضه لورثته ثم مات الواهب
عقبه فلو رثته الرجوع فيه او هب لاجنب عيدا يرجع في نصيب الاجنبي
او استحق العوض يرجع في الهبة او استحق الهبة يرجع في العوض انتهى ثم شرع
ان يبين ذلك بالفا التفصيلية بقوله قالوا ل من هذه الحروف الزيادة المنفصلة
بالموهوب كالبناء على الارض اذا كان يوجب زيادة في الارض وان كان لا يوجب
لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة منها بان كانت الارض كبيرة بحيث لا يعد
مثلها زيادة فيها كلها امتنع من تلك القطعة دون غيرها كما في التبيين وفي السراجية
اذا اذهب ارضا فبني الموهوب فيها بناء يبطل الرجوع ولو زال حق الرجوع والعرض
وفي المنع رجل وهب لرجل ارضا بقبض ائنت في ناحية منها بيتا او دكانا كان ذلك
زيادة فيها وليس له ان يرجع في شي فيها والسمن بان كان الموهوب هبة الاضنة عند
الموهوب له واكثر زيادة المنفصلة عن الزيادة المنفصلة وعن هذا قال لا المنفصلة هو
كالولد والارض والعقر فانه يرجع في الاصل دون الزيادة قيد بالزيادة لان التقضا
كالجمل وقطع الثوب بفعل الموهوب او لا غير مانع لما في التبيين من انه لا يرجع في
الجارية الموهوبة اذا ولدت حتى يستغني ولوها فاذا احييت ولم تزد فللواهب
الرجوع فيها لانه نقضا ان انتهى لكن يخالف ما في السراج من انه لو وهب له جارية
تحليت في يد الموهوب له فاراد الرجوع فيها قبل انغصا الولد لم يكن له ذلك لانها
منفصلة بزيادة لم تكن موهوبة تتبع ثم المراد بالاتصال هو ان يكون في نفس الموهوب
شي يوجب زيادة في القيمة كما في المذكور في المتن وكالجمال والخيالة والصبي نحو ذلك

ن

وان زاد من حيث السعر فله الرجوع لانه لا زيادة للعين وكذا اذا زاد في نفسه من غير
ان يزيد في القيمة كما اذا طال الغلام الموهوب لانه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع
ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه الى مائة الفل عند ما
يقطع الرجوع خلافا لابي يوسف ولو وهب عبد الكافر اسلم في يد الموهوب له او
وهب عبد احلال الموم فغني ولي الجنابة وهو في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت
الجنابة خطأ فغدا الموهوب له لا يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العين
فاشبهت الزيادة في السعر لانه ينكر لزوم العقد كما في التبيين وشرح الكثر للعين
وفي الخاتمة ولو علمه القرآن او الكتابة او القراءة او كانت انجسية فعلمها الكلام
او شيئا من الحروف لا يرجع الواهب في هبة لحدوث الزيادة في العين انتهى هذا الجواب
ما في التبيين كما في المنع وفيه كلام لان صاحب التبيين اشار الى ما في الخاتمة فقال
ويروى الخلاف في العكس يروى وان مريضا وهب جارية لرجل فوطئها الموهوب له ثم مات
لواهب وعليه دين مستغرق نزل الهبة ويجوز على الموهوب له العقر هو المختار
والجيم موت احد العاقرين اما موت الموهوب له فخرج الموهوب عن ملكه وانتقاله
الي وارثه واما موت الواهب فنفس الرجوع عنه والوارث ليس بواهب والنفس في حق
الواهب هذا اذا كان بعد التسليم لانه قبل التسليم بطلت لعدم الملك ورجوع المستامن
الي دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت فان كان الميراث للمسلم في قبضه
وقبضه بعد رجوعه الي دار الحرب جاز استنحسانا والعين العوض المضاف اليها اي الي
الهبة اذا قبض الواهب العوض ونسره بقوله نحو هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها
اي عن هبتك او حذره في مقابلتها اي مقابلة الهبة لان الشرط في كونه عوضا ان يذكر
لفظا يعلم الواهب انه عوض ولو وصاية كان التقويض من اجنيبي اي جاز العوض من اجنيبي
وسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة اذا قبض العوض لان العوض لا يسقط الحق
فيصح من الاجنيبي كبدل الخلع ولو كان التقويض بغير اذن الموهوب له ولا رجوع للعوض
عليه موهوب له ولو كان فشرطه سوا كان باذنه او لا لان التقويض ليس بواجب عليه فصار
كما لو امره ان يبيع لاسنان الما اذا قال علي اي صامن فلو لم يصف اي لم يقل الموهوب له
حذره عن هبتك يكون فعله هبة مبنية لا تقويضا فيشترط فيه ما يشترط في الهبة
من القبض فلكل واحد منهما ان يرجع فيما وهب وفي المبسوط هذا سواء كانت الهبة شيئا
قليلا او كثيرا وسواء كان العوض من جنسها او من غير جنسها لانها ليست بمعاوضة محصنة
حتى يتحقق فيها الربا وانما هي لقطع الرجوع والخارج اخرج عن عين الموهوبية عن ملك
الموهوب له بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة فان تيدل الملك كتبدل العين فاسو
ضمي الشاة الموهوبة او نذر المصروفها او صارت لها لا يمنع الرجوع عند الطرفين خلافا لابي
يوسف والزاوجية اي الزوجية ما نفعه من الرجوع لان المقصود بينهما الصلة اي الاصال
كما في القرابة وقت الهبة فله اي الواهب الرجوع لو وهب ثم نكح لانها لم تكن زوجة وقت
الهبة لا يرجع لو رعبه ثم ابان لوجود الزوجية المانعة وقت الهبة والقان القرابة

لان المقصود بينهما الصلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطعية الرحم فلا يرجع سوا كان القريب
مسما او كافرا ثم فسر القرابة بقوله فلا رجوع فيما وهب لوي رحم محرم من الواهب وان وهب لمحرم
بلا رحم كاجنبي من الرضاة وامهات النساء والربايب وازواج النبي والبنات لا يمنع الرجوع وقد
بالرحم لان الرحم بلا محرم كما لا يمنع الرجوع ولو وهب لعبد اخيه او لاجنبي وهو عبد
كاجنبي فانه يرجع منها عند الامام وقا لا لا يرجع في الاول ويرجع في الثانية ولو كانا اي العبد
ومولا اذ ارحم محرم من الواهب فلا رجوع بينهما اي في الهبة للواهب اتفاقا عليا لا صريحا
هلا ان الموهوب كان ما نفع من الرجوع لتغذره بعد الهلاك اذ هو غير مضمون عليه
والقول فيه اي في الهلاك قول الموهوب له لانه منكر لوجود الرد عليه فاشبه المودع
وفي الخلاصة لوقال الموهوب له هلكته فالقول قول له ولا يمن عليه فان قال الواهب
في هذه حلف المنكر انها ليست هذه كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باجنبي اذ
ادعي الاخ عليه ذلك كما في المنع وفي الزيادة قوله الواهب اي لو ادعي الموهوب له الزيادة
ما في يده زيادة منضلة وانكرها الواهب فيكون القول له خلافا لغيره ولو عصى الموهوب
له فاستحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض لان نصف العوض عوض عن نصف الهبة
لكمالم يسلم له نصف الهبة يرجع بنصف العوض كما في البيع وان استحق نصف العوض لا يرجع
الواهب شي حتى يرد باقيه اي باقي العوض لان العوض ليس بيد حقيقته بدليل انه يجوز ان
يعوضه اقل من جنسه في المعتررات ولو كان معاوضة لما جاز للربا وانما اعطاه ليعطاه
في الرجوع كما مر اتفاقا لانه لم يرض بسقوط حقه في سلامة كل العوض فاذا لم يسلم كله كان
له الخيار ان يرضي بما بقي من العوض وان شارد الباقي عليه ويرجع في الهبة خلافا لغيره
اذ عنده يرجع بالنصف اعتبارا بالموهوب وان استحق الكل رجوع بالكل بينهما اي لو استحق
كل الهبة كان للموهوب له ان يرجع في جميع العوض ان كان قابلا ومثله ان هالك وهو مثلي
وبقيته ان قيمها ولو استحق كل العوض حيث يرجع في كل الهبة ان كانت قائمة لان هالكته
ويشترط ان لا تزداد العين الموهوبة فلو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كما
في الخلاصة ولو عوض عن نصفها اي الهبة فله اي الواهب ان يرجع بما لم يعوض لان المانع قد
خص بالنصف غاية ما فيه انه يلزم منه الشيوع في الهبة لكنه طاري فلا يضره وفي المنع نقل
عن المجتبى ان العوض المانع من الرجوع هو المشروط في عقر الهبة اما اذا عوضه بغيره فلا
ولم امر من صرح بغيره وفروع الموهوب في هذا الباب مطلقة عن هذا الشرط منها ما تقدم من ان
دقيق الخطة يسلم عوضا عنها ومن انه لو عوضه ولو احدى جارينتين موهوبتين وجو بعد الهبة
فانه يثبت الرجوع ونما منه فيه فليطالع ولخرج نصفها اي نصف الهبة عن ملكه اي الموهوب
له فله اي للواهب ان يرجع بما لم يرجع عن من ملكه لان المانع من الرجوع وهو الخرج عن ملكه
لم يرجع الا في النصف فيتقذر الامتناع بقدره ولان الرجوع في كل الهبة ففي النصف او في ان
يرجع اذ لم يعوض ولا يصح الرجوع عن الهبة الا بترام من الطرفين او حكم قاض بالرجوع لولايته
علي العامة ولو لايتها على نفسها كالورد بالعيب بعد القبض اذ في حصول المقصود وهو خلو
من الجايز ان يكون المراد الثواب والعتب وعليه هذا لا يرجع لحصول المرام ومن الجايز ان يكون المراد

المعرض وعليه هذا يرجع فلا بد من الالتزام والقضاء وعند الائمة الثلاثة بيع بدوئها ثم قرعهم بقوله
فلو اعتقك الموهوب له العبد الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم فذا اعتاقه لانه لا يخرج
عن ملك الموهوب له الا بالقضاء والرضا فبيع اغتلقه قبلها ولو منعها اي منع الموهوب الموهوب
عنه الواهب بعد ان يرجع قبل القضاء او بعده فعلى الموهوب في بدو الموهوب له لا يضمن لان يبره
مخبر المضمونة الا اذا طلبه بعد القضاء فتمعه مع الفخر وعليه التسليم فحينئذ تكون يده بيد
صمان لمعه بعد طلبه فظهر الفرق بين المانع بعد الرجوع وبين المانع بعد الطلب وهو ان الرجوع
مع احدهما اي مع التراضي او قضاء القاضي فبيع لعقد العبة من الاصل واعادة الملك القديم
لا عبة من الموهوب له وعند زفر الرجوع بالتراضي فغير يرد فيجعل بمنزلة العبة المستدانة
ولنا ان عقد العبة وقع جائزا وموجب الحق الفسخ فان ارجع الواهب كان مستوفيا لحواله
له بالعقد وقع غير لازم الا ان ارجع بعد الرجوع ثم قرعهم بقوله فلا يشترط قبضه اي الواهب
لان القبض انما يعتد في انتقال الملك لا في عوده الي الملك القديم وصح الرجوع في المشاع القابل
للقسمة بان وهب دارا ورجع في نصفها ولو كان هبة مستدانة لما صح في المشاع القابل للقسمة
وان تلف الموهوب بعد الموهوب له فاستحق مستحق فضمن الموهوب له قيمته المستحق
لا يرجع عليه واهبه بما ضمن لان العقد تبرع وهو غير عامل له فلا يستحق السلامة ولا يثبت
به الغرر بخلاف الوديعة لان المودع عامل له وبخلاف المعاوضات لان عقد المعاوضة يقتضي
السلامة والا عارة كالعبة ههنا كما في التنوير والعبة بشرط العوض هبة ابتداء اي في ابتداء
العقد بشرط القبض في العوضين لان القبض شرط في الهبة لما مر وكل واحد منهما واهب من وجه
ومعها اي الهبة الشبوة فيما يجتمع القسمته في احدهما اي في احد العوضين لما مر ان هبة المشاع
لا تضييع بيع انتهائهما اي في انتهاء العقد بعد التقابل فثبت الشفعة اذا كان عقارا كما مر وجعل
العيب والشرط والروية في كل واحد منهما والقاضي قوله بشرط وفي قوله فثبتت فثبتت ما قبلها
من الكلام وعند زفر والائمة الثلاثة بيع مطلقا اي ابتداء وانتهاء لانها تملك بيد من ابتداء
فكان بيعا ولنا انه اشتمل علي وجهين فيجمع بينهما ما امكن عملا بالشبهين فيكون ابتداءه
معتبرا بلغة فيجوز فيه احكام الهبة وانتهائه معتبرا بعينه فيجوز فيه احكام البيع ولا
منافاة بين الحكمين لان الهبة من حكمها تاخير الملك الي القبض ومن حكم البيع اللزوم وقدرت طلب
الهبة بالتعويض هذا اذا ذكره بكلمة علي بان يقول وهبتك ذاك علي ان تعوضني كذا اذا
لوتال وهبتك بكذا فهو بيع اجماعا كما في الخوايف والفاية وظاهره انه بيع ابتداء وانتهاء
كما في البحر وفيه اشتدادا انه اذا كان حرف الشرط كلمتان بل يقول وهبتك كذا ان كان كذا
ينبغي ان تكون الهبة باطلة كالبيع **فصل** في بيان احكام مسائل منوعة من وهب
امته اجماعا او وهبها علي شرط او غيرها اي يرد الموهوب له الحقة الامت عليه اي علي
الواهب او علي ان يقضها او علي ان يسئولها اي يتخذ الامت ولو وصحت الهبة في الصور كلها
ويطل الاستسالة لانه لا يعمل الا في محل عمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل قصد المان في البطن
ليس بهال ولا يعلم وجوده حقيقة فتصح منهما وفي الجنب لا يجوز لانه جرد منها فلا يجوز استثنائه
بخلاف الوصية لان اقرار المحل بالوصية جائز وكذا استثنائه وبطل الشرط في الصور الباقية لكونه

مخالفا مقتضي العقد والتملك فيكون فاسدا والهبة لا تبطل بالشرط القاسد كما مر وكذا تصح
الهبة وبطل الشرط لو وهب دارا علي ان يرد الموهوب له عليه اي علي الواهب بعضها اي الدار
او علي ان يعوضه شيئا منها اي من الدار واعترض الزبني ببيعها لغيره اي ببيعها لغيره
شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض مني والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله وبطل
الشرط وان اراد ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرر محض لا ذكره بقوله علي
ان يرد شيئا منها انتهى واجاب صاحب الدور بان يختار الشق الاول فنقوله مني والشرط
جائز ان ممنوع له وانما يجوز اذا كان العوض معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به
بعض شراح العداية وكذا الحال في الصدقة انتهى لكن ان ما جعل مبيع الجواب من كون العوض
المجهولا شرطا فاسدا موافق للثانية في مسئلة هبة الارض بشرط اتفاق ما يخرج منها علي
الواهب لكنه مخالف لما قال الترمذاني من انه لو وهب بشرط العوض ولم يسم العوض جازا
العبة تقتضي عوضا مجهولا وقد اجاب بعض الفضلاء بالاختار الشق الثاني ولا تكرار لان في عبارة
العوض مطلق الصيغة لا في ما في شرح الكفر للعباسي من انه لا يلزم التكرار اصله لان
قوله علي ان يرد عليه شيئا من الموهوب ان يكون عوضا لكونه عوضا عما هو بالفاظ مخصوصة
فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله او يعوضه شيئا منها فصريح بالعوض
ولا شك انها متغايران ولو دبر المحل ثم وهبها اي الامت فالهبة باطلة لان الموهوب ينفذ ملك
الموهوب له الي موته وصار كعبة المشاع بخلاف ما لو اعتقه اي المحل ثم وهبها اي الامت فانه
يجوز الاعتق في الولد والهبة في الامت لان الجنب لم يبق علي ملك الواهب فلم ينفذ الامت
غير حضنة الولد ومن قال لم يرد له اذا جاء غدا فالدين لك او قال فانت بري منه اي من الدين
او قال ان ادبت الي نصفه اي الدين فالباقي اي النصف الا لك او قال له ان ادبت الي نصفه
فانت بري منه اي من النصف الباقي فهو باطل لانه لا يراعي ملك من وجه واستقاط من وجه
ولهذا ابرته بالرد ولا يتوقف علي القول والتفريق بالشرط فيقتض بالاسقاطات المحضنة
التي يكتل بها كالطلاق والعتاق وهذا تملك من وجه فلا يجوز تعليقه بالشرط فيطل بخلاف
قوله انت بري من النصف علي ان تؤدي الي النصف لانه تقييد وليس بتعليق كما في التبيين
وضره ولو قال لم يرد له ان كان لي عليك دين ابرته عنه ولم عليه دين صح الا براهبه
تعليق بشرط كايث فيكون تقييد او لو قالت لزوجه الميراث ان من مرضك هذا فانت
في حكم من ميري او قالت ميري عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق ولو قال
المطالب لم يرد له اذا مت فانا بري من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب
للمطلوب كما في المنع والتميز جائزة للمهر بفتح الميم الثانية وهو الموهوب له حال
حياته ولو ردتته بعده اي بعد وفاته لقوله عليه السلام من اتمم عري مني للمهر لم يردته
لان المهر منكم بل لان الشرط لانه قال عليه السلام ولو ردتته كما بينا في اول الكتاب
ثم اشار الي تفسير المهر فيقول وهو ان يجعل داره له مدة عمره فاذا مات ردت الدار اليه
اي الي الواهب بطل شرط الرد بعد الموت لانه الرقي بضم الراء باطلة فان فهمها
كانت عارية في يده هذا عند الظاهر وعند اي يوسف نصح كالمهر لما روي عن ابن عباس

رضي الله عنهما انه عليه السلام قال الميرجايز قلن اعمرها والقريرجايزة لمن ارفها
قال الشافعي واحمد والجواب عنه انه ملخوذة من الارقاب معناه رقت داري لاش
وذلك جازل لكن لما احتمل الامر بين لم تثبت الهبة بالشك فتكون عارية ثم اشار اليه
تفسيرها بقوله وهي ان يقول اذا امت قبلك فلك وان من قبلي فلي فبترقب كل واحد
منهما صوت صاحبه وفي التوقير بعث الي امراته متاعا وبعثت له ايضا ثم افترا بعد
الرفاق وادعي انه عارية واراد الاسترداد واراد الاسترداد ايضا يسترد
كلها اعطى لما في قماري فظهر الدين من انه رجل تزوج امرأة وبعث هوايا اليها
وعوضت المهر بها عوضا للهبة فاذا لم يكن له هذا لم يكن ذلك عوضا وكان لكل
واحد منهما ان يسترد الصدقة كالهبة لانها تبرع مثلها فاذا كان كذلك لا تصح
الصدقة بدون القبض بل لابد من كونها مقبوضة كالهبة ولا تصح في متاع يقسم
اي يجهل القسمة كسهم من الراعي الامام خلافا لما علي ما تقدم في الهبة ولا يرجع
فيها اي في الصدقة بعد القبض لان المقصود فيها هو الثواب دون العوض ولو
كانت الصدقة لغني استخسانا انه قد يقصد بالصدقة علي القبي الثواب كقصة
عيا له وفي الثانية ولو اختلفا فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له صدقة
فالحق الواهب وفي الثانية في دعوى المحل كلام وفي حاشيته للمري جواب فليطالع
ولا رجوع في الهبة لغني لان المقصود الثواب وقد حصل بخلاف الهبة لغني لانها
قد تكون عوض دينوي ولو قال جميع مالي او ما املك فلان هبة لان مملوكه لا يصير
لغيره الاتمليك واذا قال ما ينسب الي او ما يرث بي فلان فافترار لانه لا يفرق منه
التمليك وانما يفهم منه انه ملك فلان ولكنه منسوب الي يكونه في يدي ويكون
اقرارا في التوبرهبة الدين من عليه الدين وادراوه يتم من غير قبول تملك الدين
من عليه الدين باطلا اذ اسلمه علي قبضه وفي المنع نقلا عن جواهر الفتاوى
لا سالترعمن كتب قصة الي السلطان وسبيل منه تملك ارض محدودة فاصر
السلطان بالتوقيع فكتمت كاتب السلطان علي ظهر القصة اي جعلت الارض
ملكاً له هل يصير الارض ملكاً له ام يحتاج الي القبول من السلطان في مجلس
واحد فانه تملك يحتاج الي القبول لعن السلطان في المجلس قال هذا هو القياس
لكن لما نذر الوصول اليه انتم السوال بالقصة مقام حضوره فاذا امره بذلك
واخر منه بالتوقيع فيتملك **كتاب الاجارة** عقبه بالهبة ترقيا
من الاعالي الي الادني فان الاجارة تملك المنافع والهبة تملك العين والعين اقوي
وهي في اللغة اسم للاجرة وهي ما يستحق علي عمل الخدم وفي القهستاني فانها وان
كانت في الاصل مصدر اجري زيدا اجريا لضم اي صار اجريا الي انها في الاغلب تستعمل
معني الاجار اذ المصدر رقيام بعضها مقام البعض فيقال اجرت اجارة اي كرتها ولم
يجي في فاعل بهر المعني علي ما هو الحق كذا في الرضي وقال بعض اهل العربية الاجارة
معلقة من المفاعلة واجري علي وزن فاعل لا افعل لان الايجار لم يجي والمضارع يجري

و اسم

واسم الفاعل المراجعي وعين الخليل اجرت ويدا صلح ليد او جره ايجار او في
الاساس اجر وهو موجز ولم يقبل مواجرا فانه غلط ومستعمل في موضع قبيح وقد
جوز صاحب الكشاف في مقدمة الادب كون اجر الرا من باب الافعال والمفاعلة
وفي الاصطلاح هي اي الاجارة بيع منفعة معلومة اخترا عن بيع عين جلتا وقولا
بعوض مالي او تقع من غير حشر والمعقود عليه لسكني دار يركوب دابة ولا يجوز لسكني
دار اخري الربا معلوم قدرا وصفة في غير العوض لان جهاتها تقضي الي المنازعة
وبين اي مثلي كالمكيل والموزون والعدوي المتقارب او بعين اي يبيع كالنشاب والوراب
وغيرهما فخرج البيع والهبة والعارية والشكاح فانه استباحة المنافع بعوض
لا تملكها وفي الدور هي تملك نفع بعوض والما عدل عن قولهم نفع معلوم بعوض كذا
لان ان كان تعريفيا للاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتناولها الفاسدة بالشروط الفاسدة
وبالشيوخ الاصيل وان كان تعريفيا للاعم لم يكن تقييدا للنفع والعوض بالمعلومية صحيحا
وما اختيرها معنا تعريفيا للاعم انتهى لكن المصنف قيد البدلين بالمعلومية فقد اخرج
الاجارة الفاسدة بالجها لانه التعريف ومنه ان المعتبر في الشرع هي الاجارة الغير
المفضية الي النزاع وجعل ذكر المعلوم تعويضية لقوله الا في والمنفعة فاعلم نارة الي اخر
قد برر القياس باي جوار عقد الاجارة لان المعقود عليه معدوم واذاعة التملك الي
ما سيجود لا يصح لكنه جوز الحاجة الناس اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة وضرب
من المعقولة اما الكتاب فغوله تعالى علي ان تاجرني ثمانين حبة وشرعية من قبلنا لازمة
مالم يظهر شئنا واما السنة فغوله عليه السلام اعطوا الاجير اجره قبل ان يحلف
عمرته واما المعقول فلان بالناس حاجة اليه وله معسرة منه ويتعذر ساعة فساعة
بحسب حدوث المنفعة وفي البيع والمراد من انعقاد العلة ساعة فساعة في كلام
مناجنا علي حسب حدوث المنافع هو عملة العلة ونفاذها في المحل ساعة فساعة
لا رتباط بالايجاب والقول لكل ساعة وان كان ظاهرا كلام مناجنا يوم ذلك والحكم
تاخر عن زمان انعقاد العلة لحدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل له
للمتراجعي كما في البيع بشرط الخيار ونحوه فيه فليطالع ويجوز ان يدفع اعتراض المولى
سعودي علي الهداية بانه لا بد ان يتامل في هذا المقام فانه الانعقاد هو ارتباط
القول بالايجاب فاذا حصل الارتباط باقامة الوار مقام المنفعة يتحقق الانعقاد
تامي معني الانعقاد ساعة فساعة بعد ذلك تدبر ومن محاسن الاجارة دفع الحاجة
تقليلا من البدل فان كل احد لا يقدر علي دار يسكنها يتعل فيها والبدل يحمل اقله الي بلد
لم يكن يبلغه الا بمشقة النفس وسببها تغلق النفا المقدر وشرطها معلوم من
البدلين وركنها الايجاب والقبول يلفظان ما ضيق من الالفاظ الموضوعات لعقد
الاجارة مثل ان يقول اعترتك هذا الدار شهر بكذا او هبتك مناعها وتنفذ
بالتقاضي كالباع وشرطها ما تقدم من كون الاجارة والمنفعة معلومتين وحكمها وقوم
المملك في البدل من ساعة فساعة كما مر وما صلح ثمانين في البيع صلح اجرة في الاجارة

لان الاجرة تمن المنفعة فيعتبر من الطبع ومراده من الثمن ما كان به لاعتن شي قد دخل
 فيه الاعيان فان العين يصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وفيه اشارة الى انها
 لو كانت الاجرة دراهم انضمت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة
 فالاجرة فاسدة ما لم يبين نقدا منها فان جاز الى انها لو كانت كيليا او وزنيا او
 عموديا منتقاريا فالعقد صحيح ببيان القدر والصفة وقوله وما صح مما صح اجرة لا يباين
 العكس حتى صح اجرة ما لا يصح ثمنا كالمنفعة فانها لا تصح ثمنا وتصلح اجرة اذا كانت
 مختلفة الجنس كاستئجار سكني الدار وزراعة الارض وان اختلف جنسهما لا يؤثر الاجارة
 بالشرط والطبع ونقبت فيها اي في الاجارة خيار الشرط كما ثبت في البيع وخيار الروية
 خلافا للشاخي فيها وخيا العيب سواء كان حاملا قبل العقد او بعده وتقال الاجارة
 وتفسخ كما في البيع كما هي في ما ذكر في التوفيق معلومية المنفعة احتاج الى ما به تكون
 معلومة تقال والمنفعة تعلم تارة ببيان المدة كالمسكني اي كاجارة الدار للسكني والزراعة
 اي كاجارة الارض للزراعة فتصح اي اجارتهما مرة معلومة من اي ملك كانت لان المدة
 اذا كانت معلومة كان قدر والمنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تتفاوت فافادتها
 يجوز ولو كانت المدة لا يبيح احدا لعاقدين الى مثلها عادة واختاره الخصاف لان العبرة
 بالظن وانما يقتضي التوقيت لا لزوم رج امراة الى ما به سنة فانه توقيت فتكون ضمنية
 ومنه بعضهم لان الغالب كالمعتق في حق الاحكام فصار ان الاجارة موقدة معني التنا
 بطلها فافادتها يجوز مضافا الى ان الاجارة موقدة معني التنا
 الاجارة كما في الخلاصة وفي الثانية ولو كانت الاجارة الى القدم باع من غيره فيه راتيان
 في رواية ليس للاخر ان يبيع قبل هي الوقت وفي رواية جاز والعقود علي انه يجوز البيع
 ويبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الامة الحلواني ونها من في المنع فليطالع
 وعند الشافعي في احد قوله لا يجوز الاثر من سنة وفي الوقت يبيع بشرط الواقف
 لانه كمنع الشارع في وجوب الاتباع فان لم يشترط الواقف في اجارته مدة بل سكت
 عنها فالعقود اقل لا يراى في اجارة الاراضي على ثلاث سنين وفي اجارة غيرها اي
 غير الاراضي ان لا يراى على سنة واحدة كليل يدعي المستاجر ملكا وهو المختار كما في
 العدائية وقد اقي الصدور الشهيد بعدم الزيادة على ثلاث في الضمان وعلى سنة
 في غيرها الا اذا كانت المصلحة في غيره وفي المحيط وهو المختار للعقود فلو اجراها
 المتولي كالمسكني لم يفسخ وقيل تصح وتفسخ هذه المسئلة وما قبلها ذكرت في الوقت
 فما القابضة في تكرارها والجليلة في الزيادة ان يفسخ عقودا متفرقة كل عقد على سنة
 وقيل في الكتاب ان فلان يفسخ فلان استأجره الوقت كذا وكذا سنة بكذا فيكون العقد
 الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضى فتمت في الوقت ان يفسخ الاجارة في العقد
 الغير لازمة اذا خاف بطلان الوقف لعلته مذكرة بخلاف ما اذا كانت الاجارة
 طوعية يفسخ واحد كما في الثانية وغيرها فعلى هذا يدفع اعتراض صدر الشريعة من
 ان علة عزم الجواز اذا كانت هذا المعنى اي دعوى الملك بمرور الزمان لا تصح الاجارة

رة

بيد

الطولية

بعقود مختلفة كما جورها لبعض تجاوي الله عنهم انتهى وذكر صور الاسلام ان الجيلة
 في الزيادة ان يرجع الى الحاكم حتى يحيزه واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا باجرة المثل
 او التفرق لوجه القاطر بدون اجر المثل لا تصح الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجر المثل
 وفي البر منقول ارض الوقف اجرها غير اجر المثل يلزم مستاجر تمام اجر المثل عند
 بوقف علمانيا وعليها العقوب قبل ان استأجر دار الوقف بمدة طويلة ان كان السو كالمسكني
 حيث لم يزد ولم يفتقر حوز وان غلا اجرها مثلها يفسخ العقد ويجوز ثانيا وكذا اذا
 استأجرها سنة فغلا السو بعد مضي نصف السنة يفسخ العقد ويجوز ثانيا
 فيما بقي بحد الكرم المستأجر لهما كالمسكني في راس السنة والمنفعة تارة تعلم بذكر العمل
 كبيع الثوب وخياطة ابي خياطة الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يبيع الثوب
 الذي يصنع ولو اصاب الصيغ ياته احر او غيره وقدر الصيغ اذا كان مما يختلف وحبس
 الخياطة والمخيط وحمل قور معلوم عليه اية مسافة معلومة لما في الاستئجار الدارة
 للركوب لا يدر فيه من بيان الوقت او الموضع حتى لو خلا منها مائة فاسدة وبه يعلم
 فساد اجارة دواب العلا من الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت والموضع ولكنه
 والمنفعة تارة تعلم بالاشارة كمنقل هذا الطعام مثلا الى موضع كذا لانه اذا عرف ما
 ينقله من موضع يقين له صا ومعلوما والاجرة اي في الاجارة لا تصح بالعقد اي
 بنفس العقد فلا يجب تسليمها عينيا كان او دينا عموما لا يحكم العقد بغيره وجود
 المنفعة وهي مضمومة عند العقد ولو اقيم المعنى مقام المنفعة يفسخ اذاعة العقد
 الى المنفعة كما يقيم السو مقام المنفعة فيجب الاجرة موقدا على تحقق احد الامور
 الا في ذكرها وعن هذا قال بل يفسخ بالتجيل او بشرطه اي بشرط التجيل لان امتناع
 الملك بنفس العقد لتحقيق المساواة فاذا عجل او شرط التجيل فقد ابطأ المساواة التي
 هي حقه بخلاف الاجارة المضافة بشرط تجيل الاجرة فان الشرط باطل لاقتناع ثبوت
 الملك من المتبول المقترح بالاضافة الى وقت في التجيل والمضاف الى وقت لا يكون
 موجودا قبله ولا يتغير هذا المعنى او باستيفاء المعقود عليه لتحقيق المساواة بينهما
 اذ المعقود معاوضته او التمكن منه اي استيفاء المنفعة اقامة التمكن من الشيء مقام
 ذلك الشيء هو اذا كانت الاجارة صحيحة فاما اذا كانت فاسدة لا يجب شي بمجر ذلك
 من استيفاء المنفعة الحقيقية لا انتفاع ثم فرع على هذا بقوله فيجب الاجرة لو تضمن
 المستأجر الدار ولم يسكنها اي الدار حتى مضت المدة لان تسليم نفسه للمنفعة لا يمكن
 اقيم تسليم محلها مقامها اذ التمكن من الانتفاع يثبت به وفي النوار ان اذا استأجر دارة
 الى ملكة فلم يركبها ان كان غير علة في الرواية فعليه الاجر وان كان لعله فيها فلا اجر
 الاجرة بالعصب بقدر حوت التمكن يعني اذ اعصب الدار المستأجرة فاصب من يد المستأجر
 في جميع المدة سقطت الاجرة وان اعصب في بعضها سقطت بقدر ذلك وشار بقوله سقط
 الاجر الى ان العقد يفسخ بالعصب كما في العدائية خلافا لما في النوار فان قال لا يفسخ
 والملاحة شامل للعقد وغيره ومراده من العصب منها الجبلولة بين المستأجر والعين

لا حقيقة اذ العصب لا يجري في العفار عندنا قال صاحب المنع ولو انكر الموجه العصب والاعاء
المستاجر ولا يثبت له عليه عوارة فان كان المستاجر هو الساكن في الدار حال المنازعة فالقول
للموجر وان كان فيها غير المستاجر فالقول للمستاجر والاجرة عليه كسجله الطاحونة وفي تنويره
ولوسلم ابي لوسلم الاجر المستاجر العين الموجهة بعد مضي بعض المدة قبل احوال الامتناع
من ذلك اذ لم يكن في معة الاجارة وقت يعقب في العين الموجهة لاجل ذلك الوقت فان
كان فيها وقت كذلك ابي يعقب فيها في وقت معين دون وقت كما في بيوت ملكة ومبي خمر
في قبض الباقي وفي السراجية وغيرها اذا سكن دارا معة للقلعة او ريع ارضها
معة للاستقلال من غير اجارة تحت الاجرة وعليه الفتوى ولرب الارض طلب
الاجرة الكليوم ولرب الدابة لكل مرحلة ان العقد في حق المنفعة ينفذ شيئا فشيئا
وكما ينبغي ان يجب تسليمه ولو خطوة او سكن ساعة الا اننا استحسننا قدرنا بيوم
ومرحلة لان اذ يقضي الي الخرج الا اذا بين زمان الطلب عند العقد في وقت الموجه
الي ذلك الوقت لكونه بمنزلة التاجيل وقال زفر ليس لهم ذلك الا بعد انقضاء المدة
وانتها السفر كما قال الامام اولا وانفسار والحياء بعد الفراغ من عمله اذ قبله لا يفتق
بالبعض فلا استحقاق للاجر وان وصلته عمل في بيت المستاجر على ما في الهداية والخبر يورني
المبسوط والخبرة وقاص خان والقرناشي والكراد الطهيري اذ اختلف البعض في بيت
المستاجر كجب الاجر له بحسب ما اذا اسرق الثوب في بيت المستاجر يستحق الاجر بحسب ما
واستشهد في الاصل بما لو استاجر انسانا ليعمل له حايضا فيني بعضه ثم انقضى فله اجر
ما بين وفي التنوير حاطه الحيات باجر ففتقر رجل قيل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له
ولا يجبر على الاعادة وان كان الحيات هو الفائق للثوب فعليه الاعادة كانه لم يعمل ولا خيار
طلب الاجر بعد اخراج الخبز من التنوير لان تمام العمل بالاجرة وفي اطلاقه اشاروا الي
انه يستحق الاجر باخراج البعض بقدره لان العمل في ذلك القدر صار مسلما الي صاحب
الدين فان احترق الخبز قبل اخراج من التنوير سقط الاجر سواء كان في بيت المستاجر
او في بيت الاجير لانه هذا قبل التسليم فعليه الصمان في قول اصحابنا جميعا لان هذا
جناية يده بتقصيره في الفاعل من التنوير فان ضمنه قيمته مخيرا اعطاه الاجر وان ضمنه
دقيقا لم يكن له اجر كما في القايمة وغيرها وهذا ظاهر وان كان قول القايمة فان احترق
بعد ما خرج فله الاجر وقبله لا ولا عزم فيها وقول صدور الشريعة ابي في الاحترق قبل
الاجرة وبعد الاجرة غير موافق للمنفعة عن الايمة الغول كما في الدور لكن يمكن
التوفيق بين كلام صاحب القايمة وصاحب القايمة بان المراد بالاحترق في القايمة
ما لا يكون يصنع وفي القايمة ما يكون يصنع كما يولد عليه قوله بالاجماع واما ما قيل
من انه لا ضمان في العصبية على الحيات لان الجناية غير واقعة منهم فيها هذا على ظاهر
الرواية عن الامام كما قيل في الهداية لانهم لم توجد منه الجناية فصاحب القايمة اختار
ما اختاره صاحب الهداية فليس يسيرون لان قول صاحب الهداية لا ضمان عليه متعلق بقوله
فان اخرجه ثم احترق من غير فعله فقط لا فيما اذا احترق قبله تتبعه وعن هذا قال وان احترق

من غير

من غير فعله بعده ابي بعد الاجرة فلا يسقط ان كان يجز في القايمة المستاجر لانه يحرم
الاجرة ما وصل اليه في منزل المستاجر فاستحق الاجر بوضعه فيه وفيما اشار
بان لا يجز في منزل نفسه لا يستحق الاجر بالاجرة بل بالتسليم الحقيقي ولا ضمان عند
الامام وقال ان شئت المستاجر ضمنه مثل دقيقه ولا اجر وان شئت ضمنه الخبز وله الاجر ولا
يجب عليه ضمان العصب والملي وفي النهاية هذا الذي ذكره من الاختلاف اختار القدرين واما
عند غيره فهو مجز على عموم فانه لا ضمان بالاتفاق امل عند الامام فانه لم يملك من عمله
واما قولهم اطلاقه هلك بعد التسليم وقال القدرين يضمن عنهما مثل دقيقه لانه مضمون
عليه فلا يبرأ الا بعد حقيقة التسليم والطباخ للولية طلب الاجر بعد القرف ابي بعد
وضع الطعام في القضاء اعتبار الفرق وانما قيد للولية لانه لو كان لاهل بيته فلا عرف عليه
كما في الجوهره فان افسده الطباخ او اخرقه او لم يفضحه فهو ضامن من الطعام واذا دخل
الحياز او الطباخ بنار ليجز بها او يطبخ بها فوقع منه شرارة فاحترق بها البيت فلا
ضمان عليه ولصار رب الدين عاين وزن الكلام ابي الذي يتخذ الدين من الطباخ طلب الاجرة
بعد اقامته ايجبا قامة الدين عن محله عند الامام حتى لو فسد بالمطبخ قبلها فلا اجر له
وقا لا بعد تتركه وهو جمل بعضه على بعض حتى لو فسد بعد الاقامة قبل النقل فلا اجر له اذ
لا يبر من القضا وقبله وله ان الفراغ هو الاقامة والتسريح عمل زايكا لنقل الي موضع العماره
بمخلاف ما قبل الاقامة والتسريح عمل زايكا لنقل الي موضع العماره بخلاف ما قبل الاقامة
لانه طين منقشر هذا اذ الدين في ارض المستاجر وان لبن في ارض نفسه لا يستحق حتى يسلمه
وذلك يكون بالعد بعد الاقامة عنده وعندهما بالعد بعد التسريح قبل الفتوى على قولهم
والعرف في ديارنا على ما قاله الامام ومن كان له ارض اخرى العين كصباغ يظهر لونا في الثوب
وقصار يقصر بالمشا والبعض هذا في ديار المشا يظهر البياض المشهور ولو احكم فصار
يقصر بالمال والصافي كما في ديارنا كما في شرح الوقاية لابن الشيخ فله اي المستاجر حبسها
اي العين للاجر لاجل الاجرة حتى يستوفى بها وقال زفر ليس له ذلك لان المعفو عليه صار
مسلم الي صاحب العين بانقض له عمله فيسقط حق الحبس ولنا ان انقضاء العمل بالمعمل
ضرورة اقامة العمل فلم يكن راضيا بهذا الا انقضاء من حيث انه تسلم بل رضاه في تحقير عمل
الصبي وكونه من الاثر في العمل اذ لا وجود للعمل اليه وكان مضطرا اليه والرضي لا يثبت مع
الاضطرار هذا اذ كان حاله اما اذا كان موحلا فلا يملك حبسها وفي الخلاصة هذا اذا عمل
في مكانه اما اذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الحبس وان حبسها للاجر فضا عنه العين
بلا تقدر منه فلا ضمان عليه لكونه امانة في يده كما كان قبل الحبس ولا اجر له اذا هلك المعفو
عليه قبل التسليم هو عند الامام وقال ان شاء الله فله ضمنه مصوغا وله الاجر لان
العمل صار مسلما اليه فتقبر الوصول قيمته اليه فصار كالصانع مسلما حقيقة او غير
مصنوع ولا اجر لان العمل لم يصير مسلما اليه ومن لا اثر له عملها اي في العين كالحمار والملاح
وغاسل الثوب ليس له اي للعامل حبسها اي العين لان المعفو عليه نفس المملوك وهو عرض
ولاله اثر يقوم مقامه فلا يقصور حبسه فلو غصبها ضمن صمان العصب وصاحبها بالخيار



عليه ما دونت المدة باقية ويلحق بالمستاجر المستقيم فيترك اليه اذ ركه باجرة المثل كما في المنهج
واما القاصب فهو من القاطن مطلقا وصح استيجار الدابة للركوب والحمل واستيجار الثوب
لللبس كجران العادة بذلك فان اطلق الموجه للمستاجر الركوب او اللبس يعني ان يخرج
عليه ان يركبها من شاء ويلبس الثوب من شاء فله ان يستاجر ان يركب من شاء ويلبس من شاء
لا يمتثل بغيره بالركوب واللبس فلا يجوز الا بالقيدين او بان يمتثل ان يفعل ما شاء وحيث
التبني ولو لم يقل ان يفعل فيها ما شاء فسدت الاجارة لغيرها له فاذا ركب الدابة او لبس
الثوب هو المستاجر لنفسه او اركب المستاجر الدابة او لبس الثوب غيره يعني مراد
من الاصل فلا يستعمل غيره فصار كالنفس عليه ابتداء وفي الوجه واذا تكرري يقوم مشاة ابدا
عليه ان المكارى يحمل عليه من مرض منهم او من عبي منهم فهو فاسد وان قيد المكارى بالربيعين
او باللبس معين فخالق ضمن المستاجر اذ اهلك الدابة او الثوب لان الناس يتفاوتون
في العلم بالركوب واللبس ولا اجر عليه وان سلم لانه مع الصمان متمنع وكذا كل ما يتخلق
باختلاف المستعمل فيقيده اي بقييد الموجه بشخص معين هدر ولو شرط المكارى سلكي
واحد بعينه في اجارة الدابة للمستاجر ان يسكن غيره لان الشرط ليس بمغير لعدم الثبات
في السكن وما يقرب اليها كالحراة والعناء فهو خارج بدلالة المادة والغسوط كالدار
عند مجرى وعند اي موضع هو كاللبس لاختلاف الناس في صرعه ونصب او تارة واختيار
مكانه وان سمي ما يحمل عليه الدابة نوعا وفردا كركوبه يحمل عليه الدابة التي استاجرها فله
اي للمستاجر حمل مثله او ما اخف منه في الصركا لشعير والسهم لا يلبس له ان يحمل عليها
ما هو اضر منه كالمخ لان الاصل ان من استخف منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى
اكثر منها لم يجز فله ان يحمل كمن حنطة لغيره لو استاجرها يحمل كمن حنطة لانه مثلية
وله حمل كمن شعير لانه دونه والقياس ان يضمن بالحمل عليها خلاف الجبس كيف ما كان للحملة
وجه الاستحسان ان التقييد انما يعتبر اذا كان معينا ولا فائدة هنا وفيه مشاركة
بان سمي مقدارا من الحنطة وزنا فحمل مثله ذلك الوزن من الشعير او القطن يضمن لانه
باجزائه ظهر الدابة اكثر من البركة في شرح الكنز لكن ذكر في الزخيرة في هذا ايضا عدم
الصمان قال الشيخ الاسلام انه لا يضمن استحسانا وهو الاصح لان من الشعير والقطن
مثل ضرر الحنطة في حق الدابة عند استوائها وزنا وبه يقتضي الصدور الشهيد كما في
الزمانية وان سمي ثوبا من القطن فليس له ان يحمل مثله وزنه حريه لانه يحتمل في مكان
واحد من ثوبها فيغيرها اكثر وان زاد على ما سمي فعطبت الدابة ضمن قرر الزيادة
ان كانت تطبق ما حملها فاعطيت بما هو ما دونه فيه وغير ما دون فيه والسبب
التقليل فالقيمة عليها حتى لو كان المادون مائة مثاقيل زاد عليه عشر دين مسنا
بضمن سدس الدابة واشتار بالزيادة اليها من جنس المسمى فلو حمل جنسا اخر
غير المسمى وجب جميع القيمة والي انه حمل الزيادة مع المسمى معا فلو حمل المسمى وحده
ثم حمل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جميع القيمة كما في البحر والا اي وان لم تطلق ما
حملها تحمل القيمة لعدم الاذن فيه هذا اذا حملها المستاجر اما اذا حملها صاحبها

فيكونه يضمن اذا هلك مع
المخالفة والتقييد وما لا
يختلف به اي باختلاف
المستعمل صح

بيده فلا ضمان علي المستاجر وان حملها معا وجب النصف علي المستاجر ولو حمل
كل واحد حدها فاحده لا ضمان علي المستاجر ويحمل حمل المستاجر ما كان مستحقا
بالعقد ولم يغير منها لمصر للاجر اذا هلك وفي الغاية يمان عليه الكفر ولا يقال كيف
اجتمع الاجر والضمان لا فانقل الاجر في مقابلة الحمل المسمى والضمان في مقابلة
الزيادة وفي الوجه ولم يقرض للاجر اذا سلمت ولم اره صريحا والقواعد تقتضي ان يجب
المسمى فقط اما اذا حملها بنفسه وحده فلا كلام وما اذا حملها مستاجر زائد
عليه المسمى فلهما مع الغصب لا يضمن عندهما ومن بعدنا يعلم حكم المكارى في طريق مكة
وان كان لا يحمل للمستاجر الزيادة علي المسمى الا بصره صاحب الدابة ولهذا قالوا ينبغي
ان يري المكارى جميع ما يحمل ان يري في الاداء فيضمن النصف اي اذا استاجر الدابة
ليركبها فاردق معه حولا فطقت يضمن المستاجر بصفتهما وللخبرة بالتقليل لان
ركوب العالم بالغروسية لا يضر وان تقل وركوب غير العالم اضر وان خف هذا اذا كان
الدابة تطيق حمل الاثنين وان لم تطيق حملها يضمن كل القيمة وقالوا هو اذا كانت
الردية بسمك بنفسه وان كان صغيرا لا يضمن بصفته يضمن بخدر وتقله وقيد بالاراف
لانه اذا حملها علي عاتقه فانه يضمن جميع القيمة ثم للمالك الخيار ان شاء ضمن الردية
وان شاء ضمن الركاب فالركاب لا يرجع بما ضمنه والردية يرجع ان كان مستاجرا والا فلا
كما في التبيين وغيره وان كبرها اي الدابة من كلفت الدابة بالجامها اذا ردها وهوان
يجديها الي نفسه لتقف ولا يجزي اوضرها فطقت اي هلكت ضمن عند الامام لانه
لانه فعل غير ما دون فيه خلا فالحمل اي لا يضمن عندها وعند الائمة الثلاثة فيما هو
معتاد لان الضرر في السير معتاد فكان ما دونها فيه بخلاف غير المعتاد وفي الغاية ان
ضرر الدابة يكون تعديا موجبا للضمان قيد بالبيع لان بالسوق لا يضمن اتفاقا وان
تجاوز بها اي بالدابة مكانا سماه فطقت ضمن قيمتها لانه صار غاصبا ولا يبرأ
عن الصمان بردها اي الدابة الي ما سماه اي الي مكان سماه وان وصلية استلجرتها
ذهبا ويا بيا الاصح وقال زعفراني يضمن لانه لما عاد الي الوفاق يري بين الصمان
كالمودع ولنا ان يد المستاجر ليست بيد المالك ولا يد من رد اليه بعد المودع وبالعقد
لا يكون رادها اليه بخلاف المودع فان يده بيد المالك في الحفظ فاذا عاد المودع الي
الوفاق عاد الي يد المالك حكما قوله في الاصح احتراز عما قيل انما يضمن اذا استاجر ذاهبا
فقط لا جائزيا لان الاجارة انتهت الي ذلك الموضع فيضمن بالتجاوز عنه قال صاحب
الهداية الاطلاق اصح وقال صاحب الكافي التقييد اصح وان نوع سرج الحمار الذي التزاه
بسرج واسرجه بما يسرج به مثله فهلك لا يضمن اتفاقا لانه اذا كان يماثل الاول
تساولا ذن المالك اذ لا فائدة في التقييد بغيره الا اذا كان زابدا عليه في الوزن فحينئذ
يضمن الزيادة كما في الهداية وان اسرجه واوكفه بما لا يسرج به فله اسرجه
او كما لا يولف به فله اسرجه او كما لا يولف به فله اسرجه او كما لا يولف به فله اسرجه
الاذن من جهة فصار محالعا وكذا اذا ولفه بما يولف به مثله عند الامام لان الاكاف

نت

يستعمل بغير ما يستعمل السرج وهو الحمل واثره بخلاف ايضا لا يفسد ان يسطر السرج
 فكان في حقه الدابة خلافا الى جنس غير المسمى فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل
 قيد بكونه لا يسرج مثله لانه اذا استاجرها بايا كان فلو كان بايا كان فلو كان بايا كان فلو كان بايا كان
 الا كان لا يضمن كما في الخلاصة وفي البحر لو استاجرها بايا كان فلو كان بايا كان فلو كان بايا كان
 اذا استاجرها من بلد الى بلد لا يضمن وان استاجرها ليركبها في المصرا كان المستكر من
 لم يشارك لا يضمن ثم قال وفي الكافي الصمان مطلقا من غير تفصيل المشايخ وكان هو المذهب
 لانه ظاهر الرواية كما لا يخفى انتهى وقال لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط حتى لو
 كان وزن الاكاف ضعيف وزن السرج منه نصف قيمته لا فعدم الاذن في قدر الزيادة
 والجواب قد مر انفا وفي العناية ولم يبين مقدار المضمون اتباعا لرواية الجامع الصغير
 لانه لم يذكر فيه انه صان من جميع القيمة ولكن قال هو صان من وذكر في الاجارة يضمن
 بقدر ما زاد من المشايخ من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المفسر
 ومنهم من قال فيها روايتان في رواية الاجارة يضمن ما زاد وفي رواية الجامع يضمن جميع
 القيمة قال شيخ الاسلام وهذا الصحيح وتكلموا في معنى قوله يضمن بحسابه وهو احاديث
 الروايتين عن الامام فمنهم من قال انه يقدر بالمساحة حتى اذا كان السرج ياخذ من ظهر
 الرواية يخذر والاكاف قدر اربعة اشبار يضمن بحسابه وقيل يضمن بالوزن وان سلك الحال
 طريقا غير ما علمه المالك مما يسلكه الناس فلا ضمان عليه ابي علي الجمال ان لم يتفاوت
 الطريقان لان التقيد بغير موجب عن عدم التفاوت وان تفاوتوا اي الطريقان بان كان
 الطريق المسلك اعسر او بعد او اخرون من الطريق الاخر او كان الطريق مسلكا محالا
 يسلكه الناس وان لم يكن بين الطريقين تفاوت كما في شرح القواني لابن الشحنة وغيره
 فعلى هذا اظهر عدم نهم من قال من انه لا حاجة اليه لان تفاوت الطريقين يعني غير يمكن
 دفعه بالتكليف انتهى لانه لا بد من ذكر هذه المسألة لانها مستقلة تقع قيد بالتعيين
 لانه لو لم يعين الاضمان وفي الخلاصة الجمال اذا نزل في معارة ونحيا له الانتقال فلم
 ينتقل حتى يفسد المتاع بخطر او سرقة فهو صان اذا كانت السرقة والمطر غلبا او حمله
 اي حمل الجمال المتاع في البحر اذا قيد بالبر فتلحق المتاع في هذه الصور ضمن الجمال لصحة
 التقيد اما اذا تفاوتوا ولا يسلكه الناس فظاهر واما اذا حمل في البحر لخطر البحر وخطر
 المسألة اطلق فضمن ما اذا كان مما يسلكه الناس ولا يقيد بكونه قيد بالبر لانه
 لو لم يقيد به لصان كان في البحر وان بلغ قال الاتقاني السماء بلغ بالتشديد اي بلغ
 الجمال المتاع الى ذلك الموضع كما في البحر فله اي الجمال الاجر لحصول المقصود وارتفاع
 الخلاف معنى ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانها في حالتين كما في شرح التلخيص
 وان عين زرع بر فزرع رطبة اي من استاجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن
 ما نقصت الاصل لان الرطاب اكثر ضررا بالارض من البر لاقتسار عن زرعها فيها وكثرة
 الحاجة الي سقيها فكان خلافا الى شرم مع اختلاف الجسر فيجب عليه جميع النقصان ولا
 اجر عليه لانه ما خالف صانعا صانعا مستوفيا المتفعة بالعصب فلا يجب الاجر به قال العيني

الذي اشترط ويجوز
 بالتحقيق على اسناد الفعل
 الى المتاع اي اذا بلغ المتاع
 الى ذلك الموضع صح

وان زرع فيها ما هو اقل ضررا من البر لا يجب عليه الضمان ويجب عليه الاجر لانه خلاف العرف فلا يصح
 بمغاصها وفي المتع ما ذكرهنا من عدم وجوب الاجر ووجوب ما نقص من الارض هو مذهب
 المتقدمين من المشايخ واما مذهب المتأخرين فيجب اجرا للمثل على الفاصب اذا كانت الارض للوقت
 او للينيم او اعد لها صاحبها للاستئصال كالحان وكوه وان امر بخياطة الثوب فمضى الى طرفها خير
 الا لك بين تفهيمه اي الثوب قيمته وبين اخذ الثوب مع اجر مثله لانه كان يشبه القيمة وجه
 لان الاثر لا يستعملونه استعمال القيمة من جهة الاثر لانه كان موافقا وجه مخالفا من
 وجه فان شامال الى جانب الوفاق واخذ الثوب وان شامال الى جانب الخلاف وضمنه القيمة وانما
 وجه المثل دون المسمى لان صاحبه انما يرضى بالمسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل الاثر
 على ما سمي كما هو الحكم في سائر الاجارات الفاسدة وفي البحر المطلقة فمثل ما اذا كان يستعمل استعمال
 القيمة وما اذا شتم وجعله فباخلافا لا يسجد في الثالث حيث اوجب فيه الضمان نوعا الامام
 انه لا خيار له في الثوب في الكل بل يضمنه قيمة الثوب وكذا خير المالك لو امر بغيره فخطمه سراويل
 في الاصح للاعتقاد في اصل المنفعة وصاحبها وكذا امر بغيره بطلست من شبهه فضرر منه كذا في انه يجبر
 كذا ما هنا وقيل يضمنه هنا بلا خيار للمنفعة في المنفعة **باب الاجارة الفا**
 وجه التأخير عن العبيد ظاهرا يجب فيها اي في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يرد على المسمى
 المعلوم عند قايمة وفروا الائمة الثلاثة بحسب الاجر الفاما بلغ اعتبار اربعة الاعيان ولما
 ان المنافع غير متقومة بنفسها بل بالقدرة على الحاجة الناس وقد استقطوا العاقدان بالقيمة
 الزيادة فيه واذا نقص اجر المثل لا يجب زيادة المسمى لفساد القيمة بخلاف البيع لان تقويم
 الاعيان ليس بضرر وري في الحاصل ان المسمى ان كان مساويا لاجر المثل او زاد عليه فاجر المثل وان كان
 اقل منه فالمسمى كما في القمستان في هذا اذا لم يكن الفاسد دلجها للمسمى ولعدم القيمة فان كان
 لجها للمسمى ولعدم القيمة يجب اجر مثله الفاما بلغ وكذا اذا كان يظنه معلوما وبعضه غير
 معلوم مثل ان يبيع اربعة او ثوبا او يستاجر الدار والجمام على اجرة معلومة بشرط ان يبيعها او
 يرميها لو قالوا اذا استاجروا عليا ان يسلكها المستاجر فسدت الاجارة ويجب عليه اجر المثل الفاما بلغ
 ان سكتها ومن استاجروا كل شهر فله اسم العقد في شهر واحد فقط وسد الباقي لان الكلمة كل للموم
 وقد يتقدر العمل بها لان الشهور لا نهاية لها والواحد معين فيصير فيه واذا اتم الشهر كان العمل بها
 صحيح الاجارة لا انتهاء العقد الصحيح من غير محصر صاحبها فيقول اي يخرجه من عليا فيقول اي يخرجه
 لا يفسخ الا بمحض صاحبها لا اتفاق الا ان يبيع جملتها الشهور اي الا ان يبيع كل الاشهر وان يقول اجرتها
 عشرة اشهر كل شهر مودم مثلا لانه حينئذ تقام المدة فيصير العقد فيها بالاجماع وكل شهر سكت
 المستاجر منه اي من الشهر ساعة صح فيه اي في ذلك الشهر الذي يسكن ساعة لحصول رضاه بذلك
 وسقط حق الفسخ اي لا يكون له جرح اخر اذ ان ينقض ذلك الشهر الا بعد لانه تم العقدية لراضيتها
 في واحد هو القياس وقدمال اليه بعض المتأخرين وظاهر الرواية بقاؤه اي بقاؤه الفسخ في
 الليلة الاولى ويومها اي للكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر والاصل ويومها وبه
 يفتي في اكثر المعبران لان ذلك راس الشهر وفي اعتبار اول الشهر نوع خرج بقدر اجتماعه
 المتعاقدين في ساعة روية الهلال ولو فسخ في انشاء الشهر يفسخ وقيل يفسخ اذا اخرج الشهر

سرق

ولوقال في انشاء الشهر فسخت راس الشهر بفتح اذ اهل الشهر بلا شهرة ولو قدم اجرة شهرين
او ثلاثة وقبض الاجرة لا يكون لواحد منهما العسخ فيما عجل وان اجرها اي المار سنة بكذا سم وان
وصلية لم يبين فسحا كل شهر لان المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والاجرة معلومة فتقيم
وتقسم الاجرة على الشهر على السواء وتقدر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان واسماء المدة
اي مدة الاجارة ما سمي ان وقعت التسمية بان يقول من شهر رجب من هذه السنة مثلا والا
بان لم يقع تسمية فوضعت العقد هو المعنى في ابتداء المدة لان الاوقات كلها سواء في حكم
الاجارة وفي مثله يتعين الزمان الذي يلي العقد كما لا جمل واليهين لان لا يكمل فلانما شهر
هذا اذا كان العقد مطلقا من غير تعيين المدة وان بين المدة فحين ذلك وهو ظاهر فان كان
عقد الاجارة حين يهل على صيغة المفعول بمعنى بصر الهلال والمراد من المدة اليوم الاول
من الشهر دون ليلة كما في اليهين فتعتبر السنة كلها بالاهلة قل هي موافقة للناس والا
اي وان لم يكن العقد حين يهل الهلال بل كان بعد ما مضى من الشهر فبالايام اي فتعتبر
الايام في الشهر بالعدد وهو ان يعتبر كل شهر ثلاثون يوما هذا عند الامام لانه لما
تقدر الشهر الاول بالاهلة تقدر اعتبار الثاني والثالث ايضا لان الشهر الاول لما وجب
تكميله من الثاني لكونه منضابا انقصا لثاني ايضا فوجب تكميله من الثالث وهكذا الي
آخر المدة وعند محمد الاول في الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة لان الاصل في الشهر
اعتبارها بالاهلة عند الامكان وقد امكن ذلك في الشهور المختلفة وتقدر بالاول ويكمل
بالايام الشهر الاخر وابو يوسف معه ارجح محمد في رواية ومع الامام في اخري وكذا القوة
فان الاتفاق اذا كان حين يهل الهلال فتعتبر شهور العدة بالاهلة وهذا بخلاف واذا
كان في انشاء الشهر فحين حق تعريق الطلاق يعتبر بالايام اتفاقا وكذا في حق انقضاء
العدة عنده واما عندهما فتعتبر شهر واحد بالايام وشهران بالاهلة وذكر في النهاية
ان العدة في هذه الصورة تعتبر بالايام اتفاقا كما في القيسابي ويجوز اخذ الجماعة باجرة
الجمام للتوارث والتعارف قال عليه السلام ما راه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن
فلا تعتبر بحالة المنفعة في مثل هذا ومن العلماء من كره الجمام لانه شر بيت باشارة
النبي عليه السلام ذكره بعضهم اتخذوا النساء لانهن قتلوا اجنابا عن قسنة والصحيح
انه لا بأس باتخاذ الرجال والنساء جميعا للضرورة كما في اكثر المختبران ويجوز اخذ الجمام
اجرة لما روي انه عليه السلام احتج واعطى اجرة فكان قوله عليه السلام ان من حرم
السمحت لسبب الجمام منسوخا بما روي لا يجوز اخذ اجرة عصب البس هو ان يواجر فخلا
لبن روي الاناث لقوله عليه السلام ان من السمحت عصب القيس على خوف المضار
والمضار اليه لان حقيقة العصب ليس بمكروه لانه سبب لبقاء النسل لان الاستيجار والاجارة
والافراز هو امر موهوم غير معلوم ولا يجوز اخذ الاجرة عند المتقدمين على الطاعات
وفي شرح الوافي والمذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم الاستيجار يعلمها باطل كذا ان
والجج والامامة والتدبير والتدريس والفرو وتعليم القرآن والفقه ونزاهتها لان القرينة
تقتضي على العامل ولقوله عليه السلام اقروا القرآن اي علموا وانما كلوا به كذا في بناء هـ

المساجد وادارة الزكوة وثباته المصحف والعقبة وتعليم الكتابة والمقوم والطب والتفسير
وعلم الادبية فان اخذ الاجرة في الجميع جازيا لاتفاق وقال الشافعي يجوز على الامانة
اذا اجتمع مع الاذان او العامي بما لا يجوز اخذ الاجرة على المعاصي كالغني والفوج والملاهي لان
المصلحة لا ينشور استحقاقها بالعقد فلا يجز عليه الاجر وان اعطاه للاجر وقبضه لا يجز له
ويجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اخذ المال من غير شرط يباح له منه عن طوع من
غير عقد وفي شرح الكافي لا يجوز الاجارة على شيء من القنا والفوج والمزمار والطبل او
شي من المهر ولا على الخوار وقراءة الشعر ولا اجر في ذلك وفي الولوالجي رجل استاجر رجلا
لبعض له الطبل ان كان لله ولا يجوز وان كان للفرد او القافلة او العرس يجوز لانه طاعة
وتبقي اليوم بالجواز اي يجوز اخذ الاجرة على الامانة وتعليم القرآن والعقد والمدة ان
كافي عامة المعنيران وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا ينبغي
اصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة الخفايا ورغبة الناس فيهم وكانت
لهم عطيات من بيت المال واتقوا من المتعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط
مروءة يعينونهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يغتفون بدعوى التعليل خوفا من دهاب القرآن
وتحريض على التعليم حتى ينضوا لاقامة الواجب فتكثر حقايق القرآن واما اليوم
فذهب ذلك كله وانقطعت العطيات من بيت المال بسبب استيلاء الظلمة وانقطع
الحفاظ بمعاشهم وقل ما يعلم حسنة ولا يتفردون له ايضا فان حاجتهم عندهم مما ذلك
تقوم بفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجواز ذلك وراو حسنا
وقالوا الاحكام تختلف باختلاف الزمان الا يروى ان السائد كن تخرجن الي الجماعات
في زمانه عليه السلام ومن ما روي بكر رضي الله عنه حتى منع من عمر رضي الله عنه واستقر
الان عليه وكان ذلك هو الصواب كما في التبيين وفي النهاية يقتضي جواز الاستيجار على
تعليم الفقه ايضا في زماننا وفي الثانية خلافة تتبع وفي المجمع يقتضي جواز الاستيجار
على التعليم والامانة والفقه كذا في الزجيرة والروضة ولا يجوز استيجار المصحف
ولكن الفقه لعدم التعارض كما في شرح الكفر للعيني وتجبر المستاجر وهو الصبر او وليه
علي دفع ما سمي من الاجر ويجوز اي بالاجر الذي سمي ويجوز على دفع الحلو المرسومة
الحلو بفتح الناء المهملة هو بية تهدي الي المعلمين علي روي بعض سور القرآن سميت
بها لان العادة اهدوا الخلاوي وهي لغة يستعملها اهل ما وراء النهر حتى لو لم يكن بينهما
قول بشرط يوم يرضاه المعلم وفي الثانية وغيرها رجل استاجر رجلا ليعلم ربه
او عبده الحرفة فيه روايتان في رواية الميسوي يجوز وفي رواية الغزوري لا يجوز فان
بين ذلك وقتنا معلوما سنة او شهرا جازت الاجارة ويستحق المعلم الولد او لغيره
يتعلم وان لم يبين لذلك وقتا لانضم الاجارة ولما اجر المثل ان تعلم الولد والعبد وان لم يتعلم
فلا اجر له وفي الخواهر استوجروا الحلة جازة مسلم او لعبد ميتة فان كان في موضع لا يوجد
من يفسله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان في موضع فيه اناس غيرهم فلم الاجر وفي الشافعي اجارة
السف جازية وهي على وجهين احدها ان يستاجرها الي مدة معلومة والاخر ان يستاجرها

مطل

الي مكان معلوم وكلاهما جائزان ان امتدت المدة وهي في البحر فلو ان يسلمها حتى يخرج من البحر ويعطيه
 اجرتها وكذا اجارة الجوامع والغسائط جائزة ولو ان يقرب ذلك كما يقرب الناس فان اخرج
 من الشمس او من غيرهما المظلم او الثلج او يخرج من غير غرض او خلاف فلا ضمان وكذا اجارة
 الاسلحة جائزة وله ان يقاتل ولا ضمان عليه ان هلك وان تعذر عليها هلك فاعلم ان ضمان
 ولا اجرة عليه ولا تصح اجارة المشاع سواء كان الشيوع فيما يملك الضميمة كالغرض او فيما لا
 يملك الضميمة كالعبد عند الامام لان اجارة العبد او رقيقه لا يملكها الا بالانقضاء بعينها وهو غير
 متصور في المشاع حيث لا يمكن التملك بخلاف بيعه والمرد من الشيوع الاصل لان
 الطار لا يفسد الاجارة في ظاهر الرواية عن الامام لان الكل يجمع على ملكه فلا يلزم الشيوع عنه
 لا يجوز ايضا ان يملك المشايخ على قول الامام قبل لا ينفذ حتى لا يملك الاجراء ولا يتعد
 ينفذ فاسد احتياجا لاجل المثل وهو الصحيح وعندها تقع اجارة المشاع ملكا سواء
 اجر نصيبه مشترك او غيره لانه نوع تملكه فيجوز كالمبيع وبه قال الشافعي ومالك والحنابلة
 في جواز اجارة المشاع ان يشاركوا في النصف فانه يجوز لان الشيوع الطاري
 لا يفسدها كما هو حكيم الحاكم يجوز وفي المظني الغشوي في اجارة المشاع على قولها لكن في الثانية
 وبغيرها الفقهاء على قول الامام وبه جزم اصحاب المتن والشرح وكان هو المذهب في المثل
 وان اجروا من رجلين مع اتفاق لان التسليم يقع جملة ثم الشيوع لتفرق الملك بينهما طاربا
 ويجوز استئجار الطير وهو مريضه باجر معلوم والقياس فلا تصح كاجارة البقرة او الناقة
 ليشرب لبنها واجارة البنتان لياكل ثمره وجه الاستحسان قوله تعالى فان ارضعت لكم
 فانوهن اجورهن وعليه انفق الاجماع وقد جرب بهما لتقابل في الاعصار ولا تكبر لانه
 عقد على منفعة هي تربية الصبي والمدين تابع وهو اختيار صاحب الزخيرة والاضاح
 واقرنوا في الفقه كما في الهداية وهو الصحيح كما في الكافي وقيل عقد على اللبن لانه المقصود
 والخدمة تابعة وهو اختيار شمس الائمة الحنفي وفي الغناية كلام طييل وكذا
 يجوز استئجارها بطعامها وكسوتها استحسانا عند الامام لان الجاهل هنا لا يقتضي
 الي التزاع لان العادة جارية بالتوسعة على الطير شفقة على الولد خلافا لما
 قالوا لا يجوز قياسا للجاهل وهو قول الشافعي وفي الجامع الصغير ان سمي الطعام وراهم
 ووصف جنس الكسوة واجلها وبين درهما جازا جاعا ومعنى التسمية الطعام وراهم ان
 تجعل الاجرة وراهم ثم يدفعوا الطعام عوضا عنها ولو بين جنس الطعام ووصفه وقدره جاز
 ايضا وفي الطعام لا يشترط الاجل وعيها اي عاب الطير عسل الصبي وغسل ثيابه عن البول ومن
 القايط لا عن الوسخ واصلاح طعامه بالمصط او الطبخ ودهنه بفتح الراء اي جعل الصبي مطلا
 بالدهن بالضم لان كلامه عليها عرفا والعرف معتبر فيها لانصبيه ولا يحيط على الطير كمن شبي
 منها اي من هذه المذكريات بل هو اي كمن طعامه ودهنه وما غسل به ثيابه من الصابون
 ونحوه واجرها اي اجر الطير على من نفقته اي نفقة الصبي عليه سواء كان والده او غيره
 ممن تجب عليه نفقته فلو مات من تجب عليه نفقته فعلى الوصي من مال الصبي فلا تملك الاجارة
 بموته وقال ابو بكر انما يتكفل اذا كان للصبي الجاني الغنم في وما ذكر محمد من ان الوهن

وعنه يفسدها الامم الشرب
 فانه يجوز مشاعا بالاجماع في
 ظاهر الرواية عن الامام

والريحان على الطير فينار علي ما هو في الكوفة ثم فزع بقوله فان ارضعت اي ارضعت الطير
 الصبي بعينه وجرته فزع لم يمان ارضعت يكون في قبيل المشاكلة في المدة اي في مدة الرضا
 بعين شاة في مده او عذته من القديبة بطعام ومضت المدة فلا اجرة لانها لم تات
 بالعدل ولو اوجب عليها وهو الا رضاع وهذا الجار وليس بارضاع وهو غير ما وقع عليه عقد
 الاجارة ولهذا للعدا وجر الصبي بلين الطير في المدة لم تستحق الاجرة فعلم بان المعتبر
 عليه هو الارضاع والعمل دون العين وهو اللين كما في العناية وفي المحيط لو استأجر شاة
 لترضع جريا او صبيلا لم يجز لان اللين اليها يم قيمة فوفقت الاجارة عليه وهو مجهول
 فلا يجوز وليس للين المرأة قيمة فلا تقم الاجارة عليه انما تقع على فعل الارضاع والتربية
 والحضانة وفي الغنم تاني فان جردت الطير بالاعتبار ليمينها وليتيمها وان قام كل صبي
 فمينتها وهذا اذا شهدوا انها ارضعت بلين شاة وما ارضعت نفسها فلو اتفق باللفظ
 لم تقبل لانها شهادة على النفي بخلاف الاول فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في
 المحيط وفي الدرر بخلاف ما اذا دفعته اليها خادمتها حتى ارضعت حيث نفقته الاجرة ولو
 اي زوج الطير وطبها اذا اراد لانه حقة فلا يملك المستاجر من ابطاله لاجل ان بيت المستاجر
 اذا صنع المستاجر من الزوجين فله ان يملكه فمينته فان لم يمنع بل اذن فيه جاز وله اي
 لزوم الطير فسخها اي الاجارة ان لم تكن الاجارة برضاة سواء كان تشبها اجارتهما بان
 كان وجها بين الناس او لم تشبه في الاصح لكن ليس له الاطلاق بل ان كان نكاحه اي نكاح
 الزوجين طاهرا بين الناس او يكون عليه شهرو وصيا له لحقه كما اي ليس له ان يفسخ الاجارة
 ان اقرن المرأة به اي بالنكاح لان الاقرار حقة قاصرة غير مقبولة في ابطال حق الغير وهو
 المستاجر ولا هذا المفضل فسخها اي الاجارة اي مرضت الطير وحلت لان الجاهل والمريض
 فسخ بالصغير وكذا افسخ المريض ان مرضت او حلت او خيف عليها وكذا افسخ اذا تقيا
 لبنها او كانت سارقة او فاجرة ثابنا مجورها بخلاف ما اذا كانت كافرة كما في شرح الكفر وغيره
 وما في الغنم تاني من انه صح استئجار الطير الكافرة والفاجرة لكن يمان ارضاع الحق
 نوع مخالف الا ان يرد بالفاجرة غير ثابت مجورها او براد صحة الايجار فقط وكذا افسخ
 اذا كان الصبي لا يأخذ ثوبها ولها ايضا فسخها اذا كانت ثاذي منهم وكذا اذا لم تجارة
 بارضاع ولو غيرهما ولا تفسخ بموت اي الصبي لان الاجارة واقعة للصبي لا للاب سواء
 كان له مال او لم يكن بخلاف موت الصبي او الطير فانها انقضت ولو سافرت هي واهل
 الصبي ففسخ الاجارة وحسرا استئجارها كما لا يفسخ له عزلا بصفه اي بصف الغزل
 او ثلثه او استئجارها ليجعل عليه طعاما الي بيته فيغير منه ارضاع الطعام بان
 جعل الفقير اجرة او استئجار ثور ليجعل له برا بغير من دقيقتي دقيقتي ذلك
 البر اما في مساد الاول والثاني فانه جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله فصار في معنى
 تغير الطعام وقد نهى عنه عليه السلام والمعنى فيه ان المستاجر عاجز عن تسليم الاجر
 لانه بعض ما يخرج من عمله الاجير والقدره على التسليم شرط لصحة العقد وهو لا يقدر
 بنفسه وانما يقدر بغيره فلا يبعد قارافه ففسد قال ابو المكارم قال قاضي خان يجوز النسخ

ع

د

بالتلث او الربع وبه اخذ الفقهاء ابو القبيس والامام الحلواني والامام ابو علي النسفي وجب اجور
المثل في الكل لا يجوز المسمى فلان الاجارة لما قصدت وجوب الاقل من المسمى ومن اجار المثل لرضا كخط
الزيادة بخلاف ما اذا استأجره ليجعل نصف طعامه بالنصف الاخر حيث لا يجب الاجر لان الاجير
فيه ملكا للنصف في الحال بالتجمل فيصير حاصلا طعاما مشتركا بينهما ويحمل الطعام مشترك بينهما
لا يجب الاجر اذا ما من جزه ليجعله الا وهو عامل لنفسه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه وفي المنيح
اشكال وجواب ان مشيت فليبراجع وفي الهداية بخلاف ما اذا اشتركا في الاخطاب حيث
يجب الاجر بالغا ما بلغ عند محمد لان المسمى هناك غير معلوم فلم يصح الخط وعند ابي يوسف
لا يجاوز باجرة نصف عن ذلك لانه رضى بنصف المسمى حيث اشتركا وهذا اذا اخطب احدهما وجمع
الاخر واما اذا اخطب جميعا وجمع جميعا فيها شريكان على السواء كما في النهاية والعناية وفي
التقوير استأجره ليجعله او يخطب فان وقت جاز والالا اذا عين الخطب وهو ملكه وان
استأجره ليجعله اليوم فغير اذ يورثه عند العقد عند الامام لان المعقود عليه مجهول لذكره
فيه امرين يحتمل كل منهما ان يكون معقودا عليه العمل والوقت فالعمل ينفع المستأجر لانه لا يعطي
الاجر الي المجهول الا بعد تمام العمل والوقت ينفع الاجير لانه يستحق الاجر بمضي المدة سواء عمل
او لم يعمل ولا فحان في احدهما فيؤدي الي النزاع ولو كان المعقود عليه كليهما يلزم ان يعمل
مستقرا لهذا اليوم فذلك مما لا يقدر عليه احوارة خلافا لما قالاه في هذه مجازة ويكون المعقود
عليه العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغه في اليوم فليبر ان
يعمل في الغد ان المعقود عليه هو العمل وذكر اليوم للتجمل ولو قال في اليوم بكلمة في صحت اتفاقا
لكن كلمة في الظاهر لا تقدر المدة فلا يقتضي الاستغراق كان المعقود عليه هو العمل وهو معلوم
بخلاف ما اذا حذفت في فانه تقتضي الاستغراق ولو استأجره ليجعله لزم ان يفرغ من
اليوم يجوز بالاجماع وان استأجره ارضاعا على ان يلبسها من كرب الارض اذا املحها بالمال من باب
دفع وزرعها او يتأجرها على ان يبيقها ويوزعها مع الاكيا وكونه شرطاً ببقائه العقد لست
الزراعة لا تنافي الا بالكلرب والسقي وان استأجرها على ان يبيقها ان كان المراد بالتسقية
ان يروى الارض مكروبة تفسد الاجارة لبقا رفع الكرب بعد انقضاء المدة وهذا شرط لا يقتضيه
العقد وسبب الفساد بقاء النفع لرب الارض فتوجد صفتان في صفة وهي من غيرها وان كان المراد
كرب الارض مرتين وكانت الارض تخرج للزراعة بكثرها مرة والمدة ستة واحدة تفسد الاجارة
ايضا لما مر وان كانت تخرج بكثرها مرتين لا تفسد لعدم بقاء اثر التسقية وكذا ان تفسد ان كانت
المدة في هذه الصورة سنين او اكثر لعدم منفعة التسقية واستأجرها على ان يلبسها اي
يجعلها ارضها الفطام تفسد الاجارة لبقاء منفعتها في العام القابل بخلاف الجداول كما في الشين
او على ان يبيقها اي يجعل السريقين عليها وهو الزبل وهو عرب ويقال له سرجين تفسد
الاجارة لبقاء اثر بعد الانقضاء الا اذا كان الربع لا يخرج الا بالسقوة او كانت المدة طويلة
لا يصح الايجار في الكل كما قرناه انفا وكذا لا يصح الاستئجار للزراعة اي لزراعة الارض بغير
ارض اخرى بان جعلت زراعة الارض الاخرى اجرة لها وللركوب اي لا يصح استئجار دابة
ليركبها بركوب دابة اخرى ليركبها الاخر بقا بلتها ويسكن اي لا يصح استئجار دار ليسكنها

يسكن

يسكن دارا ليركبها الاخر بقا بلتها ويسكن اي لا يصح استئجار ثوب ليلبس به ثوبا اخر
ليلبس الاخر بقا بلته ويكون من قبيل بيع الشيء بحسبه نسبة وهذا لا يجوز خلافا لما في الثلاثة
وفي الدور كلام ان مشيت فلتطالع ثم لو استأجره ليجعل المنفعة عند انقضاء الجسر فله الاجر المثل
في كلا هو الرواية وذكر الكرخي عن ابي يوسف انه لا شيء عليه وان استأجره ليركب او حماره اي حماره ليركب
ليركب طعام هو اربط الطعام لهما يلزم الاجر الذي سماه ولا اجر المثل لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ان يقع
بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر وعند الامية الثلاثة يجوز هذه الاجارة ويجب المسمى لانه او في
المشروط عنه لو ان استأجره الرهن من المثل كما لا يجوز للرهن استئجار الرهن من المثل فثبت
لان الرهن ملك الرهن والمثل فثبت ليس بما لا حتى يوجره منه وفي المنيح لو استأجره حمارا فخل
الاخر مع بعضا صدقابه الحمار فانه لا يجب الاجرة لانه ليس بغير المعقود عليه وهو منقصة
الحمار في المدة ولا ينفق شي من الاجرة لانه ليس بمعلوم وان استأجره ليركب او حمارا لم يذكر ان
يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح العقد لان استئجار الارض غير مختص للزراعة وكذا ما يزرع
فيها مختلف فيحضره اقل ضررها من بعض فلا بد من التسمية عند العقد والا لا يعلم المعقود عليه
فيقتضي الي الفساد وهذا ان لم يزرع المجرى ما ان عمه بان يقول علي ان تزرع ما شئت فحينئذ يصح
لوجود الاذن منه فان زرعها بلا ذكر الزراعة او ما يزرع فيها ومضي الاجل عاد العقد صحيحا
وله اي للموجر المسمى من الاجرة استحقاقا لا ارتفاعا الجاهلة وانقطاع المنازعة فيثقل جابرا
كما سقط الاجل المجهول قبل مجيئه وفي القياس لا يعود وهو قول زفر لانه وقع فاسدا فلا
يقلب جازا فليزرع اجرا لمثل كاني اكثر الكتب وما في المنيح من انه وعند محمد لا يعود صحيحا وهو
القياس مخالف لاكثر الكتب فذكر وان استأجره حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحل العقد
اي ما يحمل الناس على مثله فنفق اي هلك في الطريق لا يفتن المستأجر لان العين المستأجرة
امانة في يد المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة هذا اذا لم ينفق فاذا نفق ضمن ولا اجر عليه
وان بلغ الحمار مع الحمل ملكه شرعا الله تعالى في البرازية تكاري دابة الى فارس فالاجارة
فاسدة لان فارس وخراسان وخوزم وشام وفرعافه وسعد وما وراء النهر وهذا الخطاي
والروشت والروم واليمن اسم للولاية وبجاري وسمرقند وبلخ وجرجانية وهراة واورجند
اسم البلية وحبل شمس الامة بخاري اسم الولاية وفي كل موضع هو اسم الولاية اذا بلغ الادي
له اجر المثل ليجوز عن المسمى وفي كل موضع اسم البلد اذا وصل يلزم البلاء الي قوله فله اي
للاجر المسمى من الاجرة عند العقد استحقاقا لان الفساد كان للجها لانه اذا حمل عليه شيئا يحمل
عليه مثله فثبت ذلك فالتقلب صحيحا وان اختلفا اي المجرى والمستأجر قبل الزرع في مسيلة استئجار
الارض بلا ذكر الزرع وقبل الحمل في مسيلة استئجار الحمار فنفقت الاجارة للفساد لبقائه قبل
ارتفاع الجاهلة بالتعيين بالزرع في المسيلة السابقة والحمل في هذه فلو اختلفا بعد الزرع
او الحمل لا يقتضي بقاء العقد لعدم الامكان بل يقتضي ما كان فلا ينفق الفساد في المسيلة هو
السابقة الا بمضي الاجل او بالبلوغ في المسيلة الثانية ولو استأجره دابة ثم جدد الاجارة في بعض
الطريق وجب عليه اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده هذا عند ابي يوسف وعند محمد يجب
الاجر كله وفي التقوير اجارة المستغنى بالمنفعة تجوز اذا اختلفا واذا اختلفا

فصل

لما نرى من انشاء الاجارة شرع في بيان احكام بعد الاجارة وهي الضمان والاجير نوعان مشترك
 وخاص والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى الاجير المشترك من عمل واحد
 معناه لا يقتضى بوجوه عمل لغیره او لم يعمل ولا يشترط ان يكون عاملا لغیره واحدا بل اذا عمل واحد
 ايضا فقط فهو مشترك اذا كان لا يتنفع ولا يتقصد وعليه ان يعمل لغیره وفي الغرض الاجير المشترك
 من يعمل لواحده او يعمل له غير موقت او موقفا بلا تخصيص وفي الغرض دورى المشترك من لا يستحق
 الاجر حتى يعمل والاجير الخاص هو الذي يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل ويجب
 التبيين هذا يعود الى الدور لان هذا حكم لا يعرفه الا من يعرف الاجير المشترك والخاص هو
 واجاب صاحب العناية بان قد علم مما سبق في باب الاجر متى يستحق ان بعض الاجرا
 يستحق الاجرة بالعمل فلم يتوقف معرفته على معرفة المدة وقبل قوله من لا يستحق الاجر حتى يعمل
 مفرد والتعريف بالمعنى لا يصح عن عامة المحققين واذا انضم الى ذلك قوله كالصباغ والفقار
 جاز ان يكون تعريفا بالمثال وهو الصحيح لكن قوله لان المعقود ما في ذلك لان التعليل على
 التعريف غير صحيح ومن كونه مفردا لا يصح التعريف به نظرا والحق ان يقال انه من التعريفات
 اللفظية ونما مر فيه تعليلها وقال الزبيدي والوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون
 عقده واردا على عمله معلوم ببيان محله ليسام عن النقص والاجير الخاص الذي يكون
 عقده واردا على منافعه ولا يتغير معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة ونما مر فيه
 تليوا جمع ولا يستحق الاجير المشترك الاجر حتى يعمل كالصباغ والفقار ونحوهما لان الاجارة
 عقده معاوضة فتقتضي المساواة بين العوضين فاما تسليم المعقود عليه المستأجر وهو العمل
 لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر والتمتع في يده اي في يد الاجير امانة لا يضمن ان يهلك
 المتاع من غير فعله عند الامام وهو قول زفر وحسن زباد قياسا سوا هلك بامر يمين
 التمر عنه كالسرقة والغصب او لا يمكن التمسك عنه كالحرق والغالب والعمر والمكابر لان العين
 امانة في يده لحصول القبض باذنه فلا يكون الحفظ مضمونا بالذات وكذا لا يقابل الاجر
 لان الاجر في الاجارة بمثابة العمل او الوصف بخلاف المودع باجره فان حفظه مضمون حتى يتلفه
 والاجر وان وصلية شرط عليه هي انه لا يشترط لا يقتضيه العقد بوجوبه بعدم الضمان يعني
 وفي الثانية والغنوي على قوله الامام وفي المنع وفرض جعل الغنوي عليه في كثير من المعنيات
 وبه جزم اصحابमतون وكان هو المذهب وعندنا عند مالك والشافعي في قول بعض ان امكن
 التمسك منه اي من الهلاك كالغصب والسرقة بخلاف ما لا يمكن التمسك منه كالموت حتى انفسه
 والحيثي الغالب والعمر والمكابر لكونه سببا لصيانة اموال الناس واغني المتأخرين بالعمل
 على نصف القيمة لاختلاف المعايير والائمة وعليه هذا حكم الولاة والعضاة عملا بالتعليق
 وفي شرح الجمع نقلا عن المحيط الخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة وان فاسدة يضمن
 اتفاقا ويضمن ما ابي الذي يملك عمله اي يعمل الاجير المشترك اتفاقا للتعريف المتوب من قدر
 اي من دفع الغضار وزلف الحال اذا لم يكن مزاجحة الناس كما في الاصلاح فان اطلق الحاصل
 من زلفه حصل من تركه لتبني في المشي وانقطاع الجبل الذي يشهد به المكاري الجبل فان التلغ
 الحاصل من تركه حصل من تركه به حصل من تركه التوثيق في شد الجبل وعرق السفينة من مدها

وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج او بحر او نحوها لم يضمن كما في القمستانى وقال زفر والشافعي
 لا يضمن لانه ما مور بالعلم مطلقا وانه ينظم السليم والمعيب ولنا ان المقصود هو المصلح دون
 المفسد فكان هو المأذون دون غيره وفي شرح الوقاية لعمدة الشريعة ينبغي ان يكون المراد بقوله
 ما تلف بماله على اجاره فيه القدر المعتاد وعليه ما ياتي في الحجام او عملا لا يعتاد فيه المقرار المعلوم لكن
 في المنع فقلنا ان المعتادية مخالفة لما قال وان هلك بفعله بان تحرق او عصى يضمن عندنا بخلاف
 البراع والحجام فان البراع ونحوه لا يضمن ما هلك بفعله اذ المبحر والمقار ومغاره ان الاجير
 المشترك يضمن ما هلك بفعله جاوز المقار او لا لكن لا يضمن له اي يترك السفينة الا من يتركها
 من غرق في السفينة او سقط من الرابطة وان سرقه او غرقه لانه ضمان الادمي لا يجب بالتفصيل
 بالحيابة وما يجب بهما يجب على العاقلة لا يتحمل ضمان القود وهذا ليس بخباية لكونه ما ذرناه فيه فيل
 هذا اذا كان ممن يستمسك على الرواية ويترك وجوهه ولا فهو كالمسافر والصحيح انه لا فرق ولا يضمن
 فساد ولا يترك لم يجرى المعتاد فانه لا يجب الضمان اذا سرقه النفس له لئلا يوسع لعدم
 العلم بحصول الموت بل ان يتجاوز الموضع المعتاد لان ذلك غير ما ذرناه فيه فيضمن الزايد
 كله اذا لم يهلك يضمن نصف الدية حتى ان الحتان لو قطع الحشفة ويرى المغلول يجب عليه
 دية كاملة لان الزايد هو الحشفة وهو عضو كامل يجب عليه الدية كاملة وان مات وجب عليه
 نصف الدية لان النفس تلفت بما ذرناه فيه وغيره ما ذرناه فيه فيضمن نصف الدية وهو من اغرب
 المسائل حيث يجب الاكثر لبرء والاقل بالهلاك ونقص يد من المنع فليطالع سبيل صاحب المحيط
 عن فساد جوارى الغلام وقال افسد في ففسده ففسد اعتاد اثمان من ذلك السبب قال يضمن
 العضد قيمة العبد ويكون عاقلة الفساد لانه خطأ وكذلك الضبي يجب دية على عاقلة الفساد
 وسبيل عن رجل ففسد كاهما وتركه حتى مات من سيلان الدم قال يجب عليه القضاء كما في الفصول
 العامة ولو اكل كسوف في طريق الفرات ذكر الفداء للشهرة بالوخزة والزيادة بلا فائدة
 فلما لا ان يضمنه اي الجاني يضمنه اي قيمة اللون التي تقوم في مكان عمله ولا اجله او ضمن يضمنه
 في مكان كسره وله اي الجاني الاجر بحسابه واما العمان فلان السقوط بالعشاء او بانقطاع جبل
 وكل ذلك من ضيعه واما الجاني اذا اكل في الطريق والحمل شي واحد تبين انه وقع تقويا من
 الابتداء من هذا الوجه وله وجه اخر وهو ان ابتداء الحمل حصل باذنه فلم يكن تقويا وانما صار
 تقويا عند اكله فيميل الى اي الوجهين شاروني الوجه الثاني له الاجر بقدر ما استوفى
 وفي الوجه الاول الاجر له لانه ما استوفى اصلا كما في العمالية وقا في الموصي الاجير الخاص
 وهو من يعمل لواحده او قديم صاحب الدرر يقول عملا موقفا بالتخصيص وقال زفر ايد القيد وعرفت
 مما سبق ويسمى اجيرا واحدا ايضا ويستحق الاجر الخاص لا اجر بتسليم نفسه اي الاجير من شدة
 اي المقدس سوا عمل او لم يعمل به التمكن بالاجتماع استوجر الخزعة الغير المبيعة سنة او اربع
 القتم لهذا المستاجر دون غيره لان العقد ورعيه منافعه وذلك العمل لصرف المنفعة المستحقة
 الي تلك المحنة وصار كالعبد من رجل حيث لا يملك بيعه من اخر وفي شرح الوافي واعلم
 انما ان استاجره لرعيه يضمنه بدوهم شهرا او اجيرا مشترك الا ان يقول ولا يضمن غيره فحينئذ
 يصير اجيرا واحدا وان استاجره لرعيه يضمنه شهرا بدوهم فهو اجيرا واحدا الا ان يقول ويرعيه يضمنه

وفي الخيرة ولو استأجره لم يجره يوم ما يعلم في الصبح فطرت السماء بعد ما خرج الاجير الى
 الصبح الاجير لم يسلّم نفسه في ذلك العمل لم يوجد له كان العذر به كان يغني المغيث
 كما في التمثيل وفي المخرج وان هناك في المدة نصف الغنم او اكثر من النصف فله الاجرة كاملة ما لم
 يبرح منها شيئا لا للمعقود عليه هو تسليم نفسه في المدة وقد وجد وليس للرأي ان يبرح على شيء
 منها بغير اذن صاحبها لان الاثر اجل عليها فان قطعت من وقتها وان كان العمل نزع عليها
 فقطعت فلا ضمان عليه لانه بغير فعله كما في الجوزة وفي الهادئة ثم الرأي اذا كان اجير وجد
 قرائن من الاغنام واحدة حتى لا يضمن لا يضمن من الاجر بحسبها لان الغنم او ماتت كلها
 لا يضمن من الاجر شيئا انتهى وهو مخالف لقول الجوزة مادام يبرح منها شيئا كما لا يخفى ولا يضمن
 الاجير الخاص ما تلف في يده بان سرق منه او غاب او غصب او عمل له لان العين امانة في يده
 بالانفاق لانه لا يتقبل العمل الكثرة من الناس فلا يوجد العجز والتقصير في الحفظ بخلاف
 الاجير المشترك المأذون كالنكسار والعذوم او تحرق الثوب عند العمل اذا لم يتعمد الفساد
 لانه يتقبل الاعمال من الخلق طوعا في الاجر فيمنع عن الغنيام فيجب عليه الضمان عندهما
 استحسانا لصيانة اموال الناس كما مروى في المخرج الرأي اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان
 كان يتقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الروايات بانها القلان وان كان خلطا
 لا يملك التمييز يكون ضامنا قيمتها والقول في مقدار القيمة قول الرأي ونعتبر قيمة الاغنام
 يوم الخلط فان دفع عن رجل الجوز صاحبها فاستهلكها المروءع اليه واقرا الرأي بذلك ضمن
 الرأي ولا ضمان على المروءع اليه ولا يتقبل قول الرأي على المروءع اليه ان كان الرأي اقروقت
 الوقوع انها للمروءع اليه ولو دون بقرعة من الباقورة فحاق البقار انه تبعها بضيع الباقي كان في
 سعة من انه لا يضمنها ولا ضمان عليه بالاتفاق ان كان الرأي خاصا وان مشتركاً فكذا عند
 الامام وعندهما يضمن وفي التنوير استلجرحا افضل عن الطريق ان علم انه لا يجير بعد
 الطلب يضمن وفي الجوز بقا ترك البقور مع صبي ليحفظه فملكته بقرعة وقت السقي
 باقية فان كان للصبي بقرعة الحفظ لم يضمن والا يضمن ولو جاء البقار ليللا ورجم انه وبقرعة
 داخلها القرية فطلبها صاحبها ولم يجدها ثم وجدها بعد ايام في قعر الجبانة قد عطبت
 قالوا ان كان العرف فيما بينهم ان البقار يدخل البقور في القرية ولم يطلبوا منه ان يدخل
 كل بقرعة في منزل صاحبها كان القول قول البقار مع يمينه انه ادخل البقرعة في القرية واليمين
 عليه ومع ترويد الاجرا بجعله مترددا بين نوعين مختلفين واهما وجد لزوم ماسمي له
 نحو لو قال للخياط ان خطنه فارسيا فبدرهم او روميا فبدرهمان فأي عمل من هذين العملين
 عمل بيمينه المسمى هذا عند الكل لانه خير بين عقدين صحيحين مختلفين والاجر فيجب
 بالعمل وعقد العمل نفع العمل وعقد زفر والا يضمن الثلاثة لا يجوز لهالة المعقود عليه الحال
 وكذا لو قال للصباغ ان صبغته بعصر فبدرهم او بغيره فبدرهمين هذا عند الكل كما مر وكذا
 لو قال للمستاجر ان سكنت هذه الدار فبدرهم في الشهر او ان سكنت في هذه الدار فبدرهمين
 وكذا لو قال ان سكنت في الدار فبدرهم او ان سكنت في الدار فبدرهمين قبل منه اذ حال
 الخلاف لان هذه المسئلة ذكرت في الجامع الصغير مطلقا فيجوز ان يكون قول الكل او قول الامام

خاصة

خاصة وكذا يصح لو ردد بين ثلاثة اشيا بان قال ان خطنه فارسيا او روميا او تركيا
 لا يصح بين اربعة اشيا كما في البيع والجامع دفع الخاصة بغيره انه يشترط خيار التقيين
 في البيع دون الاجارة لان الاجرة انما تجب بالعمل واذا وجد يصير المعقود عليه معلوما
 بخلاف البيع فان التمسح يجب بنفس العقد والمبيع مجهول ولو قال للخياط ان خطنه اليوم
 فبدرهم او ان خطنه غدا فبدرهم فله اليوم فله اليوم فله اليوم فله اليوم فله اليوم فله اليوم
 لكن لا يجازيها جازا مثل نصف درهم لانه هو المسمى في اليوم الثاني قال الفذوي رحمه
 الصبيحة وفي الجامع الصغير لا يجازي ادعي درهم ولا يضمن من نصف درهم عند الامام
 لان ذكر اليوم للتخييل دون التوفيق ويؤيد عليه هنا نقص الاجر لو اخر الفعل الى الغد
 فتبقى في اليوم الثاني فتمتعتان احدهما درهم والاخر نصفه والتمتعتان في يوم واحد معسرة
 فوجب اجر المثل كما لو قال خطنه اليوم بدرهم او غدا فله درهم لان ذكر اليوم للتأخير
 اذ لو كان للتأخير بفساد العقد ان اجتماع الوقت والعمل فيصير اجرا مشتركا واجيرا
 خاصا وانه لا يجوز وكذا المكيون ذكر الغد للترفيه بل يكون للتخليق فيجوز في القول
 دون الثاني على ما مروى في اكثر الكتب ولو قال خطنه غدا فبدرهمين او لا يجازي به نصف درهم
 عند الامام واما عندهما فالصحيح انه يضمن من نصف درهم ولا يزداد عليه وقال الشرايط
 جازي ان حتى اذا خطنه اليوم فله درهم واذا خطنه غدا فله نصف درهم لان ذكر اليوم للتأخير
 وذكر الغد للتخليق فوجب في كل واحد وقتين التسمية مفضودة فصاعدا عقدين كاخلاف
 النوحين كالرومية والفارسية وعند زفر الشرايط فاسدان وهو قول الامة الثلاثة لان
 ذكر اليوم للتخييل وذكر الغد للترفيه والتوسيع فيجوز في كل يوم نسبتان ولو قال ان سكنت
 بالمشد يد ياتي بالتفصيل هذا الحاقه عطا فبدرهم وان سكنت حوا فبدرهمين جاز
 عند الامام لانه خير بين عقدين صحيحين مختلفين والجهالة في العمل ترتفع عند المباشرة
 خلافا لما في قال لا يجوز لانا المعقود عليه واحد والاجران مختلفان ولا يبرح بها يجب
 فلا يجوز روية قال زفر والامة الثلاثة وكذا الخلاف بين الامام وصاحبه لو قال ان
 ذهبت بجدة الدابة البالسفدية الي الجيرة فبدرهم وان جاوزتها الي الجيرة فبدرهمين
 الي القادسية فبدرهمين او قال ان جملت عليها الي الجيرة فبدرهمين وان جملت
 بغيرهمين فالفقد جازي فيها عند الامام لما مر انه خير بين عقدين صحيحين مختلفين
 كما في مسئلة الحياطة الرومية والفارسية وعندها لا يجوز روية قال زفر والامة الثلاثة
 لان المعقود عليه وكذا الاجر احد الشين وهو مجهول والجهالة توجب الفساد ولا يجوز
 ان يسافر المستاجر بعبد استأجره للخدمة بلا اشتراط اي بلا اشتراط السفر لان في حزمة
 السفر زيادة مشقة فلا ينظمها الاطلاق وعليه عرف الناس فانهم انما يخذلون العبد
 الموضوعة منه حيث لا يتقيد الحصر لان مؤنته عليه ولم يوجد العرف في حقه الا اذا شرط ذلك
 او كان وقت الاجارة مقلوبا للسفر وعرف بذلك فيجوز ولو سافر العبد المستاجر بالعبد المستاجر
 ضمن قيمته ما لكه اذا هلك لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان للغير
 ولو استأجر عبدا محجورا فعمل العبد واخذ الاجر لا يسترده منه اي لا يسترد المستاجر مادفعه

اليه لعلمه من العبد المحجور لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استخسانا لان الفساد رعايته
حقا للمولى بقدر الفراغ رعاية حقه في الصحة وجوب الاجر له والقياس انه يسترد الا فدرام
اذن المولى بقيام الحجر وهو قول الائمة الثلاثة وفي شرح الكفر العيني وعليه اجر المثل ولو الحكم
من الصبي المحجور عليه اذ اجر نفسه فالاجر له ولو اعتقد المولى في نفسه المرة نفق الاجارة
ولا خيار للعبد فاجر ما مضى للسيد واجرا ما يستقبل للعبد وان اجره المولى ثم اعتقد في نصف
المدة فلعبد الخلو فان منقح الاجارة فاجر ما مضى للمولى وانه اجلا فاجر ما يستقبل للعبد والقبض
للمولى واذا اهلك العبد المحجور في حالة الاستعمال تجب عليه قيمته لا ليجب عليه الاجر واجر العبد
المعصوب بنفسه لا خرافا كما صاب اجرا لا يثبت اية لا يثبت القاصب ما اخذ الاجر من يد العبد
فالتلف عند الامام لان الضمان انما يجب بالتلف حال حجره لان التقوم به وهذا خبر من زريق
القاصب لانه العبد لا يجوز نفسه فكيف يجز ما في يده كمالو اجره القاصب فاخذ اجره
فالتلف حيث لا ضمان عليه بالاتفاق قبل رد علي المعصوب منه او نصدقه او لي لتطرف
حيث فيه خلافا لما ابيح لا يثبت لانه اكمل مال المالك بغير اذنه لان الاجارة تعتبر صحيحة
بعد الفراغ عليه ما سرقه يكون الاجر راجعا الي مولاه وما وجد من الاجر سيده اخذه في يد العبد
وعينه بالاتفاق لانه عين ماله فلا يلزم من بطلان التقوم بطلان الملك وقبض العبد اجره من
المستاجر صحيح بالاجماع لانه المباشرة للعقد فيخرج المستاجر عن هذه الاجرة بالاداء الى العبد
ولما اجر رجل عبده هذا الشهرين اجر شهرين اربعة دراهم وشهر الخمسة دراهم من غير تعيين فمما
صح العقد على الترتيب المذكور والاول ينفذ في مال العبد بخلاف الثاني في مال المستاجر
مروية ولو استاجر عبدا قابض او مرضي يعني اذ استاجر عبدا شهرين او ربعه في او شهرين
ثم جاء اخر الشهر والعبد مرضي او ابق واختلفا فادعى المستاجر وجوده اية وجود المرض او
الاباق اول المرة وادعى المولى وجود قبض الاخر وساعة حكم الحال اية يجعل الحال كما بينا
فيكون القول قول من يشهد له الحال مع يمينه لان القول في الدعوى قول من يشهد الظاهر
وعن هذا قال فان كان العبد حاضرا وقت الدعوى في صورة الاباق وصح في صورة المرض
صدق المولى ويحكم بطلان ليس كولا من اول المرة ويجب الاجر والا اية وان لم يكن حاضرا او صح في
وقت الدعوى فالمستاجر يصدق المستاجر ويحكم بان مرض العبد او ابقه من اول المرة
وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الوحي وجريان اية اية وكذا القول المالك ماء الماحونة كانت
جاريا في المرة وقال المستاجر لم يكن جاريا فيها قال القول للمالك ان كان جاريا والامام المستاجر
وفي الخلاصة رجل استاجر رجلا في ما بينهما وقتا معلوما باجرة معلومة فانقطع
الماء سقط من الاجر بحسابه وان لم ينقص الاجارة حتى عاد الماء لمزنته الاجارة وان اختلفا
في نفس الانقطاع حكم الحال ولو قال رب الثوب امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال
الصانع امرتني يا صنعت صوق رب الثوب كان الاذن يستفاد من قبل رب الثوب فكان اعلم
بكيهينه قال القول قوله يمينه الا يري انه لو انكر الاذن باللمية كان القول قوله فكذا اذا انكر
صغته وكذا الاختلاف في القيم والمقبا بان قال رب الثوب امرتك ان تغسله قبا وقال الخياط فغسلها
والقول لرب الثوب انهما مع يمينه فان حلف رب الثوب ضمن الصانع قيمة ثوب غيره معمول اية

لوم

صاحب الثوب بعد الحلف في ان شأنته قيمة الثوب غيره معمول ولا اجر له واخر الثوب
واعطاه اجر قيمته ليجازيه المسمى علي بينا من قبل وعن محمد انه يضمن له ما زاد الصانع فيه
لانه منزلة القاصب وقال ابن ابي ليلى القول قول الصانع وان قال رب الثوب علمت لي بالاجر
وقال الصانع باجر قال القول لرب الثوب لانه يتكبر تقوم عمل الصانع لانه يتقوم بالعقد ولانه
يتكبر الضمان والصانع يدعيه القول قول المنكر مع يمينه عند الامام في القياس وعند الشافعي
في قول واحدا القول للصانع وعند ابي يونس القول للصانع ان كان حريفا اية معا ملاه بان
سبق بينهما اخذ واعطاه يلزم له الاجر لان ما سبق من المعاملة يدل علي انه يعمل باجر فقام ذلك
مقام الاشتراكي الاستخسان وعند محمد القول للصانع ان كان مورا فليعلم بالاجر لانه فتح الحان
لاجل الاجر جري ذلك مجرى التنصيص علي الاجر اعتبار الظاهر في الاستخسان بخواب الامام
عنه استخسانهما ان الظاهر يعلم للرفع لا للاستحقاق وهنا يحتاج الي استحقاق الاجر والفنوب
علي قول محمد كما في التبيين وغيره **باب منسوخ الاجارة وجبه التأخير عما قبله**
ظاهر اذ المنسوخ يعقب العقد لانه تنسخ الاجارة بعيب فوثب صنعة عيب النفع كراهية الوار
وانقطاع ماء الارض او ما الرضا فان كل ما يفوت النفع فثبت خيار الفسخ وفي العواية ومن
اصح ما ينس قال بان العقد لا يفسخ لان المناقعة كانت علي وجه ينشور عودها فاشبهه الا باق
في العبد وعن محمد ان الاجر لو بناها اية بعد الكراب ليس للمستاجر ان يمتنع والاجر وهذا نصيب
منه عليه لانه لا يفسخ لكنه اية العقد يفسخ وهو الاصح ولو انقطع ماء الوحي والبيت ما يمتنع
به لغير الطن فعليه من الاجر حصته لانه جزء من المعقود وعليه وفي التبيين فاذا استوفاه
لزمته صحته وفي الولوالجي رجل استاجر ارضا ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء ليسقطها فيفس
الزرع والمسيلة علي وجهين اما ان يستاجرها بشرها او يغير بشرها في الوجه الاول يسقط عنه
الاجر لعقوات التمت من الانتفاع وفي الوجه الثاني ان انقطع ماء الزرع علي وجهه لغيره فله
الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويروي منه السقي فالاجر عليه واجب ولو لم ينقطع المالك سال
الماء عليها حتي لا ينقيا له الزرعة فلا اجر عليه لانه يحرج عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه
غاصب وفي الحانية رجل استاجر ارضا فانقطع الماء قال ان كانت الارض تسقي من ماء الانهار
لاشعلي المستاجر وكذا اذا كانت بماء السماء فانقطع المطر او اخل عطف علي قوله فوثب اية
بالنفع يعني ان العيب لا يعوت النفع باللمية بل يحل به بحيث ان يمتنع به في الجملة كمرض العبد
ودبر الواية الديرة واحوة الدبر بالفتي جراحة تحدث في ظهرها من الرجل فان الاجارة تنسخ
به ايضا وفي شرح الوقاية لا لب التفتت ولا حاجة الي القضاء ولا الي الرضا في الفسخ بعيب
فوت النفع بقوات النفع يتمم ويحتاج الي القضاء والرضي بالعيب الذي يحل به عند عامة
المشايخ لعقوات النفع علي وجهه ينشور عودها فلو انتفع المستاجر به اية بالمستاجر معيبا ورضي
بالعيب او زال الموجه يمينه سقط خياره اية خيار المستاجر لحصول الرضي والتمكن من الانتفاع
فيجب عليه اجرة كمالا وفي المنج وعمارة المستاجر وتطيينها واصلاح الميزاب وما كان من البناء
علي رب الدار فان اية صاحبها كان للمستاجر ان يخرج من الدار ان يكون المستاجر استاجرها
وعليه ذلك وقدرها لرضا يمينه بالعيب واصلاح بئر الماء والبالوعة والمنج ج علي صاحب الدار بلاجر

ت

عليه لانه لا يجبر علي اصلاح ملكه فان فعل ما ذكر من الاصلاح المستاجر فهو منبرج فيه فليس له ان
يجب عليه من الاجرة وكذا انفسخ الاجارة بخيار الشرط والروية عند اخلافنا الشافعي وتفسخ الاجارة
بالعذر عندنا لان الحق في الاجارة النفع وهو غير مقبوض فيكون العذر فيها كالعييب
قبل القبض في البيع خلافا للشافعي لان العقد في الاجارة واقع عليه العيان لكون المنافع يترتبها
عنده فتكون الاجارة كالبيع فلا ينفسخ بالعذر بل ينفسخ بالعييب وبما قال مالك واحمد وابو ثور
وهو اي العذر العجز عن المضي علي ما يوجب العقد لا يتمل ضرر غير مستحق به اي يفقد الاجارة لقلع
سن سكن وجهه اي السن بعد ما استوجبه ان يلقح السن فان العقد ان بقي لزوم قلعه سن صحيح
وهو غير مبني بالعقد وطبع لوليمة ما نت عروسها بعد الاستنجار للطبع لها اي لو لم يتزاها او طبع
لوليمة اختلفت عروسها بعد الاستنجار للطبع لها فان العقد ان بقي بضر المستاجر بانكاف ما له
في غير الوليمة وكذا انفسخ لو استاجر دكانا ليتجر فيه فذهب مالك الي مال المستاجر واقلس او اجر
شيا فله من اي الموضع لا يجد فضاؤه اي فضاؤه اليه فضاؤه اليه من ثمن ما اجره من دار او دكان ولو
وصلية بافراؤه اي ولو كان له دين باقرار المورج لانه لو بقي العقد يلزمه الجبس لجله حبش
لا يقدر ما لا مساواة وهو ضرر لا يلزمه بفسخه بالعقد وفيه اشارة الي انه لو كان له مال عكسه
لا ينفسخ او استاجر عبد الخدمه في المصرا ومطلقا اي بلا تفصيل بمصر سافر المستاجر فانه حينئذ
يبقى حق الفسخ لان خومته السرا اشفق فلا ينظمها الخومة المطلقة فضلا عن المقيدة بالمصر فغير
منع المستاجر من السفر ضرر لم يستحق بالعقد ولو اتقي بقوله مطلقا كان اخصر واشمل للمصر
قد برأوا الكثر في دابة للسفر بدله منه اي ظهر للمستاجر ما يوجب المنع من السفر لا احتمال كون
فضده سفر الحج فذهب وقتة او طلب غيرهم له فخر او التجارة فافترق وغير ذلك فانه يشهد
له حقه الفسخ لانه لو مضى علي موجب العقد لزمه ضرر زايد ولو بدله المكارم منه اي
ولو ظهر له ما يوجب المنع من السفر فليس بعذر لانه لا يلزمه ضررا فانه يمكنه ان يفقد ويبقى
تلميذا او اجيرا ولو مرض المكارم فهو عذر في رواية اللخمي لانه لا يبري عن ضرر ولا غيره لا
يفسخ علي دابته مثله وهو لا يمكنه الخروج بخلاف ما اذالم يمرض دون رواية الاصل كما
ذكرنا في القهستاني في الفتوي علي الاول فلهذا اختار المصنف فقدمها ولو استاجر خياط
بعمل نفسه لا غيره عجزا جيبا له اي للخياط فافلس الخياط فهو عذر له في بطلان العقد وعليه موجب
العقد لقوات مقصوده وهو راس ماله بخلاف خياط خياط بالاجرة فانه ليس له بعذر ان راس ماله
الخياط والخياط والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه وبخلاف تركه الخياط الخياطة ليعمل في المصروف
حيث لا يكون عذرا لانه يمكنه ان يعقد خياطه الا فلاس في الخياطة في ناحية من الركاك وهو يعمل
في المصروف في ناحيته بخلاف بيع ما ارجع كان هذا البيع عذرا في الفسخ بدون حقوق دين لا مكان
استيفاء المورج والعين علي ملكه المشتري كما يستوفى والعين علي ملكه البايع كما في الشئني
وقال ابو المكارم وهل يجوز البيع اختلفوا في اياته وفيه في الكفاية قال الامام السرخسي
الصحيح ان البيع موقوف علي سقوط حق المستاجر وليس للمستاجر ان يفسخ البيع وهو اختيار المصنف
الشهيد وفي الخاتمة هو اصح الروايات وفي الجا مع الصغير كل ما ذكرنا انه عذر لان الاجارة
منه تنفسخ وهذا يشير الي انه لا يحتاج فيه الي فضا القاصي وفي الزيادة ان الامر يرجع الي الحاكم

ليفسخ

ليفسخ الاجارة لانه فصل مجتهد فيه فيوقف علي قضاء القاصي كالرجوع في العينة قال السرخسي
هذا هو اصح ومنهم من فرق فقال ان كان العذر ظاهرا انفسخت ولا يفسخ الحاكم قال قاضي خان والحنفي
وهو الاصح ولو استاجر دكانا ليعمل الخياطة فتركه اي عمل الخياطة ليعمل اخر ففسخ به الاجارة لان
الواحد لا يمكنه الجمع بين العملين بخلاف ما استاجر الخياط عبد الخطه فترك الخياطة ليعمل المصروف
العامل ثمة شخصان فامكنها كما في العداية وفي الفرايد وفيه بحث لانه يمكن ان يعمل العمل الاخر فيه
كما يعمل الخياطة فلا يلزم الجمع بين العملين انتهى لكن يمكن ان يجاب بان المكان الذي يعمل فيه
الخياطة لا يمكن ان يعمل فيه عمل اخر في اكثر البلاء وعادة فيلزم العذر ولو استاجر عتارا ستم
اراد السفر فهو عذر بطلان فيه من المنع عن السفر وفيه ضرر فطويل مصالح السفر او الزام الاجر بدون
الاتقاع بخلاف ما اذا اجر عتارا ستم سافر لانه لضرر اذا المستاجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبة
المورج وتفسخ الاجارة بلا حاجة الي الفسخ بموت احد العاقدين اي احدهما الاجر والمستاجر
وعند الايمه الثلاثة لا يطل بموت احدهما ولا يموتها كالبيع ولنا ان المنافع والاجرة صارت ملكا له
للوقة والعقد السابق لم يوجب من ينفسخ عقد الفسخ فالحكمة حاله ان احد اي حال كون
احد العاقدين قد عقدوا لنفسه او وصقة لعدم تفرقه بالاضافة علي طرية قوله ولقد امر علي
الظيم فيسبني لان المعروف بلام العهد الذي وما اصنف اليه في حكم التركة فان عقدها اي الاجارة
لغيره فلا تنفسخ الاجارة لموته كالوكيل بعقدها للوقوف لان المورج والمستاجر باقيا فلهذا
يلزم ما مر من عدم الجواز لا لعدم الانتقال حتى لو مات المحقور وعليه بطلت ولو مات احد
المستاجر بين او احد المورجين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت في نصيب الآخر وقال زفر بطل
في نصيب الميراث ايضا لانها اجارة المشاع ولنا ان عدم الشيوع شرط في ابدال العقد في بقايه
مسائل منتورة اي هذه مسائل متفرقة علي ارباب الاجارة فتدركها وجمعها في اخر الكتاب
ولو اخرج المستاجر حيا يدار من مستجرة او مستغارة وهي جمع حصيدة وهي ما يحصل من الزرع
والنبت والمرا دهن ما بقي من اصول القصب المحمود في الارض فاحترق بسبب شي في ارض
غيره لا يصح لا يصح غير متقد في القصب فلم يوجب شرط الصمان لان فعله وقع في ملك نفسه
لمن حفر يراي داره فوقه انسان لا ضمان عليه ان كانت النخ هادبة حين اوقد النار ثم حترقت
لانه لا صنع له والعادية من هذا بالعمري اي سكن وفي بعض الفسخ هادبة من هودن اي سكن
وان كانت النخ مضطربة صحت لانه قد فعل مع علمه بعاقبته فافضي اليها فعملها شر وهذا
القول الذي ذكره من تفصيل الهادية والمضطربة اختصارا في الاية السرخسي كما في اكثر
المعتبرات وفي التوجيه بين المستاجر تتورا او دكانا في الدار المستاجرة واحترق بعض بيوت
الجيران او الدواكل ضمان عليه مطلقا اي سواء يذن صاحب الدار ولا الا ان يجاوز ما يضره
الناس وفي التبيين لو وضع حرة في الطريق فحترقت شيئا ضمن لانه متقد بالوضع ولو فترقت النخ
الي شي فاحترقت لا يضمن لان النخ سقطت فلهذا لو اخرج الدواكل الحود من الكثير في دكانه فوضعه
علي العلاة وطريقه بطرقة وخرج شر النيران اليه بقى العامة واحترق شيئا ضمن ولو لم يضره ولكن
اخرج النخ شيئا لم يضره ولو سقي ارضه سقيا لا يضمنه لانه لا يضره ففقد في ارض جاره ضمن ولو اوقد
خياط او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح هذا القول لان صاحب الدكان قد يلبس

لذلك والوصي وكذا الاصحاب
يفقد ما له من حقه وفقد الوفاء
يعقدها جميع

في اجاره وحرمة ولا يكون حاد قاني العمل فيقعد حاد قانيطرح عليه العمل وكان القياس ان لا يجوز
 لانه استاجره بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول لكنه جاز استخسانا لان احدهما يقبل العمل و
 بالوجهة من الاخر يعمل بالحذقة فتدرك ينظم المصلحة ولا تقهر الجهالة الحاصلة من
 الكسب قبل ان تخصيم العمل باحدهما الاضطر على نفي العمل من الاخر فاذا تقبل احدهما العمل والاخر
 يعمل بجور كما يجوز في شراكة الصنائع والتقبل لعدم الجهالة المفضية الى النزاع قال صاحب
 المرواية هذه شركة الوجوه وقال العيني في شرح الكفر وفيه نظر لان شركة الوجوه ان يشتركا
 عليها ان يشتربا وجوهها ويبيعها وليست شي في هذه بيع ولا شراء فكيف ينصور ان تكون شركة
 الوجوه انتمى كمن يملك بان مراد صاحب المرواية بشركة الوجوه ليس ما هو المصطلح عليه
 المار في كتاب الشركة بل مراده بها هنا ما وقع فيه تقبل العمل بالوجهة برشدك اليه قوله
 هذا بوجهاته يقبل وهذا بجذاته يعمل ويمكن بوجه اخر انه اطلق عليه شركة الوجوه
 تقليبا جهة الوجهة على جهة العمل لكونها سببا تاملا وكذا صيغ لو استاجر جلا يعمل عليه
 محملا وراكبين يفقدان فيه الي مئة استخسانا لان المقصود هو الركب وهو معلوم
 والمحمل تابع وما فيه من الجهالة تزول بالعرف الي المقتضى فلهذا قال وكذا اي للمستاجر
 العمل المعتاد بين الناس والقياس ان لا يجوز له ان يشترط في ان يشترطه
 الجمل العمل فهو اجوده انه اقرب لمصلحة الركن وان استاجر به في العمل كحل راد فكل المستاجر
 منه اي من الراد في الطريق فله اي للمستاجر ريع عوضه اي عوض ما كل ان المستحق
 عليه حمل معلوم في جميع الطريق فله استيفاءه وعند الشافعي في الاظهر لا يرد له ولو
 غرط رده مع بالاجماع ولو شرط عدمه لا يصح بالاجماع ولو قال القاصب بده فخرجها اي
 الدار والا اي وان لم يفرغ فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ القاصب بعد ذلك بل مكث
 فيها اياما فعليه اي القاصب المسمى اي الذي سماه له المالك من الاجر لوجود الاثر
 بعينه عدم التقرب فان جدد القاصب ملكه اي يكون الدار ملكا من بيعها او لم يجد
 لكن قال لا اريد بها اي الدار بالاجرة فلا عليه المسمى لانه حينئذ لا يكون ملزما بالاجارة
 وان وصليته برهن المسمى على ملكه بعد جرده اي بعد جدد القاصب لان البينة بعد ذلك
 لا يفيد في حق الاجارة وكذا لا يلزم عليه الاجر اذا اقر بالملك له لكن قال له لا اريد بالاجارة
 الاجر لعدم رضاه صريحا بالاجارة ومن اجروا استاجره بالكثر من الاجر الاول ينصرف
 بالفضل لانه ربح ما لم يقبضه وعند الشافعي بطلب له الفضل هذا اذا كانت الاجرة الثانية
 من جنس الاولى لانه لو لم تكن من جنسها طاب الفضل اتفاقا ذكره الطحاوي كما في شري
 المجمع قال المولى حسن وجار للمستاجر ان يوجر الاجير من غير موجه ولا يجوز ان يوجره
 لموجه لان الاجارة تمليك المنفعة والمستاجر في حق المنفعة قائم مقام الموجه فيلزم
 تمليك المالك وفي المني تفصيل فليبراجع وفي الغرر وكلمه استيجار وادفعه وقبض
 الوكيل ومضيق المدة ولم يطلب الامر وان طلب الامر واي لم يعمل لا يرجع ونقص الاجارة
 حال كونها مضافة الي زمان في المستقبل بان قال مثلا ان اجار واس الشهر فقد اجرتك
 هذه الدار كذا الي سنة هذه عندنا لان مطلقا يقع مضافا لان اتفاقا بها يتجدد بحسب

ما يحدث من المنفعة على ما عرف فوقه القيد او لي بالجواز خلافا للشافعي لان المنفعة محسنة
 كالعين فاشبهه بيع العين وكذا ابيع فسخها اي فسخ الاجارة كما اذا قال فاستأجر هذه
 الاجارة واس الشهر الا في ولو قال اذا اجار واسه فقد فسخها لم يجز وقال الشافعي جاز والقو
 علي الاول وفي العمادي انه لا يصح اجماعا وكذا انصح الزراعة والمعاملة اي المساقاة ايضا
 بالاضافة كما اذا قال ادفع اليك هذه الارض او الاشجار للزراعة او العمل بها بعد شهر
 من هذا الوقت لان كلاهما اجارة وكذا المضاربة كما اذا ادفع عشرة دراهم الي فلان فيقال
 بعد ما صارت بالعشرة عشرة من العمل به مضاربة بالنصف فان لم يصح مضاربا لم عند صبره
 عشرين درهما والوكالة كما اذا قال بعمد يمدد افا انه يصبر وكذا لا يصح تقصيره الا بعد الغد
 واختلف في الغرر قبله وصي الجمع اجماعا بشروط علم الوكيل لانها من باب الاطلاق كالطلاق
 والعق والوقف والوكالة بان قال ما ذهب اليه علي فلان فعلي لانها التزم المال ابتداء
 فتعبر من اضاقتها والايضا اي جعل الغير وصيا بان قال اذا تمت فانت وصي مي اخلق اذا ايضا
 لا يتصور في الحال الا اذا جعل مجازا عن الوكالة والوصية بان قال فقلت مالي فلان لانها
 تمليك بعده والعصا والامارة كما بينا في العضا والطلاق بان قال لامرأته ان تقوم فلان
 فانت طالق لا تطلق حتى يجي والعق بان قال لعبيد انت حر اذا اجار الشهر والوقف
 كما اذا قال ارضي هذه موقوفة عندا وفي الغرضنا في وتصم العارية والاذن في النجارة
 مضامين كما في العمادي وصيه اشعار بان لم يصح تغليب كل منها وقد صح تغليب المزارعة
 والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان لا يصح فسخ كل منها غير الاجارة مضافا انتهى لا يصح كل
 واحد من البيع واجازة وصحة والعسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والعلم
 عن مال فيبرأ الدين حال كونه مضافا الي زمان في المستقبل لان هذه الاشياء تمليك وقد
 امكن تجيزها للحال فلا حاجة الي الاضافة وفي التنوير فسخ العقد بعد تعجيل البده
 فلم يجز حبس البول حتى يستوفي مال البول كما في التبيين استاجر مشغولا وقارعا في القارعة
 فقط المستاجر فاسدا اذا صبحها جازت وقيل لا وفي الغرر المستاجر لا يكون خصما
 لمدي الاجارة والرهن والشر بخلاف المشتري والله تعالى اعلم **كتاب**
المكاتب ورد عقب الكتابة بعد عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد عقد يستفاد
 المال بمقابلته ما ليس بالعلي وجه يحتاج فيه الي ذكر العوض بالايجاب والغنول بطريق
 الاصله ويعد وقوع الاحتراز عن البيع والهبة والطلاق والعق يعني قولنا بمقابلته
 ما ليس به مال خرج به البيع والهبة بشرط العوض وقولنا بطريق الاصله يخرج به النكاح والعق
 علي مال فان ذكر العوض في البيع بطريق الاصله فيلزم الاستنباط ان يذكر عقيب العقاق
 لان الكتابة ما لها الولاء والواحد من احكام العقد ايضا لكن لا سلم ذلك لان العقد
 اخرج الرقبة عن الملك بالعوض والكتابة ليست كذلك بل هي ملك لشخص ومنفعة لغيره
 وهو اسبب للاجارة لانه نسبة الذاتيات او لي من العرضيات كما في الغاية لانه في حاشيته
 المولى يمدد كلامه فليطالع والمكاتب هو مفعول من كاتبت مكاتبة والمولى مكاتب بكسر التاء
 واصل من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرينة اذ اخرتها والكتيبة هي الطائفة المجففة

ي

ق

ق

من الجنس والكتاب لانه يجمع الابواب والعضود والكتابة لانه يجمع الحروف وسمي هذا العقد
 كتابة ومكانة لان فيه حرة اليد الى حرة الرقبة او لان فيه جميعا بين يمين فصاعدا
 اولان كلامهما يكتب الوثيقة الكتابة في اللغة مصدر كتب وفي الشرع يكتب المملوك بغير
 اي جمعة اليد في الحال ورقبة اي من جهة الرقبة في المال اي في المستقبل لان المكاتب لا يتحرر
 رقبة الا اذا ادي بول الكتابة واما في الحال فهو من جهة اليد فقط حتى يكون احق بكسبه
 ويجب على المولى الصمان بالجنسية عليه او على ماله وهذا قبل المكاتب طار عن ذل العبودية
 ولم ينزل في ساحة الحرية فصاعدا كالعامة ان استطاع تبا عروا ان يستعمل نظائره ثم شرط
 الكتابة ان يكون الرق قابلا بالمحمل وان يكون البذل معلوم القدر والجهد ويسمى رغبة
 المولى في بول الكتابة عاجلا ومن ثواب العتق احوال رغبة العبد في الحرية وركنها الايجاب
 والعتق وحكمها من جانب العبد فكذلك المجر وشبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد
 اخضر بنفسه وكسبه من مولاه والغاها كما تنبأ عليه كذا او ما يقوم مقامه من كاسب
 مملوكه ولو وصليه صغيرا بعتل فيه لانه اذا لم يبتل العقد لا يجوز ان يباع لانه ليس باهل للقبول
 والعقد موقوف عليه بالاحال بان يودي البذل عقيب العقد او بحال موكل بان يودي كده في موة
 معلومة او بحال من يودي في كل شهر مقدار معلوما من البذل الاول بالاولى بالاولى والنهاية
 حيث قال وكون بولها معنى ان يودي بموكله فليس بشرط عندنا فقبول المملوك ذلك
 صم العقد عندنا لاطلاق قوله تعالى كما تبوهم ان علمهم فيهم خبرا الاية ففتناهم جميع ما ذكرنا
 من الحال والموكل والمخير والكبير وكل من يتاى منه الطلب ولانه عقد معاوضة هو
 والبذل موقوف عليه فاشبه الثمن في عدم اشتراط القدرة عليه لان توهم القدرة كاف هنا
 كما في البيع وقيل يمكن ان يتفرق من فيقدر على الاداء ولو كان موبونا للغير وقال الشافعي
 لا يجوز كتابة الصغير لانه ليس باهل للمضرف وكذا لا يجوز عنده الامتصاص وانما
 يتمكن من التخصيل اذ القدرة على التسليم شرط لصحة العقد لكن قيد التاجيل زيادة على
 النفس فرد كما في سائر المعاضات والامر في هذه الاية ليس امر اجاب باجتماع بين العتقا وانما
 هو امر يرب هو الصحيح وفي الجملة على الاباحة الفاء الشرط اذ هو مباح برونه واما التدبيرة
 معلقة به والمراد بالخير المذكور على ما قبل ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يضر بهم فلا يضر
 ان لا يكتفيه وان كان يضر لوفعه واما اشتراط قبول العبد فلا يضره فلا يضر من التزاه
 ولا يفتق الاباء اكل البذل لقوله عليه السلام ايا عير كونت علي مائة دينار فادها الا بعشرة
 دنانير فهو عير وقال عليه السلام المكاتب عير ما يغني عليه يوم وفيه اختلاف الصحابة
 رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقتضى ادائه وان لم يقبل المولى اذ
 ادبته فانتهى حر لانه موجب العقد بقيت من غير التفرج كما في البيع خلافا للشافعي ولا يجب
 حظ شي من البذل اعتبارا بالبيع كما في الهدية وقال الشافعي يجب حظ ربع البذل وكذا اوقات
 المولى جعلت عليك الفاتوديه نحو ما اي متفرقا على الخيم او لها اي اول النجوم كذا في الروم
 واخرها كذا منها فاذا ادبته اي الالف فانت حر وان عجزت فقتن اي فانت قن على جالك فقتل
 العبد ذلك صم العقد وصار مكاتبا للقياس ان لا يجوز ان ينفذ بولي العتق باء المال

ب

وهو لا يوجب

وهو لا يوجب الكتابة وجبه الاستحسان ان العبرة بالمعاني وقداق بمفني الكتابة مفسر فينقد به
 قيل قوله جعلته عليك يختم عقد الكتابة ويختل الضريبة على العبد فلا تقيمن جملة الكتابة
 الا بقولنا ان ادبته فانت حر فيكون قوله وان عجزت فقتن حشا للعبد على الاداء ولو قال المولى
 اذا ادبته الي الفاكه شهر مائة كانت حرة فهو تعلق يكون انما قال بالمال لا بالكتابة في رواية
 اي مضمنا قال في الاسلام وهو الاصح لان التخييم ليس من خواص الكتابة حتى يجعل تفسيرها
 لانه يدخل في سائر الودون وقد تخلوا الكتابة عنه ولم يوجد لفظ يخص بالكتابة ليكون
 تفسيرها فلا يكون مكاتبا وقيل مكاتبة وهي رواية ابن سنان لان التخييم يدل على الوجوب
 لانه يستعمل للتخييم وذلك في المال ولا يجب المال الا بالكتابة لان المولى لا يستوجب على غيره
 دين الا في الكتابة واذا صحت الكتابة خرج المكاتب عن يد المولى لان موجب الكتابة مالكية
 اليد في حق المكاتب ولهذا ليس له المنع من الزواج والسفر دون ملكه اي لا يخرج من ملك المولى
 لما رويته ثم فرغ عليه بقوله فان اطلق المولى ماله اي مال المكاتب مضمنا اي ضمن المولى
 ما اطلقه لكونه اجنبيا في مال كسبه وكذا ضمنه ان يطير المولى للمكاتبة اي يفرم العقر لانها
 تخرج بقدر الكتابة من يد المولى فصاعدا ولا اجني في حق نفسها او جني المولى عليها اي على المكاتبه
 ارضى ولو قال اي يفرم المولى ارش الحنانية لها ولو لها لكونه اجنبيا في حقها ولو لها وان
 كاتبة اي كاتب المولى عبده على قيمته بان قال كاتبتك علي فمك كاتبتك الكتابة لان القيمة
 مجهولة قدر او جسا ووصفا فحقا حقت الجاهل وصالها اذا كاتبت علي ثوب او دابة او
 الكتابة على القيمة تفصيل على ما هو موجب العقد لانه موجب للقيمة فان ادها على القيمة
 عتق العبد لكونه بولا سعي وكذا انفسد الكتابة لو كاتبت علي عير او قال كاتبتك علي فمك
 العبد وهو مملوك لغيره صفة عير بالنقيض كالتوب والعبد وغيرهما من المكاتب والمزبون غير
 التقديس في طاهر الرواية لعدم القدرة على تسليم ملك الغير عن الامام يجوز ان يفرم على تسليمها
 بان يملكها وفيه اشارة الى انه لو كاتبت علي درهم او دينار بعينها وهي لغيره جاز لانها لا تعين
 في المعاضات فيقتل بوزن درهم دين في الزمة لا بد درهم الغير فيموز او على مائة دينار ويرد
 السيد عليه اي على العبد عبدا غير معين اي لو كاتبت علي مائة علي ان يرده سيده عبدا
 بغير عينة بان قال اد المية مائة دينار علي ان تاخذ مني عبدا بغير عينة فانت حر الكتابة
 فاسرة عند الطرف مني بقا علي ان استثناء العبد من المانية لا يصح لان عدم شرط وهو
 المانية والى جميع استثناء قيمته ولكنها مجهولة لاختلاف المقومين فيها وعند ابن سنان
 يجوز الكتابة وتقسيم المانية على قيمة المكاتب وقيمة عبدا وسط فيسقط فسط العبد اي حصة
 الباقي من المانية بعد حصته بول الكتابة يعني اذ كان بول الكتابة مائة وقيمة المكاتب
 خمسين وقيمة العبد خمسين يجب على المكاتب اداء خمسين ويسقط خمسون لان كل ما جازر
 المقدر عليه جاز استثناء منه ويجوز الكتابة عليه بكذا يجوز استثناءه هو ان يفرم غير معين
 حتى لو شرط ان يرده عبدا بغير معين صح اتفاقا وان كاتبت المسلم بغيره بغير او خسر بغيره العبد
 سواء كان العبد مسلما او كافرا لانها ليس بالمال فلا يملك للمعوض في عقد المعاوضة وكذا لو كان
 المولى وميا والعبد مسلما لان اسلام هو الطرفين يمنع صحة العقد فان اداه اي ان ادرك المكاتب

ينبغي

الحجر والخزير يفتق العبد ولزمنه قيمة نفسه في ظاهر الرواية سواء في بالشروط بان قال ان
ادبت الحجر فانت حر او لم يات به لانها مال في الجملة وان لم يكن لها قيمة في حق المسلمين وقال زفر
لا يفتق الا بادهاء قيمة نفسه لان البول في الكتابة الفاسدة هو القيمة وعن ابي يوسف انه يفتق
باداء الحجر لانه بدل صورة ويعتق باداء القيمة ايضا لانه هو البول معين وعن الطبري انه يفتق
باداء عين الحجر اذا قال ان ادبتا الي فانت حر باعتبار انه معلق بالشروط وقد وجد الشرط هو
والكتابة على ميتة او دم باطله لانها ليسا بمال اصلا عند احوقلا يفتق باداء المسمي لعدم
انفكاك الكتابة ببطلانها فلا يلزم على المكاتب شي وبني الاختيار ولو علق العتق بآذنها
عتق بالاداء لوجود الشرط وجب القيمة اي قيمة العبد في الكتابة الفاسدة لان الواجب
رد رقبته لعناد العتق وقد نفذ ربا لعتق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى
لم يرد الغنم والغنم والعبد من الزيادة لئلا يبطل حقه في العتق لا عتقه اولى له من الرقبة
الي اخره وعن هذا القول ولا يفتق القيمة عن المسمي لما مر ان المولى لم يبرح بالغنم والغنم ويزاد
القيمة عليه اي على المسمي ان كانت زائدة عليه فيسعى في قيمة نفسه بالغة ما بلغت
طاهر قيل هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الحجر لان بطل الكتابة في الفاسدة هو
قيمة المكاتب وقيل هذه مسئلة متبادلة لانفتق لها بمسئلة الحجر لان بطل الكتابة
في الفاسدة هو قيمة المكاتب وضع المسئلة فيما اذا كاتب عبده بالحق عليه ان يخرجه
او قال لعتق فاسد فوجب القيمة فان كانت ناقصة عن الا لى لا تنقص وان زائدة
ويترك عليه وقيل هذه مسئلة لها نوع يعلق بما قبلها غير مختصة لان قيمة في الكتابة
الفاسدة من حيث المسمي قيمة المكاتب ان كانت ناقصة عن المسمي لا تنقص منه وان
زائدة زيون عليه وصحت الكتابة على حيوان ذكر حنسه فقط كالغيد والعرس لا
وصفه كالجيد والردى ولا بد للمص ان يبريد النوع بان يقول ولا نوعه كما في اكثر المعنونات
لان الكتابة بدون ذكر النوع كالتركي والعهد بجايزة لانها مبادلة مال بمال من حيث
ان العبد مال في حق المولى ومبادلة مال بالماليه بال حيث ان العبد ليس بمال في حق نفسه
فتقع الكتابة بين الجواز والعناد فحمل على الجواز فالجهالة بعد ذكر الجنس لانها
بسيطة لان مباحا على المسامحة وقال الشافعي لا يجوز بهذا العقد للجهالة ولزم المكاتب
الوسط اي الحيوان الوسط او قيمته لان كل واحد اصل من وجه فالعين اصل تسمية القيمة
اصل ايضا لان الوسط لا يعلم الا بها فاستويا وخير المولى على قبول ما ادى وصح كتابة كافر
عبده الكافر فخره فخرها ما لا عند هم بمنزلة الجاهلونا وانما قال مقدر ولم يقل مقدره
ولما على ما قاله صاحب القاموس انه قد يترك واري من السيد وعبده اسلام فليس السيد
تحتها اي قيمة الحجر لان المسلم يمتنع عن ملكية الحجر فحملها وعتق العبد باداء عينها اي الحجر لان
الكتابة بمقدور ما وضعت وسلامة احد العوضين لاحدهما وجب سلامة العوض الاخر والا
ادى الحجر يفتق ايضا لفتق الكتابة بتعليق العتق باداء الحجر اذ هي المذكورة في العقد في الرمز
وبني شرح الطحاوي والتمرتا شي لو ادى الحجر لا يفتق ولو ادى القيمة يفتق وبني الورع وصحت
على خمسة شهر للمولى والغيره او حفره او بناه او اذا بني فخر المولى والاجري بغير النزاع

ولا يفتق

ولا يفتق الكتابة بشرط الا ان يكون في صلب العقد **باب**
نصف المكاتب له اي للمكاتب ان يبيع ويشترى ويسافر وله لا يقدر على تحصيل البول الا بها
وقوله وان وصليته بشرط عموم اي عموم سفر المكاتب من قبله اي له ان يسافر وان
شرط عليه المولى ان لا يخرج من البلد استخسانا لكونه شرطاً مخالفاً لمقتضى عقد الكتابة
وعند مالك والشافعي في قول لا يسافر الا باذن وهو القياس ويروج امتد اي للمكاتب ان
يروج امتد بالاجماع لما مر من باب الاكتساب باخذ المهر والخلاصة عن نفقتها وله ان يكاتب
عبده او امتد استخسانا لكونها اكتسابا باخذ بدل الكتابة ايضا فيكون واخلا في العقد
ما يبيع بل هو واقع منه لان الكتابة لا تزيد الملك الا بعد وصول البول والبيع يزول قبل وصوله
وقال زفر ليس له ذلك وهو القياس وبه قال الشافعي واحمد لان المال هو العتق والمكاتب ليس
باهله فان ادب المكاتب الثاني الكتابة بعد عتق المكاتب الاول فاولاه اي المكاتب الثاني له
اي المكاتب الاول له صار اهلا بعد العتق وان ادب الثاني بول الكتابة قبله اي قبل عتق
المكاتب الاول فلا يسد اي ولا المكاتب الثاني لسيد المكاتب الاول لان المكاتب الاول لفتق
جعل المكاتب مفتقاً لعدم اهلية الاعناق فيمنعه فيه اقرب الناس اليه وهو مولاه ولو
ادى الاول بعد ذلك لا يفتق لولا اليه لانه المولى جعله مفتقاً لا يتحول عن المفتق الي غيره
ولو ادى ما قبله المولى لكونه اصلاً وليس له اي للمكاتب ان يزوج بلا اذن من المولى لانه
ليس من الاكتساب ما فيه من شغل ذمتهم بالمهر والنفقة ويجوز باذنه لان الحجر لا يملك اذن
جاز ولا ان يجب لانه يبيع ولو وصليته بعبده لانها تبيع ابتداء ولا يصدق لانه يبيعنا
الا ببيع منهما الا انها من ضرورات التجارة ولا يفتق للمكاتب ما كان في المال او في النفس بامر
او غير امره لانه يبيع محض ولا يفتق ولو وصليته بماله لانه ليس باهل ولا يزوج عبده
لانه يبيع له ونقص ما يبيعه لكونه شاعلاً لفتقته بالمهر والنفقة ولا يبيعه من نفسه لان بيع
العبد من نفسه اعتناق فلا يملكه والاب والعين في رقيق الصغير الذي تحت حجرها كالمكاتب في
النفقات المذكورة من تزويج الامته وكتابة رقيق الصغير لاعماله اعتاقه على مال ولا يبيعه من
نفسه ولا تزويج عبده ولا يملك العبد الماذون شيئاً من ذلك عند الطبري وعند ابي يوسف له
اي الماذون تزويج امته وعليه هذا الخلاف لفتق وبني الشافعي شركة عثمان ومفاضة لها انهم لا
يملكون شيئاً ما ذكر وانما يملكون التجارة حبسوا والتزويج والكتابة ليسا منها وهذا لان التجارة
مبادلة المال بالمال والبضع ليس بمال وكذا الكتابة لان المال مغاير بقاء الحجر في المال وهو
ليس بمال فلا يملكونه وله انهم يملكون تزويج الامته لان فيه منفعة على ما بينا وان اشترى المكاتب
فربيه ولا دخل في كتابته لانه من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهلاً للفتق فيجعل مكاتباً معه
تحتقنا للصلة بقدر الامكان فيدخلون في مكاتبته فيما له واقترام دخول الولد المولود
في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حية اذا مات ابوه ولم يترك وصياً يبيع عليه يوم ابيه والولد المشترك
يؤدي بدل الكتابة حالاً والاب يرد والولد ان يرد ان يرق كما مات ولا يرد بان حالاً
ولا موجد ولا واشترى المكاتب ذارحم محرم غير الولد كالاخ وابيه والم وابيه لا يدخل في بيعه له
يبعد عن الامام لان المكاتب لا ملك له حقيقة الا انه يقدر على اكتساب فالمكاتب فقير كاسب

وهذه القدرة تكفي للصلة في قرابة الولاد لا في غيرها ولذا يجب نفقة الاولاد والوالدين
عليه من بعد عاين السب ولو كان فقيرا واما نفقة الاج والعم فمجب عليه العن لعل السب
العتق ولا يملكها الا قاتلها فلا يدخل في كتابته بالشرا فلا يجوز بيعه لان وجوب الصلة يشمل
القرابة المحرمية ولو ابيق على المحرم كل ذي رحم محرم ويجب نفقته عليه ولا يرجع فيها ويهد
لهم ولا تقطع يده اذا سرق منهم ويحوز ملك من الاحكام وعند الامة الثلاثة لو اشترى بلاء
اذن السيد لا يملك ولا يبيع بشرائه وبلا اذن بيعه فعليه المسئلة فلو ربح الفئاق فلو
اقتصر على احدهما كان احص وان اشترى المكاتب ام ولده امه امه المملوكة المملوكة
الغير مع ولدها منه وحل الولد من الكتابة تحقيقا للصلة كما مر ولا يباع الام لان الولد
لما دخل في كتابته امتنع بيعه فقتله امه في امتناع البيع فامتنع بيعه لانها تمت له قال عليه
السلام اعتقها ولو هو لا يدخل في كتابته حتى يافتق ولم ينسخ النكاح لانه لم يملكها فجاره
له ان يبطاها بملك النكاح وكذا المكاتبه اذا اشترى زوجها بغير ارضا لها ان تبعة كفي ما
كان لان الحرية لم تثبت في جهنم كما في التبيين وان لم يكن الولد معها ابي مع ام الولد جاز بيعها
لعدم دخولها في كتابته قياسا عند الامام لان ما كسبه المكاتب من زود ان يودي ويبيع
ان يجر فان ادبي الكلا يتقرر له وان يجر يتقرر للمولى فلا يتعلق به ما لا يجمل الفسخ هو
امو صيته ولو خلا قالها فان عندها لم يجوز بيعها كقولها ام ولده وبه قال الشافعي
في قول ولده ابي ولد المكاتب من امتد بخل في كتابته لانه بالعمرة ثبت نسبه منه
فتبعت في الكتابة وكسبه ابي كسب الولد له ابي المكاتب لانه في حكم مملوكه وكان كسبه له
وكذا المكاتبه اذا اولد ولدا فالحكم كما سبق ولو تزوج المكاتب امته من غيره ثم كاتبتها ابي
كاتب المكاتب العبد والامة فولد لامة يدخل الولد في كتابته الام وكسبه ابي كسب الولد
لها ابي الام لان تبعة الام ارجح ولذا يبيعها في الحرية والرق كما في الفئاق حتى لو تملك الولد
تكون قيمته للام دون الاب ولو تخرج ابي تزوج مكاتب بالاذن ابي باذن المولى امرأة رعت
انها حرة فولد من المكاتب فاستحققت ابي ثم استحققت بولدها فولد لها عبيد وكذا القول
من عبيد مولدها عبيد عند الشيعين تكون مولودا من المملوكين فيكون رقبها اذا ولدت ببيع
الام في الرق والحرية كما مر مرارا وهو القياس ونزكنا هذا في ولد الحر باجماع الصحابة
رضي الله عنهم لان حق المولى مجبور بقبلة واجبة في خلا ولدا المكاتب والعبد لانه يمتنع
مناخرة الي العتق هكذا اذ كروا هنا لكن في التبيين هذا مشكل جدا فان دين العبد لزوم بسبب
اذ فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به الحال والموضع هنا مفر من بينا اذ الان باذن
المولى اياما يستقيم هذا اذا كان التزوج بغير اذن المولى لانه لا يظهر الرق عليه في حجب
المولى فلا يلزم المهور والقيمة الولد في الحال انتهى لكن يكتسب الجواب بانه ليس فيه دين كسائر
الديون حتى يماس عليه لان المولى اذن بالتزوج المقيد بكونها حرة لا مطلقا فالعقد صحيح
هو العبد فلا يوجب ان يلزم علي المولى مالا يلزم علي العبد عند كون ابنه حرا لان الرق بالعتق
ولا يلزم للمولى حتى يبيح الصمان وان ولد المكاتب ليس في معنى الحر لانه خلق من ماء الرقيق وولد
الحر خالق من ماء الحر فمتى ما من هذه الوجه فلا يلزم بولدها الحر والمغزو بالقياس والدلالة تدبر عند

بغيره

محمد وزفر والامة الثلاثة حرة بالقيمة ونحو منته ابي المكاتب قيمته ابي قيمة الولد بعد
عتقه لانه شار الحرة في سبب ثبوت هذا الحق وهو العتق فانه لم يربح في نكاحها الا لينا لحرية
الاولاد ويلاحظ بولد الحر المغزو والاولاد ان قيمته نظا لب بعد العتق كما في اكثر الكتب لكن في التبيين ولدها
حرة بالقيمة يعطيه المستحق في الحال اذا كان التزوج باذن المولى وان كان بغير اذنه يعطيه
بعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستحقة بعد العتق ان كانت
هي القارة له انتهى فعليه ان يلزم المصم التفضيل تتبع وان وطى المكاتب امة يملكها اذا
اشترى المكاتب فوطيها بغير اذن سيده وانما اقتصر بغير اذنه مع انه المسئلة على جالها
مع الاذن ليعلم منه ما اذا كان باذنه بالطريق المولى فاستحققت ابي الامة اخر منه ابي
من المكاتب عتقها في الحال من غير تاخير الي العتق وكذا ان تراه ابي ان شرى المكاتب امة
شرا فاسد فوطيها فزوت بحكم الفساد اخذ منه عتقها في الحال ايضا من غير تاخير الي العتق
وان وطىها ابي المكاتب الامة بنكاح بان تزوجها بغير اذن المولى فاستحققت لا يوجب منه العتق
الا بعد عتقه بالاجماع والغرض ان في الوجهين الاولين ظهر الدين في حق المولى لان التزاور
وتوابعها داخل تحت الكتابة والعق من توابعها وفي الوجه الثاني لم يظهر لان النكاح ليس من
الاكتساب في شيء فلا تقتطه الكتابة فلا يظهر في حق المولى كما في اكثر الكتب وقال صدر الشريعة
ولنا بل ان يقول ان العتق ثبت بالوطي لا بالشرا والاذن بالشرا ليس اذنا بالوطي والوطي ليس
التجارة في شيء فلا يكون العتق ثابت في حق المولى انتهى وقال يعقوب باشا هذا القول ليس ظاهر
لان وجوب العتق مبني على سقوط الحد وسقوطه مبني على الملك والملك مبني على الشرا وهو
ما دون فيه فيكون ما دونها سبقت فيها فيعلق بها انتهى لكن الماذن بالشيء انما يكون اذا
بما يتعلق به اذ الان ما يتعلق به من لوازمه والوطي ليس كالا فلا يظهر ان الوطي وان لم
يكن من التجارة في شيء لكن بسببه الذي هو الشرا منها وتزول السبب منزلة المسبب من
التواعد المقررة عندهم تامل ومثله ابي مثل المكاتب في الحكم المذكور الماذن له في التجارة
فيلحق اذا كانت الامة المملوكة ثيبا اما لو كانت بكر او خادما لولا نكاحها
موله بوجوب المهر في الحال **فصل** **واذا اولدت المكاتبه من مولاه** فلها
الحبا وان شئت مضت على الكتابة او ان شئت تجرت من التجير نفسها مفعول تجرت لانه تفرها
جنتا حرة عاجلة بتبدل وهو الكتابة واجلة بغير بدل وهي مومية الولد فتتار ابيها شاة
وفي ابي المكاتبه ام ولده سواء صدقته اذا ادعى او كونه لان المولى حقيقة الملك في رقبته ولها
حق الملك والحقيقة راحة فثبت من غير نص في خلاف ما اذا ادعى جارية ابنه ببيت نسبه
بني والوعوي ولا يحتاج الي نصديق الابن وان مضت على الكتابة يعني اذا اختارت الكتابة
ومضت عليها اخذت ابي ام الولد منه ابي من مولدها عتقها ابي من مثلها لانها مختصة بنفسها
بالكتابة فصار المولى كالا جني في حق نفسها وان مات المولى بعد مضتها على الكتابة عتقت بالاستيلاء
وسقط عنها اليه لان كتابتها بطلت وانقضت القادة في انقائها لانها تفتق مجانا من جهة
كونها ام ولده وان ماتت المكاتبه وتركته مالا او دين منه ابي المال كتابتها وما يقرب من المال
ميراث لابنها لثبوت حقها في اخرج جزء من جياتها وان لم تترك مالا فلا سوابية على هذا القول لانه حر

قيل لو قال لو لها كان اشتمل الميت انتمى لكن الابن ياخذ جميع المال وليست الميت كذا
ماخذ النصف والنصف الاخر للمولى ومراة للمهر ما ياتى بالجمع وهو الابن فقط لا قال وما بقي اي
مجموع ما بقي تامل ولا يثبت نسب من نكحه بعده اي بعد الولد الاول بلا دعوة بل هو مثلها اي
مثل ام الولد في الحكم لم منه وطهرها عليه وولد ام الولد انما يثبت من غير دعوة اذ المخرج المولى
وطهرها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مودة يمكن العلوق بعد
التحريم يثبت نسب من غير دعوة اذ انفاه صريحا كسابر امهات الاولاد ولولم يدع الولد
الثاني وماتت من غير وفاء سعي هذا الولد في بدل الكتابة كانه مكاتب تبعا لها ولو مات المولى
بعد ذلك عتق وبطلت عند السعابة انه في حكم امه وان كانت شخص مبررة وام ولده صح
ما فعله من الكتابة لقبام المالك فيها وان كانت ام الولد غير منقوضة عند الاصنام فان
مات المولى عتقت ام الولد المكاتبه مائة ابي بغير شيء لانها عتقت بالاستيلاد والبدل وجب
في التحصيل العتق وقد حصل وبسبب لها الاولاد والاكاتب لانها عتقت وهي مكاتبه ومالكها
يمنع من ثبوت ملك الغير فيه فصار كما اذا عتقها المولى في حال حياته والمولى المكاتب يسمى بعد
موت المولى في جميع بدل كتابته ان شاء او سعي تلمي فتمت ان كان المولى يموت محسرا عند
الامام لانه استحق حريته الثلث ظاهر فالانسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حريته
مما تافيه في البدل جميعا في مقابلة ثلثي الرقبة كما اذا طلق امراته ثنتين ثم طلقها ثلثا علي
الف يصير كل الف في مقابلة الواحدة الباقية بخلاف ما اذا انقضت الكتابة لان البدل
يقابل بكل الرقبة لا بثلثها اذا استحقاق عتقها الكتابة في شئ من الحرية وعندها يوثق في
في الاصل من البدل او من ثلثي قيمته لكونه الاصل فاعا وعندها يسفي في الاقل من ثلثي البدل او من
ثلثي القيمة لان المهر يثبت ثلث رقبته مما عتقت حصته من بدل الكتابة كما سقطت من
قيمة فبسي ثلثان من البدل فصار الاختلاف بينهم في الخيار وفي المخذار لان ابا يوسف مع الامام
في المخذار مع مسمى في نفي الخيار عند الامام فرع التحريم وعدم الخيار عتقها لعدم التحريم كما بين
في موضعها وانما وضع المسئلة في العتق لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق وبطلت كتابته
وان دبر للمولى مكانه صح التذير بالاجماع لانه لا بد له من العتق فيه فبذلك التعليل بشرط الموت
ومصيرها ابي علي الكتابة ان شاء او عجز من العتق نفسه وصار مذبذبا ان الكتابة عتق غير لازم
في حق العبد وان كان لازما في حق المولى فان مضى عليها ابي علي الكتابة فمات سيده حال العتق
معسرا سعي المولى في ثلثي البدل اذ في ثلثي قيمته عند الامام لان الاعتاق منجز فيسقط من بدل
الكتابة الثلث منجزا منها ما عا وعندها يسفي في الاقل من ثلثي كل منهما لان العاقل يجزى القتل
الربيعي ضرورة فالخلاف في الخيار مبني على تحريم الاعتاق وعدم تحريمه اما الحق او ما عتقت
عليه وان اعتق مكانه عتق لقبام المالك فيه وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لتخصيص العتق
وقد حصل بدونه وان كوتب العبد على الف موجد فصالح على نفسه حال اصح الصلح والعتاق لا يجوز
لانه اعتياض بالمال عن الاجل وهو ليس بماله والدين مال فكان ربوا وبه قال ابو يوسف وذهب
والشافعي ومالك كما في عيون المواهب وجه الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجب له
لا يتدر على لاداء الا بالاجل دون وجه اخر وبدل الكتابة ليس بماله لانه وجه حيث لا تجزى الكفالة به

دون وجه اخر فاستوبان كونهما مالا وغير مال وان مات مريضا وهو الذي قد كان كاتبة عبده
وقيمة الدكان تباع على الفين الي سنة ولا مال له اي للمريضة عبده اي ميرا العبد ولم يجز الورثة ذلك
اذ في العبد المكاتب ثلثي البدل حال اذ في الباقي الي اجله اي عند انقضاء اجله او يرد في حق عتق
التيهين لان جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بجميع المبدل بتبصير متعلقا بكل
البدل وكذا يكون عتقه متعلقا با دار الكل فلا يجوز في قتل الثلثين منه وعند محمد ان شار
بويته ثلثي قيمته وهي الف للحال والباقي الي اجله او يرد في قتل الثلثين منه وعند محمد ان شار
في ثلثي القيمة اذ لا حق له فيه واما في الزيادة فيجوز التراكيب في التناخير وان كانت عليه الف
الي سنة وقيمة الثمان ولم يجز وا اي الورثة اذ في ثلثي القيمة للحال او رد الي الف انفاقا
يعني اذ التحريم بين الامر بين لان الحيازة هنا حصلت في القدر والتاخير فاعتبر الثلث منها
اي يبيع نصفه في ثلثي القيمة لا في حق الاستفاضة في التاخير كما في المبيع ومثلها اي مثل الكتابة
البيع يعني اذ ابيع المريضة داره بالعين الي سنة وقيمة الف ولم يجز الورثة فعندها يقال هو
المشتري اذ ثلثي جميع الثلث حالوا الثلث الي اجله والا فانقض البيع وعند يغير الثلث بقوله
القيمة لا فيما زاد كما في الهداية وان كانت حرم من عبد بالف وادى الحوالة الف عتق ولا يرجع الميراث
اي بالالف عليه اي على العبد لكونه منبرعا اذ الم يامره بذلك صورة المسئلة ان يقول الحوالة
العبد كما تبه عبدك علي الف درهم سوا شرط العتق باذنيه بان قال ان ادبت اليك فهو حرا ولم يقل
ذلك فماتت المولى ثم ادب الحوالة الف تعليل في الصورتين اما في الاولى فيحكم الشرع واما في الثانية
لعدم توقف الكتابة المؤدرة على قبول الغايب فيما ينفعه وهو صيغة اداء الحوالة فاعا
الكتابة استحضار في القياس لا يفتق لان الشرط معدوم ولا يقدمه قوف علي قبول العبد فاعا
فيما يضره وهو وجوبه البدل عليه والموقوف لاحكم له وان قيل العبد حين يلو الكلام اليه قبل اداء
الحوالة اي العبد مكاتب لان الكتابة كانه موقوفه عليه اجازته وقبولها جازة وانما قلنا قبل
اداء الحوالة يكون في حكم المكاتب لوجود الحرية وقيل ان قال العبد لا قبله ثم ادب القابل لم
العقد اذ روبرده وان كانت المولى عبد اعن نفسه وعنى اخر غايب بان قال الحاضر لولا ما كتبتني
بالودرهم علي نفسي وعلي فلان الغايب فكاتبها فقبل العبد الحاضر صح عقد الكتابة والقياس
ان لا يجوز الا عن نفسه لولا ينع عليها ويتوقف في حق الغايب لعدم الولاية عليه وجه الاستحسان
ان الحاضر اضاف العقد الي نفسه ابتداء فجعل نفسه اصيلا والغايب تبعا فيصير كامة لو ثبت
دخل اولادها تبعا حتى عتقوا باذنها ولا يلزم عليهم من البدل شيء وقبول الغايب وروى عن اذ
لا يتوقف في حقه وبوخ الحاضر بكل البدل لان كل البدل عليه ولا يوخ الغايب شيء من البدل لكون
العقد نافذا علي الحاضر ولو اكتسب الغايب شيئا للمولى ان ياخذه وليس له ان يبيع من
غيره ولو ابراه المولى او وهبه مال الكتابة لا يبيع لعدم وجوبه عليه ولو ابراه الحاضر او
وهبه له عتقا جميعا ولو اعتق الغايب سقطت عن الحاضر حصته من البدل وان اعتق الحاضر او
مات سقطت حصته الحاضر وادب الغايب حصته حال اولا ووقتا وايها اي واحد من الاثنين
وهما الحاضر والغايب اذ في بدل الكتابة اجبر المولى علي القول ابي علي يقول المدفوع اليه امسا
الحاضر فلان البدل عليه واما الغايب فلا يبال بدنه في الحرية وان لم يكن البدل عليه وصاس

ن

لمعير الرهن اذ ادي الدين بحجر المهر على القبول لحاجته اليه استخلاصه منه وان لم يكن
 الدين عليه وعقفا اي المأضرة والغايب جميعا لوجود شرط حتمها وهو ابدل الكتابة ولا يرجع
 احدهما على الاخرهما اذ ادي المولى من بده الكتابة اما الحاضر فلا نه قضى ديننا عليه واما الغايب
 فلا نه ادي بغير امر وكذا لو كانتا معا اي لو كانتا بغيره كتابة واحدة اديا اعتقوا وان لم يجر ادا
 اليه (الرق) ولا يفتقان ادا اداء الجميع لان الكتابة واحدة وشروطها منهما معتبر وايهما ادي اجر
 المولى على القبول وعقفا ولا يفتق احدهما ادا رخصته لانهما لشخص واحد بخلاف ما لو كانا
 اي العبدين لانهما لثنتين اي لرجلين وكانتا كذلك فكل واحد منهما مكاتب لمصنعه بعقبا بايديها
 لان كل واحد من السيدين انما استوجب البذل على مملوكه ويعتبر شرطه في مملوكه لا في مملوك
 غيره بخلاف المسئلة الاولى لان شرطه معتبر في حقها لانها مملوكه كما في الاختيار ولو عجز
 احدهما في المسئلة الاولى فرد اليه الرق اما بغيرها اوردته القاضي ولم يعلم الاخر شيئا في الاخر
 الكلي عتقا جميعا لانهما لشخص واحد ولو ذكر هذه المسئلة عقيب الاولى لان اوصافها
 تدبر وان كانت امة عنها وعن ولد من صغيرين لها جاز العقد استسما اذ اقبلت الامة
 واي واحد من الثلاثة وهم الام والابن ادي اجبر المولى على القبول وعقفا لانها جعلت
 نفسها اصل في الكتابة واولادها تبعوا ولو اعتق المولى الام بقي عليها من بدها الكتابة هو
 حصتها بعد ما يتبعها في الحال ويطالب المولى الام بالبذل دونها ولو اعتقها سقط عنها حصتها
 وعليها الباقي على نحوها كما مر في كتابة الحاضر والغايب ولا يرجع عليه غيره بشي يكون منتفعا
 بالاداء ومعتبر عاين تحت الغير **باب ثمانية العبد المشترك وعنده بين الاثنين**
 ذكر كتابة المشترك بعد غير المشترك لان الاشتراك خلاف الاصل ولان المشترك من غيره كالمالك
 من العبد ولو اذن احد الشريكين في عبيد الاخر ان يكتب حصته منه اي من العبد بالقر درهم
 وبقيص البذل اي بطل الكتابة ففعل الماذون اي كاتب الشريك الماذون وبقيص البقيص اي بقيص
 البذل ففعل المالك عن اداء باقية فالمعتوض عن البذل للقاضي خاصة عند الامام لان الكتابة
 متجوزة على قوله لا فادتها الحرية يد او يكون مقتصر على نصيبه ود الا على اذن العبد بالاداء
 اليه فيكون متبرعا بنصيبه على القاضي فيكون كل المقتضون له وقالا هو مكاتب بينهما وما ادي
 فهو بينهما لان الاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل لان الكتابة لا تجزى عندهما كل واحد
 فيكون القاضي اصليا في بعض مقتوضه وكلا في بعضه لشريكه فيصير المقتضون مشتركا
 بينهما بعد العجز كما كان مشتركا بعد العجز امة مشتركة لرجلين كما يتاهان انت بولد فادعاه
 احدهما اي ادي احد الشريكين الولد ثم انت باخر اي بولد اخر فادعاه الشريك الاخر ففعلت
 الا متعنا ادا البذل هي اي الامة ام ولد الشريك الاول لان دعوته صحيحة لقيام ملكه
 وكون استيلاذ صغير متجرا الا ان المكاتبة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فتقتصر امومية الولد
 على نصيبه كما في الموزنة المختلطة وكذا دعوة الاخر صحيحة في ولدها الثاني مادامت الامة
 باقية عليه الكتابة لقيام ملكه ثم ان الكتابة لما جعلت كان لم تكن بسبب العجز وقع وطى الاخر
 الاخر حقيقة في ام ولد الغير وظاهر ان كل الامة ام ولد الاول لوزال الكتابة المانعة من
 الانتقال ويتقدم وطيه ضمن الاول للثاني نصف قيمتها لانه عليه نصيبه كما استكمل

الاستيلاء ومنه نصف مقرها لو طهر جارية مشتركة ضمنه الثاني ولان تمام مقرها لانه
 وطى ام ولد الغير حقيقة ومنه قيمة الولد الثاني وهو اي الولد الثاني ابنة اي ابن الثاني
 لانه بمنزلة المغير وانه جنة وطىها كان ملكه قايما طاهرا وولد المغير مكاتبته الدخيلة منه
 وجرا بالقيمة كما عرفت في موضعه وايها اي اي واحد من الشريكين دفع المقر اليها اي الي
 المكاتبة قبل العجز جاز دفعه لانه حقها حال قيام الكتابة لا خصاصها بانفسها كما اذا عجزت
 نزل الي المولى لانها تظهر اختصاصها بهذا الملك عند الامام وعند كل الامة ام ولد الاول
 حين ادعاه لان تكميل امومية الولد واجب بالاتفاق فيما لم يكن بناء على ان استيلاء
 المكاتبة غير متجرا والتكميل ممكن بسبب فسخ الكتابة بالاستيلاء وفيما لا يقتصر ربه اليها
 ففتقن نصيب الثاني الي الاول كما يقتضيه فسخ الكتابة بالعجز ولا يفتق نصيب الولد الثاني
 من الثاني لان وطى الثاني صادق ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يضمن الثاني
 قيمته اي قيمة الولد ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب المد عليه للشيء وهو
 شئها انها مكانة بينهما وحكمه اي حكم الولد كما مر يعني يكون قابلا لامة من الاستيلاء
 ويضمن تمام المقر لان الحد لا يجري عن احدي الغرامتين والموصوفين للشيء فتتوقف القيمة
 ويضمن الاول للاخر نصف قيمتها مكانة عند ابي يوسف لانه يملك نصيبه ويملك مكانة
 سواء كان موسرا او معسرا لانه ضمان التملك ويضمن الاقل منه اي من نصف قيمتها ومنه
 نصف ما بقي من البذل اي بطل الكتابة عند محمد بن حنفية الاخر في نصف الرقبة نظرا الي العجز
 وفي نصف البذل نظرا الي الاداء فالمتروك يلزم اقلها له ليقينه واذ انفسى الكتابة
 في حصته الشريك عنده قبل العجز فكلها مكانة للاول بنصف البذل عند الشيخ اي
 مضرو وبطل البذل عن عامة المشايخ ولولم يطله الثاني الامة المكاتبة المشتركة
 بعد استيلاء الاول بل يدبرها العجز عن الكتابة بطله بالتبرع بالاجل لان الاول يملك
 نصيبه بغيره بالعجز من وقت ولجده على مذهب الامام او يملك كل واحد بالاستيلاء قبل العجز
 على مذهبهما فان التبرع يفيق في ملك غير وهو اي الامة ام ولد الاول لوزال الكتابة
 المانعة بالعجز والمضروم استكمال الاستيلاء والولد له اي الاول لصحة دعوته ومنه
 الاول الشريك نصف قيمتها التملك بالاستيلاء ونصف مقرها لو فوج العطي في المشتركة ولو
 اعتق احدهما اي اعتق احد الشريكين الامة المكاتبة المشتركة حال كونه موسرا فعجزت
 عن الكتابة ضمن المصدق لشريكه نصف قيمتها ويرجع المصدق به اي بما حصته عليها اي على
 الامة لان الساكن عن العجز يرضى العجز وهو ايضا يضمنها عند الامام خلافا لما اي
 قال لا يرجع عليها اذ بالعجز صارت كأنها لم تزل عن القنة وهذا الخلاف على ما سران الساكن
 اذ ضمن المصدق يرجع عنه لا عنه ولان العجز الامة عن ادا البذل حال كون المصدق
 موسرا مخلصا عند الامام اذ بالاتفاق لم يتغير نصيب الساكن بناء على ان الاعتناق
 متجرا عنه وهو مكانة قبل الاعتناق وعندها يضمن الموسر وجب السابغة في المعسر لان
 الاعتناق لما كان لا يتغير عندها بعق الكف فان كان المصدق موسرا يضمن الساكن قيمة
 نصيبه من المكاتبة وان كان معسرا استوفى الامة لان ضمان الاعتناق يختلف باليسار والعسار

نبة

بما هو في موضع ولود برادر الشريفي ثم اعتق الآخر حال كونه موسرا ضمنه
الموسر ليس الباء يعني للموسر ان يصنع المصنف قيمته ان شاء او استسعى العبد
او اعتقه اي خير المديونين الثلاثة عند الامام وان عكسا اي ان اعتقه احد الشريكين
ثم دبره الآخر فالموسر بالتسوية او بغيره ورايهم عند الامام ووجهه ان
التدبير يتجده عند تدبير احدهما يقتصر على نصيبه لكن يقتصر به نصيب الآخر
فثبت له خيرة الاعتاق والمضيق والاستسعا واعتاقه يقتصر على نصيبه لا
يقتري عنده ولكن يقتصر به نصيب شريكه فله ان يصنع قيمة نصيبه وله خيار
العتق والاستسعا ايضا كما هو مذهبهم وفيه قيمة نصيبه مديون لان الاعتاق
صادق المديون فبيل قيمة المديون في تقويم المقومين وقيل يجب لثلاثتهم قسما
كما في الهداية ومعهما ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او موسرا لانه
ضمن ان تلك فلا يختلف بها وعتق الآخر لكون التدبير لا يقتري عندها فيتملك نصيب
صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمته قسلا لانه صادقة التدبير وهو قن وان اعتق
الاول ضمن لشريكه نصف قيمته لو كان موسرا او استسعى العبد لو كان موسرا فحينئذ
ضمن لشريكه نصف قيمته لو كان موسرا لان هذا ضمن الاعتاق فيختلف باليسار
والاعسار عندهما وتدبير الآخر لكون الاعتاق لا يقتري فعتق كل فلم يصادق التدبير
الملك وهو يعتقه ما **العبد والموت** اي موت المكاتب وموت
المولى ناخرا باب احكام هذه الاشياء ظاهرة لثنا سب لان هذه الاشياء متاخرة
عند عقد الكتابة اذا عجز المكاتب عن نجم اي مكاتب عجز عن اداء وطيفة فخط
من يدل الكتابة لما مر ان النجم في الاصل الطالع ثم سمي به الوقت ثم الوطيفة التي
تؤدى في ذلك الوقت ملا بسنة بينهما فان رجي له حصول مال بان لان له اهر
المكاتب من يبرج ان يكون معتقنا او مال يبرج في يومه لا يعمل الحاكم بتجيزه ويكمل
بثوبين او ثلاثة ايام فطر الحاجين والثلاثة هي المدة ضربت بالاعداد كما حال
الحكم للوقع والمديون المقر للقضا وكشروط الخيار ويخول ذلك فلا يزداد عليه والا اي
وان لم يبرج له حصول مال عجز الحاكم وضمم الكتابة ان طلب سيرة او عجزه سيرة
برضا اي برضا المكاتب وان لم يرض به القيد فلا يدمن العتق بالعتق عنوا الطرفين
لان الكتابة عقد لازم تام فلا ينسخ الا بالقضا او الرضا كما في الرجوع عن الهبة وفي
بعض الروايات ينقذ المولى بالعتق كما في الكافي والمولى حق العتق في الكتابة القاسدة
ولا رضا العبد وللعتق حق العتق ايضا في الجائزة والقاسدة بغير رضا المولى كما في
التنوير وعند اي يوسف لا يبرج اي لا يحكم الحاكم بعجزه ما لم يتوال عليه بخان لقول علي
رضي الله عنه اذا اتوا علي المكاتب بخان رد الي الرق والا فربما لا يدرك بالقياس كالجبر
ولهما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان مكاتب العتق عن نجم فرده الي الرق ولان المقصود
بالعتق جانيب المولى بغيره المسمى عند انقضاء النجم الاول وانه قد فاتت توجبه تجبيره
كما لو اتوا عليه بخان وهذا لان الكتابة قابلة للعتق والاخلال بالنجم الواحد اخلال

بما هو

بما هو عن المولى من الكتاب موجب له حق العتق دفعا للصبر عنه لقوات وصف السلامة
في المبيع وفي المضرات ان الصبي قولها واذا عجز المكاتب عما دق اليه احكام الرق
لان ذلك الجهم لان اجل عقد الكتابة فلا يبقى بدون العقد ما في يده من الاكتساب
لمولاه اذا ظهر ان له كسب عبده بسبب عجزه ويحل ما في يد المكاتب كما في المولى ولو
وصلية اصله من صدقة ولم يكن المولى مصرفا للصدقة وكما كانت او غير ذلك
اخره عوضا عن العتق زمان الاخذ والمكاتب قد اخذه صدقة وهو من المصارف ومن
الاصول المقررة ان يقول الملك فابهم مقام تبدل الذات اخذ القول عليه السلام
لبريرة رضي الله عنها هي لا صدقة ولنا هدية كما مروى في المنهج ولا فرق علي الصحيح بين
ما اذا اداه الي المولى ثم عجز او عجز قبل الاداء وفي العارية تفصيل فليراجع وان مات
المكاتب عن وفاء اي اذ مات وله مال يعني يبدل الكتابة لا ينسخ الكتابة ويؤدي بدلها اي
بدل الكتابة من ماله ويحكم بعتقه في اخر جزء من اجزاء حياته ويورث ما بقي من ماله
وهو قول علي وابن مسعود وبه اخذ علماونا لان الكتابة عقد معاوضة فلا يبطل بموته
بما لا يبطل بموت مولاه اذا المعاوضة تقتضي المساءة قال الجمهور ان المكاتب يعتق
في اخر جزء من اجزاء حياته لان بدل الكتابة هو سبب الاداء موجود قبل الموت
فيستند الاداء الي ما قبله فيجعل ادائه بديلا له وان بدل الكتابة يقام في
في اخر جزء من اجزاء حياته وفي الاداء قبل الموت (المولى يستحق عليه قبل الموت وقال البعض
ان المكاتب يعتق بعد الموت وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه تنسخ الكتابة بموت
المكاتب كما اذا تترك مالا او ميا وبه اخذ الشافعي لقوات الحمل ويقتل اولاده الذين
شراهم في كتابته او ولدوا في كتابته متعلق بقوله شرهم وولدوا علي التنازع حتي
لو ولدوا قبل الكتابة لا يبيعون ولا يفتقون الا ان يكونوا صغيرين وعنه هذا قال
او اولاده الذين كوتبوا معه تبعا بان يكونوا صغيرين او قصدا بان يكونوا كبيرين
ولكن كوتبوا معه تبعا بان يكونوا صغيرين لان الصغيرين يبيعون الاب في الكتابة
والكبيرين يجعلون مع الاب كشخص واحد فيفتقون ويرثون اما لو كان الاب والولد
مكتابين بعقد علي حدة يعتق من وقت ادائه بدل الكتابة معصورا عليه ورايهم
لانه معصود بالكتابة كما في شرح الوقاية لايث الشحنة وان لم يترك وفاء اي ان مات
المكاتب ولم يترك مالا يعني يبدل الكتابة وله ولد ولد في كتابته سبي الولد في كتابته اي
كما كان ليسوا به علي نجومه اي علي نجوم ابيه المعسلة فاذا ادب الولد الكتابة حكم بعتقه
اي يعتق الولد لانه داخل في كتابة ابيه فيعتق بعتقه وعتق ابيه قبل موته يعني في اخر
جزء من اجزاء حياته والولد المستتر في ابي الولد الذي اشتراه المكاتب في كتابته ومات
اما ان يعود بدل حالا او يرد في الرق عند الامام لان حكم العقد لم يسر اليه لكنه اذا ادب
في الحال فقد ظهر ان اياه مات عن وفاء وان الكتابة باقية وانه مات حرا وعندها هو
اي الولد المستتر كما لا ريب في المولى في الكتابة لكونه مكاتباً بقبعية الاب وبه
قال مالك رضي التنوير اشتري المكاتب ابنة ماتت عن وفاء ورثه ابنة وان ماتت

المكاتب وتترك ولدا من امرأة حرة وتترك دينها على الناس فيه وفاء ببدل الكتاب
 تجني الولد فقضي اي قضي القاضي بالشرع الجانية على عاقلة الام لا يكون ذلك قضا بغير
 المكاتب لان هذا القضا بغير حكم الكتابة لانها تقتضي الحاق الولد بموالي الام واجبا
 الدين عليهم لكن علي وجه يكتمل ان يفتق بغير الولد الي موالي الاب والقضا بما
 بغير حكم الكتابة لا يكون تعيها وان احصم موالي الام وموالي الاب في ولاية
 فقضي به اي قضي القاضي بالولاء لموالي الام فهو قضا بغيره اي المكاتب لان هذا خلاف
 في الولا مقصورا وذلك يبين علي بقا الكتابة وانقاصها فانها اذا وضعت ما عبرا
 واستقر الولا علي موالي الام واذا بقيت وانقل بها الامارات حرا واقتل الولا
 الي موالي الاب وهذا فصل مجتهد فيه فيعتد ما يلاقيه القضا وهو ان كان تعيها او هو
 كله فيما اذا اقامت المكاتب عن وفاء فاديت الكتابة او عن وفاء والها في اذامات لا عن
 وفاء او لا عن ولدا فاحلوا في بقا الكتابة قال الاسكاف تفصيحي حتى لو قطع انسان
 ياد او بدل الكتابة عند لا يقبل منه وقال ابو الليث لا تفسخ ما لم يقض بغيره حتى لو
 قطع به انسان بانزله بدل الكتابة عند قبله القضا بالفسخ جائز ويحكم بفسخه
 في اخر حياته كما في شرح الكنز للعيبي ولو جني بغير كتابته سيده حال كونه جانيا بغير
 تعيها العبد عند الكتابة فالمولي بالخيار ان شاء ودفع العبد بالجانية حتى يصير
 مختارا للعبد او لغيره بكونه جانيا هذا لكن الكتابة مانعة للرفع فاذا زال
 المانع عاد الحكم الاصيل وكذا الحكم لو جني المكاتب فجن عن الكتابة قبل القضاية
 اي بموجب الجانية لانه صار قنا وحكم جناية العت بغيره المولي بين الرفع
 والعذا علي ما عرفت في موضعه ولو جني وعجز بعد ما قضي عليه اي علي المكاتب به
 كما بموجب الجانية في حال كونه فجن فهو اي بموجب الجانية دين عليه ويبيع العبد
 فيه لا تنقل الخ من رقيقته الي قيمته بالقضا هذا عندنا لما مر من ان الاصل في جناية
 العبد وجوب الرفع الي اذ انقذ التسليم لوجود المانع عن الانتقال من ملك الي
 ملك وهو ما قبل الفسخ والزوال فيكون المانع من رد اقله فينت الانتقال الا بالقضا
 او بالرضا او بالموت عن الوفا بخلاف التدبير والاستيلاء لان المانع لا يقبل الاشكال
 فوجب الغنمة بلا تعرق وعند زفر وهو قول اي يوسف او لا يباع فيه وان عجز قبل
 القضا لان المانع من الرفع قائم وقت وقوع الجانية وهو الكتابة فوجب الغنمة بغير
 الوقوع لجناية المدبر وام الولد وفي الدرر اقر المكاتب بجناية خطا الزمن وحكم بها
 عليه لان جنانيته مستحقة في كسبه وهو احق بالتسليم منه فقرر اقراره كالحر وانما لم
 يحكم عليه حتى يجر بطلان ولا تفسخ الكتابة بموت السيد لان الكتابة من اسباب العتق
 والولاء والدين والاجل اذ امانت الطالب ومواري المكاتب البدل الي ورثة اي الي
 ورثة سيده علي نحو قوله لان النجوم حقه لانه اصل وهو حق المطلوب فلا يجل بموت
 الطالب كالاجل في الدين هذا اذا كانت له وهو صحيح ولو كانت له وهو مريض لا يبيع بغيره

اي الجاني عليه او مولي العبد
 بالارشاد له الموجب لجانية
 العبد في الاصل ولم يكن عالما
 بالجانية فحرم

عجز

الامن الثالث فان اعتقه اي العبد المكاتب بعضهم اي بعض الورثة في مجلس واعتقه
 الاخر في مجلس اخر لا ينفذ عتقه لانه لم يملكه اذ المكاتب لا يتقل من ملك الموروث الي
 ملك الوارث كما لا يملك سائر اسباب الملك ولا تنقطع حصته من البدل عندنا خلافا
 لما في وقيل يفتق اذ اعتقه الباكون ما لم يرجع الاول وان اعتقه اي جميع الورثة
 في مجلس واحد حكم عتق العبد المكاتب مجانا والقياس ان لا يفتق لعدم ملكهم وجه
 الاستحسان انه يجعل ابراع بدل الكتابة اقتضاء نصيبا للعتق كما اذا ابراه المولي
 عن كل بدل الكتابة وفي التوزيع مكاتب تحت امة طلقها تمنين فملكها لا تحل له حتى تنلج
 روحا غيره كما تباع الكتابة واحدة وعين المكاتب لا يبيع القاضي حتى ينفذها او ينفذ
 اعلم كتاب **الولا** او ركتاب الولا عتق المكاتب له
 من آثار زوال ملك الرقبة وهو لغة القرابة وشرعا قرابة حكمية حاصلة من العتق او
 من المولات وهو المتابعة لان في الولا العتقة ارضا يوالي وجود الشرط ولو افي ولاد
 المولاة وقيل الولا والولاية بالعتق النضر والحجبة بالعتق ولو بالاد او بالعقد
 والوعد ولو كانا فالا لولا عبارة عن النضر بالعتق او بالقتل غير شرعا عند عدم
 المانع من الارث وفي التوزيع هو عبارة عن النضر بولا والعقاة او بولا المولاة
 ومن آثاره الارث والعقل الولا لمن اعتق وهو لفظ الحديث اخرجه الائمة الستة
 عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام الولا لمن اعتق يعني مملوكه
 ذكر اكان السيد او اتى فولاه له ولذا قال الجمهور سبب هذا الولا الاعتاق ولا يصح
 ان سبه العتق كما يملكه لانه يضاف اليه يقال ولاد العتاقة ولا يقال ولا الاعتاق
 والاضافة دليل الاختصاص وهو بالسيبة ولان من ورث قريبه فعتق عليه كان
 مولا له ولا اعتاق من جهته والحديث لا يثبت ان يكون العتق علي الملاك هو
 السبب لان العتق بوجود عند الاعتاق لا محالة وتخصيصه بخرج مخرج الغالب
 ولو وصية بغيره بان يدبر عبده فان عتق من ثلثة او استيلاء بان استولى
 جارية وما عتقت من جميع ماله او كتابة بان كاتب عبده وادى بدل الكتابة فعتق
 او وصية او ماله قريب بان ملك ابا او ابنه بשרاء او هبة او خولا فعتق عليه
 وذلك لا خلاف الحديث قال صدر الشريعة فان قيل كيف يكون الولا في التدبير والاستيلاء
 للسيد والمدبر وام الولد انما عتقان بعد موت السيد فلما صورته انه يورث السيد
 ويلحق به الحرب حتى يحكم بعتق مديرة وام ولده ثم جاء مسلما فان مديرة او ام ولد
 فالولا له انتهى وجبه كلام لان العرض انبات الولا للسيد في جميع المواد كما يد عليه
 تصويبه بالمسيلة قال جواب ان يقال ان الولا يثبت ابتداء للمولي ثم ينتقل الي ورثته
 فيستقيم الكلام في المكاتب الذي ادى البدل بعد موت السيد الي الورثة وكذا في العبد
 الموصي بشراية ثم اعتقه وغيرهما تدبر ولما شتره لغيره او سايبة بغيره او عتق العبد
 وشرط الولا لغيره او شرط ان يكون معتقا ولا يلاها ويرثه غيره كان الشرط لغو لانه
 مخالف للشرع فيرثه كما في السبب اذ شرط ان لا يرثه وما في شرح الوقاية لصدور الشرع

ق

د

من ان ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد مقام النص سهو من قلم النسخ تتبع ومن اعتقد
امه حاملا من زوج قن للغير فولدت الامه الحامل ولد بعد عتقها لا قبل من نصف سنة
فولاد الولد له اي لمولي الام لا ينتقل ولا الحمل عنه اي من مولي الام الي مولي الاب
كان اعتقد ابو ابيد الانها لما اعتقت وتيقن وجود الحمل في ذلك الوقت عتق حملها
مقصود الانه جزوها فلا تنتقل موالها الي الولد علي التابيد لقله عليه السلام الولد
لمن اعتق وكذا ولدت الامه المذكورة ولدين تو من احوهما اي ولادة احوهما
لا قبل من نصفها اي من نصف سنة من وقت الاعناق والاخر لاكثر منه وبين الولدين
اقل من ستة اشهر فولدوا للحمل الي الام ابدان نقل عنه الي مولي الاب ان اعتق الاب
لان التو من مملوكان من ماء واحد فيعتقان معا بالاعتناق المذموم ولو كان مابين
الولدين اقل من اقل مرة الحمل وان ولدت الامه المذكورة ولو ابعد عتقها لاكثر من
ذلك من نصف سنة فولدوا اي الولد له اي لمولي الام ايضا لان الولد جزوها
فتبنيها في الصفات الشرعية الا يري انه يفتيها في الحرية والرق فكلوا اي الولد عنه
تقدر جعله نبيعا للاب لرقه لكن ان اعتق الاب والولد في جرة اي جرة الاعتناق الولد الي
مولي ابي جبر الاب ولا ابنه من مولي الاب الي قوم نفسه لان العولامة كلمة النسب
ثم النسب من الاماء وكذا الولد انما يكون من الامهات للضرورة وفقدت بالعتق فينتقل
الي مولي الاب كولد الملائكة ينسب الي قوم الام ثم اذا اكد بنفسه ينتقل الي الاب
لزوال الامه فان مات مولي الاب قبل الولد بعد اعتناق الاب لا يكون مولي الام وارثا
بذلك الولد كما قال ابن كمال العزبي في شرح الغرايب وفي التبيين هذا اذا لم تكن
معترة فان كانت معتدة فحاشا بولاد اكثر من ستة اشهر من وقت العتق ولا قبل من سنتين
من وقت الفراق لا ينتقل ولا ولده الي مولي الاب لانه كان موجودا عند عتق الام ولذا
ثبت نسبه الزوج ولا يرجع الاولون عليهم بل عتقوا عنه قيل الجري لو تزوجت معتقة
بعبد فولدت اولادا فجنين الاولاد فقط لهم علي مولي الام لا يرجعون علي عاقلة الاب
كما عقل لانه حين عقل عند قوم الام كان النسب ثابتا لهم وانما ثبت لقوم الاب مقتضرا
عليه من ان الاعتناق لان سببه هو العتق فلا يرجعون به ولو تزوج بمجهر حر الاصل
له مولي مولاة او معتقة سواء كانت معتقة العرب او العجم وما وقع في القدر وب
وهو من تزوج من العجم بمعتقة للعرب اتفاني فولدت ولدا منه اي من العجم فولد
لمواليها اي مولي الام عند الطرفين وعند ابي يوسف حكمه اي حكم الولد حكم ابيه
فيكون الولد لموالي ابيه لمواليها لانه كالنسب والنسب الي الاب وان كانت الام اشرف
لكونه اقرب وبه قالت الامة الثلاثة ولها ان ولاد العتاقة قوي معتبر والنسب
بين العجميين ضعيف لانهم ضيعوا انسابهم ولا تفاخر لهم به وكذا ولاد الموالاة ضعيف
والضعيف لا يبارض القوي فيد بالاجم لان اياه ان كان عربيا يكون ولاده لموالي ابيه
اتفاقا لشرق نسبه وفتيدنا بالحمل الاصل لان الابوين لو كانا معتقين فالنسبة الي قوم
الاب اتفاقا لانها استويا والترجيح لحانب الاب وفتيدنا بمولي مولاة لانه لو كان

مولي عتاقة فولد لموالي ابيه اتفاقا ومصل صاحب الدرر في هذا الحمل وحاصل ان
الام اذا كانت حرة الاصل يعني عدم الرق في اصلها فلا ولا علي ولولا لانه كما لا ينتقل
الولد في المسئلة الاولى وهي قوله ومن اعتق عما قلا الي اخره فلان لا ينتقل عنه ولولا
حرة الاصل بالطريق الاولى ويوافق ما ذكر في البدايع والكليلة ومختصر المحيط
من اشتراط عدم كون الام حرة اصله في ثبوت الولد واما ما في المنية وان كان المتنا
منه المتخالفه لكنه لا مخالفة في الحقيقة علي ما حقق في الدرر وذهب البعض الي ثبوت
عند كون الام حرة اصلية ومن علماء هذه الدولة من اقرن علي الثبوت ومنهم من يحل خلافه
والمولي ابو السعد اقرن اولاد علي الثبوت ثم رجع واقفي علي خلافه وثبت عليه كما فصل
في حاشية غرر في زاده علي الدرر وموجب ما يقتضيه الاصول عدم الثبوت
لان الولد يتبع علي زوال الملاء وهو علي ثبوت وثبوت في الولد من جانب الام
البنية واذا كانت حرة اصلية كبق بقصور الملك علي الولد فينبغي ان يثبت ان
لفظ حر الاصل يستعمل في معنيين عدم جري الرق علي النفس والعتاق من حين العلوق
مع جري علم الاصل وعدم جريه علي الاصل ايد او الاختلاف انما هو علي المعنى الثاني
واما علي الاول فلا نزاع في الثبوت ومرجع مسائل الولد الي هذه الصور وهي ان الولد
اما ان تكون امه حرة اصلية بهذا المعنى او لا وجيب ان تكون معتقة حال الحمل
من وقت ولدت لا قبل من نصف سنة او لا وجيب ان يكون ابوه ذقيا او لا وجيب ان
ان يكون حر الاصل بهذا المعنى او لا فان كان قاما ان يكون عربيا او لا فله سنة صوي
تقي الاول والخامسة لا ولا اصلا والثانية والثالثة الولد لقوم الام وفي الرابعة
لقوم الاب وفي السادسة لقوم الام عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعري قول الله
من اعتق حاملا الخ دلالة الي الاولى والثانية وفي قوله وان ولدت لاكثر الخ الي
الثالثة والرابعة وقوله لو تزوج المجاني الخامسة والسادسة تتبع والمعتق
عصبة نسبية مقدم علي ذوي الارحام وهو من لا فرض له ويخلف في نسبه الي المعتق
انثى موخر عن العصبة النسبية سواء كانت عصبة بنفسه او بغيره او مع غيره وكذا مقدم
علي الردي علي ذوي السهام وهو اخر العصبات وهو قول علي رضي الله عنه وبه اخذ
علماء الامصار وسياتي في الغرايب ان شاء الله فان مات السيد ثم مات العتق ولا وارث
له من النسب فارثه اي وارث المعتق لا قرب عصبة سيده علي الترتيب المعروف في علم الغرايب فيكون
ارثه لابنه اي ابن السيد دون ابيه ولو اختلفا عند الطرفين لان الجزء اقرب وهو اختيار سعيد
ابن المسيب ومذهب الشافعي والقول الاول لا يري ويعد اي يوسف لاهيه السوس والباقي
للانثى وهو احوي الروايتين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وقال في شرح والتحفي لان الولد
كله اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك ولو ترك المعتق مالا وترك ابنا كان لاهيه سوس ماله
والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولدا والجواب انه وان كان اثر الملك لاهيه ليس له مال ولا حكم المال
كالقصاص الذي يجوز الاعتراض عنه بالمال فلا يجري فيه سهام الورثة بالغرضية كما في المال بل
سبب يورث به يورث العصوبة فيعتبر الاقرب فالاقرب ولو ترك المعتق ابن المعتق وجوه

ما لا يملكه ثلاث بالاتفاق ولو ترك جد المعتق واخاه قالوا لا للجد عند الامام وعندهما الولاء
 بينهما فصحا وعن استواء القرب كما اذا ترك المعتق ابني اخويه معتقة تستوي القسمة
 لا استواء الاستحقاق وليس للنساء من الولاء ما اعتقت او اعتقت او كانت من
 كاتبين الحديث اي اقرار الحديث الخ واخرج او دبرن اي دبرن او جبرن ولا معتقتن او
 معتقت معتقتن وسياقي تمامه في الغرابيض ان شاء الله تعالى وفي شرح الكنز العيني هذا حديث
 منكرو اصل له وانما المروية عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم فاخرج اليهم عن علي وابن
 مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم انهم يبرثن النساء من الولاء ما اعتقت او
 اعتقت من اعتقت ونحوه فيه قليلا لعمدة وفي الشنهي لومات المعتقت ولم يترك الا ابنة
 معتقة فلا يثب لها من الرابطة وتوضع تركتها في بيت المال واقتي بعض المتأخرين بوضع المال
 اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الي الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في مالها
 بيت المال انتهى وفي التنوير اذا ملك الزوجي عبد فاعتقه فولاه له كالتسبب ولو اعتق
 حريمي في دار الحرب عبد احرييا لا يعتق الا ان يخله بسبيله فان خلاه عتق ولا ولا له وله ان
 يوالي من شاء ولو دخل مسلم دار حرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه بالعتق عتق ولو كان
 العبد مسلما فاعتقه مسلم او حريمي في دار الاسلام فولاه له **فصل في هذا الفصل**
 لبيان ثابتي نوعي الولاء كما في الاصلاح وجه تاخير عن ولاد الفتاة ظاهرا ولا المولاة سببه
 العتق ولهذا ايضا في المولاة وجه العتق والاصل في الاضافة اضافة السبب الي المصحب
 كما ايضا في الولاء الي الفتاة لان سببه العتق فلو سلم عجمي مجهول النسب وانما شرط كونه عجميا
 لان تناصر العرب بالفتاة يلحقه عن الولاء وانما شرطنا كونه مجهول النسب لان من عرف نسبه
 لا يجوز ان يوالي غيره كما في الدرر وغيره قال ابن كمال الوزير وما كونه مجهول النسب فليس
 بشرط وفي شرح المجموع لا يثبت الملك وهو المختار علي يد رجل ولا بان قال انت مولاتي في
 ان مت ونفقت عني ان اجنبت فيقبل الاخر فذلك عقد صحيح وشار يفعله علي ان يريه ابي الرجل
 اذا مات هو وان يقبل الرجل عنه اي عن الذي اسلم عليه اي يودي الجناية عنه اذا جاز
 او لا لا يخبر من اسلم عليه بده معناه انه اسلم عليه يد رجل ووالي غيره صحيح هذا العقد ان لم يكن
 معتقا فانه اذا كان معتق لم يصح عقد المولاة لقوة ولان الفتاة وكذا يصح لو والى صبي عتق
 باذن ابيه او وصيه لان الصبي من اهل ان يثبت ولان الفتاة اذا ثبت سببه بان ملأه
 قريبه او كاتب ابوه او وصيه عبده وعتق كان ولادته فجاز له ان يثبت له ولاد المولاة اذا
 صدر عنه عتقها باذن كالمولوي العبد باذن سيده اخفانه يكون وكيل من سببه بقوة المولاة
 واذا صح يكون عتقه اي جناية عليه اي علي المولي الذي اسلم عليه بده وولادته اي الذي والاه
 وكان قد اسلم عليه يد غيره وارثه اي ميراثه الذي والاه اذا مات ان لم يكن له وارث من النسب
 وهو اي القابلة للمولاة موخر عن ذوي الارحام لان ذوي الارحام يبرثن بالقرابة وهو اقرب
 واكد من الولاء لانها لا تقبل النقص والولا يقبله بخلاف الزوجين والولا يقبله بخلاف الزوجين
 حيث يري منهما لان بعد الموت كالا جانب ولهذا لا يبر عليه فاذا اخو حقهما صار اليها خاليا عن
 الوارث فيكون لمول المولاة وعند الائمة الثلاثة لا يصح عقد المولاة اصلا وبوضع ماله

في بيت

في بيت المال لان سبب الارث الغرض والغصب ولهذا سبقات لذوي الارحام عندهم ولنا
 قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم الخ ونقل عن ائمة التفسير ان المراد الصقة لا القسم اذ العادة
 ان يأخذ كل واحد من المتعاقدين بميمين صاحبه عند العقد وما لم يفعل عنه او عن ولده اي لم
 والي ان يفسخه اي ولا المولاة لا يغير رضا صاحبه فولا بان قال فثبت عقد المولاة مولا له
 عقد تيرع فلا يكون لازما بحضرة اي بحضرة صاحبه لانه عقد واقع منها فلا يفسخ احداهما الا
 بحضرة صاحبه كالمضاربة والشركة وقولا مع عينته اي عينته صاحبه بان يتفعل عنه الي غيره
 بان والي رجلا اخ فيكون فسخا للعقد مع الاول ولا يلزم من ذلك حضور صاحبه لشقوت النفس
 في فسخ العقد الثاني مع الآخر فصار كالعزل الحكيم في الوكالة من الفسخين مالم يفعل عنه وبعد
 ان عطل الاعلي عنه او عن ولده لا يفسخه اي عقد المولاة هو اي الاسفل وله ان يعلق حق
 العينية والحصول المفضو به ولا فساد القضاء به ولا اعلي ايضا اي كالا اسفل ان يبرر عنه
 ولا يله اي الاسفل بحضرة اي الاسفل لعدم اللزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون بمحض من
 الاخر ولو اسلمت امرأة فوالدت رجلا بشرطها او اقرت به لولا اي اقرت انها مولاة فلان
 فولدت ولدا مجهول النسب اي لا يعرف له اب او كان معها ولد صغير كذلك اي كان الصغير مجهول
 النسب كذلك صح اقرارها عليه نفسها وتبناها فيه اي يتبع الولد امه في الولاء ويصيران مولي
 فلان عند الامام خلافا لهما ان لا يثبت لهما ولدها في الصورين لان الام لا ولاية لها علي مال
 الصغير فلا يكون لهما ولا يثبت في نفسه وله ان الولاء بمنزلة النسب فيكون نفقا محضا فيحق له
 الصغير المجهول النسب فتملكه الام كقول الهبة ولو اقر رجل انه معتق فلان فله بده المعتق
 في الولاء اصلا او قال له بل واليتني فله المقتل لغيره والولاء لا يصح عند الامام وعندهما يصح
كتاب الاكراه فيل المولاة تغير حال المولي الا عن حرمة المالك المولي
 الاسفل بعد موته الي حله كما ان الاكراه تغير حال المخاطب من الحرمة الي الحل فكان مناسبا ان يترك
 الاكراه عقبيه المولاة هو لغة مصدر اكرهه اذا حمله علي امر بغيره والكراهة بالفتح اسم منه
 فعل بوقعه الانسان بغيره بغيره به اي بذلك الفعل رضاه او رضاه ذلك الغير فقط بدون رضاه
 اختياره كالحبس مثلا او بغيره اختياره مع تحقق عدم الرضا ايضا كالنقد يد بالقتل ونحو
 الدوران عدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صوره لكن في
 بعض الصور بغير الاختيار وفي بعضها لا بغيره اقوله هذا هو المصور في كتب الاصول والعرو
 حتى قال صور الشريعة في التقيح وهو ما ملجى بان يكون بقوت النفس او العوض وهذا معذور
 للرضا مفسد للاختيار وما غير ملجى بان يكون بحس او قيد او ضرب وهذا معذور للرضا غير
 معذور للرضا فلا يصح ما قال في الوقاية وهو فعل بغيره بغيره فيقوت به رضاه او بغيره اختياره
 فان فيه جعل قسم الشيء قسمه الى كذا لكن يمكن دفعه بان القسم الاول الرضا فقط والقسم الثاني
 الرضا مع الاختيار وقال في الاصلاح وهذا ظاهر بقية المتأخرين فمنهم من يوجب جعل قسم الشيء
 قسمه له مقدورهم وفي الغنما في ان الاكراه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قياسا واما استنفا
 فلا لا لو هو دمجس اي ابيه او اخيه او امه او زوجته او احد من محاربه ولا دكيس او
 هبة او غيره كان اكرها استنفا فلا ينفذ شي من هذه النقرات وينفذ قياسا لان هذا ليس

وله

ع

نا

والاكراه حقيقة مع بقاء اهليته اي الاكراه بقسمة العصب الاختيار وفاسده لانها
 اهلية الوجوب والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبلوغ والاكراه لا يجل بشي منها
 الا ترى انه متردد بين ضرر وخطر وخصنة ومرة يا غم ومرة ثياب كافي القهستان في
 وشرطه اي شرط الاكراه مطلقا اربعة الاولى قسوة المكره بكسر الراء علي انقلب ما
 هود به سلطانا كان او لصا هذا عندها لان كل منقلب فاد ر علي الايقاع وعند الامم
 لم اكراه الامن السلطان لان القدرة لا تكون بالمنفعة والمنفعة للسلطان قالوا هذا
 اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة ورواهان لان زمان الامم لم يكن جنبه لغير السلطان
 من القدرة ما يتحقق منه الاكراه وزمانها كان فيه ذلك فيتحقق الاكراه من كل منقلب
 لعناد زمانها والقوي علي قولها كما سياتي وفي البرازية الزوج سلطان زوجته
 فيتحقق منه الاكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ بدل علي انه الوفاق وفي المنع
 تفصيل فليطالع وفي الظاهر ان مجرد الامر من السلطان اكراه من غير تهرير
 والثاني خوف المكره بالغية وقوة ذلك اي ما هود به الحاصل بان ظن انه بوقوعه والحاصل
 اعم ان يكون حقيقيا كما ان كان حاضرا او حكما كما اذا كان غائبا ورسوله حاضرا
 الفاعل منه خوف المرسل واما اذا غاب الرسول ايضا فلا اكراه كما سياتي والثالث
 كونه اي كون المكره محتجا قبله اي قبل الاكراه عن فعل ما كره عليه وفي القهستان
 اذ لو لم يمتنع عنه لم يكن اكراه العواق وكثر وهو خوف الرضا كما انشئ اليه في الاختيار
 وبه دلالة علي ان هذا الشرط مستدرك كقوله اي حق نفسه كبيع ماله او تلفه
 بلا عوض او اعتناق عبده ولو بماله او اجرا خروبي او لحق شخص آخر كاتلاف مالا
 او حقة الشرب الخ والرضا وكثرها لان الاكراه لهذه الحقوق بعدم الرضا لا يشترط
 قبل الاكراه والرابع كون المكره به متعلقا نفسا او عضوا او موصلا او موصلا
 بعدم الرضا لان من كان شريفا يقيم بكلام خشن فيعبر مثل هذا في حقه اكراه اذ هو
 اشد له من الم الضرب ومن كان رديلا فلا يقيم بضرب مولم او بجيش شديد فلا يعد
 الضرب مرة سبوط ولا يجيب ساعة بل يوم في حقه اكراه لكون الاشتغال متفاوتا
 ولذا اقتدما بوجوب الغم باعدام الرضا وفي المنع الاكراه بحق لا بعدم الاختيار شرعا
 كالعين اذا كرهه القاضي بالفرقة بعد مضي المدة الا ترى ان المدعيون ان كرهه
 القاضي بالفرقة بعد مضي المدة علي بيع ماله فقد بيعه والزمي اذا اسلم عبده
 فاجبر علي بيعه فقد بيعه بخلاف ما اذا كرهه علي البيع بغير حق فلو اكره علي بيع
 ماله او شرا سلعة او اجارة دارا او قرارا اي علي ان يفرز رجلين بفعل متعلق
 بأكراه بان قال افعله والا فذلك او اكره علي هذه الاشياء ضرب شديد وجب عليه
 او قيد مويد خير المكره بعد زوال الاكراه عنه بين الفسخ اي فسخ العقد الصادر
 عنه الاقرار لا بتمام الشرط هو الرضا بالاكراه سواء كان الاكراه ملجيا او غير ملجئ
 والامتناع من العقد والامتناع من الملك ولو بالاكراه ويمنع النفاذ الذي لا يكون فيه
 حق الاسترداد للعاقلة لان هذا النفاذ يتوقف علي العقد بالموافق ويملكه المبيع

المشتري

المشتري ملكا فاسد ان قبضه اي اذا باع مكرها ثبت فيه الملك ان قبض المشتري
 المبيع عندنا وعند زفر والائمة لا يثبت لا يبيع موقوف والموقوف قبل الاجازة
 لا يبيع الملك ولنا انه فاق شرطه وهو الرضا بعد وجود الركن من الرضا وكسائر الشروط
 المعتمدة فيثبت الملك وبعض المشتري جعلوا يبيع الرضا كبيع المكره وصورتها ان
 يقول البايع للمشتري بعث هذا العين منك بدين لك علي علي اني ماني فثبت ديني
 نهولي وبعضهم جعلوه رهنا لا يملكه المشتري ولا يفتق به واي شي اكمل من زوايد
 يضمن ويسترد عند قضا الدين ولو اخرج البايع لا يلزمه الاجرة وسقط الدين بملكه
 وبعضهم جعلوه بيعا حايضا مقبدا لبعض الاحكام وهو الانتفاع به دون البعض وهو
 البايع وفي النهاية وعليه الفتوي وبعضهم جعلوه بيعا بالطلاق والكا في والصحيح
 ان العقد الجاري بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم فيطرح ذكر الشرط الفسخ
 في البيع عند ادراك الدين فسد وان لم يتركه فلفظا بلفظ البيع بالوفاء او بلفظ البيع
 الجازي والحال ان عندهما اي في زعمهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فانه يفسد
 حينئذ عملا بزمعها وان ذكر البايع من غير شرط وذكر المشتري الوجه المقنن جازي
 البيع ويلزمه الوفا بالمعيار ثم فرغ عليه بقوله فلو اعتق المشتري صح اعتناقه للونه
 ملكه وكذا نصه فيه نصرا لا يملكه نقضه وكذا في اي المشتري قيمته لانه انقلبه ما
 ملكه بعقده فاسدة وقبض المكره الثمن من المشتري او تسليم المبيع للمشتري جازي
 كونه طوعا اي طاعيا بقيد المذكورين اجازة بالبيع او القبض او التسليم طاعيا وليس
 الرضا لا فعلها كرها اي ان قبض الثمن وسلم المبيع مكرها لا ينفذ البيع لعدم الرضا ولا
 دفع العينة طوعا بعد ما كره عليها اي اذا كره علي العينة دون التسليم وسلم طوعا
 لا يكون اجازة لان عن من المكره انما هو استحقاق الموهوب له لا مبيع دلالة العينة
 والاستحقاق لا يثبت فيها دون التسليم فكان التسليم فيها خلافا في الاكراه والاكراه
 في البيع يثبت بنفس العقد ولم يكن التسليم فيه خلافا في الاكراه فافترقا فان هلك
 المبيع في يد مشتري غير مكره يفتح الرضا والبايع مكره لزمه اي المشتري قيمته اي
 المبيع للبايع المكره لكون العقد فاسدا فكان مضمونا عليه بالقيمة والبايع تضمن
 اي شانه المكره بكسر الراء والمشتري لان المظهر واحد منها اذ خلا في هلك ماله
 واحد منها بالذات وواحد اخر بالواسطة فان ضمن المكره بالسر لكونه في حكم
 الغاصب لو دفع مال المالك الي المشتري رجع علي المشتري بقيمته لانه باء الضمان
 ملكه تمام مقام المالك المكره فيكون ماله من وقت وجود السبب بالاستناد
 وان ضمن البايع المشتري الاول من المشتريين بالقيمة بعد ما قد اولت البياعات بان
 باع المشتري من اخ وباع اخ من اخ ثم وثم وانما يلزم الضمان لكونه في حكم غاصب باخذه
 المال بواسطة من كان الة للبايع ولذا لا يرجع المشتري بما ضمنه علي المكره الذي
 كان واسطة والة للبايع نفذ كل شراء وقع بعد شرايه اي المشتري الاول لكونه
 مالكا بالضمان فظهر المالك انه باع ملك نفسه والبايع المكره ان يضمن من شانه

المشتريين قايماً منهم ملكه وجازت البياعات التي بعده لا ينفذ الشراء الذي وقع قبله اي قبل الضمان لعدم دخوله في ملك غيره قبل التفتين حق يملكه وان اجاز الملكه عقد امهات اي من هذه البياعات جازها قبله اي ما قبل هذا العقد اي كما جاز ما بعده وياخذ هو الثمن من المشتري الاول لان البيع كان موجودا والماله من النفوذ حقه وقدر زال المانع بالاجازة فعاد الملك الي الجواز وفي الضمان يثبت المستند الي حين القبض كما قبله وله اي للمشتري استرداد ابي الثمن اذ استخج البيع لو كان الثمن باقيا في يد البائع والمكره لفساد البيع وان كان هالكاً لا يخذ منه شيئاً لكونه امانة في يده لانه اخوه باذن المشتري ولو ذكر هذه المسئلة عقيب قوله لا فعلهم كره كما في اكثر الكتب لكان السب تتبع وضرب سوط وحبس يوم ليس بالراه فانه لا يبيح مثله عادة فلا يعدم الرضا وهو شرط لثبوت حكم الاكراه الا يثبت اي في حق من يتضرر به اي بضرب سوط وحبس يوم لكونه ذا منصب فيكون مكرهاً مثله لان ضرره اشهر من ضرر الضرب الشديد فينفذ به الرضا وفي المبسوط الحربي الحبس الذي هو كراه ما يجبر به الاضطرار البين به وفي الضرب الذي هو كراه ما يجبر منه الم الشديدي وليس في ذلك حد بل لا عليه ولا ينقص منه لان المقادير لا يكون بالرأي ولكنه علي قدر ما يبري الحاكم اذا رفع اليه وان اكره علي الكلب مبيته او الكلب دم ووقع في الاصلاح او شرب دم لان الدم من المشروب لاصح المأكول لانه يملك التوفيق بان يكون مأكولاً اذا كان جامداً او مشروباً فيها اذا كان سائلاً تدبر او الكلب خنزيراً او اكره علي شربه بضرب او حبس او قيد لا يجل للمكره تناول لاث هو الا يكون اكرهاً ملجياً اذ لا يفسد مثله اكثر الناس فيلزم عليهم التحمل الا ان يقول كراه علي عينك او ذكرك وفي البرازية الاكراه بالحبس الموبوء والقيود الموبوء لا يوجب الاكراه اذا لم يمنع الطعام والشراب لعدم الاضطرار الي تلف نفس او مال وانما يوجبان غم والتناول للحم لا زالة الغم لا يجل ومن المشايخ من قال لوذا انتقم في قلبه انه بالحبس المذكور او بالحبس في بيت مظلم يخاف عليه التلف غم او عاي عضو من اعضائه او عيبه بظلمة المكان يجل ويحمد لم يجعل الحبس الذي كان في زمانه وهو الملك المجرد اكرهاً اما الحبس الذي احدثوه اليوم فهو اكره لانه تقديب لا حبس مجرّد وان اكره علي تناول هذه الاشياء يقتل وقطع عوصه حل تناولها لان الاكراه ملجئ بهما وحرمته هذه الاشياء مقبذة بحالة الاختيار واما حالة الاضطرار فمقتاة علي اصل الحمل لقوله تعالى اما اضطررتم اليه ولم يتم المكره بهبيرة علي التلف ان علم الاراحة لانه امتنع عن مباح التي نفس في ملكه كما في المحصنة اي كما يكون اثماً بالصبر في حالة المحصنة والجوع فالتلف نفسه وذكر شيخ الاسلام ان المكر انما اثم اذا علم بالايلة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد رجونا ان يكون في سعة منه لانه يعذر بالجهد فيها فيه خفاء وان اكره علي الكفر او سب النبي عليه السلام يقتل او قطع عضو وحصل له اظهار ابي اظهار الكفر وغيره وقلبه على بئس بالايان اي غير متغير عقيدته فان المشركين اكرهوا عما رافع اعطاهم ما ارادوا مع طمينة القلب فقال عليه السلام فان عادوا فعده اي ان عاد الكفر بالاكره فعده الي اطمينان القلب

بالايان فيها اجر ينه عليه لسانك ونزل في حقه قوله تعالى من اكره وقلبه مطي بالايان ولا ينفذ الاظهار ولا ينفذ الايمان حقيقة لغتيا التصديق وفي الامتناع فوق النفس حقيقة فببعضه الجليل اليه وبوجوبه بالصبر علي التلف لان حبسها رضي الله عنه فوصف به حين ابتلي حتي صلب ولم يظهر كرامة الكفر وسماه عليه السلام سيد الشهداء وقال في مثله هو رفيقي في الجنة ولون الحمة قائمة والامتناع عقيدته فاذا بذل نفسه لا عزاز الدين وقائمة حق الله تعالى كان شهيداً وفي الاصلاح وغيره تفصيل فالباطل وكما رخصته علي اجراء الكفر علي اللسان بغيرهما اي بغير القتل والقطع لان غيرهما ليس بمجاول وان اكره علي اطلاق مال الغير يستباح للضرورة كما في المحصنة وقد ثبتت والصمان علي المكره بالكسر لان المكره في حقه الاتلاف الة للمكره فلم يلزم عليه الضمان وعنده اشارة الي الاخترا عن الاكل والنكاح والوطء فان فيها لا يصلح الة والي ان المكره علي الاخذ والرفع الي المكره انما يبيعه اذا كان حاضر عند المكره فان كان ارسله ليفعل فحاش ان ظفر بفعل ما يوعدده لم يجز له الاقدام علي ذلك الزوال القدرة علي ذلك والاتحاد بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر له عوان الظلمة في اخذ الاموال من الناس عند غيبة الامر به وتعلمهم بامرهم والخوف من عقوبتهم ليس بعذر لان يكون رسول الامر معه علي ان يوده عليه فيكون بمنزلة حضور الامر وان اكره علي قتله اي قتل غيره او قطع عضوه بالقتل او القطع لا يبرح له في ذلك بل يلزم الصبر عليه فان قتله اثم لاث قتل المسلم لا يباح الضرورة ما فكلما ايجزه الضرورة اما انه ان يعلم انه لو لم يقتله قتل وكذا لو اكره علي الزنا لا يبرح ويوجب المراه برخص لها الزنا بالاكره الملجئ ولا يلزم الحد اذا اكرهه بغير ملجئ كما في التوقيف فاقول اي ان قتل او قطع العضو بالكره فاقصاص علي المكره بكسر الراء فقط اي بدون المكره بالفتح ان كان القتل عمداً لكونه حاملاً ولا يقتصر للقائل بل لانه له كالسيف هذا عند الطرفين وعند اي يوسف لا يجب فضا صبر عليه حد منها لان الحد مضاف الي المكره من وجه لانه المياشرو الي المكره من وجه لانه الحامل فهو كالدافع الي القتل ثم كتمت فيه الشبهة في الجانيين فلا فضا صبر علي واحد منهما فالدية من مالها اذا العاقلة لا تجلسها في العمد وعند ضرر يقتض الفاعل فقط لانه هو المياش حقيقته وكذا احكاما علي المكره وعند الآية الثلاثة يقتض كل منهما تكون الفاعل مياشرو والحامل سببا ولو اكره علي ان يتردي اي بسقط من جبل ففعل اي تردي فدينه علي عاقلة المكره لانه لو باشر للجبر عليه القصاص لانه في معنى القتل بالمتعل بل فيه الدية علي العاقلة فكلذا اذا اكره عليه وبذا عند الامام وعند اي يوسف يجب الدية في ماله اي في مال المكره لما مر ان القتل الحاصل بالاكره لا يوجب القصاص عند وعند محمد وعليه اي علي المكره القصاص لانه القتل بالمتعل كالقتل بالسيف عنه فيجب القصاص ولو اكره يقتل علي تردي اي علي سقوط من مكان عال او اتمام نار اي لو اكره علي ادخال نفسه في نار او مارد وكل اي كل واحد من هذه الثلاثة ممتلك نفسه اي للمكره الخيار في الاقدام عليه والصبر عند الامام لانه ابتلي بليتين متساوتين في الاضطرار الي الاهلاك فيختار ما هو الهون في رعيه وقال لا يلزمه الصبر اي يصبر ولا يفعل ذلك لان مياشرة الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصبر تخامياً عند ثم اذا التي نفسه فعلي المكره القصاص لانه مضطرا الي الاتقاء وعندهما لا فضا صبر لانه مختار في القاء نفسه فيسد

مسلم باحد علي اي بالقتل او القطع وحسن الاتلاف لانه اي للمكره لانه اتلاف مال غيره

بالقتل لانه لو اكره بالفسا ليس له الاقدام اتفاقا وقيد نفوله كل من ملك لانه لو لم يكن كذلك
 كان له الاقدام اتفاقا كما في شرح المجمع ولو وقعت تاري سعيبة فكان بحيث ان صبر احترق
 وان الغني نفسه في الماء عرق فله ان يتلوى به الخيارات بين الصبر والالتصام عند الامام وقد
 محمد بزمه الثبات وعن ابي يوسف واثبات مع الامام في رواية ومع محمد في رواية وعنه
 الطريق في قنينة قتيله واصل هذه المسئلة في السبر الكبير ذكره ابن الساعاتي وان اكره
 علي طلاق امراته او اعتاق عبده او توكيلهما اي بالطلاق والاعتناق ففعل اي اعتق
 عبده او طلق امراته او وكلهما فاعتق الوكيل او طلق نفذ لان الاكره لا ينافي الاهلية
 خلا فالاينة الثلاثة والقياس ان لا تنضم الوكالة لانها تنطلي بالغير فكذلك مع الاكره كالبيع
 وامثاله وجه الاستحسان ان الاكره لا يمنع انعقاد البيع ولا يوجب فسادة فكل التوكيل
 ينفذ مع الاكره والشروط الفاسدة لا تؤثر كونها من الاستقاطات فاذ لم يطل وقد نفذ
 نصرة الوكيل فعليه هذا اما وقع في الفوائد الزمنية من انه لو اكره علي الطلاق وقع اذا
 اكره علي التوكيل به فكل يبي علي القياس لا يبي الاستحسان فمرو ويرجع المكره بقيمة
 العبد المفقود علي المكره بالكره في صورة الاعتناق لانه يصلح اليه الحامل من نظر اليه الاتلاف
 لا اليه كماله لان كلامه بالاعتناق لا يصلح اليه الحامل بل يضاف اليه ولو اكره الولاء للمكره
 لا الحامل فيضمنه لان لا فدية واخراج عن ملكه سواء كان موسرا او معسرا لانه ضمان اتلاف
 فلا يختلف باليسار والعسار ولا سعاية علي العبد ولا يرجع المكره علي العبد لانه الضمان واجب
 عليه بفعله فلا يرجع به علي غيره فيل هذا اذا كان العتق بالقول اما اذا كان بالفعل كما اذا
 اشتري ذراحم محرم منه بفترة الاف وقيمتها الف او كان المشتري جعله حرا ان ملكه فعقله فهو
 حره وعلي المشتري قيمته الف وبطلت الزيادة ولا يرجع علي الذي اكرهه بشي ولو ارجع
 المكره علي المكره في صورة التطبيق بنصف المهر اذا سمي او يرجع علي المكره بما لم يرد من
 المقتضة اذا لم يسم لو كان الطلاق قبل الدخول لان المكره يصلح اليه الحامل من انكاح المال
 لا من اتياء الطلاق لان ما عليه من المهر او المنفقة لان علي شرف السقوط بوقوع الفقرة
 من جهتها كالادعاء او تقبيل ابن الزوج ونحو ذلك بالطلاق كرها وكان هذا تقديرا
 للمال بضاف التقدير الي الحامل مكان متفاله فيرجع الزوج عليه ولا رجوع عليه لو كان
 الطلاق بعده اي بعد الدخول لان المهر هنا تقرب بالدخول بالطلاق والدخول ليس ببيع من
 المكره ومن الجواهر لو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فاكراه علي الدخول عتق ولم يضمن
 المكره شيئا وكذا لو اكره علي ان يتزوج امرأة قد كان جعلها طلاقا ان تزوجها فتزوجها وعزم
 نصف المهر لم يرجع علي من اكرهه بشي ولو اكره علي ان يجعل كل مملوك بملكه قريبا يستقبل حرا
 ففعل ثم ملكه مملوكا بعتقة او صدقة او سوا عتق عليه ولم يفرم الذي اكرهه شيئا ولو
 ورث مملوكا ضمن الذي اكرهه بعتقه استحسانا ومع عتق المكره بشي من الطلقات والمعاصي
 وضع نذره اي نذرا للمكره بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيرها ومع طهاره او غيرها
 المكره هو تشبيه امراته بغيره فمعه عليه قربانها حتي يكفر عن كل واحد منها لا يجزئ العتق
 فلا ينافي فيه الاكره ولا يرجع المكره علي الحامل في الصور الثلاثة بما عزم بسبب ذلك اذا لا

مطالبه

مطالبه في الدنيا وصم رجعت اي لو اكره ان يرجع امراته فراجها صح لانه استدراكه التلاح
 وبلاؤه بان طلقه ان لا يقرب امراته وفيه كبر باللسان وفيه اي في الايلاء لانه كالرجعة لان
 لما ينفذ مع الغزل ينفذ مع الاكره وكذا يبيع اسلامه اي اذا اسلم مكرها بجاه عليه
 بالاسلام لانه لما احتل حينا الاسلام احتياطا لانه يعلو ولا يعلو عليه كما في اكثر المختبرات في هذا
 محام ان ما في الخطا نية من ان اسلام المكره اسلام حنونا ان كان حرييا وان كان ذميا لا يكون
 اسلاما محمدا علي جواب القياس لانه يبيع في الاستحسان كما في المتن لكن لا قبل مبيد الدرد
 بعد الاسلام مكرها لان في اسلامه شبهة دارية لاقتل ونظيره السكران فان اسلامه
 صحيح وكفره لا يبيع ولا يحكم برده لعدم الغصم كما في شرح الكفر ولا يبيع ابراهه اي ابراه المكره
 دينه عن مديونه او عن كفييل مديونه فكلاهما مما يكتسب القضيح كالبيع فالفاعل يعذر والملكه
 يبيع مخيرا وكذا لو اكره الشفع علي ان يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا ينطلي شفعته
 ولا يبيع رده لما من الرخصة في اظهار الكفر اذا اكره بالمجي فلا يبي بها اي بغيره
 الرد امراته لعدم الحكم بردها وانما قيدنا اذا اكره بالمجي لانه لو اكره بغيره فقد صحت
 رده فتبين امراته فان ادعت المرأة تخلف ما اظهره وادعي المكره ان قلبه مطمئن بالايمان
 صحت استحسانا والقياس ان يكون الغزل قوله فيقرب بينهما لان كلمة الكفر سبب للبيوت
 فيستوي فيها الطابع والمكره كلفظة الطلاق وجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موصوفة
 للفترة وانما يقع باعتبار تغير الاعتقاد والاكراه دليل عليه دم تغيره فلا الفترة كما في شرح
 الكفر ولو اكره علي الزنا فعقل المكره حرام لم يكره سلطان لما مر ان الاكره لا يتحقق
 من غيره عند الامام فالزنا لا يوجد مع الاكره وعندهما لا احد عليهما من الاكره يتحقق
 من السلطان وغيره فلا يجد في الصور ثانيا وبه اي بقوله الامامين بقيت اذ ليس فيه اختلاف
 يظهر في حق الحجة فان حكم الاكره لا خلاف فيه وانما النظر في ان يقع من غير سلطان
 او لا فان وقع من غيره اكره ملجي كما في زماننا يبي علي حكمه بلا تكبير وقاله فزجد لان
 الانتشار الالة دليل الطواعية ولنا ان انتشار الالة فيكون طوعا لا طوعا كما في
 التاييم والصبي كما في بعض المعتزات فعليه هذا انه دفع ما قاله صاحب الاصلاح من ان مدار
 الجواب ليس علي ذلك الاصل الخلاق كما ذهب اليه كثير من النافذين في هذه المسئلة
 بل علي اصل اخر قررره السراهدري حيث قال ان الاكره لا ينفذ في الزنا لان الوطى
 لا يحصل الا بالنيشار الالة والاكراه لا ينفذ في الانتشار كان طوعا فيجب الحد الا
 ان يكرهه السلطان لان اقامة الحد اليه وهو الذي حكمه عليه انتهى لانه ليس علي
 اصل معتبر بل علي قول زفر كما في شرح الوقاية لابن الشحنة وفي التثويد اكره القاضي
 بغير سرقة او قتل رجل بعد او يقطع يد رجل بعد فاقرب ذلك فقطعت يد او قتل ان
 كان المجرم موصوفا بالصلاح اقتضى من القاضي وان متهما بالسرقة معروفا بها
 وبالقتل لا يقتض من القاضي استحسانا لوجود الشهادة صادرة السلطان ولم يعين
 بيع ما له فباعه وصح والحيطة له فيه من اين اعطى ولا مال له فاذا قال العالم بجلوتيك
 وقد صار مكرها علي بيع الحاررية فلا ينفذ بيعها المكره باخذ المال لا يضمن باخره

تقع

اذ انوي وقت الاخذ انه يردده علي صاحبه ولا يثبت وان اختلفا في النية فالقول
لكل واحد مع يمينه **كتاب الحجر** المناسبة بين الكنا بين
انظر واحد منهما من العوارض التي تزيل سبب الولاية والرضا وسبب تاخير هذا
هذا الكتاب عن الاكراه لان ما تقدم عليه متفق عليه وهذا مختلف فيه فقول
اللفظ المنع مطلقا اي منع كان ومنه سمي الحميم حجر لانه منع من الكعبة ومنه
سمي العقل حجر لانه يمنع الغيارب ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر اي لذي
عقل وفي العرف عبارة عن منع حكمي كالنهي اما ان التصرف في الحجر لا يعين المالك
بمال في البيع وفي النبي بغيره بعد الفتح كما في البيع الفاسد فهذا افرق بين
الحجر والنهي من حيث الحكم وكذا يفرق من حيث الماهية فالحجر هو المنع لحق الغير
والنهي هو المنع لحق الشرع وفي الشرع منع فساد تصرف فولي لان الحجر في الحكميات
دون الحسيات ونفوذ القول حكمي الا ان يردده ولا يقبل والعقل حسي لا يمكن
رده اذ اوقع فلا يفسد والحجر عند وهو المراد بقوله هو منع فساد تصرف فولي واسبابه
اي الحجر الصغر بان يكون غير بالغ فان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزا فمقتله
ناقص فالصغر محتمل واذا اذن له المولي صح تصرفه لتصرفه في المصلحة والكنون
وفي الدور فان عدم الاقامة كان عديم العقل كصبي غير مميز وان وجدت في بعض
الاقوات ناقص العقل كصبي عاقل في تصرفاته واما المعتوه فاختلقوا في تفسيره
واحد ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام قاسدا للذير الا انه
لا يصح ولا يثبت كما يفعل المحنون والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لانه مكلف
محتاج لا كامل الراي كالحصير غير انه وما في يده ملك المولي فلا يجوز ان يتصرف
لا حقه فان اذن المولي لقات حقه اعلم انه تعالى يشرق البشر علي الانعام
بالعقل وركب جنهم الهوي والعقل وجعل في الملائكة العقل دون الهوي ونجب
الهباء الهوي دون العقل فمن غلب عقله علي هواه كان امضا لخلق لا يتقاسم
من مخالفة الهوي ومن غلب هواه علي عقله كان ارضي من الهباء قال الله تعالى
اولئك كالانعام بل هم اضل فاعلم بعضهم ذوي الهوي حتى كان بعضهم امة الهوي
ومصايب الهوي واتباع بعضهم من الردي كالحنون والعتة والصغر وجعل تصرف
الصغر والمعتوه غير نافذ بالحج عليهم كيلا يتعلق بهما الضرر باختيال بعض من
يعاملهما وجعل الصبي والمجنون سبيا للحج عليهم كل ذلك رحمة منه ولطفه كما في
التبيين ثم فرعه بقوله فلا يصح تصرف صبي او عديم الاذن في اوسيد كما قرنا
فنباه هذا في تصرفه فلو قال اوسيد لولي ولا يصح تصرف المجنون المفلو
بحال ولو اجازة المولي لعدم عقله فيد بالملوك اي المستغرق لانه ان كان يجب
نارقه وبقيت ارضي من حال افاقته كالعاقلة ومن عقدهم اي من هو لا الحجر
وهو يملكه اي يملك العقده مولي مجبر بين ان يجيزه اي العقده او يفسخه لانه
اذ كان يفسخه الصفة يحتمل ان يكون في عقده مصلحة فيجيزه المولي او المولي

ان راى فيه ذلك

ان راى فيه ذلك كعقد الاجنبى وهو الفضولى فيتوقف على اجازته ومن اتلف منهم
شيئا فعليه ضمانه لانهم غير مجبورين عليهم في حق الافعال اذ لا يمكن ان يجعل القتل
غير القتل والقطع غير القطع فيترتب عليه موجب لتحقيق السبب ووجود اهلية
الوجوب وهو الذمة لان الادنى لولد ذمة صالحة لوجوب الحق عليه وله الا انه لا
يخاطب بالاداء الا عند القدرة كالمفسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكانا في اليوم
للاداء الا اذا استيقظ من النوم ولا يصح طلاق الصبي والمجنون واعتاقهما ولا اقرارهما
لقول النبي عم كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمعتوه واه الترمذي عن ابي هريرة و
الاعتاق يتخضع مضرة لا محالة والطلاق اذا امكن ان يتردد بين النفع والضرر باعتبار
موافقة الاخلاق بعد البلوغ لكن الصبي لا وقوف له على المصلحة في الطلاق بحال اما
في الحال ولعدم الشهوة واما في المال فلان علم المصلحة فيه يتوقف على العلم بتباين
الاخلاق وتنافر الطباع عند بلوغه حد الشهوة ولا علم له بذلك والولي وان امكن
ان يقف على مصلحته في الحال لكن لا وقوف له على اعتبار بلوغه حد الشهوة فلهذا
لا يتوقف ان على اجازته ولا ينفذ ان بمباشرة بخلاف سائر العقود واما عدم
صحة اقرارهما فلان اعتبار الاقوال بالشرع الا يراه ان يحتمل الصدق والكذب وقبل
الشارع شهادة البعض دون البعض فامكن رده فيرد نظرا لهما بخلاف الافعال
علي ما بيناه وصح طلاق العبد واقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر
بمال لزمه بعد عتقه لانه اقرار على غيره وهو المولى لانه وما في يده ملك للمولى
واقرار المولى على غيره لا يقبل فاذ علق ذال المانع فيتبع به لوجود سببه عن اهلية
ان اقر بحد او قود لزمه في الحال لان العبد مبيع على اصل الحرية في حقهما لانهما
من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من حيث انه ادمى وان كان مملوكا من
حيث له مال ولهذا لا يصح اقرار المولى بهما عليه فاذ بقي على الحرية فيهما ينفذ
اقراره بهما لانه اقر بما هو حقه وبطلان حق المولى ضمنى فان قيل قوله عم لا يمكن
العبد شيئا الا الاطلاق تقتضى ان لا يمكن الاقرار بالحدود والقصاص قلنا لما بقي
على اصل الحرية في حقهما يكون اقرار الحجر لا اقرار العبد ولان قوله تعالى بل الانسان
على نفسه بصيرة يقتضى ان يصح اقراره فينفذ ولا يجوز على السفيه ان كان
مبذرا عند ابي حنيفة اعلم انه لا يرضى الحجر على الرجل المحر البالغ العاقل السفيه والدين
والعقله والفسق وان كان مبذرا مفسدا يتلف ماله فيما لا غرض له ولا مصلحة
وعندهما حج عليه بسبب السفيه والدين في تصرفات لا يصح مع هذا كالباع
والهبة والجاراة والصدقة ولا يجوز عليه في غيرها كالطلاق ونحوه وقال الشافعي
يجوز عليه بالكل والسفيه هو العمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يله
عليه الحج والسفيه من عادته التبذير والافسراف في النفقة وان تصرف
تصرفا لا لغرض او لغرض لا بعده العقله من اهل الديانة غرضا مثل دفع المال
المفنى واللعب وشراء الحمام الطيارة بثمن غال والغير بالتجارة من غير محبة

واصل المسامحات في التصرف في البر والاحسان مشروع والاصراف حرام كالاصراف
 في الطعام والشراب قال الله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين
 ذلك قواما وقال تعالى ولا توتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قساما ما وارزقوهم
 فيها وكسواهم فهذا نص على اثبات الحجر عليه بطريق النظر فان الولي هو الذي
 ينبغي ان تصرف في ماله على وجه النظر له وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق
 سفيفا او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل فهذا نص على اثبات
 الولاية على السفيفه وانه مولى عليه فلا يكون ذلك الا بعد الحجر عليه وروى
 ابن عبد الله بن حفص بن رضكان يقضي ماله في الجهاد والضياقات حتى اشترى
 دارا للضيافة بما يبيع ذلك على بن ابي طالب وقال لا يتن عثمان رضي ولا سائلة
 ان يحجر عليه فاهتم لذلك عبد الله وجاء الى الزبير واخبره بذلك فقال اشركني
 فيها فاشركه ثم جاء على رضي الى عثمان رضي فساله ان يحجر عليه فقال كيف احجر
 علي رجل شريكه الزبير وانما قال ذلك لان الزبير رضي كان معروفا بالكباسة في
 التجارة فاستدل مرغبه في شرائها على ان لا عين في تصرفه وهذا اتفاق
 منهم على جواز الحجر بهذا السبب وان عاشت رضي كانت يتصدق بما لها حتى
 روى انه كان لها ربايع فهدمت ان يتبع ربايعها لتصدق بالثمن فبلغ ذلك عبد
 الله بن الزبير رضي فقال لانهم عايشة عن بيع ربايعها ولا يحجر عليها لان
 النظر له واجب حقا لاسلامه وليس من النظر ان يمكن من التصرف على وجه
 لا تقتضيه العقل والحكمة فيحجر عليه نظرا له وهو من جملة التعاون على البر فصار
 كالصبي انما يحجر عليه لتوهم التبذير ولهذا قد يحقق منه ولهذا يمنع ماله في
 الابتداء اجماعا بطريق النظر له ومنع المال من غير حجر عليه لا يفيد ان ما منع من يده
 يتلفه بلسانه فيحجر عليه نظرا له والابن حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له رجل كدع في البيعة
 فقال ع من بايعت فقل لا خلافة رواه البخاري ومسلم وفي غيرهما قيل له اجمعه عليه و
 لانه عاقل كامل العقل الا يرى انه مكلف فلا يحجر عليه كالمشرك بخلاف الصبي والمعتق
 فانهما ناقصا العقل ولهذا لم تكلفا فلا يمكن القياس عليهما ولو كان الحجر عليه نظرا
 له لكان رفع التكليف انظر له فحيث كلفه الشارع يعلم انه لم ينظر له وكيف ينظر له
 وهو كامل العقل والتقصير من جهته بسوء اختياره وقلة تدبيره مكابر العقل
 ومتابع هواه ولان في حجره الحاقا بالبيهاثم واهداده ميتة وهو أشد ضررا من
 التبذير والمذكور في قوله تعالى ولا توتوا السفهاء اموالكم اموالنا لا اموال السفهاء
 والمراد من الآية ان يطعموهم ويكسواهم من اموالنا ولا اسلمه اليهم والمرادنا
 بالسفهاء الذراري من النساء والولدان لان النساء والصبيان اذا سلم اليهم المال
 ضيعوه هكذا قال ابن عباس رضي وظاهر الآية يشهد لذلك حيث اضيق المال
 الينا لا الى السفهاء ولان كان اموالهم فيجوز ان يكون المراد بالسفهاء الصفا
 المجانين فلا يلزمه محبة مع الاحتمال وقوله تعالى ولا تاكلوها سرا فاولاها ان

يكبروا

ان يكبروا يدل على ان المراد بالآية الصغار ومن بلغ غير رشيد لاسلم اليه ماله
 ماله يبلغ سنة خمس وعشرين سنة فاذا بلغها دفع اليه ماله ولم يورث رشده
 انست الشيء بالمد علمته وابصرته وهذا الدفع واجب حتى لو منع منه بعد طلبه
 ضمن وقيل طلبه لضمان كما يفيد كلام المجتبى ومع ذلك ان تصرف البالغ غير رشيد
 فيه اي في ماله ببيع او شراء ونحوها قبل ذلك اي قبل بلوغه سن الرشده نفذ
 تصرفه وهذا عند ابن حنيفة وعند غيره على التسفيه ولا يدفع اليه ماله ما
 ماله يورث رشده ولا يصح تصرفه فيه لقوله تعالى فان انسهم منكم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولقوله تعالى ولا توتوا السفهاء اموالكم نكاحا عن الدفع
 اليه ما دام سفيفا وامرها بالدفع ان وجد منه الرشده ولا يجوز الدفع اليه قبل
 وجوده ولا ابن حنيفة قوله تعالى اتوا اليكم اموالهم والمراد به بعد البلوغ سمي
 يتيم القوم منه ولان اول احوال البلوغ قد لا يفارقه السفه باعتبار ان الصبي
 فقد رناه بخمس وعشرين سنة لانه حال كماله وقد روى عن ابن عمر انه قال ينقو
 به الرجل اذا بلغ خمس وعشرين سنة قال اهل الطبايع من بلغ خمس وعشرين سنة
 فقد بلغ رشده الا يرى انه قد بلغ سنة سنا متصور ان يصير جدا لان اقله مدة
 يبلغ فيها الفلام اثنتي عشرة سنة فولد له ولد ستة اشهر ثم الولد
 يبلغ في اثنتي عشرة سنة فيولد له ولد ستة اشهر فقد صار ذلك
 جدا حتى لو بلغ وسيدا ثم صار مبدرا لم يمنع منه ماله لان هذا ليس به
 بائس الصبا ولا يعتبر في منع المال والمراد بما يلو ثا من الآية الاولى منع اموالنا
 الامنع اموالهم على ما بيناه والاية الثانية فيها تعليل بالشرط والتعلق
 بالشرط لا يوجب العدم عند عدم الشرط فان باع لا ينفذ ببيعها عندها
 لان فائدة الحجر عدم النفوذ وان كان فيه ومصلحة اجارة الحاكم لان
 ان تصرفه موقوف لاحتمال ان يكون فيه مصلحة فاذا ارى الحاكم مصلحة
 اجازة يعني اذا كان الثمن قائما في يد السفيفه وفيه ربح او يمثل القيمة فاما اذا ضاع
 الثمن في يد السفيفه فلا يجيزه القاضي كما في المبسوط وانما فيه بالحكم لان تصرف
 وصي ابيه عليه لا يجوز من الجوهره وان اعتق عبده نفذ اعتاقه وسعى العبد
 في قيمته وكذا ان دبر عبده صعب تدبيره ولا سعاية عليه ما دام المولى حيا لانه على
 ملكه فان مات المولى وهو السفيفه المحجور عليه قبل ان يأس رشده سعى العبد في قيمته
 مدبر لانه يموت المولى عتق ولانه اعتقه في حيوة فعليه السعاية في قيمته مدبرا لان
 العتق لا قاه مدبرا كما لو اعتقه بعد التدبير ونفع تزوجه بمهر المثل لان التزوج من
 حوايجه الاصلية فلا يورث فيه السفه وان سعى اكثر من مهر مثلها بطلت الزيادة
 وان طلقها قبل الدخول بها وجب لها نصف المسمى لان التسمية صحيحة في مقدار
 مهر المثل وتخرج زكاة مال السفيفه وينفق منه عليه وعلى من يلزمه من زوجته
 وولده وسائر من ذوى ارحامه لان احياءهم من حوايجه الاصلية واجب عليه حقا

القربة والسبغة لا يبطل حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى ويُدفع القاضي قدر
الزكاة المخرج من ماله النية أي إلى السفينة المحجور ليؤدي ذلك القدر وهو بنفسه لأنها
عبادة لا بد فيها من نيته ويؤكد عليه أميناً إلى أن يؤديها أي السفينة الزكاة كيلا
تصرفها إلى غير المصروف فإن أراد حجة الاسلام لا يمنع منها لأنها واجبة بإيجاب الله
تعالى ابتداء وليس فيها صنع وفي الفوليض هو ملحق بالمصالح إذا التهمة فيه ولا يمنع
أيضاً من عمة واحدة لأنها واجبة عند بعض العلماء فيمكن منها احتياطاً بخلاف ما
إذا زاد على حجة واحدة ولا يمنع من القرآن لأنه إذا لم يمنع من إنشاء السفينتين واحد
منهما على الآخر فلا يمنع من الجمع بينهما في سفر واحد والمونة مفقولة فيه أولى وأحرى
ويُدفع بفقته أي بفقته السفينة المحجورة أو عمرته إلى ثقة وينفق عليه في الطريق لا ينفق
السفينة إليه كيلا يندبر ولا يسرق وتفتح منه الوصية بالقرب بضم وفتح جمع قرية
ما يتقرب إلى الله تعالى وأبواب الخير أي أنواعه من التلث أي في ثلث ماله والفرق بين القرب
وأبواب الخير أن القربة ما يصير عبادة بواسطة كتب السقاية والمساجد والقناطر
والرباطات وأبواب الخير عام تتناول القربة وغيرها كالقنطرة والضمان فكان أبواب الخير
أعم من القرب وقيل القربة هي الوسيلة إلى العبادة ويحجر على المفتي الماحن وهو الذي
يعلم العوام الخيل الباطلة كتعليم الأرتداد لتبين المراد من زوجه وسقط عند الزكاة
ولا يبالي ما يفعل من تحليل الحرام وتحريم الحلال والطبيب الجاهل هو الذي يسبقهم
دواء مهلكاً فإذا قوى عليه الدواء لا يقدر على إزالة ضرره والجاري المفلس
هو الذي يتقبل الكبرى ولو جرد الجال وليس له جال ولا ظهر يحمل عليها ولا له مال شتره
به الدليل والناس يعقدون عليه ويدفعون الكراية ويصرفون هو ما يأخذ
منهم في حاجته فإذا جاء أو أن المخرج يحتج فيذهب أموال الناس وتنفوت
حاجاتهم مع الفقر في الحج لأن دفع الضرر العام واجب اتفاقاً وإن كان
فيه الضرر الخاص ولا يحجر على فأنفق سبب فسقه وقال الشافعي يحجر عليه
بسببه زجراله وعقوبة عليه كالسفيه عنده فإنه يحجر عليه زجراله وعقوبة
على اسرافه والفاسق أولى بذلك ولهذا لم يجعله أهلاً للولاية والشهادة وعند
هم المحجور السفينة نظر إليه صيانة لماله والفاسق مصلح لماله فيدخل تحت قوله تعالى
فإن أنتم منهم رشتهم رشتهم أفرغوا إليهم أموالهم لأن رشتهم أكره في سياق الشرط
فيهم فتناول الآية لأن الرشد المذكور من الآية الإصلاح في المال دون الإصلاح في
الدين والاعتقاد لا يرى أن الكافر لا يحجر عليه وأي فسق يكون أعظم منه ولو
كان الفسق موجبا للحج المحجور النبي عليه الصلوة والسلام والخلفاء بعده على الكفر
أذ هو أعظم وجوه الفسق ولا يحفي على أحد فساد هذا القول ولا يحج أيضاً على
مفقل بسبب غفلة وهو ليس بمفسد ولا يصقده لكنه لا يهتدي إلى التصرفات
الراجحة وبين في البياعات لسلامة قلبه إذا كان مصلحاً لماله وهذا عند أبي
حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي يحج عليه كالسفيه صيانة لماله ونظر

الأيدي

الأيدي أن أهل منقذ طلبوا من النبي عم أن يحجر عليه فأقرهم على ذلك ولم
ينكر عليهم ولو لم يكن الحج مشروفاً لأنكر عليهم قلنا الحديث دليل لنا لأنه
لم يحجهم إلى ذلك وإنما قال له قل لا خلافة ولو كان الحج مشروفاً لاجابهم
الدية ولا على مديون أيضاً ولو طلب عن ماله الحج عليه وهذا عند أبي حنيفة لأن
في الحج أهدأ أهلية والحاجة بالبهايم وذلك ضرر عظيم فلا يجوز الحاجة لدفع
ضرر خاص ولا يبيع القاضي ماله فيه لأن المبيع لا يجوز إلا بالتراضي بالنص فيكون
باطلاً بل يحبس به أبعث بسببه هو بنفسه لأن قضاء الدين واجب عليه والمأخذ
ظلم فيجسه الحاكم دفعا لظلمه ولا يصح إلا الحق إلى مسحقه ولا يكون ذلك أكرها على
البيع لأن المقصود من الحبس الجعل على قضاء الدين بأي طريق شاء إن شاء يبيع ماله
وإن شاء بسبب آخر ولا يكون ذلك أكرها على البيع عينا فإن كان ماله من جنس
دينه أداه الحاكم منه يعني لو كان ماله ودينه دراهم قضى بلا أمره وكذا إذا كان
كلاهما دنانير لأن للدين أن يأخذه بجنس حقه بغير رضی الديون فكان للقاضي
أن يعينه ببيع الحد النقيدين بالأخر استحساناً لأنهما متحدان جنساً في التمنية و
المالية ولهذا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة يختلفان في الصورة حقيقة وحكما هذا
عنده وعندهما يحجر عليهما أن يطلب عن ماله الحج عليه والألا لأن الحق لهم ويمنع من
التصرف ببيعاً وشراءً ونحوهما والأقرار نظر الغرماء وإنما يمنع من البيع إذا كان
باقلاً من الثمن المثل والآ فلا يمنع ويبيع الحاكم ماله إن امتنع من بيعه وهو حاضر
وإن غائبا فلا يبيع القاضي ماله اتفاقاً وينقسم أي القاضي ثمن ماله بين غرمائه
بالخصص أي على قدر ديونهم وإن أقر حال حجة عن الأقرار لزمه ما أقر به من
من الدين بعد قضاء ديونه لا في الحال فليس للمقر له أن يشارك الغرماء وهذا
قولهما وإذا استفاد مالا بعد الحج نفذ أقراره فيه لأن حقه لم يتعلق به وفيه
بالأقرار لأنه لو استهلك مالا لغيرهم فله أن يشاركهم فيما في يده لأن الحجر إذا يكون
في الأقرار دون الأفعال وكذا لو تزوج امرأة بمهر مثلها فلها أن يشاركهم فيه لأن
النكاح من حوائج الأصلية وينفق بأذن القاضي من مال المفلس المراد بالمفلس هذا
المديون المحجور من الجوهرة عليه وعلى من تلزمه نفقته من أولاده وزوجته و
وزوي الأرحام لأن حقوقهم متقدمة على حقوق الغرماء والفقوى على قولهما في
بيع ماله لا متناعه عن البيع عبارة المختار ولا يبيع العروض ولا العقار وقال لا يبيع
وعليه الفقوى وعلى قولهما المفتي به بتناع النقود أو لأنها معتدة للقلب ثم إن
لم يبق ثمنها بالدين بتناع العروض لأنها قد تعد للقلب ثم إن لم يبق ثمنها بالدين يباع
العقار ثم إذا باع القاضي مال المديون أو امرأته به كان لعهد على المديون لأعلى القاضي
وأمينه حتى لو استحق المبيع يرجع بالثمن على المطلوب ويترك له دست من ثمن
بدنه ويباع الباقي وعلى هذا المسكين من المسكين قوله دست بفتح دال مهملة وسكون
سين وتاء مثناة فوقية وفي المصباح الدست من الثياب ما يلبسه الإنسان ويكفيه

لترده في حوايجهم ولجمع دسوت مثل فلس وفلس وقيل يترك له من ثياب
بدنه دستان للشاء والصيف من زكاة القهتاني وفي المسكين لئلا يقعد في بيته
ملوما محسورا اذ لغسل ثيابه وفي الجوهره عن الذخيرة اذا كان له ثياب يلبسها ويكده
ان يجتري بدون ذلك فانه يبيع ثيابه ويقضي الدين ببعض ثمنها ويشترى
بما بقي ثوبا يلبسه لانه ليس ذلك للجل وقضا الدين فرض عليه ويصرف بعض
ثمنه في الدين ويشترى بالباقي ومن افلس وعند متاع رجل هذه الجملة حال من فاعل
الفعل وجلة ثمنه من صفة متاع او رجل او حال بتقدير قد اشترى المفلس
المتاع من الرجل والمراد ان هذا المتاع قائم في يد المشتري بعينه وقد قبضه باذن
البائع فرب المتاع وهو البائع اسوة للفرما وسما ولهم اي مشارك لهم كما في
القهتاني فيه اي المتاع فيبيع المتاع ويقسم ثمنه بينهم بالحصص هذا اذا اخذ
الفرما او القاض منه قسم بدون اختياره اما المديون لو اشترى بعض الفرما بغير
الدين باختياره فله ذلك وصوته اشترى سلعة وقبضها باذن البائع ثم مات
المشتري او افلس قبل ان يدفع الثمن او بعد دفع بعضه وعليه ديون الناس شتى
فالفرما بجميعها اسوة في الثمن وليس بايها احق بها منهم عندنا وان قيل القبض
ان الثمن مؤجل وقد حل بموت المشتري وقال الشافعي للبائع الفسخ واخذ متاعه
قبل القبض وبعده كما في الزيلعي **فصل يحكم ببلوغ الفلام** اي الذكر هذه البيا
صلة الحكم والتي بعد هذا سببية بالاختلاف جواب ديدن باب من القهتاني فغوله
بالاختلاف اي مع رؤية الماء والاختلاف يكون في النوم فاذا اختل وانزل عن شهوة
حكم ببلوغه كما في الجوهره يقلل اختل اي رأى في منامه انه يجامع كما في المنقط والحكم ما
يراه النائم من الرأى هذا صله بتم جعل اسما لما يراه من الجماع ويحدث معه انزال المني
فغلب لفظ الاختلاف في هذا بكثرة الاستعمال كذا في طهارة المنخ او بالانزال يقال
انزل الرجل بمعنى آمنى وامنى بمعنى اراق منية والمنى فاعيل بمعنى مفعول من متى
كروى لغة في امنى كذا في المصباح اي بارأته منية في البقطة بدلالة المقابلة وان كان
اعم من ذلك والانزال يكون في اليقظ والنوم واحبال يقال حبلت الانثى من ثياب
تعب حملت اللو الولد كما في المصباح ويحكم ببلوغ الجارية اي الانثى بالحيض
او بالاختلاف او بالجل بفتحيتين مصدر حبلت الانثى والمعنى حمل الولد ولم يذكر الانزال
في علامات بلوغها لان انزالها قلما يعلم من المسكين فان لم يوجد في الفلام والجارية
شيء من ذلك المذكور وهو الثلاثة الاول وفيه والاخر فيها فيحكم ببلوغ الفلام
اذا تم له ثمان عشرة سنة بفتح الياء ووجا واسكانها وشذوذ فتاوى فتح النون
كما في الكافية وفي بعض نسخ الكنز ثمانية عشر سنة على تاويل الجول او العام من
المسكين لقوله تعالى حتى يبلغ اشده واشد الفلام ثمان عشرة سنة وقال ابن عباس
وهو اقل ما قيل في الاشد فينبى الحكم عليه ليتقن به كما في الجوهره ويحكم ببلوغ
الجارية اذا تم لها سبع وعشرون سنة لان الاناث في نشووهن واذا رآهن اسرع

من الذكور فنقصن منهم بسنة كما في الجوهره هذا عند الامام وعندهما يحكم
ببلوغ الفلام والجارية اذا تم خمس عشرة سنة فيهما وقال ابو يوسف ومحمد
اذا تم للفلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو اي قولهما رواية عن
الامام ابي حنيفة وبه يفتي وذكر في فصول الاستر وشي قال القاضي الامام صدق
الاسلام الفتوى في زماننا يجب ان يكون على قولهما القصر اعمار اهل زماننا
من الحقايق وادنى اي قل مدته اي البلوغ بالاختلاف ونحوه كما في عناية الوقاية
له اي الفلام ثمان عشرة سنة واحد عشر واشت عشر تذكيرا وتامنا على التقا
في جنينه كما في الكافية ولها اي الجارية تسع سنين اجماعا كما في الحقايق فاقول ما يقدر
فيه الفلام اثنا عشرة سنة والانثى تسع كما في الجوهره فلو اقر الفلام به وهو
ابن ثنتي عشرة سنة او اقرت الجارية به بعد ان تم لها تسع سنين يقبل قولها
بالاجماع اما قبل ذلك فلا كما في المسكين الا بالبينه كما في الدر المختار عن الخزانة و
بهذا يظهر ان المراد بالمرهقة في قوله واذا رآها فقام هذه المدة ولذا قال
القهتاني واذا رآها بان تم لها هذه المدة انتهى وان كانت المرهقة
في الاصل مقارنة البلوغ ففي المصباح وراهق الفلام مرهقة قارب الاختلاف
ولم يحتكم بعد انتهى وكان الظاهر على هذا الفاء مكان الواو فالمعنى و
على هذا اذا رآها في الفلام والجارية بان تمت له ثمان عشرة سنة ولها
تسع سنين وقال الامقرتين بالبلوغ بلغنا هذا اجمال والمراد قال كل منهما بلغت
يقال بلغ الصبي بلوغا من باب فقد احتكم وادرك من المصباح صدق في قولها
لانه معنى لا يعرف الا من جهتها فقبل قولها كما قيل قول المرأة في الحيض وفي التنوير
ويشرحه فان رآها بان بلغها هذا السن فقالا بلغنا صدق ان لم يكذبهما الظاهر
وكذا قيده في العمادية وغيرها فبعد ثنتي عشرة سنة بشرط الصحة اقراه
بالبلوغ بشرط اخر وهو ان يكون بحال يحتكم مثله والا لا يقبل قوله كما في شرح
الوهبانية وفي النشر نبلاية يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تفسير كل بماذا
بلغ يمين انتهى وكان اح كالبالغ حكما اي يكون احكامهما احكام البالغين كما في
في المسكين والجوهره فلا يقبل بعد الاقرار مع احتمال الحال جود البلوغ فلا ينقض
القسمة ولا البيع كما في الدر المختار **كتاب المأذون** اي الاذن فهو مصدر
كمسور وان كان الظاهر انه صفة الا انه يحتاج الى حذف المضاف والصلة كما في
الكرمانى يقال هو مأذون له وهي مأذون لها وترك الصلة ليس من كلام العرب
فقد كان من كلام الفقهاء ففي المصباح واذنت للعبد في التجارة فهو مأذون
له والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا فيقولون العبد المأذون كما قالوا بحجور يحذف
الصلة والا اصل بحجور عليه لغهم المعنى انتهى الاذن له لغة اطلاق فعله ففي المصباح
اذنت له في كذا اطلقت له فعلا انتهى اجزته له ويقرب منه ما في القهتاني انه
لغة اعلام باجازه ورحمة في الشيء وفي شرعا في حق العبد فك الحجي اي اذالة

المستبد ما عرض للعبد من منع نفاذ التصرف الضار والذير بينه وبين النافع في ماله
بناء على حقه في رقبته وكسبه كما في الذخيرة واستقاط الحق الثابت للمستبد في
الرقبته والسلب مستدرك لزيادة الايضاح من القهتان في ذلك ان تجعله عامما
لاذن العبد الصغير بان تقول فله الحق اي اذالة المولى او المولى المنع الثابت بالرق
او الصغير واستقاط الحق يعني حق المنع لاحق المولى لانه غير صحيح لان حق المولى
لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه جبراً والمسقط هو المولى ان كان المأذون
رقباً والمولى ان كان صتيّاً ثم لا بد من ان يكون المعنى فله الحق في التجارة لان الحجر لا
لا ينفك عن المأذون بالاذن في غير باب التجارة وعلى هذا مشي ابن كمال ومنه يظهر
استقراء الاستدراك فاما كل لكن الاقل هو المناصب لقوله ثم اي بعد الاذن في التجارة
تصرف العبد مبتدأ وعلى الثاني ينبغي ان يعتذر بما قاله ابن الكمال وانما خص البيان به
الخفاً للحال فيه والافالحكم مشترك بينه وبين الصغير باهليته خبراً واقع بسبب كونه
اهلاً للتصرف بلسانه الناطق وعلقه المميز والمنع كان للمولى واذنه اسقطه ذلك
ان تجعل هذا من شتمه التعريف على معنى الاذن الفلك والاستقاط من المولى ثم بعد
هما التصرف من العبد باهليته فان العبد اذا كان اهلاً للتصرف كان التصرف ما هو لاله
فيقع له فلم يلزم سيده عهده ولا يتوقت مجموع المعطوفين متفرع على مجموع جزئ
التعريف على التوزيع فان انتفاء اللزوم لكون الاذن فله الحق وانتفاء التوقيت
لكونه اسقاطاً فان الاسقاط لا يتوقت الا انه وسط قوله ثم تصرف الحق بين
الاصل والفرع لان ظهور التعريف الاقل بواسطته كذا حققه ابن الكمال ثم الظاهر
ان اخير الظمائر للتصرف والمعنى فلكون الاذن فله وتصرف العبد واقعاً بعده بان
باهليته لم يلزم سيده عهده تصرف اي حقوقه ولو ازمه كالمطالبة بالثمن مثلاً
ولكون الاذن اسقاطاً لا يتوقت تصرف العبد ولا يتقيد بوقت ولا مكان فلو
تفرع على لا يتوقت اذن له الظاهر انه يجوز ان الفاعل معلوم يوماً او شهراً او
مكاناً فهو مأذون له اذ نادى بما في كل الاوقات والاماكن باقياً اليان يحجر عليه مجهول
ايضاً كذا قرره المسكين وقوله ولا يتخصص تصرف بنوع من انواع التجارة عطوف على
قوله لا يتوقت فيشاركه في التفرع على ان الاذن اسقاط الحق فان اسقاط البيع
اطلاق عن ذلك القيد قرره ابن الكمال وفتح عليه بقوله فاذا اذن له في نوع من التجارة
كالبرازة مثلاً كان مأذوناً له في سائر الانواع اي في ذلك النوع وباقيته من الانواع
كما في قوله عليه السلام كمثل الجسد اذا اشتكى بفضله تدعى سائر اى باقى الجسد
هذا ان جعل السائر مهوراً وان اخذ من سائر الاجوف اليان جاز كونه الجميع كما في
ملتقط الصحاح وعليه يخرج استعمال العامة فلا يحسن ولا غلط قال صدر الشريعة
وكذا اذا قيل اقمه متباً فانه اذن بشراء ماله لهدى العمل فيعم وكذا اذا قيل ادالي
الفلة كل شهر كذا بخلاف ما اذا اذن بشراء شيء معين فان هذا استخدام لاذن انتهى
ويثبت اي الاذن ومن هنالك ان يجمع ضمير لا يتوقت ولا يتخصص للاذن

صريحاً اي يصير الكلام ودلالة اي وبدلالة حال المولى وفنسر الاذن دلالة الخفاً
بقوله بان راي المولى بالقلب قاله القهتان في عبده يبيع شيئاً ويشترى فسكت
المولى ولم ينهه فان سكوتة رضى فيكون اذنا في التجارة دلالة الا اذا كان المولى
قاضياً كما في الدر المختار عن الاشياء سواء كان البيع والشراء للمولى ولكن لا يكون
مأذوناً في بيع ذلك الشيء او شراءه فلا ينفذ على المولى قلت فتبذه القهتان في
عن الذخيرة بالبيع دون الشراء بمال مولاه اي فيصح فيه ايضاً او لغيره قيد في التوق
بيع العبد يملك الاجنبي فقال في الدر المختار فلو باع ملك مولاه لم يجز حتى ياذن
بالنطق كما في البرازية والدر عن الحائنة لكن سوى بينهما الزيلعي وغيره فلو باع
ملك مولاه لم يجز حتى ياذن ورجحه في الشربلالية بان ما في المتن والشرح
اولى مما في كتب الفتاوى فيلخص بامره اي المولى او بغير امره صحيحاً او فاسداً
اي سواء كان البيع بامره او بغير امره وسواء كان البيع صحيحاً او فاسداً كما في ايضاً
ابن الكمال ويجوز للمأذون له في التجارة اذناً عاماً بان قال له مولاه اذنت لك
في جميع انواع التجارة او في التجارة من غير تقييد وبادر الى نفى قول زفر والشافعي
بقوله لا يجوز للمأذون له اذناً مقيداً بشراء شيء بعينه ولو غير الطعام الاكل و
وشباب الكسوة او بشراء الطعام الاكل وشباب الكسوة وتغير عينه فان كل ذلك
لا يصير به العبد مأذوناً في التجارة لانه استخدام وليس بتجارة فليس له اشئ
مما سياتي قال في الدر المختار ثم ان الاذن بالتصرف والنوعى اذن بالتجارة
وبالشخصى استخدام انتهى ان يبيع ويشترى اطلق الفعلان للتعيم ولذا اقل
المولى مسكين يبيع ويشترى ما بداله من الاعيان سواء كان عليه دين او لا انتهى
وليس له ان يبيع بنفسه لانه يتجر كما في الجوهرية وان يؤكل غيره بهما اي بالبيع
والشراء لانه قد لا يتفرع بنفسه كما في الجوهرية وان يسلم من الاسلام اي يقعد
عقد السلم بان يكون مسلماً وان يقبل السلم بان يكون مسلماً اليه لان ذلك تجارة
وان يرهن شيئاً لابن نفسه من المسكين ويرتهن اي يقبل الرهن لانهما من توابع
التجارة وان يزرع اي يدفع المال ويأخذ الارض مزارعة قاله ابن الكمال وكذا مساقاة
واجارة كما في التنوير لان البذر ان كان من قبله فهو استجار للارض وان كان
من قبل رب الارض فهو اجارة بنفسه وانه يملك كليهما كما في شرح الوقاية وله
ان يدفع الارض مزارعة ولو يبدل من قبله كما في النهاية وان يشتري بذراً يزرعه
لانه يقصد به الربح لقوله عليه السلام الزارع يتاجر بربه من شرح الوقاية وان
ان يشارك غير عناه لانه من صنع التجارة فيدبه ان مفاوضة المملوك غير جائزة
لانها يتضمن الكفالة وهو لا يملكها كما في شرح الوقاية فان فعلت عتقنا كما في
في الحاوي القدسي وان يستأجر ما يحتاج اليه كالاجير والداية والبيت والارض
وغيرها من القهتان وان يوجر ولو بنفسه لانه لا يتجر بالاجارة ويحصل
له مقصود الربح بخلاف بيع نفسه ورهن نفسه كما كذا في الجوهرية وان ايضا

اى يقبل المضاربة وان يدفع المال مضاربة لان ذلك من عادة التجارة وان يبيع
 من الابضاع اى يعطى اخر قدرا من المال ليتجربه ويكون الربح للمأذون كما
 في شرح الجمع وقد مر بيانه فراجع وان يعبر الثوب والدابة لانه من عادة
 التجارة كما في التنوير وشرحه وان يقر بدين ويلزمه في الحال من المسكين
 ان دين تجارة والا فبعد العتق كما في الجوهرة وان في صحة وان في مرضه فله
 غرماء الصحة كما في الحق من حاشية لشربلالي ويوديعه اذا اقربا بتهلاكها من الجوهرة
 وبغضب اى مغبوب وفي التنوير وشرحه ويقرب بديعه وغضب ولو عليه
 دين لغير زوج وولد ووالد وسيتد فان اقراره لهم بالدين باطل خلافا
 لهم كما في الدرر ولو بدين صح ان لم يكن مديونا كما في شرح الوهبانية انتهى قال
 في الغرر ويقرب بدين لغير زوج وولد ووالد وبغضب ووديعه وقال في الدرر
 ذكره الزيلعي يريد بالضمير قوله لغير زوج الخ قال الشربلالي كنهه لم يخصه بالدين وا
 فان عبارته ويقرب بدين وغضب ووديعه ثم قال وبطل اقراره للزوج والولد
 والوالدين عند ابي حنيفة خلافا لهما انتهى قلت يريد ان كلام الزيلعي يفيد بطلا
 اقراره لهم بغضب ووديعه ايضا لكن المولى مسكين سلف لصاحب الدرر فيما
 صنع وعبارته ويقرب بدين فلو اقر بدين في الحال اذا اقر لغير الولد والوالد و
 والزوج يبطل اقراره لهؤلاء عند ابي حنيفة خلافا لهما وغضب ووديعه
 انتهى وينبغي ان يحزر ذلك ولو باع العبد للمأذون او اشترى بغيره
 فاحشش نقضانا في الاقل وزيادة في الثاني جاز عند خلافا لهما وبغير يسير
 جاز اتفاقا كما في عناية الوقاية وغيرها وعلى هذا الصبي المأذون كما في الجوهرة
 ولو خاب العبد المأذون في الصباح حاباه محاباة ساجدة ما خوذ من حيوته اذا
 اعطيته انتهى في الطلبة المحاباة في البيع حظ بعض الثمن وهي مفاعلة من الجباء
 وهو العطاء من حد دخل انتهى فالمعنى ولو باع العبد المأذون شيئا باقل من قيمة
 وفي مرض موته والمولى صحيح صح محاباة من جميع المال اى مال المولى اذا لا مال
 للعبد ان لم يكن عليه اى على المأذون دين لان المال للمولى وهو صحيح فتقد
 المحاباة في ماله وان زادت على الثلث كما في العناية وان كان على المأذون دين
 فيصح المحاباة من جميع ما بقي بعد الدين يعنى يؤدى من ماله دينه او لا ثم تنفذ محاباة
 فيما بقي بقدر ما بقي اما كلامه او بعضا وان كان دينه محيطا بماله ولم يبق
 شيء من ماله بعد اداء دينه للمشتري من المأذون بانقص من القيمة
 جميع المحاباة وهي هنا ما نقص من القيمة او رد المبيع وان لم يف ماله بدينه
 فبالاقل وان وقعت محاباة في مرض المولى فمات ولما مال له غير العبد
 وما في يده فكما ولو بغير فاحشش صحيحة من ثلث المال عند ابي حنيفة
 وكذا عندهما لو يسير وان كان على العبد دين محيط برقبته وبما في يده لانتها
 من المولى لامته وان كان على المولى دين محيط برقبته العبد وبما يده ولا مال

غير ذلك

غير ذلك ادى المشتري جميع المحاباة او رد المبيع ولو كان الدين حاباة اى للمأذون
 المذكور ان يضيف معاملة اراد ضيافة يسيرة لا يقدرها التجار اسرافا هو
 الصحيح وذلك لان التاجر يحتاج اليها لاستجلاب قلوب الاغنياء كما في شرح
 الجمع وعبرة الكثر والوقاية ويضيف من يطعمه وفي التنوير وشرحه ويضيفه
 من يطعمه ويتخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله قال في الوجيز وان كان مال تجارة عشو
 الا في الضيافة بمقدار درهم وان كان تجارة عشرة دراهم كان دانق كثيرا
 وان يحط من الثمن بعيب اى سقط عن المشتري بعض ثمن متاع باعه منه
 فظهر فيه عيب قديم فانه يكون انظر له من قبول المعيب فلو حط من غير
 عيب لا يجوز كما في شرح الوقاية وانما يحط قدر معتادا بين التجار فلو زاد
 لم يحز كما في العيني وفي الوجيز وان حط اكثر من حصه العيب من الثمن قيل
 يجوز عند ابي حنيفة خلافا لهما والاصح انه لا يجوز بالاجماع وله ان يجابى
 ويؤجل كما في الدر المختار عن المجتبى وفي الحاوى القدسي له ان يؤجل غريمه
 يصالحه وان ياذن لرفيقه في التجارة فان اذن لعبده ثم جرح المولى عليه فان
 كان عليه دين فالجرح عليه جرح على عبده وان لم يكن عليه دين كان عبده مأذونا
 على حاله وقال الا كان الثاني محجورا عليه كان على الاقل دين او لا وبه نأخذ من
 الحاوى القدسي وله ان يصالح عن قصاص وجب على عبده كما في التنوير
 وضابط ما للمأذون ما قاله في الحاوى القدسي والمأذون له ان يفعل ما يشاء
 تحت التجارة ويكون مرضى اربابها ثم عد منه ان يستاجر من يتصرف له و
 يستاجر كانا وداية وعبرة الجوهرة يملك استجار الاجراء والبيوت لانه من
 صنع التجار ان يمتزج الاذن ولا يشتري ولو باذن كما في الدرر اوى
 ولا ان يزوجه عبده اتفاقا وكذا لا يزوجه امته من رجل عندهما خلافا لابي يوسف
 ويحين ابو يوسف له تزوجه امته كما في الجمع ولا يجوز للمأذون ان ي كاتب
 او يعتق رقيقه ولو مال الا ان يجيزها المولى ولا دين عليه فيجوز ولاية
 القبض للمولى كما في الدر المختار وليس للمأذون القبض كما في شرح الجمع فان
 لا يبرء الدافع الا ان يؤكله المولى بالقبض كما في الجوهرة اوى ولا ان يقرض او
 يهب ولا يجوز هبة العبد للمأذون الا يسيرة بما دون درهم فتجوز من
 الوجيز ولو بعوض ولا يصدق من المسكين وفي شرح الوقاية عن الصغير و
 يملك المأذون التبرعات اليسيرة حتى يملك التصديق بما دون درهم وبدرهم
 لا انتهى او يهدي من الاهداء اى ولا ان يهدي شيئا الا الشيء اليسير القليل
 وهو قدر ما يتخذ للضيافة اليسيرة فلا يملك اهداء الكثير وقيل بقوله
 من الطعام لان اهداء اليسير من الدرهم غير جائز وقيل يملك التبرع بما دون
 درهم كما في شرح الجمع وفي التنوير وشرحه يهدي طعاما يسيرا وان زاد على
 درهم بما لا يعقد اسرافا ومفاده لانه لا يهدي من غير المأكول اصلا قال ابن الكمال

وجزئ به ابن الشحنة انتهى ولا يكفل مطلقا بنفس او مال ولا يصلح عن قصاص
وجب عليه ولا يغفو عن القصاص كذا في الدر المختار والعبد المحجور لا يهدى الشيء
اليسير اي القليل ايضا اي كما لا يهدى الكثير ولا يضيئ احد كما في القهستاني وروى عن
ابي يوسف انه اذا دفع المولى الى عبده المحجور قوت يومه فدعا المحجور بعض ر
رفقائه على وزن علماء جمع رفيق كما في المنتقط والرفيق الذي يرفقك قال الخليل
ولا يذهب اسم الرفيق بالتفريق كما في المصباح بخلاف اسم الرفقة فانه يذهب بالتفريق
وهي جماعة ترافقهم في سفره لا اكل معه فلا بأس به لا على الداعي ولا على المدعو بخلاف
ما لو دفع المولى اليه اي الى عبده المحجور قوت شهر فلا يدعوا احد الاكل معه لان مولاه
يتضرر باعطائه ثانيا كذا بعد الاعطاء اذ ضاع ج قالوا اي المتأخرون عن علمائنا كما
في عناية الوقاية ولا بأس للمرأة ان تتصدق اي بدون استطلاع رأي الزوج كما عناية
الوقاية من زوجها باليسير كالرفيق ونحوه يعني لها ان تتصدق من غير المدخر بقدر
العادة لا من المدخر كالحنطة ودقيقها كما في عناية الوقاية وعلى هذا الجارية من بيت يدها
ولو علمت عدم الرضى لم يجز كما في الدر المختار وما ابتداء لزوم المأذون من الدين سواء
كان لزومه بسبب تجارة او بسبب ما اى في حكم التجارة وحكمها الملك والضمان وضمان
الغصب في حكم ضمان التجارة لان الغصب بات ملك باء الضمان كما نبهت عليه القهستاني
فاحفظ امثلة الاول كبيع وشراء واجاره وابتجار خلا فالغيب في اجارة وابتجار
وصورة لزوم الدين بالبيع ان يبيع ويستحق المبيع وقد هلك الثمن في يده وصورة
بالاجارة ان يستعمل الاجرة ثم يهلك المستاجر قبل تمام المدة فان المستاجر يرجع بما اعطى
فهذا دين لزوم باجارة وامثلة الثاني كغصب كما في الدر المختار قد تمه لانه الاصل في
الضمان وما بعده يؤل اليه وحجما منه من ودعة وعارية وبضاعة ومال شركة ومضا
فان هذه الاشياء امانة وعند المحجور بها تستقلب مضمونة بانقلابها غصبا فافهم
وكعقرا متشراها المأذون فوطها هو فاستحققت هي فلزمه عقرها المستحق
بتعلق خبر مضمونه للمبتداء برفقته اي ذات المأذون فيباع المأذون اي يبيع
القاضي بدون رضى المولى بالاتفاق لكن بعد ما امره القاضي بالبيع وامتنع عنه
فان قيل في البيع بدون رضى المولى حجر عليه وهو حر عاقل ولا حجر عليه بسبب الدين
عند الامام قيل ليس في هذا حجر عليه لانه قبل ذلك محجور عن بيعه ان لم يفده للمولى
بقضاء الدين وان فذاه لا يبيع ويشترط حضور المولى عند بيع العبد كما في
العيني فلا يجوز البيع الا بحضوره وحضرة نائبه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج
الى حضور المولى كما في الدر ولا يبيع المولى بدون القاضي وينقسم بعد بيعه ثمة
وما في يده من كسبه بين الغرماء بالحخص اي بقدر ما يخص كل واحد منهم
بمقابله دينه سواء كسبه اي ما في يده من كسبه فهو بمعنى مكسوبة قبل الدين
او كسبه بعده او انتهبه اي قبله ممن وهب له وما اى قدر من دينه لم يف
به ثمة ولا كسبه وبقي عليه يطالب به بعد عتقه ولا يباع ثانيا دفعا للضرر

عن المشتري

عن المشتري كما في عناية الوقاية وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد منه
اي من سيده لان الدين لم يتعلق به وله اي للمولى اخذ غلة اي اجرة من
القهستاني مثله اي المأذون مع وجود الدين يعني لو كان المولى يأخذ من العبد
المأذون كل شهر عشرة دراهم مثالا قبل وجود الدين كان له ان يأخذها
بعد وجوده استحقا لانه لم منع منها حجر عليه فيستد باب الاكتساب والقبض
ان لا يجوز لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب كما في شرح الوقاية والزاك
عليها لقلة مثله للغرماء حتى لو كان المولى اخذ من كسب المأذون اكثر من غلة
مثله رد الفضل على الغرماء لتقدم حقهم كما في شرح الوقاية وينجز المأذون
من غير حجر في الصور الاربع الاول وبه في الخامسة فهو منجز في الاربع ومحجور
في الاخيرة وذكر الانحجار بنا على تغلب الاكثر فافهم ان ابق وان لم يعلم بلحد
كما في الدر ولو عاد منه لم يعد الاذن هو الصحيح كما في الزيلعي وان مات سيده او
ان جن سيده جنونا مطبقا بالسرك كما في المغرب اي دائما فان جن غير دائما
فالعبد على اذنه لانه يكون بمنزلة المريض كما في الكرماني وعن ابي يوسف ان
المطبق اكثر سنة وعند محمد سنة كما في الذخيرة وعند الامام ابي حنيفة يفوض
الى راي القاضي وبه يفتي كما في المسكين او ان لحق سيده بدار الحرب حال كونه
مرتدا وحكم القاضي بلحاظه فانه يموت حكما كما في القهستاني علم به العبد او لم يعلم
ولو عاد مسلما هل يعود الاذن لم يتقرر لا للشرع ولا للظاهر انه لا يعود اخذنا
ذكره ابن الكمال عن شرح الطحاوي وكذا اذا صار معتوقا اذا غمى عليه او على
المولى لم يصح محجورا عليه وان باعه المولى ولادين عليه صار محجورا واذا ابق
او ارتد صار محجورا خلا فالحما واذا مات المولى او جن او لحق بدار الحرب مرتدا
صار المأذون محجورا انتهى ان حجر عليه سيده وعلم به اي حجر سيده المأذون
نفسه لدفع الضرر عنه كما في التنوير وشرحه ويشترط فيه علم العبد حتى لو
كان بغيته فلم يعلم هو به لم يكن محجورا كما في الزيلعي وغيره وعلم به اكثر اهل
سوقه اي المأذون فيشتترط ايضا علم اكثر اهل سوقه به ان كان اذن شائعا
بان عرفه اهل سوقه حتى لو حجر عليه ولم يعلموه او علم اقلهم لم يكن محجورا
حتى لو بايعه من علم منهم او من لم يعلم جاز البيع وان لم يكن الاذن شائعا بان
لا يعرفه غير العبد او عرفه رجل او اثنان مثبت الحجر يعلم من يعرفه ولا يشترط
علم اكثر اهل سوقه كما في الزيلعي وغيره كما في المسكين وينجز الامه المأذون
لها في التجارة ان وجد واجدما ذكر وان استولدها مولاه بان ولدت منه
فاذعاه فاذعاه كان حرا دلالة ما لم يصح بخلافه كما في الدر المختار اما اذا استولد
ثم قال لا اريد الحجر عليها بقيت على اذنها لا تنجز الامه المأذون لها في التجارة
ان دبرها مولاه ويضمن المولى القيمة اي قيمة المستولدة والمدبرة للغير
لو كان عليهما دين التجارة فيهما اي في صورتي الاستيلاء والتدبير ولا يضمن

ما زاد على القيمة كما في صدر الشريعة واقراره اى العبد الذى كان ما ذونا في
التجارة ثم حج عليه بعد الحج اى بعد حج مولاه عليه بدين على نفسه لا خراجا
ما في يده من عين امانة لفلان او عصب اى مفضوب عصب منه صحيح وه
فيقضى دينه مما في يده ويقضى ما في يده للمقتل خلا فالحق لا لا يفتح اقراه
ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولاه كما في المسكين ولو اقر بدين لمولاه لا يقع
سواء كان عليه دين او لا ان المولى يستوجب على عبده ديناً وان استغرق اى
احاط دينه اى المادون رقبته وما في يده من كسب لا يملك سيده ما في يده
فلو اعتق سيده عبداً كانا مما في يده اى المادون لا يصح اعتاقه هذا عند ابي
حنيفة وعندهما يملك سيده ما في يده فيصح عتقه اى اعتاقه عبداً ما في يده
ويضمن المولى قيمته الم مونس وسعى المعتق ان معسر انتم يرجع على المولى
كما في الحقايق وان لم يستغرق اى لم يحط دين المادون رقبته وما في يده
ملك سيده ما في يده بلا خلاف كما في الفهتانى عن الكافى فلو اعتق عبداً ما في يده
ما ذونه صح اتفاقاً ويصح بيعه اى بيع المادون قاله الفهتانى فوضع المسألة فمن
استغرق دينه رقبته وما في يده من سيده بمثل القيمة لانه لم يملكه فصح شراؤه
لا يصح بيعه من سيده باقل من القيمة فاحشاً كان النقصان ويسير لانه مقيم
فيه لتعلق حق الغرماء به فلو من اجنبى بنقصان يسير جاز لعدم القيمة كما في
الفهتانى يصح بيع سيده منه بمثلها اى القيمة لا يبيع سيده منه
بالكثر من القيمة ولو يسير كما في الفهتانى فلو باع سيده منه بالكثر من
القيمة ولو شيئاً قليلاً كما في عناية الوقاية يحفظ السيد الزائد على القيمة صيا
بحق الغرماء او ينقص السيد البيع يعنى يؤمر السيد ان يقع واحداً منهما
فايسلم سيده اى العبد المادون المديون كما في المسكين اليه المبيع قبل نقد
التمن سقط التمن اى بطل كما في الكنز وخرج المبيع من يد السيد بلا شيء
قيده بالتمن وهو الدرهم والدينار لان عوض المبيع لو كان عرضاً كان
المولى احق به من الغرماء ذكره الشئى وغيره وله اى سيده ان لا يسلمه
اى المبيع اليه حتى اى الى ان ياخذ ثمنه اى المبيع منه ويضمن السيد باعتاقه
عبده المادون له في التجارة حال كونه مديوناً بدين محيط كما في شرح الوقاية
الاقل حال كونه من قيمته ومن الدين يعنى يضمن اقلتهما وما زاد من دينه
على قيمته طوبى المادون به اى بدين زاد على القيمة حال كونه معتقاً
قال الشرنبلالى اطلق الدين فشملى ما كان بسبب التجارة والغصب وجو
الوديعة وان لا فى المال وسواء على المولى بالدين لو لم يعلم فانه يصح اعتاقه
انتهى وان باعه اى المولى عبده المادون له وهو مديون مستغرق بدين
لورقبته وما في يده كما في شرح الوقاية وغيبته مشتريه بدين معجزة وتشد
مشاة تحيته اى جعله غائباً بعد قبضه فللغرماء اى اصحاب الديون قال

العيني

العيني اجازة بيعة واخذ ثمنه او يضمن اى شأوا ان السيد او المشتري
قيمة ثم ان ضمنوا المشتري قيمته رجع هو بالتمن على السيد وان ضمنوا
السيد سلب له التمن ولزم البيع كما في شرح الوقاية قال وغيبته مشتريه لان
الغرماء لو قدر واعلى العبد لهم بنقص البيع الا ان يقضى المولى ديونهم ثم
هذا كله اذا باعه بتمن لا يقضى بدينهم وبدون اذ منهم والدين حال فاما اذا كان
بجلا في هذه الثلاثة فلا ضمان على المولى فان ضمنوا السيد ثم رد العبد المادون
المبيع عليه اى السيد البائع بعيب رجع للسيد عليهم بالقيمة وعاد حقهم في
العبد وان باعه اى المولى ما ذونه المديون واعلم المولى المشتري بكونه مديوناً
بان قاله هذا العبد الذى ابيعه مديون فانكدة الاعلام بالدين سقوط حيار
المشتري في الرد بعيب الدين حتى يلزم البيع في حق المتعاقدين ولم يكن لازماً
في حق الغرماء كما في عناية الوقاية فللغرماء رد البيع ان لم يصل ثمنه اليهم
انما اعتبرت هذا المشرط لانه اذا وصل اليهم التمن لا يكون لهم حق الرد للبيع لان
قبض التمن دليل الوضى بالبيع الا اذا كان فيه مجازاة اذح لهم ان يقولوا انما
قبضنا التمن للاعتقاد ثابته تمام القيمة ولذلك قال وان وصل ثمنه اليهم ولا
مجازاة في البيع ينقص التمن عن القيمة فلا اى ليس لهم ان يرد والبيع حيث لم
يكف تجرد وصول التمن بل يضمن اليه عدم المجازاة في البيع هكذا ينبغي ان يلاحظ
الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما في الشروح من حشاوى او هام ثم ان
كانت فيه مجازاة فاقاير في المجازاة او ينقص البيع من ايضاح فللغرماء رد البيع
لذا باع بتمن لا يقضى بدينهم فليس لهم ان يرد والبيع انتهى وفي الغرر
فوللغرماء رد بيعه اذ لم يف بدينه ثمنه وان وفي ولا مجازاة في البيع ولا في حجة
الشرنبلالى فان غاب البائع وهو السيد الذى باع عبده المديون وسلم
الى المشتري كما في المسكين فالمشتري ليس خصماً لهم اى للغرماء ان
انكر اى المشتري الدين فاذا اقر به و صدقهم في دعواه كان لهم
رد البيع بلا خلاف كما في شرح الهداية هذا عندنا وعند ابي يوسف هو المشتري
خصم لهم فيه فيسمع دعواه عليه وتقبل ويقضى لهم عليه بالدين كما في
المسكين ومن قال ولو غير عدل كما في عناية الوقاية انا عبد فلان فامشتري
وباع فحكمه حكم المادون فيصح منه ما صح من التجارة الا انه اذا لزمته ديون
وليس في كسبه وفاء لا يباع رقبته في الدين ما يقر سيده باذنه فان اقر
سيده باذنه ببيع في الدين وان لم يقر به وقال انه محجور لا يباع والقول له
وعلى الغرماء بيينة فان اقاموا ببيع والا لا يطالب بعد العتق من المسكين
ولو برهنوا على الاذن والعبد جاحد والمولى غائب لا يقبل وان اقر به
العبد فباع القاضى كسابه وقضى دينهم ثم جاء المولى وانكر الاذن فان
برهنوا على الاذن للعبد والارد واما اخذوا على المولى ولا ينقص بيع

لقاضي ويطلب العبد بعد العتق كما في شرح الوقاية واعلم ان ثبوت اذنه هو
استحسانا والقياس ان لا يثبت ولا يصدق الآية وعلم الاستحسان بان
الظاهر انه ما دون لان امور الماسمون محمولة على الصلاح ما امكن قال ابن الكمال
فلا بد من المسئلة من تقييد العبد بالمسلم انتهى وعلى مشي في الدر المختار
في اذن الصبي وتصرفه تصرف ان يقع قطعا كالاسلام وقبول الهبة وقبول
الصدقة صح بلا اذن من الولي وان تصرف قطعا كالطلاق والعتاق والهبة
والصدقة من الوقاية فلا يصح ولو باذن منه وان احتملها اي النفع والصحة
كالبيع والشراء والاجارة والنكاح من الوقاية صح باذن منه ولو بعد التصرف
كما في رعاية الوقاية لا يصح بدونه اي الاذن فان الصبي العاقل يشبه البالغ من
حيث انه عاقل مميز يشبه الطفل الذي لا يقول من حيث انه لم يحظب وفي عقله
قصور وللغير عليه ولاية فالحي البالغ في النافع المحض وبالطفل في الضار المحض
وفي الصبي العاقل المميز فلا من تقييد الصبي بالعاقل فقد من ان تصرف غير العاقل
لا يصح وبادنه وسناتي ما يفيد واعلم ان ولي الصبي ابوه ونعم وصيته بعد
موته ثم وصي وصيته كما في القهتاني عن العارضية ثم بعد هاجده الصحيح
وان علا ثم وصيته ثم وصي وصيته كما في القهتاني وزاد هو والزيلعي ثم الوالي
بالطريق الاول ثم القاضي او وصيته ايها تصرف صح قلنا لم يقل ثم دوله
الامه او وصيتها هذا في المال بخلاف النكاح كما مر كذا في التنوير وشرحه وفي
المسكين بعد ذكر الولي قبل القاضي فاما الامه او وصيتها فلا وكذا امير البلدة
فاحفظه فاذا اذن للصبي في التجارة وليه في ماله ابوه او جده الصحيح
اب الاب وان علا عند عدمه ولو حكما كلفه ورقة فلا ولاية للجد عند وجوب
الاب فلا يصح اذنه او وصي احدهما فيه اجمال ساكت عن الترتيب والمراد كما
نبه عليه صدر الشريعة ابوه ثم وصيته بعد موته ثم الجد ان لم يكن الاب ولا
وصيه ثم وصيته بعد موته والله اعلم ثم الوالي او القاضي اي القاضي او وصيه
الذي نصبه فحكمه في باب التجارة حكم العبد المأذون حتى ينفذ تصرفه ولا يثبت
بنفع دون نوع ويصير مأذونا بالسكوت الى غير ذلك من الاحكام السالفة
قاله المولى مسكين وقيد الحكم بقوله بشرط ان يكون الصبي عاقلان بان يفعل اي
يعرف كونه البيع سالبا من يلا للملك وكون الشراء جالبا له اي للملك ويعرف
الغبن الفاحش واليسير حتى لو لم يعرف لك لا يصح اذن من المسكين اشارة الى
ان اذن الامه للصغير لا يصح كذا اذن اخيه وعمته وجاهل لانه ليس لهم ولاية
بالتصرف في ماله كما في القهتاني الا ان يكون احدهم وصيا وهو ظاهر ثم وقع
على الحكم المذكور بقوله فلو اقر الصبي العاقل المأذون في التجارة للولي والغير
بما في يده من كسبه من عين او دين كما القهتاني او غصبا او استهلا كما في
شرح الوقاية او من ارغبه اي من ماله ودته من ابيه او غيره بان اقر ان ما

من ابيه لفلان صح ذلك الاقرار منه كما يصح من العبد المأذون في ظاهر الرواية
وعن ابي حنيفة انه لا يصح في الارث والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة
الصبي العاقل فيصير باذن وليه مأذونا مثله فيصح منه ما صح منه وصح اذن
وصح اذن الوصي اي وصي اليتيم او القاضي لعبد اليتيم لان لهما ولاية على المالك
فلهما ولاية على مملوكه ومثل اليتيم المعتوه ولولهما ولي امتنع عن الاذن لعبد هما
فللقاضي ان يأذن كما في التنوير وشرحه لواقف الانسان بما معهما من كسب لوان
صح على الظاهر كعبد مأذون كذا في الدر الصبي والمعتوه والعبد المأذون لهم اذا باعوا
بغير فاحش يصح عند الامام المولى والاب اذا قال اذنت لك في التجارة لا تبع
بغير فاحش وباع فيصح لان الاذن لا يقبل التخصيص اذن القاضي للصغير وابي
الاب صح الاذن للصبي لا يزجج امته وان كان مأذونا له في التجارة عبد ابي حنيفة
ومحمد ولا يملك تزجج امته من عبده اجماعا تصرف الصبي العاقل فاجازة الولي
او العبد فاجازة المولى نفذ باع صبي لا يعقل البيع والشراء او اشتري واجازة
الولي لم يصح من منيد المفتي التصرف في الايدي بين النفع والضرب من صبي ومعتوه
يعقلان البيع والشراء يتوقف على الاذن فلو بلغ فاجازة نفذ من الدر المختار
واعلم ان الاذن للصبيان والعبيد في التجارة مشروع كما في الوجيز
هو لغة اخذ الشيء من الغير على وجه القهر مالا كان او غير مال بطول على اخذ
الحق قهرا وظلما في الصباح قصبه غصبا اي اخذه وقهرا وظلما ويتعدى الى
مفعولين فيقال غصبته ماله فهو مفضوب ماله وقد تباد من في المفعول الاول
فيقال غصبته ماله فهو مفضوب منه ماله ومن قيل غصب الرجل المرأة نفسها
اذا ذبي بها فيقال غصب المرأة نفقتها ورثما قيل على نفسها بتضمين الفعل
معنى غلبت والشيء مفضوب تشمية بالصدر انتهى وشرعا ازالة اليد المحقة
اي ازالة شخص التصرف المحقق الثابت في شيء عنه باثبات اليد المبطله اي اثبات
الذيل تصرفه المبطل فيه ولانه اثبات اليد المبطله مطلقا يتفرع على هذا مسالك منها
ان زواله المفضوب لا تكون مضمونة عند نال عدم ازالة اليد المحقة خلاف للشافعي
لحقق اليد اثبات اليد المبطله ومنها ان العقار لا يكون مفضوبا عند الشئ
لعدم اثبات اليد المبطله فيه حين ازالة اليد المحقة وذلك ان ازالة اليد للمالك
تكون باخراجه منه وهو تصرف في الملك لا في العقار خلافا لمحمد للتحقق مطلق
الازالة والشافعي للتحقق مطلق الاثبات فيه وهذا كلام دقيق خالف فيه كثير
ومنها ذكره بقوله فاستخدام العبد ولو مشتركا له وحمل الدابة اي حمل عليها
ولو مشتركة وكذا ركوبها غصب لوجود الازالة مع الاثبات حتى لو هلك ضمن
القيمة له نصيب صاحب وعن ابن رستم عن محمد ان استخدام عبد مشترك
ليس بغصب كذا في القهتاني لا الجلس على البساط او في الدار لعدم الازالة قاله
القهتاني فلا يضمن ماله يهلك بفعله او يخرج من الدار كما في الدر المختار عن الحائنة

واعلم ان صورة غضب المنافع ان يغضب عبد او يمسكه ايا ما ولا يستعمله ثم
يرده على مولاه وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد ايا ما ثم يرده على المولاه ولا
يضمن فيها كذا في المستقصى وسيأتي واعلم ان الغضب يقتصر في منتهى عنه حرام
لكونه تصرفا في مال الغير بغير رضاه وقد قال الله تعالى لا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل كما في شرح الجمع لمصنفه قال البيضاوي بالباطل بما لا يحبه الشرع كالغضب
والربوا والقتل وانتهى وعد مولانا ابن نجيم في رسالة الكباير والصفاير من الكباير
الغضب بمقدار نصاب السرقة من غنى ومن فقرين مطلقا انتهى فيكون غضب ما
دون نصاب السرقة من غنى صغيرة ثم الغضب على ضربين احدهما ما يقع عن جهل
كم ان اتلف مال الغير وهو يظن انه ملكه ممن هو في يده ونصرف فيه استهلك ثم ظهر
انه لغيره وحكمه الضمان كما ياتي وثانيهما ما يقع عن ذكر حكمه بقوله وحكمه اي ان
الغضب المترتب عليه الاثم اي استحقات النار لمن علم ان المأخوذ مال الغير وينبغي
ان يعلم ان الغضب من الكافر اشبه لانه معاقب بالنار اذ لا يوضع عليه وبال كفره
الدائم ولا يكون له طاعة ولهذا قالوا ان خصومة الدابة اشده من خصومة الادمي كما
في القهتان عن المضمرات وفي غضب الخائنة مسلم غضب من ذمى مالا او سرق
منه فانه يعاقب به يوم القيمة لانه اخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو ويرجي
ذلك من المسلم وبال كفر الكافر فينبغي خصومته وعن هذا قالوا ان لخصومة الدابة يكون
اشد من خصومة الادمي انتهى وظاهر ذلك ان خصومة الدابة اشده من خصومة
الكافر والله اعلم قال صلى الله عليه وسلم من ظلم معا حدا وانتقضه حقه او كلفه فوق
طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا خصمه يوم القيمة قال الشيخ عبد الرؤف
المنافعي اخرج ابو داود عن ابي هريرة باسناد حسن كما في الدرر انتهى وحكمه ايضا
وجوب رد عينه اي الغضب يعني المغضوب الي ماله ما لم يتغير بغير افا حشا كما في الد
المجتبى في مكان غضبه بالاضافة ويجوز قطعا قاله العيني اي رده في مكان غضبه
ان كانت عينه باقية قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مثلية او قيمة
ويراء بردها لو بغير علم المالك وفي الترازية غضب دراهم انسان من كسبه ثم
ردها فيه بلا علمه برى وكذا سلمه اليه بجهة اخرى كهبة او ايداع او شراء
كذا لو اطوعه فاكله وحكمه وجوب الضمان اي ضمان المغضوب المالك لو هلك
عينه بفعله او بفعل غيره او بجهة سماوية كذا في القهتان في علم اولم يعلم لانه حق
العبد فلا يتوقف على العلم ويرده في الحال والعزم على عدم العود في الاستقبال على
الخروج عن عهدة الاموال ارضاء الخصم في الحال او الاستقبال بان يتحلل منهم او
يردها اليهم او من يقوم مقامهم من وكيل او وارث ان علم وفي القينة عليه ديون
لا تأس لا يعرفهم من غضوب ومظالم وجنبايات يتصدق بقدرها على الفقراء
على خيرية القضاء ان وجدهم مع التوبة الى الله ولو صرف ذلك الى الوالددين
والمولودين يعني الفقراء يصير معذورا فيها فلو تخلى في ذلك وتصدق بذلك

يخرج

يخرج عن العهدة لا يشترط التصديق بجنس ما عليه وفي فتاوى قاضيان رجل له
خصم فمات ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون ودعة
عند الله تعالى يوصلها الي خصمائه يوم القيمة انتهى ففي هلالك المغضوب المثلي
وهو ما حصه كيل ووزن او عدد بشرط التقارب ولذا قال الكافي الاستقصائية
كالكيل والورني والعددي المتقارب قال في الحايق المثلي ما يكون كيليا او وزنيا لا
ضرر في تبغيضه او عدديا متقاربا وهو مالا يتفاوت احاده في القسمة والقيمة
كالجوز والبيض انتهى ولا قوله لا ضرر في تبغيضه اخرج نحو القيمة والفقر من
المصنوعات فانه قيمي كما في المسكين يجب مثله فان انقطع المثل وجد الانقطاع على
ما ذكر في سلم الذخيرة ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت
ذكره ابن الكمال يجب قيمة يوم الخصومة اي وقت القضاء كما في الدرر عن القهتان
عند الامام ابي حنيفة وهو الاصح كما في الحزانة وهو الصحيح كما في التحفة من القهتان
وعند ابي يوسف قيمته يوم الغضب وهو اعدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار
على صاحب النكاح من القهتان وعند محمد قيمته يوم الانقطاع وهو غير الفتوى
كما في خيرة الفتاوى وبه افتي كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية من القهتان
وفي هلالك المغضوب القيمي وهو غير المثلي وهو كثير ولذا قال بالكافي التمثيلية
كالعددي المتفاوت اي الذي يعد ويكون افراده متفاوتة قيمة وقيمة كالزمان
والبطيخ والسفرجل كما في الحقايق وكالعروض والحيايات كما في الدرر وكالموزن
كما في الاختيار حتى قال ابن الكمال لم يقل وهو العددي لانه غير منحصر فيه فان المذكور
ايضا منها يعني من ذوات القيم خلا لما في القهتان وكالبس الخلوطة بالشعير والسمن
المخلوط بالزيت ونحو ذلك كدهن بخس كما في الدر المختار والضابط ان كل مثلي خلط
بخلاف جنس او خرج عن صفته الاصلية وقيمي فاحفظه واما الخمر ففي حق المسلم
قيمي حكما في الدر المختار لكن ذكر ابن الكمال قال الناطقي في الاجناس لو اتلف على
الذمي خمر او لوجب هو المثل فهو الكيل والموزن والعددي المتقارب وغير ذلك
القيمي ومنه المثلي المختلط بخلاف جنسه كالخفلة المخلوطة بالشعير والشيخ
المخلوط بالزيت والموزن الذي في تبغيضه ضرب كالوان من النحاس كما
ذكره الزيلعي من شرح المنار للشيخ زين بن نجيم يجب قيمة يوم الغضب اجماعا
ولو جاء الغاصب وابي المالك اجبره القاضي على قبولها فان وضعها في حجره برى
وان بين يديه لا بخلاف عين المغضوب والودعة فانه يراء بالوضع بين يدي
المالك وروى ابن سماعة عن محمد القاضي ان يأخذ المالك من الغاصب والسارق
ان المالك غايب وان يحفظه عليه فان ضاع فللمالك ان يضمن الضمن والسارق
ولا يبرأ ان ياذن القاضي كذا في الحقايق انتهى فان ادعى الغاصب عند طلب
المالك رد العين الهلاك اي هلالك المغضوب في يده فان اقام بينة قضى
بها والنم المثل او القيمة والا لم يصدق المالك لم يصدق وجنس الغاصب

حتى يعلم مجهول أي إلى أن يعلم القاضي أنه أي المفضوب لو كان باقيا موجودا
في يد الفاضل لا تظهره الفاضل فلا تقدر في مدة الحبس بل الرأي للقاضي كما في
شرح الوقاية ثم أي بعد حصول العلم بذلك يقضي عليه مجهول أي يقضي
القاضي على الفاضل بالبدل أي بدل المفضوب شرعا وهو المثل في المثلث والقيمة
في القيمة والغصب شرعا إنما هو مستحق فيما ينقل ويحول من مكان إلى مكان
حتى يقبل اثبات اليد المبطله على ما مر فلا يتحقق فيما لا ينقل فلو غصب بالمعنى
اللفوي وهو الأخذ قهرا عقارا فهلك يده أي الفاضل بأن غلب المار على الأرض
فبقيت تحت الماء أو انهدام البناء بآفة سماوية كما في شرح الوقاية لا يضمن
مجهول أي لا يكون العقار مضمونا على الفاضل يعني لا يضمنه الفاضل عند الشك في
حلاله فالمجد والشافعي فإن عندهما يتحقق الغصب الشرعي في العقار ويضمنه
الفاضل وللشك في أن اثبات اليد المبطله لم يقع في العقار لأنه لم ينقل ولم يحول
وإنما وقع فعل الفاضل على صاحب العقار بأخراجه عنده فلا غصب فلا ضمان
بل صار كما بعد المالك من الموانشي فهلك أو أمسك شخصا فقلع الأحرار منه
حيث لا يضمن المبعوث ولا الممسك ثم أنه قال فهلك لأنه لو استهلكه ضمن اتفاقا بل
وما أي أي مقدار نقص قاصر من النقصان أي انتقص منه صلة نقص
أي العقار بفعله صلة أيضا أي بسبب فعل الفاضل كسكنه أي الفاضل في
الدر المفضوبه مثلا وكزعه أي الفاضل في الأرض المفضوبه ضمنه الجمل
خبر لما والبارز له أي ضمن الفاضل ذلك المقدار لنا نقص لأن اتلافه والعقار
يضمن به وإن لم يضمن بالغصب عندها قاله ابن الكمال ويعرف النقصان بأن
بكم تساجر هذه الأرض قبل النقصان وبكم بعده والتفاوت قيمة ما نقص من
القهتان وإن كان الفاضل زرع الأرض المفضوبه وأخذ حاصلها وضمن
نقصنها يأخذ الفاضل من حاصلها رأس مالها وهو البذر وما انفق يأخذ
منها أربعة ويتصدق بالفصل أي الزائد على رأس مالها عند أبي حنيفة ويحج
وعند أبي يوسف يطيب له الفضل فلا يتصدق به كما في الزيلعي وكذا لو استغل
من الاستغلال في المغرب الغلة كل ما يحصل من ريع الأرض أو كرائتها أو أجرة
الغلام أو نحو ذلك وفي المتنقط أغل فلان على عياله أغلال أتاها بالغلة وينقل
عبده كلفه أن يغلي عليه أي يأتيه بالغلة واستغلال المستغلات أخذ غلتها أنت
أي لو كفى الفاضل العبد المفضوب أن يأتيه بالغلة بأي طريق كان فأغل
العبد عليه وأخذ غلته فنقصه الاستغلال أو لو أجاز المستعير المستعار ونقصه
أي انتقص المستعار باستعمال المستاجر ضمن الفاضل أو المستعير النقصان
الحاصل في المفضوب والمستعار وله أخذ قدر ما ضمن من الغلة والأجرة
وما متدا أي وقدر فضل من باب قتل بمعنى بغيره كما في المصباح من الغلة
أي غلة العبد المفضوب والأجرة أي أجرة المستعار بعد أخذ قسط المضاف

منهما

منهما تصدق به خبر والبارز لما أي تصدق الفاضل والمستعير بالقدرا الفاضل
الباق في يده لأنه استفيد بسبب حيث وهو تصرف في مال الغير بلا إذنه
وسبيل مثله التصديق كما في غناية الوقاية خلافا له أي لأبي يوسف في
المسئلتين وإن تصرف في الفاضل أو المودع في الغصب أي المفضوب والوديعة
بأن باع قاله العيني فمنح المتصرف فيها والحال هما أي الغصب والوديعة
يتعينان في العقود بالتعين أي تعيين العاقد كالعرض وقاله العيني تصدق
المفاضل أو المودع بالبيع خلافا له أيضا وإن كانا أي الغصب والوديعة لا يتقينا
في العقود بالتعين كالدرهم والدنانير فنقص فانيهما فربما أن اشترى
الفاضل أو المودع بالالف المفضوبه أو المودعة تجارية فباعها بالغبن كما في التوفيق
فإن اشترى الفاضل أو المودع وقت التصرف في اليه أي الغصب والوديعة ونقص
هما أي أعطاهما بعينهما البائع فذلك الحكم من أنه يتصدق بجميع الربح عندها خلافا
وإن اشترى إلى غيرهما ونقصهما أو بشا اليه ونقصها أو أطلق التصرف فلم يشر لا
اليه ولا إلى غيرهما بل قال اشترى بالالف درهم ونقصها طاب له الربح في هذه
الصور الثلاث اتفاق ولا يتصدق به هذا على قول قول الكرخي قاله ابن الكمال
فيل وبه يفتي في زماننا لكثرة المحرم قاله العيني وغيره والمختار أنه أي الربح
لا يطيب له على قولهما مطلقا أي الصور الأربع كلها ولو بعد الضمان هو الصحيح كما
في الدر المختار عن النوازل وقال مشايخنا لا يطيب بكل حال إن يتناول منه قبل أن
يضمن وبعد الضمان لا يطيب له الربح بكل حال وهو المختار من الزيلعي والعيني و
غيرهما هذا كله على قولهما وعند أبي يوسف لا يتصدق بشيء انتهى يعني في الصور
كلها وبهذا يظهر أن الاتفاق المذكور في المتن على قول الكرخي وأما على قول غيره
فلا اتفاق إلا أن مشايخنا قالوا أنه لا يطيب بكل حال وهو المختار لا إطلاقا بالمسؤول
والجامعين انتهى اشترى بدرهم الغصب ونقص منها لا يطيب له ولو اشترى بها
ودفع غيرها واشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم واشترى بدراهم أخرى
ودفع دراهم الغصب اختلفا ويفتي أنه يطيب دفعا للخروج ولو اشترى بالف
الغصب أو الف الوديعة تجارية نقد الغبن فوهبها واشترى طعاما كذلك فأكله
لا يتصدق بشيء عندهم جميعا ولو تزوج بأحداهما امرأة واشترى أمة أو ثوبا أو
طعاما جلا الانتفاع ولم يتصدق بشيء في قولهم لأن المحرم عند اتحاد الجنس وكل
منها مخالف للدرهم والدنانير كما اشترى إليه في الهداية وغيره من القهتان وفي الصغير
اشترى الطعام بدراهم مفضوبه حل له الأكل من خزانة الفتاوى وفيها غصب الف
درهم فتزوج بها واشترى بها جارية أو ثوبا وسعة وطء الجارية والمرأة وليس
الثوب ولو اشترى جارية بالثوب المفضوب لا يحل له وطؤها وكذا لا يحل الأكل في
الطعام كما في المنية المفتي ولو تزوج به يحل كما في الخزانة **فصل في غير الغاصب**
ما أي شيئا غصب بالتصرف فيه فلو تغير كسبي صار ملحقا عنده فهو لما كلفه بلا

بلا ضمان كما في القهتان وذكر الشئ ان لو تغير بنفسه كان صار العنب زيبا
فان المالك بالخيار ان شاء اخذه وان شاء ضمنه الغاصب فزال اسمه فلولم
ينزل كما عذكت عليه فانه لا ينقطع به حق المالك كما في القهتان وقع في الوقاية
ومحصرها واصلاحها والتنوير واعظم منافعة بالالف على ضيقة التفصيل ومثله
القهتان بالكثير مقاصده وتبعه في الذر المختار لكن في نسخ الملتقى تبعا للجمع
زال عظم منافعه وقال شارح الجمع هو بكسر الفين وفتح الطاء المعجمة بمعنى عظيم انتهى
وفي الملتقط عظم الشئ بالظم عظلا بورن عنب اي كبر فهو عظيم وعظم الشئ
بورن فقل الكثر انتهى وذكره احتراز عن دراهم سبكا بلا ضرب فانه ان زال اسمها
لكن يبقى اكثر مقاصده فلا ينقطع حق المالك عنها كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال
الاسم معناه كما ظنت ملاحضه وغيره وسيجي ضمنه اي الغاصب المفصوب بمعنى تقو
عليه ضمانه بسبب التغير المذكور انقطع عنه حق ماله فلولم المالك عن اخذ البديل
واراد اخذ المغير لم يكن له ذلك كما في النجاة من القهتان ومثله اي الغاصب المفصوب
المغير بتقرر ضمانه عليه كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين وقال بعض المتأخرين
ان سبب الملك الغصب عند اداء الضمان كما في في المبسوط من القهتان واذا ملكه ملكه
بجهة مخطورة فهو كالمقبوض بالبيع الفاسد حتى جاز للغاصب بيعه وهبته كما في شرح
الجمع ولكن لا يحل بل يحرم كما في شرح الجمع انتفاعه به اي انتفاع الغاصب بالمفصوب المغير
المملوك له لان ملكه حيث كما في القهتان قبل اداء الضمان ولو حكما بان تراصيا
على مقدار او ابراء المالك الغاصب عنه او حكم الحاكم به كما في شرح الجمع وفي المستصفى عن
المبسوط انه يحل له الانتفاع اذا قضى القاضي بالضمان لان القضاء القاضي في المعنى
بمنزلة اداء البديل لحصول رضی المالك عنده لانه لا يعرضي الا بطلبه انتهى قلت ومفاد
انه لو حكما فحكم الحكم بالضمان حل الانتفاع والله اعلم قال ابن الكمال هذا استحسانان والقياس
ان يحل له الانتفاع قبل الاداء وهو قول الحسن وغيره لشبوت المالك كذا في الحقايق ذبحها
الغاصب وطبخها اي طبخها بمرق فلا يسمى اللحم طيحا الا اذا كان مرق كما في المصباح
او شواها عطف على طبخها اي طبخها في النار بلا ماء من غناية الوقاية في الايمان
او قطعها اي جعلها قطعة وقطعة في الاخرى وكبر مفصوب طبخه الغاصب اي جعله
دقيقا وزرعه في الارض فكل من الطحن والزرع تغير يزول به الاسم وعظم المنافع
فينقطع به حق المالك ويتعين الضمان هذا في الثاني تأمل من الوجهين وكرفيق مفصوب
خبره الغاصب اي جعله خبرا فان الخبر تغير يزول به الاسم وعظم المنافع فينقطع
حق المالك ويتعين الضمان وكعب او زيتون مفصوب عصره اي الغاصب العنب
او الزيتون فالعصر تغير يزول به الاسم وعظم المنافع فينقطع به حق المالك
ويتعين الضمان وفي كقطن مفصوب غزله الغاصب فالغزل تغير يزول به الاسم
وعظم المنافع فينقطع به حق المالك ويتعين الضمان وفي القهتان ان لا ينقطع قبل
ينقطع كما في المحيط وكغزل اي مغزول مفصوب نسجه الغاصب فالنسج تغير

يزول به

يزول به الاسم وعظم المنافع فينقطع به حق المالك ويتعين الضمان وكغيد
مفصوب جعله الغاصب سيفا فان هذا العمل تغير يزول به الاسم وعظم المنافع
فينقطع به حق المالك ويتعين الضمان كصغير بضم الذه يعلم منه الاواني كما في الملتقط
وفي الاخرى الصغير بالضم وعند البعض بالكسر وسكون الفاء باقية كذا ان
او ان ايدر لرودي بفتح ديد كدرى شنه كذا باقوله برنجدن مغزول دراي صغر
مفصوب جعله الغاصب آينة وكذا لفظ الجمع والتنوير وفي الوقاية مختصها
 واصلاحها انا وهو الاصل المطابق لما قبله وفي المصباح انا والانية الوعاء وال
والاوعية وزنا ومعنى وفي الملتقط انا بالكسر والمد معروف وجعة آنية
وكساجة بالجمع مفرد ساج وهو شجر عظيم صلب قوي ينبت ببلا الهند وقال
الرحمشرى للساج شجر اسودا وين يجلب من الهند والاكادالارض بتبليه وجمع
سيجان وقال بعضهم الساج يشبه الانبوس وهو اقل سوادا منه وينشر الوقاية
وجواب الكتاب يعني قول الوقاية والبناء على ساجه يتر هذا التفصيل وهو الاصح
قلت ومنه يظهر وجه الاختصار على قوله بنى الغاصب عليها اي على الساج او الانية
وهو التفصيل على الرد المذكور والافكا لبناء عليها البناء حولها قال في غناية الوقاية
سواء بنى عليها او حولها هو الصحيح فالبناء المذكور تغير يزول به الاسم وعظم
المنافع فينقطع به حق المالك ويتعين الضمان وان جعل الغاصب الفضة المفصوبة
او الذهب المفصوب دراهم ناظر للذهب او دنانير ناظر للذهب وانية
ناظر لهما لا يملكه اي الغاصب بهذا التغير مفصوب لانه لم يزول به الاسم عند الاما
فان اسم العين الفضة والذهب وهو باق بعد جعل المذكور ولا ينقطع به حق
ماكله فهو اي المفصوب لما كله ياخذه من الغاصب بلا دفع شئ اليه بمقابلة
عمله لانه متبرع متقد هذا عند ابي حنيفة وبه خرج في الغرر والتنوير وعند
ينقطع بهذا التغير حق المالك عنه لتبدل الاسم بالصنعة ويملكه اي المفصوب
الغاصب ويجب عليه للمالك مثله اي المفصوب وهو الفضة او الذهب لانها
وزن ثمان فمثليا فيضمان بالمثل دون القيمة فان مرتبط بقوله كشاة ذبحها
وطبخها الخ ان ذبح الغاصب الشاة المفصوب بدون طبخ وبشيء ونقطع سواء
سلخها او لا كما لا ينقطع به حق المالك لانه تغير لا يزول الاسم لانه يقال
شاة مذبوحة او مسلوخة فلا يملكه الغاصب فالمالك مخير ان شاء طرحتها
اي الشاة المذبوحة عليه اي الغاصب وضمنه الى المالك الغاصب قيمتها او ان شاء
اخذها اي الشاة المذبوحة من الغاصب وضمنه نقصانها ومثل الشاة كل دابة
ما كولة كما شرح التنوير وكذا الحكم لو قطع يدها اي الشاة او رجلها فالمراد طرفا
منها فهذا القطع كذبحها ويدخل في الشاة كل ما كولة فاما ذكرها فتمثيل اراد
تعييم الحكم لغیر ما كول فقال لو اي وكذا الحكم لو قطع الغاصب طرف دابة مفصوب
غير ما كولة يعني للمالك ان يضمن الغاصب جميع القيمة في هذين الفصلين كماله

من الفصل الاول قال المولى مسكين بخلافه ما اذا قطع اذن الدابة
 او ذنبها حيث يضمن النقصان وبخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذ المملوك
 مع ارش العضو المقطوع ولو فقها عيني حمار قال ابو حنيفة ان شاة سلم الجثة و
 وضمنه جميع القيمة وليس له ان يمسك الجثة ويضمنه النقصان واما لو ذبح
 غير المالك فضمن القيمة محقق ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان
 ولكنه يضمنه جميع عند ابي حنيفة وعلى قول محمد للمالك ان يمسكه ويضمن النقصان
 وان لا يمسكه ويضمن كل القيمة واما قتيله قتلا فليس له ان يضمن النقصان انتهى
 او اى كذا الحكم حرق الفاصب بالتصفيق الثوب المفصوب كفتح الباب يدل له حرق
 خلا فالمن جوز التشديد وصف الحرق بقوله فاحشاشم وصف الفاحش بقوله
 فوث وهو وصف كاشف مفسر له اى وهو الحرق الذى فوق بعض العين وهو
 الثوب وبعض نفعه اى العين فبقى بعض العين وبعض المنفعة وذلك مثل قطع
 الثوب قميصا يفوت منفعة القباء والجبة وبقي منفعة القميص كما فى المسكين وعبد
 شرح الجمع بان يصلح للقباء قبله وبعده لا يصلح له ويصلح للقميص فالمالك ان شاء طرح
 الثوب على الفاصب وضمنه نقصانه كما فى الهداية واما قال وبعض نفعه لانه لو
 فوت كل نفع ضمنه القيمة من غير تحجير وفى حرق يسير وصف وفنسه بقوله
 نقصه اى الثوب ولم يفوت شيئا من النفع بان كان يصلح بعده لما يصلح له
 قبله ياخذ للمالك الثوب من الفاصب ويضمن الفاصب نقصانه بالحرق
 وليس له ان يضمن القيمة اذا لم يجد فيه صفة والا بان خاطه ضمنه قيمة الله
 لانقطاع حقه وهذا هو التفسير الصحيح للحرق الفاحش واليسير كما فى شرح الجمع
 وخائشة اخرى غيرهما واما وضع المسألة فى الثوب فاشارة الى ان الحكم عام فى الذى
 يلبس كالكراسى كما فى خائشة اخرى عن العناية ومن اى غاصب بدلالة المقام ولذا
 ترك بغير اذنه بنى فى ارض غير او غرس فيها فغن الكسب وهو المذهب كما فى
 الزايدى ان كانت قيمة ارض اقل لا يؤمن الفاصب بالقلع بل يضمن قيمة ارض
 وان كانت قيمتها اكثر من قيمة البناء والغرس فان لم تنقص ارض بالقلع امر
 الفاصب بالقلع اى بقلع بناء او غرسه والرد اى وبرد الارض فارغة الى مالكها
 وان كانت الارض تنقص بالقلع فللمالك اى للمالك الارض ان يضمن له اى البناء
 للفاصل قيمتها اى البناء والغرس حال كونهما مأمورا بقلعهما فهو حال من ضمير
 المشى فى قيمتهما ويتشكى الحال بضمير قلعهما فافهمه قال المولى مسكين فلا يضمن قيمة
 بناء او شجر قائم فى الارض ولا قيمة بناء او شجر مقلوع عن الارض بل اتما يضمن
 قيمة بناء او شجر امر بقلعه وهو قائم فى الارض ظاهر غير قائم لكونه على شرف
 النوال فعلى هذا تقوّم الارض بلا شجر او بناء فيه تقديم وتأخير اى فارغة عنهما
 مرة وتقوّم الارض اخرى مع احدهما حال كونهما مستحقين القلع بفتح الحاء
 اى مستحقا قلعه ومن ظهرا ان مستحق القلع هو المولى بقلعه وهما فى المعنى

فافهمه

فافهمه يعنى لا حال كونه مقلوعا كما هو ظاهر الكنى فاذا ثبت القيمتان يضمن
 مالك الارض للفاصل الفضل الى القدر الفاضل على قيمة ارضه بلا بناء او شجر
 قال فى العناية الوقاية مثلا لو كانت قيمة الارض فارغة مائة قيمة البناء او
 الشجر مقلوعا عشرة ومن البين ان قيمة البناء او الشجر مقلوعا اكثر
 من قيمته مستحق القلع لزيادة مكونة القلع فليغرض انهار درهم فتكون قيمة
 الارض مع احدهما مستحق القلع مائة وتسعة فيضمن المالك تسعة فبقية لله
 يعنى صاحب الوقاية استبد من عبارة غيره لانهم قالوا يضمن قيمة البناء او الشجر
 مقلوعا وليس ذلك انتهى وان صبغ الفاصب الثوب المفصوب بصبغ احمر او
 اصفر او ليت السويق المفصوب او خلطه بسمن لا بما فالمالك مخير ان شاء
 ضمنه اى الفاصب قيمة ثوبه حال كونه ابيض وسمن ثوبه اليه وضمنه مثل سويقه
 وسمن سويقه اليه هكذا عبارة الوقاية واصلاحها والتنوير والابن الكمال
 ومثل سويقه لانه مثله بخلاف الثوب انتهى وفى القهتانى انه
 قيمتى وان كان كيليا قال فى التنوير ومثل السويق عبر فى المبسوط بالقيمة لله
 التغيره بالقلبي فلم يكن مثليا وسماء هنا مثلا لبقا القيمة مقاسه كذا فى الاحتيار و
 فى المجتبى العويق قيمتى لتفاوتة بالقلب ومثلى انتهى قلت والتحقيق انه قيمتى
 فاغتمه او ان شاء اخذها اى الثوب المفصوب والسويق الملتوت وضمن الله
 المالك للفاصل ما زاد الصبغ والسمن اى زادة الصبغ والسمن والاضافة الع
 التقديرية ببنائية فيلزم غلبة الصبغ والسمن قاله المسكين يعنى ان ما مصدرية
 والفعل مع ساقته فى تأويل المصدر وهو محل نصب على مفعولية ضمن
 والتقدير ضمن زيادة الصبغ والسمن وهذه الاضافة فى زيادة البيان والمعنى
 ضمن زيادة الصبغ والسمن فافهمه وفى القهتانى عن المحيط والمالك ترك
 الثوب على حاله والصبغ على حاله ويبيع الثوب ويقسم الثمن بينهما على قدرهما
 انتهى ولعل السويق مع الثمن مثله ذلك والله اعلم وان صبغ اى الفاصب الثوب
 المفصوب بصبغ اسود ضمنه اى المالك الفاصب قيمة اى الثوب حال كونه ابيض
 واخذه اى الثوب من الفاصب بلا رد شيى الى الفاصب فى مقابلة صبغه الاسود
 لانه اى الصبغ الاسود نقص عند الامام ابي حنيفة اى نقص الثوب لزيادة
 وعندهم الصبغ الاسود كغيره من الاصباغ حكمه حكمه وهو اى الاختلاف بينه
 وبينهما فى ان الاسود نقص عنده لاعدتهما اختلافا فى عصور زمان لا اختلاف
 حجة وبرهان فلا اختلاف بينهما فى الحقيقة وذلك ان بن امية فى زمانه كانوا
 يشتفون من ليس السواد فى زمانهما بنو العباس كانوا يلبسون السواد اجاب
 كل على ما شاهده فالتحقيق اذ العبرة للزيادة والنقصان حقيقة فكم من ثوب
 يزداد بالسواد وينقص بغيره وكم من ثوب يزداد بغير السواد وينقص به

ويلبسون ثيابا خضرا وصف الثياب بالخضرة لأن الخضرة كما افاده السيد
البيضاوي احسن الالوان واكثرها طراوة واحب الالوان البيهض ولبس الاخضر
سنة كما في الشريعة ولبس الاسود ميم مسح كما في الخلاصة والاسود الثوب
الاحمر كما في الزاهد من كراهية القهقري ولبس الاحمر مكره في غير الصلاة لنهي
عليه السلام فليكن في الصلاة وسياق في الكراهية فانه ان شاء الله تعالى **فصل**
في مسائل يشتق من كتاب الغصب وان غيب بجمعة وتحتة مشددة هكذا لفظ
الهداية والوقاية قال المولى مسكين ولو قال غاب المصوب لكان أولى لأن الغيب
تعدون الغيبة فاذا ثبت له الملك عند تدية فلان يشب عنه عدمه أولى ما عصبه
من الاعيان غابا فصار بمنزلة الهالك وضمن قيمته ما كلكه ملكه اي الغاصب المصوب
فلو ظهر المصوب بعد ذلك صار الغاصب احق به مستند الى وقت الغصب استند اليه
اعتمد عليه والاستثناء ثبوت الحكم في الحال معتمدا على زمان سابق فيعتبر ثابتا منه قال
في الاشباه وذلك كالمصوب المضمونات فملك عند اداء الضمان مستند الى وقت وجوب
السبب ثم قال اذا غيب المصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب
ولذا تشكك مضارع سلم كعب اي تخلص له اي للغاصب الاكساب جمع كسب بمعنى مكسب
اي الاموال التي كسبها المصوب الدقيق من وقت الغصب الى وقت الضمان من غير مزاحة
له من المالك دون الاولاد اي حال كون الاكساب مجاوزة للاولاد حيث لا يستلمون للغاصب
بضمان المصوب والتحقيق عندنا ان الملك مثبت للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة
لاحكام ثابت بالغصب مقصودا ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة اذا اختلف
الغاصب والمالك في قيمة المصوب فالقول في القيمة للغاصب مع يمينه بالله ما قيمته
الاعشورة ويقوم بنقد بيعه في السوق وان كان يباع بالنقد في القاصح الخيار
كذا في مية المقتني ان لم يبرهن ما كلكه على الزيادة فان برهن او برهننا فللمالك ولا
تقبل بيته الغاصب على نفى الزيادة هو الصحيح وفي الوجيز لو اختلف في عين المصوب
او صفته او قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب وعبرة البرازية جاء الغاصب
بثوب وقال المصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب مع يمينه بالله ان
هذا هو الذي غصبته منه انتهى فان ظهر المصوب والحال كالميم مما ضمن او مثله
او دونه على الاصح فالأولى ترك هذه الحال كما في الدر المختار قد ضمنه اي الغاصب
المصوب يعني قيمته بمجرد قول المالك ان قيمته ذلك او يبرهانه عليه او بالتكول
يعني تكول الغاصب كما في التنوير عن اليمين فهو اي المصوب للغاصب ولا خيار للمالك
في ان رد القيمة ياخذ المصوب له ضار به حيث ادعى هذا المقدر فقط وان ضمنه الغاصب
الغاصب بمجرد قوله ان قيمته كذا فالأولى محيى ان شاء امضى الضمان وان شاء
اخذه المصوب من الغاصب ورد عوضه اي عوض المصوب الذي اخذه من الغاصب
اليه ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل للزوم باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان
فله خياره ويده وعيب كما في المجتبى من الدر المختار وما في المتن من الخيار هو ظاهر

الرواية

الرواية وهو الاصح قال الكرخي لا خيار للمالك كذا ذكره المسكين ولو برهن
كل من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر فبيته الغاصب على الهلاك
المصوب عند المالك بعد الرد أو كفي اي حقيقة بالقبول عند مجرد هذا ظاهر
المذهب كما في الجمع خلافا لابن يوسف فانه ربح بيته المالك كما في الجمع ايضا في
في الوجيز اقام المالك البيته لأن المصوب مات عند الغاصب واقام الغاصب
البيته انه مات عند المالك فبيته الغاصب أولى ولو قال الغاصب اردت المصوب
وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك اقام الغاصب البيته على رد المصوب
الى المالك واقام المالك على ان الغاصب اتلف ضمن الغاصب انتهى ومن غصب
عبدا فباعه فضمنه نفذ بيعه وان اعتقه فضمنه لا ينفذ عتقه والفرق ان
المالك الثابت للغاصب عند اداء الضمان ناقص لثبوته مستند والثابت به طريق
الاستدلال ثابت من وجه دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع ولا يكفي
للعق كالمكاتب بملك البيع ولا يملك العتق لنقصان ملكه كذا في شرح الوقاية
واما عتق المشتري من الغاصب فنافذ في الاصح كما في الدر وزوائد المصوب
التي حصلت فيه عند الغاصب وهلك امانته في يد الغاصب غير مضمونة مالم
يتعد الغاصب فيها او لم يمنعها الغاصب عن المالك بعد طلب المالك اياها فان
تعدى فيها بالاتلاف او الذبح او البيع والتسليم او منعها بعد طلب ضمنها لكن
في طلب المتصلة لا كما في شرح الوقاية والدر سواء كانت الزوائد
متصلة بالمصوب كالحسن والسمن على وزن عنب مصدر سمن كعنب
اذا كثر لجمه وشجبه كما في المصباح وغيره او منفصلة منه كالولد والعقر كما
في الاختيار واللبن والبيض والصوف كما في الاختيار فالأول في القائم والثاني
في الزائل والله اعلم والثمرة الزائدة بخلاف القائمة والله اعلم وان نقصت
من النقصان القاصر اي انتقصت الجارية بان مرضت او نحفت بسبب
الحمل والولادة في يد الغاصب ضمنه الغاصب نقصانها هذا اذا كان الحمل في يد
الغاصب من غير المولى والزوجه اما اذا كان من احدهما لا يجب عليه الضمان لا
في النقصان ولا في الهلاك كما في المسكين ويجبر بجهول من جبر الله فلا بنا
سند مفارقة كما في الملتقط اي يستد ضمان النقصان ويدفع عن الغاصب بجمته
الولد ان حيا قال المسكين فيسقط ضمان النقصان عن الغاصب اذا دفع الولد
وفي الزخيرة لا يسقط في ظاهر الرواية وعن محمد يسقط انتهى او بالقرعة
بالضم والتشديد دية الجنين الميت وهي خمسمائة درهم في الذكر والانثى وكذا في
في الجنائيات اي ويجبر ضمان النقصان عن الغاصب بغير جنين ميت القتل الجارية
المضمومة بضرب شخص فكم بها عليه فاخذها الغاصب يعني يسقط عنه ضمان
النقصان اذا دفع القرعة الى المالك ان وقت بتحقيق الغاء كرمته اصله وفيه
اي ان وقت القيمة او القرعة بنقصانها اي وزنه ولم يقصر عنه وقامه في المفرد

منه حقة وهو زيادة الدبغ فلا يضمنه ان هلك بعد الحبس لانه غير متقد فيه
وهذا ظاهر ونقل ابن الكمال عن الحقايق وان هلك في يده سقط عن المالك قيمة
الزيادة انتهى وان اتلفه الفاسب لا يضمن قيمة الجلد للمالك عند الحقيقة وعند
هما يضمن حال كونه مدبوغا قال ابن الكمال وقال لا يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه للمالك
ما زاد الدبغ فيه انتهى ولقد دفع صاحب في قولنا قدر ما زاد الدبغ فلا يضمنه
للمالك اذ لا يحتاج الى الاعطاء يكفيه النقص تدبر ولو تلف الجلد في يد الفاسب
لا يضمن شيئا للمالك اتفاقا وان كان جلد اركبنا فدبغه بماله قيمة فله صاحبه ان يضمنه
قيمة غير مدبوغ وان شاء اخذه واعطاه ما زاد الدبغ ولو هلك عند الفاسب فلا
ضمان بالاجماع وان استهلك الفاسب وقد دبغه بماله لا قيمة له ضمنه مدبوغا اتفاقا
وان دبغه بماله قيمة لم يضمن عند أبي حنيفة شيئا وعندنا يضمنه قيمة مدبوغا ويرفع
عنه ما زاد الدبغ فيه من الوجيز ومن كسر لمسلم حال ما بعده قدم لتكرار في الحال واعلم
انه قيد المذكور في الهداية وجعله شيا من المجمع احتراز عن الذي حتى قال من كسر
هذه الالات لذي يضمن اتفاقا وعمم الحكم المسلم والذي صاحب الاختيار والمفتي
وابن الكمال وتبهم وكذلك المزامير والطناير ومن كسر شيئا من ذلك لم يضمن
هذه كبيرة في جميع الاديان ولم يقر عليها انتهى بر بطلان اي عود اقاله واجدا ياشا
هو المود موت بر بطلان اي صدر الاوت لانه يشبهه وهو بمنزلة جمع كافي قاموس
وفي محاطات الاصفهاني قالت الفر من ثقات العود ما خوزة من صير باب الجنة
ولهذا استمعه بر بطلان ومعنا باب الخوات انتهى او طبل لا غير طبل الغزاة فانه
بمعزل عن الخلاف كافي الحقايق فكاسر ضامن للقيمة بالغة ما بلغت وعلى هذا طبل
لصنادين كافي خطر الخلاصة او من مار اى الى طرب يقال له بالفارسية ناي من
والمزمار ما يرب من زمر غنى في القصب كما في المقاموس قال الاخري بكسر
دودك ولم يقل دلكي دودك او دقا بضم الدال المهملة والفتح لغة فيه الذي يضرب
به قال في القاموس والضم اعلى من حاشية سر الدين وغير ذلك من الالات السهو
كطنبور في الاختيار وكذلك الالات اللب كز دوسط رخ اما الدق يباح ضرب في العرس
وهو الذي لا يكون عليه جلاجل كما نقل واحد ياشا عن الفقيه الى الليث فكاسر ضامن
قيمة بالغة ما بلغت كما في شرح المجمع وعاطفة على كسر اوراق قال مولانا في الارقة
النصب والاصالة اى صلب له للمسلم كسابقه هو هنا قيد اولوية لانه اذا ضمن في
المسلم فلا يضمن في الذمة اولى لانه يضمن حده فضلا عن غيرها فافهم سكر يفتي
المهملة والكاف الحقة والراء التي من ماء الرطب اذا اشتد او منصف اسم المفعول من
من التنصيف ما ذهب نصفه بالطبخ من ماء العنب وهاجر ان كما ياتي في الاشربة
ضمن الكاسر قيمة اى قيمته ما كسر اوراقه قال في الهداية ولا يجب المثلي في السكر
والمنصف لان المسلم ممنوع عن قتل عينه وان كان لو فعل جاز انتهى صاحبنا في غير
فان لم يصلح الا لله فلا ضمان اصلا فان صلح المكسور لغيره كحطه في وعاء للملح او
لوضع القطن او قصعة لوضع الشريد كما في الشر بن لاية ينظر بكم يشترى لذلك فيضمنه

وكذا

وكذا ان صلح المراق للتخليل فيضمن قيمته الخ ويصح بيع هذه الاشياء الستة
عند أبي حنيفة لانها اموال كما مر عن الهداية وقال لا يضمن الكاسر او المرق قيمة
المكسور او المراق هذه الاشياء لانها اعدت للمعصية فبطلت بقومها كالحجر ولا يجوز
بيعها اى بيع هذه الاشياء عندها وعليه اى على قولهما الفتوى لكثرة الفساد بها
بين الناس ومن غصب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها عند أبي حنيفة لان
المدبرة متقومة عنده ولو غصب امرأة ولد فماتت في يده فلا ضمان على الفاسب عند
أبي حنيفة لانها غير متقومة عند خلا فالحما فان عند يضمنها لتقومها ولو شق
الزرق وهو بكسر الز المعجمة ما يكون ظر فالهواء وغيره من الجلد ونحوه لا راقية الحجر
لا يضمنه عند أبي يوسف خلا فالهواء ولا ضمان على من حل قيد عبد غيره او حل
رباط دابة اى دابة الغير او فتح اصطبلها اى اصطبل دابة الغير او فتح قفص طير
فذهب هذه المذكورات خلا فالهواء في الدابة والطير فانه عنده يضمن فيهما
ولا ضمان على من سعى الى سلطان بمن يوزيه اى الساعي ولا يندفع اى الساعي
عن الايدى الا بالسعي الى السلطان بمن يفسق ولا يمنع اى الفاسق عن الفسق بينهما
بشيء اى ينهي الساعي ولا ضمان على من قال لسلطان قد يغرم وقد يغرم
ان فلا ضمان وجد ما لا يغرمه شيئا لانه توسط فعل فاعل مختار وان كان عادته
اى عادة السلطان ان يغرم البتة ضمن اى القائل لوجود السبب وكذا اى يضمن
الساعي ايضا لو سعى بغير حق عند محمد بن جبر له عن السعاية وبه يفتى ولو اطمع
الفاسب المفضوب ما كره برى عن الضمان وان وصليته لم يعلمه اى المالك انة
ملكه ولو امر امر عبد غيره بالا باق وقال اقتل نفسك فابق او قتل نفسه وجب
على الآم قيمته ولو قال له اتلف مال مولاك فأتلف لم يضمن الامر ولو استعمل
عبد الغير بنفسه بان يقول له ارتق هذه الشجرة واشتر الثمرة لتأكل انت وانا
فلهلك ضمن قيمته سواء علم انه عبد او لا او قال ذلك العبد اني تحرر لانه استعمله
في سفعة ولو استعمله لغيره بان يقول له ارتق الشجرة واشتر الثمرة لتأكل
انت لا يضمن لانه لا يصير غاصبا كذا في الدرر والفرر نقل عن العمادية كتاب
الشفعة هي لغة من الشفع وهو الضم سمي لما فيها من ضم ما يباع الى عقار الشفع
وشرعا تملك العقار وهو الضعة وقيل ماله اصل دار او ضعة كذا في المغرب
على مشتريه اى العقار بما يتعلق بالملك قام عليه اى على المشتري من الثمن
فان الثمن من ذوات الامثال وجبت بمثله وان لم يكن منهما كالعبد والثوب
وجبت بقيمتها جبر ايعنى لا يعتبر اختياره وجب اى تثبت الشفعة بعد البيع
وتستقر اى الشفعة بالاستهاد لا بد من طلبه المواثبة لان حق الشفعة
ضعيف يبطل الاعراض وتملك بالاخذ بقضاء او رضاء اى تملك الدار المشفوعة
باحد امرين اما بالاخذ اذا سلمها المشتري برضاء او علم الحاكم من غير اخذ لان
مشتري قد تم بالشراء فلا يخرج عنه الى الشفع الا برضاء او علم الحاكم لان الحاكم

ولاية عامة فتقدر على ذلك في ضمن الحكم بالحق وولاية على نفسه فوق ولاية القاضى
ضى عليه فكان اولى بذلك الا ان اخذ الشفعة بقضاء القاضى احوط حتى كان للشفيع
ان يمنع من الاخذ اذا سلم المشتري له بفتر قضاء لان في القضاء زيادة فائدة وهي
صدقة الحادثة معلومة للقاضى وانما تجب الشفعة لثلاثة فتر على الترتيب الاول
لغيرهم الخليط اى للشريك في الميراث حائطه بشاركه وهو خليط في التجارة وفي الغنم
وهم خلطاؤه وبينهما خلطة اى شركة في نفس العقار المبيع وفي الجملتين التبيين للشركة
في البناء لا يكون خليطا في المبيع فان لم يكن ان لم يوجد خليط في نفس المبيع اصلا
او كان خليط في المبيع لكنه سلم الشفعة وتركها يعني لم يطلبها فتجب للخليط في حق
العقار المبيع وهو الذى قاسم وبيعته له شركة في حق العقار ومثل الحق يقول كذا
كالشرب بكسر وسكون ونصيب من الماء والطريق ووصفهما بقوله الخاضعين فلو
عامتين لا شفعة بهما ثم فنسرد ذلك بقوله كنهر صغير لا تجرى فيه السفن بضمين
جمع سفينة قال في شرح الوقاية ارا داصغرها فان جرى فعام اشهى وطريق
لا يتعد اى نفذ الطريق عثم مسلكه لكل واحد فهو نافذ اى عام انتهى فان نفذ
فعام كلامه الشرب الخاضع وهو شرب نهر لا تجرى فيه السفن والطريق الخاضع
الذى لا ينفذ وبهما يستحق لا يغيرها ثم تجب الشفعة للجار الملاصق ولو وصلة
بابه اى باب الجار في سكة اخرى وهو الذى داره على ظهر المنزل المشفوع وباب
داره في سكة اخرى فان كان باب في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون
جارا ملاصقا صورة منزل مشترك بين اثنين في داره يقوم في سكة غير نافذة
اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك في المنزل احق بالشفعة فاذا
سلم فالشركاء في الدار احق من الشركاء في السكة لانهم امرت للشركة بينهم في
صحن الدار فان سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فلجار
الملاصق ومن له جذوع على حائطها اى على حائط الدار المشفوعة او شركة عطف
على قوله جذوع في خشبة عليه اى حائطها جار انما ذكره ليعلم انه جار ملاصق لا
خليط ولا يشترك للجار الملاصق وضع الجذوع حتى يعلم لو لم يكن له شيء على
الحائط يكون جارا ملاصقا وان كانت له شركة في نفس الجدار فشريكه
حكما كما اذا كان شريكا في جدار معين في المنزل وهو مقدم على الجار في المنزل
لان اتصاله اقوى كما في الهداية وفي جامع الفتاوى اذا اقتسم الارض وخطاه
خطا في وسطها ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى يبنيا حائطا وكل واحد جار
لصاحبه في الارض انما الشريك في البناء لا يغير انتهى وعلى هذا ينبغي ان لا يكون
مقدم على الجار فليتأمل وهي اى الشفعة على عدد الرؤس على عدد السهام سواء
كانت الانصبا قليلة او كثيرة هذا عندنا وعند الشافعي على قدر الملك فاذا
علم الشفع بالبيع يشهد من الرجلين او رجل وامرأتين او واحد عدل وقال
يكفى واحد خرا كان او عبدا صيبا او امرأة اذا كان الخبر صدقا في مجلس علمه انه

يطلبها

يطلبها بان قال طلبت الشفعة او انا طالبها ونحو ذلك وقال الشيخ ابو بكر محمد بن
فضل اذا سمع بيع ارض بجنب ارضه فقال شفعة شفعة كان ذلك منه طلبا
كذا في الدرر والغرف نقلا عن الكافي ولو سمع البيع فقال الحمد لله او لا حول ولا
قوة الا بالله او سبحان الله لا تبطل شفعة لان الاول محدد على الخلاص من جوار
البائع مع الامن من ضرر الخيل بالشفعة والثاني تعجب منه يقصد اضراره والثالث
لافتتاح الكلام كما هو عرف بعض الناس فلا يدل على الاعراض ويسمى لهذا طلب
مواشاة اعلم ان الطلب ههنا ثلاثة طلب المواشاة وطلب الاشهاد والتقريب
وطلب الاخذ والتملك فكان هذا طلب المواشاة لما فيه طلب الشفعة وجه المسألة
ثم يشهد اى الشفع عند العقار او على المشتري لانه مالك او على البائع ان
كان المبيع في يده اى في يد البائع ولم يستلمه الى المشتري فانه اذا سلم اليه لم يبيع
الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما اذ لا يدله ولا ملك فيقول اى الشفع
عند هذا الاشهاد واشتري فلان هذه الدار وقد كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها
الآن فاشهد واعلى ذلك وسمى لهذا طلب تقريروا واشهاد وهذا الطلب واجب
واجب حتى اذا امكن هذا الطلب ولم يفعل بطلت شفعته فاذا كان في مكان
بعيد فستمع فطلب طلب مواشاة وعجز عن طلب الاشهاد عند مواشاة البائع او
او على المشتري يوكل وكيله ان وجد والا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو
على شفعته فاذا حضر طلب وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته كذا في الدرر
نقلا عن الخيرة واذا اشهد في طلب المواشاة عند الدار او البائع او المشتري
فلا يحتاج الى هذا الاشهاد ولقائه مقام الطلبين ثم يطلب اى الشفع عند
قاض فيقول اشتري فلان دارا كذا وانا شفعيها بسبب كذا فمره بالتسليم الى
وسمى لهذا طلب خصومة وقليل ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا اى شهرا
كان او اكثر في ظاهر المذهب وهو قول ابي حنيفة فانه اذا اشهد بالشفعة
واستقرت شفعته لم يسقط بتأخير ابد كسائر الحقوق الا ان يسقطها
بلسانه وعلمه الفتوى وقيل يفتى بقول محمد انه ان اخره شهرا بلا عذر
بطلت اى الشفعة ولو علم انه ليس في البلدة قاض لا تبطل شفعة بالتأخير اتفاقا
اذ لا يمكن من الخصومة الا عند القاضى وكان عذرا واذا ادعى اى الشفع
على زيد الشراء اى شراء دار وطلبت الشفعة سال القاضى المدعى عليه وهو
المشتري عن ملكيته الشفع لما يشفع به فان اقر اى مدعى عليه بملكه ما
يشفع به او نكل اى المدعى عليه في صورة انكاره عن الخلق على العلم بملكته
اى بملكته ما يشفع به بان يخلق بالله ما يعلم انه مالك الدار التي يشفع بها وب
وبرهن الشفع يكون ما لمك ما يشفع به بان يخلق بالله ما يعلم انه مالك الدار
التي يشفع بها سال القاضى المدعى عليه عن الشراء فان اقره او نكل عن ا
اليمن انه ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة اعلم ان ثبوت الشفعة

ان كان بينهما متفقا عليه يحلف على الحاصل بان قال بالله ما يستحق هذا الشفع
 الشفعة على وان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب بان قال اشترى
 هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل بمذهب الشافعي او يبرهن الشفع قضي له
 اي الشفع بها اي بالشفعة ولا يشترط للشفيع احضار الثمن وقت الدعوى
 فاذا قضى اي الدار المشفوع له اي للشفيع لزم احضاره اي لزم الشفع احضار
 الثمن والمشتري حين الدار لقبضه اي الثمن ولا تبطل شفعة بتأخير الثمن
 بعد ما امر باده يعني اذا قيل للشفيع ان الثمن فاخر لا تبطل الشفعة وللشفيع
 ان يخاصم البايع ان كان المبيع في يده اي في يد البايع يعني الخصم له البايع قبل تسليم
 المبيع الي المشتري لانه ذو اليد ولا يسمع القاضي البينة اي بيينة الشفع عليه
 اي على البايع بغيبته المشتري حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرة اي
 المشتري لانه المالك ويقضي بالشفعة على البايع ويجعل العهدة ومعنى العهدة
 ضمان الثمن عند الاستحقاق عليه اي على البايع حتى يجب تسليم الدار على البايع
 وعند الاستحقاق يرجع الشفع بالثمن عليه وانما يشترط حضور المشتري
 لان الملك له واليد للبايع فاذا سلم المبيع الي المشتري لا يشترط حضور البايع
 ولا يكون العهدة لان البايع صار اجنيا لوال الملك وليد عنه والكيل بالشراء
 خصم للشفيع لانه القاعد والاحد بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الي
 الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم اذا لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم
 هو الموكل وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري عند اشتراكه
 من البايع البراءة منه اي من العيب لان الاخذ بالشفعة شراء من المشتري
 ان كان الاخذ بعد قبض المشتري وان كان قبله فنشراء من البايع لتحول
 الصفة اليه فيثبت له الخيار ان كما اذا اشتراه منهما ولا يسقط خياره بر
 برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفع
 فلا يسقط حقه باسقاط المشتري **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري
 في الثمن قال المشتري الف ومائة وقال الشفع يتكوه الف فالقول للمشتري
 مع يمينه لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره
 وان يبرهن اي الشفع والمشتري اكش اشياء بصورة لان البيئات للالزام
 وبينة الشفع ملزمة بخلاف بيينة المشتري فان بيينة الشفع اذا قبلت
 وجب على المشتري تسليم الدار بالف شاء او ابى واذا قبلت بيينة المشتري
 لا يجب على الشفع شي بل يتخير بين الاخذ والتكوي وعند ابي يوسف البينة
 للمشتري لانها اكش اشياء وان ادعى المشتري ثمنه والبايع اقل منه
 اخذ الشفع بما قال البايع قبل قبض الثمن لان الامر ان كان ما قاله البايع
 فقد وجبت الشفعة بما قاله وان كان على ما قال المشتري فقد حظ
 البايع من الثمن والحظ يظهر في حق الشفع وبما قال المشتري بعد

اي بعد قبض البايع الثمن لان البايع باستيفاء الثمن خرج من البين والحق
 بالايجاب فبقي الاختلاف بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول للمشتري
 ان عكسا بان ادعى البايع ثمنه والمشتري اقل منه بعد القبض اي بعد قبض
 البايع الثمن يعتبر قول المشتري وقوله اي وقبل قبض الثمن يخالفان اي
 البايع والمشتري واي كمل اعتبر قول صاحبه وان حلفا اي البايع والمشتري
 فسخ البيع وياخذه اي المبيع الشفع بما قال البايع وان خط اي البايع عن المشتري
 بعض الثمن ياخذ الشفع المبيع بالباقي لانه يالحق باصل العقد فكان الثمن
 ما بقى وان خط اي البايع عن المشتري الكل اي كل الثمن ياخذ اي الشفع المبيع
 بالكل اي بكل الثمن لان العقد حينه يكون بيعا باطلا او هيبة وعلى الو
 التقديرين لا تصح الشفعة وان خط النصف اي نصف الثمن ثم النصف ياخذ
 اي الشفع بالنصف الاخير وان زاد المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة
 على الثمن الاول لان استحقاق الشفع الاخذ بالثمن المسمى في العقد واذ
 كان الثمن مثليا لزم الشفع مثله وان كان الثمن قيميا فقيمته اي فلزم الشفع
 قيمته وان كان الثمن مؤجلا احدى الشفع المبيع بتمن حال او يطلب اي
 الشفع الشفعة في الحال وياخذ المبيع بعد مضي الاجل وليس له ان ياخذ
 المبيع بتمن مؤجل لان رضاء البايع بالاجل في حق المشتري لا يكون رضاء
 باجل في حق الشفع لتفاوت احوال الناس ولا يتجمل ما على المشتري من الثمن
 المؤجل لو اخذ الشفع الدار بالحال اي بالثمن الحال يعني لو كان الثمن مؤجلا
 على المشتري ثم اخذ الشفع الدار من المشتري بالثمن الحال لا ياخذ البايع الثمن
 من المشتري حالا بل ينظر الى تمام الاجل ان شرط الاجل لم يبطل بان ياخذ
 الشفع الدار فيعمل بموجب الشرط ولو سكت عن الطلب اي عن طلب الشفعة
 ليحل الاجل اي ليطالبها عند الاجل بطلت شفعة لان حق الشفعة متزلزل لو
 طلبها في الحال يستقر ولهذا كان له ان ياخذ الآن بتمن حال ولو لم يطلبها
 بطلت خلافا لابي يوسف ولو اشترى ذمي بخر او خنزير ياخذ الشفع الذي
 بمثل الخنزير قيمة الخنزير وياخذ الشفع المسلم بالقيمة فيهما اي في الخمر والخنزير
 ولو بني المشتري في الدار او عرس فيها اشجارا اخذها الشفع بالثمن و
 بقيتها حال كونها مقلوعا كما في الغصب او تحليف المشتري قلعها يعني اذا
 بني المشتري او عرس من ثم قضى للشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن
 وبقيمة البناء والعرس مستحق القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب
 ولو التحقت اي الدار بعد ما بني الشفع او عرس رجوع اي الشفع على المشتري
 بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذه منه بايضا كان او
 مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمة البناء والغرس على البايع لانه
 مسلط من جهة بخلاف الشفع لانه اخذه جبرا وان جف الشجر اي شجر

البستان او انهدم البناء عند المشتري بلا فعل احد ياخذها الشفيع بكل الثمن
 ان شاء لان البناء والفرس تابع حتى دخلا في البيع بلا ذكر فلا يبقا بلهما شي
 من الثمن الا ان يكون مقصودا بالاتلاف وان شاء لم ياخذها لان له يمنع
 عن تلك الدار بما له وان هدم المشتري البناء اخذ الشفيع العرصه بحصتها يعني
 انه بالخيار ان شاء اخذ العرصه بحصتها وان شاء ترك انه صار مقصودا
 بالاتلاف فيقا بلهما شي من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه بافء سماوة
 وليس له اي للشفيع اخذ النقص اي نقص البناء لانه صار منفصلا فلم يبق يتبع
 حتى يكون للشفيع وان شري المشتري الارض مع شجر ومثمر او غير مثمر يعني
 او شراها ولم يكن على شجر ومثمر فاشترى في يده اي يدا المشتري اخذها الشفيع
 مع الثمر فهما اي فضليان اما الا فالا لانه باعتبار الاتصال كان يتبع للعقار كالبنا
 في الدار واما في الثاني فلا لانه مبيع يتبع لان البيع سري اليه كما اذا اشترى
 حلا ملا فولدت عنده كان ملكه يتبع فان جده اي ان قطع الثمر في الفصيلين
 المشتري فليس للشفيع اخذه اي اخذ الثمر وكذا اي الشفيع ما سواه اي ما سواه
 الثمر المجرد بالحصة من الثمر للثمر المجرد في الاول اي في الفصل الاول وهو
 الارض مع شجر ومثمر لانه دخل في البيع وقصد او كان له قسط فيفوت قسط بقوة
 وياخذ ما سواه بكل الثمن في الفصل الثاني لان الثمر لم يكن موجودا عند العقد
 فلا يكون مبيعا الا يتبع فلا يبقا بله شي من الثمن **باب ما يجب فيه الشفعة**
 وما لا يجب وما يبطلها اما يجب الشفعة قصد افا قال قصد لانها يجب
 في غير العقار كالشجر والثمر فانها يؤخذان بالشفعة يتبع للعقار في عقار
 ملك بعوض حتى لو ملك بلا عوض كالهبة لا يثبت الشفعة هو مال فان
 العوض اذا كان غير المال كالخلع على دار لا يثبت الشفعة وان وصليته لم
 لم يكن قسمته اي العقار لان الشفعة لا يثبت عند الشافعي فيما لا يقسم لانها
 عنده لدفع مؤنة القسمة عند نال دفع ضرر الجوار كرحى حمام ويكر ويبست
 صغير بحيث لا ينفع به اذا قسم فلا يجب اي الشفعة في عرض وملك وبناء
 وشجر مبيعا اي البناء والشجر وهو مشى على صيغة المجهول بدون الارض فيخذ
 يكون يبيعها قصد فلا يثبت الشفعة اذ لا قرار لهما دون العرصه ولو كان
 يتبع للعقار يثبت فيها الشفعة كما عرفت ولا يجب الشفعة في ارض وصدة
 وهبة بلا عوض مشروط لان هذه الهبة يبيع انتهاء ولكن تشترط التقا
 بضم وعدم الشروع في الموهوب وعوضه لانها هبة ابتداء وان لم يكن
 العوض مشروطا فلا شفعة فيها وما يبيع اي لا يجب الشفعة في عقار يبيع
 بخيار البايع او يبيعا فاسدا ما لم يسقط حق الفسخ اسباب السقوط
 كثيرة منها بناء المشتري في المبيع فكل من الخيار والفساد يمنع زوال الملك
 عن البايع فان سقط حق الفسخ وجبت الشفعة لزوال المانع عن زوال الملك

لكن

لكن يشترط الطلب سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند
 ذلك ولا يجب الشفعة فيما قسم بين الشركاء لان في القسمة معنى الافرار وثبت
 الشفعة في المبادلة المطلقة او جعل عطف على قوله قسم اجرة او بدل خلع او
 عتق او صلح عن دم عمدا او مهورا ان وصليته قوبل ببيعته مال بان تزوج
 امرأة على دار على ان ترد هي على الزوج الف درهم فلا شفعة في جميع الدار
 عند ابي حنيفة ربه وعندنا يجب اي الشفعة في حصته المال اذ فيها مبادلة مالية
 ولا يجب الشفعة فيما صولح عنه بانكار او سكوت كما اذا استحق زيد دار خالدا
 او سكوت ثم صالح عنها على شي لم يكن لهذه الدار شفعة لانه اذا صالح عنها بانكار
 بقيت الدار في يده وهو يزعم انها لم تزل عن ملكه وكذا اذا صالح عنها سكوت
 لاحتمال ان يكون بذل المال افتداء لليمين وقطعا للخصومة كما اذا انكر صريحا بخلاف
 اذا صالح عنها باقرار لانه معترف بالملك للمدعي واما استيفاده بواسطة الصالح
 فكان مبادلة مالية ويجب اي الشفعة فيما صولح عليه باحدها كما اذا ادعى شيئا
 على زيد ورفع زيد دار فصالح عليها عن هذا الشيء يجب الشفعة في هذه الدار
 سواء اقر زيد له هذا الشيء او انكره او سكوت لانه اخذها من زيد عوضا عن حقه
 في زعمه اذ لم يكن من جنس فقابل بزعمه ولا يجب الشفعة فيما سلمت شفعة
 ثم رد بخيار روية او شرط او خيار عيب بقضاء يعني اذا بيع وسلمت الشفعة
 ثم رد المبيع باحد ما ذكر بقضاء القضي فلا شفعة لانه فسخ فعاد الى قوته
 ملكه وما رد به اي بالعيب بلا قضاء او باقالة يجب اي الشفعة فيه اي يثبت
 الشفعة في الرد بالعيب بلا قضاء والقاضي لانه لما يجب الرد فاخذه بالرضى صار
 كانه اشتراه وكذا يجب الشفعة بالاقالة لانه الاقالة بيع في حق الثالث والشفيع
 ثالثها والمراد الرد بالعيب بعد القبض لان قبله فسخ من الاصل وان كان بغير
 قضاء ويجب اي الشفعة في العلو وحده وفي السفل بسببه العلو يستحق بالشفعة
 ويستحق به الشفعة في السفل وان لم يكن طريق في السفل لانه الحق بالعقار
 بماله من حق القرار ويجب الشفعة فيما يبيع بخيار المشتري يعني لو اشترى بشرط
 الخيار وجبت الشفعة وان بيعت دار بجنب المبيع بالخيار فالشفعة لمن له الخيار
 بايها كان الخيار او مشترعا اما البايع فظاهر لبقاء ملكه في التي يشفع بها وكذا
 اذا كان الخيار للمشتري وتكون اي الشفعة اجارة من المشتري يعني من اشترى
 دار على انه بالخيار فبيعت دار بجنبها واخذها المشتري بالشفعة فهذا اخذ
 رضى بشراء تلك الدار ان الطلب للشفعة يدل على اختيار رد الملك في الشفوع
 بها وشفيع الاول اخذها منه لا اخذ الثانية يعني اذا حضر شفيع الدار الاول
 التي اشترىها بالخيار لم ان ياخذ دون الدار الثانية لانعدام ملكه الاول
 حين بيعت الثانية وان بيعت دار بجنب المبيعة فاسد فشفيعها البايع ان
 بيعت قبل قبض المشتري يعني اذا اشترى دارا بشراء فاسدا بيعت دار

بجنبها قبل قبضها فالشفعة للبايع لا للمشتري لبقاء ملك البايع فيها فاذا قبض
 اى المشتري الدار الاولى بعد الحكم له للبايع بها اى بالشفعة لا تبطل اى الشفعة
 التى كانت للبايع لان بقاء ملك البايع فى الدار التى يشفع بها بعد الحكم بالشفعة
 ليس بشرط فيبقى الدار الماخوذة بالشفعة على ملكه وان بيعت اى الدار
 الثانية بعد قبض المشتري الدار الاولى فالشفعة للمشتري لان الملك له
 فان استرد البايع منه اى من المشتري المبيعة اى الدار الاولى قبل الحكم له اى
 للمشتري بالشفعة بطلت شفعة اى شفعة المشتري لانقطاع ملكه عن المبيعة
 التى يشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان استرد البايع من المشتري الدار الاولى
 بعد الحكم للمشتري بالشفعة بقية الدار الثانية فى يد المشتري على ملكه اى على
 ملك المشتري لان الدار الاولى كانت فى يد المشتري حين بيعت الدار الثانية
 فكان مستحقا لشفعتها والمسلم والذمى فى الشفعة سواء وكذا فى الشفعة سواء
 ايضا الحر والعبد المأذون والمكاتب ولو وصليته فى مبيع السيد كالعكس اى
 كما كانت الشفعة للسيد فى مبيع عبده المأذون والمكاتب وتبطل الشفعة
 بسليم الكل او بعض ولو كان التسليم من الوكيل وتبطل الشفعة ايضا بشرك
 طلب الموائبة او طلب التقريب وقد مر بيانها فى اول كتاب الشفعة وتبطل
 الشفعة ايضا اى بالصالح اى بصالح الشفع من الشفعة على عوض وعليه رده
 لان حق الشفعة ليس بحق مقرر فى الحل بل هو مجرد حق التملك فلا يصح
 الاعتراض عنه لانه رشوة فيجب عليه رد العوض وتبطل شفعة بالصالح و
 وكذا اى تبطل شفعة ويجب عليه رد العوض والمال ايضا ولو باع شفعة
 بمال لما يتناه وكذا لو قال للمخيرة اختار بينى بالفا وقال العنين لامرأة ذلك
 اى اختار بينى بالفا فاختارته تبطل خيارها ولا يجب العوض على القابل وتبطل
 اى الشفعة ببيع بالشفعة به قبل الحكم له اى للشفيع بها اى بالشفعة لان استحقاق
 قد كان بالجوار وهو زال قبل التملك فبطل الحق وانما قال قبل الحكم بها لانه
 بعد الحكم لا تبطل لتاكّد الحق بالحكم وتبطل الشفعة ايضا بموت الشفع وهذا
 اذا مات بعد البيع قبل القبض بالشفعة واما اذا مات بعد قضاء والقاضي
 قبل نقد الثمن او بعده لا تبطل لتقرر بالقضاء لا اى لا تبطل الشفعة بموت
 المشتري لان المستحق بان ولم يتغير سبب حقه ولا شفعة لمن باع وكذا
 كان او اصلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيًا فى نقص ما شتم من جهة
 وهو الملك واليد للمشتري وسعى الانسان فى نقص ما شتم من جهة
 مردود او بيع له كما اذا فكل بالبيع والموكل يشفع فلا شفعة له لان
 تمام البيع يكون به اذ لو لم يوفى كل لم يجز بيعه او ضمن الدرك اى من
 ضمن الدرك عن البايع وهو يشفع لا يثبت له الشفعة لانه تقرير البيع
 فكان كالبائع او المشتري بيعا او اجارة ويجب اى الشفعة لمن اتباع

سواء اشترى اصالة او وكالة او ابتاع له اى لمن وكل اخر بالشراء فاشتري الاجل
 الموكل والموكل شفيع كانت له الشفعة وفائدة لو كان المشتري او الموكل باعا
 بالشراء بشريكا وللدار شريك اخر فلهما الشفعة ولو كان هو شريكا وللدار
 جارة فلا شفعة للجارة مع وجوده لان الشريك مقدم عليه ولو قيل للشفيع انهما
 بيعت بالف فسلم اى الشفع الشفعة شتم بان اى ظهر انها بيعت باقل من الف
 او بكيلى او وزن او عددى متقارب قيمته الف او اكثر فله اى لهذا الشفع
 الشفعة فى هذه الصور ولا يكون تسليمه مانعا وان بان اى ظهر انها بيعت
 بعرض قيمته الف او بدنانير قيمتها الف فلا يكون له الشفعة يعنى انه اذا
 اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فسلم الشفعة شتم علم انها بيعت باكثر التسليم
 صحيح لانه انما سلم لاستكثار الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان ارضى بالتسليم
 وان علم انها بيعت باقل او بخنطة او بشعير قيمتها الف او اكثر فهو على شفعة
 لان التسليم عند كسرة الثمن لا يدل على تسليمه عند القلة وكذا تسليمه فى احد
 الجنين لا يكون تسليمًا فى الآخر فربما يسهل عليه اداء احدها ويتعذر الآخر وكذا
 كل مثيل او موزن او عددى متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته
 الف او اكثر فانه تسليم لانه انما ياخذها بعبئة دراهم او دنانير وكذا اذا علم
 انها بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر فانه تسليم وان كان اقل فهو على
 شفعة ولو قيل له المشتري فلا فى تسليمه فبان انه غيره فله الشفعة يعنى لو
 للشفيع ان المشتري زيد فسلم الشفع الشفعة فظهر ان المشتري غير زيد
 فللشفيع الشفعة لتفاوت الجوار ولو بان انه هو مع غيره يعنى لو ظهر فى هذه
 الصورة ان المشتري زيد مع غيره فله اى للشفيع الشفعة فى حصته الغير لان التسليم
 لم يوجد فى حق الغير ولو بلغه اى سمعه الشفع ببيع النصف فسلم اى الشفع
 الشفعة فظهر بيع الكل فله اى للشفيع الشفعة لان التسليم لضرر الشركة ولا شتر
 فى بيع الكل وان باعها اى الدار لآخر اى قدر زرعها وكذا لو كان مقدار
 شبرا واصبع من طول جانب الشفع بان يكون طول ذلك القدر تماما ما يلا
 صف دار الشفع فلا شفعة له لان البيع لم يوجد فيما يلا صف دار الشفع فانقطع
 الجوار فلم يثبت له الشفعة وهذه حيلة الاسقاط لشفعة الجوار وكذا اذا هب
 للمشتري هذا المقدار وقبض وان شترى منها اى من الدار سهمًا بثلث شترى
 باقية فالشفعة فى السهم فقط وهذه حيلة اخرى لاسقاط شفعة الجوار
 وهى انه اذا اراد ان يشترى الدار بالف اشترى سهمًا واحد من الف سهم منها
 بالف الادرها ثم اشترى الباقي بدرهم فالشفيع لا ياخذها بالشفعة الا السهم
 الاول بثلثه الباقي لان المشتري صار شريكا وهو احق من الجار وان اتبعها
 اى ان اشترى الدار بثلث شتم دفع عنه ثوبا اخذها اى الدار الشفع بالثلث
 لابقية الثوب هذه حيلة تصلح لاسقاط شفعة الجوار والشركة وهى ما اذا

اريد بيع الدار بماية فيشترى الدار بالف ثم يدفع ثمنه بثلوى مائة في مقابلة
 الالف فالشفيع لا ياخذها الا بالف ولو استحققت الدار يرجع المشتري على البايع
 بالالف لقيام العقد الثاني فيتصرف به البايع فالاولى ان يباع بالدرهم الثمن دينار
 حتى اذا استحق الدار يبطل الصرف فيجب رد الدينار فقط ولا كره الحيلة في
 اسقاطها اي في اسقاط الشفعة عند ابى يوسف وبه يعني قبل وجوبها اي وجوب
 الشفعة وعند محمد كره هذا الاختلاف في قبل الوجوب واما بعده مكرهه بلا خلاف قبل
 والشفيع اخذ حصته بعض المشتري لاحصة بعض البايعين يعني اشترى جماعة دارا
 من واحد فالشفيع ان ياخذ نصيب احدهم وان باعها جماعة من واحد لا ياخذ حصته
 احد الباعة بل ياخذ حصته كلهم او يتركها والغرض انه في المح في الوجه الباقي اذا
 اخذ البعض تنفرق الصفقة على المشتري فيتصرف به زيادة الصبر وفي الوجه
 الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلا تنفرق الصفقة والجواز اخذ بعض مشاع
 بيع فقسم وان وصلته وقع في غير جانبه كما اذا اشترى رجل نصف مشاعا من
 دار فقسمها البايع والمشتري بينهما فالشفيع ان ياخذ النصف الذي صار للمشتري
 او ترك وليس له ان يفسخ القسمة لانها من تمام القبض لان القبض لا ينشأ
 في الشايع لا يتم الا بالقسمة والعبد الماذون المديون الشفعة في بيع سيده وبا
 بالعكس ومعنى العكس ان السيد حقق الشفعة فيما باع العبد الماذون المديون
 بناء على ان ما في يده ليس ملك المولى اذا كان مديونا وصح تسليم الاب
 والوصى شفعة الصفيق هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف لان الاخذ بالشفعة
 تجارة فترك الاخذ بها ترك التجارة فيصح ممن يملك التجارة وكذا اذا بلغها
 شراء دار بجوار الصبي فسكتا فان السكوت عن الطلب ممن يملك التسليم بمنزلة
 التسليم كما في الدر والفرد خلا فالجدة فيما بيع بغيره او قل لان ابطال الحق الصبي
 فلا يصح قوله اي قول محمد رواية عن الامام في الاقل الذي لا يتغابن فيه
 هي لغة اسم الاقسام كالقدرة للاقتداء وشرعها جمع نصيب شايع
 في معين لا يقينه لمصلحة قبل القسمة وتشتمل على الافراز المبادكة والافراز
 اغلب في المثليات وهي الكليات والموزونات والعدديات المتقاربة ما
 فياخذ الشريك خطه اي نصيب منها اي من المثليات حال غيبة صاحبه لكونه عين
 حقة ولو اشترى اياه اي شيئا مثليا فاقسمها فكل منهما ان يبيع حصته مراجة
 بحصة ثمة والمبادلة اغلب في غيرها اي في غير المثليات كالحجوات والروص
 فلا ياخذ اي لا ياخذ الشريك نصيب من غير المثليات حال غيبة صاحبه
 لوجود التقافة بين ابعاضه فيحتمل ان ياخذ زيادة عن حقة ولا يبيع اي احد
 الشريكين مراجة بعد الشراء والقسمة ان الرجلين اشترى شيئا من غير
 المثالي واقسماه بينهما ثم اراد احدهما ان يبيع حصته مراجة بحصة ثمة
 لا يجوز ويجوز عليها اي على القسمة فيه اي في غير المثالي بطلب الشريك في

في متحد الجنس لا في غيره اي لا يجبر في غير متحد الجنس فان كان اخبا سا مختلفة
 لا يجبر القاضى على قسمتها بطلب الشريك لفحش التفاوت في المقاصد
 ولو توافق الشركاء جاز لان الحق لهم وندب للقاضى نصيب قاسم رزقه
 اي يعطى رزقه من بيت المال ليقيم اي القاسم بلا اجلا لان الاصح ان القسمة
 من عمل القاضى لتمام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاضى فان لم يفعل نصيب
 اي القاضى قاسما يقسم باجر على المتقاسمين بقدره اي الاجر له القاضى وهو
 الاجر على عدد الروس اي الروس المتقاسمين عند ابى حنيفة لان الاجر مفا
 بل بالتميز وانه لا يتفاوت وربما يصب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينكس
 الامر فنقدر اعتباره فاعتبر اصل التميز وعندهما الاجر على قدر السهام لانه
 مؤنة الملك فيقدر بقدره ثم ان الاجر هو اجر المثل وليس له قدر معين
 فان باشره القاضى بنفسه القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل
 العمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجرة وعلى رواية عدم كونها منه جاز والمتا
 خرون ذهبوا على ان يكون بربع العشر كالزكاة لان عمل العامة فيقدر
 بقدره واجرة الكليل والوزن على قدر السهام اجماعا ان لم يكن اي الكليل والوزن
 للقسمة وان كان الكليل والوزن لها اي للقسمة وعلى الخلاف في المذكور ويجب
 كونه اي القاسم عدلا امينا عالما بالقسمة لانه كان من جنس عمل القضاء
 فلا بد من القدرة وهي بالعلم ومن الاعتماد وعلى قوله وهو بالعدالة ولا
 يجبر الناس على قاسم واحد اي لا يجبرهم القاضى على ان يتاجره لان
 نقيته يقضى الى حاكم في الزيادة على اجر مثله وفي ذلك ضرر بالناس
 ولا يترك القسام ليشتروا يعني اذا كان القاسم متعذرا او اشتركوا
 في الاجرة يمنع لان القسام متى اشتركوا يوكل بعضهم لبعض فكثرت
 الاجرة فيؤدي الى الضراب بالناس وصح الاقتسام بانفسهم اي برضاهم
 بلا امر القاضى لو لايتهم على انفسهم واموالهم ويقسم على الصبي ان
 كان احدهم صبي او وصيته فان لم يكن اي للصبي وليا او وصيتا فلا بد في
 قسمة المال المشترك بالصبي من امر القاضى لقصور ولاية شريكه عنه ولا
 يقسم عقار بين الورثة باقرارهم وان دعوا رثة عن زيد مالم يرهقوا على الورث
 وعدد الورثة هذا عند ابى حنيفة لان التركة قسمة باقية على ملك الميت فا
 فالقسمة قضا على الميت وقول الورثة ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة
 البيينة يثبت بها القضاء على الميت وعندهما يقسم بلا بيينة لان كون العقار
 في يدهم دليل على انه ملكهم والاقرار امارة الصدق ولا منازعة لهم فيقسمهم
 وغير العقار يقسم اجماعا يعني حضر جماعة عند القاضى وطلبوا قسمة باقى ايديهم
 من المنقولات ودعوا رثة عن زيد قسم بينهم بالاجماع فلا حاجة الى البيينة

على موت زيد وعدد الورثة لأن البينة لا يقام إلا على النكر ولا منكرهنا فيقسم
بينهم وكذا أي يقسم أيضا بالاجماع العقار المشتري يعني إذا كان في أيديهم
عقارا ادعوا شراؤه يقسم بينهم اجماع لأن المبيع لا يبقى على ملك البايع وأما
قسم أو لم يقسم فلم يكن إقرارهم به إقرار بالملك بالملك للغير فلم يكن القسمة
قضاء على الغير بإقرار وكذا المذكور المطلق ملكه يعني إذا طلبوا قسمة ما في
أيديهم سواء من العقار أو المنقول وادعوا ملكه مطلق قسم أيضا بالاجماع
وإن برهنا أن العقار في أيديهما لا يقسم حتى يبرهنا أنه لهما لا لهما إذا برهنا
أنه في أيديهما كان القسمة الحفظ والعقار غير محتاج إليها فلا بد من إقاسه
البينة على الملك قبل هذا قول أبي حنيفة والاصح لأنه قول الكل ولو برهنا أنه
الورثة على الموت أي على موت مورثهم وعلى عدد الورثة والعقار في أيديهم
ومعهم وارث غائب أو وارث صبي قسم بطلبهم ونصب وكيل عن الغائب
أو وصي عن الصبي لقبض حصص الغائب أو الصبي لأن في هذا النصب نظر للغائب
والصغير فلا بد من إقامة البينة وهذه الصورة عند أبي حنيفة كما مر وعندهما
يقسم بينهم بإقرارهم ويعزل حق الغائب والصغير ولو كان العقار في يد الغائب
أو كان في يده شيء منه أي من العقار أو في يد مودعه أي مودع الغائب
أو في يد الصغير لا يقسم لأن القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق
يديهما من غير خصم عنها والمودع ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه و
القضاء من غير خصم لا يجوز وكذا أي لا يقسم أيضا لو حضر وارث واحد
وشريكه غائب وإن أقام هذا الحاضر البينة لأنه من حضور اثنين لأن الواحد
لا يصلح مقاسما ومقاسما ومحاصما ولو كان الحاضر كبيرا وصغيرا
نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم عند إقامة البينة لما مر أو كانا
مشرين وغاب أحدهم يعني إذا حضر جماعة وطلبوا القسمة وفي أيديهم دار
ادعوا شراؤها وأحدهم غائب لم يقسم بطلبهم لأن الملك الثابت بالشراء
ملك جديد فلا يصلح الحاضر خصما عن الغائب فلم يصلح القسمة وإذا انتفع كل من
الشركاء بنصيب بعد القسمة قسم بطلب أحدهم لأن القسم حق لازم فيما
يحمل القسمة عند طلب أحدهم وإن نذر الكل لا يقسم إلا برضاهم يعني إذا كان
كل من الشركاء ينزله بالقسمة لقلته نصيبه لم يقسم بينهم إلا برضاهم لأن
الجبر في القسمة إنما يجوز لتكميل المنفعة في هذه القسمة تقويتها ويجوز بالتراخي
لأن الحق لهم وإن انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب
الآخر هو الأصح يعني إذا طلب أحدهم القسمة وله انتفاع في نصيبه بالقسمة وللآخر
ضرب لقلته نصيبه يقسم وإن طلب صاحب القليل لم يقسم وقيل الحكم عن عكس هذا
ولذلك قال هو الأصح ويقسم العوض من جنس واحد فلا أن اتحاد الجنس يتحد

المقاسمة

المقاسمة فيحصل التعديل في القسمة والتكميل في المنفعة ولا يقسم الجنس من
العروض بعضها أي بان يدخل بعضها في بعض كما أعطى أحد المتقاسمين بعض
والآخر شاترين جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك إذا اختلط بين الجنسين بسبب
التفاوت فلا يكون القسمة تميزا بل يكون معاوضة ولا بد في المعاوضة من
التراضي لأن ولاية الأحبار للقاضي ثبت بمعنى التمييز ولا يقسم أيضا الجواهر
ولا الحاتم ولا البئس والرحى والشوب الواحد والمحيط بين دارين إلا برضاهم
لأن قسمة ذلك مشتمل على الضرر من المجانين فانه لا يبقى كل منهما منتقيا بنصيبه
انتقاعا مقصودا فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لا التزامهم الضرر وفي
الجواهر قد قيل إذا اختلف الجنس كاللؤلؤ والياقوت لا يقسم وقيل لا يقسم الكلب
منها الفخس التفاوت ويقسم الصغار لقلته التفاوت وقيل الجوان مجرى على
إطلاقه وكذا أي لا يقسم أيضا الرقيق وهو العبيد والاماء خلا فلهما فإن كان
فان كان الرقيق ذكورا وإناثا لم يقسم إلا برضاها وإن كان ذكورا وإناثا لا
يقسم القاضي بين الشركاء عند أبي حنيفة ولا يجبرهم على ذلك وقالوا يقسم إذا طلب
أحدهم لأن العبيد جنس واحد فصار كالابل والحمل والغنم ولأبي حنيفة أن التفاوت
في الأدمى فاحش لتفاوت المعاني الباطنية كالذهب والكناسة ونحوهما فلا يكون
ذلك قسمة واعتزاز بخلاف سائر الحيوانات فإن التفاوت فيها يقل عند اتحاد
الجنس والدور في المصير واحد يقسم كل على حدة وقالوا إن كان الأصالح قسمة
بعضها في بعض جاز كما إذا كان للشركاء داران في مصر واحد وطلبوا من القا
قسمة فانه يقسم كل دار منهما على حدة لا يقسمهما قسمة واحدة إلا برضاهم
عند أبي حنيفة وقالوا إن رأى القاضي أن الأصالح لهم قسمة بعضها في بعض
قسمها بينهم كذلك على هذا الخلاف الأراضى المتفرقة والدور الواقعة
في مصرين يقسم كل على حدة اتفاقا لوجود التفاوت الفاحش بسبب المحل
والجيران والقرب من المسجد والماء وكذا أي يقسم كل على حدة أيضا دار
وضيقة أو دار وحائوت لاختلاف الجنس والبيوت في محلة واحدة أو في محلات
وجوز قسمت بعضها في بعض لتقاربها في معنى السكنى والمنازل المتلاصقة
كالبيوت والمنازل المتباينة كالدور يعني المنازل إن كانت مجتمعة في دار
واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة كالبيوت وإن كانت
متباينة لا تقسم قسمة واحدة بل يقسم على حدة كالدور وقالوا في الفصول
كلها ينظر القاضي إلى عدل الوجوه ويمضي القسمة على ذلك وينبغي
للقاسم أن يتصور ما يقسمه وعلى قاطن ليكنه الحفظ ويعدل التعديل
التسوية على سهام القسمة لينقطع عن غيره ويذرع يعرف مقداره ويقوم
بناؤه إذا رجا يحتاج إليه في الغاية ويفرز كل نصيب بطريقة وشربة لينقطع
المنازعة على الكمال بان لا يوجد تعلق نصيب بعضهم بنصيب الآخر ويلقب

الانصبا بالاول والثاني والثالث الى ان ينتهي الانصبا وكتب اسماءهم و
 يقع فالاول اي السهم الاول لمن خرج اسمه اولا والثاني لمن خرج اسمه ثانيا
 والثالث لمن خرج اسمه ثالثا اي تصور الدار المقسومة على قسط من دفع
 الى القاضي ويستويها على سهام القسمة ويدرعها وتصور الذرعان على ذلك
 القسط من بقلم الحدود فيكون كل ذراع في ذراع بشكل ابنية وبقدر البيوت
 والصفة وغيرهما بتلك الذرعان ويقوم البناء ويبدأ القسمة من اي طرف شا
 فان جعل الجانب الغربي اولا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا وهكذا يكتب
 اسمي اصحاب السهام اما على الفرعة او غيرها فمن خرج اسمه اولا يعطى نصيب
 من الجانب الغربي بجله من العرصه والبناء الى ان يتم نصيبه ثم خرج اسمه ثانيا
 يعطى نصيبه متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم ولا يدخل الدراهم في القسمة الا
 برضاهم اي لا يدخل في قسمة العقار الدراهم الا بالتراضي صورة دار بين جماعة
 فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء واراد احد الشركاء ان يجعل عوض
 البناء دراهم واراد الاخر ان يجعل عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من
 الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء من الدراهم
 الا اذا تقرر فحينئذ للقاضي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والا
 والشركة بينهم في الدار لا في الدراهم ولا يجوز قسمة ما ليس بمشترك وعند
 ابي يوسف اذا كان بينهم ارض وبناء يقيم بطريق القيمة فان دفع مسيل
 هذا مرتبط بقوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه او طريق لاحدهم في
 نصيب الاخر ولم يشترط في القسمة صرف اي المسيل او الطريق عنه اي عن نصيب
 الاخر الى نصيب صاحبهما ان امكن اي صرف والاى وان لم يكن الصرف عنه فسخت
 اي القسمة لان المقصود من القسمة قطع الشركة وتكميل المنفعة وهو لم يحصل بلا
 ضرورة فتفسخ ويقسم سهمين من العلو بسهم من السفلى هذا عند ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف سهما من العلو بسهم من السفلى يعني يقيم العلو والسفلى متساويين وعند
 محمد يقيم اي العلو والسفلى بالقيمة وعليه اي على قول محمد الغنوي لان السفلى يصلح
 بما لا يصلح له العلو كالبيئر والشراب والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنسين فلا
 يمكن التعديل الا بالقيمة فان اقرا احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض
 نصيبه في يد صاحبه لا يتصدق الآية لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فيكون
 دعواه للفسخ بعد لزوم العقد فلا تقبل الآية فان لم يوجد حلف الشراكه
 لانهم لو اقروا بينهم وان اكلوا وحلفوا عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم
 بخلص ومن نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان
 النكول كالاقرار واقراءه حجة عليه دون غيره وتقبل شهادة القاسمين فيها
 اي في القسمة هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالمدعى فان عنده لا تقبل لانها
 شهادة على فعل نفسه وان قال قبضه ثم اخذ بعضه حلف خصمه يعني ان قال احد

الشركيين قبضت حقي لكن اخذ شريكى بعضه بعد ما قبضته واكثر شريكه الا انه
 حلف الشريك لانه يدعى عليه الغصب وهو ينكر والعقل للمنكر مع اليقين و
 ان قال احد الشركيين قبل ان يقبض بالاستيفاء اصا بنى كذا ولم يستلم التي
 وكذبة آخر تحالفا اي الشريكان وفسخت اي القسمة لانه اختلاف في
 مقدار ما حصل له بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع ولو ادعى
 احد الشركيين غيبا لا يقبض اي دعواه كالبيع اي كما لا تقبض دعوى الغيب
 في البيع لان القسمة كانت كالبيع لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة
 بقضاء اي بقضاء القاضي والغيب فاحتمل فتفسخ فحينئذ تقبض دعواه و
 تفسخ القسمة لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولو استحق بعض معين
 من نصيب البعض اي بعض الشركاء لا تفسخ اي القسمة اتفاقا ويرجع بقبضه
 في حق شريكه وكذا اي لا تفسخ ايضا ويرجع بقسطه في حق شريكه عند ابي
 حنيفة ومحمد في الشايع اي في استحقاق بعض شايع من نصيبه وعند ابي
 يوسف تفسخ اي القسمة وما بقي في ايديهما يكون بينهما نصفين وفي الصحيح
 بعض للشايع في الكل تفسخ اي القسمة اجماعا ولو طهر بعد القسمة دين على الميت
 فحيط بقبضت اي ففسخت القسمة وكذا اي فسخت القسمة ايضا لو كان عليه
 دين غير محيط لتعلق حق الغراء الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به اي بالدين
 فحينئذ لا تفسخ لوجود الغرما وما بقي ولو ابراء الغرما او اداه
 اي الدين الورثة من مالهم لا تفسخ اي القسمة مطلقا اي سواء كان
 الدين محيط او غير محيط **فصل في الجوز المهايأة** هي مفاعلة من الهية
 وهي الحارة الظاهرة للميت الشيء والتهائي تفاعل منها وهو ان يتوضعا
 على امر فيتراضوا به وحقيقة ان كلا منهما رضى بهية واحدة ويختارها
 وهي في الشرع عبارة من قسمة المنافع وهي جايذة استحسانا والقياس ان
 ان لا يجوز لاثنيها مبادلة المنفعة بجنسها لكنها جازت بالاجماع ويجوز عليها
 اي المنهاية في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا سفلا اي
 يسكن احد الشركيين في بعض الدار والاخر في بعضها او احدهما في العلو
 والاخر في السفلى وفي بيت صغير يسكن هذا الشريك شهرا وهذا الشريك
 شهرا او له الاجارة والقلبة في نوبة اي لصاحب النوبة اجارة البيت واحد
 غلته في مدته في عبد يخدم اي عبد هذا الشريك يوما وفي عبد يخدم احدا
 اي احد العبدين احدهما اي احد الشركيين والاخر اي يخدم العبد الآخر الشريك
 الآخر ولو اتفقا على ان ينفقه كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا للمساحة
 في اطعامهما ليلك بخلاف الكسوة يعني لو اتفقا على ان كسوه كل عبد من يخدم
 لانه لا يسامح فيها وفي دارين يسكن هذا الشريك هذه الدار وهذه الشريك
 الدار الاخرى جاز هذا يجبر القاضي عليه ولا يجوز ذلك اي التها في كل

في دابة او دابتين الا بتراضيهما لان الركوب يتفاوت الركابين فلا يحق التسوية فلا يجبر القاضي عليه خلافا لهما فان عندهما يجوز اعتبار بقية الاعيان ويجوز اي المهايأة في استقلال دار او دارين بان يستقل هذا الشريك هذه الدار وهذا الشريك الدار الاخرى لا يجوز المهايأة في استقلال عبد واحد او دابة واحدة لان التها في الخدمة جواز للمنفعة لا امتناع قسمتها ولا ضرورة في الفلّة لانها تقسم وما زاد من الفلّة في نوبة احدهما في الدار واحدة مشتركة لان كل واحد في نوبة كالوكيل عن صاحبه في نوبة واحدة حققة شريكه من الفضل لا في الدارين اي ما زاد من الفلّة في نوبة احدهما في الدارين لا يكون مشتركا لان في الدارين معنى التميز والافراز راجح لا اتحاد زمان الاستيفاء والمهايأة في استقلال عبدتين بان يستقل هذا الشريك هذا العبد وهذا الشريك العبد الاخر لا يجوز عند ابي حنيفة اذ في اعيان الرقيق تفاوت وجوازها في الخدمة للضرورة وللضرورة في الفلّة امكان قسمتها خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الدابتان يعني لا يجوز المهايأة في استقلال الدابتين عند ابي حنيفة وعندهما تجوز كما في العبدتين ولا تجوز اي المهايأة في تمر شجر او لبن غنم او اولادها لان المهايأة يكون في المنافع لا امتناع قسمتها بعد وجودها بسعة فائدها وهذه اعيان باقية تجوز القسمة عليها عند حصولها وتجوز اي المهايأة في اعيان حيضوا لها دار على المسكن والخدمة لا اختلاف في منفعتها وكذا اي تجوز المهايأة ايضا في كل مختلف في المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما اي احد الشريكين ولا يموتيهما ولو طلب احدهما القسمة اي المهايأة لو وقعت فيما يحتمل القسمة ثم طلب احدهم القسمة يتم القاضي ولا يبطل للمهايأة لانه ابلغ في التاميل **كتاب المزارعة** هي لغة مفاعلة من الزرع بشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج وهي اي المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة وعندهما جائزة وبه يعني لتعامل الناس ولا احتياج اليها قال الخصبة وبو حنيفة هو الذي قرع هذه المسائل على اصوله اي على اصول ابي حنيفة لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله اي يقول ابي حنيفة في ذلك في الخلاصة ان ايا حنيفة انما وضع المسائل على قول من جواز المزارعة لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله ويشترط فيها اي في المزارعة ثمانية امور الاول صلاحية الارض للزراعة والثاني اهلية العاقدين بان يكون رب الارض والمزارعة من اهل العقد والثالث تعيين المدة بان يقول الى سنة او سنتين مثالا لان العقد يحجر على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض في المنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيارا للمنفعة فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بينت مدة لا يكون لا يمكن فيها المزارعة فسدت لعدم حصول المقصود والرابع تعيين

رب البذر بان يبين من عليه البذر لان المقصود عليه يختلف باختلافه فان كان البذر من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المقصود عليه لان جهالة به تقضي الى النزاع والخامس تعيين جنسه اي جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر والسادس تعيين نصيب الاخرى تعيين نصيب من لا بد من قبله لانه يستحق عوضا بالشرط وما لا يعلم يستحق شرط بالعقد والسابع التولية بين الارض والعامل حتى لو شرط في العقد ما يؤول به التولية وهو عمل رب مع العامل يفد العقد لعدم التولية والثامن الشركة في الخارج بعد حصوله فقد هذا بقرب للشرط الثامن ان شرط لاحدهما فقله معينة لاحتمال ان لا يخرج الا مقدار ما شرط فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة اراد بالمعينة ان يكون معينة بالعدد لانها لو كانت مجهولة في العدد ومعلقة من حيث السهم كما اذا شرط صاحب البذر عشر الخارج لنفسه لا يفد او شرط لاحدهما ما يخرج من موضع معين كما اذا نيات جمع لما ذيات وهي نظرا عظم من الجدول سمي به لانه يتوكد منه انهار صفار وهي فاركي مقرب والسواقي جمع ساقية وهي الانهار للصغير وهو ان يشترط انما ينبت على جوانب الانهار يكون لاحدهما وهذا الشرط يفد المزارعة ايضا لاحتمال ان لا ينبت الا على ما عينه من الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او ان يرفع قدر البذر والخراج ويقسم ما بقي اي ان شرط لصاحب البذر ان يرفع بذره ثم يقسم ما بقي منه او شرط لاحدهما ان يرفع الخراج الموقوف ثم يقسم ما بقي منه فانه مفسد ايضا لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر فاما اذا كان **كتاب المزارعة** مقياسا ثلث او الرابع فيجوز كما اذا شرط رفع العشر والقسمة الباقي والارض عشرية او شرط ان يكون لتبين لاحدهما ولحب لا يخرج ثقله لان المقصود من الزرع وهو الحب لا التبن فيكون هذا الشرط قاطع الشركة او شرط ان يكون الحب بينهما والتبن لغير رب البذر فهو غير جائز ايضا لان هذا الشرط خلافا مقتضى العقد لانه قاطع الشركة اذ انما يصيب آفة فلا يوجد مقتضى العقد في الحب او شرط ان يكون التبن بينهما والحب لاحدهما مفسد ايضا لقطع الشركة فيما هو المقصود وان شرط كون الحب بينهما والتبن لرب البذر او شرط رفع العشر صحت اي هذه المزارعة لانه شرط يلائم حكم العقد وان لم يتعطل للتبن فهو اي التبن بينهما يعني اذا شرط كون الحب بينهما وسكتا عن اشتراط التبن فهو صحيح لوجود الشرط فيما التشرط هو المقصود وكان التبن بينهما لكونه تابعا للحب فيدخل في الشرط وقيل التبن في هذه الصورة

لرب البذر لانه نما بذره ولا يحتاج الى المشرط واجر الخصاد اي اجر جذا
 اذا الزرع والرفاع وهو اعادة البقار بالوطى عليه ليصلح للتذرية والتندرية
 رية وهو تمييز الجيوب وهو ان يرفع ما حصد في موضع وجب في مكان
 واجر الدوس وهو اداة البقار بالوطى عليه ليصلح للتذرية وهو تمييز
 الجيوب عن تنبها بالريج عليهما بالخصص اي بقدر حصته كل واحد منهما كنفقة
 العبد المشترك العاجز عن الكسب فان بشرط اي هذا الاجر على العامل فسدت اي
 المزارعة لكونه بعد انتهاء الزرع والعقد انتهى بانتهائها فكون هذا الشرط مخالفا
 لمقتضى العقد عن ابي يوسف انه في هذه الاعمال على القامل يصح وهو اي قول ابي
 يوسف الاصح وعليه الفتوى لان الناس تفاؤوا ذلك وتفاؤوا عليه وبشرطه
 اي الاجر على رب الارض مفد اتفاقا وما قبل الادراك كالسقي والحفظ فهو على
 المزارع وان وصليته لم يشترط لان الواجب على العامل قبل الادراك ما لا بد
 للزرع منه كالسقي والحفظ واما بعد الادراك فالعقد انتهى بانتهائها والزرع
 فيكون عليهما ما لا بد من العمل وادراك البذر والارض لاحدهما والعمل والبقر
 للآخر والارض لاحدهما والبقية اي العمل والبقر والبذر للآخر والعمل لاحدهما
 والبقية اي الارض والبقر والبذر للآخر صحت اي المزارعة لان في الصورة
 الاولى وقع استيجار صاحب الارض على العمل والبقر آلة للعمل فجاز بشرطه
 على العامل وفي الصورة الثانية وقع الاستيجار على الارض ببعض معلوم
 من الخارج فيجوز وفي الصورة الثالثة وقع الاستيجار على العمل بالآلة
 المستاجر فهو جاز وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر
 بطلت اي المزارعة وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض والعمل للآخر
 او البذر لاحدهما والباقي للآخر اما في الصورة الاولى فلا ان صاحب البذر
 استاجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض مفد الاجرة لان
 البقر لا يمكن ان يجعل تبعا لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الارض
 لان منفعتها الانبات ومنفعة البقر المشق وبينهما اختلاف وشرط التبعية
 الاتحاد فصار مشروطا مفدا بخلاف ما اذا كان البقر مع العامل حيث يجوز
 لان البقر يمكن جعله تبعا للاتحاد منفعتهما لان منفعة البقر صلاحية تقام
 بها العمل كإبرة الخياط وعن ابي يوسف انه يجوز للتعاقل والقياس يترك
 به والظاهر الاول واما في الصورة الثانية فلا ان العامل اجير فلا يمكن
 ان يجعل الارض تبعا له لاختلاف منفعتيها فصار نظير المسئلة الاولى
 وعن ابي يوسف انه يجوز للتعاقل واما في الصورة الثالثة فلما ذكرنا
 ان الارض لا يمكن جعلها تبعا لعمله لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة
 والخارج على الشرط لصحة التزام وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل
 لانها اما اجارة او شراكة فان كانت اجارة والواجب في العقد الصحيح منها

المسمى

المسمى وهو معدوم فلا يستحق غيره وان كانت شركة والشركة في الخارج
 دون غيره فلا يستحق غيره بخلاف ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج
 الارض شيئا يستحق اجر المثل في الذمة وعدم الخروج لا يمنع من وجوبه
 في الذمة ومن ابي عن المضي بعد العقد اجير الرب البذر لانها انعقدت
 اجارة والاجارة عقد لازم غير انها يفسخ بالعذر فان امتنع صاحب البذر
 عن المضي فيها كان معذورا لانه لا يمكنه المضي الا باقتلاف ماله وهو القاء
 البذر على الارض ولا يدرى هل يخرج لا او لا فصار نظير مالوا استاجر ليهما
 داره ثم امتنع وان امتنع العامل اجير على العمل لانه لا يحق به ضرر فلا
 نقسخ من غير عذر وان فسدت المزارعة في الخارج لرب البذر لانه نما
 ملكه والاخر انما يستحقه التسمية وقد فسدت والاخر اجر مثل عمله
 ان كان البذر من رب الارض او اجر ارضه ان كان البذر من قبل العامل
 ولا ين ادعى ما بشرط لانه رضى به خلا فالحمد حيث تجب عنده بالغة
 ما بلغت وحدسبقت في الاجارة وان فسدت بكون الارض والبقر
 فقط لاحدهما لزم على العامل اجر مثلها اي اجر مثل الارض والبقر هو
 الصحيح لان له مدخلا في الاجارة وهي اجارة معنى واذا فسدت والبذر
 لرب الارض فالخارج كله حل له لان النماء يحصل في الارض مملوك له
 وان كان البذر للعامل تصدق بما فضل عن قدر بذره والاجرة الارض
 لان النماء يحصل من البذر والبذر يخرج من الارض وفساد الملك في
 المنافع الارض اوجب خبثا فيه فمما سلم له بعض طاب له ومالا عوض له
 تصدق به واذا ابي رب البذر على المضي والارض من قبله وقد كرت
 المزارع الارض فلا شيء له في عمل الكراب حكما لان عمله انما يتقوم بالعقد
 وقد قومه يحرم من الخارج ولا خارج ويستقضى ديانته فيما بينه وبين
 الله تعالى بان يعطيه اجر مثل عمله لئلا يكون معزورا من جهة لانه متفر
 به وهو مد فوع وتبطل المزارعة بموت احدهما قياسا على الاجارة لكونها
 عقدا فيه الاجارة لانه لو بقي العقد صار المنفعة المملوكة والاجرة لغیر العاقبة
 مستحقا بالعقد لانه ينتقل بالموت الى الوارث وذلك لا يجوز وفي الاستحسان
 يبقى العقد الى ان يستحصل الزرع نظرا للمزارع فانه في الزرع غير متعقل
 لم يبق العقد وانتقل الارض الى ورثة ربها فلفظ الزرع ونظر رب البذر
 المزارع ولا يجوز الحاق الضرر على غير المتعدي ونقسخ المزارعة بالاعذار
 فنقسخ ان لزم دين محجج الى بيع الارض قبل نبات الزرع لابعده مالم يحص
 لان في البيع ابطال حق المزارع والتاخير اهون من الابطال ولا شيء للعامل
 ان كان موت رب الارض قبل المزارعة بعد ما كرت العامل الارض او حفر
 النهر لانه يقوم عمله بالخارج ولا خارج فلا يجب شيء بخلاف المسئلة الاولى

حيث يفتى بارضائه لانه كان معزولا من جهة بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا لان الموت ياتى بدون الاختيار وان تمت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى يدرك لان العقد قد انتهى بمعنى المدة الا ان في قلعه مزارا فبقينا به باجر مثل الى ان يستحصل يجب على غير صاحب الارض بحصته من الاجرة لانه استوفى منفعة الارض بقدره وبغلة الزرع عليهما بقدر حصصهما حتى يستحصل انتهاء العقد فصار عملا في مال مشترك فيكون عليهما وايهما انفق بغير اذن الآخر ولا امر قاض فهو متبوع اذ لا ولاية له عليه وليس لرب الارض اخذ الزرع بقله لافيه من الاضرار بالآخر وان اراد المزارع ذلك قبل لرب الارض اقلع الزرع ان شئت ليكون بينهما او اعطه قيمة نصيبه او انفق انت على الزرع وارجم عليه في حصته بما انفقت دفعا للضرر عنه ولو مات رب الارض والزرع بقل على العامل ان يدرك ان العقد كان باقيا في يديه فاستدعى العمل على العامل وان مات العامل والزرع بقل فقال وارثه انا اعلم الى ان يستحصل وان وصليته ابى فله ذلك اي للوارث ان يعمل الى ان يستحصل وان وصليته ابى رب الارض لانه لا ضرر فيه على رب الارض ولكن لا اجر لعمله واشتراك في العمل وفي تسعيرة العقد نظر لهم **باب** هي لغة من التثقي وبشرعا دفع الشجر الى من يملكه بجزء من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا في انها باطلة عند ابى حنيفة وصحيحة عندهما والفتوى على صحتها وبشرط اراد الشرط التي يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاشجار والشركة في الخارج وما عدها من الشروط المذكورة فيها كنهان البذر ونحوه ولا يمكن هنا الا المدة فانها اي المساقاة تصح بلا ذكرها اي المدة وتقع اي المساقاة على الاول ثمرة يخرج لان الثمر الاول متيقن دخوله في العقد فجاز وما بعد ذلك غير متيقن فلم يصح العقد فيه وتقع في الرطوبة على ادراك بذرها الرطوبة بفتح الراء والقارسي بست ترون وبالتركي بوجه فانه اذا رفع الرطوبة مساقاة لا يشترط بيان المدة فتميز الى ادراك بذرها لان ادراكه كادراك الثمر في الشجر ويفيدها اي المساقاة ذكر مدة لا يخرج الثمر فيها اي في هذه المدة بان دفع الارض ليفرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج الثمر فيها ولا يفقد لعدم القصور وهو الشركة في الخارج وان كان احتمال خروجها اي خروج الثمر وعدمه اي عدم خروج الثمر جازت اي المساقاة يعني لو كانت امة قد تبلغ الثمرة فيها وقد تباخر عنها جازت فان خرج اي الثمر فيها اي في هذه المدة فعلى الشرط اي فالخارج بينهما على ما شرطوا وان تأخر اي الثمر عنها اي الثمر عنها اي عن هذه فسدت اي المساقاة وللعامل في هذه الصورة

اجرمثله

اجرمثله لتفقد لفساد العقد لانه يتبين الخطأ في المدة المستماة فصار كما لو علم ذلك من الابتداء وكذا كل موضع فسدت المساقاة فيه وان لم يخرج شيء لم لان الذهاب باقية سماوية فلا يتبين ان العقد كان فاسدا فبقي العقد صحيحا ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه وتقع المساقاة في النخل والكرم والشجر والوطاب واصول البازنجان وقال الشافعي في الجديد لا يجوز الا في النخل والكرم ولا يجوز المزارعة الا بتبع المساقاة لان القياس ياها لما قال ابو حنيفة في المزارعة وانما يجوز بها بالاشتر وهو حديث خبير وقد خصهما وله اصل في الشرع وهو المضاربة والمساقاة اشبه بها من المزارعة فان فيها الشركة في الزيادة دون الاصل وهو الخيل كما في المضاربة والشركة وفي المزارعة لا يتأتى ذلك لان شرط رفع البذر مفقدا جماعا فيجوز بالمساقاة مقصودا ولم يجوز المزارعة الا بتبع في ضمن المساقاة وكم من شيء يصح تبعا لام مقصودا كبيع الشرب تبعا لبيع الارض ولما ما روى عن ابن عمر رضي ان النبي صلى الله عليه وسلم علم عامل اهل حير يشطر ما يخرج من ثمر او زرع رواه البخاري ومسلم وجماعة اخر وهذا مطلق فلا يجوز تقييده ببعض الاشجار دون بعض فان كان في الشجر ثمر ان كان يزيد بالعمل صح والآي ان انتهت ولم يرد بالقمل فلا لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي فلو جاز بعد الادراك لا يحق بلا عمل ولا يرد به الشرع ولا يجوز الحاقه بمل قبل التناهي لان جوازه قبل التناهي هنا للحاصة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقي على الاصل وكذا في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل جاز وان استحصل وادرك لم يجوز لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك وما قبل الادراك اي ادراك الثمر كالسقي والتلقيح كسربية وقربية والحفظ على العامل وما بعده كالجذاذ والحفظ عليهما ولو شرط اي ما بعده على العامل فسدت المساقاة بالاتفاق وتبطل اي المساقاة بموت احدهما لانها في معنى الاجازة كالمزارعة وقد بيناه فيها فان كالمخرجاما عند الموت او تمام المدة يقوم العامل او وارثه عليه كما كان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك الثمرة وان ابى الدافع او ورثته لان في منعه الحاق الضرر به فيبقى العقد دفعا للضرر لضرر عنه ولا ضرر فيه على الورثة فان اراد العامل او وارثه صرته بسرا خير الاخر او وارثه بين ان يقسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه من البسر وينفقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا عليه ذلك في حصته العامل من الثمر لانه ليس له الحاق والضرر به ولو مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه وليس لرب الارض ان يمنعهم من ذلك لان فيه النظر من الجانبين فان ارادوا ان يصروا

بسر كان صاحب الارض بين الخيارات الثلاث التي ذكرناها وان ما لنا
 جميعا فالخيار لورثة العامل لقيامهم مقامه وهذا خلافة في حق مالى
 وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت الادراك لان يكون وارثه في
 الخيار فيورث بخلاف خيار الشرط فان ابي ورثة العامل ان يقوم مواعيله
 كان الخيار في ذلك لورثة رب الارض على ما وصفناه واذا انقضت مدة
 المساقاة والخارج بسر اخضر فللعامل ان يقوم عليها الى ان ينتهي الثمار كما
 كان ذلك للمزارع لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدرك لان
 الشجر لا يجوز استجاره بخلاف المزارع حيث يجب على المزارع اجر مثل
 الارض ان يدرك الزرع لان الارض يجوز استجارها وكذلك العمل كله
 على العامل ها وفي المزارعة عليهما لانه لما وجب اجر المثل للارض بعد انتهاء
 المدة في المزارعة لا يستحق العمل عليه كما يستحق قبل انتهائها ولا تنسخ بلا
 عذر كما لمزارعة ومرض العامل اذا عجز عن العمل ما عذر لانها في معنى الاجارة
 فانها لو لم تنسخ لزمت اجارة الاجراء فحق به ضرر لم يلتزم به بعقد المسا
 قاة والحال ان الضرر مد فوع وكذا كونه سارقا يخاف منه على الثمر والسقف
 عذر ظاهر ولو دفع قضاء مدة معلومة لمن يغرس فيها شجرا او كرم ما او
 بخلاف تكون الارض والشجر بينهما لا يصح الاشتراط الشركة فيما كان موجودا
 قبل الشركة لا يعمل به وهي الارض او لانه استاجرا جبر التجمل ارض بستانا
 باللات الاجير على ان يكون اجرة بنصف البستان الذي يظهر بعمله او
 لانه يكون في معنى فقين الطحال فتفسد كما اد استاجر صياغا لتصبغ له
 ثوبا بصبغ نفسه على ان له نصف المصبوغ او لان صاحب الارض يكون
 مشترك بالنصف الفراس من العامل بنصف الارض والفراس مجهولة
 ومعدومة وقد شرط عليه العمل في نصيب في المدة ايضا وكل ذلك
 لوجوب الفساد والشجر لرب الارض وللفراس قيمة غرسه واجرة مثل
 عمله لان العقد في الشجر لما كان فاسدا وقد غرسه العامل بامره في
 ارضه صار كان صاحب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا للفرس
 بالانصاف بارضه مسلكا له بالعلوف فيها فيجب عليه قيمة اشجاره و
 اجر مثل عمله لانه استغنى لعمله اجرا وهو نصف الارض ونصف الخارج
 ولم يحصل له منه شيء فيجب عليه اجر مثله **كتاب الذبايح** الذبيحة تسمى
 ما يذبح والذبح قطع الاوداج لقوله صلى الله عليه وسلم افرا الاوداج بما شئت
 والمراد الخلقوم والودجان وانما عبر عنه بالاوداج تغليبا وبه يحل الذبح
 وهو شرط لقوله تعالى الا ما ذكيتم ولان المحوم هو الدم المسفوح وبالذبح
 يقع الميز بينه وبين اللحم فيظهر به وان كان غير مأكول ولفظة الذ

الذكاة تنبى عن الطهارة ومنه قوله عم ذكاه الارض يبيسها اي صليها رتها واصل
 اصل تركيب التذكية يدل على التمام واختياريه واضطورية والاولى
 الجرح ما بين اللبة والحيلى والثانية الجرح في اي موضع كان من البدن و
 هذا كالبديل عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند الفجر عنه وهو اية البديلية
 ويحل ذبيحة مسلم وكتابى ذمى او حريمى لقوله تعالى الا ما ذكيتم فانه عام
 فيدخل فيه المسلم والكافر الا من خرج منهم بدليل وهو المشرك والمجرم
 في حق الصيد والمردد ولقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم
 والمراد به مذكاهم لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اي كافر كان
 ولا يشترط فيه ان يكون من اهل الكتاب ويشترط فيه ان يذكر غير
 تعالى حتى لو ذكر الكتابى العزيز او المسيح لا يحل لقوله تعالى وما اهل به لغير
 الله وهو كالمسلم في ذلك فانه لو اهل به لغير الله لا يحل ولو امرأة لان
 الاوثة لا يحل به فيحل او صبيا او مجنونا يعقلان التسمية ونصيطان لان
 التسمية على الذبيحة بشرط بالنص وذلك بالقصد وصحة القصد بالعرف
 والضبط وهو ان يعلم شرائط الذبح من فري الاوداج والتسمية فتر
 صاحب النهاية المجنون بالمقصوم لان المجنون لا قصد له ولا بد منه لان
 التسمية بالنص وهي القصد وصحة القصد بما ذكرنا او اخرس لانه عاجز
 عن ذكر وسكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسى بل المولى
 لانه الزم او اقلق لان القلقة لا يحل به فيحل لا ذبيحة وثنى لانه
 مشك او مجنونى لقوله عم سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكح حتى
 نسائهم ولا اكل ذبايحهم ولانه ليس له دين سماوى فانه قدم التوق
 اعتقادا ودعوى او مرتد لانه لا ملته له لانه لا يقرب على ما انقل اليه
 ولهذا لا يجوز نكاحه بخلاف اليهودى اذا تنصرت او بالعكس او تنصرت
 المجوسى ان يهود لانه يقرب على ما انتقل اليه عندنا فتعتبر ما هو عليه
 عند الذبح فحسب لا ما قبله حتى لو تمجس اليهودى لا يحل ذكاته لما
 ذكرنا والمتولد بين الكتابى والمبشرى تقرب الكتابى لان المشرك شر
 فتعتبر الاخف او تارك التسمية عمدا لقوله تعالى ولا تله كما مالم
 يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فان تركها ناسيا تحل لقوله عم رفع
 عن امى الخطا والسيان ولان في الاعتباره حرجا بينا والجرح مد فوع
 بالنص ان الانسان كثير النسيان فيلغى في الاشياء التي لا مذكرها من
 جهة حاله كالاكل في الصوم وترك الترتيب في قضاء الفوائت من
 الصلوات بخلاف الاكل وغيره في الصلوة والجماع في الحج حيث لا يختلف
 فيه بين الناسى والعامد لانه حالة مذكرة والنص غير مجرى على
 اطلاقه لانه لو اريد به مطلقا لجرت الحاجة بين السلف وظهور

وظهر الانقياد والرفع للخلاف بينهم واقامة طلبة مقام التسمية في حق الناس وهو معدور لا يدل على الاقامة في حق العامد ولا عذر له وكره ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا دون عطف بخوف الله بحمد رسول الله فان الذبح لم يكن واقعا لغير الله تعالى لعدم العاعف فلم توجد الشربة فيحل الذبيحة لكن الذبح على هذا الوجه مكروه لوجود القرآن صورة وكره ايضا ان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فانه قاله اي قوله اللهم تقبل من فلان قبل الاضجاع اي قبل الاضجاع الذبيحة او قبل التسمية او بعد الذبح لا يكره لانه كان مفصلا بصورة ومعنى فلا بأس به لما روى عن النبي عليه السلام انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امته محمد ممن شهد لك بالوحدانية وشهد بالبلاغ وان عطف على اسم الله تعالى غيره وصلا حرمته الذبيحة نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجزة اي يجز فلان وكذا بسم الله اسم فلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال فان الذبيحة يحرم لانه اهل به لغير الله تعالى وقيل لو قال بالرفع لا تحرم لانه مبتداء لكن الواجب ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا بالمعطف لان كلام الناس اليوم لا يجز عليه وكذا اي حرمته الذبيحة ايضا ان اضجع شاة المذبوحة وتسمي وذبح غيرها اي غير هذه الشاة بتلك التسمية لان التسمية تكون غير مذكورة على شاة المذبوحة فتوقع ذبحها بلا تسمية في الحارصة لو تسمي وحده الشعرة او انقلبت الشاة او قامت من مضجعتها ثم عادها الي مضجعتها انقطعت التسمية ولا يؤكل وان ذبحها بعد الاضجاع والتسمية بشفرة اخرى الشفرة بالفتح السكين العظيم حلت اي الذبيحة وان رمي الى الصيد وتسمي فاصاب ما راه غيره اي غير هذا الصيد اكل وان على سهم فتركه ورمى بغيره اي بغير هذا السهم لا يؤكل والارسال كالرمي فلما ارسل كلبه الى الصيد بالتسمية فترك الكلب ذلك الصيد فاخذ غيره حل التعلق التسمية بالالة وتدل على اشتراط التسمية حالة الذبح قوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وقوله تعالى واذكروا اسم الله عليها صواف وبالالة النحر والمعتبر ان يذبح عقيب التسمية قبل ان يبدل المجلس حتى اذا تسمي واشتغل بعمل اخر من كلام قليل او شرب ماء او اكل لقمة او حديد شفرة ثم ذبح يحل وان كان كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا به بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن الا يخرج عظيم فاقسم المجلس مقام الاتصال فالعمل القليل لا يقطع المجلس والكثير يقطع وهي على الذبيحة وفي الصيد يشترط عند ارسال الجارح او الرمي وهي على الالة التكليف بحسب الوسع والذي في وسعة في الاول الذبح في الثاني الرمي وان والارسال دون الاصابة فيشرط عند فعل يقدر عليه والشرك المذكور

الخالص على ما قال ابن مسعود جرد والتسمية فلو قال عبد الذبح اللهم اغفر
والتفتي به لا يحل لانه دعاء وسؤال وبالحمد لله وسبحان الله يريد به
التسمية يحل لا لعطس عند الذبح وحده في الاصح لانه يريد الحمد على النعمة
دون التسمية وفي الذبيحة المأمورية هو الذكر على الذبح بقوله تعالى فاذكروا
اسم الله عليها صواف وما لم يذكر اسم الله عليه منهي عن اكله بقوله
تعالى ولا ياكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولو سمي ولم تحضر النية صح
لانه اني بالتسمية وظاهر حاله يدل على قصد به التسمية على الذبيحة فيقع
عنها ولو سمي واراد به التسمية لا ابتداء الفعل كساير الافعال لا يحل لمن قال
الله اكبر واراد به متابعة المؤذن لا يصيب مشارعا في الصلوة وما نذاته
الاشس عند الذبح وهو قوله بسم الله والله اكبر منقول عن النبي عم وعن علي
وابن عباس رضي الله عنهما وذكر المحلواني المحتج ان يقول بسم الله الله اكبر
بلا واو ويكره لانه يقطع فور التسمية والسنة تحذف الابل وذبح البقر
والغنم لقوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة وقال تعالى وفديناه بذبح
عظيم وقوله تعالى فصل لربك وانحر اي انحر الجوز ولان النحر ايسر في الابل
والذبح ايسر في البقر والغنم وكان في كل واحد منهما السنة ما هو الايسر
فيه ويكره العكس ويحل اي ان نحر البقر والغنم وذبح الابل جاز للحصول
المقصود وهو تسهيل الدم وكره لتركه السنة المتواترة والذبح بين الحلق
واللبة اعلى الحلق او اسفله او اوسطه ما روي ان النبي عم بعث مناديا
ينادي في فجاج منى الا ان الذكاة في الحلق رواه الدارقطني ولانه مجرى
النفس ومجرى الطعام وجميع العروق فيحصل بقطعه المقصود على ابلغ الوجوه
وهو انهار الدم والتقيد بالحلق واللبة يفيد انه لو ذبح اعلى من الحلقوم او
اواسفل منه يحرم لانه ذبح في غير المذبح وقيل لا يجوز فوق العقده سئل
الامام الرستغني عن ذبح شاة بقت عقده الحلقوم مما يلي الصد وكان
يجب ان يبقى مما يلي الراس ايوكل ام لا قال هذا قوله القوام من الناس وليس
هذا بمعتبر ويجوز اكلها سواء بقت العقده مما يلي الراس او مما يلي الصد
لان المعتبر عندنا قطع اكثر الوداج وقد وجد وهذا مشكل فانه لم يوجد
فيه قطع الحلقوم ولا المري واصحابنا واشترطوا قطع الاكثر فلا بد من
قطع احدها عند الكل واذا لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الراس لم
يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع وفي الواقعات لو قطع الاعلى او
اسفل ثم علم فقطع مري اخرى الحلقوم قبل ان يموت بالاول نظر ان كان
قطع بتمامه لا يحل لان موته بالاول اسرع منه بالقطع الثاني والاحل
وذكر في فتاوى سمرقند قصاب ذبح الشاة في الليلة مظلمة قطع اعلى
من الحلقوم او اسفل منه يحرم اكلها والعروق التي تقطع في الذكاة

الحلقوم والمرى والودجان لما روى ان النبي عم قال افرا الاوداج بما
نشئت وهي عروق الخلق في المذبح والمرى مجرى الطعام والشراب والحلقوم
مجرى النفس والمراد بالاوداج كلها اطلق عليه تقييما وانما قال ذلك لان
المقصود يحصل تقطعها وهو التوجيه واخراج الدم لانه تقطع المرى والحلقوم
يحصل التوجيه ويقطع الوجهين يحصل انهار الدم ولو قطع الاوداج وهي العروق
من غير قطع المرى والحلقوم لا يموت فضلا عن التوجيه فلا بد من قطعهما
او قطع احدهما ليحصل التوجيه ولا بد من قطع الودجين او احدهما ليحصل انهار
الدم ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت عند ابي حنيفة وعند محمد لا بد من قطع اكثر
كل واحد منها اى من هذه الاربعة وهو رواية عن الامام ابي حنيفة وعند ابي
يوسف لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين وقيل محمد معه واجمعوا
على انه يكفي بقطع الاكثر من هذه العروق الاربعة لان الاكثر يقوم مقام الكل
غير ان محمد اعتبر اكثر كل واحدة من هذه الاربعة لان كل واحد منهما اصل
بنفسه لان فصالة الخيره ولورود الامر بقر به فيغير اكثر كل واحد منها وابو
يوسف يقول ان المقصود من قطع الودجين انهار الدم فاما الحلقوم والمرى
فمخالفان للاوداج وكل واحد منهما يخالف الاخر فلا بد من قطعهما وابي حنيفة
يقول ان الاكثر يعموا يقوم مقام الكل واي ثلاث منها قطع فقد قطع ^{الاربعة}
الاكثر وما هو المقصود منه يحصل به وهو انهار الدم المسفوح ويجوز
الذبح بأكملها افرا الاوداج وانتهر الدم ولو مروة او ليطه او سقا او ظفرا
منزوعين لا بالقائمين وقال الشافعي المذبح بهذه الاشياء ميتة لا يحل اكلها
لقوله عم كل ما انتهز الدم واخره الاوداج ما خلا الظفر والسن فانها مدي
الحيشة ولانه فحل غير مشروع فلا يكون ذكاه كما اذا ذبح بنين المنزوع
ولنا قوله عم انهز الدم ويرى اذا الاوداج بما نشئت وما رواه محمد
على غير المنزوع فان الحيشة يفعلون ذلك اضهارا للجلد ولانها لا آتية
خارجة فيحصل بها ما هو المقصود وهو اخراج الدم فضا كالحج والحديد
بخلاف غير المنزوع فانه يقتل بالشغل فيكون في معنى الموقوذة وانما
يكبره لان فيه زيادة الالم وقد نهينا عنه وامرنا بضده روى عن عبد
بن حاتم قال قلت يا رسول الله انا نصيد الصيد فلا نجد سكين الا الطرار
او شقة العصا فقال عم افرا الاوداج بما نشئت واذكر الله وندب احدا الشفة
قبل الاضجاع لقوله عم ان الله كتب الاحسان على كل شيى فماذا فعل فاحسنوا
القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبيحة ولجد احدكم شفرته وليرح ذبيحته
رواه مسلم واحد وغيرهما وكبره بعده لما روى ان النبي عم راي رجلا اضجع
شاة وهو خد شفرته فقال له لقد اردت ان تميتها موتا ثم هلا حذتها
قبل ان تضجها وكذا آجرها برجلها الى المذبح والنخع هو ان يصل الى النخاع و

وهو

وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة وقيل هو ان يمد راسها حتى يظهر
مذبحها وقيل ان يكسر رقبتها قيل ان يسكن من الاضطراب وقطع الراس
والسناخ قبل تبرد لان في جميع ذلك زيادة تعذب الحيوان وتوكل في جميع
ذلك لان الكراهية لمعنى زايد وهي زيادة الالم فلا يوجب الحرمة وكذا
لو ذبحها متوجهة لغير القبلة يكره ولو كل لان السنة في الذبح ان تستقبل
بها القبلة هكذا روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عم استقبل في اضحيته
القبلة لما اراد ذبحها والذبح من القفاه يكره لما فيه من زيادة الالم وتحل
ان بقيت حية حتى قطعت العروق لتجمعوا الموت بما هو ذكاة والاى ان
ماتت قبل قطع العروق فلا تحل كاله لوجود الموت بما هو ليس بذكاة و
ولزم ذبح صيد استأنس لان ذكاه الاضطراب الا يصار اليه الا عند العجز عن
ذكاة الاختيار ولم يتحقق العجز فيما استأنس من الصيد وجاز جرح نعم
نوحش او تردى في بئر اذ لم يمكن ذبحه فجرحه فمات من ذلك الجرح و
علم ذلك بؤكل وان علم انه لم يموت من الجرح لا يؤكل وان اشكر ذلك اكل
لان الظاهر ان الموت منه وكذا الدجاجة اذا انقلبت على شجرة وخيف فو
فرتها صار ذكاهتها الجرح وعين ان الشاة اذا بدت في المصر لا تحل بالعقن
لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها وان بدت في المصر يحل بالعقر
يحل الجنين اذا وجد في بطن امه ميتا بذكوة امه اشعر او لا حتى لو خثر
ناقة او ذبح بقرة او شاة فخرج من بطنها حنين ميت لم يؤكل لانه حيوان
منفرد بنفسه حتى يتصور حياته بعد موته امه فينفرد بالذكوة ولهذا يفتى
باعتقاق منفرد ولانه حيوان دموي لم يخرج دمه فاشبه المنخقة ولانه
يحتمل انه مات قبل ذبح امه ويحتمل انه مات بذبحها فلا يحل بالشك وقال
يحل ان ثم خلقه لقوله عليه السلام ذكوة الجنين ذكوة امه ولانه جزء
امه متصل بها يتغذى بعذائها ويتفطر بنفسها ويتبعها وبيعهها واعتاقها
فصل ويجرم اكل كل ذي ناب او حلب ان المراد بهما حيوان يصيد
حيوان بناؤه وحيوان يصيد بمخلبه لا كل ذي ناب والبقير كذلك من
سبع او طير او سبع كل جراح ومنتهب ولو وصلية ضيعا وهو سبع
كالذئب الا اذا مشى كانه اعرج ويقال لها بالفارسي كضا تا يغلبا ويجرم ايضا
اكل الخمر الاهلية بخلاف الوحشية فانها تحل ويجرم ايضا اكل البقال لانه متولد منها
وكان في حكمها والقيط والصب واليربوع وهو نوع من فارة الصخر وابن عرس
والزنبور والسحفات يقال بالفارسي سدا پشت والحشرات هي صفار دواب
الارض كالذباب والعقارب والفارة ونحوها لانها من الجنائث قال الله تعالى و
يجرم عليهم الجنائث ويكره اكل الغراب الا بقرع وهو الذي يأكل الجيف ويكره
ايضا اكل العذاب بضم الفين المعجمة يقال له بالتركي قوز غول يكره ايضا اكل

اكل اللحم يفتح الرأ المهيمة والخاء المبيحة يقال له بالتركي قارتال ويكره ايضا
اكل البغاث وهو طاهر صغير يشبه العصفور والخيل تجزى في الاصحح وعند
لا تكره الخيل يعني يكره اكل لحم الخيل كراهية تحريم عند ابي حنيفة وعندهما
لا تكره وحل الفقع لانه يخلط فاشبه الدجاج وغراب الزرع لانه يأكل
الحب وليس من سباع الطيور والارنب لانه عليه السلام كل منه حين اهله
اليه مشقبا وامر اصحابه بالاكل منه ولا يأكل من حيوان الماء الا السمك
بانواعه كالجرث بكسر وتشديد الرأ يقال له بالتركي سمك صازن والماء
ماهي يقال له سمك حية وانما افردهما بالنكر لكان الخفاء في كونهما
من جنس السمك ولما كان الخلاف فيهما لمجد كما في الاصطلاح والايضاح نقلا
عن المغرب ولا يؤكل الطاف وهو من الطفومنة أي منه من السمك يعني لا
يؤكل الذي مات بغير أفة معلومة وعلى الماء وأما ان مات بسبب معلوم
كرومي البحر أو أكشاف فيلكر وان مات أي السمك لمحو أو برد ففيه روايتان
يعني ان مات من شدة حر الماء أو برده قيل يؤكل لان الماء لا يقتل السمك
حارا كان أو باردا ويحل هو أي السمك والجراد بلا ذكوة لكن بينهما فرق
هو ان الجراد يؤكل وان مات حتف أنفه بخلاف السمك ولو ذبح شاة لم تقم
حياتها فتحركت أو خرج منها دم حلت والأقلا يحل وان علمت حياتها
حلت الشاة مطلقا سواء تحركت أولا أو خرج منها دم أولا لان المقصود
من الحركة وخروج الدم الاستدلال على الحياة فإذا علمت لم يحتج اليهما
كتاب الاضحية وهي بشديد الباء لم لما يذبح ايام النحر بينة القرية
لله تعالى وتجمع على اضاحي وانما سمي بها لانه اذ يذبح وقت الضحى وهي
واجبة لقوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا
ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بترك الواجب وعن ابي يوسف سنة وقيل
هو قولهما وانما تجب على حرث فانها قريبة فلا يتأذى الا بالملك والمالك
هو الحر مسلم فان القرية لا يتصور الا من المسلم مقيم فان اذها يخص كل باب
تشق على المسافر احتضارها فلا يجب عليه دفعا للخروج عنه كالجمعة موسرة
فان العبادة لا تجب الا على القادر وهو الفنى ومقداره ما يجب فيه صدقة
الفطر عن نفسه متعلق بتجب الا عن طفله أي لا يجب الاضحية عليه لا ولادة
الصغار وقيل تجب عليه عنه أي عن طفله ايضا أي كما تجب عليه عن نفسه
ففي وجوبها وعدم وجوبها روايتان عن ابي حنيفة وان ظاهر الرواية
عنه فعدم وجوبها لانها قريبة مخضنة والاصل في العبادات ان لا يجب على
احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطر لان فيها معنى المؤنة والسبب في
الصدقة رأس بمؤنة ويأى عليه ولهذا يجب على المولى من عبده الصدقة
دون الاضحية وقيل بالطفل لانها عن ولدها الكبير غير جائز اتفاقا

وقيل

وقيل يضحي عنه أي عن الطفل ابوه أو وصيه أي بعد الاب عن ماله أي عن مال
الطفل ان كان له مال فيطعم أي يأكل الصغير منها أي من الاضحية ما أمكن ويستبدل
بأقرب من الاضحية بعد الاكل ما ينتفع به أي بعينه مع بقائه كالشوب والحق لا يمتنع
به بالاستهلاك كالخبز ونحوه وذلك لان الواجب هو الراقية وأما التصديق بالحم
فتبصر وماله الصبي لا يحتمل التبصر فينبغي ان يطعم الصغير ويدخر له ويستبدل لحمه
الباقى بالاشياء التي ينتفع به الصغير مع بقاء اعيانها قيا ساعلى جلد الاضحية
فان الجلد يجوز ان ينتفع به بان يتخذ جرابا وإذا ابدل بما ينتفع بعينه فليبدل حكم
المبدل فهو كالانتفاع بعينه وهي أي الاضحية شاة من فرد أو بدنة من واحد
أو سبع بضم السين المهملة بدنة من فرد وهي بغير أو بقرة بان اشترك أي
صاحبه السبع مع ستة في بقرة أو بغير وكل من الافراد السبعة يريد البقرة
وهو أي كل واحد منهم من اهلها أي من اهل الاضحية ولم ينقص نصيب احدهم
عن سبع بضم السين فلو ارادهم بنصيب اللحم او كان احدهم كافرا وكان
بنصيب اقل من سبع بضم السين لا يجوز عن واحد منهم لان الدم لا يتجزى
ليكون بعضه قريبة وبعضه غير قريبة خرج الكل ويجوز اشتراك اقل من
سبعة ولو وصية اثنين كالشاة ستة أو تسع أو ثلثة أو اثنين ولا يجوز
عن ثمانية اخذ بالقياس فيما لا نص فيه وقال مالك يجوز عن اهل بيت ولده
وان كانوا اكثر من السبع ويقسم لحمها وزنا لا جذا الا اذا خلط به من ا
اكارعه او جلده فان اللحم اذا قسم مستقلا يقسم بالوزن لكونه وزنيا
ولو جود الجنسية فلا يجوز قسمته جزفا الا اذا كان معه شيء من الاكارع و
الجلد بان يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الاكارع او يكون في كل جانب
شيء من اللحم وبعض الجلد او يكون في جانب لحم واکارع وفي آخر لحم
وجلد فيجوز صرفا للجنس الى خلاف الجنس ولو شري ندنة للاضحية
شم اشترك فيها أي في الاضحية ستة جان لاحتسانا لانه يحتمل ان يجد بقرة
سمينة ولا يجد الشريك وقت الشراء فنت الحاجة الى هذا والاشترار
قبل الشراء احب ليكون ابعد عن صورة الرجوع في القرية وأول وقتها أي
الاضحية بعد فجر النحر وهو العاشر من ذي الحجة ولا يذبح في المصر قبل صلاة العيد
وأخره قبل غروب اليوم الثالث فان أول وقت التضحية بعد صلاة العيد لله
لاهل الامصار وبعد طلوع فجر يوم لاهل السواد قيل غروب اليوم الثالث من
ايام النحر واحتبر اخره أي آخر وقت التضحية للفقر وضده والولادة والموت
اذا كان غنيا في أول وقت التضحية في آخره لا تجب عليه وفي العكس تجب و
ان ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات فيه لا تجب وأولها أي أول أيام
النحر افضلها لان فيه سارعة الى اداء القرية وكراه الذبح ليلا وان جاز لاحتمال

الفلط في ظلمة الليل فان ايام الخور ثلثة و ايام التشريق ايضا ثلثة والكل يمضي
باربعة اولها خور لا غير واخرها تشريق لا غير ولتوسطان خور وتشريق
والتضحية فيها افضل من التصديق بشئ الاضحية لانها يقع واجبة او سنة و
التصدق تطوع محض واذا تركت حتى مضت ايام التضحية وكان اوجب على نفسه
تصدق بعين الاضحية حية وكذا اي تصدق بعين الاضحية حية ايضا ما اشراها فقير
للتضحية لانها واجبة على الفقير بالشراء بنيتة التضحية عندنا والغني يتصدق
والغني يتصدق بقيمتها شرائها اولا يعني ان كان غنيا يتصدق بقيمة الاضحية
اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الغني فاذا فات الوقت يجب عليه التصديق
اخراجا له عن العهدة كالجمعة تقضي فواتها ظهور الصوم بعد الفجر فدية واقفا
يجزى فيها اي في الاضحية الجذع من الضان الظان ما يكون له الية والجذع بفتح
الميم والذال الجوز شاة لها سنة اشهر والشني فصاعدا من الجميع اي من الابل
والبقرة والشاة والمعز ذكر اكان او انثى لكن الذكر من الغنم اولى والشني ابن
خن من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة والمعز ويجوز الجاء وهي التي
لا قرن لها والخضى والثولا هي المجنونة والجذباء وهي التي لها جرب السمينية حية
به لانها لو كانت مهزولة لا يجوز لان لحمها يكون ناقصا بالجرب ولو اشترها
سليمة فصارت معيبة بعيب ما منع فان كان غنيا فعليه غيرها وان كان فقيرا
يجزى لانه الواجب على الفقير لم يثبت بالشريع بل بشراية فقيمت بنيتة
الاضحية لا يجوز الغنمياء والعوراء والمراد بالعوراء ذات عين واحدة والعجفاء
التي لا تنقي النقي النخ يعني ما يكون عجفاء التي لا يكون في عطفها مخ والعرجاء
التي لا تمشي الى المشك ومقطوعة اليد او الرجل وذاهبة اكثر العين او الاذن
او الذنب او الالية لقوله علي رضي امرنا رسول الله عم ان نستشرف العين
والاذن وان لا نضحى بمقابلة ولا مدبرة ولا شرقاء ولا خرفاء رواه ابو
ابوداود والنسائي وغيرهما المقابلة قطع من مقدم اذنها والمدبرة قطع
مؤخر اذنها والشرقاء ان يكون الخرق في اذنها طولا لا اكسركم والخرفاء
ان يكون عينا وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل من اذن
لاكثر حكم الكلب بقاء وذهابا وهذا لان العيب اليسير لا يملك الخور عنه فحمل
عفوا وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز لان الثلث ينفذ فيه
الوصية من غير اجازة الورثة فاعتبر قليلا وفيما زاد لا يجوز الا برضاهم
فاعتبر كثيرا وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز لقوله عم في حديث الوصية الباء
الثلث والثلث كثير ثم معرفة مقدار الذاهب والباقي مبني في غير العين
وفي العين قالوا تشد عينها المعيبة بعد ان جاعت ثم تقرب العلق اليها قليلا
قليلا فارادته في موضع اعلم ذلك الموضع ثم تشد عينها الصالحة ويقب

العلق اليها شيئا فشيئا حتى ارادته في مكان اعلم عليه ثم ينظر الى ما
بينهما من التفاوت فان كان نصف او ثلثا او غير ذلك فالذاهب هو ذلك
القدر ولا يضرب بقيمتها من اضطرارها عند الذبح فلو اضعفها ليدبحها في يوم
الخور فاضطربت وانكسرت منه رجلها فذبحها اجزاء استحسننا خلافا
لزنفر والشافعي لان حالة الذبح ومقدار ما ملحق بالذبح فنصار كانت
تقرب بالذبح حكما وكذا الوتقيب في هذه الحالة فلا يصح فانفلتت ثم اخذت
من فورها وكذا بعد فورها عند محمد خلافا لابي يوسف لان حصل بمقدار
الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثته اذبحها عنكم وعنه صح وان
كان شريك السنة نصرانيا او مريدا للحكم لم يجز عن واحد منهم وقد
الفروق ان البقرة يجوز عن سبعة بشرط قصد الكمال القربة واختلاف
الجهات فيها لا يضرب وهو ذكر بقوله وكذا الذبيح بدنة عن اضحية و
ومتعة وقرآن لاتحاد المقصود وهو القربة وقد وجد هذا الشرط في الوجه
الاول لان التضحية عن الغير عرفت قربة لان النبي عم ضحي عن امته و
لم يوجد القربة في الوجه الثاني لان النصراني ليس من اهلها وكذا
قصد الحكم من المسلم ينافيها واذا لم يقع البعض قربة يخرج الحكم من ان
يكون لان الارقاة لا تجزى وهذا استحسننا والقياس ان لا يجوز وهو
رواية عن ابي يوسف لانه تبرع بالاتلاف فلا يجوز عن غيره كالاتفاق
عن الميت قلنا القربة تقع عن الميت كالتصدق لما روينا بخلاف الاعتقاد لان
فيه الزام الولاء للميت ولو كان بعض الشركاء صغيرا او ام ولد بان ضحي
عن الصغير ابوه وعن ام الولد مولاه وان لم يجب عليهما جاز لان كتمانها
وقعت قربة وياكل من لحم اضحية ونطعم من شاة من غني وفقير لما
روى ان النبي نهى عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلث ثم قال بعده كلوا وتزودوا
وادخروا رواه مسلم والنسائي وقال عم فيه بعد النهي عن الادخار كلوا و
اطعموا وادخروا رواه مسلم والبخاري واحمد والنصوص فيه كثيرة ومع
وعليه اجماع الامة ولانه لما جاز ان ياكل منه وهو غني واولي ان يجزى
له اطعام غيره وان كان غنيا ونذبت ان لا ينقص الصدقة عن الثلث
لان الجهات ثلاث الاكل والاطعام والادخار لما روينا لقوله تعالى واص
واطعموا القانع والمعتبر اي السائل والمتعوض للسؤال فانقسم عليها
اثلاثا وهذا في الاضحية الواجبة والسنة سواء اذالم يكن واجبة بالذبح
وان وجبت بالنذر فليس لصاحبها ان ياكل منها شيئا ولا ان يطعم غيره
من الاغنياء سواء كان النازر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس
للمصدق ان ياكل من صدقة ولا ان يطعم الاغنياء وتركه اي ترك التصديق
لذي عيال توسعة عليهم ان يذبح بيده ان احسن لان الاولى في

في القرية ان لا يتولاها الانسان بنفسه وان امر به غيره لا يضرب
 النبي عم ساق مائة بدنة فخر منها بيده نيفا وسعين ثم اعطى الحرة
 عليا فخر الباقي والآية ان لم يحسن الذبح يا امر غيره فيذبحها ذلك الغير
 ويحضرها هو بنفسه لقوله عم لفاطمة رضي الله عنها فومى فاشهد
 اضحيتك فانه لغفرلك باول فطرة منها كل ذنب ويكره ان يذبحها
 كتابي لانه قربة وهو ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز من اهل الذكاة
 والقربة اقيمت باقامة ونيته بخلاف ما اذا امر المحوسى لانه ليس من
 اهل الذكاة فكان افساد الاتقها ويتصدق بجلدها او بعمله التجراب
 او حق او فرد لانه جزء منها فكان له التصديق والانتفاع به الا يرى
 ان له ان ياكل منها او يشتري به ما ينتفع به مع بقائه كفر بال و نحوه
 ان للبدل حكم المبدل لا ما يستهلك كحل وشبهه فان بدل اللحم او جلد به
 يتصدق به لان القرية انقلب بيد له ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرا
 هم على نفسه وعياله والمعنى فيه لانه لا يتصدق على قصد التمول واللحم
 بمنزلة الجلد في التصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولو
 باعها بالدرهم يتصدق بها جاز لانه قربة كالتصدق بالجلد واللحم وقوله
 من باع جلد اضحية له يفيد كراهية البيع واما البيع فجائز لوجود الملك
 والقدرة على التسليم ولا يعطى اجرة الجزار منها شيئا لقوله عم لعلي رضي الله
 عنه يتصدق بجلدها وحطامها ولا تقط اجرة الجزار منها شيئا والنهي عنه
 نهى عن البيع لانه يعني البيع لانه ياخذ بمقابلته عمله معاوضة كالبيع و
 ويكره ان يحجز صوفها قبل الذبح فينتفع به لانه الدم اقامة القرية بجميع
 اجزائها بخلاف ما بعد الذبح ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز استحسانا
 ولا يضمن لانه في العرف لا يتولى صاحب الاضحية ذبحها بنفسه بل يفوض
 الى غيره فصار ما ذفرنا له دلالة كالقصاب اذا شذ رجل بشاة للذبح و
 فذبحها انسان بغير امره لا يضمن ولو غلط اثنان فذبح كل شاة الاخرى
 صح ولا ضمان وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز الاضحية ويضمن
 كل واحد منهما لصاحبه وهو فرض لانه متعة في الذبح بغير امره فيضمن كما
 اذا ذبح شاة اشتراها القصاب والتضحية قربة فلا يتأذى بنية غيره
 وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعنيها للاضحية حتى وجب عليه ان
 يضحى بها بعينها في ايام النحر ويحلال ان كان اكل كل واحد منهما ما ذبحه
 فخر به وان تشاحا ضمن كل صاحب قيمة لحمه ويتصدق بها اي بتلك
 القيمة لانها بدل عن اللحم فصار كما لو باع اضحية وهذا لان التضحية
 لما وقعت عن المالك كان اللحم له ومن اتلف لحم اضحية غيره كان الحكم
 ما ذكرنا وصحت الاضحية بشاة الغصب يعني من غصب شاة فضحى بها

ضمن

ضمن قيمتها وجاز عن اضحية لانه ملكها بالغصب السابق دون شاة
 الوديعه لا تصح الاضحية بها لانه يضمنها بالذبح فلم شئت له الملك
 الا بعد الذبح ولو ذبح اضحية غيره بغير امره عن نفسه فان ضمنه
 المالك قيمتها على عود عن الذبح دون المالك لانه ظهر ان الارقة
 حصلت على ملك وان اخذها مذبوحه اجزات للمالك عن التضحية
 لانه قد نواها فلا يضرب ذبحها غيره على ما بيناه **كتاب الكراهية**
 لقبه بباب الكراهية وفيه غير مكروه لان بيان المكروه اهم
 لوجوب الاختار عنه وللعبد بالحظر والا باحة الاطلاق وفيه
 ما اباح الشرع وما منع ولقبه بعضهم بالاستحسان لان فيه بيان
 الاستحسان احسن فلقب به اولا لان اكثر مسائله استحسان لا مجال
 للقياس فيها ولقبه بعضهم بكتاب الزهد والورع لان كثيرا من
 مسائله اطلقه الشرع والزهد والورع تركها المكروه الى المحرام اقرب
 وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ لعدم القاطع وعن ابي حنيفة و
 وابي يوسف انه الى المحرام اقرب يتعارض الادلة فيه تقليد حاشي
 الحرمة لقوله عم ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال
 قالوا معناه دليل الحلال ودليل الحرمة وهذا الكتاب يشتمل على فصول
فصل في الاكل والشرب منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك لانه
 لا يقاء البنية اد لا يقاء لها بدونه وبه يمكن من اداء الفرائض على ما تد
 ويوجب على ذلك قال النبي عم ان الله تعالى لسوحر الرجل كل شيء حتى
 القيمة يرفعها العبد الى فيه وسندوب وهو ما نادى ليتمكن من الصلوة
 قائما وسهل عليه الصوم قال النبي عم المؤمن القوي احب الى الله تعالى
 من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة
 سهل ابودر رضي عن اقبل الاعمال فقال الصلوة واكل الخبز اشارة الى
 ما قبلنا ومباح وهو ما زاد الى الشبع ليناد قوة البدن فلا اجر فيه ولا
 وزر ويحاسب عليه حسبا بيسيرا ان اكل من فقد روى النبي عم اني
 بفرق فيه تمر ورطب فقال انكم لتخاسبون في هذه فرقه عمر و
 ورفضهم وقال في هذا تخاسب فقال عم اي والله الذي نفسي بيده انكم
 لتخاسبون يوم القيمة في الماء البارد والماء الحار الاخرقة يستر بها عور
 تلك وكرة خبز يرد بها جوعتك وجرة ماء تطفي بها عطشك وقال
 النبي عم بلغني ابن ادم لقيمان يقمن ولا يلام على كفاف وحرام وهو الزايد
 عليه اي على الشبع لانه اضاعة للمال وامراض للنفس وتبذير واسراف
 قال النبي عم ما ملا ابن ادم وعام مشرا من البطن فان كان لا بد فثلث

هو المذكور

وهو صحيح لان الخطر المنع
 والا باحة ص

للطعام وثلاث للشراب وثلاث للنفس وتجتشى رجل في مجلس رسول
الله عم غضب عم عليه وقال نخ عننا جشاك اما علمت ان اطول الناس
جوعا يوم القيمة اكثرهم شبعاً في الدنيا وقبل لعمر رضى الاتخذ حوار
شنا فقال وما يكون الجوارش قالوا هاضوا ما بهضب قال سبحن الله او ككل
المسلم فوق الشيع لا الا لقصد التقوى على صوم الغد لان فيه فائدة ^{اولئ}
يستحي الضيق لانه اذا امسك والضيق لم يشبع ربما استحي فلا ياكل
حياء وخلا فلا بأس ياكله فوق الشيع لئلا يكون ممن اساء القوى وهو
مذموم عقلاً وشرعاً ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن
اداء العبادة قال النبي عم ان نفسك مطيتك فاوفوبها وليس من
الرفق ان يجيعها وتدينها ولان ترك العبادة لا يجوز قلدا ما يفيض
اليه فاما تجويع النفس على وجه لا تجز عن العبادات فهو مباح وفيه
رياضة النفس وكذا الشاب يخاف الشبق لانه من بان يمتنع عن الاكل
ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا تجز عن اداء العبادات على ما قال
النبي عم فان له وجاء ومن امتنع من الاكل الميتة حال المخصة او صام
ولم ياكل حتى مات اثم لانه اتلف نفسه لما بينا لانه لا بقاء له الا بالاكل
والميتة حالة المخصة اما حلال واما مرفوع الاثم فلا يجوز الامتناع
عنه اذا تعان لاهياء النفس وروى ذلك عن مسروق وجماعة
من العلماء والتابعين فاذا كان ياشم يترك الميتة فما ظنك بترك
الذبيحة وغيرها من المحلات حتى يموت جوعاً بخلاف من امتنع من
التداوى حتى مات لا ياشم لانه لا يقين ان هذا الدواء شفيق و
لعله يصح من غير علاج ولا بأس بالتفكه بانواع الفواكه لقوله تعالى
كلوا من طيبات ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى ولا تحرموا طيبات
ما احل الله لكم وتركه افضل لئلا ينقص درجته ويدخل تحت قوله
تعالى اذهبتم طيباتكم في حيوتكم الدنيا واتخاذ الوان الاطعمة والبا
جات سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر الحاجة سرف
لان النبي عم عده من اشراط الساعة وعن عايشة رضى ان النبي عم
نهى عن ذلك الا ان يكون من قصده ان يدعو الاضياف قوما بعد
قوم حتى ياتوا على اخوه لان فيه فائدة ومن الاسراف ان ياكل وسط الخبز
ويلع حواشيه او ياكل نخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تجبر الا ان يكون
غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفاً دون رغيف ومسح الاصابع
او السكين بالخبز ووضع الملح عليه مكروه لان غيره يستفقد ذلك وفيه
اهانة للخبز وقد امرنا باكرامه قال النبي عم اكرموا الخبز فانه من بركات
السموات والارض وقال عم ما استخف قوم بالخبز الا ابتلاههم الله بالجوع

ومن اكرام

ومن اكرام الخبز ان ينتظر الا دام اذا حضر ومن الاسراف اذا سقطت من
يده لقمة ان يتركها قال عم الف عنها الاذي ثم كلها وسنة الاكل البسمة
في الا اوله والحمد لله في اخره قال عم فان نسي البسمة في اوله فيقول اذا
ذكر بسم الله على اوله واخره لجميع ذلك ورد الاثر وهو يشكر المؤمن
اذا رزق قال النبي عم ان الله تعالى يرضى من عبده المؤمن اذا قدم اليه
طعام ان سمي الله في اوله ونحمد الله في اخره وغسل اليدين قبله وبعده
قال النبي عم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي الهم والمراد
بالوضوء هذا غسل اليدين ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ولا يمسح
بيده قبل الطعام بالمنديل لكون اثر الغسل باقياً وقت الاكل ويمسح بها بعده
ليزول اثر الطعام بالكيفية ولا يحل مشرب لبن الا تان لان اللبن متولد
من اللحم فصار مثله وكذا لبن الحيل يكره عند ابي حنيفة كالحمة عنده ولا
يوكل الجلالة هي التي يمتد اكل الجيف والنجاسات ولا غلط في تغير لحمها
فيكون مستنأ ولوجست حتى يزول النتن حلت ولم يقدر لذلك مدة في
الاصل واما التي يخلط بان يتناول النجاسة والجيف ويتناول غيرها على
وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمها فلا بأس به ولهذا يحل اكل جدي غدي بلبن
الخنزير لان لحمه لا يتغير وما غدي به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر
وعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه يخلط ولا يتغير لحمه وروى
انه عم كان ياكل الدجاج وما روى ان الدجاج يحبس ثلثة ايام ثم يذبح
فذلك على سبيل التنزه لانه شرط ولو سقي ما يهلك لحمه حتى اذبح من
ساعته حل اكله ويكره ولا بول ابل وقالوا لا بأس باول ابل وتاويل قول
ابو يوسف لا بأس به للتداوى واستعمال انا ذهب او فضة لرجل وامر
لما روى عن حذيفة رضى الله قال سمعت النبي عم يقول لا تسبوا المحارب
ولا الديباج ولا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحا
فانها لهم في الدنيا وكرم في الآخرة رواه البخاري ومسلم واحمد
قال النبي عم الذي ياكل ويشرب في انا الذهب والفضة انما يجرب
في بطنه نار جهنم عن البراء بن عازب انه قال نهانا رسول الله عن شرب
في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وحل
استعمال انا ذهب عقيق وبلور ورجاج ورصاص وقال الشافعي يكره لانه
في معنى الذهب والذهب في التقاخر به قلنا لا نسلم ولئن كانت عادتهم
جارية بالتفاخر في غير الذهب والفضة فلم يكن هذه الاشياء في معنهما
فامتنع الالتحاق بهما ويجوز استعمال الاواني من الصفي لم يروى عن عبد
الله بن زيد انه قال انا يا رسول الله عم فاخرجنا له ماء في قد من صفر

فما

فتوضارواه البخاري وابوداود وغيرهما ويمكن ان يستدل به على اباحة
غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عينه **فصل** في الكسب قال محمد بن
سماعة سمعت ابن الحسن يقول طلب الكسب فريضة كما ان طلب العلم فريضة
وهذا صحيح لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
على كل مسلم وقال عم الكسب فريضة بعد الصلوة المكتوبة ولانه لا يتوسل الي
اقامة الفرض الا به فكان فرضا لانه لا يمكن في اداء العبادات الا بقوة
البدن وقوة البدن بالقوة عادة وخلقة قال تعالى وما جعلناهم جسدا
لا تاكلون الطعام وتحصيل القوة بالكسب ولانه يحتاج في الظهارة الى الالة
الاستقاء والاية ويحتاج في الصلوة الى ما يستقر به عورته وكان ذلك افا
يحصل عادة بالاكساب وكانت الرسل عليهم السلام يكتسبون فادهم
زرع الحنطة وسقاها وحصدها واداسها وطحنها وعجنها وخبزها واكلها
ونفجهم كان بخارا وابرهم عم كان بزنا وادودهم كان يصنع الدروع
وسلما كان يصنع المكاييل وذكر ياعم كان بخارا وبنينا صلى الله عليه
وسلم رعى الغنم وكانوا ياكلون من كسبهم وكان ابو بكر الصديق رضي
بثرا وعمر رضي يعمل في الاديم وعثمان رضي كان تاجرا يجلب الطعام و
يبيعه وعلى رضي كان يكتسب وقد صح انه كان يواجر نفسه ولا يلتفت
الى جماعة الكروا ذلك وقد وافى المساجد عينهم طامحة وابديهم ماء
الى ما في ايدي الناس يسمون انفسهم المتوكلة وليسوا كذلك افضله اى
افضل الكسب الجهاد لان فيه الجمع بين حصول الكسب واعمار الدين و
وقته اعداء الله تعالى ثم التجارة لان النبي صلى الله عليه وسلم حث عليهم فقال التاجر اله
الصدوق مع الكرم البررة وقال ان الله تعالى يحب التاجر الصدوق ثم الحراثة
قال عم الزارع يتاجر ربه وقال عم اطلبوا الرزق تحت خبايا الارض ثم
الصناعة لان النبي صلى الله عليه وسلم حرض عليها فقال الحرفة امان من الفقر ومنهم
من فضل الزرع على التجارة لانها اعم نفعا قال عم ما زرع او غرس مسلم شجرة
يتناول منها انسان او دابة او طير الا كانت له صدقة ومنه فرض وهو
قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لما بيننا انه لا يتوسل الي
اقامة الفرض الا به وهو قضاء الدين ونفقة من يجب عليه نفقة فلان
ترك الاكساب بعد ذلك وسعه قال النبي صلى الله عليه وسلم من اصاب في سره معا
في بدنه غده فوته يومه فكا فما خربت اله الدنيا بجذافها وان اكسب
ما يدخره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخر قوت عياله
سنة ومحبته وهو زيادة عليه ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا فانه
افضل من التخل النفل العباد لان منفعة النفل يخصه ومنفعة الكسب له
ولغيره قال عم خير الناس من ينفع الناس قال عم تباهب العبادات فقالت

الصدقة

الصدقة اما افضلها وصباح وهو الزيادة للتجمل والتعم قال النبي صلى الله عليه وسلم نعم
المال الصالح للرجل الصالح وقال عم من طلب الدنيا حلا لا متعفا القى الله
تعالى وجهه كالقمر ليلة البدر وحرام وهو المجمع للتأخر والبطر وان
كان من حل قال عم من طلب الدنيا مفاخر ما كثر ثرا لقي الله تعالى وهو عليه
غضبان ومنفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير ولا يتكلف التحمل
جمع شهواتهم ولا يمنهم جميعا ويتوسطه قال الله تعالى والذين اذا انفقوا
لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ولا تشديم الشيع قال عم
اجوع يوما واشبع يوما فالحاصل انه يحرم على المسلم الافساد لما اكسبه
والسرف والمخيلة فيه قال الله تعالى ولا تبغ الفساد في الارض قال الله تعالى
والله لا يحب الفساد وقال تعالى لا يسرفوا ان الله لا يحب المسرفين
وقال تعالى ولا تبذروا ان المبذرين كانوا احوال الساطين و
ومن قد رعى الكسب لزمه لما بيننا وان عجن عن لزمه السؤال فانه
نفج اكساب لكن لا يحل الا عند الفجر قال عم السؤال احركسب العبد
فان تركه حتى مات اثم لانه القى بنفسه الى التهلكة فان السؤال يوصله
الى ما يقوم به نفسه في هذه الحالة كالكسب ولا ذل في السؤال في هذه الحالة
فقد اخبر الله تعالى عن موسى وصاحبه انها اتيا اهل قرية كظمها
اهلها وقال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل من الصحابة هل عندك شيء قال له
فان عجن عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه
صوناله من الهلاك فان امتنعوا من ذلك حتى مات شركوا في الاثم
قال النبي صلى الله عليه وسلم ما امن بالله من بات شعبان وجاره الجار طاو وقال
عم ايما رجل مات ضياعا بين اقوام اغنيا فقد بوءت منهم ذمة الله
وذمة رسوله وان اطعمه واحد سقط عن الباقيين وكذا اذا راى
لقيطا اشرف على اهلاك او اعصى كان ان يتردى في البر وصار
هذا كنجاء الفريق ويكره اعطاء سؤال المسجد وقيل ان كان لا
يخطي رقاب الناس ولا يمن بين يدي مصلي لا يكره وهو المختار فقد
روى انهم كانوا يسألون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
روى ان عليا رضي تصدق بخاتمة ممدحه الله تعالى بقوله ويونول الد
الزكاة وهم راكعون وان كانوا بين يدي المصلي ويخطي رقاب الناس
يكره لانه اعانة على اذى الناس حتى قيل هذا فلس يكفر سبعون فلسا
ولا يجوز قبول هدية امراء الجود لان الغالب في مالهم الجرام الا اذا
علم ان اكثر ماله من حل فان كان صاحب تجارة او زرع ولا يابس به
لان اموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فالمعقب الغالب وكذلك اكل طعامهم
ولا يكره اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا نارا معبد للجورس او كنيسة معبد

معبد اليهود او بيعة معبد النصراني او يباع فيه الخنزير وهذا عند ابي
 حنيفة وعندهما يكره لانه اعانة على المعصية وقد قال الله تعالى وتعاونوا
 على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وله ان الاجارة على
 منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم ولا معصية فيه وانما المعصية
 بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع بسببه عنه فصار كبيع الحارثية لمن لا
 يعتبر بها او ياتيها من دبرها او يبيع الفلام من لوطي والدليل عليه انه لو
 اجره للسكنى جاز وهو لا بد له فيه من عبارته ويكره في المصراحيما
 لانهم لا يمكنون من احداث المعبد واظهار بيع الخمر والمخدرات في الامصار
 لظهور شعائر الاسلام فيها فلا تقارض باظهار شعائر الكفر وكذا في سواد
 غالبه اهل الاسلام فلا يمكنون فيها ايضا في الاصح بخلاف سواد غالب
 اهلها اهل الذمة ومن حمل لزمه حرا باجر طاب له عند ابي حنيفة وعندهما
 يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة وعدها حراما وله ان الاجارة
 على الخمر هوليى بمعصية ولا سب لها وانما يحصل المعصية بفعل فاعل مختار
 ليس الشرب من ضرورات الخمر لان حملها قد يكون للاراقة او للتخليل
 فصار كالواستاجر لعصر العنب او قطعه والحديث محمول على الخمر المفروضة
 بقصد المعصية ولو ان اسكيا فامره اسكيا ان يتخذ حقا على ذي المجوسي او
 او الفسقة او حيا طامره ان انسان ان يحيط له ثوبا على ذي الام
 القساق يكره له ان يفعل له هدية ذلك لان هذا تشبیه بالجنس
 والفسقة ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته ولتعارفة
 دابة وكره قبول كسوته ثوبا واهدائه احد النقيدين وهذا الاحتساب
 وفي القياس كل ذلك باطل لانه نوع تبرع والعبد ليس من اهله وجه
 الاستحسان ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان حين كان عبدا وقبل هدية
 بديره وكانت مكاتبته واجاب رطل من الصحابة دعوة مولي ابي
 اسيد وكان عبدا ولان في هذه الاشياء ضرورة لا يجد التاجر يدانها
 ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة واهدائه
 الدراهم فيبقى على اصل القياس ويقبل في المعاملات قول الفرد في لوي
 انشى او عبدا او فاسقا او كافرا لان الحاجة ما سعة الى قبول قوله كثر
 وقوع المعاملات فلو شرط العدالة فيها لخرج الناس في ذلك وما في
 الدين من خرج كقول شرب الحكم من منى او كتابي فيحل له او يحرم
 فيحرم يعني اذا كان له خادم او جدير مجوسي فارسله لا يشتري له لحمي
 فقال اشتريت من يهودى او نصراني او مسلم وسعوه اكله وان قال
 اشتريته من مجوسي لا يسعه اكله لانه لما قيل في حق الشراء منه لزم
 قبوله في حق الخمر والحرمة ضرورة وان كان لا يقبل قوله فيه قصد

بان قال

بان قال هذا حلالا وقال هذا حراما ويقبل قول العبد والامة والقبلي
 في الهدية والاذن كما اذا جاز هدية وقال اهدى اليك فانه يحل له قبول
 هذه الهدية او قال انا ما ذون في التجارة يقبل قوله او قالت جارية لرجل
 بعثنى اليك مولاي هدية وسعه الاخذ والاستعمال حتى جاز له الوطى
 بذلك الخبر لان الخمر والحرمة وان كان من الدانات صارت تبعا للمعاملات
 فنبت بشبها للمعاملات فلو لم يثبت لادى الى الخرج وانسد باب المعاملات
 وهو مفتوح وشرط العدل في الدانات المقصودة لانها لا يكش وقوعها فلا
 حرج في اشتراط العدالة والحاجة الى قبول قول الفاسق لانه منهم وكذا
 الكافر والصفين متهمان ولا نهما لا يلزم ما الحكم فليس لهما ان يلزما
 غيرهما عن نجاسة الماء فيتم ان اخبر بها اى بنجاسة الماء مسلم عدل ولو
 انشى او عبدا لان عند العدالة الصدق راجح والقبول لرجحانه ويتخير في
 اخبار الفاسق والمستور ثم يعمل بغالب رايه ولو اراق فيتم عند غلبة
 صدقه وتوضا ويتم عند غلبة كذبه كان احوط يعني اذا اخبر بنجاسة الماء
 فاسق او مستور تحرك فان غلب رايه على صدقه يتم ولا توضا به فالاحوط
 اراق ثم يتم وان غلب على كذبه يتوضا به ولا يتم فالاحوط انه يتوضا
 به ثم يتم **فصل في اللبس الكسوة** منها فرض وهو ما يستلزم العورة و
 ويدفع هذا الحر والبرد قال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اى ما
 يستتر به عورتكم عند الصلوة ولانه لا يقدر على اداء الصلوة الا يستتر العورة
 وخلقه لا يحتمل الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فصار نظير الطعام
 والشراب فكان فرضا والاولى كونه من القطن والكتان وهو ابعد من
 الخيل وبين النقيس والخسيس ولا ياخذ الخيل في النقيس روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الشهريتين وهو ما كان في نهاية النفاسة وما كان في نهاية
 الخساسة وخير الامور اوساطها وينبغي ان يلبس القليل في عامة الاوقات
 ومستحب وهو الزايد على ستر العورة لاخذ الزينة واظهار رفعة الله تعالى
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده ومباح وهو الثوب
 الخيل للتنزين في الجمع والاعياد وجماع الناس فقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان له جبة فلبسها يوم عيد واهدى له المقوقس قباء مكفوفاه
 بالحرير كان يلبسه في الجمع والاعياد ولقاء الوفود الا ان تكلف ذلك في جميع
 الاوقات تسلف ومشقة وربما يفيط المحتاجين فالحر رغبة اولى ومكره
 وهو اللبس للتكبر والخيل لما بينا ولقول عم المقداد بن معدى كريب كل
 اشرب من غير خيلة ويستحب الابيض والاسود روى عن سمرة رضى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البسوا الثياب البيض فانها اطيب واظهر وكفوا فيها
 موكلكم وقالت عائشة خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات عداة وعليه رجل من سعد

اسود ويكره الاحد والمقصود روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال من رجل
وعليه ثوبان احمران فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه وروى عن عبد الله
بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال راي النبي صلى الله عليه وسلم علي ثوبين معصفرين فقال ان
هذه من ثياب الكفار فلا تلبسوها وفي رواية قلت اغسلها قال اخرقهما
والسنة ارجاء طرفي العمامة بين كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط الظهر
وقيل الى موضع الجلوس عن ابن عمر رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اعمى سدل
عمامة بين كتفيه واذا اراد تجديد ثوبها نقضها كما لفها ولا يلقها على الارض
دفة واحدة هكذا نقل من فعله صلى الله عليه وسلم ويجوز للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال
الا قدر اربع اصابع كالعلم لما روى عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
احل الذهب والحرير للامانة من امة وحرم على ذكورها رءاه احمد والنسائي
والترمذي وعن عمر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فانه
من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ولا يأس بتوبته واقتراشه عند
ابي حنيفة خلا فالحما لما روى عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نشرب في انية
الذهب والفضة وان ناكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وان نجلس عليه
رواه البخاري وعن علي رضي الله عنه قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على
المياثر والمياثر شئ يصنعه النساء ليعولن على الرجل كالقطائف
من الارجوان رءاه مسلم والنسائي ولا بأس بلبس ما سداه ابراهيم
ولحمه غيره لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الحر وهو اسم للمدى
بالحرير ولان الثوب لا يصير ثوبا الا بالنسج والنسج بالحمى وكان
هي المعبرة او نقول لا يكون ثوبا الا بهما فيكون العلة ذات وجهين فتعبر
اخرهما وهو الحمى هي التي تظهر في المنظر فيكون العبرة لما يظهر دون
ما يخفى وعكسه لا يلبس الا في الحرب فقط اراد به ان يكون لحمته حريصا
وسداه غيره لما ذكرنا ان العبرة للحمى غير ان في الحرب ضرورة ويكره لبس
حاله فيها اي في الحرب عند ابي حنيفة خلا فالحما لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
رضى لبس الحرير والديباج في الحرب ولان فيه ضرورة فان الحاصل منه
ادفع لمفزة السلاح والهيبة في عين العدو وليريقه ولا يبي حنيفة اطلاق
النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير لانه لا تفصيل فيها بين حال وطال
والضرورة اندفعت بالخلو الذي لحمته حريص فلا حاجة الى الحاصل منه
وقال ابو يوسف اكره ثوب القز يكون بيان الظهاره والبطانة ولا بأس
بحشو القز باسالا لان المحشو غير ملبوس فلا يكون ثوبا ويجوز للنساء
التحلي بالذهب والفضة للرجال الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من
الفضة تحقيقا لمعنى الاغوذج والفضة اغتت عن الذهب لانهم من جنس
واحد وقد اثار في جواز التختيم بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة

وكان في يده حين توفي ثم في يدي ابي بكر رضي الله عنه ان توفي ثم في يدي
رضي الله عنه ثم في يدي عثمان رضي الله عنه ان وقع من يده في البر فأنفق
مالا عظيما في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيه والتشويش بينهم من ذلك
الوقت الى ان استشهد رضي الله عنه والتختم بالذهب حرام لما روي عن علي رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التختيم بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة
ضرورة التختيم وقد ادحق ويجعل الفض الى باطن كفه بخلاف المرأة لانه
للزينة في حقها ومسامر الذهب يجعل في ثقب القفص لانه تابع كالعلم
فلا يعد لا بسالة ولا يزيد وزنه علي مثقال لقوله صلى الله عليه وسلم اتخذ من الورق
ولا تزد على مثقال ويجوز ان ينقش عليه اسمه لتعامل الناس ذلك
من غير تكبر والكتابة الثوب بذهب او فضة لما بينا في العلم الحرير
والا تشد السن بالفضة اي يحل تشد السن المتحرك بالفضة ولا يجوز
بالذهب عند ابي حنيفة خلا فالحما لما روى ان عرفة بن سعيده اصيب
انفة يوم كلاب فاتخذ انتفا من فضة فانتفا فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ
انتفا من ذهب ولان الفضة والذهب من جنس واحد فاذا حل
التضيب باحدهما حل باخره ان استعمل لهما حرام الا للضرورة وقد
ذات بالاذني وهي الفضة فلا حاجة الى الا على فبقي على الاصل وهو الحرمة
والضرورة فيما روى لم يدفع بالفضة حيث انتنت ولان كمال
لما في السن ولا يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
راى على رجل خاتم صفر فقال مالي اجد منك راحة الا صنم وراى على اخر
خاتم حديد فقال مالي ارى عليك حلية اهل الكور روى عن ابن عمر ان رجلا
جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم ذهب ما عرض عنه فقام ثم عاد وعليه
خاتم حديد فقال صلى الله عليه وسلم هذا اشرف منه هذه حلية اهل النار وقيل يباح
التختيم بالحجر اليسب لانه ليس له ثقل الحجر وترك التختيم افضل لغير
السلطان والقاضي لانه انما يتختم بالحاجة الى الحتم وغيره لا يحتاج اليه
ويجوز الاكل والشرب من اناء مفضضة والجلوس على كرسي مفضضة بشرط
والركوب على سرج مفضضة والجلوس على كرسي مفضضة بشرط
اتقاء موضع الفضة اي يفي موضعها بالفسم وقيل بالفسم واليد في
في الاخذ والشرب وفي السريج والسرج والكرسي موضع الجلوس
وكذا الاناء المصنوع بالذهب والفضة ولذا الكرسى المصنوع بهما وكذا
لوجعل ذلك في فضل السيف والسكين او في قفصتهما ولم يضع يده في موضع
ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة وكذا اذا جعل ذلك في المسجد
او حلقه المرات او جعل المصحف مذهب او مفضضا ولا في المفضضة
من اللجام والركاب والنصر لا يكره وكذا الشرب اذا كان فيه كتابة بذهب

او فضة وهذا كله عند ابي حنيفة ويكره ذلك كله عند ابي يوسف وعن
 محمد روايتان في رواية هو مع ابي حنيفة وفي اخرى مع ابي يوسف و
 هذا الاختلاف فيما يخلص واما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع
 لانه مستهلك فلا عبرة ببقاياه لو نال ابي يوسف ما روى عن ابن عمر
 ان النبي عم قال من شرب من اداء ذهب او فضة او اداء فيه شيء
 من ذلك فاما يخرج في بطنه فارجعهم ويكره الياس الصبي ذهابا او
 حبرا لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الياس ايضا كما
 لما حرم شربها حرم سقيها الصبي وكذا الميتة والدم ويكره حمل خرقته
 لمسح العرق او الخياط او الوضوء ان للتكبر لانها بدعة محدثة وتشبه بنية
 الاعاجم ولم يكن النبي عم يفعل ذلك ولا احد من اصحابه ولا من التابعين
 واما كانوا يمسحون باصناف اريدتهم وفيه نوع تجبر وتكبر وان الحاجة
 هو الصحيح لان المسلمين استولوا في عامه البلدان مناديا للوضوء والحرق
 لمسح العرق والخياط وليحمل بشيء يحتاج اليه وما رآه الموسنون حسنا
 فهو عند الله حسن حتى لو حملها من غير حاجة يكره والربم وهو خيط
 التذكر يعقد في الاصبع لا بأس به ولست كالتميمة وهي خيط كان يربط
 في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم على زعمهم وهو
 وهو منهي عنه **في النظر ونحوه** ويجرم النظر الى العورة الا
 عند ضرورة كالطبيب والنحات والحافضة والقابلة والخافق ولا تجاور
 قدر ضرورة والاصل في ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم
 ويحفظوا فروجهم وهل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن
 معناه يسترونها من الانكشاف لئلا ينظر اليها الغير وقال النبي عم ملعون
 من نظر الى سوا ما اخيه فاما حالة الضرورة فالضرورات تبطل المحظورات
 الا يرى ان الله تعالى اباح شرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وما لا
 لغير حالة الخمصة وهذا لان احوال الضرورات مستثناة قال تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج وقال تعالى لا يكف الله نفسا الا وسعيا وفي
 اعتبار حالة الضرورة حرج وتكليف ما ليس في الوسع ولان هذا الافعال ما
 موربها فقد بعضهم هي واجبة وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها
 الا بالنظر الى محالها فكان الامر بها امر بالنظر الى محالها ويازم منه
 الاباحة ضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة لان المنه
 عنه النظر الى العورة دون غيرها وعليه الاجماع وقد قيل ابو هريرة
 رضي سورة الحسن رضي وعليه رضي وهذا موضع قبلة رسول الله عم
 ولان الرجال يمسحون في الطرف بازار في جميع الزمان من غير تكبر
 فدل على جواز النظر الى الابدان وقد ثبتت العورة في كتاب الصلاة

وينظر

وينظر المراه من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل امت الشبهة
 لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وكالها ان ينظر منه
 ما ليس بعورة وكان في قلبها شهوة او في اكبر رايها انها شتهي او
 شكت في ذلك سخط لها ان يغض بصرها ولو كان الرجل هو الناظر
 الى ما يجوز له السطر منها كالوجه والكف لا ينظر اليه حتما مع الخوف لانه
 يحرم عليه ووجه الفرق بين نظرها ونظره ان الشهوة عليهن غالبية
 وهي كالمحقوق كما فاذا اشتتهى الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين
 واذا اشتتهت هي لم يوجد الا منها وكانت من جانب واحد والموجود
 من الجانبين اقوى في الاقضاء الى الوقوع وانما كان للمرأة ان ينظر من المراه
 الى ما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل للمباشرة وانعدام الشهوة غالبا
 كما في نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت بينهما وعن ابي حنيفة
 ان ينظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى المرأة فلا يجوز لها ان ينظر
 من المرأة الى الظهر والبطن في هذه الرواية بخلاف نظرها الى الرجل لان
 الرجال يحتاجون الى زيادة الانكشاف وفي الرواية الاولى يجوز وهو
 الاصح وما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل جاز منه لانه ليس بعورة
 ولا يخاف منه الفتنة وينظر الهبل الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل
 له وطها يعني عن شهوة وغير شهوة لما روى ان النبي عم قال
 غرض بصرك الا عن زوجتك واستك وقالت عايشة كنت اغتسل انا
 ورسول الله عم من اياه واحد ولو لم يكن النظر مباحا لما تجرد كل واحد منهما
 بين يدي صاحبه ولان ما فوق النظر وهو المسس والغشيان مباح فانظر
 او الى ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عم
 اذا اتى احدكم اهله فليستقم ما استطاع ولا يتجرد ان تجرد البعير لان
 النظر الى العورة يورث النسيان قال علي رضي من اكثر النظر الى سوا ما عوف
 بالنسيان وكان ابن عمر رضي يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته عند
 الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة وعن ابي يوسف في الاما الى انه قال
 قال سيات ابا حنيفة عن الرجل يمر فرج امرأته او تمر هي فرج ليترك
 عليه هل يرى بذلك باسما قال لا وجوان يعظم الاجر والمراد بالامته هنا
 هي التي يحل له وطها واما اذا كانت لا يحل له كآمته المجوسية او المشركية او
 كانت امته او اخته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل له النظر الى
 او ينظر الرجل من محارمه وامته غيره الى الوجه والراس والصدر والساق
 والعضد والاصل فيه قوله تعالى ولا يبدين وينتهن الا بعلوتهن او ابا
 نهن الآية ولم يرد به نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح
 مطلقا ولكن المراد موضع الزينة قال راس موضع التاج والشعر والوجه

او فضة وهذا كله عند ابي حنيفة ويكره ذلك كله عند ابي يوسف وعن
 محمد روايتان في رواية هو مع ابي حنيفة وفي اخرى مع ابي يوسف و
 هذا الاختلاف فيما يخلص واما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع
 لانه مستهلك فلا عبرة ببقاياه لو نال ابي يوسف ما روى عن ابن عمر
 ان النبي عم قال من شرب من اداء ذهب او فضة او اداء فيه شيء
 من ذلك فانما يخرج في بطنه نار جهنم ويكره الياس الصبي ذهباً او
 حبراً لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الياس ايضا كما
 لما حرم شربها حرم سقيها الصبي وكذا الميتة والدم ويكره حمل خرقه
 لمسح العرق او الخياط او الوضوء ان للتكبر لانه بدعة محدثة وتشبه بزيه
 الاعاجم ولم يكن النبي عم يفعل ذلك ولا احد من اصحابه ولا من التابعين
 واما كانوا يمسكون باطراف ارجلهم وفيه نوع تجبر وتكبر وان الحاجة
 هو الصحيح لان المسلمين استولوا في عامه البلدان مناديل الوضوء والحرق
 لمسح العرق والخياط وليحمل بشيء يحتاج اليه وما رآه الموسنون حسناً
 فهو عند الله حسن حتى لو حملها من غير حاجة يكره والربم وهو خيط
 التذكر يعقد في الاصبع لا بأس به ولست كالتميمة وهي خيط كان يربط
 في العنق او في اليد في الجاهلية لدفع المضرة عن انفسهم على زعمهم وهو
 وهو منهي عنه **فيسا** في النظر ونحوه ويحرم النظر الى العورة الا
 عند ضرورة كالطبيب والمخاتن والخاصة والقابلة والخافق ولا تجاور
 قدر ضرورة والاصل في ذلك قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم
 ويحفظوا فروجهم وهل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن
 معناه يسترونها من الاكشاف لئلا ينظر اليها الغير وقال النبي عم ملعون
 من نظر الى سواء اخيه فاما حالة الضرورة فالضرورات تبطل المحظورات
 الا يرى ان الله تعالى اباح شرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وما لا
 لغير حالة الخمصة وهذا لان احوال الضرورات مستثناة قال تعالى وما
 جعل عليكم في الدين من حرج وقال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وفي
 اعتبار حالة الضرورة حرج وتكليف ما ليس في الوسع ولان هذا الافعال ما
 موربها فقد بعضهم هي واجبة وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها
 الا بالنظر الى محالها فكان الامر بها امر بالنظر الى محالها ويازم منه
 الاباحة ضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى العورة لان المنه
 عنه النظر الى العورة دون غيرها وعليه الاجماع وقد قيل ابو هريرة
 رضي سورة الحسن رضي وعليه رضي وهذا موضع قبلة رسول الله عم
 ولان الرجال يمسون في الطرف بازاء في جميع الزمان من غير تكبر
 فدل على جواز النظر الى الابدان وقد ثبتت العورة في كتاب الصلاة

وينظر

وينظر المراه من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل امت الشبهة
 لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وكالها ان ينظر منه
 ما ليس بعورة وكان في قلبها شهوة او في اكبر رايتها انها شتهي او
 شكت في ذلك سخط لها ان يغض بصرها ولو كان الرجل هو الناظر
 الى ما يجوز له النظر منها كالوجه والكف لا ينظر اليه حتما مع الخوف لانه
 يحرم عليه ووجه الفرق بين نظرها ونظره ان الشهوة عليها غالبية
 وهي كالحق كذا فاذا اشتتهى الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين
 واذا اشتتهت هي لم يوجد الا منها وكانت من جانب واحد والموجود
 من الجانبين اقوى في الاقضاء الى الوقوع وانما كان للمرأة ان ينظر من المراه
 الى ما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل للمباشرة وانعدام الشهوة غالباً
 كما في نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت بينهما وعن ابي حنيفة
 ان ينظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى المرأة فلا يجوز لها ان ينظر
 من المرأة الى الظهر والبطن في هذه الرواية بخلاف نظرها الى الرجل لان
 الرجال يحتاجون الى زيادة الاكشاف وفي الرواية الاولى يجوز وهو
 الاصح وما جاز للرجل ان ينظر اليه من الرجل جاز منه لانه ليس بعورة
 ولا يخاف منه الفتنة وينظر الهبل الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل
 له وطها يعني عن شهوة وغير شهوة لما روى ان النبي عم قال
 غض بصرك الا عن زوجتك واستك وقالت عايشة كنت اغتسل انا
 ورسول الله عم من اياه واحد ولو لم يكن النظر مباحا لما تجرد كل واحد منها
 بين يدي صاحبه ولان ما فوق النظر وهو المسر والغشيان مباح فانظر
 او الى ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله عم
 اذا اتى احدكم اهله فليستتر ما استطاع ولا يتجرد ان تجرد البعير لان
 النظر الى العورة يورث النسيان قال علي رضي عنك اكثر النظر الى سواك عتق
 بالنسيان وكان ابن عمر رضي يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته عند
 الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة وعن ابي يوسف في الاما الى انه قال
 قال سيات ابا حنيفة عن الرجل يمر فرج امرأته او تمر هي فرج ليترك
 عليه هل يرى بذلك باساً قال لا وجوان يعظم الاجر والمراد بالامه هنا
 هي التي يحل له وطها واما اذا كانت لا يحل له كآمته المجوسية او المشتركة او
 كانت امة او اخته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل له النظر الى
 او ينظر الرجل من محارمه وامته غيره الى الوجه والراس والصدر والساق
 والعضد والاصل فيه قوله تعالى ولا يبدين وينتهن الا بعلوتهن او ابا
 نهن الآية ولم يرد به نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح منه
 مطلقاً ولكن المراد موضع الزينة قال الراس موضع التاج والشعر والوجه

موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعقد
موضع الدملج والساعد موضع السواد والكف موضع الخاتم والخضاب والساق
موضع الخخال والقدم موضع الخضاب ولان البعض يدخل على البعض من غير
استئذان ولا احتشام والمراد يكون في بيتها في ثياب بذلتها عادة ولا يكون
مستور ولو اسرت بالتسارع من محارمها لخرجت حياء عظيما ولان الحرمة المؤبدة
تقلل الرغبة والشهوة فيها بل تقدمها ولا باس بمسه اي مس ما حل النظر اليه
من محارمه ليحقق الحاجة الى ذلك في المسافرة والمخالطة وكان النبي عم نقل
راس قاطمة رضي ويقول احد منهارج الجنة وكان اذا قدم من سفر بدا بها
فقبلها وباعنقها وقال عم من قبل رجل امه فكانما قبل عتبة الجنة ولا باس بالخلو
معها لقوله عم لا تخلون رجل بامرأه ليس منها بسبيل فان ثالتهما الشيطان والمراد
اذا لم يكن محرما لان المحرم بسبيل لشرط امن الشهوة في النظر والمس فان
خاف عليها او على نفسه الشهوة فلا يمسه ولا ينظر اليها ولا يخلو بها لقوله عم
العينان يزنيان وزناهما النظر واليدان يزنيان وزناهما البطش والرجل
يزنيان وزناهما المشي والفرج يصدق ذلك كله او يكذب فكل في كل
واحد منهما نوع ذنن والزنا محرم بجميع انواعه وحرمة الزنا بالمحارم
اشد واغلظ فيجتنب الكل ولا باس بالمسافرة بهن لقوله عم لا تشا
المراه فوق ثلثة ايام وليا اليها لا ومعها زوجها او ذورحم منها وان
احتاجت الى الامركاب والانزال فلا باس بان يمسه من وراء ثيابها و
ياخذ ظهرها وبطنها دون ما تحتها اذا امن الشهوة وان خاف عليها
او على نفسه او ظنا او شكا فيجتنب ذلك بجمده ولا ينظر من محارمه
وامه غيره الى البطن والظهر والفخذ اذ ضرورة في كشفها وقال محمد بن
سقاتل يجوز ان ينظر الى ظهر امه الغير وبطنها مستدلا بقوله ابن عباس
من اراد ان يشتري جارية فلينظر اليها الاموضع الميزر وان امن الشهوة
لما ذكرنا ولا ينظر الى الحرة الاجنبية الى الوجه والكفين ان امن الشهوة
وعن ابن حنيفة انه زاد القدم لان في ذلك ضرورة الاخذ والاعطاء
ومعرفة وجهها عند المعاملة مع الاجانب لا قامة معاشها ومعادها
لعدم من يقول باسباب معاشها والا اي ان لم يامن الشهوة فلا يجوز
النظر الى وجهها وكفيها لغير المشاهدة عند الاداء والحاكم عند الحكم لما
فيه من ضرورة الى معرفتها لتحمل الشهادة والحكم عليها ولا يجوز
مس ذلك وان امن الشهوة ان كانت ثيابا يشتهي لوجود
المحرم وانعدام الضرورة والبلوى لما قال النبي عم من مس كفى امرأه
ليس منها بسبيل وضع على كف جريوم القيمة ويجوز من ذلك ان
يجوز الا يشتهي او هو شيخ باس على نفسه وعليها لما روي ان

ابا بكر رضي كان يدخل على بعض القبايل التي كان مسترضعا فيهم وكان
يصا في العجايز وعبد الله بن الزبير رضي لهما جوارحهم منهن وكانت
تلبس رجليه وتلقي راسه وان كانت لا باس من عليها او على نفسه لا يجوز
له مصافحتها لما فيه من التعريض للفتنة حاصله لانه يشترط لجواز المس ان
يكونا كبيرين مامونين في رواية وفي رواية اخرى يكتفي بان يكون احدهما كبيرا
ما مونا لان احدهما اذا كان لا تشتهي لا يكون لمس سببا للوقوع الفتنة كالانصاف
ويجوز النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشراء والنكاح قاله في الجامع
رجل اراد ان يشتري جارية لا باس بان يمسه ساقها وذراعيها وصدرها و
ينظر الى صدرها ووجهها مكشوفين وان خاف ان يشتهي قال مشايخنا
يباح النظر في هذه الحالة وان اشتهي للضرورة ولا يباح المس اذا اشتهي
او كان اكبر رايه ذلك لانه نفع استمتاع وفي حالة غير الشراء يباح النظر
والمس بشرط عدم الشهوة ولو اراد ان يتزوج امرأته فلا باس بان
ينظر اليها وان خاف ان تشتهيها ولا يجوز له ان يمسه وجهها ولا كفها و
ان امن الشهوة لوجود المحرم وانعدام الضرورة والبلوى والعبد مع سيده
كالاجنبي من الرجال حتى لا يجوز لها ان تبدي من زينتها الا ما يجوز لها
ان تبدي للاجنبي ولا يحل له ان ينظر من سيده الا ما يجوز ان تنظر
اليه من الاجنبية قال مالك والشافعي نظره اليها كنظر الرجل الى محارمه
لقوله تعالى او ما ملكت ايمانكم ولا يجوز حملها على الاطهات لانهم دخلن
في قوله تعالى او سائكنهن الجواز في المحارم الحاجة المدحول غير استئذان
والمجبوب والمحضي كالفحل لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم
وهم ذكور مؤمنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص
العامية قالت عائشة رضي الحضا مثله فلا يباح ما كان حراما قبله وهذا
لان المحضي ذكر تشتهي ويجامع وقيل هو اشد جماعا لان الته تفت
فصار كالفحل وكذا المجبوب لانه يشتهي وسحق وينزل وحكمه كحكم
الرجال في كل بشيء وقطع تلك الالة لقطع عضو احده من فلا يباح شيئا
كان حراما وان كان المجبوب قد جقق ماؤه ويكره للرجال ان يقبل الرجل
او يعانقه في ازار فلا فميص وعن ابي يوسف لا يكره اذا قصد به الاكرام
والمبرة ولم يحق الشهوة لما روي ان النبي عم عانوا جعفر بن ابي
طالب حين قدم من الحبشة وقيل بين عينيه وكان يوم فتح خيبر وقال
لا ادري باي امرين اسر بفتح خيبر ام بقدم جعفر ووجه الظاهر
نهيهم عن المعامعة والمكامة والاول التقبيل والثاني المعانقة وما رواه
محمد بن علي الا بتداء قبل النهي ولا باس بالمصافحة لانها سنة قديمة
متوارثة بين المسلمين من لدن الصدر الاول وتقبيل يد العالم والسلطان

العاقل لان الصكابة رضى الله عنهم كانوا يقبلون اصراف رسول الله
وعن شعبان بن عبيدة انه قال تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة فقام
عبد الله بن المبارك وقيل راسه ويعزل عن امته بلا اذنها لا عن زوجته
الا بالاذن لان النبي عم نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وقال المولى امه
اعزل عنها ان شئت ولان الحرة لها حق في الوطى حتى كان لها المطالب به
قضاء للشهوة وتحصيل الولد ولهذا تخين في الجبه والعنة واللاحق لامة
في الوطى والعزل محل بما ذكرنا وهو المقصود بالنكاح فلا يملك بتفويض حق الحرة
بغير اذنها وينفرد به في حق امته ولو كانت تحت امته غيره فكذلك عندهما
حتى لا يكون له العزل الا باذنها لانه تكميل لحقها والوطى حق الزوجت ولهذا كان
كان لها المطالبة به وعند ابى حنيفة الاذن الى مولاهما وقد كراهه في النكاح ولا
تقرض الامه اذا تلقت في ازار واحد والمراد بالا زار ما ستر ما بين السرة الى
الركبة لان ظهورها وبطنها عورة فلا يجوز كشفها والتي تلفت حد الشهوة
وهي كالبالغة لا تقرص في ازار واحد روى ذلك عن محمد لوجود الاشتباه **فصل**
في الاستبراء من ملك امه ببراء او غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى
يستبرى بحیضه فيمن تحيض وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا باياس
بثلاثة اشهر وعند محمد اربعة اشهر وعشر وفي رواية بنصفها وفي
الحامل بوضع لقوله عم في سبايا او طاسا الا لا يوطا الحيالى حتى يضع حملها
ولا الحيالى حتى يستبرى بحیضه وهذا يفيد وجوب الاستبراء سبب الختان
الملك وان بدله هو الموجود في هذه الصورة وهذا لان الحكمة فيه التعريف عن
براءة الرحم صانعة للمياه المحققة عن الاختلاط والانسباب عن الاشتباه والولد
عن الهلاك وذلك عند تحقق الشغل او توهمه بما يحرم لانه عند الاعتباه
لا يدعى الولد فلهلك معنى اذ من لا نسب له هالك معنى او لعدم من ير
مريبه وينفقه ويجب على المشتري لا على البائع لان العلة في الحقيقة هو اراد
الوطى والمشتري هو الذي يريد دون البائع فيجب عليه غير لان الارادة
امر مبطن فيدار الحكم على دليلها وهو التمكن من الوطى والتمكن انما يثبت
بالملك واليد فان نصب سببا ادين الحكم عليه يستبرى وكان السبب الختان
ملك الرقبة المؤكد باليد ومدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء
والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة وغير ذلك فيجب على المالك
الاستبراء ولو كانت الامه المملوكة بكر الموطا لتحقيق السبب او مشتري
من امرأة او مملوك او مال طفل او ممن يحرم عليه وطئها لان الحكمة و
هي فراغ الرحم لا يمكن الاطلاع عليها الخفاء الشغل فيعتبر تحقيق السبب
عند توهم الشغل واردة الاحكام على اسباب دون الحكم ويستحب
الاستبراء للبائع ولا يجب عليه فلو قال البائع قبل القبض لا يجب عليه الا

الاستبراء

الاستبراء وكان ابو حنيفة او لا يقول يجب على البائع الاستبراء لانها زال
عن ملكه والا ان ملكها ثم رجع وقال يجب وهو قولهما لان الاقالة فسخ
من الاصل فصار كأن لم يكن ولو باع جارية على انه بالخيار وقبضها ثم
ابطل البيع في مدة الخيار لا يلزم الاستبراء لعدم خروجها عن ملكه ولو
زوج امرأته او مدبرته بعد الاستبراء وطلقها الزوج قبل الدخول لا يلزم
الاستبراء في ظاهر الرواية ولو زوجها قبل الاستبراء بعد القبض والسنة
بجالحا فالحق ان يجب الاستبراء واذا حرم الوطى قبل الاستبراء حرم الدخول
ايضا لانها يفرض الوطى ولا يكفي حيضة ملكها فيها ولا الحيضة التي حاضتها
بعد الشراء وغيره من اسباب الملك قبل القبض والتي حاضتها قبل الاجارة
في بيع الفصول وان كانت في يد المشتري او التي حاضتها بعد القبض في الشراء
الفاقد قبل ان يشتريها صحيحا وكذا الولادة التي حصلت بعد اسباب المذكورة
قبل القبض خلا فالابى يوسف لان السبب الختان الملك واليد وقيل وجود
الاثنين لا يعتمد به اذا الحكم لا يسبق سببه ويحكي حيضه وجدت بعد القبض
وهي بجوسية فاسامت وكذا يكفي حيضة امه كابتها بعد الشراء فجرت لو
لوجودها بعد السبب وهو الختان الملك واليد ويجب عند تملك نصيب شريك
من جارية مشتركة بينهما لان السبب قديم في ذلك الوقت والحكم نضاف
الى تمام العلة وهو احد الاوصاف لا عند عود البقرة ورد المصوبة و
المستاجرة وفك الموهونة لانعدام السبب وهو الختان الملك واليد هو
سبب متعين فادبر الحكم عليه وجودا وعدما واذا ماتت امه من دوات
الاشهر في اثنائها اشهر استبرائها بطل استبرائها بالشهر للقدرة
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل وان ارتفع حيضها تركها حتى اذا
تبين انها ليست بحامل واقفها وليس فيها تقدير في ظاهر الرواية وقيل
يتبين بشهرين او ثلثة وعن محمد اربعة اشهر وعشرة وعن شهران
وجنة ايام اعتبار بعدة الحرة والامة وعن فرسنتان وهو رواية عن
ابى حنيفة ولا يكره الحيلة لاسقاطه عند ابى يوسف خلافا لمحمد والوجه
ما بيناه في السفطة من الجانيين واخذ بالاول اى يقول ابى يوسف
ان علم عدم الوطى من الملك الاول واخذ بالثاني اى يقول محمد ان احتل
الوطى منه والحيلة ان لم يكن تحت حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم
يشتريها ويقبضها هكذا ذكره صاحب الهداية وهذا لا يفيد اذا كان
القبض بعد الشراء لانه بالشراء يفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض
بحكم الشراء وانما يفيد ان لو كان القبض قبل الشراء كئلا يوجد القبض
بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال ظهير الدين عندى يشترط ان يدخل
قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء سابقا على الشراء فلو

ان ملك النكاح لا يجامع اليمن فلم يكن عند الشراء منكوحة ولا مفسدة بخلاف ما اذا دخل بها قبل الشراء لانها تبقى معتدة منه بعد فساد النكاح به فلا يلزمه الاستبراء وان كانت تحت حرة في الحيلة ان يزوجهما البائع قبل البيع او يزوجهما المشتري بعد البيع قبل القبض فمن يشوبه او يزوجهما بشرط ان يكون امرها يبيده ثم يشتريها ويقبضها ثم يطلق الزوج اياها بعد الشراء والقبض او القبض لانه عند وجود السبب وهو ان يحدث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب لا يجب عليه الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر اوان وجود السبب ومن ملك امسين لا لا يجتمعان نكاحا فله وطى احدهما ودواعيه فقط وان وطئها او فعل بها شيئا من الدواعي حرم عليه وطى كل مستها ودواعية حتى يحرم احديهما ملك او نكاح او عتق لان الجمع بينهما نكاحا ووطاء لا يجوز لا طلاق قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين والمراد به الجمع بينهما وطئا وعقدا فكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لان الدواعي الوطى بمنزلة الوطى وتلك البعض كتمليل الكل وكذا العتاق البعض كعتاق الكل اما عندهما فظاهر لانه لا يتجرى عندهما وكذا عند ابي حنيفة لانه وان كان لا يتجرى لكنه يحرم به الفرج لان معتق البعض كالمكاتب عنده وكتابه احديهما كاي كاحتاقهما لان فرجها يحرم بالكتابة فيحصل المقصود وبرهن احديهما اجازتها وتدبرها لا يحل الاخرى لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب والمراد بقوله حتى يحرم احديهما ملك بملك او نكاح اما التملك فيان بملك رقبتهما من انسان باي سبب كان من كان من اسباب الملك كالهبه والبيع والصدقة والصلح والمخلع والمهر المهر اما النكاح فيان يزوجهما نكاحا صحيحا حتى لو تزوجهما نكاحا فاسدا لا يحل له الاخرى لان فرجها لم يصح حرمها عليه بهذه العقد بمجرد اذ دخل بها الزوج فحينئذ تحل له الاخرى لان العدة تجب عليها بالدخول فيحرم على المولى فرجها فلم يصح جامعا وكل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحا فهما بمنزلة الاثنين فيما ذكرنا **فصل** في البيع ويكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة في الصحيح كبيع السرقيين والانتفاع كبيع وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقيين ايضا لانه نجس العين فلا يكون مالا فلا يجوز بيعه كالعذرة وجلد الميتة قبل الدفن ولنا ان المسلمين يقولون انتفوا به في سائر البلدان والاعمار من غير تكثير فادهم يلقونه في الامرض لاستكثر الربيع بخلاف العذرة لكان العادة لم تجز لانتفاع بها وانما ينتفع بها مخلوطة بها دون ثواب غالب عليها بالقاء في الارض فحينئذ يجوز بيعها والصحيح عن ابي حنيفة انه الانتفاع بالعذرة

الحالصة

الحالصة جائز ومن رأى جارية رجل مع اخري بيعها قال لا وكلني صاحبها به او اشتريتها منه او وهبها لي او تصدق بها علي ووقع في قلبه صدقة حل له شراؤها منه ووطئها لانه اخبر بحبر صحيح لا منازع له فيه وقول الوالد في المعاملات مقبول بشرط ان يكون مميزا علي ما بيناه من ولا فوق بلان ما اذا كان يعلم انها له او لم يعلم لان خبره هو المعتمد عليه لان الخبر دليل شرعي الا يري انه يقبل فيها هو اعظم منه وهو الفرج بان ذق اليه امرأة وقالت النساء هي امرأتك حل له ووطئها ولو كان المخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك او غيره فان كان اكبر رايه انه صادق وسعه لان عدالة المخبر في المعاملات لا يشترط للحاجة على ما مر وان كان اكبر رايه انه ذب لا متعوضا من ذلك لان اكبر الرى يقوم مقام اليقين وان لم يخبره صاحب اليد بشي من الوكالة او انتقل الملك اليه فان كان عرفها انها لغيره لا يشتري بها حتى يعلم ان الملك انتقل اليه او وكيله لان يد الاول دليل الملك وان كان لا يعرف انها للاول وسعه ان يشتريها وان كان ذو اليد فاسقا لان اليد دليل الملك ولا معتبر باكبر الراي عند وجود دليل ظاهر الا ان يكون مثله لا يملك مثل ذلك فحينئذ يستحب له ان يتنزه ولو اشتراهما مع ذلك صح لا اعتمادا على الدليل الشرعي وان كان الذي اتاه بها عبدا او امه لم يقبلها ولم يشتريها حتى يسأل لان المملوك لا يملك له فيعلم ان الملك فيها لغيره واخبره ان مولاه اذن له وهو ثقة قبل قوله وان لم يكن ثقة يعتبر فيه اكبر الرى ولم يكن له رأى لم يشتريها القيام المانع فلا بد من دليل ولو ان امرأة اخبرها رجل ان زوجها الغائب مات عنها او طلقها ثلثا او كان غير ثقة واتاها بكتاب من عند زوجها بطلاق ولا تدري انه كتاب ام لا الا انه في اكبر رايها انه حق بعد ما تحرت فلا بأس بان تقدم ستزوج لان القاطع طار فلا منازع لان صحة النكاح لا يمنع ما طرا وكذا لو قالت لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي فلا بأس بان يتزوجها وكذا المطلقة الثلث اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت وتزوجت اجد ودخل بي ثم طلقني وانقضت عدتي فلا بأس بان يتزوجها الاول وكذا لو قالت الجارية كنت امه لفلان فاء فاعتقني حل له ان يتزوجها لان القاطع طار ولو اخبرها مخبر ان اصل النكاح فاسدا او كان الزوج حين تزوجهما مردا او اخاها من الرضاع لم يقبل قوله حتى يشهد بذلك رجلان او رجل وامرأتان وكذا اخبره مخبر انك تزوجتها وهي مزودة او اختك من الرضاع لم يتزوجها ولا اربع سواها حتى يشهد بذلك علان انه اخبر بفساد مقارن والاعتماد على العقد يدل على صحة وانكار فسادها فيشت المانع بالظاهر بخلاف ما اذا كانت الثلثة صغيرة فاخبر الزوج انها ارتضعت من امه او اخت بعد النكاح حيث يقبل

يقبل قول الواحد لان القاطع طار والاقدام الاول لا يدل على انعدامه فلم يثبت
 المنازعة ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر عن نفسها في يد رجل يدعي انها له فلما
 كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها الحققة
 المنازع ويجوز بيع بناء ملكه لانه ملك لمن بناه الا يري لو بنى في المنازعة او
 وفي الوقف صار البناء ملكا له وجاز له بيعه ويكره بيع ارضها واجارها خلافا
 لهما وقولهما رواية عن الامام ابي حنيفة لهما ان ارضها مملوكة لاهلها
 لظهور اثار الملك فيها وهو اختصاصهم بها شرعا وقوله عم وهل ترك لنا
 عقيل من ريع دليل على ان ارضها تملك وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد
 تعارف الناس ببيع ارضها والدور التي فيها من غير تكبير وهو اقوى للحجج
 ولا ابي حنيفة ما روى النبي عم قال ان الله حرم مكة فحرم بيع رباها ولا
 تجزيوتها ولان الحرم وفق الخليل وقال عم من اكمل اجورا من مكة فكانما
 اكمل الربوا ولان ارض مكة كانت تدعى في زمن النبي عم وزمن الخلفاء من
 بعده السوانب من احتاج اليها سكنها من استغنى عنها سكن غيره فيها وكبر
 الاحتكار في اوقات الادبيين والبهائم في يلد يضربها لله لقوله عم الجالب
 مرفوق والمحتكر ملعون ولانه تعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع ابطال
 حقهم ونفيق الامر عليه فيكره اذا كان نصريهم ذلك بان كانت البلدة
 صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب بان كان المصري كبيرا لانه حله بس ملكه من
 غير ضرر بغيره وتخصيص الاحتكار بالاقوات قول ابي حنيفة ومحمد ويكره
 عند ابي يوسف في كل ما يضرب احتكاره بالعامه ولو ذهب او فضة او ثيابا او
 نحو ذلك اعتبار الحقيقة الضرر اذ هو الموثر في الكراهة وهما اعتبار الضرر
 الضرر المتعارف والمعهود ثم المدة اذا قصرت لا يكون احتكار لعدم الضرر
 واذا طالبت يكون احتكارا مكرها لتحقيق الضرر ثم قبل هو مقدره باربعين
 ليلة لقوله عم من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد برى من الله وبرى الله منه
 وقيل الشهر لان ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير اجل وقد مر
 ويقع التفاوت في الاشهر بين ان متر بص الفرة وبين ان متر بص الفحط
 والعياذ بالله وقيل المدة للمعاقبة في الدنيا واما الاشهر فيحصل وان قلت
 المدة فالحاصل ان التجارة في الطعام غير مجودة واذا رفع الى الحاكم حال المحتكر
 امره ببيع ما يفضل عن حاجته اى عن قوته وقوت اهله على اعتبار
 السعة ومنه عن الاحتكار ويعطيه وينجزه عنه فاذا رفع اليه ثانيا فقل
 به كذلك وهدده وان رفع اليه ثالثا حبسه وعذره حتى يمتنع عنه وينزل
 الضرر عن الناس فان امتنع من البيع بالكليه باع الحاكم عليه لدفع ضرر
 عام ولا احتكار في غلة ضيقة ولا فيما جلبه من بلد اخر لانه خالص حقه
 فلم يعلق به حق العامة الا يري ان له ان لا يزرع ولا يجلب فكذلك ان لا

يبيع وهذا في المجلوب قول ابي حنيفة خاصة لان حق العامة يتعلق
 بما جمع وجمع في المصر او في فئانه وله يتعلق حقهم بما في بلد اخر
 فاذا نقله من بلد اخر كان له حبسه لعدم تعلق حقهم به فصار كقله
 ضيعة والجامع عدم تعلق حقهم به اذا كان له ان لا ينقل كما كان له ان
 لا يزرع فكذلك ان لا يبيع ذلك وعند ابي يوسف يكره ان يجلس ما
 جلبه من بلد اخر لا طلاق ما روينا والحق الضرر بالعامه ولانه
 يتوهم حصوله لهم بان يجلبه غيره لهم او يجلبوه هم بانفسهم كما
 نقله هو وجلبه وكان بحبسه مبطلا حقهم في النقل والحبس
 فصار كما اذا جلس المجلوب الى المصر وفئانه بخلاف ما زرع في ضيعة
 لانعدام هذا المعنى وكذا عند محمد ان كان يجلب منه الى المصر الا يري
 عادة وهو المختار لان حق العامة تعلق به لانه بمنزلة فئانه المصر الا
 يري انه كان ينقل لو لم يأخذه بخلاف ما اذا نقله من بلدة بعيدة
 لم تجر العادة بالحمل عنه الى المصر لانه لم يتعلق به حقهم ويجوز بيع
 العصير ممن يتخذ حرا لان المعصية لا تقوم بعينه بل بتغيره
 بخلاف بيع السلاح من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه فيكون
 اعانة لهم وتسيبا وقد نهينا عن التعاون والمعصية ولان
 العصير يصلح الاشياء كلها جازبا بشرعا فيكون الفساد الى
 اختياره ولو باع مسلم حرا او في دينه من ثمنها كره لرب
 الدين اخذه يعني اذا كان الشخص مسلم دين على مسلم فباعه الا
 عليه الدين خراي وقضى به الدين لا يحل للدين ان يأخذ ممن
 الحر بدينه وان كان المديون ذميا يكره له اخذه والفوق ان البيع
 في الوجه الاول باطل لان الحر ليس بمال متقوم في حق المسلم فبقي الثمن
 على ملك المشتري فلا يحل له اخذه من السايغ وفي الوجه الثاني صح
 البيع لانه مال متقوم في حق الكافر فملكه البايع فيحل الاخذ منه ويكره
 التسعير لقوله عم لا تسعروا فان الله هو المسعر العاين الباسط الرزاق
 ولان الثمن حق البايع فكان اليه تقديره فلا ينبغي للامام ان يتعصر لحقه
 الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة بعد بافاحشا وعجز السلطان عن
 صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فلا بأس به بمشورة اهل الخبرة ذكر في
 في المحيط ان البايع اذا كان يخاف ان ينقص ان يضربه الامام لا يحل للمشتري
 ذلك لانه في معنى المكروه والحيلة فيه ان يقول له يعني بما تجب فحجذ باي
 بشي باع يحل ولو اطلق اهل بلدة على سعر الخبز والحم وشاع ذلك
 فيما بينهم فاشتري رجل منهم خبزا يدرهم او لحما واعطاه البايع
 باقصاه المشتري لا تعرف ذلك كان له ان يرجع عليه بالنقصان

ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه لآخيه وعمه وامه و
 ملتقطه ان هو في حجرهم لانه لو لم يكن لهم ذلك لتضرر الصغير
 وهو مدفوع واصله ان التصرفات على الصغير على ثلاثة انواع نوع
 هو نفع محض فيملكه كل من هو في يده وليا كان او لم يكن وليا لقبول
 الهبة والصدقة ويملكه الصبي بنفسه اذا كان مميزا ونوع هو ضرر
 محض كالعتاق والطلاق فلا يملكه عليه احد وهو متروك لغيره ان يكون
 نفعا ويحتمل ان يكون ضررا او ذلك مشاع البع والاجارة للاستدراج
 فلا يملكه الا الاب والجد وصيهما ويملكونه سواء كان الصغير في ايديهم
 او لم يكن لانهم يتصرفون عليه بحكم الولاية فلا يشترط ان يكون في ايديهم
 ايديهم وانما راطب من النوع الاول وفيه نوع رابع وهو الاكاح يجوز
 من كل عصبه ومن زوى الارحام عند عدمهم عند ابى حنيفة ولا يجوز من
 غيرهم ويوجره امه فقط يعني ان الصغير لما يوجره احد من هؤلاء
 الثلاثة الا الام فانها يوجره اذا كان في حجرها ولا يوجره الاخ ولا العم
 ولا الملتقط **فصل** في المتفرقات يجوز السابقة بالسهم والخيل والحبر
 والبغال والابل والاقدام والاصل فيه حديث ابى هريرة رضي عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في خوف او حاف او حراد بالخوف البر وبالنصل
 الرى وبالحاف الفرس والبغل والحمار وعن ابى الهوى قال كانت المسابقة
 بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل والركاب والارجل ولانه مما يحتاج اليه في
 الجهاد والكر والفر وكل ما هو من اسباب الجهاد فتعلمه مندوب اليه وكانت
 العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق فجاء اعرابي على فعود فسبقها فشوق
 ذلك على المسلمين ومالهم ما رفع الله شيئا الا وضعه وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النصال والرهان اى الرمي و
 المسابقة فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من ثالث للبقية
 جاز وذلك مثل ان يقول احدهما صاحبه ان سبقتي اعطيتك كذا
 وان سبقتك لا اخذ منك شيئا او يقول لا مير الجماعة فريسان سبق مشك
 فله كذا وان سبق فلا شيء عليه وان شرط من كلام الجانبين يحرم
 لانه قمار الا ان يكون بينهما محلل كقولهما ان سبقهما اخذ منهما وان
 سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايها تسبق اخذ من الاخر وانما جاز ذلك
 لان المحلل خرج من ان يكون قمارا فيجوز وقيل في المحلل ان يكون ان سبقاه
 اعطاهما وان سبقهما لم ياخذ منهما وهو جائز ايضا لما ذكرنا ولو لم
 يكن فريس المحلل مثلهما لا يجوز لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا يخرج
 من ان يكون قمارا وعلى هذا التفصيل لو اختلف اثنان في مسألة واراد

الرجوع

الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جعله لانه لما جاز في الاخرى لمعنى يرجع
 الى الجهاد يجوز هنا البحث على الجهد في طلب العلم لان الدين يقوم بالعلم
 كما يقوم بالجهاد والمسا بقة بالخيل للرياضة ما لم يتعبها مندوب اليه و
 كذلك على الاقدام والرمي قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالسهم الواحد
 ثلثة صانعه ومنيله والرمي به رواه عقبة بن عامر الجهني وخسب الله
 وركضها للجهاد وغيره من غرض صحيح لا باس به والتلويح مكروه وركض
 الدابة بتكليف للعرض على المشتري مكروه لانه يفسد المشتري ووليمة العرس
 مسنة قديمة وفيها مثوبة عظيمة قال النبي صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة وهي
 ما ادا بنحو الرجل بامرأة ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويذبح
 لهم ويصنع لهم طعاما ومن دعى فليجب وان لم يجب اشتم لقوله صلى الله عليه وسلم
 لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان
 لم يكن صائما اكل ودعا فليشتم واكل اشتم وجفا لانه استهزاء بالمضيف وقال صلى الله عليه وسلم
 لو دعيت الى كراع لاجبت ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبه
 لانه انما اذن له في الاكل دون الرفع والاعطاء وان علم المدعو ان فيها الهوا
 لا يجيب لانه لم يلزمه حق الاجابة وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع
 فعل لانه نهى عن شكر والاى ان لم يتلذذ علم المنع فان كان مقتدى به او
 كان اللهو على المائدة فلا يفقد لان فيه شين الدين وفتح باب المعصية
 على المسلمين قال الله تعالى فلا تعقد بعد الفكري مع القوم الظالمين والآ
 اى ان لم يكن مقتدى به او لم يكن اللهو على المائدة فلا باس بالعود قال الامام
 ابو حنيفة ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان يصبر
 مقتدى ودل قوله ابتليت على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء اى يكون
 بالمحرم وان كان لعب وغنا قبل ان يحضرها فلا يحضرها لانه لا يلزمه
 اجابة الدعوة اذا كان هنالك متكررا على رضى صغنت طوما ما فدعوت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاي في البيت تصاوير فرجع وعن ابن عمر رضي
 الله عنهما انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلوس على مائدة شرب
 عليها الخمر وان ياكل وهو منبطح والكلام منه ما يوجبه كالتسبيح ونحو
 من قراءة القرآن والاحاديث السوية وعلم الفقه قال الله تعالى والذ الذين
 الله كثيرا والذاكرات اعد الله لهم مغفرة واجرا عظيما والآيات
 والاحاديث في ذلك كثيرة وقد ياشتم به اذا فعله في مجلس الفسق وهو
 يعمل لما فيه من الاستهزاء والمخالفة لموجبه وان قصد به فيه الاعتبار
 والاشكار لا يشتغلوا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سبح في
 السوق بنيه ان الناس عاقلوا مشتغلون بامور الدنيا وهو مشتغل
 بالتسبيح وهو افضل من تسبيحه وحده في غير السوق النبي صلى الله عليه وسلم ذاك

في الفالين كالجاهد في سبيل الله ويكره فعله للناجر عند فتح متاعه
 وكذلك الفقاع عند فتح الفقاع يقول لا اله الا الله صلى الله عليه وآله
 بذلك لانه يأخذ لذلك ثمنًا بخلاف الفارز والعالم اذا كبر عند المبارزة وفي
 مجلس العلم لانه قصد به التفخيم والتعظيم واظهار شأير الدين ويكره ايضا
 التراجع بقرآن والاستماع اليه لانه تشييمه بفعل الفسفة حال فسقهم
 هو الفناء ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا كره في الاذان وقيل لا بأس به لقوله
 ربنا القرآن باصواتكم وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كره رفع الصوت عند
 قراءة القرآن والجنابة والزحف والتكبير فيما ظنك به عند القبول لانه لم يصح
 عنده في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجوزها محمد وبه اخذ لما فيه من النفع للميت
 لو رد الآثار بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والمغناحة وغير ذلك عند القبور
 ومذهب اهل السنة والجماعة ان لا تكلم ان يجعل ثواب عمله لغيره على ما ذكرناه
 مفصلا في باب الحج عن الغير ومنه ما لا اجر فيه ولا وزر نحو قسم واقعد و
 اكلت وشربت ونحوه لانه ليس بعبادة ولا معصية وقيل لا يكتب عليه لانه
 لا اجر عليه ولا عقاب وعن محمد ما تدل عليه فقد روى عن هشام عن عكرمة
 عن ابن عباس انه قال ان الملائكة لا تكتب الا ما كان فيه اجرا ووزر وقيل يكتب
 لقوله تعالى ويكتب ما قوموا واتارهم ثم يحى ما اجزاء فيه وسقى ما فيه جزاء
 وقيل نحو في كل اثنين وخميس وفيه يمرض الاعمال والاكثر من على انها
 يحوي يوم القيمة ومنه ما لا يات به كالكذب والفيت والنميمة والشتيمة
 لان كل ذلك معصية حرام بالنقل والعقل والكذب حرام الا في الحرب للخدمة
 وفي الصلح بين الاثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم لقوله
 لا يصالح الكذب الا في ثلث مواضع في الصلح بين اثنين وفي القتال وفي ارضاء
 الرجل اهله ودفع الظالم عن الظالم من باب الصلح ويكره التعريض به الا لجهة
 كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني امسى فلا بأس به لانه صادق في قصده
 وقيل يكره لانه كذب في الظاهر ولا عيبه لظالم نوذي الناس بقوله
 وفعله قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا الفاجر بما فيه لكي يحذره الناس ولا اشم في السقي
 الى السلطان ليزجزه لانه من باب النهي عن المنكر والمنع عن الظلم ولا عيبه
 الا لعلوم فاغتتاب اهل قرية ليس بعيبه لان المراد مجهول فصار كالقذف
 ويجرم اللعب بالنرد والشطرنج والاربعة عشر وكل لهو لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل لعب
 ابن ادم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لفرسه ومناضلة
 لقوسه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لعب بالنرد شرب كما فاصبغ يده في لحم الخنزير رواه
 مسلم واحمد وادود وعن ابن موسى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لعب بالنرد فقد
 عصي الله ورسوله رواه مالك واحمد وغيرهما وماروى ابن عمر رضي عنهما
 يقوم يلعبون بالشطرنج فلم يسلم عليهم وقال ما هذه التماثيل التي انتم لها

عكفون وروى ان علي رضي الله عنه يقوم يعكفون على اصنام لهم و
 روى انه ضرب على رؤسهم ويكره استخدام الخصيان لان فيه تحريف
 الناس على المحصاة وهو مثله وقد صحح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المثلة فيحرم
 ووصل الشعر اذ في سواها يشعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الواصلة
 والمستوصلة وقوله في الدعاء اللهم اني اسئلك بمعقد العرش من عرشك
 للمثلة عيارقان بمعقد بمعقد من العقد والعقد تعالي الله عن ذلك
 علوا كبيرا ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة معناها على الله تعالى
 وكذا الاولى لانها توهم ان عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما
 متعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعلق بعزّه بالحادث بل
 عزه قديم لانه صفة وجميع صفاته قديمة قايمة بذاته لم يزل موصوفا
 بها في الازل ولن يزال في ابد ولم يزد شيئا من الكلمات لم يكن له في الازل
 بحديث العرش وغيره خلافا لابي يوسف وهو يقول لانه لا بأس به وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من دعائه ان يقول اللهم اني
 اسئلك بمعقد العرش من العرشك وبمنتهى الرحمة من كتابك وباسمك
 الاعظم وجدك الاعلى وكلماتك التامات والاحوط الامتاع لكونه جبر واحد
 فيما يحالف القطعي اذا المشتبه ثبت بالقطعي ولو جعل العرش صفة للعرش
 كان جايئا لان العرش موصوف في القرآن بالمجد والكرم فكذا بالقد
 ولا يشك احد انه موضع الهيبة واظهار كمال القدرة وان كان الله تعالى
 مستغنيا عنه وقوله اسئلك بحق انبيائك وبحق رسلك او نحو اوليائك
 او بحق بيتك المحرم او بحق المشعر الحرام لانه لا حق لمخلوق على الله تعالى و
 وانما يختص برحمته من يشاء من غيرهما وجوب عليه وقال رجل لغيره
 بحق الله او بالله ان تفعل كذا لا تجب عليه ان ياتى بذلك شرعا وان كان
 الاولى ان ياتى به واستماع الملاهي حرام كالضرب بالقضيب والدق والفر
 وغير ذلك قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت الملاهي معصية والمجلوس عليها فسق
 والتلذذ بها من الكفر الحديث خرج المخرج الشديد وتقليظ الذنب فان سمع
 بفسقة يكون معذورا ويجب ان يجهد ان لا يسمعه لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ادخل اصبه في اذنيه لئلا يسمع صوت الشابة ويكره تقشير المصحف و
 ونقطة لقول ابن مسعود رضي الله عنه من التقط كتابه فربما المصاحف
 ويدوي جردوا القرآن والنقطة والتقشير ليس من القرآن فيكون منه ياتى
 الا لعجم فانه حسن لان القراءة والاى توقيفية ليس للراى فيها مدخل فبا
 التقشير حفظ الاى وبالنقطة حفظ الاعراب فكانا حسنين في حق العجم والان

ولان العجمي الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القراءة الا بالنقط فكان
 حسنا وماروى عن ابن مسعود فذاك في ذمتهم لانهم كانوا يتلقونه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كما اسروا كانت القراءة سهلا عليهم وكانوا يرون النقط
 محلا لحفظ الاعراب والتعشيد الحفظ الاي ولا كذلك العجمي في زمانه
 فيحسن له لعجزه عن التعلم الابن وعلى هذا لا بأس بكتابة اسامي السور وعدد
 الاي فهو وان كان محدثا فمستحسن ولا بأس بتخليته لما فيها من تقوية كما
 في نقش المسجد وتزيينه ولا بأس بدخول الذي في المسجد الحرام وسائر المساجد
 وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد وقال الشافعي يكره في المسجد الحرام لقوله تعالى
 انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولان الكافر
 لا يغلو عن الجناية فوجب تنزيه المسجد عنه ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قد
 ثقف في المسجد وضرب لهم خيمة فيه فقال الصحابة المشركون نجس فقال صلى الله عليه وسلم
 ليس على الارض من نجاستهم شئ وانما نجاستهم على انفسهم فلا يبعثون
 لما روى ان يهودا مرض بجوار النبي صلى الله عليه وسلم فقال قوموا بنا نفود جاريا اليه يهودي
 فقاد فقعد عند راسه وقال قلا لله قلا لله الله قلا لله الله محمد رسول الله فنظر المريض
 الى ابيه فقال له ابوه اجبه فاجابه وشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله
 ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي انقذني من النار ويجوز اخصاص
 البهائم لان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين اما حين موجهين والموجه المحض
 ولان لحمه يطيب به ويترك النكاح فيكون حسنا وانزاع الحمير على الخيل
 لان النبي صلى الله عليه وسلم ركب البغل واقتناه ولو لم يكن لما فعله لان فيه فتح بابها وما
 ورد فيه من النهن كان لاجل كثير الخيل والحفنة للرجال والنساء اي يجوز
 الحفنة للتداوي ويجوز ان ينظر الى ذلك الموضع للضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم لكل
 داء دواء واداء اصاب دواء الداء يري باذن الله رواه مسلم واحمد وروى
 ان الاعراب قالوا يا رسول الله الانتدأوى فقال نعم عباد الله تدأوا وان الله
 لم يضع داء الا وضع له شفاء اود داء الاداء واحد قالوا يا رسول الله وما
 هو قال الهوم رواه الترمذي وجماعة ولا يجوز محرم كالحج ونحوها لما روى
 ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما احرم عليكم ذكره
 البخاري وعن ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله انزل الداء والدواء
 وجعل لكل داء دواء فتدأوا ولا تتدأوا بحرام رواه ابو داود ويجوز
 التدأوى بالعظام كلها سواء كانت من الدكية او من الميتة غير انه اذا كانت
 من الميتة لا يجوز الا اذا كانت يا بسة ليس فيها دسومة ولا بأس برزق القاء
 كفاية بلا شرط من بيت المال لان بيت المال اعد لمصالح المسلمين والقاضي
 محبوس بمصالحهم والمحبس من اسباب النفقة فكان رزقه فيه كرزق
 المقابلة والزوجة تعطى منه ما يكفيه واهله على هذا كانت الصحابة والتابعين

والتابعين رضي الله عنهم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد اليه
 فرض له وبعث عليا ومعان الى اليمن وفرض لها وكان ابو بكر وطلحة
 بعده يأخذون كفايتهم فكان اجماعهم ان كان القاضي محتاجا واه
 فالأفضل له ان يأخذ بل يجب لانه لا يتوصل الى اقامة ما عليه الا به اذاع
 اشتقاله بالكسب ممنعه عن اقامة ما عليه وان كان غنيا فذلك يأخذ منه
 كفايته عند بعضهم وهو الاصح لان ماله تفرغ بالنفقة العامة هذا
 اذا اعطوه من غير شرط ومعاودة كعقد الاجازة وان كان بشرط و
 معاودة لا يحل له اخذه لان القضاء طاعة فلا يجوز اخذ الاجر عليه كسائر
 الطاعات وتسميته رنقا بدل عليا ان ما يأخذه مقد بالكفاية وانه ليس
 باجرة ولا بأس بسفر الامة وام الولد بلا محرم لان الامة بمنزلة المحرم
 لعمامة الرطل فيما يرجع الى النظر والمن وام الولد امة لقيام الرق فيها
 وكذا المكاتب لانها مملوكة رقبته وكذا معتو البعض عند ابي حنيفة لانها
 كالمكاتب عنده والمخلوة بها قيل يباح ولا قيل لا وفي الكافي قالوا هذا في زمانه
 واما في زماننا فلا لعلة اهل الفساد فيه ومثله في النهاية مع ما الى شيخ
 الاسلام ويكره جعل الرابة في عنق العبد صورته ان يجعل في عنقه طوق
 مسمر بمسار عظيم يمنع من تحريك راسه وهو مفاد بين الظلمة وانه
 حرام لانه عقوبة الكفار فيحرم كالا حرق بالنار قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقربوا
 بعذاب الله لا تقيدوه اي لا يكره ود العبد احتراز عن الا باق والتمرد
 وهوسه المسلمين في الفسق ويكره ان يقض بقالا درهميما ليأخذ منه
 ما يحتاج اليه ان يستغفره لان له في ذلك نفع وهو بقاء درهمي وكفاية
 للحاجات ولو كان في يده لمخرج من ساعته ولم يبق قبض في معنى فرض
 جرنفعا وهو منهي عنه وينبغي ان يودعه اياه ثم يأخذ منه شيئا فشيئا
 وان ضاع فلا شئ عليه لان الوديعة امانة والسنة تقليم الاظفار و
 وشق الابط وخلق العانة والشارب وقصة حسن وهذه من سنن
 ابراهيم الخليل عليه السلام وفعلها نبينا صلى الله عليه وسلم وامريها وقيل اولى من قص
 الشارب واختنن وقلم الاظفار وراى الشب ابراهيم صلى الله عليه وسلم قال الطحاوي
 في شرح الآثار قص الشارب حسن وهو ان يأخذ حتى ينقص من
 الاطار وهو الطريق الاعلى من الشفة العليا واذا قص اظفاره او
 خلق شعره ينبغي ان يدفنه قال تعالى الم تجعل الارض كفاتا احياء
 وامواتا وان القاء ولا بأس به ويكره القاؤه في الكنيف والمغتسل
 قالوا لانه يورث المرض وتوفين الاظفار والشارب مندوب
 اليه في دار الحرب ليكون اهيب في عين العدو والاطفار سلاح
 عند عدم السلام ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا اتز

وعرض بصره لما فيها من معنى النظافة والزينة وتوارث الناس ذلك من غير تكبر وغمن الاعضاء في الحرام مكره لان عارة المتوفين والمتكبرين الا من عذر الم او ثقب فلا بأس به ويستحب اتخاذ الاوعية نقل الماء الى البيوت لحاجة الوضوء والشرب وللنساء لانهن عورة وقد نهين عن الخروج قال الله تعالى وقدن في بيوتكن فلم يخرج ذلك كسائر حاجتها وكونها من الخرق افضل اذ لا سرقة ولا خيلة وفي الحديث من اتخذ اواني بيته خذ فازارته الملائكة ويجوز اتخاذها من نحاس او رصاص او شليم او اديم ولا يجوز من الذهب والفضة لما مر ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد لان فيه منفعة ويكره للزينة لانه نوع كبر وكذا ارجاء الست على البيت وقد مر و اذا ادى الفرائض واحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس به لان النبي لم ينهي ما ربه ام ابراهيم رض مع ما كان عنده من الخراب وعلى رض استولد ام محمد الحنفية مع ما كان عنده من الخراب والاصل فيه قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبان من الرزق والقناعة باذني الكفاية وصرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى لان ما عند الله خير وابقى اعلم ان الاقتضاء على ادنى ما يفي به عزيمة وما زاد عليه من التعم في المجد الحديث لا يزول قدما عند يوم القيمة حتى يسأل عن اربعة عن عمره فيما افناه وعن سبابه فيما ابلاه وعن ماله من اين اكتسبه وفيما ذا صرفه وعن عمله ما اذا عمل فيه والذي يجب على المسلم ان يتملك بخصال منها التجرد عن ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن ومنها المحبة فطنة على اداء الفرائض في اوقاتها تامة كما امر بها ومنها التجرد عن السحت واكتساب المال من غير حله ومنها التجرد عن ظلم كل مسلم او معاهد وعدا ذلك فقد وسع الله تعالى علينا الامور فيه فلا تضيق علينا ولا على احد من المسلمين **كتاب احياء** وهي ارض لا ينتفع بها عادية او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي هذا تفريق الموات عن الارض وانما سميت مواتا اذا كانت بهذه الصفة لبطان الانتفاع به واما تفريق الحيوة فظاهر والمراد بها الحيوة النامية فاحيينا به الارض بعد موتها وعند محمد ان ملك في الاسلام لا يكون مواتا لان الميت على الاطلاق ينصرف الى الكامل وماله ان لا يكون مملوكة احد مسلم او ذمي لانها اذا كانت مملوكة لم كان ملكه باقيا فيها لعدم ما يزيله فلا يكون مواتا ويشترط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر ولو صيغ من اقتضاه لا يسمع فيها

وان كان يسمع فليس بموات لانه فناء العامر وعند محمد ان لا ينتفع بها اهل العامر ولو قربت منه فعلى هذا لا يجوز احياء ما ينتفع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز احياء ما لا ينتفعون به وان كان قربيا من العامر وشتم الاممة اعتمد فولا ابي يوسف ومن احياءها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا وهذا عند ابي حنيفة خلا فاللهما هما يقولان يملكه من احياء ولا يشترط فيه اذن الامام لقوله عم من عمر ارضنا لست لاحد فهو احق بها رواه البخاري واحمد وقال من احيا ارضا ميتة فهو له ولا يبي حنيفة قوله عم ليس للموت الا ما طابت به نفس امامه ولان هذا الارض كانت في ايدي الكفرة ثم صارت في ايدي المسلمين فصارت فينا ولا تخص بالفني احد دون راي الامام كالفنائم بخلاف الصيد وامثاله لانها لم يكن في ايدي الكفرة فلم يكن في حكم الفنى ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قيل الثاني احق بها لانها لاول ملك استغلا لها دون رقبته والاصح ان الاول احق بها لانه ملك رقبته باحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك ولا يجوز احياء ما قرب من العامر لانه ليس بموات بل يترك سرعى لاهل القرية ومطروحا لخصايدهم لتحقيق حاجتهم اليه فصار كالنهر والطريق وعلى هذا قالوا ليس لامام ان تقطع ما لا غنى للمسلمين عنه كالحل والاباب التي يستقي منها الماء ولا يجوز ايضا احياء ما عدل عند الفرات ونحوها واحتمل عوده اليه لتعلق حق العامة به على تقدير رجوع الماء اليه ان الماء حقهم للحاجتهم اليه فلا فلا يكون مواتا وان لم يحتمل عوده اليه فهو موات لانه ليس في ملك احد جاز احياءه اذا لم يكن حريما العامر ومن حذر ارضا ثلث سنين ولم يعمرها احدثت منه ودفت الى غيره لان الامام انما كان دفعها اليه لعمرها فيحصل للمسلمين منفعة العشر او الخراج فاذا لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها في يده وانما قدر بثلث سنين لقول عمر رضي ليس يتحجر بعد ثلاث سنين حق ولان مدة الانتظار ينبغي ان يكون عامة حتى يشتمل جميع التجارين وذلك بالتقدير ثلاث سنين لان التجار التجار له ان يجرد اى موضع شاء في دار الاسلام واقصى دار الاسلام يقطع في سنة فيقعد بثلث سنين سنة للذهاب وسنة للاباب وسنة لتدبير مصالحه فلا ينبغي لاحد ان يجبي ذلك الموضع حتى يمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة واما في الحكم فاذا احياءها غيره قتل مضيقا ملكها لتحقيق سبب الملك سواء دون الاول وان حفرت لها بئر تحجر وليس باحياء ومن حفرت بئرا في ارض موات فله حريمها ان ياذن الامام عند ابي حنيفة فكأن ان يغير اذنه عندهما وحريمه ان ياذن اعطى اربعون ذراعا من كل جانب هو الصحيح لقوله عم من حفرت بئر فله ما حولها لانه يحتاج الى ان يقف على شفير

لبني يستقي الماء والى ان يبني على شفير البر ما ترك عليه البكرة والى ان
 يبني حوضا يجتمع فيه الماء والى موضع يلقى فيه مواشيه حالة الشرب
 وبعده فقد رده الشراع باربعين ذراعا ثم قيل الاربعون من الجوانب الاربية
 من كل جانب عشرة اذرع لان ظاهر اللفظ بجميع الجوانب الاربية والصحيح ان
 المراد اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود دفع الضرر عنه كيلا يحرق
 بئر الجنبه فيحترق ماء الاولى الى الثانية ولا يندفع هذا الضرر بعشرة
 اذرع من كل جانب فيعذر باربعين كيلا ينظر عليه المصالح وكذا احريم الناضح
 اربعون ذراعا كالقطن عند ابي حنيفة وعندهما التحريم للناضح ستون ذراعا
 لقوله عز وجل العيون خمسماية ذراع وجوزهم بئر القطن اربعون ذراعا وجوزهم
 بئر الناضح ستون ذراعا والان التحقاق الحرمة باعتبار الحاجة وحاجة بئر الناضح
 اكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البعير وقد يطول الرشاد
 في بئر القطن يستقي بيده ولا بد من التفاوت بينهما وله ما روينا من غير
 فضل ومن اصله العام المتفق على قبوله والعمل به ترجح على الخاص المختلف في قبوله
 والعمل به ولانه يستقي من بئر القطن بالناضح ومن البئر الناضح بالبد فاستوف
 الحاجة فيهما ولانه يمكن ان يد يد البعير حول البئر ولا يحتاج الى الزيادة وجوزهم
 العيون خمسمائة ذراع من كل جانب لما روينا ولان العين يستخرج للذراعة فلا بد
 من موضع يجتمع فيه الماء ومن موضع يجرى منه الى المزرعة فقد رده
 الشراع خمسماية ولا مدخل للرأي في المقادير فاقصر عليه ثم قيل هو خمسماية
 من الجوانب الاربية من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح خمسماية
 ذراع من كل جانب والذراع هو المكسرة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك
 سبع قبضات فكسره منه قبضة ويمنع غيره من الحفر في حرمة لانه صار
 ملكا لصاحب البئر ضرورة يمكنه من الانتفاع بها فكأن الحاف متعديا للحفر
 ملك غيره لا يمنع لو حفر فيما وراءه لانه خارج عن ملكه وان حفر احد فيه
 اى في حرمة ضمن النقصان لانه متعدي بحفر في حرمة الغير يكسب الحاف بنقص
 لبئر بقدره كما اذا وضع شيئا في ملك غيره وان حفر الشاقي بئر فيما وراءه اى
 في منتهى حرمة البئر الاولى باذن الماذن الامام وذهب ماء البئر الاولى وتحول
 الى الثانية فلا ضمان على صاحب الثانية لصاحب الاولى لانه غير متعدي في
 فعله والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فلا يكون له المخاصمة بسببه كمن
 بني حيا حانوتا بحطب حانوت غيره فكسد الاولى بسببه وله الحرمة من الجوانب
 الثلاثة من ما سوى بحرمة الاول يسبق ملك الاول فيه وللقناه حرمة
 بقدر ما يصالحها القناه بجري الماء تحت الارض ولم يعذر حرمة بشي يمكن
 ضبطه وقيل لا حرمة لها مالم يظهر ماؤها عنه ابي حنيفة لانها نهر في الحقيقة
 فيعتبر بالنهر وعندهما كالبر في استحقاق الحرمة وان ظهر ماؤها على

وجه الارض فهي كالعين اجماعا فيقدر حرمة بحسب ماية ذراع ولا حرمة
 لنهر في ارض الغير الا بحجة عند ابي حنيفة وعندهما لم يسناة بقدر نقص
 عرضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضه عند محمد وهو الارفق
 لان استحقاق الحرمة الحاجة وصاحب النهر يحتاج اليه كصاحب البئر والعين
 وهذا لانه يحتاج الى المشي على حافتي النهر ليجري الماء اذا احتبس بشي وقع
 فيه الا يمكنه المشي في وسط الماء وكذا يحتاج الى موضع يلقى عليه الطين عند
 عند الكرى في النقل الى اسفله وفيه من الحرج مالا يخفى ولا ابي حنيفة ان التحقق
 الحرمة في البئر والعين ثبت نصا بخلاف القياس فلا يلحق بهما ما ليس في
 معناهما لان الحاجة فيهما متحققة فهما في الحال ان الانتفاع بهما لا يتأتى بدون
 الحرمة وفي النهر موهومة باعتبار الكرى فلعلة لا يحتاج اليه اصلا نعم لمحقه
 بعض الحرج في نقل الطين والمشى في وسط النهر الى اسفله لكنه دون الحرج
 فيها فلا يمكن الحاجة بهما اذ بشرط القياس ان يكون الفرع نظير الاصل
 فالمسناه بين النهر والارض وليست في يد احد ففند ابي حنيفة هي لصاحب
 الارض فلا يغرس صاحب النهر فيها ولا يلحقها طينه ولا يمر وقيل له
 الدور والقاء الطين مالم يفحشش وعندهما هي لبئر النهر فله ذلك وفي الجامع
 الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناه وارض لاخر حلق المسناه فادعى صاحب
 الارض المسناه وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند ابي
 حنيفة وقال لصاحب النهر حرمة لملقى طينه وغير ذلك فيكشف بهذا اللفظ
 موضع الخلاف وهو ان يكون الحرمة موازيا للارض لا فاصلا بينهما وان لا يكون
 الحرمة مشغول بحق احدهما معينا معلوما فان كان فيه اشجار ولا يدري
 من غرسها فهو على هذا الخلا في ايضا وكذا قيل القاء الطين على الخلا في والصحيح
 انه لصاحب النهر مالم يفحشش ثم اذا كان الحرمة لاحدهما انهما كان لا يمنع
 الاخر من الانتفاع به على وجه لا يبطل حق ماله كالمرو رفيه والقاء الطين
 عليه ونحو ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله الامام ابي حنيفة في
 القرس ويقول لهما في القاء الطين ومن غرس شجرة في ارض موات فله
 حرمة ما حته اذرع من كل جانب يمنع غيره من القرس فيه لانه يحتاج
 الى الحرمة لجذ الثمر وللوضع فيه روى ان رجلا غرس شجرة في ارض فلاة
 فجاء اخذ واراد ان يغرس شجرة اخرى بجنبها فاختصما الى رسول الله
 فجعلهم من الحرمة خمسة اذرع واطلق الاخر فيما وراء ذلك **مسألة** في الشرب
 هو النصيب الماء قال الله تعالى لها شرب وكلم شرب يوم معلوم والشفة
 شرب بني ادم واليه انهار العظام كالفرات ودجلة غير مملوكة ليس
 لاحد فيها يد على الخصوص لان قهر الماء يمنع قهر غيره فلا يكون محررا

باحرازه و اذا لم يكن مملوكا كان لكل واحد فيها ان ينتفع به لقوله عم المسلمون
 شركاء في ثلثة في الماء والكلأ والنار والمراد بالماء ما ليس بحجر فاذا
 اخرب فقد ملك فخرج من ان يكون مباحا فلا يجوز لاحد ان ينتفع به الا باذنه
 والمراد بالكلأ والحشيش الذي ينبت بنفسه من غير ان ينبت احد ومن غير ان
 يزرعه ويسقيه فيملكه من قطعه واحده وان كان في ارض غيره والمراد
 بالنار الاستضاءه بضوئها والاصطلاح بها والانتفاع من لهبها وليس لصاحبها
 ان يمنع من ذلك اذا كان في الصحراء بخلاف ما لو ارضه ان ياخذ الحجر
 لانه ملكه ويتضرر بذلك فكان له منعه كسائر املاكه الا اذا لم يكن له قيمة
 والانتفاع بالانهار العظام انواع منها حق الشفة والوضوء ونصب الرعي
 وكري نهري ارضه ان لم يضرب بالعامه كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء
 وان كان يضرب بالعامه بان سبله بالكري او نصب الرعي فليس له ذلك
 وفي النهر المملوكة والحوض والبر والقناة لكل حق الشفة ان لم يخف الخشب
 لكثرة المواشي واللاتيان على جميع الماء فيجوز يمنع واذا ثبت له حق الشرب
 وسقى الدواب منها لما روينا والان النهر والابار والحياض لم يوضع للاحراز
 والمباح لا يملكه الا بالاحراز فصار كالصيد اذا كنفس في ارض انسان ولان الحاجة
 الى الماء بتجدد ساعة فساعة ومن سافر لا يمكنه استنصب ما يكفيه الى ان
 يرجع الى وطنه فيحتاج الى ان ياخذ الماء من الانبار والانهار التي يكون
 على طريقه لنفسه ودابته وصاحبه لا يتضرر بذلك القدر ولو منع من
 ذلك لحقه حرج عظيم وهو مدفوع بشي بخلاف سقى الارض او شجر حيث
 يمنع صاحب الماء عنه وان لم يكن عليه ضرر بذلك وهو المراد بقوله لا
 لا سقى ارضه او شجره الا باذن مالكه لان في اباحة ذلك ابطال حق صاحبه
 لانهاية لذلك فذهب به منفعة فيلحقه به ضرر وله الاخذ للوضوء وغسل
 الثياب وسقى شجر وخضر في داره بالجوار في الاصح لان الناس يتوسعون
 فيه ويعدون المنع منه من الدناءة قال النبي عم ان الله يحب معالي الامور
 ويبغضه سفافها وما احرز من الماء بحب او كوز وغوه لا ياخذ الا بغير
 صاحبه لانه ملكه بالاحراز فكان اخص به كالصيد اذا اخذه وله بيعه ولو
 كان البر والعين او النهدي في ملك احد فله منع من يريد الشفة من الدخول
 في ملكه اذا كان يجد ماء بقرية فان لم يجد غير لزمه ان يخرج اليه الماء او
 يمكنه من الدخول بشرط ان لا يكسر ضفته لان له حق الشفة في الماء الذي في
 حوضه عند الحاجة قبل هذا اذا اخفر في ارض مملوكة له واما اذا احتقرها في ارض
 موات فليس له منعه لان الموات كان حقا للكل فان لم يفعل اي ان لم يخرج
 اليه الماء او لم يمكنه من الدخول وخيف العطش على نفسه او دابته فقتل

بالسلاح

بالسلاح لا شر ابن عمر رضي ولانه قصد اطلاقه يمنع الشفة وهو حقه لان
 الماء في البر والنهر وغوهما سباح غيب مملوك في المحرقة في الاواني لو خيف
 العطش تقايل بغير سلاح اذا كان فيه فضل من صاحبه لانه ملكه بالاحراز كما
 في الطعام حال الخمسة **فصل** وكري الانهار العظام من المال لان ذلك لمصلحة
 العامة وسال بيت المال معد لها فكان مؤنة الكري منه فان لم يكن فيه اي في
 بيت المال شئ فكريه على العامة يجبر لهم الامام على كرية لان الامام نصب
 ناظرا وفي تركه ضرر عظيم على الناس وقام منقن العوام على المصالح باختيار
 هم فيجبرهم عليه وكري ما ملك على ارضه لان الحق لهم والمنفعة تقود اليهم
 على الخصوص والمختص لا على اهل الشفة لانهم لا يحصون ولانهم اتباع ويجبر
 من ابي على كرية دفعا للضرر العام وهو ضرر بقية الشركاء وضرر الابي خاص
 وبقابله عوض فلا يعارض به ومؤنة عليهم من اعلاء اي مؤنة كري النهدي
 المشترك على الشركاء من اعلى النهدي فاذا جاء وز الماء ارض رجل سقطت الكري
 عنه عند ابي حنيفة وليس له سقى ارضه مالم يفرغ شركاؤه وقبل له ذلك وعند
 هياهي اي المؤنة عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصر الشرب لان كل واحد
 منهم ينتفع بالا اسفل كما ينتفع بالا على لانه يحتاج الى تسهيل الفاضل من الماء
 فانه اذا سد عليه فاض الماء على ارضه وافسد زرع فتيين ان كل واحد منهم
 ينتفع بالنهر من اوله الى اخره فاذا استواء في النعم وجب الاستواء في
 في الضرر ولابي حنيفة ان مؤنة الكري على من ينتفع بالنهر وسقى
 الارض منه فاذا جاء وز الكري ارض رجل فليس له في كري ما بقي منفعة
 فلا يلزمه شئ من مؤنة وبانتفاعه في اسفل من حيث اجزاء ما فضل من
 الماء فيه لا يلزمه شئ من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسهيل الماء فيه و
 لانه يتمكن من دفع ضرر الماء عنه بسد فوهه النهر من اعلاه اذا استغنى
 عنه فلا يحتاج الى الكري من اسفل ونعم بعض اصحابنا ان الكري اذا انتهى
 الى فوهه ارضه من النهر فليس عليه شئ من المؤنة والاصح ان عليه
 مؤنة الكري الى ان يجاوز حد ارضه لان له ان يتخذ الفوهة من اي موضع
 شاء من ارضه ان شاء من اعلى وان شاء من اسفل وكان منتفعا بالكري
 انتفاع سقى الارض مالم يجاوز حد ارضه وتصح دعوى الشرب بلا ارض
 هذا استحسان والقياس ان لا يصح لان شرط صحة الدعوة اعلام المدعي
 في الدعوى والشهادة والشرب مجهول جهالة لا يقبل الاعلام ولانه يطلب
 من القاضي ان يقضي له بالملك في المدعى اذا ثبت دعواه بالبينة والشرب
 لا يحتمل التملك بدون ارض فلا يسمع القاضي فيه الدعوى والخصومة
 كالحجر في حق المسلمين وجه الاستحسان ان الشرب مرغوب فيه منتفع
 به ويمكن ان يملك بغير ارض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون

الشرب فسقي له الشرب وحده ومن كان له نهر يجري في أرض غيره فإراده رب الأرض منع الاجراء فليس له ذلك ويترك على حاله لان موضع النهر منها في يد رب النهر مستعمل باجراء ما فيه فغند الاختلاف القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فادعى انه له وقصدا جراه لا يسمع بلا بينة انه له وانه كان له حق الاجراء في هذا النهر لسوقه الى أرضه لسقيها فيقضي له لا يشبهه بالحجة ملك الرقبة اذا كان الدعوى فيه اوج حق الاجزاء بالثبات الجري من غير دعوى الملك وعلى هذا المصعب في نهر او على سطح او ميزان والمشي في دار الغير يحكم الاختلاف فيه بنظره في الشرب وان اختلفت جماعة في شرب بينهم قسم على قدر اراضيهم لان المقصود بالشرب سقي الارض والحاجة التي ذلك تختلف بقلية الارض وكثرتها والظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبعد حاجته ويمنع الاعلى منهم في سكر النهر بل ارضاهم وان لم يشبه بل ارضاهم ارضه بدونه يعني ليس لاحد ان يسكر النهر على فكر لكنه شرب بحصته لان في السكر احداث شئ لم يكن في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فلا يجوز ذلك لبعض الشركاء بدون اذن الشركاء فان تراصوا على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته او اصطالحوا على ان يسكر كل واحد منهم في ثوبته جاز لان المانع حقهم وقد زال بتراضهم ولكن اسكره ان يسكر بلوح او باب وليس له ان يسكر بالطين والتراب لئلا يسكر النهر به وفيه اضرار بالشركاء الا ان يتراضوا على ذلك وليس لواحد منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه دخی او دالية او جرا بلا اذن البقية لان في شق النهر ونصب الرحى كسر صفة النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبناء وفي الكسر تغيير الماء عن سننه الارحى في ملكه وهي لا يضر بالنهر ولا لا فيجوز لان ما يحدث من البناء في خالص ملكه وليسبب الرحى لا ينقص الماء ومعنى الضرر بالنهر كسر صفة وبالماء ان يتغير عن سننه او ينقص ولم يوجد شئ من ذلك فيجوز والدالية بمنزلة الرحى وفي نصب الجش اشغال الموضع المشترك فيمنع منه ولا يكون ذلك الا برضاهم ولا يوسع فيه النهر لان فيه كسر صفة ويؤيد على مقدار حقه في اخذ الماء ولا ان يقسم بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوى لان التقديم يترك على حاله لظهور الحق فيه ولا ان يريد كوة وان لم يضر بالساقين لان الشراكة خاصة بخلاف ما اذا كان الكوى في النهر الاعظم لان لكل واحد منهم ان يشق نهر من ابتداء فكان الكوى

الطريق

الطريق الاولى ولا ان ينقص بعض كواه يعني لو اراد الاعلى من الشريك في النهر الحاض وفيه كوى بينهما ان يسد بعضها دفعا لمفيض الماء على ارضه كيلا ينزل ليس له ذلك لما فيه من الاضرار بالآخر ولا ان يسوق شربه الى أرض اخرى له ليس لها منه شرب لانه اذا فعل ذلك تخشى ان يدعى حق الشرب لها من هذا النهر مع الاولى اذا تقادم العهد ويستدل على ذلك بالمعقور لاجراء الماء فيه اليها فان رضى البقية بشئ من ذلك جاز لان الحق لهم ولهم نقضه بعد الاجارة ولو رشتهم من بعدهم لانه اعارة الشرب لا مبادلة الشرب بالشرب باطلة وكذا اجارة الشرب لا يجوز فتعيت الاعارة وهذا لان القسمة بالكوى قد تم وليس لاحد منهم ان ينقص تلك القسمة فاذا تراصوا على خلاف ذلك يكون كل واحد منهم معبرا نصيبه لصاحبه فيرجع فيها وهو ورشته اي وقت شاء ولان العارية غير لازمة والشرب يورث ويوصى بها لا تنتفع به لان الورثة خلفاء الميت فيقومون مقامه في حقوق الميت واملاكه وجاز ان يقوموا مقامها فيما لا يجوز بملكه بالمعاوضات والترعات كالدين والقصاص والخمر وكذا الشرب والوصية اخت الميراث فكانت مثله ولا يباع ولا يوجر ولا يتصدق للفورا او للجهالة او لعدم الملك فيه للحال اولاته ليس بمال متقوم حتى لو اتلف شرب انسان يان سقى ارضه من شرب غيره لا يضمن على رواية الاصل وكذا لا يضمن بعقد والوصية ببيعه وهيبته والتصدق به مثل بيعه والتصدق به فلا يجوز ولا يجعل مهرا ولا يدل خلع ولا تدل صلح عن دم عمدا وعن دعوى لكن هذه التقود صحيحة لانها لا تبطل بالشروط الفاكية ولا قلة الشرب لانه لا يملك سائر الايام فكذا بهذا السبب ويجب على الزوج مهر المثل وعلى المرأة رد ما أخذ من المهر وعلى القابل الرد والمدة على ان يرجع على دعواه لبطان المشمي ولا يضمن من ملا ارضه ما فرت ارض جاره او عرفت لانه مسبب وليس بمقتد فيه فلا يضمن لان شرط وجوب الضمان في التسبب ان يكون متعديا لا يورث من حفر بئر في ارضه لا يضمن ما عطب فيها قلنا وان حفر في الطريق يضمن وانما قلنا انه ليس بمقتد لان له ان يملأ ارضه ماء ويسقيها قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا بان يسقيها قدر ما يحتمل عادة واما اذا سقاها سقيا لا يحتمل ارضه يضمن **كتاب الاشجار** وهي جميع شراب وهو في القسمة اسم لكل ما شرب من الماء وان ورد به ههنا ما حرم شربه

ولا يوهب

ولا يضمن ايضا من سقى من شرب غيره على رواية الاصل

وكان مسكوا يحرم الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقال بعضهم كل مسكر خمر لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ آخر كل مسكر خمر وكل خمر حرام ولقوله من الخمر من هائين الشكرتين النخلة والعنب وعن النخلة بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الحبيطة خمر وان من الشعير خمر وان الزبيب خمر التمر خمر وان من العسل خمر لانها سميت خمر لما مررت بها العقل والسكر يوجد مشرب غيرها وكان خمرنا ولنا ان الخمر حقيقة اسم للشيء ماء العنب المسكر باقفا اهل اللغة وغيره يسمى مثلثا او باذقا الى غير ذلك من اسمائه وتسمية غيرها خمر اجماعا وعليه يجوز الحديث او على بيان الحكم ان ثبت لانه عم بعث له لا لبيان الحقائق وسلم انها سميت خمر لما مررت بها العقل بل لتخميرها ولان سميتم لانها سميت بالخمر الخمر لما مررت بها العقل لا يلزم منه ان يسمى بالخمر قيا سا عليها ان القياس لا يثبت الاسماء اللغوية باطل وانما هو لتعدي الحكم الشرعي والقذف بالزبد بشرط وهذا الذي ذكر من حديث قول ابي حنيفة خلافا لهما فانه اذا اشتد صار خمر ولا يشترط فيه البغض القذف بالزبد لان اللذة المطرية والقوة المسكرة يحصا به وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصدع عن الصلوة والقذف بالزبد صفاء لا تأثير له في احداث صفة السكر وله ان الفليان بداية الشدة وبما له بقذف الزبد لانه يتميز به الصافي عن الكدر واحكام الشدع المتعلقة بها قطعية كالحمد والكفار مستحلقها وخود ذلك فيناط بالسهاية وقيل يؤخذ في حرمته الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحمد على الشارب يقذف الزبد اخراجه والطلاء وهو ما طبع منه فذهب اقل من ثلثيه وهو النوع من الاشربة المحرمة وقال في المحيط الطلاء اسم للمثلث وهو ما طبع من ماء العنب حتى تذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب لما روى ان كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وانما سمى طلاءا لقول ابن عمر رضي الله عنهما ما اشبه هذا بطلاء البعير وهو العطران الذي يطلى به البعير اذا كان به جرب وهو يشبهه فان ذهب نصفه وبقي النصف يسمى متصففا وان طبع اذني طبعه سواد كان الذهب قليلا او كثيرا بعد ان لم يكن الذهب ثلثيه يسمى بازقا وكل ذلك حرام عندنا اذا غلا واشتد وقذف بالزبد واذا اشتد ولم يقذف بالزبد فهو على الاختلاف وقال الاوزاعي انه مباح وهو قول في بعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس بخمر ولنا انه كالحم لانه رقيق ملذ مطرب يدعو قليله الى كثير ولهذا يجتمع عليه الفساق فيحرم شربه دفعا للفساد المتعلق به كالحم بخلاف المثلث لانه تخين وليس برقيق فلا يدعو قليله الى كثيره والسكر هو الذي من ماء الرطب وهو النوع الثالث من الاشربة المحرمة مشتمل من سكرت

الروح اذا سكنت وانما يحرم اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وقبله حلال وقال شريك بن عبد الله هو سباح وان قذف بالزبد لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا استن علينا به ولا امتنان لا يتحقق بالمحرم ولنا ما روينا من قبل واجماع الصحابة رضي الله عنهم والاية على الابتداء حين كانت الاشربة مباحة وقيل اريد به التوبيخ معناها والله اعلم والله يتخذون منه سكرا ويدعون زرقا حسنا ونقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب وهو النوع الرابع من الاشربة المحرمة اذا غلي واشتد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقع له الزبيب فشربه اليوم وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يامره فسقي الخمر رواه مسلم وفي رواية فان بقي شيء اهرقه او امر به فاهريق واشتد قذف الزبد فيهن بعد الفليان على ما في الخمر والكل حرام وحرمته دون حرم الخمر حتى لا يجب الحمد بشربها حتى يسكر فنجاسة الخمر غليظة كالبول شربت حرمته دون حرمه ليل مقطوع به ونجاسة هذه مختلف في غليظتها وحفيتها كون حرمته غير قطعية ويكفر مستحل الخمر لا تكاره الدليل القطعي دون هذه ويجوز يشرب قطرة من الخمر وان لم يسكر دون هذه ويجوز بيع هذه ويفض من متلفها عند ابي حنيفة على ما بيناه في الفصب خلافا لهما في حوار بينهما وضمان متلفها لانها مالا متقوم وما شهدت دلالة قطعية بسقوط نفقته عن ابي يوسف انه يجوز بيعه اذا كان الزاغب بالطبخ اكثر من النصف دون الثلثين وفي الخمر عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماعا قال النبي صلى الله عليه وسلم الذي حرم شربها حرم بيعها والان الله تعالى لما بخشها فقد اهانها والتقوى يشعر جزئتها ولو طبخت الخمر وغيرها بعد الاشتداد لا يحل وان ذهب الثلث فان الطبخ لا يؤثر فيها لانه لمنع من شرب المحرمة لا لرفعها بعد شربها لكن قيل لا يجد مالم يسكر على ما قالوا لان الحمد في الشيء خاصة فلا يتعدى الى المصبوح ويجعل بنيد التمر والزبيب اذا طبخ اذني طبعه وهو ان يطبخ الى ان ينضج وان اشتد مالم يسكر لما روى عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنبذوا الزهر والرطب جميعا ولا تنبذوا الرطب والزبيب جميعا ولكن انبذوا كل واحد منهما على حدته وهذا النص على ان المتخذ من كل منهما مباح وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التمر والزبيب ان يخلط بينهما في الانتباذ الحديث الى ان قال من شربه منكم فليشربه ذبيبا فردا او تمرا فردا او ببرا فردا وقد ورد في النهي عن الخلطين احاديث كثيرة كلها صحاح وكلها يدل على ان كل واحد منهما على الانفراد يحل وهذا المحل على المطبوع منه لان غير المطبوع منه حرام باجماع الصحابة حتى او كذا يحل بنيد العسل والتين والحنطة والشعير والذرة والخلطين طبخت او لا لقوله من الخمر من هائين الشكرتين النخلة والعنب خص

التحريم بهما لان كلا منهما يسمى خمر حقيقة ولا يشترط فيه الطبخ لان
قليله لا يفيض الى كثيره كيفما كان وروى عن عايشة رضي الله عنها قالت كنا ننشد
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاها فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فنطرحها
فيه ثم نصب عليه الماء فنشربه غدوة فنشربه عيشة ونشربه عيشة
فنشربه غدوة وكذا عمل الثالث وهو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثا
ويبقى الثلث وان اشترى ما روى عن ابي موسى رضي الله عنه ان كان يشرب من
الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه في الحد بالسكر منها اي من هذه الاشربة
روايتان في رواية ان لا يجب لان التحريم للاحتياط والاحتياط في الحد في
درثه والصحيح منهما وجوبه لان السكر اذا حصل استلزم المفاسد فيجب
الحد عليه قطعاً لمادة المفساد او تعظيلاً لها والحد انما يشترع لذلك وفي إطلاق
ووقوع طلاق من سكر منها ما تابع للحرمه والكمل أي كل ما اسكر كثيره
فقليله حرام من أي نوع كان عند محمد ومالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم
خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما عايشة
انها قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو بنيد العسل وكان اهل اليمن يشربونه
فقال صلى الله عليه وسلم كل شراب اسكر فهو حرام رواه البخاري ومسلم وعن ابي موسى رضي
الله عنه قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين نضعها باليمن البتع وهو من العسل
نشد حتى يشد والمزور وهو من الذرة والشعير ينيذ حتى يشد حتى يشد
اي بقول محمد يفتي في زماننا حتى يجد من سكر من الانبذه المتخذة من
الحبوب والعسل ولبن الرمالا والتين لان الفساق يجتمعون على هذه
الاشربة ويقصدون السكر واللهو بشربها والخلاف انما هو عند قصد
التقوى دون التلهي اما عند قصد التلهي فيحرام اجماعاً وحل الخمر حلال
ولو خللت بعلاج وقال الشافعي ان حللها بالقاء شيء فيها كالمخ واخل
لا يحل ذلك الخمر قولاً واحداً وان كان لغير القاء شيء فيها كالنقل من ظل
الي شمس او ايقاد النار بالقرب منها فلا يحل ذلك الفعل وان صار بذلك
خللاً فله فيه قولان له ما روى عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر
يتخذ خللاً فقال لا رواه مسلم واحمد وابو داود وعن انس رضي الله عنه ان ابا طلحة
النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيام ورتبوا خمر قال اهرقها قال لا فلا تجعلها خللاً قال لا رواه
احمد وابو داود ولانا امرنا باجتناب الخمر في التخليل فنتراب منها على وجه
النحول فلا يجوز لانه يضاد النهي ولان ما يلقي في الخمر شجس باول الملاقاة
وما يكون شجس لا يفيد الطهارة بخلاف ما اذا خللت بنفسها لانه لم يوجد
فيه شجس شيء بالملاقاة ولا اقتراب حرام ولنا قوله صلى الله عليه وسلم نعم الا دام الخمر
مطلقاً فيتناول جميع صورها ولان بالتخليل ازالة الوصف المفسد
واشباب صفة الصلاح فنه من حيث سكن الصفراء وكسر الشهوة

والتفدية

والتغذي به والاصلاح مباح كالذباغ ولا باس بالانتباذ في الدباء و
هي القرعة والختم وهو الجرة والزفت وهي والتغير وهو اصل النخل
ينقر نقر الماروي عن بريده رضي ان النبي عم قال كنتم نهيتكم عن الا
لاشربة في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا
رواه مسلم واحد وفي رواية نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لا يحل شيئا
ولا يحرمه وكان الانتباذ في هذه الاوعية حراما قال ابن عمر رضي نهى
رسول الله عن الحسمه ونهى عن الدباء ونهى عن النقيز ونهى عن الزفت
ثم نسخ بما روينا ثم انتبذ في هذه الاوعية قبل استعمالها في الخمر فلا
اشكال في حله وطهارته وان استعمل فيهما الخمر ثم انتبذ فيها ويكره شرب
دردي الخمر والامتناع به لان فيه اجزاء الخمر فكان حراما نجسا ولا انتفاع
بمثله حرام ولا يجذب شارب به بلاسكر وقال الشافعي يجد شاربه لان المحدث
لشرب قطرة من الخمر وفي الدردي قطرات منها ولنا ان وجوب الحد للزجر
والزاجر يشترع فيما يميل الطباع اليه ولا يميل الطباع الى شرب الدردي
بل يعافه وينفر منه وكان ناقصا فاشبهه غير الخمر من الاشربة ولا
حد فيها الا بالسكر بخلاف الخمر لان النفس يميل اليها وقليلها يدعو الى
الكثير ولا كذلك الدردي ولا يجوز الانتفاع بالجر لانه انتفاع بالنجس
المحرم ولا ان يداوى به جرح ولا دبر دابة ولا يسقي ادميا ولو
صبيا للتداوى لان الانتفاع بالحرام حرام وذكر في النهاية ان الانتفاع
بالحرام جائز وعلم ان فيه شفاء وليس له دواء اخر غيره وغناه النجس
ولا يسقي الدواب وقيل لا يحل الجر اليها فان قتلت الى الخمر فلا باس به
كما في الكلب مع الميتة والوالقي الدردي في الحبل فلا باس به لانه يصير
خلا لکن يحمل الخمر اليه دون عكسه لما قلناه **كتاب الصيد** هو في اللغة
الاصطلياد يقال صاد يصيد صيدا او يسمى به المصيد تسمية للمفعول
بالمصدر فصار اسما لكل حيوان متوحش ممنوع عن الادامي ما كولا كان
او غير ما كول وبسببه يختلف باحتلاف حال الصائد فقد يكون
الحاجة اليه وقد يكون اظهار الجلالة وقد يكون التفرج وهو
حلال وحرام لان الصائد اما يكون محرما او لا فان كان فهو حرام
وان لم يكن فاما ان اصطا في الحرام او لا فان اصطا فيه فذلك
ولا فهو حلال اذا وجد خسة عشر شرط خسة في الصائد وهو
ان يكون من اهل الكفا وان يوجد منه الارسل وان لا يشاركه
في الارسل من لا يحل صيده وان لا يحل يترك التسمية عاما
وان لا يشتغل من الارسل والاخذ بعمل اخر وخسة في الكلب
ان يكون معلما وان يذهب على سنن الارسل وان لا يشاركه

في اخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جازحاً وان ياكل منه وخسة
 في الصيد ان لا يكون من الحشران وان لا يكون من نبات الماء الا
 السمك وان يمنع لنفسه بخا حبه او قائمه وان لا يكون متفق ما
 بانها به او بمحلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النجاسة
 وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب في قوله تعالى واذا
 حللت فاصطادوا فان ادنى من نية الاموال باحد وقوله تعالى ومن
 عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فانه يدل على الحل اذا زال الاحرام وقوله
 تعالى احل لكم صيد البحر واما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي
 بن حاتم رضي اذا ارسلت كلبك فاذكر اسم الله فان امسك عليك فار
 رسته حياً فارجده وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه فكله فان اخذ الكلب
 ركان ولم يرد لاحد خلا في اباحته فكان اجماعاً وانه نوع اكتساب
 وانتفاع بما هو مخلوق لذلك فكان مباحاً لا احتطاب لتحمل المكلف
 من اقامة التكلف وهذا استدلال بالمعقول وهو جازم بالحواجج للغة
 بهيمة كانت او طائراً او اصل فيه قوله تعالى احل لكم الطيبان وما علمتم
 من الجوارح مكليين فاعلموا انهم مما علمكم الله والكلب المعلم من الكلام ومؤيد
 ثم عم في كل ما ادب من الجوارح وبالمحدد من سهم وغيره وجواز
 الاصطيد بالجوارح المعلمة او السهام المحدودة لما يوكل لاكله ول
 ولا ما لا يتوكل لجوده وشعره ولا بد فيه من الجوع لتحقيق اسم الجراح و
 ولانه لا بد من اراقة الدم كالدكاه الاختيارية وكون المرسل او الرامي
 مسلماً او كتابياً لارسال كالدج ولا يجوز ذبح غيرهما وان لا يترك التسمية
 عمداً عند الارسال او الرامي لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 وقوله عم اذا ارسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل بشرط التسمية للحل
 الاكل وكون الصيد مستغلاً لان الصيد اسم للممتنع ولان الجوع انما جعل ذكاً
 ضرورة العجز عن الذكاه الاختيارية والعجز انما يكون في الممتنع حتى لو رمى
 ظبياً من بوطاً وهو يظن انه صيد فاصاب ظبياً اخذ لا يوكل لان بالربط له
 يبق صيداً ولو رمى بغيره فاصاب صيداً اكل لانه لما ند صار صيداً و
 او ان لا يقعد عن طلبه بعد التواري عن بصره لان النبي عم كره اكل صيد
 غاب عن الرامي وقال لعل هو ام الارض قتلتها وان لا يشارك المعلم غير المعلم او
 او مرسل من لا يحل ارساله لما روى عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول
 الله اني ارسل كلبى واسمى فقال اذا ارسلت كلبك وسميت فاخذ فقتل
 فكل فان اكل منه فلا ياكل فاما امسك على نفسه فقلت اني مرسل كلبى وليد
 معه كلباً اخر لا ادري ايها اخذه فقال لا تاكل فاما سميت على كلبك وسم
 على غير وفي رواية ان النبي عم قال اذا ارسلت كلبك فاذكر اسم الله عليه

وان

واقفة

وان وجدت مع كلبك غيره وقد قتل فلا تاكل فانك لا تدري ايها قتله
 رواه البخاري ومسلم واحد وان لا يطول بعد الارسال لغيب كمال الصيد
 فانها ان طالعت بعده لم يكن الاصطيد مضافاً الى الارسل الا اذا كمن للاختيا
 في الاصطيد فيكون مضافاً الى الارسال ويجوز الاصطيد بكل جازح علم من
 ذي ناب او محلب وفي الجامع الصغير وكل شئ علمته من ذي ناب من السباع
 وذي مخالب من الطير ولا بأس بصيده ولا خير فيما سوى ذلك الا يدرك
 ذكاته فيذكىه ونشبت التعلّم بغالب الداء او بالرجوع الى اهل الخبرة عند ابى
 حنيفة وعندهما وهو رواية عن الامام ثبت في ذي الناب بترك الاكل
 ثلثاً وفي ذي المخالب بالاجابة اذا دعى بعد الارسال روى ذلك عن ابن عباس
 لان علمه يعرف بتكرار التجارب والا متحان وهي مدة ضربت لذلك كما في قصة
 موسى عم وكدة الخيار لاختيار حال المبيع وكذا قال النبي عم اذا استأذن احدكم
 فلم يؤذن له فليرجع وقال عمر رضي اذا لم يسمع احدكم في التجارة ثلث مرات
 فلتحول عا الى غيرها وهذا لان الكثير هو الذي يقع دلالة على التعلّم دون القليل
 والجمع كثير ولهذا قال النبي عم الثلاث كثير فقدر به ولا يبي حنيفة ان المقادير
 يعرف بالنضال بالاجتهاد ولا نض هنا فيفوض الى راي المتكلم به كما هو دأب
 في مثله وترك الاكل قد يكون للحوف من الضرب فلا يقع دلالة على التعلّم
 فلو اكل منه البازي اكل لان تعلمه ليس بترك الاكل لان اكل منه الكلب او
 الفهد لان تعلمه بترك فان اكل الكلب او الفهد او ترك البازي الاجابة
 بعد الحكم بتعلمه حرم ما صار به بعد اى بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات حتى يعلم
 قال مالك والشافعي في القدر يوكل وان اكل منه الكلب كالبازي لما روى عن
 عبد الله بن عمرو رضي ان ابا ثعلبة قال قال رسول الله ان لى كلاً بامسكته فافقتى
 في صيدها فقال النبي عم ان كانت لك كلاب مكلمة فكلب مما امسك عليك
 الحديث الى ان قال هو للنبي عم وان كل منه قال عم وان اكل منه ولا ن فعل
 الكلب انما صار ذكاً لعلمه وبالا كلاً لا يعود جاهلاً فنصار كالبازي ولنا ما
 رويناه من حديث عدي وقوله تعالى وما اكل السبع الا ما ذكيت وقوله عم له
 اذا ارسلت كلاً بك المعامة وذكرت الله فكل مما امسك عليك الا ان تاكل الكلب
 فلا ياكل فاني اخاف ان يكون انما امسك على نفسه رواه البخاري ومسلم
 وكذا حرم ما صاده قبله وبقي في ملكه عند ابى حنيفة خلا فاليها حيث لا
 يحرم عندهما الا الذي اكل منه لانا حكمنا بحل صيد قبل ذلك بالاجتهاد فلا ينقض
 مثله ولا يبي حنيفة انه بالا كلاً علمنا جهله لان الصيد حرفة قلما تسمى قاسماً اكل
 علمنا انه لم يكن علماً فتحرم جميع ما صاده قبل ذلك لانه صيد كلب غير معلم
 ونشبت الحرسة فيما بقي من صيده ان ما اكل لم يبق محل للحكم والاجتهاد بترك
 بمثله قبل حصول المقصود وهو الاكل فان شرب الكلب من دمه او تهسه

نقطع منه بضعة فرماها وابتعه اكل وان اكل تلك البضعة بعد صيد
يعني لو شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل من لحمه شيئا اكل لانه مسك
عليه وهذا من غاية علمه حيث شرب مالا يصاح لصاحبه وامسك عليه ما يعلم
له وكذا لو نهش الصيد ففقطع منه بضعة والقاها واتبع الصيد فقتله ولم
يأكل منه حتى اخذه صاحبه ثم ذهب الى تلك البضعة فاكلها يؤكل الصيد لانه
لو اكل من نفه الصيد في هذه الحالة لا يضرب فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحل
لصاحبه اولى وكذا اكل لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد يعني لو اخذ الصيد
من الكلب وقطع له منه قطعة والقاها اليه فاكلها يؤكل ما بقي لانه امسك
على صاحبه وسلمه اليه واكله بعد ذلك مما القى اليه صاحبه لا يصبره لانه لم
ياكل من الصيد وهو عادة للصيادين فصار كما اذا القى اليه طعما ما خزا او اكل
هو بنفسه بعد اهواز صاحبه لانه لم يأكل من الصيد اذ لم يبق صيدا في هذه الحالة
ولشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد فصار كما اذا افترس شاة بجمل
ما لو اكل القطعة قبل اخذ الصيد لبقاء جهة الصيدية وان حنقه ولم يخرج له
يؤكل لان المخرج شرط في ظاهر الرواية وهذا يدل على انه لا يحل بالكسر وعن
ابن حنيفة اذا كسر عضو اقتله لا باس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة
الظاهرة وجه الاول ان المعتبر خرج ينتهض سببا لانها ردم ولا يحصل ذلك
بالكسر فاشبه الخنق وكذا لا يأكل ان شارك كلب غير معلم او كلب مجوسي
او كلب ترك مرسله التسمية عمدا لما روينا من حديث عدي رضى ولورده
عليه الكلب الثاني ولم يخرج معه ومات بحرج الاول يكره اكله لوجود المعادة
في الاخذ وفقدتها في المخرج ثم قتل الكراهية كراهية تنزية لان الاول لما تقدر
بالخرج والاخذ غلب جانب الحل فصار حلالا ووجب معاونة غير المعلم الكراهية
دون الحرمة وقبل كراهية تحريم وهو اختيار الجواني لوجود المشاركة من
وجه بخلاف ما اذا رده عليه المجوسي بنفسه حيث لا يحرم ولا يكون ان فعل المجوسي
ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة اصلا وفعل الكلب من جنس
فعل الكلب فتحقق المشاركة من وجه وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي
فاثر جرحه وبالعكس اي لو ارسله مجوسي فزجره مسلم فانتزج جرحه والداد
بالزجر التبعي اي هيجه فهاج بان صاح عليه فاذا راد في العدو وانما يحل في
الاول ويحرم في الثاني لان الرجوع دون الارسال لكونه بناء عليه فلا يستخ
به الارسال لان الشيء لا يرتفع الا بمثله او بما هو فوقه ولا يرفع بما هو دونه
فلا يرتفع ارسال المسلم بزجر المجوسي في الوجه الاول ولا ارسال المجوسي بزجر
في الوجه الثاني فيبقى كل واحد منهما على ما كان عليه ولا يتغير بالزجر وكل
من لا يجوز ذكاته كالمجوس والمرتد والوثني وتارك التسمية عامدا في هذا
بمنزلة المجوسي غير ان المحرم يجب عليه الجراء بالزجر لما فيه من التعرض بالصيد

وان لم يرسله احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة بالزجر لان الزجر عند
عدم الارسال يجعل ارساله لان الزجر به عقيب زجره دليل طاعته فيجب
اعتباره وان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة بحال الارسال
لان الكلب به تسلط وتكلم وما بعده تغوية للارسال وتخريض للكلب
فتعتبر حالة الارسال فاذا صدر صحيحا لا ينقلب فاسدا واذا صدر فاسدا
لا ينقلب صحيحا بالمزجر وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل ما دام على
سنة ارساله وقال مالك لا يحل لانه اخذه بغير ارسال اذا ارسال مختص
بالمشار اليه والتسمية وقعت عليه فلا يتحول الى غيره فصار كما اذا اذبح
شاة وسمى عليها وخلاها فذبح غير هاتلك التسمية وقال ابن ابي لمي يتعين
الصيد بالتعين مثل قول مالك حتى لا يحل غيره بذلك الارسال ولو ارسل من
غير تعيين يحل ما اصابه حلا فالملك وهذا بناء على ان التعيين شرط عند
مالك وعنده ليس بشرط ولكن اذا عين يتعين وعندنا التعيين ليس بشرط
ولا يتعين بالتعين لان الشرط ما يقدر عليه المكلف ولا تكلف مالا يقدر عليه
وكذا لو ارسله على صيوان بتسمية واحدة حالة الارسال فاخذ كلها حلت لان
بشرط التسمية عنده والفعل وهو الارسال واحد فيكفي بتسمية واحدة
بخلاف ما فصار كما اذا اذبح شاتين احد لهما فوق الاخرى قد بجها دفعة
واحدة تسمية واحدة بخلاف ما اذا كان على النعاقب لان الفعل متعدد فلا
يد من تعدد التسمية وان ارسل الفهد فكمين حتى استمكن من الصيد ثم اخذ
فقتله حل لان ذلك عادة له يحتمل اخذه بالاستراحة فلا ينقطع به فور
لارساله وكيف ينقطع وقصد صاحبه يتحقق بذلك وعد ذلك منه
من الخصال الحميدة وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك قال الحلواني للفهد حالة
خصال حميدة ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يكمن للصيد حتى
يستمكن منه فكذا ينبغي للعاقل ان لا يجاهر عدوه بالخلاف ولكن يطلب الفهد
حتى يستمكن منه ليحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يمد
وخلف صاحبه حتى يركبه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذل فكذا ينبغي
للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعل لغيره ولو ارسله على صيد فقتله ثم
اخذ اخر الكلا لان الارسال قائم لم ينقطع كما لو دس صيدا فاصاب اثنين
ولو جثم على الاول طويلا ثم سر به صيدا فقتله لا يأكل الثاني لانقطاع
الارسال بمكثه طويلا اذا لم يكن ذلك منه للاخذ وانما هو استراحة ولو ارسل
بازيه المعلم على صيد فوقع على شئ ثم ابيع الصيد فاخذ فقتله يؤكل
اذا لم يمكث زمانا طويلا للاستراحة وانما مكث ساعة للكمين ولان بازيا
معلم اخذ صيدا فقتله ولا يدرى ارسله انسان ام لا لا يؤكل لوقوع الشك
في الارسال ولا يثبت الاباحة بدونه واذا رمى سهمه الى الصيد وسمى

اكل ما اصاب ان جرحه لقوله عم لعدي بن حاتم اذا رميت سهمك فاذا كوالله
 تعالى عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان نجده قد وقع في ماء فانك لا
 تدري الماء قتله ام اسماك رواه البخاري ومسلم بشرط الجرح لما روى عن
 ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال النبي عم اذا رميت فسميت فخرقت فكل
 ان لم تحرق فلا تأكل من المعراض الا ما ذكيت ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت
 رواه احمد وان تركها اي التسمية عمدا وان وقع السهم به فتجامل وغاب ولم يتعد عن
 ان لا يتحرك التسمية عمدا وان وقع السهم به فتجامل وغاب ولم يتعد عن
 طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يحل ان تعد
 عن طلبه لقوله عم لا يبي ثعلبية اذا رميت سهمك فغاب ثلثة ايام وادركته
 فكله مالم ينشئ رواه مسلم واحمد وروى انه عم كره اكل الصيد اذا غاب عن الزمان
 ولعل هو ام الارض قتله فيحل هذا على ما اذا تعد عن طلبه والا وعل على ما اذا
 لم يتعد ولانه يحتمل ان يموت بسبب اخر فتعتبر فيما يمكن التحرز عنه للضرورة
 الموهوم في الحرامات كالتحقيق وسقط اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه للضرورة
 لان اعتباره فيه يؤدي الى سد باب الاصطياد والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما
 جرحه السهم فان رماه فوقه في ماء او على سطح او جبل او حجر او شجر او
 حايط او اجرة ثم نزل في موات حرم لقوله تعالى والمتودية طار وينا من قول
 عم لعدي اذا رميت سهمك فاذا كوالله تعالى فان وجدته قد قتل فكل
 الا ان نجده قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله ام سهمك فكل ولا
 وقع في الماء فلا تأكل رواه البخاري واحمد ولانه احتمال موته لفعله اذ هذه
 الاشياء مهلكة ويمكن الاحتراز عنها فيحرم بخلاف ما اذا كان لا يمكن التحرز عنه
 وكذا لو وقع على رمح منصوب او قضبة قائمة او حرق اجرة فخرج بها حيث
 يحرم لاحتمال ان احد هذه الاشياء قتله بجده او بتودية هو يمكن الاحتراز
 عنه وان وقع على الارض ابتداء حل لانه لا يمكن التحرز عنه فيسقط اعتباره
 وكذا لو وقع على شجرة او اجرة فاستقر ولم يخرج حيث يحل لان وقوعه
 عليها كوقوعه على الارض ابتداء وان وقع في الماء فمات حرم لما روي
 وان كان الطير المرمى ما نجا فوقع فيه فان انغمس جرحه فيه حرم لاحتيا
 الموت به دون الرمي لانتشار الجرح الماء بسبب لزيادة الالم فصار كما اذا اصاب
 السهم والا اي لم ينغمس جرحه في الماء حل ويحرم ما قتله المعراض بعرضه او
 البندقه ولم يجرحه لما روي من حديث ابراهيم ولما روى ان عدي بن حاتم
 قال للنبي عم اني ارمي الصيد بالمعراض فاصيبه فقال عم اذا رميت بالمعراض
 فخرج فكله وان اصابه بعرضه فلا تأكله رواه البخاري ومسلم واحمد ولما
 روى انه عم نفى عن الخذف وقال انها لا تصيد ولكنها يكسر السن وتقواء
 العين رواه البخاري ومسلم واحمد ولان الجرح لا بد منه لما بيناه والبندقه

لا يخرج وكذا

وكذا عرض المعراض وان اصابه حجر وجرحه بجده فان ثقيلا لا يؤكل و
 ان جرح لاحتمال لانه قتله بثقله وان كان الحجر حقيقا وبحدة وجد اكل
 لتعين الموت بالجرح وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقا اي سواء كان ثقيلا او
 حقيقا لعدم الجرح وهو الشرط ولورماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او
 مقيفه فقتله لا يؤكل لانه وقد لا جرح والا صدر في جنس هذه المسائل ان لموت
 اذا حصل بالجرح بيقين حل وان حصل بالثقل او شك فيه لا يحل حتما او
 او احتياطا وان جرحه فمات وكان الجرح مد ميا حل بالاتفاق وان كان
 غير مدمم اختلفوا فيه قيل لا يحل لانعدام معنى الذكاه وهو اخراج الدم الجرح
 وقيل يحل لانيان ما في وسعه وهو الجرح واخراج الدم ليس في وسعه
 فلا يكون مكلفا به لان الدم قد يتجسس لفظة او لضيق المنقذ بين العروق
 وكل ذلك ليس وسعه بشرط في الجرح الادماء لما ذكرنا ولقوله عم
 انهر الدم بما شئت رواه احمد وابوداود وقيل لا يشترط لما ذكرناه
 وقيل ان كان الجرح كبيرا لا يشترط فيحل بدون الادماء لان الدم انما لا
 يخرج منها لعدمه فان كان الجرح صغيرا يشترط فلا يحل الا بالادماء
 لان الدم لا بد ان يخرج منه لضيق مخرجه فاذا لم يخرج كان التقصير
 منه فلو ذبح الشاه ولم يخرج منها الدم قيل يحل اكلها وقيل لا يحل
 فالاول قول ابي بكر الاسكافي والثاني قول اسمعيل الصقاري
 وجه القولين دخل فيما ذكرنا وان اصاب السهم ظفقه او قتله فان
 ادماه حل والا فلا وهذا يؤيد قول من يشترط خروج الدم وان روي
 صيد اوصه فقطع عضوا منه اكل الصيد دون العضو قال الشافعي اكل
 ان مات الصيد منه لانه ميان بذكاه الاصطرا فيحل كالميان بكاه
 الاختيار بخلاف ما اذا لم يميت لانه ما بين بالذكاه ولنا قوله عم ما قطع
 من بهيمة وهي حية فيما قطع منها فهو ميتة رواه ابن ماجه ذكرنا
 مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة وحكما والعضو الميان منه بهذه الصفة
 لان الميان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكما لانه يتوهم
 سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر هذا القدر من الحياة حتى لو وقع
 في الماء وفيه قد هذه من الحيوان يحرم بخلاف ما اذا بين بذكاه الاد
 الاختيار لان الميان مئة ميتة حكما لا يري انه لو وقع في هذه الحالة في الماء
 انه اقتدرى من الجبل لا يحرم لان موته قد حصل بالابانة حكما فلا يضاف
 الي غيره ان كان حصل ذلك حقيقة وان قطعه ولم ينسبه فان احتمال القيام
 اكل العضو ايضا لانه بمنزلة سائر اجزائه والا اي ان لم يحتمل القيام به بان
 بقي متعلقا بجده فلا يؤكل ذلك العضو لوجود الابانة معنى ويؤكل ما
 سواه وان قدمه نصفين او ثلثا والاكثر من جانب العجز اكل الكل لان

لان الميان منه حي صورة لا حكم اذا لا يتوهم سلامته وبقاؤه حيا بعد
 هذه الجراحة فوقع ذكاه في الحال محل اكله كما اذا ابين راسه في الذكاه الا
 الاختيارية وكذا لو قطع نصف راسه اكثر من اجل الميان والميان منه لان
 الميان منه حي صورة لا حكم اذا لا يتوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح واذا اردت
 الصيد حيا حيوة فوق حيوة المذبوح فلا بد من ذكاه لقوله عم اذا ار
 ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه وان امسك عليك فادركته حيا
 فاذا جرحه رواه البخاري ومسلم واحد ولانه قد روي الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل اذا المقصود هو الحل ولا يشترط قبل موته فبطل حكم البدل وان تركها
 اي الذكاه متمكنا منها حرم لان حيوة لما كانت اقوى مما للمذبوح كانت ذكاه
 واجبة فاذا تركت حرم ولو تركها غير متمكنا منها في ظاهر الرواية الفقد الالة
 اولضيق الوقت وفيه من الحيوة المذبوح فوق حيوة المذبوح وعن ابي حنيفة
 وابي يوسف انه يحل اذا لم يقدر على الذكاه حقيقة فصار كالمتيم اذا وجد الماء
 ولم يقدر على لثمه وجه الظاهر انه لما قدر عليه وبه حيوة لم يبق صيد فلا يحل
 الا بالذكاه الاختيارية هذا اذا كان بحال يتوهم حيوة وان لم يبق من حيوة
 الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم بقاءه فلم يدركه حيا وقبل عند الامام
 ابي حنيفة لا بد من ذكائه لانه اخذه حيا فان ذكاه حل بالاجماع قال تعالى تعالى
 الا ما ذكيت من غير فصل وكذا ان زكى التردية والنطحة والموقودة والتي
 بقدر الذنب بطنها وفيه حيوة حقيقة او جلبة حل لما بلونا وعليه الفتوى وعند
 ابو يوسف ان كان بحال لا يعيش مثله لا يحل لانه لم يكن سوتة بالذبح وعند محمد
 ان كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح حل ولا فلا لانه لا معتبر هذه الحيوة و
 لو ادركه ولم ياخذ فان كان وقت لو اخذه امكنه ذبحه لم يؤكل لانه صار
 في حكم المقدور عليه وان كان لا يمكنه ذبحه اكل لان البدل لم يشترط به وان كان
 من الذبح لم يوجد وان ادركه فذكاه حل لانه كان في حيوة مستقرة
 فالذكاه وقت موقعها بالاجماع وان لم يكن له حيوة مستقرة فعند ابي حنيفة
 ذكاه الذبح وقد وجد وعندهما لا يحتاج الى الذبح من رمى صيدا فاخنه و
 واخرجه عن جتر الاقتناع ثم رماه اخر فقضاه حرم لان بالاشغال صارت
 ذكاه اختيارية وصار بالجرح الثاني ميتة وهذا اذا كان بحال نجو من الذمة
 الاولى ليكون موته مضافا لثانية وكان بحال لا يسلم من الاولى بان قطع
 راسه او بقر بطنه ونحوه محل لان وجود الثانية كعدمها وضمن الثاني
 قيمته بجرحه الاولى لانه اتلف عليه صيدا مملوكا لانه ملكه حيث اخننه
 فخرج عن حيز الامتناع وان لم يشنخه الاول حل وهو للثاني لانه هو الذي اخذه
 قال النبي عم الصيد لمن اخذه ومن ارسل كلبا على صيد فادركه ففرض به
 فصرعه ثم ضرب فقتله اكل وكذا العارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله

الاخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعلم فجعل عفو المالم
 يكن ارسال احدهما بعد اخننه الاول ولو ارسل رجلان كل منهما كلبه و
 فصرعه احدهما وقتل ما خجل اذا كان ارسال الثاني قبل ان يشنخه الاول
 لما بينا وهو اي الصيد للاول ان كان اخننه قبل ان يخرج الثاني لانه اخننه
 عن حد الصيدية فملكه به ولا يحرم بخرج الثاني بعد اخننه الاول لان ارسال
 الثاني حصل الى الصيد لكونه قبل ان يشنخه لان المعتد في الحل والحرم
 حالة ارسال لقدرته على الامتناع ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول حرم
 لعدم قدرته على الامتناع وضمن الثاني قيمة الصيد بجرحه الاول كما في
 الرمي ومن سمع حسنا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو
 صيدا كلالا لا اعتبار بظنه مع كونه صيدا حقيقة وكذا لو ظنه حيا صيدا
 فنبش كلالا لانه صيد وقد قصد فحل ولو تبين انه حي او حيوان
 اهلي مما يابى البيوت لم يؤكل المصاب لانه ليس بصيد وفي المنتهى اذا سمع
 حسا بالليل فظن انه انسان او دابة او حية فرماه فاذا ذلك الذي سمع
 حسه صيدا فاصاب سهمه ذلك الصيد الذي سمع حسه او اصاب صيدا اخر
 وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يثب
 وهو يريد الصيد وان يكون يكون الذي اراده سمع حسه ورمى اليه صيدا
 سواء كان مما يؤكل او لا **كتاب الهم** وهو في اللفظة جعل الشيء محجورا
 اي شيء كان باي سبب كان قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محجور
 بوبال ما كسبت من المعاصي وفي الشرع حسن شيء محجور يمكن استيفاءه منه
 كالدين فبقوله كالدين اشار الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين لانه هو الحق
 الممكن استيفاءه من الرهن لعدم تعينه واما العين فلا يمكن استيفاءه من
 الرهن فلا يجوز الرهن بها الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالمنقود والمهر
 وبدل الخلع وبدل الصالح عن دم العبد لان الموجب الاصل فيها المثل والقيمة
 ورد العين بخلص على ما عليه الجمهور وهو دين ولهذا تصح الكفالة به
 والابراء عن قيمة ويمنع وجوب الزكوة على من هو في يده في ماله بقدر
 القيمة ولو كان الواجب هو العين لما ثبت هذه الاحكام والرهن والمشروع
 بالكتاب والسنة واجماع الامة واما الكتاب فقوله نكاحا مقبوضة واما
 السنة فمما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عم اشترى طعاما من يهودي
 الى رجل ودهنه درعا من حديد رواه مسلم والبخاري وقد انفقد الاجماع عليه
 ولانه وثقة في جانب الاستيفاء فيجوز كما يجوز الوثيقة في جانب الوجوب
 وهي الكفالة والحوالة والجامع ان الحاجة الى الوثيقة ماسة من الجانبين
 فان المستدين قلما يجد من يديه بلا رهن والمد من يامن بالرهن في ماله

ومن عقد بايجاب وقبول ويتم بالقبض بحوزة اى مجموعا احتراز
عن رهن الثمر على الشجر ورهن الذرع في الارض لان المرتهن لم يحوزه
مفرغا عن ملك الراهن وهو احتراز عن رهن الشجر دون الثمر ورهن
الارض دون الروح ورهن الدار فيها متاع الراهن فممن احتراز عن
رهن المتاع كرهن نصف العبد او الداب والتخلية فيه وفي البيع قبض
اى رفع المنوانع من القبض في رمال يمكن فيه في حكم قبض المرتهن حتى اذا
وجدت من الراهن بحضرة المرتهن ولم يأخذ مضاع ضمن المرتهن
وانما يكتفى بالتخلية لانه هو في غاية ما يقدر عليه والقبض فله غيره فلا
يكلف به وهذا هو ظاهر الرواية والراهن ان يرجع عنه قبل القبض لانه يتبرع
ولا لزوم على المتبرع ما لم يسلمه كالهبة والصدقة فاذا قبض لزوم وهو
مضمون بالاقل من قيمة ومن الدين فلو هلك وهما اى القيمة والدين سواء
صار المرتهن مستوفيا لدينه وان كانت قيمة اكثر من دينه فالزائد امانة
وان كان الدين اكثر من قيمة سقط منه قدر القيمة وطولب الراهن
الباقى وقال الشافعي رهن كله امانة في يد المرتهن لا يسقط بشئ من الدين
بهلاكه لقوله عم لا يعلو الرهن عن صاحبه الذين رهنه له غنمه وعليه عذمه
رواه الدارقطني معناه لا يصير مضمونا بالدين ومعنى قوله له غنمه اى
للاهن الزوائد وعليه عذمه اى لو هلك كان الهلاك على الراهن و
لان الرهن وثيقة بالدين فلا يسقط الدين بهلاكه اعتبارا بهلاك الصك
والشهود وبهلاك الوثيقة في جانب الوجوب وهو الحوالة والكفالة وهذا
لان الوثيقة يزاد بها معنى الصيانة وسقوط الدين بهلاك الرهن يضاف
الصيانة اذ الحق به يصير عرضة الهلاك وهو ضد الصيانة فضا و امانة
ضرورة الا يرى ان ما زاد على قدر الدين امانة في يد المرتهن والقبض
في الكل واحد فلا يثبت الضمان في البعض دون البعض ولنا قوله عم المرتهن
بعد ما نفى الفرس الرهن عنده ذهب حقه ولا يجوز ان يراد به ذهاب
الحق في حبس لانه لا يتصور حبسه فلا يحتاج فيه الى البيان لانه عم بعث
لبين الاحكام لا بيان الحقايق ولان الحق ذكر معر فبالاضافة فيعود
الى المذكور اولا وتعتبر قيمته يوم قبضه لانه يومئذ دخل في ضمانه و
فيه ثبت الاستيفاء يد اثم متقرب بالهلاك ويهلك على ملك الراهن
فكفنه عليه لانه ملكه حقيقة وهو امانة في يد المرتهن حتى لو اشتراه
لا منوب قبض الرهن عن القبض الشراء لانه قبض امانة فلا منوب عن
قبض الضمان والمرتهن ان يطالب الراهن بدينه ويجبسه به وان كان
الرهن عنده لان حقه باق بعد الرهن والرهن لزيادة الصيانة ولا يمنع
به المطالبة وكذا لا يمنع به الحبس لانه جبر الظلم وهو الماطلة على ما بينا

في القضاء وله ان يحبس الرهن بعد فسخ عقده حتى تقضى دينه الا
ان يبرئه ولو هلك بعد الفسخ يكون كما لو هلك قبله فيكون هالك مد
مدينه بخلاف ما اذا هلك بعد الابراء حيث لا يضمن استحيانا لانه
لم يبق رهنا لان بقائه رهنا بامر من القبض والدين فادوات احد
هما لم يبق رهنا وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يمكن الراهن
من بيعه للايقاع لان حكم الرهن المحبس الدائم الى ان يقضى الدين لا
القضاء من ثمنه وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن ولا اجارية ان الرهن
تقتضى الحبس الى ان يستوفى دينه دون الانتفاع فلا يجوز له الانتفاع
الا بتسليط منه ويصير بذلك اى بالانتفاء متعديا ولا يبطل به اى
بالتعدي الرهن واذا طلب المرتهن دينه امر باحضار الرهن اولا
لتعلم انه باق دلالا قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله
مع قيام يد الاستيفاء لانه يودي الى تكرار الاستيفاء على اعتبار الهلاك
في يد المرتهن وهو يحتمل فاذا احضره اى اذا احضر المرتهن الرهن امر
الراهن بتسليم كل دينه لا يتعين حق مرتهن في الدين كما يتعين حق الراهن
تحقيقا للتسوية بينهما ثم المرتهن بتسليم الرهن كما في تسليم المبيع والتمن
حضر البايع المبيع ثم يسلم المشتري الثمن اولا لما ذكرنا وكذا لو طلبة
بالدين في غير بلد العقد ولم يكن للرهن محل وموئدة لان الامكن
كلها في حقه كبقعة واحدة في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه بيان
مكان الايقاع فيه في تسليم بالاجماع فان كان له محل موئدة فله ان
يستوى دينه باحضار الرهن لان نقل والواجب عليه التسليم بال
بالتخلية دون النقل لانه يتصور به زيادة ضرر لم يلزمه في العقد و
وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل بانه مرتهن ثم جاء المرتهن
بطلب دينه لا يكلف باحضاره لانه لا يؤمن عليه حيث وضع على
يد غير قائم يكن تسليمه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يد من
في عياله وغاب وطلب المرتهن دينه والدين ويده يقر بالوديعة
من العدل ويقول لا ادري لمن هو يجب الراهن على قضاء الدين لان احضار
الرهن ليس على المرتهن لانه لم يقبض منه وكذا اذا غاب العدل ولا
يدري اين هو بخلاف ما اذا وجد الذي اودعه الرهن بان قال هو مالي
حيث لا يرجع المرتهن على الراهن بشئ حتى ثبت انه رهن لانه لما
جد فقد توى المال والتقى على المرتهن فتحقق الاستيفاء فلا يمكن
المطالبة به ولا باحضار ثمن رهن باعه المرتهن بامر الراهن حتى
يقبضه لانه صار دينه بالامر ببيع الرهن فصار كان الراهن رهنا
وهو دين واذا قبضه يكلف احضار لقيام البدل مقام تبدل منه

ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى يقبض الباقي من الدين لان
له ان يجبس كل الرهن حتى يستوفي البقية كما في جبس المبيع والمرتهن
ان يحفظ الرهن بنفسه ونوجته وولده الذي في عياله وحادته
الذي استاجره مشاهدة او سانهة وهو في عياله لان عين الرهن
امانه في يده قصار كالوديعة والمعتبر فيه المساكنة والاعتبة بالنفقة
حتى المراد لودفعه الى زوجها لا يضمن فان حفظه بغيرهم او اودعه
ضمن كل قيمته ان عينه ووديعة والوديعة تضمن بهلاك الاشياء وكذا
ان نقدي قبل اللبس او الركوب او السكنى والاتحاد اذ هو غير ما مودة
من جهة المالك او جعل المحتاتم في حضرة ضمن لان استعمال الرهن فساد
متديابه واليمن واليسرى في ذلك سواء لان العادة فيه مختلف فان
جعله في اصبع غيره كان رهنا على حاله فلا يضمن لان لا يلبس كذلك عادة
فكان من باب الحفظ لا من باب الاستعمال بغير اذن المالك الا اذا كان المرتهن
امراة فمضمن لان النساء تلبس كذلك فيكون من باب الاستعمال وعليه
اي على المرتهن مونة حفظه او رده الى يده اي الى يد المرتهن او رده
الى يده اي الى يد المرتهن او رده كداواة الجرح كاجرة بيت حفظه
وحافظه لان الامساك حقه والحفظ واجب عليه فيكون مؤنة
عليه وعن ابي يوسف ان اجرة الماوى على الراهن بمنزله النفقة
لان نسعى في تيقينه واما جعل الابق والمواودة والفداء من الجنابة فم
فمنقسم على المضمون والامانة يعني على المرتهن مؤنة الحفظ كاجر
بيت الحفظ او اجر الحافظ وكذا مؤنة رده الى يد المرتهن ان خرج من
يده كجعل الابق فعلى المرتهن اذا كان قسمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة
رد جزء من الرهن الى يد المرتهن كداواة الجرح اذا كان قيمته مثل الدين
اما اذا كان قيمته اكثر فممنقسم على المضمون والامانة فمما هو مضمون
فعلى المرتهن وما هو امانة فعلى الراهن ومؤنة تيقينه واصلاح
على الراهن كالنفقة والسوة واجرة الراعي واجرة ظئوله الرهن
وسقى البستان وتلقيح نخله وحذاه والقيام بمصالحه سواء كان
في الرهن فضل او له يكن لان العين باقية على مالكه وكذا منافعه
مملوكة له فيكون اصلاحه وتيقينه عليه لما انه مؤنة ملكه كما في
الوديعة وما عا اراه احدهما واجب على صاحبه بل امر يتبع كما اذا
قضى دين غيره بغير امره وان اراه بامر القاضي وجعله ديناً على الآخر
يرجع به ويجوز امر القاضي من غير نص يخرج يجعله دين عليه لا يرجع
عليه وعن الامام ابي حنيفة انه لا يرجع عليه ايضا ان كان صاحبه
حاضرا وان كان بامر القاضي لانه يمكن ان يرجع الامر الى القاضي فيأمر

صاحبه

صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين وهي فرع مسئله الجذر لان
القاضي لا يلي على الماظر ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه لصار
مجبورا عليه وهو لا يمكن حره عنده وعند ابي يوسف يملك فينفذ امره
عليه **باب ما يجوز ان تهاذله** والرهن به وما لا يجوز ان يصح رهن
المشاع وقال الشافعي يجوز لان موجه عنده استحقاق بيعه و
تعيينه له والمشاع لا يمنع ذلك ولين كان استيفاءه بالاستيفاء الحقيقي
لا يمنع الشيوع فكذا الحكمي ولنا ان موجه بثبوت به الذي بينا وذلك
لا يحصل الا بثبوت اليد عليه وهذا شرط في النص ان يكون مفوضا
بخلاف حقيقة الاستيفاء لان موجهها ملك العين المستوفاه فقط لا
للجس والمملك متصور في المشاع ولا يتصور الجبس الدائم فيه لانه
يبتل بالمهاياه فيصير كانه رهنه يوما ويوما فلا يجوز وان مما لا
يحتمل القسمة بخلاف الهبة حيث يجوز فيها لا يحتمل القسمة لانه موجهها
المملك وذلك لا يمنع بالشيوع فافا بمنعها لزوم غرامة القسمة وذلك
فيما يقسم لا غير او من الشريك لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور
ولانه لو جاء لاسسكه يوما يحكم الرهن المملك فيصير كانه رهن
يوما ويوما لا بخلاف الاجازة حيث يجوز في المشاع من شريكه
ولو طرافيه الشيوع فندا في رواية الاصل خلا فالأبي يوسف حيث
لا يمنع عنده لان حكم النقاء اسهل من الابتداء فاشبه الهبة ولا يصح
رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الزرع في الارض بدونها اي بدون الارض
ولا شجر بدون الثمر والارض بدون الزرع مشغولين اي الشجر و
والارض بالثمر والارض لان المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقة ولا
يمكن قبض المرهون وحده فاشبه الشايع ولو رهن الشجر بمواضعها او
الدار بما فيها جاز لان الاتصال اتصال بجازة ولا يجوز رهن الحر والمدير
وام الولد والمكاتب لان حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء حكما فلا يصح
هؤلاء للاستيفاء حقيقة ولا يصح للاستيفاء حكما لعدم المالك في الحث
وعدم جواز بيع ما سواه ولا يجوز الرهن ايضا بالامانات كالوديعة و
والعارية وما مال المضاربة وما مال الشركة لان موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء
للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا وقبض الامانات ليس بمضمون و
لا يمكن في حكم الدين ولا بالدرك كما اذا باع الدجل شيئا وسلمه وقبض
تمنه وخاف المشتري عن استحقاق هذا الشيء واخذ بمقا بله الثمن من البايع
رهن قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك جبس الرهن الرهن للاستيفاء
ولا استيفاء قبل الوجوب ولا بما هو مضمون بغيره كالمبيع في يد البايع

فانه مضمون بالثمن حتى اذا هلك ذهب بالثمن فلا يجب على البائع شيء
ولا بالكفالة بالنفس في الحدود ولا بالقصاص في النفس وما دونها لان
الاستيفاء المكفول به غير ممكن وان المكفول به غير مضمون في نفسه
فان لو هلك لم يجب شيء ولا بالشفعة لان المبيع غير مضمون على
المشتري ولا باجرة الناجحة والمغنية حتى لو هلك الرهن لم يكن مضمونا
اذ لا يقابل به شيء مضمون ولا بالعبد المجاني والمديون لانه غير مضمون على
المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شيء ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتكافها
من مسلم او ذمي لتعذر الاستيفاء والاستيفاء في حق المسلم ولا يضمن
له مورتها اي الخمر ولو وصيلة ذميتا ويضمنها هو اي المسلم لو ارتكفها
من ذمي اي ان رهن المسلم من ذمي خرا فهلك في يد الذمي لا يضمنها
الذمي لنفسه وان رهن الذمي من المسلم خرا فهلك في يد ذمي لا يضمن الذمي
المسلم يضمنها المسلم للذمي لانها مالا مستقوم في حق الذمي دون المسلم ويبيع
الرهن بالدين ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فلو هلك في يد المرتهن
لزمه دفع ما وعدان مثل قيمته او اقل اذا رهن ليقرضه الف درهم وهلك
الرهن يملك المرتهن فهلكه على المرتهن بمقابلته الف الف ولو موعود فيجب عليه
تسليم الف الى الراهن هذا اذا كان الدين متساويا للقيمة او اقل اما اذا
كان اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم
لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة الرهن وان كان على سبيل القدر
فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك ويصح الرهن ايضا برأس مال المسلم وثمن
الثمن وبالمسلم فانه هلك اي الرهن في مجلس القدر فقد استوفى في حكمه و
ان افتقر قبل النقد والهلاك بطل العقد اي عقد الصرف والسلم الفوات
القبض حقيقة وحكما هذا اذا كان رهن ببذل الصرف او برأس مال المسلم
والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله وهو رأس المال اذا فسخ عقد السلم
فيجب الرهن برأس مال المسلم وهلاكه اي هلاك رهنه بعد الفسخ هلاكه
بالاصل اي بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل المسلم فيه لقبض رأس المال
رهنه به وان كان محبوبا بغيره وهو رأس المال ويصح الرهن
بالاعيان المضمونة بنفسها اي بالمثل أو القيمة كالمفصولة والمهر وبذل
الخلع وبذل الصلح عن دم عمد حيث يصالح الرهن بها لان الوجوب فيها
متقدر اذا الواجب فيها القيمة واليمين مخلص على ما هو عليه الجمهور
للقيمة شبهه الوجوب على ما قاله البعض فيكون رهنها بما تصرف وجوبه
او سببه وببذل الصلح عن الكار وان اقترع المدعي بعدم الدين اي صالح
عن انكار رهنه ببذل الصلح شيئا ثم تصارفا على ان لا دين فالرهن
مضمون لان وجوب الدين ظاهر يكفي لصحة الرهن ولا يشترط

اي مسلم

وجوبه حقيقة ولورهن الاب لو دينه عبد طلقه جاز لانه يملك ايداعه و
هذا النظر منه في حق الصبي لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ مخافة الفروسة
وكذا الوصي فان هلك لزمتها ما مثل ما سقط من دينهما وعن ابي يوسف و
من ان الاب والوصي لا يملكان ذلك وهو القياس لان الرهن ايقاع حكم ولا
يملكانه كاليقاع وجه الاستحسان وهو الظاهر ان حقيقة الايقاع ازالة ملك
الصغير من غير عوض يقابله في الحال وفي الرهن نصب حافظا لمال الصغير في الحال
مع بقاء ملكه فيه فافتقارا فاذا جاز الرهن يصير المرتهن مسنوفيا دينه عند
هلاكه حكما ويصير الاب والوصي موفيا له به ويضمنان ذلك القدر للصغير
ولورهنه الاب من نفسه او من ابن اخر صغير له او من عبد تاجر له لادين
عليه صح لان الاب لو فور شفقة انزل منزلة شخصين وافقت عبارة
مقام عبارتين كما في بيعه مال الصغير من نفسه بخلاف الوصي حيث لا يجوز له
ان يفعل ذلك لانه وكيل محض والاصل ان الواحد لا متولى طرفي العقد
في الرهن كما في البيع وكذا ذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كالاب فان
شفقة قاصرة فلا يعدل عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده
التاجر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز بخلاف ابنه الكبار وابنيه وعبده
الذي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي عنهم اذ لا ولاية
له عليهم وان ابيد ان الوصي لليتيم في كسوته او طعامه ورهنه به
متاعه صح لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايقاع للحق فيجوز
وليس للطفل اذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك مالم يقض الدين لان
تصرف الاب عليه نافذ لازم له بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ ولو
كان على الاب دين لرجل فزهن به مال الصغير فنقضه الاب بعد البلوغ رجع
به في ماله الاب لانه مضطرا اليه لحاجة الى الاستيفاء بماله فاشبهه معيار الرهن
وكذلك انه اذا هلك قبل ان يفكه لاقب الاب يصير قابضا دينه به ولورهن
للأب مال الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لا اشتراطا على
اسرين جازين ثم حكمه في صحة دين الاب حكمه فيما لو كان كله رهنا بدين
الاب وكذا ذلك الوصي والجدا اب الاب ولورهن متاعا لليتيم في دين استدانة
عليه وقبضه المرتهن ثم استعار الوصي الحاجة لليتيم فضاء في يد الوصي
هلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعار
لحاجة الصغير ولا يكون متعديا بذلك ولورهن شيئا بدين عبد فظهر
حر او بئس ذكية فظهرت ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدين
واجب ظاهرا وجاز رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون لانه
يحقق الاستيفاء منه فكان محلا للرهن فان رهنه عنها المذكورات

بجنسها فلهذا كذا بمثلها من الدين اخذ ويعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن
او الكيل ولا عبرة للجودة لان الجودة ولا للقيمة عند المقابلة بجنسها لانه يصير
مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن كذلك
فهلك ان تشا وتساوي سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر الوهن منه
وبقي الزايد في ذمة الراهن وعكس سقط قدر الدين منه والفضل للراهن
عند ابي حنيفة وعندهما هلاكها اي هلاك هذه الاشياء يعتبر بقيمتها ان خالف
اي القيمة وزنها بان يكون القيمة اقل من الدين فتضمن بخلاف الجنس ويجعل
رهنا مكان الهالك فان رهنا ابريق فضة وزنه عشرة دراهم وهلك
فغدا ابي حنيفة هلك بالدين وعندهما ان كان قيمته مثل وزنه او اكثر فكذا
وان كان قيمته اقل وهي ثمانية مثالا يشترى ثمانية دراهم ذهباً ليكون
رهنا مكانه ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنا بعينه او كفيلا بعينه صح
فان امتنع اي المشتري عن اعطائه اي عن اعطاء الرهن المسمى والكفيل المسمى
لا يجبر لان عقد الرهن يتبرع من جانب الراهن ولا يجبر على المتبرع والبايع فسخ
البيع لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدله لا يكون راضيا فكان له ان
يفسخ ان يرضى بترك الرهن الا ان دفع الثمن حالا للحصول المقصود او قيمته
الرهن رهنا لا يد الاستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة لان الصورة امانة
ومن شري شيئا وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن اي اعطى
المشتري البايع شيئا غير مبيعة وقال امسك هذا حتى اعطيك ثمنك يكون رهنا
لانه تلفظ ما يدل على يد الراهن على معنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء
والعبرة للمعاني وعند ابي يوسف هو وديعة ولو رهن عبد بالفي فليس له
اخذ احدهما بقضاء حصته كالبيع لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا
بكل جزء من اجزائه وصار كالبيع في يد البايع ولو رهن بعينا عند رجلين صح
كلها رهن لكل منهما لان الرهن اضيف الى جميع الدين بصيغة واحدة ولا شيوخ فيه
وموجب الحبس بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالتجزئ فصار محبوسا لكل
لكن واحد منهما والمضون على كل حصته دينه اي لو هلك الرهن ضمن كل منهما
يصير مستوفيا اذ ليس احدهما باولي من الاخر فينقسم عليهما الاستيفاء
عليهما لان الاستيفاء مما يقبل التجزئ فان تهانيا في حفظها فكل في ثلث
نقوبته كالعدل في حق الاخر وهذا اذا كان مما لا يتجزئ فظاهر
وان كان مما تجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما لنصف فان
دفع احدهما كله الى الاخر وجب ان يضم الدافع
عند ابي حنيفة حلا فلهما واصل المسئلة الوديعة فيما اذا
اودع عند رجلين شيئا يقبل القسمة فدفع احدهما كله في
الاخر فان الدافع يضم عنده خلا فلهما فان قضى دين

احدهما فكلها رهن عند لان كله محبوس بكل جزء من اجزاء الدين
ولا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من دين باقيا كما اذا
كان المرتهن واحدا وكالبيع اذا ادعى احد المشتريين حصته او
مشتري واحد ادعى حصته بغير المبيع ولو رهن اثنتان من واحد
صح والرهن رهن بكل الدين وله اي للمرتهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع
حقه منهما لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ فصار نظير البايع
وهما نظير المشتريين ولو ادعى كل من اثنتين ان هذا رهن هذا الشيء
منه وقبضه ومن هنا عليه بطل برهانهما لان لكل واحد منهما اثبت
بينته انه رهنه كل ذلك الشيء ولا يتصور ذلك لان الشيء الواحد
يستعمل ان يكون كله رهنا لهذا او كله رهنا لذلك في حالة واحدة
فيمتنع انقضاء به لاحدهما لعدم الاولوية ولا وجه الى العضا بالنصف
لانه يورث الى الشيوخ فقدر العمل بينتين فتها تترتا ولا يمكن ان يقدرا
كأنهما ارتهناه معا استحسانا بالمجتهلة التامح لان ذلك يورث الى
العمل بخلاف ما اقتضته المجته لان كلا منهما اثبت بينته جسا يكون
وسيلة الى تملك كل الشيء بالاستيفاء وبالقبض اثبت حبس يكون
وسيلة الى تملك شطره بالاستيفاء فلا يكون عملا على وفو المجته
فكان العمل بالقياس اولى لقوة اثره المستتر وهو ان كل واحد منهما
ثبت الحق بينته على حدة ولم يرض فمراحمة الاخر بخلاف ما اذا اثبتنا
جمله لان العقد فيه من جانب الراهن واحد وهذا اثبت كل واحد منهما عقدا
اخر والرهن يعقد بين مختلفين لا يجوز ولو ادعى كل منهما بعد موت الراهن
على ما وصفناه وبرهن قبلا اي برهانها ويحكم بكون الرهن مع كانه نصف
رهنا بحقه وهذا استحسان وهو قول ابي حنيفة ومحمد وفي القياس
هذا باطل وهو ابي يوسف لان المقصود من الرهن الحبس للاستيفاء وهو
الحكم الاصل لعقد الرهن فيكون الحكم به حكما بفقد الرهن اذ لا تثبت الحكم
بدون الاعلة وانه باطل بالشيوخ كما في حالة الحيوة وجه الاستحسان
ان العقد لا يبرأ لذته وانما يبرأ حكمه وحكمه في حالة الحيوة الحبس و
والشايع لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشايع هو
يقبله فصار كما اذا ادعى رجلان نكاح امرأة او ادعت اثنتان او خير
شوة النكاح على رجل فان البيئات بهارتا في حالة الحياة وقبلناها
بعد الممات لان حكمها في حالة الحياة بثبوت ملك النكاح وهو لا يقبل الا
الانقسام ولا الشركة وبعد الممات ثبوت ملك النكاح المال بالارث و
هو يقبل الشركة والانقسام باب الرهن يوضع عند عدل ولو اتفقا

اي الرهن والمرتهن على وضع الرهن عند عدل صحيح وسم بقبض العدل
وقال زفر وابن ابي ليلى لا يصح لان يد العدل يد المالك ولهذا يوجع عليه
اذا استحق الرهن بد الهلاك وبعد ما ضمن العدل قيمة بما ضمن المستحق
والعدم القبض ولنا ان يده يد المالك في الحفظ لكون العين امانة وفي حق
المالية يد المرتهن لان هذه يد ضمان والمضمون هو المالية فنزل منزلة
شخصين لتحقيق ما قصده لان كلا منهما امره قصارت يد كدهما ولهذا
لا يكون لاحدهما ان ياخذ منه على الخصوص ولو كانت يده يد احدهما على
الخصوص كانه ان تسترده منه وليس لاحدهما اخذ منه بل ارضي الآخر لانه
تعلق به حقهما لان حق الراهن تعلق بالحفظ بيده وامانة وحق المرتهن
في الاستيفاء فلا يملكه كل واحد منهما ابطال حق الآخر ويضمن العدل بدفعه
الي احدهما لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالية
وكل منهما اجنبى عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبى ولهلاكه في يده
اي في يد العدل على المرتهن لان يده في حق المالية يد المرتهن والمالية هي المضمونة
فان وكل الراهن العدل والمرتهن او غيرهما ببيعه عند حلول الدين صح لان
مالك فله ان يوكل من يشاء من الاهل ببيع ماله معلقا ونحوه لان الوكالة يجوز
تعلقها بالشروط لكونها من الاسقاطات لان المانع من التصرف في حق المالك
وبالتسليم على ببيعه اسقط حقه والاسقاطات يجوز تعلقها بالشروط
ولو امر ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد ما بلغ لا يصح عند ابي حنيفة وقال لا يصح
لقدرته عليه وقت الاساء وهو يقول ان امره وقع باطلا لعدم القدرة
وقت الامر فلا منقلب جائزا فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لا ينعزل بها
بالعدل ولا يموت الراهن او المرتهن لان الوكالة لما شرطت في عقد الرهن
صارت وصفا من اوصافه وحقا من حقوقه لا يرى لانها الزيادة للوثيقة
فلزم يلزم اصله ولانه متعلق به حق المرتهن وفي القول ابطال حقه وصار
كالوكالة بالخصوص بطلب المدعى وله ببيعه بغيره ورثته اي يجوز للوكيل
بيع الرهن بغيره ورثة الراهن كما كان له في حال حيوته ان يبيعه بغيره حضرت
وتبطل الوكالة بموت الوكيل حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة
لازمة هنا فيملك الوصي كالمضارب اذا مات والمال عروض يملك وصي المضارب
بيعه لما ائتمه لازم بعد ما صار عروضا فلنا الوكالة حق على الوكالة الوكيل فلا
يورث عنه لان الارث يجزى في حق له لا في حق عليه فوجب القول بطلان
نحوه بخلاف المضارب لانها حق المضارب فيورث عنه فيقوم الورثة مقامه
فيه ولان المضارب له ولاية التوكيل في حيوته فجاز ان يقوم وصيه مقامه
به بعد وفاته كالاب في مال الصغير والوكيل ليس له حق التوكيل في حيوته
فلا يقوم غيره مقامه بعد موته ولو اوصى الى رجل ببيعه لم يصح الا اذا كان

مشروطا في الوكالة لانه لازم بوصفه ولو وكله بالبيع مطلقا ملك ببيعه
بالنقد والنسيئة فلو بئهاه بعده عن ببيعه نسيئة لانه لا ينعزل ببيعه لانه لازم
باصله فكذا بوصفه وكذا لا يعزل بالعين الحكيمة كوت المعول وارثا له ونحوه
بذات الحرب لان الرهن لا يبطل بموته ولو بطل انما كان يبطل لحق الورثة و
حق المرتهن مقدم عليه كما يقدم على حق الراهن بخلاف الوكالة المفردة حيث
يبطل بالموت ويفعل بغير الوكيل لما عرف في موضع ولا يبيعه الراهن ولا المرتهن
بل ارضي الآخر لان كل واحد منهما له حق فيه اما الراهن فملكه فلا به من رضاه واما
المرتهن فلانه احق بمالية من الراهن فلا يقدر الراهن على تسليمه بالبيع و
ان حل الاجل والرهن غائب اجبر الوكيل على ببيعه كما يجبر الوكيل بالخصوصية عليها
عند غيبة مؤكله لان الوكالة بالشرط في عقد الرهن صار وصفا من اوصاف
الرهن فلم يمت كمنزومه ولان حق المرتهن تعلق بالبيع في الامتناع ابطال حقه
فيجب عليه كما في الوكيل بالخصوصية اذا غاب مؤكله وكيفية الاجبار ان يحبس القاي
اما ما يبيع فان لم يجد الجبس ايا ما قال القاضي ببيعه عليه لانه تعين جهة لفضاء الدين
هنا وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح كيكلا سوى حقه فان باعه العدل
فتمنه رهن مقامه وهلاكه كهلاكه وان اوقاه المرتهن فاستحق الرهن وكان لها
لها فاستحق ان يضمن الراهن لانه غاصب في حقه بالاخذ والتسليم ويصح البيع
والقبض لان الراهن يملكه باداء الضمان مستند الى وقت القصب فتبين
انه امره ببيع ملك نفسه او يضمن المستحق العدل وهو اليايع لان العدل
ملكه باداء الضمان ثم العدل ان شاء ضمن الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته
عامل له فيرجع عليه بما له لحقه من العهدة بالفرور من جهته فيصح ان
اي البيع والقبض لان الرهن لما كان قرا للضمان عليه وضمنه ملك
باداء الضمان فتبين انه امره ببيع ملكه فصح اقتضا المرتهن فلا يرجع
على الراهن بدينه او العدل ان شاء ضمن المرتهن بتمنه لانه تبيين ان
الضمن اخذه بغير حق لان العدل ملك الراهن باداء الضمان واستقر
ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن على تقدير ان لا يرجع على الراهن بما ضمن
ونفذ ببيعه وهو له اي الثمن يكون للمرتهن لانه بدل ملكه واذا اداه
الى المرتهن على حساب ان المبيع ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه
لم يكن راضيا به ويبطل القبض فيرجع المرتهن على الراهن بدينه
وان كان الرهن قائما في يده المشتري اخذه المستحق من يده لانه
وجد عين ماله ورجع المشتري على العدل بتمنه لانه العاقد فيعلق به حقوق
العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع فلهما واما دفعه المشتري
اليه لسلم له المبيع ولم يسلم ثم اذا ضمن العدل الثمن للمشتري

يرجع هو اي العدل على الراهن به اي بالثمن لانه هو الذي ادخله في هذه
العهد فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه صح القبض اي قبض المرتهن
وسلم له المقبوض ويرى الراهن من الدين او يرجع العدل على المرتهن
لان البيع انتقض بالاستحقاق فبطل الثمن وقد قبضه ثمنه فيجب عليه رد
ونقض قبضه ضرورة ثم المرتهن اذا دفعه الى العدل يرجع على الراهن
بدينه لانه عاد حقه في الدين عليه ولو ان المشتري سلم الثمن بنفسه
الى المرتهن لم يرجع على العدل به لان العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع
عليه اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فيبقى ضمان الثمن على المرتهن والد
والدين على الراهن على حاله وله وان لم تكن التوكيل مشروطة في الرهن
يرجع العدل بالحق به من المهداة على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه
او لم يقبض لانه لم يتعلق هذا التوكيل بحق المرتهن فلا يرجع عليه كما في
في الوكالة المفردة عن الرهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من امره
الموكل ثم لحقه عهد لا يرجع على المقتض وان هلك الرهن عند المرتهن
ثم استحق فله المستحق ان يضمن الراهن قيمته لانه متعده بالاخذ والتسليم ويصير
المرتهن مستوفيا بدينه بهلاك الرهن لان الرهن ملكه باداء الضمان
مستند الى ما قبل التسليم فتبين انه رهن ملك نفسه ثم صار لمن مستوفيا بهلاك
كله للمستحق ان يضمن المرتهن لانه متعده بالقبض والتسليم ويرجع المرتهن بها
اي بالقيمة وبدينه على الراهن اما بالقيمة فلا نه مقدور من جهة الراهن و
اما بالدين فلا نه انتقض اقتضاؤه فيعود حقه كما كان **باب التصرف في**
الرهن وجنبايته والبنائية عليه بيع الراهن الرهن موقوف على اجابة
المرتهن او قضاء دينه اذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع
موقوف لتعلق حق الغير به وهو المرتهن فيتوقف على اجازة وان كان
الراهن يتصرف في ملكه كمن اوصى بجميع ماله تقف على اجازة الورثة فيما زاد
على الثلث لتعلق حقهم به فان اجاز المرتهن جاز لان التوقف لحقه وقد
رضي بسقوطه ونفذ البيع وصار ثمنه رهنا مكانه ان حقه تعلق بالمالية
والعدل له حكم المبدل وصار كالعبد المديون اذا ابيع يرضى الفداء
ينتقل حقهم الى المبدل لانهم رضوا بالانتقال دون السقوط واستاء
فكذا هنا وان لم يجز المرتهن البيع ونسخ نفسه في رواية ابن سماء
عن محمد حتى اذا افلكه لاسبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت للمرتهن
بمنزلة الملك فصار كالمالك فله ان يجيز وله ان يفسخ ولا يفسخ في الاصح
من الروايتين لان الامتناع لحقه كمالا يقضه والتوقف لا يصح لانه حقه في الحبس
لا يطل بمجرده الانعقاد من غير نفوذ فيبقى متوقفا فان شاء المشتري صبر الى ان يفك

الراهن الرهن

الرهن لان العجز عاين عرف الزوال او رجع المشتري الى ماله القاضى ليعينه
يعينه القاضى البيع بسبب العجز عن التسليم فان ولية العتق الى القاضى لا الى المشتري
كما اذا ابق العبد المشتري قبل العتق فانه يتخير المشتري لما ذكرنا كذا هنا ولو باع
الراهن من رجل ثم باعه ببعثا ثانيا من غيره قبل ان يبيعه المرتهن فالثاني موقوف
ايضا على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا يمنع توقف الثاني فلو اجازته
المرتهن البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم اجرا ورهن او وهب بغيره
واجاز المرتهن هذه العقود جاز البيع الاول والعرق وهو ان المرتهن ذو حظ
من البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببطله فيصح تقييده لتعلق فائدة بما لا يحق
له في هذه العقود لانه لا يدعي العتق والرهن والزي في الاجازة بطل المتفعة لا بطل
العين وحقه في مال لينة العين لا في المتفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع
فنفذ البيع الاول فوضع العرق كما في الهداية وصح عتق الراهن موسرا كان امره
معسرا الرهن اي العبد الرهن بلا اذن المرتهن وكذا بيعه بغيره واستيلاؤه
عنه لا يفسد صورته من الاهل ووقع في المصلحة جوام الرهنية لطلان المصلحة
فلا يجوز استيفاء الدين منهم وانما لا ينفذ ببيعهم للبحر عن التسليم والبيع معتق
الى القدرة على التسليم بخلاف الاعناق ولعمري لا ينفذ اعناق الدين دون بيعه
فان كان الراهن موسرا طولى بدينه ان كان حاله لانه طولى باداء القيمة
تقضى المقاصة بقدر الدين فلا فائدة فيه واخوت قيمة الرهن اي اخذ المرتهن
من الراهن قيمة العبد فجعلت اي القيمة رهنا مكانه لو كان الدين موجلا حيا
بجل الدين لان سبب الضمان متحقق وفي المقامين فائدة وهو ان يكون الكل
رهنا واذا حل الدين اقتضاها بحقه اذ كان حقه وردد الفضل كما في الهداية
وان كان الراهن معسرا سعي العبد المعتق في الاقل من قيمته ومن الدين اي ان
كانت القيمة اقل سعي العبد في القيمة وان كان الدين اقل من القيمة سعي في الدين وانما
يسعى لانه لا يتمكن المرتهن من استيفاء حقه من الراهن الفقير فباخر من المتفق بالعتق
وهو العبد معتق اربا ليعتق عليه ان يسعى فيما زاد على مقدارها ويرجع العبدية اي
عما سعي عاين سببه اذا ايسر له قضاءه بالزام الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطر
فيه يرجع عليه بخلاف المستفسي في اعناق احد الشريكين لانه يودي ضمانا عليه لانه
انما يسعى لتخصيل العتق عنده وتكميله عندها وقال الشافعي انه ينفذ ان كان موسرا
لا مكان تقييده ولا ينفذ ان كان معسرا وسعي المديون وام الولد في التدبير والاستيلاء
في الكل الدين بلا رجوع لان كسب المديون والمستول ملك المولي فبسيان في كل دينه
بلا رجوع وانما في اي انلاف الراهن الرهن كاعتقاه موسرا اي ان الدين حال
اخذ منه كل الدين وان كان موجلا اخذ قيمته ليكون رهنا عنده الى زمان حلول الاجل
وان تلفه اي الرهن اجنبي ايجب غير الراهن ضمنه اي المثلث المرتهن فتمت اي الرهن يوق
على وكانت القيمة رهنا مكانه لانه احق بدين الرهن حال قيامه والواجب في هذا

المستهلك قيمته يوم هلاكه باستهلاكه بخلاف ضمانه على المرتهن فتمت قيمته يوم القبض
حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك جسمها يوم يوم الاثر بها من الغارم جسمها بية وكانت
رهنا وسقط من الدين جسمها بية لان المعتبر في ضمان الرهن يوم قبضه كما هو في دينه
دخل في ضمانه لانه قبض استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلكه المرتهن و
الدين موجب ضمن قيمته لانه اتلف مال الغير وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل لان
الضمان يدل العين فانه حكمه ويوجب الدين والمضون من حين حقه استوفى المرتهن
منه دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع
بالفضل وان نقصت عن الدين بتراجع السعر الى جسمها بية وقد كانت قيمته يوم
القبض العاويج بالاستهلاك جسمها وسقط من الدين جسمها بية لان ما انتقص كالحال
وسقط من الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القبض فهو مضون بالقبض السابق لا بغيره
السعر ووجب عليه الباقي بالانقاف وهو قيمته يوم اتلف كما في الهداية وغيره وهو
مشكل فان النقصان بتراجع السعر ووجب عليه الباقي بالانقاف وهو قيمته يوم
اتلف كما في الهداية وغيره وهو مشكل فان النقصان بتراجع السعر اذ لم يكن مضونا
عليه ولا معتبرا فليفت يسقط من الدين جسمها بية سوي ما ضمن بالانقاف وكيف
يلون ما انتقص به كالحال حتى يسقط الدين بقدره وهو لم ينتقص الا بتراجع
السعر وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط بمقابلته شيء من الدين كما في التبيين لكن
استشكل الاستشكال فيجعل بقوله صاحب الهداية وغيره وتعتبر قيمته يوم
القبض فهو مضون بالقبض السابق بتراجع السعر اذ لا شك ان القبض السابق
مضون عليه لانه قبض استيفاء الهلاك يتقرر للضمان ولما كان المعتبر قيمته يوم
القبض وقد كانت قيمته يوم القبض الغارم انتقصت منها جسمها بية بتراجع السعر
سقط عن الدين لا محالة مقدار تمام اتلف جسمها بية منه بالانقاف وجسمها بية منه
بقبضه السابق حيث كانت قيمته وقت القبض القاعا ما ولا تاثير في سقوطه شيء منه
لتراجع السعر اصلا وهذا ظاهر من عبارة الهداية وغيرها تدبر ولو اعار المرتهن
الرهن اي فعل به مثل ما يفعل بالعارية والافعال عارية بتمليك المتاع والمرتهن
لا يملك ذلك وفي المنع تعصيل فليراجع من رهنه خرج من ضمانه لان الضمان كات
باعتبار قبضه وقد انتقص بالرد الى صاحبه فان رفع الضمان لا ارتفاع الحقضي له
فلا يكون مضونا على صاحبه لان الاسترداد باذنه وبرجوعه اي برجوع الرهن
الي يد المرتهن يعود ضمانه حتى يذهب الدين بهلاكه لمعول القبض الموجب للضمان
وله اي المرتهن الرجوع من الاعارة حتى تنال عقد الرهن باق الى حكم الضمان
في تلك الحالة ولو اعاره احدهما اي اعار المرتهن او الراهن الرهن باذن الاخر من
اجنبى خرج من ضمانه ايضا لما بينا من ان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقص فلو
هلك في يده اي في يد المستعير هلك ضمانا لا ارتفاع القبض الموجب للضمان والحال
اي من الراهن والمرتهن ان برده من المستعير رهنا كما كان لانه لم يخرج عن الرهنية بالاعارة

ولان

ولان لكل واحد حقا محترما في الرهن وهذا الجلال الاجارة البيع والهبة من
الاجنبى اذ اباشرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بقدر متبوا
كما في الهداية فان مات الراهن قبل رده اي قبل الاستعير الرهن الى المرتهن فالرهن
احق به ايج بالرهن من سائر القرم لان حكم الرهن باق فيه اذ يد العارية ليست
بل امانة وكونه غير مضون لا يدل على انه غير رهون فان ولد المرهون مرهون
وليس بمضون بالهداية وقطر منه ان الضمان ليجب من لزوم الرهن من كل وجه وكو
استقرار المرتهن الرهن من رهنه للعمل او استعماله باذنه فذلك حال استعماله
سقط ضمانه عند لتبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة لبود الرهن فانتي الضمان
وان هلك الرهن قبل استعماله اي المرتهن او هلك بعده اي بعد استعماله فلا
يسقط ضمانه عن المرتهن اما الاول فليبقا عقد الرهن واليد والضمان واما الثاني فلان
يد العارية ترفع بالفراغ فيبقى على اصل الرهن وصح استقارة لتبني ليرهن ذلك
الشي لانه منبرج باثبات ملك اليد فيعتبر بالبيع باثبات ملك العين واليد وهو
قضاء الدين بماله ويجوز ان يفصل ملك اليد عن ملك العين شيئا المرتهن كما
يفصل في حق الياييع زوال الان البيع في يد المالك دون اليد فان اطلق المعير ولم يغير
شي رهنه اي المستعير بها شئ من قليل او كثير عنده من متاعه فلا تلاط وان قيد
المعير ما اعاره للرهن بقدر او جسد او مرتكبة او بلد تقيد به فليس بالمستعير
اذ تبنا وزعنه اذ كل ذلك لا يلحق افا ذة شي من التيسر والخطا والماتة ثم من
قايده فقال فان خالف ما قيده المعير فذلك كان ضامنا فان شئ المعير ضمن المستعير
قيمته ويتم الرهن بينه اي بين المستعير الراهن وبين مرتهنه لان كل واحد منهما
متعود في حقه وقضا الراهن كالفاسب والمرتهن كالفاسب او ضمن المرتهن
ويرجع المرتهن بما ضمنه ودينه على المستعير لما مر في الاستحقاق وان خالفه في خبر
بان عين له اكثر من قيمته فرهنه باقل من ذلك عتلت قيمته او اكثر فانه لا يضمن وان
وافق المستعير في ارتفاعه يرهنه بعينه المعير وذلك عند مرتهنه صار مستوفيا
دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر او صار مستوفيا بقرينة الرهن لو كانت
قيمته اقل من الدين وطالب رهنه بياقيه اي بياقي الدين اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة
على قيمته ووجب للمعير على المستعير مثل الدين لو صار مستوفيا دينه بان كانت
قيمته كالدين او اكثر لانه قضى دينه كله او قدر القيمة لو صار مستوفيا بقرينة الرهن
لانه قضى ذلك الغرض من دينه ولا يجب عليه قيمته مطلقا لانه قد اوفى فلا يكون
يكون متعديا ولو هلك عند المستعير قبل رهنه او بعد فله عن الرهن لا يضمن لانه
لم يصير قاصدا دينه به وهو الموجب للضمان على ما بيناه وان وصلته كان قد
استعمله من قبله بالاستخدام او بالركوب او كذا ذلك لانه امني خالفتم عاد الي
الوفاء فلا يضمن خلافا للشافعي ولو اراد المعير اقتلاك الرهن بقضاء دين المرتهن
على غيره فله ذلك وليس للمرتهن ان يمنع من تسليم الرهن بان يكون مجبور على دفع

لان قضاءه كقضاء الرهن في استخلاص ملكه ويرجع بها ادبي على الراهن لكونه غير متبرع في
 القضاء لانه سعي في استخلاص ماله ولوقال المستعير ملكه في يدي قبل الرهن او بعد انعكاس
 وادعي المعير هلاكه عن المرتكك فالقول للمستعير مع يمينه لانه ينكر الا بقا بوعاوه الهلاك
 في هاتين الحالتين فان قيل قد صار مضمونا عليه بالرهن وهو يدعي سقوط الضمان بالانكسار
 فلا يجعل قوله في ذلك كجحة كالفاسد يوجب رد المضمون قلنا الرهن وان كان اثباته بحد
 الاستيفاء ولكن حقيقة الايقاع بالهلاك فاذا انكسر الهلاك في يد المرتكك فقد انكسر الايقاع حقيقة
 والضمان يثبتا منه وكان منكرا للضمان ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فلم يعبر اي
 فالقول للمعير لان الرهن يستفاد من جهته ولو انكر اصله كان القول له فكذا اذا انكر وصفا
 وجباية الرهن على الرهن مضمونة لانه تعلق به حق المرتكك وتعلق حق الغير بالمالك
 المالك كالاجنبي في حق الضمان الا ترى ان تعلق حق الورثة بمال الميراث يمنع نفوذ تصرفه
 فيه واذا ادعي الثلث وكذا الورثة اذا ابلغوا العبد الموصي بخبرته ضمنوا قيمته ليعتبر
 به عبد يقوم مقامه وكذا جباية المرتكك عليه مضمونة فيسقط من دينه بقدرها اي
 بقدر الجباية لان دين الرهن ملك المالك وقد قدي عليه المرتكك وهو سبب الضمان
 فيصير مستوفيا من دينه بقدر الجباية اما اذا كان قدر الجباية اكثر من الدين ضمن
 الراهن المرتكك ما زاد على الدين لان الكل صار مضمونا عليه بالاستهلاك وجباية
 الرهن عليها اي على الراهن والمرتكك اذا كانت موجبة للمال بان كانت موجبة للمال
 خطا في النفس او فيما دونها اما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع وكذا في اكثر
 المعتبرات فعلى هذا الوعيد لكان اولى تدمر وعليها ما لها هو اولى باطل عند الامام
 خلافا لما في المرتكك فان عندها جباية الرهن على المرتكك معتبرة وهو مذهب الامة
 الثلاثة اما الواقعية فلا جباية للملوك على الملوك وجباية الملوك على الملوك فيها
 يوجب المال هدر بالانفاق بخلاف الجباية المرجية للقصاص واما الخلافة فلهما ان
 الجباية حصلت على غير المالك وبني الاعتبار فابدية وهو دفع العبد اليه بالجباية فقبر
 ثم ان شأ الراهن والمرتكك ابطالا للرهن ودفعه بالجباية الي المرتكك وان قال المرتكك لا
 اطلب الجباية فهو رهن على جاله ولما هذه الجباية لو اعتبرناها للمرتكك كان عليها المرتكك
 التطهير من الجباية لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص
 عليه وجبايته على مال المرتكك لا يعتبر بالانفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا فائدة
 في اعتباره لانه لا يتملك بها العبد مع ان التملك فابدية ولم يوجد وان كانت القيمة اكثر
 من الدين فعن الامام انه يعتبر بقدر المائة لان الفضل ليس في ضمانه فاشبهه جباية
 العبد الوديعة عليه المستودع وعنه انه لا يعتبر لان حكم الرهن وهو الحبس فيه ما يثبت
 نصا كالمضمون وهذا بخلاف جباية الرهن على ابيه الراهن او على ابن المرتكك لان
 الاملاك حقيقة متباينة فصار كالجباية على الاجنبي كما في الهداية ولورهن عبد اساو
 القا بالوجه موجبة قصاص قيمته مائة بان انتقص سعره فقلته اي العبد رجل خطا وعم
 مائة وحل الاجل بقبض المرتكك المائة فصاعدا حتى سقط باقية وهو ضمانه ولا يرجع

علي

علي رهنه بشي لان النقصان من حيث السو لا يوجب السقوط عندنا لان نقصان السعر عبارة
 عن خسر رغبات الناس فيه وهذا غير معتبر واما نقصان الحق فيبقر رغبوان جز منه
 فيسقط الدين في انتقامها لا في انتقام المالبة من جهة السعر ولما كان الدين باقيا ويرد
 الرهن بدلا مستغنا صار مستوفيا للكل من البدل خلافا لفرق لان المالبة انتقصت فاشبه
 انتقام الدين وان باعه اي المرتكك الرهن وهو العبد الذي يساوي الغا وكان رهنا بالحق
 بالمائة باع رهنه فبقيت المالبة قضا الحقة ورجع المرتكك بعد قبض المالبة عليه اي على
 الراهن بالباقي اي بساقي الدين وهو تساهية وفي الكل واما الفصل الرابع وهو ما اذا
 باعه بما ياتى فانه يصح لانه ان موضوع المسئلة ان سعره تراجع الي مائة فظاهر لانه باعه
 بمثل قيمته فصح بالاجماع وان كان موضوع المسئلة انه لم ينتقص من البيع ايها عند الامام وصح
 عندهما ان كان قال بع بما شئت واذا صح البيع صح المرتكك وكيل الراهن بما باعه باذنه
 وصار كان الراهن استرده وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن ويبقى الدين
 الا بقدر ما استوفى كذا هذا وان قلته اي العبد الرهن لوي يساوي الغا قبل نزول السعر
 الي مائة او بعد النزول عيده هو بعدل مائة تدفع بصيغة المجهول به اي دفع العبد
 الجاني مقام العبد المقتول بسبب قتله اقله الراهن بكل الدين وهو الاول عند
 الشيخين لان النقص لم يظهر في نفس العبد الثاني قام مقام الاول من حيث انه دم
 ولم تكن تراجع سعره الي مائة فلو كان الاول قابلا وتراجع سعره لم يكن له خيار فكذلك
 هنا وقال محمد هو بالخيار ان شأ دفعه اي العبد المدفوع الي المرتكك بدنه ولا
 شي عليه غيره وان شأ اقله بالدين لانه تغير في ضمان المرتكك فوجب التخيير
 وقال في رد المحتار الثاني رهنا بما ياتى لان يد المرتكك يد الاستيفاء وقد قرر بالهلاك
 الا انه اختلف بدلا بقدر العشرة فيبقي الدين بقدره وان جني العبد الرهن خطا فراه
 المرتكك لان ضمان الجباية على المرتكك والعبد كله في ضمانه ودينه مستوفى قرضه
 وعلى تقدير العدا يبغي الدين والعبد رهن وليس له ولاية الدفع الي ولي القاتل
 اذ دفع للمالك وهو ليس بمالك ولا يرجع المرتكك على الراهن بشي من الغدات
 العبد كله مضمون وجباية المضمون لجباية الضامن فلو رجع على الراهن رجع الرهن
 عليه ولا يفيد وان اي امنتع المرتكك من العدا دفعه الراهن الي ولي الجباية
 او فداه اي يغال للراهن افعل واحرام من الدفع والغدا ان شأ دفعه وان شأ يفدي
 عنه ويسقط الدين تاما بفعل لهما من الرهن ان كان الدين اقل من قيمة الرهن او
 مساويا وان كان الدين اكثر يسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقي اكثر لمغفرا
 فعلى هذا الوعيد كما قيد لكان اولى تدمر وبني بعض المعنويات اذا ولدت الموهونة ولوا
 فقتل اسنانا خطا واستهلك مال انسان فلا ضمان على المرتكك بل يخاطب الراهن بالدفع
 او الفدا في البدل لانه غير مضمون على المرتكك فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط شي
 من الدين كما لو هلك في الاقتران وان قري هو رهن مع انه على حاله ولو استهلك العبد
 الموهون مالا يستفاد رقيقته فان ادعي المرتكك الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله

هت

ت

و

كما في القدر ان ابي قيل للراهن بعد في الدين الى ان يختار ان يودي عنه فان ادى بطل الدين
 المرتهن كما ذكرنا في القدر وان لم يود ببيع العبد في الدين باخذ صاحب دين العبد دينه
 ونما مع في العداية والكل في قليب العداية وفي المنع لورهن حيوانا من غير يبي ادم مخفي
 البعض عليها البعض كان هدر او يصير كانه هدر بافحة سماوية ولورهن كل واحد
 منها يساوي القالبين فقل احدهما الاخر او جني احدهما علي الاخر فيما دون النفس
 قل الارش او اكثر لا تغني بل الجانية ويسقط دين المجني عنه بقدره ولو كانا جميعا رهنا
 بالقل فقل احدهما الاخر فلا دفع ولا قد او يبق القالب رهنا بسبهاية وحمين ولورهن
 عبد او دابة فجانية الريبة علي العبد هدر وجانية العبد علي الدابة صغيرة حسب
 جناية العبد علي عبد اخر ولو مات الراهن باع وصية الرهن وقني الدين لان الوصي
 قائم مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ابي الوصي بذلك اي بالبيع
 لان القاضي نصب ناظر الحقوق المسلمين اذ اعجز واعت النظر لا تفهم وفيه تعين النظر
 في نصب الوصي ليودي ما عليه لغيره ويستوي حقوقه من غيره ولو كان الدين علي الميت
 خروجه الوصي بعض التركة عند غريم له من غير ما به لم يجز ولا اخر ان يرده ولو لم يكن للميت
 عرس اخر جاز الرهن **فصل** هذا الفصل كالمسائل المنفرقة التي تكرر في
 اواخر الكتب رهن رجل بعصير اي عصير عنب عند رجل قيمته عشرة دراهم بعشرة دراهم
 فتعجز العصير اي صار خمراتم فخلل اي صار خلا وهو اي والماله انه يساويها بعشرة دراهم
 فهو اي العصير المذكور الذي صار خلا بعد ان صار خمر او رهنا اي بعشرة دراهم لان عقد
 الرهن لم يبطل بالخر لان ما صلح محلا للبيع صلح محلا للرهن لان المحلينة انما تكون
 بالمالية بينهما والخمر لا يصلح محلا لبيع ويصلح لتقايه فان باع عصيرا فتعجز
 في يد البائع بقي البيع الا انه يجز في البيع لتغير وصفه للبيع كالموت فغيب فاذا صار خلا
 فقد زال العارض قبل تغير حكمه كان لم يكن وان رهن شاة قيمتها عشرة دراهم فماتت
 فدفع جلودها وهو يساوي درهما فهو رهن به اي بوجه من الرهن يتغير بالجلود او فاذا بقي
 بعض الجلد يعود الحكم بقدره بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض فدفع
 جلد ما حيث لا يعود البيع بقدره علي ما هو المشهور وان قال بعض المتأخرين يعود البيع
 هذا اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وان كانت قيمته يوم مبيد درهمين كان الجلد
 رهنا بدرهمين وفي البرازية اشترى خلا بدرهم او شاة علي انها مبيعة بدرهم رهن
 به شيئا ثم هلك الرهن فظهر ان الخل خمر او الشاة ميتة يهلك مضمونا بخلاف ما اذا
 اشترى خمر او خنزيرا او ميتة او حرا او رهن بالثمن شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن
 لانه باطل وان انتقل الرهن عند المرتهن فذرا او وصفا يسقط من الدين بقدره
 بخلاف التقضات بتراجع السوم علي ما عمن فلو رهن فروا قيمته اربعون بعشرة فاضد
 السوس حتى صار قيمته عشرة فبطل الرهن بدرهمين ووصف ويسقط ثلاثة ارباع
 الدين لان كل ربع من الفرو هو ربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى من الدين ايضا
 ربعه ونحو الرهن كونه ولينه وصوفه ونحو الرهن لانه مقول في ملكه فلا يدخل في البيع

والعينة

والعهدة والصرف في الرهن لانها غير متولدة من الاصل فياخذ الراهن في الحال ويكون
 رهنا مع الاصل لانه يتبع له والرهن حتى متا كولا وم بغيري الي الولد الا في ان الراهن
 لا يملك ابطاله بخلاف ولد الجارية حيث لا يبرك حكم الجانية الي الولد بل يتبع امه فيه
 فان هلك الرهن هلك بلا شيء لعدم دخوله تحت العقد مفسودا وان بقي الرهن هلك الاصل
 يفتك الرهن بحسنه من الدين بعسم الدين علي قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الرهن يوم
 القتل اذ رهن بصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير مفسودة بالقتل اذ انقضى الرهن
 والتبع بها بله شي اذ صار مفسودا الولد المبيع مما اصاب الاصل سقط من الدين لانه
 يتابعه الاصل مفسودا وما اصاب الرهن اقتل بوجهه رهن شاة بنسبة دراهم
 وقيمتها عشرة يوم القبض ثم ولت قيمته خمسة دراهم يوم القتل مضات قيمتها خمسة عشر
 والدين يقسم علي قيمتها اثلاثا يصيب ثلثا الدين للام وهو ستة فتسقط ويصيب الثلثة
 للولد وهو ثلاثة لان قيمتها اثلاثا فيلزم الرهن ان يدفع الثلث ثم ياخذ الولد من
 القنوبر ولو اذن الراهن للمرتهن في الكل زوايد الرهن فالكل فالايمان عليه ولا
 يسقط شيء من الدين وان لم يفتك الراهن الرهن حتي هلك الرهن في يد المرتهن فتقسم
 الدين علي قيمته الزيادة التي اكلها المرتهن وعلي قيمة الاصل مما اصاب الاصل سقط
 وما اصاب الزيادة اخره المرتهن من الراهن كما صرح في الجانية رهن جارية فماتت
 صبيا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه بخلاف مالورهن شاة فتشرب المرتهن من لبنها
 لانه محسوب عليه من الدين ونصح الزيادة في الرهن مثلا ان يرهن ثوبا بعشرة دراهم
 عشرة ثم زاد الراهن ثوبا فيكون مع الاول رهنا بالعشرة ولا نصح الزيادة في الدين مثلا
 ان يعقود الراهن اقترضني جسمية اخري علي ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالثمن
 يكون الرهن رهنا بها اي بالزيادة عند الطرفين لان الزيادة في الدين تزداد المستيثاق
 وهو يكون مناجيا لعقد الرهن ولان الزيادة في الدين تعجب السبيوع في الرهن وهو غير
 مشروط فلا يصير الرهن الاول رهنا بالدين الحادث بل يصير كل الرهن تمالة الدين السابق
 فان هلك العبد الرهن يسقط الدين الاول ويبقى الثاني بلا رهن خلا لا يبي يوسف فان
 عنده تجاوز الزيادة في الدين فيسقط بموت العبد الرهن الثانيان قياسا علي الجانب الاخر
 ولان الدين في باب الرهن كالثمن في البيع والرهن كالمثل في تجاوز الزيادة فيها كما في البيع
 وقال زعفران الشافعي لا يجوز الزيادة في الرهن ولا في الدين لعدم جوازها في الثمن والمبيع
 ثم المراد بقوله ان الزيادة في الدين لا نصح لان لا يكون رهنا بالزيادة كما انه رهنا باصل
 الدين واما نفس زيادة الدين علي الدين فتعجب لانه الاستدانة بعد الاستدانة قبل
 تقضا الدين الاول جاز اجماعا وان رهن عبدا يقول القائل ودفع مكافئه عبدا بعد لها اي
 المثل فالاول رهن ثم ان قيل الردة يصير مستوفيا لدينه فالعبد الاول رهن كما كان حتي
 يرد المرتهن الي راحته والمرتهن امين في العبد الثاني حتي يجعله مكان الاول بمر الاول
 علي الراهن تحييد يصير الثاني مضمونا لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما
 باقياان فلا يخرج عن ضمان الا بقضاء ما دام الدين باقيا واذا انقضى الاول في ضمانه لا يدخل

الدين مع

الثاني في ضمانه لانها مرسيا بدخول احد جانبيه لا بدخولها فاذ ارد الاول دخوله الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض وقيل لا بشرط الكافي الهوائية وغيره لان في الخاتمة رجل رهن عند انسان عبد ابا الف درهم ثم جاء الراهن بجارية وقال اخذها مكان العبد يصح ذلك اذ اقتضى ان يفي بغيره من هذا انه اذ اقتضى الرهن الثاني خرج الاول من ان يكون رهنا رد الاول على الراهن او لم يرد ولو ابر المرتهن الرهن عن الدين او وهبه ابي الدين منه ابي من الراهن فلهذا الرهن في يد المرتهن هلك بلا شيء استخسانا وقال زفر بن محمد في قيمة الرهن وهو القياس لان القبض وقع بمقتضى قبض الضمان ما بقي القبض ولنا ان الضمان الرهن باعتبار القبض والدين لان ضمان المستيف وذا لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالايراد لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت معلومة ذات وصلي يزول بزوال الدين ولو ابر المرتهن الرهن بسقط الضمان لعدم القبض ولو بقي الدين وكذا اذا ابر عن الدين بسقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض فاما اذا احدث المرتهن بعد البراءة منعاه ثم تلف في يده ضمن قيمته لان حق المهر يبق مضارما يمنع عاصبا فيضمن القيمة وكذا لو ابر المرتهن المرأة رهنا بالصدوق وبراءته ووجهته او ارقه والعايا ذابته قبل الدخول او هو اختلف حكمه على ضمانهما ثم هلك الرهن في يدها هلك بغير شيء في هذا الحكم ولم يضمن شيئا لسقوط الدين كما في الايراد ولو قبض المرتهن دينه او بعضه منه ابي من الراهن او من غيره كالمنظور او شريكه ابي بالدين عينا منه او صالح عنه ابي عن الدين على شيء او احتال به ابي حال الراهن مرتهنه بدينه على اخر ثم هلك الرهن في يد المرتهن قبل رده ابي الراهن هلك بالدين لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء وكخوفه لا تقر في موضعه ان الدينون تقضي بامثالها لا بانفسها لكن الاستيفاء ينفذ لعدم العايدة لا يعقب مطالبة مثله فيقبض الى الدور فاذا هلك الرهن تغرر الاستيفاء الاول فانفق الاستيفاء الثاني لئلا يتكرر الاستيفاء ويرد ما قبض الدين فيضمن منه هذا في صورة ايقا الراهن او المنظور او الشر او الصالح وقيل الحوالة وهلك الرهن بالدين اذ بالجواز لا يسقط الدين ولكن دمة المقتال عليه تقوم مقام دمة الجليل ولا يعود الى دمة الجليل اذ امان المقتال عليه مغلما ولو ابر الراهن الرهن بالدين في الموهبة المذكورة هلك ايقا لو تصادقا على عدم الدين ثم هلك الرهن هلك بالدين لان الرهن مضمون بالدين او يضمنه عند توهم الوجود كما في الدين الموعود وقد بقيت الجملة لاحتمال ان يفسد قاعلي قيام الدين بعد تصادقهما على عدم الدين بخلاف الايراد لان الايراد يسقط الدين اصلا وبلا استيفاء لا يسقط الدين بل يثبت لكل واحد منهما على الآخر فيتقذر الاستيفاء لما من عوم العايدة وفي الكافي اذ انضاد قاعلي ان لا دين بقي ضمان الرهن اذ كان تضادتهما بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن ووجوب الدين ظاهرا يكتفي لضمان الرهن مضار مستوفيا قاعلا اذ انضاد قاعلي ان لا دين بقي ضمان الرهن اذ كان تضادتهما بعد هلاك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا يكتفي لضمان الرهن مضار مستوفيا قاعلا اذ انضاد قاعلي ان لا دين والرهن قائم ثم هلك الرهن

كان هلك بملك امانة لان تصادقهما يفيقي الدين من الاصل وضمان الرهن لا يفيقي دين الدين وذلك كشيخ الاسلام ابي سبيح ابي ايتها اذ انضاد قاعلي الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب انه لا يهلك مضمونا وفي الشورى كل حكم عرف في الرهن الصحيح وهو الحكم في الرهن الفاسد وكل موضع كان الرهن مالا او قابلا به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز فيفقو الرهن بصفة العنا وفي كل موضع لم يكن كذلك لا يفسد الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغير شيء وتامه في المتن فليطالع كتاب الجنابة يا حسن او رد الجنابات عقيب الرهن لان الرهن لصيانة المال وحكم الجنابة لصيانة الدين نفسا والمال وسيلة لبقاء النفس فمقتضى الرهن على الجنابات لان الوسيلة تقدم على المقاصد كما في التواشروع وقال في غايية البيان ولكن قدم الرهن لانه مشروع بالكتاب والسنة بخلاف الجنابة فانها محتطورة عمال ليس للانسان فعله انتهى واورده عليه ان هذا القليل ليس بشيء لان المعصية بالبيان في كتاب الجنابات فانها من احكام الجنابة دون نفسها ولا شك ان احكامها مشروعة ثابتة من افعال المكلفين ويبحث في كل منها عما ينطبق بفعل المكلف من الاحكام الخمسة ولا شك في جواز الرهن وحكم الجنابة ويلي هذا القول في تقديمه عليها كما لا يخفى والجنابة في اللغة اسم لما يجنبه المرء من شئ سميته للمفعول بالمصدر من جنبيه عليه جنابة ثم خص في العرف بما يحرم من الفعل سواء كان في نفس او مال وفي عرف الفقهاء بما حرم فعله في نفس او طرف والا لاول يسمى قتل او افعاله خمسة عمد وشبه عمد وخطا وجاري الخطا والقتل بسبب كما سيأتي تفصيله والثاني يسمى جنابة فيما دون النفس وشروع القصاص لما فيه من معنى الحياة شرعا كما قال تعالى ولكم في القصاص حياة والفرق بين هذه الاربعة وبين قتل العرب القتل انفي لا يقتل بلاعة وضاحية مبيحة في كتب البيان بل من بدعيه ثم شرع في بيان احكام القتل فقال القتل اما هو موجب للضمان احتراز عن نحو قتل قطة الطريق والحربي والمرد وهو ان يعرض به ابي ضرب القاتل المكلف ما يجب وضربه كما للمقتدر بما يفرق الاجزاء من سلاح اعدا للحرب او مجرد من حرب او خشب او لينة او حربة بنا وقول انما شرط في الالة ما ذكر لان العمد هو القصد وهو من اعمال القلب لا يوفق عليه الا بولي له وهو استعمال ما ذكر من الالات فاقبم الوليل مقام للدول هو اعدا الامام وعندها وثاقا للشايعي بما يقتل غالبا حتى لو ضرب به عظيم او خشية عظيمة فهو عمد وقوله او لينة بكسر اللام فتشعر الغضب والاحراق بالنار من القتل العمد الموجب للقصاص لان النار من المقتات للاجزاء كما في الاتقائي وقال في الكفاية الا ترى انها تفعل عمل الحدود حتى انها ابي النار اذ اوصت في الموضع فقتلت ما يجب قطعه في الزكاة وسالها الدم حبل وان الجند ولم يسيل الدم لا يجل انتهى وفي الخاتمة ان الجرح لا يشترط في الحدود وما يشبهه كالخماس وغيره في ظاهر الرواية انتهى وفي الخلاصة حله ضرب رجل بحد قتلته فان اصابته الحديدة قتل به عند الكل وان اصابه بظهره ولم يجره فقتله هو لا شك انه يجب القصاص وكذا عند الامام في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عنه انه لا يجب فعله

هذه الرواية تعتبر الجرح سواء كان حديدا او حرا او حرا بعد ان يكون الله يفسد بها الجرح
وقال الصوري الشافعي والاصح ان المقتل عنده الجرح وسبباته الميزان من الجرح
وقال رجل احب ثنونا وورس فيه انسانا او الفاه في ناله لا يستطوع الجرح من اعليه
القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما يثبت عادة كالسلاح في حكم الذكاة حتى لو توفرت
النار على المذبح وانقطع لاجله الكله انتهى لكن قال في النزاهة ان النار تهل في الحيوان
عمل الذكاة حتى لو قذف النار في المذبح فاحترق العروق بوجهه انتهى وبهذا موافق
لما قدمناه عن الكفاية ويحمل عليه اذا سال بها الدم ويحمل التوفيق بين كلامي
صاحب الخلاصة والنزاهة وموجب اي القتل العمد الاثم لقوله تعالى ومن قتل
شرونا متعمدا فجزاؤه جهنم وفي الحديث سباب المسلم فسق وقتاله كفر وقال
عليه السلام لزوال الدنيا اهلون علي الله تعالى من قتل امرء مسلم وعليه انقضاء
الرجاء والقصاص عينيا نصيب على الحال من القصاص اي حال كونه متعينا بخلاف
الشافعي فانه قال لا يقتل القصاص بل الولي مخير بينه وبين اخذ الرية لقوله
عليه السلام من قتل له قتيلا فهو مخير بين النظرين اما ان يقتل واما ان يعدي ولسا
قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلي الآية وقوله تعالى ولستم عليهم فيها
ان النفس بالنفس والارادة القتل العمد وما اوردته من الحديث فعلى قدر صحتها
لا يجوز به الزيادة على النص لانه نسخ والي ذلك اشار ابن عباس رضي الله عنهما
بقوله العمد قد لا مال فيه ولا مال الا يصلح موجبا لعدم الما ثلثة بينه وبين الارامي
صورة ومعنى والادمي خلق مكره ما لقوله تعالى ولقد كرمنا بني ادم لنبشركم بالظلمات
والعبادات والمال خلق لا قامة مصالحه وممتد لاني حول يجعله يصلح جارا وقايما
مقامه الا ان الصلح على مال يجوز بالنزاهة سواء كان باقل من الرية او اكثر منها الا ان
يجز على صيغة المجهول اي الا ان يفخو الولي القصاص او يصلح على شيء من ماله
كما مر اننا والعقد افضل ولا كفارة فيه لانها في المان دار بين الخطر والاباحة والقتل
كبيرة محض لا يلبث ان تكون الكفارة ساقطة له لوجود معنى العبادة فيها ولقوله
عليه السلام جس من الكباير ولا كفارة جهنم منها قتل نفس بغير وعقد الشافعي عليه
الكفارة كما في الخطا مرعاة حق الله تعالى في العمد واما شبه عمد وهو ضرب اي
القاتل قصد بغير ما ذكر في العمد مما لا يفرق الا جزا الشئ مطلقا والجرح ايضا ان كانا
غير محذرين والسوط واليد هذا عند الامام خلافا لغيره في التقييل العظيم على ما مر
في القتل العمد لان شبه العمد عند الغير ضرب القاتل باله لا يقتل مثلها تعالى العاصي
والجرح الصغير والسوط واليد وموجب اي شبه العمد الاثم لقصد ما هو محرم شرعا
ولقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها فان قيل ان المذبح عام
للمؤمن والزمي والدليل خاصها لمؤمن قلنا ان موجبها في المؤمن ثبت بعبارة
النفس وفي المؤمن بولا الله لتحقق المسواة في العصمة لا يقال ان الآية دليل للمقتول على
خلو دمه تركب الكبيرة في النار لاننا نقول ذلك في المستحل او بربا بالخلو وطول الملك او ارا

بها التوحيد

بها التوحيد الشفيع يقيمها على عظم تلك الخطيئة والكفارة على القاتل لانه خطا نظرا
الي الملة فخطيئة تولى تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الآية والدية المعلقة على العاقلة هو
والنصرة للقاتل اما وجوبها لقوله عليه السلام الا ان تقتل خطأ العمد تقتل السوط والعصا
والجرح فيه دية مغلظة مائة من الايل الحديث واما كون الوجوب على العاقلة فلا خلاف
من وجه فيكون معذورا فيحقق التخفيف لذلك ولا يحتاج بنفس القتل فتجب على
العاقلة كما في الخطا وتجب في ثلاث سنين والمروية عنه كالمروية عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لانه مما لا يعرف بالرأي لا القدر عطف على الرية اي ليس فيه قود لشبهه بالخطا
وهو لا يشبه العمد في ادون النفس من الاطراف عمد باعتبار الضرب ولا تلاؤ جميعا
يعنه اذا جرح عضوا باله جازحة وجب فيه القصاص ان كان مما يراعي فيه الما ثلثة وليس
بما دون النفس شبه العمد كما كان في النفس لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الملة وما
دون النفس ليس كذلك لما روي عن ابن عباس بن مالك ان عمته الربيع لطفت جارية فكتبت
تفتها فطلبوا منهم العفو فابوا الارش فابوا الى القصاص فاختصموا اليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فقال الش بن المفضل انكسر نبتة الربيع والنبي
بقوله بالحق بينا لا نكسر قتيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابن كتاب
الله القصاص ثم رضي القوم وعفوا وطلبوا الارش فقال رسول الله ان عباد الله من
لو افسم علي الله لايرو وجهه ذلك لانه علي ما تحت فيه ان اللطمة لانت علي النفس
لا يوجب القصاص ورايها في ادون النفس فوا وجبت بحكمه عليه السلام ان ما كان
في النفس شبه عمد هو عمد بها دونها ولا يقصور ان يكون فيه شبه عمد كما في الشيبين
واما خطا عطف على قوله اما عمد او شبه عمد وتكون اي الخطا ضمنان اما خطا في القصد
بان يرمى شخصه فانه صيدا او يرمى فاذا هو ادبي معصوم الدم وانما سمي خطا في القصد
اي في الظن حيث ظن الادمي صيبا والمسلم حرييا واما الخطا في الفعل فقد بينه بقوله
او في الفعل بان يرمى عرضا فيصيب ادريا فانه خطا في الفعل لا القصد فيكون معذورا
لاختلاف المحل بخلاف ما لو عمد ضرب موضع في جسده فاصاب موضعاً منه اخراعات
حيث يجب القصاص اذ جميع اليون محل واحد فاما في القصد فلا يفرق
بخلاف ما اذا اراد بوجع قاصب عتق عبده وراية فهو خطا كما في العناية اما لو
اراد ان يضرب رجل بالسيف فاقطع قاصب في عنقه فبان راسه وهو عمد وفي المنع
قال في البدائع والخطا قد يكون في نفس العقل وقد يكون في ظن الفاعل اما الاول
فتحوان يقصد صيدا فيصيب ادريا وان يقصد رجلا فيصيب عبده وان يقصد عضوا
اخر منه فهو عمد وليس بخطا واما الثاني فتحوان يرمى الى انسان على ظن انه حري او
مرثوقا فهو مسلم انتهى واما ما اجري مجرى الخطا كالتايم اقلية في عبده فقتله بحكمه
حكم الخطا وليس بخطا حقيقة لعدم قصد التايم الي شيء حتى يصبو خطيا لمقصوده ولما
وجد فعله حقيقة وجب عليه ما انقلبه كقتل الطفل فجعل كالحمل لانه معذورا كالحمل
وموجبها اي الخطا مطلقا وما اجري مجراه الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى

فتجوز رقبته مومنة ودية مسلمة الى اهله وقد قضى به عمر رضي الله عنه في ثلاث
 سنين بمحض من الصحابة فصار اجابها واما قتل بسبب اي يكونه سببا للقتل وهو
 ان القتل بسبب نحو ان يجزى بيرا او يضع حجر في غير ملكه بلا اذن من له اذن
 وهو قتل للمنفعة طعن به على ان الانسان فيه بقوله في غير ملكه علي انه لو فعل
 في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه ما دون في ملكه فلم يكن منفذ فيه وما ينبغي ان
 يعلم انه اذا امتشي الهالك عليه بعد علمه بالخبر فانه لا يلزم على المارشي وموجه
 اي كثر واحد من الخبر ووضع الحجر الوية علي العاقلة لانه سبب التلف وهو متقد
 فيه بالخبر ووضع الحجر في فعل كالمباشر للقتل فيجب فيه الدية صيانة للانفس
 فيكون علي العاقلة لانه القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون معذور وانجب
 علي العاقلة تخفيفا عنه لاني الخطا بل اول لعدم القتل منه مباشرة ولهذا
 قال لا تجب اللقارة فيه وفي المجتبى وفيه ذهب الخبر والوضع في غير ملكه دون
 ذنب القتل قالوا ولا اثم فيه معناه لا اثم فيه اثم القتل دون اثم الخبر والوضع
 وكلها اي ما ذكر من انواع القتل العمد وشبهه والخطا توجب حرمان الارث وهذا اي
 الا القتل بسببه فانه لا يوجب حرمان الارث كما لا يوجب اللقارة وقال الشافعي هو
 ملحق بالخطا في الاحكام **باب ما يوجب القصاص وما لا**
 يوجبه لما فرغ من بيان اقسام القتل وكان من جملتها العمد وهو قتل يوجب القصاص
 وقد لا يوجبه احتياجه الي تفصيل ذلك في باب علي حدة فقال يجب القصاص بقتل من هو
 محقون الدم علي التاميد قوله علي التاميد صفة لموصوف محذون تغديره حقنا
 واحترابه علي المستامن فان في قتله شبهة الاباحة بالعود الي دار الحرب فلا يكون
 محقون الدم علي التاميد وقوله عمدا قيد للقتل اي قتل عمدا فهو مقصود علي انه
 مفعول مطلق لبيان النوع واحترابه عن القتل الغير العمد لا يجب فيه القصاص بقتل
 الحر بالحر لكمال المال ثلثة ويقتل بالعبد لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس
 وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلي الآية ولقوله عليه السلام العمد
 فودلان العقود يقيم علي المساواة في العصمة وهي اما في الوين او الدار والاب
 التخصيص بالذكور في قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد لا ينبغي ما عداه مع ان اللام
 لتقرين العهد لا لتقرين الحبس علي ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما في سبب تول
 هذه الآية وعند الشافعي لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد علي
 العهد كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في سبب الغزول بجسم مائة الاستولا
 بها راسا لان ميني استدلال الشافعي علي حمل اللام للحبس وليس كذلك والمسلم بالولي
 لهومات الكفايات والسنة ولما روي انه عليه السلام قتل مسلما بزمي ولما اعطوا
 الجزية لتكون اموالهم كموالنا وما وهم كموالنا خلا قال الشافعي لقوله عليه السلام
 لا يقتل مومن بكافر ولانه لا مساواة بينهما وقت الجباية وكذا الكفر مبيح في وقت الشهادة
 ولنا ان المساواة في العصمة ثابتة نظر الي التكليف او الدار والميعة كغير المجارب ورت

المسلم

المسلم والقتل بملك يودن باقتفاء الشبهة والمراد بها رواه الحري لسياقة ولا ذومهد
 في عهد العطف للمفايرة كما في العراية ولا يقتل من لا يقتل من لا يقتل من لا يقتل من لا يقتل
 غير معصوم الدم علي التاميد كما مر بقتل المستامن بملكه للمساواة بينهما وهو
 القياس والاستحسان ان لا يقتل لقيام مبيح القتل فيه وفي المني وبقي ان يقول علي
 الحسن لمصرجه بان العمل علي الاستحسان الذي مسايل مضبوطة بعمل جنها بالقياس
 ليست هذه المسئلة منها وقد اقتصر ملاحضه في مختصره علي القياس اقرني ويقتل
 الموكر بالانثى وفي الرماية وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى والاني بالانثى قال مالك
 والشافعي لا يقتل الذكر بالانثى لكن هذا مخالف لما كتبه الشافعي وما لا يقتل العاقلة بالخنو
 لا بملكه ويقتل بالانثى بغيره اي بغير البالي لا بملكه ايضا ويقتل الصبي بغيره اي بغير الصبي
 كالاعمى والرمي ويقتل كمال الطراف بناقضها اي بناقض لاطراف العمومات المذكورة ويقتل الفؤ
 باصله وان علا لعدم المسقط لا يقتل الاصل بغيره لقوله عليه السلام لا يحد الدار والبوله
 قالوا له يتناول الحد من قبل الرب والام وان علت وهو باطلاقة حجة علي ما لا يكون قوله يقال
 اذا فحكه وبخاولة نه سبب لاجبايه فمن الجاهل ان يستحق له اثنائه ولهذا لا يجوز له قتله
 وان وجده في صف الاعواء بقتلا او زانيا وهو محصن والغضاض يستحقه المقتول ثم يخلفه
 الوارث كما في الهداية بل يجب الوية في مال الاب القاتل ابنه عمدا والعاقلة لا تقتل العمد
 في ثلاث سنين وقال الشافعي يجب في الحال ان التاجيل كان للتخفيف في حق الخاطي وهذا
 عامر فلا يستحقه ولنا ان المال ليس مما تملك لنفسه فكان القصاص اذ لا يكون بدلا عنها بل ان
 الشرع ورد به موجلا فلا يبدل عنه ولا يقتل السيد بعبد او عبد برب او مكانه لانه لو جاز
 القصاص لوجب له كما لو قتل غيره ولا يجوز ان يجب له علي نفسه قصاص وعبد ولله اي
 لا يقتل الوالد بقتله عيدا ولده لان الولد لا يستوجب القصاص علي الاب وعبد بعبد له اي
 ولا يقتل المولي بقتله عيدا بعبد له وبعضه فلا خلاف ان القصاص لا ينبغي فاذا سقط في البعض
 بسقط في الكل وان ورت قضا ما علي ابيه بان قتل الاب ام ابنه او قتل الاب اخا لامراته
 ثم ماتت امواته قيل ان تقتض منه فان ابنه منه برث القصاص الذي لها علي ابيه سقط
 القصاص لحرمة الابوة ولا قصاص علي شريك الاب او المولي او شريك الخطي او شريك
 الصبي او شريك المجنون وشريك كل من لا يجب القصاص بقتله كشرريك الجذ والام وغيرهما
 لما مر من انه اذا سقط في البعض سقط في الكل لعدم التجني وان قتل عبد الرهن لا يقتض حتى
 بجسر الرهن والمرتكب لان المرتكف لا ملك له فلا يليه القصاص والمرأه لو تولا به بطلت حقة
 المرتكف في الرهن فشرط اجتماعهما ليسقط حقة المرتكف برضاه وقيل لا يثبت القصاص لهما وان
 اجتماعهما وقيد باجتماعهما حتى لو اختلفا قتلها القيمة يكون رهنه مكانه وان قتل مكانه من وفاء
 وله ايجب للمكانت وارت مع سيده فلا قصاص لان العمالية رضي الله عنهم اختلفوا في موته حر
 رقا فغلب الاول الولي هو الوارث وعلي الثاني المولى فاشتباه من له حقة القصاص فان رنعه
 وان لم يكن له وفا يقتض سيده بالاجماع سواء كان مع السيد وارت او لا لانه مات عبد بالارث
 الانفسا التكنات بموته عاجزا فيقتض المولي ولو ابقض المولي ان كان له وفا لوارث له كغيره

لاجل انه ملك البعض

امية الحكماء عند الشك في كون حق الاستيفاء للمولى يقتضي لا تقدم الوارث وتعدده
السبب لا يقتضي تقدم الحكم ولا يوجب الي المنازعة لان اتحاد الحكم للمولى خلافا للمحمد فان عنده
لا يقتضي المولى لانه لا يمتنع في اشتباه سببه الاستيفاء وهو الاول ان مات حرا او المملوك ان
مات عبدا ولا فضا من الاستيفاء سواء قبله به او بعده لقوله عليه السلام لا تؤد الا
بالسيف والمراد بالسلاح وقوله عليه السلام لا تؤد بوعايد الله وقال الساجي يفعل
بالقتال ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات فيها ولا ينجى رقبته لانه معني القصاص على
المساواة والفعلة المشروع كالرجم وهو في الجملة مشروع وغير مشروع كوطي الصغيرة
واللواط بالصبغر او ايجار احد طرفي قتله واختلف اصحاب الشافعي فيه قال بعضهم
يجز رقبته ولا يفعل به مثله واما القتل بجرح مشرع في الرجم في ان يقتل به وقال بعضهم
يجز له مثل الله من الخنثى ويعمل به مثله ما فعل وفي الجرح بوجع الماحي يموت ولا ينجى
المعتوه ان يقتل من قاطع يده اي المعتوه وتقاتل قريبه معني اذ افطم رجل يد المعتوه
عمدا او قتل قريبه كولد له قوله المعتوه يعني اياه يقتل من جانيه المعتوه لانه من الولاية
عليه النفس شرع الامر ارجع الي النفس وهي تشفي المصدر فليعلم كالاكاح وان يصالح
اي لا ياب المعتوه ان يصالح القاتل على مال فقد رد الريبة او اكثر لانه انظر فحق المعتوه ولو
صالح على اقل منه لا يجوز فنجب دية كاملة لا ان يعفو اي ليس له ولاية الدعوى لانه
لا يطاق له فقه بلا عصبه والصبي كالمعتوه لان كل ما يثبت من الاحكام المذكورة لاجب
المعتوه يثبت لابي الصبي والقاصي كالم في الصحيح عند عدم الاب في الاحكام المذكورة
لانه نائب عن السلطان والسلطان يقتل القاتل القاتل الذي له ربي له كذا يقتل القاتل
وقوله في الصحيح احتراز عما روي عن محمد ان القاصي لا يستوفي القصاص للصغير في النفس
ولا في اذن النفس وكان يصالح كذا في الثانية وفي النهاية قال ابو يوسف ليس للسلطان
ان يقتل اذا كان المقتول من اهل دار الاسلام كالقبط كالمسلم ان يعفو بغير ما كان
الحق للمسلمين وقتلنا للسلطان ولنا بيه ولا بيه عامة فليعلم الاستيفاء وكذا الوصي اي هو
كالاب في جميع ذلك انه لا يقتضي في النفس لانه ليس له ولاية على نفسه حتى يملك
تروحيه ويؤجل تحت هذا المطلاق الصالح عن النفس واستيفاء القصاص في الطرف
لانه لم يستثنى في القود في النفس وفي كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح لانه نص في
في النفس بالاعتناء عنه فيبذل المقتولة الاستيفاء ووجه ما ذكره هنا ان المعتود
من الصلح المال وانما يجب بعقده كما يجب بعقده الاب بخلاف القصاص لان المعتود
من الشفي وهو مختص بالاب ولا يملك العقول ان الاب لا يملك لما فيه من الابطال فهو
اولي تالوا القياس ان لا يملك الوصي الاستيفاء في الطرف كما لا يملك في النفس لان المعتود
مختص وهو الشفي وفي الاستيفاء ان يملكه لان الطرف ان يملكه بها مسلك الموال فانها
خلقت وتماية للنفس كالمال كذا في الهراية ومن قتل ولده او ابيا كبا وصفا وطرق كان
للمقتول بنون صغار وكبار فملكها بالافتصاص من قاتله قيل كبر الصغار عند الامام
لا تصح ثابته لكل منهم علي الكمال فيجوز علي الاقرار واحتمال العقوبة الصغير منقطع كافي

الاكاح بخلاف الكبير لان احتمال العقوبة الغاية ثابت خلافا لما في الحق مشترك بينهم
فلا يفر بعضهم باستيفائه ودية قال الشافعي واحاديث رواية ولو عاب احد الكبار فقتل فقتل
لما يمتنع من احتمال العقوبة الكبير الغاية ومن قتل جديده المرافضة منه ان جرحه لانه سبب
ظاهر للجرح وان قتل فظهر اي يظهر المروعة فلا يقتل لكونه غير جازع وعليه الريبة
عند الامام وعندهما يقتضيه حور رواية عن الامام اعتبارا منه لانه وهو الجديده عنه انما
يجب اذ جرح وهو الاصح وعليه هذا القرب سبغات الميزان كافي الهراية وكذا الخلاف
في كل مقتل ان كان مما لا يطيقه الانسان وفي القربة اي تقر في الاجزاء والخف يعني لا يقتل
عند ابي حنيفة خلافا لما في الوجود القتل بالجارحة تعمل في نفس البينة ظاهرا وباطنا ولم يرد
والقود يستوفي بالسيف وفيه جرح الظاهر والباطن فلا يمتنع لانه وكذا لا يقتل في القتل
بتفريق ان كان الماء كثيرا بحيث لا يمكنه النجاة بالسياسة كالم في خلافا لما وهو قول الشافعي
فمنه يعرف ان امان كثيرا يمكنه النجاة بالسياسة فهو شبه العمد عندنا وان كان قتل بغير
لا يقتل به عما لا يقتل به بالافتقار كافي في شرح الوقاية لابن الشحنة وفي المنع وان
سبح ساعته فلا دية فيه وان القاه من سلمي او جلد او يبر ويبري بجاته غالبا فهو خطا
للمد والاموال بخلاف ولما جرحه سكاكها او ناوله وكرهه على شربه فلا تؤد فيه والريبة
عليه عاقلة وقيل هو علي الخلاف المعروف اذا كان السم مقدارا ما يقتل غالبا وان ناوله فشرى
من غير اكرهه فلا فضا صر فيه ولا دية علم السار به او لم يعلم ولو ادخله بيتا فمات فيه
جوعا لم يضمن شيئا عند الامام وعندنا نجبة الريبة ولو دمنه حيا فمات بقتاده وان
تكرر القتل بالقتل والتفريق والحق منه اي من القاتل قتل به اي بالقتل اجماعا لان
قال صاحب الاختيار وان تكرر منه ذلك فلا مام قتله سياسة لانه سعي في الاضرار بالفساد
ولا فضا صر في القتل بموا لا ضرب السوط وقال الشافعي فيه القصاص لان المولدة في ضرب
السوط اي ان مات دليل العمدية فيتحقق موجب العمد وهو القصاص ولنا ما روي الا ان
قتل خطا العمد قتيل السوط والعصية وفيه مائة من ابل ولان هذه الامة غير موصوعة
للقتل ومن جرح اي عمدا لم يزل ذافرا حتى مات اقتصر من جرحه لوجود السبب وعدم
ما يبطل حكمه في الظاهر فاصنف اليه كما في الهراية واذا التقي الصغان من المسلمين واهل
الجزيرة قتل مسلم مسلم طنه حريا عليه الريبة والعارضة القصاص لان هذا اذ يوجب الخطا
والخطا بنوعه لا يوجب العقود ويوجب الكفارة وكذا الريبة على ما نطق به نص الكتاب
ولما اختلف سيوف المسلمين علي اليان ابي حنيفة قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالريبة قالوا انما تجنب اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركين لا يجب لسقوط عصمته
تلك سيوفهم قال عليه السلام من كثرت سيوفهم فهو منهم ومن مات بفعل نفسه وزيد
وجبة واسد يعني من يبيع نفسه وشبهه رجل وغره اسد واصابته جبة فان ذلك
عليه زيد قلت دية من فعل الاسد والريبة جنس واحد لكونه هرا في الدنيا والاخرة وقوله
بنفسه جنس اخر لكونه هرا في الدنيا معتبرا في الاخرة حتى ياتهم به بالافتقار ولا يصالح عليه
عند ابي يوسف ويفسلف فقط وقوله زيد معتبرا في الدنيا والاخرة فصار ثلثة اجناس

ويؤخذ دية القتل ثلاثا فيكون الثلث بقول زيد ثلثا فعليه ثلث الدية في ماله لانه عمده
والعاقلة لا تقتل منه يفهم من هذا الكلام ان يكون المقتول عاقلا بالغا والبلوغ فعله
بقول الاسود الحية فيكون فعله هدر كقولهم ان لا يتفاوت في جانب
الاسود والحية زيادة من وطئ فرسه حيث يكون فعل هذه الثلاثة جنسا واحدا المقتول
هدرا مطلقا ايضا حتى لا ينقص بانضمام الغرس اليها عن الثلث الواجب علي كيد ومن
شهر علي المسلمين سيفا وجب قتله لقوله عليه السلام من شرب علي المسلمين سيفا
فقد اطل دمه اي هدره ولا ن دفع الضر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يكن دفعه
الماله ولا شي يقتله لانه باع سقطت عصمته بغيره فلم يلزم علي القاتل فضا
ولا دية ولا كفارة ولا يختلف بين ان يكون بالليل او بالنهار في مصر او غيره ولا شي
في قتل من شهر علي اخر سلاحا ليللا او نهارا في مصر او غيره ولا شي عليه عصر ليللا
في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه لان السلاح لا يثبت فنجنا الي دفعه بالقتل
فلا يختلف الحكم فيه بالنهار والليل او المصر وغيره هذا في السلاح واما العصي
فكالمسلاح ان كانت خارج المصر لا فرق فيها بين الليل والنهار لانه لا يلحقه الفتنة
حينئذ فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما اذا كان في المصر جواز الدفع بالقتل مشروط
بان يكون بالليل املاذ كانت العصي في المصر نهارا فلا يجوز له الدفع بالقتل كما
سبقت في المتن ولا شي علي من اي شخص قتل اي ذلك الشخص من اي شخصا
اخر سرق متاعه ليللا واخرجه ان لم يمكنه الاسترداد بدون القتل لقوله عليه
السلام قاتل دونه مالك ولا نه يباح له القتل دفعا في الاسترداد كذا الاسترداد
في الاثر وهذا اذا كان لا يمكن من الاسترداد الا بالقتل في العداية وغيرها
اما اذا امكن الاسترداد بدون القتل كالتهديد والصياح وقتله مع ذلك يجب
عليه العضا من لانه بقدر علي دفعه بالاستغاثة من المسلمين والحاكم فلا تسقط
عصمته بخلاف السارق الذي لا يندفع الا بالقتل كذا في الزيلعي وبشرط الاخراج لانه
حال لم يخرج المتاع لم يكن سارقا والذي في اكثر الكتب انه اذا قصد الاخذ ولا يتمكن
من دفعه الا بالقتل فلا شي بقتله وعليه الفرق بين القتل بعد الاخراج او قبل
الاجراج حيث انه في المصورتين ان امكن الدفع او الاسترداد بدون القتل
لا يقتل وان لم يمكن يجوز له القتل فلا فائدة بعقد بها في بقيد الاخراج فتأمل ويجب
العضا من علي قاتل من شهر عصي نهارا في مصر لانه يثبت فيمكن ان يلحقه الفتنة
ويفرق بين العصي التي تلبث والتي لا تلبث بالصر والكبر فقتل الماميين العصي
التي لا تلبث مثل السلاح في الحكم حيث لم يفرق فيها بين الليل والنهار والمصر وغيره
او شهر سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع عطف علي قوله شهر عصي يعني يجب العضا
اذا شهر رجل علي رجل سلاحا فضربه الشاهر ولم يقتله وانصرف ثم ان المشهور عليه
ضرب الشاهر فقتله لعصمة دم الشاهر بالانصر لان هدر دمه كان باعتبار شهره وضربه
ما اذا انصرف عن ذلك عاد ايا كان عليه من العصمة فيقتل لانه قتل رجلا معصوم الدم ولو شاهر

مجنون

مجنون او صبي علي اخر سيفا فقتله الاخر عمدا فعليه الدية في ماله ولو قتل رجلا صالحا عليه صمته
فقتله وعن ابي يوسف لا تجب الدية في الصبي والمجنون ويجب الضمان في الرواية وقال الشافعي لا يجب
في الكل لانه قتله ودفعه عن نفسه ولنا ان القتل من هذه الاشياء غير متصف بالحرمة ولم يقع
بقيا فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح وهذا لا تجب العضا من علي الصبي والمجنون
بقتلهم ولا الضمان بقول الرواية واذا لم يسقط كان قضيتا ان يجب العضا من لانه قتل نفسه
معصومة الا انه لا يجب العضا من لوجود المبيع وهو دفع الشرف فيجب الدية في الادبي والفقهاء
في الرواية **باب العضا من فيما دون النفس لما فرغ من بيان**
العضا من في النفس شرع في بيان العضا من فيما دون النفس اذ الجزؤ يتبع الكل هو اقل العضا
فيما دون النفس فيما يمكن فيه الصبر فيمنه يرجع الي ما هو نكرة موصوفة عبارة عن فعل الجناية حفظ
المائة وكما امكن رعايتها فيه يجب العضا من مالا فلا اذا كان عمدا فيقتل بقطع اليد
المفصل فيما اذا انقطع من نصف الساعد حيث لا يمكن فيه رعاية المائة كما سبقت في رواية طيبة
كانت البر من يد المظبوط لان منفعته اليد لا تختلف بذلك وانما اعتبر اللبر والصبر في شجرة
الراس اذا استوعبت راس المشجوع وكان راس الشجاع اكبر من راسه لعدم المائة بينهما
اذا اعتبر في ذلك هو الشين دون المنفعة بخلاف قطع اليد فان الشين فيه لا يختلف وهذا
خير بين الاقتصار واخذ الارش وكذا الرجل اذا انقطعت من المفصل للمائة لانه نصف
الساق حيث لا يمكن المائة ايضا كما سبقت وكذا في ما رن الا ف ومي الاذن اذا انقطع عمدا
فيقتل من القاطع لا في قضيتا لعدم امكان رعاية المائة وكذا ينقص في العين ان
ذهب صوره هاهنا بضرب او غيره وهي قايمة اي والحال ان العين قايمة وقوله بضرب او غيره
اي بحيث لم تقع اذا كانت مفتوحة متائلة للشمس ولم تضر من الحية او قال ذلك مما يتبع
بالعين ليس فيه قصاص بل حكومة عدل والي انه لو ذهب بياضه ثم ابصر لم يكن عليه شيء
قالوا وهذا اذا صار كما كان او اذا عاد دون ذلك ففيه حكومة عدل والي انه اذا كان
الحي عليه اكبر من عين الجاني او اصغر فهو سوا لكن لا يقتض من العين البيني باليسري
ولا بالعكس بل فيه الدية كما في الذخيرة وكذا البدان والرجلان وكذا اصمهما وبوخاها
البيني بالبيني والسبابة بالسبابة والوسطي بالوسطي ولا يوخ شي من الاعضاء الا بالبيني ولا
اليسري الا بالبيني فالحاصل انه لا يوخ شي من الاعضاء الا بمثل من القاطع ومن قطع دوا
ظفرها مسودا وبها جراحة لا يوجب نقصا في دية اليد يجب العضا من لا يقتض ان قطع
العين وذهب دورها اذا رعاية المائة في القطع والاختنا غير ممكن فيجعل علي الوجه فظن
وتقابل العين بحجارة حجة حتي يذهب صورها وانما جعل هذا الوجه لصيانة الوجه والعيون الاخرى
عنا الضر ويقتض في كل شجرة يراعي فيها المائة كما لموضع وهي ان يظلم العظم كما سبقت ولا
قصاص في عظم سوى السن لقدر استيها المثل لانه يحتمل الزيادة والنقصان ولقوله عليه
السلام لا قصاص في العظم وقال عمر وابن مسعود ولا قصاص في عظم الا في السن وهو المراد
بالجرح فان كان السن عظما لا يستشأن منقطع وان كان غير عظم فمقطع وقد اختلف الاطباء في ذلك
فمنهم من قال هو طرف عصب يابس لانه يجرث ويؤذي بعد تمام الخلقة ومنهم من قال هو عظم والي

هو اميل المصنف فيمنع من الضاربة ان قطع سن المصروب سواء كان بينهما تفاوت في الصغر
والكبر او لا لان منفعة السن لا تختلف بها ويبرر بالميرد ان كسر الي ان ينساوي لا تحقق
المأثلة في الكسر كما قال الله تعالى والسن بالسن قيل لا تقبل بالقطع بل تبرر الي ان تقترن
الي اللحم ويسقط ما سواه ولا فضايل بين طرفي ذكر وانتي وحر وعبد ولا في طرفي عبد بين
في القطع والقول ونحوهما لا فضايل في المأثلة في الطرف ان عندنا لانها يسلك بها مسلك الاموال
فثبتت التفاوت بينهما في القيمة وعند الشافعي يجب القصاص في جميع ذلك اعتبارا بالاموال
بالمفاسد لكونها تابعة لها ولا في قطع يد من نصف الساعد كما سلف من عدم امكن المأثلة
ولا فضايل في جابفة برية والجابفة هي الطعنة التي بلغت الجوف وانما قال برية
لان البرية نادرا فالظاهر ان الثاني يعرض الي الهلاك فلا يمكن رعاية المأثلة بخلاف
ما اذا لم يبرأ فانها اما سارية فيجب الاقتصار واما ان لا يبرأ فيعقل الي
ان يظهر الحال من البر او السراية ولا فضايل في قطع اللسان ولا في الذراع عندنا حيث
يجوز فيها الانقباض والانسباط فلا يمكن المأثلة في الاستيفاء الا ان قطعت الحشفة
فقط فيقتصر لان موضع القطع معلوم فصار كالعضل ولو قطع بعض الحشفة ان
استفصاها بالقطع يجب القصاص لا مكان اعتبارا بالمساواة بخلاف ما اذا قطع
بعضها لا نه يتغير اعتبارها وعن ابي يوسف ان قطع من الاصل يقتصر لا مكان
اعتبار المأثلة وطرف المسلم والزمي سواء للفساد بينهما في الارش وخير المجيء عليه
بين القصاص واخذ الارش لو كان يوالى القاطع مثلا او رافضة الا صابغ لسقور الاستيفاء
حقه لكانه فيختار بين ان يتجاوز بدو حقه في القطع وبين ان ياخذ الارش كما لا
مكن ان تلف متلبا لئلا يسان فانقطع عن ايدي الناس ولم يبق الا الردي فانه
يجوز بين ان ياخذ الموجود ناقضا وبين ان ياخذ القيمة ثم اذا استوفى القصاص
سقط حقه في الزيادة وقال الشافعي يضمنه المقتضيان وتمامه في المخرج فليطالع
او كان راس الشاة اصغر او اكبر بحيث لا يستوعب الشجة ما بين قرنيها اب ما بين
حيتي راسه وقد استوعب الشجة ما بين قرني المشجوج فقوله لا تستوعب الا
قيد لكون راس المشجوج اكبر فان الشجة انما كانت موجبة لكونها مشبهة فيقتدر
الاستيفاء كما اذا كان راس المشجوج اكبر ولا راس الشاة اصغر لما فيه من
زيادة الشين فيختار ان شاء اخذ ارشها وان شاقص ويسقط حقه في الزيادة
واما الثاني وهو ما اذا كان راس الشاة اكبر ورأس المشجوج اصغر فان الشين يزداد
بارادة الشجة فيزيد بها الاستيفاء على فعله وباستيفاء قدر حقه لا يلحق الشاة من
الشين ما يلحق المشجوج فلهذا قلنا بالخيار **مسألة** لما كان سقوط القصاص
والصالح منه بعد تحقق الجناية واحكامها عقدها الفصل لذلك لتمييز ما يليه مما سبق
بيان من الجنايات ما لا يوجب القصاص بموت القاتل لفوات الجمل ويعفو
الاوليا ويصلحهم على مال وان قل له حقه فيموت فيموت فموتهم فيه كفي ساو اوجب المال
المصالح عليه حاله يعني اذا صالح الاوليا على مال عن القصاص وجب المال المصالح عليه

قليل

قليل كان او كثيرا حالا وان لم يذكر والهلول والتاجيل لانه مال واجب بالعقد والاصل في مثاله
الهلول كالمهر والمثلث وشتر وعية الصلح ثابتة بقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء قال ابن
عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قتيلا فاهله
بين خبرين ان ياخذوا المالا وبين ان يقتلوا فالمراد اخذ المالا برضى القاتل وهو مفضل الصلح
ولا نه حقه ثابتة للاوليا يجوز لهم التفرقة فيه باستقامه مجانا وهو العفو ويعوض وهو عفي
الصلح بخلاف حد القذف لان الغالب فيه حقه الله فلا يجزى فيه العفو فكذا العفو بغيره وانما
كان القليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه شيء مقدور شيئا فيفوض الي رضاه كالمخلع وبطل
الكتابتة والاعتناق علي مال بخلاف ما اذا كان القليل خطأ فانه لا يجوز الصلح اكثر من الريبة
لانه دين ثابت في الزمة مقدور بقوله تعالى ودية مسلمة الي اهله فيكون اخذ اكثر منه
ربوا ويسقط القصاص بصلح بعضهم اي الاوليا او عفوهم اي البعض لان كل واحد منهم
يتمكن من التفرقة في نصيبه استيفاء واستقاطا بالعفو والصلح لانه تصرف في خالصه ومن
ضرورة سقوط حقه البعض في القصاص سقوط حقه الباقي فيه لانه لا يتجزى بخلاف ما لو
قتل رجلين فعفي اوليا احدهما حيث يكون لاوليا الاخر قتله لان الواجب فيه قصاصان
لا اختلاف القاتل والمقتول فيسقط احدهما لا يسقط الاخر ولت بقي من الاوليا حصته
من الريبة في ثلاث سنين علي القاتل هو الصحيح لان استيفاء القصاص تفدي لعيني في
القاتل وهو شئنة عصيته يعفو فيجب المال كما في الخطا فان العجز عن القصاص ثم
لمعني في القاتل وهو شئنة عصيته يعفو فيجب المال كما في الخطا فان العجز عن القصاص
كونه خاطيا ولا صحة للمالي في الاستقاط حقه وقيل علي العاقلة والصحيح هو الاول لان
القتل عمد والعاقلة لا تقبل العمد ولو قتل حر وعبد شخص واحد من الحر وسيد العبد مثلا
بالصلح من دمهما بالصلح فينبى نصفاً يعني اذا قتل حر وعبد رجلا عمدا حتى وجب
عليهما الدم فامر الحر ومولي العبد رجلا ان يصالحا عن دمهما علي الف ففعل فالالف علي
الحر ومولي العبد نصفاً لانه مقابل بالقصاص وهو عليهما بالسوا فيقسم بدله عليهما
علي السوا ولان الف وجب بالعقد وهو مضاف اليها فينتصف موجه وهو الف ويقبل
الجمع بالغرر والقياس انه لا يقبل لعدم المساواة وترك القياس باجماع الصحابة رضي
الله عنهم وروي ان سبعة من اهل صنع قتلوا واحدا قتلهم عمر رضي الله عنه وقال لو
اجتمع عليه اهل صنع لقتلهم ولان زهوق الروح لا يتجزى واشتراك الجماعة فيما لا يتجزى
بوجوب النكاح في حق كل واحد منهم فيضاق الي كل واحد منهم كلاكه لانه ليس مع غيره كولاية
النكاح في باب النكاح ثم اعلم انه لا بد في المتن من قيد ان يتجزى كل واحد حراً مسلماً لا زهوق
الروح فيحقق بالمساواة كما في تفجير القذوري للشيخ قاسم حتى اذا لم تجرح كل واحد فمجرى
فهل كما لا يقبل قال الزاهري في المجتبى انما يقتل جميعهم اذا اوجس كل واحد حراً مسلماً لا زهوق
الروح فاما اذا كانا نظارة او عزمين او معينين بالامساك والمخول فضايلهم انهم
وبدل عليه قول الزبلي في تقليل وجوب قتل الجمع بالغرر لان زهوق الروح لا يتجزى واشتراك
الجماعة فيما لا يتجزى يوجب التكامل فيحق كل واحد كانه ليس مع غيره انتهى ويقبل العمد

بالجمع الكثرة ان حضرا ولها هم اي يلتقي بفعل الفرد حيث لا تجب الدية عندنا خلافا للشافعي
لانه يقتل بالاول ويحبب المال للباقين ان علم اول من قتل وان لم يعلم اول المقتولين يقتل
لهم ونسبت الديات بينهم وقيل بقرع فيقتل لمن خرجت قرعته فيجب المال للباقين
وان حضر واحد من الاوليين قتل له ايم لذلك الواحد الحاضر وسقط حق الاوليا البقية
وهو الفضا من مائة الفوات المحل مضافا لكون العبد الحيواني لا يقطع يدوان بيدوان امرا
سكينا فقطعا معا بل يجهنان دية كما يعلى لا يقطع يد رجلين بيد رجل امراسكينا
تقط معا بل يجهنان دية واحدة على المناصفة عندنا لان كل واحد قاطع بعض
اليدين فاما ثلثة اليدين واحد خلاص النفس لان زكوة الروح لا يتجزى وعند الشافعي يقطع
يداهما قياسا بالانفس لكون الطرفين تابعا لها او زجرهما وتبيل عن الشافعي يقطع يداهما
بالقرعة وعلى الاخر الدية تنيل لو وضع احدهما المسكين من جانب والاخر وضع المسكين
الاخر من جانب وامر احتي لغير السكينا لا تجب الفضا لان اتفاقا لان كلاهما قاطع للبعض
فان قطع رجل يميني رجلين سوا قطعهما معا او على التقاطع فلهما قطع يمينه ودية بيد
بينهما وهو نصف دية النفس فيقسم بينهما نصفين ان حضر امرا لثمة مربية
بالقيمة في الاطراف وعند الشافعي يقطع بالاول في التقاطع والثاني في الرشد ويقع
بينهما في العزان والقصاص من خرجت قرعته وللآخر الرشد وان حضر احدهما اي احد
المقطوعين وقطع القاطع عند حضوره فكل واحد الدية اي دية واحدة لان الحاضر ان
يستوفي لشئ حقه ويترد حق الغائب بين ان لا يطلب او يعفو مجانا او يصالح نازا
استوفى لم يبق محل الاستيفاء فتجب حق الاخر في الدية لانه اوفى به حقا مستقيما
اقرار العبد بقتل العمد يقتضيه عندنا لانه غير منهم فيه لانه مصر بالعبد فيقتل قوله
لان العبد مبيع على اصيل الحرية في حق الدم عملا بالادمية سواء كان مازونا او مجورا
حتى لا يجوز اقرار المولى عليه بالحد والقصاص ويحلل زعم المولى فضا وكالاقرار
بالقتل حكما او بالمال وحق ربي رجلا عمدا فنفذ اليه عمدا اثبات اخضر للولاء لانه
عمد وعلى ما قلناه الدية للثاني لان احدهما يخطا لانه ربي اليه يصدق فاصاب ادنيا
والعقل يتقدم بتقدم الاثر فصل من قطع يد رجل ثم قتله اخذها
مطلقا اي سواء كانا عديين او خطابين او مختلفين ان يخللها يبر ويحبب القطع والقيل
في العمدين ودية ونصف دية في الخطابين والقطع والدية اذا كان القطع حكما عمدا او القيل
خطا من الفضا من نصف الدية في عكسه والمصل فيه ان الجمع بين الجراحات واجب ما امكن
تتمها للاول لان القتل في الاثم يقع بضر بات متفاقية وفي اعتنا وكل ضربة بنفسها بعض
الجمع الا ان لا يمكن الجمع فيعطي كل واحد حكم نفسه لئلا يخلل البر بينهما وهو قاطع للسرابة
في العمدين والخطابين واختلاف حكم الفعلين وتخلل البر بينهما ايضا في المختلفين والا
اي وان لم يخلل بينهما يرو فان اختلفا عمدا وخطا بان كان القطع عمدا او القيل خطا او
بالعكس اخذ بهما ايضا فيجب القطع والدية في الاول والقصاص ونصف الدية في الثاني
لنفذ الجمع لا اختلاف الجنايتين لكون احدهما عمدا والاخر خطا لا يوجبهما ان كانا خطابين

ولم

ولم يخلل بينهما يرو بل تكتفي دية واحدة اعني دية القتل لان دية القطع انما تجب عندنا استحكام
اثر الفعل وهو ان يعام عدم السراية وفي العمدين الذين لم يخلل بينهما يرو ويؤخذ بهما فيجب
القطع والقيل عند الامام وعمدهما لا يقطع بل يقتل فقط فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل
لان الجمع بينهما ممكن لتجانس الفعلين وعدم تخلل البر فيجمع بينهما وله ان الجمع متعذر
اما للاختلاف بين هذين الفعلين لان الموجب القود وهو يعتمد المساواة في القتل وذلك
بان يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذر ولو ضربه مائة سوط فبرأ من
تسعين ومات من عشرة وجب دية واحدة فقط عند الامام لانه لما برأ منها لا تبقى عقوبة
في حق الرشد وان بقيت معتبرة في حق المتعذر للقصاص وبقي الاعتبار للعشرة وتلك
كل جراحة اذ علمت ولم يبق لها اثر على اصيل الامام وعن ابن يوسف في مثله حكومة
عدل وعن محمد انه تجب اجرة الطبيب وتغنن الدية كما في العداية وان جرحته اي
جرحت المضرب مائة سوط وبقي لها اثر الجراحة بعد البر ولم يمت بجرحه
عدل عند الامام لبقا لاثروا الرشد انما يجب باعتبار معنى الاثر في النفس وان لم
يبق لها اثر لا يجب شيء عنده ومن قطعت يده عمدا فعفا المقتوع عن القاطع فمات منه
اي من القطع فعلى قاطعه الدية في ماله عند الامام لانه عفا عن القطع وهو غير القيل
فلم اسري تبين انه القتل لا القطع فيجب ضمان القتل لان حقة فيه هذا في القياس
الا ان الدية وجبت استحيانا لان صورة العفو مورثة للشبهة وعندنا هو اي
عفو المقتوع عفو عن النفس فلا يلزم على القاطع شيء اذ العفو عن القطع عفو
عن موجب وهو احوال مبرين هو القطع ان لم يسر او القتل ان سري وان عفا
المقتوع عن القطع وما يحدث منه اي من المقتوع او عفا عن الجناية عمدا فهو عفو
عن النفس اجماعا لكون الجناية جنسا متنا ولا للسراية والمعتصرة ثم مات من
ذلك لا شيء عليه والعمد من كل المال والخطا من ثلثه اي ثلث المال يعني ان كان القطع
عمدا وعفا عنه كان من كل المال لان موجب فود وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق
الورثة فيصح العفو عنه على الكمال وان كان خطا عفا عنه فهو عفو عن الدية فيغير
من ثلث المال لان الدية مال وحق الورثة يتعلق بها والعفو صبيح فيصح من الثلث
والشجة كالقطع اي العفو عن الشجة كالعفو عن القطع نازا عني المشجوع عن الشجة
فمات منها يضمن شاجه ارشده عند الامام لان العفو موروث للشبهة فلا يضمن
القتل وعمدهما لا يجب شيء اذ العفو عن الشجة عفو عن موجب هو الارشاد لم
يسر او القتل ان سري ولو عفي عن الشجة فهو عفو عن النفس وكذا العفو عن الشجة
وما يحدث منها فهو عفو عن النفس ولو عفا عن الشجة فهو عفو عن النفس وكذا العفو
عن الشجة وما يحدث منها فهو عفو عن النفس ولو عفا عن الشجة خطا فهو عفو
من الثلث ولو عفي عن الشجة عمدا فهو عفو مجانا وان قطعت امرأة يد رجل متزوجها
على موجب يده ثم مات المقتوع يده فعليه مهر مثلها وعليها الدية في ماله ان قطعت
عمدا وعلى عاقبتها ان قطعت خطا هذا عند الامام لان العفو عن اليد او القطع لا يكون

تزوجها على ما يجوز منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزويجا عن القصاص في الطر فولي
بحال علي تقديرا لا استيفا فلي تقدر السقوط اولى فلا يصلح للمهر فيجب لها عليه المثل فان
قيل قد سبق ان القصاص لا يجزى بين الرجل والمرأة في الطرف فليق يصح تزوجها عليه
اجيب ان الموجب المسمى للمهر هو القصاص لا طلاق قوله تعالى والرجل زوج نكاحا وانما سقط
للتقدير ثم يجب عليها الوية لان التزويج وان ضمن العقول لكن عن القصاص في الطر
فاذا اسري تبين انه قتل ولم ينشأ له العفو فوجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وهو
في ما لا ياله من عمد والعاقلة لا تتحمل فاذا وجبت له الدية ولها المهر تقاصا اذا استويا
وان فضلت الدية ترده علي الورقة وان فضل المهر ترده الورقة عليها وان كان القطع
خطا يكون تزوجها علي ارش اليد واذا اسري الي النفس تبين انه ارش لليد وان المسمى
سعدوم فيجب مهر المثل كالزوجة علي ما يدره ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل
لانه خطأ ولا تقع المقاصاة علي العاقلة قيل ينبغي ان تقع المقاصاة علي العقول المختارة في الية
وهو عدم وجوبها علي العاقلة بل علي القاتل وان تزوجها علي اليد وما يحدث منها يعين
السراية او علي الجناية ثم مات من ذلك القطع فعليه مهر المثل في اليد فان هذا تزويج
علي القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهر المثل تزوجها علي خسر او خسر بر ويرفع عن العاقلة
مقداره اي مقدار مهر مثلها في الخطا ان كان مهر المثل اقل من الدية والباقي من الدية وصية
لهم اي العاقلة فان خرج الباقي من الثلث سقط والا اي وان لم يخرج الباقي من الثلث فقد
ما يخرج منه لانه تزويج علي الدية وهي تصلح مهر المثل بعينه بقدر مهر المثل من جميع
المال لانه وان كان مريضا مرض الموت لكن التزويج من الحوايج الاصلية ولا يصح في حق
الزيادة علي مهر المثل لانه محاباة فيكون وصية والدية تجب علي العاقلة وقد صارت
مهر انبسط لها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او اكثر وكذا الحكم عندها في الصورة التي
اي فيها اذا تزوجها علي اليد لان العفو عن اليد عفو عما يحدث منه عندها فانفق جوابها في
الفصلين اي الخطا والعمد ومن قطعت يده ثمان بعد ما اقتضت له من القاطع قبل قاطعه
يعني لو ان رجلا قطع يده رجل فاقضت له بان قطع يده ثم مات المقتول في الاول منه قبل
المقتول الثاني قتل المقتول الثاني به وهو القاتل الاول فضا لا يبين ان الجناية
كانت قتل عمد وحق المقتول العفو واستيفا القطع لا يوجب سقوط العفو واذا استوفى
طرف من عليه القصاص عن اي يوسن انه يستغنى حقه في القصاص لانه لما اقدم علي
القطع فقد ابراه بما وراه ونحن نقول انما اقدم علي القطع فلما منه اي من المقتول الاول
ان حقه فيه وبعد السراية يبين انه في العفو فلم يكن مبريا عنه بدون العلم به ومن
قتل له ولي عمدا فقطع يده قاتله ثم عفا عن القتل فعليه اي علي قاطع اليد دية اليد عمد
ولا مام لانه استوفى حقه في القتل وهو اقطع وكان القياس ان يجزى القصاص
الا انه سقط للشبهة واذا سقط وجب المال ومن قطعت يده فاقضت من قاطعها بنفسه
ولا حكم حاكم كاي الورق في القطع الي نفسه فعليه اي علي المقتول دية النفس عند الامام
لان حقه في القتل لا في القتل ولما سري كان قتلا قطعاً فضا فعليه بغير حق وما يتقيد

السلامة هو من الواجبات كالرمي الي الخزي وما تحت فيه ليس منها اذ العفو مندوب لكن لا يجب
القصاص لا نورا به يشبهه فانقلب الي الدية خلافا لما فيها اي في هذه المسئلة والمسئلة التي
فيها اما في الاول فلان اقوامه علي القطع دليل انه ابراه عن غيره واما في هذه المسئلة فلانه
استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم السراية اذ الاحتراز عن السراية خارج عن وسعه فلا
يتقيد بشرط السلامة لما فيه من سد باب القصاص كالامام والقاضي اذ اقطع يد السارق فاسري
الي النفس ومات وكما ليزاغ والعياذ بالله والاحتراز وكما لو قال اقطع يدي فقتلها ومات
وفي المنج وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه او وصية تاديبا عليها اي علي الاب والوصي
عند الامام كضرب معلم صبي او عبدا بغير اذن ابيه ومولاه وان كان الضرب باذنها الا ضمان
وكذا اجنبية زوج امرأة ضربها تاديبا **في الشهادة في القتل**
واعتبار حال الما كانت الشهادة في القتل امر متعلق بالقتل او رد ما بعد ذكر القتل لان ما
يتعلق بالشئ كان ادني درجة من ذلك الشئ العفو يثبت للورقة بطريق الخلافة ابتداء
لا بطريق الارث عند الامام لانه يثبت بعد الموت والميت ليس اهل لان يملك شيئا اياه
اليه حاجة كالمال مثلا ولهذا يجهز وتقتضي ديونه وتنفذ وصاياه من ماله وطريق ثبوته
الخلافة وعندها بطريق الارث والعرف بينهما ان الورقة تستدعي سبق ملك الموت
ثم ان الانتقال منه الي الورث والخلافة لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلافة ههنا ما ذكره من
الشرعية ان يقوم شخص مقام غيره في اقامة فعله في القتل اعند القاتل علي المقتول بمثل
ما اعتدي عليه لكنه عجز عن اقامته فالورقة قاموا مقامه من غير ان يكون المقتول
ملكه ثم انتقل منه الي الورقة فلا يكون احدهم اي احدا الورقة خصما عن البينة فيه اي
في اثبات فعل القصاص بغير وكالة منهم فاذا اقيم القصاص اقيم بجميعهم بخلاف المال
لان الميت اهل لان يملك المال ولذا الوصية تشكك وتعلق به صيد بعد موته بملكه وعندها
ثبت بطريق الورقة فلو اقام احدا بغير حجة بقتل ابيه عمدا والآخر غايب لزم اعادة
اي اعادة الحجة بعد عود الغايب ليتبين من الاستيفا عند الامام وحاصله انه ليس
الحاضر ان يستوفي القصاص قبل عود الغايب بل اذا اقام الحاضر البينة بجميع القاتل
لانه صار متما بالقتل والمتهم بجميع فان عاد الغايب فليس لهما ان يقتلاه بتلك
البينة بل لا بد لهما من اعادة البينة خلافا لهما اي فالاول لزم اعادة عود الغايب
بل يجب ايضا اذا اقام الحاضر البينة فلا اعادة الغايب فلهما ان يقتلاه بتلك البينة
وفي قتل الخطا والمدين لا يلزم اعادة البينة فاذا جاء الغايب بعد اقامة الحاضر
لان هذا لا يوجب العود بل يوجب الدية بطريق ثبوته الورقة اجماعا وحاصله
الكلام ان احدا الورقة يقتضيه خصما عن الباقيين فيما يدعي مالا للميت او عليه كما اذا
ادعي احدا الورقة شيئا من تركة الميت علي احدا واثام عليه بينة بثبت حق الجميع
بلا حاجة الي الدعوي والاثبات علي الباقيين ولو يرضى القاتل علي عفو الورث الحاضر
حكم عن الغايب ويسقط العفو اي لو اقام الغايب البينة علي الورث الحاضر عن
الغايب فدعي بقتل الغايب بينة العفو عليه لانه يدعي علي الحاضر

سقوط حقه في القصاص واقباله الى المال فانما انقض عليه بصير الغالب مقتضيا عليه نفسا
وسقط القود من القاتل لعدم التجزي ونقلب اليه الرية وكذا لو قتل عميد رجلين واحدا
غائب فاقام القاتل ببيتة علي الحاضر ان شريكه الغائب قد عفا عنه يختص بالحاضر خصما
وسقط القود لما بين اتفاقا ولو شهد وليا قصاص بقتلها خيرا فلت تلك الشهادة يعني اذا
كان اوليا المقتول ثلاثة وشهد اثنان منهن علي القايب انه عفا عنهما تماميا بالملكة لانها
يجز ان الي انفسهما نفعا وهو انقلاب القود مالا وهو عفو منهن لانها زعمنا ان القصاص
قد سقط وزعمها معنى في حق انفسها وهذه المسئلة علي اربعة اوجه ذكر الاول
بقوله فان صدقها اي الوليين القاتل فقط وكذا في المشهود عليه فالدية بينهما ثلثا
لانه ينصف بقة اياهما اقلهما ثلثي الدية فلزم وادعي بطلان حق الشريك فلم يصرف
فقتول مالا وزعم القاتل الدية انقلابا وذكر الثاني بقوله وان كذبها القاتل بعد ان
كفرهما الولي المشهود عليه بالقود فلا شيء لهما اي الوليين الشاهدين ولا جرم لثالث الدية
لانها يشهدانها عليه بالعفو اقرارا بطلان حقهما في القصاص فصع اقرارهما في حق
انفسهما وادعي انقلابه مالا فلا يصرف دعواهما ببيتة والولي المشهود عليه ثلث
الدية لان دعواهما عليه العفو وهو ينقلب نصيبه مالا لان سقوط القصاص مضاف
اليهما وذكر الثالث بقوله وان صدقها اخوها فقط دون القاتل غرم القاتل له اي الاخ
ثلث الدية بغيرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ثم باخذه انه اي باخذ المخبر ان
الثلث منه اي من الشريك انه عفا لنصفه المخرين فلا شيء له علي القاتل ولهما علي القاتل
ثلث الدية وما في يد الشريك وهو ثلث الدية مال القاتل وهو نصف حقهما فيصرف
اليهما لاقراره لهما بذلك كمال لقول علي الف درهم فقال المختر له ليس ذلك لي وانما هو
لقول فان ذلك يصرف اليه فكذا هذا وهذا المستحسن والقياس ان لا يلزم القاتل
لمح لان ما ادعاه الشاهدان علي القاتل لم يثبت لا فكا ره وما اقر به القاتل للمشهود عليه
قد بطل باقراره بالعفو لكونه تكذيبا له وجوابه ان للقاتل تكذيبه للشاهدين قد
اقر المشهود عليه ثلث الدية لرعيه ان القصاص قد سقط بشهادتهما كما اذا عسا والمقر
له ما كذب القاتل حقيقة بل اضاف الوجوب اليه فنجعل الواجب للشاهدين وفي قتله
لا يرد الاقرار كمن قال لقول علي كذا فقال المختر له ليس لي ولكنه لقول علي بينا كما
في التبيين وان اختلفا شاعرا القتل في زمانه اي في زمان القتل او مكانه او في التبع
بان قال احدهما قتله بعصي وقال الاخر قتله بالسيف او قال احدهما صر به بعصي وقال
الاخر قتله بالسيف او قال احدهما صر به بعصي وقال الاخر لا ادري بها اذا قتله بطلت
شهادتهما لان القتل لا يتكرر بالقتل في زمان او مكان غير القتل في زمان احدهما كذا القتل
بالة اخري وتختلف الاحكام باختلاف الالة فلو كانت علي كل قتل شهادة فرد فلم يقتل ولا
اتفاق الشاهدين شرط للقبول ولم يوجد ولا القاضي يثبت كذب احدهما الاستسالة
اجتماع ما ذكر واذا بين احدهما الالة وقال الاخر لا ادري بماذا قتله فلا تقبل شهادتهما ايضا
لان المطلق بينهما المقيد والآن المطلق بوجوب الدية في ماله والمقيد بوجوب الدية علي العاقلة مد

فأختلف

فأختلف حكمهما كالصورة الاولى فلا تقبل واما اذا شهد احدهما بالقتل معيانة والاخر
علي اقرار القاتل كان باطلا لا يثبت المشهود به فان (احدهما) قتل والاخر قول وقد تقرر في
كتاب الشهادة انه لا يجمع بين قول وفعل وكذا تبطل الشهادة لو حمل النصاب في كل واحد
منهما بان شاهدان انه قتله يوم الجمعة واخر انه قتله يوم السبت او شهدا كذا في الحكم
لنبتت القاضي بكذا بحد الفريقي وعدم الاولوية بالقبول ولو حمل احدا الفريقي دون
الاخر قبل الكمال منها لعدم العارض كما في المخرج وان شهدوا بالقتل وجهلا الالة بان قال
لاذريه باي شيء قتله لزمته الدية استخسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة لان
الفعل يختلف باختلاف الالة فجعل المشهود به وجه الاستخسان انهم شهدوا بقتل
مطلق والمطلق ليس بمحمل فيجب اقل موجب وهو الدية ولا يحمّل احدا لهم في الشهادة
عالي اجا لهم بالمشهود عليه سرا عليه ومثل ذلك شايع شرعا لان الشرع اجاز الكذب
في املاح ذات البين علي ما ورد به الحديث ليس بكذاب من اصاب بين اثنين وقال خبرا
فهذا قتله واحق منه فيحمل عليه وانما وجبت الدية في ماله دون العاقلة لان
المطلق يحمل علي الكمال فلا يثبت الخطا بالثبوت ولو اقر كل واحد من رجلين بقتل زور
وقال وليه قتلها جميعا فله اي الولي قتلها جميعا لانه تكذيب الولي في بعض
ما اقر به وهو لا يقراد بالقتل لا يبطل الاقرار وان كان فيه التفسير لان فسق
المقر لا يمنع صحة الاقرار صدقما ليس له ان يقتل واحدا منهما لان كل واحد منهما يوجب
المقراد بالقتل فنصف بقة يوجب ذلك ومصار كانه قال لكل واحد منهما قتلته جرك
ولم يبقا ذلك فيه احدا كما تقول فيكون مقرا بان الاخر لم يقتله بخلاف الاول وهو ما اذا
قال قتلها لانه دعوي القتل من غير نصديق فيقتلها باقرارهما ولو اقر رجل بانه قتله
فقامت البيهة علي اخائه قتله كلاهما كان للولي قتل المقر دون المشهود عليه
ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحرك كان له قتله كما اذا قال ذلك
لاحد المشهود عليهما شهد اهل بي رجل بقتله خلا وحكم بالدية وجا المشهود بقتله
حياتمت العاقلة الولي او الشهود ورجع الشهود علي الولي والحمد للخطا الا
في الرجوع ولو شهد علي اقراره او شهدا علي شهادة غيرهما في الخطا لم يضمن
الولي الدية للعاقلة كما في التنوير ولو شهدا بقتل زور او شهدا بقتل زور
بكر اياه وادعي وليه قتلها لقتل اي الشهادتان لان تكذيب الولي الشاهد في بعض
ما شهد به وهو لا يقراد في القتل يبطل الشهادة اصلا لان التكذيب تفسير وفسق
الشاهد يمنع القبول والعيبة بحالة الرمي لان الرمي فعل الرامي ولا فعل له بعده
بوجوب اعتباره حالة في حق الحمل والعمان عند ذلك الوصول اي ليس المعتمد حالة
الوصول في قبول حال الرمي عند الامام فلو رمي مسلما عمدا فارق فوصل السهم البطلان
تجب الدية عنه لان القتلين لو ردت المرو لكونه معصوما وقت الرمي لا القصاص لانه
رايه بالشبهة فتجب الدية خلافا لهما اي لا شيء علي الرامي اي لا شيء علي الرامي لان التلف
حصل في محل غير معصوم فيكون هو الرامي اليه كان مبريا لا راد عن موجب

كما اذا ابراه بعد المرح قبل الموت ولورمي مرقا فاسلم قبل الوصول لا يجب شي اتفاقا ولا
 لو رمي برباط اسلم لان الرمي ما انقصد موجبا للمضمان لعدم تقويم الحمل فلا يتقلب موجبا
 بصيرورته منقوما بعد ذلك وان رمي بعد افاغتنق فوصل السهم اليه بعد ما اغتنق
 فعليه اي على الرامي قيمته عند الشيخين لانه يصير قاتلا من وقت الرمي وقصار
 هو مملوكا في تلك الحالة فتجب قيمته وعند محمد عليه فضل ما بين قيمته مرميا وغير
 مرمي لان توجب السهم عليه اوجب اشرافه على العتلا حتى لو كانت قيمته قبل الرمي
 الفا وبعدة ثمانية يلزم الرامي ما يتان وقال زفرنجي عليه الدية لان الرمي يصير
 من غير تلف يتصل به وقد تلف به الي وان رمي بجرم صيد اخل من احر امه وان رما
 حلالا و احر بعد الرمي فوصل السهم الي الصيد فقله فلا يجب الجزا لان رصيده وقع
 حال كونه حلالا وان وصل اليه السهم بعد احر امه وان رمي من قض عليه بجرم اي
 اذا قضى القاضي بجرم رجل فراه رجل فرجه شهوده بعد الرمي فوصل به
 رجوع الشهود لا يضمن الرامي لما ان المعتبر حالة الرمي وهو صاحب الدم فيها
 ولو رمي مسلم صيدا فقتل اي صار مجوسيا فوصل حل الصيد وي العكس يعني
 لو رمي مجوسي صيدا فاسلم فوصل بجرم لان المعتبر حالة الرمي وهو الاصل في سائل
 هذا الباب وذلك الاتفاق والاعمال ابو يوسف ومحمد عن ذلك فيما اذا رمي الي
 مسلم فارتد والعياذ بالله تعالى قيل المصاوبة باعتبار ان صار مبريا بالردة علي ما
 بينا في اول هذا الفصل في المنع كتاب الديات وجه المناسبة
 وذكر الديات بعد الجنائيات كون الدية احرى موجبي الجنابة المشروعة وعن للصياغة
 ولما كان العصاص اشد صياغة قدم موجبه والديات جمع دية وهو مصدري روي
 القاتل المقتول اذا اعطي وليه المال الذي هو بدل النفس وي جوا شي صدر المشروعة للرجل
 المرحوم ارجليي ثم قيل ان ذلك المال دية ضمنية بالمصدى واولها محد وثمة كذا في الموطأ
 الدية المطلقة من الابل مائة ارباعا يعني ان الدية المطلقة في شبه العمد تكون اربعة
 انواع يعني بقوله بنات مخاض وبنات لبون وحقات وجزاع فوسف تفسير الكل في
 كتاب الزكاة من كل ابي من كل واحدة منها خمسة وعشرون فيكون مجملتها مائة هذا عند
 الشيخين وعند محمد وهو قول الشافعي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون تبنية
 وقد سبق تفسيرها في كتاب الزكاة كلها ابي كل الثنيات خلعات بغنم الخاء المعجمة
 وكسر اللام والفاء جمع خلفه وهي الحامل من النوق فيكون قوله في بطونها اولادها
 صفة لا شقة وفي عاية البيان ان تغليظ الدية مروي عن ابن مسعود وزيد بن ابي موسى
 الاشعري رضي الله عنه لكن اختلفوا في كيفية التغليظ فمعد الشيخين ما ذكر اولاه
 وعند محمد والشافعي ما ذكرنا بنا لقوله عليه السلام الا ان قتيل خطا العمد بالسوط
 والعصي والحجر فيه دية مغلظة من الابل اربعون منها في بطونها اولادها ولان دية شبه
 العمد اغلظ من دية الخطا المحض ودليل الشيخين قوله عليه السلام في نفس المومن
 مائة من الابل وجه الاستدلال به انما ثبت عنه عليه السلام هو هذا ومارواه محمد

والشافعي

والشافعي غير ثابت لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم في صفة التغليظ فان عمر رضي الله
 عنه وزيد ابن ثابت والمغيرة بن شعبه قالوا مثل ما قالاه وقال علي رضي الله عنه يجب
 اثلاثا ثلاثة وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون جذعة واربعة وثلاثون خلعة وقال
 ابن مسعود رضي الله عنه مثل ما قلنا ولا موخل للرامي في القاتل في مكان ما لم يفرغ
 وصار معارضا لهما رواه واذا اقرارنا كان الاخذ بالادني وهو المتيقن اولا وفي
 النهاية وذكر في المسوط ان الشيخين احتجا بحديث السائب بن زيد ان النبي عليه السلام
 قضى في الدية بمائة من الابل ارباعا معلوم منه لم يرد به الخطا منها في الخطا تجب
 احراسا فعلم ان المراد به شبه العمد علي انه قال عليه السلام في النفس المومنة من
 الابل والمراد ادني ما يكون منه فكان ما قلناه اولي ولان الدية انما تجب عوضا والحامل
 لا يجوز ان تستحق بشي من المعاصيات لوجهين احدهما ان صفة الحمل لا يمكن الوقوف
 علي حقيقتها والثاني ان الجنبين من وجه كالمفضل فيكون هذا في معنى ايجاب الزايد علي
 المائة عدد او بالاتفاق ليس التغليظ من حيث العدد بل من حيث السن ثم ان الديات تقسم
 بالصدقات والشرع يهي عن اخذ الحوامل في الصدقات لانها كرايم اموال الناس فلو ان في
 الديات ولا تغلظ في غير الابل يعني لا يزدني الداهم والوثاني عشر الا في درهم او الف دينار
 وهي اي الدية المطلقة في شبه العمد لما روي من الحديث وهو قوله عليه السلام الا ان
 قتيل خطا العمد بالسوط والعصي والحجر فيه دية مغلظة والدية المغلظة من دية اخرى
 قوله الف دينار وهي اي الدية المغلظة في الخطا وما بعده مما ارجي مجري الخطا والقتل
 يتسبب من الذنوب الف دينار قيمة كل دينار عشرة دراهم فقوله من الذنوب حال من الف
 قد تمت علي صاحبها ومن الورق بغنم الواو وكسر الالف عشرة الا في درهم وقال مالك
 والشافعي اثني عشر الف درهم لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا قتل فجعل النبي
 عليه السلام وبنه اثني عشر الف درهم رواه ابو داود والترمذي ولما روي عن ابن عمر
 رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قضى بالدية في قتيل بعشوه الف درهم وما قلناه
 اولي للمتيقن به لانه اقل وكجمل ما رواه علي وزين حصة وما روياه علي وزين ستة
 وهكذا كانت الدراهم من زمان النبي عليه السلام الي زمان عمر رضي الله عنه علي ما حكاه
 الخزازي فانه قال كانت الدراهم علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة الواو
 منها وزن عشرة ابي العشرة منها وزن عشرة دنانير فيكون الواحد قد دينار والثاني وزن
 ستة ابي العشرة منها وزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة ابي العشرة منها وزن خمسة
 دنانير فجمع عمر رضي الله عنه بين الثلاثة فخلطه فعمله ثلث درهم فصارت ثلث المجموع
 وثلاثه في السنين فليراجع ومن الابل مائة قيمة كل ابل مائة درهم حال كونها احراسا ابن
 مخاض وبنات لبون وحقة وجذعة من كل واحد منها عشر وزن ابن مسعود ان النبي عليه
 السلام قال في دية الخطا عشر وزن حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون
 بنت لبون وعشرون ابن مخاض رواه ابو داود والترمذي واحمد والشافعي اخذ بمذهبنا غير
 انه قال يجب عشرون ابن لبون مكان ابن مخاض والحديث حجة عليه ولا دية من غير هذه الاموال

مائة ص

ايمن التقدير والاعتماد الامام لان مالبة الغير مجهولة فلا يجوز التقدير واما التقدير فهو
بالاثر المشهور وقالوا لا يثبت في هذه الامور ومن النعم ايضا ما يتاخر في قيمة كل بقره خمس
ومن النعم الفاشاة قيمة كل شاة خمس ومن النعم ما يتاخر في ثوبان ازار ودرء قيمة كل حلة
خمسون لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها وكفاية شبه العمد والخطا
اجري مجري الخطا عتق ابي اعتناق رقية مومنة فان عجز عن الاعناق فضياع شهرين مثلاً
لقوله تعالى فتتبر رقية مومنة فمن لم يجد فضياع شهرين مثلاً عتق ابي اعتناق رقية مومنة
في حق القتل وان كان عمداً في حق الضرب فتتقنا ولها الامة وله اطعام فيها اي في هذه اللقطة
لعدم ورود النص والمقتضى لا يجب الاسماعا وضع اعتناق رقية مومنة احد ابويه مسلم
واللقطة لانه يكون مومناً بالتقنية لقوله عليه السلام والولد يتبع خيرا ابوين ديناً ولا
يقال كيف اتبعي هذا بالطاهر في سلامة امره حتى اجاز التكفير به ولم يكلف بذلك في حق
وجوب الصمان بالتلاف اطامه لاننا نقول الحاجة في التكفير الي رفع الواجب والظاهر يصلح
حجة للرفع والحاجة في الاتلاف الي الزام الصمان وهو لا يصلح حجة منه ولانه يظهر حال الاثر
نما بعد التكفير اذا غاش وكذا في الاتلاف فافتراق اعتناق الجنين لانه لم تعرف حياته
ولا سلامة بعد والدية للمرأة في النفس وما دونها نصف ما للرجل روي ذلك عن علي رضي
الله عنه موقوفاً ومرفوعاً وقال الشافعي لا ينفقها الثلث وما دونه ويجوز اذا كان الاثر
يقدر ثلث الدية او دونه ذلك فالمرأة والرجل فيه سواء وان زاد على الثلث فما عاينه علي
المنصف من حال الرجل ويجوز للمسلم في النفس والاطراف عندنا لقوله عليه السلام
دية كل ذي عهد في عهده الف دينار ونسأ وبها في الحياة والعصمة وكذا احكم المختار من لما
روي انه عليه السلام جعل دية كاذبي وعند الشافعي دية الكاذبي دية ثلث المسلم وفي
اربعة الاف درهم اذ دية المسلم عنده اثني عشر الف درهم كما ذكر ودية الجوسي ثلث خمس
دية المسلم وهو مائة درهم وعند مالك دية الكاذبي نصف دية المسلم وهو ستة الاف
درهم اذ دية المسلم عنده ايضا اثني عشر الف درهم **في النفس والدية**
انما ذكره في النفس في هذا الفصل مع انه معقود لبيان احكام الدية فيها هو تبع لها وهو
الطرف في تعهد الذكرا بعده وتبركا بلفظ الحديث وهو قوله عليه السلام في النفس والدية
وفي اللسان الدية وفي المارن الدية فلهذا قال وكذا في المارن وهو ما لان من الاتف الدية
وكذا في اللسان الدية ان منع النطق لغوة منفعة مقصورة وهي النطق وكذا في قطع بعض
اذا امتنع من الكلام ولو قدر عليه التكلم ببعض الحروف دون البعض تقسم الدية على عدد
الحروف تتعلق باللسان وفي ستة عشر حرفاً التاء والياء والهمزة والواو والراء والسين
والميم والصاد والضاد والطاء والقاف واللام والنون والياء فما اصابته القاتية يلزمه وقيل
ان قدر عليه اداء اكثر الحروف يجب حكومة عول لحصول الاتهام مع الاختلاف وان عجز عن اداء اكثر
يجب الدية لان الظاهر انه لا يحصل منه الاتهام واختاره المعمر ولهذا قال ارمع اداء اكثر الحروف
لنقوبة منفعة الاتهام وفي الصلب الدية ان منع الجماع وقطع المار وفي الاضواء الدية اذا منع
استمسك البول لانه من جنس المنافع وفي الذكر الدية لان فيه تقوية المنفعة وهي الولي والاستبلا

واستمسك البول

واستمسك البول والرياء ودفع الماء والابلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة وفي البرازية
وان قطع الذكر من اصله ان خطافية وان عمداً اختلف اصحابنا وفي المنتقم من قتل امرئ
قالوا هو قول محمد وعنه الثاني ان في الحشفة القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وفي حشفة
اي حشفة الذكر الربية لانها اصل في منفعة الابلاج والوقف والقضية كالناب لها وفي
العقل الربية اذا ذهب بالضرب لغوات منفعة الادراك لان المسان بالعقل بمنزلة غيره
من الحيوان وبه يلتفت في معاشه ومعاده وفي السمع والبصر وفي الشم وفي الذوق يعني كل من
الدية كاملة لان كل واحد منها منفعة مقصودة وقدره في ان عمر رضي الله عنه فقي لجليل على رجل
باربع ديات بقرته واحدة رفعت عليه راسه فذهب عقله وسمعته وبصره وكلامه وقال ابو يوسف
لا يعرف الذهاب والعقول قول الجاني لانه منكر فلا يلزم شي الا اذا صدقته او نكحته اليه
وقيل ذهاب البصر بعينه الاطباء فيكون قول رجلين منهم عدلين حجة وفيه وقيل يستقبل به الشمس
معتوم العين فاذا دعت عينه علم انها باقية والا فلا وقيل يلقي بين يديه حية فان هرب
منها علم انها لم تذهب وان لم يهرب فهي ذاهبة وطريق معرفة ذهاب السمع ان يفاقم نيكه
فان اجاب علم انه لم يذهب وان لم يجيب فهو ذاهب وروي عن اسماء بنت جابر ان امرأة ادعت
انها لا تسمع وتطارشت في مجلس حكم فاشتغل بالقضاء عن النظر اليها ثم قال حجة عوزك فاطربت
وتسارعت الي جميع ثيابها فظهر كذبها وفي الحجة ان لم تثبت الربية وكذلك في شعر الراس الربية
ان لم تثبت يعني ان حلق الحجة او الراس لم يثبت الشعر فوجب الربية في كل واحد منهما لانها زال
جما لا على الكمال وقال مالك والشافعي لا يجب فيه الربية ونجبت حكومة عدل لانا ذلك زيادة
في الادامي ولهذا يمتنع عدم كمال الحلق ولهذا حلق الراس والحية في بعض البلاد فلا تعلق
بهما الربية كشعر الصور والساق اذا تعلق به منفعة ولنا قول علي في الراس اذا حلق
ولم يثبت الربية كاملة والوقوف في مثل هذا الامر موقوف لا نه من القفا ويرى فلا يمتنع اليه بالارابي
وهو ما حجة العبد فتدور في الحسن عن ابي حنيفة انه يجب فيه كمال القيمة فلا يلزمنا والجواب
ان المعصود من العبد الاستخدام دون الجمال وهو لا يفتون بالحلق بخلاف الحر لان المقصود
منه في حقه الجمال فيجب بقاءه كمال الربية وفي الشارب حكومة عدل ولا يجوز فيه حكومة
عدل لانه تابع للحيية وفي هذا التعليل اشارة الي ان الواجب في بعض الحجة حكومة عدل
اذا كان دون النصف فالواجب به نصف الربية كما في المرازية وذكر القاضي تنق لحيته ينظر
الي الذهاب والي الباقي فيجب بحسابه واذا ثبت بعض الحجة فحكومة عدل انق وكذا الحلية
يجب فيها الربية وفي احدها نصف الربية خلافا للشافعي ومالك فانما يجب عندهم حكومة عدل
وكذا الاضداد لانه يفتون بها الجمال على الكمال وحسن المنفعة وهو دفع العذبة عن العينين
وفي العينين الربية لان جنس المنفعة يفتون بغواتهما وفي الاذنين والستغني وفي ثوبي المرأة
لان فيه تقوية منفعة الارضاع بخلاف ثوبي الرجل لانه ليس فيه تقوية منفعة ولا الجمال
على الكمال فيجب فيه حكومة عدل وفي حليتي المرأة كمال الربية وفي احدها نصف الربية وفي البيوت
وفي الرجلين وفي اشعار العينين في شعر وهو منيت الاضداد من طرف الحشفة اخذ من شقير
الواديين وانما وجبت الربية فيما ذكر لغوات الجمال والمنفعة وفي كل واحد ما هو اثنان في اليد

سلاذن والشفقة والبدن والرجل مثلاً نصف الدية لان النبي عليه السلام كتب لعمرو بن
 حزم رضي الله عنه وفي العيين كل الدية وفي احوالها نصف الدية ولان في تقويت الاثني
 تقويت النصف فيجب نصف الدية وفي كل واحد مما هو اربعة من البدن ربعها اي ربع الدية
 كالاشفار وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرها لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل
 وفي كل مفصل منها اي من الاصابع مما فيه مفصلان كالمها م نصف عشرها اي نصف عشر الدية
 ومما فيه مفصل كباقي الاصابع في كل مفصل ثلاثة اي ثلث عشر الدية تنقسم عشر الدية
 على المفصل كالتقسيم دية اليد على الاصابع وفي كل سن نصف عشرها وهو خمس من الابل
 لقوله عليه السلام وفي كل سن خمسة من الابل ومن الدراهم خمسمائة درهم وكل عضو ذهب
 نفعه فغيبه اي في ذلك العضو دية وان كان قايماً كيد شلت وعين ذهب صورها بالضرب
 لان وجوب الدية يتعلق بتقويت جنس المنفعة ولاصورة للصورة بل منفعة لكونها تابعة
 فلا يكون لها حصص من الارش الا ان تجردت عن المنفعة قبل الانلاق كالانلاق اليد التي
 خلت عن البطش ففيها حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء وارشه كاملان
 كان فيه جمال كالأذن الشاحصة كذا في التبيين **فصل في القود في الشجاج** فصل
 احكام الشجاج بفصل على حدة لثما تر مسابيل الشجاج اسما وحكما وانما لم يجب القود فيه
 لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموضحة ليس له حريق في اليد السكينة وما
 فوقها كسر العظم ولا تضام فيه لقوله عليه السلام لا تضام في العظم هذه رواية الحسن
 عن ابي جعفر وفي ظاهر الرواية يجب القصاص منها دون الموضحة التي في الموضحة ان
 كانت عمدا بالاتفاق لما روي انه عليه السلام قضى في الموضحة ولا بد من ان يتنزه
 السكينة الى العظم ولانه يمكن خسر غورها بالمسبا ويتم نيجد حريدة بقدر ذلك فيقطعها
 مقدار ما قطع فيقتلها ويان فيحقق القصاص ومنها اي في الموضحة خطأ نصف عشر الدية
 لما روي في كتاب عمر بن حزم ان النبي عليه السلام قال في الموضحة خمس من الابل وفي
 اي الموضحة الشجة التي توضح العظم اي يمينه وفي العاشمة خبر مقدم للمبتدأ
 الا في وهو قوله عشرها وفي اي العاشمة الشجة التي تكسرها عشرها
 اي عشر الدية لقوله عليه السلام وفي العاشمة عشر من الابل وفي المفضلة وهي
 التي تنقل العظم اي تحوله الكسر عشرها اي عشر الدية ونصفه اي نصف عشرها فيكون
 خمسة عشر من الابل لقوله عليه السلام وفي المفضلة خمسة عشر من الابل وفي الامه
 وهي الشجة التي فصل اليها ام الدماغ وهي الجذوة الرقيقة التي تنجم الدماغ ثلثها اي
 ثلث الدية لما روي انه عليه السلام قال وفي الامه ويروي وفي الامه مائة ثلث الدية
 وكذا في الجايقة اي يجب ثلث الدية في الجايقة اي الجايقة التي تنصل الى الجوف
 فان تغذت اي الجايقة الى الجانب الاخر منها جايقتان ويجب ثلثها اي ثلث الدية لما
 روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم في جايقة تغذت الى الجانب الاخر ثلث الدية
 ولا يغذت صارق جايقتين فيجب في كل واحدة منهما الثلث وفي كل من الحارصة بالعدا
 والاراد والصاد المملات وهي التي تشق الجلد والخرج الدم والدمعة بالعين الملهمة وهي التي تشق

اي من الجرح ما يشبه الدمع يعني تظهر الدم ولا تسيل بل يجمع في موضع الجرح كالماء
 في العين والدامية وهي التي تسيل الدم وفي المتهتات في تقلاع الخيرة الداملة على ما ذكره
 الطحاوي في شجة تسيل الدم وعلى ما ذكره شيخ الاسلام ما يسيل اكثر مما يكون في الدامية
 على ما ذكره ما يدعي الجلد سواء كان طيلة او غير سايل وعلى ما ذكره الطحاوي ما يدعيه
 ولا يسيل وفي الظهيرة هي ما يدعيه من غير ان يسيل وهو الصبي دامية يسيل كدمع
 العين والياضعة بالصاد المعجمة والعين الملهمة وهي التي تنضع الجلد اي تقطعه مأخوذ
 من البضع وهي القطة والملاحمة وهي التي تاذ في اللحم وتقطع بعد قطع الجلد في اللحم
 اي التام وتلاصق سميت بذلك تقا ولا كما سمي اللدغ سلبا والسفاق بكسر السين
 الملهمة وسكون الميم والحال الملهمة وهي الجذوة الرقيقة فوق القلم تحت اللحم تفصل
 اليها اي تلك الجذوة الرقيقة الشجة حلوة من عدل بالجماع متداوخر خبره
 ما تقدم من قوله وفي كل من الجايقة الى اخر ما ذكره وسيا في تفسير حكومة عدل وانما
 وجبت لانه ليس في لهما ارش مقدر شرعا ولا يمكن الا هذا فوجب الاعتبار بحكم العدل
 وهو ما تقرر عن ابن ابيهم النخعي وعمر بن عبد العزيز وعن محمد بن ابي في ما ذكر من انواع
 الشجاج **القصاص** اذا كان عمدا الموضحة وقد تقدم انها ظاهر الرواية في اول
 الفصل والشجاج تختص بالوجه والراس والجايقة بالجوف والجنب والظهر وما كان
 في غيرها يسمي جراحة لان الوارد فيها تختص بالوجه والراس والجوف والجنب والظهر
 ولانه انما ورد الحام لعين الشئ وهو في الراس والوجه وهذا قال وما سوى ذلك
 اي ما في الوجه والراس والجوف والجنب والظهر جراحات وفي العوراة واما اللجيات
 فقد قيل ليس من الوجه وهو قول مالك حتى لو وجد بينهما ما فيه ارش مقدر لا يجب المقدر
 وهو ان الوجه مشتق من المواجهة ولا مواجهة للناظر فيها الا ان عندنا من
 الوجه لا تضام لهما به من غير فاصلة وقد يتحقق معنى المواجهة ايضا وفيها اي في
 الجراحات حكومة عدل وهي اي حكومة العدل على ما قاله الطحاوي ان يقوم المخرج
 عمدا بلا هذا الاثر ومعه اي مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيتين فما
 نقص من قيمته وجب بيسئته من دية مثلا يعرف ان هذا المخرج عبد وقيمته بلا هذا
 الاثر الف درهم ومع ذلك الاثر تسماية فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الف
 فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة الاف درهم فعشرة الف فهو حكومة عدل وبه
 يعني اي بما ذكر من هذا التفسير حكومة العدل يعني احتراز اعماء ذكره الكرخي وهو ان
 ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لان ما لا
 نص فيه يرد الى الموضحة عليه قيل قول الكرخي اصح مما قاله الطحاوي لان عليا رضي
 الله عنه اعتبر بهذا الطريق فيمن قطع طرف منه وفي قطع اصابع الواحدة وحدها او مع
 اللغ نصف الدية لان الارش لا يزيد بسبب الكلف لانها تابعة بل الواجب في كل اصبع
 عشر من الابل فيكون في الخمس خمسون وهو نصف الدية وفي قطع الاصابع مع نصف الساع
 نصف الدية وحكومة عدل وهو رواية عن ابي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع اليد والرجل

فهو تبع الي المنكح والي الفخذ لان الشرع اوجب في اليد الواحدة نصف الدية واليد اسم
لعضو الجارية الي المنكح فلا يزاد علي تقدير الشرع ولما ان اليد الي باطشمة والبطشمة
يتعلق باللف والاصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع تبعاً في حق النكحين ولا انه
لا وجه لان يكون تبعاً للاصابع لان بينهما عضواً كاملاً لا الي ان يكون تبعاً لللف
لانما تابع ولا تبع للنتيج كما في العداية وفي قطع كف منها اصبع عشر الدية وان كان
فيها اصبعان تخمسها ولا شيء في اللف وهذا عند الامام لان الاصابع اصل حقيقة
لان منفعة اليد وهي القبض والبسط والبطش ما يمتد بها وكذا احكاما لانه عليه
السلام جعل الدية بمقابلة الاصابع حيث اوجب في اليد نصف الدية وجعل في كل
اصبع عشرا من الابل ومن ضرورته ان يكون كلها بمقابلة اصابع كل اللف والاصبع اولي
بالاعتبار وان قل ولا يظهر التتابع بمقابلة الاصابع فلا يعارض حتي يصار الي الترجيح
بالكثرة وعندنا يجب الاكثر من ارش اللف ودية الاصبع والاصبعين ويدخل اللف
منه اي في الاكثر لانه لا وجه للجمع بين الارشيين لان الكل شيء واحد ولا الي
اهدار احدها لان كل واحد اصل من وجه ترجيحاً بالكثرة وان كان فيها اي في اللف ثلاثة
اصابع فدية الاصابع ولا شيء في اللف اجماعاً لان الاصابع اصول وللانتر حكم الكل
فاستتبع اللف كما اذا كانت الاصابع قايمة وهي اي دية هذه الاصابع الثلاثة
ثلاثة اعشار الدية اجماعاً يعني لزوم دية الاصابع متفق عليه كما ان الاول
مختلف فيه وفي الاصابع الزائدة حكومة اي حكومة عدل فشرع في الادمي
لانها جزء للادمي ولكن لا منفعة فيها ولا زينة وكذا اي لا يلزم في الشارب حكومة
عدل في الصحيح لانه تابع للحية فصارت طرفاً من اطراف الحية والحية الكوسج
اي يلزم منها حكومة عدل قال الربيعي بخلاف الحية الكوسج حيث لا يجب فيها شيء
لان الحية لا يبق فيها اثر الخلق فلا يلحقها السن بالخلق بل يتعارف السموات بعد
بالحق ذلك فيكون نظير من قلم ظفر غيره بغير اذنه ويجب في تدوي الرجل حكومة
عدل وكذا في ذكر الحضي والعقن ولسان الاخرس واليد الشلل والعين العمور
والرجل العرج والسودا فانه لا يجب في هذه الاشياء الدية فلا دية لانها
اجزائه وقال الشافعي يجب دية كاملة في ذكر الحضي والعين لقوله عليه السلام
وفي الذكر الدية من غير فصل ولنا ان المنفعة وهي ايلاج والانزال والاحبال وهي
المنفعة هذا العضو فاذا عومت لا يجب فيها الدية كالعين القائمة بلاضوء واليد
الشلل وكذا يجب حكومة عدل في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تقام صحة ذلك
اي صحة كل منهما بيد ابي ارمارة ونحن اذكره وكلامه لان المعضود من هذه
الاشياء المنفعة فاذا لم يعلم صحته لا يجب الارش الكامل بالشلل والظاهر لا يصلح
حجة للالزام بخلاف المارن والاذن الشاحصان المعضود هو الجمال وقوفه
علي الكمال وكذا لو استعمل الصبي لانه ليس بكلام وانما هو من دصوت وان علمت
الصحة جنبه بما ذكره حكمه حكم البالغ في العمد والخطا وان شج رجل رجله موضحة فذهب

عقله

عقله او شعر اسنوم لم يثبت دخل ارش الموضحة في الدية لان قوت العقل يبطل
منفعة جميع الاعضاء لا ينتفع بدونه فصارت اذا اوضحه فمات وارش الموضحة يجب
بموت جز من الشعر وقد تعلقا جميعا بسبب واحد وهو قوت الشعر فيدخل الجز في الكل
لمن قطع اصبع رجل فثلثت به يده كلها وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا يدخل ارش
الموضحة في الدية لان كلامها اجابة فيما دون النفس والمنفعة مختصة فاشبه الاعضاء
المختلفة بخلاف العقل لان منفعة عايدة الي جميع الاعضاء كما مر هذا عند الطرفين
وعند ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السمع والنطق ولا تدخل في دية البصر قبل هذا
اذا كان خطا واما اذا شج رجلا موضحة فذهب من ذلك سمعه وبصره فلا نقصان
في شيء من ذلك عند الامام ولكن يجب ارش الموضحة ودية السمع والبصر وان ذهب
بها اي بالموضحة عيناه فلا نقصان ويجب ارشها اي ارش الشجة وارش العينين عند
الامام وعندنا يجب العضاض في الموضحة والدية في العينين والاصل في ذلك عندنا
ان الفعل اذا اوجب ما لا في البعض سقط العضاض سواء كانا عضوين او عضوا واحدا
وعندهما في العضوين يجب العضاض بوجوب المال وان كان عضوا واحدا فمقتضى الجمع
العضاض لا يجب ولا نقصان في اصبع قطعت فثلثت اخرى جنبها لم يجب الارش عند
الامام لان العضاض غير واجب لعدم المماثلة لان قطع الثاني علي وجه يوجب شل الاخر
غير ممكن وعندهما وهو قول زفر والحسن يقتضي المقطوعة ويجب الدية في الاخر يجب
التي شلت لان العضاض واجب بالعضوض ولو قطع مفصلها اي مفصل الاصبع الاعلي
فمثل ما يقتضي المفاصل كما في الرمز شرح التلوي وقول صاحب العداية وغيره فثلثت
ما بقي من الاصبع محل كامل تدبر فلا نقصان في الدية فيما قطع وحكومة فيما شل
وانما وجبت الدية لانه مقدر شرعا وتلزم الحكومة فيما يقر لا تتقار وتقدر بالشرع منه
ولا نقصان ولو سقط سن فاسود ياقها بل يجب دية السن كلها وكذا الواجر ياقها
او اخضر او اصفر والاصل في هذا ان الفعل الواحد اذا اوجب ما لا في البعض سقط من
العضاض سواء كانا عضوين او عضوا واحدا ولو اسودت كلها بضربة وهي اي السن
قائمة فالدية في الخطا علي العاقلة وفي العمد في ماله ويجب العضاض لانه لا يمكن
للمجني عليه ان يضربه بضربة يسوده بل يجب الارش في الخطا علي العاقلة وفي العمد
في ماله ولو قلع سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها عند الامام لان الجنابة
قد زالت مع ان لان الوجوب انفساد المنبت ولم يفسد حيث ثبت مكانها اخرى فلم تفت
المنفعة به ولا الزينة خلافا لما لان الجنابة قد حقت والحادثة نعمة مستداة في الله
تعالى فصارت كالوالتلف مال انسان يحصل للمتلص عليه مال اخر وفي سن الصبي ينقطع
اجماعا لا من الصبي لا يتقرر في مكانها وجودها لعدم بانها بعد قلعها اجابة وعنده ابي
انه يجب حكومة عدل لمكان الالم الحاصل وان اعاد الرجل سنه المتلوعة الي مكانها
اي السن فثبت عليها الالم لا يبيغظ ارشها اجماعا وعلي القائل بمال الارش لان هذا
لا يعتبر به اذ العروق لا تقود وقال شيخ الاسلام هذا اذا لم يقدح في حالها الا في غير النبات

في المنفعة والجمال واما اذا عادت فلا شيء عليه وكذا الموقطع اذ نه فاعلمنا بالتمتع
يجب على القاطع ان يشهد بانها لا تعود الي ما كانت عليه ومن قلعت سنة فاحتمل
من قالها ثم نبتت اصبحت مكانها ارضي فعلية دية سن المقتض منه لانه تبين ان
استوفى بغير حق لان الموجب سداد المنبت ولم يفسد حيث نبت مكانها ارضي فان
الجنابة والعتبات في اقتضاها من السن واقتضاها من الموصحة حولا المستا بالانتظار كما في اللزب
وكذا العوض سنة فتمت فلما اجله القاصي في المضروب وقد سقطت سنة فاختلما في
سبب سقوطها فان قيل معنى السنة فالقول للمضروب وان بعد مضربها فالقول للمضارب
وفي المنع ضرب سن انسان فتمت كذا بينناي حولا ليطهر اثر فعله ولو سقطت سنة فاختلما
فهل الحول فالقول للمضروب ليعيد التأجيل بخلاف ما اذا شجحه موضحة ثم جاوزت
منقلة حيث يكون القول للمضارب لانه منكر وقدمه في الاجل الذي ضرب السن ولم تسقط
فلا شيء على القاصي ولو اسودت بالضرب او اخرجت او اخضرت يجب الارش كله لذهاب
الجمال ولا يجب العضا ص لما قلنا فوجب في الاسود او نحوه كمال الارش ولم يفرق بين
سن وسن وقالوا ينبغي ان يفصل بين المضارب وبين العوارض التي تربي فيجب في الاول
حكمومة عدل اذ لم يفرق به منفعة المصنع وان قال يجب الارش كله كيف ما كان
لعوات الجمال وان اصغر فيجب فيها حكمومة عدل وقال في ضرب فيها ارش السن كاملا
لان الصفة تؤثر في تقويت الجمال كالسواد ولنا ان الصفة لا تقوي تقويت الجمال
ولا تقويت المنفعة فان الصفة لو السن في بعض الناس ولا كذلك السواد والحرارة
والخضرة ولو شج رجلا فالتمتع ونبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش عند الامام
وعند ابي يوسف يجب ارش الملم وهو حكمومة عدل لان الشين الموجب ان زال
فالا لم الحاصل لم يزل وعند محمد عليه اجرة الطبيب لان ذلك لزم بفعله وكأنه اخذ
ذلك من ماله واعطاه للطبيب وفسر في شرح الطحاوي قول ابي يوسف عليه الارش
باجرة الطبيب والمداواة فعلى هذا الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد والامام ان الموجب
الا صلي هو الشبهة الذي يلحقه بفعله وزوال منفعته وقوله ذلك بمرور اثره
والمنافع لا تقوم الا بالعقد كالاجارة والمضاربة الصعيدين او شبه العقد
كالقاسم منهما ولم يوجد شيء من ذلك في حق الحيواني فلا يلزم منه الغرامة وكذا امجد
الام لا يوجب شيئا لانه لا قيمة له وكذا الوجه بضرب قزال اثره فهو على الاختلاف
المذكور من سقوط الارش عند الامام ووجوب الارش عند ابي يوسف ووجوب اجرة
الطبيب عند محمد وان بقي اثره بحكمومة عدل بالاجتماع وفيه المسئلة بقوله لوجه
لانه اذا ضرب ولم يجره قبل الا بقاء لا يجب شيء بالاتفاق كذا في الزمانية ولا يقتضى
لوجه او طريق او موضحة الا بعد البر وقال الشافعي يقتض منه في الحال لان الموجب قد تحقق
فلا يوجب كما في العضا من النفس ولنا ما روي عنه عليه السلام انه كان ان يقتض من
جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والوارقطين ولان الجراحات يعتبر منها ما لا احتمال ان
تسري الي النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبرء وكل عمود سقط فيه العقد

لشبهة

لشبهة كقتل الاب ابيه فالدية فيه في مال القاتل لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
موقوفوا مرفوعة لا يقتل العاقلة عمدا ولا صلي ولا اعترافا وعضوا الصبي والمجنون
خطا ودينه عليه عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث وذلك عند عدم القصد
الصحيح ولما روي ان مجنون باصا على رجل بسيف فخر به فرفع ذلك اليه رضي الله عنه
فخط غفلة عليه عاقلة بمحض من الصلابة وقال محمد وخطاوه سواء لان الصبي مظنة الرحمة
والعاقلة الماتة لا تستحق العقاب حتى وجبت الدية عليه لانه عاقلة فالصبي وهو عذر واول
لهذا التخييف ولا تسلم تحقق الدية فانها تترتب على العلم والعمل بالعقل والمجنون
عديم العقل والصبي قاصر العقل فاني يتحقق منهما القصد وصار كالنايم وحرمان
الميراث عقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة والكفارة كاسمها سنانة ولا ذنب تستره
لانها مرفوعة القلم كما في العوربة والمعنوة والمجنون فربي لزوم الدية عليه عاقلة
وعدم لزوم الكفارة وعدم الحرمان من الارش **فصل في الجنين ومن**
ضرب بطن امرأة قاتلت جنينا ميتا فعلى عاقلة غرة خمسمائة درهم وانما
سميت الغرة غرة لانه اقل المقادير في الديات واقل الشيء اوله في الوجود ولهذا
يسمي او الشبهة لانه اول شيء يظهر منه كذا في التبيين ووجبت فيه الغرة خمسمائة
درهم سواء كان ذكر او انثى وهو نصف عشر دية الرجل وعشر دية المرأة والقياس
ان لا يجب شيء من الجنين لانه لم يتحقق بكيانه وانما وجبت استخسا بالما روي ان
البي عليه السلام قال في الجنين غرة عبد او امته فتمتة خمسمائة درهم ويوجب
او خمسمائة فتركنا القياس بالاثرو وهو حجة على قدرها استمارة بخروا لك
والشافعي وجهه على العاقلة عونا وقال مالك في ماله لانه يذل الخبز ولنا انه عليه
السلام قضى بالغرة على العاقلة ولانه يدل النفس ولعل اسماء النبي عليه السلام
حيث قال دونه وقالوا الذي من الاصح واستعمل الحديث الا ان العواقل لا تنقل ما
دون جسمانية درهم ويجب في السنة وقال الشافعي ثلاث سنين فان القته ابي
الجنين حيا فمات فدية اي فعلية الدية الكاملة لانه اقل حيا بالضرب السابق
وان القته ميتا سواء كان الجنين ذكرا وانثى فماتت الام فدية الجنين ودية الام
لانه جنين جانا يتبين فيجب عليه وجهها فصار كما اذا رمي شخصا ونفذ منه الى اخر
فقتله فانه يجب عليه دنيان ان كان خطا وان كان عمدا يجب القصاص والدية كما في
التبيين وان ماتت الام فالقته اي الجنين هو مات الجنين فديتها اي يجب دية الام
وان ماتت الام فالقته اي دية الجنين لانه فانك شخصين وان قاتلت
الام بالضرب ثم القت الجنين ميتا فديتها اي دية الام فقط ولا شيء في الجنين وقال
الشافعي يجب الغرة في الجنين لان الظاهر موته بالضرب فصار كما اذا القته ميتا
وهي حية ولنا فان موت الام احديين موته لانه يتحقق بموتها اذ تنفسه فتنفسها فلا
يجب الصمان بالسك وما يجب في الجنين يورث عنه لانه يدل نفسه وله برقة منه الضارب
لكونه قاتلا مباشر الظلم ولا ميراث للقاتل بهذا الصفة وفي جنين الامه نصف عشر

قبيته اي الوقيف لو ذكرنا عشر قيمته لو كان وقتي وقال الشافعي فيه عشر قيمته لانه جزو
 من وجهه وضمان الجزاء يوجب مقدارها من الاصل ولهذا اوجب في جيبين الحق عشر
 ديتها بالايجام وهو الفقرة ولنا انه بدل نفسه لان ضمان الطريق لا يجيب الا عند ظهور
 التقاض في الاصل ولا يعتبر به ضمان الجنبين فكان بدل نفسه الجنبين فيقتضيهما وعند
 اي يوسف نقصت الام ضمنه نقصانها والا فلا ضمان اي قال ابو يوسف يجب ضمان
 التقاض لو انتقصت الام بالقائم الجنبين اعتبار الجنبين اليها يمين لان الضمان في قتل
 الوقيف ضمان مال عنده في ازال الاعتبار على اصله فان ضربت اي الامنة تحبس سبورها
 حملها فالقته حيا ماتت نجيب قيمته حيا لادبته لانه الحكم يترب على سببه بسبب
 القتل هذا الضرب السابقة فحمل عليه فله منته قيمته حيا اذ السبب وقع في حالة لرق
 وقد مر ان العبرة لحالة الرمي في الوصول فلا يجيب الوبة ولا كفارة في اطلاق الجنبين لان
 الشرح انما ورد بايجاب الكفارة في القوس المطلقة وهو جزء من وجه فلم يكن موردا
 ولا في معناه من كل وجه ولذا لم تجب فيه دية كالملة وان تبرع بها احتياطا فهو افضل
 لا تركا به محظورا وقال الشافعي يجب كفارة لانه نفس من وجه فالتلف في النفس يوجب
 الكفارة لما فيها من معنى العبادة والاستغفار مما صنع والجنبين المستبين بعض خلقه لكلام الخلق
 اي الجنبين الذين استبان بعض خلقه كالجنبين التام في جميع ما ذكر من الاحكام وان شربت
 دوا وعالجت فرجها لم تجز حينئذ حتى طهرته فالقرة على عاقبتها ان فعلت بلا اذن لبيها لانها
 اتلفت بتعدية فيجب عليها ضمانا وتعمل عنها العاقلة وان فعلت ذلك باذنه فلا تقضي
 الفقرة عاقبتها اذ لم يوجد منها التقدي بسبب استبدالها **فصل ما يحدث**
في الطريق لما فرغ من احكام القتل مباشرة عقبه بذكر احكامه تنسيبا والاول اولى
 بالنقد من لانه قتل بلا واسطة وكثرة وقوعه من احدث في طريق العامة كنيقا او
 ميرا او جرسنا الجرس قبل هو البرج وقيل جزع يخرج من الانسان من الحائط ليبنى
 عليه وقيل جري ما يركب في الحائط وهو لقيم الجيم وسكون الرا المهرلة ومن الصاد
 المهرلة او دكا وسعد ذلك ان لم يصيرهم اي بالعامه لان الطريق سعد للتطرق فلم
 الانتفاع ما لم تنضرا العامة به وانما قيد بذلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في
 الاسلام فما تحقق فيه الضرر بانهم باحداته وكل منهم اي من العامة ترعه ومطالبتهم
 بالتعذر لان كل واحد منهم له حق فيه بالموردين فيقسم ويروا به فكان له حق التعذر كما في الملك
 والمشارك ياتهم باحداته وكل منهم فان لكل واحد حق التعذر لو احدث غيرهم فيه شيئا هذا
 اذ ابي نفسه واما اذ ابي للمسلمين فلا ينعقد كذا ويمن محمد وتغيبيل الكلام في هذا
 المقام انه على جيل له احدثه في الطريق ام لا وهل لاحوال الخصومة في منعه من الاحداث
 فيه ورفعه بعد وهل يصح فيما تلف بسبب الاحداث اما الاحداث تعال شمس الائمة ان
 كان الاحداث يضر باهل الطريق فليس له ذلك وان كان لا يضر باحوال السعة الطريق جاز
 له احدثه فيه وعلى هذا التقدير في الطريق للبيع والشرا يجوز ان لم يضر باحد وان اضر الجنب
 واما الخصومة فيه فقال الامام الملا احمد سلم كان او دمي ان ينعقد من الوضع وان ينعقد

الرفع اضر او لم يضر ان كان الوضع بغير اذن الامام لان التدبير في امور العامة مقوض
 الي راي الامام وعن اي يوسف لعل احوال ينعقد من الوضع قبل الوضع وليس له ان ينعقد
 الرفع بعد الوضع وعن محمد ليس لاحوال ينعقد قبل الوضع ولا بعده ان لم يكن فيه ضرر بالناس
 لانه ما دون له في احدثه شرعا واما الضمان بالا فلا ينعقد في تفصيله عشر وجوه في الطريق
 الخاص لا ينعقد بلا اذن الشراكا لان لم ينعقد لانه مملوك لم ينعقد وحيثه الشفعة لم ينعقد على حال
 فلا يجوز الضرف اضرهم او لم يضرهم الا باذنهم بخلاف العام فانه ليس لاحديه له الانتفاع به
 ما لم يضر باحد وعليه قلمته دية من مات بسقوطه فمات كما لو حرقه في طريق خاص عام وضع
 كما لو حرقه في طريق خاص عام ووضع حجر اذنه فتلغ به انسان فتمت على العاقلة دية
 لانه منسبب بلاكه متقد في احدثه وكذا الوعتر ينقصه انسان فتمت الوبة على العاقلة
 لما ذكر من التسبب وان وقع العاقر على احدثه فمات فالضمان عليه احدثه يعني اذ مات العاقر
 والاخر الذي مات بوقوعه عليها وضمان ديتها على المحدث في الطريق ما به الاكلاف لانه
 بمنزلة الواقع فكان دفعه بديه عليه غيره ولا ضمان عليه الا بغيره لانه موقوف في هذه الحالة
 فكان كالا لانه وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان اصابه الطرف الخارج
 تمت بعينه اذ اسقط عليه طرف الميزاب فقتله فيطردن كاذنك الطريق متمكنا في الحائط فلا
 ضمان علي صاحب الميزاب لانه غير متقد فيه لما انه وضعه في ملكه وان كان الذي اصابه
 هو الطرف الخارج من الحائط ضمن الذي وضعه لكونه متقد يا دية ولا ضرر لانه يمكنه ان
 يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يجزم من الميزاب لانه ليس بقا قل حقيقة ولو اصابه الطرف
 جيمما وعلم ذلك وجب النصف وهو النصف كما اذا اخرج مبيع وانسان فانه يضمن النصف
 اعتبارا لاحوال لانه يضمن في حال ولا يضمن في حال فيتنوع الضمان على الاحوال لان فيه
 النظر من الجانبين لمن حرقه او وضع حجر في الطريق فتلغ به انسان قوله في الطريق ينعقد
 يجر ووقع على الشارع وقوله تلغ به انسان اي يضمن الوبة عاقلة بمعنى لان من
 حرقه او وضع حجر في طريق ينعقد تلغ به انسان تكون دية على عاقلة الخارج والواضع
 فكما يجيب الوبة على عاقلة من تسببه تلغ انسان بسقوط ما احدث من الكتيق والميزاب
 والجرح والدمكان وان تلغ به بهيمة ضمانها في مالها اذ اتلف بالحرق او الوضع
 او السقوط بجملة ضمان تلك البهيمة في مال المتسبب بما ذكر اما الضمان فلا ينعقد
 فيه يضمنه واما عدم تضمين العاقلة فلا ان العاقلة لا تتحمل ضمان المال وانما تتحمل ضمان
 النفس والقنا والتزاب والحداد الطين في الطريق كوضع الحجر في وجود الضمان لان كل ذلك
 تسبب بوقع التقدي وهذا اي وجوب الضمان اذا فعله اي جميع ما ذكره بلا اذن الامام
 فانه يضمن لوجود التقدي فان فعل شيئا من ذلك باذن الامام فلا ضمان لانه غير متقد حيث
 فعل ما فعل باذن له الولاية في حقوق العامة وان كان يغير امره فهو متقد اما بالنقص في
 حق غيره او بالافتقار على راي الامام كما في الهداية والاختيار الاستياد او بالراي كما في القرب
 وكذا لو حرق في ملكه لم يضمن لانه غير متقد وكذلك اذ احدث في ماله وداره لان ذلك للمصلحة
 داره والقنا في نفسه وقيل هذا اذ كان الفاعل مملوكا له او كان له حق الحرق فيه لانه غير متقد

ولو مات الواقع في البيروجا او عثا خلاصتها علي جانبيه وان وصليته حفر بلا اذن
الامام لانه مات بفعل نفسه وهو الجوع والعطش والظمان انما يجب اذا مات من الوقوع
وعن محمد عليه الصلوات في الوجوه كلها لان ذلك حصل بسبب الوقوع في البيروجا ولا يملك
الامام ان يجوع ولا يظم ولا يظم ولا يظم عليه الصلوات في الغم لاني الجوع لانه لا سبب
للمسوي الوقوع فيه واما الجوع والعطش فلا يختصان بالبيروجا وان وضع حجر فيناه
اخر فقام ما تلقى به علي الثاني لان ثقل الاول قد انقضى فكان الصلوات علي الذي
تجاه الفراغ ما شغله وانما اشتغل بفعل الثاني موضع اخر ولو اشروع اي اخرج ذابا
الي طريق قال صاحب القاموس الجناح الروشن قال الروشن الكوة وقال في القاموس
الروشن الممر علي العلوي وقال صاحب الكفاية الروشن الكوة هو الخشبة الموضوعة
علي جدار السلطان يتمكن من المرور وقال صدر الشريعة اشراع الجناح اخراج الجوع
الي الطريق وهو المناسب ان يراد هنا في دار ثم باعها اي الروضات ما تلقى به اي
ما يحتاج عليه اي علي الباي لان فعله وهو الاشراع لم ينفخ بزوال ملكه عنه
وكذا لو وضع خشبة في الطريق ثم باعها اي الخشبة وبوي الباي الي المشتري مطلق
بيري علي نصيبه من ان انتها كما في احمد الله اليك منها اي الخشبة فتركها اي
الخشبة المشتري فقام ما تلقى بها اي بالخشبة علي الباي ايضا لان فعله
وهو الوضع لم ينفخ بزوال ملكه وهو اعني الوضع موجب للصلوات ولو وضع في
الطريق جمر افاحر ذلك الجمر يشا منته اي يبين الواضع ما احرقه لانه متعد
في ذلك الوضع ولو احرق بعد ما حرته اي الجمر الرخ الي موضع اخر لا يبين لشيخ الرخ
فعله ان كانت اي الرخ ساكنة عند وضعه اي الجمر وفي النهاية لو حركت الرخ
عمن الجمر وانما قد به لان عن بعض اصحابنا ان الرخ اذا ذهبت بشرها فاحتر
شيئا فان الصلوات عليه في ذلك لان الرخ اذا ذهبت بشرها ولم تذهب بعينها فالعين
باقية في مكانها فكانت الجناية باقية ويكون الصلوات عليه وقدر ذلك معصلا
وقبل اذا كان البدر يحجب منته هذا اختيار السرخسي وكان الحلواني لا يقول بالصلوات
من غير تفصيل ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلقى بسقوطه اي المحمول منه اي من
الحامل يعني من حمل شيئا في الطريق فنسقط المحمول علي انسان او غيره فتلقى ضمن
الحامل لان حمل المتاع في الطريق علي راسه او علي ظهره مباح له لانه مقد بشي
السلامة بمنزلة الرمي الي المرفق او الصبر وكذا يضمن من ادخل حصيرا او قبولا
او حصاة الي مسجد غيره اي غير حريمه بلا اذن فخطبه احداهما عند الامام لان
توزيع امر المسجد الي اهله دون غيره فيكون فعل الغير نقديا او مقيدا بشرط
السلامة فمقتضى القرينة والخبر لا ينافي الغرامة اذا اخطأ الطريقي خلافا لما لان
محمدا لا يضمن لان القرينة لا تقتضي بشرط السلامة ولو ادخل هذه الاشياء الي مسجد
حيه لا يضمن اجماعا لان هذه من القرب وكل واحد ما دون في اقامة ذلك لا يقتضي
بشرط السلامة فكان فعلهم مباحا مطلقا وكذا الرمي لو تلقى شي ساقط ردا هو لا يضمن

اذا لا يضمن لا يقصد حفظ ما يلزمه فيمنع الجرح بالقتيل يوسف السلامه وعند محمد
اذا ليس ما لا يضمن عادة كدروع الحرب والحوادث فنسقط علي انسان فتلقى بغيره لان هذا
الذي بمنزلة الجرح وفي الجرح يضمن ومن جلس في المسجد غير متصل فخطبه به احداهما
عند الامام خلافا لما قلناه لان لا يضمن علي كل حال واليه هذا اشار بقوله ولا فرق بين
جلوسه لاجل الصلاة او للتعليم او بقراءة القرآن او نام فيه في اثنا الصلاة وبين ان يمر
فيه لحاجة من الحوائج او يقعد للحديث وذكر صور الاسلام ان الظاهر ما قلناه لان
المسجد انما يضمن للصلاة والذكر ولا يملكه اذ الصلاة بالجماعة لا بانتظارها فكان
الجلوس مباحا لانه من ضرورات الصلاة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة للشي
يتكون حكمه حكمه وللإمام ان المسجد يضمن للصلاة وهذه الاشياء ملحقه بها فلا يرد
من الظاهر المتفاوت فنعلمنا الجلوس للاصل مباحا مطلقا والجلوس لا يلحق مباحا مقيدا
بشرط السلامة ولا ضرورا ان يكون العقل مباحا او مندوبا اليه وهو مباحا مقيدا
بشرط السلامة كالرمي الي الكافر والي الصيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد
اذا وطئ غيره واليوم فيه اذا انقلب علي غيره وذكر شمس الدية ان الصحيح من مذهب الامام
ان الحائض لا تقارن لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة
القرآن ودرس الفقه والحديث ولا فرق ايضا بين مسجد حريمه وغيره في الصحيح اما
المختلف فقبل علي هذا الخلاف وقيل لا يضمن بغير خلاف وذكر الفقيه ابو جعفر سمعت
ابا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجماع كما في المنع وفي الجالس
بصلية لا يضمن اجماعا وان كان الجالس من غير اهله لان المسجد يضمن للصلاة فلا يكون
شغورا بذلك ولما استاجر من الدار عملة جمع عاملا لاجراج الجناح او الظلة من الوار
تلقى به اي بالاخراج شي فالصلوات عليهم ان كان المتلف قبل فرائع عملهم لان التلف
لعملهم وما لم يفرغوا لم يكن العمل مسلما اليه والدار وهذا لانه انقلب فعملهم نقل حتي
وحيت عليهم التلفارة والقتل غير داخل في عقده فلم تسلم فعلهم اليه فاقترض عليهم
وان كان المتلف بعده اي بعد فرائع عمله فلم تسلم فعلهم اليه فاقترض عليهم وان كان
التلف بعده اي بعد فرائع عمله فعليه اي الصلوات يكون علي المستاجر استصحابا لانه
صح الاستيجار حتي لو استخفوا الجرح ووقع فعلهم عمارة واصلاحا فانقل فعلهم اليه
فكان فعله بنفسه فلهذا يضمنه ويضمن من صب الماء في الطريق العام ما علي به لانه
متعد فيه بالحاق الضرر بالمارة وكذا اذا رشه اي رشي الماء بحيث يترلق فيه من مشي
عليه او قوضاه اي بالماء في الطريق واستوعب الماء الطريق فخطبه به احداهما سبق
انه متعد في ذلك الفعل بالحاق الضرر بالمارة وان فعل شيئا من ذلك المتكبر من الصب
والرش والوضوء في سكة غير نافذة وهو اي القاعل من اهله اي من اهل تلك السكة او
تقضيها اي في تلك السكة او وضع متاعه فيها لا يضمن لان لكل واحد ان يفعل في سكة
لانه من ضرورات السكني كما في الوار المشترك فانه يكون لكل واحد من الشرا ان يفعل فيها
ما هو من ضرورات السكني وفي العارية قالوا هذا اذا رشح ماء كثيرا بحيث يترلق به عادة

اما اذا ارشاه قتيلا كالمهر المتعاد والظاهر انه لا يترك به لايضمن كما اشأ واليه المص
 يقول وكذا لا يضمن ان رشح ما لا يترك به عادة او فوضاوه او استوعب الما بعض
 الطريق كله فتعد المار والمرو عليه اي علي بعض الطريق الذي فيه الما مع امكان ان لا
 يمر عليه لانه هو الذي خاطر بنفسه فصار كمن وثب علي البئر من جانب فوق فيها
 بخلاف ما اذا لم توقع من غير علم بان كان المرو ربيلا او كان المار اعمر فانه يضمن وضع
 الخشبة في الطريق كالرش في استيعاب الطريق وعمره يعني اذا استوعب الخشبة
 الطريق يضمن وان لم يستوعب لا يضمن كما في منية القنن وفيه اختراع في طريق
 مكة او غيره من القيا في لم يضمن بخلاف الامصار ودون القيا في والصاوي لانه لا يمكن
 الدول عنه في الامصار ودون الصاوي لانه لا يمكن ان رشح فاحا نوت باذن صاحبه
 فالضمان علي الامر استخسانا كما لو استاجر اي الاجير ليعمل له في حانوته فتلف به
 شي بعد فرائعه فانه يجب الضمان علي الامر دون الاجير ولو كان امره بالنيا في
 الطريق فالضمان علي الاجير لفساد الامر ولو كسر الطريق لا يضمن ما تلف بموضع
 كسره وفي الثاني وان استاجر اجيرا ليعمل في فناء حانوته فتلف به انسان بعد فرائعه
 فانه يضمن الامر استخسانا ولو امره بالنيا في وسط الطريق ضمن الاجير لفساد الامر
 بخلاف النيا لانه مباح له فيها بينه وبين ربه احداث مثل ذلك في فناءه اذا كان
 لا يتضرر به غيره وقد جرت العادة بذلك في بلاد المسلمين فاعتبر امره في ذلك ولكن
 لما كان النيا غير مملوك له يتقيد بشرط السلامة ولو كسر الطريق فعلى من وضع
 كسره انسان لم يضمن لانه ما حدث في الطريق شيئا وانما كسر الطريق ليلال يتضرر به
 المدة ولا يؤذيهم التراب ولا يكون هو متقويا في هذا السبب ولو جمع الكناسة في الطريق
 ضمن ما اتلف بها اي بالكناسة لتعديده بموضع شغله الطريق ولا ضمان فيما تلف
 شي فعل في الملك لانه ما دون فيه شرعا فلا يكون متقويا او في فناء عطف علي ما تلف
 له اي للمالك فيه اي في ذلك القناحق النقص بان يكن للعامة ولا مشترك الا لاهل سكة
 غير تافذة لا ذلك لمصلحة داره والقنا في نفسه وفي العوامة اما اذا كان جماعة
 المسلمين او مشتركين بان كان في سكة غير تافذة فانه يضمن لانه مسبب متقولا لفسده
 في غير ملكه وان استاجر من حفر له في غير فناءه فالضمان علي المستاجر لا علي الاجير
 ان لم يعلم الاجير انه غير فناءه لان الاجير يعمل له وهذا يستوجب عليه وقودا ومقروا
 من جهته حيث لم يعلمه ان ذلك ليس في فناءه وانما حفر اعتمدا علي امره فلو وقع ضرر
 الضرر وتغل مغله الي اخره وان علم الاجير انه غير فناءه فعلى الاجير اي يجب الضمان علي
 الاجير لم يصح امره لانه لا يملك ان يفعل بنفسه ولا غرور من جهته لعلمه بذلك فيجب
 مضاهاة اليه وان قال المستاجر هو فناءه وليس لي فيه حق الحفر فالضمان علي الاجير قياسا لفساد
 بفساد الامر فلم يوجد الضرر وعلي المستاجر استخسانا لانه كونه فناءه بمنزلة كونه
 مملوكا له لا تطلق يده في النقص من القاء الطين والخطب وربط الدابة والركوب وبناء
 الدكان فكان امره بالحفر في ملكه ظاهرا بالنظر الي ما ذكرنا قلنا ذلك لتغل الفعل اليه فاشي

الاسلام اذا كان الطريق معروفا انه للعامة ضمن سواء قال له انه لي او لم يقل العلم بفساد
 امره ومن بني قنطرة اي علي تكبير بغير اذن الامام فتعد احد المرو وعليها اي علي تلك القنطرة
 مغطب فلا ضمان علي الباني لانه اذا تعد المرو وكان بصير ويجد موقعا اخر للمرو صار كأنه
 اتلف نفسه فنسب التلف اليه دون المسبب فان لم يتعد بان كان اعني وامر لايضمن
 اذا وضعه بغير اذن الامام اما اذا وضعه باذن الامام فلا يضمن **فصل**
في الحايطة الماييل لما ذكر احكام مسايل القتل التي يتعلق بالانسان مباشرة ونسبا شرع
في بيان احكام القتل المتعلقة بالاجماع ان ما لا حايطة اليه طريق العامة فطوله يملك الحايطة
 بنقصه من مسلم اذ هي رجل او امرأة حرة ومكانة لان الناس في المرو وشركا من يملك
 نقصه وهدمه يبيع التقوم من المرو احد منهم واشهد عليه بان يقول ان حايطة هذا
 متون او ماييل فانقصه حتى لا يسقط او اهدمه فانه ماييل والاشهاد بعد الطلب لشرط
 فيكون ذكر الاشهاد وحيث ذكر لثبوت من اثبات الطلب عند الانكار فيكون من قبيل الاحتيا
 وهذا الا شيعي وجود معني الاشهاد اذا وقع الطلب عند الشهود بل يفي الاشهاد بالحق
 اشهدوا وتدل عليه عبارة الاشهاد وفي المخرج او قال اشهدوا اي تقدمت الي هذا الرجل في
 هدم حايطة هذا صح ايضا ولو قال ينبغي لك ان تهدمه فهدم اليه بطلب ولا اشهاد
 بل هو مشهورة فلم ينفذه في موهة يمكن نقصه فيها فتلف به اي باهدامه نفس او مال
 ضمن عما قلناه اي بما قلناه من الحايطة النفس ضمن تقواي رب الحايطة المال والقياس ان
 لا يضمن وهو قول الشافعي لانه لم يوجد منه صنع هو متقو حية لانه بني الحايطة في ملكه
 والسقوط والميلان ليس صفة فلا يضمن كما قيل الاشهاد وجه الاستخسان انه اذا مال
 الي المربي فقد شغل هو الطريق لحايطة ووقع في يده هو المسلم ووقع في يده فاذ الطلب
 بالنقص وتقرير الجهد عن هذا الشكل لزمه لانه فاذ المبرع مع التمكن صار حايطة كانت
 شغله ابتداء واختياره وكذا لو طلب به من يملك نقصه كالب طفل الذي وقع في عامة
 الشعي دون الباني اب لكن الصحيح ان يجرم باليا ووضع لقيام الولاية له بالنقص
 في حقه والراهن فيبيع التقوم اليه لتعديده علي النقص فيقول الرهن وارجاع المهر من
 الي يده والعبد التاجر ولو مد بوالا لانه ولاية النقص ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا
 فهو من رقبته وان كان نفسا فعلى عاقلة المولي لو كان له عاقلة لان الاشهاد من
 وجه علي المولي وصمان المال البقي بالعبد وصمان النفس بالمولي والمكاتب لانه مال له
 يوا قبيلون ولاية النقص له وصمان ما تلف نفسا او مالا منه حكم ضمان ما تلف في العبد
 التاجر ولا يضمن ان ياعمر اي الحايطة ربه بعد الاشهاد وسلمه الي المشتري ففسق
 لانه خرج عن ملكه بالبيع سواء قبضه المشتري او لا كما في الدرر وعزاه الي الكافي وليس
 في العوامة لفظ الاول في الجوهرة بشرط ان يكون بعد القبض حيث قال ولو باع الراعي
 ما اشهد عليه وقبضه المشتري بربي ضمانه وفي المني فان قلت هل تولم خرج عن ملكه
 ببيع قد اوتلف كسب يقيده بغير البيع كذلك كالعبة ونحوها قال في الحايطة القديسي
 اذا اشهد علي صاحب الحايطة الماييل بالنقص ثم خرج الحايطة عن ملكه ببيع او غيره بطل الاشهاد

اي ربه

٦

والتقدم حتى اذا عاد الي ملكه فبسط بعد تمكن القضا وتقبله لا يجب عليه الضمان بذلك
 الا شهادتهم ولا يضمنان طول بقاءه اي بالقبض من لا يملكه اي القبض كما لم يكن والمستاجر
 والمؤجر لانه ليس لهم قدرة على القوة فلا يملك طلب القبض منهم ولقد الا يضمنون بما قلوا
 من سقوطه وان لم يطل به ينقض في اشراج الخناج ويحويه وهو اخرج الجذوع في الجوارح
 الطريق والبناء عليه والكيف يتقديه بالبناء على هذه الكيفية فان ما لا يملك الحايطة الى داس
 رجل فالطلب لربها اي لرب الدار لان الطلب حق او ساكنها اي ساكن الدار فالساكنين
 ان يطل بوجه لان لهم المطالبة لانه اذا ما شغلت الدار فكلوا زارا ما شغل هواها فيمنع تاجيله
 وادراؤه اي يصح تاجيله كل من مالك الدار وادراؤه حتى لو سقط قبل مدة الاجل وبعد الاجل
 وتلف به شيء لا يضمن لان الحق له فيصحب تاجيله واستفاطه ولا يصح التناجل فيها مال
 الى الطريق لان الحق لهما عنة الناس ولو كان اي التناجل من القاضي او المفسد لانه حق
 المارة وليس للقاضي ولا للمفسد عاب صيغة اسم الفاعل ابطال حقهم ولو كان الحايطة
 بين خمسة فاشهد على صيغة المفعول على احدهم اي الخمسة ضمن خمس ما تلف به
 عند المام ويكون ذلك على عاقلة وعندها نصفه اي نصف ما تلف به لان التلف
 بنصيب من لم يشهد عليه بعد وفاتهما فتميز ولقد اقلنا يضمنان النصف كما مر ويضمن
 الممسد ونفس الحية وجرح الرجل حيث يلزم الجراح نصف الدية ولا مام ان الممسد
 حصل بعلقة وهو النفل المقدرة ان اصله ليس بعلقة وهو القليل حيث يعتبر كل جزء علة
 فيجتمع العمل وان كان كذلك ايضا الى العلة الواحدة ثم يقسم على ارباعها بقدر العمل
 بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة التلف بنفسها صغيرة او كبيرة اعلم عند المراجعة
 الى الحكم لعدم الة ولعينة كذا في العراية وان حفر احد ثلاثة في داره لم يبرأ بغير
 اذن شريكه او بن جانيه ضمن ما تلف به والدليل من الجانيين هو ما ذكر في مسئلة
 الشرك السالفة قبيل هذه او نصفه **باب جنابة الهمية**
 والجنابة عليها اي ضمان الراكب اي في طريق العامة فيضمن للتقدي ما وطئت دابته او
 اصابت بيد ما او رجلها او راسها او كدمت او حطت برجلها او صعبت والاصل في بعض
 ان المروءة في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة بغير الة المسجي لان الحق في
 الطريق مشترك بين الناس فهو يضمن في حق من وجب في حق غيره من وجب في حق غيره
 مقيدة بشرط السلامة وانما تقيد بشرط السلامة بما يمكن الترخي عنه دون ما لا يمكن
 الترخي عنه لانا لو شرطنا عليه السلامة بما لا يمكن الترخي عنه فينقض عليه استيفاء
 حقه لانه يمنع عن الشيء والسبب مخافة ان يبتلي بما لا يمكن ان يتخري عنه والتخري عن
 الوطئ والاصابة باليد او بالرجل او الكدم وهو العوض بخلاف راسه او الخيل وهو
 الضرب باليد او الصدم وهو الضرب بنفس الدابة وما أشبه ذلك في وسع الراكب
 اذا امتنع النظر في معنى ذلك وما لا يمكن الترخي عنه فهو ما ذكره بقوله لا ما نفقت
 برجلها او دابته قال في المعرب يقال نفقت الدابة بالقاء والحق المهملة اي ضربت حافرها
 هذا اذا كانت سائرة الا اذا وقفا اي الراكب الدابة في الطريق فانه حينئذ يضمن

وان بناه الى البيت صاحب
 ما لا يملك ان يضمن
 ما تلف بسقوطه

وانما يتدبر به لانه لو كان
 ملكه لا يضمن شيئا لانه غير
 متقدر بخلاف ما اذا كان في
 طريق العامة

بالتفح

بالتفح سواء كانت بالرجل او بالذنب لانه يمكن الترخي عن الاتيان وان لم يمكن الترخي
 عن الاتيان وان لم يمكن الترخي عن النفي فصار متقدرا في الاتيان وشغل الطريق به
 ولا ما عبط برونها سائرة او واقفة يعني اذا بالة او راشت في الطريق وهي تسيروا عبط
 به انسان لا ضمان عليه لانه لا يمكن الترخي عنه وكذا اذا واقفا لانه فلا ضمان لمن من
 الدواب ما لا يفعل ذلك حتى لا ينفق منها ايضا مما لا يمكن الترخي عنه فلهذا الميضمن بذلك
 سواء كانت سائرة او واقفة لاجله اي لاجل الروث او البول فان اوقفها لاجله اي لاجل
 الروث او البول ضمن ما عبط به اي بالروث او البول لانه يكون متقدرا في الاتيان لانه
 ليس من ضرر وراثة السيرة فان اصابت بيدها او رجلها حصاة او نواة او نار او عمار او حجارة
 صغيرا فقا اي كل واحد مما ذكر عينا فذهب صونها او افسد قويا لا يضمن لانه لا يمكن
 الترخي عنه فان سيرا الدابة لا يبري عنه وان كان حجر كبير ضمن لانه مما يستطاع الانتفاع
 عنه منسب الدواب ينقل عنه وانما يكون متخفي عنه في السيرة ويضمن القايد ما يضمن الراكب
 وكذا السابق في الاصح لان الدابة في ايديهم وهم يسيرون بها ويصرفون بها كيف شاؤوا وهو متعار
 اكثر المشايخ وقيل قابله القدر ويضمن في السابق التفح ايضا ولا يضمنها الراكب
 والقايد قال البرجدي وذكر القدر في مختصره ان السابق ضامن لما اصابت بيدها
 او رجلها والقايد ضامن لما اصابت بيدها دون رجلها يعني التفح لان السابق يبري التفح
 فيمكنه الترخي عنها والقايد لا يبراه ولا يجني ان بعد العرق غير موثر في تمكن الاحتراز ولا
 كفاية عليهما اي علي السابق والقايد وحرمان اذن لو وصية لهما ما يضمنان بالمباشرة
 وليسا من احكام التسيب ولا يجني انه لو اتى بالواو دون او كان اسنوب وعلقه اتي باوينا
 على عدم جوار الوصية للوارث بخلاف الراكب فيما اوطاته الدابة بيدها او رجلها فان عليه
 الكفارة وحرمان الارث والوصية وذلك لتحقق المباشرة عنه فان التلف بفعله ونقل
 الدابة تبع رايه تبع له فان سيرا الدابة بمضائق اليه وهي الة له ومما مسبان لانه لا يتصل
 منها المجل شي وان اجتمع الراكب والقايد او الراكب والسابق فالضمان عليهما اي عن البعض
 لان كل ذلك سبب للضمان وقيل على الراكب وحده دون السابق والقايد لان الراكب
 مباشر منه كما ذكرنا والسابق مسبب فالاضافة الى المباشرة اولى وان اصطدم قارسان
 خطا اي ضرب احدهما الآخر بنفسه او اصطدم ماشيتان مما تاتاهما عاتلة كل واحد منهما الآخر
 عندنا لان هلكه اما مضان اليه فله نفسه او فعل صاحبه او فعلها معا لا يستعمل في الاول لان
 فعله مباح لا يصلح في حق نفسه ان يضاق اليه العلاك فضلا عن ان يصلح في حق الضمان
 ولا في الثالث لان ما يركب من صالح وغير صالح ليس يصلح فثبت الثاني فانه وان كان فضلا
 مباحا وهو المشي في الطريق الا انه في حق غيره يصلح ان يضاق اليه العلاك فيصالح ايضا
 في حق الضمان وعند زفر والشافعي يجب على عاتلة كل منهما نصف دية الاخر لان كل واحد
 عطب بفعله وفعل صاحبه فكان نصفين احدهما معتبر والاخر هو قاتل لو كانا عامدين
 في الاصطدام يضمن كل واحد نصف الدية للاخر اتفاقا وقيل هو الوقوع كل واحد منهما
 على فقا لتحقق فعل الاصطدام ولو وقع على جهته فلا شيء على واحد منهما وان وقع

احدى علي قفاه والاخر علي وجهه قدم الذي وقع علي وجهه بعد رجليه عند
 الشافعي نصف الدية سواء وقع علي قفاه او ظهره وان تجاوزا فاقطع الجبل فان
 وقع اي كل واحد منهما علي ظهرهما من غير ان يكون كل واحد منهما صاتا بعدة نفسه
 وان وقع علي وجههما من غير ان يكون كل واحد منهما دابة الاخر لان كل واحد منهما صاف
 بقوة صاحبه وان اختلفا اي وقع احدهما علي القفا والاخر علي الوجه فدية من وقع
 علي وجهه علي قفله من وقع علي ظهره والذي علي القفا دية له وان قطع احد الجبل اي
 ان تجاوزا الجبل فاقطعه انسان اخر فوقع كل منهما علي القفا فاقطع علي عاقلة
 اي القفاطع لانه مضان الي فعله فكانه سببا وان ساق دابة فوقع سرجها او غيره من ادا
 كالحمام ونحوه وما يحل عليا علي انسان فاقطع الساق لانه متعدد في هذا السبب لان
 الوقوع بتقصير منه وهو ترك الشر او الاحكام فيه بخلاف الردالة لا يشترط الدابة
 ولا يعيد بشرط السلامة ولا فائدة فاصد لحفظ هذه الاشياء كما في المهور علي عاتقه دون
 اللباس فيقتيد بشرط السلامة ولكن يضمن قايدها ولو طوي بعير منه اي من ذلك القطار
 انما صان النقص علي عاقلة وضمان المال في ما له ان القايده عليه حفظ القطار
 لان القايده عليه حفظ القطار والسابق وقد امكنه الخزعنة وضمانه من غير ان يضمن
 في الحفظ والتسبب بوصف القدي سبب الضمان وان كان مع القايده سابقا للضمان
 عليهما لان قايده الواحد قايده الكل وكذا سابق لانضال الازمة وهذا اذا كانت
 السابقة في جانب الابل اما اذا توسطها واخذ بزمام واحد يضمن ما عطب
 بها هو خلفه ويضمن ما تلقى بها بين يديه لان القايده لا يفقد ما خلفه السابق لانضال
 الزمام والسابق يسوق ما يكون قد امس ولو كان رجل راكبا علي بعير وسط القطار
 ولم يسوق منها شيئا لم يضمن ما اصابته بل التي بين يديه لانه ليس يسيق لها ولو اصاب
 اصابته الابل التي خلفه لانه ليس لقايدها الا اذا كان اخذ بزمام ما خلفه اما
 البعير الذي هو راكبه فهو صان ما اصابه فيجب عليه وعلي القايده غير ما اصابه
 بالابطال فان ذلك ضمانه علي الراكب وحده لانه جعل منه مياشرا حتى يحمي عليه حكم
 المياشرا في التبيين فان ربط بعير علي قطار بعير علم قايده فعطب به اي بالبعير
 المرتبط انسان ضمن عاقلة القايده لانه قايده لكل فيكون قايده لذلك
 والقول سببه قريب لوجود الضمان فلا ينفك الضمان الحقيقي بحمله ورجعوا الي عاقلة
 القايده اي بعيره الربية علي عاقلة اي الرباط فالصوي الشرعية اقول ينبغي ان
 يكون في ما له الرباط لان الرباط او قومه في حقل المال وهذا لا يتحمل العاقلة انما
 ويجاب عنه بان الرباط لما كان متعددا فيما صنع صار في التقدير هو الجاني وان كان
 كذلك وجبت الربية علي عاقلة فان قيل ان كل واحد منهما سبب بان القود بمنزلة
 الجبا شرع بالنسبة الي الرباط لانضال الثلث به دون الرباط فيجب عليه الضمان وحده
 علي عاقلة فالجواب ان الرباط ليس سببا لان الرباط امر بالقود لانه اذا لم يربط
 التحفظ عنه ولكنه جعله لا ينبغي وجوب الضمان عليه لتحقيق التلازمة وانما ينبغي الاسم

فيكون

فيكون امر لوالضمان علي الرباط واما اذا ربطوا الابل واقعة فضمنها علي عاقلة القايده
 يرجعون به علي عاقلة الرباط لانه قايده بعير غيره بغير اذنه لا صريحا ولا دلا فلا
 يرجع بحقيقة علي احد وتما في التبيين فيطالع ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه بان
 يمشي خلفه قاصدا احدهما مملوكا صحت ما اصاب في قوده اي قود الارسال بان لا يمس
 بهيمة او بيرة لان فعله ينتقل الي المرسل بسوقه كما يضاق فعل المكره فيما يصلي اليه
 وفي الخبر لا يضمن وان ساقه العسوق ان يدن البهيمة والكلب تحت السوق فاعتبر
 سوقه وكون الطير لا يتحمل السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة وكذا لا يضمن
 في الدابة والكلب اذا لم يسبق لكونه كلبا واحدا من الدابة والكلب مستقلا في فعله وان
 اي الدابة بنفسها ليل او نهارا فاصا بنفسها لا او نفسها لا يضمن صاحبها لقوله عليه السلام
 جرح العجماء جازي قال محمد هي المنفصلة وان الفعل غير مضان اليه لعدم ما يوجب النسبة
 اليه من الارسال وبغيره وفي الدابة اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت
 في موره فالحكم لمرسل صان لان سيرها مضان اليه مادامه يسيروا في سبيلها وان انعطفت
 بهيمة او بيرة اقطع حكم الارسال اما اذا لم يكن له طريق اخر سواه وكذا اذا وقعت
 ثم سارت بخلاف ما اذا وقعت بعد الارسال في الاصطبا ثم سارت فاصد الصيد يعني
 بجل صيده لان تلك اللحظة تخضع معضود المرسل وهذه الوقعة من الدابة توافي
 معضود المرسل فتقطع حكم الارسال بخلاف ما اذا ارسله الي صيد فاصار بنفسها
 او ما لا يفي موره حيث لا يضمن المرسل وفي الارسال في الطريق يضمنه لان شغل الطريق
 تعد يضمن ما تولد منه اما الارسال للاصطبا فمباح الا شيبا الا يصدق التقديري
 ولو ارسل بهيمة فافسوق زواها علي موره يضمن المرسل وان مالت بهيمة وشمالا ولم
 طريق اخر لا يضمن وفي الكافي ومن فتح باب فقص وطار الطير او باب الاصطبا لم يضمن
 الدابة وضلت لا يضمن الفاسخ لانه اعترض علي السبب فعلم فاعلم فاعلم وقال محمد
 يضمن لان طير ان الطير هو رثما وكذا فعل كل بهيمة فكانه خرج بلا اختيار فيضمن
 كما لو شغقت فامسك ما فيه ومن ضرب دابة علي ركب او خشيها اي الدابة والنفس
 الطعن فتضمنت او ضربت بيدها احد معقول فتضمنت وضربت علي سبيل التنازع او
 نقرت اي الدابة تصدعت اي ضربت بنفسها احوال ان ضمنه هو اي الضارب الدابة
 او الناحض لالركب ان فعل اي الضارب والناحض لالركب اي الضرب او الناحض
 السير اي سير الدابة لان الضارب او الناحض متعد في تسببه والراكب غير متقدر
 فيترجح جانيه في التفريم للتقدي وان اوقعه لاي ملكه فعليها اي ان اوقع الدابة
 راكبا في غير ملكه والمسئلة بها لها الضمان عليها فنعني وانما قد يقوله لاني ملكه
 لانه اذا اوقعها في ملكه لا يضمن الراكب ايضا وان نغمت الدابة الناحض فزسه
 هو لانه بمنزلة الجاني علي نفسه وان اقلت الدابة لالركب فمافضاضه علي الناحض
 او علي عاقلة لانه متعد في تسببه فغيبه الربية علي العاقلة وان فعل ذلك ارب
 الضرب والنفس باذن الراكب فهو لفعل الراكب وضمان عليه في فتحها لان الراكب

له ولاية فخص الوابة وضربها قال امر غيره بما يملك مباشرته جعل فعل المامور كلف الامر
لكن ان وطئت الوابة احوالي نورها من غير ان يملك يملكه او سبق بعد الخس بل اذن فويته
عليها لانه قد خسر الناحية باذن الركب قال لا ينفذها اذا كانت فورها الذي خسرها
لان سيرها في تلك الحالة مصاف اليها والذون فتناول فعله السوق ولا يتناول من حيث
انه انكاف من هذا الوجه يقتصر عليه فالركوب وان كان علة للوطي فالخس ليس بشرط
لهذه العلة بل هو شرط او علة للسير والسير علة للوطي وبهذا لا يخرج صاحب
العلقة من جرح انسانا متوقعا في برجرها غيره علي قارعة الطريق ومات قال دية
عليها كما ان الحرف شرط وجود علة اخرى وهو الوقوع دون علة الجرح فكذا هذا
ولا يرجع الناحية علي الركب في الاصح لانه لم يارب الا بطلان الخس بفصل عنه والتلف
انما حصل بالوطي كما لو امر صبيا بقتل عاتلة الصبي بغيرها موطيت انسانا مات
متم عاتلة الصبي دية ولا يرجع عاتلة الصبي بغيرها موطيت انسانا مات
امره بالتبدير والوطي بفصل عنه وانما قال في الاصح احتراز انما قبل يرجع الناحية
علي الركب بما ضمن في الوطية لانه فعله بامر فخرج بها الحق من العهدة عليه وكذا
لو ناول الصبي سلاحا فقتل به احرا فانه ضمن ولا يرجع علي المناول وكذا الحكم في
خسها ومما قايدها وسابقه يعني من قايدها او سابقها فخصها رجل اخر فقتلت
او اصابته في فورها فالصرا علي الناحية وكذا القتل لانه لها سابق فخصها غيره
لان مصافي اليه كذا في الهاربة وان خصها شيء مصوب في الطريق فالصرا علي نفسه
لان المتناصب متقدم يشغل الطريق فاضيق اليه كما نه خصها بفعل نفسه ولا فرق
بين كون الناحية صبيبا او بالغ لان الصبي كالبالغ بوجوب فعله فيكون الضمان
في ماله وفي الكافي نقلا عن الميسوط ان كان الناحية صبيبا فهو كالرجل في ان ضمان
الدية يجب علي عاتلته لانه بوجوب فعله وقوله في الهاربة واذا كان صبيبا ففي
ماله يجهل ان يراد به اذا كانت الجناية علي المال او في ما دون ارش الموصلة
وان كان اي الناحية عبدا فالصرا في رقبته فبدفعه المولي بالصرا وبغيره
وجميع ما يملكه الفصل والذي قبله ان كان العاقل ادبيا فالدية علي عاتلته
وان كان العاقل غيره اي غير الادبي فالصرا في ماله الجاني لما تقر ان العاقل لا
يتحملون ضمان الماله ومن قضا عمن شاة فضا ب صحت ما يقصها من حيث المالية لان
المعضود من المالك قطع دون العمل فلا يغير فيها الا القضا بل لا تغد وقيد بالعين
لان في العيين صاحبها بالجنا وان شاة تركها علي العاني وصنعه القيمة كاملة وان شاة
امسكها وصنعه القضا كما في البتيني وفي صين القوس او البغل او الحمار او بعير الجزار
او بقرته ربع القيمة لما روي انه عليه السلام قضى في بعين الدابة ربع القيمة
وهكذا قضى عمر رضي الله عنه ولان اقامة الدية كما يكون باربع اعين عيناها ومجربا
المستعمل لها مضار لانها اذا ان اعين فيجب الربيع بقوات احوها وقال الشافعي
يجب القضا كما في الشاة قبل والقضا ليس يغنيها الحكم في كل بقرة وبغير ربع القيمة

في العين

خس

في العين الواحدة وفي الشاة القضا وانما وضع المسئلة في بقرة الجوار وجروره ليدل
نيوهم انها معدن اللحم فيكون حكمها حكم الشاة وتذكر في الاصلاح اضافة شاة الي القضا
معللا بقوله لما فيها من مظنة الاختصاص خصوصا عند ملاحظة التقليل وليس يصح
وجوابه ان وضع المسئلة في شاة القضا ايضا لانيوهم انها معدن اللحم فلا يغير
القضا فيما لا يتعلق باللحم بل يوجد نقصان في ما بينهما لكونها في حكم اللحم باعتبار المال
باب حياية الرقيق والجناية عليه لما فرغ من بيان احكام
جناية المالك وهو الحر والجناية عليه شرع في بيان احكام جناية المملوك وهو العبد
واخره لاحاطة بربطه العبد عن رتبة الحر كما في شروحه الهادية ولقائل ان يقول انه
كما وقع الفراغ من بيان احكام جناية الحر مطلقا بل بقي منه جناية الحر علي العبد وهو انما
ينبغي في هذه الباب كما لا يظهر ان يقال لما فرغ من بيان جناية الحر علي الحر شرع في بيان
جناية المملوك والجناية عليه ولما كان عليه نعلق بالمملوك البتة من جانب اخر لاحاطة
رتبة المملوك من المالك اعلم انهم اختلفوا في موجب جناية العبد قتل موجه الارش
لان المصوص مطلقا من غير فصل الا ان المولي ان يتخلص بالدفعة فخصه عليه
وقيل موجبها الدفع والمولي ان يتخلص بالعدا ولهذا يبر المولي بهلاك ولو كان الموجب
الاصلي غيره لما يبر بهلاكه لا يبر بغيره به الدفعة اذ جناية المملوك لا توجب الادعاء
واحد لو كان محلا للدفع بان كان قنا وهو الذي يتقدم له شيء من اسباب بل لا يبر
وامومة الولد والكتابة والاي وان لم يكن محلا للدفع بان كان له شيء من اسباب الحر
المذكورة فيما سلف فتوجب قيمته واحرة لو كان غير محمل له اي للدفع والنجي ان قوله
والنجي ما خرج به من قوله غير محمل له فهو مستدرك بلافا بيرة ومنه بقوله فلو جني عبدا
خطا هكذا في الهادية وغيرها والتفصيل بالخطا هنا انما يفيد في الجناية غير النفس لانه
اذ كان عدا يجب القضا واما فيما دون النفس فلا يفيد في خطا العبد وعمده فيما دون
النفس سواء كان يوجب المالك في الحالين اذ القضا صريح في العبد والعبد ولا يبر العبد والحر
متبادرون النفس هذا اذا كان العبد كبيرا واما اذا كان صغيرا فمعه كالمطاف فان شاة مولاه ومعه
اي العبد كما اي الجناية فيملكه ولها اي والجناية وان شاة مولاه يبرها اي الجناية وذلك
لان العبد لا مال له عاتلته ولا يمكن اهدار الدم فجلت رقبته بنقام الارش لانه
خير المولي بين الدفع والعدا لانيقوت حقه في العبد بالكلية حال قيد الدفع والعدا
جميعا اما الدفع فلا نه عيب ولا تاجيل في الاعيان واما العدا فلا نه يدل العين فيكون
في حكمه ثم المصل عند الامام ان الخطا هو الارش وعندهما المصل هو ان يبر المالك
بالجناية كما في العدا فاذا اختار المولي العدا وليس عدا ما يبر في العبد عده عند
الامام ويودي الارش مني وجد وعندهما ان لم يودي الدية في الحال فعليه الدفع لانه
يرضي الاوليا وفي الاقتصار علي دفع العبد كما انه لو كسب العبد بعد الجناية كسبا
راختار المولي دفعه ولا يدفع الكسب اتفاقا ولو ولد امه الجناية لا يدفع الوالد عنه صاحب
الحيث وذكر شيخ الاسلام انه يدفع الوالد كما في الجندي فانما ان العبد قتل ان جنى رثيا من

ط

الرفع او الغدا بطل حق المجهن عليه لغوات محل الواجب وان ما قد بعد ما اختار المولى الغدا
لا يبطل حقه اي المجهن عليه ولم يبين المولى لغير الحق جنيته في رتبة العبد اليه ذمة المولى
ويكون العبد لا تقصد ذمته فان قداه المولى حتى اي العبد ثانيا فالحكم كذا لانه قد ظهر
وخلص عن الجناية الاولى فيجب بالثانية فالحكم كذا لانه قد ظهر وخلص عن الجناية الاولى
فيجب بالثانية الرفع او الغدا وان جني جناية بين دفعه اي المولى العبد بها اي بالجناية بين
مقتضاها به نسبة حقوقهما اي العبد المدفوع علي قدر جنيتهما او قداه بارشها اي بغير
طرد احد منهما لان تعلق الاولى برتبة لا يمنع تعلق الثانية بها كالديون المتلا حقة ثم اذا
دفع المهر اقتضوه عليه قدر جنيته وحقق كل واحد منهما ارش جناية والمولى ان يدفع
من بعضهما وبأخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي الي غيره لا خلا في الحقوق بخلاف ما اذا
كان المقتول واحد اوله وليان او اوليا حيث لم يكن له ان يدفع من البعض ويدفع الباقي
الي البعض لان اتحاد الحق فان باعه اي المولى العبد الجاني او وهبه او اعتقه او دبره
او استولوا اي الجارية الجانية حال لونه غير علم بها اي بالجناية ضمن اي المولى الاقل من
قيمته والاقل من ارسته لانه قد وقع بغيره ما صنع فيضمنه وحقه في اقلها بخلاف الاقرار
علي رتبة الاصل لان المقر له يجايب بالرفع او الغدا لانه ليس منه نقل الملاك لاحتمال
صدقه والحقه الكرخي بالبيع لزوال ملكه ظاهرا ولو باعها من المجهن عليه فهو مختار بخلاف
ما اذا وهبه منه لان المستحق اخذ بغيره عوضا لكن في الهبة دون البيع واعتناق المجهن
عليه بامر المولى بمنزلة اعتناق المولى لان فعل المأمور مضاعف الي الامر لغيره بعد العلم
تقصير فهو مختار لانه جسد امره وكذا اولى الكورد والقيس الا اذا علمت بالخطا في البيع
لانه عيب حكلي بخلاف الاستحرام لانه الجنيته بالملك وكذا بالاذن في التجارة وان لم يكن
لان الاذن والدين لا يمنع الرفع وعند الشافعي في قول واحمد رواية وما لا ضمن الارش
فقط وان علم بها اي بالجناية ضمن الارش فقط بالاجماع لانه صار مختارا للغدا كما لو
علق اي المولى عتقه بقتل زيد او ربه او شجعه بان قال له ان قتل فلانا او رميت
زيد او شجعت راسه فانت حر ففعل اي قتل او رمي او شجع كان المولى مختارا للغدا
في جميع ذلك وقال زفر لا يصير مختارا للغدا الا في وقت تكلمه بالجناية ولا علم له بوجوبه
وبعد الجناية لم يوجبه منه فعل يصير به مختارا للغدا وعليه العتمة ولنا ان تعلق
العتق مع علمه بانه يفتق عند القتل دليل اختياره فلتزمه الذمة وان قتل عبيد
حر حال لونه عدا اي عامدا فدفع العبد اليه اي الحر الذي قطع يده فاعتقه اي المدفوع
اليه فسري اي القطع الي النفس فان قال لعبد صلي بالجناية لانه قد صدقته الاعتناق
ولا صحة له الا بالصلي عن الجناية وما يحدث منها انشأ وهذا الوجه عليه ورضي به
جاء وكان مصالحا عن الجناية وما يحدث منها وان لم يكن اعتقه اي العبد المجهن وما
من السراية برد العبد علي سببه فتباعد او يعني لانه قد علم ان الصلي كان بالخطا لانه
وقع علي المال وهو العبد عن ذمة العبد الي القصاص الجري بين الحر والعبد في الاطراف
وبالسراية ظهر ان ذمة العبد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلي باطلا لان

الصلي

الصلي لا بد له من مصالح عتقه المال فلم يوجد فبطل الصلي فوجب القصاص بالاوليا
بالخيار ان تشا واعفوا عتقه وان تشا واقتلوه وكذا لو كان القاطع حرا فصلا لم يقطع
بده علي عبيد ودفعه اي القاطع العبد اليه اي الي المقتول فان اعتقه المقتول
سري القطع الي القتل فانت فهو اي العبد صلي بها اي بالجناية وان لم يعتقه فسري
رد العبد الي القاطع واقتد او عني والوجه ما بين فانتوا الحكم والعلة وفي العداية
وهذا الوضع برد اشكال فيما اذا علم عن العبد ثم سري الي النفس وما في حقه الجيب
هناك رهنا قال يجب قبل ما ذكرهنا جواب القياس فيكون الوضعا جميعا علي
القياس والاستحسان وفيل بينهما فرق ووجه ان المدفوع علي اليد صلي ظاهرا لان الحق
كان له في اليد من حيث الظاهر فيصير العفو ظاهرا فبعد ذلك وان يطل حكما يبقى موجودا
حقيقة فكيف لم يمت وجوب القصاص اما هذا الصلي لا يبطل الجناية بل يقرر ما
حيث صلي عنها علي مال فاما اذا لم تبطل الجناية لم تنتفع القود بده هذا اذا لم يفتق
اما اذا اعتقه فالقود ما ذكرناه من قبل وان جني عبيد ما دون مديون جناية فط
فاعتقه اي سببه غير علم بها اي بالجناية ضمن اي السيد لرب الدين الاقل من
قيمته ومن دونه وضمن لوك الجناية الاقل من قيمته اي العبد ومن ارشها اي الجناية
لانه اطلق حقيق كل واحد منهما مضمون بكل العتمة علي الاقرار والرفع للاوليا والبيع
للمعزما وكذلك عند الاختصاص ويمكن الجمع بين الحقيين ايضا من الرتبة الواحدة علي
نقد بكونه مملوكا بان يدفع اليه الجناية ثم يباع للمعزما فيضمنها السيد المعتق
بالاقلال وان اعتقه بعد العلم فعليه قيمة لرب الدين وارش الجناية للاوليا المجهن عليه
ولو ولدت ما دون ذمة مديونة تباع الولد مملوكا اي مع امه في دينها اي الام المأذونة
ولو جنت فولدت لا يدفع الولد في جانيها اي الجانية لوك الجناية والفرق ان الولد مملوك
حكمي منها واجب في ذمتها متعلق برقمها فيسري الي الولد كوك المهر فونه بخلاف الجناية
لان وجوب الرفع في ذمة الولد لاني ذمتها فلا يسري الي الولد ثم اعلم ان شرط السراية
الي الولد ان يكون الولادة بعد لحوق الدين اما اذا ولدن ثم لحقها الدين لا يتعلق حقت
العزما بالولد بخلاف الاكساب حيث يتعلق العزما بها سواء استقبلت قبل الدين او بعده ولو
اقر رجل ان زيد حر عبيده فقتل ذلك العبد فاعل قتل ولي المعزما فلا سري له اي للمعزما
يعني انه اذا كان لرجل عبيد زعم رجل اخر انه مولد ذلك العبد اعتقه ثم ان هذا العبد
قتل ولي المعزما الا ان خطا قتل شي عليه له لانه متى زعم ان مولاه اعتقه فقد ادعى
ذمة علي عتقته وادعى العبد والمولى فلتزمه ما اقرب به ولم يصدق علي العاقلة بالاحقة
وان قال اعتق علي صيغة العقول قتلت اثاره بقتل خطا قبل عتقي وقال كريد بده ف
قال العقول لانه منكر للعتان لانه استدره الي حالة منافية للعتان وهذا لان الوجوب
في جناية العبد علي المولى دفعا او فدا ولا يفيض وجوب العتق الي قتل الخطا علي العبد
في حال رقه بماله وان قال المولى لامة اعتقها امه نفسه قطعت يده علي صيغة
التكلم بول قبل العتق وقالت الامة لا يبرده فالتقوا لها اي لامة لانه اقرب بسبب العتق ان

ثم ادعى ما يبريه وهي تنكر القول المنكر وكذا القول في كل ما نال من ابي اخذ المولى من الامة
 الى الجاهل والغلة ما رقت له طيبك وانت اميت وقالت لا بعد العتق فيكون القول قوله
 وكذا اذا اخذ من عتقها ابي التماسها لا يجب عليه الضمان وان كانت مديونة وهذا
 عندها وعند محمد لا يثبت المولى الا شيئا قايما بعينه يوم المولى يرد على الامة لانه يملك
 وجوب الضمان لا سنده العقل الى حالة مع مودة صافية له كما في المسئلة الاولى وكما في
 الطريق والعتق وفي القيام اقرب ما حيث اعترفت بالافضل من اثم ادعى التملك عليها وهي تنكر
 قال القول قول المنكر وهذا يوم بالرد اليها ولها ان اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه
 فلا يكون القول قوله كما اذا قال لغيره اذهبت عبيدك اليه وعيني تلك صحبة توهبت
 وصنف العتق وقال المختار لا يلزم ثبوت عيني وعينك ذاهبة ولا يملك المولى القول
 للمنفق وعينه وعليه القاضي المولى لان العتق حصل مضمونا بقبولها لان القاضي
 يدعي البراءة وحضره تنكر مكان القول قوله ولو امر عبد محجورا او صبي صبي بقتل رجل
 فقتله فالدين عليه فانك لا تملك القاتل حقيقة وعده وخطاه وسواء لاشي
 علي الامر سواء كان عبد محجورا او صبي لانها لا يواخذ ان باقوا له عدم اعتبارها
 شرعا ورجعوا اليه العاقلة علي العبد بعد عتقه لان عدم اعتبار قول العبد انما هو
 لحق المولى وقد راجع الحق المولى بالاعتقاد لا علي الصبي الا ما يترجع العاقلة علي
 الصبي الامر ليقض ان الاهلية وفي التبيين لا ترجع العاقلة علي العبد ايضا لان هذا
 صمان فيما بينه وهو علي المولى لا علي العبد وقد تغذر الجاهل به علي المولى مكان المولى وهذا
 او قل للقواعد الا ترى ان العبد اذا اقرب بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء لكونه
 اسكنه الي حالة صافية للضمان وهذا الوجه العبد يبرأ فاعتقه مولاه ثم وقع فيه انسان
 فقتله لا يجب علي العبد شيء وانما يجب علي المولى قيمته لان جنائته لا توجب عليه شيئا
 وانما توجب علي المولى فوجب عليه قيمة واحدة ولو مات منها الف نفس فيضمونها
 بالخصم ولو كان مامورا العبد مثله بان امر العبد المحجور وعبد محجور او مثله بقتل
 رجل دفع السيد العبد القاتل او قواه ان كان القاتل خطا او كان القاتل عبد العبد
 المامور صغيرا لان عبد الصغير كالخطا ولا يرجع السيد علي الامر في الحال لان الامر
 قوله وقوله المولى غير معتبر ولا يواخذ به في الحال بل يجب ان يرجع السيد عليه ابي
 علي العبد بعد عتقه لروا المانع وهو حق المولى باقتل من قيمته ومن العتق ان القيمة
 ان كانت اقل من العتق فالمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة علي القيمة بل يرجع العبد
 قال صدر الشريعة اقول ينبغي ان لا يرجع شيء لان الامر لم يرجع والامر لم يوقع في
 هذه الورقة لئلا يمتنع المامور بخلاف ما اذا كان المامور صبيانا اميتا وان كان القاتل
 محجورا والمامور عبد كبيرا اقتض لانه من اهله العقوبة وفي النهاية هذا الذي كرم
 الحكم لا يثبت ان يكون الامر المامور محجورا عليه لانه لا يملك ان يكون الامر
 محجورا عليه لانه اذا امر العبد المحجور عليه العبد المامور وباتي المسئلة بما اذا قلنا ذلك
 وانما لو كان الامر عبد امدا واما المامور عبد محجورا او مامورا يرجع مولى العبد القاتل بعد

الدين او العتق علي رتبة العبد الامر في الحال بقيمة عبده لان الامر بامره صار خاصا
 للمامور فصار كاتزاره بالعقب والعبد المامور لو اقر بالعقب بواخذ به في حال رقت
 بخلاف المحجور وان قتل عبيد حريين لكل منهما وليان ففعا احدولي كل منهما مع السيد بصفه
 اي نصف العبد الي الاخرين او قدي بديته كما يعني للمولى الجوار ان شادفع نصف العبد
 الي الزوج لم يبعوا من وليي القتيلين وان شادفعه ايه بديته كاملة لانه لما عفي احدولي
 كل منهما سقط القصاص في الكل وانقلب نصيب الساكنين مالا ولا ذمة واحدة لهما من ايه نصف
 واحد من القتيلين يجب له فضا صا كل علي حرة فاذا سقط القصاص وجب ان يغلب
 كله مالا ولا ذمة ديتان فيجب علي المولى عشرة الف او يدفع العبد غير ان نصيب العتق
 سقط مجازا وانقلب نصيب الساكنين مالا ولا ذمة واحدة لهما من ايه نصف
 الرتبة او دفع نصف العبد الي محجور المولى بينهما وان قتل العبد احدهما اي احدهما
 بمجرم او قتل الاخر خطأ ففي احدولي العبد قدي السيد بديته كاملة لولي الخطا وقدي
 بغيرها لاحدي وليي العبد الذي لم يعف لان نصف الحق فطل بالعفو بغير النصف وما ر
 مالا ويكون خمسة الاف درهم ولم يطل شيء من حق وليي الخطا وكان حفرها في كل الزوج
 عشرة الاف او دفعه ابي دفع السيد العبد اليهم ابي الي الاوليا بقتلهم انك تاتاه
 لولي الخطا وتلكه للمولى لم يعف من وليي العبد عند ابي حنيفة فيضرب اوليا الخطا بالكل
 وهو عشرة الاف ويغفر العافي بالنصف وهو خمسة الاف لان حقه في النصف وحفرها في الكل
 فكل كل نصف سهمها نصا وحق وليي الخطا في سهمين وحق غير العافي في سهم فيقتسم
 العبد بين وليي الخطا وصغير غير العافي انك تاتاه لوليي العبد بغيره الممانعة فيسلم
 النصف لوليي الخطا بلا ممانعة ومنازعة الفريقين في النصف الاخر فينصف كل واحد القسم
 ارباعا وان قتل عبد لاثنين قريبا لهما ففعا احدهما بطلحق الكل يعني ان كان عبد بين
 رجلين فقتل العبد قريبا لهما كما خيرا ففعا احدهما بطلحق الجميع عند ابي حنيفة فلا
 يستحق غير العافي شيئا من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وقالا لا يدفع العافي
 نصف نصيبه الي الاخر ان شادفعه بديته بديته ان شادفع النصف العتق صرحت
 لهما في العبد علي السبع لان الملك لا يثاني استحقاق القصاص عليه للمولى لانه صفي
 علي اصل الحرمة في حق الدم واذا وجب القصاص وجب لكل منهما نصف العتق وسابعا
 نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاذا عفا احدهما انقلب نصيب الاخر وهو النصف
 مالا غير انه شايع في كل العبد فاما اصاب نصيبه سقط لان المولى لا يستوجب عليه غيره
 مالا وما اصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه او قد
 بعد به ربع الرتبة ولاي حقيقة ان القصاص وجب ففعا لهما من غير قبيل فاختار ان وجب
 لكل منهما في كل العبد او في النصف متردد اي نصفه ونصف صاحبه او منها شايعا وكل
 ذلك لا يمنع وجوب العتق لان اجر العتق في الفور ليس باوحي من بعض فاذا اقر العتق
 الي المال اختل وجوب الكل علي احتمال تعلقه بنصيب صاحبه وبطلان الكل علي احتمال
 التعلق بنصيبه ووجوب النصف بان يتعلق بشايبا والمال لا يجب بالشك وقيل

محمد مع الامام **فصل** في بيان الجناية على العبد بعد ما فرغ من بيان احكام
جناية العبد على غيره دية العبد فتمت لان العبد انقص حاله من الاحرار فان كانت قيمته
العبد قدر دية الحر او اكثر نقصت القيمة من دية الحر عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامنة
كوبة الحر او اكثر يعني من قتل عبد اخطا يجب عليه قيمته واكثر اربعة عشرة الاق درهم فان كانت
قيمتها عشرة الاق درهم او اكثر يعني لو لم يبعث الاق درهم الا عشرة دراهم وفي الامنة اذا زادت قيمته على الربعة
يقضى خمسة الاق درهم الا عشرة في اظهر الروايتين وفي رواية اخرى خمسة الاق درهم وفي رواية اخرى عشرة الاق درهم
ايوب بن الشافعي يجب قيمة العبد والامنة بالغة ما بلغت وبه قالت الائمة الثلاثة ولا يحنيفة ومحمد وقال
قوله تعالى وفيه مسلمة الى اهله فانه اوجه مطلقا غير ملحق بان يكون حر او عبدا والربعة اسم للموجب
بمقابلة الربعة وهو ادمي يدخل في النص وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت يعني اذا
هلك العبد في الغاصب فيجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع لان ضمان الغصب يكون
باعتبار المال لا باعتبار الربعة وكل ما قدر من دية الحر قدر من دية الرقيق كما ان
القيمة في الرقيق كالدية في الحر لانها بدل الدم ففي يده اي بدل الرقيق نصف قيمته كما ان
في يد الحر نصف دية العبد ولا يزداد على خمسة الاق الخمسة لان اليد من ادمي نصفه فيعتبر بكماله
وينقص هذا المخذار اظهره الدوم من ثبته عن مرتبة الحر وقيل بضم في الاطراف بحسابه
بالغة ما بلغت ولا ينقص منه لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال وهو الصحيح كما ذكره
في الدرر وفي العناية وقوله ولا يزداد على خمسة الاق الخمسة اي يزداد على هذا القول
قال في النهاية هذا الذي ذكره خلافا لظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط فاما في الموطأ
فقد بينا ان المعنى فيه المالمية لانه لا يضمن بالعضاص ولا بالكفارة فلهذا كانت
الواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت لان محمدا رحمه الله قال في بعض الروايات
لي لا يخذ هذا القول يودي الي انه يجب بقطع طرف العبد فوق ما يجب بقتله الي
ان قال فلهذا لا يزداد على نصف بدل نفسه فيكون الواجب خمسة الاق الخمسة وفي
تنوير الابصار ويجب حكومة عدل في حقيقته قال في شرحه وهو رواية الاصل لان المعنى
من العبد الحرمة لا الجمال ورعي الحسن عن ابي حنيفة انه يجب كمال القيمة لان الجمال
في حقه معضود ايضا وفي المجتبى خلق راسه بعد فلم يثبت قال الامام ان شاء المولى
دفعه اليه واخذ قيمته وان شأ تركه ومن قطع يد عبد محمدا فاعتق فسر في القتل
اقص منه ان كان وارثه سيده فقط والا اي بان كان له ورثة غير سيده فلا يقتصر
هذا عند الشيخين وعند محمد لا فضاصل اصلا اي سواء كان وارثه سيده فقط او لم
يكن بل كان له ورثة غير سيده وعليه اي علي الغاطع ارشيد اليد وما نقص الي حين العتق
اي ما نقصه القتل اليه ان اعتقه وانما لم يجب الفضاصل فيما اذا كان له ورثة سواء
لاستبانه من له الحق لان الفضاصل يجب عند الموت مستند الي وقت الجرح فعلى اعتبار
حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلي اعتبار الحالة الثانية يكون الحق للمورثة
فيتحقق الاستبانه وينفذ الاستيفاء فلا يجب علي وجه يستوي اذا الكلام فيما اذا
كان للعبد ورثة اخري سوى المولى واجتماعهما لا يزيل الاستبانه لان الملاء يثبت

يثبت الحل واحدهما في احد المائتين ولا يثبت علي الدوام بينهما فلا يكون الاختراع مقبدا
ولا يقاد باذن كل واحد منهما لصاحبه لان الاذن انما يصح اذا كان الاذن يملك ذلك بخلاف
الموصي بخدمته لرجل ويرقبته لآخر اذا قتل لان مال المولى من الحق ثابت من وقت الجرح
الي وقت الموت فاذا اجتمع زال الاستبانه ومن قال للعبد به ارحمها من قتلها اي العبدان
بان شجها اخر فيبين المولى العتق في ارحمها بعد الشج فان شجها اي ارش شجها دليل العبد
له اي للمولى لان العتق لم يكن نازلا في المعين والشج تصادف المعين فبقيا مملوكين في حق
الشجعة وان قتل علي سيده المجهول قبل التيقين ثم بين المولى العتق في ارحمها فله اي للمولى
دية حر وقيمة عبدان كان الثاقل واحد الاقيمة العبدية ودية حرين والعرق ان البيان ان
شأن وجهه واظهره من وجه علي ما عرفت في اصول الفقه فاعتبر الشافعي في الحل وبعد الموت
لم يبق محلا للبيان فاعتبر اظهره محضا فيكون ارحمها يعني حين الموت فيكون الحل نصفي
بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلفت قيمتهما يجب علي الثاقل نصف كل قيمة واحد
منهما هذا اذا اختلفا معا ولو قتلها واحد علي التماثل يجب عليه قيمة الاول للسيده ودية
الاخر لو ارثه اذ يقتل ارحمها يعني العتق بالضرورة لمن اخر وان قتل كلا اي كل واحد
منهما واحد فقيمة العبدية اي اذا قتل اثنان كلا من العبدية ولم يدر اهلها او قتل معا يجب علي
كل قاتل قيمة عبد قتلته لان المعتق المجهول لا يتيقن الما بالبيان وهو مقصور بعد الموت فلا
يحكم بقتل واحد منهما ومن معا عبي عبد فان شأ سيده دفعه اي العبد اليه الي الغاقي
واخذ قيمته او اثناء امسكه اي العبد وشي له اي للمولى هذا عند ابي حنيفة وعند
الشافعي العبد واخذ قيمته وان شأ امسكه لكن ان امسكه فله اي للمولى ان يصح منه
الفاقي نقصانه اي نقصان قيمة العبد لهما اذ الجناية بمنزلة المال فاوجب ذلك تخيير
المولى علي الوجه المذكور كما في سائر الاموال وله ان المالمية وان كان مقبورا في الزمان
كالاممية غير موروثة فيه وفي الاطراف ومن احكام الادمية ان لا ينقسم الضمان علي
الجزء الغائب والقائم بل يكون بآراء الغائب لا غير ولا يملك الجنة ومن احكام المالمية
ان ينقسم علي الجزء الغائب والقائم فقلنا بانه لا ينقسم اعتباره للادمية ويتملك الجنة
اعتبار الادمية وهذا الاول مما قاله لان فيما قاله اعتبار جانب المالمية فقط فصل
وان جني مربي اوام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش اذ لا حق له في
الجناية في اكثر من الارش والامنع من المولى في اكثر من القيمة ولا يثبت الجناية في اكثر
والقليل في متحد الجسد لا خنثاه الاقل بلا شبهة فان جني اي كل واحد من المذكورين
جناية اخري فعند الاطام شارك ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى في القيمة
ان دفعته اي القيمة اليه اي ولي الاولى يقتضا ولا يطلب ولي الثانية من المولى شيئا
لانه لا تعدي من المولى بدونها الي ولي الجناية الاولى لانه مجبور علي الوضوء بالقتل فينتبع
ولي الجناية الثانية ولي الجناية الاولى فيقتضا لانه مجبور علي الوضوء بالقتل فينتبع
اي وان لم يدفع المولى القيمة الي ولي الجناية الاولى يقتضا بل برضا فان شأ اتبع ولي
الثانية ولي الجناية الاولى يقتضا بل برضا فان شأ اتبع ولي الثانية ولي الجناية الاولى

وان شئت اتبع المولى لان جنابة المديروا والولد انما توجب قيمة واحدة فاذا دفعها الى الاول
باختياره صار متقدما في حق الثاني لان حصته وجبت عليه وليس له ولا ينه عليه حتى
ينفذ هذا الدفع في حقه واذا لم تنفذ دفع المولى في حق الثاني فالثاني بالخيار ان شاء اتبع
ولي الاول لانه تبين انه من حقهم ظاهرا وصار به صافيا خذ حقه منه وان شئت اتبع
المولى لانه قد يرد في دفع حقه اختيارا منه لا جبرا بخلاف ما لو كان بقضاء القاصب على
ما بين انفا هذا عند الامام وعندنا اتبع حقه الجنابة الثانية ولي الاول بكل حال
اي سواء كان دفع المولى بقضاء القاصب او برضاه ولا شبه على المولى لان ما فعله باختياره
بمصلحة ما فعله بالقضاء لانه ابعث الحق الى مستحقه ولم تكن الجنابة الثانية موجودة
حينئذ حتى يجعل متقدما بالدفع وان اعتق المولى المديروا فوجب جنابا لانه لا يملكه الا في
واحدة لا بدفع القيمة فيه كوفع العين ودفع العين لا يتكرر فكذا ما قام مقامه وام
الولد كالمديروا في جميع ما ذكر من الاحكام وان اقر المديروا بجنابة خطأ لا يلزمه شيء في الحال
ولا بعد عقده لان موجب جنابا لله علي المولى لاعلى نفسه واقراره علي المولى غير نافذ
باب غضب العبد والصبي والمديروا الجنابة في ذلك لما ذكر
حكم المديروا الجنابة ذكر في هذا الباب ما يرد عليه وما يرد منه وذكر حكم من يلحق به
ولو قطع سيده عبده فغضب اي العبد بان غضب اخر فأت من القطع في يد القاصب ممن
القاصب قيمته اي العبد مطلقا لان الغضب قاطع للسرانية لانه سب الملك كالبيع
فبغيره كانه يملك باقية سماوية فتجب قيمته اقله وان قطع سيده اي العبد يرد
عند القاصب ثمان من القطع فرب القاصب من الضمان لا للسرانية مضافه الي
البرائة فصار المولى متعلقا بغيره مستردا وكيف لا يكون كذلك وقد استولى عليه
بحيث قطع يده وهو استردا فبغير القاصب من الضمان ولو غضب عبده بمحور او مثله
ثمانا لم يضره في يده اي القاصب ضمن لان المحور عليه مواخذ بافعاله وهذا
منها فيضمن حتى لو ثبت الغضب بالبيعة يباع فيه بالحال بخلاف اقراره حتى لو اقر
بالغضب لا يباع بل يواخر به بعد العتق ولو غضب علي صيغة المفعول مديروا حتى
ذلك المديروا عند غاصبه ثم رده الي مولاة فحينئذ سيده او بالعكس بان جنابا عند
سيده جنابة ثم جنابا عند غاصبه جنابة اخرى ضمن سيده قيمته لهما اي لولي الجنابتين
فيكون بينهما نصيبين لان جنابة المديروا ان كثرت قيمة واحدة وانما كانت القيمة
بينهما فصين لاستواءهما في السبب ورجع السيد بنصفهما اي بنصف القيمة التي
ضمنها علي القاصب لانه ضمن القيمة بالجنابتين نصفها بسبب كان عند القاصب
ونصفها بسبب اخر وجوهه فيرجع علي القاصب بالسبب الذي لحقه من جهة القاصب فكان
كانه لم يرد نصف العبد ودفعه الي رب الجنابة الاولى في الصورة الاولى وهي اذا جناب
المديروا عند غاصبه ثم عند مولاة ثم رجع به ثانيا عليه اي علي القاصب لان حق الاول
في جميع القيمة لانه حين جنابا في حقه لا يبرأ منه احد وانما انقص باعتبار مراعاة الثاني
فاذا ارجع الاول شيئا من بدل العبد في يد المولى فارغا يلخذه ليهن حقه فاذا اخذه منه يرجع

المولى

المولى ثانيا بما اخذه منه علي القاصب لانه استحق من يده بسبب كان عند القاصب
وهذا عند الشيخين وعند محمد لا بدفعه اي نصف القيمة الذي رجع به علي القاصب لولي
الجنابة الاولى بل هو مسلم للمولى اذ هو عوضها اخذه ولي الجنابة الاولى فلا يدفعه
المية كيلا يودي الي اجتماع اليد والمبول منه في ملك شخص واحد ولا يرجع ثانيا لان الذي
يرجع به المولى علي القاصب عوض ما سلم لولي الجنابة الاولى فلا يرجع كيلا يتكرر
الاستحقاق وفي الصورة الثانية وهي ما اذا جناب المديروا عند مولاة جنابا ثم عند غاصبه
اخرى يدفعه اي يدفع المولى ما رجع به علي القاصب الي ولي الجنابة الاولى ولا يرجع
المولى علي القاصب ثانيا بما دفعه الي ولي الجنابة الاولى بالايجاع لان الجنابة الاولى
صدرت من المديروا وهو في يد المولى والعن في الفصلين اي فيها اذا جناب غاصبه
ثم عند مولاة كالمديروا لان الفرق بينهما انه اي المولى يدفعه الي العن نفسه وفي المديروا
يدفع القيمة اي قيمة المديروا وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المديروا اختلافا واتفاقا فانه
اذا دفع العن اليهما رجع بنصف قيمته علي القاصب وسلم للمولى عند محمد وعندنا لا
يسلم له بل يدفعه الي الاول واذا دفعه اليه يرجع في الفصل الاول علي القاصب ثانيا
وفي الفصل الثاني لا يرجع ولو غضب رجل مديروا ثم جناب المديروا عند اي القاصب
في كل منهما اي في كل من المديروا عزم سيده قيمته لهما اي لولي الجنابتين ورجع به علي
القاصب ودفع نصفها اي القيمة الي ولي الجنابة الاولى ورجع به اي بالنصف عليه
اي علي القاصب ثانيا اتفقا وصورة المسئلة انه غضب رجل مديروا فحينئذ خطا ثم
رده علي المولى فغضبه ثانيا ثم جنابا ذلك المديروا مرة اخرى بغضبه المولى فحينئذ المديروا
ولي الجنابتين بان يجعل القيمة نصفين لمنعه رقبته بالتدبير فتجب عليه قيمة واحدة
بدل الرقبته ثم يرجع بتلك القيمة علي القاصب لحصول كل من الجنابتين عنده ثم قيل
هذه المسئلة علي الاختلاف السابق كالمسئلة الاولى وقيل علي الاتفاق والى القول
بالاختلاف اشار بقوله وقيل فيه خلاف محمد والفرق لمحمدان في الاول المتفق
بالاختلاف اشار بقوله وقيل الذي يرجع به عوضه عما سلم لولي الجنابة الاولى لان
الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا يتكرر الاستحقاق اما في هذه المسئلة
يمكن ان يجعل عوضا عن الجنابة الثانية لحصولها في يد القاصب فلا يودي الي ما ذكر
ومن غضب صبي حر اي ذهب به بغير اذن وليه وذكره بلفظ الغضب مشاكلة اذ
الغضب لا يتحقق الا في الاموال والحر ليس كذلك مما تاتي اي الصبي في يده اي في يد الزاهد
به فحاجة او يحكي فلا شيء عليه وان مات بصاعقة او بغيره حية فولي عاقلة اي الزاهد
ديته اي دية الصبي استحقاها والقياس ان لا يضمن وهو قول زفر والشافعي لان
الغضب في الحر لا يتحقق وجه الاستحسان ان صفة ليس للزاهد غاصبا بل لنفسه لا لغيره
بنقله الي مكان فيه الصواعق والحياة بخلاف الموت فحاجة او يحكي لان ذلك لا يخلو باختلاف
الاماكن حتى لو نقله الي مكان تغلب فيه الحي والامراض والطاعون وغيره فانه يضمن ويجب
الدية علي العاقلة لنقله بالنقل نسبيا قال في العاقلة فان قيل فالحكم الحر الكبير اذا نقل

الي هذه الاماكن تعد باقاصه شيء من ذلك اجيب حكمه ان ينظر ان كان الناقل فيه ولو كان
الشرع عنه ضمن لان المعصوم عجز عن حفظ نفسه بما فعل به فيجب الضمان على القاص
وان لم يمنع من حفظ نفسه لا يضمن لان البالغ العاقل اذا لم يحفظ نفسه مع تمكنه
من الحفظ كان المتلف مضافا الي تقصيره لا الي القاص فلا يضمن فكان حكم الحر الصبر
حكم الحر الكبير المفيد حيث لا يمكنه حفظ نفسه اقل من ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده
ضمن عاقلة يعني لو اودع موليا العبد عبده عن صبي فقتله ذلك الصبي ضمن عاقلة
الصبي قيمة العبد وان اكل الصبي طعاما او اثلث ما لا اودع عنده فلا ضمان عند ابي
حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والشافعي لانه اثلث ما لا معصوما متوقفا حوالا
فيجب عليه ضمانه لابي حنيفة ومحمد ان المال غير العبد ليس بمعصوم لنفسه بل معصوم
لحق المالك وقد توفت العمة على نفسه حيث وضع ما له في يد الصبي بخلاف العبد
فان عصمته لحق نفسه اذ هو صبي على اصل الحرية في حق الام فلم يضمن اقلنا ضمان المالك
قيمة العبد ولو اودع على صبيته المجهول بغير وجه مال فاسلمه ابي المال ضمن
العبد بعد العتق لابي المال عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فانه يواخذه
في المال عنده والاقرض والاغارة كالايداع فيها ابي العبد والصبي والربيل من الجانيين
ما سوا فغار المراد بالصبي العاقل كما شرط محمد وقد اقال في غير العاقل يضمن بالاتفاق
فلا يضمن ان التسليط قيمة غير معتبر لعدم عقله وقلة معرفته في الجامع الصغير
وفي الجامع الكبير وضع المسيلة في صبي عمر اثنى عشر سنة وذلك دليل على ان
العاقل يضمن بالاتفاق لان التسليط غير معتبر بغير عقله وعقله اقال في غير
غير العاقل يضمن بالاتفاق لا يضمن ان التسليط غير معتبر لعدم عقله وقلة معرفته
فلما اقلنا بالضم ان العاقل ايضا ما لا ابلغه بلا ايداع وكخوة كذا

القسم لما كان امر القتل في بعض الاحوال يدور في القسامة في اخر الروايات
في باب علي حرة وفيه في اللغة اسم وضع موضع الاقسام وفي الشرع ايمان يقسم
بها اهل محلة اودار وجوبها قتل به جراحة او اقرب او خنق ولا يعلم من قتله
يقسم خمسون رجلا من اهل المحلة يقول كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له
قالا وبغيرها وجود القتل كما ذكرنا وركبها اجزا اليه على لسان كل واحد من الحسين
بالله ما قتلته ولا علمت له قال لا كما سيجي بشرطها بلوغ المقسم وعقله وحرية وان
يكون في البيت الموجود علي الكيفية المذكورة وتكمل اليه خمسين فان لم يبلغه
المقسمون هذا العدد يتكسر عليهم اليه حتى يبلغ الخمسين وحكمها القضاء بوجوب
الدية بعد الحاقف والحبس الي الخلف ان ابوا اذا ادعي العهد والحكم بالدية عنده
التكول ان ادعي الولي القتل خطا ومن محاسنها خطر الرما وصياتها عن الاضرار
وخلاص من فتنهم بالقتل عن العضاير وتبين الحسين ثبت بالاحاديث المشروقة
الواردة في باب القسامة اذا وجد ميت في محلة به ابي بالميتة اتر القتل من جرح
او خروج دم من اذنه او عينه لانه لا يخرج الدم منها عاده الامن شدة الضرب فيكون

قتل

اعلم

قتل ظاهرا فيجزي عليه احكامه او اقرب خنق او اقرب ولم يدق قاتله اذ لو علم قاتله سقط
القسم من اهلها وادعي وليه قتلته ابي الميت علي اهلها ابي علي المحلة كلهم وبعضهم
عمر او خطا ولا يضمن له ابي للمولى حلف علي صيغة المجهول جواب اذا خمسون رجلا منهم
اي من اهل المحلة يختارهم الولي صيغة خمسون وانما كان الاختيار للمولى لان اليه حق
اختيار من يملكه بالقتل كالفسقة او الشبان او صالح اهل المحلة لتمرهم عن اليه المهادنة
اكثر ما يتجره الفسقة فاذا علموا القاتل منهم المهره ولم يملغوا ولو اختار في القسامة
اعني ومحمد في ذوقه جاز لان هذه يمين وليست بشهادة فيقتبر اهلية اليه من بخلاف اللعان
لانه شهادة وعما ليس باهل المشاهدة بالله ما قتلته ولا تعلم له قاتله بقوله بالله متعلق
بحلف ابي حلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتله ولا يجمع معه غيره في اشارة
بقي القتل لانه يجوز ان يكون قاتلا وحده وينوي بالغل الجمع ان يكون قاتلا مع ابي غيره
وكذا الجمع العلم فانه يجوز ان يكون عالما بالقتل وحده وينوي ان يكون غيره عالما به فان
قتل ابي قاتله في قوله ما علمت له قاتله مع ان شهادة اهل المحلة غير مقبولة قلنا قاتله
فغير محل الخصومة فان الولي قد يعجز عن تعيينه وقد يظن غير القاتل قاتلا ثم قضى علي
صيغة المجهول علي اهلها ابي المحلة بالدية لوجود القتل بينهم والاصل في ذلك ما روي
ابن عباس ان النبي عليه السلام كتب الي اهل خيبر ان هذا قتيل وجدي بين اظهر كرمنا الذي
يجي جد عنكم فكنتموا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل الله علي موسى
اقرا فان كنت نبيا فاسبل الله مثل ذلك قلبك اللهم ان الله تعالى اراي ان اختار منك
حسين رجلا فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتله لم يؤمنوا بالدية قالوا لقد قضيت مينا
بالقاموس ابي بالوحي وما تم خلقه كالكبير ابي اذا وجد سقط او جنت تام الخلق يقاتل من
الاثر المذكورة فهو كالكبير في الاحكام المذكورة لان تام الخلق يتفصل جيلها اوان كان
ناقص الخلق فلي شئ عليهم لانه انفصل ميتا ظاهرا ولا يحلف الولي وان كان لوث ابي عرو
خلافا للشافعي فانه قال اذا كان هناك لوث استخاف الاوليا خمسون يمينا فان حلفوا
بقضي بالدية علي المدي عليه عدا كانت دعوي القتل او خطا في قول وفي قول يقضي بالقتل
فاذا امانت الدعوي في الهد وهو قول مالك وان تكلم المدعي عن اليه حلفا للمدعي عليهم فان
حلفوا برؤا ولا شئ عليهم وان تكلموا فعليه العضاير في قول والدية في قول واللوث عندنا
مترتبة حال توفيق في القلب صدق المدعي بان يكون المدعي هناك عدا القتل علي
واحد لهيبه كالدم او ظاهر بشهد للمدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جاعة
غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن الا ظاهر شاهد اهل المحلة علي ما قلنا
والاختلاف في موضعين في تخليف المدعي اولا وفي براءة اهل المحلة باليمين فان نقص اهلها
اي اهل المحلة عن الخمسين كررت اليه عليهم الي ان يتم خمسون لان اليه واجب بالنص
فيجب اتمامها ما امكن ولا يشترط معرفة الحكمية في هذا العدد الثالث بالنص وقد روي عن عمر
رضي الله عنه انه قضى بالقسامة وعنده تسعة واربعون رجلا فكر اليه علي رجل منهم
ليتم به خمسون ثم قضى بالدية وعن شريح والنخعي مثله ومن فكر منهم عن اليه خمسين فحلف

لا في اليمين واجبة فنية تنظيها لاسرار الدم ولذا اجمع فيه بين اليمين والدية بخلاف القول
في الاموال هذا اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل المجلة او على بعضهم غير معين
والدعوى في الهدم والخطا سوا ولوا دعوى منهم بعينه انه قتل عمدا او خطأ فذلك الحاكم
عليه ما ذكر في المبسوط وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول انه تنقطع القسامة
والدية عن الباقيين في القياس كما لو ادعى واحد من غيرهم ومن الاستحسان تجب
القسامة والدية على اهل المجلة لاطلاق المصوص ومن قال انهم من المستخلفين
قتله فلا تنضمنا ضمير الفاعل عايد اليه وضمير المفعول اليه فلا تنضمنا بان يقول
بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا الا فلان لانه قد مر بعد استيفاء المصوصة عن نفسه
يقوله قتلته فلا يقبل قوله فيعلم كما ذكرنا وان ادعى الولي القتل على غيرهم اير على
رجل من غير اهل المجلة سقطت القسامة عنهم اي عن اهل المجلة اما اذا ادعى
عليه واحد من اهل المجلة بعينه لا تنظر القسامة والدية عن اهلها وعن جنيته في رواية
يكون ذلك ابرامه لاهل المجلة كما في الحاشية ولا تقبل شهادتهم اي اهل المجلة بحسب
اي القتل على غيرهم اي على غير اهل المجلة الذي ادعى المولى القتل عليه هو عند
ابي حنيفة خلافا لاهل البراءة من التهمة بادعاء الولي القتل على غيرهم كالوصي اذا اخرج عن
الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدوا لا تقبل شهادته فاصلم ان من صا وحضا في جادته لا تقبل
شهادته ومن كان بموضوعة ان يصير حصما ولم ينصب حصما بعد تقبل شهادته وهذان
الاصلان متفق عليهما عند الكل غير انهما يجعلان اهل المجلة من له حصته ان يصير
حصما وهو يجعله من ينصب حصما وعليه هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل فمن
ذلك الوكيل بالخصومة اذا اخاصم عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والتشيع اذا
طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبايع اما اذا لم يجامع الوكيل ولم يطلب
الشفعة فتنقب شهادتهما لكونهما في عرض الخصومة وفي الخبرة اذا وجد
القتيل في مجلة وادعى اهل المجلة ان فلانا قتله ودينهم واقاموا على ذلك بعينة من
غير محلتهم جازت الشهادة وثبت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل ذلك ولم
يدع بخلاف اذا عيّنوا رجلا من اهل المجلة فان الدية والقسامة على اهل المجلة فان الدية
والقسامة على اهل المجلة في الشرع على حالها ولم يفتن ذلك براءتهم وروي عن الطرفين
ان القسامة تنقطع بين الشيعين ودعوى الولي على واحد من غير اهل المجلة تنقطع القسامة
عليهم وعليه معين من لم يدع ان ادعى الولي اما اذا ادعى المخرج فقال قتل فلان ثم مات
واقام وارثه بعينة على رجل اخر انه قتل لا تقبل بعينه ولا تقبل شهادته اهل المجلة على
بعضهم ان ادعاه ابي الولي اجماعا لان الخصومة قائمة مع الكل لما سرائهم كانوا حصما
في هذه الحادثة وبالشهادة تقطع الخصومة على نفسه مكان من في هذه الشهادة فلا تقبل
شهادته ورواية عن ابي يوسف انها تقبل فكلن الاول وتترك قوله اجماعا ووجود الشر
البيت او نصفه مع الراس في المجلة كوجود كله لان هذا اعتبار وجودي مجلة فلا تترك الحكم الكل
ولا قسامة على صبي ولا على مجنون لان اليمين يجب على قول صحيح ولا يجزى منها قول صحيح على قاتل

ولا على امرأة

ولا على امرأة ولا على مجنون حيث لم يكونا من اهل النسخة واليمين على اهلها الا اذا جعل كل منهما قاتلا
ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به من الضرب او يخرج الدم من فمه او نفه او دبره او ذكره
لان الدم في هذه المواضع بعلته فلا يكون قتيلا لان القتل عرفا هو ما يت الحياة بسبب ما شق
الحياة وهو القسامة شرعت في المقتول وهو انما يات الميت حتى انقه بالاثرفه الاثر له
من ميت فلا حاجة بنا على صيانة دمه عن الهدم ومن به اثره هو مقتول وبنا حاجة الي
صيانة دمه عن الهدم وذا بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا اخرج الدم من
عينه او اذنه لان الدم لا يخرج منهما عادة الا يخرج من الباطن في مجلة اقل من نصف ولو كان
الاقل مع الراس او وجد نصفه مشقوقا بالطول او وجد بده او وجهه او راسه مشقوقا
عليهم فيه لان الموجود ليس يقتل اذا اقل كالكل ولان هذا ابودي انكر القسامة
والدية في قتيلا واحدا فانا لو اوجبتا بوجود النصف في هذه المجلة القسامة والدية على
اهلها لم نجد بدا من ان نوجب اذا وجد النصف الاخر في مجلة اخرى القسامة والدية على
اهلها ونكر ارا القسامة والدية في قتيلا واحد غير مشروع والاصل فيه ان الموجود الاول ان
كان بحال لو وجد الباقي تجزى فيه القسامة لا يجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجزى
فيه القسامة تجب والحق ما بينا وان وجد القتيلا على دابة يسوقها اي الدابة رجل من
فالدية على عاقلة اي عاقلة السابق سواء كان السابق مالكا للدابة او غير مالكا لا اهل
المجلة لانه في يده لاني ابيهم ولنا اي يصنع عاقلة القايذ او عاقلة الراكب لو كان يقودها
او راكبها لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وان اجمعوا اي السابق والقايذ والراكب
فعلينهم اي تجب عليهم لانه في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم ولا يشترط ان يكونوا مالكيين
للدابة بخلاف الدار والضرع ان تدبير الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكيين لها وقد يراد
الي مالكا وان لم يكن ساكنها وقيل القسامة والدية على مالكا الدابة فعلى هذا الفرق بينهما
وبين الدار وان وجد قتيلا على دابة بين قريتين فعلى اقربيهما اي اقرب القريتين الي القتيلا
القرى وجد على ظهر الدابة التي مرت بين القريتين لما روي انه عليه السلام امر في قتيلا وجد
بين قريتين بان يذرع فوجد اقرب الي احدى القريتين فاعلى عليهم بالقسامة والدية واشترط
سماع الصوت من القريتين ولم يفيد المص هنا هذا القيد تبع للكتف قال شارحه الربيعي
هذا محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت واما اذا كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت
فلا شيء عليهم لانه اذا كانوا بحيث يسمع منهم الصوت يمكنهم الغوث فينبسبون الي القسامة
الصوت وان كانوا بحيث لا يسمع منهم الصوت لا ينبسبون الي القسامة انتهى وقصر
بهذا القيد في الاول الجية حيث قال ولو وجد القتيلا بين القريتين ينظر الي ايهما اقرب والواجب
القسامة والدية على اقرب القريتين اذا كان بحال يسمع منه الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع
منه الصوت لا يجب على واحدة من القريتين ويراعى حال المكان الذي وجد فيه القتيلا ان كان
تجب القسامة على المالك والدية على عاقلة وان كان مباحا لكتفه في ايدي المسلمين تجب الدية
في بيت المال وفيها ايضا ولو وجد قتيلا في ارض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من اهل القرية
فهو على صاحب الارض لان العيرة للمالك والولاية وان وجد قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلة

الدية

اي يجب الدية علي عاقلة القتل لورثته عند الامام وعندها لا شيء فيه لانه لما وجد قتيلا في دار
نفسه جعل كانه قتل نفسه ومن قتل نفسه بجور دمه وقال الامام انما وجبت الدية
علي عاقلة لانه لو وجد غيره قتيلا في ذلك الموضع كانت الدية علي عاقلة لان السبب
وجود القتل في ذلك الموضع كما نص عليه عمر رضي الله عنه حين وجد قتيلا كانت الدار
مملوكة لورثته لانه لانه ميت ليس من اهل الملك فلهذا كانت الدية عاقلة فان وجد
اي القتل في دار انسان فعليه اي علي ذلك الانسان القسامة لان الدية في حفظ الملك
الخاص الي المالك وعلي عاقلة الدية لان نصرة وقوته لهم وان كان العاقلة حضورا
يوخلون في القسامة ايضا اي كصاحب الدار عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف فانه
قال لا قسامة علي العاقلة لان رب الدار اخص بها من غيره فلا يشاركه غيره في القسامة
كما هل المحلة فانه لا يشاركهم عواظهم فيها ولها ان الحضور الزمهم نصرة الموضع كما يلزم
رب الدار فيشاركونه في القسامة والآي وان لم تكن العاقلة حضورا بل كانوا غائبين
كررت الايمان عليه اي علي رب الدار وجبت الدية علي العاقلة لما تقدم والقسامة
علي الملاك دون السكان عند ابي حنيفة ومحمد يعني اذا كان في المحلة سكان وملاك
فالقسامة علي الملاك عندها وعند ابي يوسف علي الجميع لان ولاية التبرير كما تكون
بالملاك تكون بالسكني ولا فقه عليه السلام فضي بالقسامة والدية علي اهل خيبر وقد كانوا
سكانا ولا وجودهم عليهم لا لثراهم الحفظ او لوجود القتل بينهم والحكم في ذلك سواء
وان كانوا يتنقلون الي اهلهم بالليل مثل الحياض والصباغ يكونون بالها في موضع ويقيمون
الي اهلهم بالليل فلا شيء عليهم ولها ان التدبير في حفظ المحلة الي الملاك دون السكان لان
السكان يتنقلون في كل وقت من محلة الي محلة دون الملاك ولان ما يكون من الغنم وهو
الشفقة يختص به الملاك كذا ما يكون من الغنم واما اهل خيبر فكانوا ملاكا لا سكانا للملاك
هم اصحاب الرقبة والسكان هم المستأجرون والمسيحرون والمودعون والمركنون واذا وجد
الضيعة في دار المضيف قتيلا فهو علي رب الدار عند الامام وقال ابو يوسف ان كان نازلا
في بيت عليه حرة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة وهي القسامة
علي اهل الخطة اي اصحاب الملاك القديمة الذي يملكونها حين فتح الامام المدينة وسمي
بين الغائبين ولو بقي منهم اي من اهل الخطة واحد دون المستنيرين هذا عند ابي حنيفة ومحمد
وعند ابي يوسف علي المستنيرين ايضا لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من له ولاية الحفظ
ولهم اجعلوا مقصدين ولاية الحفظ باعتبار الكون فيها وقد استوفوا مضار كل الاراس
المستركة بين واحد من اهل الخطة وبين المستنير ولو كان الخطة تافه في التقدم لما
شاركه المستنير ولها ان صاحب الخطة هو المختص بتدبير المحلة والمحلة تقسب
اليه دون المستنيرين وقتما يزاحم المستنير في التدبير والقيام بحفظ المحلة فكان
هو المختص بالقسامة وجوب الدية دون المستنير وقيل انما احاب ابو حنيفة بهذا
بناء علي ما شاهده من عادة اهل الكوفة في زمانه ان اصحاب الخطة في كل محلة يقومون
بتدبير المحلة ولا يشاركهم المستنير في ذلك وان لم يبق من اهل الخطة احد فعلى المستنيرين

بالاتفاق

بالاتفاق اي ان لم يبق من اهل الخطة احد بان باعوا لهم بالقسامة والدية علي المستنيرين
لانه قال من يتقدم او يزاحمهم فانتقلت الولاية اليهم عندها وعند ابي يوسف حصلت
لهم الولاية لزوال من يزاحمهم والعرق بين التقليل حتى يظهر بان اقدم وان بيعت
دار ولم تقض فوجد منها قتيلا فعلى ابي اي يجب القسامة والدية علي عاقلة البايع
عند الامام وعندها علي المستنيرين لانه انما انزل قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ
والملاك للمستنيرين قتل القنص في البيع البات فلهذا اوجبت عليه القسامة والدية
وله ان القنص علي الحفظ باليد لا بالملاك واليد قبل القنص للبايع فكان مقصرا في الحفظ
باليد لا بالملاك واليد قبل القنص للبايع فكان مقصرا في الحفظ فوجب عليه وفي البيع بخيار
علي عاقلة ذي اليد عند ابي حنيفة وعندها علي من يصير الملك له لانه انما انزل قاتلا
باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الاعلي له ولاية الحفظ والولاية تستفاد بالملاك ولها
لو كانت الدار وديفة يجب الدية علي صاحب الدار دون المودع وما شرط فيه الخيار يعني
فيه قرار الملك وله ان الحفظ انما يكون في الايدي لانه يفقد علي الحفظ باليد بدون الملك
ولا يقدر عليه بالملاك بدون اليد والحاصل لانه اعتبر اليد وما اعتبر الملك ان وجوده
فيوقف علي قرار الملك وقوي عاقلة ذي اليد الا تحجج انها اي الدار له يعني اذا كانت دار
في يد رجل فوجد فيها قتيلا لا تقبله عاقلة حتى يشهد الشهود انها لصاحب اليد واليد وان
كانت تدل علي الملك الا انها تحمله فلا تكفي لاجباب الضمان علي العاقلة كما لا تكفي لاستحقاق
الشفقة في الدار المشفوعة لان ما ثبت بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ويصلح للرفع
كما عرف في الاصول والافرق في ذلك بين ان يكون القتل الموجود فيها هو صاحب الدار او غيره
وان وجد اي القتل في دار مشتركة سها ما يختلف بان كان نصفها لرجل وعشرها لآخر
ما بقي بالقسامة والدية علي الروس لان هذا الحكم مضاف الي ولاية الحفظ وعند التقصير
فيه يثبت احكام القتل بدلالة الملاك وولاية الحفظ ثابتة لهم علي السوا والولاة الواحدة
لا تختلف اثرها بتملك الملاك فكان عليه الروس كالشفقة وان وجد اي القتل في
سفينة فعليه فيها اي في السفينة من الملاحين والركاب جمع راكب اي يجب القسامة
والدية علي من كان في السفينة من اربابها وسكانها المالك وغير المالك في ذلك سواء
لانهم في تدبيرها سواء اذا حزنهم امرا ما علي مذهب ابي يوسف فظاهر لستون في الدار
بين السكان والملاك واما علي قوله ان السفينة تنقل وتحوّل فتكون في البحر حقيقة
فانها تركب كالراية وان وجد في مسجد محلة فعلى اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه
وان وجد القتل بين مرتين فعلى اقربهما اي القرابين الي القتل لما روينا سابقا وان
وجد في سوق مملوك فعلى المالك عند الامام وعند ابي يوسف علي السكان سواء كانوا ملاكا
او غير ملاك قال صاحب التمهيد اقول ينبغي ان يشارك الملاك عند ابي يوسف كما في محلة
الدار وفي غير المملوك من الاسواق كالشوارع جمع شارع وهو الطريق الاعظم علي بيت
الحال اي يجب الدية علي بيت المال بدون قسامة لان المقصود بالقسامة نفي تهمة القتل
وهذا لا يتحقق حق العامة ومنه الدار اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الي قسمين احدهما طريق

خاص وهو ما يختص بواحد أو أكثر ويكون له مدخل ومخرج والآخر ينفذ عام وهو ما يختص
بواحد أو أكثر ويكون له مدخل ومخرج ويسمى هذا بالشارع وهو أيضا قسمان أحدهما شارع المحلة
وهو ما يكون المروية فيه أكثر أهل المحلة وقد يكون لغوهم أيضا وهذا ما قال في البناء من حيث
مسجد محلة علي أهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر الشارع الأعظم وهو ما يكون مروية
جميع الطوائف فيه علي السوية كالطرق الواسعة في الأسواق وخارج البلدان وهذا
ما قال صاحب الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الأعظم فلا قسامة فيه هكذا يجب أن
يعلم هذا المقام حتى تتدفع الشبهة وتفهم الأوهام انتهى وقال صاحب النهاية في شرح قول
صاحب الهداية وإن لم يكن مملوكا كالشوارع العامة فعلي بيت المال إنما أراد بها أن تكون
نايبة عن المحلة وأما الأسواق التي تكون في المحل فهي محفوظة بحفظ أهل المحلة فكذلك
القسامة والدية علي أهل المحلة انتهى وقال الزيلعي في شرحه في قول صاحب التلخيص في مسجد
محلة علي أهلها وفي الجامع والشارع العامة ثم قال لا قسامة والدية علي بيت المال
لأن التدبير في مسجد المحلة إليهم والجامع والشارع العامة ثم قال بخلاف الأسواق المملوكة
لأهلها والتي في المحلة والمساجد التي فيها يجب الصلوات علي أهل المحلة وعلي الملاك
علي الاختلاف الذي هنا لا يمتنع بحفظ أربابها وبحفظ أهل المحلة انتهى ونحوه
وفي الزلزلة وقد أفني بعض الفضلاء بوجوب القسامة والدية علي أقرب المحلات وقال إنما
يكون علي بيت المال فيما إذا كان الشارع نايبا عن المحلات نعم علي ذلك في شروح الهداية
وعامة كتب الفتاوى وإنما اطلنا الكلام في هذا المقام لما يفهم من إطلاق المتن أن الدية
فيما ذكر علي بيت المال من غير تعيين بالبعد عن المحلات ولا بد من اعتبار هذا التقييد كما هو
في أكثر المعنيات وكذا يجب الدية علي بيت المال إن وجد الغنيل في المسجد الجامع لأنه
للعمامة لا يختص بواحد أو اثنين وأما إذا وجد في المسجد عند أبي حنيفة ومحمد وعند
أبي يوسف علي أهل المسجد فعند أبي حنيفة ومحمد لا يجب القسامة والدية في بيت المال
لأن أهل المسجد مقرونون في السكن في الموضع فكلهم يقومون بحفظه والتدبير
فيه ثم ذلك الموضع معد لمنفعة المسلمين فدية الغنيل الموجود فيه تكون علي بيت
المال وأبو يوسف اعتبر كونهم سكانا وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ما داموا
فيه والظاهر أن الغنيل حصل منهم قالوا وهذا الاختلاف بناء علي مسئلة الملاك والسكان
كذا في الكافي وإن وجد في قرية بقصد بدرا أو فتحها واليا العصر ليس بقوية هكذا في عامة
الفتاوى نصيها المذكور فإن صحت التدبير باعتبار الموضع أو المكان والمحلة صفة
لقرية قرية تبين من أي القرية الصوت المحلة الفعلية صفة لقرية فهو هو
إذا سمع منها الصوت تكون فناء العمران وهم أحق بالتدبير فيه لزموا بشيئهم الأبري
أنه ليس لاحد أن يجبي ذلك الموضع بغير رضاهم وأما إذا لم يسمع منها الصوت الواقع
في البرية فيبعد ذلك الموضع من جملة الموان فلا يجب فيه شيء ولا يوصف أهل القرية
بالتقصير لأن الغنيل بهذه الحالة لا يلحق الغوث بتقصيره وهذا إذا لم تكن مملوكة
لاحد فإن كانت القسامة والدية علي عاقلة وكذا لو وجد في وسط القرية قال في المطر

هو شهر الكوفة

هو شهر الكوفة والردية النهر العظيم لا يخص من شهر الفرات فكانه قال وما يفهمه ولغزا
قال في المسبوط إذا وجد الغنيل في شهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وذكر الوسط ليس
بغيب اخترازي لأن حكم الشط الحكم الوسط ما دام يجري بالغنيل ما وروان وجد محتسبا
بالشط أي جانب النهر فعلي أقرب القرية منه أي من الشط لأن الشط في أيديهم بحيث
يستقون منه ويعودون دوابهم عليه فكانوا أحق بتدبيره فكان ضمان المحتسب
فيه عليهم ولو كان نهر أصغر القوم مع وفين فالقسامة والدية عليهم لأنهم أحق
الناس بالانتفاع بما به سقيا لأراضيهم والديبر في أرضه كرسوط حر الما منه الكرم فكانه
يغزله المحلة والنهر الصغير ما يستحق بالشركة فيه الشفعة وما لا يستحق بالشركة
فيه الشفعة فهو شهر عظيم كالفرات وجميعون كذا في الكافي وإن التقى قوم بالسبوت
ثم انحلوا أي انكسفوا وتفرقوا عن قنيل فعلي أهل المحلة لأن حفظ المحلة في مثل ذلك
واجب علي أهلها بحيث قصر رأي الحفظ وجب عليهم القسامة والدية إلا أن يدعي وليه
أي الغنيل علي القوم الذي التقوا وانحلوا أو علي واحد من منهم فتنسقب أي القسامة
والدية عنهم أربعين أهل المحلة لأنه يدعوهم جعل مري لأهل المحلة من القسامة والدية ولا
يثبت القنيل علي أولئك القوم الذي التقوا وانحلوا إلا بحجة أدعيه لا يثبت القنيل
عليه السلام لو خيل الناس ودعواهم لا دعي قوم دما قوم وانوالهم لكن البينة علي المدعي واليمين
علي من أنكر ولو وجد أي القنيل في مملكة أي موضع عسكري بأرض غير مملوكة لاحد
فإن وجد في خباء هو الخيمة من الصوف أو فسطاط وهو الخيمة العظيمة فعلي ربه أي رب
الخباء أو الفسطاط والفعلي الأقرب أي يجب إليه والقسامة علي أهل ذلك الخباء أو
الفسطاط الأقرب منه أي من القنيل لأن المعتبر البدي الموضع الذي لا ملك لاحد فيه
قالوا هذا إذا نزلوا قبائل متفرقين وأما إذا نزلوا جملة متطابقين فالدية والقسامة
علي العسكر جميعهم لأنهم لما نزلوا جملة متطابقين صارت الامة كلها بمنزلة محلة
واحدة فيكون منشوبا إليهم كلهم فيجب عن امة ما وجد في خارج الخيام عليهم كلهم وإن كانوا
أي العسكر قد قاتلوا عدوا ووجد قنيل بينهم فلا قسامة ولا دية عليهم لأن الظاهر أن العدو
قتله فكان هدر وإن كانت الأرض التي حاربها العسكر مملوكة لاحد فالعسكر بالسكان
والقسامة علي المالك لأعليهم أي لا علي العسكر لأن المالك هو المحتص بالتدبير في ملكه
وحفظ ملكه فله كما مر أن لا عمرة للسكان مع الملاك عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي
فإنه يوجب القسامة والدية علي الملاك والسكان جميعا وديله مذكور فيما سبق
فلا حاجة إلي إعادته ومن خرج في قبيلة ثم قتل إلى أهلهم ولم يزلوا في شتم حتى مات ذلك الجائر
فالقسامة والدية علي القبيلة التي خرج فيها عند الإمام وعند أبي يوسف لا شيء منه
لأن القسامة والدية إنما شتمت في القنيل الموجود وهذا جريح ليس بقنيل مضار كالموتين
صاحب خراش ولما أنه إذا كان صاحب فراش فهو مريض والمريض إذا اتصل به الموت
يجعل كالميت من أول سببه في حكم النظم فأن كذا في حكم القسامة والدية يجعل كأنه مات
حين جرح في ذلك الموضع فلما إذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم النظم فأن كذا في حكم

القصاص والدية وعليه هذا التصريح اذا وجد علي ظهر انسان بحمله الي بيت ثمان
بغير يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو علي الذي كان بحمله كالمات
علي ظهره وان كان يذهب ويحيي فلا شيء علي من حمله وفيه خلاف ابي يوسف وهذا هو وجوده
جرحي في يده كوجوده جرحي في الجملة كذا في الكافي واليه اشار بقوله ولو كان مع
المجروح رجل فحمل ذلك الرجل المجروح الي اهله ومات المجروح في الجملة فلا ضما
علي الرجل الحامل عنده ابي يوسف وفي القياس قول الامام بصحة والعلة فيه
من الطريق ما اسلفناه نقلنا عن الكافي ولو ان رجلا كان في بيت واحد فوجد
احدهما من يوحا ضمن الاخر دية عند ابي يوسف خلافا لمحمد فانه قال لا بصحة
لان محتمل انه من قبل نفسه ويحتمل ان يكون قتله الاخر فلا يجب الضمان بالشك
ولا يبي يوسف ان الظاهر ان الانسان لا يتحمل نفسه فلا يعتبر هذا التوهم كالاعتبار
اذا وجد قتيل في محلة ولو وجد القاتل في محلة لامرأة لمرت اليه عليها وبدي
عاقلة عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف علي عاقلة القسامة ايضا كالدية
لان القسامة علي اهل الضر علي عاقلة القسامة ايضا كالدية لان القسامة
علي الضر والمرأة ليست منها فاشبهت الصبي لهما ان القسامة في القاتل في القسامة
باعتبار الملك تبعاً لنسبة القاتل والمرأة في الملك ونسبة القاتل في القسامة
قال المتأخرون والمرأة تدخل في القاتل مع العاقلة في هذه المسئلة
المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في القاتل في هذه المسئلة
اي قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في القاتل في هذه المسئلة
المسئلة لانها حيث جعلناها قاتلة شاركت العاقلة في الدية لانه حيث وجبت
الدية علي غير المباشرة علي المباشرة ولي يجب جزؤها ولو وجد اي القاتل
في ارض رجل في جنب قرية صفة لارض ليس صاحب الارض منها اي من تلك القرية
والجملة المصدرة بلبس صفة قرية في ارضه وجوب الدية والقسامة علي صاحب
الارض لان التزوير في حفظ الملك الخاص الي المالك دون غيره فيجعل كان المالك
هو القاتل **لنا** المعاقلة المعاقلة جمع معقولة كالمعاقلة جمع
معقولة من عقل بعقل عقلا وعقولا ولما كان موجب القاتل الخطا وما في معناه الدية علي
العاقلة لاجل معرفتها وبيان احكامها في هذا الكتاب فقال في اي المعاقلة الدية
وسميت الدية عقلا ومعقولة لانها تفعل الدما من ان تستقل ابي بكرها وتحننها اليك
عليها من وجوب الدية وسمي العقل عقلا لمفعله صاحبه عن القايح والعاقلة من يوردها
اي الدية وهم اي المودون اهل الديوان وهم الجيوش الذي كتب اسماءهم في الديوان
وفي القاموس والديوان ويقتضيه مجمع الصحف والكتاب يكتب فيه اهل الجيوش واهل
العطية واول من وصفه عن رضي الله عنه جمعه دواوين ودياوين انتهى والاصل في
اجاب الدية علي العاقلة بالخطا وشبهه العدم قوله عليه السلام لا وليا الضاربة تورا
نوره ان كان العاقلة منهم والعاقلة عند الشافعي العشيبة لانه كان عليهم في عهد رسول الله

صلي

صلي الله عليه وسلم ولا ينسج بعده لانه لا يكون الا بوجه علي لسان نبي ولا نبي
بعده ولا نبي صلي والاقارب احق بالصلاة كالارث والتفقات ولنا ان عمر رضي الله
عنه فرض العقل علي اهل الديوان بحضور الصحابة رضي الله عنهم ولم يترك عليهم مثلك
منهم فكان ذلك اجماعا منهم فان قيل كيف يظن بهم اجماع علي خلاف ما فوض رسول
الله صلي الله عليه وسلم قلنا هذا اجماع علي وفاء ما فوض به رسول الله صلي الله
عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله صلي الله عليه وسلم انما قضى علي العشيبة
باعتبار الضر وقد كان قوة المود ونسبة يومئذ بعشيبة ثم لما دون عمر رضي الله عنه
الدواوين صارت القوة والضر بالديوان فلهذا قضى بالدية علي اهل الديوان فوجد
من عطاياهم في ثلاث سنين من وقت القضا بالدية والنسبة ثلاث سنين مروي عنه
عليه السلام ومحملي عمر رضي الله عنه ولان الاخذ من الخطا للتحقيق والعطايح في كل
سنة مرة فان خرجت ثلاث عطايا في مدة اقل من ثلاث سنين او في مدة اكثر مثل ان خرج
عطاياهم في سنتين مثلا اخذ منها اي من العطايا وحاصلة انه اذا خرجت للعاقلة
ثلاث عطايا في سنة واحدة اخذ منها كل الدية لوجود محمل ادا الدية فلا فائدة في التا
واذا خرجت في ثلاث سنين يؤخذ منهم في كل سنة سدس الدية اذا المعصود ان يكون الاخذ
من الاعطية الامن اصول اموالهم وذلك يحصل بالاخذ من عطاياهم في ثلاث سنين او اقل
منها ولو اكثر وهذا اذا كانت العطايا في السنين المستقبلة بعد القضا بالدية ختم
اجتمعت في السنين الماضية قيل القضا ثم خرجت بعد القضا لا يؤخذ منها الا الاجرة
بالقضا ومن لم يكن منهم اي من اهل الديوان فعاقلته تسبلة لان نصرة لهم وهي المعينة
في هذا الباب يؤخذ منهم في ثلاث سنين ايضا من كل واحد منهم ثلاثة دراهم او اربعة دراهم
كل سنة درهم كل بالنسب علي الطريقة خبر مقدم ودرهم مبتدأ موخر وكل سنة درهم
وتلث درهم لا زيد وهو الاصح لمراعات معني التحقيف فيه وقيل يؤخذ من كل واحد
في كل سنة ثلاثة دراهم او اربعة دراهم فيكون المأخوذ من كل واحد من ثلاث سنين
مستقة دراهم او اثني عشر درهما وانما كان القول الاول اصح لخرج هذا القول من حد التحقيف
ويؤخذ من الجزية في الثاني وقرينه منه في الاول وعنه الشافعي يجب علي كل واحد نصف دينار
فان لم تسع الغنيمة لدارك ضم اليهم اقرب القيايل اليهم نسبا الاقرب اقرب علي ترتيب
العصبات وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم راما والا يا والعيا فويل بخلون لانهم
اقرب وقيل لا يخلون لان الضم لغيري المخرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلاثة او اربعة
وهذا المعني انما يكون عند الكثرة والابا والابا لا يكثر من ثم انهم قالوا ان هذا الجواب انما يتقدم
في حق العرب المحفوظة اسماهم فامكن اجاب العقل علي اقرب القيايل من حيث النسب واما
الجم فلا يتقدم هذا الجواب فيهم لتضيغهم اسماهم فلا يمكن اجاب الدية علي اقرب القيايل
اليهم نسبا وان لم يكن فقد اختلفوا في هذه المسئلة فقال بعضهم يقترب الماله اقرب
الاقرب والا اقرب وقال بعضهم يجب الباقي في مال الحاي وفي الزاوية اذ لم تكن للقائل
عاقلة قال الدية في بيت المال وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى والقائل كل واحد منهم المباشرة

خير

للقتل فلا معين لا خارج من العقل ومواخذه غيره وقال الشافعي لا يجب علي القاتل شيء
لانه اذا لم يجب عليه الكيل فلا يجب عليه البعض اذا الجزا لا يبالى الكيل قلنا ايجاب الكيل هو
اجزاء به ولا كذلك ايجاب البعض وعدم وجوب الكيل لا يثبت وجوب البعض وان كان لا يجب
القائل من اي قوم يقتل من بالحق جمع حرفة او بالخلع بكسر الحاء وهو النجاس
علي الثناصر فما قلناه اهل حرقته او اهل حلقه لما بينهم من الثناصر وما قلناه المعتق ففتح
النا وعاقله مولي المولاة مولاه وعاقلته يعني ان كلال من المعتق ومولي المولاة عاقلته
مولاه وعاقلته مولاه لان النصف لهم ولقوله عليه السلام مولي القوم منهم وفي مولي المولاة
خلاف الشافعي وعاقلته ولد الملاءنة عاقلته امه لان نسبته اليهم فليقتل منه فان ادعاه الا
بعد ما عاقلوا ابي عاقلته الام عنه اي عن ولد الملاءنة وجعلوا علي عاقلته اي عاقلته الاب
سكنوا في ثلاث سنين من يوم يقضي القاضي لعاقلة الام علي عاقلته الاب لانه تبين ان
الدية لم تكن واجبة عليهم لانه لا كذب الاب نفسه ظهر ان النسب كان من الاب لان النسب
ثبت منه من وقت العلوق لامن وقت الدعوة فتبين به ان عقل جنايته كان علي عاقلته ابيه
وان قوم الام تحملوا عن قوم الاب مضطربين في ذلك بالزام القاضي وانما يرجعون في ثلاث
سنين لانهم ادوا وهكذا وانما تقتل العاقلة ما وجب بنفس القتل وهو ما يجب بالخطا
او ضربه العمد او الشئب فلا تفعل جنايته عمد ولا جناية عمد ولا ما تزم بصلح او اعتراف
لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما من روى عن النبي عليه السلام انه قال لا تقتل العواقل
عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة ولا تقاتلنا صرا بالبعد والاقراء
والصلح لا يلزمان العاقلة لمعصود ولا يثبت عليهم وارش الموضحة نصف العشر ولا تحمل العاقلة
نحو زاعة الاجاف بالخاطي ولا اجاف في القليل بل ان يصدقه اي العاقلة المعتبر فيها اقرب
لان التصديق اقرب منهم فليزعم باقرارهم ان لهم ولاية علي انفسهم والامتناع كان بغيرهم
وقد زال ولا تفعل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتحمّل نصف العشر فصاعدا لقوله
عليه السلام لا تقتل العاقلة عمدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة
نصف عشر بول النفس ولان الايجاب علي العاقلة لدفع الاجاف عن الجاني وذلك في القليل
دون الكثير علي العاقلة والقاصل بينهما ارش الموضحة بالنصف وما دون ذلك يكون في مال
الجاني بل ذلك اي الاقل من نصف عشر الدية علي الجاني والقياس فيه احد الشيين اما التنوية
بين الكثير والقليل في ايجاب الكيل علي العاقلة كما ذهب اليه الشافعي او التنوية بينهما
في ان لا يجب شي علي العاقلة كما في ضمان المال لكننا تركنا القياس بالسنة وانما جاز السنة
في ارش الجنين في الايجاب علي العاقلة وارش الجنين نصف عشر دية الرجل فيقتضي بذلك العاقلة
وفيهما وانه يؤخذ القياس كذا في الكافي ولا تدخل النساء والصبيان في القتل لقول عمر رضي الله
عنه لا يقتل مع العواقل صبي ولا امرأة ولا عقول انما يجب علي اهل النصف لترحم مراقبته
والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء لهذا لم يوضع عليهما ما هو حلف النصر والخزيم وعلي
هذا لو كان القاتل صبي او امرأة لاشبه عليهما من الدية لان وجوب جز من الدية علي القاتل
انما هو باعتبار انه احد العواقل لانه يهتد نفسه والنصف لا توجد بينهما وفي الرابي وهذا صحيح

اذا قتل

اذا قتل غيرهما واما اذا ابشر القتل بانفسهما فالصحيح انها يشاركان العاقلة وكذا
المجربون اذا قتلوا صحيح انه لو احد من العاقلة القاتل ولا يقتل مسلم عن كافر ولا بالعكس
اي ولا يقتل كافر عن مسلم لعدم الناصر ويقتل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة لان
القتل ملة واحدة وان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة كالمجرب مع النصارى فان العداوة
بينهما ظاهرة ولا يقتل بعضهم بعضا لعدم التناصير لظهور العداوة بينهم هكذا روي عن ابي
يوسف وان لم يكن للذي عاقلته مال في بيته في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي عليه كما في حق
المسلم لما ان الوجوب علي القاتل وانما يقتل عنه الي العاقلة لو كانت موجودة فاذا لم
توجد كانت الدية عليه والمسلم اذا لم يكن له عاقلة يقتل عنه بيت المال لمن الدية تجب
بالنصرة وجماعة المسلمين يتناصرون ويقتل المسلم كالا في تجب الدية في ماله اذا لم يكن
له عاقلة وان جاز علي غير خطا وعليه العاقلة لانه ضمان الادبي فتجب علي العاقلة اذا
كان القتل خطا فيا سا علي الحرق وقال الشافعي في قول تجب علي القاتل لانه بذل المال عنده
حتى اوجب قيمته بالغة ما بلغت ولا خلاف في اطراف العبدان ضمانا لا تجب علي العاقلة
لانه يسلك بها مسلك الاموال ولا تقتل العاقلة ما جازي العبد علي حر لان المولي في كونه
مخاطبا بجنايته العبد بمثله العاقلة فلا تتحمل علي العاقلة عموا قتلهم فكذا لا تتحمل جنايته
العبد عاقلة مولاه والا صل في ذلك قوله عليه السلام لا تقتل العاقلة عمدا ولا عمدا
كتاب الوصايا لا يجزي ظهروا ابراد كتاب الوصايا في اخذ احوال
الادبي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت الموت وله اختصاص بكتاب الجنائيات
والديات والجنابة فتقضي الي الموت الذي وقته وقت الوصية والوصية في الاصل اسم
معني المصدر ثم سمي الموصي به وصية كما في العنابة ومنه قوله تعالى من بعد وصية يوصي
بها او دين الوصية في الشريعة كليلك مضاف الي ما بعد الموت يعني بطريق النبوة سوا كان
عنيا او منفعة وسببها ان يذكر بالخير في الدنيا وينيل الرخاء العالوية في الغيب ومن
شرائط كون الموصي اهلا للتمليك والموصي به بعد موت الموصي ما لا قابلا للتمليك من
العبر بفقده من العقود ومنها عدم الدين ومنها التقدير بثلث التركة حتي انها لا تصح
فيما زاد علي الثلث ومنها كون الموصي له احببها حتي لا يجوز الوصية للوارث الا باجازة
بقية الورثة وكما ان يقول او صبت بكذا الفلان وما يجزي مجراه من الاغلاط المستقلة
فيها واما حكمها فحق الموصي له ان يملك الموصي به ملكا جديدا كما في الهبة ويحق الموصي
اقامة الموصي له فيما اوصى به مقام نفسه كالوارث واما صفتها فما ذكره في المتن بقوله
وهي مستحبة بما دون الثلث ان كان الورثة اغنيا او يستغنون بانصابتهم لانه ترد بين
الصدقة علي الاحبب والهبة بالترك للقريب والاول اولي لقوله عليه السلام او صدقة
يعتبر بها رضي الله تعالى والا ابي وان لم يكن الورثة اغنيا لا يستغنون بانصابتهم فتركتها
اي الوصية احببها فيه من الصدقة علي القرين فقول عليه السلام افضل الصدقة
علي ذي الرحم الشايع ولان فيه حق الغني والقرابة جميعا ولا تصح الوصية بما زاد علي
الثلث لقوله عليه السلام في حديث سعد بن ابي وقاص انه قال اجاز رسول الله صلى الله

عليه وسلم يهودي من وجه اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من العجم ما تزي وأنا
 ذومال ولا يري الا ابنتي افا تصدق بثلثي مالي قال لا قلت فالتطير يا رسول الله قال
 لا قلت قال الثلث والثلث كثير او كبير انك ان تذر ورثتك اغنيا خبرك من ان
 تدعهم عالة يتكفون الناس ولا تصح الوصية لقائله مباشرة لقوله عليه السلام لا
 وصية لقائل وقيد بقوله مباشرة احذر اذا عن القتل نسبيا فانه لا يمنع صحة الوصية
 لعدم تناوله النص ولا لوارثه لقوله عليه السلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا
 الوصية لو ارثت ولا بغير الوصية بتأذن بانيار بعضهم ففي تحريمه قطيعة الرحم
 الواجزة الورثة استثنى ما تقدم من عدم الصحة بما زاد علي الثلث وعدم صحة
 الوصية لقائله ووارثه يعني لا تصح الوصية بما زاد علي الثلث ولا للقاتل ولا للوارث
 في حال من الاحوال التي فيها بالناس بها باجازه الورثة فتصح حينئذ لان عدم الجواز كان
 لحقهم فيجوز باجازه لهم ولما روي ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال
 لا يجوز وصيته لو ارث الا ان يشاء الورثة ويتنزل ان يكون الموصي من اهل التبرع بان
 يكون عاقلا بالغ اذ اجاز البعض دون البعض يجوز عن الموصي بقدر حصته دون غيره
 لو لا بئنه علي نفسه فقط ولا يعتبر اجازة الورثة في حال حياته الموصي حتى كان له ان يبرحوا
 بعد موت الموصي وتصح الوصية بالثلث للاجنبي وان لم يجز الوصية عليه السلام
 ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخوة اعماركم زيادة لكم في اعمالكم تصفون حيث
 شئتم او قال حيث احييت والاجماع علي ذلك وتصح الوصية من المسلم للمسلم وبالعكس
 فالاول لقوله تعالى لا يفيهاكم الله عن الذين لم يبقا تلومكم في الدين والثاني انه يعقد
 الذمة ساوي المسلم في المعاملات والتبرعات حتى جاز التبرع من الجاني بغير حاله
 الحياة فكذلك بعد الممات وفي الجاه مع الصغير الوصية كمن هو في دار كبر بالملسة
 لانها بر وصلة وعن ثمانية من ثقاتنا لقوله تعالى انما يفيهاكم الله عن الذين
 قال تلومكم في الدين اليه وفي السير الكبير ما يدل علي الجواز ووجه الموضوع
 انه لا ينبغي ان يفصل وان فعل جاز كذا في الكافي وفيه ناسل واما وصية الحر بعد
 ما دخل دارا بامان فانها جائزة لان له ولاية تملك المال في حياته فكذلك بعد ماته
 خلا انه لا فرق بين وصية الثلث وبين وصية الجميع ماله لان المسلم انما منع من الوصية بما
 زاد علي الثلث كحق ورثة المسلمين فان حرقهم معصوم من الابطال بخلاف ورثة الحر
 لان حرقهم غير معصوم تلزم لذلك لم يمنع حقهم صحة الوصية بالجميع كذا في شرح الجامع
 الصغير وتصح الوصية للمسلم وبه ابي الحسن ان كان بينهما ابي بين الوصية وبين
 ولادته ابي الحمل اقل من سنة اسهر من وقت الوصية اما الاول فلان الوصية
 اخذ الميراث لانها استخلاف من وجه ان الموصي له تجلعه في بعض المال لا في
 لا يجتازان اليه العقبين والجنين صلح خليفة في الارث فكذلك في الوصية الا انهما تروا بالرد
 لان فيها معنى التمثيل بخلاف الارث فانه استخلاف مطلق بخلاف الهبة لانها تملك
 محض ولا ولاية لاحد عليهما حتى يملك شيئا مما قيل ان الوصية تنسبه الهبة ونسبه

الميراث

ث

الميراث فلهيها بالهبة يشترط القبول اذا امكن ولشهرها بالميراث يسقط القبول
 اذا لم يمكن عملا بالشبهين واما الثاني فانه يجري فيه الوصية فيجوز فيه الوصية لغير
 اهل الوصية اخت الميراث وقد يتحقق بوجوده يوم الموت اذا انت بالولد لاقل من
 ستة اشهر من يوم الموت ولا تصح الهبة له ابي للحمل لما ان الهبة من شرطها القبول
 ولا يتصور رد له من الجاني ولا يلي عليه احد حتى يقبض عنه وان اوصي باسمه ابي ام الحمل
 دونه ابي الحمل صححت الوصية واستثنى لان اسم امه وان لم يتناول الحمل لفظا لكن
 يستحق والحمل لفظا لفظا فاذا افردها بالوصية صح افرادها فان قيل اذا لم يتناول
 الحفظ فكان ينبغي ان لا يصح الاستثناء لانه اخرج مما تناوله المستثنى منه قلنا العقب
 يصحته التري برب كافي استثنى ابليس من الملايكة علي القول بانه من الجني علي ان صحة
 الاستثناء لا يقتضي الي التناول اللفظي بدليل استثنى فقير حطة من الغنم ولان
 الاصل ان ما يصح افراده بالعقد يصح استثنائه وما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه
 ويصح افراده بالحمل بالوصية فيصح استثنائه غاية الامر ان يكون استثنى منقطعاً بمعني
 كنت حيث لم يدخل تحت اللفظ ولا يدعي الوصية من القول لان الوصية تملك فلا بد من
 القبول ويعتبر القبول بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمه بعد موت الموصي
 ولا اعتبار للرد والقول في حياته ابي خياة الموصي كما اذا قال لامرأته انت طالق عدا
 علي درهم فان ردها وقبولها باطل قبل العدوت ابي بالقبول كملك الوصية ولا تملك
 قبله لان الوصية اثبات ملك ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بلا اختيار
 الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه ابي الموصي له يملك ابي الوصية
 ونصير لورثته ابي ورثته الموصي له وله حجة الي القبول وهذا استثنى والقياس ان
 تبطل الوصية لما تقر وان احد الاقرب وعلي اثبات الملك لغيره بدون اختياره بقرار
 كون المشرطي قبل القبول بعد ايجاب البايه ووجه الاستثنان ان الوصية من جانب الموصي
 فتتم بموته تمامها لا بالحقه الوصية من جهته وانما يتوقف لحق الموصي له فانما قد دخل
 في ملكه كما في البيع المشروط بغيره الجبار للمشتري او البايه ثم مات من له الخيار قبل الاجازة
 ولا تصح الوصية من صبي ولا مكاتب وان ترك وقاما عدم صحة الوصية من الصبي فلا نسبه
 تبرع كالهبة والصدقة وذلك لان اعتبار عقله فيما يتقنه دون ما يضره الاجري انه لا يعتبر
 عقله في حق الطلاق والعتاق لان ذلك يضره باعتبار اصل الوضع فكذا تملك المال بطريق
 التبرع فيه ضرر باعتبار اصل الوضع وان كان يتحقق نفعاً باعتبار الحال والمعتبر في النفع
 والضرر النظر الي اوضاع الضرر لا الي ما يتحقق بحكم الحال واما وصية المكاتب فعلي ثلاثة
 اقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله لانه لملك له حقيقة وقسم
 لا يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية الي ما يملك بعد العقد بان قال اذا اعتقت
 فثلث مالي وصية لفلان حتي لو عتق قبل الموت بان يدل الكتابة او غيره ثم مات كان
 للموصي له ثلث ماله وان لم يفتق حتي مات ولو عتق وقاد طيلت الوصية لان الملك لم يوجد
 حقيقة وانما ثبت بطريق الضرورة فلا يظهر في حقه نفاذ الوصية وقسم فختلف فيه وهو ان لا

وله

وه

قال اوصيت ثلث ما لي لفلان ثم عتق فالوصية بائنة عند الامام وعندها جازية والوصية محرمة
عن الميراث لان اداء فرض والوصية تبرع فبيد الفرض فلا تصح الوصية منه بحجة دينه كماله
لان ابي يبريه العزما فحيث يقع لزوال المانع وهو بقا الدين فاذا ابراه الفرض نفذت الوصية
على الحد المشترك لحاجة الها والموصي ان يرجع في وصيته لانه تبرع فجاز رجوعه عنها
كالقينة ولان قبول الوصية بعد الموت مجاز له الرجوع عما قبل القول كما في سائر النكاحات
ثم الرجوع قد يثبت صريحا وقد يثبت دلالة فلهذا قال قولنا كان يقول رجعت عن وصيتي او
معللا وهو ما فسره بقوله يقطع صفة فعلا احق المالك في العقب اي في الموصوب لقطع
الثوب او خبطة او تبريل ملكه كالبيع والهبة فانه اذا باع الموصي به او هبته كان رجوعا
دلالة والدلالة تقوم مقام الصريح مقام الفعل الموكود مقام القول وان استراه اي الموصي
به او رجعه عن الهبة بعد ذلك اي بعد ما ذكر من البيع والهبة وزوال الملك ولا يجوز ملكه
ثانيا بالشر او الرجوع او يوجب معطوف على قوله يقطع الواقعة صفة لفعل اي له ان يرجع
عن وصيته بان فعل فعلا بوجب في الموصي به زيادة لا يمكن التسليم لغيرها تنقل الزيادة
كلت السويقي بيمين والبناء في الدار والحشو باللفظ وقطع الثوب وديم الشاة رجوع قوله
والبناء في الدار والحشو باللفظ يجوز ان يكونا معطوفين على لبن السويقي وقوله وقطع الثوب
مستد اخبره قوله رجوع ويجوز ان يكون المبتدأ هو قوله والبناء وما عطوف عليه والخبر هو
رجوع والاول هو الظاهر لا يثبت عليه على امتناع التسليم واما قطع الثوب وديم الشاة
فلينتهي به على الاستحالة وكون ذلك الفعل يدل على ان ملكه للصرف الى حاجته فتبطل به
الوصية وتكون رجوعا لا غسل الثوب وتخصيص الدار وهو ما فانه ليس برجوع
لان ذلك ليس بتصرف في نفسه ما رفعت الوصية به فانه تصرف في البناء والبناء تبع والتصرف
في البيع لا يدل على اسقاط الحق عن الاصل وكذا اهدم البناء تصرف في التابع والرجوع ليس
بمجرد رجوع عند محمد خلافا لابي يوسف قال في الجاه مع الكبير ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا
ومحمد ان الرجوع عن الشيء يقتضي سبق وجود ذلك الشيء ووجود الشيء يقتضي سبق
عدمه فلم كان الجحد رجوعا لا يقتضي وجود الوصية وعدمها فيما سبق وهو محال
ولا قوله اخرج الوصية بان قال له اخرج الوصية فقال اخرجها لا يكون رجوعا لان التأخير
ليس باسقاط بخلاف قوله تركت الوصية لان التارك اسقاط او كل وصية اوصيت
بها لفلان فهي حرام فانه لا يكون رجوعا عن الوصية ولو قال ما اوصيت به لفلان فهي
لعلان فرجوع لان اللفظ يدل على قطع الشركة وان كان التخصيص له فاقضى رجوعا
عن الاول بخلاف ما اذا اوصي به لآخر فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة
والحمل يقتضي قبوله مشترك بينهما لان يكون فلان الثاني ميتا حين اوصي فالوصية
الاولى تكون على الها وتقبل هبة المريض ووصيته لا حبيبة فكلها بعد ها اي بعد
ما ذكر من الهبة والوصية هكذا اوجد في عامة الفسخ بضم النون والظاهر ان
تكون السخنة بعد ها اي بعد الهبة والوصية والاصل في هذا الفصل ان المعنى يكون
الموصي له وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه تمليك مضاف الي ما بعد

الموت

الموت فيعتبر وقت التمليك حتى لو اوصي الى اخيه وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية
للاخ وعكسه اذا اوصي الى اخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية
للاخ لما ذكرنا والهبة والصدقة مع الميراثين لو اوتيتا فظهر الوصية لانه وصية حكمي تعتبر
من الثلث واقرار الميراثين للوارث على عكسه فيعتبر كونه وارثا او غير وارث عند الاقرار
لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو اقر شخص وهو ليس بوارث له جاز الاقرار
له واذا صار وارثا بعد ذلك لكن بشرطه ان يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار وهو
المريية وكذا الاقرار لا حبيبة ثم تزوجها لا يبطل اقراره لها واما اذا اقرت بسبب تاسيم
عند الاقرار لا يصح كمالا لاختيه المحجب بتم مات ابنه وكذا اقراره ووصيته منه
لا يثبت الكافرا والرفيق ان اسلم او عتق بعد ذلك اي بعد ما ذكر من الاقرار والوصية والقينة
اما الوصية والهبة فلما مر ان المعنى في حال الموت واما الاقرار فانه وان كان ملزما بنفسه
لكن بسبب الارث وهو النبوة قائم وقت الاقرار فيورث تيممة الاثار نصار باعتنا والتممة ملحقا
بالوصايا وهبة المعقد وهو العاجز عن المشي لو اوصي رجله والعلاج الفالج دايع في نصف
اليدن فيمنعه عن الحس والحركة الا رادية والاشل وهو الذي يده ارتعاش وحركة والمسلو
وهو الذي يكون به مرض السهل وهو قرح في الرية يعتبر وصيته من كل ماله ان طال مدة
مرضه وقد رده بالسنة ولم يخف موته منه اي من المرض والا اي وان لم يطل مدة مرضه وخيف
موته منه فمن ثلثه اي ثلث ماله يعني ان من كان مبتلي بواحد من هذه الامراض وقصر في شيء من
التبرعات ثم مات قبل تمام سنة كان مريضا مرض الموت فتعتبر تبرعاته من ثلث ماله وان مات
بعد تمام السنة من حين تبرعه تبين انه لم يكن مريضا مرض الموت لانه اذا اسلم في فصول
السنة الا واحد كان كل واحد منها مظنة العلاك صار الموصي بموتة طبع من طباغة وخرج هو
صاحبه من احكام المريضي حتى لا يتشفل بالتد او يحكم في الدرر وفي البرازية والمريضة الذي
يكون نظره من الثلث بان يكون ذا قرأ ش بحيث لا يطق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة
قاعدا ويخاف عليه الموت كالفالج او صا ومزنا او يابس الشق لا يكون له حكم المريضي بل ان
تغير حاله عن ذلك ومات في ذلك التغير فما فعل في حال التغير من الثلث قال الفصل في مرض الموت
ان لا يخرج الجوارح بنفسه وعليه اعتمد في التبريد بالوصية ثلث
المال لما كان اخص ما يدور عليه مساييل الوصايا عند عدم اجازة الورثة ثلث المال ذكر
تلك المساييل التي تتعلق في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب وكما وصي لكل من
اشبه ثلث ماله ولم يجوز وارثه ذلك قسم الثلث بينهما نصفين يعني ان الهوي لرجل ثلث
ماله ولا أحد ثلث ماله ولم تجز الورثة الثلث فالثلث بينهما نصفين لانها استوي بسبب الاستحقاق
فبستويان في الاستحقاق والثلث يثبت عن حقها والمحل يقبل الشركة فيكون الثلث بينهما
نصفين لاستوا حقهما ولم يوجد ما يدل على الرجوع عن الاولى ولو اوصي لاحدهما بثلثه
والآخر بسدسه ولم تجز الورثة قسم الورثة لثلث بينهما اثلاثا بالاجماع لان كل واحد
منهما يستحق بسبب صحيح شرعا وصاق الثلث عن حقها اذا لامر به للوصية على الثلث
ينقسم على قدر حقهما بان يجعل الثلث ثلاثة اسهم سهم لصاحب السدس وسهم لصاحب الثلث

د

ل

ولو اوصى لاحدها ثلثه ولاخر ثلثيه او بنصفه او بثلثه ولم تجز الورثة بنصف الثلث بينهما عند
الامام لان الوصية باكثر من الثلث اذ لم تجزها الورثة تكون باطله فكذلك اوصى بالثلث لكل
واحد فينصف الثلث بينهما في جميع هذه الصور وعندها ينصف الثلث في الاول ابي بن وصية للاخر
بنكليه فيكون لصاحب الثلث سهم منه ولصاحب الثلثين سهمان وبجميع الثلث خمس سهم وثلاثة
اخرى في الثاني ابي بن وصية للاخر بنصفه فيكون خمسة لصاحب الثلث وثلاثة اخرى لصاحب
النصف لان مخرج الثلث والنصف اذ اجتمعا يكون ستة ونصف ثلثه وثلثه اثنان فيكون
الجميع خمسة اسهم فيقسم الثلث بهذه السهام ويربع الثلث في الثالث ابي وصية للاخر بثلثه
فيكون لصاحب الثلث ربعه ولصاحب الثلث ثلثه اربعة وهذا الخلاف مبني على اصل مختلف فيه بين
الامام وصاحبيه واليه هذا الشارح قوله ولا يضر به على صيغة المبني للمفعول للموصي به بما زاد
على الثلث عند الامام قال في شرح الوفاية المراد بالضرب الضرب المصطلح عليه عند الحساب
قائه اذ اوصى بالثلث والكل فعند الامام سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضر بالنصف
في ثلثه المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فينصف الثلث بينهما في الصور
الصور الثلاث كلها وعندها يقسم الثلث في الصورة الاولى على ثلاثة اسهم سهم لصاحب الثلث
وسهمان لصاحب الثلثين وعلى خمسة في الصورة الثانية ثلاثة للموصي به بالنصف وسهمان
للموصي به بالثلث وعلى اربعة في الصورة الثالثة ثلاثة للموصي به بالكل واحد للموصي به بالثلث
الا في المماثلة والسعادية والوراثة المرسلات اما المماثلة فموضوعة اذ كان عبدان لرجل
قيمة احدهما الف ومائة وقيمة الاخر ستماية فاوصى بان يباع احدهما لفلان بمائة والاخر لفلان
بمائة فان المماثلة حصلت لاحدهما بالف والاخر بخمسماية والكل وصية لكونها في حالة المرحوم
فان لم يكن للموصي مال غيرهما ولم تجز الورثة فاجازت المماثلة بقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا
يضر بالموصي به بالف بثلث وصيته ويضر بالف والموصي به الاخر بحسب وصيته وهي
خمسماية فلو كان هذا كسابر اوصى با على قول الامام وجب ان لا يضر بالموصي به بالف من
اكثر من خمسماية واما السعادية فتصورها ان يوصي بعقد عيدين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر
الفان ولا مال له غيرهما ان اجازت الورثة عتقا جميعها وان لم يجز واعتقا جميعا من الثلث
وثلث ماله الف فالعقدين بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف للذي قيمته الفان وبسعي في الباقي
والثلث للذي قيمته الف وبسعي في الباقي واما الوراثة المرسلات ابي المطلق عن كونها ثلثا او
نصفا او نحوها فتصورها ان يوصي لرجل بالفين وللآخر بالف وثلث ماله الف ولم تجز الورثة
قائه يكون بينهما اثلاثا وتبطل الوصية بنصيب ابنه يعني لو اوصى بنصيب ابنه من ميراثه
بثلث لان ما هو من ميراثه لا يصح ان يوصي به لغيره لما فيه من تغيير موقوف الله وقصم الوصية
بمثل نصيب ابنه اذ لا منع منه لان مثل الشيء غيره سواء كان له ابن موجود او لا كما في العناينة وقال
زفر كذاهما صحيحان لان الجميع ماله في الحال وذكر نصيب الابن للتقدير به مع انه يجوز
ان يكون على تقدير الفضا وهو مثل ومثل شائع قال الله تعالى واسل القرية اي اهلا فلو كان له
ابن اوصى بثلث نصيب ابنه لاحد فله موصي له الثلث والقياس ان يكون النصف عند اجازة الورثة
لان اوصى بثلث نصيب ابنه ونصيب كل واحد منهما النصف ووجه ما في المتن انه قصد ان يجعل مثل

ابنه لا ان يريد نصيبه على نصيب ابنه وجا صلبه ان يجعل الموصي له كاحدهما وان كان له
ثلاثة بنين واوصى بثلث نصيب ابنه لاخر قال في القياس وان اوصى بجزء من ماله فالقيمين
موقوف اليه الورثة فيقال لهم اعطوه ما شئتم لانه مجهول بيننا وله القليل والكثير والوصية لا تبطل
بالجها لة والورثة قايون مقام الموصي فكان الهم بيان ان اوصى سهم من ماله فالسدس عند الامام
وعندها مثل نصيب احدهم اي احدا الورثة الا ان يزيد النصيب عليها الثلث ولا اجازة من الورثة
وسوي في اكثر من السهم والجزء وهو اختيار بعض المشايخ والمروعي عن الامام ان السهم عبارة
عن السدس وروى مثل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وفي الجمع ولو اوصى سهم من ماله
فله اخص السهام يعني عند الامام ولا يزداد على السدس لان مخرج السدس اعد الخارج فلا
يتجاوز عنه كما في الاقرار وهذا الشارح الجواب سؤالا وهو ان يقال ان اخص الايجاز اقله
والثمن اقل من السدس فكيف جعله يعني السدس وقولنا بعبارة في العناينة بان جعله مائة
بما ورد من الاثر واللغة اما الاثر فما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه وقد روي في النبي
عليه السلام فيما يروي ان السهم هو السدس واما اللغة فان اياها بن معاوية قال في
البصرة قال السهم في اللغة عبارة عن السدس وقالوا اي المشايخ هذا في غيرهم وفي غير فضا
السهم للجزء فالقيمين فيه موقوف اليه ورثته وان اوصى بسدس ماله ثم ثلث ماله
بما قال سدس ماله لفلان ثم قال في ذلك المجلس او مجلس اخر ثلث ماله لفلان واجازة
اي الورثة فلما ثلث لكون السدس داخل في الثلث فلا يتناول اكثر من الثلث
وان اوصى بسدس لفلان ثم بسدس له فله اي للموصي له السدس الواحد سواء
اخذ الحين او اختلف هذا فيد للمسلمين معا وانما كان له السدس في هذه الصورة
لان العرفه اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى كما قرر في الاصول وكما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ان يغلب
عسر يسرا وهذا سؤال ذكره صدر الشريعة ولم يجيب عنه وهو ان قوله ثلث مالي
ان كان اخبارا كاذبا وان كان انشاء يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان
في السدس اخبارا وروي في الثلث انشاء فهو ممتنع واجاب عنه صاحب الدرر بانماختار انه
انشاء وانما لم يجب له النصف عند الاجازة لو كان النصف مولود اللفظ وليس كذلك فان
السدس والثلث في كلامه شايع وصم الشايع الي الشايع لا يفيد ازدياد في المقدار بل
يتعين الاكثر مقدما كان او موحدا وهذا قال الجمهور في نفي ثلث لان الثلث متضمن للسدس
فان المقتضى لا يتصور الا في الشايع وصم السدس الشايع الي الثلث الشايع لا يفيد زيادة
في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وقاعدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول اللفظ ولا كان
برامتنا نقالا اجازة وفي العناينة فان قيل قايي شي ما بدة في قوله اذ اجازت الورثة
فالجواب ان معناه حقه الثلث وان اجازت الورثة لان السدس يدخل في الثلث بحيث انه
يحتل ادراد الثانية زيادة السدس على الاول حتي يتم له الثلث ويحتمل انه اراد الجواب
ثلث على السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه يتحقق وجلا لكلامه على يملكه
وهو الايجاز بالثلاث اثنى ولو اوصى بثلث دراهم او ثلث غنمه او ثلث ثيابه وهي اي الثياب

من جسد واحد فذلك الثلثان ويقي الثلث فله الباقي ان خرج من الثلث ابي من ثلث ما بقي من ماله
وهو الجميع من الباقي وقال زفر لثالث الباقي وكذا كل مكيل وموزون اي اذ اهلك الثلثات
فلم يبق له ثلث الباقي وفي القسمة اشارة الى انه يشترط ان يكون المكيل والموزون من جسد واحد
وان اوصي بثلث ثيابه وهي متساوية ابي لبيد من جسد واحد فذلك الثلثان فله ثلث ما بقي
من الثياب لاختلاف الجسد وان اوصي بثلث عبده فذلك الثلثان فله ثلث ما بقي
ما بقي من العبد عند ابي حنيفة بناء على ان الظاهر هو اختلاف اجناسهم لتفاوت بين افرادهم
فلا يكون جمع حق احدهم في الواحد وعندنا فله كل الباقي لانهم جسد واحد حقيقته وان
تفاوتت افرادهم في الظاهر وهذا الخلاف مبني على قسمه الرقيق فعند الامام يقسم كل عبد
على حصة تمامه على الاشتراك بين الموصي له وبين الورثة وعندنا يقسم الكل
قسيمة واحدة وقيل انهما يوافقان الامام في العبد فقط فلا خلاف بينهم في ان ثلث
ما بقي والدواب كالعبيد اختلاف وان اوصي بالثمن لم يمين ودين من جسد واحد
الا ان ثلث العبد بان كان له ثلاثة الا وهو نقد لو يمين قيمتها ثلاثة الا وهو يمين
له الا لانه امكن ابعاله كل مستحق الي حقه بلا محصر فيصير اليه والا يبرح
الا ان ثلث العين بان كان النقد ايضا العبد قيمتها الا مثلا دفع ثلث العين للموصي
له بالتمام بالغ ودفع للموصي له ثلث ما يستوفي من الدين اي ان يتم الا لانه الموصي له
شريك الورثة فلو حصصناه بالعين لخصنا في حق الورثة لان العين من يمين علي الدين
اذ العين مال مطلق والدين مالي في المال لا في الحال فكان تعديل النظر من الجانبين فيما قلنا وان
اوصي بالثلث من ماله لزيد وعمر وواحدهما صبي فكله ابي الثلث للحي لان الميثم يسهل
للو صبية فلا يبرأ من الحي الذي هو اهل لها وعن ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان نصف
الثلث بخلاف ما اذا علم بموته لانه حفيد يكون لقوا فكان راضيا بكل الثلث للحي وان
تخلت ثلث ما لبيد وعمر وواحدهما صبي فالنصف ابي نصف الثلث للحي لان مقتضى هذا
اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم وان اوصي بثلث ماله ولاما لث
عند الوصية فاكسبه الموصي ما لا بعد الوصية فله ابي للموصي له ثلث ماله عند الموت
لان الوصية تمليك مقفول لما بعد الموت فيشترط وجود المالك عند الموت لا قبله وان اوصي
بثلث عتقه ولا غنم له اصلا او كان له غنم فذلك قبل موته ابي للموصي بثلث الوصية كما مر
انها ايجاب بعد الموت فيقتضي ثبته عند وجوده وصية متعلقة بالعين فبطل
بطلانها عند الموت وان استغاد الموصي ثمن ما مات وصيته في القول الصحيح لانها
لو كانت بطلت المال تصح فكذا اذا كانت باسم نوعه وهذا لمن وجوده قبل الموت فضل اذ
المعتبر وجوده عند الموت وانما قال في الصحيح احتراز عن قول بعض المتأخرين ان الوصية
بالثمن لانه اثنان اليه مال خاص وصار ثمنه الثمين وان اوصي بثمنه من ماله ولا شاة له فله ابي
الموصي له قيمتها ابي حنيفة الشاة لانه لما قال من مالي دل على ان غنمه الوصية بما بينه الشاة او
ما ليتها تخرج من مطلق المال وبطل الوصية لو اوصي بثمنه من غنمه لانه لما قال غنم له
او غنم منه عين الشاة حيث جعلها جزء من الغنم بخلاف ما اذا اضافها الى المال ولو اوصي بشاة ولم يفرها

الي ماله

الي ماله ولا غنم لا غنم لان الصحيح اضافتها الى المال وبدون الاضافة الى المال بغير صورة الشاة
وعناها وقيل يصح لافضل لانه الشاة ليس في ملكه شاة علم ان مراده المال لانه وان اوصي بثلث ماله
لامهات اولاده وذهبت ابي امهات اولاده ثلاث وللغنى والمساكين ثلث قل من ابي لامهات اولاده
ثلاثة اجناسه والمكفر بغيره من الفقرا والمساكين خمس عن ابي حنيفة واري يوسف وعند محمد لامهات
اولاده ثلاثة اسباعه والمكفر بغيره سبعان فيقسم علي سبعة اسهم للمكفر اسمهم والمساكين
سهمان وللمهات اولاده ثلاثة اسهم واصله ان الرصبة للفقرا والمساكين تقنوا والواحد
عنهم عند الامام واري يوسف لانه اسم الجسد ثيناول الواحد ويحمل الكل نال الله تعالى لكل
لك النساء من بعد وقد نفذ رصته اليه الكل فيتقنوا الواحد وعن محمد انهما تقنوا الجميع وانما
اثنان فصاعدا في الوصايا والوصية لامهات الاولاد وجائزة لانها ايجاب مضاعف وهو ما بعد
الموت وهذا بعد الموت حرير وانما جسدان يذليل عطف احدهما على الاخر في النصف ونقصه
للمغابرة فيصير عدد المستحقين خمسة عندها وعندنا سبعة كما في الكافي وان اوصي بثلث ماله
لزيد وللغنى فله ابي لزيد نصفه ابي نصف الثلث ولهم ابي للفقرا نصفه وعند محمد له ثلث
ولهم ثلثاه ابي ثلثا الثلث وان اوصي بما يبر لزيد وما يبر لعم وشم قال ليل اشركك معها فله
ابي ليل ثلث ما استقر لكل واحد من زيد وعم ومن المائة لان الشركة للمساواة لثمة ولهذا
حمل قوله تعالى ثم شركاء في الثلث علي المساواة وقد امكن اثبات المساواة بين الطرفين الا ان
لاستواء المال بينهما فاحد من كل واحد منهما ثلث المائة فتم ثلثا المائة وباخذ كل واحد منهما
ثلثي المائة ولو اوصي بما يبر لزيد وخمس لعم وشم قال ليل اشركك معها فليكن نصف مالها
بما ساه له فياخذ النصف من كل واحد من المالين وفي المني ولها وميراث رجل بجارة والاخر
بجارة اخرى ثم قال ليل اشركك معها فان كانت قيمة الجاريتين تقاوتت كان له نصف كل
واحدة منهما بالاجماع وان كانت قيمتهما علي السوا غلته ثلث كل واحدة منها عندنا وعند ابي
حنيفة نصف كل واحدة منهما بناء على ما تقدم من انه لا يبر بقيمة الرقيق فيكون الجسدان مختلفين
وهما يرايانها نصا وكذا لوراهم المتساوية انتهى وان قال لفلان علي دينه فصدقه علي صبيغة
الا مرقاة يصدق الي الثلث ابي اذا دعي المقر له الدين اكثر من الثلث وكذا به الورثة هذا
استحسنان والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو نصديق الموصي بالجملة
ولان قول فلان علي دين اقرار بالمجهول والاقرار بالمجهول وان كان صحيحا ولكنه لا يحكم به الا
بالبيان فان وجه الاستحسن انه سلطه علي ماله بما اوصي وهو يملك هذا التسليم بمقدار
الثلث بان يوصيه له ان يبيع تسليطه ايضا بالاقرار بالمجهول والموت فمحتاج الي ذلك بان
يعرف قدره فبسي في فكاك ويثبت بمقدار الطريق فيجمل وصيته في حق التقيد وان كان دينيا
في حق المستحق ويجعل التقدير فيها الي الموصي له فلهذا يصدق في الثلث دون الزيادة فان
اوصي مع ذلك الاقرار بالمجهول بوصايا غير ثلث لهما ابي لارباب الوصايا وثلثان للموت
لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة والدين مجهول فلا يبرأ من المعلوم ونحوه الكل للموصي
والورثة صدقوه ابي فلان المقر له فيما شئتم لان هذا دين في حق المستحق بالنظر الي اقرار المالك
في حق التقيد فيصدق من الثلث فاذا اقر كل فريق بشئ ظهر ان في الشركة دين شايها في النصيب

من يوم اصحاب الوصايا والورثة ببيانها فاذ ابيوا شيئا من اخذ اصحاب الوصايا بالثلاث ما اقروا
 به وما يقين الثلاث لهم ويؤخذ الورثة ببيانها فاذ ابيوا شيئا من اخذ اصحاب الوصايا بالثلاث
 ما اقروا به وما يقين الثلاث لهم ويؤخذ الورثة ببيانها فاذ ابيوا شيئا من اخذ اصحاب الوصايا بالثلاث
 حقه ويجوز لكل من اصحاب الوصايا والورثة علي العلم بدعوى المقتول الزيادة علي ما اقروا
 ومعنى قوله علي العلم اي علي عدم العلم بما ارعاه الحق له من الزيادة علي اقرارهم وانما كان
 تخليفا لانه تخليف علي فعل الغير قال الربيعي هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه
 الي الثلاث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلاث وهذا لزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلاث
 لان اصحاب الوصايا اخذوا الثلاث علي تقدير ان يكون الوصايا تستوفي الثلاث كله ولم يبق
 في ايديهم من الثلاث شي فوجب ان لا يلزمهم تصديقهم بغيره انتهى وان اوصي بعينه لوارثه ولا يجزي
 قلاحيين تصديهما اي نصف العينة ولا يشي للوارث لانه اوصي بما يملك وبما لا يملك وصي بما يملك
 وبطل في الاثر بخلاف ما لو اوصي لحي وميت حيث يكون الكل للحي لان الميت ليس باهل للوصية
 فلا يبيح مراحا والوارث من اهله ولحق ان تضع باجازه الورثة فافترقا وان اوصي للواحد
 من ثلاثة اشخاص بنصيب وهو اي الثياب المملوول عليها فتوب لكل واحد متقارئة جسد
 ووسط وردي فصاع ثوب هذه الثياب ولم يورثها اي الثياب هو اي الضايغ والحال
 ان الورثة تقول لكل من الثلاث هذه حصة بطلت الوصية لان المستحق مجهول وجهالته
 تمنع صحة العتقا وتخصيل غرضه الموصي بطلت الوصية وكذا ان يطل الوصية اذ قال الوارث
 لكل واحد منهم هذه حصة احدكم ولا ادري من هو فلا ادع الي كل منكم شيئا كذا في الربيعي فان سلموا
 اي الورثة ما يقين الثياب فلهذا في الجيد ثلثا جديهما ولذي الردين ثلثا رديهما ولذي الوسا
 ثلث كل منهما اي الجيد والردي وانما يقين حق صاحب الجيد في الجيد لانه لاحق له في الردي
 يقين ويجوز ان يكون حقه في الجيد فان كان هو الجيد الاصل ويجوز ان يكون حقه في الردي
 بان كان دعوا لاجود فكان تنقيص وصية في محل يجزى ان يكون حقه اولي وانما يقين حق الاخر
 في ثلث كل واحد من الثوبين لانه لا اخذ صاحب الجيد ثلثي الجيد وصاحب الردي ثلثي الردي
 ولم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تقين حقه في ذلك ضرورة ولا يجهل ان يكون حقه في الجيد
 بان كان الضايغ احوذ فيكون هذا وسطا فكان هذا اتقيص وصية في محل يجزى ان يكون حقه
 كذا في الحواشي وان اوصي ببنت معين من دار مشتركة يعني اذا كانت دار بين رجلين ووصي
 احدهما ببنت معين من تلك الدار لرجل اخر ثم مات الموصي فتمت الدار فان خرج ذلك البنت
 في نصيب الموصي هو اي البنت للموصي له عند التجديف وعند محمد له اي الموصي له نصيبه اي نصف
 البنت والا اي وان لم يخرج البنت في نصيب الموصي كله اي للموصي له ثلث رده اي رده
 البنت عند اي جنيته واي يوسف وعند محمد له ثلث رده اي رده لانه اوصي بملكه وملك غيره
 لكون الدار مشتركة فتقصد وصيته في ملكه ويقذف الباقي علي اجازة صاحبه فان ملكه
 لا تقصد الوصية السابقة كما اذا اوصي بملك الغير ثم اشتراه فاذا اقتصم عا ووقع البنت
 في نصيب الموصي تقصد الوصية في عيني الموصي به وهو نصف البنت وان وقع في نصيب
 صاحبه كان له مثل نصف البنت لانه يجيب تنقيدها في البدل عند تقصد وتنقيدها في عيني الموصي

به ولها امة اوصي بما يتقصد ملكه فيه بالقسمة لان الظاهر انه يقصد الاصل ملك منتفع به من
 كل وجه علي الحال وذلك يكون بالقسمة لان الانتفاع بالمشاع قاصد وقد استقر ملكه في جميع
 البيت اذ وقع في نصيبه فتقصد الوصية في جميعه ومعني المباح له في القسمة تابع والمقصود
 تكمل المنفعة ولهذا يجزى علي القسمة فيه ولا يطل الوصية اذ اوصي في البيت كله في نصيب
 شريكه ولو كانت مبادلة لبطلت والاقرار بالوصية يعني اذا اقر شريك معين من ولد وشريكه
 كان مثل الوصية به حتي يوم تنسليمه كله ان وقع البيت في نصيب المقر عند ما وان وقع في نصيب
 غيره يوم تنسليمه فورد رده وعند محمد يوم تنسليمه نصفه ان وقع في نصيب المقر وقد نصف
 رده ان وقع في نصيب الغير وقيل لا خلاف فيه اي في الاقرار كمحمد بل هو موافق للشيخين
 وهو اي عدم الخلاف بين محمد والشيخين هو المختار والفرق ل محمد علي هذه الرواية ان الاقرار
 بملك الغير صحيح حتي ان من اقر بملك الغير لعينه ثم ملكه يوم تنسليم الي المقر له والوصية
 بملك الغير لا تنفع حتي لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تقصد الوصية وان اوصي بالغ
 عيني من مال غيره فليزها اي لرب المال الاجازة بعد موت الموصي وله المنع بعد الاجازة
 لانه تبرع بالغير فيتوقف علي اجازة صاحبه فاذا اجاز كان منه ابتداء تبرع فله ان
 يمتنع من التسليم كسائر التبرعات بخلاف الورثة لولا اجازة ما ارعاه علي الثلاث فانه ليه لهم
 ان يمتنعوا من التسليم بعد ما لان الوصية في نفسها صحيحة لمصادقتها ملكه وانما امتنعت
 لحق الورثة فاذا اجازوها سقط حقهم فتقصد من جهة الموصي وان اقر احد الابنين بعد
 القسمة بوصية ابيه بالثلاث فعليه اي المقر دفع ثلث نصيبه استحقاقا وقال الزهر
 يعطيه نصف ما في يده قياسا لان اقراره بالثلاث تقضي اقراره بمساواة اياه عه
 والقسمة في اعطاء النصف ليعني له النصف فصار كما اذا اقر احدهما بالثالث لهما وجه
 الاستحقاق ان اقر له بثلث شايع في كل التركة فكان مغزاه بثلث كل جزء من التركة
 فيلزمه ثلث ذلك ولا يلزمه اكثر من ذلك ولانه لو اخذ نصف ما في يده لزمه حقه علي الثلاث
 لانه ربما يقر الابن الاخر به ايضا فياخذ نصف ما في يده فيصير نصف التركة وهذا بخلافه
 ما لو اقر احدهما بدون لغيره فانه يعطيه كل ما في يده اذا كان الوارث مستغنيا في يده لانه
 الدين مقدم علي الميراث فقد اقر ان ربه الدين احق منه بما في يده واما الموصي له فهو
 شريك الوارث وصار مقرا بانه شريكه وشريك اخيه في الثلث فلم يسلمه شي الا ان يسلم
 للوارث مثله وفي الأصول العمادية اوصي رجل دينا علي ميت فاقر احد ابنيه قال الفقهاء
 ابو الليث الاختيار عندني ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قوله الشيباني والبرقي
 وان اي يبيح وسفيان الثوري وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد من الضرر وقال بعض
 المطاعين يؤخذ من حصته المقر جميع الدين لكن قال مشايخنا هناك شي لا يبتدرطي للكتب
 وهو ان يقضي القاضي عليه باقراره اذ يجزى اقراره لاجل الدين في نصيبه بل يجزى بقضا القا
 عليه ويظهر تلك المسئلة ذكر في الزيادة وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد
 هو ورجل ان الدين كان علي الميت فانه لا يقبل وتسمع شهادة المقر فلو كان الدين بثلث
 فنصيب المقر اقراره لزم ان لا يقبل بشهادته لما فيه من المقر قال صاحب الزيادة وشي

صبي

ان تحت هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة انتهى وان اوجب بامه فلو لم يعمد الى الوصي
 فيها اي الامنة ولو لم يعمد الى الوصي له ان خرج من الثلث لان الام دخلت في الوصية اصلها
 والولد فيها حين كان متصلا بالام فاذا اولدت ولدت قبل الغنمة والثلث قبل الغنمة متفقا
 على حكم ملك الميت قبل ما جازي نفقته ويؤتم ويتخذ منها وصاياه دخل الولد في الوصية
 فيكونان للموصي له والا اي وان لم يجره من الثلث اخذ الوصي له الثلث منها اي من
 الام ثم اخذ منه اربعين الولد فيأخذ الوصي له ما يخص الثلث من الام والا فان فضل شيئا
 يأخذه من الولد عند اي حبيفة وعندها يأخذ منها اي من الام والولد على السواء ان الولد
 دخل في الوصية بتعاقب انفسه بها فلا يخرج عن الوصية بالانفسال فتعقد الوصية
 بينهما على السواء من غير تغريم في الاخذ من الام وله ان الام اصل والولد فرع والبيع
 لا يراهم الا اصل بالبيع ويحطل الولد شريكه معها ففصل الوصية بالام فلا يجوز خلاف البيع
 والعقد في الولد لا ينقص شيئا في الاصل بل يبقى تاما صهيما الا انه يجزى بعض الثمن على الاصل
 ضرورة مخالفة بالولد اذا انفصل به القبض وذلك جاز لا بأس به لان الثمن يبيع حتى لا
 يشترط وجوده عند البيع وينفقد البيع بدو ذكره وان كان فاسدا هذا اذا اولدت قبل
 الغنمة وقبل قبول الوصي له فان ولدت بعد القبول وبعد الغنمة فهو الوصي له لان التركة
 بالغنمة خرجت عن حكم ملك الميت فحوت الزيادة على حصص ملك الوصي له وان ولدت
 بعد القبول قبل الغنمة ذكر الغنم انه لا يصير موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان
 للموصي له جميع المال كالوولد بعد الغنمة ومشا جازا قالوا يصير موصي به حتى يخرج
 خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت الوصي لم تدخل تحت
 الوصية ويقبض على حكم الميت لانه لم يدخل تحت الوصية قصد او اكتسب كالولد في جميع
 ما ذكرنا كذا في الكافي **باب العتق في المرض والاتفاق في المرض من**
 انواع الوصية لكن ما كان له احكام مرضه افرده باب عا جرة واخره عن صريح الوصية
 لانه الاصل في الدلالة العبرة حال النقص في النقص المعلن وهو الذي اوجب حكمه في الحال
 كانت حرة او مملوكة فان كان النقص المعلن في العفة فكل المال وان كان في مرض الموت
 فمن ثلثه اي ثلث المال والمراد بالنقص الذي هو انشا ويكون فيه معنى النقص خزان
 الاقرار بالدين في المرض ينقل من كل المال والشاخص في المرض يكون المهر فيه من كل المال
 والنقص المضاف الى الموت وهو ما اوجب حكمه بعد موته كانت حرة مملوكة وهذا هو
 المؤيد بعد موته يعتبر من الثلث وان كان هذا النقص في الصحة فالمعتبر حينئذ لب حال العقد
 بل حالة الموت ومن مرضه صفة منه اي في المرض كالصحة فقول مرضه مبتدأ خبره قوله
 كالصحة وانما كان كالصحة لان حق العرف ما والورقة لا ينفك حقهم بماله الا في مرض موته
 وبالبر منه يبين انه ليس بمرض موت فلا يكون لاحد حق في ماله فله النقص فيه كما يشاور
 فالخبر في مرض الموت والمجابهة وهو ان يبيع عبد اقيمته ما يمان به مائة مثلا والكلالة والمهنة
 وصية اي كالوصية ووجه الشبه قوله في اعتباره من الثلث اي حكم هذه النقص فان حكم الوصية
 حين تغيب من الثلث ومزا حمة اصحاب الوصايا في الضرب لانه وصية حقيقة لان الوصية اجاب

بعد الموت

بعد الموت وهذه النقصات مبنية في الحال فان اعتق وحاي وصاق الثلث عنهما اي من العتق
 والمجابهة سواء ان اخرجت المجابهة بان اعتق عبد اقيمته مائة ثم باع عبد اقيمته مائة بمائة
 ولا مال له سواها يقسم الثلث وهو المجابهة بينهما نصفين فيعتق نصف العبد ويسمي في نصف
 قيمته صاحب المجابهة يأخذ العبد الاخر بمائة وخمسين وهذا عند اي حبيفة وقالهما سوا
 من المسيلين له ان المجابهة اقوى لانه في ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد العتق والا وهو
 لا يحمل الرغوة يزاحم المجابهة وهما يتولان ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والمجابهة يلحقها
 الفسخ ولا اعتبار بالتقدم في الذكر لانه لا يوجب التقديم في الثبوت الا اذا اخذ المستحق
 واستوت الحقوق وان اعتق بين محابتين بان حاي ثم اعتق ثم حاي قسم الثلث فنصف
 الثلث للاولي اي للمجابهة الاولي ونصف الثلث بين العتق والمجابهة الاخرى لان العتق
 مقدم على الاخرى فمستويان وفي العداية اذا حاي ثم اعتق ثم حاي قسم الثلث بين المجابتين
 نصفين لتساويهما ثم اصاب المجابهة الاخرى قسم بينهما وفي العتق لان العتق مقدم عليهما
 فيستويان قال في العناية فيه بحث وهو ان المجابهة الاولي مساوية للمجابهة الثانية والمجابهة
 الثانية متساوية للعتق المقدم عليهما فالمجابهة الاولي مساوية للعتق المتأخر عنهما
 وهو بناء على الدليل المذكور من جانب اي حبيفة والجواب ان شرط الانتاج ان تلزم النتيجة
 القياس لزمانه وقبيل المساواة ليس كذلك كما عرفت في موضع آخر واقول في رده عليه ان المتأخر
 للمساوي للشيء مساو له لذلك الشيء فيمورد الجذور اللهم الا ان يقال ان مساواة المجابهة الاولي
 للثانية من جهة ومساواة الثانية للعتق المقدم من جهة اخرى وحيث انفككت الجهة اندفع
 المحذور وان حاي با بين متقين بان اعتق ثم حاي ثم اعتق فنصف الثلث للمجابهة ونصف الثلث
 للعتق بان يقسم الثلث بين العتق الاولي والمجابهة وما اصاب العتق قسم بينهما وبين
 العتق الثاني في هذا عند اي حبيفة وعندهما العتق الاولي في الجميع لانه لا يلحقه الفسخ بوجه
 من الوجوه بخلاف المجابهة فانه يلحقها الفسخ وان اوصى بان يعتق عنه بمائة مائة عبد
 فملك منها درهم بطلت الوصية عند اي حبيفة وعندها يعتق عنه عبد بما بقي لانه وصية بنوع
 قربة فيجب تقبيلها ما لم يكن قياسا على الوصية بالحي ولو كان مكان العتق جمع جميع ما بقي اجماعا
 وله انه وصية بالعتق لعبد يشترط بمائة من ماله وتنفيدها فيمن يشترط باقل منه تنفيد
 في غير الوصي له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحي لانه قربة محضة لله تعالى
 والمستحق لم يتبدل فصا وكما اذا اوصى رجل بمائة فملك بعضها بدفع اليه الباقي
 قال الزبيدي قبل هذه المسئلة مبني على اصل اخر مختلف فيه وهو ان العتق حق الله
 فاني عندها حتى تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعندها حق العبد
 حتى لا تقبل الشهادة فيه من غير دعوى فاختلف المستحق وهذا البناء صحيح لان الاصل
 ثابت معروف ولا سبيل الى انكاره وتبطل الوصية بعتق عبده لو جازي بعد موت سيده فرفع بها
 اي بالمجابهة لانه حق ولي المجابهة مقدم على حق الوصي فكذلك اعلى حق الوصي له وهو العبد
 نفسه لانه يملك الملك من جهة الوصي وملك الوصي كذا على حق الوصي لانه باق الى ان يرفع

المجابهة اولي اي بتقديم على العتق هذا
 ان قدمت المجابهة على العتق وهذا اي
 العتق والمجابهة مع

وبالدفع يزول ملكه فاذا اخرج من ملكه بطلت الوصية كما اذا اباعه الموصي او وارثه بموته
 بالدين وان قضي له العبد بان اعلم الورثة الغد الولي الغاية بمقتضى ملكه العبد فلا تبطل الوصية
 لانهم كانوا متبرعين بالغدا وانما جازت الوصية حينئذ لان العبد يبرئ من الغدا بقضاء كانه
 لم يمت ولو اوصى له بثلث ماله ونزل العبد الموصي بثلث ماله في الصحة او بثلث ماله في
 الوارث اعتقه في المرض فالقول للوارث مع البهي وصورة المسئلة اذا اوصى بثلث ماله
 لم يرد له عبقا من الموصي له والوارث ان الموصي اعتق هذه العبد لكانت قال الموصي له اعتقه
 في الصحة لئلا يكون وصية تنفذ من الثلث وقال الوارث اعتقه في المرض ليكون وصية فالقول
 قول الوارث مع يمينه ولا يثبت له ان يفضل الثلث عن قيمته ابي العبد او يبرهن بغير
 علي دعواه وهي حقة في الصحة فينفذ من جميع المال والوارث ينكر استحقاقه ثلث ماله
 غير العبد فلا يثبت الاستحقاق له بطلان فان لم يبرهن حلف الوارث انه لم يعلم ان
 مورثه اعتقه في الصحة وانما كان القول للوارث لان العتق من الحوادث فيعلم بحدوثه
 من اقرب الاوقات للثبوت بها واقرب الاوقات هنا وقت المرض وكان الظاهر شاهد للوارث
 فكان القول قوله مع اليمين الا ان يفضل من الثلث شي على قيمة العبد لانه لا مزاحم له
 او تقوم البينة ان العتق في الصحة اذا الثابت بالبينة بمنزلة الثابت بالمعينة نعم
 البينة انما تقبل من خصم والعتق حق العبد عنده ولكنه ابي الموصي له بالثلث خصم في اقامتها
 لا ثبات حقه ولو ادعى رجل على الميت ديناً وادعى العبد اعتاقه في صحته وصرفها الوا
 سعي العبد في قيمته وتدفع الي الغريم عند الامام وعندهما لا يبيح لهما ان الدين والعتق
 في الصحة ظهرا معا بقصد حق الوارث في كلام واحد فكاهما وقامعا والعتق في الصحة
 لا يوجب السعاية وله ان الاقرار بالدين اقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال والاقول
 بالعتق يعتبر من الثلث فيجب ان يبطل العتق لكنه لا يخلو البطلان فيدفع من حيث
 المعني بايجاب السعاية عليه وان اسناد العتق الي الصحة انما يصح اذا لم يوجد
 شغل الدين وقد وجد الدين هنا فمنع الاسناد فوجب رده بالدين وقد وجد الدين
 هنا فمنع الاسناد فوجب رده بالدين ورده بالسعاية على هذا الخلاف اذا مات الرجل
 وترك ابنا والفقير درهم فقال الرجل لي علي الميت الف درهم دين وقال رجل هذا الف
 الذي تركه ابوك كان ودبعة لي عند ابيك وقال الابن صدقتها فعنده الالف بينهما انصافا
 لانه لم تظهر الوديعة الا والدين ظاهر معها فيتحقق ان كانا اذا اقر بالوديعة ثم بالدين
 وقال الوديعة احق لانها تثبت في عبية الالف والدين يثبت في الذمة او لا ثم يتنقل
 الي العين فكانت اسبق وصاحبها احق كما لو كان المورث حيا وقال صدقتها وذكر في الهداية
 فعنده الوديعة اقوى وعندهما سواء والصحيح ما ذكرنا او لا وبه ينطبق شروح الجامع الصغير
 وشرح المنظومة لادبي الكافي وان اجتمعت وصايا وصائق الثلث منها قدمت الغرايب كالج
 والزكاة والنفقات وان اخرجها ابي الموصي الغرايب في الذكر لان الغرض اهم من التقلبات
 فتساوت الوصايا في الغرضية او غيرها بان كان جميعها نفلا فقدم ما قدمه الموصي لان الظاهر
 من حال الموصي ان يبداء بما هو الاقرب عنده والثابت بالظاهر كما الثابت بالنص وقبل ان تساو

في الغرضية

في الغرضية تقدم الزكاة على الج وهو ما ذكره الطحاوي وقيل بالعلم قال في الكافي واختلف
 في الرواية عن ابي بصير في الج والزكاة فقال في احادي الروايتين يبداء بالج وان اخرج لان الج
 ينادي بالدين والمال والزكاة بالمال فالحسب فكان الج اقوى فيبداء به وروى عنه ان تقدم
 عليه الزكاة بكل حال لان حق الفقير ثابت بالج فتمسك حق الله تعالى فكانت الزكاة اقوى
 ويقدم الج والرحمة على الكفا وان في القتل والظهار واليمين لرحمتها على ما تقدم جازيها
 الوعيد ما لم يات في كفارة قال احمد فتاوى ومن كثر فان الله عز وجل قال الله تعالى
 والذين يكتزون الذهب والنحاس ولا يتفقون بها يسيل الله غشاظهم بعد اب اليهم وهم ذالك من
 الاحاديث الواردة فيهما وتقدم الكفارات على صدقة الفطر لورود القرآن بوجوبها بخلاف
 صدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاصلحية للاتفاق في وجوبها وللإختلاف في وجوب
 الاصلحية وما هو متفق على وجوبه اولى بالتقديم وعليه هذا القياس يقدم بعض الواجبات
 كالزكاة على الاصلحية لان المذكور ثابت بالكتاب ورواها وان اوصى بحجة الاسلام اجمعا
 ابي الورثة عنه ابي عن الموصي رجلا من بلده الذي يحج ذلك الرجل عنه حال كونه راكبا لان
 الواجب عليه ان يحج من بلده فيجب الاجحاج عنه كما وجب لان الوصية لا دار ما هو الواجب
 عليه وانما شرط ان يكون راكبا لانه لا يلزمه ان يحج ماشيا فوجب الاجحاج عنه على الوجه الذي
 لزمه ان وقت النفقة للاجحاج من بلده راكبا والا ابي وان لم تق النفقة فمن حيث نفي النفقة
 وفي القياس لا يحج عنه لانه اوصى بالج بصفة وقد عرفت وجه الاستحسان اننا تعلم ان غرضه
 تنفيذ الوصية فتقدم ما امكن وان اخرج حاجا لما في الطريق واوصى به يحج عنه من بلده
 عند ابي حنيفة وزفر لان عمله قد انقطع بموته لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع
 عمله الا من ثلاث والخروج الي الحج ليس من الثلاث فظهر بموته ان سفره كان سفر الموت لا سفر
 الحج فكان في هذا المعنى كونه وجبه للتجارة فاذا ما يحج عنه من بلده فكذا هنا وعندنا من حيث
 ما استحسننا لان السفر بنية الحج ونوع قرينة وقد وقع اجرة على الله ولم يتقطع بموته
 فيكتب له حج مير وصيبداء من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج بنية
 التجارة لانه لم يقع قرينة فيحج عنه من بلده وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عيب عيره في الطريق
 فيحج عنه ثانيا من وطنه عند الامام وعندهما من حيث مات والله اعلم يا

الوصية للاقارب وغيرهم انما اخرج هذا الباب بما تقدم من ان المذكور في هذا الباب
 احكام الوصية لغرض مخصوصين والمذكور فيما تقدم احكامها على العموم والمخصوص اهدا
 تابع للعموم حار والامانة ملاصقة بدم الوصية للحيا وعليه الوصية للاقارب تبعها لما في
 الهداية وكان حق الكلام ان يقدم الوصية للاقارب على الوصية للحيا نظر الحب
 ترحمته الباب واجابة عنه في الوصية بان الوصية لا تدل على الترتيب وانه الترتيب في الذكر
 اعطى ما يامر الجار ثم ان حمل الجار على الملاصقة هو مذهب ابي حنيفة وهو القياس وقد
 حمل عليه قوله عليه السلام الجار احق بصفيه ومعني الحديث ان الجار احق بالشفعة
 اذا كان ملاصقا وعندهما جارا الانسان من يملك محله ويجعل مسجد ابي مسجد العلة لان
 الكل يسمي جيرا انا عرفنا قال عليه السلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وشهدوا في الصلاة

لان المقتضود العبر والجار لا يجتمع بالملصق بل من القابل مفضو كبر الملصق غير انه لم يرد من
نوع اختلاف فاذا اجتمع مسجود واحد فقد وجد الاختلاف واذا اختلفا في المسجود ان الاختلاف
وتقال اشافي الجواز الي اربعين رارا قلنا هذا الخبر ضعيف فقد طعنوا في روايته وسنوي
فيه اي في لفظ الجار والسالك والمالك والذكر والاثني والمسلم والزمي والصغير والكبير كذا
وانما ذكر المذكر كرون في لفظ الجار لصدقه عليهم لفته وشروعا ويدخل فيه العبد المساك عنده كان
مطلق هذا الاسم يتناول ولا يدخل عندها لان الوصية له وصية لموله وهو ليس بخلاف المكاتب
فانه لا يملك ما في يد العبد المتملك الا بمرور ان يكون له اخذ الزكاة وان كان مولا غنيا بخلاف
العتق والمدير وام الولد والارملة تدخل لان سكنها مضافة اليها ولا يدخل التي لها عمل لان
سكنها غير مضافة اليها وانما هي تتبع فلم يكن جارا مطلقا وصهره من هو ذري رحم محرم من
امراته لان عليه السلام لما تزوج صبغية اغتصب كل من ملك من ذري رحم محرم منها اكراما لها
وكما يسمون اصهار النبي عليه السلام وهذا التفسير اختيار محمد واي عبيد وبني الصحاح
الا صهار اهل بيت المرأة ولم يقيد به بالرحم وفي الكافي وانما يدخل في الوصية من كان صهر الموصي
يوم سوت بان كانت المرأة مملوكة لمعتد الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتز حالة
الموت حتى لو مات الموصي والمرأة في كاحه او في عتده من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية
لان الطلاق الرجعي يقطع النكاح وان كانت في عدة من طلاق بائن او ثلاث لا يستحق ما لم
انقطاع النكاح بوجوب انقطاع الصهرية انتهى وختمه من هو زوج ذري رحم محرم منه
كازواج البنات والاخوات والعمات والخالات لان الكل يسمى ختنا وكذا ذري رحم محرم من
ارواحهم عند محمد لانهم يسمون اختنا وقيل هذا في غيرهم وانما في عرفنا فلا يتناول الا زواج
المحرم وسنوي في ذلك اي في الصهر والختن المحرم والعبد والاقرن والابعد لان اللفظ يتناولهم
جميعا واقاربهم وقرباؤه وذوي اقرباه وارحامه وذوي ارحامه ونسائه الا اقرب فالاقرب
من كل ذري رحم محرم منه يعني اذا اوصي الي اقارب او اقرباؤه او ذوي اقربائه او ارحامه
او ذوي اقربائه او ارحامه او ذوي ارحامه او نسائه تكون الوصية للاقرب فالاقرب
من كل ذري رحم محرم منه ولا يدخل فيه اي في كل واحد من هذه الالفاظ الاولاد والولد ولا
الوارث ويكون للثنتين مضاعفا هذا عند ابي حنيفة وسنوي فيه الصغير والكبير والحر
والعبد والذكر والاثني والمسلم وبني الجذر والبنات وكذا في ولد الولد في ظاهر الرواية عن
ابي حنيفة وابي يوسف انهم لا يدخلون وان لم يكن له ذري رحم محرم منه بطلت الوصية
عن ابي حنيفة لانه يبين ان الوصية منه طعروم كما كانت باطله وتكون اي الوصية
للاثنين مضاعفا لانها اخت الميراث والجمع في الموارثية اثنان مضاعفا فكذا في الوصية
وعندها يدخل في الوصية من ينسب اليه اي الي الوصية قبل الاب والام والجد والجدات
له في الاسلام بان اسلم او ادرك الاسلام وان لم يسلم قبل يشترط الاسلام بدار
القبض وقيل لا يشترط ولكن بشرط ادراكه الاسلام حتى لو اوصي علوي لذوي قرابة
من شرط الاسلام يصير الوصية الي اولاد علي رضي الله عنه لا الي اولاد ابي طالب
ومن لم يشترط يصيرها الي اولاد ابي طالب فيدخل فيها اولاد علي وعقيل وحفيظ ويحل اولاد

عبد المطلب

عبد المطلب بالايجاع لانه لم يدرك الاسلام فله عمن وخالان فالوصية لعمه يعني اذا
الي اقارب وله عمن فالوصية لعمه عند الامام لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كما في الارث
وعندها لكل علي السوا وتقسم بينهم ارباعا لان اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر ان
الاقرب ومن له عمن وخالان نصف الوصية لعمه وتصلها خالته لانه لا بد من اعتبار معنى
الجمع واقله في الوصية والارث اثنان فيكون للواحد النصف وبقي النصف الاخر ولا يستحق
له اقرب من الخالين فكان لها وان كان له عمن واحد فقط فنصفها اي الوصية له اي للمولود
لا بد من اعتبار الجمع فيه ويرد النصف الاخر من الثلث الي الورثة لعدم من يستحقه لان
اللفظ جمع وادناه اثنان في الوصية فلهذا بعلم له النصف والنصف الاخر للورثة
وان كان له عمن وعمته وخال وخالة فالوصية للعم والعمه علي السوا الاستواء قرابتهما
وقرابة العمومة اقوي من قرابة الخوالة والعمه وان لم تكن وارثة فهي مستحقة
للوصية كما لو كان القريب رقيقا او كافرا وعندها الوصية لكل علي السوية في جميع ذلك
لما عرف من مؤهلهما انها لا يشترطان الاقرب فالاقرب كما اشترطه الامام واهل الرجل زوجته
عند الامام يعني اذا اوصي لاهل رجل من زوجته وعندها اهل الرجل من يولم وتضم نفقته
يعني عندها اهل الرجل من كانوا في عياله وتضمن نفقته اعتبارا للعرف المودع بالمصد وهو
قوله تعالى واقرنوه باهلكم اجمعين وقال تعالى في نكحنا واهله امراته والمراد من كان في عياله
ولا يحنيفة قوله تعالى وساروا بهله اي من زوجته بنت شعيب عليه السلام ومنه قوله تعالى
كذا اي تزوج والمطلق ينصرف الي الحقيقة المستعملة كما في الهاربة وآله اهل بيته يعني اذا
اوصي لفلان فاهل بيته فيدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابيه الي اقصاه في
الاسلام ولا يدخل فيه اولاد البنات ولا اولاد الاخوات ولا احد من قرابته امه لانهم لا يسيرون
الي ابيه وانما يسيرون الي اباهم وابوه وحده من اهل بيته من الاب والجد بعد ان من اهل
البيت واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب لان النسب انما يكون من جهة ابي ياروحه
اهل بيت ابيه دون امه لان الانسان يتجنس بابيه وصار كما له بخلاف قرابته حيث يدخل
فيه ما كان من جهة الام ايضا لان الكل يسمون قرابة والوصية مبتدأ بني فلان وهو
ابو صلب جملة وهو اب صلب حال من المصان اليه المذكور خاصة خيره فلا يدخل فيه الاثنا
لان حقيقة هذا اللفظ انما هو المذكور وهذا رواية عن الامام وعندها وهو رواية اخري
عن الامام يدخل فيه الاثنا اي المذكور ودخول الاثنا في بني فلان اما تغليب ارجح
بارادة الفروع والوصية لورثة فلان المذكور مثل خط الاثنين لان الاسم مشتق من الورثة
فاذن بان قصده التفضيل وهي اولاد المورث المذكور مثل خط الاثنين فكانت الوصية كما يراى
من جهة ان التفضيل علي اسم المشتق يدل علي ان الحكم يرتب علي ما ذكره اشتقاق ولوا وصي لولد
فلان المذكور لا يقي علي السوا لان الولد ينظم الكل ولا يدخل اولاد البيت عند وجود اولاد الصلب
لان الولد حقيقة يتناول ولد الصلب ويدخل فيه الاثنا حتى اذا كان له بنات صلبية وبنو ابن
فالوصية للبنات عملا بالحقيقة ما امكن العمل بها ويدخلون اي اولاد الاب عند عدمهم اي اولاد
الصلب لانه لما تعدوا العمل بالحقيقة صير الي الجواز بخلاف المسئلة الاولى دون اولاد البنات

وانما لا يدخلون مطلقا لان اولاد البنات انما يسمون الي ابيهم كما قال الشاعر
بنونا بنوا ابنا بنونا بنونا بنوهن ابتداء الرجال الا باعدكم وان اوصي لغيره وهو
اي قلات ابو قبيلة كنيتم فلا لا يحصىون كثرة فهي اي الوصية باطله لانه لا يمكن
وخذ الكل لعدم احصائهم فتبطل الوصية لتعدد الورثة وان اوصي لا يتايم او عيهاهم او
رضاها او اراهم ملكهم والمغني والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا اي الموصي لم يحصىون
لان الوصية تملكها وامكن تحقيق معنى التملك في حقهم ثم قيل حوالا حصا عند يوسف
ان لا يحتاج من بعدهم الى حساب ولا كفا فان اخرج الي ذلك فهو لا يحصىون وهذا ليس وقال
بعضهم هو موقوف الي راي القاضى كذا في شرح الهداية والفقهاء منهم من قال ان كانوا
لا يحصىون لان المقصود من الوصية القرينة وهذه الاسامي اعني اليتام وما بعده
تستحق تحقيق الحاجة فتعمل على الفقير وان اوصي لمواليه فهي اي الوصية لمن اعتقهم في العتق
او المرض ولا وراهم اي اولاد المعتقة من الرجال والنساء واختلاف قبل الوصية او بعد ما
سواء يدخل فيه المبرور وامهات الاولاد اعني يوسف انهم يدخلون لان سبيل الاستحقاق
لازم في حقهم بحيث لا يلحقه الغنى فتنبوا الي الاولاد الملققين ولا يدخل فيها مولا المولاك
لان ولاء الفتاة بالعتق وولاء المولاة بالعتق فمعيان متغايران فلا ينطبقان لفظا
واحد بخلاف اولاد المعتقين لانهم يسمون الي الملقق بواسطة ابيهم بول واحد ولا
يدخل فيها موال الموال الاعنودهم اي الموال لانهم ليسوا موال الموصي حقيقة فمعيان
ولد الولد مع ولد الصلب فلا يثبتنا ولم الاسم الاعنودهم الموال حقيقة كما مر في ولد الولد مع
وجود الولد او عدمه وتبطل الوصية ان كان له اي للموصي معتقون بلسر النار ومعتقون
بفتح النار يعني اذا اوصي لمواليه ولم موال اعتقهم وموال اعتقوه فالوصية باطله لان
اللفظ مشترك والاعنود له ولا قرينة تدل على احدى ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا
بين النقي والاثبات واختار شمس الرملة وصاحبه العربية انه يعم اذا وقع في خبر النقي كما
لو حلف لا يكلم موالا فلان حيث يتناول الجميع والجواب عنه علي قول عامة الاصحاب كما في الفتا
ان ترك الكلام مع الموال مطلقا ليس لوقوعه في النقي بل لان الجامل علي اليه بعض
لهم وهو غير مختلف وقد تروى في التفسير برعا لا مزية عليه فان قيل سلمنا ان لفظ الموال
مشترك وحكمه التوقف فكيف حكم بطلانها فلما ان ذلك فيما اذا مات الموصي قبل البيات
والتوقف في مثله لا يبعد فان قيل الترجيح من جهة اخرى يمكن وهي ان شكر الممنوع واجب
فتصرف الي المولي الذي اعتقوه واما فضل الانعام في حق الرث اعتقهم هو مندوب اليه الصواب
الي الواجب اولي من الصواب الى المندوب كما هو المروي عن ابي يوسف بهذا المعنى قلنا اجيب
بانها معاوضة بجهة اخرى وهو جريان العرف بالوصية للفقير او الغالي في المعتق بفتح النار
ان يكونوا اقربا للمعتق بلسر النار الغالي ان يكونوا اقربا للمعتق والمعتق عرفا كما لمشرط شرعا
كما هو المروي عن ابي يوسف بهذا المعنى واقل الجمع اثنان في الوصايا بالمواريث لما بينا ان الوصايا
اثنان المواريث وقد ورد النص في القرآن بالجملة الجمع علي الاثنان في المواريث قلنا في الوصايا
ان اقل الجمع فيها اثنان ايضا جملا علي ما ورد في النص في المواريث يا

الوصية بالحزنة والسكنى والثرمة لما فرغ من ذكر احكام الوصايا المتعلقة بالاعيان
شرع في بيان الوصايا المتعلقة بالمنافع واخر هذا الباب من جهة ان المنافع وجود
الاعيان ليوافق الوضع الطبع ونص الوصية بخدمة عبده وسكنى داره ويعلمتها
اي العبد والارادة معينة كسنة او سنتين مثلاً وكذا ابدان لان المنفعة تحتل التملك
ببطلان وعبر بدل في حال الحياة فتحتل بعد الممات كالاعيان دفعا للحاجة وهذا لان الموصي
يبقى العبد علي ملكه حتي يجعله مشغولا بخدمته موقوفاً علي حاجته وانما تحدث المنفعة
علي ملكه كما يستوي في الموقوف عليه بالمنفعة علي حكم ملك الواقع ويجوز موصاه ومو
سما لارادة وهذا بخلاف الميراث فالارث لا يجزي في الخدمة بدون القرينة لان المورثة خلافة
وتعويضها ان يقوم المورث مقام الموروث فيها كان ملكا للمورث وهذا انما يتصور
فيما يبقى وقتين والمنفعة لا تبقى وقتين فاما الوصية فاجاب ملك بالعتق كالاجارة
والاعارة وكذا الوصية بعتق العبد والارث لانها مول بالمنفعة فاختار حكمها فان
خرج ذلك الموكور من رتبة العبد والارث التملك سلم الي الموصي له بخدمة وسكناه
فيها لان حق الموصي له في الثلث لا يراجه الورثة والا اي وان لم يخرج من الثلث فتمت الاراد
الاربعينها اثنان وثلاثا في العبد يومين لهم ويوما له لان حق الموصي له في الثلث
وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعبد ولا يمكن فسخه العبد اجزا لانه مما لا ينفك العتق
فصرنا الي المهاباة هذا اذا كانت الوصية غير موقوفة وان كانت موقوفة كالسنة
مثلا فان كانت السنة غير معينة فتقوم الورثة يومين والموصي له يوما الي ان يمضي
ثلاث سنين فاذا مضت سلم الي الورثة لان الموصي له استوفى حقه وان كانت معينة
فان مضت السنة قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات قبل مضتها تجزم الوصية
له يوما والورثة يومين الي ان يمضي تلك السنة فان مضت سلم الي الورثة وكذا
الحكم لو مات الموصي بعد مضى بعضها بخلاف الوصية بسكنى الدار فان كانت لا يخرج
من الثلث حيث تقسم بين الدار اثنان لان انتفاعها بالامكان فتمت عين الدار اثنان
لان انتفاعها بالامكان فتمت عين الدار اجزا وهو اعدل للشوبهة بينهما وما توافد انا
وفي المهابيات تقديم احدى زمانا ولو اقسما الدار مهاباة من حيث الزمان يجوز ايضا
لان الحق لهم الا ان الاول اولي بكونه اعدل واذا مات الموصي له ردت اي الوصية من
العبد والاراد الي ورثة الموصي لانه اوجب الحق للموصي له ليعتق في المنافع علي حكم ملكه
فلو انتقل وارث الموصي له لاستحقها ابتداء من ملك الموصي بغير رضاه وذلك غير جائز
واما مات الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية لانها تملك مضاف الي ما بعد الموت
وملك الموصي ثابت في الحال فلا يتصور تملك الموصي له بعد موته ومن اوصي له بعتق الدار
او العبد لا يجوز له السكنى والاستخدام في الاصح لانه اوصي له بالعتق وهي الدار او العبد
وهذا استيفاء بالمنفعة لنفسها ولا شك انها متغايران ويتفاوتان في حق الورثة فانه
لو ظهر دين يملكهم اداوه من القلة باستزاد ما منه بعد استقلالها بخلاف ما اذا استوفى
المنفعة تصرفها وقوله في الاصح اختار عما قال بعضهم يجوز له السكنى والاستخدام لان المقصود

في

هو النفع وهو حاصله بغيره بطريقين لا يجوز ان اوصيه بالخدمة في العبد والسكنى
 في الدار ان يوجر العبد والدار وقيل ان الشافعي لم يذكر ان تملك المنفعة بعد مضى
 الي ما بعد الموت فملك المنفعة في حال الحياة ولو تملك المنفعة بالاستيحاء في حال الحياة
 تملك الاجارة وكذا اذا تملك المنفعة بالوصية بعد الموت وهذا ان كان المالك لا يملك
 عنه لما مر بخلاف المستغير فانه لا يملك المنفعة لانها باقية الانتفاع عنه ولهذا لا يتعلق
 الزوم والوصية بالمنفعة يتعلق بها الزوم ولنا ان الموصي له ملك المنفعة بغير عوض
 فلا يملك تملكها من غيره بعوض المستغير فانه لا يملك الاجارة وقد كان المستغير بالملك المنفعة
 اذا تملك في حال الحياة اقرب الي الميراث بعد المات واذا اخذت المنفعة التملك بعد الموت
 بغير عوض فلان تملك في حال الحياة اولي وان اوصيه له بثمره لستانه ثمرات الموصي وفيه
 اي في البستان ثمره فله اي للموصي له هذه اي الثمرة الموجودة فقط لا ما يحدث بعدها
 وان اراد ايدا اي زواوي تلك الوصية لفظ ابد فله اي للموصي له هي اي الثمرة الموجودة
 وما يستقبل عطف على الصبر اعني قوله اي يستحق الثمرة الموجودة من الثمرة فيجب
 المستقبل عملا بالتأبيد في لفظ الموصي وان اوصيه له بثلثه بستان فله الموجود وما يستقبل
 وحاصله انه اذا اوصيه له بالثمة استحقها اياها وبالثمره لا يستحق الا القائمة الا اذا اراد
 لفظ ابد فيصير كالقائمة والعرق بينهما ان الثمرة اسم الموجود وعرقا فلا يتناول ما يحدث
 بعد الا بلفظ يدل على ذلك وكونه ما اقله فيستلزم الموجود وما يكون بعرضه اذ يوجد
 مره بعد اخرى كما يقال في العرق فلان باكل من ثلثه لستانه اراضه اوداره فيصير
 عليه ما ينتفع به في الحال او في الاستقبال وان اوصيه له بصوف عظمه او لينة اي الغنم او
 اولادها فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط سواء قال ابد او لم يقل اي للموصي له ما يوجد
 من ذلك للموصي به ما في بطونها من الاولاد وما في ضرعها من الالبان وما على ظهرها من
 الصوف يوم مات الموصي سواء قال ابد او لم يقل لانها ايجاب عند الموت فيصير قيام هذه
 الاشياء بصيها والعرق بينهما وبين ما تقدم ان الصوف والولد واللبان الموجودات
 تنجم استحقاقها بالعمود فانها تملك تبعها بغير عيب فكذا بالوصية فاما المردوم منها فلم
 يشترع استحقاقها بشي من العمود فلم يصح استحقاقها بعقد الوصية فاما الثمرة والقلة
 المدومة فيصح استحقاقها بعقد المزارعة والمعاملة فلان تستحق بالوصية او الحب
 بالذي انما ذكر وصية الزمي عقيب وصية المسلم ان اهل الامية
 ملحقون بالمسلمين في المعاملات ولو جعل ذمي داره ببيعة او كنيسة في صحته ثم مات فميراث
 امامه الامام فلا تها بمنزلة الوقف ووقف المسلم بورق عنه فهذا اولي وانما قلنا بورق
 عنه لانه غير لازم عنه واما عندها فالوصية باطله لان هذا معصية حقيقة وان كان
 في معتقدهم قربة والوصية بالمعصية ولو اوصيه به اي يجعل داره ببيعة او كنيسة لتعزم من
 جاز ايه الا ايضا من الثلث اتفاقا لان في الوصية معنى التملك ومعنى الاستحلال والموصي
 ولا يملكها ولو ايجوز في غير المسمية بان اوصي لغرم غير مخصوصين هذا عند الامام خلافا لما
 فانها قال انها باطله الا ان اوصي لغرم باعبارهم والحاصل ان وصايا الزمي على (اربعة اوجه) احدها

بالاعارة

ان يوصي

ان يوصي بما هو معصية عند الله وعندهم كالوصية للمغنيان والناجيات فهذا الاوصي اجماعا
 ان يكون للمقوم باعبارهم فتصير تملكها من الثلث فان كان لا يجوز الا بغيره لان التملك
 من المجهول لا يصح ولا يمكن فتصيرها قربة لانها معصية عند الكل وثابتها ان يوصي بها هو معصية
 عندهم قربة عندنا كما لو اوصيه ان يجعل داره مسجدا او يبرج فيه المساجد او اوصيه بالخير في الملة
 في الاجماع اغنيوا الاعتقادهم اننا نعاملهم بديانتهن وقالوا ان يوصي بما هو قربة عندنا وعندهم
 كما لو اوصيه بثلث حاله للفقراء والمساكين او المفقدين الرقاب او يبرج في بيت الفقوس فهي معصية
 اجماعا لا تفتاى الكل على كون ذلك قربة ولا يبرجها ان يوصي بما هو قربة عندهم معصية عندنا
 كما لو اوصيه ان يجعل داره ببيعة او كنيسة او بيتا او يبرج فيه او يبرج الفقار ويربطهم
 المشركون بها مسجدة عند ابي حنيفة سمي قوما اولم يسم قوما الا بالملحة الا ان يسمي قوما باعبار
 لها ان هذه وصية بمعصية وفي تنفيذها تقوير المعصية والسبيل في المعاصي ردها لا تقوى
 فوجب القول بالطلان وله ان المعتبر بياتهم في حقهم لا ان امرنا ان نقر لكم وما يدينون وفي
 وفي قربة عندهم فتصير الا يبرجها ان يوصي بما هو قربة حقيقة معصية عندهم لا يجوز
 الوصية اعتبا والربا ياتهم فكذا عكسه وتصح وصية مستامن لا وارث له في دارنا بكل ماله
 لمسلم او ذمي لان الفرض على الثلث شرا على الحق الورثة حتى تنفذ باجازتهم وليس لورثة حق
 مرجع لهم في دار الحرب وهم اموال والجزء على حق معصوم لا يصح دليلا على الحق على عسر
 معصوم اذ حقوق اهل الحرب غير معصومة حتى كانت ورثته في دار الاسلام بل ان اوصيه
 يتقود بفقد الثلث لم يتم وان اوصيه اي المستامن ببعضه اي ببعض ماله ثم مات رد الباقي
 من ماله الي ورثته الذين في دار الحرب لان الراد الي ورثته من حق المستامن ايضا لا رجاء بينه
 تحت الورثة حتى يرد ان يقال كيف يرد الباقي الي ورثته الذين في دار الحرب وقد قلتم بانهم
 ليس حق مرجع وتصح الوصية له ايه المستامن ما دام في دارنا سواء كانت الوصية من مسلم
 او ذمي لانه ما دام في دارنا فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى تنفذ منه عقود التملكيات
 في حال حياته ويصح تبرعهم بحياته فكذا بعد ماته وعن ابي حنيفة واي يوسف انه لا يجوز
 لانه من اهل الحرب لانه يقصد الرجوع ويملك منه بخلاف الذمي وصاحب العوي وهو الذي
 يتبع هوي نفسه مثلا للبيعة ان لم يكن يهواه اي لم يكن يكفره بما ارتكبه من العوي فهو
 كما لمسلم في الوصية لانا امرنا ببناء الاحكام على ظاهر الاسلام والا يي وان يكن كذلك بل
 حكم بكفره بما ارتكبه من العوي فكذا لم يرد فيكون على الخلا في المعروف بين الامام وصاحبه في
 نصر فاته قال في الحامي وصايا المرتدة نافذة بالاجماع كالذمي لانها تتبع على الرد ولا
 تقبل عنونا انتهى وفي الحج والمرتدة في الوصية كذمية فتصح وصاياها قال في العراية وهو
 الاوصي لانها تبلي على الرد بخلاف المرتدة لانه يقبل او يسلم قال في النهاية وذكر صاحب
 الكتاب في الزيارات على خلاف هو او قال بعضهم لا يكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح فلا نفق من سا
 وصية قلت والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال هذا وهو الصحيح وقال هذا لا يصح
 بعد فان كذا في الصافية والعرق بينهما وبين الذمية تقويرا على اعتقادها واما المرتدة فلا تقدر
 على اعتقادها ولا شبهة ان تكون كالذمية فتجوز وصيتها لانها لا تقبل ولعز ايجوز جميع ثمراتها

نعم

تلك الوصية وذكر القاضي في الزيادة ان من اراد من الاسلام اليه النصانية او اليهودية او
المجوسية فحكم وصاياه حكم من اتفق اليهم فاصح منهم مع منعه وهذا عندنا وما عند ابي
حنيفة فوصيته موقوفة ووصاياه الموقوفة نافذة بالاجماع لانها لا تقبل عتوا انتم فظهر
بما ذكرناه من الحج ان دعوى الاجماع على كون وصيتها نافذة محل نظر فليتنا مل وصية
الزوي تعتبر من الثلث ولا تقع لوارثه لان اهل الزمة احكام المسلمين فيما يرجع الى المعاملات
فيجب عليهم احكامنا كما في وصية المسلم ويخوز وصية الزوي من غير ملته كوصية نصراني
اليهودي والعلم لان الفخر ملته واحدة لا يجوز وصيته لغيره في دار الحرب لان اختلاف الاراء
بينهم الارث فتكون الوصية لانها اخت الميراث كما تقدم **باب الوصية لما فرغ**
من بيان الموصي له شرع في بيان احكام الموصي اليه وهو الوصية لان كتاب الوصايا يتكلم
فيها وانما تقدم احكام الموصي له لكثرتها وكون الحاجة اليه موقفا امسره من اوصي اليه رجل
فقبل في وجهه ورد الوصية في غيبته لا يرتد لان الوصية مات موقوف عليه فلو صح رده
في غير وجهه سواء كان في حياته او بعد مماته صار موقفا من جهة ولا اعتبار له في
غيبته ويبقى وصاياه كما كان قبل ما الفرق بين الموصي له والموصي اليه في ان رد الوصية
بعد قبوله وبعد موت الموصي يعتبر وورد الوصية اليه قلنا ان نفع الوصية للموصي له
نفسه بخلاف الموصي اليه فان نفع الوصية راجع اليه الموصي كان في رده من غير ضرر للموصي
وهو لا يجوز قلنا لا يعتبر رده دفعا للضرر عن الموصي وان رد في وجهه اي وجه
الموصي يرتد لان ليس للموصي ولاية الزامه الضرر ولا ضرر فيه فتوقف على قبوله فان لم
يقبل الموصي اليه ولم يرد بل سكت حتى مات الموصي فهو يوصي الموصي له بحسب ما في القول
وعنده لانه ليس للموصي ولاية الزام فبقي بخلافه وان باق الوصية شيئا من التركة لم يقبله
وان كان غير عالم بالانصاف ربيعة التركة لقول الوصية وينفذ وان لم يكن عالم بالانصاف
نصارى بخلافه لو قيل اذا لم يعلم بالتوكيل فبما حيث لا ينفذ ولا يكون البيع من غير علم قبوله
فان رد الوصية الوصاية بعد موته اي بعد موته الموصي ثم قبل مع ما لم ينفذ قاض رده ولم
يجزه من الوصاية لما قال لا اقبل لان مجرد قوله لا اقبل لا يبطل الا ايضا لان فيه ضررا للموصي
وضررا للموصي في الاتفا مجبور بالتوب الا ان القاضي اذا اخرج من الوصاية بيع لانه و
مجهده فيه فكان له اخرج بعد قوله لا اقبل كما ان له اخرج بعد قوله حتى اذا اراد غير
اصل كان له عزله وصية غيره وريما يبيح هو عن ذلك فينظر وينظر الوصية في دفع القاضي الضرر عنه
وسهيه حاشا لمال الميت يتفق فيه فتوقع الضرر من الجانيين ولو قال لا اقبل بعد ما اخرج القاضي
لا يثبت اليه لانه قبل بعد ما بطلت الوصية باخراج القاضي اياها ولو اوصى الى عبد او كافر او قاسق
اخرج القاضي وصية غيره اياها اذا اوصى الى هؤلاء المذكورين اخرجهم القاضي عن الوصاية واستبدل
عبرهم كما هم وذكر القاض ان القاضي يخرجهم عن الوصية وهو ابدل عليها ان الوصية كانت لم يصح
لان الاخراج يكون بعد الرضوخ ويدل عليه ما في السراجية من قوله اذا اوصى الى عبد او كافر او قاسق
اخرجهم القاضي عن الوصاية ولو نضر خولا قبل الاخراج جاز انتهى وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله
لعدم الولاية له وجه الصحة ثم الاخراج كما ذكره الزايعي ان اصل النظر ثابت لقدره العبد حقيقته

ولاية القاسق على نفسه وعلى غيره علي ما عرف من اصلنا ولاية الكافر في الجملة لانه
لم يتم النظر لتوقف ولاية ولاية العبد على احياء المولي ويمكنه بعد ما والعادات الوصية
الباينة على ترك النظر بحق المسلم وانها لم القاسق بالحياء فيخرجهم القاضي عن الوصية
ويقيم بغيرهم مقامهم انما ما للنظر بشرط ان يكون القاسق موقفا منعه علي المال لانه
بعد ويطلب في اخرج بعد قوله بغيره بخلاف ما اذا اوصى الي مكانه او مكانه غيره حيث
يجوز لان المكاتب في منافع المخرج وان عجز بعد ذلك فالجواب فيه كالجواب في القن وان
اوصى الي عبده فان كان له الورثة صفارا مع ابيها عند الامام لانه مخاطب مستند
بالنظر فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصفار وان كانوا ملاك ليس
لهم ولاية النظر فلا منافاة خلافا لها وهو القياس وقيل قول محمد مضطرب برويه مع
اربي حقيقته ومرة مع ابي يوسف ووجه القياس ان الولاية مفقودة كما ان الرق ينافيها
ولان فيه اثبات الولاية للمولوك على المالك وهذا اقل المستورع ووجه ما ذكره الامام
مرسياته وان كان فيهم ابي الوارثة كغيره بل اليها الي عبد نفسه اجماعا لان الكبير
ان يجمع العبد من النظر او يبيع نفسه فيمنعه المشتري عن النظر فيخرج عن الوفا بحق
الوصاية ولو كان الوصية لغيره القيام بالوصية اي امورها ثم القاضي اليه اي الي
العاجز بغيره لان في الضم رعاية الحقيق حق الموصي وحق الورثة لان كل واحد من النظر يحصل
به لان النظر يتم باعائه غيره ولو شك في الوصية الي القاضي ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك
حقيقة لان الشك في قبوله كاذبا تخفيا على نفسه وان كان الوصية قادرا على القيام
بامور الوصاية امينا لا يخرج عن صفة الجهول وقاعله المنسوب عنه هو القاضي وان
شكا اليه الورثة كلامه او بعضهم منه اي من الوصية مالم يظهر مظهر من صفة
الزباني لو كان قادرا على النظر وهو امين فيه ليس للقاضي ان يخرج منه لانه مختار
الميت ولو اخرجنا غيره كان رده فكان ابقاؤه اول الاير مما انه يقدم على اي الميت مع
ومو يشققة قاضي ان يقدم على غيره وكذا اذا شكته الورثة او بعضهم الوصية اليه لا
يبقي ان يعزله حتى يبدوا له منه حياته لانه استفاد الولاية من الميت غير انه اذا اظهر
منه الحيانة فانت الالامنة والميت انما اختاره لاجلها وليس في النظر انفسا ع وفلان
وهو لو كان حيا لا يخرج من ما فينبوب القاضي منابه عند عجزه ويقيم بغيره مقامه كانه مات
ولا وصي له ولم يترك ما اذا فعل القاضي ما يليه وعزله الوصية العول المختار هل ينزول ام لا
وذكر ذلك القاضي خاف في فتاواه حيث قال وصي الميت اذا كان عولا كافيا فلا ينبغي للقاضي
ان يعزله واذ لم يكن عولا غير كاف لا يعزله ولكن يقيم اليه كافيا ولو عزله ينزول وكذا العول
عزل القاضي العول الكافي ينزول كما ذكره الشيخ الامام المعروف بخوارزاده وقال
ابن السحنة في شرح الوصية قلنت في وسط المحيط ان القاضي يصير جارا انما والله
اعلم قال وعند المسايخ لا ينزول العول الكافي يعزل القاضي لانه مختار الميت فيكون مقدما
عليه القاضي وعرض في القنبة انزول العول الكافي لخوارزاده ويظهر من ذلك ان المرعياني من
استبعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت وان سادته البديع قال اذا كان هذا

في وصية الميت تليف وصية القاصي ونحوه في الميسر والعدلية انتهى وفي جامع الفصولين مسن
الفصل السابع والعشرين الوصية من الميت لو عدا كما في الميسر للقاضي ان يقر له فلو عدا قيل
ينفذ انزل الميسر عندي انه لا ينفذ لانه كالوصي وهو اشقق بنفسه من القاضي فكيف
يعزله ويبقى ان يفتن به لفساد قضاء الزمان كما في الفتاوى انا وترجيح عدم صحة العزل
لوصي وان اوصي الي اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف في مال الميت وان تصرف فيه فهو باطل
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ينفذ كل واحد منهما بالتصرف ولو اوصي الي
رجلين ثم ان احدهما تصرف في المال غير الاشياء المعدودة ثم جاز صاحبه فانه يجوز ولو
يحتاج الي تجريد العقد كذا في الجوهرة ثم ان ما ذكره في الجوهرة من الاشياء المعدودة التي
يجوز لاحد الوصيين الانفراد بالتصرف فيها ما استثناه بقوله الا بشرط ان لا يجرى فانه لا
يقتضي علي الولاية وربما يكون احدهما غائبا في اشتراط اجتماعهما فساد الميت الا برب
انه لو فعله عند الضرورة جاز فانه جاز وحقوقه في حقوقه لانها لا يجرى ان عليها عادة ولو
اجتمعوا لا ينكح احدهما غائبا علي انهما لو تمكلا لحال الموصومة معلوما لم يجرى القاضي دعواهما
لاقتضا ملام احدهما بالآخر ولهذا ينفرد بها احدهما الوكيلين ايضا وقضا دين كان علي الميت
وطالبه اي الدين الذي له علي الغير وشراء حاجة الطفل لان في ناخيه خوف حقوق الصريح
لخوف الهلاك من المجرع والعري وقبول العينة اي للطفل فانه ليس باب الولاية ولهذا تملكه
الام وكل من هو في يده ورد دعيته معينة ونفذ وصية معينة واعتاق عبد معين لعدم
الاحتياج الي الراي في ذلك كله بخلاف ما اذا لم تكن المذكورة معينة فليس الاحتياج الي
الراي فلا ينفرد احدهما بذلك دون الآخر ورد معصوب فيجوز لاحد الوصيين الافراد بده
دون الآخر ولم يفتي بالمعصوب بكونه معيناً ولم يبينوا السري اطلاقاً عن التقييد ورجحه
غير ظاهر فتأمل او مشغور بشرق فاسد اقل لكل واحد منهما ان ينفرد بده لما تقدم من عدم
الاحتياج الي الراي وجمع اموال الصابغة وحفظ المال لان في النسخة الي اجتماعهما خوف
الغش وجمع ما يخاف تلفه اذ يسرع اليه الفساد في النسخة الي الاجتماع ضرر بين هذا عند
ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف يجوز الافراد لكل واحد منهما مطلقاً ولا يقتضي الافراد
بالاشياء المعدودة لان الايض من باب الولاية والولاية اذا ثبتت لا تثبت شرعا تثبت لكل
واحد حلا علي الافراد كما لا يخفى في ولاية الانكاح فكذا اذا ثبتت شرطاً وهذا الولاية
لا تخفى التبرع لانها عبارة عن القدرة الشرعية والقدر لا يتغير ولها ان سبب هذه الولاية
التقوية فلا يدعي مراعاة صفة التقوية والموصي انما فرض الولاية اليها مع هذا الشرط
مقيد فلم يثبت بدون ذلك الشرط كما وصي الاثنين وراي الواحد لا يكون كرايها فخر
الاخوين في النكاح لان السبب ثمة الاخوة وهي قائمة بكل واحد منهما علي الكمال والسبب هنا الا
وهو اليها الا لكل واحد منهما ولان الانكاح حق مستحق لها علي الوصي لوطا لثمة بانكاحها فلو
خاطب يجب عليه وهذا حق التصرف للوصي ولهذا بقي مخير اي التصرف بخلاف الاشياء المعدودة لانها
من باب الضرورة وموضع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع فلهذا قال يجوز الافراد في الاشياء
المعدودة دون غيرها ثم قيل الخلاف فيما اذا اوصي الي اكثر واحد منهما بقدر علي حرة واما اذا اوصي اليها

بعقد

بعقد واحد لا ينفرد احدهما بالايجاب ذكره المحلوق قال ابو الليث وهو الاصح وبه تأخذ
وقيل الخلاف في الفصلين جميعاً ذكره الاسكاني وقال في الميسر هو الاصح كذا في التبيين
فان مات احد الوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوص الي احد او ماتت فلان الباقي عاجز
عن التصرف بالتصرف بنص القاضي اليه وصيا اخر نظر للميت والورثة وعبد (ابو يوسف) الميراث
وان كان يقدر علي التصرف لكان الموصي قصد ان يخلقه متصرفاً في حقوقه وذلك يمكن التحقق
بنصب وصي اخر مكان الوصي الميت وان اوصي الوصي الذي مات الي الميراث الايضاً وينصب الي
وحده في ظاهر الرواية كما اذا اوصي الي شخص اخر ولا يحتاج القاضي الي نصب وصي اخر لان راي
الميت يكون باقياً حكماً يراي بخلقه وروي الحسن عن (ابو حنيفة) ان الميت لا ينفرد بالتصرف لان الوصي
لم يوص بنصف وحده فلا يكون الموصي ان يوصي بما يعلم ان الوصي لم يرصده بخلاف ما اذا اوصي
الي غيره لان المتوفي رضي برأي الاثنين وقد وجد وصي الوصي في الترتيب اي اذا مات
الوصي جاز وصي الي غيره وهو وصي في تركته وترك الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصي في تركته
الميت الاول لان الميت فرض اليه التصرف ولم يوص له الايضاً الي غيره فلا يملكه والله ربي عليه
ولم يرصه برأي غيره ولنا ان الوصي ينفرد بولاية متعلقة اليه فيملك الايضاً الي غيره كما يجد
الابرار ان الولاية التي كانت ثابتة للموصي تستقل الي الوصي ولهذا تقدم علي الجد ولو لم
تستقل اليه لما تقدم عليه فاذا انتقلت اليه الولاية ملك الايضاً وكذا اذا اوصي الوصي الميت
اليه اي الي اخي في احدهما اي في احدي الترتيب يعني اذا اوصي الي اخي في تركته يكون وصي
فيهما خلافاً لما سألنا لا ينفرد علي تركته لانه قد علمنا ان قول المص في احدهما ينفذ في
الوصية لتركته او تركه موصيه لكن المذكور في عامة الكتب انه اذا اوصي في تركته فقط يكون
وصي فيهما ولم يذكر واما اذا اوصي في تركته موصيه لكن قال اخي جلي في حواشيه علي صدر
الشرعية قوله المص واما موصيه يشتر بعدم كونه وصي فيهما علي تقدير كونه مال الوصي
وحده بدون ذكره لم ينفذ فيه رواية في الاعتبار بل الموجود فيهما انه اذا جعل وصي
في مال نفسه فقط او مع مال موصيه او قال جطته وصي ينفذ في جميع ذلك يصير
وصي في المالين وما يشعر في الحق ليس واحداً منها انتهى ونعم تسمية الوصي بياقوت عن
الورثة مع الموصي له سواء كان الورثة اعياناً او صفوا اي لا يجوز للوصي ان يقسم التركة
بين الورثة الغيب او الصغار وبين الموصي له بان يأخذ نصف الورثة ويسلم الباقي الي
الموصي له فلا يرجعون الي الورثة علي الموصي له لوهلك حظهم في يد الوصي لان الهلاك
بعد تمام القسمة يكون علي من وقع الهلاك في نصيبه لان نصيبه مفاصلة اي الوصي هم اعيان
الورثة بياقوت عن الموصي له والعرق ان الوصي خليفة الميت والوارث خليفة عن الميت ايضا
حتى يرد بالغيب ويرد عليه به نصلي الوصي خيما عن الوارث بياقوت عنه لان من كان خليفة
لمقام مقامه وصار تصرفه تصرفه اذا كان غائباً فصحت قسمة عليه اما الموصي له فليس
خليفة عن الميت من كل وجه لان الموصي له ملكا جديداً ولهذا لا يرد بالغيب ولا يرد عليه
فلم يصلي الوصي خيما عنه عند غيبته فلم يكن تصرفه تصرفه اذا كان غائباً فلم تصح القسمة
عليه فيرجع الموصي له عليهم اي علي الورثة ثلث ما بقي لوهلك حظهم في يد الوصي لان القسمة

حيث لم يقع لم تنفذ عليه غير ان الوصي لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في التركة فيكون له
 تلك الباقي لان الوصي له شريك الوارث فيقوي ما قوي من المال المشترك على التركة ويبقى ما بقي
 على التركة وصحت القسمة للقاضي لو قاسمهم بما يتبعه من الوصي له واخر قسمة ابي نعيم
 الموصل له القابلية لان القاضي ولا يملك القاضي فكأن قسمته كقسمته القابلية بنفسه واذا
 صحت القسمة هذا القاضي كان له ان يفرز نصيبه ويقتصر فان فعل ذلك وهلك المقتضى في يده
 عن القاضي لم يكن الموصل له على الورثة سبيل وعلى القاضي وفي الوصية يحج لو قاسم الوصي
 الورثة فضايع عنه اي الوصي يوزع للرجل ثلث ما بقي في يد الوصي يعني اذا الوصي الميث يحج
 فقام له الوصي مع الورثة واخذ المال الموصل لم يكن يحج فضايع في يده ابي المودود اليه واللام
 في ثلث يعني الي يوزع للرجل ثلث ما بقي من التركة لان القسمة كائنا اذ اهلها بل المقتضى هو
 وهو نونية الحج فصار كما اذا هلك قبل القسمة فيصير ثلث ما بقي وهذا ابي حنيفة وعنه
 ابي يوسف ان بقي من الثلث شي اخذ والا فلا لان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذها
 ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لغوان محلها وعند محمد لا يوزع شي لان القسمة حق الوصي
 الا يري انه لو افرز الموصل نفسه ما لم يبع عنه ثلث المال بطلت الوصية فكذا اذا افرزه
 الوصي الذي قام مقامه ولو باع الوصي من التركة عبدا مع عبيته الغرماء لان الوصي قائم
 مقام الموصل ولو تولا الموصل بنفسه حال حياته جاز بيعه وان كان مريضا مرض الموت
 بغير محضر من الغرماء فكذا الوصي لانه قام مقامه وذلك لان حق الغرماء متعلق بالمالية لا
 بالصورة والبيع لا يبطل بالمالية لغواتها الخلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في
 التجارة حيث لا يجوز للموكل بيعه لان الغرماء حق للاستعانة بخلاف ما نحن فيه وان الوصي
 يبيع شي من ثلثه والمقتضى به على المسالكين فباعه وصيمه فبعض ثلثه فضايع في يده
 واستحق المبيع منه اي ضمن الوصي الثمن للمشتري لانه عاقد التزم للعهدة بالعقد
 على نفسه وهذه العهدة لان المشتري منه لم يرض يرفع الثمن ان يسلم له المبيع ولم يسلم
 فقد اخذ الوصي مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ورجع الوصي به اي بما ضمن في التركة
 اي تركت الميث لانه عامل الميث في تنفيذ وصية فبرج عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة
 يقول لا يرجع لانه ضمن بفعله وهو العقب فلا يرجع عليه غيره ثم رجع الي ما ذكرنا ويرجع
 في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية لا لتنفيذها فاخذ
 حكم الوصية ومحلها الثلث وجه الظاهر انه انما يرجع عليه لانه صاد ومغروا من جهة الميث
 فكان الضمان ديناً على الميث ومحل قضاء الدين كل التركة بخلاف القاضي او امينه اذ انقضى
 البيع لانه لا عهدة ومن التزم العهدة على القاصي تعطيل القضاء لثقة وبالناس عن
 نقلوا القضاء خوفاً عن لزوم الضمان وفي تعطيله تعطيل مصالح الناس وامين القاصي سفي
 عنه كالرسول ولا كذلك الوصي لانه كالوكيل فان كانت التركة فوهلك ولم يكن به لو لم يرجع شي
 لان البيع وقع للميث لا للورثة وصار كسائر المديون التي يكون على الاموات المبالغين ولو قسم الوصي
 التركة قاصداً الوارث الصغير نسي فقبضه الوصي وباعه فبعض ثلثه فضايع واستحق ذلك الشئ
 الذي باعه الوصي رجع الوصي في مال الصغير لانه عامل له ورجع الصغير على يافته الورثة بحسبته

فضاع في يده اجمع الميث
 ثلث ما بقي من التركة وكذا
 لو رجع الوصي في مال
 الموصل رجع

لبطلان الغنى باستخفاف ما اصابه ولا يصح بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتقارب على صبغة
 المجهول فيه تاييد العاقل لتقارب ولا يصح ما لا يتقارب في مثله لان فقره مفيد بالشر في حق
 المجهول قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولا تقربوا العبد المأذون
 بخلاف الغنى اليسير لان في اعتباره تعطيل مصالحه لعدم امكان التفرقة عنه والصبر المأذون
 والعبد المأذون والمكاتب يبيع ويشترونهم بالعتق القاضى على الامام لان نظرهم بحكم
 المالكية اذ لا وزن في الجرام الوصي فنصفه بحكم النيابة الشرعية نظراً في تنفيذ موضع
 النظر وهذا لا يجوز بالغنى القاضى بمنزلة العتق من وجه فلا يملك من الاصل العتق
 ويصح ان يبيع الوصي وشراؤه من نفسه ان كان فيه فقع للصغير كما اذا باع الوصي
 متاعا له بياوي خمسة عشر بعشرة من الصغير او اشترى من متاع الصغير ما يباوي
 عشرة بخمسة عشر لنفسه من خلافها فاقبها ساهل الكيل واللام ما ظنون من قوله
 تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن والتصرف المذكور داخل تحت الاستئذان
 قال الزبلي اما اذا الم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم فلا يجوز علي قول محمد والجمهور الروايات
 عن ابي يوسف انه لا يجوز علي كل حال هذا في ومي الاب واما وصي القاصي فلا يجوز بيعه
 من نفسه بكل حال لانه وكيله وللأب ان يشتري شيئا من مال الصغير لنفسه اذ الم يكن
 فيه ضرر علي الصغير بان كان يمثل العتق او يبيع بيسر وقال المتأخرون من اصحابنا
 لا يجوز للموكل بيع عقار الصغير لانه يكون على الميث دين او يربح المشتري بعض
 قيمته او يكون للصغير حاجة الي الثمن وقال الصدوق لا يشتري بدينه ولا يبيع القوا بـ
 الزبنيته علي ما نقل عن الزبلي ثلاث مسائل نقلت الظاهرية احوها اذا كان
 في التركة وصية مرسلة لا يمكن تنفيذها لانه وفيها اذا كانت وفيها اذا كانت
 عكسها لا تزاد علي مودته وفيها اذا كانت التركة وصية حائزتها او دارا حشيش عليه
 النقصان انتهي وزاد في الخالية احيى وهي اذا كان العاقد في بد متقلب وخاف الوصي
 عليه فله بيعه انتهي وله اي للوصي دفع المال اي مال الصغير مضاربة وشركا وبها
 لانه قائم مقام الاب وللأب هذه التفرة فكذا الوصي ولم يقوله هو الخالي الاملا
 من الملاء وهي القدرة علي الاقار والمفضل عليه المحيل المديون الاعسر من
 المحيل المديون لان فيه تضيق مال اليتيم علي بعض الوجوه وهذا يحكم بمقتضى الدين
 اذا مات الثاني مفلسا ولا يري الرجوع علي الاول بخلاف ما اذا كان المحتال عليه املا
 واقترع علي اداء الدين من المديون الاول فانه يجوز له جبر اليتيم وان لم يكن خيرا
 لليتيم بان كان الثاني اقل من الاول لا يجوز يعني انه اذا كان الثاني مثل الاول بـ
 واعسارا هل يجوز له لا اختلف فيه المشتاي قال بعض لا يجوز ولا يجوز له اي للوصي وللأب
 الاقراض لانه ليس فيه منفعة دينوية لليتيم ويحتمل القوي فكان الاحتياط في عدم الاقراض
 ويجوز للأب الاقراض اي اخذ القرض من مال الصغير بقدر حاجته ولا كذلك للوصي ولا يبيح الوصي
 في مال الصغير لان العوض اليه المحظوظون التجارة ويجوز بيعه اي بيع الوصي علي الكبير
 القابلية اذا كان المبيع غير العقار والا فلا يبيع ما سوي العقار ولا يملكه فكذا او صيد

عنه

لا بد من مقامه وان القياس ان لا يملك الوصي غير العاقل ايضا ولا الاب كما لا يملك على الكبير
الخاصة الا ان كان خفا ما له جاز استخسا فافيا يتسارع اليه الفساد لان حفظه من ان يفسد
وصي يملك الحق فكذا وصيه واما العاقل فيحفظ بنفسه فلا حاجة منه اليه ولو كان
عليه دين يباع العاقل ان كان الدين مستغرقا ببيع كالم بالاجماع وان لم يكن مستغرقا ببيع
يقدر الدين عند عدم الحاجة اليه اكثر من ذلك وعند اي حبيفة جاز لو بيعه كله لانه
مغني عن حفظ المنقول والاصح انه لا يملك لانه يملك كذا في التبيين وصي الاب احق بمال
الصغير من جده بالاجابة فتقبل ولاية الاب اليه فكانت ولاية الاب قائمة معني فقبر
عليه الجوا كالاب نفسه وعند الشافعي الجوا حق به حيث اقامه الشرع مقام الاب عند
عدمه فان لم يوص الاب كالجوا كالاب اي ان لم يوص الاب اليه احد فالجوا احق لانه اشق
من الفقير لقيامة مقام الاب في الارث حتى يملك الانكاح دون الوصي اما وصي الاب
فانه يقدم عليه كما سبق بيانه **في** وفي النهاية لما لم تكن الشهادة في الوصية
امرا مختصا بالوصية اخذوا عدم عرافتها فيه شهدا الوصيان ان الميراث اوصي
اليه يدعها لا تقبل شهدا دعي لانها يحسن ان نفعها لانفسها باثبات الدين لها فبطلت
للمهمة تاذ اطلت ضم القاضي اليها قالوا لان في ضمن شهدا دعي اقرارا منها بان الوصي
ضم اليها قالوا واقرارها حجة عليها فلا يتكفلان من النضر بعد ذلك بدونه فصار
في حقا بمنزلة مالومات احد الاوصيا الثلاث فللقاضي ان يضم قالوا فكذا امسنا
الا ان يدعيه زيد اي يدعي انه وصي معها فحينئذ تقبل شهدا دعي وهذا استحسان
والقياس ان لا تقبل كالاول وجه الاستحسان ان للقاضي ولاية نصبه الوصي ابتداء
منها اذ اصاب ولم يتول وصيا وله ولاية ضم اخ اليها فكان هذا مسئلة في ضم وصي
الوصاية وكذا لا تقبل لو شهدا دعي الميراث ان اباها اوصي اليه يدعي وهو يتكفل ذلك جرحا
بشهادتهما نفعاً وهو ان يكون معيناً لها حافظاً للتركة فكانا منتهيين وشهادة المنهيين
غير مغنولة ولو ادعي المشهود له الوصاية تقبل استحسان وجهه ما ذكر في المصلحة
الاولي ولقد ابطلت شهادة الوصيين بمال الصغير معني لو شهدا الوصيان لو ارث
صغير بمال له علي اخر فلا تقبل شهدا دعيهما سو كاست ذلك الحال مستقلاً اليه من الميراث
او من غيره للمهمة في شهدا دعيهما وكذا تلفوا شهدا دعيهما الكبير في مال انتقل اليه من
الميراث للمهمة في شهدا دعيهما لانها يثبتان لا نفعها ولاية الحفظ عند عينية الكبير وبيع
العاقل وفتن بطل شهدا دعيهما وصحة شهدا دعيهما له اي للكبير وجوه في غيره اي بغير مال
انتقل اليه من الميراث لانه لا ولاية لهما حينئذ في ذلك الحال لان الميراث انما اقام مقامه في
تركته لاني غيره هذا عند الامام وعندهما فصح شهدا دعيهما الكبير في الوجهين اي في مال
انتقل اليه سو كان من الميراث او غيره لانه لا نفرين لهما في حصر الكبير فكفت هذه المهمة
لو شهدا دعيهما وشهادة الوصي علي الميراث جائزة لانقاذ المهمة في هذه الشهادة فتجوز عليه
لان اي للميراث لما بيناه من تحقق المهمة باثباته لنفسه النضر ولو كانت تلك الشهادة بعد القول
من الوصاية وان لم يخاصم اي وان لم يكن الوصي خصماً في هذه الصورة بان عزله القاضي ونصب غيره

خصما

خصماً في هذه الصورة لاحتمال التهمة بان يكون جرم نفسه مغنيا زمان وصايته فشهد خونا
زواله ولو شهد رجلا لاخرين يدين الف يجوز ان يكون الف مصافا اليه وان يكون بدلا من
من دينه اذا قري منكرا وعلي وجه الصفة فهي بياضية عارضة وشهد الاخر له اي للشاهد
الاولي بماله بمثل ذلك الدين وهو الف صحتا اي الشهادة ان من (الفرقة) عندهم اخلافا لاي
يوسف لا تقضي شهادة واحد من التهمة لكون الشهادة من كل منهما مثبتة حق الشركة في ذلك
المال الوصي اثناه علي الميراث ولما ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق بني لا شركة
ولهذا الوصية اجتناب قضاء دين احدها لا يشاكره الاخر وروى الحسن عن اي حبيفة انهم
اذا اجابوا معا وشهدوا بالشهادة باطلة واما اذ اشهدا اثنا لا تثبت فقبلت شهدا دعيهما
بعد ذلك ادعي ذلك الشاهدان دعي اخر علي الميراث فشهدا لهما الغريبان الاولان تقبل وجوب
هذه الرواية اذا جاء معا ما يشهد به كل فريق معارضة للفرقة الاخر فتحققت التهمة
بخلاف ما اذا كانت دعوى الفرقة الاخر في وقت اخر فانه حيث ثبت الحق للفرقة الاول
بلازمنة والثاني لا يراجعه مضاركا لاول في انتفاء التهمة ولو شهد كل فريق للاخر بوصية
الف لا تقضي الشهادة من كل منهما لما بيناه من التهمة في شهادة الميراث الوصي ولو شهد احد
الفرقتين للاخر بوصية جارية والاخر له اي للفرقة الوصي بوصية عبد صحت شهدا دعي كل
من الفرقتين بالاتفاق لانه لا شركة فلا مهمة كذا قالوا لكن احتمال المداوضة في الشهادة
باعتبار في صورة الشهادة بالدين او الوصية بالف تأمل وان شهد الفرقة الاخر له اي للفرقة
الاول بوصية ثلاث لا تقضي بغير اذ شهد الفرقة الاول بوصية عبد للفرقة الاخر وشهد
الفرقة الاخر بوصية ثلاث لا تقضي شهادة كل واحد من الفرقتين لما ان الشهادة في الميراث
ايضا تثبت المشاركة بين الفرقتين بخلاف وصية العبد والجارية **باب**
وهي علي وزن فعيل بالضم او رده عقيب الوصايا لان المسائل المتعلقة بالوصية من احوال
ما هو في قصص القوة لاشرافه علي الموت وهذه المسائل من احوال ملك هو تاقص الخلقة
هو اي المحتسب من الخنس بالفتح والسكون وهو الدين والنكس والغنا للتأنيث ولذا لا
تلقحها الف ولا تون وكان القياس ان يوصف بالموت ويؤث الفير الراجح كما هو المذكور
في كلام القضا لان القضا نظر في الميراث تحقق التأنيث في ذاته فلم يلحقوا علامة التأنيث
في وصفه وتوكيده تقليبا للمذكورة وفي التمسك اني انما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فذكر
نظرا الي الاصل كالجواز والتشكيك له ذكر وفروج اي ماله الف الرجال والة النساء يلحق به
من عوي عن الاثنين جميعا وفي التمسك في خلافة لانه قال وفيما ذكره اشعار بان لم يكن له
شيء منها وخرج يوله من سرته لم يثبت في ذلك قال الامام ابو يوسف انا لا نذكر اسم وقال
محمد انه في حكم الاثني فان بالان احدهما اعتبر به اي ان بالان ذكره فذكر وان بالان من جرحه
فانني لان النبي عليه السلام سئل عنه كيف يورث فقال من حيث يقول وان البول من اي عضو
كان فهو له علي انه هو العنوا الاصاب العييج والاخر بمنزلة العيب وان بالان منها اي الذكر
والعرج اعتبر له سبق لانه يدل سبق خوجه علي انه المعنود الاصل في ان سنوا في الجرح
فهو مشكل اي غير محكوم عليه بكونه ذكرا او انثى عند الامام وقال لا علم به وهذا من جملة ما توقف

فيه من حال ورعيه ولا اعتبارا بكثرته اي كثره البول في كونه ذكر او انثى عنده خلافا لهما فانهما
منه لا ينسب الي اكثرهما لانه علامة قوة تلك العضو لكونه عضوا اصليا ولا للاكثر حكم
الكل في اصول الشريعة فترجح بالكثره وبه قامت الهمية الثلاثة وله ان كثره الخروج لا يدل
علي العورة لانه قد يكون لا يتصلح في احداهما وصبي في الاخر فاذا ابلغ الختن بالسن قامت
ظهرت بعض علامات الرجال من نبات لحية او قدرة علي الجماع واختلام بالرجل او كان
له ثدي مستوي من رجل اي تحلمه حكم الرجل فان ظهرت بعض علامات النساء من حبس وجبل
وانكسار ثدي ونزول لبن فيه وتخليق من الوطى فامرأة اي تحلمه حكم النساء وان لم يظهر
شي من علامات الذكورة ولا من علامات الانوثة او تعارضت هذه المعالم مثل ما اذا حاض
او خرجت له حية او ياتي وبوغي مشكلا اي هو ختن مشكلا لعدم الرجح وعن الحسن بعد
الخلاعة فان طلع الرجل بزيد علي طلع المرأة بواحد قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا ابلغ
بلا اشكال وفي الميسر اذا ابلغ صاحب الاثني لا بد ان يزول الاشكال لانه اذا جامع
يذكره او بنت له حية او اختلم كاختلام الرجال فهو رجل وان ثبت له ثدي كثدي المرأة او
راي حيا او جومع كما يجامع من اظهره جيل او نزول لبن فيه لين هو امرأة كما مر في المتن
واذا ثبت الاشكال اخذ فيه اي في الختن المشكلا لا حول فيصلي بقناع لاختلال كونه امرأة
حتى لو صلي بغير قناع يستحب ان يعيدها اذا كان حرا وكذلك يستحب ان يجلس في صلاته
جلوس المرأة لانه ان كان رجلا فقد ترك سنة وهو جازي في الجملة وان كان امرأة فقد
ارتكب مكرها لان السترة علي النساء اجب ما امكن ويقف بين صفي الرجال والنساء
فيقدم علي النساء لاحتمال كونه رجلا فلو وقف في صفهم اي في صف الرجال فصلا لانه تامة
لكن يعيد صلاته من الاصغر من جانبه ومن يحذره من خلفه لاحتمال انه امرأة فيفسد
صلاته وهذا اذا قوي الامام اما من النساء فان لم يبنوا امامة فلا حاجة الي ان يعيد
هو لا صلاتهم بل يعيد هو احتياطا وان وقف في صفهن اي في صف النساء اعاد صلاته هو
اي الختن فقط لاحتمال انه رجل فيجب للاعادة احتياطا ولا يلبس الختن حرا والاحليا
لاحتمال كونه ذكرا والفرج الختن فيا يتردد بينه وبين الاباحة ويلبس الختن في
احرامه ولا يلبس نفسه عند رجل لانه لو كان مراهما لم ينظر الي ما سوى الوجه
والكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الي ما تحت سترته الي ما بين ركبتيه ولا عند امرأة
لانها لا تنظر الي ما تحت السرقة الي الركبة مراهما كان او مراهما في الغتسائي ولا
يجلوسه اي بالبالغ وما في حكمه غير محرم من رجل او امرأة فخر اعد احتمال الحرام
ولا يباقره محرم من الرجال ولا مع امرأة من محارمه لاحتمال انه امرأة فيكون سفر
امراةين بلا محرم وهو غير جاز ولا يجتنبه رجل ولا امرأة فخر اعد النظر الي الفرج
لاحتمال انه رجل او امرأة ولكن قد تقدم انه يجوز للطبيب النظر الي موضع النظر
للمسورة والظاهر ان النظر الي موضع الختان من هذا القبيل كما في البرجدي لكن النظر
ليس بحل لانه الختان عن ناسنة تدبر وهذا اذا كان مراهما والافلل جال ان يفتن بل يفتن
له امتعامة بالختن كخته من ماله ان كان له اي الختن ماله لانه يجوز لمالكه النظر اليه رجلا

وامرأة في حال العذر والا اي وان لم يكن له مالا فن بيت المال يقرض منها ويقتصر بالاندر اعوم
لنوايب المسلمين وعذا اذا كان ابوه معسرا والا فن مال ابيه لثراي بعد الختن نياح الامت
وجوبا ويرد منها الي بيت المال لوقوع الاستغناء عنها وجبة اشعار بان لا يزوج عالمته
فختنه علي ما قال شيخ الاسلام وذهب الحلواني الي انه يزوجه لانه ان كان امرأة ينظر
الحسن والكلام لغو ولا فينظر المنكوح الي النائم فان مات قبل ظهور حاله من الذكورة
والانوثة لا يقتل لاحتمال ان يكون ولد يتيما لانه لا يمس شيئا منه الا الوجه واليد بخلاف الغسل فيه
اشعار بان تستوي لاجل الغسل امه لانها اجنبية بعد الموت ولا حاجة الي خفة علي البدن
عند اليتيم لكن في الغتسائي هذا اذا كان الختم محرما والا فقد يقيم بالحقه ويكتفى بحسنه
ايواب كما يكتف المرأة من زوجها لاحتمال انه انثى ولا يجزى بعدوا رافق محمل رجل وامرأة
لاحتمال الحالين ونوب نسجية فير اي ستره يتوب عند الدفن لاحتمال انه انثى وسترها
واجب ويوضع الرجل اي جنازة لانه ذكر متيقن مما يلي الامام ثم هو اي الختن يقرب الرجل
مما يلي القبلة ثم يوضع المرأة يقرب الختن ليعده عن النظر ان صلي عليهم جملة رعاية لحق
الترتيب وفيه اشعار بان الافضل عند اجتماع الجنان ان صلي علي كل منفردا لانه بعد عن
الخلافة وله اي الختن المشكلا احسن النصيبين من الميراث عند الامام واصحابه وعليه
الغقوي كما في السراجية وفي الكفاية ان محمد الامام وفي النظم ان ابا يوسف محرم الي
ظاهر الاصول اي الاقل من نصيب الذكر ومن نصيب الانثى فانه ينظر نصيبه علي انه ذكر
وعلي انه انثى فيعطي الاقل منهما وان كان محرما علي احد التقديرين فلا شيء له ثم فرعه
وقال فلو مات ابوه عنه اي الختن وعن ابن قلابين سهمان وله سهم عنه لان الاقل متيقن
وفيما زاد عليه شاك والمال لا يجب بالشك ولو تركه وتناق مال بينهما نقصان فمساوذا
وفي الغتسائي وذو صورتيه الاولى وما يقرض فيه الختن ان ذكره المحرم والثانية
ما يقرض فيه ذكر وهو مشتمل علي صوتي احداها ما يكون فيه الختن محرما اذا تركت
زوجا واختا اب وام وختني اب فانه ان كان اختا فله سهم هو السوسن بكلمة الثلثين
ولكل من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة بسئلة الي سبعة وان كان اخا فخرم
لانه عصبية لم يبق له شيء بعد فرضها وهو النصف والادب انه احسن الحالين فيقرض كونه
ذكر والثالثة ما يكون غير محرم كما انه تركت زوجا وام وختني اب وام فانه ان كان
الختن اختا اب وام فله نصف كالزوج وللأم ثلث فتقول المسئلة من ستة الي ثمانية
وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه احسن الحالين لان السهم هو
الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم ثمانية من فرض كونه ذكر ايضا وفيما اذا تركت الختن
اباه وابناء عند الشعي لم نصف النصيبين وهو ثلثة من سبعة عند ابي يوسف فخرجا
او موهبا وذلك ان للاب عند الاقراء كل الميراث وللبنت نصفه فكان نصف الكل الثلثين
ونصف النصف واحد والمجموع ثلثة ارباع فان المخرج اربعة نقول الي سبعة فيجعل الختن
ثلثة وللأب اربعة والمجموع يكون سبعة وخمسة من اثني عشر عند محمد فخرجا وذلك ان كان
ذكر كان المال بينهما نصفيين ولو كان انثى كان المال بينهما ثلثا فيكون له نصف النصف اربع

ونصف الثلث اي السدس واليا في ثلاث فيحتاج اليه سدس واول ذلك اثني عشر
 وربعه ثلاثة وسدسه اثنان والمجموع خمسة وهي المختار والباقي اي سبعة للابن والتفاضل
 بين المقتربين في هذه الصورة انما هو ثلث ربع السبع كما لا يخفى على المحاسب ولو قال سيده
 كل عيدي حر او كل امه لي حرة لا يفتق ما لم يبين ان الحث لا يثبت بالشك ومن حلف بطلاق
 او عتاق ان كان اول ولد له منه خلا فاقول تنسخني لم يقع حتى يبين امر الحث ولو قال
 بعد ثقل اشكاله انا ذكر او اني لا يفتق قوله عليه الصبي لانه دعوى بخلاف قضيتك الوكيل
 وقيله اي قبل اشكاله يقبل لان الانسان امين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يوف
 خلا ما قال **مسائل** شتر قد ذكرنا قبل هذا ذكر مسائل شتر او مسائل مشورة او مسائل
 متفرقة من داب المصنفين لندرك ما لم يذكر في حقه ذكره فيه فخصوا اذا انتهى الكتاب
 الاخر من منبر اخبر الا في كاليان واما ما يعرف منطلق بقوله واما ما به اقراره بنحو
 تزوج متعلق بالكتابة والايما وكذا ما عطف عليه بقوله وطلاق وبيع وشرا وصينوود
 وجب عليه اوله كاليان اذا كان ايما الاخرس وكنا بته كاليان وهو النطق باللسان
 يلزمه الاحكام المذكورة بالاشارة لان الاشارة تكون بيانا من القادر لما طفق من العاجز
 وفي العداية واذا اقرى على الاخرس كتاب وصية فقبل له اشهد عليك بها في هذه الكتاب
 فاما ما يروى انه اي نعم او كتب فاذا جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار لان ما يجي من الاخرس من
 ومعتقل اللسان على نوعين احدهما ما يكون ذلك منه دلالة اقرار بان يجزى راسه عرضا
 والثاني ما يكون ذلك منه دلالة اقرار بان يجزى راسه طولا اذا كان معهودا منه في نعم
 انتم وفيه كلام لانه لما امر بالبراسه في تقرير المسئلة بقوله نعم فبين ان وضعها في
 جامه دلالة اقراره على ما يقع في تقرير جوابها بالاقول فاذا جاء من ذلك ما يعرف منه
 انه اقرار بان يكفى قوله فهو جازي كمال بضمه الفضلا لكن لا يخفى ان هذا الكلام لا ورود
 له لان شان الشا وقين ان يلقوا بكلامهم كلام المصنفين على وجه اليفاض فان لم
 ينطق قال ما قاله في الاخرس لغيره ولا غيره كالزنا وشرب الخ كاليان حتى يجد لان العود
 تدرى بالشبهات وفي كتابته واما ما به شبهة وكذا لا يجد له اذا كان له عقد وفا لبقاء
 احتمال كونه مصدقا للقاذف كما مر في الحدود ومعتقل اللسان اي الذي احبب لسانه
 بحيث لا يقدر على النطق ان امده به ذلك الاعتقال الى سنة في رواية وقيل ثورا لا يمتد
 الي وان الموت اذ روي عن الامام انه قال اذا امت العقلة الي وقت الموت يجوز اقراره بالا
 والاشهاد عليه لانه يحسن عن النطق بعينه لبري زواله قالوا وعليه الفتوى ذكره الامام
 المعجزي وعلمت اشارته اي المعتقل فهو كالاخرس والاي وان لم يجد او لم يعلم اشارته
 فلا يكون كالاخرس حكما هو اعتدال ان الاشارة انما تقبل اذا صارت معهودة وذلك في
 الاخرس دون المعتقل لان الضرورة في الاصل لا رمة وفي العارض على شرف الزوال الا
 اذا عرفت الاشارة بالامتداد بحيث يكون بمنزلة الاخرس وعند الشافعي حكم المعتقل
 حكم الاخرس في الامتداد وعدمه لان المجهول هو العجز وطريق بين الاصل والعارض وان
 بين العجز والحادث والكتابة من الغائب ليست بحجة لانه قاذف وعليه الحضور فلا يكون قاذفا

حجة ضرورية بخلاف الاخرس لكن قالوا الكتاب على ثلاثة اوجه اما مستقيم مرسوم اي منون
 مصدر مثل ان يكتب في اوله من فلان الي فلان ويكتب في اخره من فلان علي ما جاز به العادة
 وهذا هو المذكور من الكتاب كالتلفظ في الغائب والمجا على ما قالوا فيلزم حجة وفي زماننا الحث
 شرط الكونه معتادا وكذا الكتاب على ما نحو حيث لا يثبت بها على العرف المعروف حتى لو كتب على
 علي الغير يكون غير مرسوم فلهذا قالوا ما مستقيم غير مرسوم كالتلفظ على الجذر او اراق
 الشجر ويؤيد به فليست بحجة كالبالية والبيان لانه بمنزلة الكتابة من العجز فلا يصلح حجة
 واما غير مستقيم كالتلفظ على العوي والمما وهو بمنزلة كلام غير مسبوع ولا عبارة به فلا يثبت
 به الحكم وان يؤيد واما الاشارة فهو حجة من الاخرس في حقه هذه الاحكام للضرورة لانها جازية
 للعباد ولا تخفى هذه المقررات بلطفا خاص بل ثبتة بالفاظ كثيرة وثبت بفعل يدل على القول
 كذا الحجة ان ثبت ما اشارته لما حتم في ذلك والقالي في الغضا هو حق العبد والحد وحق الله
 تعالى هي تنفذ بالشهادات واذا اختلفت الذكينة بمينة اقل منها ايمن الذكينة بخبري وكل في
 حالة الاختيار والاداي وان لم تكن المينة اقل منها بل مساوية او اكثر فلا تكون جازية الاختيار
 ولكن يتخير في كل واحد من الاصلين والارضية فان كانت المذبوحة اكثر تخيري منها والكل وان كانت
 المينة اكثر او كانتا متساويتين لم يكونا وهذا اذا كانت الحالة حالة الاختيار واما في حالة الضرورة
 يحل له التناول في جميع ذلك لان المينة المتبقية تحل في حالة الضرورة فالذي يحل ان يكون
 ذكينة او غير ذكينة يتخير لانه لم يبق يوصله الي الذكينة في الجملة فلا يتركه من غير ضرورة وقال
 الشافعي لا يجوز الاكل في حالة الاختيار وان كانت المذبوحة اكثر لان التخيير دليل ضرورة ويجب
 تلاصقا رايه من غير ضرورة ولا ضرورة لان الحالة حالت الاختيار ولنا ان القلبة تنزل منزلة
 الضرورة في افادة الباحة الا يري ان اسواق المسلمين لا تخلو عن المحرم والمسروق والمفوض
 ومع ذلك يجد التناول اعتقادا على الغالب وهذا لان القليل يمكن الاحتراز منه ولا يستطاع
 الامتناع فنفقه باعتباره دفعا للرجح كقليل النجاسة وقليل الخبث بخلاف ما اذا كانتا
 نصفية او كانت المينة الغلب لانه الضرورة وان اخرج واسا لثاة المتلطي بدور الى منه
 فاختاره مرقاة جاز استسما لعل الحرة كالغسل لان التناول مأكلا ما فيه من النجاسة حتى لا يبيد فيه
 شي او يجلبه مضرا لدم رما واضطره بالاستئذان قالوا اذا اتهم الشور بطهر بالنا حثي بغير
 الحيز ولو حمل السلطان الخارج لربه الاد من جاز بخلاف العشر هذا عند ابي يوسف وعند المذاهب
 لا يجوز فيها لانها في جماعة المسلمين وله ان صاحب الخراج له حق في الخراج فصح كعليه وهو
 صلة من الاباء والمشرقة العقل على الخصوص كالزكاة ولا يجوز تركه عليه وعلى قوله ابي يوسف
 الفتوى بجائي التبيين وغيره واذا ترك الامام خراج ارض رجل او كرمه او بستانه ولم يكن اهلا
 العرف الخارج اليه عند ابي يوسف يحل له وهو الفتوى وعند محمد لا يحل له وعليه ان يرد اليه
 المال والي من هو اهل لذلك وان لم يفعل ثم ولو ترك العشر لا يجوز له الاجماع ولو دفع الامام
 الاراضي الي غير اصحابها بالا حجة اي يوجرها من القادرين على الزراعة ويأخذ الخراج من اجرتها
 ليطور الخراج المستحقه جاز ذلك من الامام لما فيه من المصلحة فان فضل شي من اجرتها دفعه
 الي اصحابها وهم الملاك لانه لا وجه الي ان ملكهم بغير ضرورة ولا وجه الي القليل

المملوكة التي قوم ابي جعفر اصحاب الخراج من زراعة
 المروءة والخراج دفع الامام الاراضي لهم

حقا المتعاقلة في الخراج اصلا ولو باع بغير حق المالك في العين والعقار الى حلفه فلا قوات
فيبيع تخلفها للنظر من الجاهلين وليس له ان يملكها غيرهم بغير عوض ثم اذا باعها باخر الخراج
المأني من التمتع ان كان عليه خراج ورد الفضل من اصحابها قبل هذا قوله لان عندهما القاض
بملك بيع مال المديون بالدين وبالمنفعة وما عند الامام فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن
ياثم ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل والعرق للامام بين هذا وبين غيره من
الدون في هذا الزام ضرر خاص لنفع عام ولا لئلا الضرر عن المصالح وذلك جاز في غيره
ولان الخراج حق متعلق برقبة الارض فصار كدائن العبد المادون له ودين الميت في الزكاة
فان القاض بملك البيع فيها لتعلق الحق بالرقبة كما في التبيين ولو نوي قضاء رمضان
ولم يبيع عن اي يوم صح اي لو كان عليه قضاء الصوم يوم او اكثر من رمضان واحد
فقضاء ما وراعيه ففقد رمضان ولم يبيع اشحن يوم كذا جاز وكذا الصوم ونوي يمين
يومين جاز عن يوم واحد ولو عن رمضان بغير فلا يبيع في المصحح ما لم يبيع منه صيام عن رمضان
سنة كذا في التبيين وكذا المبيع في قضاء الصلاة لو نوي طهر عليه مثلا ولم يبرأ اول
طهر او اضطر يوم كذا ولو نوي اول طهر عليه او اخر طهر عليه جاز لان الصلاة تقبض
بتعيينه وكذا الوقت معين يكونه او لا واخر ما ذي نوي اول صلاة عليه وصلي بها
عليه بغير اول ايها فدخل في نيته اول طهر عليه ثانيا وكذا ان التا الى ما يتأها وكذا
الاخر وهذا مخلص من لم يعرف الاوقات التي فاته او اشتبهت عليه او اراد التسهيل على
نفسه وقيل يبيع نيته عن رمضانين ونيته طهر عليه مثلا فيهما اي في قضاء الصوم
وقضاء الصلاة ايضا اي لو نوي قضاء رمضان ولم يبيع في يوم وهذا قول بعض المشايخ لكن
الاول اصح ولو اقبل الصائم بؤا غيره فان كان حبيبه لزمه الكفارة والاولى وان لم
يكن حبيبه فلا يلزمه الكفارة ويجب القضاء كما مر بيانه في موضعه وقيل بعض الحاج
عند من ترك الحج لان من الطريق شرط الوجوب او شرط الاداء علي ما بين في موضعه
ولا يحصل ذلك فقل البعض في طريق الحج فكان معذورا في ترك الحج فلا ياتم تركه ومن
قال لامرأة عند شهادتين تزون من شدي يعني انت هل صرفت زوجة لي فقال المرأة شوم
اي صرفت لا ينفذ النكاح بينهما ما لم يقبل قبول كرم لان قولها شوم ايجاب قائم بوجود
لا ينفذ وقوله اقتدا تزون من شوي وارديه علي سبيل الاستفهام والمشاورة ولو قال
لها اي امرأة عند شهادتين خوستين وازن من كرم اميوي معناه هل جعلت نفسك
لي زوجة فقال المرأة كرم اميوي اي جعلت فقال الرجل بغير فتم يعني قبلت بغير
النكاح بينهما لان قولها كرم اميوي ايجاب وقوله بغير فتم قبول ولو قال لرجل دختر
خويتمن رايسون اراي داسني معناه هل جعلت نفسك لا ينفذ لاني فقال داسني
يعني جعلت لا ينفذ ما لم يقبل قبول لا ينفذ كرم لان هذا اللفظ لا يبين النكاح ولو
منعت المرأة زوجها من الخول عليها اي المرأة وهو اي والمحال ان الزوج يسكن معها
في بيتها اي في بيت المرأة كانت المرأة ناشرة لانها حبست نفسها في منزل غير هذا الظاهر
منعته ومراها السكني في منزلها ولو سكن في بيت الغصب فاستغنى منه فلا تكون ناشرة

لانها

لانها صفة اذ السكني فيه حرام وكذا لا تكون ناشرة لو كان المانع لينقلها الى منزل الزوج وكذا
اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم يملكه من الوطى لانه يمكن الوطى كرها غاليا فلا يعد منها ولو كانت
لا سكن مع امك والرب يد نفس منكم وحده بغير علي حرة فليس لها ذلك لانه لا يرد من يرد
فلا يملك منه من ذلك ولو قال لث المرأة من اطلاق ده فقال الزوج داه كبر او كره كبر او لا
ياد او كره داه معناه اعطني طلاقا فقال ارضي وقدري انه قد اعطي وانه قد فعل او انه
كان اعطي او انه كان قد فعل لان قوله كبر معناه الاصلي امسك لكن معناه هذا ارضي
وقد روي ان نوي الطلاق ويقع والا ارضي وان لم ينفذ فلا يقع لاحتمال الوعد والابقاع فيحتاج
الي نية الايقاع ولو قال الزوج داه است في جواب قولها من اطلاق ده او كره است
يقع الطلاق وان وصليته لم ينفذ لانه لا يجزئ الايقاع فلا يحتاج الي النية ولو قال داه
انكار وكرده انكار لا يقع الطلاق وان وصليته نوي الوقوع والعرق بينهما ان في الاول
اجبا راعى الوقوع مطلقا وفي الثاني ليس باجبا لان معنى قوله داه انكارا ورضي
انه وضع او حسبي فلا يقع به شيء ولو قال وي مرثيا يذنا قيامت يعني يذنا يذنا
الي يوم القيامت وهو محم اي هي لا ينفذ عمري او مدة عمري لا يقع الطلاق الا بالنية
من الكفاية ولو قال لها حبله زان كذا فتراريا بالطلاق الثلاث لان معنى كلامه
افعل حبله النساء مقصودهم هذا احفظي عدتك او عدتي ايام عدتك فان هذا
عندكم كتابية عز وقوة الطلاق الثلاث لان المرأة لا تستقل بامور العدة الا بعد وقوع
الثلاث ولو قال حبله خويتمن كذا فلا يكون اقترارا بالطلاق الثلاث لان هذا ليس
بكتابية عن الطلاق عندهم وفي الفتوى قال ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق
قالوا لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب وتامه في شريحه قال الجاهل ولو
قالت امرأة له اي للزوج كايبت ترا يخشى دم معناه وهبت لك المهر من اجلك وبارك
دار معناه خلصنا من فراعك فان طلقها اي الزوج المرأة سقط المهر والا لم
يطلقها خلا بسقط المهر للتقليد ولو قال لعبده يا ما لي اوامته انا عبدك لا ينفذ
اي لا يقع العتق في العبد ولا في الامته لانه ليس بصريح العتق ولا كفاية له فلا يكون
فيه شيء مما يقتضي العتق بخلاف قوله لعبده يا مولاي لان حقيقة تفتي عن ثبوت
الولا ذلك بالعنف فنفذ ولو دعي الي فعل فقال الموعوب من سولته است يعني
عليه اليمين كما ايت كار يعني هذا الفعل تكتم اي لا اعمل فهو اقترار باليمين بالله لا
باليمين بغيره فعالي كالمطلاق ونحوه جدا علي المشروع وهو اليمين بالله فعالي وان قال
بر من سولته است بطلاق معناه علي اليمين بالطلاق فاقترار بالطلاق للصريح
يعني حنبا اذ فعله تطلق امراته وان قال قلت ذلك كذا باليمين احنبا طاني باب اليمين
وكذا يكون اقترار بالطلاق ولو قال مرا سولته خاتم است كما ايت كار معناه
انا حالف بيمين البيت ان لا افعل هذا الفعل فهو اقترار بالطلاق اعتبارا بالعرف ولو قال
المشتري للمبايع بعد البيع بها بآزده معناه رد التمتع فقال المايع يردم اي اريد يكون
تمت البيع لان قول المشتري بها بآزده يعني قوله فسخته البيع وقول المايع يردم

ينضمون قوله ثبت الفسخ فكان من الجائز ان يفتن في دعواه او يذبح
 يد المدعي عليه لا بد منه لنقض الدعوى عليه اذ هو شرط فيه ويجوز ان يكون في دعواه
 من اقامته البينة تستفيضة الملائمة فامكن الفسخ عليه باخراجه من يده لتحقيق بده
 بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة فلا يحتاج الي اثباتها بالبينة كما في التبيين وفي
 النزاعية هذا اذا ادعاه ملكا مطلقا اما اذا ادعى الشراء من ذي اليد واقراره
 بانه في يده فافكر الشراء واقره بكونه في يده لا يحتاج الي اقامته البينة عليه كونه
 في يده ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته لكن في التوبة عقار لا في
 ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه وقال في شرحه وانما عدلنا عما اعتمدناه في النزاعية
 والخلاصة من ان الصحيح ان قضا القاضي في المحدث ويصح وان لم يكن المحدث في
 ولايته انتهى وفي تبيين الكفر على عدم صحة القضاء بقوله لانه لا ولاية له في ذلك
 المكان قال وقد اختلف المشايخ فيه هل يعتبر المكان او اهل فقيل يعتبر اهل
 حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان علي قول من يعتبر المكان ولا في غير ذلك الا اهل
 علي من يعتبر الاهل وان خرج القاضي مع الخليفة من المصر فضا جاز وان خرج وحده
 لم يجز قضاؤه هذه ابي يفي ان يكون علي قول من اعتبر المكان لان القضاء من اعلام
 الدين فيكون المصر شرفا فيه كالجمعة والعبدية وعن ابي يوسف ان المصر ليس بشرط
 فيه واليه اشار محمد ايضا انتهى ومن النزاعية ان ما اشار اليه محمد هو رواية التواتر
 وبه يقتضي واذ قضى في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائي او بدلي ابي طهر لم
 عبث ذلك الغنا او وقعت في تلبس الشهود وابطلت حكمي وكذا ذلك لا يعتبر قوله
 والقضا ما ضه ان كان بعد دعوي صحيحة وشهادة مستقيمة لان رايه الاول قد
 ترجح بالقضا فلا ينقض باجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه غلط
 به حق العبر وهو المدعي الا يرى ان الشاهد لما انفصل بشهادته القضا لا يصح
 رجوعه ولا يملك ابطالها لما في موضع فكذا القاضي وقال الشعبي كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالقضا ثم ينزل القرآن بعد الذي قضى بخلافه
 فلا يرد قضاؤه فيستأنف وفي المحيط وهذا يدل علي ان القاضي اذا قضى بالاجتهاد
 في حادثة لا يفسخها ثم يحول عن رايه فانه يقضي في المستفيل بما هو احسن عنده و
 ينقض ما مضى من قضايه لان حدوث الاجتهاد والراي دون نزول القرآن والاني
 عليه السلام ينقض القضا الذي قضى بالراي بالقرآن الذي نزل بعده فهذا اولى
 بخلاف اذ قضى بالاجتهاد في حادثة ثم تبين نص بخلافه فانه ينقض ذلك القضا
 ورسوله الله صلى الله عليه وسلم قضى بالاجتهاد ونزل القرآن بخلافه ومع
 ذلك لم ينقض قضاؤه الا بالفسخ ان القاضي حال ما قضى بالاجتهاد فانه ينقض
 الذي هو مخالفا لاجتهاده كان موجودا من قبل الا انه خفي عليه وكان الاجتهاد

في محل النص

في محل النص ولا يصح واليه عليه السلام حال ما قضى بالاجتهاد كان الاجتهاد في محل النص
 فيه قضى ذلك شريفة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا لذلك الشريعة كما في
 التبيين وظاهره ان وقوع القضا بالبينة لا بد منه في عدم صحة رجوع القاضي عنه
 وبقائه في الخلاصة بذلك وقال ابن وهبان ويصح من التقييد ان كان اذا قضى بعلمه
 يجوز له الرجوع وفي التوبة اذا قال الشهود قضيت وانكرها من بان قال لم اقص
 في القول للقاضي علي القول المعني به ما لم ينفذ قاض اخر اما اذا انقضه قاض اخر لا يكون
 القول قوله في انه لم يقض لوجود قضاء الثاني به ومن له علي اخر حق نجنا صاحب الحق
 فورا ثم سأل اي سأل اخر عنه اي عن الحق الذي عليه فافتره اي بذلك الحق وقم اي
 القوم بروم اي المقر ويسمونه اي يسمعون اقراره وهو اي المقر لا يبرهم صحت
 شهادتهم عليه بذلك الاقرار لان الاقرار موجب بنفسه وقدر علمه والعلم هو الركن
 في الطلاق اداء الشهادة قال الله تعالى من شهد بالحق وهم يعلمون وقال عليه السلام
 اذا علمت مثل التمس فاشهد ولا فروع وان سمعوا كلامه ولكن لم يروه اي المقر فلا
 تصح شهادتهم عليه بذلك الاقرار لكن النعمة تشبه النعمة فيجوز ان يكون المقر غيره
 الا اذا كانوا دخلوا البيت وعلموا انه ليس فيه احسوا ثم جلسوا علي الباب وليس
 للمبيت مسلك غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره داخل ولم يروه وقت الاقرار لان
 العلم حاصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم ان يشهدوا عليه كما في موضعته ولو بيع
 عقار وبعض القارب البايع حاضرا يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه بعده بخلاف
 الاجلي ولو جاز الا اذا قصر المشتري فيه زعما ونبأ حيث تسقط دعواه عليه
 الغنوي قطعا للامانة الفاسدة بخلاف ما اذا باع الفضولي ملكا رجل والمالك سألته
 بحبته لا يكون رضا عند اخلافا لاي ابي يفي وفي التبيين علم يفي القريب هنا وفي القضا
 لاي البيت ذكر انه لو باع عقارا وابنه وامر انه حاضرا يعلم به ونقص المشتري فيه
 ان ما تاسم ادعي الابن انه ملكه ولم يكن ملك ابيه وقت البيع اتفق مشايخنا علي انه
 لا تسمع مثل هذه الدعوي وهو يلبس محض وحضوره عند البيع وتركه فيها يصنع
 اقرار منه بانه ملك البايع وان لاحق له في البيع وجعل سكوت في هذه الحالة لا افصاح
 بالافراز قطعا للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس وتقييدهم بالقريب
 ينفي جواز ذلك مع القريب انتهى لكن لم يقيد المصنف بقوله ان ينقص المشتري فيه زمانا
 لان التقييد به يوجب التسوية بين القريب والجار مع ان الجار كما قلنا في التبيين والدين
 فتوي ابي بخاري علي سكوت لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوي كما اذا كان الحاضر
 السالك غير الولد والزوجة والقريب لان سكوت الناطق لا يجعل اقرارا وابنه خوارزم
 علي راي ابي سمر قند حيث لا تسمع دعواه واختار القاضي في قضاؤه تسمع في الرخصة
 لاي غيره ها وفي المتن فيما مل المعني في ذلك ان راي المدعي السالك الحاضر كاحيلة اذن
 بعدم السماع وان راي خلافة اذني بالسماع مكن القالية علي اهل الزمان الفساد فلا يفتي
 الا بما اختاره اهل خوارزم ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها اي زوج المرأة ثم ماتت المرأة

مطلب انما هو المهر منه وقالوا اي الورثة كانت العبة في مرض موتها اي المرأة
وقال الزوج لا يلهي وهبت في صحتها فالقول له اي الزوج وفي التبيين والقباس ان يكون
القول للورثة لان العبة حادثه والحوادث تضاف الى اقرب الاوقات ووجه الاستحسان
انهم انفقوا في سقوط المهر عن الزوج لان العبة في مرض الموت تفيد الملك وان كانت
للوارث الا قربي ان المريض اذا وهب عبدا لوارثه فاعتقه الموارث او باعه نفذ تصرفه
ولكن يجب عليه الصمان ان مات المورث في ذلك المرض رد العبيته للوارث بقدر
الامكان فلذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يدعي العود عليه بموتها والزوج ينكر
فالقول قول المنكر انتهى وقال صاحب المصنف فالقول للورثة هذا هو العتد كما في الخائنة
ومنع كلامه وحل مات وترك ما لا فادعي بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان الوارث
وهبها له في صحته وقبضه ونفقه الورثة قالوا ان كان ذلك في المرض فالقول قول من
يدعي يكون قوله من يدعي العبة في المرض وانما مولا البينة بالبينة يدعي العبة
في الصحة كذا ذكر في الجامع الصغير انه ولو اقر بصفته ثم قال كنت كذا بائنا اقررت
حلف المقل له ان المقل لم يكن كذا بائنا اقررت بصفته ثم قال كنت كذا بائنا اقررت
وهو استحسان وعندهما يوم من تسليم المقل له اليه المقل له وهو القياس لان الاقرار
حجة ملزمة سرعا فلا يصارعه اليه البينة بل اولى لان احتمال الكذب فيه
ابعد لنظره بذلك وجه الاستحسان ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون صلح
الاقرار ثم ياحذون المال فلا يكون الاقرار حجة علي اعنا وهذه الحالة فيجوز دعي اي
يقول اي يوسف يفتي بغيره لغيره احوال الناس وكثرة الخداع والحيانات وهو يتضرر بذلك
والموعى لا يضره البين ان كان صادقا فيصار اليه كما في التبيين وفي مجمع الصاوي ان
البائع لو اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض كيلف وكذا لو اقر بقبض الدين ثم قال كذبت
وكذا لو اقر بالثمن بقبض المبيع ثم قال لم اقبض فله ذلك استحسانا عند
المحققين وروي ان محمدا لما قلده القضا رجع اليه يقول اي يوسف والاقرار ليس سببا للملك
لانه ليس بناقل للملك المقل له لان الاقرار اجبا ويحمل الصدق فيجوز تخلف قوله
الوصفي عنه بخلاف الاثنا كالبائع والعبة وكهوها لانه ايجاد معنى بلغة بقاءه في الوجود
يختص فيه الخلف ولو قال لاخر وكلتكم ببيع هذا الشيء فسكت المخاطب صار وكيل
لان سكوتة وعدم رده من ساعته دليل القبول عادة ونظيره هبة الدين من عليه الدين
واذا سكت صحته العبة وسقط كما بيناه وان قال من ساعته لا اقبل بطل ويقي الدين
علي حاله ومن وكل امراته بطلاق نفسها لا يملك الزوج الموكل عملها لانه يمين في جهته
لما فيه من معنى البين وهو تعليق بفعلها فلا يبيع الرجوع عن البين وهو تعليق من جهتها
لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي عاملة لنفسها فلا تكون وكيلة بخلاف الاجنبي كما في
التبيين ولو قال لاخر وكلتكم بكذا اعلي في متى عز لئلا فانت وكيل بطريق عز له ان يقول
عز لئلا ثم عز لئلا لان له كذا لا يجوز تعليقه بالشروط فيجوز تعليقه بالقرنل عن الوكالة
فاذا عز له انقرض عن الوكالة المخيرة فتخرج المعلقة وصا وكيل حي بدائش بالقرنل الثاني

انقرض

انقرض عن الوكالة الثاني كما في التبيين ولو قال لاخر وكلتكم بكذا اعلي اي كلما عز له فانت
وكيل لا يكون صورا بل كلما عز له كان وكيل لان كلما تفيد عموم الاموال فاذا اراد ان يعزله
فقط بغيره ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعز لئلا عن المخيرة فانه اذا رجع عنها
لا يبقى لها اثر فاذا قال بعد هاتين لئلا عن الوكالة المخيرة الحاصلة من لفظة كلما فيجوز
بغيره ولا يفسد بدل الصلح قبل التفرق بشرط ان كان الصلح دينيا بين يان وفي الصلح
علي وراهم عن الوكلاء او عن شي اخر في الوكلاء لا يفسد او يبيع وعينه لا يجوز الاقرار
عن الوكلاء لا لعينه ولا لغيره وان لم يكن دينيا جوبين لا يفسد فبعضه لان الصلح اذا وقع على
غير متعين لا يبقى دينيا في الوكلاء فبعضه وان كان مال الوكلاء اذا وقع الصلح
عليه شحير بعينه عن خطه في الوكلاء وقد سري موضوع ومن ادعي على صبي دارا لصاحبه
ادعوه علي مال الصبي فان كان له اي للمدعي بينة جاز الصلح ان كان بمثل الغنمة او الثور
تتفاوت فيه بين الناس لان الصبي فيه منفعة وهي سلامة العين لانه لو لم يصب لغيره
الموصي بالبينة فبأخوه فيكون هذا الصلح من الطب بمنزلة الشراء من المدعي وان لم يكن له
اي للمدعي بينة او كانت البينة غير عادلة لا يجوز الصلح لان الاب يصير منبره ما مال
الصبي والصلح لا يشتري لانه لم يثبت المدعي شيئا من ماله لولا الصلح وان قال لا يبيته
علي دعوي هذا الحق ثم يرفق اي اقام بينة صح يرهانه لانه يمكن ان تكون له بينة
عليها ثم ذكر ما بعد ذلك وعن الامام انها لا تقبل للظاهر التناقض والاصح القول
بخلاف ما اذا قال ليس لي حق عليه ثم ادعي عليه فحاجب لانهم دعواه للتناقض وكذا
لو قال له شهادتي في هذه القضية ثم شهد لما روى الامام انها لا تقبل ايضا وقيل
تقبل رفاقا ان وقف وفي الشورى قال بن كرت دعواي علي فلان وفوضت امري اليه لاخر
لا تسمع دعواه بعده وفي التبيين لو قال لي عندنا ان شهادتي ثم جاز به فشهدتانه تقبل
شهادته او قال له حجة لي علي فلان ثم اتى بالحجة فانها تقبل ولو قال له اعلم لي حقا علي
فلان ثم اقام البينة ان له عليه حقا تقبل ولو قال هذه الوارث لست لي او فذلك
العهد ثم اقام بينة ان الوارث له عليه تقبل بينة لانه لم يثبت باقراره حقا لاحد
ومل اقراره ببيته به لغيره حق كان لغوا ولقد انقضى دعوي الملاءة نسب ودفعي
بما فيه من سبه لانه حين نقاه لم يثبت فيه حقا ولا لئلا في الخليفة ان يقطع من
الاقرار ان يعطي اسما خاصة من طريق الجادة اسما تاما من طريق الجادة وهي الشورى
الا عظم ان لم يصر ذلك بالمادة لعدم ولا يثبت في حق الكافة فيما هو نظيرهم وكان ذلك من
غيره ان يلحق ضررا باحد الاقارب انه اذا راي ان يدخل بعض الطريق في المسجد وبالعكر
وكان في ذلك معجزة المسلمين كان له ان يمسك ذلك الامام الذي وفيه الخليفة بمنزلة
الخليفة لانه نائبه فملك ما يملكه ومن صاوه السلطان بان اراد ان ياحذ منه مال
ولم يبيع السلطان ببيع ماله بل طلب منه حلة من اللال فباع ماله فنفذ ببيع لانه غير مكره
والحايح باختياره غايبة المرأة احتاج اليه لانه ما طلب منه وذلك لا يجوز لغيره
كالواين اذا حبس بالدين ضام ماله لغضار الدين عليه فانه يجوز لانه باعده باختياره وانما

رفع الكره في الايضاح في البيع كما في التبيين ولو خوف امرأة بالضرع حتى وهبت مهرها
منه لا يقع العتق ان قدر على الضرب لانها مكرمة عليه اذ الاكرام على المملوك يثبت بمثل
وان اكرهها اي المرأة على الخلع فغلت بيع الطلاق لان طلاق المكره واقع ولا يجب المال
اذ الرضي شرط فيه وقد تقدم علي بيناه في الاكرام ولو احوالت المرأة نفسها
بالمهر على الزوج لياخذ منه عوض دينه مثلاً ثم وهبته من الزوج لا يقع العتق لانه
تخلق به حق المختار علي مثال المهر فصار كما لو باع المهرهون او وهبه ومن
اخذ بيرا او اخذ بالوعدة في داره فترضاها اي من البيرا ومن البالوعة حايطة
جارية وطلب الجارية بخوبه اي بخوبه ذلك في موضع اخر لا يجب عليه اي على التحويل
لانه تصرف في حال ملكه وان سقط الحايطة منه اي من ذلك اي بسبب الترخيل
اي لا يصح لصاحبه البير لان هذا تشييب فلا يجب الضمان الا بالتقدي ومن عسر
دار زوجته بما له اي بما له الزوج باذنها اي باذن الزوجة فالهارة تكون لها اي
للزوجة لان المملوك لها وقد صح امرها بذلك والنفقة التي صرفها الزوج على الهارة
دين له اي للزوج عليها اي على الزوجة لانه غير منطوق فيرجع عليها لانه لا
تصار كما لو منعت من قضاء الدين وان اعمرها اي الدار كما اي للزوجة بلا اذنها اي
الزوجة فالهارة لها اي للزوجة وهو اي الزوج في الهارة منطوق في الاتفاق
فلا يكون الرجوع عليها بمو ان عسر نفسه بلا اذنها اي الزوجة فالهارة له اي
للزوج لان الاله التي بينيها ملكه فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضا فينتفي
علي ملكه ويكون غاصبا للعرصة وثنا غلاما ملكه غيره بملكه من يومه بالتقدي
ان طلبت زوجته ذلك كما في التبيين لكن بقي صورة وهي ان يول نفسه باذنها
في الغرايد يعني ان تكون الهارة في هذه الصورة له والعروسة لها ولا يوسر
بالتقدي ان طلبته انتهى ومن اخذ غيرها له فزوجه انسان من يده خلاصا
علي التارخ ان هو بغير القريم لان التزويج سبب وقد دخل بينه وبين صبياح حقه
فعل فاعمل مختار فلا يضاف اليه الثلث كما اذا حل قيد العبد فابق او كره له
السارق علي ما لا يخبره فان الدال لا يجب عليه الضمان لان الثلث حصل بفعل
السرقة لا بالولالة ومن اسلك هاربا من عذر حتى قتل العبد وان الممسك
لا يجب عليه الضمان فكذا ان كان في يده مال انسان فقال له السلطان
ادفعه اي هذا المال الي ولا قطعك بذلك او ضربك جسيدي سوطا لا يصح
الواضع لو دفع المال الي السلطان لانه مكر عليه فكان الضمان على المكره او
علي الاخذ ايها شاء المالك ان كان الاخذ مختارا والا فعلي المكره فقط كما في
التبيين لكن ان المكره والاخذ هو السلطان فقال بشهادة قوله الي تلامع لقوله
او علي الاخذ تبر ولو وضع في الصلح من خلا لبيد به اي بالمجل جمار وحش يسمى
عليه عند الوضع مجازي الفرجة الجار مجر وجامتا الاجل كله لان الشرط ان يجر
انسان او يذبحه ولم يجره وتعيده باليوم اتفاقا حتى لو وجهه ميتا من ساعته

لاجل

لاجل لعدم شرطه ويكره من النشاة الحيا مقصورا وهو القرح والحضبة والمثانة
والذكر والقوة والمرارة والدم المسفوح لما روي ابو راعي عن اصيل بن جهم
عن مجاهد قال كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من النشاة الذكر والمثنيين
والقبيل والقدر والمرارة والمثانة والدم قال الامام الرضا حرام واكره الستة
وذلك لقوله تعالى عليكم الميتة والدم حلالا يقتناوله القصر قطع بنجره وكره ماسوه
لانه مما تستنجت به النفس وتكرهها وهذا المعنى سبب الكراهة لقوله تعالى ويجرم
عليهم الحبايث كما في التبيين لكن ان هذه الاشياء ان كانت من الحبايث فينبغي القول
بتحريمها لان قوله تعالى ويجرم عليهم الحبايث يقتضيها فكيف يجعل مكرهه وان لم يكن
كذلك فلا بد من الدليل على الكراهة بمعنى اخر وفي شرح الوهابي تفصيل وحاصله
ان الامام اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكروها لانه يثبت منه
بدليل مخطوع به وهو النضام معتبر وهو قوله تعالى ان يكون ميتة او ما مسفوحا
وبقية الستة لم تثبت به بل بالاجتهاد وبظاهر الكتاب المجمل للتأويل والحدوث
والمقتضى ان يقرض مال القايص والطفل واللقطة لغرضه على الاستخلاص فلا يكون
الحق به بخلاف الاب والوصي والمملوك ليعينهم فيكون تقييما الا ان المملوك
اذا اشتد اللقطة ومضى مدة التثبوت يبيح اياها لانه لا قران من من غير له
لو صدق به عليه في هذه الحالة جازا لغيره اولى كما في التبيين وفي الاقضية انما
يمسك القاصي الاقران اذ المصلحة لليتيم اما اذا وجد فلا يملكه مكره اروي
عن محمد ويبيح ان يشترط لحوافق القاصي عدم وصي اليتيم ولو كان مقصود
القاصي فانه لم يجر عند وجود الوصي وهو الصحيح كما في الفتاوى ولو كانت حشفة
الصبي ظاهرة حيث من رآه طمته فحشنتا والحال انه لا تقطع جلدته ذكره الامام
حارث ترك حشانه علي حاله لان قطع جلدته ذكره لتكشف الحشفة فاذا كانت
الحشفة ظاهرة فلا حاجة الي القطع وان كان بطرزي الحشفة يقطع الفضل والحق
ولم يقطع الجلد كلها فيظهر ان قطع الثمن المصنف يكون ختانا لان لا كثر حكم الهل وان
قطع المصنف فمادونه يغتد به لعدم الختان حقيقة وحكما وكذا جاز ترك ختانه شيخ
اسلم وقال اهل البصرة لا يطبق الختان للعذر الظاهر والختان سنة وهو من شعائر
الاسلام وخصا يصدر فلو اجتمع اهل بلدة علي تركه حار بهم الامام ووقت الختان
معلوم عند الامام فانه قال لعلم في يوفته ولم يبرعها فيه شي وقيل سبع سنين
وقيل لا يختن حتى يبلغ وقيل اقصاه اثني عشر سنة وقيل تسع سنين وقيل وقت
لانه يوم ربا لصلاة اذا بلغ عتسوا اعتبارا وتخلقا فيحتاج الي الختان لانه شرع
للطهارة وقيل ان كان قويا يطبق الم الختان ختن والا فلا وهو مشبه بالفقه
وختان المرأة ليس بسنة ولا يجوز ان يصلي علي غير الانبياء والملائكة الا يطبق البيع
كما يقال اللهم صل علي محمد واله وصحبه وسلم وكذا ان في الصلاة من التعليل
ما ليس في غيرها من الدعوات وهي لزيادة الرحمة والعز من الله تعالى ولا يلحق ذلك

لمن يتصور منه الخطايا والذنوب وانما يدعي له بالمعفو والمغفرة والتجاوز ويستحب
العزم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد ولا يجوز الاعطاء باسم النبي
والمرحان اي العدايا باسم هذين اليومين حرام بل لقران قصده تعظيم المذكورين
من النبيين والمرحان كما بيناه في مواضعه ولا بأس بلبس القلائد لما روي
ان النبي عليه السلام كان له قلادة من بلسم وقد صرح بذلك في كتاب العالم ان يقدم
عليه الشيخ الجاهل لما مرانه افضل منه قال الله تعالى علم يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون ولهذا تقدم في الصلاة وهي احوار كان الاسلام وقال الله
تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والمراد بالامر العلماء
في اصح الاقوال والمطاع شرعا يقدم كيف والعلماء ورثة الانبياء عليهم السلام علي
ما جاز به السنة والحفاظ القران ان يجتمع في اربعين يوما لان المقصود من قراءة القران
فهم معانيه واعتبار ما فيه لا مجرد التلاوة وذلك يحصل بالتدريج لا بالتوازي فيجب
المعاني فتدور الختم اقله باربعين يوما بقراءة كل يوم ما حاربوا وصف حزين او اقل
وله ذكر المصنف ان يجتمع كتابه في بيان قراءة القران وتبعية الختم كتابا

الغرائب وجه التاجير بين فلا يحتاج الي البيان في جميع فريضة من الفريضة وهو
التقديم يقال فرض القلبي النفقة اي قدرها وسمي بهذا العلم فرائض لان الله تعالى يقول
بنفسه ولم يفرض تقديره الي ملك مقرب ولا نبي مرسل وبني فريض كل واحد من المصنف
والربع والثلث والثلثين والثلث والسدس بخلاف ما يراه الاحكام كالصلاة والزكاة
والحج وغيره فان النصوص صريحة بجملة وانما السنة بينتها وهذا العلم من اشرف العلوم
قال عليه السلام العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل ابنة محكمة او سنة قائمة او فريضة
عادلة وقد رخص عليه السلام علي تعليمه وتعلمه بقوله تعلموا القران والعلم هو ما فاتها
نصف العلم وهو سنتي وهو اول شئ ينبغي من امتي يبداء من نزلة الهيت الخالية من تعلف
حق الغير يعني كالرهن والعبد الجاني والمشتري قبل القبض فان صاحبه يقدم علي
الخبير كما في حال حياته وان لم يكن يبداء بجهيزه ودفنه اعتبارا بالحياة فان المراء
يقدم نفسه في حياته فيما يحتاج اليه من النفقة والكسوة والسكنى علي اصحاب
الديون مالم يتعلف حق الغير يعني ماله تكدأ بعد وفاته فانه يقدم بجهيزه ودفنه
بلا اسراف ولا تقتير وهو كفن الكفاية او كفن السنة او قورا يلبسه في حياته
من اوسط ثيابه او من الذي كان يتزين به في الاعياد والجمع والزيارات علي ما اختلفوا
فيه وقال ابو يوسف كفن المرأة علي زوجها مطلقا خلافا لمحمد فان الزوجة قد انقطعت
بالموت قال الصدر الشهيد وقاضي خان الفتوي علي قول ابو يوسف واذ لم يكن له من يجب
عليه نفقته او كان فقيرا اختلفت علي بيت المال ثم تقضي ديونه من جميع ماله الباقي بعد
الجهيز والدفن اي ثم يبداء بوقا ودفنه الذي له مطالب من جهة العباد لادب
الزكاة والنفقات وكذا لان هذه الديون تنسقط بالموت فلا يلزم الورثة اداؤها
الا اذا اوصي بها او تبرعوا بها من بعدهم ثم تغذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين ثم يبداء

بوصيته اي بتبقيدها من ثلث ما بقي بعد الجهي والدين وفي اكثر من الثلث لا يجوز
الا باجازة الورثة علي ما مر ثم هذا ليس بتقديم علي الورثة في المعنى بل بشرط
لم حتى اذا سلم له شئ سلم للورثة ضعفه او التزم بقسم الباقي بين ورثته اي
الذين ثبت ارضهم بالكتاب والسنة واجماع الامة ويستحق الارث بغيره وبحاج
ولا يلزم شيئا في مفصلا ويبداء باصحاب الفروض اي كل صاحب سهم مغدور في الكتاب
او السنة او اجماع كما ذكره السرخسي وتقدم علي العصبة لقوله عليه السلام هو
المحقق الفرائض باهلها فما بقية الفروض فلاولي وحل ذكر ثم يبداء بالعصبات النسبية
فان النسبية النسبية اقوي من السببية يرثونك الي ذلك ان اصحاب الفروض يرثون
النسبية يرثونهم دون اصحاب الفروض النسبية اعني الزوجين ثم يبداء بالمحقق
بكره انما ذكره كان او موثقا فان من اعتق عبدا او امته كان الولاه ويرثه ويسمي
ذلك ولا العتاقة والسنة ثم عصبة اي يبداء عند عدم مولي الفاتحة بعصبة
من الذكور وهذا قيد بدمه لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولا اما اعتقت
الحويث ثم الرد اي يبداء بعد العصبات النسبية بالرد علي ذوي الفروض النسبية
لبقاء فرائضهم بعد اخذ فرائضهم دون ذوي الفروض النسبية ثم ذوي الارحام اي
يبداء عند عدم الرد لاقتناء ذوي الفروض النسبية بذوي الارحام وبهم الذين لهم
قرابة وليد بعصبة ولا ذوي سهم ثم مولي المولاة اي عند عدم هؤلاء المذكورين
يبداء بجميع الميراث بمولي المولاة ان لم يوجد احد الزوجين وان وجد يبداء به ايضا
لكن في الباقي من فرضه وتفصيل مولي المولاة فذكر في موضع ثم المقتل بغيره علي الغير
لم يثبت نسبه باقرار من ذلك الغير اذ امانة المقر علي اقراره يعني ان هذا المقر
له موخر من الميراث عن مولي المولاة ومقدم علي الموصي له بجميع المال وقضاه السيد
في شرح الغرائب قلنا له ثم الموصي له بالثمن من الثلث اي اذا عدم من تقدم ذكره يبداء
بمن اوصي له بجميع المال فيكمل له وصية لان منعه عن ما زاد علي الثلث كان لاجل
الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له بخلافه وان اخرج ذلك عن المقر له بناء
عليه ان له نوع قرابة بخلاف الموصي له ثم بيت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين
يوضع التركة في بيت المال علي انها مال ضائع تضارته بجميع المسلمين فيوضع هناك
وليس ذلك بملق الميراث وعند الشافعية ان بيت المال ان كان منتظما يقدم علي ذوي
الارحام والرد ولا ميراث عندهم اصلا لمولي المولاة ولا للمقتل بالنسب علي الغير ولا
للموصي له بجميع المال ويمنع الارث الرق وامرا كان او تافضا لان جميع ما يديه من المال
فهو لم يولاه فلو ورثناه عن اقربا به لوقع الملك لسيدته فيكون ثورتها لاجبي بالاسب
وانه باطل اجماعا والعقل كما مر تفصيله في الحيات واختلاف الملقين فلا يرث
الكاثر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر علي قول علي رضي الله عنه ويرث وعامة
الصحابة واليه ذهب علماء وناو الشافعية كما مر تفصيله واختلاف الرواين حقيقة كالميراث
والزوي او كما المستامن والزمي والزميني من دارين مختلفين كما مر ذكره والجميع علي بقرتهم

من الرجال عشرة الاب وابوه اي اب الاب والاب وابنه والعم وابنه والزوجة ومولي
العمة اي مولي العنقة ومن النساء سبع الام والجدة اي ام الام وبنات الابن
والاخذ والزوجة ومولا العنقة اي مولا العنقة وقم اي الوارثون المجمع
عليه ثوريتهم فثمان ذر فمريض وعصيدة اي المورث فذو العرض من له سهم مفرد
والسهم المفرد في كتاب الله تعالى ستة المصنف وفرد ذكر في كتاب الله تعالى ثوب
ثلاثة في مواضع فقال وان كانت واحدة اي البنت فلها المصنف وقال ولكم نصف ما ترك
ازواجكم وقال تعالى وله اخذت فلها نصف ما ترك والرابع وفرد ذكر في موضعين حيث قال
تعالى ولكم الربع مما تركن وقال تعالى ولهن الربع مما تركن والتمن وفرد ذكر في موضع
حيث قال ولهن الثمن مما تركن والثلاثان وفرد ذكر في موضعين حيث قال تعالى في حق
البنات فان كن نسائ فوق اثنتين فلن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان والثالث وفرد ذكر في موضعين حيث قال فللمرأة الثلث وقال تعالى وان كانوا
اولاد الام اكثر من ذلك فمهم شركاء في الثلث والسادس وفرد ذكر في ثلاثة مواضع حيث
قال ولا يورثه الكل واحد منهما السادس وقال تعالى وان كان له اخوة فللمرأة السادس
وقال تعالى في حق ولاد الام وله اخ او اخات فلكل واحد منهما السادس ثم شرع في
التفصيل فقال قال المصنف للبنت وبنت الابن عند عدم البنت لان بنت الابن
فانت مقامها اذا عومت البنت والمصنف للاخت لابوين وللأخت لاب عند عدمها اي
عدم الاخت لابوين اذا انفردت من اخواتهن واما اذا اختلطن بهم فبغير عصبات بهم
ويكون للذكر مثل حظ الانثيين كما سيأتي والمصنف للزوج عند عدم الولد ولو
الابن لزوج ولد البنت فان الحكم لا يكون كذلك بل يكون لها معه الربع والربع
له اي للزوج عند وجود احدهما وان سفل لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم
ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن فيستحق كل زوج اما المصنف
واما الربع مما تركته امرأة وللزوجة الربع وان وصيلة ففردت عند عدمها
اي الولد وولد الابن لقوله تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد والتمن
لها اي للزوجة كذلك عند وجود احدهما اي الولد او ولد الابن وان سفل
لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن وان كن اكثر من واحدة اشتركن
فيه لوجهين احدهما ان يلزم الاجماع ببقية الورثة لانه لو اعطي كل واحدة
منهن ربعا باخذن الكل اذا ترك اربع زوجات بلا ولد والمصنف مع الولد والثاني
ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الفرد بالفرد كقولهم ركب القوم واربهم
وليسوا ثيابهم فيكون لواحدة الربع او الثمن عند انفرادها بالنصف واذا تركت
ونعت المراجعة بينهما فنصف اليهن جميعا على السواء لعدم الاولوية ولعل
الولد يقتاول ولد الابن فيكون مثله بالنصف وبالاجماع فيصير له حالتان
والثلاثان لكل اثنتين فصا عدا سمع فرضهن المصنف وهي البنات والاخوات
لقوله تعالى فان كن نسائ فوق اثنتين فلن ثلثا ما ترك والثالث للام عند عدم

الولد

الولد وولد الاب وعدم الاثنين من الاخوة والاخوات ولها مع هؤلاء السوس
ولقة الجميع في الاخوة في قوله تعالى فان كان له اخوة يطلق علي الاثنين فيجب الام
لها من الثلث الي السوس من اي جهة كانا او من جهة لان لفظ الاخوة يطلق على الكل
وهذا قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه لم
يجب الام من الثلث الي السوس الا بثلاثة منهم عملا بظاهر الآية ولها اي الام
ثلث ما يعقب بعد موت واحد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين فيكون لها
السوس مع الزوج والاب والربع مع الزوجة والاب لانه هو الثلث الباقي بعد
فرض واحد الزوجين فصا للام ثلاثة احوال ثلث الكل وثلث ما بقي بعد فرض واحد
الزوجين والسادس وابنه عباس رضي الله عنهما لا يورث الثلث الباقي بل يورثها
ثلث الكل والباقي للاب وخالف فيه جمهور الصحابة رضي الله عنهم ولو كان مكان الاب
فيها جده فلها اي للام ثلث الجميع عند الطرفين فلا يباي في تفصيل عليه لكونها
اقرب منه خلافا لابي يوسف فان لها مع الجد ايضا ثلث الباقي عنه كما في الاب
فعلية هذه الرواية جعل الجد كالاب فيصيب الام كما يصيب الاب الثلث والاثني
فصا عدا من ولاد الام يقسم الثلث لذكرهم واناثهم بالسوية يعني الاثني منهم يأخذ
مثل ما يأخذ الذكر منهم بلا تفصيل لذكرتهم على الاثني لقوله تعالى وان كانوا اكثر
من ذلك فهم شركاء في الثلث والشركة تقتضي المساواة والسادس للواحد منهم اي
من ولاد الام ذكر او اناثي لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ
او اخات فلكل واحد منهما السوس والمراد به اولاد الام ولها اخرا بعضهم وله اخ
او اخات لام والسادس للام عند وجود الولد او ولد الابن او وجود الاثنين من
الاخوة والاخوات كما سبق والسادس للاب مع الولد وولد الابن فان كان مع الاب
ابن فله فرضه اعني السوس والباقي للاب وان كان معه بنت فله السوس
ايضا لان اسم الولد يقتاول الابن والبنت والمصنف بالفرض وما بقي لابن
ايضا لانه اول رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن وولد الابن ولو شرعا بالآل
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليس دخول الابن في الولد من باب الجمع بين الحقيقة
والمجاز بل هو من باب عموم المجاز او عرف كون حكم ولد الابن حكم الولد بليل اخص
وهو الاجماع وكذا السادس للجد الصحيح عند عدمه اي عند عدم الاب لان الجد الصحيح
كالاب الابن ابو مسایل مشهورة ثم فرع فقال وهو اي الجد الصحيح من لاد حل
ي نسبته الي الميت ام كمال الاب فان دخلته في نسبته الي الميت ام كماله
الا علي الله من ذري الارحام لان تملك الام في النسبة فيقطع النسب الي
الابا لان النسب للتمتع والشهرة وذلك بالمهور وهو المذكور في الاثنا عشر
والسادس للجد الصحيح والصحيحة والصحيحة مفردة كام الام مع الام الاب فيشتركون
في السوس اذ ان ثباتا بينا من غير ايات في الورثة لقوله عليه السلام المهور الميراث
السوس وابو بكر رضي الله عنه اشرك بين الحيثيين في السوس وكان ذلك بمحنة الصحابة

ع

ولم يتكر عليه احد فكان اجابا ثم عرفها فقال وهي اي الجدة المصيبة من الاب والجد
في نسبتها الي المبيت جدها سدر من يخلل في نسبتها الي المبيت ذكر بين اثنين
والسدر لم يمت الاب وان وصليته تعددت مع الواحدة من بنات الاب
تكملة للثلاثين لان حق البنات الثلاثان وقد اخذت الواحدة النصف لغزة القرابة
فبقي السدر من حق البنات فباخذ بنات الاب واحدة او منفردة وما بقي
من القرابة فلا يصيبه بنات الاب من ذوات القروض مع الواحدة من
الصليبات هذا اذا لم يكن في درجتهم اب اب وام اذا كان معهم اب اب
تكن عصبته معه ولا يرثن السدر كما سباني ولا اخته كما سباني اي لها السدر
وان تعددت مع الاخت الواحدة للابوين لان حق الاخوات الثلاثان وقد
اخذت الاخت الواحدة للابوين النصف فبقي منه سدر فيعطي للاخوات
لا بكملة الثلاثين ولا يرثن مع المقتنين لاب وام الا ان يكون معهم اخ لاب
فيعصبون كما سباني **قوله** في العصبان العصبية النسبية
ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره والعصبية بنفسه
ذكر فان الاثني لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها او مع غيرها ليس في نسبتها الي اثنين
انما فان قلت **قوله** الاب وام عصبية بنفسه مع ان الام داخلية في نسبتها
الي المبيت قلت **قوله** قرابة الاب اصل في استحقاق العضوية فانها اذا انفردت
كفت في اثبات العضوية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانقر او علة لاثباتها فهي
ملفأة في استحقاق العضوية لكنها جعلنا ما بمنزلة وصف زائد فخرجنا بها الا
لاب وام علي الاخ لاب وهو ياخذ ما بقية القرض وعند الانفraz اد ارب
انفراد عن غيره في الورثة بجزء جميع المال بجمعة واحدة وفي التبيين
هذا رسم وليس بخلافه لا يفيد الاعلى تقدير ان يعرف الورثة كلهم ولكن
لا يعرف مع هو العصبية منهم فيكون تقريرا بالحكم والمقصود معرفة العصبية
حتى يعلي ما ذكر ولا يفرض ذلك الي بعد من قته وافقهم اي اقرب العصبيات
جزء المبيت وهو الابن وابنه وان وصليته سقط لدخولهم في اسم الولد وغير
محميين بهم لقوله تعالى بوسعكم الله في اولادكم المذكور في حق التبيين اي
ان قال تعالى ولا يورثه لولا واحد منهما السدر مما ترك ان كان له ولد فعمل
الابن صاحب قرض مع الولد ولم يجعل للولد الذكر سهمها من ذوات القرضين الباقي
له قد ان الولد الذكر يقدم عليه بالعصوبة وابن الابن ابنت لانه يقوم مقامه
فيقدم عليه ايضا ومن حيث المفعول ان الانسان يورث ولده وعلي والده
ويختار من ماله ولاجله يورث ماله عادة علي ما قال عليه السلام الولد ميخل
محبته وقضية ذلك ان لا يتجاوز بلسبه محل اختياره الا انما من قضاة القرض
الاصحاب القروض بالنسبة في الباقي علي نصيبه الاوليل وكان ينبغي ان يقدم
البيت ايضا عليه وعلي كل عصبية الا ان الشارح ابطال اختياره بتعيين القرض

لها وجعل الباقي لا يورثه لولا واحد منهما السدر مما ترك ان كان له ولد فعمل
علا وان اهتم به الاب لان الله تعالى شرط لورث الاخوة الكلاله وهو الذي لا يورثه
ولا وعلي ما بيناه فقلهم بذلك انهم لا يرثون مع الاب ضرورة وعليه اجماع الامم
ما كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس اليه بعد عروعه واصوله فما ظنكم
مع من هو بعد منهم كالاعمام وغيرهم والمجربون يقوم مقامه في الولاية عند عدم
الاب ويقوم علي الاخوة فيه فكلوا في الميراث وهو قول ابي بكر الصديق رضي الله
عنه وبه اخذ الامام ثم جردا بيه وهم الاخوة لا يورثون او الاخوة لا يرثون ثم نبههم
وان وصليته سقطوا وانما قدموا علي الاعمام لان الله تعالى جعل الميراث في الكلاله
للاخوة عند عدم الولد والوالد فقام بذلك انهم يورثون علي الاعمام وانما قدم الاخ
لاب وام لانه اقوي لافضل من الجاهلين ثم جردا بيه وهم الاعمام لا يورثون او الاب
ثم نبههم وان وصليته سقطوا ثم جردا بيه كذا في اولادهم بالميراث بعد
الاخوة اعمام المبيت لا يتم جزوا لجد فكانوا اقرب ثم اعمام الاب لكونهم اقرب بعد ذلك
لانهم جزوا لجد اعمام الجدة لهم اقرب بعدهم ويقوم لهم الاب وام علي الاعمام
ثم الميراث علي ولد الاعمام لاب وام والعصبية بغيره من قرض النصف والثلاثين
وهم اربعة من المسايير عصبية باخواتهم ويقسم للذكر مثل حظ الانثيين بالبنات
بالاب وبناق الابن بابن الابن لقوله تعالى بوسعكم الله في اولادكم المذكور في
حق الانثيين والاخوات لاب وام باخواتهم والاخوات لاب باخواتهم لقوله تعالى وان
كانوا اخوة رجالا ونساء فلكل ذكر مثل حظ الانثيين ومن لا فرض لها من الاثنا واخوها
عصبية لا نصيب عصبية به اي باخواتها كالعلة لا نصيب عصبية بالعم الذي هو اخوها
قالا لكلمة للعم دون العمة وبنتها لم لا نصيب عصبية بابن العم قال لكلمة لابن العم دون
بنت العم وبنت الابن لا نصيب عصبية باخواتها قال لكلمة لابن العم لان النصف الواردي
صيرورة الاثنا بالذكر عصبية انما هو في موصفي البنات بالبنين والاخوات بالاخوة
والاثنا في كل منهما ذوات قروض من لا فرض له من الاثنا لا يقبل له النصف والعصبية
مع غيره والاخوات لا يورثن اولاد مع البنات وبنات الابن والاولاد يقول او
يول الوالدين لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية وانما سهمين
عصبية مع غيره ومع اخواتهم عصبية بغيره لانه ذلك الغير وهو البنات شرط هو
لصيرورتهم عصبية ولم يجعلهم عصبية بهم لان انفسهم ليست بعصبية فكيف
يجعلون غيرهم عصبية بهم بخلاف ما اذا كن عصبية باخواتهم لان الاخوة بنفسهم
عصبية بغيرهم من عصبية بنينا وذوات الابوين من العصبية مقدم علي ذي الاب الواحد
لان ذوات القرابتين من العصبية اولي من ذوات قرابة واحدة مع نسائهم اي لدرجة ذوات
كان ذوات القرابتين او انتي لقوله عليه السلام ان اعيان بني الام يتوارثون دون
بني العلات والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يرجح به بنو الاعمام علي بني العلات
حتى ان الاخت لا يورث مع الميت سواء كانت صليبة او بنت ابن وسواء كانت واحدة او اكثر

تجب الاخ لاب خلافا لاب عباس رضي الله عنه فان الاخت لا تغير عصبة مع البنات
عنه وعصبة ولد الزنا وولد الملاعة مولد بامه وصار كمن لا قرابة له
من جهة الاب فيرثه قرابة امه ويرثهم فلو ترك اما وثقا وابن الملاعة فلهن
المنفق والام السدس والباقي يرثه عليهما كما لم يكن له اب وكذا لو كان معهما
زوج او زوجة اخر فرضه والباقي بينهما فرضا ورد اولو ترك امه واخاه لام
وابن الملاعة فلامه الثلث والاخيه لامه السدس والباقي يرثه عليهما واثنى لابن
الملاعة لانه لا اخ له من جهة الاب ولو مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم ابيه
وهم الاخوة ولا يرثون قوم جدته وهم الامم واولادهم وهذا بقية مسائله
وهذا اول الزنا لانها لا يرثون في سبيلة واحدة وهو ان ولد الزنا يرث من قوامه
ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث النوام ميراث اخ لاب وام كما في الاختيار والاب
مع البنت صاحب فرض وعصبة كما مر ذكره واخر العصبان مولد القنافة لغولسه
عليه السلام الولد الحمة كحمة النسب ولانه احب اليه معنى بالاعتناق فاشبه
الولد ثم عصيته اي عصبة مولد القنافة علي الترتيب المذكور بان يكون جزء
المولود وان سفل ثم اصوله ثم جده ثم جده بقوم بفقوة القرابة
عند الاستواء وعلو الدرجة عند التفاوت فمن ترك ابا او ابنة بالالف لانه في
موضع النسب مولاه وابن مولاه فماله كله لابن مولاه لان الابن وابن الابن
وان سفل مقدم علي الاب وهذا عند الطرفين وعند ابي يوسف للاب السدس
والباقي للابن وهذا قول الاخ وهو احدي الروايتين عن ابن مسعود وبه
قال شريح والحنفي ومولاه وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهبي للشافعي
والعقل الاول لابي يوسف ولو كان مكان الاله جده فكله للاب اتفاقا وذلك
لان الاب في العصبية بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة
وكون الابن اقرب يحتاج الي ما من ان زيادة قربه امر حكيم فتوقع الخلاف
هناك بخلاف الحد فان اتصاله بواسطة الاب فيكون الاب اقرب من الجد
ويكون الابن اقرب منه بلا استثناء فلا يراه الجد في الولد اما ابن الابن
مع الجد فالظاهر ان يرث ابن الابن عند ابي يوسف ايضا لانه اشبه بالابن
من الجد بالاب كما في الفتاوي ولو ترك جد مولاه واخ مولاه فالجد اولي ويكون
الولد كله للجد عند الامام لانه اقرب للميت في العصبية من الاخ علي مذهبه
وعندهما يستويان فيكون الولد بينهما نصيبين والعصبة انما ياخذ ما فضل
عن ذوي القربى كما مر فلو تركت زوجا واخوة لام واخوة لابوين واما
كالنصف للزوج والثلث للاخوة لام والسدس لام ولا يقسم الاخوة
لابوين لان المسئلة في ستة نصفه وهو الثلث للزوج وثلثه وهو الثلث
للاخوة لام وسدسه وهو واحد للام وما فضل عن قريته ذوي القربى
حتى يعطى للاخوة لابوين وهم عصبة وبه قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه

واخذ علما ونا

ما

واخذ علما ونا ونا لعثمان بن عفان رضي الله عنه فترك الاولاد لاب وام مع الاولاد
لام وبه اخذ مالاه والسامعي وكان عمر رضي الله عنه يقول اولادك قال الصديق
رضي الله عنه ثم رجع عنه الي قول عثمان رضي الله عنه وشبه رجوعه انه سئل
عن هذه المسئلة فاجاب كما هو مذهبه فقام واحدا الاولاد لاب وام وقال
امير المؤمنين وليين سلم ان ابانا كان حمارا السامعي ام واحدة فاطق راسه
مليا وقال صدق لانه بنوام واحدة مشتركة في الثلث فلهذا سميت المسئلة حارثة
ومشتركة وعثمانية وعن هذا قال وتسمى المشتركة والحارثة **فصل**
في الحجب وهو في اللغة المنع وفي اصطلاح اهل هذا العلم منه شخص معين عمن
ميراثه اما كله او بعضه ويسمى حجب النقصان لوجود شخص اخر ضوئي تقبيل
لحرمته فقال حجب الحرمان منتف في حق ستة من الورثة الابن والاب والنت
والام والزوج والزوجات فان قلت فكل حجب هذا القريب بالقتل والردة وير
والرفقة فلا يبقى ان حجب الحرمان منتف في هذا القريب قلت الكلام في الورثة
وهم علي ذلك التقدير ليسوا بورثة ومن عداهم يحجب الاعداء الاقرب ويحجب
ذو القرابة الواحدة بذوي القرابتين ومن يولي شخص لا يرث معه ايم مع
وجود ذلك الشخص كابت الابن مثلا فانه لا يرث مع الابن بل اولاد الام
حيث يدلون اي يتنسبون الي الميت بها ايم الام وتكون ميراثها ايم مع الام
قال القائل الشريف وتحقيق هذا الاصل ان الشخص الميراث به ان استحق جميع
التركة لم يرث الميراث مع وجوده سواء كان سبب الارث كما في الاب والجد
والابن وابنه او لم يتجدد كما في الاب والاخوة والاضوات فان الميراث به كما
اخر جميع المال لم يبق للميراث شي اصلا وان لم يستحق الميراث به الجميع فان
التخاري السبب كان الامرك ذلك كما في الام وام الام لان الميراث به لما اخذ
نصيبه بذلك السبب لم يبق للميراث من النصيب الذي يستحق بذلك السبب
شي وليس له نصيب اخر فصار ميراثه وان لم يتجدد في السبب كما في الام واولاد
فان الميراث به حينئذ ياخذ نصيبه المستحق الي سببه والميراث به ياخذ نصيبا اخر
مستحقا الي سبب اخر فلا حرم ان فان قيل ليست الام تستحق جميع التركة
اذا انفردت عن غيرها من اصحاب القربى والعصبان قلنا ليس ذلك الاستحقاق
من جهة واحدة فانها تستحق بعض التركة بالفرض وبعضها بالرد والمراد
استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في العصبة ويحجب الاخوة مطلقا حجب
الحرمان بالابن وابنه وان وصليته سفلوا وبالا ب لانهم كلالة وتورث كلالة
مشروكة بعد المولد وولد الولد كما مر والجد عند الامام ويحجب اولاد القنافة وصبي
الاخوة والاخوات لابن بالاخ لابوين ايضا لان ميراث الاخوة والاخوات لاب وام
جارح ميراث الاولاد الصلبية وان ميراث الاخوة والاخوات لاب كيراث
اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما هم كائنا منهم كما يجب اولاد الابن بالابن كذلك

ها

يجب الاخوة والاخوان لاب بالاخ والام وعندهما لا يجب الاخوة لايوبين او
 لاب بالجد بل يقاسمونه وهو في الجد كما ان لم تنقصه المقاسمة عنه الثلث عند عدم
 ذي القرص قال القاصم الشريف ان الجد يشبه الاب في جيب اولاد الام وفي انه اذا
 زوج الصغير او الصغيرة لم يكن لها خيارا اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في الكساح
 مع قيام الجدي لظاهر الرواية كالا ب وفي انه لا يقتل الجد بولد الولد وفي ان
 حلية كل واحد من الجانبين يحرم الاخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة
 استبدال الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي انه يتصرف
 في المال والنفس كالا ب ويشبهه الاخ في انه اذا كان للصغير جد وام كانت
 النفقة عليهما ثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا يفرض على
 النفقة على الجد المعسر كالا ب وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على
 الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما باسلام الجد وفي انه اذا اراد ان ينفقه وابنه
 حي لا يثبت النسب بغير اقراره وفي انه لا يجوز ان ينفقه اليه كل ذلك كما
 في الاخ فلنقا ومن هذه الاحكام اختلف العلماء في المعاشية والتابعين وغيرهم رضي
 الله عنهم في مسألة الجد مع الاخوة فجعل كالا ب في جيب الاخوة لام وكالا ب في
 قسمة الميراث ما دامت المقاسمة خيرا له اعطيت له ثلث لانه مع الاولاد
 يرث السدس ومع الاخوة يتعاضد ذلك وايضا اذا قسم المال بين الابوين فلا
 الثلث وللأب الثلثان وهما في الدرجة الاولى وليس كان الجد والحجة في الوجه
 الثانية وكان الحجة السدس كان الجد ضعفه اعني الثلث فاذا كان مع الجد
 اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهو خير له من الثلث واذا كان معه اخوان
 من ابي المقاسمة والثلث متساويان واذا كان معه ثلاث اخوة فالثلث
 خير له لان نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع هذا اذا لم يكن معه صاحب عرض
 او ان تنقصه المقاسمة عن السدس عند وجوده اي وجود ذي القرص
 يعني اذا كانت معه اخوان لاب وام يجعل الجد كما ويكون المال بينه وبين
 الاخوين المذكورين مثل حظ الاثني وكذا اذا كانت معه ثلاث اخوات وان كانت
 معه اربع اخوات فالمقاسمة والثلث سواء لانه اذا جعل كالا ب يكون كاخنتين
 ويكون عدد الاخوات سنة ويكون الاثنان من السنة له والاثنان ثلث
 السنة ويكون المقاسمة والثلث مستوفيين وان كانت معه خمسة اخوات
 يكون الثلث خيرا له لانه ان جعل كالا ب يكون بمنزلة اخنتين فيكون عدد الاخوات
 سبعا ويكون حصته ناقصة عن السدس فيكون الثلث خيرا له وما في احكام
 المقاسمة المذكور في العرايين وشروطها غير اجماع الفتوى على قول الامام
 وهو سقوط الاخوة والاخوان بالجد لكن المختار في زماننا ان يعقب بعد اخو الجد
 السدس بالمصلحة في الباقي بين الاخوة والاخوان وبينه فاذا استكمل بنات
 الصلب الثلثين سقط بنات الاب لان ارثهن كانت تكملة للثلثين وتكمل بنات

فيستقطن

فيستقطن اذا لم يبق لتوريتهن فرضا ونقصا لانه ان يكون بخلافه او اسفل من
 ابن ابن فيعصب من كذا ليه ومن فوضه لكن من ليست يدان سهمه فانه لا يعصب
 فان السهم كالبنات الصلبية مثلا ويستقطن من دونه وان كان يعصب ابن الاب
 من كذا ليه ومن فوضه يكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين سواء كان اخا لهن
 او لم يكن وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه اخو عاتق العلماء
 وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال يستقطن بنات الابن بينتي الصلب
 وان كان معهن غلام ولا يقاسمه وان كانت البنات الصلبية واحدة وكان معهن غلام
 كان لبنات الابن اسود الحالين من السدس والمقاسمة وابها اقل اعطيتهم الاصل
 في بنات الابن عند عدم بنات الصلب ان اخوتهن اليه الميراث يتوزع ثلثة البنات الصلبية
 والباقي لهن في القرب منزلة بنات الابن وهكذا وان سقطت مثاله لو ترك ثلاث بنات
 ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض فالعليان من الفريق الاول لا يوزيها
 احد فيكون لها النصيب والوسطى من الفريق الاول توزيها العليان من الفريق الثاني
 فيكون لهما السدس تكملة للثلثين ولا شيء للسفليات الا ان يكون مع واحدة منهن غلام
 فيعصبها ومن كذا ليه ومن فوضها من لم تكن صاحبة فرض حتى لو كان الغلام مع السفلي
 من الفريق الاول يعصبها وعصب الوسطى من الفريق الثاني والعليان من الفريق الثالث
 فتسقط السفليات ولو كان الغلام مع السفلي من الفريق الثالث تسقط السفليات والوسطى
 من الفريق الثاني والعليان من الفريق الثالث فتسقط السفليات ولو كان الغلام
 مع السفلي من الفريق الاول يعصبها وعصب الوسطى من الفريق الثاني والعليان من
 الفريق الثالث فتسقط السفليات ولو كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني
 يعصبها وعصب الوسطى منها والوسطى والعليان من الفريق الثالث والسفلي من الفريق
 الاول ولو كان مع السفلي من الفريق الثالث يعصب الجميع غير اصحاب العرايين واذا
 استكمل الاخوات لايوبين الثلثين سقط الاخوات لاب لان ارثهن كانت تكملة للثلثين
 وقد كمل بالاخنتين فيسقط الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبهن كما في بنات الابن
 والجد ان كلهن يستقطن بالام سواء كانت ابويات او اميات والابويات خاصة
 اي دون الاميات بالا ب ايضا اي كما يستقطن بالام وهو قول عثمان وعلي وزيد بن
 ثابت وغيرهم ونقل عن عمر وابن مسعود واي موسى الاشعري رضي الله عنهم
 ان ام الاب ترق مع الاب واختاره شريك والحسن وابن سيرين لان ارق الجواف
 ليس باعتبار الاول لان الاول لا ياتي لا بوجوب استحقاق شيء من فرضيته بل استحقاق
 الاثر باسم الحجة وبقاء دي في هذه الاسم ام الام وام الاب وكان الاب لا يجب
 الاولي للجب الثانية ايضا وهو مردود بان يحج الاسم بدون القرابة لا بوجوب
 الاستحقاق والقرابة تثبت بدون اعتبار الادلاء لا يري انه الحجة القاسمة
 لا فرق مع كونها جرة لعدم الادلاء وكذا تسقط الابويات بالجد الام الاب وان كملت

توقف

تمام ام الاب وهكذا اقامت كثر مع الجد لانها ليست من قبله والجدة القزبي منهن
 اي من الجدات من اي جهة كانت اي سوا كانت من قبل الام او من قبل الاب فوجب
 الجدة البعدي من اي جهة كانت البعدي فثبت المحجب ههنا في اقسام اربعة
 وهذا مذهب علماء يناديهم الله واحوي الروايتين عن زيد بن ثابت وفي رواية
 اخري عنه ان القزبي ان كانت من قبل الاب والبعدي من قبل الام فهما سواء
 فيكون في حجب القزبي في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة وقد عمل بهذه
 الرواية مالك والشافعي في الاصح من توليه ودليل الطرفين بين في شروح
 القرائين قليطالع وارتت كانت القزبي كام الاب عند عدم مع ام ام الام و كام
 الام عند عدمها مع ام ام الاب او محبوبة كام الاب معه اي مع وجود الاب
 فانها تحجب ام ام الام اعني ان يختلف الميث الاب وام الاب وام ام الام
 المال كله للاب عندنا لان البعدي محبوبة بالقزبي والقزبي محبوبة بالاب فاذا
 اجتمع جوتان احدهما ذات قرابة واحدة كام ام الاب والجدة الاخرى ذات
 قرابتين كام اب الاب وهي ايضا ام ام الام ثلثت السدس لذات القرائين
 الواحدة وشكاه للاخري اي التي ذات قرابتين عند محمد وينصف عند اي يوجب
 باعتبار الابدان وهو قول زفر ونوضيها ان امرأة تزوجت ابن ابنتها بنت
 بنتها فولد بينهما ولد وهذه المرأة جدة لهذا الولد الذي مات من قبل ابيه لانها
 ام اب ابيه ومن قبل امه لانها ام ام امه فهي جدة ذات قرابتين ثم نقول
 هناك امرأة اخري قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولدت بنتا اخري
 ابن اب الاول الذي هو ابو الميث فمعه الاخري ام ام اب الميث فهي ذات
 قرابة واحدة وهاتان المرأتان جوتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعا فقد
 وجبت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة دليل الطرفين بين في شروح القرائين
 والمجروح بالقتل وكفه كالردة واللعن لا يحجب غيره اصلا لا يحجب حرمان ولا
 حجب بغيض وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم والمجبوب حجب الحرمان
 يحجب غيره كما مر في الجدة كالاخوة والاخوات يحجبهم الاب ويحبسون الام
 من الثلث الي السدس اما عند ابن مسعود فثلاث المجروح عنده حاجب
 مع انه ليس يوارث اصلا فكذا المجبوب بل هو اولي لانه اقرب وارث من وجه
 دون وجه واما عندنا فثلاث المجروح انما جعلناه بمنزلة المجروح لانه ليس باهل
 للميراث من كل وجه بخلاف المجبوب فانه اهل له من وجهين وجه واحد فيجعل
 كالميت في حق استحقاق الارث حتي لا يورث شيئا ويجعل حيا في حق المحب منه
 وارث في حق محبوبة له لا حاجبه فثبت فصل في العول
 وهو في اللغة يستعمل بمعنى الجبل لقوله تعالى ذلك ادري ان لا تقولوا او يحجبني
 كثرة العيال او يحجبني الارتقاء ومن هذا المعنى الاجبر اخذ المعنى المصطلح عليه
 وهو ان يراد علي المخرج من اجزائه اذا ضاق عن فرضه وعنه هذا قال واذا ارادت

سها ام اصحاب القريضة فقد عالت القريضة اعلم ان مجموع الخارج سبعة لكن في
 الحقيقة تسعة لكل فرض من القروض الستة حال الانقراض وثلاثة لها حال
 الاختلاف لان مخرج الثلث والثلثين واحد ومخرج السدس واخلاقا نصف البنا
 واحد فتسقط اثنتان وبقي سبعة واربعة منها مخرج لانقول اصلا لان القروض من
 المتعلقة بهذه الخارج الاربعة اما ان يبقى المال بها او يبقى منه شيء وابو علي
 الاثنان والثلثان والاربعة والثمانية اما الاثنان فثلاث الخارج منه اما ثلثها
 كزوج واخت لابوين اولي او نصف وما بقي كزوج واخت او بنت وعصبة فلا
 يتصور في مسألة قلة اجتماع واما الثلاثة فثلاث الخارج منها اما ثلثها واختها
 لام واختها لابوين اولي واما ثلثها وما بقي كام او اختين لام وعصبة واما ثلثان
 وما بقي كبنيتي او اختين وعصبة ولا يتصور في مسألة قلة اجتماع ثلثين وثلثين وثلث
 وثلث وثلثين واما الاربعة فثلاث الخارج منها اما ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت
 او زوجة واخت وعصبة او ربع وما بقي كزوجة وعصبة او ربع وثلث ما بقي
 كزوجة وابوين ولا يتصور في مسألة قلة اجتماع ربع ونصف وثلاثة منها
 نقول الستة العشرة وتترا اربعين حيث التوت واربعة السبعة والسبعة وستة
 اي في حيث الشفع واربعة الثمانية والعشرة مثال عولها الي سبعة زوج
 واختان لابوين اولي او زوج وجد واخت لاب ومثال عولها الي ثمانية زوج
 واخت من اب واختان من ام او زوج وثلث اخوات متفرقات او زوج وام واخت
 من اب او زوج واختان من ابوين واخت من ام او زوج وام واختان من اب
 ومثال عولها الي تسعة زوج وثلث اخوات متفرقات وام او زوج واختان من اب
 واختان من ام او زوج واختان من ابوين وام واخت من ام ومثال عولها الي عشرة
 زوج واختان من اب واختان من ام وام واختان من ابوين وام واختان من ابوين
 واربعة ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر ومثال عولها الي ثمانية عشر زوج
 وبنتان وام او زوجة واختان لابوين واخت لام او زوج وبنتان اب وام او زوجة
 ومثال عولها الي خمسة عشر زوج وبنتان وابوان او زوجة واختان لاب واختان
 لام ومثال عولها الي سبعة عشر اربع اخوات لام وثلاث اخوات لاب وجوتان
 وثلاث زوجات واربعة وعشرون نقول الي سبعة وعشرين عولا واخواتي المسيلة
 المبرية وعند ابن مسعود نقول الي احد وثلاثين وهي امرأة وبنتان وابوان وجه
 تسعينها بالمبرية مذكور في شروح القرائين والردص العول بالقول ينقص
 سها م ذوي القروض ويراد اصل المسيلة وذلك بان لا تستغرق السها م
 القريضة مع عدم المستحق من العصبة مبرد الي اي علي ذوي السها م القريضة
 سوى الزوجية بقدر سها م وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم اي جهتهم
 وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت لا يراد القاض علي ذوي القروض بل هو
 لميث المال وبه اخذ مالك والشافعي وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه

بر عليه الزوجين ايضا وعقد ابن عباس رضي الله عنه لا يرده علي ثلاثة الزوجين
 والجد كان كان من يرده عليه جفنا واحدا فالمسئلة من عود روسهم كبنين
 واثنين فاسمها لما استويا في الاستحقاق صارا كما في بنين او اخوين يجعل
 المال بينهما نصفين واعطى لكل واحد منهما نصف التركة وكذا الجدات
 والمراد بالاختين ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما لاب او ام او
 لايويين وان كانوا من يرده عليه جنسين او اكثر من جنسين فمن عودسها هم
 ان يجعل المسئلة من عودسها من مجموع مساهم هو الا ان يجتمع في المسئلة
 من يخرج المسئلة فمن اثنين اي يجعل المسئلة من اثنين لو كان في المسئلة
 سدسان لجددة واخت لام لان المسئلة حينئذ من ستة ولكلها منها اثنان
 بالعرضية فلجعل الاثنين اصل المسئلة واسم التركة عليهما نصفين ويجعل
 من ثلاثة لو كان فيها ثلث وسدس كولي الام مع الام او اخوين لام
 وجدة او ام واخ لام ويجعل من اربعة لو كان فيها سدس ونصف لبيت
 وبنات ابن او اخت لايويين واخوات لاب او اخت لام او جوة
 مع واحد من بيت بيت نصف من الاثناث ويجعل من خمسة لو كان فيها
 فيها ثلث ونصف كاخت لام وام واثنين لام وكاخت لام وام وام او سدسان
 ونصف لبيت وبيت ابن وام او ثلثان وسدس كبنين وام والمسئلة
 في هذه الصور الثلاث ايضا من ستة والساهم التي اخذت منها خمسة ففي
 الصورة الاولى للاخت من الايويين ثلاثة اسهم وللأختين لام سهمان ونحو
 عليهما سائرهما فان كان مع الاول الظاهر بالواو اي مع الجنس الواحد من
 يرده عليه من لا يرده عليه كالزوج والزوجة اعطى فرضه اي فرض من لا يرده عليه
 من اقل خارجة ثم قسم الباقي من ذلك المخرج علي عود روسهم اي روسهم من
 يرده عليه اعني ذلك الجنس الواحد كما كانت تقسم جميع المال علي عود روسهم
 ان انفردوا عن لا يرده عليه فان استقام الباقي عليهم فيها ونعمت هي اذ لا
 حاجة الي ضرب كزوج وثلاث بنات للزوج الربع فاعطيه من اقل خارجة
 الربع وهو اربعة فاذا اخذ ربعه وهو سهم بقي ثلاثة اسهم فاذا استقام
 علي روس البنات والا اي وان لم يستقم الباقي علي عود روسهم من يرده عليهم
 فاذا وفق روسهم ذلك الباقي فما حصل نصيب منه المسئلة ضرب وفق روسهم
 اي روسهم من يرده عليهم في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وست بنات فان
 اقل مخرج فرض من لا يرده عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها
 بقي ثلاثة فلا يتقسم علي عود روس البنات لكن بينهما موافقة بالثلث
 فيضرب وفق عود روسهم وهو اثنان في اربعة تبلغ ثمانية فللزوج منها
 اثنان وللبنات ستة وان باين روسهم ذلك الباقي ضرب كل واحد منهم اي
 روسهم من يرده عليهم ثمة اي في مخرج فرض من لا يرده عليه كزوج وخمس بنات

اصلها

اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والثلثين لكنها يرده مثليها الي الاربعة التي هي
 اقل مخرج فرض من لا يرده عليه فاذا اعطيت الزوج ههنا واحدا منها بقي ثلاثة
 فلا يتقسم علي البنات الخمس بل يقبها ويدين عود الروس مباينة فرض بنا كل
 عود روسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه اي الاربعة فحصل عشرون ومنها
 تقع المسئلة كان للزوج واحد ضرب بناء في المضروب الذي هو خمسة فكانت
 خمسة فاعطيتاه اياها وكان للبنات ثلاث ضرب بناء في الخمس حصل خمسة
 فلكل واحد منهما ثلثة وان كان مع الثاني اي مع اجتماع جنسين ممن يرده عليه
 من لا يرده عليه قسم الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه علي مسئلة من يرده
 عليه فان استقام فيها للزوجة والربع جدات وست اخوات فان اقل فرض
 من لا يرده عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدا منها بقي ثلاثة وهي ههنا
 مستقيمة علي مسئلة من يرده عليه لانها ايضا ثلاثة لاذ صحت الاخوات لام الثالثة
 وحق الجدات السدس فلالاخوان سهمان وللجدات سهم واحد ففي ههنا
 الصورة استقام الباقي علي مسئلة من يرده عليه وتاممه في شرح الفرائض
 فليطالع والا اي وان لم يستقم ما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه علي
 مسئلة من يرده عليه ضرب جميع مساهمات اي مسئلة من يرده عليه في مخرج
 فرض من لا يرده عليه فالمبلغ الحاصل من هذا الضرب مخرج فرض القرينين
 كما ربح زوجات وتنتج بنات وست جدات فان اقل مخرج فرض من لا يرده عليه
 وهو الثمانية فاذا دفعنا عنها الي الزوجات بقي سبعة فلا يتقسم علي
 خمسة التي هي مسئلة من يرده عليه ههنا لان الفرضين ثلثان وسدس
 بل بينهما مباينة فيضرب جميع مسئلة من يرده عليه اعني الخمسة في مخرج
 فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية فيبلغ اربعون فهذا المبلغ مخرج فرض
 القرينين فاذا اردت ان تعرف حصة كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو
 مخرج فرضهما فطريقه ما اشار اليه بقوله ثم يضرب سهام من لا يرده عليه
 من اقل خارجة فرضه في مسئلة من يرده عليه فيكون الحاصل نصيب من لا يرده
 عليه من المبلغ المذكور ويضرب سهام من يرده عليه من مساهماتهما بقي من
 مخرج فرض من لا يرده عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق ممن يرده
 عليه وذلك لان حق كل فريق ممن يرده عليه انما هو في الباقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من
 ذلك المخرج واحد فاذا ضرب بناء في الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه
 كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من اربعين وللبنات اربعة فاذا ضربنا
 فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي
 لمن من الاربعين وللجدات واحد فاذا ضرب بناء في السبعة كان سبعة
 فهي للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرده عليه وفرض كل فريق

عشر

مخرج

ها

ممن يرده عليه وان انكسر سهم الماخوذة من مخزج فروص الغريقين علي البعض
 او الجمع فصح المسئلة بالاصول التي تبين فصل في ذوي الارحام ذوا
موت في اللغة بمعنى ذبي القرابة مطلقا وفي الشريعة قريب ليست يعصبة ولا ذبي
سهم مقدري كتاب اللعنات في اوسنة رسوله او اجماع الامة ويرث ذوا الرحم
كما يرث العصبة عند عدم ذبي السهم وعدم العصبة الا اذا كان ذوا السهم احرار
 فبرث معه بعد اخذ ماله لعدم الرد عليه وانما قيد بعدم العصبة لانه لا يلزم عدم
 ذبي السهم فليهدى القرينة لكان اصوب من انفرادهم ليس يهلكه انفراد بل يمان
 لمن احرز جميع المال لان عامة العجالة اي اكثرهم ربي الله عنهم يرون توريث ذبي
 الارحام وهو مذهبنا وقال زيد بن ثابت لا ميراث لهم ويوضع المال في بيت المال او
 قال مالك والشاخي لنا قوله قاضي اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض اي اولى بميراث
 بعض بالفضل وقال عليه السلام الخال وارث من الوارث له وروى ان ثابت بن
 الرحاج مات فقال عليه السلام لعاصم بن عدي هل تعرفون له فكم نسبا فقال انه
 كان مينا عربيا فلا تعرف له الا ابن اخت هو ابولبابة بن عبد المنذر فاجعل رسول
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثا له ولان اصل القرابة سبب الاستحقاق
 المورث علي ما بيناه لان هذه القرابة ابعد من سائر القرابات فاختار عنها
 والمال متى كان له مستحق لا يجوز رصده الي بيت المال وكثير من اصحاب الشاخي
 منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا الي توريث ذوي الارحام وهو اختيار قاضيهم
 للفتوى في زماننا لفساد بيت المال وصره في غير المصارف كما في التبيين ويخرجون
 بقرب الارحمة ثم بقوة القرابة لان ارقهم بطريق العصوبة فيقدم الاقرب علي
 الاعد ومن له قوة القرابة علي غيره في كل صنف منهم كما في العصابات ثم يكون
 الاصل وارثا عند اتحاد الجهة اذا استووا في الدرجة فمن يدلي بمورث اولى من
 كل صنف كسنت بنت الابن اولى من ابن بنت بنت بنت بنت الابن اولى من
 ابن بنت بنت لان الوارث اقوي قرابة من غير الوارث بدليل تقدمه
 عليه في استحقاق الاوثر والمولى بجهتين اولى كبن الاعيان مع بنت العلات
 وان اختلفت جهة القرابة فاعتراف الامس الثلثان والقرابة الام الثلث لان
 قرابة الاب اقوي فيكون له الثلثان والثلث كقرابة الام مثاله ابوام الاب وابو
 ابوام وهذا لا يتصور في الغرض وانما يتصور في الاصول والتمات والاخوال
 ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفرد بغيره اذا كان لاب الميت جدران جهتين
 وكذلك الامة فلقوم الاب الثلثان ولقوم الثلث كما لو انفرد ثم اصاب قوم
 الام ثلثاه لقرب ابته من جهة ابيه وثلثه لقرب ابته من جهة امه وكذلك ما
 اصاب قوم الام لو انفرد ايضا مثاله ابوام اب اب وابو اب ام الاب وابو
 ام اب وام اب وام الام وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للذكر
 مثل خط الانثيين لان الاصل في الموارث تفضيل الذكر علي الانثي وانما ترك هذا

الاصل في الاخوة والاخوان لام للنصر علي خلاف القياس وتعتبر ابدان الغرض
 المتساوية الدرجات ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة ولا توثقة كابن
 البنت وبنت البنت ولا علمهم لو ارث وكذا ان اختلفت صفة الاصول
 عند اب يوسف وحسن بن زيدا كبنت اب البنت وابنت بنت البنت فلولهم
 عن ولو الوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط او انثى فقط نسبا وراي القسمة
 وانما تنوعا مختلفين فللمذكر مثل حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات
 اصولهم اصلا وهو رواية شاذة عن الامام وعند محمد بن حنبل المصنف من
 الاصول والعدد من الغرض ويقسم المال علي اول بطن وقع فيه الاختلاف
اي اختلاف الاصول بالذكورة والاموثة بان يكون جميع ما يتوسط بينهما ذكورا فقط او انثى
من ذلك البطل علي حدة ويجعل الامانات علي حدة بعد القسمة علي الذكور
 والامانات فيقسم كل طائفة علي اول بطن اختلف كذلك ان كان فيها بينهما من
 اختلف في الذكورة والاموثة بان يكون جميع ما يتوسط بينهما ذكورا فقط او انثى
 فقط والادع حصته كل اصل الي نفعه وفي السراجية وشرحه عن محمد بن حنبل
 ابدان الغرض ان اتفقت صفة الاصول موافقا لها ويعتبر الاصول ان اختلفت
 صفاتهم ويعطي الغرض ميراث الاصول مخالفا كما اذا ترك اب بنت وبنت بنت
 عندهما المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدان اي ابدان الغرض
 وصفاتهم مثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت وعند محمد يكون المال بينهما
 كذلك لان صفة الاصول متفقة في الاموثة فتعتبر عنده ايضا ابدان الغرض
 ولو ترك بنت اب بنت وابنت بنت بنت هذه الصورة عندهما المال بين الغرض
 اثلاثا باعتبار ابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثي كما في الصورة السابقة وعند
 محمد يكون المال بين الاصول اعني في البطن الثاني اثلاثا وحينئذ يكون
 ثلثاه لبنت ابنت البنت لان ذلك نصيب ابيها وثلثه لابنت بنت البنت فانه
 نصيب امه وكذلك عند محمد اذا كان في اولاد البنات بطون مختلفة فيقسم
 المال علي اول بطن اختلف في الاصول ثم يجعل الذكور طائفة علي حدة
 والامانات ايضا طائفة اخري علي حدة بعد القسمة علي الذكور والامانات
 فلما اصاب للذكور من اول بطن وقع فيه لا اختلاف في جميع ويعطي فروصهم
 حسب صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروصهم من الاصول اختلاف في الذكورة
 والاموثة بان يكون جميع ما يتوسط بينهما ذكورا فقط وانثى فقط وان كان فيها
 بينهما من الاصول اختلاف في جميع ما اصاب الذكور ويقسم علي الخلاف الذي وقع
 في اولادهم موهوكا ويجعل الذكور ههنا ايضا طائفة والامانات طائفة علي قياس
 ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث يعطي فروصهن ان لم يختلف الاصول التي بينهما وان
 اختلفت جميع ما اصاب لهن ويقسم علي خلاف الذي وقع في اولادهن وهكذا
 يعلم الي ان ينهي وانما امره ان شئت فلتراجع ويقول محمد وهو اشهر الروايتين

نصيب

الام

نصيب المسبلة الاولى ويعطى سها م كل واديت من هذا النصيب ثم صحيح المسبلة
 الثانية وتظهر بين ما في يده من النصيب الاول وبين النصيب الثاني في ثلاثة
 احوال هي المائنة والموافقة والمباينة فان استقام بسبب المائنة نصيب
 الميت الثاني من نصيبه الميت الاول على مسبلة منها ونعت لان نصيب الاول
 بموتله اصل المسبلة هناك والنصيب الثاني منها بموتله راس المعسوم عليه
 كمة وما في يد الميت الثاني بموتله سها م من اصل المسبلة ففي صورة الاستقامة
 يصح المسبلة من النصيب الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وامرأتين
 لان اصلها من اثني عشر جزءا الربع والنصف والسادس فاذا اخذ الزوج منها ثلاثة
 والبيت سنة والام اثنتي عشرة جزءا واحدا على البيت والام بقدر سها م
 فاذا زوجت المسبلة الى اقل خارج فرض من لا يرث عليه صارت اربعة واذ اخذ الزوج
 منها واحدا بقي ثلاثة فلا يستقيم على الاربعه التي سها م البيت والام بل يبينها
 مباينة فيضرب هذه السها م التي هي بموتله الزوج من ذلك الاقل فيحصل سنة
 عشر للزوج منها اربعة والبيت تسعة والام ثلاثة ثم تلك الاربعه التي هي
 للزوج مقسمة على ورثة المذكورين كل واحد حصة واحدة والام ثلث ما بقي
 وهو ايضا واحد ولا يبيد اثبات فاستقام ما كان في يد الزوج من النصيب الاول
 عاين النصيب الثاني وصحت المسبلة من النصيب الاول والا لا يري ان لم يستقم
 نصيب الميت الثاني من فرضه الميت الاول على مسبلة فاضرب وفق النصيب
 الثاني في جميع النصيب الاول ان وافق نصيبه مسبلة لان في النصيب اذا اكسر
 سها م طابقة واحدة عليهم وكان بين سها م ورورهم موافقة يضرب وفق عدد
 الروس في اصل المسبلة فكل واحد نصيب وفق النصيب الثاني الذي هو
 بموتله الروس هناك في النصيب الاول القائم هناك مقام اصل المسبلة
 فيحصل ما يصح منه المسبلة انما اذا ماتت البيت ايضا في ذلك المثال
 وحلفت كما ذكرنا بين بيتا وحيدة فان ما في يدها من النصيب الاول تسعة
 ونصيب مسبلة من سنة وبينها موافقة بالثلث فيضرب ثلث السنة وهو
 اثنان في سنة عشر فاصل وهو اثنان وثلاثون يخرج المسبلة منها
 في السيد الشريف والا لا يري وان لم يوافق نصيبه مسبلة فاضرب كل النصيب
 الثاني في كل النصيب الاول على قياس ما في باب النصيب وعلى تقدير المباينة
 بين الروس الطائفة وبين سها م ما حصل من الضرب يخرج المسبلة
 كما اذا ماتت في تلك الحالة الحرة التي هي ام المرأة المتوفاة او لا وولدت زوجا
 واخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت انما ونصيب مسبلة اربعة وبين التسعة
 والاربعه مباينة فاضرب جيبه اربعة في النصيب السابعة اعني اثنين وثلاثين
 ببلغ ما بينه وبينه وعشرين فيخرج المسبلة منها في السيد الشريف ثم اضرب
 سها م ورثة الميت الاول من نصيب مسبلة في وفق النصيب الثاني على تقدير

الموافقة او في كل على تقدير المباينة فيكون الحاصل من ضرب سها م كل واديت
 منهم في هذا المضروب نصيبه من المسبلة المذكورة والسبب فيه ان النصيب الثاني
 ووفقه ههنا بموتله المضروب في اصل المسبلة ثم اضرب سها م ورثته
 الثاني الميت الثاني من نصيب مسبلة في وفق ما في يده على تقدير الموافقة
 او في كل على تقدير المباينة كما خرج في الواب الحاصل من هذا الضرب نصيب
 كل فريق لان حق ورثة الميت انما هو ما في يده مضارب سها م كل واحد
 منهم مضروبة فيه فان ماتت ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل المبلغ
 الذي صحت منه المسبلة المكونة والثانية مكان الاول والثالث مكان
 الثاني في العمل فان الميت الاول والثاني صار ميتا واحدا فيصير الميت
 الثالث ميتا ثانيا وكذا تفعل ان مات رابع او خامس وهلم جرا الى
 غير النهاية فانه كما صار نصيب الميت الاول والثاني والثالث نصيبا
 واحدا صاروا كلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا ثانيا وثالثا
 الحال اذا صار نصيب اربعة من الورث نصيبا واحدا كما لو اجمعت ميت
 واحد وصار الخامس ميتا ثانيا وهكذا الى ما لا يتناهى وتفصيل هذا
 الباب في شرح الفرائض للسيد فليراجع **حساب الفرائض**
والعروض السنة المذكورة في كتاب الله تعالى **نوعان** علي التضييق
 ان بدأت بالكثر او على التضييق ان بدأت بالاكل ثلاثة منها نوع وثلاثة
 اخرى نوع اخر الاول النصف ونصف اي نصف النصف وهو الربع ونصف
 نصفه اي نصف الربع وهو الثلث والنوع الثاني الثلثان ونصفهما
 اي نصف الثلثين وهو الثلث ونصف نصفهما اي نصف نصف الثلثين
 وهو السدس والنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية
 والثلثان من ثلث من ثلاثة والسدس من ستة فان خرج كل فرض من
 هذه القروض سمى من الامداد اذ الربع سمى اربعة وكذا الباقي
 الى النصف فانه من اثنين والثلثان ليس سميا للنصف فان في المسبلة النصف
 فقط كما في من خلف بنتا واخا لابي وام هي من اثنين وان كان فيها الربع
 وحده كما في من تركت الزوج مع الابن كانت من اربعة وان كان فيها
 الثلث فقط كما في من ترك الزوج والابن كانت من ثمانية وان كان فيها
 الثلث وحده كما اذا ترك اما واخا لابي وام او كان فيها الثلثان فقط كما اذا
 ترك ابنتين وعما هي من ثلاثة وان كان فيها السدس فقط كما اذا ترك ابا
 وابنا هي من ستة وان اختلف النصف من النوع الاول بالنوع الثاني كله
 اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا تركت زوجا واما واخين لابي وام
 واخنتين لام او اختلف بعضه اي ببعض النوع كما اذا اختلف النصف بالثلث
 فقط او بالثلثين فقط او بالسدس وحده او بالثلث والثلثين معا او بالثلثين

والسدس معا او بالثلث والسدس معا فمن ستة اي فالمسيلة من ستة لان
مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة فكلها داخلان في الستة
فهي مخرج النصف المختلط بفروض النوع الثاني علي جميع الوجوه المذكورة وايضا
بين مخرج النصف والثلث مسالمة فاذا ضرب احداهما في الآخر حصل ستة وهي مخرج
لها او اختلط الرابع من النوع الاول بكل النوع الثاني او بالثلثين او بالثلث والسر
كما اذا خلط زوجة واما واختين لاي وام او ببعض كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج
وبنتين او بالثلث فقط كزوجة وام او بالسدس فقط كزوجة وواحدة من ولد
الام او اختلط بالثلثين والسدس معا كزوجة وام واختين لاي وام او بالثلثين
والثلث كزوجة واختين لاي او بالثلث والسدس معا كزوجة وام واختين من
اثنين عشر اي فالمسيلة من اثنين عشر لان مخرج اقل جزو من النوع الثاني هو
الستة وقد دخل منها مخرج الثلث والثلثين فالتقينا بها مخرج الكل او اختلط
الثلث من النوع الاول بكل النوع الثاني بالثلثين والثلث والسدس وهذه
الاختلاط انما يتصور علي رأي ابن مسعود رضي الله عنه واما علي رأينا فهو
غير متصور كما قرر في موضعه او ببعضه كما اذا اختلط بالثلثين والسدس
او بالثلث والسدس علي رايه او بالثلثين والثلث علي رايه او بالثلثين فقط
او بالسدس فقط او بالثلث فقط من اربعة وعشرين اي فالمسيلة من اربعة
وعشرين لان مخرج اقل جزو من النوع الثاني هو الستة التي دخل منها مخرج الثلث
والثلثين فوجب الاكتفاء بها كما عرفت وبين الستة ومخرج الثلث اعني المائتين
موافقة بالنصف مضربا نصف احداهما في كل الاخرين فحصل اربعة وعشرين
وايضا بين مخرج الثلث والثلثين ومخرج الثلث مضربا الكل في الكل
فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين منها مخرج الفروض المختلطة بالثلثين
واذا انكسر سهمان فربيع عليهما اي علي الورثة من ذلك الفريق وباقي بنت
سهما من اي سهمان من انكسر عليهما عودهم فاضرب عودهم اي كل عدد روس
من انكسر عليهما السهام في اصل المسيلة ان لم تكن عابلة وفي اصلها مع مولها
ان كانت عابلة كما مرارة واخوين اصل المسيلة من اربعة فاذا اخذت الميراث
منها واحدا بقى ثلاثة ولا يستقيم علي الاخوين وبينهما مائة فضررتا الاثني
في اصل المسيلة فحصل كما بينة فللمرأة من اصل المسيلة واحد ضربناه في الاثنين
فلم يتغير ثلثان لها والاخوين من اصل المسيلة ثلثة ضربناها في
الاثنين فحصل ستة فكل واحد ثلاثة منها وان وافق سهمان عودهم فاضرب وفق
عودهم في عدد روس من انكسر عليهما السهام في اصل المسيلة ان لم تكن عابلة
وفي اصلها مع مولها ان كانت عابلة كما مرارة وستة احوط اصل المسيلة اربعة
واذا اخذت الميراث واحدا منها بقى ثلاثة لا يستقيم علي الستة وبينهما موافقة
بالثلث مضربا وفق عودهم وهو اثنان في اصل المسيلة وهو اربعة فيكون

ثمانية

ثمانية كان للزوجة واحد ضرب في اثنين فيكون اثنين وللأخوة ثلاثة فكل واحد
في الاثنين يكون ستة لكل واحد منهم سهم فاذا انكسر سهمان فربيعين او لثلاثة
وثلث اعداد روسهم فاضرب احوال اعداد في اصل المسيلة حتي يحصل
ما ينضج منه المسيلة علي جميع الفرق لثلاث بنات وثلاثة اعمام اصل المسيلة
ثلاثة اثنان ههنا للبنات واحد للاعمام فينكسر علي الفرقين لكن بين
بين اعداد روس البنات واعداد روس الاعمام ثمانين يضرب احدها وهو
ثلاثة في اصل المسيلة فيكون تسعة اثنان منها ستة وهي حق البنات
والباقي وهو ثلاثة للاعمام وان دخلت اعداد فاضرب الكل في اكثر الاعداد
في اصل المسيلة حتي يحصل ما ينضج منه المسيلة كاربعة زوجات وثلاث حداث
واثني عشر ههنا اصلها من اثني عشر للزوجات الربع وهو ثلاثة ولا يستقيم عليهما
وللمحدين اربعة السدس وهو سهمان ولا يستقيم عليهما ايضا وللعمام الباقي وهو
سبعة ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن اعداد من داخله يضرب
الكل فيهما وهو اثنان عشر في اصل المسيلة وهو اثني عشر فيكون مائة واربعة
واربعين كان للزوجات ثلاثة يضرب في اثنين عشر فيكون ستة وثلاثين
وللمحدين سهمان فيضربان في اثنين عشر فيكون اربعة وعشرين وللعمام
سبعة يضرب في اثنين عشر فيكون اربعة وثلاثين وان وافق بعض الاعداد
بعضها فاضرب وفق احداهما في جميع الثاني وارضب المبلغ في الرابع كذا لك
اي في وعنه ان وافق والا فلي جمعه ثم اضرب الحاصل في اصل المسيلة حتي
يحصل ما ينضج به المسيلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جوة وثمانين بنتا
وسبعة اعمام اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثلث وهو ثلاثة ولا يستقيم
عليها ولا توافق والمحدثات السدس وهو اربعة ولا يستقيم عليها ولا توافق
والبنات الثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين روسهن
وسهامهن موافقة بالنصف ترجع الي النصف وهو تسعة وعطى للاعمام
سهم مائة اربعة وخمسة عشر وستة وستة ثم طلبنا بينهما التوافق فوجدنا
الاربعة للستة بالنصف فرددنا احداهما الي نصفها وضربناه في الاخوين مائة
المبلغ اثني عشر وهو موافق للتسعة بالثلث فكل واحد اثنان في جميع الاخوة
صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلث
ايضا فضررتا ثلث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون
ثم ضربنا هذا المبلغ الثالث في اصل المسيلة اعني اربعة وعشرين وصار
الحاصل اربعة الالف وثلث مائة وعشرين وثمان مائة في شروج الف رايش
فكلها ع وان ثانيا بين الاعداد فاضرب كل احداهما في جميع الثاني ثم المبلغ
في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم اضرب الحاصل في اصل المسيلة حتي يحصل ما
ينضج منه المسيلة كما مر اثنين وعشرين في ستة وستة اعمام اصلها

اربعة وعشرون فللزوجين الثلث وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين رومن
 وسهامين مائة فخذوا عدد رومن والجدات السور وهو اربعة
 لا يستقيم عليهما وبين عودين رومن وسهامين مائة فخذوا
 بالنصف عدد رومن والجدات الثلثان وهو ستة لا يستقيم عليهما
 وبين رومن وسهامين مائة فخذوا بالنصف عدد رومن وسهامين
 وللعمام الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهما وبين عودين وسهامين
 فخذوا من الاعداد المأخوذة للزوجين اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة
 وهي كلها اعداد متباينة فخذوا من الثلثة اثنان وثلاثة وخمسة
 فخذوا من الباقي خمسة فخذوا من الثلثة اثنان وثلاثة وخمسة
 فحصل ما يتناون وعشرة ثم ضربوا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو اربعة
 وعشرون فصار المجموع خمسة اثنان واربعين ثم انقسم المبلغ على
 جميع الطوائف من اذالم تكن المسئلة عابلة واما ان كانت المسئلة
 عابلة فاضرب ما ضربته في الاصل فيه مع العول في جميع ذلك على ما قررناه
 في المسائل المذكورة **فصل في ادخال العدد في يعرف بان**
يخرج الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيقسمه اي يعني الاقل الاكثر
 كما لثلاثة والستة ويقسم الاكثر على الاقل فيقسم خمسة اربعة
 فتمتة لا كسر فيها كالستة فانها تنقسم على الثلاثة وعلى الاثنين
 ايضا بلا كسر فيصيب الستة كل واحد من الثلاثة اثنان ومن الاثنين
 ثلاثة ونفس على ذلك سائر التداخيل والسبب فيه انه اذا عدد
 ما هو اكثر منه كان الاكثر مثل الاقل او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد
 من اقل الاقل احاد صحيحة بعد امثال الاقل في الاكثر ثم مثل المتداخيل
 بقوله كالخمس مع العشرين لانه اذا طرحت الخمسة من العشرين اربع مرات
 اقتبعت العشرين فبما من اقل اقل وكذا ذلك اذا قسمت العشرين على الخمسة
 يجي اربعة اقسام صحيحة او تقول التداخل بعوان يزيد على الاقل مثله
 او امثاله فبما في الاكثر وان يكون الاقل جزا لاكثر جزا معردا من الاكثر
 تداخل بين الستة والستة وان كان الستة ثلثي الستة لانها ليست حزاء
 معردا ومن شروط التداخل ان لا يكون الاول زوجا مع كون الاكثر فردا وان لا يزيد
 الاقل على نصف الاكثر ويعرف توافقهما اي العددين في جزا النصف ونظايره
 بان تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يوافقا في مقدار فان توافقا في واحد
 منهما متباينان كالخمس مع السبعة والستة واحد عشر مع عشرين وان توافقا
 في اكثر من واحد منهما متوافقان فان كان الاكثر اثنين فبما متوافقان بالنصف كما في
 عشر مع الثمانية فانه اذا القيت من ثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان
 من الثمانية ثلث مرات بقي منها ايضا اثنان فبما متوافقان بالنصف وان كان الاكثر

ثلثة فبما الثلث كما في الستة والاثني عشر وكان الاكثر اربعة فالربع كالثمانية
 والاثني عشر هكذا الي العشرة اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما
 دونها بواحد من الكسور الستة المتشعبة وهي النصف الي العشرة ويسمى مع
 ما ذكره منها بالاضافة او التكرير بالکسور المطبقة وان توافقا في احد عشر
 كاثني عشرين مع ثلثة وثلاثين بخمسة عشر اي اربعة عشر فبما متوافقان بخمسة عشر
 وعلم حرا اي ان توافقا في ثلثة عشر فبما متوافقان بخمسة عشر كستة وعشرين
 ونسعة وثلاثين فان التوافقا في خمسة عشر فبما متوافقان بخمسة عشر
 كثلثين مع خمسة واربعين فان خمسة عشر فبما متوافقان بخمسة عشر
 وان اردت معرفة نصيب كل فريق كالبنات والجدات والزوجان والعمام وغيرهما
 من النصف الذي استقام على النظر فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة
 فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فما خرج من هذا
 الضرب فهو نصيبه اي نصيب ذلك الفريق وكذا العمل في معرفة نصيب كل
 فرد من افراد ذلك الفريق من النصف وان شئت سهاهم كل فرد من اصل المسئلة
 فانسب سهاهم كل فرد من اصل المسئلة الي عدد رومن معردا عن اعداد رومن
 غيرهم ثم اعط بثلث ذلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم من افراد ذلك الفريق
 وان اردت قسمة التركة بين الورثة والعزما والاول والارسله ههنا مستغارة
 لا والفاصلة ان لا يصور القسمة بين الطائفتين معا لان التركة ان وفقت
 بجميع الديون فلا قسمة بين العزما والاول فلا قسمة بين الورثة فانظر بين
 التركة والنصف فان كان بينهما موافقة فاضرب سهاهم كل وارث من النصف
 في وفق التركة ثم انقسم المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وفق النصف
 فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث مثلا له زوج وام واخنان لاب وام اصلها
 من ستة وتقول الي ثمانية فلزوج منها اربعة ثلثة وللأم واحد وللبنين الاخيرين
 سهاهم فان فرض ان جميع التركة خمسة عشر دينا لا يكون بين النصف والتركه
 موافقة بالنصف فاضرب سهاهم الزوج من النصف وهو ثلثة في وفق التركة وهو
 خمسة وعشرون ببلغ خمسة وسبعين ثم ينقسم الخمسة والسبعين على وفق النصف
 وهو اربعة فيكون للزوج من التركة ثمانية عشر دينا وثلثة ارباع دينار وبسبعة
 سهاهم الام من النصف وهو واحد في خمسة وعشرين وهو وفق التركة فيكون
 خمسة وعشرين ثم ينقسمها على وفق النصف وهو اربعة فيكون للام ستة دنانير
 وربع دينار ونصيب سهاهم كل من الاخيرين وهو سهاهم في وفق التركة فيبلغ خمسة
 عشر ينقسمها على وفق النصف وهو اربعة فيكون لكل واحد من الاخيرين اثنان عشر دينا
 ونصف دينار وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهاهم كل وارث في جميع التركة
 انقسم المبلغ الحاصل على جميع النصف فما خرج من هذه القسمة فهو نصيبه اي
 نصيب ذلك الوارث كما اذا فرض ان جميع التركة خمسة وعشرون دينا لا كان بينهم

وبين النسيج الذي هو ثمانية مائة فاذا ارثت ان تعرف نصيب كل وارث
من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من النسيج وهو ثلاثة من كل التركة يحصل
خمسة وسبعون ثم اقسّم هذا المبلغ على النسيج اعني ثمانية مائة يخرج تسعة
ونايفر وثلاثة اثمان دينار فمعه نصيب الزوج واضرب ايضا نصيب الام من
النسيج وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا اقسمتها
على الثمانية خرج ثلاثة دنانير وثم دينار من نصيب الام واضرب نصيب
كل احدة من النسيج وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسون فاذا اقسمت هذا
الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار وهو نصيب كل احدة
من التركة وكذا العمل لمعرفة نصيب كل مربيقة من الورثة يعني فاضرب ما كان
لكل مربيقة من اصل المسئلة في وقت التركة ثم اقسّم المبلغ الحاصل من هذا الضرب
على وقت نصيب المسئلة ان كان بين التركة ونصيب المسئلة موافقة وان
كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل مربيقة في كل التركة ثم اقسّم الحاصل
على جميع نصيب المسئلة فالخارج نصيب ذلك المربيقة في المواقفة والمباينة
وتما في السيد فليطالع في العشرة بين العرما اجعل مجموع الديون كالنسيج
وكل دين من ديون العرما كسها م الوارث ثم اعمل العمل المذكور فان كان للدين
عرمان لكل منهما ثلاثة الا في سنة عرما لكل منهم اثنان وكانت التركة عشرين
فان بين جميع الديون وذلك ثمانية عشر وبين التركة موافقة نصيبه فنضرب
الثلاثة التي كانت لكل من العريجين في نصف التركة وذلك عشرة فيبلغ ثلثين
ونقسم على نصف الديون وذلك تسعة فالخارج وذلك ثلاثة وثلاث نصيب
كل منهما فيكون لكلهما ستة وثلاثان ويضرب الاثنان اللذان كانا لكل من العرما
الستة في العشرة فيبلغ عشرين وينقسم على التسعة فالخارج وذلك سهمان وتسعون
نصيب كل منهما فيكون العرما الستة اثنى عشر سهمها واثنى عشر تسعا وذلك سهم
وثلث سهم فاذا اضممت ثلاثة عشر وثلاثا الى ستة وثلاثين فيبلغ عشرين وان
كانت التركة تسعة عشر فيبينها وبين جميع الديون مباينة فنضرب ثلاثة عشر من
العريجين في تسعة عشر فيبلغ سبعة وخمسين فنقسم على ثمانية عشر فالخارج
وهو ثلاثة اسهم وتسع ونصف تسع لكل منهما فيكون لكلهما ستة اسهم وثلاثة
اقتسام وذلك ثلث سهم فنضرب سهمها كل من العرما الستة اثنى عشر وستة اسهم
سهم وذلك ثلثان فاذا اضممت اثنى عشر وثلاثين الى ستة وثلاثين فيبلغ تسعة
عشر ومن صالح من الورثة او العرما على شيء معلوم منها اي من التركة فاطرح
نصيبه من النسيج او الديون واقسم الباقي على سهمها من باقي من الورثة
او على ديونهم اي ديون من باقي من العرما مثال ذلك زوج وام وعم فغيرها
نصف وثلث لكل وما بقي فاصلها ونصيبها من ستة فاذا اصاب الزوج على شيء
كما في ذمته من المهر وخرج من الدين فطرسها من النسيج وذلك ثلاثة وينقسم

بابي

بابي التركة على سهمها من الباقي على ما كان الاثنا ثلثاه للام وثلاثة للفقير
بريد المولى الفاضل روح الله روحه ومن ادنى اعلى عرف الجنان فتوجه نفسه
التعقيب هذا الكتاب سماه بثلثي الاجل ولم ال من الا وهو التقدير جهدا
اي لم منعك جهدا في عدم ترك شيء من مسایل الكتب الاربعة وفي العذر والرب
والخيار والوقاية كما في الخطبة والنس على صيغة المتكلم من الاثناس من
الفاطمية اي في هذا الكتاب ان اطلع على الاختلال بشيء منها اي من مسایل الكتب الاربعة
بان لا يذكر في محله ان يلحقه مفعول النفس بمحله فان الانسان محله النسيان سهمي
والانسان لانه القاسي ولذلك قيل اول الناس وليكن امرعايب ذلك است
اللاحاق بمحله الاصلي بعد التماس في مظان تلك المسئلة اي بعد التماس في مواضع
يظهر تلك المسئلة منها فانه رجاء ذكره على بناء المجهول بعض المسایل في بعض
الكتب المذكورة في مواضع وفي غيره في مواضع اخرى والتعقيب بذكرها اي بذكر
تلك المسئلة في احد المواضع فيظن ان هذا ليس بمحله لكن بعد لنا ما يظهر
وجهه ثم اني قد في مسایل كثيرة من العداية ومن جميع الجيوب قال في الخطبة
وليدة من العداية فيكون متافضا لما قال هناك لكن سلطنا التوفيق بينهما
ثم سم لا حاجة الي التكرار ولم ارد شيئا من غيرهما اي غير العداية وجميع الجيوب
حتى يسهل الطلب على من استنبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الاربعة
والله حسي اي كما في ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
اجمعين وسلاما على المرسلين والحمد لله رب العالمين

والحمد لله على الكمال والقام والصلوة والسلام على افضل الرسل الكرام محمد سيد
الانام ووعلي اله وصحبه العظام ما يغني عن وجوه الارض علماء الاعلام يعون
الله العزيز الجليل وعليه الاعتماد والتقويل في ان يهدي بين سوا السبيل ويجعل
من رحمته في طر طليل ويقيم عن سلة الافهام ويثبت يوم نزل الاقدام
انه قريب عجيب وما توفيق الله عليه من كل واليه انيب وقه الانعام
والاختتام ببلوة ادرية صاتها الله من البلة قاصيا بالعساكر المنصورة
في ولاية روم ايلي المعجزة واجبا من الله عز وجل والعفو عما وقع من فيه
من الغشور والخبث والزلل وذلك في ليلة الخميس في اليوم التاسع عشر من جاري
الاخر من شهر سنة سبع وسبعين والفر من الهجرة من له العز والشرف
اللهم اجعله ذخرانا قويا وخيرا يا قيا بجممة جميع الانبياء والمرسلين خصوصا
محمد حبيبك محمد المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين

ولا عدوان الاعلى الظالمين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تأليف
هذا الكتاب في يوم الاحد المبارك رابع عشر جمادى من شهر رجب
الحرام من شهر سنة ثمان مائة احدى وسبعين وماية والف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة
والسلام والحمد لله على القام
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه
اجمعين
امين
ام
م